

حاشية

الفقيه العالم العلامة الأجدد الحق المسارك المتفنين الأسعد
أبي العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحلاج

على شرح الإمام العارف بالله العلامة أبي زبير سيدي

عبد الرحمن المكوذي

رضي الله عنه ونفعنا ببركاته آمين

٢-١

طبعة جديدة

فتمت بحمد الله وتصحفها وضبطها بحمد الله

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للناس

١٩٩٢م / ١٤١٤هـ

الطبعة الاولى

بيروت
لبنان

المكتبة: البنايات المركزية - هاتف: ٢٤٤٧٣٩ - ص ب: ١١/٧٠٦١
٨٣٨٢-٢
٨٣٥٨٨ | ٣٩-٦٦٣ : هاتف : شارع عبد النور - هاتف :
برقياً : فكيي . تليكس : ٤١٣٩٢ فكي
FIKR 41392 LE

حاشية

الفقيه العالم العلامة الأستاذ الميرزا الشارح المتفني الأستاذ
أبو العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحجاج

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بالإمام المكوذي رحمه الله

هو الإمام الصالح أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي بتخفيف الكاف كما عند غير واحد، وعند بعضهم بتشديدها، وهو المناسب لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كانت دارهم دار علم وعدالة، وكان إماماً بارعاً في العلوم كلها، وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولي الصالح سيدي أحمد بن الحاج، أخذ عنه غير واحد من الأئمة الأعلام منهم العلامة ابن مرزوق، وأثنى عليه ديناً وعلماً، وهو من أشياخ شيوخ الإمام ابن غازي، له تأليف عديدة منها: هذا الشرح الذي عم نفعه قديماً وحديثاً، وآخر أكبر منه لم يكمله، وقيل بل أتمه وأحرقه من لم يراقب الواحد الأحد أحرقه في بيت النار من فرن حومة فرن الشطة لا بفرن السبعوليات وعند الله تجتمع الخصوم، وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سهاها: (البسط والتعريف في علم التصريف)، وله مقصورة في مدح النبي ﷺ، وشرح على المقصور والمدود لابن مالك، ونظم. ذكر فيه ما عرب من الألفاظ العجمية، وكان ذا باع في الشعر ويدلك على ما ورد، أنه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الصبيان خصومة باليد وسيدي المكوذي ينظر فكانت الغلبة لولده فأنشد ارتجالاً:

نحن بنو مكود أهل التقى والجود
نكر في الأعادي ككرة الأسود

وهو أول من شرح الألفية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت، ويدلك لهذا ما ذكره سيدي الحسن اليوسي نقلاً عن الإمام ابن غازي أن الشيخ المكوذي كان يقرأ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين فحضر مجلسه طالب من البربر قدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من القراءة قال له: يا سيدي هنا رجز لابن مالك فأراه إياه مع شرحه لابن الناظم والمرادي فاستحسنه، وأطلع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو ما يأتي، ولا ينافي ما ذكره العلامة ابن مرزوق أنها اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمئة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي وهو الذي أرشد الناس إليها لاحتimal أن يكون أول من شرحها وأطلع عليها الفقيه المذكور المكوذي لأنها كانتا متعاصرين وكلاهما شيخ ابن مرزوق، وكان الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها مع الطلبة واشتهرت بسببه الشيخ المذكور والله أعلم.

توفي رحمه الله على ما ذكره العلامة ابن القاضي في جذوة الاقتباس في حادي عشر شعبان سنة سبع بموحدة وثمانمائة ، ودفن بحومة الأصداغ من فاس وتعرف الآن بفندق اليهودي ، وقبره هنالك في مسجد يزار ويتبرك به وما في جذوة الاقتباس هو الذي صححه سيدي محمد ابن سيدي عبد الرحمن الفاسي وهو الذي وجد بخط ابن غازي زاد وكان شاهداً بمدينة فاس وحاوته متصلة بالدالية وابنه حماد كان نحويّاً دون أبيه . وذكر في الضوء اللامع في أهل القرن التاسع أنه توفي سنة إحدى وثمانمائة ودفن بباب الفتوح ، والأول هو الصحيح والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة صاحب الحاشية

أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج

(الحمد لله) الملهم بالمنطق الفصيح اللسان، للإعراب عما استكن في الضمير من المعاني، المميز المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والمفاخر، هدى الألباب للغوص في بحر علم العربية مفتاح العلوم الزاخر، فأخرجوا منه لؤلؤ المعاني والفوائد، ومرجان النكت والقلائد، العاطف على من إليه رجع وأناب، المبدل سيئاته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب، لا إله إلا هو المنشئ الناشئ، من المؤلفات الأطراف والخواشي، المنزه عن الابتداء والانتهاى والزمان، والفقه واللغة والنحو والجهة والمكان، مرشد القلوب لخلاصة الكافية، الجامعة، الشافية، الوافية (ونصلي ونسلم) على ناسخ الشرائع ذي المقام المحمود الأحمد، سيدنا ونبينا ومولانا محمد، أفصح من نطق بالضاد، وكسر بفصاحته ظهر كل معاند متطاوّل مضاد، وآله وأصحابه، وكل من اقتفى أثره وسكر بحبه وأصحابه، ما دام العلم منشوراً في المجالس والدروس، ومنظوماً ومنشوراً في الأوراق والطروس.

(وبعد) فيقول أفقر العبيد إلى مولاه، وأوجلهم إليه من عظيم كسبه وخطاياهم أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرادسي النجار، المعروف بابن الحاج الفاسي الدار: (لما) كان علم النحو من أفضل العلوم، ومبلغاً لفهم كتاب الله المغني عن كل مرقوم، وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك، غير أن من حصلها فهو لسائر رقاب العلوم مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس، شرح الإمام المكوذي العاطر الأنفاس، بيد أنه لاختصار لفظه وعبارته، يحتاج إلى حاشية تسفر اللثام عن مراده وإشارته، طلب مني بعض الفقهاء الأجلة، الطالع في سماء العلوم طلوع البدور والأهلة، وضع حاشية على الشرح المذكور سهلة التناول قريبة الحضور، جامعة لما في غيرها من الشروح والخواشي، شارحة للشواهد، من رآها يغتبط بها ويعطف عليها عطف الخواشي، (فأجبت) مطلوبة ومرامه، وإن كنت لا أملك من العلوم ولو قلاماً، ومن حاول ما ليس في طوقه، عجب الناس من حمقه، لكن:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً تهيأ له من كل صعب مراده

وإن لم يكن عون من الله للفتي فأكثر ما يجني عليه اجتهداه
وسميتها: (الفتح الودودي على المكودي) والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم، إنه غفور
رحيم.

قال الإمام الصالح سيدي عبد الرحمن المكودي رحمه الله: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية إلا أن الفرض والواجب
التثبت بأذياتها حسبا يقتضيه الراغب فيحسب ما قصدناه هنا يقال ومن الله التوفيق في الحال والمآل.

الغرض متعلق بها من فصول خمسة: فضلها، وسبب الابتداء بها، وإعرابها، واشتقاقها، ومعانيها.
فمن فضلها ما ورد عنه ﷺ أنه قال: «ما من كتاب يلقي على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم إلا يبعث
الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه». فمن رفع كتاباً من الأرض فيه
البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها.

وقد ورد أن قيصر ملك الروم كتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن برأسي صداعاً فأرسل
لي شيئاً من الدواء فبعث له قلنسوة فكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد إليه الوجع فعجب
من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوباً فيها بسم الله الرحمن الرحيم لا غير فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه
شفاني الله بآية منه فأسلم وحسن إسلامه.

وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه حاصر قوماً من الكفار في حصن لهم فقالوا له: إنك تزعم أن دين
الإسلام حق فأرنا آية فقال: احملوا إلي السم القاتل، فأتوه بكأس منه فأخذه وقال: بسم الله وشربه فلم
يضره فأسلموا. **القصة والله أعلم بحقيقة**

وعن بشر الحافي نفعنا الله به أنه وجد رقعة في الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه
درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيباً وطيب به الرقعة فرأى في منامه الحق سبحانه وهو يقول له: «يا بشر
طيب اسمي لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة».

وروي أن عيسى عليه السلام مر بقبر فرأى الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك
القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك فأوحى الله إليه أن صاحب القبر كان عاصياً وقد
ترك ولداً صغيراً فدفعته أمه للمكتب فلحقه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر
اسمي.

(وأما سبب الابتداء بها) فالعبد إذا أراد أن يعمل عملاً صالحاً كالتأليف بالغ الشيطان في إفساد نيته
فشرع الابتداء بالذكر طرداً له لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان على أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها
فمنها قوله ﷺ: «أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبتم كتاباً فاكتبوها في
أوله» عنه عليه السلام: «من أراد أن يحيى سعيداً وأن يموت شهيداً فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله»

وعنه عليه السلام: «من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله دخل الجنة» وعنه عليه السلام: «البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء» فإن قيل كونها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء يناfi ما جزموا به من أن البسملة من خصائص هذه الأمة (فالجواب) أن المختص بهذه الأمة البسملة باللفظ العربي وأما «إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم» فترجمة عما في كتاب سليمان لأنه لم يكن عربياً، وعن أبي ذر الغفاري قال: يا رسول الله كم أنزل الله من كتاب قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسين صحيفة وعلى أخنوخ وهو إدريس ثلاثين صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان» ولم يذكر في هذه الرواية آدم وفي الإنبياء وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى، ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسملة ومعانيها مجموعة في بائنها ومعناها أن الله يقول: بي كان ما كان وبي يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الأكوان، ومعاني الباء مجموعة في نقطها لأنها تدل على أن الله واحد. وعنه عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يتبدأ فيه ب: بسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر» وفي رواية بدل أتر أقطع، وفي رواية أجذم، والأتر الحسي الحيوان المقطوع ذنبه، والأقطع الحسي المقطوع بعض الأعضاء، والأجذم الحسي الحيوان المقطوع أنفه، ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ أي فهو كالأتر أو كالأقطع أو كالأجذم فحذفت الأداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة، والمراد بالبال الحال والشرف فيخرج به المحرمات والمكروهات فتحرم معها أو تكره مع المكروه لأنه لا شرف فيها شرعاً (لا يقال) كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم من غير بدء بها (لأننا) نقول معنى الأترية والأقطعية والأجذمية نقصان البركة شرعاً وعدم الثواب عليه وإن كمل حساً، والمبدوء بالبسملة تام شرعاً مثاب عليه وإن لم يكمل حساً، ولم تشرع في الأذان والإقامة والصلاة والحج لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة، (لا يقال) البسملة مشتملة على صفة الرحمة، وقد شرعت في الزكاة مع أنها عذاب ظاهر، والبسملة أيضاً من الأمور التي لها بال فحتاج إلى بسملة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل (لأنه) أوجب عن الأول: بأن الزكاة رحمة للإنسان لأكله ورحمة للحيوان أيضاً لأن موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته، وعن الثاني: بأن البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا تحتاج لأخرى لأنها كالشاة من أربعين تزكي عن نفسها وعن غيرها: ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول.

(وأما إعرابها) فالباء حرف جر مبني على أصله (فإن قلت) لم بنيت على حركة ولم تبين على السكون مع أن الأصل في المبني أن يسكن، ولم كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة؟ (فالجواب) إن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالسكان والعرب لا تبتدئ بساكن^(١) وكانت خصوص كسرة لمناسبة عملها وللازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة فيندفع بالحرفية كاف التشبيه فإنها وإن كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الجر لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع كعم برد واو القسم وتاؤه فإنها ملازمان الحرفية والجر ومع ذلك بنيا على الفتح، وأوجب بأنهما نائبان عن الباء نفسها والفرع لا يقوى قوة

(١) (قوله والعرب لا تبتدئ بساكن) أي لكونه متعذراً فلا يرد أن ظاهره إمكان ذلك ولكن العرب لم تنطق به، اهـ مصححه.

الأصل من كل وجه، وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائبة عن الباء للفرق بين الجارة للظاهر والمضمّر. واسم مجرور بالباء بكسرة ظاهرة تحت الميم، والله مضاف إليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في المضاف إليه المضاف لا الحرف المقدر ولا الإضافة ولا هما، والرحمن الرحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب، أو الأول مخفوض والثاني منصوب أو مرفوع، أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس فهذه سبعة أوجه، فالخفض على التبعية والنعت لله والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدأ والفعل لا يظهر لقول الناظم:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لن يظهر
وتقدير المدرسين المبتدأ به والفعل بأمّح ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب لا غير، وأما خفض الرحيم على التبعية لله بعد رفع الرحمن أو نصبه فممنوع ولذا قال:

إن ينصب الرحمن أو يرتفعاً فالخفض في الرحيم قطعاً منعاً
وعلل المنع بأمور: منها الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي، ومنها أن العرب كانت إذا صرفت وجهها عن شيء فلا ترجع إليه بوجه وأنشد الشلوين:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر تقبل
والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثاني أو نصبه أو رفعه، ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه، ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه، الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت. ثم إن الباء في بسم من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به، وفي الجمل:

وكل حروف الجر بالفعل علقت أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلاً
وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده، ومذهب الجمهور أن الذي يتعلق الجار والمجرور معاً لأن حرف الجر معناه في غيره، والعامل الذي يتعلق بسم به محذوف اتفاقاً مع البصريين والكوفيين، ثم اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً، خاصاً أو عاماً، مؤخراً أو مقدماً، فقال الكوفيون: يقدر نحو ابتدء فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً، ويسم في محل نصب متعلق به. وقال البصريون: يقدر نحو ابتدائي اسماً مصدرأ مبتدأ، ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال وبأن تقديره فعلاً مضارعاً يفيد التجدد، والاسم يفيد الثبوت، والتجدد أنسب بالمقام، ورجح الثاني بشرف الاسم، والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه، فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً قدرت أقرأ، وإذا أردت الاستعانة على الأكل قدرت أكل، وعلى الشرب أشرب وهكذا، وإنما اختير تقديره خاصاً لأمر:

منها: أنه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع إلا مناسباً لما سيق التسمية له كإقرأ في قوله تعالى: ﴿إقرأ باسم ربك﴾ وكوضعت في قوله عليه السلام «باسمك ري وضعت جنبي».

ومنها: أنه لو قدرنا عاملاً عاماً في كل موضع كأبتدىء كما يقتضيه حديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ الخ» لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداءً ووسطاً وانتهاءً، والراجح أن يقدر مؤخرأ عن الرحيم، لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد﴾ إذ المعنى: لا نعبد إلا إياك، فيكون في البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم، وقدم العامل في ﴿اقرأ باسم ربك﴾ لأنها أول آية نزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم، وقيل: هو متعلق باقرأ الثاني، ومعنى اقرأ الأول أوجد القراءة، ولا يقدر العامل بين اسم الله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم، لما في الأول من الفصل بين المضافين، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين، ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور.

والباء في بسم قيل للاستعانة وحقيقتها هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو كتبت بالقلم. ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً إذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك، وقيل للمصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها حال نحو: اهبط بسلام أي مع سلام، أو في حال كونك مسلماً، ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها: أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعلية مجازاً نحو: كتبت بالقلم فيقال: كتب القلم، وفي بسم لا يصح ذلك. ومنها: أن الاستعانة تفيد أن اسم الله آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها، وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى.

ومنها: أن باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب. وهذه الوجوه كلها مردودة بما يطول، وطولت الباء للتفخيم والتعظيم لأنها مبتدأ كتاب الله العظيم، وقيل: لكونها عوضاً من ألف اسم المحذوف كما يأتي.

(وأما اشتقاق ألفاظها) فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع، وأصله حينئذ سمو بكسر السين وضمها مع سكون الميم، ثم لما كثّر استعماله في كلام العرب حذفوا واوه تخفيفاً كيد ودم، فنقل سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن تتوصل إلى الإتيان بهمزة الوصل لتكون عوضاً من لام الكلمة المحذوفة، وإن كانت في غير محله، ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلى محل السكون لا العكس وقالوا: الصواب أن حركة السين نقلت للميم وبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل، وقال الكوفيون: إنه مشتق من السمة وهي العلامة وأصله حينئذ وسم فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة إذ أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتى بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف، وما قاله البصريون أرجح لفظاً ومتعين معنى، أما اللفظ فإنهم صغروا اسماً على سمي لا على وسيم وجمعوه على أسماء لا على أوسام، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وأصل سمي سميو بضم السين وفتح الميم وسكون ياء التصغير وسيقول الناظم: فعلاً اجعل الثلاثي إذا صغرت، ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء لقوله أيضاً:

إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا

فيا الواو قلبن مدغما، ثم قلبت فتحة الميم كسرة. وأما أسماء فأصله بالواو قلبت همزة لقوله أيضاً:

فأبدل الهمزة من واو وياء آخرأ إثر ألف زيد

وللحافظ الداني:

واشتق الاسم من سما البصري واشتقه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي دليله الاسماء والسمي

وأما كونه متعيناً من جهة المعنى فلأن مذهب البصريين يوافق ما لأهل السنة من كون الله تعالى مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم لا وضع لهم في أسمائه، وما للكوفيين يوافق ما للمعتزلة من أن الله لم يكن له اسم فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء فإذا فني الخلق لا يبقى له اسم، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وفي اسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال:

اسم سم سما سماء وسمه سماء ثلثهن نلت المكرمة

فسم الثاني والثالث أحدهما بالتونين والآخر بالقصر، وقوله ثلثهن أي ثلث هذه الأسماء بالحركات الثلاث. والله من لاه يلوه إذا احتجب، وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع وأصله على الأول لوه بفتح الواو وعلى الثاني ليه بفتح الياء قلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وسيقول الناظم: من ياء أو واو الخ « وأتى بأل وأدغم اللام في اللام فصار الله، وقيل في اشتقاقه غير ذلك، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور لأن المكسور متعد وهي لا تصاغ إلا من اللازم وسأيت: وصوغها من لازم الحاضر. أو بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك: فلان يعطي أي يوجد الإعطاء، ويحتمل في الرحيم أن يكون للمبالغة في راحم، وما يقال من أن المبالغة إنما تصح في صفة تقبل الزيادة وصفة مولانا لا تقبل الزيادة يقال عليه: إن معنى المبالغة حيثئذ أن الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيره كأنه لم يذنب قط لسعة كرمه وفضله تبارك وتعالى.

(وأما معانيها) فالاسم لغة هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم لذلك اللفظ، وقام اسم لذلك اللفظ، وهل اسم لذلك اللفظ وهكذا. وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف، وقد يطلق الاسم على الذات بعينها، والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها، وإذا علمت الاسم والمسمى تبين لك أنه إن أريد بالاسم معناه الذي وضع له فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد به الذات فهو عين المسمى « وحيثئذ فلا معنى لإطالة الخلاف في كون الاسم عين المسمى أو غيره، ولذا قال الإمام الرازي: لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره لأنه لا فائدة تنبني على ذلك، والله علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد وله خصائص:

منها: أنه لم يسم به غيره، قال تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ وروي أن بعضهم ولد له فأراد أن يسميه بلفظ الله فنزلت نار من السماء فأحرقتة قبل سابعه، وقيل: ابتلعت الأرض، وقيل: مسخ. ومنها: أنه إذا حذف منه حرف بقي ما يدل على الذات العلية، فإذا حذفت الألف صار (الله) وإذا حذفت اللام الأولى بقي (له) وإذا حذفت اللام الثانية بقي (ه) فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال (هو). ومنها: أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسة وستين مرة، والرحمن الرحيم مشتقان من

رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آل

الرحمة التي هي في الأصل رقة في القلب وانعطاف، وهي بهذا المعنى محال في حقه تعالى لأنها تقتضي الجارحة، فيتعين حمل الرحمة على لازمها الذي هو إرادة الإنعام للعبد أو إيصاله بالفعل على خلاف بين الأشعري وأبي بكر الباقلاني، فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة، وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات لا يجوز الجمع بين الوصف بها وبضدها كالعلم والجهل، وصفة الفعل يجاز فيها ذلك كالرحمة والغضب، وقدم الرحمن لإمور منها: أنه على صيغة المثني فكأن الصيغة كررت فيه مرتين. ومنها: أنه صار كالعلم إذ لا يوصف به غيره تعالى. وأما قول من قال الرحمن اليامة مع قول بعضهم:

وأنت غوث السورى لا زلت رحمانا

فمن التعتت في الكفر. ومنها: أن الرحمن يعم الدنيا والآخرة، ورحيم خاص بالآخرة، ولذا قيل: يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة. وقيل: رحيم أبلغ لأنه من أمثلة المبالغة، ولأن العادة تقديم الوصف الغير الأبلغ، ثم يؤتى بالأبلغ كقولهم: عالم نحريز، وقيل: هما سواء وكرر الوصفين مع أن كلاً منهما يفيد الرحمة إشارة إلى أن الحاجة للرحمة أكد في الدنيا والآخرة ولها بعث الله الرسل، قال عز وجل: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ وفي حديث: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء». وفي الحديث: «من لم يرحم الناس لا يرحمه الله، ومن لم يرحمه الله فهو شقي» وقد ورد في الحديث عنه عليه السلام: «من كتب بسم الله الرحمن الرحيم ولم يعم الميم والهاء كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة». وعنه عليه السلام: «إذا كتبتم كتاباً فجددوا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم تقض لكم الحوائج وفيه رضا الله» والله أعلم.

قول المكودي: [الحمد لله] الكلام على الحمدلة يأتي بعضه في شرح كلام الناظم. وقوله: [العالمين] اسم جمع وليس جمعاً لعالم بفتح اللام لأن لفظ العالمين خاص بالعقلاء، وعالم اسم لكل ما سوى الله تعالى فهو عام في العقلاء وغيرهم، والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس. فهو ملحق بجمع المذكر السالم. وقوله: [وصلواته وسلامه] يأتي معنى الصلاة لغة واصطلاحاً، وأما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صلوا عليه وسلموا تسليماً﴾ وكراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو خطأ. وقوله: [على سيدنا] السيد له معان منها: الفائق قومه. ومنها: الحليم الذي يملك نفسه عند الغضب. ومنها: الكريم، ولا شك أنه عليه السلام حاز جميع ذلك وزاد أضعافاً، وأصله سيود قلبت السواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة.

وقوله: [محمد] علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف، سماه بذلك جده عبد المطلب لرؤية رآها ولكثرة حمد الناس له وهو أشرف أسائه ﷺ. وقوله: [خاتم] بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلاً من محمد، ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلاً أيضاً. إن قلنا أنه علم وإن قلنا أنه اسم فاعل باق على وصفيته فيكون نعتاً لمحمد على اللفظ، و[النبيين]: جمع نبي بالهمز من النبأ الذي هو الخير، ويحتمل أن يكون جمع نبي بغير همز [وإمام المرسلين] من أمك إذا صار أمامك وإمامته عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية، فالحسية إمامته

وأصحابه الهادين المهتدين (وبعد) فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، تفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حفاظها، معرب عن إعراب أبياتها، ومقرب لما شرد من

بهم ليلة الإسراء والمعنوية تفضيله عليهم [وأصحابه] جمع صاحب والمراد به الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بحمد ﷺ، ويزاد على رأي. ومات على ذلك وأطلق كدي أصحابه على كل مقتد به عليه السلام من آل وغيرهم بدليل عدم ذكرهم على ما في بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضى عن آل وأصحابه، وحينئذ يكون المراد بأصحابه معانهم المتعارف [الهادين] جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى أرشد أي المرشدين من اهتدى بهم إلى ما فيه نجاحه وفلاحه [المهتدين] جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته فيكونون مهتدين في أنفسهم. (فإن قلت): هلا اقتصر على أحد الوصفين؟ (قلت): لما كان لا يلزم من كون الإنسان هادياً لغيره أن يكون مهتدياً في نفسه ولا العكس جمع بينهما، وقول الزباني كونهم هادين لغيرهم يستلزم أن يكونوا مهتدين في أنفسهم، فذكر المهتدين بعد الهادين كالتوكيد لما لزم غلط، إذ كثير من الناس يكون هادياً لغيره غير مهتد في نفسه كما هو مشاهد، ولم يقدم المهتدين لأن النفع المتعدي للغير أولى من القاصر على نفس الإنسان لانقطاع القاصر بالموت، وأما المتعدي فقد لا ينقطع [وبعد] في بعض النسخ أما بعد وهي من الأسماء اللازمة للإضافة، ولها أحوال أربعة: تعرب في ثلاث وتبني في واحدة، وذلك إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوي معناها كما في كلام كدي هنا، وفي الألفية:

واضمم بناء غيراً إن عدت ما له أضيف ناوياً ما عدما

قيل كغير بعد، ثم يرد عليها أسئلة ثلاثة: لم بنيت مع أنها اسم؟ ولم بنيت على حركة؟ ولم كانت الحركة خصوص ضمة؟ والجواب أنها بنيت لشبهها بحرف الجواب كنعم ويلي في كونها يستغنى بها عما بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف في الجمود والافتقار وهذا أصبح ما علل به بناؤها، وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وبنيت على خصوص الضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها فيه مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية.

[فهذا] الفاء جواب أما إذ هي قائمة مقام مهما يكن من شيء، وعلى نسخة وبعد تكون الواو قائمة مقام أما، والمشار إليه هو ما في الذهن، فكان كدي صور جميع ما في هذا الشرح في ذهنه وأشار له بما يشار به للحاضر وهذا هو الحق، سواء قلنا إن الخطبة تقدمت على الشرح أو تأخرت [شرح] أي ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معان مخصوصة [مختصر] نعت أول للشرح ومعناه قليل ألفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غالباً [على ألفية] متعلق بمحذوف نعت ثان لشرح تقديره موضوع على ألفية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لأنه وإن كان مصدراً فلا ينحل لأن، والفعل لأنه هنا اسم جامد.

[مهذب المقاصد] وصف ثالث، والمهذب بالذال المعجمة مأخوذ من التهذيب الذي هو التنقية والتصفية كأنه قال: شرح منقى مصفى وهو كذلك غالباً، ولم يمرر بعض المواضع الغير المسلمة في النظم لأنه إنما التزم حل ألفاظها، والمقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود بعد حذف الواو، والمراد ما يقصده الإنسان منها من المعنى والإعراب [واضح المسالك] وصف رابع لشرح ليس متداخلاً مع ما قبله، والمسالك

عباراتها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البادي، ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين من المعتنين بحفظها، القانعين بمعرفة لفظها، طلب مني أن أضع

جمع مسلك والمراد به الطريق فكأنه شبه الألفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا الشرح بالطريق الحسية الموصلة للحاجة الحسية، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الطريق على المشبه الذي هو الألفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية، والجامع بينهما أن كلا موصل للمقصود لكنه في المشبه معنوي وفي المشبه به حسي.

[تفهم به ألفاظها] هذا وصف خامس لشرح [ويحظى بمعانيها حفظها] يحظى مضارع حظي كرضي من الخطوة بكسر الحاء وضمها بالطاء المشالة وهي المكانة، والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة من الألفية، والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتاً والمعطوف على النعت نعت، ولا بد حينئذ من رابط وهو غير مذكور فيجب تقديره بأن يقال: ويحظى به بمعانيها فيكون حذف به من المعطوف لوجوده في المعطوف عليه، ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ.

[معرّب عن إعراب أبياتها] أي مفصح ومبين فهو وصف سادس لشرح، وتأتي معاني الإعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحاً [ومقرب لما شرد من عباراتها] هذا وصف سابع في المعنى القاموس، يقال شرد شروداً وشراداً بالكسر نفر فهو شارد، وشبه الصعوبة التي في عباراتها بشروء الإبل، ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الشروء على المشبه الذي هو الصعوبة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل لأنها صارت من المصدر إليه، وما يقال إنه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي هو الشروء والعبارة يرد بأن المشبه هو الصعوبة التي في العبارة لا العبارة نفسها.

[من غير تعرض للنقل عليها] هذا المناسب لمن أراد التحصيل ونفع العباد، فينبغي لمدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بذكر الأقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم من دون نفع [ولا إضافة غيرها إليها] مراده أنه لا يأتي بتتمة ولا فرع زائد على النحو الذي فيها فهو مغاير لما قبله [ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه] كأن تكون المسألة خلافية ويختار الناظم قولاً فيأتي كدي بشاهد له، والغالب أن يفصل ذلك حيث لم يجد آية أو شاهداً نثراً فيأتي به شعراً [ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه] أي ما لا يسعني تركه مأخوذ من النسخ بفتح النون وضمها وهو السعة، يقال ندحه كمنعه، ويذكر المذاهب والأقوال لإشارة الناظم لها غالباً.

[يستفيد به البادي] يحتمل أن يكون بالهمز فيكون المراد به من شرع في قراءة العلم، وأصله حينئذ البادى بالهمز قلبت ياء، ويحتمل أن يكون من بدأ بدون همز أي ظهر وشرع في طلب العلم فيرجع للأول [ويستحسنه الشادي] بالذال المهملة من شدا بمعنى حقق، والمراد به هنا من حصل جملة من العلم يبتدي بها إلى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو الذي يطلق عليه اسم العالم، وليس المراد بقولهم عالماً من حصل جميع العلم فإن هذا لا يمكن إلا لمولانا عز وجل، بل المراد به من فيه أهلية بحيث إذا أراد مسألة طالعها وفهمها فهماً سليماً.

[والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المجتهدين الخ] هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا، وما يوجد في

شرحاً على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبت به إلى ما اقترح علي، وأسعفته بما أمل لدي، والله سبحانه وتعالى يتفعلنا وإياه بالعلم، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بئنه وفضله. قال المصنف رحمه الله:

- ١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ
 - ٢ - مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ الْمُضْطَفَى
 - ٣ - وَأُسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفِيَةِ
 - ٤ - تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ
 - ٥ - وَتَقْتَضِي رِضَى بِغَيْرِ سُخْطٍ
 - ٦ - وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزُ تَفْضِيلًا
 - ٧ - وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَيَاتٍ وَافِرَةً
- أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهَ خَيْرَ مَالِكٍ
وَالِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
مَقَاصِدُ النُّحُوبِهَا مَحْوِيَّةٌ
وَتَبْسُطُ الْبَذَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ
فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنِ مُعْطِي
مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعله كان ذلك في نسخة الشارح الأصلية، لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ «ومعنى [ما اقترح علي] سأله وطلبه مني بحث وإزعاج، ويحتمل أن يكون معناه ابتدعه واخترعه مني من غير مثال سبق ومنه قوله:

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخولي جبة وقميصاً

فطبخ الجبة والقميص لا مثال له سبق وعطف [والفهم] عطف تفسير على الإدراك وقيدهما بالسلامة لأن الإنسان قد يدرك الشيء على ما هو عليه ويقال له فهم مستقيم، وقد يدركه على خلاف ما هو عليه ويقال له فهم سقيم وجهل مركب، والله أعلم.

[قال محمد هو ابن مالك] بدأ رحمه الله بالتعريف بنفسه لأنه من الأمور المهمات والعلوم أقسام ثلاثة: عقلي محض كالحساب ولا يضر جهل قائله لأن دليله معه، ونقل محض كالحديث ولا بد من معرفة قائله وعدالته وإلا بطل، ومركب منها كالنحو فمعرفة قائله متأكدة تغلياً لجانب النقل على العقل، لأن الإنسان إذا علم جلالة الناقل أقبل على ما نقل بقلبه وجوارحه فيحصل له الدفع في أقرب مدة، فتعريف المؤلفين بأنفسهم من باب النصيحة للقارئ وتعظيم نعمة العلم، وفي الحديث: «ليس منا من لم يتعاطم بالعلم» وحاشاهم أن يقصدوا فخراً ورياء ومباهاة، وإن لم يعرف مؤلفه كان كيان من غير أساس، وكولد لم يعرف أبوه، وأصل قال قول بفتح الواو قلبت ألفاً لقوله فيما يأتي:

من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً أبدل بعد فتح متصل

والمصدر الذي هو القول يدل على كون عينه واوآ، ودليل كونها مفتوحة أنه ورد متعدياً، وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً، وانتفاء فعل بالكسر مجيء مضارعه على يفعل بضم العين، وفعل المكسور العين لا يأتي

(قال) فعل ماضٍ لفظاً والمراد به الاستقبال ووضع الماضي موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾. (ومحمد) اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي النسب، الأندلسي الإقليم، الجياني المنشأ، الدمشقي الدار وبها توفي لآثنتي

مضارعه مضموماً. قول كدي: [لفظاً والمراد الخ] قصد بهذا دفع ما أوردوه على الناظم من أنه عبر بالفعل الماضي وهو لما وقع وانقطع غالباً، فيقتضي أن نظم الألفية سابق على قوله قال، والأمر ليس كذلك، فأجاب كدي بأنه عبر بقال وأراد به يقول المستقبل. وقوله: [ووضع الماضي موضع الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر أيضاً كأنه قيل لكدي: وهل وقوع الماضي موقع المستقبل وارد في كلام العرب؟ فأجاب بقوله: ووضع الماضي.

وقوله: [كقوله تعالى: أَتَىٰ الخ] المراد بأمر الله الساعة وهي إلى الآن لم تأت فيكون وقع الماضي موقع المستقبل (فإن قلت) إنه قال وارد في كلام العرب وأتى بالقرآن شاهداً (قلت) إنه لما كان القرآن نازلاً على منوال كلام العرب صح ذلك، ثم إنه اعترض جواب كدي بأن محل جواز وضع الماضي موضع المستقبل إذا كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة في الآية فإنها محققة الوقوع والتأليف ليس محقق الوقوع إذ يحتمل بمجرد قوله يموت. وأجيب بأن الناظم لما رجا من الله تعالى المنة عليه بتمام هذا التأليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع، وهذا الجواب من كدي بكون الناظم عبر بالماضي وأراد المستقبل، مبني على ما هو التحقيق من أن الخطبة تقدمت على التأليف، والدليل عليه قوله: وأستعين الله حيث طلب الاستعانة، وإنما تطلب عند الشروع والابتداء، وبه تعلم بطلان قول من قال: إن الماضي وقع في محله لكون الخطبة تأخرت عن التأليف، وأجيب بأن الماضي في محله، وأن الناظم دون ما أراد أن يقول في نفسه فعبر عنه بالماضي، والكلام النفسي يطلق عليه قول: قال تعالى، ويقولون في أنفسهم. وقوله: [جمال الدين أبو عبد الله الخ] قدم اللقب هنا على الاسم مع أنه إذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تأخيره لقوله فيما يأتي:

وأخرون ذا إن سواء صحبا

وأجيب بأن محل وجوب التأخير إذا لم يشتهر باللقب وإلا فيجوز التقديم، والناظم اشتهر بجمال الدين، ومنه تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية، وعبر بالظاهر ولم يقل قلت أو أقول إظهاراً لولاية ذلك بنفسه، ولأجل أن يعلم الناس القائل من هو فيقبلوا على كتابه. وقوله: [محمد بن عبد الله الخ] أشار بهذا إلى أن مالكا جده وظاهره أنه جده أبو أبيه دنية، وهو الذي وجد بخط ابن الناظم أول شرحه، لعمدته والذي للدمامي والمقرئ في نفع الطيب أن مالكا جد جده لأنها قالوا: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك (فإن قيل) لم نسب نفسه إلى جده وهلا نسب نفسه إلى أبيه؟ (فالجواب) أنه نسب نفسه لجده لأمر، منها: التأدب مع المصطفى ﷺ لاتفاق اسمه واسم أبيه مع اسمه واسم أبيه. ومنها: أنه اشتهر بجده أكثر من اشتهاره بأبيه. ومنها: التفاؤل بأن يملك رقاب العلوم. ومنها: الاقتداء بنسبة النبي ﷺ نفسه إلى جده بقوله:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

ومنها: قصد الجناس التام بين مالك الواقع عروضاً ومالك الثاني الواقع ضرباً.

وقوله: [الطائي] نسبة إلى طيء قبيلة من العرب، والقياس في النسبة إليها طيبي وسيقول الناظم:

وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولاً بالألف

وقوله: [النسب] لفظ النسب وما بعده تمييز، فالأولى أن يأتي بتلك الألفاظ نكرات. وقوله: [الأندلسي الإقليم] والأندلسي بالياء نسبة إلى الأندلس قطر معروف طيب التربة قليل الهوام معتدل الهواء كثير الفواكه، يقابل ثغر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام، يشقه أربعون نهراً كبيراً، وبها من قواعد المدن نحو الثمانين، وبها من المدن المتوسطة ما يزيد على ثلاثمائة مدينة، والقرى والحصون لا تحصى، وليس في المعمورة ما يقطع فيه المسافر ثلاث مدن وأربع مدن في اليوم الواحد إلا بها، ولا يسير المسافر فيها فرسخين دون ماء أصلاً، قوي بها أمر المسلمين حتى كان العدو لا يقدر أن يطمع لهم في كراع الشاة بل يخاف ويتطلب الأمان جهده وطاقته، ثم وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يهين بعضاً بالفتن حتى استولى العدو على جميعها في حدود الألف.

وقوله: [الجيازي] بفتح الجيم وياؤه مشددة نسبة لجيان اسم بلد بالأندلس كفاس بالمغرب، وبها ولد ثم ارتحل إلى حلب وتصدر بها، ثم تحول إلى دمشق الشام وبقي بها إلى أن توفي، وكان مالكيًا ولما ارتحل إلى الشام انتقل المذهب الشافعي، وكان إماماً في علم النحو والتصريف، أربى فيها على العلماء المتقدمين، وكان حافظاً للقراءة وعللها والتفسير والحديث، وكان أحفظهم للغة العرب حتى وضعت له ألفاظ مهمة وأخرى مستعملة، وميز المستعمل من المهمل، وكان حريصاً على العلم، روي أنه حفظ يوم موته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات، وكان يؤم بالمدسة العادلة بدمشق، وكان قاضي قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلي وراء ابن مالك، ويذهب ابن خلكان أخذاً بيده إلى أن يصل إلى داره ويرجع قاضي القضاة تعظيماً لابن مالك.

وكان رحمه الله ورعاً، ومن ورعه أنه كان يقرأ مع الأحداث، وإن أقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب، فقد ورد أن بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع، فقال له: أقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور، وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ، فالتفت الشيخ وراءه يوماً فرأى الولد فقال: هكذا يجتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبداً، وما يدلك على ورعه واجتهاده أنه خرج يوماً مع جملة من الطلبة لفرجة فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكباً على أوراق يطالعها خالياً عن الناس.

وله شيوخ عديدة معتمدة منهم أربعة: ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب، خلافاً لأبي حيان في إنكاره أن يكون له شيخ وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير، لكن كتما يدين الفتى يدان، فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عثرة فسلط الله عليه أبا حيان، ومن تلاذمته: ابن النحاس ومحي الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن أبي الفتح، وله تأليف عديدة منها هذه

عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستائة، وهو ابن خمسة وسبعين سنة، وقوله: (هو ابن مالك) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه، و(أحمد) فعل مضارع من حمد، و(ربي) مفعول به،

الألفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق، قيل: إنه ألفها لولده تقي الدين المدعو الأسد، ومن كتبه: الكافية وشرحها، والعمدة وشرحه، وكمال العمدة وشرحه، والتسهيل وشرحه، ولامية الأفعال والأعلام بثلاث الكلام سفر، والتوضيح في إعراب مشكلات من الجامع الصحيح، والنظم الأوجز فيها يهمز وشرحه إلى غير ذلك، وفي الدماميني عن ابن رشد أن له نظماً نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية، ويدلك على خلوص نيته أن الله جعل الإقبال على هذه الألفية واعتكف الناس عليها في جميع الأقطار.

والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثار إحسان

وقد أكثر الناس في مدحها فمن ذلك قول ابن الجراد في مدحها:

خلاصة النحو لا أبغي بها بدلاً مستغرقاً درسها في كل أوقاتي
قد جمعت لب علم النحو مختصراً نظماً بديعاً حوى جل المهيات
قل لابن مالك أي قد شغفت بها لم يأت مثل لها يوماً ولا ياتي
وها أنا أسأل الرحمن مغفرة له تبوؤه في خير جنات

وقوله: [سنة اثنتين وسبعين الخ] هذا هو الذي ذكره (غ) وابن أم قاسم وابن جابر، وإلى مدة عمره مع تاريخ وفاته أشار (غ) بقوله:

قد خبغ ابن مالك في خبعا وهو ابن عه كذا حكى من قد وعى
فخبغ الأول مبني للمفعول معناه ستر وغطي بالتراب، وخبغ الثاني بفتح الباء رمز لوقت وفاته، فالخاء بستائة والباء باثنتين والعين بسبعين والألف لإطلاق القافية، وعه بكسر العين وهاؤه للسكت بمعنى احفظه لمدة عمره، فالعين بسبعين والهاء بخمسة، وغير هذا لا يعول عليه من أن عمره إحدى وسبعون سنة. وقوله: [معترضة بين قال الخ] فلا محل لها من الإعراب حيثئذ وفائدتها رفع توهم الاشتراك العارض في محمد، ويحتمل أنه قبيل النعت المقطوع وأن الأصل: قال محمد بن مالك فيكون نعتاً لمحمد ولكنه قطعه عنه وجعله خبراً لضميره، لكون المنعوت الذي هو محمد تعين بدون النعت لأن محمداً إذا أطلق عند النحاة لا ينصرف إلا لابن مالك (فإن قيل) الواجب حذف هو حيثئذ لقول الناظم بعد:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ أو ناصباً لن يظهر

(فالجواب) أن محل وجوب حذف العامل إذا كان النعت للمدح أو الذم أو الترحم وما هنا إنما هو لرفع الاشتراك لا غيره فيصح ذكر العامل.

[أحمد ربي^(١)] أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال

(١) (قول المحشي أحمد ربي الخ) جرت عادته في غير موضع من هذه الحاشية أنه في أثناء كلامه على عبارة الشارح يذكر بعض ألفاظ المتن ويتكلم عليها حتى كأنها مسوقة كذلك في عبارة الشارح والخطب سهل فإن مراده المبالغة في الإفادة ولا لبس. اهـ مصححه.

لا يبدأ فيه بالحمدلة فهو أبتر» (وما يقال) الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس، يجاب عنه بأمور، منها: أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء، والابتداء بالحمدلة على الإضافي الذي قدم عليه غيره وقدم هو على المقصود بالذات، وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل، وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معاً بل الواحد منهما يكفي لكن الأكمل هو ذكرهما معاً، والحمد واجب مرة في العمر كالحج والصلاة على النبي ﷺ وكلمتي الشهادة.

وقد أكثر الناس في النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر كذلك، فللذكر من ذلك جملة مختصرة مفيدة، فالحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل، فخرج بالجميل الذم وبعلى، الجميل من مدح شخصاً حياءً منه أو اتقاء لعرضه، ويخرج به أيضاً التهكم كما في قوله تعالى خطاباً لفرعون: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾ وقيد الاختياري راجع للجميل الثاني المجرور بعلى وهو مخرج لما إذا كان الباعث عن الوصف جميلاً غير اختياري كصفاء اللؤلؤة فهو مدح لأحمد، ويخرج بقوله على جهة التبجيل والتعظيم الخ الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكن لا على جهة التعظيم، فإن لم يخطر ببال الواصف تعظيمه كما إذا قصد مجرد الإخبار فلا يقال له حمد على الأصح، وعطف التعظيم على التبجيل من عطف التفسير، والحمد عرفاً فعل ينبيء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو على غيره، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً وخدمة بالأركان أو اعتقاداً بالقلب والجنان، فمورده عام وهو اللسان والأركان والقلب، ومتعلقه خاص وهو النعمة لأنه لا يكون إلا مقابلاً لها، والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان لأنهم قالوا هو الوصف والوصف لا يكون إلا باللسان ومتعلقه عام لأنه يكون في مقابلة النعمة وغيرها، إذا علمت هذا فبين الحمد لغة والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه يجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة، وينفرد الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة، وينفرد العرفي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة النعمة، والشكر لغة هو الحمد عرفاً، والشكر عرفاً هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ ثم إنهم جعلوا النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً، متناسبة بين الحمد لغة وعرفاً وهي العموم والخصوص من وجه، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً وهي الترادف، ونسبة بين الحمد لغة والشكر لغة وعرفاً، والحق أن النسب إنما هي ثلاث لا غير: نسبة بين الحمد لغة وعرفاً، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة فهي عين النسبة التي بين الحمدتين، وأما الترادف فليس من النسب، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً فهي التي بين الحمد عرفاً، والشكر عرفاً قائمتان مكررتان والترادف ليس من النسب، كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام وعدل عن صيغة الحمد المبدوء بها كتاب الله العظيم وإن اشتملت على فوائد منها: أنها جملة اسمية وهي تفيد الدوام والثبوت. ومنها: أنها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من آل. ومنها: أنها تفيد الاستحقاق والملك كما

والله) بدل منه، و(خير مالك) بدل بعد بدل، و(مصلياً) حال من فاعل أحمد، و(على الرسول) متعلق

يؤخذ من لام الاستحقاق. ومنها: أنها تفيد أن نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا فاعل، إظهاراً لولاية ذلك بنفسه وتحقيقاً لمقام العبودية، ولم يقل نحمد بالنون لأنها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام، ولم يقل حمدت لثلاثي يفيد الانقطاع ثم المناسب لقال محمد أن يقول يحمد بياء الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة. وأجيب بأنه التفت من الغيبة إلى المتكلم لأجل إدخال نفسه في الفعل لأجل الخضوع والتواضع، وإنما أخر المفعول الذي هو ربي وإن كان تقديمه يفيد الاهتمام والاختصاص، لأن المقام مقام الحمد فالمناسب تقديمه، والرب المالك والثابت والسيد وهو حينئذ من صفات الذات، ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الأفعال، والأول هو المراد هنا بدليل خير مالك، ثم قيل صفة مشبهة بعد جعل فعله لازماً، وقيل اسم فاعل وأصله راب حذفت الألف تخفيفاً كما حذفت في بار، وقد اجتمع في أحمد ربي الإعراب اللفظي في أحمد والتقدير في رب والمحلي في الباء التي للمتكلم، والفرق بين التقديري والمحلي أن التقديري المانع من ظهور الحركة الحرف الآخر فقط ولولاه لظهرت الحركة، والمحلي المانع جملة الكلمة كياء المتكلم هنا.

وقوله: [والله بدل منه] لكونه معرفة قدم نعته، ونعت المعرفة إذا قدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلاً منه، كقوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد﴾ الله في قراءة الله بالجر، والأولى أنه عطف بيان لكونه أوضح من متبوعه ولأنه لا إبهام فيه، وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع إبهام أنه إنما استحق الحمد لذلك الوصف لا لذاته فيكون هذا عاماً بعد خاص.

وقوله: [وخير مالك، بدل بعد بدل] لا يصح لوجوه: منها أن الذي يتكرر إنما هو بدل الإضراب أو الغلط. ومنها: أن خير مشتق والبدل كما ذكر ابن هشام لا يكون إلا جامداً في الغالب. ومنها: أن فيه سوء أدب لأنه إنما يؤق بالمبدل منه توطئة للبذل، فيكون لفظ اسم الجلالة إنما ذكر توطئة، والحق أنه حال لازمة أو مفعول بفعل محذوف أو يقرأ بالرفع فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة ولا يصح أن يكون نعتاً ولا عطف بيان لأنه نكرة والمنعوت معرفة. ولا إبطاء بين مالك الأول والثاني، لأن الأول: علم جده والثاني: صفة بمعنى المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء، وجملة أحمد محكية يقال إلى آخر الرجز، والجملة المحكية بالقول، وما تصرف منه مفعول به لا مفعول مطلق على الأصح، وعليه لغز ابن غازي بقوله:

حاجيتكم معشر جمع النبلا المعربين مفرداً وجملاً
بألف بيت غير شطر نصبت بواحد منها رقيتم في العلا

(مصلياً على رسول المصطفى) أي بالصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو أقطع» واغتناماً لقوله ﷺ: «من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب». ولقوله ﷺ: «من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه عشرين». وقالوا: ومن صلى عليه الله مرة واحدة كفاه هم الدنيا والآخرة» والصلاة على النبي ﷺ مقبولة قطعاً، وقد صلى الناظم في أول الكتاب وفي آخره، فتكون الصلاتين مقبولتين قطعاً فيقبل الله ما بينهما، ومن المشهور أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الأدميين دعاء.

به، و(المصطفى) مفتعل من الصفو وهو الخالص، و(المستكملين) صفة لآله، و(الشرفا) مفعول

والفرق^(١) بين المذهبين أن الصلاة على الأول لفظ مشترك بين المعاني الثلاثة يطلق على كل واحد منها، وعلى الثاني معناه واحد إلا أن ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد على المعنى الذي يليق به، والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالأنبياء ولا تكون لغيرهم إلا تبعاً، ومشهور مذهبنا أنها واجبة مرة في العمر، ومشهور مذهب الشافعي أنها واجبة في كل صلاة، وقيل: واجبة عند ذكره ﷺ، وقيل: يجب على الإنسان الإكثار منها ما لم تحصل له مشقة، فهذه أقوال أربعة. وهل منفعتها راجعة للمصلي أو للمصلي عليه وهو النبي ﷺ؟ أقوال ثلاثة: أولها هو الحق لأن رحمة الله واسعة. قول كدي: [ومصلياً حال من فاعل أحد] أي مقارنة. وما يقال: إن المقارنة هنا متعذرة، لأن الحمد لفظ والصلاة لفظ، وتقارن اللفظين محال يجب عنه تنزيل اللفظين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين، ولا يصح أن يقال أنها حال مقدرة لأن المطلوب إيقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فقط. وقال ابن مرزوق: الصواب أنها حال من محذوف مؤكدة والتقدير: وأصلي مصلياً، عامل الحال المؤكدة يحذف، قال تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ أي بلى نجمعها قادرين. ثم أن الناظم أفرد الصلاة ولم يذكر السلام مع أنه شافعي المذهب، ويكره عندهم أفراد أحدهما عن الآخر، وأجيب بأن الكراهة عندهم تنتفي بالنطق بالسلام وكتب الصلاة، ولعل هذا هو الذي فعله الناظم هنا ولا يحتاج حينئذ إلى إصلاح من قال:

مصلياً مسلماً على النبي وآله وصحبه ومن حبي

(على الرسول) في بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكلاهما علم بالغلبة على نبينا محمد ﷺ، والمشهور أن النبي إنسان أوحى إليه بشرع، فإن أمر بتبليغه فرسول أيضاً وإلا فنبى فقط، فكل رسول نبى ولا عكس، وعدد الأنبياء كما في صحيح ابن حبان مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، الرسل منهم ثلاثمائة وأربعة عشر وكلهم من غير العرب إلا أربعة المرموز لهم بقول بعضهم: شهصم ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ، ومذهب المحققين أنه لا ينبغي أن يحصر عددهم لقوله تعالى: ﴿منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك﴾ فرمما إذا حصرنا العدد ندخل فيهم من ليس منهم أو نخرج من كان منهم، وعند الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي، وأجيب عنه بأن محل الكراهة ما لم يقترن بما يدل على التعظيم، فإن اقترن به كالمصطفى هنا جاز.

قول كدي: [وهو الخالص] أي مما يكدره وأصله: مصطفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد الذي هو من حروف الصفي وسيقول الناظم: ط تا افتعال رد إثر مطبق، والأولى أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول بفعل محذوف، لأن تكثير الجمل في مقام التعظيم أولى، وحذف المتعلق للعموم أي المصطفى منه أوله أي من جميع الخلق مرسل لهم، دليل الأول ما في الطبراني من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله اختار خلقه فاختر منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم، فاختر منهم العرب، ثم اختار العرب فاختر منهم بني هاشم» ثم اختار بني هاشم فاخترني منهم، فلم أزل خياراً من خيار».

ودليل الثاني قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ وقوله تعالى: ﴿تبارك الذي نزل

(١) قوله: والفرق الخ، لعل هنا سقطاً أتى فيه بمعنى الصلاة الثاني وهو العطف فليتأمل، اهـ مصححه

بالمستكملين، (وأستعين) جملة معطوفة على أحمد، وأحمد وما بعده محكي يقال إلى آخر الرجز، وقوله:

الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ﴿ وهو أفضل العالمين على الإطلاق إجماعاً ^(١) وقول الزمخشري: إن جبريل أفضل منه لأن الله وصف جبريل بقوله: ﴿لقول رسول كريم﴾ الآية، وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ رده غير واحد بأنه إذا كان الرسول موصوفاً بالأوصاف المذكورة فما بالك بالمرسل إليه؟ ولذا قال سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشف في غير مهيع ولا حرج عليه ^(٢) أعمى وأعرج

ثم إن هذا الوصف الذي هو المصطفى خاص به عليه السلام غالباً، وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾ (وآله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام: «إياكم والصلاة البراءة». قالوا: وما هي الصلاة البراءة يا رسول الله؟ قال: «أن تصلوا علي دون آلي» وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه، وآل الرجل خاصته، وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل على ما هو الحق، ففي باب الزكاة من تحرم عليهم وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء، وفي باب الدعاء هم أتقياء أمته لأن الدعاء مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، ولحديث: «آل محمد كل تقي» وورد: «أنا جد كل تقي» وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكر الصحابة ومن تبعهم، فأطلق الآل على ما يعم الجميع وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظاً ولم يكتبها خطأ.

واختلف في أصله فقال سيبويه: أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل، ثم أبدلوا هاء أهل همزة فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة قلبت ألفاً من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم بعد: ومدأ أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن، وما أورد عليه من أن المعهود إبدال الثقيل خفيفاً، وهنا عكسنا لأننا أبدلنا الهاء همزة، والهمزة أثقل من الهاء أجيب عنه بأنهم فعلوا ذلك ليتوصلوا إلى الخفيف الذي هو الإبدال ألفاً. وقال الكسائي: أصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً لقوله من ياء أو واو الخ، وقد نص في القاموس على أنه صغر على تأويل وأهيل، فدل على صحة كل من القولين، وبه تعلم بطلان الوجوه التي رد بها مذهب سيبويه.

قول كدي: [والمستكملين صفة الخ] الأولى أنه مفعول بفعل محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف، لأن المقام مقام الدعاء ينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل، واسم الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل.

قوله: [والشرفا مفعول بالمستكملين الخ] هذا ليس على إطلاقه والأولى أن يقال السين والتاء في

(١) رحم الله من قال:

نبينا أفضل بالإطباق من كل مخلوق على الإطلاق

ومن قال:

وانعقد الإجماع أن المصطفى أفضل خلق الله والخلف انتفى

وما انتفى الكشف في التكوير خلاف إجماع ذوي التحرير

(٢) (قوله: ولا حرج عليه الخ) بالأصل ولا يخفى ما فيه من جهتي الوزن والمعنى. ولعل المناسب أن يقال: ولا حرج في فعل أعمى وأعرج، اهـ مصححه.

(في ألفية) أي في نظم قصيدة ألفية، والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعديّة بعلى كقوله تعالى: ﴿وأعانه عليه قوم آخرون. والله المستعان على ما تصفون﴾ إلا أن يجعل

المستكملين، أما للطلب أي للطالين كمال شرفهم الطبيي الأصلي بالشرف الديني وهو التقوى، قال تعالى: ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ أو هما زائدان أي الكاملين الشرف به عليه الصلاة والسلام، وعلى كل الوجهين فالشرف إما بفتح الشين أو ضمها فهذه أربعة من ضرب اثنين في اثنين، فإن كان الشرفا بالضم جمع شريف وسيقول الناظم ولكريم وبخيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين، وكونه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا بفعل محذوف، وعلى الوجه الثلاثة يكون مفعول المستكملين محذوفاً أي كل المجد، ولا فرق مع ضم الشين بين كون السين والتاء للطلب أو زائدتين، وعلى فتح الشين مفرداً مصدرأً زيدت الألف في آخره لللقافية، فإن كانت السين والتاء للطلب فيكون الشرف مفعولاً على حذف مضاف أي الطالين كمال الشرف، وإن كانا زائدتين فيحتمل أن يكون مفعولاً به أيضاً فيكون المستكملين بمعنى المكملين، ويحتمل أن يكون تمييزاً وأل فيه زائدة على حد:

وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(وأستعين الله في ألفية) لما دعا ضمناً بالحمدلة وبالصلاة على النبي ﷺ دعاهنا صراحة، ثم إن الاستعانة لغة الظهور على الأمر واصطلاحاً خلق القدرة على الفعل مطلقاً، وإنما طلب العون من الله تعالى لأن من أعانه الله تسرت عليه المطالب، وفي الحديث: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً». وفي الحكم: ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا تسر مطلب أنت طالبه بنفسك، وقد قيل:

إذا كان عون الله للمرء ناصراً تهيأ له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عون من الله لفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهداه

والأولى أن يقدم اسم الجلالة بأن يقول: والله أستعين ليفيد الحصر، وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب العون والمقصود يقدم قدم أستعين كما قيل في تقديم القراءة في ﴿اقرأ باسم ربك﴾.

قول كدي: [أي في نظم قصيدة] النظم لغة الجمع واصطلاحاً كلام موزون قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية. والأولى أن يبدل كدي قصيدة بأرجوزة، لأن المشهور أن القصيدة ما كانت على روي واحد كالبردة والهمزية، والروي في الألفية متعدد، والرجز أحد البحور الخمسة عشر، وسمي رجزاً لاضطرابه واختلاف قوافيه حتى قيل ليس بشعر [ألفية] منسوبة إلى الألف المفرد، فيكون مجموع الشطرين بيتاً وهو المتعارف فيكون الرجز من قبيل التام، ويحتمل أن تكون منسوبة إلى ألفين المثني وحذف علامة التثنية لأنه سيقول: وعلم التثنية احذف للنسب. فيكون كل شطر بيتاً فيكون فيها ألفان والمال واحد، ورجح الشاطبي كونها منسوبة إلى المفرد.

وقوله: [إنما جاءت متعديّة] أي للمفعول الثاني، وحاصل كلامه أنه لا بد من التضمين وجعله في الحرف بأن يكون الحرف تضمن معنى آخر، وهذا مذهب الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ومنعوا نيابة الفعل عن الفعل وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ولأصلبكنم في جذوع النخل﴾ أي عليها

أستعين مضمناً معنى فعل يتعدى بفي كأستخير وشبهه، و(مقاصد) النحو أي معظمه وجل مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه، و(محوية) أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها يتعلق به، والياء

ولك أن تجعل التضمين في الفعل بأن يكون الفعل ناب عن الفعل ويبقى الحرف على حاله وهو مذهب بصري، وجعلوه منه قوله تعالى: ﴿وقد أحسن بي﴾ أي لطف.

(فإن قيل) يرد على الثاني وهو تضمين أستعين معنى أستخير بأن الاستخارة إنما تكون قبل الشروع، وفي الأمر الجائز والناظم شرع قبلها والتأليف من الأمر المستحب (والجواب) عن الأول بأنه شرع بنية خالصة فخاف من حصول رياء أو سمعة فاستخار الله في التهام، وعن الثاني بأنه استخار في التأليف أن يعمل عملاً آخر يكون فيه أجر أكثر منه.

(مقاصد النحو بها محوية) وصف الألفية بهذه الأوصاف ليعتني الطالب بها حفظاً وفهماً فيحصل الثواب والأجر لمؤلفها، ومقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود حذفت منه الواو، ثم إن إضافة مقاصد إلى النحو تفيد العموم، فيقتضي أن الألفية جمعت مقاصد النحو كلها ومحال عادة أن يكون كتاب جامعاً المقاصد من العلوم، مع أن ما ذكره هنا يخالف لقوله في آخر الكتاب نظماً على جل المهمات اشتمل، والذي ذكره آخر الكتاب هو الموافق لما في الألفية إذ فاتته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين، وأجيب بأجوبة منها: أن هذا عام أريد به خاص في قريته ما يأتي. ومنها: حمل ما هنا على ما قصده في الابتداء وما يأتي إخبار بالواقع لوجود مانع ضده عما قصده. ومنها: حمل ما هنا على المبالغة والادعاء لأنه في مقام مدحها وما يأتي إخبار بالواقع. ومنها: أن يقدر هنا مضاف أي جل مقاصد النحو وأخبر عنه بالمؤنث الذي هو محوية لأنه اكتسب التانيث من المضاف إليه وهو مقاصد، وسيقول الناظم وربما اكتسب ثان أولاً تانيثاً، هذا وقد قيل أن المعارضة بين ما هنا وما يأتي غير واردة من أصلها لأنه سأل الله أن ييسر عليه ألفية موصوفة بهذه الأوصاف، وطلب الشيء لا يستلزم وجوده فلا معارضة أصلاً، والنحو لغة يطلق على معان جمعها من قال:

والنحو في اللغة قصد أصل وجهة قدر وقسم مثل

واصطلاحاً حده ابن عصفور - على دخول علم التصريف فيه كما فعل الناظم - فقال: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وأول من وضعه على التحقيق سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة فقالت: يا أبت ما أشد الحر برفع أشد وجرح الحر، فظن أنها تستفهمه فقال لها: شهرنا هذا، فقالت: يا أبت ما أردت أن أستفهمك وإنما أردت أن أخبرك، فأتى إلى علي وقال: يا أمير المؤمنين، إن ألسنة العرب اختلطت بغيرها، وذكر له قصة ابنته، فضع لنا علماً، فأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو.

ولفظه آثار منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن» وقال سيدنا عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة. وكان ابن عمر وابن عباس يضربان أولادهما على اللحن. ومر عمر على قوم أخطأوا في الرمي فقال: سوا رميكم، فقالوا: نحن متعلمين، فقال: لحنكم أشد

بمعنى في، و(تقرب الأقصى) أي تقرب البعيد للإفهام، و(الموجز) الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ،

علي من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله امرأ أصلح من لسانه» وقد قال مالك: لو صرت من العلوم في غاية ومن الفهوم في نهاية ما خرجت عن أصلين، كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي. وقال علي:

النحو يصلح من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها حقاً مقيم الألسن

وقيل:

النحو زين للفق بكرمه حيث أتى
من لم يكن يعرفه فحقه أن يسكتا

وقال حماد بن سلمة: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار في رأسه غلالة ولا شعير بها، ومحوية أصله محوية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضممة كسرة وأخبر به وهو مفرد عن الجمع، لأن الغالب الأفصح في جمع الكثرة إعادة الضمير عليه مفرداً مؤنثاً.

[تقرب الأقصى] وهذا وصف ثانٍ لألفية وإسناد التقريب إليها مجاز، وإلا فالمقرب هو الناظم، لكن لما كانت سبب التقريب صح إسناده إليها، وكذا يقال في وتبسط وتقتضي.

قول كدي: [البعيد للإفهام] أشار بها إلى أن اسم التفضيل ليس على بابة بل المراد به القصي، والمعنى أنها تقرب المعنى البعيد، والذي يظهر بقاء اسم التفضيل على بابة ويكون معناه تقرب المعنى الأبعد، وإذا كانت تقرب الأبعد فأحرى البعيد، والحاصل أن المعاني البعيدة تقرّبها الألفية بألفاظ مختصرة حتى تصير سهلة، وهذا لم يصل إليه أكثر المتقدمين فيكون كقوله في التسهيل، وإذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين.

وقوله: [والموجز الكلام الكثير المعاني الخ] هو كما قال رحمه الله إذ يأتي بألفاظ يسيرة جامعة لقواعد متعددة أو بالمثال الجامع لشروط كثيرة جمعها غيره في ألفاظ كثيرة صعبة انظر لقوله: ورفعوا مبتدأ بالابتداء الخ مع قول سيبويه: فأما الذي يبني عليه إلى آخر ما يأتي في كلام كدي، وانظر ما يدخل في عموم قوله: وكل حرف مستحق للبناء. مع قوله: وكل مضمّر له البناء يجب. مع ويرب منكراً، مع قول بعض:

وكل ما رب عليه تدخل فإنه نكرة يارجل

لكن هذا الذي قاله غالب، ومن غير الغالب أن يطول في مواضع يمكن اختصارها كقوله: كذا إذا عاد عليه مضمّر البيتين، وقوله في التنازع: ولا تحيء مع أول. إلى آخر الآيات الأربعة فإنها أصلحت في بيت واحد نصه:

والفضلة احذف وسواها آخرها وأظهر المخالف المفسرا

ولكن كفى بالمرء نبلاً أن تعد معانيه، وباء بلفظ سببية أو بمعنى مع وهو يتعلق بتقرب لا بالأقصى

و(تبسط البذل) أي توسع العطاء، و(الوعد المنجز) الموفى بسرعة، و(تقتضي) أي تتطلب الرضى من قارئها غير مشوب بالسخط، و(فائقة) منصوب على الحال من فاعل تقتضي، و(ألفية) مفعول بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما: حائز ومستوجب، و(ثنائي) مفعول بمستوجب، و(الجميلا) صفة ثنائي،

(وتبسط البذل بوعده منجز) الوعد مصدر وعد يعد وعداً، ويستعمل في الخير، فإن أريد به الشر قيد كقوله تعالى: ﴿النار وعدّها الله الذين كفروا﴾ بخلاف أوعده يوعد إيعاداً، فالغالب استعمالها في الشر، وقد جمع الأمرين قوله:

واني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

ومعنى توسيعها العطاء أنه ليس بين وقت حفظها وحصول النفع بها لقارئها إلا وقت يسير، أو ما وعدتك به في التراجم مجملاً لا بد من الوفاء به مفصلاً داخل التراجم (فإن قيل) إعطاء الشيء من غير وعد أبلغ من العطاء بعد الوعد (فالجواب) أنه لما كان النفع لا يحصل بمجرد وجود ذاتها، بل لا بد من قراءتها ومطالعتها وفهم معانيها احتاجت إلى الوعد (وتقتضي رضى بغير سخط) لما كان الكتاب لا ينتفع به إلا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الألفية بلسان حالها أو مؤلفها بلسان مقاله ذلك، لأن النظر بعين الرضى يصير القبيح حسناً، والنظر بعين السخط بالعكس وقد قيل:

وعين الرضى عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا

وقال البوصيري: إن المحب عن العذال في صمم. وهذا منه رحمه الله تواضع كقول خليل: وأسأل بلسان الخ، ومعنى الرضى أن لا يعترض على مؤلفها كثيراً، إذ لا يخلو جواد من كبره ولا عالم من هفوه، والرضى بكسر الراء مصدر رضى على غير قياس والقياس بفتح الراء، كما أن السخط بضم السين وسكون الخاء مصدر سخط والقياس في المصدر فتحها وسيقول الناظم: وفعل اللازم بابه فعل، إلى أن قال:

وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى

(فائقة ألفية ابن معطي) قول كدي: [منصوب على الحال من فاعل الخ] ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل تقرب وتبسط، أو من هاء بها، أو مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مجروراً نعت لألفية بناء على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة، وابن معطي هو الإمام أبو زكريا يحيى بن معطي الزواوي القبيلة، المغربي الأصل والنشأ، قرأ العربية على أبي موسى الجزولي بالمغرب، ثم رجع إلى دمشق الشام فأقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير، ثم سافر لمصر وبقي بها يدرس بالجامع العتيق إلى أن توفي بها يوم الإثنين آخر يوم من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ودفن قرب الإمام الشافعي وعمره أربع وستون سنة، ثم اعترض دعوى ابن مالك بأنه لا دليل عليها، وكل فاعل مفعول به فقد قال السيوطي في فريدته مثل مقالة ابن مالك وذكر في أي شيء فاقها ونصه:

فائقة ألفية ابن مالك لكونها واضحة المسالك
وجمعها من الأصول ما خلت عنه وضبط مراسلات أهملت

والله يقضي) أي يحكم، و(الهبات) العطايا، و(الوافرة) الكثيرة، و(الدرجات) الطبقات من المراتب.

وقد يقال: إن هذه الدعوى لا تحتاج لدليل، فإن من نظر إلى ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك علم أنها فاقتها. ويروي أن ابن مالك زاد بعد هذا فائقة منها بألف بيت، ثم وقف ولم يستطع الزيادة على هذا الشعر أياماً فرأى شخصاً في منامه فقال: سمعت أنك تضع ألفية في النحو، قال ابن مالك: نعم، فقال: إلى أين وصلت؟ فقال: إلى فائقة منها بألف بيت، فقال: ما منعك من إتمام هذا البيت؟ فقال له: عجزت منذ أيام، فقال له: أتريد إتمامه؟ قال له: نعم، فقال له: والحي قد يغلب ألف ميت، فقال له ابن مالك: أنت ابن معطي؟ قال له: نعم، فاستحيا منه، فلما أصبح أسقط ذلك الشطر وقال: وهو بسبق الخ. والإنصاف أن نظم ابن مالك أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب.

(وهو بسبق حائز تفضيلاً) لما ذكر أن ألفيته فائقة ألفية ابن معطي، فربما يتوهم المتوهم أن الناظم فاقه أيضاً، مع أن للسابق فضلاً على اللاحق عرفاً وشرعاً من جهة أنه مقتد بمنارة فهما كالإمام والمأموم. وفي الحديث: «أباؤكم خير من أبنائكم إلى يوم القيامة» بين أن ابن معطي حاز الفضل بالعلم وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور الذي هو بسبق للوزن لا غير، وليس التقديم للحصر خلافاً لمن وهم، لأنه لو كان كذلك لأفاد أنه لا يستحق المدح إلا بتقدمه لا غير وهو للذم أقرب، مع أنه حاز الفضل بالعلم أيضاً، والجميل صفة مشبهة من جمل بمعنى حسن صفة ثنائي كاشفة، لأن الثناء إنما يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر إلا مشاكلة، وفي الحديث: «من أثنتم عليه خيراً وجبت له الجنة، ومن أثنتم عليه شراً وجبت له النار».

(والله يقضي هبات وافرة) هذه جملة إنشائية أوردتها الناظم في صورة الخبر مبالغة في رجاء الإجابة حتى كأن ذلك واقع بالفعل، وفسر كدي القضاء بالحكم وحكم الله عند الأشاعرة إرادته وهي قديمة، فالحكم الذي هو الإرادة لا يمكن طلبه، والمطلوب إنما هو المقدور المراد الذي هو متعلق القدرة والإرادة وهما لا يتعلقان إلا بالممكنات والإرادة واجبة، فالتعبير بالحكم حيثن مجاز، وأما على القول بأن الحكم هو إبداء الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قولك: اللهم أعط هبات ووافرة نعت هبات وهو مفرد صبح وصف الجمع به، لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة المفرد في وصفه وفعله، فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت، وما يقال غير هذا لا يعول عليه، والمراد بطبقات الجنة أعلاها وهو الفردوس لقوله ﷺ: «الجنة مائة درجة أعلاها وأوسطها الفردوس، منها تفجر أنهار الجنة وعليها عرش الرحمن، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس» وخص الناظم نفسه وابن معطي بالدعاء مع أن الدعاء إذا كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، فالأولى التعميم ولذا أصلحه من قال:

والله يقضي هبات جمه لي وله وجميع الأمه

وهذا آخر الخطبة عند جميع من شرح وحشى، غير أن المكودي ذكر في كبره قال: ورد علينا طالب من طلبة العراق وذكر أن أهل العراق يزيدون بيتاً في آخر الخطبة نصه:

فما لعبد وجل من ذنبه غير دعاء ورجاء ربه

وهذا مناسب لما قبله للدلالة على التذلل والخضوع، وإعرابه: الفاء للتعليل وما نافية ولعبد خبر مقدم

ووجل بالجر بمعنى خائف من وجل كفرح نعت له، وغير مبتدأ مؤخر وأصل الكلام غير دعاء ربه ورجاء ربه، ثم حذف ربه من الأول ويبقى دعاء غير منون والشرط موجود، وسيقول الناظم ويحذف الثاني ويبقى الأول البيتين، ثم إن الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعاً لآية: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ ولحديث: «كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه» وعلى هذا أكثر العلماء، ومنهم من يقدم غيره على نفسه إشاراً للغير، ومنهم من يفرد غيره والدعاء والتضرع إلى الله مطلوبان.

أخرج الإمام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع، إلا من أطعمته فاستطعوني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم» والله أعلم.

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر لمبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد

الكلام وما يتألف منه

جرت عادة المصنفين رحمهم الله أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمر منها: أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فقط فيسهل عليه الأمر. ومنها: إذا ختم باباً حصل له النشاط للآخر كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة، ولهذا والله أعلم جعل مولانا سبحانه القرآن سوراً، وجزأه العلماء أحزاباً، وبدأ الناظم بالكلام على الكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب والبحث عن غيره كالمبتدأ، والفاعل إنما هو وسيلة لمعرفة تركيبه، وما أورد من أنه إذا كان الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة له، فالمناسب تقديم الكلام على الوسائل وتأخير الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة، أجاب عنه الحافظ سيدي الطيب بن كيران بأنه لما كان الحكم على الشيء فرع تصويره ولا يمكن معرفة المبتدأ وغيره إلا بعد معرفة الكلام وما يتألف منه: قدم بحث الكلام وما يتألف منه على غيره، والكلام بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرهما وهي الجراحات، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قول الشاعر:

أجذك ما لعينك لا تنام كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثر سروراً، وإن كان قبيحاً أثر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى، لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن برؤه، ولذا قيل:

جراحات السنان لها الشام ولا يلتئم ما جرح اللسان

والكلام بالضم الأرض الصلباء التي لا تنبت شيئاً، وأل في الكلام للمح الأصلى كما في الحارث والنعمان، لأن لفظ الكلام صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعاً عربياً، والعلم لا يقبل آل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كثر قائله.

قول كدي: [الكلام خبر لمبتدأ الخ] أشار بهذا إلى بيان إعراب تراجم النظم من هنا إلى آخر الكتاب، وهو صحيح لا يخرج عنه ترجمة بخلاف زيادة الموضح شرح بأن قال: هذا باب شرح الخ فيحتاج إليه بالنسبة لهذه الترجمة، لأن المقصود بها حقيقة الكلام وحقيقة الأجزاء التي يتألف الكلام منها، بخلاف التراجم بعد فلا

عليها من الصلة هو المجرور بمن، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام، والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم، ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز. ثم قال رحمه الله:

٨ - كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَأَسْمُ وَفَعَلٌ ثُمَّ حَرَفٌ أَلَكَلِمَ

فقوله: (كلامنا) يعني الكلام عند النحويين، فاكفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا، وقوله: (لفظ) مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: (مفيد مخرج لما لا فائدة

يحتاج إليه لو قدر فيها شرح كما هنا لتوهم أنه ذكر داخلها بيان الشرح. والحقيقة فقط، مع أن المقصود بها بيان ما يتعلق بالترجم مطلقاً، وزيادة الأزهري ماهية لا حاجة إليه أيضاً لأنه عين تقدير الموضح شرح.

وقوله: [وهو على حذف مضاف الخ] أي واحد وهو باب بدليل تقديره بعد، وقول بعض أن المراد بالمضاف في كلام كدي الجنس فيوافق ما للموضح مرود بما مر من أنه صحيح بالنسبة لهذه الترجمة باطل بالنسبة للترجم بعد مع أن المقصود العموم. وقوله: [وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام] فيه تنكيت على الناظم فإن الموافق لما يأتي إن شاء الله في قوله: وأبرزنه مطلقاً الخ وجوب الإبراز لأن الضمير في يتألف جرى غير من هو له، وقد يقال: ذهب هنا على مذهب الكوفيين الذين لا يوجبون الإبراز إلا إذا خيف اللبس وإلا فيجوز الإبراز كما هنا.

وقوله: [والتقدير هذا الخ] حرف تنبيه وذا اسم إشارة مبتدأ، والإشارة إلى ما في الذهن من المعاني سواء قلنا إن ما في داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والكلام بالجر مضاف إليه، ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذي هو باب المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه، وإعراب كدي هو أشهر وأظهر من جعل الكلام مبتدأ، وخبره محذوف تقديره هذا الآتي، ومن جعل الكلام بالنصب مفعولاً بمحذوف أي خذ الكلام، والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى الخارج وعكسه، وفي اصطلاح المصنفين اسم لطائفه من المسائل مشتركة في حكم. وقوله: [مراعاة لما وقعت عليه ما] الذي وقعت عليه ما الأشياء الثلاثة: الاسم والفعل والحرف [كلامنا لفظ مفيد] لما ترجم لشيئين للكلام وللكلمات التي يتألف منها بدأ بالشئ الأول.

قول الكدي: [فاكفى عن ذلك] أي عن قوله: عند النحويين، وهذا الكلام من كدي يقتضي أن كون الكلام عند النحويين لا يؤخذ إلا من الإضافة هنا، مع أن الناظم صرح بذلك في الخطبة في قوله مقاصد النحو حتى قيل لا حاجة إلى هذه الإضافة لأخذ ذلك مما مر، وأجاب السيوطي بأن الإضافة في كلامنا ليست للاحتراز، إذ من المعلوم أن أهل كل فن يتكلمون باعتبار فهم، وإنما هي لبيان أن للكلام معنيين: اصطلاحياً ولغوياً، والكلام الآن في الاصطلاح وتعريفه، وأما اللغوي فهو عبارة عن القول وما كان مكتفياً به.

وقوله: [مخرج لما ليس الخ] كان الأليق بكدي أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ما خرج به، وتعريفه تبعاً لبعض المحققين بالنطق المشتمل على بعض الحروف الهجائية هو تعريف اللفظ الحقيقي، ومن زاد كالموضح في تعريفه أو ما هو في قوة ذلك كالضمير في أقوم فمراده تعريف اللفظ حقيقياً أو مجازياً، ثم إن اللفظ في الأصل

فيه كقولنا: النار حارة، وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد، ولذا احتاج إلى إخراج الثاني بقوله: (كاستقم)، فالمثال تميم للحد وفاقاً

مصدر لفظت الرحا الدقيق إذا رمته من داخلها لخارج، والمصدر فعل للافظ والكلام ملفوظ، ففعله ليس هو الكلام بل ما نشأ عنه وهو الملفوظ به، وأجيب بأنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد: هذا خلق الله أي مخلوقه، واعترض بأن هذا مجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود، والحق في الجواب أن اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ، فمهما أطلق لا ينصرف إلا للملفوظ. وقوله: [كالإشارة] فمنها قول بعضهم:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم

ومنه قول الآخر:

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد، وتسمى هذه مع الإشارة الدوال والعلامات الأربع وما يدخل أيضاً تحت الكاف حديث النفس. وقوله: [كقولنا النار حارة] ومثله: الطعام يشبع والماء يروي وهكذا، وهذا لا يخرج إلا على مذهب ابن مالك الذي يشترط تحديد الفائدة، وأما على مذهب أبي حيان الذي لا يشترط تحديدها وهو الحق فيسمى كلاماً، وما ألطف قول أبي سودون يمازح:

إذا ما الفتى في الناس بالعقل قد سما تيقن أن الأرض من فوقها السما
وأن السما من تحتها الأرض لم تزل وبينهما أشيا متى ظهرت ترى
وأني سألدي بعض ما قد علمته ليعلم أني من ذوي العقل والحجا
فمن ذا أن الناس من نسل آدم ومنهم أبو سودون أيضاً ولو قضى
وأن أبي زوج لأمي وأني أنا ابنهما والناس قد يعرفون ذا

وقد يعرض لنحو الطعام يشبع ما يصيره كلاماً قطعياً اتفاقاً كأن تقول: الطعام يشبع، والماء يروي « لا بطبع ولا بقوة. وقوله: [وشمل قوله مفيد الخ] حاصل ما لكدي بإيضاح: أنه فسر المفيد بمعناه الأعم اللغوي أي سواء حسن السكوت عليه أو لا فاحتاج إلى زيادة كاستقم لإخراج ما لم يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستقم حينئذ تميماً للحد عبر به عن المركب، فتكون القيود ثلاثة لا يغني واحد منها عن الآخر كأنه قال: لفظ مفيد مركب، وهذا هو الذي قاله الشارح

وفسر المرادي المفيد بالمعنى الأخص المصطلح عليه وهي الفائدة التي يحسن السكوت عليها، ولا تكون هذه الفائدة إلا تركيبية، فتكون فائدة دلالة الاسم على مسماه التي أخرجها كدي بكاستقم خرجت بقوله مفيد، فيكون مثلاً بعد تمام الحد، إذا تقرر هذا فمآل القولين واحد والخلاف لفظي، فمن فسر المفيد بالمعنى الأعم كالمكودي جعل كاستقم تميماً للحد، ومن فسر كالمراي بالمعنى الأخص جعل كاستقم تميلاً بعد تمام الحد، هذا تقرير ما للمكودي والمرادي، وما للمكودي والمرادي غير ظاهر، والحق ما قرره الشاطبي وغيره وهو تفسير المفيد بالمعنى الأخص كما فسر المرادي فيكون شاملاً للمركب، لكن يكون كاستقم تميماً

للمشارح لا تمثيل بعد تمام الحد خلافاً للمراي، وقوله: (واسم وفعل ثم حرف الكلم). الكلم: مبتدأ والخبر مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف، والمراد أسماء وأفعال وحروف، وثم بمعنى الواو، ولست على

للحد لا بالمعنى الذي قال المكودي وهو خروج المفرد به، لأن المفرد خرج بمفيد بل لإخراج كلام العجم وغير المقصود، وقول من قال إن كلام العجم خارج بالضمير في كلامنا لا يصح، لأن كلامنا محدود لا دخل له في التعريف فلا يخرج شيئاً، وعلى ما للشاطبي فيكون كلام الناظم سالماً، وكلام الموضح معترض لأنه جعل كاستقم تمثيلاً فبقي عليه قيد يخرج الوضع العجمي وغير المقصود، وفي قول الناظم استقم إشارة إلى أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوى، قال عز وجل: ﴿فاستقم كما أمرت﴾ وقيل: العلم متعلق بالعمل فإن وجده وإلا ارتحل، ورحم الله من قال:

العلم لا ينفع إلا إذا به عملت فاسمع كلام العبيد
لو ينفع العلم بلا عمل لكان إبليس نظير الجنيد

(واسم وفعل ثم حرف الكلم) هذا هو الشق الثاني في الترجمة. وقول الكدي: [والمراد أسماء الخ] قصد بهذا الكلام تبعاً لأبي حيان دفع اعتراض وارد على قوله: واسم وفعل الخ، وحاصله أن يقال الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات، وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى جزئياته، لأن علامته صحة إطلاق اسم المقسوم على واحد من جزئياته، كانقسام الإعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم، فالرفع وحده يقال له إعراب والنصب كذلك وهكذا.

وكانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وغيرهما، فالإنسان يقال له حيوان والفرس كذلك، وهنا لا يصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة، ولا يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه، لأن علامته عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه كالمداد فإنه مركب من الزاج والعفصة والعلك، ولا يصح إطلاق اسم المداد عليه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تركب منها، وهنا لا يصح لأنه يقتضي أنه لا يقال له كلم إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو: قد قدم زيد، وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو: قام غلام زيد، أو واحد نحو: أبو زيد قائم فلا يقال له كلم وليس كذلك، فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي « فأراد كدي أن يدفع هذا الإيراد بأن الناظم أطلق المفرد وأراد الجمع فتكون القسمة حيثنذ نوعية لصحة إطلاق اسم المقسوم وهو الكلم على كل نوع، وقسم من أقسامه وهو الأسماء والأفعال والحروف، لكن يرد على جوابه ما هو أقبح مما ورد على عبارة الناظم وذلك إما أن تبقى الواو في عبارة كدي والأفعال والحروف على بابها فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فأكثر لأن أقل الجمع ثلاثة وذلك باطل، وإما أن تجعل الواو بمعنى أو فيفهم منه أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها، أو من الأفعال وحدها، أو من الحروف وحدها، وأما من اثنين أو ثلاثة منها فلا يكون وهو باطل أيضاً، فبان بما بيناه عدم صحة جواب المكودي عن الإشكال.

وأجاب الموضح بأن الإشكال يرتفع بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول وواحدته مبتدأ ثان وكلمة خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الأول، ويكون اسم وفعل خبراً لمبتدأ محذوف تقديره وهي أي الكلمة اسم

بابها من المهملة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر، ثم قال:

٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

أي واحد الكلام كلمة، والكلم إسم جنس جمعي مما يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء، وهذا النوع يجوز تذكره وتأتيه فلذلك قال واحده، وقال ابن معطي: واحدها. وقوله: (والقول عم) يعني أن

الخ، فيكون قوله: واسم الخ تقسيماً للكلمة لا للكلم، فيكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته لصحة إطلاق اسم المقسوم وهي الكلمة على كل واحد من الثلاثة، وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم، والحق في الجواب ما حققه ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمغرب، وارتضاه الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي أن الكلم مبتدأ وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو ما يتركب من ثلاث كلمات، بل المراد به الكلمات أي أشخاصها لأنها وإن كثرت فلا تخرج عن هذه الثلاثة واسم الخ خبره، قيل: ويستفاد الحصر في تقديم الناظم الخبر فيكون فيه الرد على من زاد رابعاً وسماه، خالفه وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل نحو هيهات بمعنى بعيد، وأل في الكلم على هذا للعهد والمعهود ما وقعت عليه ما في الترجمة فيصير التقدير الكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام اسم وفعل وحرف.

(فإن قلت) ما الدليل على كون الكلمات منحصرة في الثلاث؟ (قلت) له دليلان: نقلي وعقلي، فالنقلي قول علي كرم الله وجهه لأبي الأسود الدؤلي: الكلام اسم وفعل وحرف الخ على هذا النحو. والعقلي أن تقول: الكلمة إن دلت على معنى يظهر في غيرها فهي حرف، وإن دلت على معنى في نفسها فإن تعرضت ببينيتها للزمان ففعل وإلا فاسم.

وقوله: [وليست على بابها الخ] وجهه أن المراد هنا تقسيم الكلام إلى أجزائه، وأجزاء الشيء لا مزية لواحد منها على الآخر فهي بالنسبة له على حد سواء، ومن قال: إن ثم على بابها قال: إن مرتبة الحرف متأخرة عن الاسم والفعل، وعلمه بأن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به لا عنه، والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التأخير، وعلم أيضاً بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع، والحرف طرف الشيء فحقه التأخير فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسط.

وقوله: [وقد بسطت الخ] تعبيره هنا بالماضي يقتضي أن هذا الشرح تأخر عن الكبير، وتعبيره بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال: وأنا أبسط يقتضي أن الكبير تأخر، وأجيب بأنه شرع أولاً في الكبير وقبل تمامه شرع في الصغير فأنتم ثم رجع إلى إتمام الكبير.

(واحد كلمة) قول كدي: [مما بينه وبين مفردة بسقوط التاء] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مما يفرق الخ بزيادة يفرق وهي أولى، فعل هذا إذا قلت كلمة نقص معناه وصار دالاً على الواحد، وإن حذفت صار دالاً على الجنس فزاد معناه مثل: لبن ولبنة ونبق ونبقة. وقوله: [فلذلك قال واحده] أي ذكر باعتبار اللفظ، كما ذكر منقعر في قوله تعالى: ﴿أعجاز نخل منقعر﴾ لكن المناسبة لما حملنا عليه الكلم سابقاً وأنه بمعنى الكلمات أن يقول واحدها.

القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ، وعم فعل ماضٍ في موضع الخبر وحذف مفعوله اختصاراً وتقديره: عم جميع ما ذكر. وقوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام، ويعني بذلك في اللغة لا في الاصطلاح كقولهم في لفظ الشهادة كلمة الإخلاص، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، ونجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى أجزاء الكلام، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم، ومعنى يؤم يقصد. ثم قال:

وقوله: [وقال ابن معطي واحداً] أنت باعتبار معناه كما أنت خاوية في قوله تعالى: ﴿عجّاز نخل خاوية﴾. وقوله: [من الكلام والكلم والكلمة] صرح بالمفضل عليه وهو المجرور بمن دفعاً لما أوردوه على الناظم من أن من جملة ما مر اللفظ، والقول ليس أعم منه بل كل ما يطلق عليه قول يطلق عليه لفظ، وحاصل الجواب أن الناظم أراد أن القول أعم مما ذكر ذاتاً وأصالة وهو الكلام الخ، واللفظ إنما ذكر تبعاً فلا يدخل. وقوله: [وعم فعل ماضٍ الخ] ويحتمل أن يكون اسم فاعل وأصله عام فحذفت منه الألف كما حذفت في بر إذ أصله بار، ويحتمل أن يكون اسم تفضيل وأصله أعم حذفت منه الهمزة كما حذفت في خير وشر، وفي الكافية:

وغالباً أغناهم خير وشر عن قولهم أخير منه وأشر

وهذا الوجه الثالث هو الصواب لأنه يفيد أن القول يطلق على ما ذكر ويزيد وهو كذلك لأنه يزيد بنحو غلام زيد، فليس بكلام لعدم الفائدة، ولا كلم لعدم وجود الثلاثة، ولا كلمة للتركيب، بخلاف الوجهين قبله فلا يفيدان إلا كون القول يعم ما ذكر وهل يزيد يبقى ما هو أعم. وقوله: [يقصد الخ] يقصد في كلام كدي تفسير ليؤم ولم يأت بقدر المشعرة بالقليل مع يقصد على ما في غالب النسخ تنكيثاً على الناظم الذي يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام قليل مع أنه كثير، كما نكت عليه كدي أيضاً بقوله ويعني بذلك في اللغة، فإن الناظم يقتضي أن إطلاق الكلمة على الكلام اصطلاحاً فهما تنكيثان، أوجب عن الأول بأن إطلاق الكلمة على الكلام قليل بالنسبة لإطلاقها على معناها الحقيقي وهو المفرد فهو تقليل نسبي وإن كان إطلاق الكلمة على الكلام نفسه كثيراً لغة، وكيف يخفى على الناظم. وقال السيوطي في التنكيث الثاني: هذا الاعتراض من الاعتراضات التي لا يمكن علاجها في الألفية وقد أصلحه ابن غازي بقوله:

واحدة كلمة وقد يؤم بها كلام لغة والقول عم
وكلمة فيها لغات جمعها ابن معطي في قوله:

فيها ثلاث من لغات الأمة كلمة وكلمة وكلمة
وقوله: [وجاز الابتداء بكلمة الخ] لا حاجة لهذا لأن المقصود هذا اللفظ بعينه، فكلمة حينئذ علم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وصرفه الناظم ضرورة، وسيقول الناظم:
ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو^(١) المنع

وقوله: [وخبرها في الجملة بعدها] اعلم أن هذا التركيب اشتمل على جل ثلاث كبرى قطعاً وهي

١٠ - بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنُّدَا وَالْ

يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء: الأول (الجر) وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض، وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة. الثاني: (التنوين) وهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم

كلمة مع خبرها وجملة صغرى وهي قد يؤم الواقعة خبراً عن المبتدأ الثاني، وعلى جملة يقال لها صغرى وكبرى باعتبارين وهي جملة كلام قد يؤم فباعتبار كونها خبراً عن كلمة هي صغرى، وباعتبار وقوع خبرها جملة هي كبرى، فيكون هذا التركيب مشتملاً على طرفين وواسطه.

(بالجر والتنوين والندا وأل) قول كدي: [وعبارة الكوفيين الخفض] اعتراض بأن عبارة النحويين جميعهم الجر، ولم يعبر بالخفض إلا الزجاج والجزولي وتبعهما ابن أجروم. وقوله: [وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة الخ] لم يذكر الجر بالتبعية بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف أو المضاف، وقد اجتمع الاثنان أو الثلاثة على القول بالتبعية في البسمة فاسم مجرور بالحرف، والله بالمضاف الذي هو اسم، والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية لله، وزاد غير واحد الجر بالمجاورة أو بالتوهم فمثال الجر بالمجاورة قول امرئ القيس:

كَأَن أَبَانَا فِي أَفَانِينَ وَدَقَّةٍ كَبِيرٍ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

بخفض مزمل وهو نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن التي للتشبيه العاملة عمل ان واسمها أبانا، فالتنوين على رأي وهو اسم جبل، لكن لما جاور مزمل المخفوض الذي هو بجاد اسم كساء انخفض، ومثال الجر بالتوهم قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتياً
فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب على أنه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه خبر ليس، وسيقول الناظم وبعد ما وليس جر الباء الخبر، والحق أن كسرة المجاورة ليست للإعراب وإنما هي للاتباع، وأن مزمل في البيت الأول مرفوع نعت كبير بضمه مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع، وإن العامل في التوهم ما توهم من حرف أو مضاف فيكون سابق في البيت الثاني مجروراً بالحرف المتوهم وهو الباء، ثم ان قول المكودي وبالإضافة يقتضي أن العامل في المضاف إليه الجر معنوي وهو الإضافة، والحق كما يأتي في باب الإضافة أن العامل إنما هو المضاف.

وقوله: [الثاني التنوين الخ] هو في الأصل مصدر نونت الكلمة تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها، وفي الاصطلاح قال كدي: نون الخ سهاها نوناً باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط. وقوله: [ساكنة] أي أصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل، واحترز به من نون ضيفن للطفيلى ورعشن للمرتعش، فإن النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تنوين، وإنما زيدت النون فيهما للإلحاق بجعفر تشبيهاً لفعلهما، فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو زائد، والآخر حركته لا يقصدها بل تكون جبراً عليه، وما ألطف قول بعض الأدباء في الطفيلى:

أَنَا طَفِيلِي كَانَ يَمِينُهُ عَلَى الْأَكْلِ بَرَقَ لِمَوَائِدِ تَحْطَفُ

بعد كماله تفصله عما بعده، والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل، وتنوين التنكير كصه، وتنوين العوض كيومئذ، وتنوين المقابلة كمسلمات. الثالث: (النداء) وهو الدعاء بيا أو إحدى

تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت فما هي إلا حية تتلقف
فلو كان في شرق وفي الغرب زردة وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

وقوله: [زائدة] وصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء، وقيل احتراز به من نون منعم من أنعم فإنها أصلية وقد حذف الموضح فيه الزيادة. وقوله: [تلتحق آخر الاسم] الأولى أن يبدل الاسم بالكلمة لأن في كلامه دوراً، إذ معرفة التنوين تتوقف على معرفة الاسم إذ الاسم مأخوذ جزءاً من حقيقة التنوين، ومعرفة الاسم تتوقف على معرفة التنوين، وخرج بالاسم على بقاءه على حاله نون التوكيد الخفيفة في نحو ﴿لنسفعا﴾. وقوله: [بعد كماله] احتراز به من نون نحو منطلق فإنها في الوسط فلا تكون علامة الاسم. وقوله: [تفصله عما بعده] هذه فائدة التنوين وأنه يدل على أن الكلمة التي هو فيها تمت وأنها غير مضافة لما بعدها، لأن التنوين والإضافة ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فمهما وجد أحدهما فقد الآخر. قوله: [التنوين الخ] نظم أقسام التنوين الأربعة المكودي في قوله.

تنويننا الذي بالاسماء حرى مكن وقابل عوضن ونكر

وما عدا هذه الأربعة يكون في الأسماء وغيرها. وقوله: [وهو تنوين التمكين الخ] الأولى أن يعبر بالتمكين بدل التمكين، لأن الأول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل، وأجيب بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير، وتنوين التمكين هو المسمى بتنوين الشرف على ما يأتي للناظم حيث قال:

الصرف تنوين أت مبيننا معنى به يكون الاسم أمكننا

وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق، فإذا أريد غيره قيد بأن يقال تنوين التنكير مثلاً، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً. وقوله: [كرجل] أشار به إلى أن تنوين التمكين كما يكون في المعارف كزيد يكون في النكرات كرجل وهذا هو الحق، وقيل: تنوين رجل للتنكير وهو باطل لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات ورجل معرب. وقوله: [وتنوين التنكير الخ] هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فإذا قلت: صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم بكلمة فهو نكرة، وإذا قلت: صه بكسرة واحدة كان معرفة ومعناه اسكت عن الكلام الذي تتكلم به وإن شئت تكلم بغيره، وسيقول الناظم:

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواء بين

وقوله: [وتنوين العوض الخ] العوض تارة يكون عن جملة أو عن كلمة أو عن حرف، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وأصله والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً وعوض منها التنوين، وكسر ذال إذ على أصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لأن إذ باقية على بنائها كما يأتي في قول الناظم، وإن ينون يحتمل إفراده ومثال كونه عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ أي كل إنسان ثم حذف

أخواتها. الرابع: (أل) وهي الألف واللام، وأل عبارة الخليل، وشملت الزائدة نحو: الزيد، وغير الزائدة نحو: الرجل. الخامس: الإسناد وهو المعبر عنه بـ (مسند)، فإن مسند يطلق على المصدر وعلى

إنسان المضاف إليه وعوض منه التنوين، ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وغواش أصلهما جوارى وغواشي بحركة واحدة ثم نقول: استثقلت الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباراً بغير موجب وقوع هنالك إخلال بصيغة متتهى الجموع، لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد، فلوردت الياء لرجع الثقل فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين، وهذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الإعلال وهو الحق.

وقيل: الإعلال سابق على منع الصرف وأن الأصل جوارى بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلاً على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لرفع الثقائها، ثم بعد الإعلال نظرنا فوجدنا لفظ جوار مثلاً على صيغة متتهى الجموع تقديراً لأن الياء حذفت لعله فهي كالثابتة، فلهذا لا يجوز الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تدور مع العلول وجوداً وعدمًا، فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها، وهذا القول هو الذي اختاره بعضهم. وقيل: التنوين عوض من الحركة وأن الأصل جوار بحركة واحدة فحذفت للاستثقال وعوض منها التنوين.

(فإن قلت) ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلت تنوين الأول تنوين تمكين وتنوين الثاني تنوين عوض؟ (وقلت) لما كان تنوين قاض يثبت في حالة الرفع والنصب والجر دل على أن تنوينه تنوين تمكين، ولما كان تنوين جوار انما يثبت في حالة الرفع والجر ويحذف في حالة النصب للتصريح بالياء دل على أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر، لذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب.

وقوله: [وتنوين المقابلة كمسلمات الخ] أي مما جمع بألف وتاء مزيدتين، وسمي بتنوين المقابلة لأن جمع المؤنث فرع جمع المذكر السالم، وجمع المذكر فيه النون ولم توجد في جمع المؤنث فأعطى جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون في جمع المذكر، وإنما قيل في هذا التنوين انه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبت في المفرد الذي على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهي العلمية والتأنيث، ولو كان للتذكير لم يثبت في المعربات وليس عوضاً من شيء.

وقوله: [وهو الدعاء الخ] أي صحة نداء الكلمة، وأشار المكودي بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء في اللفظ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كقوله تعالى: ﴿يا ليت قومي﴾ ثم قيل: إن المنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي، أو الياء في يا ليت ليست للنداء وإنما هي حرف تنبيه. وقوله: [فإن مسند يطلق على المصدر الخ] ظاهره أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك، والأولى أن يبين أولاً أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول: فيحتمل أن يبقى مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها، ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه، والمراد به أن يسند إلى الكلمة ما تتم به الفائدة فعلاً أو اسماً أو جملة. فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند، وزيد مسند إليه، والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند إليه، والجملة

اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه، ويحتمل هذا البيت وجوهاً كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ، و(حصل) في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل، والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

١١ - بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء: الأول: (تاء فعلت) والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي، ويجوز ضبطها بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب، وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها خاص بالفعل الماضي. الثاني: (تاء أتت) وهي تاء التانيث الساكنة اللاحقة للفعل الماضي، دلت على تانيث فاعله. الثالث: (ياء أفعلي) وهي ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع. الرابع: (نون أقبلن) وهي نون التوكيد، وتكون مشددة ومخففة، وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، و(فعل) مبتدأ،

نحو: أنا قمت فقام فعل مسند والتاء مسند إليها والجملة مسندة وأنا مسند إليه، وهذا الإسناد معنوي، وتارة يكون لفظياً كقوله من حرف جر وقال فعل ماض، وفي الكافية:

وإن نسبت لأداة حكماً فاحك أو أعرب واجعلنها اسماً

وقوله: [والتقدير وإسناد إليه] أي إلى اللفظ لا إلى الاسم وإلا لزم الدور. وقوله: [ويحتمل هذا البيت الخ] أنها سيدنا الوالد في حاشيته على التوضيح إلى سبعين وجهاً. وقوله: [أظهرها الخ] اعترض العرب هذا الوجه بأنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو بالجر، وما عطف عليه على الموصوف وهو تمييز والصفة لا تتقدم على الموصوف فأحرى معمولها واعتراضه وارد ولا تلتفت لكلام بعض، وفي نسخة الشاطبي ميزة حصل وأعربه بإعراب المكودي.

(بتا فعلت وأتت) قول كدي: [اللاحقة للفعل الماضي] قيل: الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل، إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضي، ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه في المواضع بعد.

وقوله: [وهي تاء التانيث الساكنة] ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿قالت الأعراب﴾ لأن همزة الوصل تحذف في الدرج، أو للنقل نحو: قالت أمة، وأما المتحركة فهي مختصة بالاسم كانت حركتها إعراباً نحو فاطمة، أو بناء نحو لا قوة، وأما نحو ثمت وربت فهي لغة بعض العرب وليست للتانيث أصلاً خلافاً للأزهري، واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (ويا أفعلي) لم يقل ياء الضمير لأن هذه العبارة تصدق بياء المتكلم، وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى: ﴿انني هداني ربي﴾ بخلاف عبارة الناظم فلا تصدق إلا بياء المؤنثة المخاطبة نحو: ﴿كلي واشربي وقري عينا﴾.

وقوله: [وتكون مشددة ومخففة] فيه تنكيت على الناظم حيث مثل بالمشدد، فيقتضي أن الفعل

وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة، و(ينجلي) خبره، و(بتا فعلت) متعلق بينجلي. ثم قال:

١٢ - سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهْلٌ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم

(سواهما الحرف) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، فـ (سواهما) مبتدأ، و(الحرف) خبره ويجوز عكسه وهو الأظهر، فإن سوى عند الناظم بمعنى غير بإضافتها لا تعرف، ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام: مشترك بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال، أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال: (كهل وفي ولم) فـ (هل) مثال للمشارك، و(في) مثال للمختص بالاسم، و(لم) مثال

لا تكون علامة له إلا المشددة وليس كذلك، ولذا أصلحه من قال: ونوني التوكيد فعل ينجلي، وعبر الناظم مع الاسم بتميز ومع الفعل بينجلي، لأن بعض علامات الاسم وهو النداء والاسناد خفي، فالمناسب التعبير بالتميز وعلامات الفعل كلها ظاهرة، فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور. وقوله: [ما ذكر في كلمة الخ] المذكور في كلمة هناك هو التنويع ولا تنويع هنا، والمسوغ كما قيل كون المراد بفعل الحقيقة فإنها من المسوغات كما ذكره في المغني، ومثله بقوله: رجل خير من امرأة، وقال الأشموني: المسوغ قصد الجنس.

وقوله: [وبتا فعلت متعلق الخ] فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكثيراً ما يعترض العرب على المكودي بهذا وهو غفلة منه رحمه الله عما ذكره هو بنفسه في التصريح في فصل خبر كان نقلاً عن ابن هشام في الحواشي أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع كون المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا.

(سواهما الحرف) قول كدي: [يعني أن ما لا يقبل العلامات الخ] أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم وحاصله أن يقال قوله سواهما الحرف لا فائدة له لأنه معلوم من قوله سابقاً واسم وفعل حيث حصر القسمة في الثلاثة أن الحرف غير الاسم والفعل، فأجاب كدي: بأن كلامه على حذف مضافين وأن الأصل سوى قابل علامة الاسم والفعل والحرف، وحينئذ فتكون علامة الحرف عدمية، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فالجيم والحاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل، والحاء علامتهما عدمية كالحرف ولذا قيل:

والحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة

وقوله: [ويجوز العكس الخ] بل الظاهر أنه هو المتعين لوجهين: أحدهما أن الحرف هو المحدث عنه فيجب أن يكون مبتدأ، والثاني أنه إن جعل الحرف مبتدأ كانت سوى هي الخبر، فيكون موافقاً للمذهب سيبويه في سوى أنها لازمة للنصب على الظرفية، وإن جعلت سوى مبتدأ والحرف خبراً خرجت عن مذهب س وصارت متصرفة.

(كهل وفي ولم) قول كدي: فـ [هل مثال للمشارك الخ] محل كون هل أنها تدخل على الجمل الاسمية ما لم يكن بحيزها فعل وإلا فلا تفارق الفعل كقولك: هل زيد قام، فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف فتكون الجملة فعلية، ويرحم الله من قال:

مليحة عشقت ظلياً حوى حورا فمذ رأته سعت فوراً لخدمته

لِلْخَاصِّ بِالْفِعْلِ . ثُمَّ قَالَ : (فَعَلَ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كِشْمٌ) لَمَّا أَتَى فِي تَعْرِيفِ الْفِعْلِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي تَخْصُهُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَكَانَتْ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ بَيْنَ الْمُضَارِعِ مِنْ قِسْمِيهِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ وَهُوَ (لَمْ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ف (فَعَلَ) مُبْتَدَأٌ وَ (مُضَارِعٌ) نَعَتْ لَهُ ، وَخَبَرَهُ الْجُمْلَةُ وَقَوْلُهُ : (كِشْمٌ) مِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ الْعَارِي مِنْ لَمْ فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ مِنْ تَقْدِيمِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَعَلَ مُضَارِعٌ كِشْمٌ يَلِي لَمْ لَا مِثَالٌ لِلْمُضَارِعِ الْمَقْرُونِ بِلَمْ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ : كَلِمَ كِشْمٌ ، وَالْمَاضِي شَمَمٌ بِالْكَسْرِ لِأَنَّكَ تَقُولُ : شَمَمْتَ الطَّيْبَ ، هَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفَصْحِيَّةُ ، وَيُقَالُ : شَمَمْتَ بِالْفَتْحِ وَمُضَارِعُهُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ أَشْمٌ بِالضَّمِّ . ثُمَّ قَالَ :

كَهَلْ إِذَا مَا رَأَتْ فَعَلًا بِحِيْزِهَا حَنْتَ إِلَيْهِ وَلَا تَرْضَى بِفَرْقَتِهِ
ثُمَّ الْحَرْفُ الْمَشْتَرَكُ لَا يَعْمَلُ وَالْمَخْتَصُّ يَعْمَلُ ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ سَيِّدُنَا أَبُو الْفَيْضِ سَيِّدِي حَمْدُونَ ابْنُ الْحَاجِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

إِذَا كَانَ مِنْكَ اخْتِصَاصٌ بِي قَوِيْتُ عَلَى مَا شِئْتُ مِنْهُ بِتَفْصِيلٍ وَإِجْمَالٍ
وَإِذَا غَدَوْتُ مُشَارِكًا ضَعُفْتُ فَلَمْ^(١) تَعْمَلْ وَأَهْمَلْتُ عِنْدِي كُلَّ إِهْمَالٍ
كَالْحَرْفِ عِنْدَ اخْتِصَاصٍ فَهُوَ ذُو عَمَلٍ وَفِي التَّشَارُكِ لَمْ يَظْفَرْ بِأَعْمَالٍ

(فَإِنْ قُلْتَ) عِنْدَنَا حُرُوفٌ مُشْتَرَكَةٌ كَمَا وَلَا النَّافِيَتَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ تَعْمَلُ عَمَلٌ لَيْسَ ، وَعِنْدَنَا حُرُوفٌ مُخْتَصَةٌ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَعْمَلُ . (قُلْتَ) قَدْ حَقَّقَ الْعَلَامَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَيِّدِي مُحَمَّدُ الزَّرَوَالِي أَنَّ الْحُرُوفَ أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ : قِسْمٌ مُشْتَرَكٌ وَلَا يَعْمَلُ كَهَلْ وَهُوَ الْأَصْلُ . ثَانِيهَا : مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ وَيَعْمَلُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ كَمَا وَلَا وَإِنَّمَا خَرَجْنَا عَنْ أَصْلِهَا تَشْبِيهًا لَهَا بِلَيْسَ . ثَالِثُهَا : مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ كَفِي فَيَعْمَلُ الْجَرُّ عَلَى الْأَصْلِ . رَابِعُهَا : مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ وَيَعْمَلُ الْعَمَلُ الْغَيْرُ الْخَاصُّ بِالْأَسْمِ وَهُوَ أَنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَخَرَجَتْ عَنِ الْعَمَلِ الْخَاصِّ لِشَبِيهَاتِهَا بِالْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى وَالْفِعْلُ يَرْفَعُ وَيَنْصَبُ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . خَامِسُهَا : مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ وَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ كَالْتَّعْرِيفِيَّةِ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ لِشَدَةِ اتِّصَالِهَا بِالْأَسْمِ فَهِيَ كَالْجُزْءِ مِنْهُ . سَادِسُهَا : مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَلِمَ فَيَعْمَلُ الْجَزْمُ عَلَى الْأَصْلِ . سَابِعُهَا : مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ أَيْضًا وَيَعْمَلُ النِّصْبُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ كَانَ وَإِنَّمَا خَرَجَتْ عَنِ الْأَصْلِ تَشْبِيهًا لَهَا بِلَيْسَ فِي نَفْيِ الْحَالِ . ثَامِنُهَا : مَا يَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْفِعْلِ وَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا كَقَدَّ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْمَلْ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ أَلِ التَّعْرِيفِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ .

(فَعَلَ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ) ، قَوْلُ كَدِّي : [أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا] مُرَادُهُ بِأَخَوَاتِهَا مَا يَجُزُّ فَعَلًا وَاحِدًا وَاحْتِرَازًا بِمَا لَا يَجُزُّ أَصْلًا وَهُوَ عَلَى صُورَةِ الْجَازِمِ كَلِمَا الَّتِي بِمَعْنَى حِينَ ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى﴾ وَمَا يَجُزُّ فَعْلَيْنِ كَانَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ . وَقَوْلُهُ : [أَشْمٌ بِالضَّمِّ] وَأَمَّا عَلَى لُغَةِ الْكَسْرِ فِي مِيمِ الْمَاضِي فَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ مُفْتُوحَةٌ ، وَالْفَتْحُ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ فِي كَلَامِ النَّاطِقِ مُوَافَقَةً لِفَتْحِ السَّلَامِ فِي وَلَمْ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ .

(١) قَوْلُهُ : (وَإِذَا غَدَوْتُ مُشَارِكًا ضَعُفْتُ فَلَمْ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ اسْتِقَامَةِ الْوِزْنِ مَعَ رَكَةِ الْمَعْنَى « فَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ يَكُنْ مِنْكَ تَشْرِيكَ ضَعُفْتُ فَلَمْ الْخَ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . اهـ مَصْحُوحُهُ .

١٣ - وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمْ

(وماضي الأفعال بالتامز) يعني أن الفعل الماضي يمتاز من المضارع والأمر بصلاحيته للتاء، وأل في التاء للعهد شملت التائين المذكورتين وهما: تاء الضمير وتاء التانيث الساكنة. ثم قال: (وسم. بالنون فعل الأمر إن أمر فهم) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين: صلاحيته لنوني التوكيد وهو معنى قوله: (وسم بالنون) وإفهام الأمر وهو معنى قوله: (إن أمر فهم) وأل في النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة، ثم قال:

١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

يعني أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعل، ولذلك مثله بصه ومعناه

(وماضي الأفعال بالتامز)، قول كدي: [وشملت التائين الخ] فيكون حيثنأ أطلق المفرد وأراد المثنى وذلك سماعي، ولهذا أصلحه ابن غازي بقوله:

وماضي الأفعال بالتائين سم والأمر بالنون إذا أمر فهم

والصواب إبقاء التاء في النطق على أفرادها ولا يحتاج لإصلاح، فيكون المعنى بالتاء المنوعة إلى نوعين لجواز التعبير عن الأمرين المشتركين في حكم واحد بالمفرد نحو قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعِ قَبْلَتِهِمْ﴾ أي قبلتهم لأن لكل واحد قبله تخصه بدليل وما بعضهم بتابع قبله بعض. (وسم بالنون)، قول كدي: [يمتاز بشيئين الخ] كلامه يقتضي أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع الشيئين علامة واحدة فكان الواجب أن يقول يعني أن علامة الأمر مركبة من شيئين، ويجب أن يقرأ قوله بعد: وأفهام بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرنا، ثم ان المراد بالأمر المعرف بأل في كلام الناظم الاصطلاحي المقابل للمضارع والماضي، والمراد بأمر في قوله: أن أمر فهم الطلب فالدور مدفوع.

(والأمر إن يك للنون محل)، قوله: [إذا أفهم الأمر الخ] أي الطلب أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على الناظم حاصله أن يقال أنه عبر بقوله والأمر، فيقتضي أن المراد بالأمر الاصطلاحي وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد هو اسم منافي له ومناقضاً، وأجاب عنه المكودي بأن المراد بالأمر الطلب، وإن كان كلامه على حذف مضاف تقديره ومفهم الأمر، ثم أن ابن غازي حل قول الناظم اسم على مطلق الاسم الشامل للمصدر النائب عن الفعل، نحو: ضرباً زيداً ولاسم الفعل وقال: صوابه أن يبدل صه بصبراً ويحذف الواو من حيهل، وأجابوا بأن مقصود الناظم اسم الفعل فقط لأنه هو الذي يلزم الدلالة على الأمر والطلب فهو الذي ينبغي الاحتراز منه، نعم يرد عليه لام الأمر فيقتضي أنها اسم فعل، قال الشاطبي: ولا جواب له وليس كل داء يعالجه الطبيب.

وقوله: [ولذلك مثله بصه الخ] اعترض على الناظم في التمثيل بهما، فإن أسميتها معلومة من قوله: والتنوين، وأجيب بأن المعلوم سابقاً مطلق الاسمية، والمراد هنا الاسمية المخصوصة وهي للفعل وتمثيلة يرشد لذلك، ثم ان حيهل فيها لغات منها: إبدال هائها عيناً وليست هي التي في الأذان والإقامة، لأن مجموع

اسكت، و(حيهل) ومعناه أقبل أو عجل أو أقدم، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للتنوين مما أفهم الأمر، يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله: (هو اسم) وفهم كونه اسم فعل من تمثيله (بصه وحيهل).

المعرب والمبني

١٥ - وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُذْنِي

الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة، وحي في الأذان والإقامة اسم فعل كلمة برأسها وعلى حرف جر والصلاة أو الفلاح مجرور نقله الصغار في شرح كتاب سيبويه، ولا تغتر بما نقله الزياتي في شرح الرسالة.

وقوله: [وليس في هذا البيت النخ] يقال: إن هذه فائدة وأي فائدة ولولا هذا البيت لثوهم أن اسم الفعل حرف لقوله سواهما الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل من فعل الأمر دون اسم الفعل من الماضي والمضارع لكان متجهاً، ولذا أصلحه من قال:

وما يكن منها لغير ذي محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

فهيهات ناب عن بعد، ووي ناب عن أعجب المضارع، وأجيب عن الناظم بأنه لما كان اسم الفعل من الأمر كثيراً لقوله: وما بمعنى أفعّل كأمين كثر. خصه بالذكر، ولما كان اسم الفعل من الماضي والمضارع قليلاً كما يأتي في قوله: وغيره كوي وهيهات نزر لم يذكره والله أعلم.

المعرب والمبني

النظر في علم النحو باعتبارين: باعتبار المفردات وباعتبار المركبات، فالأول نظر تصريفي يأتي وأخره وإن كان المناسب تقديمه على المركبات، لأن مدار علم النحودائر على المركبات مع تمام فائدتها حتى قيل: إن علم التصريف ليس من علم النحو، ثم الكلام على المركبات مبدؤه المبتدأ والخبر، ومن هذا الباب إلى المبتدأ أو الخبر كله وسيلة لعلم النحو، وإنما احتيج لهذه الوسيلة لأن الأحكام التركيبية تفتقر إلى مقدمتين: الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، وبيان افتقار تفصيلهم في اسم لا والمنادي مثلاً بين أن يكون مضافاً أو شبيهاً به فيعرب، وبين أن يكون مفرداً فيبنى، ويأتي إن الحال والتمييز مثلاً لا يكونان إلا نكرتين، وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان إلا معرفتين، فاحتجنا لتقديم معرفة الإعراب والبناء والتنكير والتعريف، وقدم المعرب والمبني لأن معرفتهما أكد ولقصر الكلام عليهما، ثم المناسب تقديم الإعراب والبناء وتأخير المعرب والمبني، لأن المعرب والمبني مشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفة المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع. وأجيب بأنه قدم الكلام على المعرب والمبني لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلاً وتفريعاً، والإعراب في اللغة يطلق على معان خمسة جمعها بعضهم في بيت نصه:

بيان وحسن وانتقال تغير ومعرفة الإعراب في اللغة اعقلا

فمن إطلاقه على البيان قوله عليه السلام: «البكر تستأمر وإذنها صماتها، والثيب تعرب عن نفسها، أي تبين، ومن إطلاقه على الحسن قولهم: جارية عروب أي حسناء، ومن إطلاقه على الانتقال قولهم:

يعني أن الاسم على قسمين: منه معرب ومنه مبني، وقدم المعرب لأنه الأصل، و(معرب) مبتدأ وخبره منه، و(مبني) مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ومنه ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلّة، نبه على ذلك بلام التعليل فقال: (لشبه من الحروف) ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله: (مدني) والشبه غير المدني ما عارضه شيء كأي الاستفهام

أعربت الإبل عن مرعاها أي انتقلت، ومن إطلاقه على التغير: أعربت معدة الرجل أي تغيرت، ومن إطلاقه على المعرفة: أعرب الرجل إذا كان عارفاً بالخیل. وأما الإعراب في الاصطلاح فاختلفاً فيه على قولين: فقليل إنه لفظي وهو مذهب المحققين وعرفوه بقولهم: ما جاء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وقيل إنه معنوي وهو ظاهر كلام سيويه، وذهب إليه الأعلام وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن أجروم وعرفوه بقولهم: الإعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

(فإن قلت): هل هنالك ما يبنى على كون الإعراب لفظياً أو معنوياً؟ (قلت): لا يبنى عليه شيء من جهة المعنى، وإنما يبنى عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: جاء زيد مثلاً فعلى أنه لفظي تقول: زيد فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، وعلى أنه معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة الخ، فعلى كونه لفظياً تكون الضمة مثلاً نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط، وظاهر الناظم في قوله: فارفع بضم إلى الخ، ومع قوله: والرفع والنصب اجعلن اعراباً.

وصرح به في التسهيل أن الإعراب لفظي (والاسم منه معرب ومبني)، وقول كدي: [على قسمين الخ] رفع بهذا الإيham الذي في عبارة الناظم حيث قال: منه معرب ومبني، فتقتضي على ظاهرها أن منه شيئاً آخر لا يقال فيه معرب ولا مبني، وهو الذي اختاره أبو حيان والسيوطي في الأسماء قبل التركيب، وإليه ذهب بعضهم في المنادى المفرد نحو: يا زيد، وقيل به أيضاً في المضاف إلى ياء المتكلم نحو: كلامي، والحق أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون، وأحسن ما يجب به عن الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف مع قوله: ومعرب الأسماء ما قد سلما. من شبه الحرف إذ يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم فحينئذ لا واسطة بينهما، ولا يؤخذ الحصر من جعل مبني مبتدأ والخبر محذوف على حد: فمنهم شقي وسعيد، بل العبارة بهذا التأويل تحتل الحصر وغيره.

وقوله: [لأنه الأصل الخ] المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولاً وبالذات لا أن المراد بالأصل الراجح لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحاً والبناء مرجوحاً وهو باطل، وإنما كان الإعراب أصلياً في الاسم لأنه قد تعثر به معان لا تتميز إلا بالإعراب كقولك: ما أحسن زيد، فيحتمل ثلاثة أوجه: الاستفهام والتعجب والنفي. فإن رفعت أحسن وجررت زيد كان استفهاماً. وإن بنيت أحسن على الفتح، فإن نصبت زيداً كان تعجباً وإن رفعت كان نفيّاً، وقد يختلف الإعراب مع اتحاد المعنى كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره: (لشبه من الحروف مدني)، قيل إن هذا يقتضي أن الحرف سابق وضعاً على الاسم المبني وليس كذلك، وأجيب بأن الواضع صور الحروف ذهنياً ووضع الأسماء المبنيات أولاً ثم وضع الحروف، ووقع الشبه باعتبار ما في الذهن، وحصر الناظم علّة البناء في شبه الحرف وهو مذهب الجمهور، ولا عبرة بقول أبي حيان: لا سلف له في الحصر.

والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى. لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة، والإضافة من خواص الأسماء فالغنى شبه الحرف. ثم قال:

١٦ - كَالشَّبهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

١٧ - وَكَنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثِّرٍ وَكَافَتْقَارٍ أَصْلًا

نوع شبه الحرف إلى أربعة أقسام: الأول: الشبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين وهو المشار إليه بقوله: (كالشبه الوضعي في اسمي جئنا) أي في الإسمين من قولك: جئنا وهما التاء ونا، فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد، ونا مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين. الثاني: المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: (والمعنوي) أي والشبه المعنوي (في متى وفي هنا) أما متى فاشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهاماً،

قول كدي: [في المعنى] الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية نحو: ﴿فأي الفريقين أحق؟﴾ فاشبهت همزة الاستفهام. والشرط إن كانت شرطية نحو: ﴿أبما الأجلين قضيت؟﴾ فاشبهت إن الشرطية. (فإن قلت): إذا وإذ وحيث ملازمة للإضافة ومع ذلك بنيت. (قلت): هذه الثلاثة مضافة إلى الجملة، والإضافة إليها على خلاف الأصل لأنها في تقدير الانفصال فلا تمنع من البناء. (فإن قلت): لدن وكم كل منهما لازم للإضافة إلى المفرد ومع ذلك بنيا. (قلت): كل منهما أشبه الحرف من وجوه فضعفت الإضافة الأصلية فلذلك لم تعتبر.

(كالشبه الوضعي في اسمي جئنا)، قول كدي: [في كونه موضوعاً على حرف الخ] اعلم أن الأصل في الحرف الوضع على حرف أو حرفين، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف وسيقول الناظم: وليس أدنى من ثلاثي يرى. قابل تصريف فحيث وضع على أقل من ثلاثة استحق ما يستحق ما الأصل فيه الوضع على حرف أو حرفين وهو البناء، لكن قياس هذا أن الحرف إذا أشبه الاسم في الوضع على ثلاثة كنعم وبلى أنه يعرب ولا قائل به، وأجيب بأن الإعراب إنما يؤثر به للدلالة على معنى، والحرف لا معنى له في نفسه فلا يعرب.

وقوله: [وهو ما أشبه الحرف في المعنى الخ] المراد بالمعنى الأمر النسبي الذي لا يقع إلا بين اثنين كالتنبيه فإنه نسبة بين المنبه والمنبه ووضوعوا له الهاء، وكالخطاب فإنه نسبة بين المخاطب بالكسر والمخاطب بالفتح ووضوعوا له الكاف، وذلك المعنى النسبي الأصل فيه أن يؤدي بالحروف، فإذا أدى ذلك المعنى بالاسم بني، والمراد بالشبه المعنوي تضمن الاسم معنى الحرف، بحيث لا يصح جمع الاسم المضمن مع الحرف المضمن معناه، نحو من الاستفهامية فإنها تضمنت معنى همزة الاستفهام، ولا معنى للإتيان بالهمزة مع من فلا يرد نحو الحال والتمييز، فإن الأول على معنى في، والثاني على معنى من، لكنها ليست على سبيل التضمنين، إذ يمكن التصريح بالحرف مع ما ذكر ولذا أعربت، فلا يقال فيه تضمين وإنما يقال فيه تقدير، نص على هذا أبو حيان وغيره.

وان الشرطية إن كانت شرطاً، وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب. الثالث: الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فإنها أشبهت أن في كونها عاملة غير معمولية وهو المشار إليه بقوله: (وكتيابة عن الفعل بلا تأثر) فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل، لأن الفعل عامل غير معمول فيه، وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فقط، فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها، وكونها كذلك يستلزم أن^(١). واحترز بقوله: (بلا

وقوله: [فأشبهت معنى حرف الخ] الأولى فأشبهت حرفاً في المعنى لأن عبارته تقتضي أنها هنا أشبهت المعنى مع أنها إنما أشبهت حرفاً في المعنى، كان من حق العرب أن تضع ذلك الحرف فلم تضعه، هذا قول الجمهور، والذي للزحشري أن العرب وضعت له حرفاً وهو: أل العهدية «فإنها للإشارة الذهنية». ولا فرق بينها وبين الإشارة الخارجية، ورده المحقق سيدي الطيب بأنه وإن ذكره في النكت وشاع في مجالس التدريس فاسد، إذ لو كان لا فرق بين الإشارة الذهنية والخارجية، واكتفى بمطلق الإشارة، لزم أن تبنى جميع الأسماء، فإنها مشار بها ذهنياً إلى مسمياتها كزيد وهو باطل، فتعين أن المعتبر تضمن الإشارة الحسية الخارجية ولم تضع لها العرب حرفاً.

وقوله: [والمراد أن الاسم يبنى الخ] أراد كدي بهذا الكلام صرف عبارة الناظم عن ظاهرها من غير موجب كما ستره. وقوله: [فعبر عن هذا الشبه] وهو كونها عاملة غير معمول فيها. وقوله: [وما ناب عنه] الذي ناب عنه هو اسم الفعل. وقوله: [كذلك] أي يكون عاملاً غير معمول فيه.

وقوله: [ولم يرد أن الشبه الخ] هذا على ما قرر هوبه من أن وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لازم من النيابة، فحاصل كلامه أن الناظم عبر بالملزوم الذي هو النيابة عن الفعل وأراد لازم لازمه، وهو شبهها بالحرف وبين الملازمة بقوله: لأن الفعل الخ، فاللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها، ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو المراد، هذا تقرير وبيان ما للمكودي كما لأبي حفص سيدي عمر الفاسي وكتب عليه ما حاصله: هذا الكلام لا حاجة إليه ولا دليل عليه ولا يصح، أما أنه لا داعي إليه، فلأن كلام الناظم ظاهر من غير احتياج إلى تقدير، لأن معناه كسبه الاسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف ناب عن الفعل فصح الذي هو اسم فعل ناب عن اسكت، كما أن ليت مثلاً نابت عن الفعل وهو أتمنى فوجه الشبه هو النيابة قطعاً، وأما كونه لا دليل عليه فلأن إطلاق النيابة على لازمها المذكور وهو كونها عاملة غير معمول فيها مجاز يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم ترشد إليه، وأما إنه لا يصح فلأن ما بين به الملازمة من أن الفعل عامل غير معمول فيه كأسماء الأفعال باطل لأن الفعل عامل معمول فيه إذ النواصب والجوازم عاملة فيه.

(فإن قلت): مراده بقوله غير معمول فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية. (قلت): لا قرينة تدل على حمله على العمل الخاص، وبعد ذلك فلا نسلم أن النيابة عن الفعل تستلزم مماثلة النائب للمنوب عنه من كل وجه، فالمصدر النائب عن الفعل معمول الفعل الذي ناب عنه.

(١) كذا في الأصل وهو مضطرب.

تأثر) من المصدر النائب عن الفعل ، فإنه مؤثر للفعل ، الذي ناب عنه . الرابع : الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره افتقاراً موصلاً كالموصلات وهو المشار إليه بقوله : (وكافتقار أصلاً) واحترز به من الافتقار غير المؤصل ، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل نحو : مررت برجل يكتب ، إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها . ثم قال :

١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل تقديمه لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب .

وقوله : (ومعرب الأسماء ما قد سلم) يعني أن ما سلم (من شبه الحرف) في الأوجه المذكورة هو معرب ، ولما كان المعرب على قسمين : ظاهر الإعراب ومقدر ، أتى بمثال من الظاهر وهو : (أرض) ،

وقوله : [واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر الخ] نحو ضرباً ، من قولك ضرباً زيداً ، فإن ضرباً ناب عن اضرب وهو يؤثر فيه ، وأشار كذاً إلى أن المراد بعدم التأثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي . وقوله : [أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره الخ] ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون مفتقراً إلى جملة أو إلى مفرد وليس كذلك ، لأنه لا يوجب البناء إلا الافتقار إلى الجملة فيخرج ما كان لازماً للإضافة إلى المفرد نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه .

وقوله : [كافتقار النكرة الموصوفة] مثله في شرح الكافية بقوله : رجل يقول الحق محمود ، فرجل مبتدأ نكرة مفتقر للوصف بجملة ، يقول الحق تكون مسوغة للابتداء بالنكرة ، لكن رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدأ ، وفي تركيب آخر لا يفتقر هذا الافتقار ، ومنه قول الناظم هنا وكافتقار أصلاً فوقع في كلامه محترز ما يتكلم عليه ، لأن لفظة افتقار لا تفيد إلا بقيد أصلاً ، فافتقار مفتقر إلى الوصف بأصلاً لكن في خصوص هذا التركيب إذ يصح أن تقول : نحن إلى الله ذوو افتقار ، وأشار كذاً بقوله أول التقرير فنوع شبه الحرف إلى أربعة الخ إلى أمرين : أحدهما الرد على من جعلها ثلاثة فقط كالموضح . وجعل الشبه الثالث والرابع قسماً واحداً ، وجعل ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وذلك باطل ، لأن هذا التفسير يشمل جميع أنواع الشبه الأربعة لا خصوص شبه النيابة والافتقار ، والصواب أن يتبع الجمهور في جعلها أربعة أو يجعلها شيئاً واحداً شاملاً للأربعة . ثانيهما : الإشارة إلى أن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً رداً على من زعم أنها للتمثيل ، وأدخل تحتها ثلاثة أنواع آخر من أنواع الشبه الإهمالي واللفظي والجمودي ، والحق أن هذه داخلة في الأربعة الأولى كما يعلم من المطولات .

(ومعرب الأسماء ما قد سلم) ، قول كذا : [لأن المبني محصور الخ] فالكلام فيه قصير ، وعادتهم أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل ، وقدم أيضاً لأن علته وجودية وهي شبه الحرف . وقوله : [وما عداه معرب الخ] دفع به الإيهام الذي يقتضيه في قوله منه معرب ومبني المقتضي أن منه شيئاً لا مبنياً ولا معرباً وقد مر الجواب عنه ، ثم الإضافة في قول الناظم ومعرب الأسماء بمعنى من إذين الأسماء والمعرب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو زيد ، وينفرد الاسم في المبني نحو هذا ، وينفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا ضابط الإضافة التي بمعنى من .

ومثال من المقدّر وهو: (سما) مقصوراً. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم. ثم قال:

١٩ - وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عُرِبَا

لما فرغ من مبني الأسماء ومعربها، شرع في مبني الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو: ضرب، والأمر على السكون إن كان

وقوله: [ومثال من المقدّر] على هذا جمهور الشراح، وجوز الشاطبي أن يكون مقصوراً من سماء ضد أرض وهو أنسب من جهة التنظير، إذ نظير أرض سماء والمتعين في النظم الأول، لأن قصر المدود ضرورة ولا داعي إليها مع إمكان التخريج على غير ما يقتضيها، ولأنه يكون فيه التنصيص على الإعراب التقديري، ويكون المأخوذ من هذا البيت حينئذ فائدتين: حصر الاسم في الإعراب والبناء، وكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً، وبهذا يسقط قول من قال: لا فائدة في هذا البيت وقوله: [وهي لغة من اللغات الخ] من في البسمة أنها ثمان عشرة لغة.

(وفعل أمر ومضي بنيا) قول كدي: [وبدأ بالمبني منها الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم، فإن الأولى أن يقدم المضارع لشرفه بالإعراب ولشبهه بالاسم، وأجيب عن الناظم بأنه أخر المضارع لخروجه عن أصله إذ الأصل في الأفعال البناء ولطول الكلام عليه. وتول من قال: إنه قدم الماضي لكون زمانه سابقاً غير ظاهر لأنه لم يصير زمانه ماضياً حتى كان مستقبلاً.

وقوله: [فالماضي مبني على الفتح إن كان صحيح الآخر نحو ضرب والأمر الخ] نكت بهذا الكلام على الناظم من وجهين الأول: أنه قدم في عبارته الأمر على الماضي مع أن الماضي مبني اتفاقاً والأمر فيه خلاف. والثاني: لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضي. وأجيب عن الأول بأنه قدم الأمر زيادة في الرد على المخالف في بنائه حتى قدمه على المتفق عليه، وعن الثاني بأن المقام لتمييز المعرب والمبني لا فيما يقع عليه البناء لكن إخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي، أما الماضي فمبني على الفتح صحيح اللام كضرب أو معتلها نحو رمى وغزا أصلهما رمي وغزو، بفتح الياء في الأول والواو في الثاني، ثم تحركت الياء أو الواو في الأصل وانفتح ما قبلهما فانقلبا ألفاً فسكونها عارض والفتحة مقدرة في الألف، وقيل: مبنيان على سكون الألف، وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا، فالسكون في آخر الأول عارض كضم آخر الثاني، فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدّر على بائهما، منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع ثقل توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وفي اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو، وقيل: الماضي مبني على السكون في الأول وعلى الضم في الثاني.

(فإن قلت) ما وجه بناء الماضي على حركة مع أن الأصل في المبني أن يسكن؟ (قلت): لشبهه بالمضارع والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبنى على حركة، ووجه شبهه بالمضارع أنه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع، فيقع صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء مثال ما يجمع هذه الستة على ترتيبها الذي طلع على سطح بيتي نزل وقد كره إن جاني أكرمته، وقد حاز هذه المزية على فعل الأمر لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع، فلهذا لم يبن على حركة وبني على خصوص الفتح للخفة.

صحيح الآخر نحو: اضرب، أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغز، واخش، وارم، ويجوز في قوله: (ومضي) الرفع والجر والرفع أقيس، لأن التقدير: وفعل مضى فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه، وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله: (بنيا) للثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله: (وأعربوا مضارعاً إن عرباً).

٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَيَّرَعْنَ مَنْ فَيَنْ

يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرب من نون الإناث نحو: الهندات يرعن، أو نون التوكيد نحو: هل تقومن؟ ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيده، ولما كان نون التوكيد يوجد غير مباشر للفعل وغير مباشر، وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: مباشر، وفهم منه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو: هل تقومان؟ أو مقدر نحو: هل تقومن يا زيدون؟ وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

وقوله: [والأمر على السكون النخ] إلى قاعدة ما يبنى عليه الأمر أشار بعضهم بقوله:

والأمر مبني على ما يحزم به مضارعه أيا من يفهم

وبقي على المكودي من هذه القاعدة ما يبنى على حذف النون نحو: اضربا واضربوا واضربي، وقال الكوفيون: انه لا أمر وإنما هو مضارع مجزوم بلام الأمر، فأصل اضرب عندهم لتضرب، ثم حذفت لام الأمر للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وأتى بهمزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن. وقوله: [والرفع أقيس] لأنه الغالب عملاً بقوله:

وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب

وقوله: [وترك المضاف إليه على جره] والشرط المشار إليه بقوله: وربما جروا الذي أبقوا كما. إلى آخر البيتين موجود.

(وأعربوا مضارعاً إن عرباً) الضمير عائد على العرب أي نطقوا به معرباً، والعرب لم يتقدم لهم ذكر فهو ما يفسره السياق أو على النحاة أي حكموا بإعرابه. قول كدي: [نحو الهندات يرعن] هذا مثال للمفهوم وهو عدم العرو من نون الإناث، والفعل من نون الإناث مبني على السكون.

وقوله: [نحو هل تقومن] بفتح الميم مثال للمفهوم أيضاً، والفعل مع نوني التوكيد مبني على الفتح وسيأتي وآخر المؤكد افتتح.

وقوله: [هل تقومان] أصله قبل التوكيد تقومان بنون الرفع مخففة مكسورة، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاث نونات حذفتا نون الرفع لتوالي الأمثال فصار تقومان بفتح نون التوكيد فالتقى ساكنان ولا يمكن حذف أحدهما، أما الألف فلتلا يلتبس بالفعل المسند إلى الواحد وسيقول الناظم: والمضمر احذفه

٢٨ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِّلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(وكل حرف مستحق للبنى) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من

إلا الألف. وأما النون المدغمة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود، فكسرت النون تشبيهاً بنون المثني، فالفعل مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾.

وقوله: [أو مقدر نحو هل تقومين] بضم الميم أصله قبل التوكيد تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة، فاجتمع ثلاثة أمثال، حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحذفنا الواو لرفع التقاء الساكنين لقوله: والمضمر احذفه إلا الألف. فبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة، ومثله قوله تعالى: ﴿تَبْلُونَ﴾ فالفاعل في مثال كدي والنائب في تبلون هو الواو المقدرة، والضمة قبل النون دالة عليها والمقدر كالمفوق به، وبه يرد ما زعمه العصام من أنه تفتن لما أغفله سيبويه حيث منع حذف الفاعل مع أنه حذف هنا، وإنما أعرب المضارع العاري من النونين لشبهه باسم الفاعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلا منهما بمعنى الحال والاستقبال، فزيد ضارب أو يضرب يحتمل كل منهما الحال والاستقبال فيكون المضارع محمولاً على اسم الفاعل، كما أن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل فكل حمل على الآخر من وجه، وإنما بني الفعل مع النونين لبعده شبهه بالاسم باتصال النونين به اللذين لا يتصلان بالأسماء، وأما قوله: أقائلن احضروا الشهودا. باتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم فضرورة. (فإن قلت): لم بني الفعل مع نون الإناث على السكون مع أن الماضي بني على الحركة لشبهه بالمضارع كما مر فكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى؟ (قلت): حملوا المضارع المتصل به نون الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث نحو ضربن فإن آخره ساكن لفظاً، فكل من الماضي والمضارع حمل على الآخر، وزعم قوم أن المضارع المتصل به نون الإناث معرب تقديرأ بحركة منع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب.

(وكل حرف مستحق للبنى)، قول كدي: [وعبارته غير موفية بذلك لأنه الخ] تبع في هذا جمهور الشراح، ولذا احتاج ابن غازي إلى إصلاحه بقوله: والحرف لا يخرج عن حكم البناء. وأنشدوا:

كم مستحق ليس يعطى ما استحق ورائم لحوق أمر ما لحق
فسلم الأمر لرب ما خلق فكل شيء في المقادير سبق

وهذا وإن تمالؤوا عليه غلط فاحش، وعبارة الناظم حسنة غاية، لأن وجوب بناء الحرف مأخوذ من قوله سابقاً لشبهه من الحروف مع قوله ما قد سلما من شبه الحرف، لأنه إذا كان المشبه بالحرف يبنى لشبهه به فأحرى المشبه به، نعم يقال هل بناء الحرف عروض كبناء الاسم أو استحقاق وأصالة؟ بين هنا أنه أصالة، وأيضاً التعبير بالاستحقاق أحسن من الواجب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق، ولذا عبر بالوجوب في قوله: وكل مضمر له البناء يجب. لأن المضمرات أسماء. والبناء فيها على غير طريق الاستحقاق، وإنما بني الحرف أصالة لأنه لا يتصرف ولا معنى له في نفسه.

استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء وينع منه. ثم قال: (والأصل في المبني أن يسكن) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون، ولا ينتقل منه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره. وقوله:

٢٢ - وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَأَيْنِ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنُ كَمْ

أي ومن المبني ما يبنى على الفتح كآين، أو على الكسر كأمس، أو على الضم كحيث، أما (آين) فاسم وبني لشبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما اتباعاً لحركة الهمزة، وأما (أمس) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمن معنى آل، وبنيت حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو: ذهب أمسنا، لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم

(والأصل في المبني أن يسكن)، قول كدي: [أصل كل مبني الخ] أشار به إلى أن آل في قول الناظم المبني للاستغراق، وإنما كان الأصل في البناء السكون لأن البناء ثقيل والإعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل، وعبرة الناظم في قوله: أن يسكن تقتضي أنه كان محركاً ثم سكن وليس كذلك لأن السكون أصلي لا طارئ، ومعنى كون البناء على السكون أصلياً أنه أكثر.

(ومنه ذو فتح وذو كسر وضم) هذا في جواب سؤال مقدر وارد على قوله: والأصل في المبني أن يسكن كانه قيل له: وهل خرج البناء عن الأصل الذي هو السكون؟ فأجاب بقوله: ومنه الخ، ثم أن الاسم إن بني على السكون ككم فلا يرد عليه إلا سؤال واحد، وإن بني على حركة فترد عليه أسئلة كما في آين وأمس وحيث.

قول كدي: [أما أين فاسم الخ] دليل اسميتها دخول حرف الجر عليها في نحو: من أين جئت وقوله: [وأما أمس فاسم] أعلم أن أمس له أحوال أربعة تعرب في ثلاثة، أحدها: إذا كانت نكرة منونة اسماً لمطلق زمن سابق على يومك نحو جئتكم أمساً. ثانيها: إذا كانت مقرونة بآل. ثالثها: إذا كانت مضافة وتبني في صورة إذا كانت اسماً لليوم الذي قبل يومك، ودليل اسميتها في صورة الإعراب التنوين أو آل أو الإضافة، وفي صورة البناء العلمية، ووجه بنائها في هذه الحال قال المكودي: هو تضمن معنى آل أي العهدية، فكما أن آل تفيد العهد فكذلك أمس، واعترض كلامه من لم يفهم معناه من وجهين أحدهما: أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف فلا يصح بذلك الحرف معه وهنا يقال: بالأمس. ثانيهما: أنه يقتضي أن أمس تعرف غيرها كما تعرف آل مع أنها معرفة في نفسها بل ليس ثم ما تعرفه وكلا الاعتراضين ساقط، أما الأول: فلأن أمس التي الكلام فيها علم أو بمزولته، وآل المعرفة لا تدخل عليه وإنما تدخل على أمس المنون النكرة الذي هو اسم لمطلق زمن مجهول، وأما الثاني: فلأن وجه الشبه بينهما أن كلا من آل وأمس يفيد العهد، أما أمس فاسم اليوم الذي قبل يومك وهو معهود، وآل تكون للعهد الذكري أو الذهني، فقد تضمنت أمس المعنى الذي يفيد آل، وآل حرف ومعناه في غيره وأمس اسم ومعناه في نفسه.

وقوله: [لتمكنها] يقتضي أن أمس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك إذ هي بناؤها لازم، فالأولى أن يقول لشبهها بالمتكئة، أو يقال ضمير تمكنتها عائد على أمس لا بقيد المبنية. وقوله: [لا لتعذر السكون إلى

وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين، وأما (حيث) فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لأنها تفتقر إلى جملة أبدأ، وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة تشبيهاً بقبل وبعد، وأما (كم) فاسم وبنيت على الأصل الذي هو السكون وهو المنبه عليه بقوله: (والأصل في المبني أن يسكن) وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على رب، أو لشبهها بكم الاستفهامية. ثم قال:

قوله: [على أصل التقاء الساكنين] قال سيدي العربي الفاسي: كل من سمعنا عليه هذا المحل يقول: إن في كلام كدي تدافعاً وتناقشاً، فنفي أولاً تعذر السكون وأثبتته آخراً في قوله على أصل التقاء الساكنين، وتمحل بعضهم بأن جعل في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وأن الأصل لا لتعذر السكون وكان كسرة على أصل التقاء الساكنين خلافاً لبعضهم وهو المرادي فيكون قوله: وكانت كسرة من تمام كلام هذا البعض، هذا حاصل ما قالوا هنا، والحق أن كلام المكودي ظاهر غاية، ولا حاجة لإشكاله ويبانه أن قوله لا للتقاء الساكنين ليس المراد نفي الالتقاء مطلقاً، فإن هذا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل مثل المكودي، فإن التقاء الساكنين موجود قطعاً، على أنه علل به في أين قبل وفي حيث بعد فكيف يمكن أن ينكره هنا مطلقاً، بل المراد بقوله لا للتقاء الساكنين نفي الخصوصية وهي كون العلة التقاء الساكنين فقط، بل العلة أحد أمرين: إما تمكنها وإما التقاء الساكنين.

وقوله: [خلافاً لبعضهم] في اقتصره على علة واحدة وهي التقاء الساكنين فقط، ويكون قوله: وكانت كسرة مرتباً على التعليل الثاني.

(فإن قلت): ما الفرق بين أمس وغداً الذي هو اسم اليوم الذي بعد يومك حتى بني الأول وأعرب الثاني. (قلت): غداً محذوفة لامة فلو بني لخرج عن الأصل من وجهين: حذف لامة وبنائه، وأجاب أبو حيان بأن أمس بمعنى الماضي وهو مبني فما كان بمعناه يبنى وغداً بمعنى المضارع وهو معرب فيكون ما بمعناه معرباً مثله.

وقوله: [وأما حيث فاسم] دليله كونه ظرفاً مفعولاً فيه. وقوله: [لأنه يفتقر إلى جملة] وفي بعض النسخ لأنها، وسيقول الناظم: وألزموا إضافة إلى الجمل. حيث وإذ. وقوله: [تشبيهاً بقبل وبعد] وجه التشبيه لأن كلاً منع مما يستحقه، أما حيث فكانت تستحق الإضافة إلى المفرد إذ هي الأصل فمنعت منها، وأما قبل وبعد فكانا يستحقان الإضافة إلى الملفوظ به دائماً، فمنعا منها في الصورة التي يبينان فيها على أن ثاء حيث قد تفتح وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقيل: هما لغتان كالضم.

وقوله: [إن كانت خبرية الخ] الصواب أن الشبه الوضعي عام في الخبرية والاستفهامية ولا وجه لتخصيصه بالخبرية. وقوله: [أو بالحمل على رب] أي بحمل كم الخبرية على رب الدالة على التكثير، فإن كم الخبرية تفيد التكثير نحو: وكم من ملك، كما أن رب تفيد التكثير نحو: رب رجل طالح لقيته لأن لقاء الرجل الطالح كثير.

وقوله: [أو لشبهها بكم الاستفهامية] فيه نظر لأن كم الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى إلا إذا أشبه

٢٣ - وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفَعَلَ نَحْوُلْنَ أَهَابًا

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: (والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم وفعل) ومثل الفعل بقوله: (نحولن أهاباً) وهو مضارع هاب من الهيبة، ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

٢٤ - وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما). وقوله:

الحرف، اللهم إلا إذا قلنا: شبيه الشبيه شبيه فلا إشكال حينئذ، وترتيب الناظم الأمثلة مقصود لأنه قدم الخفيف وهو الفتح، ثم الثقيل وهو الكسر، ثم الأثقل وهو الضم فهو من باب التثديلي، وأق الناظم بمن التبعيضية في قوله: ومنه ذوق فتح الخ إشارة إلى أن أنواع البناء لا تنحصر في الأربعة وهو كذلك خلافاً للموضح وشارحه وقال لا زائدة عليها لأنه بقي عليه المبني على حرف نحو: يازيدان ويا زيدون، أو على حذف نحو: اخش واغروارم.

(والرفع والنصب اجعلن إعراباً)، قول كدي: [على ألقاب] المراد بالألقاب الأنواع فيؤخذ منه أن الإعراب جنس وتحت أنواع أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم، وتحت هذه الأربعة أصناف، فأصناف الرفع الضمة والواو والألف والنون، وأصناف النصب الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون، الذي تحت الخفض الكسرة والياء والفتحة، والذي تحت الجزم السكون والحذف، وإنما فسرنا الألقاب في كلامه بالأنواع لأن الرفع ليس لقباً وعلامة للإعراب بل هو نفسه ونوع منه، بناء على أن الإعراب لفظي وهو الذي صرح به الناظم في سائر كتبه وظاهر عبارته في قوله: اجعلن إعراباً أي نفسه، وتقدير بعضهم اجعلن علامة إعراب ليفيد أن الإعراب معنوي غير سديد، وتعريف الموضح الإعراب يقتضي أنه لفظي، وقوله بعد علامات يقتضي أنه معنوي. وجواب الأزهري غير تام.

وقوله: [وهو مضارع هاب من الهيبة] وهو الخوف فعين الكلمة ياء وأصله هيب يهيب كعلم يعلم، فيقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ومصدره هيبة، وأما الهبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب وأصله يوهب ومنه قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ﴾ الآية، واجعلن في كلام الناظم بمعنى اعتقدن وليست تصيرية، لأن الرفع والنصب لم يكونا غير إعراب فصار إعراباً، ثم إن الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون وهو اجعلن وقد فعله في مواضع منها قوله: والفاعل المعنى انصبين بأفعلا، ومنها: وتلو أفعل انصبته وهو جائز خلافاً للسيوطي في منعه التقديم معترضاً بذلك على الناظم.

(والاسم قد خصص بالجر) اعترض كلام الناظم هنا من وجهين الأول: أن هذا تكرار مع قوله سابقاً بالجر. الثاني: أن في عبارة الناظم قلباً لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل هو الخاص بالاسم، وكذا يقال في قوله كما قد خصص الخ، فالاسم مقصور عليه والجر مقصور، والغالب دخول الباء على المقصور عليه،

٢٥ - فَارْفَعْ بِضْمٌ وَأَنْصِبَنَّ قُتْحًا وَجُرَّ كَسْرًا كَذَكَرِ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسْرُ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً، ثم مثل بقوله: (كذكر الله عبده يسر) فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة، والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة، وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة، ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون، ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال:

وأجيب عن الأول بأن ذكر الجر في قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم، وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم فالموضوع مختلف فلا تكرر، وأجيب عن الثاني بأن الباء قد تدخل على المقصور من غير الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلاً فهو جيد، وقد أشار العلامة الولي سيدي أحمد ابن الحاج إلى قاعدة البناء بعد الاختصاص بقوله:

والباء بعد الاختصاص يكثر	دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد	ذكره الخبر المهام السيد
وفي العروس للبا بطلانه	والحق ما مر لنا بيانه

لكن قيد السعد هذه القاعدة بما إذا لم تقع الباء بعد لفظ خصص، وإلا فإن وقعت بعده كما هنا فالكثير دخولها على المقصور والقليل دخولها على المقصور عليه، فعلى هذا ما هنا من الكثير، فالاعتراض ساقط، على أن قلب العبارات من محسنات البديع كقولهم: خرق الثوب المسهار وهو واقع في القرآن قال تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبَرَ﴾ الأصل وقد بلغت الكبر، وفي الحديث قال عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم» أي زينوا أصواتكم بالقرآن لأن القرآن حسن لا يحتاج إلى تحسين، وفي كلام العرب كقولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي» الأصل أدخلت رأسي في القلنسوة وذلك كثير

(فإن قلت): لم خصص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ (قلت): لما كان الفعل ثقیلاً لدلالته على أمرين: الحدث والزمان أعطياه الجزم الذي هو خفيف ليقع التعادل، ولما كان الاسم خفيفاً أعطياه الخفض الذي هو ثقیل، ثم إن التشبيه في كما قد خصص الفعل الخ للتنظير لا للتعليل فيندفع ما قيل إن عبارة الناظم تقتضي أنه إنما امتنع دخول حرف الجر في الفعل لأجل امتناع دخول الجزم في الاسم وتعبير الناظم بأن ينجزم ما المؤول بالانجزام غير مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب للتعبير بالجزم، وأجيب عنه بأنه لما كان الجزم ملازماً للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ما ورد وأجيب به يقال في قوله بعد: واجزم بتسكين.

(فارفع بضم) الباء في بضم للتصوير أو الآلة، فيؤخذ منه أن الإعراب لفظي ولو جعلت للمصاحبة لاقتضى أنه معنوي (كذكر الله عبده يسر) هذا المثال اشتمل على المرفوع والمنصوب والمجرور من الأسماء وعلى المرفوع من الأفعال، وأما المنصوب منها فقد مر في قوله: لمن أهابا فقد استوفى الأمثلة ولم يبق عليه إلا مثال للجزم.

قول كدي: [ثم تمم علامات الخ] مع قوله بعد هذه العلامات إنما يتمشى على القول بأن الإعراب

٢٦ - وَاجْزِمُ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ

هذه العلامات التي ذكرها هي الأصل في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة، وإلى ذلك أشار بقوله: (وغير ما ذكر ينوب) ثم مثل بمثال وهو: (نحو جَا أخو بني نمر) (فأخو) فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة، و(بني) مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة. ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

٢٧ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفَ

يعني أن الواو تنوب عن الضمة، والألف تنوب عن الفتحة، والياء تنوب عن الكسرة، فيما أصف لك أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهي ستة أسماء، أشار إلى اثنين منها بقوله:

٢٨ - مَنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

فقلوه: (إن صحبة أبانا) أي إذا أظهر الصحبة نحو: جاءني ذو مال أي صاحب مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذو مال، واحترز به من (ذو) بمعنى الذي في لغة طيء، فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال. وقوله: (والقم حيث الميم منه بانا) أي إذا ذهبت منه الميم نحو: هذا فوك، ورأيت فاك،

معنوي، وأما على أنه لفظي فهي نفسه لا علامة (وغير ما ذكر ينوب) الذي ينوب عن الضمة أشياء ثلاثة: الواو والألف والنون، والذي ينوب عن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون، والذي ينوب عن الكسرة شيثان الياء والفتحة، والذي ينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف.

(نحو: جَا أخو بني نمر) يجوز في نمر وجهان: الصرف وعدمه لأنه علم على قبيلة من العرب نسبوا إلى أبيهم نمر بن قاسط، فإن صرفته نظرت إلى الحي فلا تبقى إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وإن منعته من الصرف فللعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة، وهذا الأخير هو الذي ينبغي حل كلام الناظم عليه ليفيد أن النائب تارة يكون حرفاً عن حركة وتارة يكون حركة عن حركة، وحذفت نون بني للإضافة لأن أصله بنين.

قول كدي: [ثم شرع في مواضع الخ] المراد بالمواضع أبواب النيابة وهي سبعة أشار إلى الباب الأول منها بقوله: (وارفع بواو وانصبن بالألف) قول كدي: [وهي ستة الخ] جعلها ستة تبعاً للناظم، وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن أجروم خمسة بإسقاط ال(هن)^(١) لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما يأتي، وقال الجوهري في كتاب له في النحو: أنها سبعة بزيادة من في حكاية النكرة، فإذا قيل لك: جاء رجل فقل في حكايته سائلاً عنه منو، ورأيت رجلاً تقول منا، ومررت برجل تقول مني.

(من ذاك ذو إن صحبة أبانا)، قول كدي: [بالواو في جميع الأحوال] ذو هذه المحترز عنها هي الموصولة المشار إليها بقوله فيما يأتي: وهكذا ذو عند طيء شهر. فتقول: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وكما احترز من ذو الطائية احترز من ذا وذو الإشاريتين، ثم إن يس قال: لو حذف الناظم قوله: إن صحبة أبانا. لما ضره لأن ذا وذو الإشاريتين مبنيان قطعاً فهما خارجان لأن كلامنا في العربيات، وأما ذو الطائية

(١) هن: كناية عما يستقبح.

ونظرت إلى فيك، واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركات نحو: هذا فمك، ورأيت فمك، ونظرت إلى فمك. ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال:

٢٩ - أَبْ أَخْ حَمْ كَذَاكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ

فـ (أب) مبتدأ، و(أخ وحَم) معطوفان عليه بحذف العاطف، و(كذلك) خبر المبتدأ، و(هَنْ) مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهَنْ كذلك فتقول: هذا أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميك، وهذا هنوك، ورأيت هناك، ونظرت إلى هنيك، والحَم أبوزوج المرأة، والهَنْ كناية عما يستقبح كالفرج، ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات آخر غير الإعراب بالحروف فقال: (والنقص في هذا الأخير أحسن).

٣٠ - وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أن النقص في (هَنْ) وهو الإعراب بالحركات الثلاثة في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً

فإن قلنا: أنها مبنية أيضاً وهو مذهب الجمهور فهي خارجة، وإن قلنا: انها معربة على مقابل ما للجمهور فالقصد دخولها.

(والفم حيث الميم منه باناً). قول كدي: [إذا ذهب منه الميم] تبع عبارة الناظم في قوله باناً، وفسره بذهب، فيقتضي أن الفم بالميم هو الأصل، وأنها إذا زالت منه أعرب بالحروف، وليس كذلك بل أصله فوه حذفت لامه اعتباطاً. ولكثرة الاستعمال فتارة تبدل عينه وهي الواو ميماً، وتارة تبقى على حالها قاله السيوطي، فالأولى أن يقول: إذا لم تقلب عينه ميماً أو إذا لم تكن فيه الميم وقدم ذو للزومها الإضافة. (فإن قلت): فو ملازمة أيضاً للإضافة كذو فها وجه تقديم ذو عليها؟ (قلت): آخره لأنه انحط عن درجة ذو لأنها لا تضاف لياء المتكلم وهو يضاف لها، وفي الفم لغات أنهاها المرادي إلى عشر. (أب أخ حم كذاك وهَنْ)، قول كدي: [والحم أبو زوج المرأة] هذا تخصيص لها باعتبار العرف، وإلا فالحم في اللغة أقارب الزوج مطلقاً. قال ابن مالك: وقد يطلق نادراً على أقارب الزوجة والأختان أقارب الزوجة والصهر يطلق عليهما معاً. وقوله: [كناية عما يستقبح الخ] وقيل: لا يطلق إلا على الفرج، ومن إطلاقه على الفرج قول من قال:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المشر

ولا يختص بفرج المرأة بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» والشاهد في الحديث حيث أتى بلفظ صه وهي من صيغ العموم فيشمل الذكر والأنثى.

(والنقص في هذا الأخير أحسن)، قول كدي: [الإعراب بالحركات الخ] يعني بعد حذف لام الكلمة، وتفسير النقص بما ذكر صحيح لا تسامح فيه خلافاً لبعض، لأن الناظم أطلق النقص هنا وأراد ما يقابل الإعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المشار إليه بقوله: والثان منقوص الخ» وقد أطلق النقص في باب كان حيث قال: وما سواه ناقص. على ما يقابل التام، وأطلقه في التصغير على ما حذفت لامه حيث قال: وكمل المنقوص في التصغير.

والألف نصباً، والياء جرّاً، وأن النقص في (أب وأخ وحم) يقل، والقصر أشهر فيها من النقص، فمن النقص قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم
ومن القصر قولهم في المثل مكروه أخاك لا بطل

فأخاك مبتدأ، ومكروه خبره مقدم. وقوله: (وفي أب وتاليه يندر) يعني أن النقص يقل في أب وتاليه وهما: أخ وحم، وفاعل يندر ضمير يعود على النقص، و(قصرها) مبتدأ وخبره (أشهر) و(من)

وقوله: [والقصر أشهر فيها الخ] تبع في التعبير باسم التفضيل الناظم وهي عبارة توهم أن النقص مشهور إلا أن القصر أشهر منه، مع أنه صرح قبل بقلته في قوله: يندر، وأجيب بأن النقص نادر مشهور، فبالنسبة للإعراب بالحروف نادر، وبالنسبة للقصر مشهور، إلا أن القصر أشهر وأكثر منه.

وقوله: [فمن النقص قوله: بأبه] إلى آخر البيت من الرجز، ونسبه العيني وتبعه الأزهري لرؤية وهو لا يصح لأن عدياً صحابي ومات في خلافة معاوية، ورؤية الشاعر أدرك الدولة العباسية فكيف يكون كبيراً معداً من الشعراء في خلافة معاوية، والصواب أن البيت لأبيه العجاج قاله غير واحد، وعدي الممدوح: هو عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور، وقد على النبي ﷺ في شوال سنة تسع أو عشر فأسلم وحسن إسلامه وكان أولاً نصرانياً ومات سنة ثمان أو سبع وستين وله مائة وعشرون سنة.

إعراب البيت: بأبه: الباء حرف جر وأبه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والهاء مضاف إليه وهو متعلق باقتدى، وعدي: فاعل اقتدى ومعنى اقتدى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكرم متعلق باقتدى أيضاً وهو بيان للمقتدى فيه، ومن شرطية ويشابه فعل الشرط وفاعله ضمير عائد على من، وأبه: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة فوق الباء، وجملة: فما ظلم، جواب الشرط والشاهد في بأبه. وأبه حيث جر الأول بالكسرة ونصب الثاني بالفتحة، واختلقوا في معنى: فما ظلم فقليل: فما ظلم أبوه حيث وضع النطفة في رحم طيب، وقيل: فما ظلمت أمه حيث لم تزن به، وقيل: فما ظلم الولد حيث كان على نسق أبيه، وقيل: فما ظلم الجميع.

وقوله: [ومن القصر قولهم في المثل الخ] قائل هذا المثل أبو حنش، وذلك أن ناساً قتلوا أخاه وكانوا بغار يشربون الخمر، فجاءه خاله فقال له: يا أبا حنش إن هناك ظباء في غار فهل لك في اصطيادها؟ قال: نعم. فخرجوا فلما وصلوا لباب الغار دفعه خاله وقال له: ضرب يا أبا حنش، فقال بعض من كان في الغار: إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش: مكروه أخاك لا بطل. وقيل: قائله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج لمبارزة علي، فلما لقيه علي وأراد مبارزته قال له: مكروه أخاك لا بطل، فأخاك: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومكروه: خبر مقدم، ولا يجوز أن يعرب مكروه مبتدأ أو أخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم الاعتماد إلا على قوله فيما يأتي، وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد.

وقوله: [وفي أب وتاليه يندر إلى قوله: وهما أخ وحم الخ] تكرار لأنه شرحه أولاً بقوله: وإن النقص

نقصهن) متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وذلك قليل. ثم قال:

٣١ - وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلَا
الإشارة بهذا إلى الإعراب بالحروف، يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قام أبو زيد، ورأيت أخاه، ومررت بحميها، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة إلى ياء في أب وأخ وحم يقل. وقوله: [وذلك قليل الخ] يؤخذ منه أنه جائز إلا أنه قليل وهو اختيار الناظم، واستدل عليه بنحو قول الشاعر: وأسما من تلك الطعينة أملح.

والجمهور لا يميزون التقديم إلا مع الاستفهام نحو: أزيد من عمرو أفضل. ثم إن الناظم خالف بين ضميري قصرها ونقصهن فيوهم أن مفادها مختلف مع أنه واحد، فالأولى أن يعبرهن في الموضعين، لأن ها إنما تعود في الغالب على جمع الكثرة وهن على جمع القلة، وشاهداهما قوله تعالى: ﴿منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم﴾ فلما كان ضمير منها يعود على اثني عشر في قوله: إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر أمراً بها، ولما كان ضمير فيهن يعود على أربعة من قوله: أربعة حرم أمي بهن.

(وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا. للياء)، قول كدي: [الإشارة بهذا إلى الإعراب] نكت بهذا على الناظم حيث كانت الإشارة إلى البعيد، فالأولى أن يقول ذلك باللام والكاف معاً ليفيد أن الإشارة للأبعد الذي هو الإعراب بالحروف لا للبعد والمتوسط، وأجيب بأن هنا قرينة تبين المراد وهي أن الإعراب بالنقص والقصر إعراب بالحركات، والإعراب بالحركات على الأصل فلا يحتاج إلى شرط، والإعراب بالحروف على خلاف الأصل فهو الذي يحتاج إلى شرط، أو تقول: إن النقص والقصر ذكرنا استطراداً وتبعاً والباب إنما هو للإعراب بالحروف، فالشرط إنما يرجع له وضمير يضمن في النظم يحتمل أن يعود للأسماء الستة وهو ظاهر تقدير كدي أولاً، ويحتمل أن يعود إلى أب وما بعده وكلاهما مشكل، أما الأول فلأن ذو وفو لا يستعملان إلا مضافين، فاشتراط الإضافة فيهما من باب تحصيل الحاصل، وأما الثاني فيشكل عليه التمثيل بهذا اعتلا، لأننا حيث جعلنا ضمير يضمن عائداً على غير ذو وفو دل على أنها غير مقصودين، وحيث مثل بهذا دل على أنها مقصودة فيكون فيه تناف، وأجيب باختيار الثاني وأن ذا اعتلا أي ارتفاع تنمिम للبيت.

ثم إن من جملة شروط الإعراب بالحروف أن تكون مكبرة لا مصغرة وإلا أعربت بالحركات، وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وإلا أعربت بالحروف على غير هذه الصفة، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب بالياء، وجمع المذكر السالم ينصب بالياء فهما مخالفان لإعراب هذه الأسماء وإن اشترك الجميع في مسمى الإعراب بالحروف وأهلها المصنف لذكره هذه الأسماء كذلك، لكن نص على تلك الشروط في جميع كتبه المطولة والمختصرة فالأولى التنصيص عليها هنا، وزاد بعضهم في الشروط أن لا تكون منسوبة إليها وإلا أعربت بالحركة، فتحصل مما مر أن هذه الأسماء الستة على ثلاثة أقسام: قسم لا يعرب إلا بالحروف وهو ذو وفو، وقسم يجوز فيه وجهان: الإعراب بالحروف والنقص وهو الإعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن، وقسم يجوز فيه ثلاثة أوجه: الإعراب بالحروف والنقص والقصر الذي هو لزوم الألف في الأحوال كلها، والإعراب بالحركات المقدرة عليه وهو أب وأخ وحم.

المتكلم، و(شرط) مبتدأ، وخبره (أن) وصلتها، و(لا) عاطفة، والمعطوف عليه محذوف وتقديره: أن يضمن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثل بقوله: (كجا أخو أليك ذا اعتلا) فأخ مضاف إلى أليك، وأب مضاف لكاف الضمير، وذا مضاف إلى اعتلا، وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غيرياء المتكلم، لأن غيرياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثني وما ألحق به وهو: كلا وكلتا واثنان واثنان، وإلى هذه أشار بقوله:

- ٣٢ - بِالْأَلِفِ أَرْفَعُ الْمَثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَا
 ٣٣ - كَلَّمْنَا كَذَلِكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَيْنِ كَابْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ يَحْيِيَانِ
 ٣٤ - وَتَخْلَفُ أَلْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

المثني هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره. صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، فقوله:

وقوله: [لسائر الأسماء لا للياء الخ] مثله في المعرب وهو غير صواب لأنهم ذكروا في باب العطف انه يشترط في معطوفي لا أن يصدق أحدهما على الآخر فصوابها لغير الياء لا للياء، ويكون لا للياء غير ضروري الذكر.

(بالألف ارفع) هذا هو الباب الثاني من أبواب النيابة. قول كدي: [هو الاسم الخ] الاسم جنس في الحد يصدق بكل اسم فيخرج به الفعل، وجمعه بناء على أن الجنس يخرج إذ الفعل لا يثنى ولا يجمع، وسبب عدم صحة تثنيته أن مدلوله جنس فيصدق بالقليل والكثير نحو: ضرب زيد عمراً فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر، فلا فائدة لتثنيته ولا جمعه إذ لفظه يفيد ما تفيد التثنية والجمع فلا حاجة لهما صوتاً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، بخلاف الاسم فإذا قلت زيد لم يدل إلا على مفرد، فإذا أردت اثنين أو أكثر فلا يستفاد ذلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية أو الجمع.

(فإن قيل) إن الفعل مثنى في يفعلان مجموع في يفعلون. (قلت): إن ذلك باطل، إذ لو كان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، أو زيد قاموا إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر وهو باطل، وأما الزيدان يقومان فيقال: قاما مرة أو مرتين أو أكثر.

وقوله: [الدال على اثنين] خرج به المفرد نحو: رجل رجلان كسكران وصف لمن يمشي على رجله، وجمع التكسير نحو: صنوان جمع صنو وهو الريب الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها إذا أعرب بالحركات على النون المنونة، لأن صنوانا يستعمل بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير، ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون المنونة، وإن أريد المثنى كسرت النون دائماً وأعربت بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، فهو لفظ مشترك بين المثنى وجمع التكسير، وليس له نظير إلا قنوقن اسم للعنقود، والأولى التعبير بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله: تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجَعُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ لأنه وإن دل على اثنين لكن لم يوضع إلا للجمع قاله الزياتي.

(بالألف ارفع المثني) يعني أن الألف تكون علامة للرفع في المثني نحو: قال رجلان، والزيدان قاتنان، وقوله (وكلا) يعني أن كلا يرفع أيضاً بالألف كالمثني لكن بشرط إضافته إلى الضمير، وإلى ذلك أشار بقوله (إذا بضمير مضافاً وصلاً) وفهم من عطفه كلا على المثني أن كلا ليست بمثنى حقيقة تقول: قام

وقوله: [بزيادة في آخره] خرج به نحو شفع وزوج مما دل على اثنين لا بالزيادة، لكن اعترض الزمخشري التمثيل بزواج لما يدل على اثنين من أن الحيوان إذا كان وحده قيل له مفرد، فإذا كان معه غيره قيل لكل واحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى: ﴿خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ فاطلق الزوج على المفرد اهـ. واعترض الزمخشري ساقط لأن الذي يدل على العدد والكلام فيه زوج بدون أل، والذي اعترض به الزوج بآل بمعنى البعل فلم يتوارد على فعل واحد.

وقوله: [صالحاً للتجريد] احترز به من نحو: اثنين واثنتين وإن خرجا مما بعده، وكلا وكلتا وقوله: [وعطف مثله عليه] احترز به من نحو القمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر، مما فيه تغليب، ثم الضمير في مثله المتبادر من كدي عوده على الاسم الدال على اثنين وهو لا يصح. ولك أن تقول: هو عائذ على المجرد المفهوم من التجريد، أو عائذ على الاسم لا يفيد كونه دالاً على اثنين، ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثر ثمانية شروط أشار لها من قال:

وللذي ثني قل ثمان	من الشروط فزت بالبيان
أولها الإعراب والتنكير	وعدم التركيب والنظير
وان يكون مفرداً وأن لا	يغني عنه غيره ع نقلا
كذا اتفاق اللفظ والمعنى فذي	شروطه مجموعة للمحتذى

فيخرج بالشرط الأول المبني كأسماء الاشارات والموصولات (فإن قلت): يرد ذان وتان والذان واللذان فإنها مشناة معربات مع أن مفردهما مبني. (قلت): أجيب بأنها غير مشناة حقيقة، وإنما هي على صورة المثني، فقول الناظم في اسم الإشارة وذان تان للمثنى لصورته وللملحق به كقوله في الموصول واليا إذا ما ثنيا لا تثبت إذا كان على صورة المثني والملحق به، ويخرج بالثاني العلم الباقي على علميته، ولا يثنى العلم كزيد إلا إذا قدر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام، ويخرج بالثالث المركب الإسنادي كزيد قائم مسمى به فلا يثنى اتفاقاً، وكذا المركب تركيباً مزجياً على الأصح. وأما المركب الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف، فتقول في تشية غلام زيد: غلاماً زيد، وقوله والنظير بالرفع عطف على الإعراب لا بالجر عطف على التركيب مدخول لعدم، لأنه شرط وجودي لا علمي ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فمن باب التغليب فهو ملحق بالمثنى، ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثني ولا الجمع الذي على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، ويخرج بالسادس اللفظ الذي لم يثن أصلاً لاستغنائهم بعدد يدل على ذلك كثلاثة، فإنهم يستغنون عن تشيته بستة وعن جمعه بتسعة، ويخرج به اللفظ الذي استغني عن تشيته بتشية غيره كسواء، فإنهم استغنوا عن تشيته بتشية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن، ويخرج بالسابع ما إذا اختلفا في اللفظ فلا يثنيان حقيقة، وأما الأبوان بالألف واللام فهو من باب التغليب ملحق

الزيدان كلاهما، وقيد بإضافته إلى الضمير احترازاً من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركات مقدرة بالألف، و(مضافاً) حال من الضمير المستتر في (وصلا) وبضمير متعلق بوصلا والتقدير: إذا وصل بضمير في حال كونه مضافاً إليه أي إلى الضمير. وقوله: (كلتا كذاك) أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى الضمير، وفهم أيضاً من قوله: كلتا كذاك أن كلتا ليست بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه، وكلتا مبتدأ وكذاك خبره. وقوله: (اثنتان واثنان كابنين وابنتين يجريان) يعني أن اثنتين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى بغير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهما: ابنان وابنتان، وإنما حكم على كلا وكلتا واثنتين أنها ليست بمثناة حقيقة لأنها لا تصلح للتجريد، وعطف مثلها عليها. وقوله: (وتخلف اليا في جميعها الألف جرأً ونصباً) يعني أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جمع ما ذكر، فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو: مررت بالزيدين والاثنتين كليهما، ورأيت الهنديين والاثنتين كليهما. وقوله:

بالمثنى «ويخرج بالثامن ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عينين إذا أريد بإحدهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى جميع ذلك.

(فإن قلت): لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات؟ (قلت): لأن التثنية والجمع فرعا للأفراد، والأعراب بالحروف فرع عن الحركات، فأعطى الفرع الفرع والأصل للأصل، ما ذكره الناظم من إعراب المثنى بالألف رفعا الخ هو لغة الجمهور، وأما كنانة وهدان فيلزمان المثنى الألف في الأحوال كلها، ويعربانه بالحركات المقدرة عليها، وعليه يخرج «إن هذان لساحران» وهناك لغة أخرى تلزمه الألف أيضاً في الأحوال كلها أيضاً، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجرأً كالمفرد، وبعضهم بالضمة المقدرة على الألف رفعاً وبالفَتْحة الياء والكسرة عليها. وقال الزجاج: إن المثنى مبني على الألف رفعاً وعلى الياء جرأً ونصباً وهو ضعيف، والباعث على التثنية الاختصار، فالزيدان أحصر من زيد وزيد.

وقوله: [وقيد بإضافة إلى الضمير الخ] (إن قلت): ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمّر حتى فرقوا بينهما؟ (قلت): لأن الإضافة إلى المضمّر على خلاف الأصل والإعراب بالحروف على خلاف الأصل، فأعطى خلاف الأصل لخلاف الأصل، وأعطى الأصل للأصل، وإنما كانت الإضافة إلى المضمّر على خلاف الأصل لأنه لا يظهر فيه إعراب، والإضافة إلى الظاهر أصل لأنه يظهر فيه الإعراب، أو يقال: أعربا تارة بالحركات المقدرة في الألف مثل المقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو: كلتا الجنتين نظراً إلى لفظهما وهو مفرد، وبالحروف حيث أضيفا إلى ضمير نظراً إلى المعنى وهو مثنى.

وقوله: [ومضافاً حال الخ] لم يذكر له كدي محترزاً ويؤخذ منه أن قوله مضافاً تأكيد لمعنى الوصل وعلى هذا جمهور الشراح. وقال المراكشي: أنه احتزبه من يا زيد ويا عمرو القمع والشعر كلاهما أمر من كال من الكيل والألف فيه فاعل وهما مفعوله فالضمير موصول بها وهو غير مضاف، وهذا وإن أمكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى، لأن الكلام في الاسم المعرب على أنه وإن أمكن في كلا لا يمكن في كلتا، والصواب أنه أتى بمضافاً ليفيد أن المراد بالوصل الوصل البعدي، لأن لفظ الوصل يشمل القبلي والبعدي، فيكون احترازاً من الوصل القبلي نحو: الزيدان هما كلا الرجلين فتعرب حينئذ بالحركات.

(بعد فتح قد أُلِف) يعني أن الياء في الجر والنصب: بفتح ما قبلها بالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: قد أُلِف، والياء فاعل بتخلف، والألف مفعول به، وقصر الياء ضرورة ونصب جرأ ونصباً على إسقاط الخافض أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير، في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف. ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به، وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٥ - وَأَرْفَعُ بَوَاوِيَّ وَأَجْرُرُ وَأَنْصِبُ سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
٣٦ - وَشَبَّهَ ذَيْنِ وَيَهْ عَشْرُونَا وَيَأْبُهُ الْحِقُّ وَالْأَهْلُونَا
٣٧ - أَوْلُو وَعَالُونٌ عَلَيْنَا وَأَرْضُونٌ شَدُّ وَالسَّنُونَا
وَبَأْبُهُ وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرْدُ ذَا أَلْبَابٍ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء، ولما كان على نوعين: أحدهما اسم ويشترط في مفردة أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف مذكراً

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] النصب على إسقاط حرف الجر لا يكثر في غير إن وأن وكى إلا والمجرور معرفة بآل نحو: يمرن الديار أي بالديار، وأما إن كان نكرة كما هنا فنادر، والوجه الثاني لا يصح إلا بتأويل، لأن وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع وسيقول:

ومصدراً منكراً حالاً يقع بكثرة

قال كدي: هناك ومع كثرته فلا يقاس عليه.

(وارفع بواو) هذا هو الموضع الثالث من أبواب النيابة. قول كدي: [أن جمع المذكر السالم الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم سالم جمع من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذي على حد المثنى والجمع على هجاءين.

(فإن قلت): لم أعرب المثنى بالألف رفعاً والجمع الذي على حده بالواو رفعاً وهلا عكسوا؟ (قلت): لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل نحو: اضربا، والواو تدل على الجمع معه نحو: اضربوا، فاستصحب ذلك في الاسم، وتعليل الملوي نقلاً عن ابن غازي لا معنى له. وقوله: [أحدهما اسم الخ] المراد الاسم الخالص القابل للصفة بدليل ما بعده. وقوله: [أن يكون علماً الخ] احتزبه من نحو رجل فلا يجمع بالواو والنون.

(فإن قلت): قد ذكروا أن شروط المثنى الثمانية المارة تشترط في الجمع على حده ومن جملتها أن يقدر تنكيره ولا يعرف إلا أن دخلت عليه آل نحو: الزيدون وإلا فينبى على تنكيره، فما الفرق بين النكرة الأصلية كرجل والعارضة كزيد حتى جمع الثاني دون الأول؟ (قلت): أجاب الطيبي في حواشي الكشف بأن الأصل في العلم أن لا يجمع لدلالته على شخص معين، لكن جمع بتقدير كونه في قوة وصف وهو كونه مسمى بالزاي والياء والبدال بخلاف رجل فلا يدل على معين فلا يمكن تقديره وصفاً اهـ.

عاقلاً خالياً من التأنيث لا يتمتع مؤنثه من الجمع بالآلف والتاء أتى بمثالين: الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني وهو مذهب. وقوله: (وشبه ذين) يعني وشبه عامر ومذهب في كونها على ما ذكر وبواو متعلق بارفع، وبياء متعلق باجرر وانصب فهو من باب التنازع، وفيه تقديم المتنازع فيه، وهو جائز عند

وقوله: [للمذكر] احترز به من المؤنث نحو هند، ثم إن المراد كونه مذكراً في المعنى ولا عبرة بلفظه، فلو كان نحو هند وزينب علماً للمذكر لجمع هذا الجمع. وقوله: [عاقلاً] احترز به من نحو واشق اسبم لكلب، ثم إنه يوجد في بعض النسخ تقديم عاقل على مذكر، وفي بعضها للمذكر بلام الجر.

وقوله: [خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو طلحة وحمة، واستشكل عدم جمعه جمع تذكير مع قولهم في العدد ثلاث طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره في العدد دون الجمع، وأجيب بأن المعدود مدلول اللفظ وهو مذكر قطعاً، والمجموع هو اللفظ وهو مؤنث قطعاً، وفيه ألف الزخشري فقال: أخبرني عن علم مذكر عاقل يجمع بالآلف والتاء.

وقوله: [ومن التركيب] أما المركب الإسنادي إذا سمي به نحو قام زيد فلا يجمع لأنه محكي والمحكي لا يغير، وأما المركب المزجي فقيل يمنع جمعه مطلقاً، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل أن ختم بويه نحو سيبويه جاز جمعه وإلا امتنع نحو بعلبك، وأما المركب الإضافي فلا يجمع إلا صدره، تقول في جمع غلام زيد: غلاموزيد بحذف نون غلامو الجمع للإضافة، وقال الكوفيون: يجمع كل من الصدر والعجز فيقال: غلامو الزيدين.

وقوله: [أن يكون مذكراً] أي صفة للمذكر فقط احترازاً من نحو حائض وطالق، واحترازاً بما إذا كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لأنه لو جمع بالواو والنون لتمحض للتذكير، والفرص أنه مشترك فلا يتمحض لأحدهما إلا بذكر قرينة خارجة عن جوهر وذات اللفظ كذكر الموصوف. وقوله: [عاقلاً] ويوجد في بعض النسخ مقلداً على مذكراً واحترز به من نحو صاهل صفة لفرس (فإن قيل): يرد على هذا القيد قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ إذ هو جمع ساجد، وصف في المعنى لمن لا يعقل وهو أحد عشر كوكباً والشمس والقمر (فالجواب) أن ما ذكر منزل منزلة من يعقل لفعلهن السجود الذي هو من أفعال العقلاء.

وقوله: [خالياً من تاء التأنيث] احترز به من نحو علامة وفهامه. (فإن قلت): التاء في نحو علامة وفهامه ليست للتأنيث وإنما هي لتأكيد المبالغة. (قلت): مرادهم هنا بتاء التأنيث التاء الموضوعة للتأنيث في الأصل وإن لم تستعمل الآن فيه.

وقوله: [لا يتمتع مؤنثه الخ] احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لأن مؤنثه التي هي سكرى وغضبي لا تجمع بالآلف والتاء، فلو جعل ما ذكر علماً صح فيه الجمعان وخرج عن موضوعنا. (فإن قلت): أجمع في التوكيد في نحو: جاء الزيدون أجمعون جمع هذا الجمع فهو علم أو صفة. (قلت): هو من قبل الوصف لأن أصله اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية.

وقوله: [أتى بمثالين] جواب لما، وحيث قد مضى الظاهر أن يقول الناظم جمعي عامر ومذهب بتثنية جمع

بعضهم، و(سالم) جمع منصوب بأحد العوامل فهو أيضاً من باب التنازع. وقوله: (وشبه ذين) مجرور عطفاً على (عامر ومذنب) والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: (وبه عشرونا وبابه ألحق) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرون وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين، ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، (والأهلون) وهو جمع غير مستوف للشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة، و(أولو) وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، و(عالمون) وهو أيضاً اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وليس جمعاً لعالم لأن عالماً أعم: و(عليون) اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، و(أرضون) جمع أرض، وقوله: (شد) راجع إلى أرضين،

لكن أفردته اتكالا على ظهور المعنى. وقوله: [وهو جائز عند بعضهم] لكن الناظم لا يراه، فالأولى أن معمول انصب محذوف لدلالة معمول اجرر عليه أو العكس، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع.

وقوله: [وذكر منها سبعة ألفاظ] في هذا إشارة إلى أن الناظم لم يجوز الملحقات وأجحف بها غاية ولم يرتبها، بل ذكرها على حسب ما سمح الوزن وهو كذلك، وقد أجاد الموضح هنا غاية حيث قسمها إلى أربعة أقسام ورتبها ترتيباً حسناً فرحمه الله. وقوله: [وهو اسم جمع] لا يقال لو كان جمعاً لعشرة لكان أقل مصدوقة ما يصدق عليه ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة، وقد علمت أنه لا يدل على ذلك. وقوله: [ثلاثين إلى التسعين] نكت بهذا على الناظم إذ قوله وبابه يشمل مئين وليس مراداً لأنه من باب سنين كما يأتي، ولو عبر بعشرين وأخواتها لكان أولى.

وقوله: [ويتضمن] أي باب عشرين، والأولى إسقاطه لأن قوله: من الثلاثين إلى التسعين يغني عنه، فمجموع ألفاظ عشرين وبابه ثمانية وكلها واردة في القرآن، قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ﴾ و﴿وَأَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمِ مَقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ﴿فَإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾ ﴿ذُرْعَاهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ فأجلدوهم ثمانين جلدة ﴿فَإِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾. وقوله: [لأنه ليس بعلم الخ] الضمير في لأنه يعود على المفرد وهو أهل لأنه اسم الشيء الذي ينسب إليه العشيرة، وفي التنزيل: شغللتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطمعون أهليكم إلى أهليكم. وقوله: [لأنه لا مفرد له من لفظه] وأما من معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب، وأولو من الأسماء اللازمة للإضافة، قال عز وجل: ﴿وَلَا يَأْتَلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾. إن في ذلك لذكرى لأولي الأبواب.

وقوله: [لأن عالماً أعم الخ] بيان العموم والخصوص أن عالم المفرد بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون إنما يطلق على العقلاء، والقاعدة أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا. وقيل: جمع له باعتبار من يعقل.

وقوله: [اسم لأعلى الجنة] هو الذي عليه الأزهري وجهور شراح الألفية، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلَيْنَ﴾ مع أن في آخر الآية ما يشهد أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَ﴾ كتاب إلا أن يكون كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب، والذي عند أبي السعود

ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما حذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التانيث كثبة وعدة، ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف تاء التانيث بدليل رجوعها في التصغير كقولهم: أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير: وأرضون في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفردة حرف أصلي وعوض منه تاء التانيث كعزين، وثين، ومثين. وقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) الإشارة بذلك إلى سنين وبابه أنه قد يستعمل باب سنين

وغيره أن عليين علم على ديوان الخير الذي دون وجمع فيه كل ما عمله صلحاء المتقين والملائكة، سمي بذلك لأنه سبب الارتفاع لأعلى الجنة، فعلى هذا يكون كتاب في الآية مراداً به حقيقته.

وقوله: [جمع في اللفظ] بل هو في الأصل جمع على بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو، ولم تتوفر فيه الشروط لأنه غير علم ولا صفة، ثم نقل وصار علماً على مذكر. وقوله: [ووجه شذوذه أنه من باب سنين] مراده بكونه من باب سنين أن كلاً من أرضين وسنين وأمثلة جمع تكسير لتغيير بناء الواحد، إلا أنه الحق بجمع المذكر السالم، فإن توفر فيه ضابط باب سنين فيكون لحاقه مطرداً وإلا فيكون شاذاً كأرضين، وبما قررنا تعلم أن كلام كدي صحيح ولذا قال بركة في حواشيه عليه أصاب في رجوعه لأرضين، والذي للشاطبي أنه راجع لجميع الملحقات وجعل الأهلون وما عطف عليه مبتدأ وجملة شذ خبره وأفرده باعتبار ما ذكر، فيكون الناظم موافقاً لما نص عليه في التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة.

وقوله: [فيعوض منه] أي حتى يعوض منه. وقوله: [حرف أصلي] الحرف الأصلي هنا وفيما قيل صادق بحذف فاء الكلمة وعينها ولاهما، والصواب تخصيص ذلك باللام. (فإن قلت): على اللام يحمل كلام كدي (قلت): يصبح هذا الحمل لو لم يمثل قبل بعزة وهنا بعزين المحذوف فاء الكلمة.

وقوله: [وعوض منه تاء التانيث] الصواب أن يقول: وعوض منه هاء التانيث لإخراج نحو بنت مما حذفت منه لامة وعوض منها تاء التانيث. وقوله: [كعزين] غير صواب، ويوجد في بعض النسخ عشرين بالضاد بدل عزين وهي نسخة مصلحة.

وقوله: [وثين] جمع ثبة بضم ثاء المفرد، ويجوز في الجمع الكسر وهو الأكثر والضم، والثبة الجماعة أصله ثوبالواو حذفت وعوض منها هاء التانيث، وقيل أصله بالياء. وقوله: [ومثين] جمع مائة وأصله مئي بالياء ففعل به كما فعل بما قبله، وعترزات القيود التي ذكر كدي على الصواب أنه يخرج بقوله ما حذف نحو: ثمرة لعدم الحذف فالتاء غير معوضة من شيء، ويقول: لام الكلمة نحو عدة مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التانيث، إذ أصل عدة وعد بكسر الواو حذفوا فاء الكلمة وعوضوا منها هاء التانيث، فليس من باب سنين خلاف ما يقتضيه كدي ويخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لأن المحذوف عين الكلمة، ويقول: وعوض عنه يد ودم مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصلهما يدي ودمي، ويقول: هاء التانيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامة وعوض عنها غير هاء التانيث، فأصل اسم سمو حذفوا لام الكلمة وعوضوا منها الهمة، وأصل بنت بنو.

وقوله: [الإشارة بذلك إلى باب سنين] مثله في المرادي والسيوطي والأشموني والموضح على أحد

استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة، وفهم من قوله: (قد يرد) أن ذلك قليل ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف» في إحدى الروايتين، وقوله: (وهو عند قوم يطرد) يعني أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

دعاني من نجد فإن سنيته لعين بنا شيئاً وشيينا مردا

ثم قال:

٣٩ - وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُوقُ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

الاحتمالين، وقيل هو راجع للنوع المسمى به أيضاً، ويكون الناظم حينئذ أفرد الإشارة باعتبار ما ذكر، ثم أن الموضح شبه ذلك بغسلين وهو أحسن من تشبيه الناظم بحين لوجهين: أولهما أن حيناً لا يلزم الإعراب لجواز إضافته إلى الجمل وينأه حملا على إذ، وسيقول الناظم: وما كاذ معنى كاذ الخ، بخلاف غسليين فهو ملازم للإعراب والياء، ثانيهما: أن يكون التشبيه تاماً فإن الياء والنون زائدتان في سنين مثلهما في غسليين بخلاف حين.

وقوله: [في إحدى الروايتين] وهي إثبات النون في سنين والإعراب بالكسرة الظاهرة تحتها، فبقاء النون مع الإضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسليين، ولو حذف النون للإضافة لكان على اللغة المشهورة وهي الرواية التي احترز عنها كدي بقوله في إحدى الروايتين. وقوله: [يعني أن هذا الاستعمال] أي الذي هو لزوم الياء والإعراب بالحركات الظاهرة على النون.

وقوله: [كقوله: دعاني إلى آخر البيت] من الطويل وقائله الصلت بن عبد الله شاعر إسلامي. ولجده صحبة وهو بيت من قصيدة قالها حين اشتاق إلى وطنه، وذلك أنه كان يهوى ابنة عمه فمنع من تزوجها فخرج إلى طبرستان ومات بها، ودعاني فعل أمر بمعنى أتركاني، وهو من خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر، ويريدون بذلك التوكيد على حد قول امرئ القيس: قفا نبك الخ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مخاطب واحد والألف توكيد له، وقيل: الألف هو الفاعل والنجد بفتح النون لغة ما ارتفع من الأرض، والمراد به هنا موضع أوله من ناحية الحجاز من ذات عرق إلى العراق، وفاء فإن: للتعليل، وسنيته: بإثبات النون قبل الهاء منصوب بفتحة ظاهرة على النون على أنه اسم أن، ولعين: فعل ماض والنون فاعله عائداً على سنيته، وشيئاً: بكسر الشين جمع أشيب حال من نا المجرور بالياء، وشيينا: بفتح الياء المشددة فعل ماض والنون فاعله ونا مفعوله، ومردأ: حال من نا وهو جمع أمرد وهو الذي لم ينبت شعر شاربه، والمعنى: أتركاني من ذكر هذا الموضوع لأن مرور السنين به لعب بنا كباراً وصغاراً، والشاهد في سنيته حيث ثبتت النون مع الإضافة ونصب بالفتحة، ثم إن كدي صرح بأن المراد بقوم في النظم: العرب، وظاهر تخصيص هذا لاطراد بسنين وبابه، وصرح بذلك الشارح والمرادي، والذي في الأشموني والموضح أن قول الناظم وهو عند قوم يطرد راجع لجمع المذكر السالم وكل ما ألحق به هو الصواب، ويكون المراد بقوم النحاة وهو الموافق لما يوجد في بعض نسخ الناظم والقراء يراه مطرد.

(ونون مجموع وما به التحق)، قول كدي: [وقيل: هو مختص بالضرورة] أي بعد الياء ولم يسمع بعد

يعني أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، وقيل: هو مختص بالضرورة، كقوله:

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

وقوله:

٤٠ - وَنُونُ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

يعني أن نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع، فكسرها كثير وفتحها قليل، قيل: وهي لغة مع الباء، وقيل: مطلقاً. وقوله: فانتبه، أي فانتبه لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع

الواو، وفي هذا تنكيت على الناظم الذي يقتضي أنه لغة قليلة لا ضرورة، وما اقتضاه الناظم في الخلاصة من القلة هو الذي صرح به في الكافية، وذكره العيني وأجازه أبو حيان، ولعله لكون التنكيت غير تام ضعفه كدي بقيل.

وقوله: [كقوله: وماذا] البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل الرباحي على اختلاف فيه، وما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول، والجملة بعده صلته والعائد محذوف أي يدريه، ومعنى يدري: يبتغي. والجملة من الموصول وصلته خبر ما، ويجوز أن تكون ذا ملغاة مركبة مع ما، فتكون مفعولاً مقدياً وسيقول الناظم: ومثل ماذا بعد؟ ما استفهام، والواو في وقد واو الحال، والشاهد في كسر نون الأربعين، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن تكون النون كسرت للقافية، واحتمال أن تكون الكسرة كسرة إعراب وإنما مجرور بها، فيكون معرباً بالحركات إجزاء له مجرى حين، وقد اضطرب كلام ابن مالك كالموضح «فتارة استشهد به على الإعراب بالكسرة، وتارة على كسر النون والإعراب بالحروف».

(ونون ما ثني)، قول كدي: [قيل وهي لغة مع الباء] شاهده قول حميد بن ثور يصف قطاة:

على أحوديين استقلت عشية

والشاهد في فتح نون أحوديين ثنية أحودي وهو الخفيف في المشي، وأراد بها هنا جناحي حمامة يصفها بالخفة. وقوله: [وقيل: مطلقاً] أي بعد الألف وبعد الباء، ويوجد في بعض نسخ المكوذي بيت شاهد لكونها مفتوحة بعد الألف نص ما يوجد، ومنه قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبهها ظبيانانا

البيت من الرجز، وقائله رجل من بني ضبة، وقيل: مصنوع، والجيد: العنق، وظبيانانا: اسم رجل وليس ثنية ظبي خلافاً للهواري، وضمير منها يعود لسلمي، والشاهد في العينانا حيث أثبت الألف وفتح النون، وقول من قال هذا البيت لا دليل فيه لاحتمال أنه على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال كلها، ويعربه بالحركات على النون بمنزلة المفرد غير صحيح لقوله بعد: ومنخرين بالياء، فدل على أنه لا يلزم الألف في الأحوال كلها.

وقوله: [من الفرق النخ] إن قلت: ما علة ذلك؟ وهلا عكسوا فكسروا نون الجمع وفتحوا غيره؟

ونون التثنية. ومن مواضع النيابة نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

٤١ - وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النِّصْبِ مَعَا
٤٢ - كَذَا أُولَاتٌ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأُذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ

يعني أن المجموع بالألف والتاء الزائدتين وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول:

قلت: المثني خفيف، والجمع ثقيل، والكسر ثقيل، والفتح خفيف، فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل، وكسر ما قبل الياء في الجمع، وفتح في المثني طلباً للتعادل لتقع الياء بين مفتوح ومكسور في التثنية، وبين مفتوح ومكسور في الجمع، وإنما لحقتها النون عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وقدم نون الجمع على نون المثني لأن الجمع مختص بالعقلاء فكان أشرف، ولأن الكلام في الجمع فقلل الفصل، إذ فصل واحد بين المثني ونونه خير من فصلين، ولم يذكر كل نون متصلاً بمحله لأنه غير مقصود بالذات في هذا المحل، لأن المقصود به بيان العلامات الفرعية لكنه من التبرعات الجميلة، وقد جمع الناظم البيتين في بيت واحد في الكافية ونصبه:

والنون في جمع له فتح وفي تثنية كسر وعكس قد يفي

(وما بتا وألف قد جمعا) هذا هو الموضع الرابع من أبواب النيابة، وكان الأولى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذي لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف، لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل، ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل، وأجيب بأن المفرد أصل للمثنى، والمثنى أصل للجمع المذكر، وجمع المذكر أصل لجمع المؤنث، وأما ما لا ينصرف لما كان شبيهاً بالفعل تأخر وهو فرق حسن غاية، و(ما) في النظم موصولة، فإن جعلتها واقعة على المفرد طابقت ضمير الصلة في جمع، وخالفت ضمير يكسر الذي هو خبر عن ما، لأن المفرد لا يكسر في النصب، وإن جعلت ما واقعة على الجمع طابقت ضمير الخبر وهو يكسر، وخالفت ضمير الصلة الذي في جمع، لأن الجمع لا يجمع، وأجيب بأن (ما) واقعة على الجمع، وإن ضمير جمع يعود على ما على حذف مضاف، والتقدير: والجمع الذي جمع مفردة بكذا يكسر كما مر نظيره، أو أنها واقعة على المفرد وهو على حذف مضاف تقديره: وجمع ما أي المفرد الذي جمع، فيكون جملة جمع صلة ما، وضمير جمع عائد على ما، وضمير يكسر الخبر عائداً على جمع المقدر، هكذا في جميع ما وقفت عليه، والذي ذكره بعض المحققين أن ما واقعة على المفرد والجمع معاً، وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد، وضمير يكسر يعود عليها باعتبار الجمع، فهو من باب الاستخدام لأن الاستخدام له نوعان: أحدهما أن تريد بلفظ له معنيين أحدهما ثم تعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله:

إذا نزل السساء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

فأطلق السقاء أولاً على المطر، ثم أعاد الضمير على السقاء باعتبار النبات إذ هو الذي يرمى بالسقاء يطلق على المطر والنبات. وثانيهما: أن يكون اللفظ له معنيان أيضاً فتطلقه عليهما وتعيد الضمير عليه، أولاً:

مررت بالهندات، ورأيت الهندات، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً عن جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه، وقدم الجر لأن النصب محمول عليه. وقوله:

كذا أولات والذي اسماً قد جعل كأذرعاً فيه ذا أيضاً قبل

هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان: الأول: أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه وإليه أشار بقوله: كذا أولات، يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلٍ﴾. الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم وإليه باعتبار معنى «وثانيهما: باعتبار معنى، فتكون ما واقعة على المفرد والجمع، فأعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد، وضمير يكسر باعتبار الجمع» ومنه قوله:

فسقى الغضى والساكنيه وإن همو شبيهه بين جوانحي وضلوعي

فالغضى يطلق على شجر وعلى النار، فأعاد الضمير الأول الذي هو في الساكنية على الغضى باعتبار مكانه، وأعاد الثاني الذي شبيهه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز، وهذا ظاهر غاية هذا، وقد قال الحافظ سيدي الطيب: إن السؤال غير وارد من أصله لأن المفرد الذي جمع نفس الصيغة الدالة على الجماعة، فعود الضمير على أحدهما يكون عوداً على الآخر، وباء بتا للاستعانة ليفيد أن التاء والألف زائدتان، أو للآلة فيؤخذ منه أنها آلتان للجمع فهما زائدتان، فلو كانت إحداها أصلية لم تكن جمع مؤنث سالماً بل تكسير فيسقط قول من قال: الصواب التقييد بالزائدتين لخروج نحو: أبيات وقضاة، فالتاء في الأول أصلية، والألف في الثاني أصلية إذ أصله قضية جمع تكسير ينصب بالفتح على الأصل، لأن ذلك مستفاد من كلام المصنف كما علمت، وبه تعلم غلط بعضهم في قوله: نظمت أبيات بكسر التاء، فقليل له: قل أبياتاً بالفتح، فقال: وما بتا وألف الخ، ثم لا فرق بين أن يكون التانيث حقيقياً كهندات أو مجازياً نحو: ﴿إِنْ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾. قول كدي: [حملاً على جمع المذكر الخ] بيانه أن جمع المذكر أصل وجمع المؤنث فرع، والأصل يعرب بالياء جرأ ونصباً، فلو أعرب الفرع بالفتحة على الأصل لكان له مزية على الأصل.

(فإن قلت): المزية موجودة على كل حال فإن الأصل معرب بالحروف والفرع معرب بالحركات (قلت): أجيب عنه بأنه لما لم يمكن في آخر جمع المؤنث السالم حروف تصلح للإعراب جعل الإعراب بالحركات.

وقوله: [وقدم الجر الخ] أشار بهذا إلى رد قول من قال: لا حاجة إلى ذكر الكسر لأنه على الأصل كالرفع، فأجاب كدي بأن فائدته التثنية على أن النصب محمول عليه. وقوله: [ولا مفرد الخ] بل له مفرد من معناه وهو ذات، وقيل: إنه جمع إلى وزان مدى خلط^(١) بينهما. وقوله: [وإن كن أولات] أصله كون من باب

(١) (قوله: وزان مدى خلط بينهما) كذا بالأصل ولا يخفى ما فيه، فلعل الصواب حذف قوله: خلط بينهما، على أني لم أر هذا القول في جميع مواد الألفية شروحاً وغيرها، فلو ذكر أصلها وما آلت إليه بعد الإعلال كما فعل غيره لكان أحسن فائدة اهـ.

أشار بقوله: (والذي اسماً قد جعل الخ) فتقول في رجل اسمه هندات: هذا هندات، ومررت بهندات، ورأيت هندات، كما كان قبل التسمية، ومنه أذرعات: اسم موضع بالشام وذاله معجمة، فأولات: مبتدأ وخبره كذا، والذي: مبتدأ، وصلته اسماً قد جعل، وفي جعل ضمير مستتر عائذ على الموصول، اسماً: مفعول ثان بجعل، وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، وذا: مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، وقبل: خبره، وفيه: متعلق بقبل، والتقدير: الذي جعل اسماً من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله:

٤٣ - وَجُرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدَفٍ

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب لأنه على الأصل السابق. ولما كان

فعل بالفتح. فنقل إلى فعل بالضم لقوله في اللامية وانقل^(٢) لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت الخ. فلما اتصلت نون النسوة سكن النون لام الكلمة بعد تسكين الواو، ونقل حركتها للكاف، وحذفت الواو لدفع التقاء الساكنين، وأدغمت النون في نون النسوة، فالنون هو اسمها، وأولات خبرها منصوب بالكسرة.

وقوله: [الثاني ما سمي الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بقول الناظم: (والذي اسماً قد جعل) أن معناه جعل علماً على مسمى به، وليس المراد فيه مطلق الاسمية فينصب لأنها موجودة في الجمع، وفيه لغتان غير هذه وهما: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فيخفض بالفتحة النائية عن الكسرة من غير تنوين، والثاني: إعرابه إعراب جمع المؤنث فينصب بالكسرة مع حذف التنوين، فاللغة الأولى راعت الجمعية فقط، والثانية راعت العلمية، والثالثة توسطت بين الأمرين راعت الجمعية فنصبته بالكسرة، وراعت العلمية فحذفت تنوينه. (لا يقال): التنوين هنا للمقابلة لا تنوين الصرف. (لأننا نقول): كان للمقابلة حيث كان جمعاً، وقد انسلخ بعد جعله مسمى عن الجمعية، فالتنوين للصرف.

(وجر بالفتحة) هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة. قول كدي: [أن الاسم الذي لا ينصرف الخ] الاسم الذي لا ينصرف هو ما فيه علتان فرعيتان نحو: مررت بأحمد فإنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، أو علة واحدة قامت مقامها نحو: مساجد فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومجموع العلل تسع، جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قدكملا

ويأتي بيانه في باب ما لا ينصرف إن شاء الله، وإنما لم يدخل في الاسم الذي لا ينصرف الجر لأنه أشبه

(٢) (قوله: لقوله في اللامية وانقل الخ) لا يصح أن يكون علة لما قبله، فلعل فيه حذفاً تقديره: ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء لقوله في اللامية: وانقل الخ، اهد مصححه.

جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل على أل أشار إلى ذلك بقوله: (ما لم يضاف أويك بعد أل ردف) فشملت (أل) الزائدة نحو اليزيد، وغير الزائدة نحو الأحسن، ومعنى (ردف) تبع، وقوله: (وجز) يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و(ما) في موضع رفع نائبة عن الفاعل، ويحتمل أن يكون فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به، وما في قوله: (ما لم يضاف) ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لآل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله:

٤٤ - وَاجْعَلْ لِنَحْرِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا رَفْعَاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

٤٥ - وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لِتَرْوُمِي مَظْلَمَةً

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وفهم من قوله: (لنحو) أنها أكثر وتصل بالاستقراء إلى ثمانية لأن (يفعلان) شامل لما ألفه ضمير نحو: الزيدان

الفعل، فكما لا يدخل الجر في الأفعال كذا لا يدخل فيها أشبهها وهو الاسم الذي لا ينصرف، فإن أضيف أو دخلت عليه أل يعد من الأفعال فرجع إلى الأصل فدخل الجر فيه.

(ما لم يضاف أويك بعد أل ردف) يس أي مدة انتفاء كل من الاربين معاً لا أحدهما فقط، وإن كان العطف باو، لأنها وقعت في حين النفي فتفيد العموم كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرَضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ وإنما تكون لاحد شيئين إذا وقعت بعد الإثبات. قول كدي: [ومعنى ردف تبع] قيل: أن ردف مستغنى عنه بقوله بعد أل، وأجيب عنه بأن البعدية لا تستلزم الاتصال، لأن بعد ظرف متسع فيتناول نحو: مررت بالرجل أحمد، فزاد ردف لرفع هذا الإيهام، وقول بعض: زاده خوف توهم إن بعد في النظم بالضم مقطوع عن الإضافة مع أنه مفتوح بعيد غاية البعد.

وقوله: [ويحتمل أن يكون فعل أمر] هذا أولى ليوافق قوله بعد: (واجعل لنحو الخ)، مع قوله: (وسم معتلاً الخ) وجملة ردف في موضع الحال من اسم يكن على حذف قد ومفعوله محذوف تقديره قد ردفها.

(واجعل لنحو) لما فرغ من ذكر النيابة في الأسماء شرع في ذكرها في الأفعال، ولهذا قال كدي في التوطئة: ومن مواضع الخ « وهذا هو الباب السادس من أبواب النيابة. قول كدي: [في هذه الأمثلة] لم يقل كقول بعضهم الأفعال لأن هذه ليست أفعالاً بأعيانها كالأسماء الستة، وضابطها كل فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وقوله: [وهذه الأمثلة ثلاثة] اضطرب كلامه فجعلها في التوطئة خمسة، وفي التقرير ثلاثة وثمانية والكل صحيح، بل تصل بالاستقراء إلى عشرة، فمن نظر لمجرد اللفظ مقروناً بالواو والألف أو الياء ولم يعتبر كونه مفتوحاً بئاء ولا ياء جعلها ثلاثة، ومن نظر إلى كون الفعل مفتوحاً بالياء أو التاء في تفعلاً وتفعلون ولم ينظر لضمير ولا حرف وأما تفعلين فلا تكون إلا بالتاء جعلها خمسة، ومن نظر إلى ما ذكر مع زيادة الألف في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء يكون ضميراً وحرفاً، وإلى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميراً حرفاً،

يفعلان، ولما ألفه علامة التثنية نحو: يفعلان الزيدان، على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضاً تفعلان بالتاء فإنه شبيه بيفعلان، ويكون أيضاً ألفه ضميراً نحو: أنتما تفعلان، وعلامة التثنية نحو: تفعلان الهندان، وأما (تسألون) فيكون واوه ضميراً نحو: أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه يشبهه، وواو يفعلون يكون ضميراً نحو: الزيدون يفعلون، وعلامة جمع نحو: يفعلون الزيدون، وأما (تدعين) فلا تكون ياؤه إلا ضميراً، فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ، والنون مفعول أول بـ (اجعل)، و(رفعاً) مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون، وقوله: (وحذفها للجزم والنصب سمة) أي علامة، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: (كلم تكوني)، ومثال للنصب وهو قوله: (لترومي مظلمة) يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح. واعلم أن علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

وإلى كون الواو في تفعلون بالتاء يكون ضميراً، وكون الياء في تفعلين ضميراً جعلها ثمانية، ومن نظر إلى أنتما تفعلان المثال الأول في التاء عند كدي شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث المخاطبين نحو: أنتما يا هندان تفعلان فتكون تسعة وزاد عاشراً، وهو ما إذا كان مفتتحاً بالتاء للمؤنثين الغائبين، والألف ضمير نحو: الهندان تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عند كدي جعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة، باعتبار كون الخطاب مع التاء قسماً واحداً لا فرق بين كونه للمذكر أو للمؤنث، وبعضهم جعلها سبعة، ومنهم من جعلها ستة.

وقوله: [على لغة أكلوني الخ] أي على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الجمع علامة الجمع، وهذه اللغة هي المشار إليها بقوله: وقد يقال سعدا وسعدوا الخ، وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتني أو أكلني. (كلم تكوني لترومي مظلمة) إعرابه: لم: حرف جزم، وتكوني: مجزوم بحذف النون والياء اسمها، واللام: في لترومي لام الجحود، وترومي منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد لام الجحود، ومظلمة: مفعوله، وجملة لترومي في محل نصب خبر تكوني.

(فرع) إنما أعربت هذه الأمثلة بالنون لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف، وبالضمة ليناسب الواو، وبالكسرة ليناسب الياء، لم يكن الإعراب فيه ولا موجب للبناء، فجعلت هذه النون بدلاً من الضمة لمشابتها للواو في الغنة وفي إدغامها فيها نحو: من وال، وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي الألف أو الواو أو الياء، لأن الضمير المرفوع كالجزء لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين وكسرت النون في يفعلان تشبيهاً بنون المثنى، وفتحت في يفعلون تشبيهاً بنون الجمع، وبعضهم زعم أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال.

وقوله: [والقياس الفتح] موافقة للغة، والكسر في كلام الناظم متعين لسلامته من سناد التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي.

- ٤٦ - وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا
٤٧ - فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَ
٤٨ - وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى كَذَا أَيْضًا يُجْرَ

يعني إن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألفاً قبلها فتحة لازمة كالمصطفى ، أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقي يسمى معتلاً ، وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة ، وما موصولة مفعول أول بسم ، ومعتلاً مفعول ثان من الأسماء متعلق بسم ، والصلة كالمصطفى ومكارماً مفعول لأجله ، ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب يعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو: قام الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، ويسمى مقصوراً ، وقد نبه على ذلك بقوله :

(فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا)
ثم نبه على القسم الثاني بقوله :

(وسم معتلاً) قدم الموضح شرح قول الناظم واحذف جازماً ثلاثين على قوله : (وسم معتلاً) لأنه هو الباب السابع من أبواب النيابة ، ولما فعله الناظم وجه حسن وهو أنه لم فرغ من إعراب الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في المعتل منها وقدم الاسم لشرفه . قول كدي : [وليس من الأسماء الخ] أي العربية كما هو موضوع كلام النحاة ، وأما قولهم : سبوا وصقوا وكسكسوا فمن أوضاع العجم وقوله : [قبلها ضمة] أي لازمة احترازاً من نحو: هذا أخوك فإنها غير لازمة . وقوله : [لتعذر النطق بها] وقد قيل :

تعذرا في الألف استثقالا في الواو والياء فخذ مثالا
كقال موسى معشر اليهود قد يأتي محمد ويغزو من جحد

وقوله : [ويسمى مقصوراً] سمي بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها لكن يشاركه الفعل في هذا ، ولا يسمى مقصوراً اصطلاحاً لكن الممدود منه نحو: جاء لا يقال فيه ممدود اصطلاحاً ، والمقصور يقابله الممدود ، وكتب بعض الأدباء إلى بهاء الدين ابن النحاس :

سلم على المولى البهاء وصف له شوقي إليه وأني مملوكه
أبدأ بحركتي إليه تشوق جسمي به مشطوره منهوكه
لكن نحللت لبعده فكأنني ألف وليس ممكن تحريكه

ثم إن كان الاسم الذي آخره ألف ممنوعاً من الصرف قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل ، والفتحة نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى : ﴿رب موسى﴾ مخفوض بالفتحة النائية عن الكسرة للعلمية والعجمة ، فإن أضيف خفض بالكسرة كموسى بني إسرائيل .

(والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفع ينوي كذا أيضاً يحجر)

يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصاً، وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لحقتها في الياء نحو: رأيت القاضي، وتنوي فيه الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلها في الياء نحو: قام القاضي، ومررت بالقاضي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

٥٠ - فَالْأَلِفُ أَنْوَافُهُ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدُ نَصْبٌ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

٥١ - وَالرُّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَافٌ وَاحِدٌ جَازِمٌ ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

يعني أن المعتل من الأفعال على ثلاثة أقسام: ما آخره ألف نحو: يخشى، وما آخره واو نحو: يغزو، وما آخره ياء نحو: يرمي، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و(أي) فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شأنية، و(آخر منه ألف) جملة، من مبتدأ، وخبره مفسرة للضمير

(والثاني) يقرأ بحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة وهي لغة لا للوزن كما قيل. (فإن قلت): ما الفرق بين يد وقاض حتى جعل الإعراب في الأول ظاهراً وفي الثاني مقدراً مع أن كلا منهما حذف لامه؟ (قلت): العرب تحذف شيئاً ولا تريده ويصير نسياً منسياً ومنه يد، وقد يحذف الشيء وتريده ومنه قاض، ويدلك على الإرادة وعدمها التثنية فإنهم قالوا: يدان بدون رد للمحذوف وقالوا: قاضيان بالرد (وأي فعل) لله در من قال:

ألف القوام وواو صدغك بعده ياء العذار المستدير لمحتني
أعلنن جسمي بالصدود فسميت عند النحاة لذا حروف العلة

قول كدي: [وأي فعل شرط] هذا هو الصواب، ولا يصح جعلها موصولة لأن أي هذه مضافة إلى النكرة، والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملاً بقوله: واخصصن بالمعرفة موصولة أيا.

وقوله: [وهو مرفوع بالابتداء الخ] لم يبين الخبر واختلف فيه، قيل: جملة الشرط فقط وهو الأصح، أو جملة الجواب أو هما، وعدم البيان أول الاعتراضات العشرة التي اعترض بها المعرب على المكودي. وقوله: [وكان بعده مقدرة] أي وهي فعل الشرط، وهذا مخالف لما أصلوه من أنه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشروط غير أن ولو، إلا إن كان مفسراً بفعل بعده نص عليه ابن هشام.

وقوله: [ويحتمل أن تكون شأنية] هذا يقتضي أن الشأنية غير الناقصة مع أنها عينها لاحتياجها إلى اسم وخبره، وأجيب عنه بأنه ذهب على مذهب أبي حيان وأنها تامة ويكون اسمها على أنها شأنية ناقصة ضمير الشأن، وجملة آخر منه ألف خبرها، واعترض هذا المعرب أيضاً بأن جملة خبرها لا بد أن تشمل على ضمير يعود على اسمها، وليس هنا إلا ضمير منه، فإن عاد على اسم كان بقي المبتدأ الذي هو أي بلا ضمير يعود عليه من الخبر، لأن الأصح أن الخبر الشرط فقط، وإن عاد على المبتدأ بقي اسم كان بلا ضمير يعود عليه.

المستتر في كان الشأنية المقدرة، ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، والفاء جواب الشرط، وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل، ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. وقوله: (فالألف انو فيه غير الجزم) يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينو في غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زيد يرضى ولن يخشى، فالألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء. وقوله: (وأبد نصب ما كيدعو يرمي) يعني أن ما آخره واو كيدعو، أو ياء كيرمي، يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لن يدعو، ولن يرمي، ومعنى أبد أظهر، وما موصولة وصلتها كيدعو، ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف. وقوله: (والرفع فيهما انو) يعني أن الرفع ينو في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء، والرفع مفعول مقدم بانو. وقوله: (واحذف جازماً ثلاثهن الخ) يعني أن هذه الحروف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في

وقوله: [مفسرة للضمير المستتر]. (فإن قلت): الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب (قلت): ما لم تكن عمدة وإلا لكان لها محل وهو هنا خبر والخبر عمدة. وقوله: [ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الخ] الأولى أن يقول: ووقف عليه بحذف الألف لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف، ولم يتعرض كدي لإعراب قول الناظم: أو واواً وياء. وإعرابها أنه إن جعل ألف بالرفع مبتدأ كانا مرفوعين، وإن جعل بالنصب خبراً لكان كانا منصوبين. وقوله: [والفاء جواب الشرط] الأولى أن يقول: والفاء رابطة بين الشرط والجواب وسيقول: واقرن بفاحتماً جواباً لو جعل.

وقد قيل:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقوله: [ومعتلاً حال منه] يعني إن جعل عرف يتعدى لواحد، وإن جعل متعدياً لاثنتين كان معتلاً مفعولاً ثانياً، وبما قلنا يتطابق مع ما يأتي له في جمع التكسير حيث أعرب جمعاً من قوله: وفعل لفعله جمعاً عرف. مفعولاً ثانياً.

وقوله: [من باب الاشتغال] أي فيكون مفعولاً فيه على معنى في، والأصل انو في الألف فحذفت وانتصب الألف على التوسع. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء] الأول أولى لقوله:

واختير نصب قبل فعل ذي طلب

(واحذف جازماً) مذهب سيبويه أن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفياً بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فحذفوا حرف العلة للفرق المذكور فهو محذوف عنده لا به، وابن السراج يقول: إن الحركة في الأفعال لا تقدر لأن الإعراب فرع فلا حاجة لتقديره، فلما دخل الجازم حذف الحرف فهو كالدواء المسهل إن وجد فضلة أخذها وإلا أخذ من قوى البدن، فالحرف محذوف بالجازم لا عنده لأنه لا حركة مقدرة، قال ز: ويحتمل كلام الناظم المذهبين وفيه نظر، لأن الناظم نص أولاً على أن المعتل معرب بالحركات في قوله: فالألف انو فيه غير الجزم. وفي قوله: والرفع فيها انو. وهو قول سيبويه. ونص ثانياً على

الجزم نحو: لم يخش، ولم يغز، ولم يرم، وجازماً حال من الفاعل المستتر في احذف، وثلاثهن مفعول باحذف ومعمول جازماً محذوف تقديره للأفعال، وتقض مجزوم على جواب الأمر، وحكماً مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول مطلق إن جعلته بمعنى تحكم كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

النكرة والمعرفة

النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال:

٥٢ - نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلٍ مُؤَثَّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

يعني أن النكرة هي ما يقبل أَل وهي الألف واللام. وقوله: (مؤثراً) أي مؤثرة للتعريف، واحتراز بذلك من أَل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي، والتي للمح الصفة كالحارث فإن كليهما لم يؤثر فيها دخل عليه تعريفاً. وقوله: (أو واقع موقع ما قد ذكرا) يعني أن من النكرة ما لا يقبل أَل كذي بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أَل لكنهما في معنى ما يقبلها، فذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أَل. وقوله:

أنه مجزوم بحذف الحرف في قوله: واحذف جازماً ثلاثهن. وهو قول ابن السراج، فيكون ما قاله الناظم مذهباً ثالثاً مركباً منها، وبه قرر ضح كلام الناظم وهو الذي في الشذور، وابن الحاجب في كافيته، والرضي فتكون أبواب النياحة سبعة عند الناظم أيضاً، وأجيب عن كدي بأن كلام الناظم محتمل للمذهبين بالنظر لقوله: واحذف جازماً، وقطع النظر عما تقدم لكنه بعيد.

وقوله: [وثلاثهن مفعول باحذف] ثم يحتمل أن يعود الضمير على الأفعال ويكون على حذف مضاف أي احذف أو اخرهن أي الأفعال، ويحتمل أن يعود على الأحرف ولا تقدير حيثئذ (لا يقال): القياس حذف حرف العلة كما حذف الجازم (لأننا نقول): علامة النصب وجودية لأنها حركة، وعلامة الجزم عدمية، والوجودية لا بد لها من حرف تقوم به، فلو حذف لبقيت من غير حرف وهي لا تقوم بنفسها، والله أعلم.

النكرة والمعرفة

هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين السابقتين، وهما في الأصل اسماً مصدر نكرته وعرفته، فنقلاً وسمي بهما المنكر والمعرف، ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المعرب والمبني أن غالب المعارف مبني وغالب النكرات معرب. قول كدي: [هي الأصل النخ] وجه بأمور منها: أن النكرة لا تحتاج إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج. ومنها: أن بعض الاسماء النكرة لم تعرف والمستقل بنفسه أولى بالأصالة. ومنها: أن مسأها أسبق في الذهن.

(نكرة قابل أَل مؤثراً)، قول كدي: [والتى للمح الصفة] التعبير بلمح الأصل أولى، بل قد يكون منقولاً من غير صفة بل من مصدر كفضل، أو من اسم عين كنعمان. وأجيب بأن المراد بالوصف الحالة التي كان عليها قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية. وقوله: [كذي بمعنى صاحب] نحو: مررت برجل ذي مال أي

٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كُهُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَأَبْنَى وَالْغَلَامَ وَالَّذِي

يعني أن غير النكرة معرفة. فالمعرفة هي ما لا يقبل آل ولا واقع موقع ما يقبلها، وذكر من المعارف

صاحب مال، واستشكل التمثيل بذو بوجهين: أحدهما: أنها تفسر بصاحب وهو وصف، وآل الداخلة على الأوصاف نحو: الضارب موصولة غير معرفة. ثانيهما: أن ذولا تستعمل إلا مضافة فتفسر حينئذ بصاحب المضاف، وصاحب المضاف لا يقبل آل لأن آل والإضافة لا يجتمعان.

وأجيب عن الأول بأن آل الداخلة على الأوصاف قد تكون للتعريف إذا أريد بالوصف الدوام والثبوت بأن يكون صفة مشبهة وذلك كاف، إذ لا يشترط قبولها في كل تركيب، أو نقول: أن المراد بصاحب ذات موصوفة بصاحبية وذات تقبل آل، وأجيب عن الثاني بأنه روعي لفظ صاحب مجرد أو ذلك كاف ورده الحافظ سيدي الطيب بأن الشرط أن يقبلها مع الإضافة، وإلا لزم أن يكون غلام من غلام زيد نكرة وهو باطل. قال: ولم أر جواباً عنه مقنعاً.

وقوله: [وما بمعنى شيء] في نحو: مررت بما معجب لك أي بإنسان معجب لك.

(فرع) الأفعال نكرات لأنها موضوعة للخبر، وحقه أن يكون نكرة، إذ لو كان معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة، إذ الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة. (فإن قلت): إذا كانت نكرات فهل تعرف كما يعرف الاسم النكرة؟ (قلت): تعريفها محال لأنها لا يضاف إليها لأنها جمل، ولذلك لا تدخل عليها آل، ودخولها على الجمل محال، وهذا على ما للنحويين، والذي للأصوليين أن الفعل لا يوصف بتعريف ولا تنكير.

(فإن قلت): يرد علينا العلم كزيد وعمرو فإنه يقبل آل عند تثنيته أو جمعه. (قلت): العلم لا يثنى ولا يجمع إلا بعد تقدير تنكيره كما مر، فهو عند إرادة تثنيته نكرة، ولم يتعرض كدي لإعراب هذا البيت مع أنه صعب، وحاصل ما قالوا هنا أن نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحدوف أي اسم نكرة ولذا قال: قابل آل ولم يقل قابلة اعتباراً بلفظ اسم المقدر، ويصح أن يكون قابل مبتدأ ونكرة خبره وهو الذي يناسب قوله وغيره معرفة وآل مضافة إلى ما قبلها من إضافة الوصف إلى مفعوله، ومؤثراً حال من آل، وشرط إتيان الحال من المضاف إليه الآتي في قوله: ولا تجز حالاً من المضاف له. إلا إذا الخ موجود، إذ المضاف الذي هو قابل يصح أن يعمل في الحال وموقع مفعول فيه، ولا يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً لأن المعنى أن يقع في محل ما يقبلها، لا أن المراد ما يقع وقوعاً كوقوعه، إذ لو كان كذلك لدخلت عليه آل بنفسه، وهناك مناقشات في كلام الناظم كلها ساقطة.

(وغیره معرفة) الضمير عائد على ما ذكر من قبول آل أو الواقع موقع ما يقبلها على حد: عوان بين ذلك، ولا يصح عوده على نكرة وإلا لقال: وغيرها. ولا يصح أن يعود على ما يقبل آل أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر وإلا لقال: وغيرها. (لا يقال) أفرد لأن العطف بأو (لأننا نقول): أو التي يصح فيها ذلك هي التي للتخيير وهي هنا للتوبيخ، ولا يعود على اسم المقدر لأنه يصير لا فائدة في الأخبار، إذ من المعلوم أن غير النكرة معرفة.

سته: الضمير كهم، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند، والمضاف إلى المعرفة كابني، والمعرف بآل كالغلام، والموصول كالذي، ولم يذكر المقصود بالنداء نحو: يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعرف بآل لكنها حذفت لأنها لا تجتمع مع حرف النداء وفي اسم الإشارة، ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

٥٤ - فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنَّتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

يعني أن ما دل على غيبة نحو: هو، أو حضور نحو: أنت وأنا يسمى ضميراً، ودخل في قوله: (أو حضور) اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثل، ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل بقوله:

قول كدي: [في المعرف بآل الخ] أي فتكون أل مقدرة وناب عنها حرف النداء. وقوله: [وفي اسم الإشارة] وعليه فيكون تعرف بالقصد والإقبال، وهذا الأخير هو الذي اختاره في التسهيل. وقوله: [ولم يرتبها في المثل الخ] نسخة فيها بالمثل بجمع الكثرة، وفي بعضها بالمثل بالافراد وكلاهما غير ظاهر، والأولى أن يقول في الأمثلة بجمع القلة. وقوله: [ورتبها في الفصول الخ] تبعاً لترتيبه في كافيته أيضاً حيث قال:

فمضمّر أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا وذو إضافة بها تبينا

وقوله في التوطئة وأعرفها وهو الضمير المراد بالأعرافية شدة التمييز لمساه، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمساهما من العلم وإن كان يعين مساه مطلقاً، وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل، خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من أن الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة، ثم يجب أن يقال: الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة.

وقد رأى ابن جني سيويه في منامه فقال: ما فعل الله بك؟ فقال له: غفر لي بقولي: أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة. وليس المراد أن الله جل وجلاله لم يقبل من سيويه إلا هذا العمل بل غفر له بسببه.

(فما لذي غيبة)، قول كدي: [يعني أن ما دل على غيبة الخ] صوابه على صاحب غيبة لنخرج أحرف المضارعة لأنها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لكنها لا تدل على الصاحب لأن الياء تدل على مطلق الغيبة وما عداها على الحضور.

وقوله: [ودخل في قوله أو حضور الخ] فيه نظر لأن اسم الإشارة عند الناظم قريب وبعيد، فالبعيد لا دلالة له على الحضور قطعاً، والقريب دلالة عليه بالالتزام، لأن الواضع إنما وضعها لتدل على القرب أو البعد أو التوسط على القول به، وقد لا يلزم من القرب الحضور فقد يكون قريباً منك ولا يكون حاضراً معك، فالحضور أخص، ولا ترد أيضاً الأسماء الظاهرة نحو زيد فإنها وإن دلت على الغيبة ولذا يقولون: الاسم الظاهر من قبيل الغيبة، إلا أنها وضعت لمسمياتها المعينة مطلقاً لا بقيد كونها غائبة، فلو صدر العبارة

٥٥ - وَذُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا

يعني أن الضمير المتصل هو ما لا يصلح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي إلا في الاختيار، وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

وقوله:

٥٦ - كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

فأتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي: ياء المتكلم من (ابني) وهي مجرورة بالإضافة، وكاف الخطاب من (أكرمك) وهو منصوب بأكرم، وياء المخاطبة وهاء الغائب من (سليه) والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به. قوله:

بقوله يعني أن ما وضع لصاحب غيبة نحو: هو، أو حضور نحو: أنت كما في عبارة غيره لسلم من الإيهام. (وذو اتصال)، قول كدي: [أي وقوعه في أول الكلام الخ] تفسير الابتداء في النظم بهذا يصير قوله بعد، (ولا يلي إلا اختياراً أبداً) حشواً، لأنه على هذا التفسير يخرج ضمير الرفع المنفصل نحو: هو قائم، وضمير النصب المنفصل نحو: إياك نعبد، لأن كلا منهما يصح وقوعه في أول الكلام، والذي ينبغي أن يفسر الابتداء به في النظم أنه هو الذي لا يصح جعله مبتدأ، فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأن يكون مبتدأ، وبقي ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله: ولا يأتي إلا اختياراً أبداً، نعم يستغنى بهذا عن الأول، لكن لا يضر إغناء الثاني عن الأول بل المضر العكس، ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذي يصح الابتداء به ويلى إلا في اختيار الكلام.

وقوله: [كقول الشاعر وما نبالي الخ] البيت من بحر البسيط، وما الأولى نافية، ونبالي فعل مضارع وفاعله مستتر فيه من المبالاة بمعنى الاكتراث، وفي بعض نسخ كدي: وما علينا، وإذا ظرف فيه معنى الشرط، وما زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وسيقول الناظم: والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال، وجارتنا خبر لكننت منصوب بالفتحة من الجوار، وأن حرف نصب مدغمة في لا النافية، ويجاور منصوب بأن، وأن وصلتها معمول لنبالي، وإلا حرف إيجاب، والكاف في موضع نصب على الاستثناء تقدم على المثنى منه وهو ديار أي أحد وفيه الشاهد، لأن القياس أن يقول: إلا أيك، وأنكر المبرد وجود هذا وأنشد سواك ومعناه: إذا كنت جارتنا فلا نبالي بعدم مجاورة غيرك، ونائب فاعل يبتدأ في النظم ضمير مجرور بالباء أصله به، ثم حذف الجار وحده توسعاً فاستتر الضمير كما قالوا في المشترك: أصله المشترك فيه، ولا يقال: إن الجار والمجرور النائب محذوف وإن كان العائد يحذف نحو قوله: ولم يحسدوني أي فيه لأن النائب لا يحذف.

(كالياء والكاف)، قول كدي: [فأتى بهذه المثل الخ] الأولى أن يقول: الأمثلة وإنما أتى بهذه الأمثلة الأربعة وإن كان يمكنه أن يأتي ببعضها إشارة إلى تقسيم الضمير إلى مرفوع ومنصوب ومحذوف وتقسيمه إلى

٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ

يعني أن الضمائر مبنية. وقوله: (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) يعني أن كل ضمير نصب صالح للجـر، وأن كل ضمير جر صالح للنصب، ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة، وأن الكاف من أكرمك تصلح للجـر لأنها منصوبة، وأن الهاء من سليه تصلح للجـر لأنها منصوبة، وأن الياء من سليه لا تصلح للجـر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله:

٥٨ - لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ نَا صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نال الدال على المتكلم ومعه غيره أو المعظم

متكلم ومخاطب وغائب، لكن لم يرتب الأمثلة للتقسيم الأول كما جرى عليه اصطلاحهم بأن يقدم المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور، بل ذكرها على سبيل ما سمح له الوزن ورتبها بحسب التقسيم الثاني حيث أتى بما للمتكلم، ثم للمخاطب ثم للغائب، فيكون تدلياً وذلك ترتيبها في درجة التعريف والأخصية، وتظهر فائدة الأخصية في قوله بعد، وقدم الأخص في اتصال، وفي قوله: ابني أكرمك إشارة إلى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منة له عليها، فسليه أيها الألفية ما ملك واكتسب منك من العلوم.

(وكل مضمـر له البناء يجب) قيل: الأولى أن يؤخر هذا الشرط إلى أن يفرغ من الضمائر وفيه نظر، لأن الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقاً وعلى المنفصل مفهوماً، وتضمن قوله ابني الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور، فعم جميع أقسام الضمير، فناسب ذكر البناء عقبها، وعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من البناء بخلاف اسم الإشارة خرج بها ذان وتان، والموصول خرج منه اللذان واللتان، ولم يذكر كدي علة بنائه وهو من المتأكد، وقد ذكر في التسهيل له أربعة أسباب، أصحابها الشبه الوضعي في جميعها لأنها إما موضوعة على حرف أو حرفين فقط على الأصح إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة، وحمل على سائرها طرداً للباب، ويدل على أنه أصح قوله سابقاً كالشبه الوضعي في اسمي جئنا، ولا تكرار بين ما هنا وهناك، لأنه لما كان الوضع فيها قد يكون على ثلاثة، ربما يتوهم المتوهم أنه معرب رفع التوهم بالنص على البناء هنا، وقد ذكر كدي في التكبير أن علة بناء الضمير هو المخالفة، لأنك إذا أردت المبتدأ قلت أنا، والفاعل أكرمت، والمفعول أكرمني، والأسماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد رفعا ونصباً وجراً.

(ولفظ ما جر)، قول كدي: [يعني أن كل ضمير نصب الخ] تقديره صحيح والمناسب لعبارة المصنف أن يقول، يعني أن لفظ المجرور من الضمائر شبه لفظ المنصوب، وإنما قدم المصنف الجر ليستفاد من أول كلامه أن المشاركة إنما هي في المتصل لأن ضمير الجر لا يكون منفصلاً. وقوله: [ففهم منه أن الياء الخ] هذا منطوق لا مفهوم، ومثله: ربي أكرمني. ومثالها في الكاف: ما ودعك ربك، وفي الهاء: قال له صاحبه وهو يحاوره، فيكون ترقياً من المجرور إلى المنصوب والمرفوع.

(لـلرفع والنصب)، قول كدي: [مرفوعاً في قوله نلنا] لم يبين هل نال مبني للفاعل أو للمفعول،

نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعاً ونصباً وجراً، وقد مثل به مجروراً في قوله: (كاعرف بنا) ومنصوباً في قوله: (فإننا) ومرفوعاً في قوله: (نلنا المنح) والمنح جمع منحة وهي العطية، وفهم منه أن الباء من سلبه مرفوعة، وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء، وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلماً كان أو مخاطباً، وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث، فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ. قوله:

٥٩ - وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَأَعْلَمَا

يعني أن ألف الاثنين، وواو الجمع، ونون الإناث للغائب والمخاطب، فمثالها للغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ومثالها للمخاطب: قوما، وقوموا، وقمن إلا أن قوله: (وغيره) شامل للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم أصلاً، ولكن تمثيله بقاما وهو للغائب، واعلم للمخاطب، يرشد إلى مراده، لو قال عوض قوله (وغيره) وخوطب لكان أنص، و(ألف) مبتدأ، و(الواو والنون) معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف عطف المعرفة عليه، و(لما) غاب خبر المبتدأ، وقد

والذي صرح به غيره أنه مبني للمفعول ونا نائبه، وهذا لا يظهر لأن نال إنما يتعدى لمفعول واحد وهو المنح هنا. فلم يبق لنا إلا أن يكون فاعلاً، ومعنى نلنا حزنا، ولا يقال إن نا نائب إلا لوقيل أنيل بالهمز المتعدي إلى اثنين لأن أصله: أنالنا الله المنح. وقوله: [وفهم منه أن الباء الخ] الأولى أن يؤخر هذا التحصيل ويذكره عند قول الناظم بعد: وألف والواو الخ، وقد يعتذر عنه بأنه لما كان قول الناظم بعد وألف الخ مؤخراً عن محله، ومحله عند قوله سابقاً: فما لذي غيبة الخ، كما قاله الموضح تنكيثاً عليه ذكر هذا التحصيل هنا.

وقوله: [فمجموع الضمائر المتصلة] أي البارزة مع قطع النظر عما يتفرع منها. وقوله: [تسعة الخ] هذا بحسب مواضع الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، فخمسة للرفع فقط، وثلاثة للنصب والجر، وواحد للثلاثة، ثم إن الناظم يقول لك: أيها الطالب اعرف حقنا لأننا من العلماء، ويحتمل أن يكون المعنى: اعرف بحق كتابنا فإنه نفعك بالمنح والعطايا التي هي فيه، وقدم المصنف المجرور وهو بنا، ثم أتى بالنصوب ثم المرفوع إشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يخفف جناحه في مبدأ القراءة ليصير في مقام النصوب، ثم يصير في مقام المرفوع وهم العلماء العاملون.

(وألف والواو) قد علمت أن الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: فما لذي غيبة لأنها أمثلة له وينص على أنها ضمائر الرفع. قول كدي: [يرشد إلى مراده] لا سيما إن أعرب قول الناظم: كقاما حالاً من فاعل غاب، واعلم حالاً من غيره، لأن الحال قيد في صاحبها، ويكون كلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب، وأجاب بعضهم عن الناظم بأن لفظ غير عند البيانين يطلق على معنيين قريب وبعيد، لكن إطلاقها على القريب أولى، والقريب هنا هو المخاطب فيحمل عليه فلا اعتراض عليه. (لا يقال) من أي وجه يكون المخاطب أقرب من المتكلم؟ (لأننا نقول): ضمير الغائب موال لضمير المخاطب في الرتبة لا للمتكلم.

ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله: بتا فعلت، ثم قال:

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفْعُلٍ نَغْتَبِطُ إِذْ تُشَكَّرُ

يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: (ومن) أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير:

وقوله: [وإنما استغنى عنها الخ] أصلحه ابن غازي بما يرفع الإيهام الذي في غيره مع بيان أن الواو والألف والنون ضمائر الرفع، وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله:

وَأَلْفٌ وَالسَّوَاءُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَخُوطِبَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى
وَلِلْحُضُورِ التَّاءُ كَقَمْتِ قَمْتُ وَلِلْفُرُوعِ قَدْ نَبَهْتُ

ثم المراد بالألف ألف الاثنين كما قال، وأما الألف المنقلبة عى ياء المتكلم نحو: يا حسرتا فهو في محل جر، وفي ذلك ألغز العلامة سيدي الطيب بن كيران بقوله:

أيها العالم بالنحو الذي فيه تمهر

أَيْنَ الْفَيْتِ ضَمِيرًا أَلْفًا لِلْفَرْدِ وَالْجَرِ

وأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

أَيُّهَا الْمَلْفُزُ فِي يَا حَسْرَتَا مِمَّنْ تَحْسَرُ
لَا عَدَمْنَاكَ مَفِيدًا مَا عَلَى الْغَيْرِ تَعْسَرُ

(ومن ضمير الرفع ما يستتر) كان ينبغي لكدي أن يأتي بتوطئة قبل هذا البيت ونصها، لما قسم الضمير إلى متصل ومنفصل، وعرف الأول بالمنطوق، والثاني بالمفهوم، وكان المتصل ينقسم إلى قسمين: بارز وهو ما له صورة وقد مر أن ألفاظه تسعة، وإلى مستتر، والاستتار إما وجوباً أو جوازاً، أشار إلى بيان ذلك بقوله هنا.

قول كدي: [وفهم من قوله ومن الخ] أخذ هذا من تقديم الناظم الخبر الذي هو من ضمير على المبتدأ الذي هو ما، وإنما خص ضمير الرفع بالاستتار دون ضمير النصب والجر، لأن ضمير الرفع عمدة والعمدة لا بد منها، فإن لم توجد في اللفظ ادعي تقديرها بخلافها لأنها فصلتان، والفضلة إذا لم توجد في اللفظ لم يدع تقديرها.

(فإن قلت): قد ورد الاستتار في المنصوب كما في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ أي بعثه، وفي المخفوض كما في قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ عَمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي منه. (قلت): هذا من باب الحذف لا من باب الاستتار.

وقوله: [وذكر أربعة مواضع الخ] الأولى أن يقول: وذكر من ذلك بزيادة من التبعية ليفيد أنها أكثر وهي تصل إلى عشرة اقتصر السيوطي في فريدته منها على تسعة فقال:

وَسَتَرُ مَرْفُوعٍ بِأَمْرٍ حَتْمًا وَدُونَ يَا مُضَارَعٍ وَاسْمِيهَا

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: (كافعل) والثاني: الفعل المفتتح بهمة المتكلم وهو المشار إليه بقوله: (أوافق). الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله: (نغبتط) الرابع: الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار إليه بقوله: (إذ تشكر) و(ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، و(يستر) صلتها وخبرها في المجرور، و(أوافق) مجزوم على أنه جواب الأمر، و(نغبتط) معطوف على أوافق على حذف حرف العطف، ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب، وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

٦١ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْقُرُوءُ لَا تَشْتَبِهُ

وفعل الاستثناء والتعجب وأفعل التفضيل فاحفظ تصب

ولو قال بدل فاحفظ صبراً لوفى بالمقصود فيدخل المصدر النائب عن فعله، إلا أن أفعل التفضيل رفع الظاهر قليلاً كما سيأتي في قوله: ورفعه الظاهر نزر، وزيد على هذه العشرة إياك وأخواتها في التحذير، فإنها ترفع الضمير المستتر وجوباً نيابة عن الفعل، وفي الحادي عشر ألفز العلامة سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي بقوله:

يا أيها المبرز المبرز لما اختفى والجامع المحرز
ما مضمير يرفعه مضمير مستتر فيه ولا يبرز
إياك أن يخفى عليك وقد أبان خبثه لك الملفز

وضابط ما يجب فيه الاستتار ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، والمستتر جوازاً ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل نحو: زيد قام، فتقول: هو. وقوله: [الأول فعل الأمر للواحد] احترازاً عما إذا كان غير الواحد فيجب بروزه نحو: قوما وقوموا. وقوله: [المذكر] احترازاً عما إذا كان للواحدة فيجب بروزه أيضاً نحو: قومي.

وقوله: [المضارع المفتتح بتاء الخطاب] أي للمذكر الواحد احترازاً من المبدوء بتاء الغيبة نحو: هند تقوم، فإنه يجوز فيه الإظهار والاستتار، ومن المبدوء بتاء الخطاب لكنه للواحدة نحو: تقومين يا هند، وللمثنى نحو: تقومان، أو للجمع نحو: تقومون، فيجب البروز في الجميع. قوله: [ونغبتط معطوف على أوافق الخ] الأولى أنه بدل شيء من شيء، لأنه إذا اغتبطه في فعله فقد وافقه عليه فيها راجعان إلى معنى واحد قاله الضرير، ونقل هذا الوجه العرب عن الهواري وقال: التحرير مع كدي والغبطة محمودة شرعاً بخلاف الحسد. قال ابن المرحل:

وقد غبطت المرء في أحواله أغبطه بالكسر في استقباله
أعني تمنيت لنفسي مثل ما له ولا يسلب تلك النعمة

وإذ في إذ تشكر ظرف للماضي وتستعمل في المستقبل مجازاً، وتشكر روي بالبناء للفاعل والمفعول. (وذو ارتفاع وانفصال) اعلم أن أنا للمتكلم كان مذكراً أو مؤنثاً، وألفه زائدة عند البصريين لبيان

يعني أن ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميراً، للمتكلم منها اثنان: أنا ونحن، وللمخاطب خمسة: أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن. وللغائب خمسة: هو، وهي، وهما، وهم، وهن، وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها أصول لما لم يذكره ولذلك قال: (والفروع لا تشبه)، ف (أنا) فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع، و(أنت) فروعه أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، لأن أنت له فرعان: فرع من جهة الأفراد وهو: أنتما، وأنتم، وأنتن، وفرع من جهة التذكير وهو: أنت، وكذلك أيضاً هو فروعه من جهة الأفراد: هما، وهم، وهن، ومن جهة التذكير: هي، وأشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

٦٢ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

اكتفى بذكر ضمير المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى بـ (إيائي) عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ (وذو انتصاب) بالواو وإعرابه مبتدأ، و(جعلاً إلى آخر البيت) خبره، وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ، أو (إيائي) مفعول ثان

الحركة، ولهذا تحذف وصلاً وتعقبها هاء السكت، فقد ورد عن حاتم الطائي أنه قال: هذا قصدي أنه، وأما نحن فهو لما فوق الواحد مذكراً أو مؤنثاً، فلا يقال: نحن قائم، بل يقال نحن قائمان، وهو ثلاثي وضمها بني لما مر، وحرك لا لتقاء الساكنين، وكانت خصوص ضمة للدلالة على الجمع الذي حقه الواو، وأما أنت فالمختار أن الضمير أن، وقيل: أنت بتمامه ضمير، وأما هو وهي فالمختار عند البصريين أن الضمير الجمع، وقال الكوفيون: الهاء فقط، والواو والياء للإشباع بدليل حذفها في التثنية والجمع، ورد بأن حرف الإشباع لا يتحرك.

(وذو انتصاب في انفصال)، قول كدي: [لوضوحه الخ] وجه وضوحه أن الضمائر المنصوبة المنفصلة لفظها واحد وهو إيا، لأن الصحيح أن الضمير في الجمع إيا فقط، واللواحق تدل على المراد فاستغني بلفظ إيا عنها، بخلاف الضمائر المنفصلة المرفوعة فلفظها مختلف فلم يمكنه الاستغناء ببعضها، «عبر في المنصوب بالتفريع لبقاء بعض الأصول، وفي المرفوع بالفروع لذكر جميع الأصول فلم تبق إلا الفروع تأمل والله أعلم، والمختار أن الضمير نفس إيا، وأن اللواحق لها حروف تدل على تكلم أو خطاب أو غيبة، وما أورد عليه من أن الضمير ما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة، ولفظ إيا لا تدل على ذلك، يجاب عنه بأنها وضعت مشتركة بين ما ذكر، وعند الاستعمال يؤتى معها بحروف تدل على المعنى المراد. وقيل: اللواحق لها هي الضمائر، وإن إيا زائدة ليعتمد عليها.

(فرع) الحاصل أن الضمير خمسة أقسام: مرفوع ومنصوب متصلان ومنفصلان، ويمرور ولا يكون إلا متصلاً، وفي كل اثنتا عشرة صورة، لأنه إما لتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو مخاطبة أو مثني مطلقاً، أو جمع مذكر أو مؤنث، أو غائب، أو غائبة، أو مثني مطلقاً، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فالخارج ستون من ضرب اثنتي عشرة في خمسة، يزداد عليها ياء المؤنثة المخاطبة المتقدمة في قول الناظم عليه، فيكون مجموع الضمائر إحدى وستين، وأمثلتها ظاهرة.

وقوله: [وجعلاً إلى آخر البيت] سبق قلم بل الخبر جملة جعل لا غير، وأما والتفريع ليس مشكلاً

بجعلاً، وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالالف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم « (إياي) مفعول لما لم يسم فاعله لجعل، ثم قال:

٦٣ - وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

يعني أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار، وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً مع تأتى الاتصال كقول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

لأنه يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء، ثم

قال:

فجملته من مبتدأ أو خبر، وقوله: وذا انتصاب بالالف هذه النسخة أولى، لأن إياي هو المحدث عنه والمحكوم عليه فيكون نائباً عن الفاعل بجعل وذا مفعول ثان، ويطابق اللفظ المعنى « وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميراً يعود على ذو، وإياي مفعول ثان فيخالف اللفظ المعنى.

(وفي اختيار لا يجيء المنفصل) علته أن أصل وضع الضمير على الاختصار، والضمير وضع باختصار الظاهر، والمتصل أخصر من المنفصل. قول كدي: [كقول الشاعر بالباعث الخ] البيت من البسيط وقائله الفرزدق وهو في الأصل قطع العجين، ولقب بذلك لأنه كان في وجهه جذري، واسمه همام وهو تابعي لقي بن أبي طالب وأباه ريرة والحسن وابن عمر، توفي بالبصرة سنة ست عشرة ومائة وقد ناهز مائة سنة، والباعث متعلق بحلفت في البيت قبله ونصه:

إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور

والباعث الذي يبعث الموق ويحييهم « والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، والأموات مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قطع الله يد ورجل من قالها، أو منصوب بالوارث، على أن الوصفين تنازعا، وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم، والأرض فاعل ضمنت، وإياهم مفعوله، والدهر الزمان، والدهارير الشدائد، والشاهد في إياهم حيث فصل مع تأتى الاتصال، وبقي على كدي مفهوم إذا تأتى أن يجيء وهو أنه إذا لم يتأتى يجيء المتصل فيؤتى به منفصلاً، وقد ذكر المرادي أنه يتعين الانفصال لعدم تأتى الاتصال في اثني عشر موضعاً، منها أن يتقدم الضمير على العامل نحو: إياك نعبد، أو يلي إلا نحو: أمر ألا تعبدوا إلا إياه، ويرحم الله مولانا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج إذ يقول:

لقد غاب الرقيب وقد تأتى لنا وصل فجد لي باتصال
ومهما الاتصال لنا تأتى فلا أحد يقول بالانفصال

٦٤ - وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ أَخْلَفُ أَنْتَمِي
٦٥ - كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَأَتَصَالَلاً أَخْتَارُ غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من (سَلْنِيهِ وما أشبهه) وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منها نحو: الدرهم أعطيتك، وأعطيتك إياه، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: (وصل) وقوله: (في كنته الخلف انتمى) أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميراً متصلاً أخص من خبرها، وقوله: (كذاك خلتني) أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني وما أشبهه، وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأولى منها أخص نحو: ظننتك، وظننتك إياه، وظاهر قوله: الخلف انتمى أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر، وإنما المراد الخلف انتمى في الاختيار، ويدل على أن مراده ما ذكر قوله: (واتصلاً). أختار غيري اختار الانفصلاً وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني، وأوفي قوله: أو أفصل للتخير، وهاء سَلْنِيهِ

(وصل أو أفصل هاء سَلْنِيهِ) هذا مستثنى من قوله: وفي اختيار. قول كدي: [يعني أنه يجوز اتصال الخ] لكل وجه مرجح، أما الاتصال فنظراً إلى الأصل، وأما الانفصال فقراراً من توالي اتصاليين في فصلتين. وقوله: [وكل ثاني ضميرين منصوبين الخ] لقوله منصوبين مفهومان: أحدهما مفهوم موافقة وهو أنه إذا كان الأول مخفوضاً باسم كقولك: عجبت من حبي إياه، فيجوز أيضاً في الثاني الاتصال والانفصال، إلا أن الانفصال أولى، ومفهوم مخالفة وهو أنه إذا كان الأول مرفوعاً والثاني منصوباً تعين في الثاني الاتصال نحو: زيد ضربته، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

وقوله: [بفعل] خصص ذلك بالفعل لأجل قوله منصوبين والأولى حذف منصوبين، وأن لا يقتصر على فعل بأن يقول: كل ثاني ضميرين الأول منها غير مرفوع معمولين لفعل أو اسم، والعذر لكدي أنه لما كان الانفصال أرجح إذا كان العامل اسماً، والناظم قدم الاتصال فيؤخذ منه أنه أرجح، خص ذلك بالضميرين المنصوبين بالفعل، وقد اعترض كلام الناظم بوجوه منها: أن ما اقتضاه قوله: وصل أو أفصل من التخيير مناقض لما جزم به أولاً من أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله. ومنها: أن قوله أو أفصل يوهم أن المتصل يصير بنفسه منفصلاً وهو باطل. ومنها: أنه يقتضي أن هذا الحكم خاص بما إذا كان الضمير هاء لكون ضمير هاء أشبهه عائداً على سَلْنِيهِ، وأجيب عن الأول بأن هذا مستثنى من القاعدة السابقة كما صرح بالاستثناء الموضح فلا تعارض، وعن الثاني بأن معنى أو أفصل اجعل في موضع المتصل منفصلاً، وعن الثالث بأن ضمير أشبهه البارز عائداً على هاء سَلْنِيهِ لا على سَلْنِيهِ فيرتفع الإشكال، لكن كان المناسب أن يقول: وما أشبهها. وقوله: [إذا كان اسمها ضميراً] شرط كون اسمها ضميراً غير صحيح، بل لا فرق بين كونه ضميراً أو ظاهراً كقولك: الصديق كنته أو كأنه زيد، وبهذا تفارق المسألة الأولى.

(واتصلاً). أختار غيري اختار الانفصلاً وجه اختيار الاتصال أنه الأصل، فلا يعدل عنه إلى الانفصال ووجه اختيار الانفصال أن الضمير خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وما أوردوه عليه من كون

مفعول بافصل فهو من باب التنازع، وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، و(اتصالا) مفعول مقدم بأختار، ثم قال:

٦٦ - وَقَدَّمُ الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(الأخص) هو الأعراف فضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني بالأول قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدم الأخص في اتصال) وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره، إلا أنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني^(١)، وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدم ما شئت في انفصال) وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله ملككم إياهم ولو شاء للملكهم إياكم» فاتصال الضمير الثاني في قوله: ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في قوله: ملككم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

المفعول الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال أيضاً، أجابوا عنه بأنه اتصل لقربه من الفعل بخلاف الثاني فهو بعيد من الفعل، فكان الأولى فيه الانفصال على الأصل، وجعل الناظم المستثنيات ثلاثة: باب سلتيه وكتته وختنتيه، لأن الأول ليس من نواسخ الابتداء، والثاني من نواسخه إلا أن الاسم يكون ظاهراً أو ضميراً مرفوعاً، والثالث من نواسخه، فهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح مسألتين، فجعل مسألة سلتيه وختنتيه واحدة.

(وقدم الأخص)، قول كدي: [لأنه لا يتوصل الخ] مراده أنه لا يجوز عند أكثر النحويين إلا بتقديم الأخص. وليس مراده أنه لا يمكن النطق به لأنه يمكن، وقد أجازاه المبرد وبعض النحويين ومثلوا بنحو: الدرهم أعطيتهموك، وعمل جواز تقديم غير الأخص إذا لم يخف لبس، وإلا وجب تقديم ما هو فاعل معنى ولو مع انفصال الثاني لقوله: ويلزم الأصل لموجب عرا، والأصل سبق فاعل معنى نحو: زيد أعطيتك إذا كان المأخوذ زيدا وأخذ المخاطب، فلو قلت: زيد أعطيتك إياك لانعكس الحكم. وقوله: [وقد اجتمع الأمران الخ] ظاهره أن المراد بالأمرين الأمران المذكوران في النظم، وهو جواز اتصال الثاني مع جواز تقديم الأخص. وجواز تقديم الأخص وغيره مع الانفصال، وأن الحديث شاهد لهما، مع أن الحديث ليس شاهداً للأول لكون الضمير الثاني غير متصل في الموضعين، وإنما هو شاهد للثاني وهو كون الضمير الثاني منفصلاً مع تقديم الأخص في الأول وغيره في الثاني، فيكون الحديث أولاً وآخرأ إنما هو شاهد لقوله: وقدم ما شئت في انفصال، ويكون ساكتاً عن مثال قوله، وقدم الأخص في اتصال ومثاله: فسيفكفكمهم الله، وأجيب بأن مراده بالأمرين ما ذكرتموه في المنفصل من تقديم الأخص وغيره، إلا أنه بعد ذلك بين لك أنه إذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني بقوله: فاتصال الضمير، ويكون معنى قوله: فاتصال الضمير على تقدير لو أتى به في الحديث

(١) (قول الشارح: وعلى ذلك نبه الخ) الإشارة إلى ما قبل قوله: إلا أنه إذا تقدم الخ فهو على خلاف الغالب، اهـ مصححه.

٦٧- وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً

يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظننتني إياي، وحسبتك إياك، والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه، ثم قال: (وقد يبيح الغيب فيه وصلاً) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منها، لكن بشرط أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً، أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً، كقوله:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماء قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله: (وصلاً) بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد، وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت وإنما هو من أبيات الكافية، ثم قال:

مثلاً بأن يقول: إن الله ملككموهم، وليس مراد كدي أنه أتى به في الحديث متصلاً، وحينئذ فيسقط اعتراض من قال إن قوله فاتصال يقتضي أنه أتى بالضمير الثاني في الحديث أولاً متصلاً، وصوابه أن يقول: بانفصال بدل في اتصال، والحاصل أن الأقسام ثلاثة: قسم يتعين في الضمير أن يكون متصلاً وذلك إن كان الأول مرفوعاً بغير ناسخ، وقسم يتعين فيه الانفصال وهو إذا قدم غير الأخص، وقسم يجوز فيه وجهان وذلك إذا قدم الضمير الأخص، وكان الأول منصوباً أو مرفوعاً بكان أو إحدى أخواتها، فالمسألة على طرفين وواسطة.

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً)، قول كدي: [نحو ظننتني إياي] معناه ظننت أنت أني الآن على الحالة التي كنت عليها قبل، ومعنى حسبتك إياك أنت في ظني الآن كما كنت عليه قبل، وإنما لزم فصل الثاني في اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط جواز الاتصال وهو تقديم الأخص، لأنه مع اتحاد الضميرين لا أخص حتى يقدم. وقوله: [والآخر مثنى] شاهده البيت بعده. وقوله: [أو مجموعاً] نحو: الزيدون الدرهم أعطيتهموه. وقوله: [والآخر مؤنثاً] نحو: هنداً الدرهم أعطيتها. وقوله: [كقوله: لوجهك الخ] البيت من الطويل لم يعرف قائله، ولوجهك: خبر مقدم وبسط: أي بشاشة مبتدأ مؤخر، وبهجة بفتح الباء أي سرور، وفرح معطوف عليه، وأنال: فعل ماضٍ من باب أعطى متعد إلى اثنين، وقفو أي اتباع فاعله وهما العائد على البسط، والبهجة: مفعول أول وه ضمير الوجه مفعول ثانٍ وعكس يس وقال إنه الأولى، والشاهد في ه حيث أتى به متصلاً والأكثر أنا لهما إياه بانفصال الثاني، والشاعر مدح هذا بكونه كريماً في نفسه وورث ذلك من آبائه.

وقوله: [وفيه بعد] وجه بعده أن فيه مشقة وكلفة، قيل: والحق أنه لا بعد لأن التنكير يؤق به للتنوع، نعم يبقى الإجمال بأن يقال: ما هذا النوع الذي أراد من الأنواع. وقوله: [وهذا يقتضي] أي وهذا الاعتذار عن الناظم بما ذكر يقتضي الخ، إذ لو كان البيت موجوداً ما احتاج لاعتذار ونص البيت بتمامه:

مع اختلاف ما ونحو ضمنت إياهم الأرض لضرورة اقتضت

على أن هذا البيت لو كان من أبيات الالفية لكان تكراراً مع مفهوم قوله سابقاً، وفي اختيار لا يجيء

- ٦٨ - وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ اَلْتَزِمَ نُونٌ وَقَايَةً وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
٦٩ - وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلَّ اَعْكُسَ وَكُنْ خَيْرًا
٧٠ - فِي اَلْبَاقِيَاتِ وَاَضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ - وَفِي لَدُنِّي قُلْ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي اَلْحَذْفُ اَيْضًا قَدْ يَبْقِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر يا المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف، فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية) وقد حذفت في الضرورة مع ليس كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسي قد نظم) يعني أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال: (يا النفس) وهو مخالف لعبارة النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم، و(قبل) متعلق بالتزم (مع الفعل) كذلك، وإذا اتصلت - أعني ياء المتكلم - بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثنائية أحرف أشار إلى ستة منها وهي: إن وأخواتها بقوله: (وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن خيراً في

الخ، ومفهوم هذا الشرط الذي هو الاختلاف أن ضميري الغيبة إذا لم يختلف لفظهما لا بد من انفصال الثاني وهو كذلك نحو: مال زيد أعطيته إياه، ولم يجوز اتصال الثاني إذا كانا لمتكلم أو مخاطب لاتحاد المدلول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو: علمتاني وعلمتكمأك.

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم)، قول كدي: [لأنها تقي الفعل من الكسر الخ] معنى هذا الكلام كما قالوا أن الفعل لا يدخله الجر فلا تقع في آخره الكسرة التي هي أصل علامات الجر. (فإن قيل): قد كسروا آخر الفعل إذا اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة نحو: كلي واشربي. وكذلك كسر لالتقاء الساكنين نحو: اضرب الرجل مع أن الكسر عارض في الجميع (فالجواب): أن ياء المخاطبة لعمدها وشدة اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزئه فكانها آخره لا الحرف الذي قبلها المكسور، ولأن الكسر لالتقاء الساكنين إنما يكون وصلًا لا وقفًا فلم يعتبر، والكسر لياء المتكلم يكون وصلًا ووقفًا، فاعتبر حتى احتج لما يصرفه عن الفعل. وقوله: [في قوله عددت الخ] البيت من الرجز المقطوع وقائله رؤبة، وعددت فعل وفاعل، وقومي مفعوله كعديد الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق أي عديدًا مثل عديد، والعديد العدد، والطيس بفتح الطاء وسكون الباء الرمل الكثير، وإذ ظرف زمان على الأصح، وجملة ذهب الخ فعل وفاعل وصفته وليس فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من القوم. وباء المتكلم خبرها، والشاهد في ليسي حيث حذف نون الوقاية ضرورة.

(وليتني فشا وليتي ندرا)، قول كدي: [ومن حذفها قول الشاعر الخ] البيت من الوافر وقائله زيد

الباقيات) يعني أن لحاق نون الوقاية لليت كثير، وعدم لحاقها قليل، فليتني أكثر من ليتي، ولم يحىء في القرآن إلا بالنون كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾، ومن حذفها قول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه ويذهب جل مالي

وقوله: (ومع لعل اعكس) يعني أن عدم لحاق النون للعل كثير، ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من ليت، ولم تأت في القرآن إلا بدون نون كقوله عز وجل: ﴿لعلني أبلغ الأسباب﴾، ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

فقلت أعيراني القَدُوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد

وقوله: (وكن مخيراً في الباقيات) يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الأربعة وهي: إن، وأن، وكان، ولكن، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية. وأن لا تلحقها، وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: ﴿إني أنا الله وإني بريء مما تشركون﴾ وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال، وكان لحاقها غالباً في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها غالباً مع لعل

الخيل الطائي الذي سباه النبي ﷺ زيد الخير، وهو من المؤلفات قلوبهم توفي في خلافة عمر رضي الله عنه، وكان رجل من بني أسد اسمه مزيد يتمنى لقاء زيد فيقتله، فلما لقيه طعنه زيد وهرب الرجل، وكاف: كمنية اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله تمنى في البيت قبل، والتقدير: تمنى منية مثل منية، والمنية بضم الميم ما يتمناه الإنسان، وإذ: بمعنى حيث بيان لمنية جابر، وباء المتكلم في ليتي اسمها، وجملة: أصادفه خبرها، والواو في ويذهب وفي بعض النسخ وأفقد واو الحال وجل، وفي بعض النسخ بعض مفعول على نسخة أفقد، وفاعل على نسخة ويذهب، وجابر تمنى لقاء المحبوب فيذهب جل ماله، ومزيد تمنى لقاء زيد ليقتله فلما لقيه كانت الكرة عليه، والشاهد في ليتي حيث حذف منه نون الوقاية.

وقوله: [قول الشاعر فقلت الخ] البيت من الطويل، وقلت فعل وفاعل، وأعيرا: أمر من أعار، والألف فاعله والنون نون الوقاية والياء مفعول به أول، والقُوم بفتح القاف وضم الدال مخففة آله ينجر بها الخشب مفعول ثانٍ لأعيرا، وباء المتكلم اسم لعل، وأخط: مضارع بمعنى أحفر، وقبراً مفعوله وأراد بالقبر الغلاف وسمى الغلاف بالقبر لأنه يستر السيف كما يستر القبر صاحبه، وأبيض صفة لسيف محذوف، وماجد أي عظيم صفة للمحذوف أيضاً، والشاهد في لعلني حيث أثبت نون الوقاية.

وقوله: [وقد جاءت في القرآن بالوجهين] هذا من باب الكل وهو الحكم على المجموع والبعض لا من باب الكلية وهو الحكم على كل فرد، لأنه لم يحىء في القرآن بالوجهين إلا إن المكسورة. وأما كأن فلم ترد بياء المتكلم متصلة بها فيه، وأما أن المفتوحة ولكن فلم يرد إلا بحذف نون الوقاية وقوله: [لشبهها بالأفعال] أي في المعنى لأن معنى ليت أتمنى، ولعل أترجى، وكان أشبه ولكن أستدرك وأن وأن أؤكد، وفي العمل فإن الفعل المتعدي يرفع وينصب، فكذلك هي تنصب وترفع.

وقوله: [لأنها تغير معنى الابتداء] بيانه أن نحو: زيد قائم كان قبل دخولها جملة خبرية فلما دخلت ليت

لأنها بعدت عن شبه الفعل، لأنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تب لعلك تفلح، ونحو: خبر كن، ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر، (وفي الباقيات) متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثانية وهما: من وعن بقوله: (واضطراراً خففاً مني وعني بعض من قد سلفاً) يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال: مني وعني بتشديد النون لأنها لما لحقتها نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وإنما لحقتها نون الوقاية محافظة على بقاء سكون نونيهما وأشار بقوله: (واضطراراً خففاً مني وعني بعض من قد سلفاً) إلى قول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي لدي قل) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للذن كثير وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء من لدي بالتشديد، وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف، وقوله: (وفي قدني) إلى آخر الشطر، يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها لهما أكثر من عدم لحاقها، وذلك مفهوم من قوله: (قد يفي) وقد وقط إسماً فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

صارت إنشائية وتغيير معنى الابتداء موجوداً^(١) وهذا المعنى موجود مع لعل، إلا أنها بعدت بما ذكره بعد. وقوله: [لأنها شبيهة بحرف الجر الخ] بل هي تكون حرف جر بنفسها كما يأتي للناظم، ثم أن مقتضى العلة السابقة وهي شبه الفعل أن تكون الأربعة الباقية مثل ليت، وأجيب بأنه عارضه معارض وهو توالي ثلاثة أمثال، ولما تقابل ثلاثة أمثال مع شبه الفعل تساقط العلتان وبقي الأصل الذي هو جواز الوجهين.

(واضطراراً خففاً. مني وعني). قول كدي: [بتشديد النون الخ] علة لحاق نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء. وقوله: [إلى قول الشاعر] وفي بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهي توهم أن البيت من الرجز مع أنه من الرمل، وأي: مبني على الضم لفظاً، وها: حرف تنبيه أتى به عوضاً عما فات أي من الإضافة التي كانت تستحقها، وأيها: في محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف، والسائل: بالرفع لا غير نعت أيها، وإعراب باقي البيت واضح، إلا أن قيس الواقع بعد لا يتعين فيه الرفع على العطف على التاء في لست، ولا يصح أن تكون لا عاملة عمل ليس وهو معمول لها لأنه علم ولأنها تعمل في التكررات، والشاهد في مني وعني حيث حذف منها نون الوقاية ضرورة وقيل: لا شاهد فيها لأن المحذوف نونها الأصلية، ورد بأن الحرف الأصلي بعيد من الحذف.

(وفي لدي لدي قل)، قول كدي: [وقد وقط اسماً فعل] اعلم أن قد وقط تارة يكونان اسمين فقط فيفسران بحسب، ويكون لحاق نون الوقاية غالباً وهذا مراد الناظم، وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بالفعل نحو: أنته فيكون لحاق نون الوقاية حيثئذ لازماً ولم يذكره الناظم، ولذلك نكت عليه الموضح بزيادة اسم الفعل، وتارة تكون قد حرفاً وقط ظرفاً لما مضى من الزمان، فلا تلحقها نون أصلاً ولا الياء، إذا

(١) (قوله: موجود) لعل المناسب حذفه، وقرأ قوله: وتغيير بصيغة المضارع المبني للمعلوم، اهـ مصححه.

قندي من نصر الخبيين قندي ليس الإمام بالشحيح الملحد
ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر كما صرح بذلك في الأفعال،
لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها، والوزن يحفظ جميع ذلك، و(اضطراراً)
منصوب على المفعول، و(مني) مفعول على حذف مضاف تقديره: خفف نون مني، ثم قال:

الْعَلَمُ

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان: علم شخص، وعلم جنس، وقد أشار
إلى الأول بقوله:

علمت هذا فكلام كدي معترض من وجهين: الأول إذا كانا اسمي فعل يكون لحاق النون لازماً غالباً فقط.
ثانيهما: أنها يفسران حينئذ بالفعل لا بالاسم كما علمت، فالصواب أن يقول: اسمان بمعنى حسب.

وقوله: [وقد جمع الراجز] البيت من الرجز وقد اضطربوا في قائله، والذي في الأزهرى أنه حميد بن
مالك، وقندي: بمعنى حسبي مبتدأ والياء المفتوحة مضاف إليه، وقد الثاني تأكيد له، ومن نصر خبره،
والخببيين تشنية خبيب بضم الحاء وهو من باب التغليب لأنه أراد عبد الله بن الزبير وهو الذي كان يكنى بأبي
خبيب، وأخاه مصعباً، ويروي الخبيين بكسر الباء بصيغة الجمع، ويكون الثالث ولد عبد الله خبيباً،
والإمام اسم ليس وخبرها بالشحيح وهو البخيل، وهو البخيل، والملحد: المائل عن الحق. ويروى الملد أي
الظالم لقتاله في الحرم وإن كان رضي الله عنه على الحق، والشاهد في قندي وقد حيث أثبت النون في الأول
وحذفه في الثاني، وقال ابن هشام في شرح الشواهد: لك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون في قندي
لاحتمال أن يكون أصله قد بسكون الدال، ثم كسرت للقاء فلهقت ياء الأشباع، ووجه كون نون الوقاية
غالباً مع لدن، وقد وقط المحافظة على بقاء سكونها الأصلي الذي بنيت عليه، وبنيت قد وقط لشبههما بالحرف
في الوضع على حرفين، وأما لدن ففيها لغة أخرى وهي لد ثنائية بنيت لشبهها بالحرف في الوضع وحملت
الثلاثة عليها، ثم أن المكودي كالموضح والمرادي جعلوا يفي في النظم بمعنى يوجد فيؤخذ منه أن الحذف قليل
وهو الصواب، ويدل له نسخة نفي بنون مضمومة مبني للمفعول، وجعل الشارح والضرير والهوراري معنى
يفي يكثر وقد للتحقيق، فيفيد الناظم أن الحذف أكثر وهو غلط، والله أعلم.

الْعَلَمُ

أل للعهد، والمعهود قول الناظم سابقاً، وهند وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام، لأن
العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم. والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات، قاله
الرضي. وقيل: من العلم الذي هو الجبل، والجامع بينهما التمييز في كل والظهور، والعلم لغة الجبل والراية
والعلامة، وسيد القوم والخط في الثوب واصطلاحاً ضربان الخ.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] هذا لا يتم إلا على ما للناظم من أن علم الجنس لا يعين مسماه لا ذهنأ

٧٢ - اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا

٧٣ - وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حَقٍّ وَشَدَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِّ

فقوله: (اسم) جنس، و(يعين المسمى) مخرج للنكرة، و(مطلقاً) مخرج لما سوى العلم من المعارف، لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة، وإما معنوية كالحضور والغيبة، بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال: (كجعفر) وهو اسم رجل، و(خرنقا) اسم امرأة،

ولا خارجاً، وأنه في المعنى مرادف للنكرة فيكون خارجاً بقوله: يعين المسمى ويكون الحد إنمّا هو لعلم الشخص، ويدل على الخصوصية كونه عدد الأمثلة لعلم الشخص مع أفراد الجنس بالذكر في قوله: ووضعوا لبعض الخ، والذي عليه المحققون أن علم الشخص يعين مسماه ذهنياً وخارجاً، وعلم الجنس يعينه ذهنياً لا خارجاً، ولولا قوله بعد لفظاً وهو علم لأمكن حمله على ما للجمهور بأن تقول: إن معنى قول الناظم مطلقاً ذهنياً وخارجاً وهو علم الشخص فقط، إلا أنه مشى في علم الجنس على ما للجمهور، فالأولى له أن يجعل الحد شاملاً لهما.

(اسم يعين المسمى مطلقاً) قول كدي: [كأل والصلة] فالرجل مثلاً معرفة ما دامت فيه أل، فإذا فارقت فارق التعريف، والذي مثلاً إنمّا يعين مسماه بالصلة فإذا فارقت فارق التعريف. وقوله: [كالحضور والغيبة] مراده بالحضور التكلم والخطاب في الضمير والمواجهة الحسية في اسم الإشارة، لأن مطلق الحضور فيها لا يكفي في التعريف، ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوماً عند المخاطب، وأما مطلق الغيبة فلا تعرف.

(فإن قيل): العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه إلا بقرينة فيقتضي النظم أنه غير علم لعدم صدق حقيقته عليه، والحق خلافه فيكون حد الناظم غير جامع (فالجواب) أن العلم وضع جزئياً للمعين ويستعمله المتكلم به، كذلك ولا يحتاج للقرينة إلا بالنسبة للسامع، فيكون المشترك داخلاً في حد الناظم، أما غير العلم من المعارف فوضع كلياً واستعمل جزئياً بمعنى أن الواضع وضع ذا للإشارة به لكل مفرد مذكر، وعند استعمال المتكلم إياه لا يستعمله إلا لواحد معين كما حققه السعد ورجح السيد خلافه.

(فإن قلت): مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقاً أن يكون أعرف من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقيد الحضور، وقد مر أن الضمير أعرف من العلم (قلت): معنى الأعرافية شدة التمييز للمسمى، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من العلم، ويدل على شدة تمييزهما للمسمى عدم صحة نعتهما، إذ نعت المعارف إنمّا يكون للإيضاح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل الذي هو محال، ولما كان تمييز العلم ضعيفاً بالنسبة لتمييزهما احتاج إلى النعت لرفع الإبهام، نعم ضمير الغائب مرتبته في التعريف دون مرتبة العلم على الحق.

وقوله: [لا يختص بأولي العلم الخ] عبر بأولي العلم دون أولي العقل ليشمل من يصلح استعمال العقل

(قرن) اسم قبيلة، و(عدن) اسم بلدة، و(لاحق) اسم فرس، و(شدقم) اسم جبل، و(هيلة) اسم شاة، و(واشق) اسم كلب، و(اسم) مبتدأ، و(يعين المسمى) جملة في موضع الصفة له، و(مطلقاً) حال

فيه ومن لا يصلح « كذات مولانا لأنه يقال فيه عالم ولا يقال فيه عاقل، بخلاف زيادة ضيغ من المذكورين فلا يشمل إلا أولي العقل. وقوله: [وهو اسم رجل] هو في الأصل اسم نهر صغير والحفرة التي لا ماء فيها، ثم نقل وصار علماً على جعفر بن كلاب بن ربيعة. وقوله: [اسم امرأة] شاعرة أخت طرفة الشاعر لأمه، والخرنق في اللغة ولد الأرنب.

وقوله: [اسم قبيلة] إليها ينسب أويس القرني رضي الله عنه أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته، واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن، وقرن كسائر أسماء القبائل، يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر، ولا زال يطلق عليهم قرن إلى يوم القيامة، ولو قلنا إنه علم شخص لاقتضى أنه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط، وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج، ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان فلا يعتبران بل العبرة بأصل الوضع، وهكذا يقال في أسماء البلدان، وبذلك على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مراراً ولا زال هذا الاسم يطلق عليها.

وقوله: [اسم بلد] زاد غيره بساحل اليمن. وقوله: [اسم فرس] كان لمعاوية الصحابي رضي الله عنه. وقوله: [اسم جبل] كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشدقمية، وداله مهملة كما في القاموس والصباح، ووجدت معجمة بخط الشنوائي. وقوله: [اسم شاة] من العنز كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم صنم كان لبعض العرب يعبد.

وقوله: [وواشق اسم كلب] سمي الكلب بذلك تفاقلاً بأن يصطاد فيشق، وجعل الناظم الكلب ثامن الأعلام إشارة لقوله تعالى: ﴿وثنانهم كلبهم﴾ وذكر أن رجلاً جاء للمعتصم فقال له: من أنت؟ قال: شاعر أمدح الكرماء وأذم البخلاء، فقال له: ما تقول في إن أنا حرمتك وأنا من الخلفاء، وقل ولا تسمع أحداً، فقال: أمني على نفسي، فقال: أمتك، فأنشد:

ملوك بني العباس في الكتب سبعة	ولكن لم يوجد لثامنهم كتب
كما أن أهل الكهف سبع أجلة	كرام إذا عدوا وثنانهم كلب
ولكن تنزه كلبهم عنك رفعة	لأنك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال: أخرجوه عني وأعطوه، وعد ذلك من حلم المعتصم. وقوله: [واسم مبتدأ الخ] أي والصفة بعده مسوغة للابتداء بالنكرة، قال يس: هذا الإعراب لا يصح لوجهين: أحدهما أنه يلزم عليه أن يكون الخبر الذي هو علمه أعرف من المبتدأ لما تقرر أن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم. الثاني: أن المحكوم عليه والمخبر عنه إنما هو علمه، والصواب الإعراب الثاني عنده، إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على المسمى، وإنما يعود على الشخص المعهود لأن التعريف له، ولا حاجة حينئذ لجعل اسم خبراً لمبتدأ محذوف، أي هو اسم إلا لو كان التعريف لعلمي الشخص والجنس، وقد علمت أن التعريف إنما هو

من الضمير المستتر في (يعين)، و(علمه) خبره والضمير عائد على المسمى، ويجوز أن يكون (علمه) مبتدأ، وخبره (اسم يعين المسمى) ويكون حيثث الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره، ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها. ثم قال:

٧٤ - وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةُ وَلَقَبًا وَأُخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

يعني أن العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر، وإلى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأي زيد وأم كلثوم، وإلى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق، أو صنعته كقفة وأنف الناقة. ثم قال: (وأخرن ذا إن سواه صحبا) الإشارة بـ (ذا) إلى اللقب، يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره، و(سواه) شامل للاسم والكنية نحو: هذا زيد قفة وأبوه عبد الله أنف الناقة. ثم قال:

للأول. وقوله: [ومطلقاً حال من الخ] الأولى أنه صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة، أي تعييناً مطلقاً.

(واسماً أتى وكنية ولقباً)، قول كدي: [ويقال فيه الاسم الخاص] أشار بقوله الخاص إلى الجواب عما يقال: الكنية واللقب اسمان أيضاً فكيف يكون الاسم مقابلاً لهما؟ وحاصل الجواب أن الاسم تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف، ويقابل الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم الثلاثة، وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب، وهذا هو المراد هنا، وبما قررنا تعلم سقوط اعتراض بعض على كدي ثم كلامهم يومهم أن الاسم هو الذي لم يصدر بأب ولا أم، ولم يدل على رفعة ولا ضعة وإلا فكنية أو لقب، وليس كذلك بل الحق أن يقال الاسم ما وضعه الأبوان أو غيرهما في سابع ولادته كان مصدراً بأب أو أم، أم لا دل على الرفعة أو الضعة أم لا، ثم ما حدث بعد وضع الاسم لذلك المسمى إن كان مصدراً بأب أو أم فكنية وإلا فلقب، ثم قد يكنى الشخص بولده حقيقة كأبي الحسن لسيدنا علي كرم الله وجهه، وقد يكنى الصغير تفاؤلاً بأن يعيش ويولد له كقوله ﷺ لصغير: يا أبا عمير ما فعل النغير والكنية خاصة بالعرب من مفاخرهم، ولم ترد في القرآن إلا في أبي لهب، وأما اللقب فهو كلام العرب وغيرهم ولا يختص بالذم ولا بالذكور على الأرجح، ففي الحديث: «خلوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» يعني عائشة الصديقية رضي الله عنها، وعنيزة لقب فاطمة محبوبة امرئ القيس.

(وأخرن ذا إن سواه صحبا). قول كدي: [وسواه شامل] نسخة كدي سواه بتذكير الضمير وهي تفيد أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية، وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية، وفي بعض النسخ: إن سواها بتأنيث الضمير عائداً على الكنية، وفي بعضها: وإذا جعل آخر إذا اسماً صحبا. وقد ذكر ضح وابن عقيل وجل الشراح والحواشي أن هاتين النسختين الأخيرتين هما الصواب، ومقتضاها هو الذي في الكافية والتسهيل، لكن الذي حققه بعض وذكره ابن هشام في بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضاً، ويدل لذلك أنه في شرح التسهيل علل وجوب اللقب عن الاسم بأن اللقب كبطه منقول من اسم غير إنسان، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلي، وهذه العلة كما تأتي في تقديم اللقب على الاسم تأتي في

٧٥ - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأُضِفَ الاسم إلى اللقب وجوباً نحو: هذا سعيد كرز، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه، لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره، وقوله: (وإلا أتبع الذي ردف) يعني إن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعاً في الإعراب، وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: (وإلا) ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عبد الله أنف الناقة، أو الأول مضافاً والثاني مفرداً نحو: هذا عبد الله كرز، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هذا زيد أنف الناقة، والاتباع في جميع ذلك واجب، و(حتماً) منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضافة حتماً، و(أتبع) جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة. ثم قال:

تقديمه على الكنية من دون فرق، وعلى هذا فالنسختان الأخيرتان فاسدتان، والصواب النسخة الأولى المشهورة، وقد رجع ابن هشام إلى هذا في بعض تعاليقه وبينه أي تبيين وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نعتاً، والنعت لا يتقدم على المنعوت باطل، لأن النعت يتقدم على المنعوت منسلخاً عن النعتية فيصير متبوعاً نحو: صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجر، فهو في الأصل منعوت، والعزيز الحميد نعتان له، فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الذي كان منعوتاً بدلاً من النعت أو عطف بيان، ومحل وجوب تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب وإلا قدم اللقب، وعليه خرج تقديم المسيح على عيسى في غير ما آية.

(وإن يكونا مفردين فأُضِفَ) ظاهره أن الإضافة جائزة مطلقاً ولو كان الأول مقروناً بال والثاني مجرداً منها، وليس كذلك بل ما فيه أل لا تجوز إضافته للمجرد منها، وأجيب بأن إطلاقه هنا يقيد ما يأتي في الإضافة من قوله، ووصل أل بهذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان الخ « مع قوله في الصفة المشبهة ولا تجوز بها مع أل سمى من أل خلا الخ، ثم إن قوله هنا فأُضِفَ يقتضي أن الإضافة مقيسة وما يأتي في الإضافة في قوله:

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

يقتضي أنها مسموعة، وأجيب بأن ما هنا تقييد لما يأتي فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة، وإضافة ما عدهما من المتحدنين إلى الآخر موقوفة على السماع، وإن كان الجميع يجب تأويله، وحينئذ فتمثل كدي وغيره هناك بسعيد كرز أنما هو لبيان أنه يؤول كما يؤول المسموع.

قول كدي: [والاتباع في جميع ذلك واجب] تبع في ذلك تعبير الناظم بالأمر في أتبع « مع أن الصواب جواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب، وأجيب عن الناظم بأن معنى أتبع احكم له بحكم التابع، وحكم التابع أنه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع، كما أجيب عن كدي بأن معنى وجوب الاتباع عدم وجوب الإضافة فيكون مقابلاً لقوله قبل: فأُضِفَ.

٧٦ - وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضَّلَ وَأَسَدٌ وَذُو آرْتَجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدٌ

يعني أن العلم ضربان: منقول ومرتل، فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل، ومن اسم العين كأسد، ومن الصفة كعباس، ومن الجملة كشاب قرناها، ومن الفعل المضارع كيزيد، ومن الماضي كشمير اسم فرس، و(المرتجل) ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية، كـ (سعاد) اسم امرأة، و(أدد) اسم رجل، و(منه منقول) مبتدأ وخبر، و(ذو ارتجال) مبتدأ محذوف الخبر والتقدير، ومنه ذو ارتجال. ثم قال:

٧٧ - وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزُجُ رُكْبًا ذَا إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ تَمَّ أُغْرِبَا

أي ومن العلم جملة نحو: برق نحره، وقوله: (وما يمزج ركباً) يعني أن العلم المركب تركيب مزج

(ومنه منقول كفضل وأسد). قول كدي: [ما تقدم له استعمال قبل العلمية] اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس إلى علم الشخص نحو: أسامة مسمى به رجل، فيقتضي أنه لا يقال له منقول، إذ حد المنقول لا يصدق عليه لأنه لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها، وإنما تقدم له استعمال في العلمية، فالأولى حذف قبل العلمية من حد المنقول ليدخل ما ذكر، وأجيب بأن أل في العلمية المذكورة في الحد للعهد والمعهود علم الشخص.

وقوله: [ومن الجملة الخ] تبع في إدخال الجملة هنا ش واعترض عليهما بأن الصواب تخصيص قوله، ومنه منقول بالفرد بدليل قوله: جملة وما يمزج الخ، والحق معها، وأن المنقول شامل للجملة، ولما كان المنقول يكون منقولاً من المركب وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، احتاج إلى ذكر أنواع التركيب التي منها الجملة، فيكون قوله بعد: جملة وما الخ تقسيماً لبعض ما دخل تحت قوله ومنه منقول وليس مغايراً.

وقوله: [ما لم يتقدم له استعمال الخ] بل من أول الأمر وضع علماً وهو صادق بصورتين: إحداهما أن تكون مادة العلم موجودة لكن الصيغة لم تستعمل إلا في العلم وهذا النوع هو الغالب. ثانيتهما: أن يكون لا مادة له كقفقس، وقول من قال: فقفس منقول رده غير واحد، واعترض ابن هشام في الحواشي كون أدد مرتجلاً، وإنما هو منقول من جمع أداة واحد الود كقربة وقرب، ومع ذلك تبعه هنا في ضح.

(وجملة وما يمزج ركباً) كان الأولى للمكودي أن يأتي بتوطئة هنا قبل هذا البيت تكون موافقة لما مر نصها، ولما كان منقول يشمل المنقول من المركب، وكان المركب إسنادياً ومزجياً وإضافياً، أشار إلى الأولين بقوله: جملة الخ. قول كدي: [ومن العلم جملة] أي منقول من جملة إسنادية وتقديره هذا يقتضي أن جملة معطوفة على منقول وهو فاسد لما مر أن الجملة قسم من منقول، والقسم لا يكون قسيماً ومقابلاً، والصواب أن جملة معطوفة على مقدر أي ومن المنقول مفرد وجملة والمركب الإسنادي كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وحكم العلم المنقول من المركب الإسنادي الحكاية، فتقول في رجل مسمى بـ برق نحره: جاء برق نحره، وأعرابه: جاء: فعل ماض، وبرق نحره: فاعل مرفوع بضمه مقدرة في آخره منع من ظهورها

والمزج الخلط وهو ما ختم (بغير وية) كعبلبك، وما ختم بـ (ويه) نحو: سيبويه، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبنى آخره على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: (ذا إن بغير وية تم أعربا) ف (ذا) إشارة إلى المركب تركيب مزج، وأطلق هنا في الإعراب ومراده إعراب ما لا ينصرف، على ما ينه عليه في باب ما لا ينصرف، و (جملة) مبتدأ والخبر محذوف أي منه أي من العلم. و (ما بمزج) مبتدأ وخبره محذوف أي من العلم، و (ذا) مبتدأ وخبره (أعربا) وجواب الشرط محذوف، ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبراً عن ذا. ثم قال:

٧٨ - وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال: (وشاع) ومثل

اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا في النصب والجذر، وكل منقول من المركب الإسنادي لأن المحكي من قبيل المعرب خلافاً للأزهري حيث قال: وهذا النوع مبني.

وقوله: [والمزج الخلط] هذا معناه لغة واصطلاحاً كل كلمتين، نزلت الثانية منهما منزلة هاء التأنيث في آخر ما قبل كل لا يكون إلا مفتوحاً وفي شدة الانصال، فكما أن الإعراب إنما يكون على هاء التأنيث نحو: فاطمة، فكذلك هنا لا يكون إلا في الجزء الأخير من المركب المزجي، لكن محل فتح الأول من المركب المزجي إذا لم يكن ياء وإلا سكنت نحو: معدي كرب.

وقوله: [كعبلبك] اسم بلد بالشام، ويعمل في الأصل اسم صنم كان لأهل تلك البلد، قال تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾. وقوله: [إعراب ما لا ينصرف] لوجود علتين فرعيتين فيه وهما: التركيب المزجي والعلمية. وقوله: [والثاني يبنى آخره على العكس] علة بنائه كون آخره وهو وية اسم فعل وهو مبني قبل التركيب، فاستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله قاله غير واحد، وقيل: وية اسم صوت وبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [على ما ينه عليه في باب ما لا ينصرف] حيث قال: والعلم امنع صرفه مركباً تركيب مزج. (واعلم) أن بين ما هنا وبين ما يأتي شبه احتباك، إذ حذف من هنا ما يعرب به لذكره هناك، وحذف من هنالك التقييد بأن محل إعرابه ما لم يختم بويه وذكره هنا، ومحل الاحتباك إذا لم يعتبر المثال الآتي بمعدي كرب وإلا فلا احتباك، ثم إن إعراب ما لا ينصرف غير متحتم فيه لجواز أن يركب الجزء الأول مع الثاني تركيب خمسة عشرة وإضافة الأول للثاني.

(وشاع في الأعلام ذو الإضافة) المركب الإضافي كل اسمين جعلاً اسماً واحداً ونزل ثانيهما منزلة التنوين في كون الإعراب يقع على ما قبل التنوين والمضاف إليه، وفي لزوم التنوين والمضاف إليه حالة واحدة، إلا أن التنوين لازم للسكون والمضاف إليه لازم للجذر، وحكم المركب الإضافي أن يجر المضاف إليه دائماً ويعرب المضاف بحسب العوامل.

(فإن قيل): القياس في المركب الإضافي كعبد الله أن يكون الإعراب على آخر المضاف إليه لأنه آخر

بمثال من غير الكنى وهو (عبد شمس) ومثال من الكنى وهو (أبو قحافة). ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم الجنسي فقال:

٧٩ - وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لِقِطَاً وَهُوَ عَمٌ

يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كعلم الأشخاص فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلة المانعة من الصرف ولا يضاف ويدخل عليه التعريف ويوصف بالمعرفة، وهذا معنى قوله: (كعلم الأشخاص لفظاً) ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله: (وهو علم) وفهم من قوله: (لبعض الأجناس) أنها لم تضع

العلم (فالجواب) أنهم راعوا حالة المضاف قبل التركيب والعلمية قد كان الإعراب عليه، كما راعوا في صحة دخول آل على العلم صفة المنقول منها نحو العباس وإلا لما صح دخول آل عليه، وأبو قحافة كنية عثمان بن عامر صحابي والد أبي بكر الصديق رضي الله عنها.

(ووضعوا لبعض الأجناس علم) قول كدي: [فيأتي منه الحال في فصيح الكلام] نحو: هذا أسامة مقبلاً. وقوله: [ويمنع من الصرف إن وجدت الخ] نحو: مررت بأسامة وثعالة فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث. وقوله: [ويوصف بالمعرفة] نحو: هذا أسامة المقترس.

وقوله: [ومدلوله مع ذلك شائع] قيل: الأولى أن يعبر بقوله وهو شائع لأن الشيوع من صفة اللفظ لا من صفة المدلول، وكذا يقال فيما بعده، وقد أكثر الناس في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة، وأحسنه تقريباً أن يقال: علم الشخص اسم يعين المسمى بلا قيد ذهنياً وخارجاً، فزيد مثلاً يعين مسماه ذهنياً وخارجاً بحيث لا يتناول عمراً مثلاً، وعلم الجنس على ما حققه العضد والسيد والدعائمي وغيرهم أنه الموضوع للماهية والحقيقة المتحدة في الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر عن أفرادها الموجودة في الخارج، فعلم الجنس حيث يبين مسماه ذهنياً لا خارجاً، واسم الجنس هو الموضوع للحقيقة أيضاً، لكن باعتبار تصور فرد من أفرادها الخارجية لا بعينه، ويسمى فرداً مبهماً وفرداً منتشرأً ووحدة شائعة، ولا يحتاج لتصورها في ذهن المخاطب كما هو قول الأملدي وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي «فيكون حيث الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين: الأول أن علم الجنس لا بد أن تكون الحقيقة فيه معهودة عند المخاطب، وأما اسم الجنس فلا يشترط فيه ذلك. الثاني: أنه لا بد من تصور فرد خارج من أفراد الحقيقة في اسم الجنس، وأما علم الجنس فلا، وهذا على ما للجمهور، وأما الناظم ومن وافقه كالرضي وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف لاسم الجنس النكرة في المعنى «فلا فرق بين أسامة وأسد، فعلم الجنس حيث نكرة معنى معرفة لفظاً، فإطلاق العلم عليه تجوز ورد ما لابن مالك المحقق المرادي وغيره، وأما النكرة فهي الموضوعة للفرد المبهم من أول وهلة، فيفرق حيث يبينها وبين اسم الجنس النكرة أن اسم الجنس وضع للماهية «وهي إما وضعت للفرد، فاستعمال أسد الذي هو اسم الجنس في فرد من استعمال الكلي في جزئيه، واستعمال رجل الذي هو نكرة في فرد من استعمال اللفظ في حقيقته التي هي استعمال اللفظ فيما وضع له.

ذلك لجميع الأجناس، ووقف على عم بالسكون على لغة ربيعة، وعم: فعل ماضٍ في موضع خبر هو، ويجوز أن يكون ممدوداً لقصره بحذف ألفه كبر في بار، ولما كان علم الجنس على ضربين: أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات، والآخر للمعاني أشار إلى الأول بقوله:

٨٠ - مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثُّغْلَبِ

(من ذاك) أي من علم الجنس (أم عريط) وهو علم لجنس العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شبة (وهكذا ثعالة) أي وكذلك أيضاً ثعالة علم لجنس (الثعلب) وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة. ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس بقوله:

٨١ - وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارٍ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونها علمي جنس (برة) وهو علم للمبرة بمعنى البرور، و(فجار) علم للفجرة بمعنى الفجور، وبرة أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث، وفجار مبني على الكسر لشبهه بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطِيئَتِنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

وقوله: [في التوطئة كالسباع] جمع سبع وهو ما له ناب. وقوله: [والحشرات] جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض. ثم إن المكودي جعل علم الجنس ضربين تبين لتمثيل الناظم، والحق أنه ثلاثة بزيادة مجهول الذات والنسب نحو: هيان بن بيان، وطائر بن طائر كما نكت عليه الموضح بزيادة النوع الثالث. وأجاب عن الناظم جدنا العلامة المحقق سيدي محمد بن منصور في حواشي التصريح بأن الناظم تبعاً لابن خاتمة قسم علم الجنس إلى قسمين: خاص بالأعيان وخاص بغير الأعيان، فالأول يشمل أم عريط وهيان بن بيان، ولا يلزم الناظم أن يستوفي جميع الأمثلة.

(من ذاك أم عريط للعقرب) أي هي علم لجنس العقرب، وكذا يقال في الثعلب وفي للمبرة بدليل تصريحه بلفظ علم في قوله: للفجرة، والذي للمعرب أن للعقرب ونظائره متعلقان بمحذوف حالان من الضمير في الجار والمجرور الواقع خبراً، والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها للعقرب.

(ومثله برة للمبرة). قول كدي: [لشبهه بنزال الخ] وجه الشبه أمور ثلاثة: الوزن والتعريف والعدل. وقوله: [في قوله إنا الخ] البيت من الكامل وقائله النابغة يهجو به زرة، وأنا بفتح الهمزة مطلوب لأعلمت في قوله قبل:

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتني تحت العجاج فما شفت غباري

وجملة اقتسمنا خبر أن وخطبتنا مفعول اقتسمنا تنبيه خطبة وهي الخصلة فكأنه يقول: كانت لي ولك حصلتان: الوفاء والفجور، فحزت أنا الوفاء والبرور، وحزت أنت يا زرة الغدر والفجور ونقض العهد، وعبر بالنسبة لنفسه بحمل الثلاثي وبالنسبة لزعره باحتمال تنبيهاً على كثرة غدر زرة لأن التاء تدل على الكثرة

اسم الإشارة

هذا هو النوع الثالث من أنواع المعارف وهو اسم الإشارة، وهو إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٢ - بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِذِي وَذِهِ تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

يعني أن (ذا) إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله: (بذي وذه) تَا على الأنثى اقتصر يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: (ذي وذه وتا) فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر، وبذي متعلق به، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث، ولا تشر بها إلى غيره،

كما في كسب واكتسب، والشاهد في برة فإنه علم لجنس البرور، وفي فجار لأنه علم لجنس الفجور، ثم إن البسكري اعترض على الناظم في قوله علم للفجرة بأن الفجرة واحد الفجور، وفجار إنما هو للمصدر الذي هو الفجور لا للمرة منه. والجواب أن الفجرة ليست للمرة وإنما هي اسم مصدر للفجور، والله أعلم.

اسم الإشارة

عادة المصنفين أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد لا يحدونه، إذ الحد إنما يتضمن أفراد المحدود إجمالاً، والعد يتضمن الأفراد تفصيلاً وهو أتم، ولما كان اسم الإشارة محصوراً بالعد استغنى الناظم كالموضح عن حده، وحده في التسهيل بقوله: ما وضع لسمى وإشارة إليه وأورد عليه أمران كما يعلم بالوقوف على شراحه.

(بذا لمفرد مذكر أشير) المفرد إما حقيقة كما هي الغالب أو حكماً بأن تكون الإشارة بذا إلى أكثر من واحد فيؤول بما ذكر كما يقع كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿عَوَان بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي بين ما ذكر على الفارض والبكر، والمذكر أيضاً قد يكون تأويلاً، وقد اختلفوا في ذا فقال الكوفيون: إنها موضوعة على حرف واحد والألف للإشباع زائدة، واستدلوا بسقوطها في المثنى الذي هو ذان وتان، ومذهب البصريين أنها ثنائية لفظاً وثلاثية وضعاً وأصلها ذبي بياءين: الأولى ساكنة قال الرضي: لأن سيبويه حكى في ألفه الإمالة فهي منقلبة عن ياء ولأما ياء والياء الأخيرة حذفت اعتباطاً، ثم تحركت الأولى وانفتح ما قبلها ألفاً، وقيل: بل الياء الأولى مفتوحة أصالة، وقول التصريح: فألفه أصيلة معناه منقلبة عن أصل كما علمت، وأجابوا عن استدلال الكوفيين بالمثنى بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين فرقاً بين تشنية العرب والمبني.

(بذي وذه تَا على الأنثى اقتصر) قول كدي: [لضرورة الوزن] الحق أنها لغة، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ أي وقلت. وقوله: [على الواحد المؤنث] أشار بهذا أن الأولى للناظم أن يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك، لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يشار بها إلا للمؤنث الحقيقي، مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للمجازي، قال تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ ولو عبر بالمؤنث لشمّل المجازي.

وقوله: [ولا تشر بها إلى غيره] أشار بهذا إلى أن الباء في بذي داخلية على المقصور، وحاصل الألفاظ

وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو: ذهي وتبي، وذه وته، وذات وتا، ويجوز ضبط (اقتصر) بضم التاء مبنياً للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

٨٣ - وَذَانِ تَانِ لِّلْمُثْنِيِّ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ أَذْكَرُ تُطْعَمُ

فقوله: (ذان) راجع لثنية الأول وهو (ذا)، و(تان) راجع لثنية الثاني وهو (تا) ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا تا، وقوله: (المرتفع) يعني به أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من الثنية لأن الألف فيها علامة على الرفع، وقوله: (وفي سواه) أي سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجرح، فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة للنصب والجرح فيهما، وذان مبتدأ، وتان معطوف عليه بحذف العاطف، و(للمثنى) خبر المبتدأ، و(وذين وتين) مفعول مقدم باذكر، و(تطعم) مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

التي يشار بها للمؤنث عشرة: خمسة مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهي: ذي تي، ذهي تهي، ذه ته. بالاختلاس، ذه ته بالإسكان، ذات تا وأغربها ذات، وفي الحقيقة ألفاظ المؤنث اثنان: ذي وتي وغيرهما فروع.

(لا يقال) لم جعلوا للمذكر لفظاً وجعلوا للمؤنث عشرة ألفاظ؟ (لأننا نقول): جعلوا ذلك لأمر منها: أن المؤنث أكثر من المذكر ففي الحديث: «إن لكل مؤمن امرأتين من نساء الدنيا في الجنة» وفي الحديث أيضاً: «اطلعت على النار فوجدت أكثرها النساء» ومنها: أن الإشارة من باب الكناية وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالسهم فكانوا يكونون عنها كثيراً. ومنها: أن العرب يحتاجون إلى النساء في كل وقت فوضعوا هن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسماهن، والرجال لا يحتاج إليهم إلا في الأمور المهمة كال حرب فكان التصريح باسمهم أولى.

قوله: [ويجوز ضبط اقتصر الخ] ابن عاشر في هذا الضبط تكلف لأن النائب في المعنى هو بذى وهو متقدم فلا تجوز نيابته، وأجيب بأن النائب ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاختصار المفهوم من اقتصر على حد: من ييخل عليك ويعتدل هو أي الاعتلال المفهوم من يعتدل.

(وذان تان للمثنى المرتفع) قد مر أن المثنى هو الاسم الدال على اثنين الخ. والإشارة بذان تان ليست للفظ وإنما هي للذات التي اللفظ لها، نعم إذا كان اللفظ مقصوداً بعينه فتصح الإشارة إليه بأن يقال: هذا لفظ بديع. وأجاب بعض بأن قول الناظم للمثنى على حذف مضاف أي لدلول المثنى الذي هو الذات، لكن يشكل عليه كون المرتفع بمعنى المرفوع صفة لدلول المقدر، لأن الذي يوصف بالرفع وغيره إنما هو اللفظ لا مدلوله، وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة لذان وتان، وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعان، وأجيب عنه بأنه صفة لتان وصفة ذان محذوفة لدلالة صفة تان عليها، ثم ظاهر الناظم أنها مثنيان حقيقة، ومذهب المحققين كما مر أنها ملحقان بالمثنى، لأن من جملة شروط ما يثنى أن يكون معرباً واسم الإشارة

٨٤ - وَيَأُولَى أَشْرَ لَجْمَعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ أَنْطَقًا

يعني أن لفظ (أولي) يشار به للجمع (مطلقاً) أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فتقول: أولي الرجال وأولي النساء، وقوله: (والمد أولى) يعني أن زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة أولى لأنها لغة أهل الحجاز، ولم يحىء في القرآن إلا بمدوداً كقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاء﴾. (ثم اعلم) أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب: قريية ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين: قريية وبعيدة، وقد أشار إلى البعيد بقوله: (ولدى البعد انطقاً).

مبني « ولو كانا مثنيين حقيقة لقليل ذيان وتيان كما قالوا فتيان، كما مر الجواب عن إن هذان لساحران في قوله: بالألف ارفع المثني، وقد ذكر وهنا سبعة أجوبة منها: أن تكون أن في الآية بمعنى نعم فيكون حينئذ هذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف أي لهما ساحران، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا يكون ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، وإن بمعنى نعم، وإن لم ترد في القرآن فقد وردت في كلام العرب، فمن ذلك أن أعرابياً سأل ابن الزبير شيئاً فمنعه فقال الأعرابي: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها أي نعم وراكبها.

(ويأولي أشر لجمع مطلقاً). قول كدي: [فتقول أولي الرجال وأولي النساء] كان الأولى أن يزيد ضربوا وقمن مثلاً وإعرابه: أولي مبتدأ مبني على سكون الألف، والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل، وجملة ضربوا أو قمن خبر، والغالب أن يكون للعقلاء، ومن غير الغالب محيئه لغيرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك﴾.

(فإن قيل) ما الفرق بين أولي الذي هو اسم إشارة، وبين الالئ الذي هو موصول؟ (فالجواب): أنهم فرقوا بينهما من وجوه منها: أن الذي في اسم الإشارة يكتب بالواو، والذي في الموصول بدونها على وزن العلى. ومنها: أنه في الإشارة مجرد من أل، وفي الموصول مقرون بها. ومنها: أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعدها إلا مفرد، والذي في الموصول لا يقع بعدها إلا جملة.

وقوله: [يعني أن زيادة الهمزة الخ] احتاج إلى تفسير الممدود وإن كان معروفاً إشارة إلى أن وصف المبني بالممدود والمقصود مجاز غير معروف، والمعروف أن ذلك للمعرب. وقوله: [مكسورة] يعني من غير تنوين وفيه لغتان غير هذه وهما: كسر الهمزة مع تنوينها، وضمها من غير تنوين. (فإن قلت): كلام الناظم محتمل لهذه اللغات الثلاث. (قلت): هو كذلك اعتباراً بظاهر اللفظ لكن أطلق لأن اللغة الأولى هي المشهورة، فلا ينصرف الكلام عند الإطلاق إلا لها، وإنما اكتفوا بالإشارة بلفظ واحد للجمع مطلقاً، ولم يفعلوا ذلك في الموصول لأن الإشارة كافية في بيان حال المشار إليه من تذكير وتأنيث، وأما الصلة المبنية للموصول فمنفصلة عنه. (فإن قلت): يلزم الاستغناء في اسم الإشارة عن التثنية والجمع. (قلت): لو فعلوا ذلك لأجحفوا بها غاية فشرکوا في الجمع فقط لأنه آخر المراتب.

[وقوله في التوطئة: على ثلاث مراتب الخ] فإنهم جعلوا المجرد من الكاف نحو: هذا للقريب، والمقرون بالكاف فقط نحو: ذاك للمتوسط، والمقرون باللام والكاف نحو: ذلك للبعيد.

٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدِّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةٌ

يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب دون لام فتقول: ذاك وأولاً، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: ذلك وأولاً، وفهم منه أن القريب لا يقترب بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام وهي المثل التي أتى بها أول الباب، ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقاً، وألف انطقاً مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفاً حال من الكاف، وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما في هي نحو: غلامك، ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف، وأو معه معطوف على دون فهو في موضع الحال من الكاف أيضاً، وتقدير البيت: انطقن في البعد بالكاف حرفاً غير مقرون بلام أو مقروناً بها. ثم قال: (واللام إن قدمت ها ممتنعة) يعني أن إذا قدمت ها التي للتنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هذا لك، وفهم منه أنه يجوز اقترانها بالمجرد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو: هذاك وهؤلاءك، إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

(ولدى البعد انطقاً بالكاف) قول كدي: [وإنما نبه على ذلك الخ] بعد كون الكاف حرفاً لا محل لها من الإعراب فهي تنصرف تصرف الكاف الاسمية، فتفتح مع المفرد المذكر، وتكسر مع المفردة المؤنثة، وتلحقها الميم والألف في التشية، وتلحقها الميم في علامة جمع المذكر، والنون في علامة جمع المؤنث، وهذه اللغة المشهورة.

(فإن قلت): ما الدليل على كونها حرفاً؟ (قلت): لو كانت اسماً لا يصح أن يكون في محل رفع ولا يمكن لأنها ليست من ضائير الرفع، وعلى صحة فرضه فلا رافع، ولا يصح أن تكون في محل نصب لأنه لا ناصب، ولا أن تكون في محل جر لأن الجر إما بالحرف أو بالمضاف ولا حرف ولا مضاف، والدليل على عدم الإضافة ثبوت النون في فذائك برهائان. (لا يقال) الحرف موجود هنا وهو اللام (لأننا نقول): لو كان اللام جاز الفتح كما يفتح مع سائر الضائير غير ياء المتكلم، وأصل اللام السكون وكسر لالتقاء الساكنين أو فرقاً بينه وبين الجارة في ذلك، وظاهر تقرير كدي وتقديره أن بالكاف متعلق بانطق وصرح به غيره، وهذا الإعراب: يوهم أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد أتيت بالكاف وحدها دون ما تقدم أو بالكاف مع اللام وهو غير صحيح. والأولى أن بالكاف متعلق باسم فاعل محذوف حال من معمول انطق المحذوف والتقدير: انطق عند البعد بما تقدم من أدوات الإشارة حال كونها متلبسة بالكاف الخ.

(واللام إن قدمت ها ممتنعة) إنما لم يجمع الهاء مع اللام فراراً من كثرة الزوائد، وظاهر النظم أن اللام لا تمتنع إلا مع تقديم الهاء، وليس كذلك بل تمتنع اللام مع المثني مطلقاً ومع الجمع في لغة من مده، وعلّة المنع كثرة الزوائد أيضاً، ولذا ذيل بعض كلام الناظم بقوله:

ولا يلي ذا اللام إلا المفرداً والجمع مقصوراً فما ذين عدا

قول كدي: [ومن الثاني قول طرفة الخ] البيت من الطويل وبني غبراء مفعول أول برأيت والمراد بهم

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطرف الممدد

وقوله: (واللام) مبتدأ، وخبره (ممتنعة)، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير: واللام ممتنعة في قدمت ها فهي ممتنعة. ثم قال:

٨٦ - وَبِهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صَلَا
٨٧ - فِي الْبُعْدِ أَوْ يَشْمُ فَهُ أَوْ هُنَّا أَوْ يَهْنَالِكَ أَنْطَقَنْ أَوْ هِنَّا

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب وهما: هنا وههنا، وإليهما أشار بقوله: (وبهنا أو ههنا أشير إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف. ومنها خمسة للمكان البعيد وإليها أشار بقوله: (وبه الكاف صلا في البعد) يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت غير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك، أو تأتي (بشم) كقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ أو تأتي بـ (هنا) مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا، أو تلحق بهنا الكاف واللام معاً فتقول هنالك، أو تأتي بهنا مكسورة الهاء مشددة النون والكاف

الفقراء والأضياف أو اللصوص أو أهل الأرض، ولا ينكرونني مفعول ثان لرأيت، إن قلنا: أنها بمعنى علمت، أو حال إن قلنا: أنها بمعنى أبصرت، وأهل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أي كذلك لا ينكرونني، ويصح من جهة الصناعة عطفه على الواو في ينكرونني، ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولاً لرأيت بني غبراء، ولا يصح فيه النصب بالعطف على الياء لأنه يقتضي أن بني غبراء لا ينكرون الشاعر وكذلك لا ينكرون أهل ذاك الخ. وليس بمراد إذ مراده أن الفقراء لا ينكرونه لجوده، وكذلك الأغنياء وهم المراد بأهل الطرف لا ينكرونه لكثرة ماله، وهذا المعنى لا يستفاد إلا بالرفع. والطرف بيت من الجلد على هيئة الخباء والخيمة، وفي الغالب لا يكون إلا للأغنياء والمدد الأطراف والخيال صفته، والشاهد في هذاك حيث ألحق هاء التنبيه باسم الإشارة المقرون بالكاف. وقوله: [وتقدير البيت انطقن في الخ] جعل أولاً لدى في النظم بمعنى عند، وثانياً في تقديره جعلها بمعنى في، وكل ذاك يصح.

(وبهنا أو ههنا أشير إلى داني المكان)، قول كدي: [ذكر في البيتين سبعة ألفاظ] بل ذكر ثمانية: اثنان للقريب، وستة للبعيد، وكلها مأخوذة من النظم إذ قوله: وبه أي بما ذكر صادق باثنين هناك وههناك، والغلط وقع لكدي من جعله ضمير به يعود للأول وهو هنا دون الثاني، والصواب أنه يعود عليهما معاً باعتبار ما ذكر.

وقوله: [كقوله عز وجل: وإذا رأيت ثم رأيت الخ] ثم ظرف مكان لا يتصرف عامله، رأيت المتقدم عليه لا أن ثم مفعول رأيت خلافاً لزاعمه لأنها لازمة للظرفية، ولا تخرج عنها لا إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن تقول جئت من ثم وهي مبنية على الفتح للتخفيف، ولم تبين على الكسر لثقل الكسرة مع التصنيف، ولا تتقدم عليها ها التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب. وقوله: [فتقول هنا] أصله هنن بثلاث نونات أبدلت

مفعول بصلا، والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وفي البعد متعلق بصلا، وبشم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه إذا نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أوفهو للتخيير.

الموصل

ثم قال: هذا هو النوع الرابع من المعارف، والموصل إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر، أو جمع مؤنث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٨ - مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَثْنَى الْتِي وَأَلْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُنْبِتْ

إنما قال موصل الأسماء احترازاً من موصل الحروف فإنه لم يذكره، وقد ذكر أحكامه في أبوابه، وقوله: (موصل الأسماء) مبتدأ و(الذي) مبتدأ ثان وخبره محذوف والتقدير موصل الأسماء منه الذي.

الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وكسر هاء هنا أردأ من فتحها ولذلك أخره الناظم، وفيها لغة ثالثة وهي ضم الهاء وهي رديئة ولذا لم يذكرها الناظم، والله أعلم.

الموصل

أل للعهد، والمعهود قوله سابقاً: والذي، أو آل موصلة بمعنى الذي يوصل بغيره أي يتبع بغيره وهو الصلة، ولم يحده الناظم هنا استغناء بعده، وحده في الكافية بقوله:

ملزوم عائد وجملة وما أشبهها موصل الأسما فاعلها

(موصل الأسماء الذي) قول كدي: [احترازاً من موصل الحروف الخ] حقيقة الموصل الحرفي كل حرف صح أن يؤول ما بعده بمصدر وهو آلة السبك وحروفه ستة جمعت في قول من قال:

موصولنا الحرفي أن لو وما وأن وكبي ثم الذي يامن س

واستشكل كون الذي موصولاً حرفياً مع اقترانه بآل، وقد حكموا على كل مقرون بآل أنه اسم ولذا قال الرضي: والحق أن الذي لا يكون موصولاً حرفياً، وأجاب الرضي وغيره بمن منع كون الذي موصولاً حرفياً عن الآية التي مثل بها المجيز وهي: «وخضتم كالذي خاضوا» بأجوبة خمسة ذكرها في التصريح أولاً أن الأصل كالذين بالنون وهي لغة لبعض العرب. وقوله: [وقد ذكر أحكامه في أبوابه] بل إنما ذكر ما عدا الذي، وأما هي فلم يذكرها أصلاً، فيكون كلام كدي من باب الحكم على المجموع لا على الجميع، أو نقول: أنه مر على أن الذي ليست من الموصولات الحرفية.

وقوله: [والذي مبتدأ ثان الخ] مثله في الشاطبي، وإنما احتاجا لهذا ليكون قوله موصل الأسماء عاماً في المفرد المذكر وغيره، ويدخل تحته جميع الموصولات وهذا الإعراب متعين، وقول يس: لا يحتاج إلى هذا التكلف بل الذي خبر عن موصل ويقدر العطف سابقاً على الاخبار لا يصح إلا لو عطف الناظم باقي الموصولات على الذي مع أنه ذكرها في حكم الاستئناف.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأثنى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث، وفهم منه أن الذي للمذكر، و(الأثنى) مبتدأ، و(التي) خبره والتقدير: والأثنى منه أي من الموصل، ويجوز أن يكون آل في الأثنى عوضاً من الضمير، والتقدير وأثناء أي وأثنى الذي. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (واليا إذا ما ثنيا لا تثبت).

٨٩ - بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

يعني أن الذي والتي إذا ما ثنيا لا تثبت يأوهما لسكونها وسكون علامة الثنية، واليا مفعول مقدم بثبت ولا ناهية، وقوله: (بل ما تليه أوله العلامة) ما تليه هي الذال من الذي « والتاء من التي وآل في العلامة للعهد لتقدم علامة الثنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً في قوله: (بالألف ارفع المثنى وكلا) وفي قوله: (وتخلف اليا في جميعها الألف) فنقول: اللذان واللتان رفعاً، واللذين واللتين جرّاً ونصباً، وما موصولة وصلتها تليه، وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال بنفسه أوله، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود، والهاء في أوله مفعول أول، والعلامة مفعول ثان ثم قال: (والنون إن تشدد فلا ملامه) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد، ومذهب البصريين أنها

(الأثنى التي) في الذي والتي ست لغات الذي والتي بإثبات الياء ساكنة، والذ والت بحذف الياء وكسر الذال والتاء، والذ والت بسكون الذال والتاء، والذي والتي بتشديد الياء مكسورة، والذي والتي بتشديدها مضمومة، والذي ولتي بحذف الألف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة وهي تكون للعالم نحو: ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن﴾ وتكون لغيره نحو: ﴿هذا يومكم الذي كنتم توعدون﴾ وأما التي فهي للعاقل نحو: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها﴾ ولغيره نحو: ﴿ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾. قول كدي: [والتي خبره] مراده أن التي مبتدأ ثان وخبره محذوف أي منه، والجملة خبر المبتدأ الأول يدل لهذا تقديره بقوله: والأثنى منه التي، وعلى الوجه الثاني تكون التي خبراً حقيقة.

(واليا إذا ما ثنيا لا تثبت) قول كدي: [لسكونها الخ] إنما لم تثبت يأوهما وتفتح كما في ثنية المنقوص كفاض لكونها مبنيين، فلاحظ لهما في التحريك أو قصد الفرق بين ثنية المعرب والمبني.

وقوله: [واليا مفعول الخ] وعليه فثبت بضم التاء وكسر الباء وهو مسند لضمير المخاطب وكسر آخره للوزن، وهذا الوجه هو المناسب للتعبير بالأمر في قوله بعد: أوله العلامة، ويصح كون اليا مبتدأ ولا نافية، وتثبت بفتح التاء وضم الباء من ثبت الثلاثي وهو مسند لضمير الياء وهو مرفوع للتجرد وكسر للوزن، لكن يناسب ما قبله ولا يناسب ما بعده.

(بل ما تليه أوله العلامة) لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشطر لإغناء لا تثبت عنه، لأننا نقول: لما كان قوله: لا تثبت، يحتمل إقبالها ويحتمل حذفها وهو المراد، صرح به في قوله: بل ما تليه الخ.

(والنون أن تشدد فلا ملامه) قول كدي: [بعد الألف وبعد الياء] لم يأت بمثالهما، ومثال التشديد بعد الألف «واللذان يأتياها» ومثاله بعد الياء: «ربنا أرنا الذين» قرىء بتشديد النون.

لا تشدد بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار الناظم ولذا أطلق في قوله: (والنون إن تشدد) والنون مبتدأ وخبره جملة الشرط، والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط. ثم قال:

٩٠ - وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قَصْدًا

يعني أنه يجوز أيضاً تشديد النون من (ذين وتين)، وإنما ذكر هنا ذين وتين وليستا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما، وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل به، بل هو عام مع الياء ومع الألف، فإذا جاز التشديد مع الياء كما في المثيلين فيكون التشديد مع الألف أخرى، لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء يختلف فيه. وقوله: (وتعويض بذاك قصدا) يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، والمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي، ومن ذين وتين الألف من ذا وتا، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله (بذاك) راجعة إلى التشديد، و(تعويض) مبتدأ، و(بذاك) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وقصد خبره، ويجوز أن يكون بذاك متعلقاً بقصد، وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد به إلا التعويض فهو كقولهم: شيء جاء بك، وشر أمر ذا ناب، وفيه تعويض لإبطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالاً على البعد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذي بقوله:

٩١ - جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيَ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

فذكر (للذي) جمعين: أحدهما (الألي) تقول جاءني الألي قاموا أي الذين قاموا. والثاني (الذين) بالياء في الرفع والنصب والجر، وعلى ذلك نبه بقوله: (مطلقاً) أي في جميع الأحوال. وقوله: (وبعضهم

(والنون من ذين وتين شدد) لم يمثل كدي لها أيضاً ومثاله بعد الألف ﴿فذانك﴾ قرىء بتشديد النون ومثاله بعد الياء: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ قرىء بالتشديد أيضاً: (وتعويض بذاك قصدا) (فإن قلت): لم عوضوا هنا ولم يعوضوا في يدان ودمان مع أن الأخير حذف في الجميع؟ (قلت): قد مر أن العرب يحذفون الشيء ويصيرونه نسبياً منسياً كيد ودم، ولا يعوضون منه ويحذفون الشيء ويراعونه كما هنا فيعوضون من المحذوف. وقوله: [وشر أمر ذا ناب] أمر بفتح الهمزة والهاء وتشديد الراء مأخوذة من الهرير الذي هو صوت دون نبح.

(جمع الذي الألي الذين مطلقاً). قول كدي: [فذكر للذي جمعين الخ] ساهما جمعين تبعاً لعبارة الناظم، والحق أنها اسم جمع لا جمعان حقيقة، أما الألي فظاهر لأن لفظه مخالف للفظ الذي، وأما الذين فإنه لا يطلق إلا على العقلاء، والذي يكون للعاقل وغيره كما مر، فلو كان جمعاً حقيقة لكان المفرد أعم من الجمع على خلاف المتعارف، ولأجل كون الذين أخص من الذي، وخالف طريقة الجمع الذي من شأنه أن يكون أعم من المفرد استحق البناء، ولما كان اللذان واللتان على سنن المثني الذي مفردة معرب لكونها ليسا أخص من المفرد أعربا. وقوله: [بالياء في الرفع الخ] أي فهو مبني على الياء في جميع الأحوال.

بالواو) يعني أن من العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو ويجره وينضبه بالياء فتقول: نصر الذون آمنوا على الذين كفروا، ومنه قول الشاعر:

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

وهي لغة هذيل، وقيل لغة تميم، و(جمع الذي) مبتدأ، و(الأي) خبره، و(للذين) معطوف على الألى على حذف العاطف، و(بعضهم) مبتدأ ونطق خبره، و(بالواو) متعلق بنطق، و(رفعاً) منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدرأ في موضع الحال والتقدير: نطق بالواو في حال كونه رافعاً. ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي بقوله:

٩٢ - بِالْأَلِ وَالْأَلِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَالْأَلِ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعَا

فذكر أيضاً للتي جمعين: الأول اللاتي، والثاني اللاتي، فتقول: جاءني اللاتي قمن واللاتي خرجن، فـ (التي) مبتدأ، و(قد جمعاً) خبره، و(باللاتي) متعلق بجمع، و(اللاتي) معطوف عليه، والتقدير: التي قد جمع باللاتي واللاتي.

ثم قال: (واللاء كالذين نزرأ وقعا) يعني أن (اللاء) الذي هو جمع التي قد يطلق على (الذين) فيكون جمعاً للذي على وجه الندور والقلة، ومنه قوله:

فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعني الذين قد مهدوا الحجورا، و(اللاء) مبتدأ ووقع خبره، و(كالذين) متعلق بوقع، و(نزرأ)

(وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً). قول كدي: [مجري جمع المذكر الخ] لم يجعله جمعاً حقيقة بل ملحفاً به لفقد شرط من شروط الجمع الثمانية وهو إعراب المفرد، ووجه الإعراب أنهم جعلوه جمعاً حقيقة للذي باعتبار من يعقل، ويدخل فيه غير العاقل تغليفاً على قاعدة جمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره والمذكر على المؤنث، ولم يعتبروا الافتقار إلى الصلة الموجب للبناء لأنه عارضه معارض وهو الجمعية التي هي من خصائص الأسماء، وفي المعرب أن الذين الجمع يكتب بلام واحدة، وأما اللذان في التثنية فيكتب بلامين، فهذا يفرق بينهما، ولم يعكسوا لأن المثني سابق على الجمع فبقي على أصله من ثبوت اللامين معاً اهـ، وتأمله فإن الذي في الرسم أن يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة، ولعل ذلك اصطلاح المشاركة أو النحاة.

(باللات واللاء التي قد جمعاً) إطلاق الجمعية على هذين تجوز أيضاً، وإنما هما اسماً جمع، والهمز في اللاتي بدل من تاء اللاتي، وقد تحذف ياءهما استغناء عنها بالكسرة.

(واللاء كالذين نزرأ وقعا) قول كدي: [ومنه قوله فما آباؤنا الخ] البيت من الوافر، وقائله رجل من بني سليم، وما نافية حجازية، وآباؤنا اسمها، وبأمن خبرها، والهاء في منه ترجع للممدوح، واللاء صفة لآباؤنا، وجملة قد مهدوا صلته، والعائد الواو في مهدوا، ومعنى مهدوا جعلوها كالهد، والشاهد في اللاء حيث أوقعه موقع الذين بدليل عود ضمير مهدوا مذكراً، وكان ينبغي للناظم أن يشبه بالآلى بأن يقول:

منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قل، ولما فرغ من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال:

٩٣ - وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

يعني (أن من وما وأل) تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث، والمثنى المذكر والمؤنث، والجمع المذكر والمؤنث، فتقول: جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قم، وكذلك مع ما وأل، فمن تقع على من يعقل، وما على ما لا يعقل، وأل عليهما معاً.

ثم قال: (وهكذا ذو عند طيء شهر) يعني أن (ذو) في لغة طيء تستعمل أيضاً موصولة، وهي أيضاً مساوية للذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وهكذا ذو) أي هي مثل من وما وأل في مساواتها لما ذكر فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قم، وهي مبنية، والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة المشهورة، وفهم ذلك من تمثيله بها بالواو،

واللائي كالآلى لأن الآلى يقع موقع اللائي كما في قوله: محابها حب الآلى كن قبلها. فالآلى اسم موصول بمعنى اللائي بدليل عود الضمير في كن عليه مؤنثاً، فاللائي والآلى يتقارضان.

قوله: [ولما فرغ من الذي الخ] الأولى أن يقول في التوطئة: ولما فرغ من الموصولات المختصة شرع في المشتركة فقال الخ وإن كانت توطئته هذا معناها، ولكن ما قلنا أصرح.

(ومن وما وأل تساوي ما ذكر). قول كدي: [ففهم منه أنها تقع الخ] هذا منطوق لا مفهوم، والذي يبين ما وقعت عليه الموصولات المشتركة ضمير الصلة، فإن كان مفرداً مذكراً علمنا أنها وقعت على الذي المفرد المذكر، وإن كان مفرداً مؤنثاً علمنا أنها وقعت على التي المفردة المؤنثة وهكذا.

وقوله: [فمن تقع على الخ] جعلوا من لمن يعقل غالباً وما لغيره غالباً، لأن آخر من صحيح وآخر ما معتل، والعاقل صحيح وغير العاقل كأنه معتل، فأعطوا الصحيح للصحيح، والمعتل للمعتل، وعلل أيضاً بأن ما قليلة في الكلام وما كثيرة، والعقلاء قليلون بالنسبة لغيرهم، فجعلوا القليل للقليل والكثير للكثير.

وقوله: [وأل عليهما معاً] مثال وقوعها على العاقل: ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ ومثال وقوعها على غيره المرفوع من قوله تعالى: ﴿والسقف المرفوع﴾ ثم إن الإعراب وقع على مدخول آل وكان من حقه أن يقع على آل لأنها اسم مستقل، وأجيب بأن آل نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأن الجميع اسم واحد معرب بحسب العوامل.

(وهكذا ذو عند طيء شهر) قول كدي: [وهي مبنية الخ] أي على سكون الواو بدليل قوله بعد: والواو لازمة. وقوله: [في اللغة المشهورة] ذكر الرضي أن في ذو الطائفة أربع لغات: إحداها ما مر. الثانية ذو بلفظ واحد للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات بلفظ واحد للمفرد وتثنيته وجمعه. الثالثة: كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مبنية على الضم في الأحوال كلها. الرابعة: تنصرف تصرف ذي بمعنى صاحب مع

ف (ذو) مبتدأ، و(شهر) خبره و(عند طيء) متعلق بشهر، وهكذا كذلك أيضاً، أو في موضع نصب على الحال والتقدير وذو شهر عند طيء مثل من وما وأل. ثم قال:

٩٤ - وَكَأَلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

يعني أن من طيء من إذا أراد معنى التي قال ذات، وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات، كقول بعضهم:

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به
يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون. وكقول الشاعر:
جمعتها من أيتق سوابق ذوات ينهضن بغير سائق

ف (ذات) مبتدأ، و(كألتني) خبر مقدم، و(لديهم) متعلق بالاستقرار العامل في الخبر، (وموضع التي) ظرف متعلق بأتى، و(ذوات) فاعل أتى، والتقدير: وذات مساوياً للتي عندهم أي عند طيء، وأتى ذوات في موضع اللاتي. ثم قال رحمه الله:

٩٥ - وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

إعراب متصرفاتها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، واستشكل إعرابها بأن سبب البناء لا زال قائماً وهو الافتقار إلى الصلة، وأجيب بأن سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التي بمعنى صاحب.

(وكألتني أيضاً لديهم ذات) كل من ذات وذوات مبني على الضم في الأحوال كلها، وحكي إعرابها إعراب صاحبة وصاحبات. قول كدي: [كقول بعضهم بالفضل الخ] هذا نثر ليس بشعر وصدره يمكن أن يكون رجزاً، قال الفراء: سمعت أعرابياً من طيء يسأل ويقول بالفضل الخ، وبالفضل يتعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل، وذو اسم موصول بمعنى الذي، وجملة فضلكم صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء، والكرامة بالجر عطف على الفضل، وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة، وجملة أكرمك الله به صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء إذ أصله بها، والشاهد في ذات المستعملة في موضع التي.

وقوله: [وكقول الشاعر جمعتها الخ] البيت من الرجز وقائله رؤبة، وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء للنون المذكورة في بيت قبله، وأيتق بتقديم الياء على النون جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وسوابق بالسین جمع سابق صفة لأيتق ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، وفي نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من مرق السهم إذا خرج بسرعة، وذوات اسم موصول بمعنى اللاتي الذي هو جمع التي صفة لأيتق أيضاً مبني على الضم، وجملة ينهضن صلتها والعائد نون ينهضن الفاعل والشاهد في ذوات فإنه بمعنى اللاتي.

(ومثل ماذا بعدما استفهام)، قول كدي: [وفهم من تشبيهه بها] جعل وجه الشبه بما كونها تقع على ما

يعني أن (ذا) إذا وقعت (بعدها) أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل (ما) يعني ما الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً الذي والتي وتنتيهما وجمعهما فنقول: من ذا يقوم؟ ومن ذا تقوم؟ ومن ذا يقومان؟ ومن ذا تقومان؟ ومن ذا يقمن؟ ومن ذا قاما؟ ومن ذا قامتا؟ ومن ذا قاموا؟ ومن ذا قمن؟ واحترز بقوله: (إذا لم تلغ في الكلام) من أن تكون ملغاة، وذلك بأن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت: من ذا ضربت أزيد أم عمرو، فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء، وذا خبره، وهو اسم موصول، وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيداً أم عمرأ علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت، وذا ملغاة، وذا مبتدأ وخبره مثل ما، وبعد في موضع الحال من ذا، وإذا متعلق بمثل، ومن مضافة في التقدير، وأي بعد ما استفهام، أو من استفهام. والتقدير: وذا في حال كونه تالياً لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ في الكلام ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلتها فقال:

٩٦ - وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يُقِي مُشْتَمِلَةٌ

يقع عليه ما وليس الشبه كما قيل به أنها تكون لغير العاقل، كما بل القاعدة في ذا أنها إذا وقعت بعد من فهي للعاقل، وإن وقعت بعد ما فهي لغيره. وقدم الناظم ما في قوله بعدما استفهام على من، والقياس العكس لأن من لمن يعقل وما لغيره، لأن موصولية ذا مع ما باتفاق ومع من على الراجح وبقي على الناظم شرط ثالث ذكره الموضح وهو أن لا تكون مشاراً بها، وإلا لم تكن موصولة نحو ماذا النواني فهي هنا اسم إشارة لدخولها على المفرد، والمفرد لا يقع صلة إلا لال.

وقوله: [ويظهر أثر ذلك] أي ماذكر من الاحتمالين كما يظهر في البديل يظهر في الجواب، لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ قرأ أبو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي العفو مسؤول^(١) فتكون حينئذ ما اسم استفهام مبتدأ، وذا اسم موصول خبرها، وجملة ينفقون صلة ذا، والعاثد محذوف، وقرأ الباقون بالنصب بإضمار فعل أي يسألونك العفو، فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما، والجميع اسم استفهام.

وقوله: [ولما فرغ من ذكر الموصولات الخ] الأولى أن يقول غير أي لأنه إلى الآن لم يتكلم عليها.

(وكلها يلزم بعده صلة)، قول كدي: [يعني أن الموصولات كلها الخ] تبع في التعبير بكل عبارة الناظم. واعترض بأنها تشمل الموصول الحرفي وهو غير مراد، والجواب أن العبارة وإن كانت هنا عامة فالموضوع إنما هو لموصولات الأسماء، وأيضاً قوله: على ضمير لاتق مشتملة يبين المراد لأن الضمير إنما يعود

(١) (قوله: أي العفو مسؤول) الذي قدره في صيغة الرفع في الآية أن العفو خبر لمبتدأ محذوف أي هو العفو، وفي وجه النصب أنه مفعول لأنفقوا محذوف أي أنفقوا العفو، وبه تعرف ما في تقدير المحشي، اهـ مصححه.

يعني أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورباط بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: (على ضمير لائق مشتملة) أي مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعها فتقول: جاءني الذي قام أبوه، والتي قامت أمه، واللذان قاما، واللذان قامتا، وما أشبه ذلك، و(كلها) مبتدأ وخبره (يلزم)، و(بعده) متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و(صلة) فاعل بيلزم، و(مشملة) صفة صلة، (وعلى ضمير) متعلق بمشملة، ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين: قسم يوصل بجملته وشبهها، وقسم يوصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

على الأسماء، ولو قال كدي يعني أن موصولات الأسماء كلها مخصصة أو مشتركة الخ لأفاد المراد ويكون مختصة أو مشتركة تفسيراً لقول الناظم كلها، وقد أكثر الشعراء في هذا المعنى ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قالت وقد حاولت نيل وصلها من غير شيء لا تجوز المسألة
بالله قل لي أين نحوك يافتي أرايت موصولاً يجيء بلا صلة

وأخذ من قول الناظم بعده أن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإذا لم تتقدم الصلة فكذلك معمولها.

وأما قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ فإن فيه ليس متعلقاً بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير: والله أعلم. وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين (لا يقال) الزاهدين لا يعمل في فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (لأننا نقول): ذلك خاص بباب الاشتغال وهذا من الحذف، والفرق بين الاشتغال والحذف أنه في الحذف يجوز التصريح بالعامل المحذوف، وفي الاشتغال لا، وتصريحهم به في الاشتغال إنما هو للهم، وكما لا يجوز التقديم لا يجوز الفصل بين الصلة والموصولات لأنها بمنزلة شيء واحد.

وقوله: [ورابط بينهما] يحكى أن سائلاً وقف بباب نحوي فقال له: من أنت؟ فقال: الذي اشتريتم الأجر، فقال النحوي: أله؟ فقال: لا، فقال: أمته؟ فقال: لا، فقال له: اذهب فما لك في صلة الذي شيء لخلو الصلة من العائد.

وقوله: [أي مطابق للموصول الخ] اعلم أن الموصول إن كان مختصاً كالذي فلا يختلف لفظه ومعناه فكذلك العائد عليه، وإن كان مشتركاً كمن وما فلفظه مفرد مذكر، وقد يكون معناه مخالفاً للفظه بأن يكون للمؤنث وللجمع، فلك أن تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفرداً مذكراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ومنها من يستمعون إليك﴾ بجمع ضمير يستمعون العائد على من باعتبار معناها، ويجوز اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً﴾ فراعى لفظ من فذكر يقنت وراعى معناها فأنت تعمل، ومن الشرطية في المعنى كالموصول، وأما اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بأن تقول: جاء الناس من يقولون ويعمل، وإنما جاز الأول دون هذا، لأن الواحد سابق على الجمع في الرتبة، وهذا إذا لم يلزم من مطابقة اللفظ لبس وإلا وجب اعتبار المعنى نحو: أعط من سألتك ولا تقل من سألك إذا أردت أن السائلة مؤنثة.

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ

فقوله: (وجملة) شامل للجملة الاسمية والفعلية، وقوله: (أو شبهها) هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله: (كمن عندي) وبمثال للموصول بالجملة وهو قوله: (الذي ابنه كفل) ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية، ولم يبنه على ذلك، لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه، و(جملة) مبتدأ، و(أو شبهها) معطوف عليه، وهو الذي سوغ الابتداء به، و(الذي) خبره ويجوز العكس وهو أظهر، و(وصل) صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في (به) عائد على (الجملة وشبهها) وهو الرابط بين الصلة والموصول، والتقدير: والذي وصل به الموصول أو شبهها، ويحتمل أن يكون به نائباً عن الفاعل ولا ضمير حنيئذ في وصل، والتقدير: والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

٩٨ - وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

(الصفة الصريحة) هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل (أل) بالصفة المشبهة خلاف فتقول: جاءني القائم أبوه والضارب زيد، أي الذي قام أبوه والذي ضربه

(وجملة أو شبهها الذي وصل). قول كدي: [أن تكون خبرية] الخبرية هي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر لقائلها، وإنما اشترط هذا الشرط لأن الموصول يتعرف بمضمون الصلة ومن شرط المضمون أن يكون المخاطب يعرف نفسه في الخارج لمعين، والإنشاء لا خارج له وإنما يوجد بالتلفظ بما بعده، وعلل أيضاً بأنهم لما أرادوا وصف المعرفة بالجملة لم يمكنهم ذلك، لأن القاعدة أن الجمل بعد المعارف أحوال أتوا بالموصول ليتوصلوا إلى نعمت المعرفة بالجملة، فإذا قلت: جاء الذي قام أبوه. كأنك قلت: جاء زيد قام أبوه، والجملة الواقعة نعتاً أو ما هي بمنزلتها لا تكون إلا خبرية، وسيقول الناظم: وامنع هنا إيقاع ذات الطلب، ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، وهما اللذان يفهم متعلقهما الذي هو الاستقرار بمجرد التلفظ بهما، كما أخذ من تمثيله بمن عندي احترازاً من غير التام كقولك: جاء الذي اليوم أو عنك، فلا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو: جاء الذي قام اليوم أو أعرض عنك، ثم أن الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان إلا بفعل لأنه جملة لا بالاسم لأنه مفرد بخلاف غير الواقعين صلة كما يأتي، وفي الجمل:

وإن صلة الموصول جاء فحكمه تعلقه بالفعل لا غير فاعقلا

وقوله: [ثم أشار إلى القسم الخ] هذا مع ما تقدم في التوطئة قبل قوله: وجملة الخ يقتضي أن الصفة الصريحة ليست من أقسام الشبيه بالجملة وهو ظاهر الناظم، وليس كذلك بل هو منها كما هو صريح كلام الموضح. وأفردا بالذكر لاختصاصها بالألف واللام فكانه قال: وجملة أو شبهها، يوصل به جميع الموصولات ما عدا أل فلا توصل إلا بكذا فكانه مستثنى، وتقديم الخبر من قوله: وصفة يشعر الحصر.

قول كدي: [وفي وصل أل الخ] الجمهور على أنها ليست موصولة لأن الصفة للثبوت فلا تزول بالفعل

زيد، وقام المكرم والمضروب أبوه، أي الذي أكرم والذي ضُرب أبوه، وقام الضرايه زيد أي الذي ضربه زيد، وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه، والصريجة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريجة، وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أجرع وأبطح وصاحب فلا يوصل بها أل، وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قل) يعني أنه قد جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

أي الذي ترضى حكومته، وقوله: (وصفة صريجة) خبر مقدم، (وصلة أل) مبتدأ مؤخر، (وكونها) مبتدأ، (ومعرب الأفعال) متعلق به، (وقل) خبر المبتدأ، والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة، وتقدير البيت وصلة أل صفة صريجة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال رحمه الله تعالى:

لأنه للتجدد وللحدوث، ولذلك قالوا: إن أل الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقاً. وقوله: [أجرع] هو مذكر جرعاء وهو في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً. وقوله: [وأبطح] كما يوجد في غالب النسخ وفي بعضها بإسقاطه وهو مذكر بطحاء في الأصل وصف لكل مكان منبطح في الوادي، غلبت عليه الاسمية مختصاً بالأرض المتسعة.

وقوله: [وصاحب] هو في الأصل فاعل وصاً ثم غلب على صاحب الملك.

وقوله: [ومنه قول الشاعر: ما أنت الخ] البيت من البسيط وقائله الفرزدق، وسبب قوله أنه تحاكم مع رجل عند عبد الملك بن مروان وكان شخص هنالك حاضراً فأراد أن يحكم بينهما فقال أبياتاً من جملتها قوله: ما أنت الخ. فما نافية تيمية، وأنت مبتدأ، وبالحكم مجرور بالباء الزائدة خبر أنت، ولا تعمل ما هنا شيئاً لأنها إنما تعمل في لغة أهل الحجاز، والفرزدق تيمى بناء على أن العربي لا يتكلم بغير لغته، والحكم بفتحتين من يحكمه الشخصان، والترضي اسم موصول، وترضى صلتها وهو صفة للحكم، وحكومته نائب عن الفاعل، ولا الأصيل بالجر أي الحسيب معطوف على الحكم، وكذلك ما بعده، والجدل بفتحتين كثرة الخصومة، والشاهد في ترضي حيث وقع صلة لأل مع كونه فعلاً مضارعاً، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لأن الضرورة عندهم ما وقع في الشعر كان للشاعر مندوحة عنه أم لا، وعند ابن مالك قليل لأن الضرورة عنده ما ليس للشاعر مندوحة عنه، والشاعر هنا متمكن من أن يقول المرضي بصيغة اسم المفعول بدل الترضي، وإنما كانت صلة أل لا تكون إلا مفردة صفة صريجة عملاً بشبهين، فمن حيث أنها أشبهت أل المعرفة في اللفظ وأل المعرفة لا تدخل إلا على المفرد، استحققت أن يكون ما بعدها مفرداً، ومن حيث أنها أشبهت الموصولات كالذي استحققت أن يكون هذا المفرد شبيهاً بالجملة، ودليل شبه الصفة الصريجة بالجملة احتياجها إلى مرفوع.

(قاعدة) أجمعوا على أن صلة الموصول لا عمل لها، قال الدماميني: وليس على إطلاقه بل إن كانت لغير

٩٩- أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ
١٠٠- وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

من الموصولات، أي وإنما آخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع. ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى وجواز حذف صدر صلتها، فقوله: (أي كما) يعني أن أياً مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعها فتقول: جاءني أيهم قام، وأيهم قامت، وأيهم قاما، وأيهم قامتا، وأيهم قاموا، وأيهم قمن. قوله: (وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) أي بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام: الأول أن يصرح بالمضاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو: جاءني أيهم هو قائم. الثاني: أن يحذف معاً نحو: جاءني أي قائم. الثالث، أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه نحو: جاءني أي هو قائم. فأي في هذه الصور الثلاث معربة وهي المشار إليها بقوله: (وأعربت). الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر صلتها نحو: جاءني أيهم قائم، فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله: (ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف) ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ فـ (أي) مبتدأ، و(كما) خبره، و(أعربت) مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائدها، و(ما) ظرفية مصدرية، و(صدر وصلها) مبتدأ، و(ضمير) خبره، و(انحذف) في موضع الصفة لضمير، والواو

أل فلا محل لها أصلاً، وإن كان صلة لال فلها محل باعتبار ما يقتضيه العامل الذي قبل أل من رفع ونصب وخفض.

(أي كما وأعربت ما لم تضف). قول كدي: [وإنما آخرها النخ] هذا الاعتذار لا ينفع إلا لو آخرها عن الموصولات فقط، وأما تأخيرها عن الصلة فلا وجه له، ولهذا نكت عليه الموضح في تقديمها على الكلام على الصلة. وقوله: [فتقول جاءني أيهم النخ] جعل عامل أي ماضياً وهذا مذهب البصريين والذي للجمهور، وصرح به الموضح أن العامل فيها لا يكون إلا مستقبلاً لأنها وضعت للإبهام والعموم والذي يناسبهما المستقبل، وأما الماضي فلا إبهام فيه ولا عموم، وهذا معنى جواب الكسائي لما سئل في حلقة يونس عن عدم جواز كون عاملها ماضياً فأجاب: أي كذا خلقت، أي وضعت للإبهام والعموم.

وقوله: [وهي المشار إليها بقوله: وأعربت] الأولى تمام البيت لأن الأحوال الثلاثة إنما تؤخذ من البيت كله. وقوله: [وإلى ذلك أشار بقوله: ما لم تضف] أي بفهمه، ثم ظاهر كلام كدي أن الصور الأربع كلها مأخوذة من النظم على التفصيل الذي ذكر من غير تأويل في العبارة، وليس كذلك بل عبارة الناظم إذا أبقيتها على ظاهرها اقتضت أن الإعراب في صورة وهي إذا حذف المضاف إليه مع الصدر نحو: جاءني أي قائم. وتبين في الصور الثلاثة الباقية، وذلك باطل كما يعلم من تقرير كدي. حتى قال ابن مرزوق: هذا أشكل بيت في الألفية، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن ما لم بمعنى إلا، فيصير المعنى: وأعربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت، والحال أن صدر وصلها ضمير محذوف، فيكون كلام الناظم حينئذ موافقاً لما في نفس الأمر وهو

الداخله على المبتدأ واو الحال، والتقدير: أي مثل ما في جميع أحوالها، وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً. وقوله: (وبعضهم أعرب مطلقاً) يعني أن بعض العرب يعرب أياً الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة، وقرأ بعضهم: ﴿ثم لتزغن من كل شيعة أهم أشد﴾ بنصب أهم. ثم قال: (وفي ذا الحذف أياً غير أي يقتضي) يعني أن (غير) أي من الموصولات يتبع (أياً) في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة بهذا إلى حذف صدر صلة (أي) لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير، أي أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٠١ - إِنْ يُسْتَطْلَقَ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطْلَقْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَأُ أَنْ يُحْتَزَلَ

أي تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيويه من قولهم: ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً، التقدير بالذي هو قاتل لك سوءاً، فالصلة طالت المجرور

الذي في كدي، وما لم قد وردت بمعنى إلا، ففي الحديث: ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، أي إلا أن يكون إثماً، وحينئذ فلا يحتاج لجواب المرادي بأن وصدر وصلها راجع لفهوم ما لم تضاف، ولا لإصلاح بعضهم بقوله: أي كما وبنيت ما لم تضاف الخ.

(لا يقال) ما موجب الإعراب في الصور الثلاث مع أن موجب البناء وهو الافتقار موجود. (لأننا نقول): عارضه معارض وهو لزوم الإضافة لفظاً ونية.

(فإن قيل): مقتضى الظاهر أن صورة البناء تعرب من باب أخرى لأنه إذا كان إذا نوي المضاف إليه تعرب فأخرى إذا صرح به. (فالجواب): أنهم نزلوها في صورة البناء منزلة المنقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إما لفظاً فلأن المضاف إليه نزل منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بقي مفرداً، لا يصح أن يكون صلة، وإما معنى فلأن المضاف إليه لا ينوي إلا إذا كان محذوفاً وهو هنا مذكور قاله يس، زاد غيره: فاستقام بهذا ما قاله الإمام وانتفت شبهة الزجاج في قوله: لم يغلط سيويه إلا في موضعين هذا أحدهما، ولما لم يصل نظر غير الإمام إلى ما وصل إليه نظره من الدقة اعترض عليه في صورة البناء اهـ.

(قلت): الظاهر أن هذا عمل باليد لأنهم جعلوها أولاً بمنزلة المقطوعة عن الإضافة والمضاف إليه قائم مقام صدر الصلة، وقالوا ثانياً: لا يصح نية إضافتها لأنها مضافة فكان في ذلك تناقض، والحق أن النقل في صورة البناء يتبع ولم يظهر له تعليل.

(وفي). ذا الحذف أياً غير أي يقتضي) اعلم أن الأصل ذكر الصلة والموصول والعائد، وقد يحذف ما علم من الثلاثة، فمن حذف الموصول وسارب بالنهار أي ومن هو سارب بالنهار، ومن حذف الصلة قوله:

نحن الألى فاجمع جو عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة، وأما العائد فيحذف مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، وقد تكلم على حذف الثلاثة فأشار هنا إلى أن المرفوع لا يحذف إلا إذا كان صدرأ مع شرط آخر نية عليه بقوله: إن يستطل وصل.

والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ والتقدير: وهو الذي هو إله في السماء، فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال: (وإن لم يستطع) فالحذف نزر) يعني أن حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: تماماً على الذي أحسن بالرفع. أي على الذي هو أحسن. وقوله:

من يعن بالمجد لا ينطق بما سفه ولا يحذف عن سبيل المجد والكرم
أي بما هو سفه، و(غير أي) مبتدأ، و(يقضي خبره)، و(أي) مفعول مقدم بيقضي، و(وفي ذا) متعلق بيقضي، و(إن يستطع) شرط، و(وصل) مفعول لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وقوله: (وإن لم يستطع) معطوف على جملة الشرط والجواب، وجوابه: (فالحذف نزر)، ثم قال: (وأبوا أن يختزل).

١٠٢ - إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لَوْضَلِي مُكْمِلٌ وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ أو خبر نحو: جاء الذي هو جاريته قائمة، أو فعلاً وفاعلاً نحو: جاء الذي هو قام أبوه، أو ظرفاً

قول كدي: [والتقدير وهو الذي هو الخ] جعل إله خبراً لمبتدأ محذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء متعلق بإله بمعنى معبود، ولم يجعل إله مبتدأ، وفي السماء خبره، والجملة صلة، أو إله فاعل بالجار والمجرور لاعتقاده لثلاث تكون الصلة خالية من العائد إذ على جعل في السماء خبراً يكون ضميراً لاستقرار يعود على المبتدأ وعلى جعل إله فاعلاً فلا ضمير في الجار والمجرور، وظاهر النظم أنه لا يشترط هذا الشرط إلا في غير أي من الموصولات مع أنه عام في الجميع على الحق، ويمكن الجواب بأن أيأ لما كانت ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى فقد طالت وطولها ينزل منزلة طول الصلة، فاشتراطه فيها كأنه تحصيل للمحصل.

(وإن لم يستطع فالحذف نزر). قول كدي: [ومنه قراءة بعضهم: تماماً الخ] الذي قرأ بذلك ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بضم الميم العدواني الذي نقط المصحف العثماني، وأما على قراءة النصب ففيها وجوه أحسنها أن يكون فاعل أحسن عائداً على الذي، والجملة صلتها، والمراد جنس المحسنين، أو فاعل أحسن ضمير عائداً على موسى والعائد محذوف والتقدير تماماً على العمل الذي أحسنه موسى من طاعة ربه وتبليغ رسالته.

وقوله: [من يعن الخ] البيت من البسيط، ومن شرطية لا موصولة خلافاً لبعضهم ويعن مضارع فعل الشرط مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف، وبالمجد متعلق به، ولا ناهية، وينطق مجزوم بها، والجملة جواب الشرط على حذف الفاء، وبما متعلق بينطق، وما موصولة، وسفه خبر لمبتدأ محذوف أي بما هو سفه، والجملة صلة ما، والعائد المبتدأ المحذوف، والسفه الكلام الفاحش، ومعنى لا يحذف لا يعدل عن الطريق المستقيمة. والشاهد في حذف هو صدر الصلة.

(وأبوا أن يختزل)، قول كدي: [عائد على العرب] مثله في ز، وجعله السيوطي عائداً على النحاة وهو

نحو: جاءني الذي هو عندك، أو مجروراً نحو، جاءني الذي هو في الدار، لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة، فلا دليل حينئذ على حذفه، والضمير في قوله (وأبوا) عائد على العرب، (وأن يختزل) في موضع المفعول بأبوا، والاختزال القطع وعبر به عن الحذف، وقوله: (إن صلح) شرط و(الباقى) فاعل يصلح، و(لوصل) متعلق بصلح، و(مكمل) صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له.

ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في بيان حكم الضمير المنصوب فقال: (والحذف عندهم كثير منجلى).

١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَبْ

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومثل للمنصوب بالفعل بقوله: (كمن نرجو يهب) فمن مبتدأ وهو موصول بمعنى الذي، ونرجو صلته، ويهب خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أي الذي الله موليكه فضل، إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصل، ولم ينبه الناظم على ذلك، لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحتز بقوله (متصل) من المنفصل نحو: جاءني الذي إياه ضربت، فلا يجوز حذفه، وبقوله: (إن انتصب بفعل أو وصف) من المتنصب بالحرف نحو:

أولى لأن العرب إنما يتكلمون والحاكمون النحاة، وقوله: [والاختزال القطع] هذا هو الذي في الصحاح، والذي في المحكم هو الحذف نفسه، وعليه فلا حاجة لقول كدي وعبر به عن الحذف.

(والحذف عندهم كثير منجلى) الكثرة راجعة للنقل لأنه دليل الكثرة، والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه فضلة فلا تكرار بين كثير ومنجلى. قول كدي: [مثال حذفه من الوصف قول الشاعر الخ] البيت من البسيط، وما موصولة مبتدأ، والله مبتدأ، ولا تقل مبتدأ ثان، وموليك اسم فاعل من أولاك يوليك بمعنى أعطاك خبر اسم الجلالة، والجملة من اسم الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه، وفضل خبر ما، والفاء في فاحمدنه مع فما لدى للتعليل كما قاله بعض، والباء في به سببية، وما نافية، ولدى بمعنى عند خبر مقدم، ونفع مبتدأ مؤخر، والشاهد في موليك حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف.

وقوله: [إلا أن حذفه الخ] هذا صريح في أن حذف مع وصفه كثير إلا أنه مع الفعل أكثر وهو الذي في المرادي والنكت، والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل، وقد يقال في الكثير في نفسه قليل بالنسبة لما هو أكثر منه فيتحد ما للموضح مع ما لغيره.

وقوله: [إياه ضربت فلا يجوز حذفه] في التعبير بقوله: فلا يجوز التنكيت على النظم مقتضي أنه يجوز

جاءني الذي أنه قائم، فلا يجوز حذفه أيضاً، و(الحذف) مبتدأ وخبره (كثير) و(منجلى) خبر بعد خبر و(عندهم) متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى، و(في عائد) متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع، و(إن انتصب) شرط، و(بفعل) متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب. ثم قال:

١٠٤ - كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب في جوازه بكثرة فالإشارة بقوله: (كذلك) راجعة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله: (كأنت قاض) وأشار به إلى قوله عز وجل: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أي ما أنت قاضيه، واحترز بقوله: (ما يوصف) من الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو: جاءني الذي أبوه ذاهب، ف(حذف) مبتدأ أو(ما) مضاف إليه موصول وصلته خفض، و(بوصف) متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف في الكثرة قال:

ولا يكثر مع أنه ليس كذلك، وعلة عدم الجواز أن المنفصل ذكر مقدماً ليفيد الحصر والاختصاص، ولو حذف وقدر لكان مؤخراً متصلاً على القاعدة فيفوت ذلك، والذي حققه ابن زكري أن هذا المفهوم فيه تفصيل وحاصله: أنه إذا كان العائد منفصلاً وكان إذا حذف يقدر متصلاً فيفوت غرض معين كالحصر والاختصاص فلا يحذف، وإن كان إذا حذف يقدر منفصلاً فيجوز حذفه نحو: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ أي مما رزقناهم إياه، فالعائد هنا لا يكون إلا منفصلاً ذكر أو حذف لاتحاد الضميرين في الغيبة وقد مر، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل ألا يعترض به.

وقوله: [في عائد متعلق بكثير الخ] على جعله متعلقاً بكثير فيه الفصل بأجنبي وهو منجلى، وعلى جعل في عائد متعلقاً بالحذف وعندهم متعلقاً بما بعده يكون فيه الفصل بين المصدر ومعموله، والمصدر لا يعمل مفصلاً، وأجيب عن هذا بأن الفصل بمعمول المعمول وهو لا يضر. وقوله: [وعندهم متعلق بالخ] على تقدير تعلقه بمنجلى يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بكثير وهو أجنبي من منجلى أي غير معمول له.

(كذلك حذف ما بوصف خفضاً) لا بد من تقييد الوصف بكونه عاملاً بأن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما يدل عليه المثال، وأما إن كان بمعنى الماضي فلا يحذف نحو: جاء الضاريه أمس لكونه غير عامل. قول كدي: [من الضمير المجرور بغير وصف الخ] غير وصف صادق بالمجرور بالحرف، ولم يدخله كدي لما يذكر الناظم له بعد. وقوله: [فإنه لا يجوز حذفه] فيه التنكيت على الناظم أيضاً لأن التشبيه يقتضي جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة وهو صحيح، والمخفوض باسم بقلة وليس كذلك. (فإن قلت): ما الفرق بين المخفوض بالوصف والمخفوض بالاسم؟ (قلت): المخفوض بالوصف منصوب تقديره بخلاف المخفوض

١٠٥ - كَذَا الَّذِي جُرِّبَا الْمَوْصُولَ جَرَّ كَمَرٍ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهَوْبَرٌ

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط: الأول أن يكون الموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف أي الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى. الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى: الثالث: أن لا يكون في الصلة ضمير غيره، وقد نبه على الأول بقوله: (كذا الذي جر بما الموصول جر) وعلى الثاني والثالث بالمثال، فالذي في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء، والعامل في (الذي) وفي به (مررت) ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، فـ (الذي) مبتدأ، وخبره (كذا) وصلة (الذي جر) و(بما) متعلق به وصلة ما (جر) الأخير، و(الموصول) مفعول مقدم بجر، والتقدير: الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، بعض النسخ: كذا الذي جر بما الموصول جر، برفع الموصول وضم الجسيم من جر بعده، فالموصول على هذا مبتدأ، وجر في موضع خبره، والضمير المستتر في جر عائد على الموصول، والضمير العائد على ما محذوف، والتقدير: كذا الذي جر بما جر الموصول به، وقوله: (فهو بن) تنميط للبيت.

بالاسم، وأخذ من قوله ما بوصف خفضاً مع قوله فيما يأتي وليس حتماً في سوى ما انخفض باسم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وهو الأصح.

(كذا الذي جر بما الموصول جر)، قول كلبي: [متفقاً لفظاً ومعنى النخ] العبرة هنا وفيما قبل إنما هي بالاتفاق في المعنى، وأما اللفظ فلا عبرة به، فإن اتفقا في اللفظ والمعنى جاز الحذف بلا إشكال كمثال الناظم، وقوله تعالى: ﴿ويشرب مما تشربون﴾ أي منه: وكذلك إن اتفقا في المعنى واختلفا في اللفظ فيجوز الحذف أيضاً نحو: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ أي به لأن معنى إصدع مر، وأما إن اختلفا معنى فلا يجوز الحذف ولو اتحدا لفظاً. نحو: وجدت على من وجدت عليه، تريد بوجد الأول حزن وبالثاني حقد، أي حزنت على من حقدت عليه.

وقوله: [أن لا يكون في الصلة النخ] فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به في داره، لأن في الصلة ضميراً يصلح أن يكون عائداً، فلو حذف لم يبق ما يدل عليه، وهذا الشرط عام في كل عائد يصلح غيره بعد حذفه للربط فلا يحذف، ومثاله في المنصوب: جاء الذي أكرمه في داره: ويحث ابن هشام في الحواشي في هذا الشرط من أصله. وقوله: [وفي بعض النسخ النخ] هذه النسخة أولى ليكون قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه وهو من المحسنات.

وقوله: [والتقدير كذا الذي النخ] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب، لأنه جعل الموصول أولاً مبتدأ، وفي التقدير جعله نائباً عن الفاعل، ولا يقال: هذا تقدير للنصب فيكون الموصول منصوباً لأنه صرح بالعائد وهو به، وعلى جعله منصوباً يكون العائد ضمير جر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام: للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٠٦ - أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ السَّلَامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرِفْتُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ

اختلف في (أل) فقيل: هي بجملتها للتعريف ومهمتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وهو مذهب الخليل وكان يسميها (أل) فهي عنده مثل هل ويل، وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل أيضاً: هي بجملتها للتعريف، إلا أن مهمتها همزة وصل، وقيل: اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن، وهذان القولان عن سيبويه، فقوله: أل حرف تعريف يفهم منه القول الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة. وقوله: أو اللام فقط هذا هو القول الثالث. وقوله: (نمط عرفت قل فيه النمط) أي إذا أردت تعريف

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

فيه مناقشة من وجهين أحدهما: الأول حذف التعريف ويقول المعرف بالأداة كما عبر بذلك في الكافية، والألفية أخصر منها الإغناء المعرف عنها، لأنه لا يتوهم أحد أنه معرف بالأداة وليست للتعريف. الثاني: كان ينبغي له حذف المعرف والتعريف ويقول ذو الأداة لأنه لم يذكر المعرف إلا في قوله: فنمط عرفت الخ كما يأتي لكدي. وقوله: [على أربعة أقسام الخ] صريحه أن التي للمح الأصل والتي للغلبة مغايران للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان منها، وحينئذ فالحق أن يقول على قسمين للتعريف وزائدة، والزائدة أقسام ثلاثة: زائدة محضة وللمح الأصل وللغلبة.

(أل حرف تعريف أو اللام فقط). قول كدي: [وحذفت في الوصل الخ] جواب عما يقال: إذا كانت همزة قطع فلم حذفت في الوصل؟ فقال: لكثرة الاستعمال. وقوله: [وكان الخليل يسميها أل] أي ولا يقال: الألف واللام، كما لا يقال: في قد القاف والدال إشارة إلى أن الهمزة معتد بها وضعاً.

وقوله: [إلا أن مهمتها همزة وصل]، (فإن قلت): ما الفرق بين القول الثاني والثالث؟ (قلت): الفرق أن القول الثاني يقول: إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل وأما الثالث فيقول: وضعت لاما ساكنة إلى آخر ما لكدي، وينبغي عليهما أنك إذا قلت: جاء القوم فعلى الثاني يقال: حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وعلى الثالث لا همزة حتى تحذف إذا علمت هذا، فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي، فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع، وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف.

وقوله: [فقوله أل حرف تعريف الخ] جعل كلام الناظم شاملاً للأقوال الثلاثة وهو الصواب، وقول

نمط أدخلت عليه آل فقلت النمط، والنمط: ظاهرة الفرائض، وقيل: النمط جماعة من الناس رأيهم واحد، وقيل: النمط الطريق، ولم يذكر المصنف المعرف بالأداة إلا في قوله: فنمط عرفت، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه، و(آل) مبتدأ، و(حرف تعريف) خبره، و(اللام) معطوف على المبتدأ، و(أو) للتخيير، و(فقط) اسم فعل بمعنى حسب، و(نمط) مبتدأ، و(عرفت) في موضع الصفة لنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير: عرفت، و(قل فيه النمط) خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة والتقدير: فنمط إن أردت تعريفه فقل فيه النمط، والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني وهي الزائدة فقال:

١٠٧ - وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي

١٠٨ - وَلَا ضِرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي

فذكر أن زيادة أو حتى قسمين: الأول زائدة لازمة، وذكر من ذلك أربعة ألفاظ: اللات وهو اسم

ز والناظم اقتصر في النظم على قولين غير صحيح، وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو أن حرف الهزمة وحدها تأتي باللام للفرق بينها وبين هزمة الاستفهام، واختار الناظم في سائر كتبه مذهب الخليل وقواه بوجوه منها: السلامة من الزيادة في الحرف، إذ هو ليس مما يزداد فيه لأنه لا يدخله التعريف، والأكثر على أن اللام وحدها للتعريف كما قال السيوطي في فريده:

آل حرف تعريف وسيبويه اللام قط وجلهم عليه

وقوله: [أو للتخيير] الحق أنها لتتويع الخلاف لأن التي للتخيير لا تقع إلا بعد الطلب.

وقوله: [وفقط اسم فعل بمعنى حسب] وقد مر أن الصواب أنها إذا كانت صفة يكون المعنى فنمط المعرف قل فيه أي في تعريفه النمط، ونمط المعرف لا تدخل عليه آل لأن تعريفه إن كان بالإضافة أو بالعلمية فلا يجامعان آل، وإن كان تعريفه بآل فكيف تدخل عليه آل أخرى وتقديره مخالف لإعرابه والصواب ما في التقدير من أن عرفت شرط لأن مقدرة والمسوغ للابتداء بالنكرة في نمط حيثئذ أعادته معرفة في قل فيه النمط.

وقوله: [ثم أشار إلى القسم الثاني الخ] المناسب لما مر، ثم أشار إلى الزائدة وهي ثلاثة أقسام: زائدة عضة وللمح الأصل وللغلبة، أشار إلى الأول بقوله: وقد تزداد لازماً كالكالات. قول كدي: [الأول زائدة لازمة] معنى زيادتها أنها غير معرفة، ومعنى لزومها أنه لم يسمع من العرب حذفها فهي جزء من الكلمة فلا منافاة بين زيادتها ولزومها.

وقوله: [اللات وهو الخ] أصله اسم الفاعل من لت يلت فهو لات، فلما أرادوا نقله إلى العلمية تصوروا فيه بتخفيف التاء وزادوا فيه الألف واللام، وأصل عبادة ثقيف أهل الطائف لهذا الصنم أن رجلاً كان يلت السوق بالطائف ويطعم الناس فيات، فاعتكفوا على قبره وجعلوا عليه صخرة مربعة وجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكمة المشرفة ويكسونها ويعتكفون عندها، وأما العزى فشجرة بنخله تعظمها قريش

صنم كان بالطائف، وأل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم للزمان الحاضر، وأل فيه زائدة لأنه لم يستعمل في كلام العرب مجرداً عنها وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرف بها، وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه مضمناً معنى أل، وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة، والذين من الموصولات وأل فيه أيضاً زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة، وقيل: أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء، واللاتي جمع التي وهو مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة. القسم الثاني: زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر وأشير بذلك إلى قوله الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلًا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وتعبدها غطفان، وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن لحي: إن الرب يشني باللات ويصيف بالعزى، وعمرو هذا من أعظم الكفار وهو الذي رآه النبي ﷺ يجر أمتعاء في النار، فلما جاء الإسلام بعث النبي ﷺ المغيرة بن شعبة وهو ثقيفي فهدم اللات وأحرقها بالنار، وبعث خالد بن الوليد للعزى قطعها فخرجت منها شيطانة وهي ناشرة شعر رأسها تقول: يا ويلها فنبعها حتى قتلها، فقال عليه السلام: لن تعبداً أبداً.

وقوله: [لأنه علم] هذا دليل الزيادة، ودليل اللزوم أن الاسم لم يأت مجرداً منها. وقوله: [وهو اسم للزمان النخ] أي علم للزمان الحاضر وهذا هو الذي عليه الفارسي والذي يقتضيه ضح، وذهب إليه ابن مالك أن الآن اسم إشارة وهو مردود بأن اسم الإشارة إنما وضع للذات وللمكان ولم يوضع للزمان. وقوله: [لتضمنه معنى أل] الذي هو الدلالة على الحضور، فالآن يدل على الحضور كما أن أل تكون للحضور كما في قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة في حجة الوداع. وقوله: [التي تعرف بها] أي بمعناها الذي هو الحضور لا بنفسها.

وقوله: [وهذا من الغرائب] معنى الغرابة كما لبعض المحققين أن تضمن اسم معنى حرف اختصاراً يقضي عدم زيادة ما لا يعتد به في ذلك الاسم، هذا إن كان الزائد غير الحرف المضمن معناه فكيف إذا كان نفسه كما هنا، وبهذا يسقط قول من قال: لا غرابة لأنهم ضمنوه معنى أل المعرفة لا الزائدة، وأل الموجودة فيه زائدة لا معرفة فانفكت الجهة، والحق في الآن خلاف القولين السابقين وإنما ظرف معرب بالفتحة الظاهرة كعند، ويدل لإعرابها ورودها مجرورة بمن بكسرة ظاهرة في شعر بعض العرب.

وقوله: [لأنه تعرف بالصلة] فلا يتعرف بغيرها لثلا يجتمع معرفان على معرف واحد، ولا يعترض لزومها بسقوطها في قراءة بعض ﴿صراط الذين﴾ لأن العبرة باللغة الفصيحة. وقوله: [القسم الثاني زائدة] أي غير لازمة بدليل ما قبله. وقوله: [إلى قول الشاعر ولقد النخ] البيت من الكامل، والواو في ولقد للقسم، واللام لتوكيده، وجنيتك أصله جنيت لك فحذف الجار واتصل الضمير بفاعل الفعل توسعاً أو يضمن جنيتك معنى أعطيتك، واكمؤاً بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمء كفلس مفعول جنيت، وعساقلًا جمع عسقول بضم العين الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقل بالياء فحذفت للضرورة، وبنات الأوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس: بنات عرس، ولا يقال بنو أوبر وبنو عرس

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة. والثاني: طببت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطببت النفس يا قيس عن عمرو
أراد طببت نفساً فأدخل آل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

وقوله: (وقد تزداد لازماً) يقتضي التقليل وأشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها، و(لازماً) اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيداً لازماً، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزداد عائد على آل التي للتعريف لأنه قال: (آل حرف تعريف) ثم قال: (وقد تزداد) وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزداد، وإنما يعني لفظ آل دون تقييد بالتعريف.

وقوله: (ولا اضطرار) مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، و(طببت النفس إلى آخر البيت) مبتدأ وخبره (كذا) والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في (وطببت النفس) لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بـ (السري) وهو الشريف.
ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام آل وهي التي للمح الصفة بقوله:

لأنها لغير العاقل، وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب وهو أدنى الكمأة، وكتب بعضهم على الكمأة أنه هو المعروف عند العامة بالفكاع، واعترضه بعض وقال: الصواب أنه الترفاس، والمعنى: أمرتك أن تصحب من هو مثلك ومن هو أفضل منك ولقد نهيتك عن صحبة من دونك، والشاهد في الأوبر حيث أدخل آل عليه ضرورة، ووجه احتياج الشاعر إلى آل أن الراء في جميع قوافي القصيدة مكسورة، ولو حذف آل من الأوبر لفتحت راؤه لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن، فإن جزء العلم علم على الأصح فتحتمل القافية.

(فإن قلت): يجز أوبر بالكسرة فيكون مصروفاً ضرورة لا يحتاج إلى آل، ويكون من أفراد قوله: ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع (قلت): يكون فيه الانتقال من ضرورة إلى ضرورة، وغسل دم بدم.

وقوله: [إلى قول الشاعر الخ] البيت من الطويل وقائله رشيد بن سهاب بسين مهملة مكسورة وراء والشين المعجمة الشكري، ورأيتك بمعنى أبصرتك، ولذا عداه لمفعول واحد، ولما بمعنى حين أو شرطية، وأن بفتح الهمزة زائدة، ووجوهنا بالنصب مفعول عرفت، والمراد بالوجوه الذوات وأعيان القوم، وصدت بمعنى أعرضت جواب لما، والنفس تمييز وفيه الشاهد.

وقوله: [دون تقييد بالتعريف] على حد: عندي درهم ونصفه، وكقوله تعالى: ﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ وقوله: [مع توفر شروط النصب] وسيقول الناظم: وليس يمتنع مع الشروط، وهذا مبني على مذهب الفارسي الذي لا يشترط كونه قليلاً، وأما على مذهب الجمهور الذين يشترطونه فهو مفقود هنا.

- ١٠٩ - وَيَعْضُ الْأَعْلَامَ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا
١١٠ - كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

يعني أن آل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية، وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر، والحارث وهو منقول من اسم الفاعل، والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: (فذكر ذا وحذفه سيان) يعني أنه يجوز أن يؤق بهذه الأسماء التي ذكرت مقرونة بال ومجردة منها. وفهم من قوله: (وبعض الأعلام) أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام. وفهم من قوله: (نقلا) أن ذلك لا يكون في الأعلام المرتجلة. وقوله: (وبعض الأعلام) مبتدأ، و(دخل) خبره وعليه متعلق به، والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي دخل ضمير مستتر يعود على آل، واللام في قوله: (للمح) لام التعليل وهو متعلق بدخل، و(ما) اسم موصول وهو واقع على الحال التي كانت عليه هذه الأسماء قبل النقل، و(قد كان) إلى آخر البيت صلتها، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في (عنه) وفي (كان) ضمير هو اسمها وهو عائد على (بعض) وعنه: متعلق بنقل، والتقدير: وبعض أسماء الأعلام دخل عليه آل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول آل.

وقوله: (فذكر ذا) مبتدأ، و(حذفه) معطوف عليه، و(سيان) خبرها ومعناه مثلاً ومفردة سي. ثم أشار إلى القسم الرابع من أقسام آل وهي التي للغلبة فقال:

- ١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ آلُ كَالْعَقَبَةِ

ذو الغلبة: هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه وهو على ضربين: مضاف: كابن عمر، وابن

(وبعض الأعلام عليه دخلاً) فائدة مراعاة الأصل التفاضل بأن يدرك هذا المسمى كالحارث سمي بذلك تفاؤلاً بأن يعيش حتى يحرث، والفضل سمي به لأجل أن يعيش حتى يصير ذا فضل. وهكذا، فإن لم يراع الأصل فلا يصح دخول آل عليه.

قول كدي: [وهو منقول من اسم عين] أي ذات ثم في التسهيل جعل النعمان مما وضع مقروناً بال، فتكون آل لازمة والتي للمح الأصل غير لازمة، فكيف يمكن إدخاله هنا؟ وأجيب بأنه وضع مقروناً بال ومجرداً منها والعبرة هنا بالمجرد منها. وقوله: [ومجردة منها] فسر الحذف في كلام الناظم بالتجريد تنكيثاً عليه، لأن الحذف يقتضي أنها كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك لأنه علم والأصل علمها فيه، ولذا قال ابن غازي تبعاً للشاطبي لو قال فذكر ذا وتركه سيان لدفع الإيهام. وقوله: [إن ذلك لا يكون في جميع النخ] يشمل قسمين ما لا تدخل عليه آل لكون ذاته لا تقبلها كالمقول من فعل نحو: يزيد، أو يقبلها ولكن لم يسمع كمحمد وصالح.

(وقد يصير علماً بالغلبة)، قول كدي: [ذو الغلبة هو كل اسم النخ] ضمير به يعود على اسم، وما

الزبير، وذو أداة: كالنابغة، والأعشى والعقبة، وهذا النوع تعرف قبل العلمية بالإضافة أو بآل، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغى التعريف السابق، والمراد بابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وبابن الزبير: عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم، وإنما ذكر المصنف في هذا الفصل المضاف وليس من الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: (وقد يصير) أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، و(علماً) خبر يصير وهو مقدم على اسمها، واسمها مضاف، و(مصحوب آل) معطوف عليه. ثم قال:

١١٢ - وَحَذَفَ آلَ ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تُصِفَ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

يعني أن آل للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أصيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يا نابغة، يا أعشى، ومثال المضاف: يا نابغة ذبيان، ويا أعشى همدان وقوله: (وفي غيرهما قد تنحذف) يعني أن آل المذكور قد تحذف في غير النداء والإضافة، وفهم من قوله: (قد) قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: هذا يوم اثنین مبارك فيه. وقول الشاعر:

موصولة واقعة على أشياء، وله متعلق بمحذوف خاص خبر معناه، وضميره يعود على ما وهو الرابط بين الصلة والموصول، وذكر باعتبار لفظ ما، والمعنى: كل اسم اشتهر بذلك الاسم بعض الأشياء التي معنى ذلك الاسم وضع لها في اللغة كما وضع لذلك الاسم أيضاً.

وقوله: [كالتابغة] هو في الأصل اسم فاعل من نبع إذا فاق أقرانه، وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كبره: ثم غلب على شاعر معلوم اسمه زياد كان مادحاً للنعمان بن المنذر أحد الشعراء الستة. وقوله: [والأعشى] هو لغة كل من لا يصير ليلاً وقيل نهاراً، ثم صار علماً بالغلبة على أعشى همدان. وقوله: [والعقبة] هي في اللغة اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم صار علماً بالغلبة على عقبة منى التي تضاف إليها جرة بأن يقال: جرة العقبة، وفي القاموس: المراد بالعقبة عقبة ايلة، وإيلة اسم مدينة بين مصر وينبع وعقبتها صعبة جداً.

وقوله: [وهذا النوع النخ] قيل يلزم عليه اجتماع معرفتين على معرف واحد، والجواب أن الجهة منفكة فإن الذي تعرف بالمضاف إليه إنما هو المضاف، والذي تعرف بآل إنما هو مدخولها، والعلم إنما هو مجموع المضاف والمضاف إليه وآل مع مدخولها، وقوله: [في هذا الفصل] أي في هذا النوع الرابع من أقسام آل وهو الذي للغلبة. وقوله: [وليس من الباب] أي الذي هو المعرف بأداة التعريف. وقوله: [وفهم من قوله وقد يصير النخ] هذا تكرار مع قوله سابقاً: وهذا النوع النخ.

(وحذف آل ذي إن تناد أو تضيف)، قول كدي: [هذا يوم اثنین النخ] هو بالغلبة على اليوم المعلوم، وآل فيه للغلبة لا للتعريف، إذ لو كانت لبقى اثنین بعد حذفها نكرة، فلا يأتي منه الحال في فصيح الكلام مع أنه قد أتى، فدل على أن آل فيه زائدة للغلبة، ويكون إضافة يوم إلى اثنین من إضافة المسمى إلى الاسم أي في اليوم المسمى بالاثنتين وهنالك بحث، وجوابه ورد للجواب انظر جميع ذلك في حاشية سيدي الطيب.

إذ دبران منك يوم لقيته أوْمل أن ألقاك غدواً بأسعد
(وحذف) مفعول مقدم بـ (أوجب) و(في غيرهما) متعلق بتتحذف، والضمير في (غيرهما) عائذ على النداء، والإضافة المفهومين من قوله: (ان تناد أو تضيف).

الابتداء

المبتدأ هو الاسم صريحاً أو مؤولاً مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً

وقوله: [وقول الشاعر إذ دبران الخ] البيت من الطويل، ودبران فاعل بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا لقيني دبران، ويصح أن يقرأ بالنصب على أنه مفعول بمحذوف أي إذا لقيت دبرانا، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذ لا يليها إلا جملة فعلية، ودبران في الأصل اسم لكل كوكب يدبر، ثم صار علماً على خمسة كواكب في الثور، ومنك صفة لدبران، ويوماً منصوب على الظرفية، وأوْمل مضارع أمل، وأن مصدرية يؤول وما بعدها بمصدر أي لقيك مفعول أوْمل، وغدواً منصوب على الظرفية، وبأسعد جمع سعد، وأسعد النجوم عشر، والمعنى: إذا أعرضت عني يوماً فسلامة صدرك أرجو أن ألقاك غداً وأنت مقبل علي، والشاهد في دبران فإن أصله بال وحذفت في غير نداء ولا إضافة، ثم أن قول الناظم: وحذف آل مستغنى عنه بقوله في النداء وباضطرار خص جمع يا وآل، قيل: ويقول ووصل آل بهذا المضاف مغنر الخ، وأجيب بأن ذكر وجوب حذفها هنا ليس لذاته بل ليرتب عليه ما لم يذكره بأي النداء والإضافة وهو أن حذفها في غيرهما قليل، والله أعلم.

الابتداء

لما فرغ من الوسائل شرع في المقصود بالذات وهو الأحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية، ثم إن التراكيب راجعة إلى جملتين: اسمية وفعلية، وقدم الكلام على الاسمية بناء على أن المبتدأ أصل للفاعل وهو مذهب سيويه، وحجته أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل ففاعليته تزول إن تقدم، وقيل: الفاعل أصل وحجته أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة قالوا: كل منهما أصل، وهو الذي اختاره الرضي، وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في القريدة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصل في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يحلو من ثم قال البعض كل أصل

(فإن قلت): هل ينبغي على هذا الخلاف شيء؟ (قلت): نعم ينبغي عليه كما للعمامي أنك إذا وجدت اسماً محتلاً لكونه فاعلاً محذوف الفعل ومبتدأ محذوف الخبر ترجح كل عند القائل بأصالته، وتكافأ عند من يقول كل منهما أصل وذلك كزيد في جواب من قوله فعلى اختيار المبتدأ تقلد: زيد قرأ، وعلى اختيار الفاعل تقلد: قرأ زيد.

لمكتف به ، وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين : ذو خبر ، ووصف رافع لما يغني عن الخبر ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

١١٣ - مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ

فاكتفى بالمثال عن الحد ، فزيد من قولك : (زيد عاذر من اعتذر) مبتدأ ، و(عاذر) من المثال المذكور

(لا يقال) تقدّر زيد قرأ ترجيحاً على كل ليكون الجواب مطابقاً للسؤال الواقع بجمله اسمية . (لأننا نقول) : هو جملة اسمية لفظاً فعلية معنى ، إذ أصل قرأ أقرأ زيد أم عمرو أم بكر ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه يتجدد ويتغير فيقع فيه الإيهام ، فعلى هذا تقع المطابقة مطلقاً أجبت بالاسمية أو الفعلية ، وبما قال الدماميني يظهر بطلان قول المرادي تبعاً لأبي حيان هذا الخلاف لا يجدي شيئاً ، وقد أطلق الناظم الابتداء المصدر على المبتدأ اسم المفعول فكأنه قال المبتدأ ، وكثيراً ما يطلق الناظم المصدر في هذا النظم ويريد به اسم المفعول كقوله : التنازع والنداء والاختصاص ، وفي الترجمة حذف الواو مع ما عطفت كأنه قال : المبتدأ أو الخبر ، والدليل على ذلك أنه ذكرهما معاً داخل الترجمة ، أو يقال : عبر بالابتداء ، والابتداء يستلزم المبتدأ ، والمبتدأ يستلزم الخبر .

قول كدي : [صريحاً] حال من الاسم نحو : الله ربنا ، ومحمد نبينا . وقوله : [أو مؤولاً] بأن يسبق الفعل الواقع بعد أن بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر نحو قول الله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أي صيامكم أو صومكم ، وخبر خبره . وقوله : [مجرداً عن العوامل النح] أي كما علمت في المثالين ، واحترزه من المقرون بعامل لفظي نحو : كان زيد قائماً ، وقام زيد ، فلا يقال في زيد مبتدأ ، بل يقال في الأول اسم كان وفي الثاني فاعل .

وقوله : [غير الزائدة] أي أو شبهها ، فمثال الزائدة قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من ، وغير الله خبر ، ويرزقكم خبر بعد خبر أو غير بدل من خالق والخبر محذوف أي لكم ، ولا تقل أن خالق وصف مبتدأ ، وغير فاعل أغنى عن الخبر لأن الوصف الرفع لما سد فاعله مسد الخبر نزل منزلة الفعل ، والفعل لا يدخل عليه من ، فكذلك ما أشبهه ومنه بحسبك درهم ومثال الشبيه بالزائد :

لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر ، وأبي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائية عن الضمة المقلوبة ياء لإجل الحرف الشبيه بالزائد ، وقريب خبر المبتدأ ، والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل واحد منهما لا يتعلق بشيء أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كمن في الآية ، والباء في بحسبك والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه كلعلى في المثال فإنها تفيد الترجي فلو حذفت لم يبق ما يدل عليه . وقوله : [مخبراً عنه النح] خرج به وبما بعده اسم الفعل نحو نزال لأنه غير مخبر عنه وغير وصف ولا محل له من الإعراب على الأصح .

(مبتدأ زيد وعاذر خبر) ، قول كدي : [فاكتفى بالمثال النح] عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال غالباً فهو كقول من قال :

خبره، (من اعتذر) تميم للبيت، و(مبتدأ خبر مقدم)، و(زيد) مبتدأ أو (خبر) خبر عنه، و(إن قلت) شرط (زيد عاذر) مبتدأ وخبر، و(من اعتذر) مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ولو قال: إن قلت: زيد عاذر من اعتذر، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

١١٤- وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

١١٥- وَقَسَّ وَكَاسْتَفْهَمَ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوَّلُ الرُّشْدِ

١١٦- وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا أَلْوَصَفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

يعني أنك إذا قلت: (أسار ذان) فالأول الذي هو أسار مبتدأ، والثاني الذي هو ذان، فاعل أغنى عن الخبر، فسار اسم فاعل من سري، وذان تثنية ذا، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوع، وقوله: (وقس) أي قس على المثالين وهما: (زيد عاذر) و(أسار ذان) وقس على الثاني أيضاً في كونه بعد استفهام وقوله: (وكاستفهام النفي) يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده، فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

وشادن يسألني ما المبتدأ وما الخبر
بينهما لي مسرعا قلت له أنت القمر

ثم قبول العذر من الأوصاف الحمودة والله در من قال:

إذا اعتذر الصديق إليك يوماً تجاوز عن مساويه الكثيرة
فإن الشافعي روى حديثاً بإسناد صحيح عن المغيرة
عن المختار أن الله يحو بعذر واحد ألفي كبيرة

وقوله: [لم يكن فيه حذف الخ] أي للفاء الرابطة ولا تقديم للجواب ولا تأخير للشرط. وقوله: [ثم أشار إلى النوع الثاني الخ] وهو الوصف ليكن هذا بالنسبة للبيتين الأولين، وأما الثالث وهو الثاني الخ فهو ذو خبر من النوع الأول، فكان الأليق للمكودي أن يفصل البيتين الأولين والثالث بالشرح.

(وأول مبتدأ والثاني فاعل)، قول كدي: [فأسار اسم فاعل الخ] وأصله ساري بياء منونة استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما فالإعراب مقدر استقلاً على الياء المحذوفة. وسئل بعضهم عن قراءة: والليل إذا يسر يحذف الياء فقال: لا أجيبك إلا أن تبيت عند باب داربي مقيداً ففعل، فلما أصبح قال له: إن العرب إذا وضعوا شيئاً في غير محله حذفوا منه حرفاً تنبيهاً على أنه موضوع في غير محله، إذا الليل مسروفيه لاسار.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفعل] والفعل لا يرفع الخبر فكذلك ما حمل عليه، وعلل أيضاً بأن الخبر محكوم به على المبتدأ ومرفوع الوصف محكوم عليه. وقوله: [أي قس على المثالين الخ] مما يدخل تحت وقس الجمع

أقاطن قوم سلمى أم نورا ظعننا أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النفي قول الشاعر:

خليلي ما واف بعهد أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقوله: (وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد) يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على

استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: (قد يجوز) قلة ذلك ومنه قول الشاعر:

خبر بنو لب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

والفرد مقيساً على المثني، وما يدخل تحته أيضاً اسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة، فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل، ولأجل هذا كان ينبغي للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول فإنه لا يرفع إلا النائب والوزن يقبله.

وقوله: [وقول الشاعر أقاطن الخ] البيت من البسيط والهمزة للاستفهام « وقاطن اسم فاعل من قطن بالمكان إذا أقام به مبتداً منون، وقوم فاعل أغنى عن الخبر، وأم عاطفة، ونورا فعل وفاعل بمعنى قصدوا معطوف على قاطن، وظعننا مفعول نورا وهو مصدر ظعن يظعن كعلم يعلم والظعن الارتحال أن يظعنوا ويرحلوا شرط، وعجيب خبر مقدم، وعيش مبتداً مؤخر، والجملة جواب الشرط، ومن اسم موصول وما بعدها صلتها والشاهد في أقاطن فإنه عمل لاعتماده على همزة الاستفهام فهو مثل اسار في النظم.

وقوله: [ومثله بعد النفي قول الشاعر خليلي الخ] البيت من الطويل، وخليلي مثني منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم « وواف اسم فاعل من وفي مبتداً مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها الاستثقال على الياء المحذوفة للالتقاء الساكنين، وأنتما فاعل أغنى عن الخبر، وإذا ظرف لواف، واسم تكون الألف العائد على خليلي، ومن اسم موصول، وجملة أقاطع صلتها، والعائد محذوف أي أقاطعه، والمعنى: يا خليلي إذا لم تكونا ناصرين لي على من أقاطعه وأهجره فما أنتما وافيين بعهدي، ولا مؤديين حق صحبتي، والشاهد في واف حيث رفع أنتما، وقد اعتمد على النفي، وإنما اشترط تقدم الاستفهام أو النفي على الوصف لأنه فرع في العمل عن الفعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، فاحتاج إلى ما يزيده قرباً من الفعل فأتى بالاستفهام أو النفي، لأن الغالب فيهما أن يدخل على الفعل.

قوله: [ومنه قول الشاعر الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من الطائيين، وخبر صفة مشبهة مبتداً، والوصف مهما وقع مبتداً يلزمه التذكير لقيامه مقام الفعل، والفعل كما مر لا يكون إلا نكرة، والخبر بالشيء العالم به، وينو فاعل أغنى عن الخبر، ولهب بكسر اللام وهم حي من الأزدي، ومنهم الرجل الذي لما أصاب عمر في الحج حجر فسال دمه فقال أشعر أمير المؤمنين فوالله لا يبيع بعد هذا العام أبداً فكان الأمر كما قال، ولا ناهية، وتلك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفاً، وملغياً خبرها، ومقالة مفعول ملغيا من الإلغاء وهو عدم الاعتداد بالشيء، ولهي منسوب إلى هذه القبيلة، والطير فاعل بفعل محذوف، والشاهد في عمل خبر من غير اعتماد، وقيل: لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتداً، وخبر خبره، ولا تنصّر عدم المطابقة لأن فعلاً يجرب به عن الفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد على حد: والملائكة بعد ذلك ظهير.

(ففاتر أولو الرشد) في المثال مثل خير بنو هب في البيت وقوله: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر إلى آخر البيت) يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع، جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ، وجعل الوصف خبراً مقدماً وذلك نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع، وفهم من قوله: (في سوى الأفراد) أن المطابق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبراً، بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو: «أراغب أنت عن آهتي» فيجوز في أراغب أن يكون خبراً مقدماً، وأن يكون مبتدأ، أو أنت فاعل سد مسد الخبر.

(والثان مبتدأ وذا الوصف خبر) هذا تقييد لقوله: وأول مبتدأ الخ كأنه قال: محل كون الأول مبتدأ والثاني فاعلاً إذا كان الوصف غير مطابق، فإن كان مطابقاً لما بعده في سوى الأفراد فالتعين كون الثاني مبتدأ. وقول كدي: [إذا كان مطابقاً لمرفوعه] الأولى أن يقول: لما بعده لأن ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف، اللهم إلا أن يقال سباه مرفوعاً باعتبار غير المطابقة، وقوله: [وهو الذي كان الخ] يعني في نحو: أسارذان لا هنا، ولا ففي نحو هذا لا يجوز فيه ذلك. وقوله: [ولا يجوز أن يكون الخ] يعني على اللغة المشهورة، وأما على غيرها فيجوز.

وقوله: [لتحمله ضمير الخ] يقتضي هذا الكلام أن من يجعل الوصف مبتدأ يقول: إن الألف والواو ضميران ولا معنى له، لأنها إذا كانا ضميرين فقد أخذ الوصف المبتدأ مرفوعه فلم يبق لقوله الزيدان والزيدون الواقعان بعد الوصف المطابق إلا أن يعربا بدلين من الألف في الوصف أو الواو، فيكون ذلك خروجاً عن الموضوع، بل الحق أن من يقول: إن الوصف المطابق مبتدأ يجعل الألف والواو حرفين.

وقوله: [وهذا الوصف الخ]. هذا جواب عن سؤال مقدر، يقال: هذا الذي قلت من تحمل الوصف ضمير الاسم الذي بعده على تسليمه لا يأتي إلا على جعل الألف والواو في الوصف المطابق ضميرين، ونحن نجعلهما حرفين دالين على التثنية والجمع فقال: وهذا الخ يعني على اللغة المشهورة.

وقوله: [فلا يثنى ولا يجمع] مراده أن الوصف إذا رفع ما بعده لا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع، كالفعل إذا أسند لثنى أو مجموع على اللغة الفصيحة وهنا لحقه الألف والواو، فدل على أنه غير مستند إلى الاسم الظاهر بعده، بل الاسم الظاهر مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وفاعل الوصف الألف والواو، وليس مراده أن الوصف من حيث هو لا يثنى ولا يجمع، فإن هذا لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل وإن اعترض عليه به.

وقوله: [فيجوز في أراغب أن يكون خبراً الخ] فيه نظر، بل المتعين في هذه الآية الوجه الثاني لما يلزم على الوجه الأول من الفصل بين العامل الذي هو راغب ومعموله الذي هو عن آهتي بالمبتدأ الذي هو أنت وهو أجنبي عن الخبر، لأن الصحيح أن المبتدأ غير معمول للخبر، والأولى التمثيل بأقائم زيد، والحاصل أن

فقوله: فأول مبتدأ، ومبتدأ خبره، والثاني مبتدأ، وفاعل خبره، وأغنى فعل ماضٍ في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره: أغنى عن الخبر، وفي أسار على حذف القول أي في قولك: أسار ذان، وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً تقديره: قس على ما ذكر، والنفي مبتدأ وخبره كاستفهام، ونحو فاعل يجوز، وفائز مبتدأ، وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك: فائز أولو الرشد، والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ، وذا مبتدأ، والوصف صفة له، وخبر خبره، وإن حرف شرط، وفعل الشرط استقر، وفي سوى متعلق باستقر، وطبقاً حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة، والتقدير: إن استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه: ثم قال:

١١٧ - وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

يعني أن الرفع للمبتدأ هو (الابتداء) والرفع للخبر هو (المبتدأ) والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً فهو معنى من المعاني، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال: فأما الذي بينى عليه شيء هو هو معنى، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك: عبد الله منطلق،

الوصف إما أن يخالف ما بعده أو يطابقه، فإن خالفه بأن كان الوصف مفرداً والاسم مثنى أو مجموعاً تعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، وإن طابقه في غير الأفراد تعين في الوصف أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، وإن طابقه في الأفراد جاز الوجهان.

وقوله: [فأول مبتدأ الخ] سوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلاً لقوله بعد: والثاني المعرفة بال.

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء). قول كدي: [هو جعلك الاسم أولاً الخ] في هذا التعريف قصور بخروج الوصف الرفع للفاعل، وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: لتخبر عنه ثانياً أو لترفع ما بعده، ولو عبر بترفع ما بعده بدل لتخبر عنه لكان جامعاً وقوله: [قال] أي سيبويه، فأما الذي اسم موصول واقع على المبتدأ وهو عبد الله في مثال سيبويه بعد بينى فعل مضارع مبني للمفعول عليه متعلق بينى وضميره للذي الواقع على المبتدأ شيء نائب عن الفاعل واقع على الخبر، والجملة صلة الذي، والعائد ضمير عليه هو مبتدأ ثان واقع على الخبر هو خبر هو قبل واقع على المبتدأ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره الذي، ومعنى هو أن الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فإن المبني ال اسم موصول واقعة على الخبر عليه يتعلق بالمبني وضميره للمبتدأ يرتفع فاعله يعود على الخبر الواقع عليه ال به ضميره يعود للمبتدأ، أو جملة يرتفع خبران كما ارتفع هو الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول مطلق صفة محذوف، وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف، هو فاعل ارتفع عائد على المبتدأ، وتقدير الجميع: فأما المبتدأ الذي بينى الخبر على المبتدأ هو أي الخبر نفس المبتدأ في المصدوق، فإن الخبر المبني على المبتدأ يرتفع هو أي الخبر بالمبتدأ ارتفاعاً مثل ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وانظر لهذه العبارة ما أصعبها وأسهل عبارة الناظم، وقيل: إن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وقيل: إن

والضمير في (رفعوا) عائد على العرب، و(رفع) مبتدأ، وخبره (بالمبتدأ) والعامل في (كذلك) الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله: (بالمبتدأ). ثم قال:

الابتداء رفعهما معاً، وقيل: الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ رفع الخبر، والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم.

(فإن قلت): كيف يكون مشهوراً مع أنه رد بوجوه منها: أن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو: زيد أخوك، فلو رفع الأخ يزيد لكان رافعاً لنفسه بنفسه، والجواب بأنها وإن اتفقا مصدوقا فقد اختلفا مفهوماً، لأن زيد دل على الذات والاخ على الاخوة وهذا شأن كل مبتدأ وخبر، وقد أوردوا هنا سؤالاً بأن قالوا: المبتدأ والخبر هل هما شيان أو شيء واحد؟ إن أجبت بأنها شيان لزم الإخبار عن الشيء بمغاير، وإن أجبت بأنها شيء واحد لزم الإخبار عن الشيء بنفسه وهو من باب تحصيل الحاصل. (والجواب): الحق أن يقال هما شيء واحد باعتبار مصدوقهما، إذ مصدوقهما ذات واحدة وهما شيان باعتبار مفهومهما، لأن الأول اسم للذات، والثاني يدل على المعنى.

وقوله: [والعامل في كذلك الخ] يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدأ، والأولى أن يكون كذلك خبراً مقدماً وبالمبتدأ متعلق برفع، ويكون التشبيه في كونه منسوباً للعرب أو للنحاة.

(حكايبتان - الأولى) اجتمع المازني. وقيل الجرمي من البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال له الفراء: أخبرني عن زيد منطلق بم رفعتم زيد؟ فقال له: بالابتداء، فقال: ما معنى الابتداء؟ فقال له: تعريته عن العوامل اللفظية، قال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال الفراء: ما رأيت عجباً كالיום عامل لا يظهر ولا يمثل، فقال له المازني: أخبرني عن زيد ضربته بم رفعتم زيد؟ قال بالهاء في ضربته، فقال المازني: الهاء اسم فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي بل نجعل كل واحد من الاسمين مرفوعاً بالآخر كما في زيد منطلق، فقال له: يجوز ذلك في زيد منطلق لأن كلا منهما مرفوع في نفسه وهنا لا يمكن لأن الهاء في محل نصب فلا ترفع، فقال الفراء لم نرفعه بالهاء بل بالعائد على زيد، فقال: أظهره لي، قال: لا يظهر، قال: مثله لي، قال: لا يمثل، فقال: ما فررت منه وقعت فيه. وقد سئل الفراء بعد افتراقهما: كيف وجدت المازني؟ فقال: آية، وسئل الآخر: كيف وجدت الفراء؟ قال: شيطانياً.

(والثانية): مسألة الزنبورية المقرونة بشهادة الوزيرية وهي: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها. قال سيبويه: المروي عن العرب: فإذا هو هي لا إياها، وقال الكسائي: المروي إياها لا هي، واختلفا بحضرة أبي جعفر الأمير، ويحيى بن خالد الوزير، فقال لهما الأمير: قد اختلفتما وأنتما عالما بلديكما فمن يفصل بينكما؟ فقال الكسائي: العرب بالباب، فقال له الأمير: أنصفت وأمر بإحضارهم، فسللوا وامتنعوا من الجواب حتى يعلموا ما قاله الكسائي فيقولون: الحق معه لقربه من الملك، فقال الكسائي: قلت كذا وسيبويه قال كذا، فقالوا: الحق مع الكسائي، فقال سيبويه: مرهم أن ينطقوا بذلك، فأمرهم فامتنعوا لكونهم لا يرضون أن ينقل عنهم اللحن لا لأجل أنهم لا يقدرون على النطق بذلك كما قيل به. فروي أن الكسائي قال ليحيى: أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلده فلا ترده

١١٨ - وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الَّتِيُمُ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

يعني أن الخبر هو الجزء الذي تمت به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تمت الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: الله بر لأن الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن إليهم، والأأيادي شاهدة والأأيادي النعم وهو جمع أيد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

١١٩ - وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ

يعني أن خبر المبتدأ يأتي (مفرداً) وهو الأصل، ويأتي (جملة) والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيهاً بالجملة وذلك نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وشمل الجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم، والفعلية نحو: زيد قام أبوه.

خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج سيوبه وقصد فارساً ولم يعد لبلده البصرة ومات بقرب ذلك، قيل: ولم يمض حتى شتم رائحة كبده بما وقع له. قالوا: والحق في هذه المسألة جواز الوجهين: أما على ما لسيوبه فهو مبتدأ وهي في محل رفع خبر، وأما النصب على ما للكسائي فعلى إضمار فعل قام مقامه معموله والأصل فإذا هو يساويها.

(والخبر الجزء المتم الفائدة)، قول كدي: [وإن كانت الفائدة حصلت] الأولى أن يسقط هذا مع قوله بعد: ولأنه الجزء الخ. لأنه لا يقال ذلك إلا لو عبر الناظم بحصلت بدل المتم، كما عبر به الموضح هنا منكتاً به على الناظم، وعلله في حواشيه بأن التمام يكون في التفضلات، والحصول يكون في العمد والخبر عمدة والتحرير مع الناظم لأنه لم يرد بالتمام ما أتى بعد تمام الكلام، بل أراد به أن الفائدة ابتدأت بالمبتدأ وكملت بالخبر.

وقوله: [لأن الخبر الخ] هذه العلة هي المناسبة لتعبير الناظم بالمتم، فالأولى الاقتصار عليها بأن يقول: وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة لأن الخبر الخ.

وقوله: [ولذلك كان أصله الخ] أي ولأجل حصول الفائدة يكون الخبر نكرة، وأيضاً لو كان معرفة، والمبتدأ معرفة لتوهم أنه صفة له فتبقى النفس متشوقة للخبر، وقد اعترض على الناظم بأن حده للخبر غير مانع لشموله فاعل الفعل وفاعل الوصف، فالأولى أن يزيد في التعريف كما زاد الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور لإخراجها، ولعله للجواب عن ذلك أشار كدي بقوله أول التقرير: فائدة الجملة الاسمية، والحق أن حده للخبر مانع. وما أوردوه عليه لا يرد لأنه أخرج ذلك بالمثال على عادته، إذ التقدير المتم الفائدة تماماً كتمامها في قولك: الله بر الخ.

(وفرداً يأتي ويأتي جملة)، قول كدي: [في هذا الباب ما ليس بجملة الخ] فيشمل المثنى والمجموع.

وقوله : (حاوية معنى الذي سيقت له) يعني أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال : (حاوية معنى) ولم يقل : حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو: زيد قام أبوه، وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة كقوله عز وجل : ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى : ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ومفرداً حال من فاعل يأتي الأول المستتر، وجملة حال من الضمير في (يأتي) الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، و(حاوية) صفة للجملة، و(معنى) مفعول بحاوية، و(الذي) واقع على المبتدأ وصلته (سيقت له) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام، وفي سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله :

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي اللّٰهُ حَسْبِي وَكَفَى

يعني أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله : (كنطقي الله حسبي وكفى) فـ (فنطقي) مبتدأ، (والله حسبي) جملة في موضع الخبر وليس فيها

واحتراز به من المفرد في باب الإعراب فإنه ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة، ومنه في باب النداء وياب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فالمفرد أقسام ثلاثة .

وقوله : [يعني أن الجملة تكون النخ] الأولى أن يقول : يعني أن الجملة الواقعة خبراً لا بد أن تشتمل على رابط النخ ليفيد الحصر، وإنما اشتراط ذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، والأصل فيها الاستئناف، فإذا وجد الرابط علمنا أنها خرجت عن أصلها وتعينت للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفسه لا تحتاج لرابط . وقوله : [على قراءة الرفع النخ] أي للباس، فيكون لباس مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانياً، وخبر خبر عن الثاني، والجملة منه ومن خبره خبر عن الأول، والرابط اسم الإشارة للعلم أنه لا بد من مشار إليه، وأما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفاً على ريشاً .

وقوله : [الحاقة ما الحاقة النخ] الحاقة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والحاقة : خبر ما والجملة من ما وخبره خبر الحاقة، والرابط تكرار المبتدأ بلفظه، والمراد بالحاقة الساعة سميت بذلك لأنها حق ولأن فيها تعرف حقائق الأمور والله أعلم، ومنه : ﴿القارعة ما القارعة﴾، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم . وقد ذكر بعضهم أن جملة الروابط عشرة وإنما عموماً في رابط الخبر دون الصفة والصلة والحال، لأن الموصوف أحوج إلى صفته من المبتدأ إلى خبره، والحال صفة لصاحبها في المعنى . والصلة كالصفة في بيان الموصول .

وقوله : [ولما كان من الجملة النخ] الأولى أن يقول : ثم محل احتياج الجملة الواقعة خبراً إلى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وإلا فلا تحتاج لرابط، وإليه أشار بقوله : وإن تكن إياه معنى اكتفى بها، ليفيد أن هذا البيت تقييد لحاوية معنى النخ . ونطقي في النظم مصدر بمعنى اسم المفعول أي منطوقي . ثم أن كفى في

ضمير لأن الله حسي هو منطقي، ونطقي هو الله حسي. ومثل ذلك هجري أبي بكر: لا إله إلا الله (إياه) خبر (تكن) واسمها مستتر يعود على الجملة، و(معنى) منصوب على إسقاط حرف الجر، و(اكتفى) جواب الشرط فيه ضمير يعود على المبتدأ والضمير في (بها) عائد على الجملة. ثم قال: ١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

قسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق. وذكر أن (الجامد فارغ) يعني من الضمير نحو: زيد أخوك، وأنت زيد، وإن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زيد قائم، ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو، والمشتق هنا اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل في قوله: (وإن يشتق) ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زيد تميمي، وزيد أسد.

قول الناظم: وكفى مثال آخر لما فيه الإخبار بالجملة الفعلية عن المبتدأ الثاني، كما أخبر عنه بالفرد وهو حسب الذي هو بمعنى كاف ويكون التقدير: منطوقي الله كفى. فجملة كفى خبر عن الله، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول الذي هو منطقي ولا رابط لأنها بنفسه في المعنى.

وقوله: [ومثل ذلك هجري الخ] هجري فعيل مقصور ألفه للتأنيث كحشي. ومعنى هجري دأبه وعادته في وقت الهجرة وهو اشتداد الحر لا إله إلا الله. قاله عياض وابن عقيل في شرح التسهيل.

(فإن قيل): إن أرادوا بقولهم: الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ اتحادهما في الما صدق يقال كل مبتدأ وخبر كذلك، وإن أرادوا اتحادهما في المفهوم فباطل، لأن الخبر لا بد أن يكون مغايراً للمبتدأ في المعنى، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به.

(فالجواب): أن معنى كون الجملة نفس المبتدأ أنها خبر عن المبتدأ مفرد مدلوله جملة كلفظ حديث وكلام ومنطوقي كما في التسهيل هنا، وفي المعنى أن الجملة المراد لفظها مفرد حقيقة يدل لذلك وقوعها مبتدأ الذي لا يكون إلا مفرداً كالحديث: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» قال الحافظ سيدي الطيب: فعلى الأول يكون إعرابها محلياً، وعلى الثاني وهو المتعين أن إعرابها بحركة مقدرة في آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية، وهكذا يقال في: لا حول الخ الواقع مبتدأ وكنز خبره.

(والمفرد الجامد فارغ) المفرد الجامد الذي لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على زاد المال زيادة، فإذا وقع خبراً فلا يتحمل ضمير المبتدأ، والمشتق ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو: قائم، فإذا أخبر به عن المبتدأ فيتحمل ضميره.

وقوله: [يعني من الضمير] بين به متعلق قول الناظم: فارغ، ويدل لهذا المتعلق قوله بعد: فهو ذو ضمير، وحينئذ فاعتراض من اعترض عليه بقوله لم يبين من أي شيء يكون فارغاً ساقط، ثم إن قول الناظم: وإن يشتق فهو الخ يقتضي أن كل خبر مشتق يتحمل الضمير مع أنه إذا رفع المشتق الظاهر نحو: زيد قائم أبوه فلا يتحملة، ولذا نكت عليه للموضح بقوله: إلا إذا رفع الظاهر، وأجاب المرادي بأنه إذا رفع الظاهر فقد

(فإن قلت): ظاهر كلامه أن الضمير في (يشتق) عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. (قلت): هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود، ونظيره ما تقدم في قوله: وقد تزايد لازماً، وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب إبرازه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٢٢ - وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً

يعني أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه، فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى: أن يكون المرفوع ضميراً. وقوله: (مطلقاً) يعني خيف اللبس أو لم يخف وشمل

جرى الوصف على غير من هو له فيكون من أفراد قوله بعد: وأبرزته مطلقاً، ويكون وأبرزته تقييداً لهذا، وستعلم ما في إدخاله صورة الظاهر في: وأبرزته الخ.

وقوله: [قلت هو عائد على الخبر المفرد الخ] رد هذا بأنه يلزم عليه عود الضمير على الموصوف دون الصفة وهما كالشيء الواحد فلا يصح ذلك.

(وأجيب) بأجوبة منها: أن مراد المكودي بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد المار في قوله: ومفرداً يأتي الخ، لكن هذا بعيد من كلامه. ومنها: أن يكون المفرد مبتدأ أول، والجامد مبتدأ ثان، وفارغ خبر الثاني، والجملة خبر الأول، فيكون الضمير إنما عاد على المبتدأ لا على الموصوف.

(قلت): وهذا الكلام من المكودي وغيره لا حاجة إليه أصلاً، والصواب إبقاء عبارة الناظم يشتق على ظاهرها من عود الضمير على المفرد الجامد، ويكون المعنى: وأن يشتق المفرد الجامد أي يؤول بالمشتق نحو: زيد تميمي فهو ذو ضمير مستكن، وإذا كان المؤول بالمشتق يتحمل الضمير فأولى المشتق اصالة، فيكون كلام الناظم صحيحاً صريحاً في الصورتين المشتق والمؤول به.

(وأبرزته مطلقاً حيث تلا)، قول المكودي: [وأحدهما أن يكون المرفوع ظاهراً] في إدخاله الظاهر هنا نظر، لأن كلام الناظم فيما إذا رفع الوصف ضميراً مستتراً جرى على غير من هو له فيجب برونه نحو: زيد قائم أنت وإن كان الوصف رافعاً لظاهر فلا ضمير فيه حتى يبرز. (لا يقال) أن الوصف إذا كان رافعاً للضمير قبل رفعه للظاهر. (لأننا نقول): ذلك تركيب وهذا تركيب.

وقوله: [نحو زيد قائم أبوه] الأولى أن يقول أبواه بالثنية لأن مثاله بالإفراد فيجوز فيه أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبره مقدم فيكون خروجاً عن موضوعه، ويجوز أن يكون أبوه فاعلاً بقائم، وقوله: [أن يكون المرفوع ضميراً] مثله في التصريح بزيد قائم أنت إليه، والظاهر أنه لا يحتاج إليه لأن الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج إلى عائد.

صورتين إحداهما: ما يعرض فيه اللبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى: ما لا لبس فيها نحو: زيد هند ضاربها هو، وهذا يختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب فيها إبراز كالتي قبلها، ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار، ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال: (مطلقاً). وقوله: (وأبرزنه مطلقاً) أي أبرز الضمير، ومطلقاً منصوب على الحال من الضمير المنصوب في وأبرزنه، وفي (تلا) ضمير يعود على الخبر، و(ما) واقعة على المبتدأ وهي موصولة مفعولة بتلا، ومعناه اسم ليس.

والضمير في (معناه) عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، و(محصولاً) خبر ليس، وفي قوله: محصلاً ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقاً إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ. ثم قال:

١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة، ولذلك قال: (ناوين معنى كائن أو استقر) فإذا قلت: زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير: زيد كائن أو

وقوله: [نحو زيد عمرو ضاربه هو] فضارب خبر عن عمرو، وهو في الحقيقة لزيد لأنه هو الضارب، والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد لفظه هو.

(لا يقال) الإبراز لا يرفع اللبس لاحتمال عود هو على عمرو المبتدأ ثانياً. (لأننا نقول): سلمنا ذلك لكن الواضح جعل الإبراز علامة على كون الوصف جرى على غير من هوله، ولهذا يمتنع الإبراز إذا جرى على من هوله على الصواب، فلا نقول: زيد قائم هو ونسب ليس الجواز، وفي مثال المكودي هذا مع الذي بعده نظر، لأن الإخبار فيهما على الأول بالجملة وموضوعنا فيها إذا كان الإخبار بالمفرد، فالصواب أن يمثل بمثالي الموضح: غلام زيد ضاربه هو، وغلام هند ضاربه هي.

وقوله: [ومطلقاً منصوب على الحال الخ] الأولى أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق أي إبرازاً مطلقاً، وقوله: [عائد على ما] قد علمت أن ما واقعة على المبتدأ، أو ضمير معناه لا يعود على المبتدأ وإنما هو للخبر، فصوابه أن يقول: عائد على ما عاد عليه ضمير تلا وهو الخبر وهذا هو الواقع في تقريره.

وقوله: [وهو الرابط بين الصلة الخ] مبني على ما قبله من أنه عائد على ما، وقد علمت ما فيه، والحق أن الرابط ضمير له العائد على ما. وقوله: [يعود على الخبر] الحق أنه يعود على اسم ليس وهو معناه.

(وأخبروا بظرف أو بحرف جر)، قول كدي: [من أقسام الخبر الخ] هذا يقتضي أن الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة، وصرح بذلك في قوله بعد: وإنما جعلوا الخ، وهذا هو الذي يقتضيه تعبير الناظم بقوله: وأخبروا.

وقوله: [وهو راجع في التقدير الخ] يقتضي أنه ليس قسماً ثالثاً، بل إن تعلق بالاسم فهو مفرد، وإن

مستقر عندك، أو زيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة لأنه عوض من الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الأفراد، واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل، والضمير في (وأخبروا) عائد على العرب، و(ناوين) حال منه، ومعنى مفعول بناوين. ثم قال:

١٢٤ - وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَ فَأَخْبَرًا

يعني أن اسم الزمان لا يكون خبراً عن الجثة فلا يقال: زيد اليوم، وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زيد أمامك، وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القتال يوم الجمعة. وقوله: (وإن يفد فأخبراً) أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به. ومنه قولهم: الهلال الليلة وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى، لأن التقدير حدوث الهلال الليلة، وقوله (فأخبراً) أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف، وفاعل (يفد) ضمير يعود على الإخبار المفهوم من قوله: (خبراً). ثم قال:

تعلق بالفعل فجمله، وهو الذي يقتضيه قول الناظم: ناوين معنى الخ، فيكون التناقض وقع في كلامه وفي كلام الناظم، وأجاب يس عن الناظم بأن قوله: وأخبروا بظرف الخ فيه مجاز رفعه بقوله: ناوين الخ، وأخذ من قول الناظم ناوين أنه لا يجوز إظهاره وهو مذهب الجمهور، وجوزه ابن جني، كما يؤخذ من قوله: معنى أنه لا يتعين تقدير لفظ كائن أو استقر، بل يجوز تقدير كل لفظ عام دل على الكينونة والاستقرار، كما يستفاد من قوله: كائن أو استقر أنه لا يخبر بها إلا إذا كانا تامين بأن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما، فإن كانا ناقصين فلا يخبر بها فلا يجوز نحو: مكاناً أو أمس أو فيك لعدم الفائدة، ثم الواجب في كائن المقدر أن يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة، وإلا كان الظرف أو المجرور بعد متعلقين بكائن أخرى خبر كائن وهكذا فيلزم التسلسل، والحق أن الضمير الذي كان في كائن أو استقر انتقل وسكن في الظرف، والجار والمجرور تقدماً أو تأخراً، وقيل: لا ضمير فيهما، وأنه حذف مع المتعلق به، وقيل: إن تأخراً ففيها ضمير وإن تقدماً فلا.

(ولا يكون اسم زمان خبراً) هذا تقييد لقوله بظرف في قوله وأخبروا بظرف الخ، وعلة المنع أن نسبة الذوات إلى الأزمنة على حد السواء، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها.

وقوله: [وهو في المعنى راجع الخ] هذا كأنه اعتراض على الناظم المقتضي أن الخبر إذا حصلت فيه الفائدة جاز الإخبار باسم الزمان عن الجثة ولا تأويل مع أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقاً، ونحو: الورد في أيار لم يقع خبراً عن الذات وإنما وقع خبراً عن اسم المعنى، إذ هو حذف مضاف أي خروج الورد في أيار الذي هو شهر من أشهر العجم، وهذا هو الذي عليه الجمهور. وقال بعض المتأخرين: إن الخبر اسم الزمان حقيقة فلا تأويل وإياه تبع الناظم. وعبر الناظم باسم الزمان دون ظرف الزمان ليفيد أن ما كان للزمان لا يخبر به عن الذات مطلقاً كان منصوباً نحو: زيد اليوم وهذا يسمى بالظرف وباسم الزمان أو مجروراً نحو:

- ١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ مَا لَمْ تُفِذْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٍ
 ١٢٦ - وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا حِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
 ١٢٧ - وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرَّ يَزِينُ وَلْيُقَسِّ مَا لَمْ يُقَلِّ

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: (كعند زيد ثمرة).

زيد في اليوم وهذا يسمى باسم الزمان ولا يسمى ظرفاً، ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى أن المنصوب يتمتع وقوعه خبراً دون المجرور وليس كذلك، ثم إن الجثة اسم للجسم إذا كان قاعداً، فإن كان قائماً قيل له قامة، فالأولى للناظم حينئذ أن يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كانت قائمة أو قاعدة، وهذا البيت والأبيات الثلاثة بعد لا فائدة فيها لأن غاية البيت الأول هذا أن اسم الزمان إن أفاد جاز كونه خبراً عن الذات وإلا فلا.

وحاصل الأبيات بعد أن النكرة إن أفادت جاز الابتداء بها وإلا فلا، وهو عين قوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد لأنه إذا لم يفد فلا يقال له كلام أصلاً، فضلاً عن أن له خبر في الأول أو مبتدأ في الثاني، وأجيب بأن الشيء تارة يكون لا فائدة فيه لذاته لكونه معلوماً عند كل أحد أو عند المخاطب، وهذا هو الخارج بقوله سابقاً: كلامنا لفظ مفيد، وأما إن كان الشيء يفيد باعتبار ذاته قطعاً يفيد باعتبار بعض التراكيب ولا يفيد باعتبار بعضها فهو داخل في مفيد ففصل فيه هنا، فاسم الزمان يفيد باعتبار ذاته ويفيد باعتبار كونه خبراً عن غير الذات، ولا يفيد باعتبار كونه خبراً عنها، والنكرة مفيدة في ذاتها، وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير مفيدة لا بالنسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شيء مخصوص.

(ولا يجوز الابتداء بالنكرة) قول المكودي: [الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة النخ] لأنه محكوم عليه والحكم على غير معين لا يفيد.

(فإن قلت): هذه العلة مطردة في الفاعل ولم يشترطوا فيه تعريفاً ولا تخصيصاً. (فالجواب): أن الأهم مقدم فلما كان المبتدأ مقدماً في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكرراً فقد حصل المقصود، فإذا قلت: جاء مثلاً استفدنا حصول مجيء، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً أو امرأة أو دابة أو غير ذلك فتتشوف النفس إلى بيانه. فإذا قيل: رجل مثلاً فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي، فلهاذا جاز كون الفاعل نكرة.

وقوله: [كثيرة] عدها في المغني عشرة، واختار الأشموني في شرحه للناظم خمسة عشر، وقد قيل: إنها تسعة وعشرون، واثان وثلاثون، ونيف وأربعون، وقيل خمسون.

وقوله: [الأول أن يتقدم النخ] ظاهره أن التقديم له دخل في التسويغ، والذي في المغني ونقله في

الثاني : أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله : (وهل فتى فيكم؟).

الثالث : أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله : (فما حل لنا).

الرابع : أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله : (ورجل من الكرام عندنا).

الخامس : أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله : (ورغبة في الخير خير).

السادس : أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله : (وعمل يرزن)، ثم قال (وليُقَس ما لم يقل) ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات، ولم يشترط سبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة.

التصريح وقال : إنه التحقيق أن التقديم لا دخل له في التسويغ، وإنما المسوغ الإخبار بظرف مختص أو جار ومجرور كذلك، والتقديم للخبر وجب لرفع التباس الخبر بالصفة كما يأتي في قوله ونحو: عندي درهم الخ، والذي حققه الشيخ سيدي الطيب وهو الصواب أن المسوغ مركب من جزأين: التقديم والتخصيص، ولا لما احتاج قول الناظم بعد (هل فتى فيكم) لتقدم الاستفهام المسوغ وما احتاج خل لنا لتقدم المسوغ، وما احتاج رجل من الكرام لذكر من الكرام الصفة المسوغة لكون الخبر في الأولين جاراً ومجروراً مختصاً وفي الثالث ظرفاً كذلك مع أنها احتاجت لما ذكر، فدل على أن الاختصاص وحده لا يكون مسوغاً، فوجه كون الإخبار بظرف مقدم أو عدله مسوغاً تعين الخبرية كما قيل، ووجه كون الاستفهام مسوغاً إن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فباعتبار التعيين في الجواب قالوا إنه مسوغ، ووجه كون النفي مسوغاً أن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بآل الاستعرافية.

وقوله : [الرابع أن تكون موصوفة الخ] لا فرق بين أن تكون الصفة مذكورة كقوله تعالى : ﴿ولعبد مؤمن خير﴾ ومثله من الكرام في النظم، وقد قيل : إنه لما كان يؤلف هذا المحل بات عنده الإمام النووي فأشار له بهذا أو محذوفه نحو : ﴿وطائفة قد أهتمهم﴾ أي طائفة منكم ولا يقدر المحذوف من غيركم. وقيل : المسوغ في الآية التفضيل، وقيل : إن جملة قد أهتمهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر، ووجه كون الصفة مسوغة أن النكرة إذا وصفت صارت مخصصة فتكون قريبة من المعرفة، وبهذا يعلل كون العمل المذكور يعد مسوغاً.

(واعلم) أن حصول الفائدة بهذه المسوغات إنما هو على سبيل الغلبة لا للزوم، لأن المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو: عند الناس درهم، وفي الساء نجم، وذلك لا يقدح في عدها مسوغة لأن العبرة بالغالب، بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو: زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته.

وقوله : [فهم منه أنه لم يستوف الخ] يقتضي هذا أن معنى قوله : [وليُقَس الخ] أن ما لم يذكر من المسوغات يلحق بهذه المسوغات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا للمراعي، والصواب ما في الموضح من أن معنى وليُقَس الخ أنه يقاس على عند زيد غمرة ما أشبهه وهكذا يقال فيما بعد، وأما حمل المكودي فيوجب التكرار مع ما أفاده الكاف في: كعند زيد غمرة.

وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون، وما في قوله (ما لم تغد) ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة، واللام في قوله: (وليقس) لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النياية عن الفاعل. ثم قال:

- ١٢٨ - وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوُزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ
١٢٩ - فَاغْنَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا أَلْفَعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْهَصَرَا
١٣١ - أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا أَوْ لَا زِمَ الصُّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له المعنى، وحق الموصوف أن يكون متأخراً عن الوصف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم إذ لا ضرر) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً، قولهم: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك.

الثاني: وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتذكير وهو المشار إليه بقوله: (فاغنه حين يستوي الجزءان. عرفاً ونكراً) فمثال استوائهما في التعريف: زيد أخوك، ومثال استوائهما في التذكير: أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يتمتع

وقوله: [وليس فيه شيء الخ] ذكر في التسهيل أن فيه من المسوغات الدعاء وذلك لأن من جملة معاني أمت كما في القاموس الرطوبة والاعوجاج، فعلى الأول يكون دعاء عليه كأنه قال: لتكن رطوبة في الحجر لا فيك، والحجر لا يمكن ترطيبه وتلينه، وعلى الثاني يكون دعاء له كأنه قال: ليكن اعوجاج في الحجر لا فيك، فيكون دعاء له بالاستقامة، وقيل: دعاء له بطول البقاء كأنه قال: لتدم دوام الحجارة.

وقوله: [وما موصولة أو نكرة موصوفة الخ] هذه النسخة هي الصواب، وفي بعض النسخ: وما موصولة مصدرية وهي غير صواب لأنها لا يمكن أن تكون مصدرية، وفي بعضها: وما موصولة أو مصدرية، والصواب حذف أو مصدرية أيضاً.

(والأصل في الأخبار أن تؤخر)، قول كدي: [والخبر بالنسبة إلى الخ] مثله قول الموضح: وللخبر ثلاث حالات، وحمل كلامهما على ظاهره لا يصح لأن الخبر باعتبار تقديمه وتأخيره ليس له إلا حالتان: التقديم والتأخير، وإن أولته باعتبار وجوب التقديم وجوب التأخير وجواز الوجهين صح ما قالاه، والتأويل هو مقتضى كلامه بعد. وقوله: [ومشنوء من يشنؤك] من اسم موصول مبتدأ، وجملة يشنؤك صلة وخبر، ومن مشنوء مقدم، ومعنى مشنوء مبعوض.

وقوله: [زيد أخوك] هذا يقال لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه أخاً له وأردت أن تعرفه بأخوته،

تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتكثير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أبو حنيفة أبو يوسف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبر) يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيد قام أبوه، وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

وأما إن كان يعرف أن له أخاً ويجهل أنه عين زيد وأردت أن تعرفه به فإنك تقول: أخوك زيد، فكل منها صالح للخبر عنه بالآخر، لكن الغرض مختلف لا يتبين إلا بتقديم المحكوم عليه.

(فإن قيل): إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فهما معلومان فما الفائدة التي حصلت بالخبر؟ (فالجواب): أنهما معلومان من جهة تصور كل واحد منهما على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، فإذا أسند أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن قبل ذلك.

وقوله: [أفضل مني الخ] يقال على هذا الترتيب: لما إذا كان المتكلم أفضل من المخاطب أو مساوياً له، والمعنى: كل من هو أفضل مني فهو أفضل منك لكوني أفضل منك أو مساوياً لك، وإن عكست فقلت: أفضل منك أفضل مني لتوهم أن المخاطب أفضل من المتكلم أو مساو له فينعكس المعنى فلا يتبين المراد إلا بالمحافظة على الرتبة.

وقوله: [ومن ذلك قول الشاعر بنونا الخ] البيت من الطويل ولم ينسبه العيني والفاشي والأزهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم، وسبب إنشاده مع أبيات أخر أن المغيرة بن شعبة خطب منه ابنته ابن أخيه وابن أخته فقال: كلاهما أقرب القرابة فلا أدري أيكما أزوجهما منه، ولكني أكتب إلى عبد الرحمن بن الحكم مفوضاً الأمر إليه، فقدما عليه بالكتاب فأمره أن يزوجهما لابن أخيه، وبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، وبناتنا مبتدأ أول، وبنوهن مبتدأ ثان، وأبناء خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، والشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونها معرفتين والقرينة موجودة، وقيل لا شاهد بل بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا خبر، ولا تقديم ولا تأخير بل جاء على عكس التشبيه بمبالغة.

وقوله: [فأطلق وهو مقيد الخ] على هذا جمهور الشراح والحواشي وأنه أطلق في محل التقييد حتى قال بعض: لو قال الناظم:

كما إذا خيف التباس المبتدأ ففاعل نحو سعيد اهتدى

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلا أو وإنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله منحصرأ) مثاله: ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو: لزيد قائم.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (أو لازم الصدر) يعني أو كان مسنداً لل لازم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: (من لي منجداً) ومثال الشرط: من يقيم أقم معه.

الثالث: وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

لسلم من الاعتراض، والحق أن هذا تحامل على النظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: كذا تشبيه تام في منع التقديم بقيده وهو عدم البيان، ولا يعدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زيد قام، وهند قامت، وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، أو ضميراً بارزاً نحو: الزيدان قاما، لجاز التقديم والتأخير، إذ الفعل لا يأخذ فاعلين، وهذا على اللغة الفصحى، وأما على لغة أكلوني البراغيث فيمتنع التأخير أيضاً في الصورة الأخيرة مع المثني للبس، والجمع مثل المثني قاله الرضي والرد عليه غير سديد.

(أو قصد استعماله منحصرأ) اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المنحصر والمحصور على ما بعد إلا، والنحاة جميعهم إنما يسمونه محصوراً فيه، ولا وجه لمخالفتهم إلا لو كان هنالك نكتة من جهة اللغة ولا نكتة هنا، فالصواب التعبير بما عبروا به، ولا يقال في مثل هذا اصطلاح ولا مشاحة فيه، وأجيب عنه بأجوبة منها: أنه يقرأ منحصرأ بفتح الصاد والأصل منحصرأ فيه فحذف الجار واستتر الضمير، ورد بأنه في سائر كتبه يطلق المحصور والمنحصر على المحصور فيه، فلا وجه لتأويل عبارته هنا.

(أو كان مسنداً لذي لام ابتدا) هذا يغني عما بعده، لأنه إذا كان يجب تقديم المبتدأ الذي ليس من أدوات الصدور: وإنما كان مقروناً بما هو من أدوات الصدور، فأحرى إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، كما أن الشطر الثاني يغني عن هذا لأن قوله: أو لازم الصدر يصدق بصورتين ما إذا كان بنفسه من أدوات الصدور، أو مقروناً بما هو من أدوات الصدور، وأجيب بأنه من عطف عام على خاص، وأوبعني الواو أو من عطف المغاير، ويحمل كل على الصورة الظاهرة منه، ومعنى منجداً في النظم ناصرأ حال من الضمير المستتر في الخبر، وقيل معناه مرشداً إلى الطريق مأخوذ من النجد، قال تعالى: ﴿وهديناه النجدين﴾ أي طريق الخير، والظاهر أن المعنى الثاني راجع للأول.

١٣٢ - وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

الموضع الثاني: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

هذا على حذف مضاف أي على ملابس والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير

(ونحو عندي درهم ولي وطر) إما وجب تقديم الخبر في نحو هذا لأنه لو أخر لتوهم أنه صفة إذ احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من احتياجها إلى الخبر، فتبقى النفس بعد ذكر الظرف، أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر، ولا تكرار بين قوله هنا ونحو: عندي درهم الخ مع قوله: كعند زيد ثمرة، لأن الكلام هنا في المسوغات، وهناك في وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة، لكن هذا الجواب إنما يتم إذا قلنا أن التقديم لا مدخل له في التسويغ، وقد مر أن الحق خلافه، فيكون الجواب أنه أعاده ليجمعه مع نظائره التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، وفي ذكر للوطر عقب الدرهم مناسبة، إذ الوطر الحاجة ويلوغ منية الشخص، وهي لا تقضى إلا بالدرهم والدنانير، وفي الحديث: «الدرهم والدنانير خواتم الله في أرضه فمن أتى بخاتم ربه قضيت حاجته».

وعن الأصمعي أنه رأى جارية في البيداء وعلى خدها خال فقال لها: ما اسمك؟ قالت: مكة، فقال لها: ما على خدك؟ قالت: الحجر الأسود، قال أريد الطواف بالبيت وتقبيل الحجر الأسود، فقالت: هيهات ﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس﴾ فأخرج دراهم ودفعتها لها فقالت: ادخلوها بسلام آمين، إن شئت طف بالبيت وادخل الحرم وقبل الحجر، وفي المعنى قيل:

هل تعلمين وراء الحب منزلة تدني إليك فإن الحب أقصاني

فأجابت:

اجعل شفيحك منقوشاً تقدمه إن الدراهم تدني كل إنسان

ومما نسب للسعد:

جمعت فنون العلم أبغني بها العلى ويمنعني مما أحاوله القل
تبين لي أن العلوم بأسرها فروع وأن المال قطعاً هو الأصل

ومما قيل أيضاً:

أرسلت في حاجتي رسولاً يكنى أبا درهم فتمت
ووجهه أبيض نقي له رقاب الأنام ذلت
لو لم يكن درهم رسولي لم تبلغ النفس ما تمننت

(كذا إذا عاد عليه مضمّر، قول كدي: [إذا عاد على ملابسه] هكذا في بعض النسخ وهي الصواب لأنها تصدق بوجوب تقديم الخبر إذا عاد الضمير على ملابس الخبر أي معموله، فأحرى إذا عاد على الخبر

من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو: على التمرة مثلها زبدًا، فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة لثلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار إليه بقوله:

١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَأَنَّ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا

يعني أن يلزم تقديم الخبر إذا كان صدرًا ومثل ذلك بقوله: (كأين من علمته نصيرا) ف (أين) ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام، و(من) مبتدأ، و(علمته) صلته والضمير في (علمته) مفعول عائد على (من) و(نصيرا) مفعول ثان أو حال من الهاء في (علمته) إذا جعل علم بمعنى عرف.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً بالآ أو يائما وهو المشار إليه بقوله:

١٣٥ - وَخَبَرِ الْحَصُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَفْهَدًا

ومثل ذلك بقوله: (كما لنا إلا اتباع أحمداء) فلنا خبر مقدم واجب التقديم، لأن المبتدأ وهو أحمد محصور بالآ ومثاله محصور يائما، إنما في الدار زيد. وقوله: والأصل مبتدأ، وفي الأخبار، متعلق به،

نفسه فيجب التقديم، وأما على نسخة حذف ملابسه بأن قال عليه أي الخبر فلا تفيد وجوب التقديم إذا عاد على معمول الخبر، مع أن التقديم واجب كما علمت، وإن كانت عبارة الناظم باعتبار ظاهرها لا تشمل إلا عوده على الخبر، ثم إن التحرير في هذه السألة أن يقال: الضمير إن عاد على الخبر نفسه وجب تأخير المبتدأ، مثاله قول الناظم سابقاً: اسم يعين المسمى مطلقاً علمه فيمن أعرب علمه مبتدأ، واسم خبراً مقدماً على ما مر فيه، وإن لم يعد على الخبر نفسه وإنما عاد على ملابسه، فإن كان الملابس مضافاً إليه والخبر مضافاً نحو: ملء عين حبيبها، فحبيبها مبتدأ مؤخر، وضميره لعين المضاف إليه، وملء خبره، فيجب أيضاً التقديم للخبر بلا خلاف، لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إذ المضاف إليه لا ينفك عن المضاف، ولم يمثل المكودي لهاتين الصورتين، وإن كان الملابس الذي عاد الضمير عليه بعض معمول الخبر كمثاله فليل: يجب التأخير أيضاً، وقيل: لا يجب التأخير للخبر لجواز أن يقدر مؤخراً، ويذكر معموله الذي هو الجار والمجرور مقدماً على المبتدأ، أو يصير التقدير على التمرة مثلها زبدًا كائن، فعلى هذا الواجب أن يشرح كدي بصورتي عوده على الخبر وعلى ما أضيف إلى الخبر لا بالصورة المختلف فيها، ويجعل كلام الناظم من باب حذف الواو مع ما عطفه والتقدير: كذا عاد على الخبر أو على ملابسه.

(كذا إذا يستوجب التصدير)، قول المكودي: [مضمن معنى همزة الاستفهام] التضمنين المذكور أوجب لأين أمرين: البناء والتصدير، ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور كآين في المثال، أو يكون مضافاً لما هو من أدوات الصدور نحو: صبيحة أي يوم سفرك، فكان ينبغي للناظم حذف المثال أو يمثل للثاني المتوهم.

(وخبر المحصور قدم أبدا) أطلق المحصور على المحصور فيه كما مر، وأق الناظم بأبدا ليفيد أن الأمر في

وأن نؤخراً: خبر المبتدأ، والضمير في وجوزوا: عائد على العرب، وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم، والضمير في امنعه عائد على التقديم، وعرفاً ونكراً منصوبان على إسقاط حرف الجر، والتقدير في عرف ونكر وعادمي بيان منصوب على الحال من الجزأين، والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع، والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال، وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل، وأوقصد استعماله: جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا، والهاء في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً أو قصد استعمال الخبر منحصرأ، وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله، ومضمر فاعل بعاد، والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهو موصولة وصلتها بخبر، وبه وعنه متعلقان ببيخبر، والضمير العائد على الموصول هو الضمير في عنه، والضمير في به عائد على الخبر، ومبنيأ حال من الضمير في به، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من هذا الرجز، وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق. والفاعل يستوجب ضمير عائد على الخبر، والتصدير: مفعول يستوجب، وخبر المحصور: مفعول مقدم بقد، وأبداً: منصوب على الظرف. ثم قال:

١٣٦ - وَحَذَفْ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كما

قدم للوجوب كذا قيل. قول كدي: [منصوبان على إسقاط حرف الجر] الأولى أنهما منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل. وقوله: [من باب الاشتغال] سبق قلم لأن كان لا تعمل في اسمها المتقدم عليها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والأولى أنه من باب حذف كان من الأول للدلالة الثاني عليه.

وقوله: [وبه وعنه متعلقان ببيخبر] لم يبين النائب وهو في المعنى عنه ولا يصح صناعة لأنه لا يتقدم. والأولى أن النائب ضميراً لأخبار المفهوم من يخبر. وقوله: [من الأبيات المعقدة النخ] قيل: دعاه إلى ذلك ضيق النظم، قال ابن غازي: وقد أصلحه بعض أصحابنا بما ليس فيه تعقيد، وجمع معنى البينين في بيت واحد فقال:

كذا إذا عاد عليه مضمر من مبتدأ أو ما به يصدر

(وحذف ما يعلم جائز)، قوله كدي: [من المبتدأ والخبر النخ] أشار بهذا إلى أن ما في النظم وإن كان الأصل فيها أنها تفيد العموم، فالمراد بالمبتدأ الذي يحذف المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له خبر، والخبر بدليل ما بعده، وأما المبتدأ الذي له فاعل أغنى عن الخبر فلا يحذف لا هو ولا فاعله، والمراد بالعلم العلم التفصيلي بأن يكون عالماً بعين المبتدأ أو الخبر لمحذوفين كما في المثالين بعد، فلو كان عالماً به إجمالاً فقط بأن كان يعلم أن هنالك مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ولا يعلم عينه فلا يحذف، كما أن المراد بالجائز ما ليس بممنوع فيصدق بحذف أحدهما جوازاً أو وجوباً، أما حذف الخبر وجوباً ففي أربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد، وأما حذف المبتدأ وجوباً فلم يذكر الناظم هنا مواضعه تفصيلاً ولكن ذكره في مواضع متفرقة، فمنها قوله في المفعول المطلق: والحذف حتم مع أت بدلاً من فعله نحو: سمع وطاعة أي

تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَزَيْدٌ اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

فدنف: خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زيد دنف. وفهم من قوله: (وحذف ما يعلم جائز) أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا علما.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ أي فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر للدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل، وقوله: (فزيد استغنى عنه إذ عرف) تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى، ثم أن الخبر يحذف وجوباً في أربعة مواضع:

أمرى سمع وطاعة، ومنها قوله في نعم ويشس أو خبر اسم ليس يبدو أبداً نحو: نعم الرجل زيد هو زيد. ومنها قوله في النعت: وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأ نحو: الحمد لله العظيم أي هو العظيم، فهذه ثلاثة مواضع، وبقي عليه موضع رابع ذكره أبو علي وهو القسم نحو: في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف سد جواب القسم مسده والتقدير: عهد الله في ذمتي لأفعلن، وقد ذكر المواضع الأربعة الموضح هنا تنكيثاً عليه.

(كما). تقول زيد بعد من عندكما) القياس أن يقول: كما تقولان لأن المسؤول شخصان، وأجيب بأنه أفرد لاحتمال أن يكون الذي أجاب منها واحداً.

(وفي جواب كيف زيد قل دنف). قول كدي: [تقديره زيد دنف] الأولى أن يقول: هودنف لأن المقام للإضمار، لكن تبع إظهار الناظم في قوله: فزيد استغنى الخ، إذ يقتضي أن المقدر لفظ زيد وليس كذلك حتى قيل: الشطر فيه الإبهام مع عدم فائدته إذ معناه: فزيد استغنى عن التصريح به في الجواب إذ عرف في السؤال وهو معنى ما قبله، على أن دنف في النظم محكي بقل، ولا يصح تقديره محذوفاً هنا، لأن اعتبار المقدر إنما هو للمجيب عن السؤال والدنف، قال جمهور الشراح: المرض من العشق، والذي في الصحاح والقاموس المرض الملازم من حيث هو.

وقوله: [أي فعدتهن ثلاثة أشهر] تبع في كون المحذوف من الآية المبتدأ والخبر الفارسي، والحق أن المحذوف إنما هو الخبر، واللاتي مبتدأ، والتقدير واللاتي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن. وقيل: إنه لا حذف وأن واللاتي لم يحضن معطوف على واللاتي يشسن. وتكون جملة فعدتهن الخ خبراً عنها معاً، وهذا لا يصح لأن الخبر إذا كان مقروناً بالفاء لا يتقدم على المبتدأ كما لا يتقدم جواب الشرط.

وقاعدة كيف أنها إن دخلت على مفرد كما هنا فهي خبر عنه، وإن دخلت على جملة فهي حال نحو: كيف جاء زيد، وعن سيبويه أنها ظرف أبداً في محل نصب، وعن ابن مالك ليست ظرفاً حقيقة، لكن لما كانت في تأويل على أي حال سميت ظرفاً مجازاً وهذا هو الظاهر، وقال بعض: تستعمل مفعولاً مطلقاً ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ إذ المعنى: أي فعل فعل ربك.

الأول: بعد لولا الامتناعية، وإليه أشار بقوله:

١٣٨ - وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرُّ

وفهم من قوله: غالباً أن للولا استعمالين: غالباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لولا زيد لأكرمك، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسدده. وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لولا زيد باك لضحكك، فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالباً حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر، وبعد متعلق بحذف أو بحتم، والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني: بعد مبتدأ هو نص في القسم وإليه أشار بقوله: (وفي نص يمين ذَا استقر) وذلك نحو

(وبعد لولا غالباً حذف الخبر. حتم)، قول كدي: [أن يعلق الامتناع النخ] أي امتناع وجود مضمون الجواب الذي هو الإكرام في مثاله لأجل وجود نفس زيد، ولم تأت في القرآن إلا بالاستعمال الغالب، قال تعالى: ﴿لَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾ ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (فإن قلت) هلا جعلوا جوابها خبر المبتدأ؟ (قلت): لا يصح لعدم وجود الرابط ووجوده في نحو: لولا زيد لأكرمت أباه غير غالب، فحمل غير الغالب على الغالب.

وقوله: [بل يجوز إذا دل عليه دليل] فباك الخبر في مثاله يصح أن يحذف إذا دل عليه دليل، كما إذا قيل: هل زيد باك؟ فنقول: لولا زيد لضحكك، فيعلم أن الخبر باك فهو مثل: لولا أنصار زيد حموه ما سلم. فلو حذف حموه الخبر لبقى ما يدل عليه وهو المبتدأ، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، ويتعين ذكره إذا لم يكن هنالك ما يدل عليه، فيكون مثل قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم» فلو حذف حديثو الخبر لم يبق ما يدل عليه، وهذا التفصيل الذي ذكره الناظم تبع فيه الرماني والشلوين، والجمهور يوجبون حذف الخبر بعد لولا مطلقاً، ولو أراد الناظم ما لم يقل: وبعد لولا دائماً حذف الخبر. ثم لولا هذه يقال لها امتناعية والواقع بعدها الفعل، ويقال لها تحضيضية. وقوله: [غالباً حال من لولا] فيه إتيان الحال من المضاف إليه، وليس المضاف واحداً مما سيأتي في قوله:

ولا تجر حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفاً، أو مثل جزئه، والأولى أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وهو الذي في تقديره للبيت.

وقوله: [وبعد متعلق بحذف أو بحتم] يلزم على كليهما تقديم معمول المصدر عليه، وأجيب بالجواز حيث كان المعمول ظرفاً.

(وفي نص يمين ذَا استقر)، قول كدي: [لعمرك لأفعلن النخ] قال يس: هو من عمر الرجل بكسر الميم

قولك: لعمرك لأفعلن، فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وإذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله:

١٣٩ - وَيَعْدُ وَإِ عَيَّنْتُ مَفْهُومَ مَع كَيْمَثِلْ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (كمثل كل صانع وما صنع) فكل صانع مبتدأ، وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

إذا طال عمره، وله مصدران: عمر بفتح العين وسكون الميم وهو خاص بالقسم بمعنى وحياتك، والثاني: عمر بضم أوله وسكون ثاني هو بمعنى الحياة كالعمر بضمين ولا يستعملان في القسم، وعلى مثال كدي اقتصر الناظم في شرح الكافية وزاد الشارح وتبعه الموضح أي الله أي قسمي وفيه نظر لاحتمال أن يكون المبتدأ هو المحذوف أي قسمي أي الله بخلاف لعمرك فالمحذوف الخبر قطعاً، لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، وبقي على كدي مفهوم قول الناظم نص، وهو إذا كان المبتدأ غير نص في القسم فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: عهد الله قسمي، وظاهر قول كدي الثاني بعد الخ أن في من قوله: وفي نص يمين بمعنى بعد، وهو حسن المعنى غير موجود لغة. ثم أن الناظم صرح باستقر الخبر عن ذا مع أنه قال سابقاً معنى كائن أو استقر أي ولا يصرحون بذلك كما مر، وأجاب بعض بأن استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلذا ذكر كما قيل في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ أي ثابتاً لا يتحرك لا مطلق الوجود قاله في المغنى.

(وبعد واو عينت مفهوم مع) بأن تكون الواو نصاً في المعية، وهي التي يكون ما بعدها معنى قائماً بالمعطوف عليه كما في المثال فإن الصنعة قائمة بالصانع، قال الرضي: وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع إشكال إذ ليس هنا ما يسد مسده، والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب، فلم يتمتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر إلا إن دل عليه دليل نحو: كل شخص والموت يلتقيان، فلا يحذف يلتقيان إذ الواو لمجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني: لا للمعية.

قول كدي: [وهو أظهر] بل هو المتعين ولا يصح جعلها موصولة لأن الذي يلزم الإنسان الصنعة، وهو مقتضى جعل ما مصدرية لا الشيء المصنوع، كما يقتضيه جعل ما موصول اسمياً، وبعضهم صحح الموصولة بأن قال: كل عامل والذي عمل بعد موته يلتقيان.

وقوله: [وبعد واو متعلق بمحذوف الخ] الأولى أنه معطوف على في نص يمين مدخول لاستقر ولا حذف.

(وقبل حال لا يكون خبراً)، قول كدي: [فقبل متعلق بمحذوف] الأولى أن يكون معطوفاً على في نص

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف، ولا يكون خبراً: جملة في موضع الصفة لحال، وعن الذي: متعلق بخبر أو الذي: نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، وقد مثل للأول بقوله:

١٤١ - كَضْرِبِي الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الْحَقَّ مَنْوِطاً بِالْحُكْمِ

والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، فضربي: مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد، والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، ومسيئاً: اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور، فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا كان. ثم مثل للثاني أيضاً بقوله: (وأتم. تبيني الحق منوطاً بالحكم) فأتَم: أفعل تفضيل وهو مبتدأ

يُمن مدخولاً لاستقر. وقوله: [أو أفعل التفضيل مضافاً الخ] شرط في المبتدأ أن يكون اسم تفضيل ومثله في التصريح، والحق عدم اشتراط كون المبتدأ اسم تفضيل بل يكون غيره نحو: بعض ضربي زيداً قائماً، وكل ضربي عمراً قائماً، والشرط أن يكون المبتدأ مضافاً إلى المصدر لا غير، ولعل كدي تبع تمثيل الناظم بأتم اسم تفضيل.

(كضربي العبد مسيئاً)، قول كدي: [إذا كان الخ] يقدر إذا حيث أريد المستقبل، وإن أريد الماضي قدرت إذ، وإنما اختاروا تقدير الظرف دون غيره لأن التقدير مجاز وهم يتوسعون في الظروف أكثر من توسعهم في غيرها، واختاروا ظرف الزمان لأن المبتدأ حدث وهو الضرب في مثال الناظم أو مضاف إلى الحدث، واسم الزمان لا يجزبه إلا عن الحدث أي المعنى دون الجثة، وقد مر: ولا يكون اسم زمان الخ فهو أخص من ظرف المكان، واختاروا إذا أو إذ لأنها يفيدان العموم، لأن إذا لاستغراق الزمان المستقبل، وإذ لاستغراق الزمان الماضي.

وقوله: [وكان المحذوفة تامة] (فإن قيل): هلا كانت ناقصة مع أن حذف الناقصة أكثر؟ (فالجواب) أنه منع من ذلك التزام تنكير الاسم الذي قلنا أنه حال، فلا يقال: ضربي زيداً قائماً، ولو كان خبراً لكان ما التزم فيه التنكير، لأن خبر كان يكون نكرة ويكون معرفة نحو قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ وإنما لم نجعل الاسم المنكر المنصوب وهو مسيئاً حالاً من الاسم الظاهر وهو العبد في المثال، لأن العبد معمول للمصدر، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيكون الحال من تنمة معمولات المصدر، فيكون الخبر محذوفاً من دون شيء يسد مسده، والشرط المشار إليه بقوله: لا تكون خبراً موجود في المثالين، فإن معنى المثال الأول ضربي العبد إذا تحصل منه إساءة أو إذ حصلت منه، ولو رفعت مسيئاً على أنه خبر ضرب اقتضى أن الضرب هو الذي يوصف بالإساءة وانعكس المعنى، ومعنى المثال الثاني أن أكمل تبيني الحق ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل لأنه أوقع في النفس، فالمراد بالحق الشيء الذي تريد إثباته أو نفيه، والمراد بالحكم دليله من الكتاب أو السنة أو الإجماع مثلاً، والدليل غير المدلول، ولو رفعت منوطاً على الخبرية لاقتضى أن التعليق

مضاف إلى تبيني، والحق: مفعول بتبيني، ومنوطاً: حال من الضمير المستتر في كان المقدرة، ومعنى منوطاً: متعلقاً، وبالحكم: متعلق به. ثم قال:

١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِأَنْثَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاً شَعَرَا

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين أحدهما: أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرمان حلو حامض، لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما مز، فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنها بمنزلة اسم واحد. والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال أشار بقوله: (كهم سراة شعرا) فهم: مبتدأ، وسراة: خبر أول، وشعرا: خبر بعد خبر، وسراة: جمع سري على غير قياس وهو الشريف.

بالحكم وصف للتمام مع أنه وصف للحق نفسه قاله المساوي، وبقي على كدي مفهوم الشرط وهو أنه إذا صح جعلها خبراً فلا يجذف الخبر لأنه لا يبقى ما يدل عليه نحو: خرجت فإذا زيد موجود جالساً، فلو حذف موجود لصح أن يكون جالساً خبراً من غير احتياج إلى تقدير.

(وأخبروا بآنتين أو بأكثر. عن واحد) إنما جاز تعدده لأنه وصف للمبتدأ في المعنى والصفة الاصطلاحية تتعدد فكذلك ما هو بمنزلة خبرها. قول كدي: [إذ معناهما مز] المز ما ليس تام الخلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما، وذلك يكون في رمانة واحدة، وضابط هذا النوع أن لا يستقبل كل واحد بالخبرية مع كون المبتدأ متحد لفظاً ومعنى.

(كهم سراة شعرا) قول كدي: [جمع سري على غير قياس الخ] إنما كان على غير قياس، لأن قياس فعيل المفعول كسرى أن يجمع على أفعلاء عملاً بقول الناظم: وناب عنه أفعلاء في المفعول لاما. والحق كما في القاموس والسهيلي أنه اسم جمع لا جمع حقيقة.

(خاتمة) كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ، إلا أنه لا بد من الروابط، وآخر الكلام قطعاً يكون خبراً عن المبتدأ الذي قبله متصلاً به، وهو وما بعده خبر عن الاسم الذي قبله إلى أن تصل للأول، فإذا قلت مثلاً. زيد أبوه جاريتة قائمة، فقائمة خبر المبتدأ الثالث الذي هو جاريتة، والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن أبوه المبتدأ الثاني، والرابط الهاء في جاريتة، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول والرابط الهاء في أبوه. والله أعلم.

كان وأخواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال:

١٤٣ - تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

يعني أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبر على أنه خبرها، ثم مثل ذلك بقوله: (ككان سيداً عم) وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع، والمبتدأ مفعول، واسماً حال من المبتدأ، والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره وتنصبه، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر، والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية. ثم قال:

كان وأخواتها

ذكرها عقب المبتدأ أو الخبر لأنها لا تدخل إلا عليها. قول كدي: [وسميت نواسخ النخ] النسخ في اللغة هو الإزالة، يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته، وبين كدي مناسبة الاصطلاح بقوله، لأن الخ، ثم إن النواسخ باعتبار عملها أقسام ثلاثة: ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها، وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها، وما ينصب الجزأين وهو ظن وأخواتها. وقيل: أربعة أقسام بجعل أعلم وأرى قسماً مستقلاً، وباعتبار ذاتها قسمان: أفعال وذلك كان وظن وأخواتها، وحروف وهي إن وأخواتها، وقدم كان وأخواتها على القسمين الآخرين، لأن الجزء الأول معها مرفوع وإن كان الرفع غير الرفع، وإنما قال: كان وأخواتها ولم يقل أمسى وأخواتها مثلاً لأن كان أم الباب إذ كل شيء داخل تحت الكون، ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها كأن يقال: كان زيد أمسى قائماً، ولا يحسن أمسى زيد كان قائماً.

(ترفع كان المبتدأ اسماً)، قول كدي: [ما كان قبل دخولها مبتدأ النخ] أشار بهذا إلى وجه تسمية الناظم له بالمبتدأ أي اعتباراً بما كان يسمى به قبل دخول الناسخ، والتسمية بالاسم والخبر إنما هي اصطلاح خالية عن المعنى، وإلا فزيد من قولك: كان زيد قائماً اسم للذات لا لكان، لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الذي اشتمل على الكاف والواو والنون، إذ الأصل كون بفتح الواو، وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان لأن كان فعل والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملازمة وهي كونها تعمل فيه، ويؤخذ من تعبير الناظم بترفع المضارع أن الرفع جديد وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه باق على رفعه بالذي كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ، ورد باتصال الضمير به في نحو: كتته، ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما الخبر فمنصوب اتفاقاً إلا أنه عند البصريين خبر للناسخ، وعند الكوفيين حال.

وقوله: [وسينص عليه بعد] في قوله: وفي جميعها توسط الخبر أجزء، وقوله: [وكان فاعل بترفع النخ] فيه ألغز بعضهم فقال:

يا قارئاً ألفية الجياني وسالكاً في أحسن المعاني

- ١٤٤ - كَكَانَ ظَلٌ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا
١٤٥ - فَتَى وَأَنْفَكَ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبَهُ نَفِيٍّ أَوْ لِنَفِيٍّ مُتَبَعَةٌ

يعني إن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر، ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط وهو: كان وليس وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك: زال وانفك وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام، وإلى هذا القسم أشار بقوله: (وهذي الأربعة لشبه نفي أولنفي متبعة).

- ١٤٦ - وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً بِرَهْمَا

يعني أن زال وبرح وفتى وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه، وشمل قوله: أولنفي جميع أدوات النفي، والمراد بشبه النفي النهي كقوله:

في أي بيت جاء فعل فاعلاً والمبتدأ من بعده مفعولاً
فأجبت بقولي:

يا أيها الحبر الهمام السيد أبقاك ربي للعباد ترشد
أهديت لغزاً في الخلاصة بدا في قوله ترفع كان المبتدأ

(ككان ظل بات أضحى أصبحا) كان ينبغي لكدي أن يبين معاني هذه الأفعال تنميماً للفائدة، أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها، إما دواماً نحو: ﴿وكان ربك قديراً﴾ وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شاباً، وإما مع الحال نحو: ﴿كنتم خير أمة أخرجت﴾ وإما مع الاستقبال نحو: ﴿يخافون يوماً كان شره مستطيراً﴾ وأما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى فهي تفيد وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء، وأما صار فهي للتحويل والانتقال من ذات إلى ذات نحو: صار الطين إبريقاً، أو من صفة إلى صفة فقط نحو: صار العدو حبيباً.

وأما ليس فهي تحمل على أنها نفت الحال لا الماضي ولا المستقبل عند الإطلاق نحو: ليس زيد قائماً يعني الآن، ولو أريد الماضي لقليل أمس، أو المستقبل لقليل غداً، وأصل ليس فعل المكسور العين، فقد ورد أن أبا القاسم الأصبهاني دخل على الصيدلاني في مرضه الذي مات فيه فقال له: أين كنت؟ فقلت: عند الزعفراني، فقال: في أي شيء تكلمتما؟ قلت: سألني عن وزن ليس فقلت: فعل المفتوح أو المضموم، فقال: أخطأت وإن لم يعلم بخطئك وإنما هو فعل بالكسر، ولم أسأله عن علة ذلك، ومات وفي قلبي حزازة، فرأيت في النوم فسألته عن ذلك فقال: لا يكون فعل المفتوح لأنه مخفف، ولا فعل المضموم لأن ذوات الياء لا يأتي عليه قبل ولم يسمع منه إلاها فتعين أن يكون فعل المكسور، ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم المكسور: اللام علم بسكونها، وقال بعض: سمع لست بضم اللام فيكون وزن ليس فعل المضموم العين.

(وهذي الأربعة. لشبه نفي أولنفي متبعة)، قول كدي: [وشمل قوله: أولنفي جميع الخ] فيشمل

صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموتي فنسيانه ضلال مبين

وقوله: (ومثل كان دام مسبوقة بـ) يعني أن دام مثل كان في عملها، ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما، ثم مثل ذلك بقوله: (كأعط ما دمت مصيباً درهماً) وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير: أعط درهماً مدة دوامك مصيباً، وفهم من اشتراط تقديم النفي أو شبهه في زال وأخواتها، وتقدم ما في دام أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء، ولما ذكر هذه

النفي بالحرف نحو قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ والنفي بالاسم ومثاله: غير منفك زيد قائماً، والنفي بالفعل نحو: ليس يزال زيد قائماً، ثم ظاهر النظم أن جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال وهي بلفظ الماضي، مع أنهم نصوا على أنها إن كانت بلفظ الماضي لا يكون إلا ما أولاً، وإن كانت بلفظ المضارع نفيت بجميع الأدوات. وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف وواو مع ما عطف، والتقدير: ماضي هذه الأربعة وغيره مما سيذكره.

وقوله: [كقوله صاح الخ] البيت من الخفيف، وصاح مرخم صاحب على غير قياس، لأن ترخيم الخالي من التاء شرطوا له أربعة شروط ومن جملتها العلمية وصاحب صفة وليس بعلم، وقيل: إن صاح لغة في صاحب فلا ترخيم حيثئذ، وشمر أمر من شمر بمعنى اجتهد، ولا ناهية، وتنزل مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها، وذا كرم بالنصب خبرها والموت مضاف إليه وفاء فنسيانه تعليلية وهو مبتدأ، وضلال خبره، ومبين نعت له، والشاهد في تقديم شبه النفي وهو النهي على زال، وقد خص كدي شبه النفي بالنهي والصواب زيادة الدعاء بلا نحو:

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

فمنهلاً خبر زال مقدم على اسمها الذي هو القطر، وهذا دعاء للمحبة بدوام المطر وقت الحاجة له الذي يدوم معه كل خير، وإنما اشترط تقدم النفي لأن المقصود من هذه الأفعال إفادة أن مدلول خبرها مستمر، ولم ينقطع إلى الآن، وهي في نفسها نفي تفيد عدم الوقوع، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، لأن نفي النفي إثبات فتفيد ما ذكرنا، وإنما قام النهي والدعاء بلا مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي.

وقوله: [أن ما المذكورة ظرفية الخ] سميت ظرفية لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف الذي هو مدة، وليس المراد أنها نابت عن الظرف لأنها حرف والظرف اسم، والحرف لا ينوب عن الاسم، وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، ودرهماً في النظم مفعول ثانٍ لأعط، ومفعوله الأول محذوف أي السائل، ويحتمل أن يكون ضمن أعط معنى أوجد فيكون فعلاً لازماً، فيكون درهماً مفعول مصيباً، والأول أظهر.

وقوله: [إذ التقدير أعط درهماً مدة الخ] واعترض هذا بأن دام الناقصة لا تتصرف كما يأتي فلا مصدر لها وقد استعمله هنا، وأجيب بأن المصدر في هذا التقدير من التامة، والمنصوب بعده حال، وارتكب هذا بقصد بيان المعنى، فليس المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح من كل وجه، فلو لم تتقدم ما على دام أصلاً

الأفعال بلفظ الماضي، وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله:

١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

وفهم من قوله: (إن كان غير الماضي منه استعملا) إن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فـ (غير) مبتدأ وخبره (قد عملا)، و(مثله) نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء، والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، و(إن كان) شرط والجواب محذوف للدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ

فالمنصوب بعدها حال من فاعلها وهي تامة نحو: دمت صحيحاً، وكذلك إن تقدمتها ما، ولكنها كانت مصدرية غير ظرفية نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، وأما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن.

(وغير ماضٍ مثله قد عملا) لم يشرح المكودي هذا الشرط إلا في التوطئة ولم يمثل لعمل التصاريف، وما كان ينبغي ذلك، فمثال المضارع: ﴿ولم أك بغياً﴾ ومثال الأمر: ﴿كونوا ربانيين﴾ أي علماء عاملين منسوبين إلى الرب، وهذا المثال أولى من تمثيل الموضح بقل: كونوا حجارة لأنه يخاطب المتعلمين ولا يناسبهم الخطاب بذلك، ومثال المصدر:

وكونك إياه عليك يسير

فكون مبتدأ مصدره مضاف إلى الاسم، وإياه خبر من جهة التقصان، وجملة يسير خبره من جهة الابتدائية. ومثال اسم الفاعل.

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك

فكائناً خبر ما الحجازية اسم فاعل من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل، وأخاك خبره.

قول كدي: [وذلك ليس ودام] أما ليس فلا تتصرف اتفاقاً وذلك لأنها شبيهة بالحروف في كونها لا يفهم معناها إلا بذكر مدخولها، وأما دام فعند الأكثر، وعلة منع تصرفها أنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه، وأما يدوم ودم ودوام ودائم فمن تصرفات التامة.

وقوله: [نعت لمصدر محذوف] أي وعامله عامل الفعل المذكور بعد كما هو صريح تقديره: وانظر هذا مع ما نصوا عليه من أن الفعل المقرون بقدر لا يعمل في معمول سابق على قدر.

(وفي جميعها توسط الخبر. أجز)، قول كدي: [ومنه قوله عز وجل الخ] فحقاً خبر كان، ونصر اسمها

أي في جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (وتوسط الخبر) مفعول مقدم بأجز، وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع تقديمه عليها باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله: (وكل سبقه دام حظر).

١٤٩ - كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِئَ بِهَا مَتْلُوءَةٌ لَا تَالِيَةَ

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: الأولى أن يسبق (ما) المقرونة بدام نحو: قائماً ما دام زيد، فهذا ممتنع اتفاقاً لأن ما مصدرية وما بعدها صلتها والصلة لا تتقدم على الموصول.

والأخرى: أن يسبق (دام) ويتأخر عن ما نحو: قائماً ما دام زيد، وفي هذه خلاف وظاهر كلامه أن منع هذه الصورة مجمع عليه، فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين، وما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله: (كذلك سبق خبر ما النافية) أي وكذلك يمتنع أيضاً أن يسبق الخبر (ما) النافية الداخلة على هذه الأفعال، لأن (ما) لها صدر الكلام فلا يجوز قائماً ما كان زيد، ولا مقيماً ما صار عمرو ف (كل) مبتدأ، و(حظر) خبره، ومعناه منع، و(سبقه) مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(دام) مفعول بالمصدر والتقدير: كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام» و(سبق خبر) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بالمصدر، و(النافية) نعت لما وخبره (كذلك) والتقدير: أن يسبق الخبر ما النافية مثل: سبق خبر دام في المنع.

مؤخر، قال ابن عطية: وقدّم الخبر اهتماماً به لأنه في موضع فائدة الجملة، والشاهد في الآية على قراءة الجمهور الذين لا يقفون على حقاً، ووقف بعض القراء عليه، فلا يكون حينئذ في الآية شاهد، لأن ما بعد حقاً مبتدأ وخبر، ومحل جواز التوسط ما لم يكن هنالك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه وإلا عمل به، فمن الأول كون الخبر محصوراً فيه نحو: ما كان زيد إلا قائماً، رداً على من قال: قام وقعد، ومن الثاني إذا كان الاسم محصوراً فيه نحو: ما كان إلا قائماً زيد، رداً على من قال: قام غير زيد، ونكت بهذا التقييد الموضح» وقد يقال: هذا مستفاد من باب المبتدأ والخبر، فلماذا لم يحتج الناظم إلى التقييد، لكن يقال: لا يحتاج أيضاً إلى النص على تقدم الخبر على الاسم لأنه قد مر: وجوزوا التقديم إذ لا ضرراً.

(وكل سبقه دام حظر)، قول كدي: [والأخرى أن يسبق دام الخ] علة المنع في هذه أن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلتة بعمومها. وقوله: [ولا مقيماً ما صار عمرو] الصواب إبدال صار بزال أو إحدى أخواتها بما فيه النفي شرط في العمل ليفيد أنه لا فرق بين أن يكون النفي غير شرط في العمل كالمثال الأول أو شرطاً كالثاني، وما سيأتي في قوله: فشمل نحو الخ هو في المفهوم لا في المنطوق على الحق.

وقوله: [سبق خبر ما النافية الخ] يجب أن يقرأ خبر في قول الناظم، وسبق خبر بالتثنية للوزن ولدفع الإيهام، إذ لو حذف منه التثنية وأضفته إلى ما اقتضى أنه خبر ما النافية وهو غير صحيح» لأن ما

وقوله: (فجىء بها متلوة لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما النافية المقرونة بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بما أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها، وفهم من قوله: (فجىء بها متلوة) أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو: ما قائماً كان زيد، وفهم من إطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال فشمع نحو: ما كان زيد قائماً، وما زال عمرو مقيماً، وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع، و(متلوة) حال من (ما) وفي بعض النسخ بها وهي عائدة على ما، ومتلوة حال منه، و(تالية) معطوف وهو تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله:

١٥٠ - وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ أَصْطَفِي وَذَوْنَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً، والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها في ذلك خلاف مشهور، فـ (منع) مبتدأ مضاف إلى سبق، و(سبق) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، و(ليس) مفعول بسبق، و(اصطفي) خبر المبتدأ، والتقدير: منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى.

النافية الحجازية وإن كان لها خبر لكن لم يتقدم لها ذكر، بل ستأتي على أن الترتيب بينه وبينها واجب، وسيأتي وترتيب زكن.

(فجىء بها متلوة لا تالية)، قول كدي: [تصريح بما فهم الخ] فيه تنكيت على الناظم بأن هذا الشرط حشو، وأجيب بأنه صرح بالمفهوم لفوائد منها: أنه صرح به ليدفع الإيهام الذي يقتضيه التشبيه في قوله: كذاك فإنه يقتضي أنه تام في المنع وفي كونه متفقاً عليه، مع أن التشبيه في المنع فقط لا فيه وفي الاتفاق إذ في التقديم هنا خلاف، كما يؤخذ من التأكيد بقوله: لا تالية زيادة في الرد على المجيز ومنها: بيان علة منع التقديم على ما وهو أن لها الصدارة. ومنها: إفادة المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيره فكيف يقال: إن هذا الشرط حشو؟ وقوله: [إذا كان النفي بغيرها] بالهاء، وفي بعض النسخ بغير ما وذلك نحو: قائماً لم يكن زيد، ومقيماً لن يزال عمرو، والحق أن النافية مثل ما في المنع أيضاً، كما نص عليه الرضي والشاطبي، وأما لا فالذي تقتضيه عبارته هنا أنها لا صدارة لها، وهو الذي درج عليه في التسهيل والكافية، وقيل لها الصدارة وهو الذي مر عليه في قوله:

والسزم التعليق قبل نفي ما وأن ولا الخ فسواها بما

وأن في التعليق قالوا وهذا القول الثاني هو الذي يقتضيه القياس.

وقوله: [وفي هذا الأخير خلاف] الإشارة تعود إلى الثاني الأخير وهو الذي فيه النفي شرط في العمل، والخلاف في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه.

(ومنع سبق خبر ليس اصطفي)، قول كدي: [والمختار عند الناظم الخ] هذا كأنه تنكيت على الناظم بأن الواجب أن يقول اصطفي بفتح الهمزة مضارع اصطفي بمعنى اختار ليستفاد منه أنه اختار ذلك، ولدفع هذا التنكيت أصلحه ابن غازي بقوله: ومنع سبقه ليس اصطفي. والصواب أن تعبيره باصطفي مبنياً

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها: (فإن قلت): من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ (قلت): من سكوته عنه، فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه. ثم قال: (وذو نمام ما يرفع يكتفي).

١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالٌ دَائِمًا قُفِي

يعني أن (ما) اكتفى من هذه الأفعال بالرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله عز وجل ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ أي وإن حضر ذو عسرة، وما لم يكتف بالرفوع يسمى ناقصاً نحو: وكان الله بكل شيء عليمًا، ولكونه لا يكتفي بالرفوع سمي ناقصًا، وقيل: سميت ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث، وقيل: لأنها تسلب الدلالة على المصدر خلافاً لمذهب البصريين لوجود مصدرها عاملاً عملها في قوله:

يَبْذُلُ وَحَلَمَ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

للمفعول يقتضي أن الغير اختاره وهو صحيح، إذ من جملة من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجرجاني وأكثر المتأخرين، لكن يبقى العموم هل اختاره الناظم أم لا؟ مع أنه اختاره أيضاً ولو عبر به مبنياً للمفاعل كما صوب، يبقى العموم هل هو تابع في اختياره لغيره أم لا؟ وقد علمت أنه تابع لغيره.

وقوله: [من سكوته عنه الخ] كنت أسمع كثيراً من شيخنا العلامة سيدي علي قصارة الاعتراض على كدي بأن السكوت لا يفهم منه شيء، ثم بعد ذلك ظهر لي أنه لا اعتراض عليه، ومراده بالسكوت أن المصنف لما لم يتكلم عليه علمنا أنه باق على أصله من الجواز كما بينه بعد، ولو كان ممنوعاً أو فيه خلاف لنص عليه.

(وذو نمام ما يرفع يكتفي) المناسب تقديم الكلام على معمول الخبر كما فعل الموضح تنكيثاً عليه.

قول كدي: [وقيل سميت ناقصة الخ] هذا القول الذي ضعفه قول سيويه وأكثر البصريين، لكن رده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة أظهرها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تسلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الأقسام ثلاثة: الدال على الحدث وحده مصدر، وعلى الزمان وحده اسم زمان، وعليهما معاً فعل، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر وإلا تسمت باسمه والأمر بخلافه اهـ. فتبين أن ما يقتضيه المصنف هو الصواب ولذلك ضعف المكودي الثاني بقليل.

(فإن قيل) بين لنا الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال (فالجواب) أن الأفعال دلت على حدث مبهم عين في الخبر، كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الأفعال، فإذا قلت: كان زيد قائماً، فكان دلت على زمن معين وهو الماضي. وعلى حدث مبهم عين في الخبر، وقائماً دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان. ثم أن قول الناظم وما سواه ناقص لا فائدة فيه، إذ الناقص هو المذكور من أول الباب. وأجيب بأن ما سبق لا يفيد أنها تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية، وبهذا تعلم أن ما موصولة مبتدأ وناقص خبرها كما في

و(ما) موصولة والظاهر أنها مبتدأ، وخبرها (فو تمام) و(يرفع) متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع و(ما) الثانية موصولة أيضاً وصلتها (سواء) وهي مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال: (والنقص في فتى ليس زال دائماً قفي) يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: فتى وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتملة بالمرفوع (فالنقص) مبتدأ وخبره (قفي) أي تبع، و(دائماً) حال من الضمير المستتر في قفي. و(في فتى) متعلق بقفي أو بالنقص، و(ليس) و(زال) معطوفان على حذف العاطف. ثم قال:

١٥٢ - وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولٌ أَخْبَرَ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول: كان طعامك زيد أكلاً، فإذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كان عندك زيد مقيماً، وكان في الدار عمرو جالساً، و(العامل) مفعول ييلي وفاعله (معمول الخبر) و(ظرفاً) أو (حرف جر) حالان من الضمير المستتر في (أتى) وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

المكودي وهو الصواب، وقول من قال: إن الإخبار معكوس وأن الصواب تعريف الناقص غير سديد، وكلام الناظم هنا أحسن من كلام الموضح، إذ فائدته التنبيه على تسميتها ناقصة إذا احتاجت لمنصوب.

(ولا يلي العامل معمول الخبر)، وقول كدي: [مراده بالعامل الخ] خص العامل بكان وأخواتها تبعاً لذكر الناظم له في هذا الباب، والأولى أن ذلك لا يختص بيباب كان، بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول، فلا يقال: أقبل فرسه زيد راكباً إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولعل هذا هو السر في تعبير المصنف بالعامل معرفةً بال المفيدة للعموم، ولذا لم يذكر ذلك في سائر أبواب النواسخ ما عدا ما.

وقوله: [فلا تقول الخ] علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير معمول للعامل وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما، والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لا بد من زمان ومكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازماً للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمناً معنى الحرف وهو في.

وقوله: [يقول الشاعر: قنافذ الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو به جريراً وقومه، وقنافذ: جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر لمحدوف تقديره: هم قنافذ، وهداجون: جمع هداج صفة قنافذ من الهدجان وهو مشية الشيخ، وحول بيوتهم: منصوب على الظرفية، وباء بما سببية، ووجه الدليل من هذا البيت أن كان: فعل ماض ناقص، وعطية: اسمها، وجملة عود خبرها، وإياهم: مفعول عود فقد ولي

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

١٥٣ - وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوي في كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها، ففي كان من قوله (بما كان إياهم) ضمير الشأن وهو اسمها، و(عطية) مبتدأ و(عوداً) في موضع خبره، و(إياهم) مفعول بعوداً مقدم على المبتدأ.

وقوله: (ومضمر الشأن) مفعول مقدم بانو، و(اسماً) منصوب على الحال من مضمر الشأن، و(إن وقع) شرط، و(موهم) فاعل بوقع، و(ما) موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها (استبان) الخ، و(أن) وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في (أنه) ثم قال:

١٥٤ - وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِكَمَا كَانَ أَصَحُّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

معمول الخبر العامل وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور وهو مؤول بما في النظم، وعطية أبو جرير، وهذا من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجن حيث لا يقدرُونَ على السرقة، الاحول بيوتهم ويمشون مشية الشيخ، ومن تمام الهجو لجرير أنهم ورثوا ذلك من أبيه عطية.

(ومضمر الشأن اسماً أنوإن وقع)، قول كدي: [أو مصدرية] لا يصح صناعة، ومعنى أما صناعة فلأن الضمير يعود عليها وهي حرف، والضمير لا يعود على الحرف، وأما معنى فلساده لأن التقدير حيث إن وقع موهم استبانة امتناعه، والموهم إنما هو للجواز لا لل منع، وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: إنه على حذف مضاف أي جواز استبانة.

(وقد تزداد كان في حشوكما)، قول كدي: [وفهم الخ] الأولى للصناعة شرح كلام الناظم والإتيان بمثاله ثم يأتي بعد بالمفاهيم، وكثيراً ما يقدم المفهوم على المنطوق. وقوله: [وفهم من قوله كان الخ] إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه بخلاف المضارع فيحتمل الحال والاستقبال، ومعنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ومنصوب، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى بل هي دالة على الزمان الماضي، فتسميتها زائدة إنما هو لعدم عملها.

(فإن قلت): لم قلت إن المأخوذ من الناظم هنا أن الحكم معلق على كان بلفظ الماضي فقط وقلتم في قوله قريباً وبعد لا ونفي كان الخ، وقوله في إعراب الفعل وبعد نفي كان حتماً أضمرنا: إنه شامل لنفيها بصيغة المضارع أيضاً مع أنه عبر في المواضع الثلاثة بكان بلفظ الماضي. (فالجواب): أن الزيادة المذكورة هنا من عوارض الألفاظ، فاقصر فيها على خصوص اللفظ الذي نطق به، لأن الحكم على أحد اللفظين لا يستلزم الحكم على اللفظ الآخر، والنفي المذكور في الموضعين من عوارض المعاني ولا يختص بلفظ معين.

وفهم من قوله: (وقد تزداد) قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله: (كان) أنها تزداد بلفظ الماضي وأنه لا يزداد غيرها من أخواتها، وفهم من قوله: (في حشو) أنها لا تزداد أولاً ولا آخراً، وما في قوله: (كما) تعجبية وهي تامة في موضع رفع، و(أصبح) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر عائذ على (ما) و(علم) مفعول بأصبح فكان على هذا زائدة بين (ما) و(أصبح). ثم قال:

١٥٥ - وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَيَعْدُ إِنَّ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرَ

يعني أن العرب يحذفون كان، وفهم من قوله: (ويبقون الخبر) أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع الأول: بعد (أن) الشرطية. الثاني: بعد (لو) الثالث: بعد (أن) المصدرية، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (ويعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) فمثال حذفها بعد (أن) قولهم: المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيب وإن خنجراً فخنجر، أي إن كان المقتول به سيفاً ومثاله بعد لو قوله ﷺ: «احفظوا عني ولو آية» أي ولو كان المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل

وقوله: [وفهم من قوله في حشو الخ] إنما لم تزد أولاً لأن التقديم يدل على الاعتناء بها، وزيادتها تدل على عدم الاعتناء بها، (فإن قلت): ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظاً نحو: بحسبك درهم؟. (قلت) حرف الجر الزائد يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل كما مثل الناظم.

(ويحذفونها وبقون الخبر)، قول كدي: [ويطرد حذفها الخ] أعم من أن تحذف مع اسمها وذلك في موضعين بعد أن ولو الشرطيتين، أو تحذف وحدها وذلك بعد أن المصدرية، فبطل اعتراض بعض بأن كلام كدي يقتضي أنها تحذف مع اسمها في ثلاثة مواضع مع أن الأمر بخلافه.

(ويعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر) قول كدي: [أي إن كان المقتول الخ] الأولى إن كان ما قتل به سيفاً، وتمثيل كدي أولى من تمثيل الموضح بأن خيراً فخير، لأنه محتمل أن يقدر عملوا خيراً.

وقوله: [كقول الشاعر: لا يأمن الخ] البيت من البسيط، ولا: نافية، ويأمن مضارع، والدهر: منصوب على الظرفية، وذو بغي: فاعل يأمن أي صاحب ظلم، وملكاً، خبر لكان محذوفة مع اسمها أي ولو كان ذو البغي ملكاً، وجملة جنوده ضاق الخ: من المبتدأ، والخبر صفة ملكاً، والشاهد في حذف كان واسمها بعد لو.

ومن أعجب ما فعل الدهر بأهله ما في ابن خلكان أن ابن غسان دخل على والدته فوجد عندها امرأة رثة الثياب فقالت: يا بني أتعرف هذه؟ قلت: لا، قالت: هذه أم جعفر البرمكي، فأقبل عليها وأكرمها وقال لها: يا أم ما أعجب ما رأيت؟ فقالت: يا بني أتى علي عيد مثل هذا العيد وما لي إلا جلد شاتين أفترش أحدهما وألتحف بالآخر، فأعطاهما خمسمائة دينار ففرحت بها وبقيت تتردد إليهم حتى فرق الموت بينهم.

وفهم من قوله: (اشتهر) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشدته سيبويه: من لد شولا فإلى اتلاتها. أي من لد ان كانت شولا. ف (ذا) إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ، و(اشتهر) خبره، و(بعد) متعلق باشتهر، و(كثيراً) نعت لمصدر محذوف أي اشتهاً كثيراً، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٥٦ - وَيَعْدُ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا ارْتُكِبَ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

يعني أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما، وفهم من قوله: (تعويض ما عنها) أنها لا يحذف اسمها معها، و(تعويض) مبتدأ وهو مضاف إلى (ما) و(ارتكب) خبره، و(بعد) و(عنها) متعلقان بتعويض ومثله بقوله: (أما أنت برأ فاقترِب) والتقدير: اقترِب لأن كنت برأ فحذفت كان وعوض عنها ما. فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد، فانت في قوله: (أما أنت) اسم كان المحذوفة، و(برأ) خبرها.

وقوله: [ومنه ما أنشدته الخ] الرواية: له بضمة واحدة مع حذف النون فيكون شعراً لا نثراً، وهو من مشطور الرجز، ولذا عبر المكودي بأنشدته، وقول من قال: الصواب أن يعبر بحكاها بدل أنشدته مبني على أنه غير شعر، وقد علمت أن الحق خلافه. وشولا: بفتح فسكون جمع شائلة بالهاء على غير قياس: لأن شائلة وصف خاص بالموث، وقياس الصفة المختصة بالموث أن لا تلحقها الهاء كحائض وطالق، والشائلة الناقة إذا جف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والأتلاء: مصدره أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي من زمن كون الناقة شائلة إلى زمن كون الناقة متلوة بولدها، والشاهد في حذف كان مع اسمها بعد لدن وهو قليل، وإنما كثر الحذف مع إن ولو الشرطيتين لأنها يطلبان فعلين، فطال الكلام معها فخفف بالحذف وخص اشتهاً الحذف معها دون غيرها من أدوات الشروط، لأن إن أم أدوات الشروط الجازمة، ولو أم أدوات الشروط الغير الجازمة، وهم يتوسعون في الأمهات دون غيرها.

(وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب)، قول كدي: [والتقدير اقترِب الخ] المراد بالتقدير الأصل، ثم إن كلام كدي فيه إجحاف وتقدير وتأخير، والذي ينبغي أن يقال: إن الأصل لأن كنت برأ فاقترِب فقدم المفعول وهو لأن اهتماماً به فصار لأن كنت برأ اقترِب^(١) فحذفت لأن الجر للاقتصار لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان له وانفصل الضمير لأن القاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذف انفصل الضمير ولذا قيل:

وعامل الضمير مهما حذفاً فإن فصله لديهم ألفاً

ولما حذفت كان عوض منها ما وأدغمت النون في ما. (فإن قيل): ما وجه تعويض ما دون غيرها عن كان؟ (فالجواب) أنه لما كثر استعمال ما زائدة بعد أشياء منها قوله:

ووصل ما بذني الحرو ف مبطل أعياها

(١) (قوله: فصار لأن كنت برأ اقترِب) لا حاجة إليه لأنه هو عين ما قبله فالمناسب حذفه فتأمل. اهـ مصححه.

ثم قال:

١٥٧ - وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنَجَزِمٌ تَحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّزِمُ

يعني أنه إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يكن، ويجوز بعد ذلك أن تحذف النون لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائماً، ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم، وقبل الساكن كقول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجها رسم دار قد تعفى بالسرر

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس، وقوله: (وهو حذف ما التزم) أي لا يلزم حذفها بل هو جائز، و(من مضارع) متعلق بتحذف، و(لكان) متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر، و(ما) نافية وهي وما بعدها صفة لحذف. ثم قال:

فصل في ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

إنما فصل هذه الأحرف من باب كان، وإن كان عملها كلها واحداً، لأن هذه حروف وتلك أفعال. ثم قال:

وقوله: وبعد من وعن وباء زيد ما، وتزاد بعد كيف وحيث خصوصاً بالعوض عن كان.

(ومن مضارع لكان منجزم) أظهر بأن قال: لكان ولم يقل لها بالإضمار وإن كان هو المناسب إشارة إلى أنه لا فرق في حذف النون من المضارع بين كونه من الناقصة أو التامة، فالناقصة كمثال كدي، والتامة كقوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة﴾ وعبارة الناظم أحسن من عبارة الموضح بقوله: ومنها الخ، إذ يقتضي أن حذف النون خاص بالناقصة والأمر ليس كذلك.

قول كدي: [لشبهها بحرف العلة] وجه الشبه أن النون إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، وحروف العلة تحذف فكذلك ما أشبهها.

وقوله: [كقوله: لم يك الحق الخ] البيت من الرمل، ويك: مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، والحق: اسمها، وسوى: خبرها، وقال: شيخنا سيدي محمد قصارة: إن يك: هنا تامة، والحق فاعلها، ومعنى هاجها: هيج ما بها من الوجد والاشتياق، ورسم بالرفع فاعل هاج: جملة قد تعفى: أي اندرس واضمحل في محل رفع صفة رسم، والسرر: بفتحتين كثرة المطر، والشاهد في يك الحق: حيث حذف الشاعر النون وقد وليها ساكن والله أعلم.

فصل في ما ولا ولا وإن المشبهات بليس

المناسب تقديم أفعال المقاربة على هذه الأحرف لتكون الأفعال ذكر بعضها عقب بعض من غير فصل، وأجيب بأن هذه الأحرف لما كان عملها هذا العمل على خلاف الأصل وكانت ضعيفة إذ لم تشبه إلا فعلاً واحداً وهو ليس، قدمها جبراً لضعفها، وبين وجه عملها بقوله: المشبهات بليس.

١٥٨ - إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلْتَ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النِّفْيِ وَتَرْتِيبُ زُكْنِ

(ما) النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط:

الأول: أن لا تزداد بعدها إن وهو المنبه عليه بقوله: (دون إن) نحو: ما إن زيد قائم، لأن إن لا تزداد بعد ليس فبعدت عن الشبه. الثاني: بقاء النفي، فلو بطل النفي لم تعمل نحو: ما زيد إلا قائم، وهو المنبه عليه بقوله: (مع بقا النفي). الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلو تقدم لم تعمل نحو: ما قائم زيد، وهو المنبه عليه بقوله: (وترتيب زكن) أي علم، والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر. الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

(إعمال ليس أعملت ما دون)، قول كدي: [فأصلها أن لا تعمل] قد مر عند قول الناظم: كهل وفي ولم أن الحروف أقسام ثمانية فراجع ذلك. وقوله: [وأما أهل الحجاز الخ] قيد بذلك تنكيثاً على الناظم في الإطلاق فإنه يوهم الاتفاق، ونظيره في الإيهام قوله في باب الحكاية:

والعلم احكيته من بعد من، فكان من حقه أن يقيد الحكم في البابين بالحجازيين إذ من عادة الناظم أن ينص على ما يرفع الإيهام كقوله في باب الموصول: وهكذا ذو عند طيء شهر، وكالتي أيضاً لديهم ذات. وكقوله في باب الاستثناء: وعن تميم فيه إبدال وقع. وفي باب المضاف لياء المتكلم: وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن. وفي باب ما لا ينصرف: وهو نظير جشماً عند تميم، وفي باب العدد: والشين فيها عن تميم كسره. وقد قيد بلغة أهل الحجاز في الكافية والشذور، وقد يجاب عن الناظم بأن عدم الاتفاق يؤخذ من بناء أعمل للمجهول.

وقوله: [في نفي الحال] أي الزمان الحاضر، وذلك أنهم نصوا على أن نحو قولك: ليس زيد قائماً عما هو مجرد عن القرينة المفيدة للماضي أو للاستقبال يحمل نفيها على الحال فقط كما مر، وإن كانت قرينة كأمس أو غد عمل عليها، وما ولا ولا مثلها، وأما إن فأشبهت ليس في النفي العام.

وقوله: [الأول أن لا تزداد الخ] نكت بتقييد أن بالزيادة على الناظم مقتضي أنه مهما وقعت إن بعد ما أن لا تعمل ما، مع أن المانع من العمل إنما هو إن الزائدة، وأما النافية المؤكدة لما نحو: ما إن أنت قائماً فلا تمنع العمل، وفرق بينهما بأن الزائدة مؤكدة للكلام برمته، والنافية مؤكدة لما خاصة فكانها نفسها.

وقوله: [الثاني بقاء النفي الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم المقتضية أنه مهما بطل نفي ما أن لا تعمل مع أن عملها، إنما يبطل إذا بطل نفي خبرها فقط كمثال كدي: «وأما لو بقي خبرها مثبتاً وبطل النفي بالنسبة لغيره جاز العمل نحو: ما زيد ضارباً إلا عمراً. وقوله: [أي علم] من قول الناظم سابقاً: والأصل في الأخبار أن تؤخر. أي كل خبر، ثم إن زكن لازم لكنه ضمنه معنى علم فلذلك بناه للمفعول.

١٥٩ - وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَيْمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو: ما في الدار زيد جالساً، وما عندك عمرو مقيماً، وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجروراً امتنع تقديمه، فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو: ما طعامك زيد أكلاً، وإنما تقول: ما طعامك زيد أكل بالرفع. ويكون زيد مبتدأ، وأكل خبر، وطعامك معمول للخبر، وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: ما زيد قائماً، وهذه اللغة جاء القرآن نحو: ﴿ما هذا بشراً﴾ ﴿وما هن أمهاتهم﴾ وقوله: (إعمال ليس) منصوب على المصدر بأعملت، و(دون) متعلق بأعملت، و(سبق حرف جر) مفعول مقدم بأجاز، و(بي) في المثال متعلق بمعنياً فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

١٦٠ - وَرَفَعُ مَعْطُوفٍ بَلَكِنْ أَوْ يَبِلُ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا أَلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ

يعني أن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد، وما عمرو منطلقاً بل مقيم، وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لكن هو قاعد بل هو مقيم، وفهم من تخصيصه العطف ولكن أو يبل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. (رفع) مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والباء في (بلكن أو يبل) متعلقان بمعطوف ومن بعد كذا، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع و(حيث) متعلقة بالزم أو برفع وتقديره: الزم رفع المعطوف ولكن أو يبل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

(وسبق حرف جر أو ظرف كما) قول كدي: [جاز تقديمه على اسمها] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق يدل عليه المثال، ونسب الناظم ذلك للعلماء دون العرب إشارة إلى أن سماعه في حكم المعلوم. (فإن قيل): القاعدة أن لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، وهنا قلتم يتقدم معمول الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا يتقدم الخبر ولو كان أحدهما لقوله وترتيب زكن. (فالجواب): أن الخبر إن كان أحدهما وتقدم كان متعلقاً بكائن أو استقر فالخبر غير ظرف حيثئذ، وإن تقدم معمول الخبر إن كان أحدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف، وما في الحواشي هنا لا يعول عليه.

وقوله: [لتوسعهم في الظروف الخ] قد علمت سابقاً وجهه، ثم إن كدي مثل للمجرور بما في الدار الخ وترك مثال الناظم له وهو خلاف قاعدته.

(فإن قيل) يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل: [ولا يلي العامل معمول الخ] لأنه مر أن المراد بالعامل مطلق العامل لا خصوص كان. (فالجواب): أنه لما قال: وترتيب زكن الخ اقتضى أنه لا يتقدم المعمول ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكون عاملهما الذي هو الخبر لا يتقدم فرفع ذلك التوهم بهذا البيت.

(ورفع معطوف ولكن أو يبل) هذا البيت مرتبط ومرتب على قوله: مع بقا النفي، فالمناسب أن يقدمه على الشرط الثالث والرابع كما فعل الموضح تنكيثاً عليه، لكن يقال إن ضيق الوزن يحفظه.

١٦١ - وَيَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ أَلْبَا الْخَبَرِ وَيَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يَجِرُ

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما أو خبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾ «أليس الله بكاف عبده» وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد في خبر (لا) نحو قول الشاعر:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
وفي خبر (كان) المنفية كقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله: (قد يجي) إن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل، والباء فاعل يجر، قصرها ضرورة، والخبر مفعول يجر، وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم (فإن قلت): كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر (ما) أو (ليس) والضمير في (يجر) عائد في المعنى على خبر (لا) أو (كان) المنفية فلم يتحدا في المعنى؟ (قلت): هو ما يفسره لفظاً لا معنى كقولهم: عندي درهم ونصفه.

(ويعد ما وليس جر الباء الخبر) المناسب أن يؤخر هذا البيت حتى يفرغ من الحروف المترجم كما فعل الموضح تنكيثاً عليه. قول كدي: [على خبر ما الخ] كما تدخل الباء في خبر ما الحجازية تدخل في خبر المبتدأ بعد ما التميمية كما صرح به الناظم في غير هذا النظم، وتخصيص أبي علي والزخشي ذلك بالحجازية مردود بنقل سيبويه ذلك عن تميم ووجوده في أشعارهم.

وقوله: [زائدة لتأكيد النفي] بيان ذلك أنه إذا قال لك قائل: إن زيداً لقائم، فتريد الرد عليه بما يفيد زيادة التأكيد فتأتي بنفي مؤكد بالباء فتقول: ما زيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام الابتداء في الإثبات، وقيل: جيء بالباء في الخبر لدفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام فيتوهم أنه موجب، فإذا سمع الباء ارتفع له الوهم، ولذلك لا تدخل في الخبر الموجب فلا تقول: ما زيد إلا بقائم.

وقوله: [نحو قول الشاعر: فكن لي الخ] البيت من الطويل، وقائله سواد بن قارب الصحابي يخاطب النبي ﷺ، ولا نافية، وذو: اسمها مرفوع بالواو، بمغن: خبرها، وقتيلاً، بفتح الفاء الخيط الذي يكون في شق نواة وعظم التمرة منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أي إغناء فتيل، وعن سواد: متعلق بمغن والأصل غنى فأظهر زيادة في التذلل إلى المصطفى ﷺ، والشاهد في جر مغن الخبر بالباء الزائدة بعد لا.

وقوله: [كقوله وإن مدت الخ] البيت من الطويل وقائله الشنفرى الأزدي واسمه عمرو، وقيل: حريث وكان من فتاك العرب وشياطينهم، ومن خبره أن أباه كان شجاعاً فتاكاً بسائر العرب، فأهدر قومه دمه، فذهب إلى قبيلة يقال لها بهم وتزوج بامرأة منهم فحملت بالشنفرى هذا، فلما ولدته قتل قوم من الأزدي أباه فرجعت المرأة إلى أهل زوجها، فلما شب الولد علموا أنه يكون كأبيه فأهدر قومه دمه أيضاً فهربت به أمه إلى قومها، فلما أخبرته أمه الخبر جعل يقتل واحداً بعد واحد من القبيلة التي قتلت أباه، فكان يرد بالليل ماء

ثم قال :

١٦٢ - فِي النُّكْرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا أَلْعَمَلَا

يعني أن لا النافية تعمل أعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول : لا رجل قائماً، ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله : (وقد تلي لات وإن ذا العمل) يعني أن (لات) و(إن) النافيتين مثل ليس يرفعان الاسم

وبالنهار يختفي، فكمن رجل يقال له أسد بن جابر ومعه ابنان له، فأتى الشفري ذلك الوادي يشرب حتى إذا قرب من الموضع الذي هم فيه أصابته وحشة فرجع، فقال الغلمان لأبيهما: رآنا؟ فقال لهما: لا ولكنه شيطان، ثم بعد ساعة عاد وقد شد على بطنه شيئاً خوفاً من أن يصيبه سهم ونزع إحدى نعليه وجعل يضرب بها الأرض والأخرى يمشي بها يفعل كفعل الضبع، فقال الغلامان: هذا الضبع قد أقبل، فقال لهما أبوهما: إنما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا، ثم سار حتى قرب من الماء فرجع وهو يضحك، فبقي قليلاً ثم عاد إلى الماء حتى صار في أسفل الوادي وأنشد أبياتاً يظن سامعها أنه رأى من كان مختفياً، فقال الوالدان: لقد رآنا ولا يعود، فقال أبوهما: ما رأيكما وإنما هو حدس وتحمين، ثم غلبه العطش فاقتحم الماء وشرب فأقبلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به إلى قومه، فاختلفوا بأي نوع يكون قتله، وكان هنالك صبي قتل له أباه فأخذ شفرة وقطع بها يده فقال: أخذتم ثاركم فأطلقوني، فضحكوا وقتلوه، وقصيدته هذه تسمى بلامية العرب، وفيها حكم وغريب من اللغة، والشاهد في بأعجلهم حيث جرّ بالباء الزائدة في خبر أكن المنفي، وإذ تعليلية، وأجشع: بتقديم الجيم من الجشع وهو الحرص على الأكل مبتدأ، وأعجل خبره، وظاهر قول الناظم: ونفي كان الخ أن ذلك خاص بكان، والصواب أن ذلك عام في جميع النواسخ، كما نكت عليه الموضح بقوله: وكل ناسخ منفي ولذا أصلحه من قال: وبعد لا ونفي ناسخ يجر.

(في النكرات أعملت كليس لا)، قول كدي: [لكن بشرط أن يكون الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أنه لا يشترط في عملها إلا أن يكون معمولاً نكرتين، مع أنه مشروط بالشروط السابقة غير الأول، وإنما لم يشترط الأول لأن إن لا تزداد بعد لا أبداً، فشرطه تحصيل الحاصل، ثم أن كدي سلم كلام الناظم فيوهم أن عملها العمل المذكور كثير مع أنه قليل، وبالأمرين معاً نكت الموضح على الناظم.

وقوله: [ومنه قوله تعز الخ] البيت من الطويل، وتعز: أمر من التعزية بمعنى التصبر والتسلي، ولا في الموضعين عاملة عمل ليس وفيهما الشاهد، والوزر: الملجأ، والواقى: الحافظ، وإعراب البيت واضح. والمعنى: إصبر على ما أصابك من المصائب لأنه لا يبقى على الأرض شيء، وما قدره الله لا بد أن يقع، وفي البيت دليل على أن لا هذه كما تكون لنفي الوحدة تكون لنفي الجنس، ولا عبرة بقول من قال: إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة.

وينصبان الخبر، فلات مركبة من لا النافية وتاء التانيث وفهم من قوله: (وقد تلي لات) أن ذلك قليل، وفهم من إطلاقه أيضاً أنها لا يختصان بالعمل في النكرة، كلا فمن أعمال إن في النكرة قولهم: إن أحداً خيراً من أحد إلا بالعافية، ومن أعمالها في المعرفة قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي، فلا مفعول لم يسم فاعله بأعملت، وفي النكرات متعلق بأعملت، و(كليس) نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا في النكرات إعمالاً كأعمال ليس، و(لات) فاعل بتلي، و(أن) معطوف عليه، و(ذا العملا) مفعول، و(ذا) إشارة إلى عمل ليس، و(العملا) نعت لذا. ثم قال:

١٦٣ - وَمَا لَاتَ فِي سَوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ

يعني أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال: لات زيد قائماً، بل يقال: لات حين خروج، ولات وقت قتال، ومنه قوله عز وجل: ﴿ولات حين مناص﴾ وقوله: (وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل) يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير، وعكسه وهو حذف المنصوب وهو

وقوله: [وتاء التانيث] مراده بالتانيث في اللفظ لا غير، وقيل إنها للمبالغة، وقال الأزهري إنها لهما، واعترضه يس بأنه يلزم عليه اجتماع متنافيين لأن تاء التانيث ساكنة وضعاً، وحركت مع الحرف فرقاً بين اللاحقة للفعل واللاحقة للحرف، وتاء المبالغة متحركة وضعاً، وزيادة التاء هنا أحسن من ثمت وربت لأن لا فرع ليس، وليس تتصل بها التاء، ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل إن، وقيل: أصل لات ليس فقلبت الياء ألفاً والسين تاء وهو ضعيف جداً.

وقوله: [قول الشاعر: إن هو مستولياً الخ] البيت من المنسرح لا من الوافر، وإن: نافية عاملة عمل ليس، ولفظ هو: اسمها، ومستولياً: خبرها، وإلا استثنائية، وعلى أضعف: بدل من أحد والاستثناء تام، وقول العيني: أنه مفرغ سبق قلم، والشاهد في عمل إن عمل ليس، ثم إنه استشكل قول الناظم: وقد تلي الخ، لأن ذا العمل في كلام الناظم إن حل على مطلق العمل اقتضى أنه لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك، وإن حل على أقرب مذكور وهو العمل في النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولي إن وليس كذلك، وبهذا تعلم ما في تقدير الاسم معرفة بعد: ولات حين مناص بقولهم: ولات الحين، وقد نقل عن الناظم أنه يقدر معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حيناً لهم وحينئذ فلا إشكال.

(وما للات في سوى حين عمل)، قول كدي: [وهو اسم الزمان الخ] فسر الحين باسم الزمان إخراجاً لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية أنها لا تعمل إلا في بعض الحين، مع أن سيوبه والجمهور نصوا على أنها تعمل في اسم الزمان مطلقاً لفظ الحين أو غيره وهو الذي في التسهيل، نعم مذهب الفراء أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين وهو ضعيف، فلا ينبغي حل الناظم عليه وإن كان ظاهره.

خبرها قليل، وفهم منه أنه لا يجوز إثباتها معاً، فمن حذف اسمها ﴿ولات حين مناص﴾ ومن حذف خبرها قوله عز وجل على قراءة من قرأ: ﴿ولات حين مناص﴾ برفع حين وهي قراءة شاذة، وتقدير الخبر لهم، و(عمل) مبتدأ وخبره (اللات) وفي (سوى) في موضع الحال على أنمنعت لعمل مقدم عليه أو متعلق بعمل. ثم قال:

أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام: قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه، وسميت كلها أفعال المقاربة تغليياً، فالذي لمقاربة الفعل: كاد وكرب وأوشك، والذي للرجاء: عسى

وقوله: [وفهم منه أنه لا يجوز إثباتها الخ] علل ذلك بأن لات شبيهة بليس الاستثنائية في نحو: قام القوم ليس زيداً، فكما لا يذكر بعد ليس هذان الجزءان، فكذلك بعد لات الشبيهة لها، إلا أن ليس لا يذكر اسمها فقط، ولات يذكر إما اسمها أو خبرها، فهذا فرع تصرفوا فيه أكثر من أصله.

وقوله: [وتقدير الخبر لهم] الصواب تقدير خبر حيناً لهم لقول الناظم: وما للات الخ (لا يقال) هذا مراد كدي (لأننا نقول): تقديره لهم جاراً ومجروراً يقتضي خبريته على القاعدة في تعلق المجرور يكون مطلق. ومعنى مناص فرار. وقد ورد أن بعض المفسرين توقف في معنى قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ أياماً عديدة فخرج للبادية فوجد صبية حصرت غلة وأدارت عليها تراباً والنملة تريد الخروج وهي تقول: لا مناص، فعلم أن معنى مناص فرار، وقرئ: ﴿ولات حين مناص﴾ بجر حين فتكون لات حينئذ حرف جر لا تعمل إلا في الحين أيضاً، والله أعلم.

أفعال المقاربة

لم يقل: كاد وأخواتها مثلاً كما قال: كان وأخواتها، لأن كاد هنا ليست أم الباب، لأنها لا تختص بحكم دون أخواتها، وإنما لم يذكر هذه الأفعال في باب كان، وأفردها هنا بباب لاختصاص هذه الأفعال بأمور عن كان منها: أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً دائماً أو غالباً. ومنها: أن خبرها لا يتقدم على اسمها لكونها ضعيفة بخلاف باب كان، والمقاربة مصدر قارب الصادر من واحد كسافر وليست للمفاعلة.

قول كدي: [تغلياً الخ] إن أراد التغليب في العدد فأفعال الشروع أكثر، وأفعال الرجاء مساوية لأفعال المقاربة، وإن أراد باعتبار التوسط في المعنى لأنها توسطت بين الترجي والشروع في الفعل، فهذا لا يسمى تغلياً لأنه لا يكون إلا بين مزدوجين: كالشمس والقمر، وبين مصطححين: كالعمرين، وليست هذه مصطحبة ولا مزدوجة، فالصواب أن المراد بالتغليب أن عملها أكثر من القسمين الآخرين، وقول الموضح أنه مجاز مرسل مردود.

واخلولق وحرى، والذي للشروع: أنشأ وجعل وأخذ، وطفق وعلق، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٦٤ - كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرٌ غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرٌ

يعني أن كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعاً وقد نبه على ذلك بقوله: (لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر) وبما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الدور قول الشاعر:

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آيِبَا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفَرُ

وقولهم في المثل: عسى الغوير أبؤساً، و(كاد) مبتدأ، وخبره (ككان) و(عسى) معطوف على كاد، و(غير مضارع) فاعل بندر، ومعنى (ندر) قل، و(لهذين) متعلق بندر، و(خبراً) حال ووقف عليه

وقوله: [وقد أشار إلى الأول والثاني] أي إلى بعض القسم الأول والثاني، لأنه لم يستوف القسمين معاً في هذا البيت بل به وبما بعده.

(لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر)، قول كدي: [قوله: فأبت] البيت من الطويل، وقائله تأبط شراً واسمه جابر، ولقب بتأبط شراً قيل: لأنه لقي الغول فقبضه وجعله تحت إبطه، وقيل: إنه حمل سيفاً له فقبل لأمه: أين ذهب؟ فقالت: تأبط شراً، وسبب إنشاده لهذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت، أن لحيان قبيلة من هذيل كانت تطلبه لأنه كان يغير عليهم، فتدلى يوماً من أعلى جبل لقطع عسل وتحتة صخرة ملساء تصل إلى قعر الجبل، فعلم به لحيان وأشرفوا عليه وأيقن بالهلاك فقال لهم: أصعد إليكم وأفدي نفسي منكم فأبوا، فاحتال على أن صب العسل على الصخرة الملساء وجعل صدره عليها حتى وصل لقعر الجبل سالماً وهم يتعجبون منه، وكان بين الموضع الذي تدلى منه والموضع الذي نزل فيه مسيرة ثلاثة أيام في أصل الجبل، ومعنى أبت، رجعت إلى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء قبيلته. وما: النافية، وكاد: فعل المقاربة، والتاء اسمها، وآيباً: خبرها أي: وما كدت راجعاً لأنني كنت في يد العدو، وكم خبرية، ومثلها بالجر مضاف إليه ما قبله، وفارقتها: فعل وفاعل ومفعول خبركم وضمير مثلها للحيان عدوه لا لفهم قبيلته خلاف ما في التصريح، وتصفر: مضارع صفر من باب تعب أي تلهف كيف نجا بعد أن كان في يدهم. والشاهد في آيباً حيث وقع خبراً لكاد وهو مفرد وروي: ما كنت آيباً وحينئذ لا شاهد فيه.

وقوله: [وقولهم في المثل عسى الخ] نسب في التصريح تبعاً لغيره هذا المثل للزباء، وذلك أن الزباء بعثت قصيراً اللخمي ليأتي بالتحف إليها من العراق، فحمل الرجال في الصناديق بيدهم السيوف وأتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة، فرأت الدواب تسير سيراً غير معتاد فقالت: عسى الغوير أبؤساً، فصار مثلاً يضرب لمن توجه للشر من جهة خاصة، وهو مشكل فإن الزباء كانت رومية فكيف يستشهد بكلامها؟ والحق أن ناساً كانوا في غار فسقط عليهم فقالوه فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، نعم الزباء استشهدت به، والغوير: اسم عسى ماء لكليب، وأبؤساً من البأس خبر عسى، والبأس: الشدة والقوة، والشاهد في وقوع أبؤساً خبراً لعسى وهو مفرد.

بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز ضبط غير الفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر، إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل، وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال:

١٦٥ - وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَرَرَّ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

يعني أن اقتران المضارع الواقع خبراً لعسى بأن كثير كقوله عز وجل: ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾ وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أُمِيت فيه يكون وراءه فرج قريب

ثم إن كلام الناظم معترض من وجهين: الأول في الاستدراك بلكن فإنه يقتضي مساواة المشبه وهو كاد وعسى للمشبه به وهو كان في جميع أحكام كان إلا فيها استدراك، وليس كذلك لقول السيوطي: إن المشبه يخالف المشبه به في أمور منها: أن خبر هذين الفعلين بل وغيرهما من سائر أفعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقاً بل ولا يتوسط بينها وبين اسمها. ومنها: أن الخبر هنا لا بد أن يرفع ضميراً يعود على الاسم.

الثاني: أن قوله غير مضارع شامل للاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والفعلية الغير المضارعية. فيقتضي أن جميع ذلك وقع خبراً، لهذين الفعلين إلا أن ذلك نادر، مع أنه لم يسمع من ذلك إلا وقوع المفرد خبراً دون غيره، ولهذا اقتصر المكودي في التمثيل على المفرد.

وقوله: [إلا أن في هذا الوجه صاحب الخ] بل كذلك هو نكرة في الوجه الأول. لأن إضافة غير لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً. وقوله: [وهو قليل الخ] بل هو كثير لقوله فيما يأتي إن لم يتأخر.

(وكونه بدون أن بعد عسى نزر)، قول كدي: [كقوله عز وجل: ﴿عسى الله الخ﴾] استشكل بأن أن مصدرية يؤول ما بعدها بمصدر والتقدير: والله أعلم عسى الله التوبة، والمصدر اسم للمعنى، واسم المعنى لا يخبر به عن الذات، وأجيب بأنه على حذف مضاف، إما قبل الاسم أي: عسى أمر الله التوبة، أو قبل الخبر أي: عسى الله ذا توبة، وبه ينتفي الإشكال.

وقوله: [كقوله: عسى الخ] البيت من الوافر، وقائله: رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فمكث على لوح ثلاثة أيام فلما أيس من نفسه أنشأ يقول:

إذا شاب الغراب أتيت أهلي وصار القمار كالبلبن الحليب

فهتف به هاتف من البحر فقال: عسى الخ، فنظر فإذا سفينة تلوح فأشار إليهم فحملوه، والقار بالقاف الزفت، والحليب بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: قائله هذبة بن خشرم العذري وذلك أنه قتل رجلاً وله ولد صغير فحبسه معاوية رضي الله عنه حتى كبر الولد فعرض على الولد سبع ديات فأبى إلا قتله، فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت أيام كونه في السجن، ولما أمر معاوية بقتله وكانت له زوجة يحبها أرسل إليها ليلاً فجاءته في لباس وطيب فحدثها وجامعها وبكى وبكت، فلما أخرج للقتل التفت فرأى زوجته فأنشد شعراً يطلب منها عدم تزويجها بعده، فعمدت المرأة إلى السكين التي في يد الجزار فأخذتها وقطعت أنفها

ثم قال: (وكاد الأمر فيه عكسا) يعني أن القليل في عسى وهو خلوه من أن هو الكثير في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد كقول الشاعر: قد كاد من طول البلى أن يمصحاً..

(وكونه) مبتدأ، و(بدون) متعلق به، وكذلك (بعد) و(نزر) خبر المبتدأ، و(كاد) مبتدأ، و(الأمر) مبتدأ ثان وخبره (عكسا) والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

١٦٦ - وَكَعْسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

يعني أن (حرى) مثل (عسى) في المعنى الذي هو الرجاء، قيل: ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره.

وقالت له: أتحاف بعد هذا النكاح؟ فرسف في قيوده وقال: الآن طاب الموت ثم قال: بلغني أن المقتول يعقل ساعة بعد ساعة قتله فإن كان كذلك فانا أقبض رجلي وأطلقها ثلاثاً، فلما قتل فعل ذلك، وهو الذي قتل صبراً بعد عهد رسول الله ﷺ.

ثم إن الرواية الأولى يناسبها فتح التاء من أمسيت، والثانية يناسبها ضم التاء، والكرب: الحزن يأخذ بالنفس اسم عسى، وجملة يكون خبرها، ثم يحتمل أن تكون تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة، وفرج فاعل أو اسمها وفيها معاً نظر من جهة الصناعة لأن شرط المضارع الواقع خبراً لهذه الأفعال أن يرفع ضميراً يعود على اسمها وهنا رفع ظاهراً، وتمحل بعضهم فجعل في يكون ضميراً يعود على اسمها الذي هو الكرب، وفرج: مبتدأ مؤخر، ووراء: خبر مقدم، والجملة خبر يكون.

(وكاد الأمر فيه عكسا)، قول كدي: [نحو قوله: قد كاد الخ] هذا عجز بيت من الكامل قائله رؤية يصف به ربع حبيبته بأنه من طول عمر الليالي والأيام عليه كاد أن لا يبقى له أثر وصدر البيت: ربع عفاه الدهر دأباً فاعى. ومعنى عفا: اندثر، فاعى: بتشديد الميم وأصله فأنمحي فأبدلت النون ميماً وأدغمت في الميم الأصلية، والبلى: بكسر الباء مقصور عمر الليالي والأيام واسم كان ضمير عائذ على الربع، وكذلك فاعل يمصحاً بتقديم الصاد على الحاء بمعنى يندرس ويضمحل، والشاهد في اقتران خبر كاد بأن.

(وكعسى حرى) قول كدي: [مثل عسى في المعنى] مثله في المرادي والسيوطي وابن عقيل قيل: وفيه نظر لأن الناظم لم يتعرض لمعنى عسى حتى يشبه بها في ذلك، وليس الناظم بصدد ذكر المعاني والصواب أنها شبيهة بها في رفع الاسم ونصب الخبر اهـ.

(قلت) الحق أن الصواب مع الشراح، وأن الناظم وإن لم يذكر معنى عسى فإن معناها مشهور فصح التشبيه به، وحمله على هذا فيه مزيد فائدة، وأما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الأفعال التي من جملتها حرى في هذا الباب، فالتشبيه غير محتاج إليه بالنسبة للعمل.

وقوله: [ولم يذكر حرى] تبع في هذا أبا حيان حيث قال: لم أقف عليها للغوي ولا نحوي غير ابن مالك، والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع اهـ. وهذا من أبي حيان تحامل على ابن مالك، فإن حرى ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطي عدها من أفعال هذا الباب، على أن أبا حيان قد عدها في

ثم قال: (ولكن جعلاً خبرها حتماً بأن متصلاً) يعني أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن (فحري) مبتدأ وخبره (كعسى) و(خبرها) مرفوع بجعل، و(متصلاً) مفعول ثان بجعل، و(وحتماً) حال من الضمير المستتر في متصلاً أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتصالاً حتماً أي واجباً. ثم قال:

١٦٧ - وَالزُّمُوا أَخْلَوْقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَيَعْدُ أَوْشَكَ أَنْتِفَا أَنْ نَزْرَا

يعني أن أخلوق لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهي إذاً (مثل حرى) إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى، وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول: اخلوق أن يفعل، ولا يجوز يفعل، وقوله: (وألزموا) يعني العرب، و(اخلوق) مفعول أول بالزموا، و(أن) مفعول ثان ويجوز العكس، و(مثل) منصوب على الحال من اخلوق.

ثم قال: (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعني أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لا في المعنى، لأن عسى للرجاء، و(أوشك) للمقاربة كما تقدم، و(انتفا) مبتدأ، و(نزر) خبره، و(بعد) متعلق بنزر أو بانتفا. ثم قال:

اللمحة من أفعال هذا الباب، فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض، ويحتمل أن يكون قلده فيها.

(ولكن جعلاً. خبرها حتماً بأن متصلاً) (إن قيل): ما الفرق بين عسى وحرى مع أن كلاً منها للرجاء؟ (فالجواب): أن الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى، فصح إسقاط أن مع عسى لقوتها ولم يصح مع حرى لضعفها. قول كدي: [من الضمير المستتر في متصلاً] الأولى أنه حال من الاتصال المفهوم من متصلاً، ويدل لهذا الاحتمال الثاني عنده.

(وألزموا اخلوق أن مثل حرى)، قول كدي: [إلا أنه لم ينبه الخ] هذا كلام غير صحيح لأنه بناء على أن التشبيه في قول الناظم مثل حرى في كون خبرها مضارعاً مقروناً بأن، وهذا الحمل لا فائدة فيه إذ هو معنى قول الناظم: (وألزموا اخلوق أن) فالصواب أن معنى التشبيه أن اخلوق مثل حرى في المعنى الذي هو الرجاء فسقط قوله: إلا أنه الخ.

(وبعد أوشك انتفا أن نزرا)، قول كدي: [كعسى في الاستعمال الخ] هذا الكلام والتأويل لا يحتاج إليه إلا لو شبهها الناظم بعسى، فالأولى له أن يشرح كلام الناظم ولا يشبهها بعسى حتى يقتضي الإيهام فيحتاج للتأويل.

وقوله: [وبعد متعلق بنزر أو بانتفا] قيل: يلزم على تعلقه بنزر تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وعلى تعلقه بانتفا تقديم الصلة على الموصول، لأن انتفا مصدر وما بعده صلة قال بعض: ويحجب عنها معاً بأن المعمول ظرف يتوسع فيه، والأولى أنه متعلق بنزر لأن الأصل في العمل للفعل وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

١٦٨ - وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا

يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلاً كقول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وأشار بقوله: (في الأصح) إلى مخالفة قول سيبويه فإنه لم يذكر فيها غير التجريد من أن، ويقال: كرب بفتح الراء وكرب بكسرهما والأول أفصح، و(مثل) مبتدأ، و(كرب) خبره، ويجوز العكس، و(في الأصح) متعلق بمثل. ثم قال: (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، و(ترك أن) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وجب) خبره، و(مع) متعلق بترك. ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ومثل كاد في الأصح كربا)، قول كدي: [يعني أن الأكثر في خبر كرب الخ] جعل التشبيه بكاد في خصوص كون الاقتران قليلا والتجرد كثيراً، ومثله في المرادي وابن عقيل والسيوطي، والحق أن التشبيه عام فيما ذكر وفي العمل والمعنى، فيكون أشد بالأصح للرد على ما اقتصر عليه سيبويه فيها من خصوص التجرد، وللرد على ابن الحاجب الذي جعلها من أفعال الشروع. وقوله: [كقول الشاعر: سقاها الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام، وكان أبو زيد قصد إبراهيم بن هشام وإلى المدينة مادحاً له ليصله، فلقبه السعدي الشاعر فقال لأبي زيد: هلم نشترك فيما يصل إلينا من المدح، فقال أبو زيد: لا والله لأنني أمدح الملوك وأنت تمدح مطلق الناس، فلما وصلا إلى المدينة سار أبو زيد إلى إبراهيم فمدحه بقصيدة منها قوله: يا ابن هشام يا أخا الكرام، حملتها هذا البيت.

وأما السعدي فمدح آل الزبير فأعطوه ستين وسقاً من التمر وقالوا له: لك مثلها في كل سنة. وسقى: فعل ماض والهاء مفعوله عائد على العروق المذكورة في الأبيات قبل، وذوو الأحلام: أصحاب العقول الكاملة فاعل سقى، وسجلا: بفتح السين الدلو مملوء ماء مفعول ثان بسقى، والظما: العطش، والواو في وقد كربت للحال، وأعناقها: بالرفع اسمها، وأن تقطعا: خبرها، وفيه الشاهد حيث قرن بأن وأصله تتقطع بتأين وتقطع أعناقها إما لشدة الحر أو للذل الذي هن فيه.

وقوله: [إلى مخالفه قول سيبويه] تبع في هذا المرادي وابن النازم، واعترض ذلك أبو إسحاق الشاطبي بأن الصواب أنه أشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بأن كرب من أفعال الشروع اهـ. والحق أنه رد عليها معاً كما مر.

(وترك أن مع ذي الشروع وجبا)، قول كدي: [فتنافيا] أي ما دل عليه الفعل وهو الشروع مع ما دلت عليه أن وهو الاستقبال.

١٦٩ - كَأَنشَأَ السَّائِقُ يَجْدُو وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقَ

فأنشأ ماض دال على الإنشاء، و(السائق) اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي يقدمها، و(يجدو) في موضع خبرها، و(طفق) معطوف على أنشأ، ويقال: طفق بفتح الفاء وكسر ها، وطبق بالباء مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد في التسهيل عليها هب. ثم قال:

١٧٠ - وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لَأَوْشِكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم إلا (كاد وأوشك) أما (كاد) فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ وأما (أوشك) يستعمل منها المضارع كقول الشاعر:

يوشك من فرٍّ من منيته في بعض غراته يوافقها

ويستعمل منها أيضاً اسم الفاعل وإليه أشار بقوله: (وزادوا موشكا)، ومنه قول الشاعر:
فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

(كأنشأ السائق يجدو)، قول كدي: [بكاف التشبيه الخ] سبق قلم بل هي للتمثيل وهو الذي يدل عليه كلامه في التوطئة حيث قال: ثم مثل بخمسة الخ، وحاصل ما مر أن هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بأن وعدمه أقسام أربعة: وجوب الاقتران وذلك مع حرى واخلولق. امتناع الاقتران مع أفعال الشروع. جواز الوجهين والغالب الاقتران وذلك مع عسى، وأوشك عكسه مع كاد وكره.

(واستعملوا مضارعاً لأوشكا. وكاد)، قول كدي: [أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف الخ] علة عدم التصرف أن هذه الأفعال تفيد إنشاء الرجاء أو القرب أو الشروع، والإنشاءات إنما تؤدي في الغالب بالحروف، والحرف وما أشبهه كهذه الأفعال لا يتصرفان.

وقوله: [كقوله: يوشك الخ] البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت، ويوشك: بكسر الشين مضارع أوشك، ومن: موصولة اسمها، وفر: بمعنى هرب فعل ماض وفاعله ضمير عائذ على من، والجملة صلتها، والمنية: الموت سميت بذلك لأنها مبلغة لكل ما يتمناه الإنسان في الدار الآخرة. وباسم الضد وهو قطعها كل ما يتمناه في الدنيا، وجملة يوافقها خبر يوشك، وفي بعض: متعلق بيوافقها، والغرات: جمع غرة بكسر الغين في الجمع والمفرد الغفلات، والشاهد في وقوع المضارع لأوشك، والمعنى: أن الشخص الذي يفر من الموت في الحرب قد تأتبه منيته وهو غافل منها، فلا فائدة في الفرار حيثئذ لأن ما قدره الله لا بد أن يكون.

وقوله: [ومن قول الشاعر: فموشكة الخ] البيت من المتقارب، وقائله ابن سحيم الهذلي، وموشكة اسم فاعل من أوشك، وأرضنا: اسمها، وأن تعود: خبرها، وخلاف: ظرف بمعنى بعد ومنه قوله تعالى: ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ أي بعد رسول الله ﷺ، ووحوشاً: بمعنى متوحشة حال من

وقوله: (واستعملوا) يعني العرب، و(كاد) معطوف على أوشك، و(لا) عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة، والتقدير لأوشك وكاد لا لغيرهما. ثم قال:

١٧١ - بَعْدَ عَسَى آخُلُوْلُقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنِىَّ بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي: (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) تستند لأن يفعل ويستغنى به عن ثاني الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكسى بالفاعل فتقول: عسى أن يقول زيد، واخلولق أن يقوم زيد، وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾. و(قد) في قوله: (قد يرد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، واخلولق وأوشك: معطوفان على عسى على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة، لأن الكاف من أوشك مدغم في القاف بعد قلبه قافاً لأجل استقامة الوزن، و(غنى) فاعل ليرد، وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر، وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد. ثم قال:

فاعل تعود، ويصح أن يكون جمع وحش ويكون على حذف مضاف معمول تعود تقديره مسكن وحش، ويأبأ: بفتح الياء المثناة تحت أوله، وباءين موحدين بعدها بينهما ألف كما ذكره غير واحد من أهل اللغة ومعناه: خراب، وإن كان الجاري على السنة المدرسين بيابا بالباء الموحدة، ثم ياء مثناة، ثم قيل فيه توكيد لوحوشاً بمعنى متوحشة ومتخربة، وقيل: معطوف عليه بحذف حرف العطف، والشاهد في موشكة اسم فاعل من أوشك.

وقوله: [لا لغيرهما] جعل الضمير المنوي ضمير أوشك وكاد، وهذا أحد الاحتمالين في النظم، وهو معترض لأنه يقتضي أنه لم يسمع مضارع من هذه الأفعال إلا لكاد وأوشك وهو باطل لأنه سمع أيضاً لاثنين: جعل وطفق، قالوا: جعل، يجعل، وطفق يطفق كعلم يعلم، وطفق يطفق كضرب يضرب، والاحتمال الثاني أن يكون الضمير المنوي مفرداً عائداً على المضارع وهو باطل أيضاً لأنه يقتضي أنه لم يسمع غيره فيكون منافياً لقوله، وزادوا موشكاً ولاستعمالهم المصدر لاثنين منها وهما: طفق وكاد وطفوقاً قالوا: طفقاً وكوداً ومكادة، قيل: ولا يمكن الجواب.

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد)، قول كدي: [وتكون حينئذ أفعالاً لازمة] أي تامة، هذا ظاهر كلام الناظم هنا حيث قال عن ثان وهو مذهب الجمهور، وذهب الناظم في جميع كتبه إلى أنها ناقصة وعليه حمل بعض الشراح كلامه هنا بل قال: أن الناظم نص على المتوهم وإن كان الكلام على حذف الواو مع ما عطفت أي عن ثان وأول، إذ الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إليه.

وقوله: [وينبغي أن ينطق النخ] أشار بهذا إلى أن الإدغام غير واجب وهو كذلك، لأن شرط وجوبه أن يكون الحرفان في كلمة واحدة كقل وشد لقول الناظم: أول مثلين محركين في كلمة أدغم. فإن كانا في كلمتين كان جائزاً نحو: جعل لك، إلا أن تسكين الكاف في أوشك واجب هنا للوزن وإن لم يقع إدغام.

١٧٢ - وَجَرَدْنُ عَسَى أَوْ أَرْفَعُ مَضْمَرًا بِهَا إِذَا أَسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

يعني أن (عسى) إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتستند إلى أن يفعل، وجاز أن ترفع ضميراً يعود على الاسم السابق، ويظهر أثر الاستعمالين في التانيث والثنية والجمع فنقول على الاستعمال الأول: هند عسى أن تفعل، والزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون عسى أن يفعلوا، والهندات عسى أن يفعلن.

وعلى الاستعمال الثاني: هند عست أن تفعل، والزيدان عسيا أن يفعلا، والزيدون عسوا أن يفعلوا، والهندات عسين أن يفعلن، وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها، والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق، وعليه شراح المرادي. وقوله: (وجردن عسى) يعني من الضمير، و(عسى) مفعول مجردن، و(أو) للتخيير، و(بها) متعلق بارتفاع، و(قبلها) متعلق بذكر، و(اسم) مرفوع بفعل مضمر يفسره (ذكر). ثم قال:

١٧٣ - وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَأَنْتَفَا أَلْفَتْحَ زُكِنَ

يعني أن عسى إذا أسندت إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائبات نحو: عسيت، وعسيت، وعسيت، وعسيتها، وعسيتم، وعسيتن، يجوز في سینه الفتح والكسر، والفتح أجود، وبه قرأ غير نافع.

(وجردن عسى أو ارفع مضمرًا)، قول كدي: [جاز أن تجرد من الضمير] أي وتكون تامة. قوله: [جاز أن ترفع ضميراً] أي وتكون ناقصة.

وقوله: [والصواب أن ذلك الخ] اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: ما في المكودي. وثانيهما: أن هذا الحكم مفرع على التهام والنقصان السابقين والناظم يقتضي أنه مستأنف. الثالث: هذان الوجهان يصحان تقدم الاسم نحو: زيد عسى أن يقوم، أو تأخر نحو: عسى أن يقوم زيد، والناظم يقتضي أن ذلك خاص بما إذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت:

فجردنهن أو ارفع مضمرًا بهن واسم قبل أو بعد عرا
لم يرد عليه اعتراض، فينبغي الأول الذي عند المكودي من النون العائد على الثلاثة، ويتفي الثاني بالفاء المفرعة في فجردنهن، ويتفي الثالث بقوله: واسم قبل أو بعد عرا.

(لا يقال): هذا البيت لا فائدة فيه لأن عسى ناقصة أو تامة وقد تقدما. (لأننا نقول): ذكره يبين لك أن عسى تحتل التهام والنقصان في مثال واحد.

(والفتح والكسر أجز في السين) هذه المسألة لا ارتباط لها بما قبلها فلذلك فصلها الموضح وقال مسألة. قول كدي: [أو غائبات الخ] هذا هو الصواب، وفي بعض النسخ: أو غائب بدل غائبات وفي بعضها: بالجمع بينهما، وكلاهما غير صواب لأنك تقول: زيد عسى أن يقوم بلفظ واحد اسند للضمير، أو إلى أن يفعل

ولذلك قال : (وانتفا الفتح زكن) أي واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو: عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل نحو: عسيت فيما ذكر، وقوله : (والفتح) مفعول مقدم بأجز، و(الكسر) معطوف عليه، و(انتفا الفتح زكن) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال :

إن وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ فقوله :

١٧٤ - لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

قد تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان، وإلى ذلك أشار بقوله : (عكس ما لكان من عمل) ومعنى (إن وأن) للتوكيد، و(ليت) للتمني، و(لكن) (ولكن)

فلا تتغير عسى مع المفرد المذكر الغائب. وقوله : [والفتح أجود] وجه بخفته وبأنه اللغة المشهورة وبعدم مخالفة عسى المسندة إلى الضمير مع المسندة إلى الظاهر، والله أعلم.

إن وأخواتها

قول كدي : [هذا هو الباب الثالث الخ] اعترض هذا بأنه إن عنى بالثالث من النواسخ باعتبار العمل فهذا هو الثاني، وإن عنى باعتبار الأبواب فهذا هو الرابع، وقد يقال : إن كلام كدي صحيح على بعد بأن يقال : إنه راعى بابي كان وأفعال المقاربة باباً واحداً لاشتراكهما في الفعلية، وباب ما ولا الخ ثانياً، فيكون هذا ثالثاً.

(لإن أن ليت لكن لعل) إنما عملت النصب والرفع، وإن كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل الجر لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة، أشبهتها في اللفظ والمعنى، أما اللفظ : فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال : وأما في المعنى : فلأنها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت، وإنما لم يقدم مرفوعها على منصوبها لإظهار قوتها على ما الحجازية، لأن ما شبيهة بفعل واحد وهو ليس لا غير، ولم تشبهها إلا في المعنى.

قول كدي : [ومعنى إن وأن للتوكيد الخ] الأولى حذف اللام من التوكيد ومما بعده، ثم اعلم أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما أن يكون خالي الذهن من النسبة، أو شاكاً فيها، أو منكراً لها، أو غالباً بها، فخالي الذهن يلقي إليه الكلام غير مؤكد، لأنه مهما ألقى إليه الكلام غير مؤكد ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع، وهم يقتصرون في تراكيبهم على قدر الحاجة، والشاك يلقي إليه الكلام مؤكداً استحساناً لإزالة الشك الذي في قلبه، والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر إنكاره قوة وضعفاً، قال تعالى : ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ فلما بالغوا في الإنكار زيد التأكيد باللام فقال تعالى : ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما علمه عدم الفائدة إلا إذا نزل منزلة واحد من هذه الثلاثة، وما اقتضاه الموضع وصرح به في التصريح مردود بما يعلم بالوقوف على حاشية والدنا.

للاستدراك، و(لعل) للترجي والإشفاق، و(كأن) للتشبيه، وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف، و(عكس) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(ما) موصولة وصلتها لكان، و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان. ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

١٧٥ - كَلِمٌ زَيْدًا عَلِيمٌ بِأَنِّي كُفءٌ وَلَكِنَّ أَبْنَهُ دُو ضِعْفِ

وقوله: [وليت للتمي] هو إما طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، فالأول نحو قوله:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

فعود الشباب مما لا طمع فيه، وهذا القسم هو الغالب. ومثال الثاني قول منقطع الرجاء، ليت لي مالا فأتصدق به، فوجد أن الفقير للمال عسير، وهذا القسم غير غالب، ثم التمني يكون في الممنوع والممكن دون الواجب، فلا يقال: ليت غداً يحىء لأن مجيئه واجب.

قوله: [ولكن للاستدراك] هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه عنه، فالأول نحو زيد شجاع، فيتوهم المتوهم أنه كريم، لأن من جاد بنفسه يجود بماله غالباً من باب أخرى فترفع ما توهم ثبوته بقولك: لكنه ليس بكريم. ومثال الثاني: زيد شجاع لكنه بخيل، وعبارة التصريح غير محررة ولكن بسيطة، وقيل مركبة من لا، والكاف الزائدة لا التشبيهية وان وحذفت الهزمة تخفيفاً.

وقوله: [ولعل للترجي] يكون في المحبوب نحو: لعل الحبيب قادم، ويكون للإشفاق وهو المكروه نحو: لعل زيدا هالك. (فرع): قد ينتصب الجزءان بعد إن وأخواتها، فعنه عليه الصلاة والسلام: «إن قعر جهنم لسبعين خريفاً» ومنه:

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء
فسل الناس جميعاً أمديحاً أم هجاء

فنصبت ليت الجزأين، وكان عمرو هذا أعور، فلم يعلم أمدحه بأنه ليت عينيه معاً صحيحان، أو هجاء أي ليت العين الأخرى الصحيحة مثل السقيمة. ويذكر أن المأمون تزوج ببوران بنت الحسن فأصدقها ألف خمار من الياقوت وسط الفرش المنسوجة بالذهب وأوقد شموع العنبر العظيمة، وقد كان قبل الوليمة أعد مائة وأربعين بغلاً لحمل الطعام لدار الطبخ مدة من عام ثلاث مرات كل يوم، وجاء نحو ثلاثين مركباً لحضور الوليمة حاملة الجواز، فمدحه الشعراء فأعطى جميعهم وترك واحداً منهم فقال: إن أدمت حرمانى جعلت فيك شعراً لا يعرف الناس أمدحتك فيه أم هجوتك؟ فقال: لا أعطيك إلا أن تفعل، فقال:

بارك الله للحسن ولبوران في الختن
يا إمام الهدى ظفر ت ولكن بنت من

فلم يعلم ببنت من في الرفعة والجلالة أو في الاحتقار، ثم قال له: هل سمعت هذا أو ابتكرته؟ فقال: أخذته من خاط لي عمرو الخ.

والكفاء: المثل، والضغن: الحقد والعداوة. ثم قال:

١٧٦ - وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبِذْيِ

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة فقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل «نه على أن هذا الترتيب المذكور مراعى أي محافظ عليه، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله: (كليت فيها أو هنا غير البذي) والبذي: الفاحش النطق، وذا: مفعول براع. والترتيب: نعت لذا، وإلا: استثناء، ولا بد من تقدير حذف في كلامه ليستقيم مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا في المثل الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً (كليت فيها) فالذي على هذا نعت لمحذوف وهو المثل. ثم قال:

١٧٧ - وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرِ

يعني أن الهمزة المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أي إذا ولت هي وما بعدها بمصدر، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو: يعجبني أنك قائم أي قيامك، وفهم من قوله: (وهمز إن افتح) أن الأصل إن المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين، وقوله: (وفي سوى ذاك اكسر) يعني إذا لم يسد المصدر مسدها، ثم إن أن في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه الفتح أو الكسر، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع:

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي) لا يقال له: ما الفرق بين هذه الأحرف وما الحجازية حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وامتنع مع ما لأنا نقول: هذه الأحرف أقوى لأنها شبيهة بالأفعال المتصرف لفظاً ومعنى كما علمت، بخلاف ما الحجازية فلم تشبه إلا فعلاً جامداً وهو ليس في خصوص المعنى كما مر فضعفت.

وقوله: [فإنه يجوز النخ] إلا أنك إذا أردت تقدير متعلق الخبر الظرف قدر مؤخرأ عن الاسم، وقد يجب تقديم الخبر الظرف على الاسم إذا عاد عليه ضمير من الاسم نحو: إن في الدار ساكنها، وقد يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفاً إذا كان الخبر مقروناً بلام الابتداء نحو: إن زيدا لفي الدار، وأما تقديمه على الأدوات فلا يصح.

(وهمز إن افتح لسد مصدر)، قول كدي: [وهو أشهر القولين] الأولى الأقوال لأنها ثلاثة. قيل: المكسورة أصل، وقيل: المفتوحة، وقيل: كل منها أصل، ووجه اختيار كون المكسورة أصلاً بوجه منها: أن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد، وإن المفتوحة مؤولة بمفرد، والذي يلزم طريقة لا يؤول معها أصل لما يؤول، ثم إنه يسد المصدر مسدها وجوباً في ثمانية مواضع انظرها في التوضيح. وعبر الناظم بمصدر ولم يعبر بمفرد إشارة، إلا أنه إذا أولت بمفرد غير مصدر لا تفتح وهو كذلك نحو: ظننت زيدا إنه قائم، فتكسر إن لأن الجملة في معنى مفرد غير مصدر وهو قائم مفعول ثان لظننت.

وقوله: [ثم إن في ذلك على ثلاثة النخ] الأولى أن يأتي بهذا التقسيم قبل قوله سابقاً: وهمز إن النخ.

الأول: أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله:

١٧٨ - فَاسْكِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَاةٍ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

أي في ابتداء الكلام، ودخل فيه صورتان: الأولى: أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ والآخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾.

الثاني: أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفي بدء الصلة) أي وفي أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾، واحترز بقوله في بدء صلة من الواقعة في حشو الصلة فإنه يجب فتحها نحو: جاءني الذي في ظني أنه قائم.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وهو المشار إليه بقوله: (وحيث إن ليمين مكمله) أي وحيث تكون إن جواباً للقسم فإنها حينئذ مكملة للقسم، وشمل المقترن خبرها باللام نحو: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ﴾، والمجرد منها نحو: ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمِيقَانَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.

الرابع: أن نحكي: بالقول وهو المشار إليه بقوله:

١٧٩ - أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

بأن يجعل التي يجب فتحها هو القسم الأول، ثم التي يجب كسرهما، ثم ما يجوز فيها الوجهان ليوافق صنيع الناظم، إذ كلامه يقتضي أن الناظم قدم المكسورة وليس كذلك. (فإن قلت): لم قدم الناظم المفتوحة مع أن المكسورة أصل؟ (قلت): لأن الكلام على المفتوحة قليل على إجمال الناظم، والكلام على المكسورة أكثر، وعادتهم تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرعوا لغيره.

(فاكسر في الابتداء)، قول كدي: [أي في ابتداء الكلام] جعل الابتداء في النظم ضد الحشو والوسط وهو الصواب، ووجهه أنها لو فتحت في الابتداء لكان مبتدأ بلا خبر، وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذي له الخبر، فإن هذه يجب فتحها لسد المصدر مسدها نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ أي رؤيتك فهي مبتدأ، ومن آياته خبر مقدم.

(وفي بدء صلة) إنما وجب الكسر هنا لأن صلة الموصول غير آل لا تكون إلا جملة أو شبهها.

قول كدي: [فإنه يجب فتحها الخ] لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ، وفي ظني خبر والجملة صلة، والتقدير: جاء الذي قيامه في ظني، وظاهر كدي أنها مهما وقعت وسط الصلة إلا وجب فتحها، وليس كذلك بل يجب كسرهما أيضاً إذا كانت خبراً عن اسم عين نحو: جاء الذي أبوه إنه قائم، فلو فتحت لقل: الذي أبوه قيام، فيكون فيه الإخبار بالمصدر عن اسم الذات، وهو لا يصح إلا بتأويل فيكون هنا تأويلان.

(وحيث إن ليمين مكلمه) وجهه: أن جواب القسم لا يكون إلا جملة.

(أو حكيت بالقول) وجهه أن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، وأخذ من قوله:

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾. الخامس: أن تحل محل الحال وهو المشار إليه بقوله: (أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل).

وشمل صورتين الأولى: أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وإني ذو أمل)، ومثله قوله عز وجل: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾. والثانية: أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾.

والسادس: أن يقرن خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله:

١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

ثم مثل ذلك بقوله: (كاعلم إنه لذو تقى) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾ فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر إن فقوله: (في الابتداء) متعلق (باكسر)، و(في بدء صلة) معطوف على الابتداء، و(حيث) معطوف أيضاً، و(إن) مبتدأ وخبره مكملة، و(حيث) مضافة إلى الجملة، و(ليمين) متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها، وذكر لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

حكيت أنها إن ذكرت بعد القول من غير حكاية فتحت نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، لأنها على حذف الجار.

(أو حلت محل حال)، قول كدي: [كقوله عز وجل ألا إنهم الخ] رده في التصريح وقال: الصواب أن الكسر لأجل اللام، والحق أنها علتان كسرت للحال ولأجل اللام والعلل لا تتزاحم، وإنما وجب الكسر هنا مع أنها لو فتحت لأولت بالفرد، وهو الأصل في الحال، لأنها لو فتحت لأولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير.

(وكسروا من بعد فعل علقا باللام). قول كدي: [فيعلم يطلب أن الخ] ظاهره أن الشاهد إنما هو في يعلم صدر الآية، وأما يشهد فلا شاهد فيه، والحق أن الشاهد فيها معاً، والتعليق إن كان خاصاً بأفعال القلوب إلا أن يشهد بمعنى يعلم، وإنما وجب الكسر لأنها لو فتحت لزم تسلط العامل عليها، ولأن الابتداء لها صدر الكلام تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها.

وقوله: [الحق أن هذا هو القسم الثالث كما مر. وقوله: [وذكر لذلك أربعة مواضع] أشار بهذا إلى أن الموضع الثاني التي يجوز فيها وجهان أكثر من الأربعة التي في النظم وهو كذلك، وأنها في التوضيح إلى تسعة.

١٨١ - بَعْدَ إِذَا فَجَاءَتْهُ أَوْ قَسَمَ لَا لَمْ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

يعني أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية، وبعد القسم الذي لا يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

وكنْتُ أرى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقِفَا وَاللِّهَازِمِ

يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة إسمية، وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد القسم قول الشاعر:

أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

(بعد إذا فجاءة أو قسم)، قول كدي: [بعد إذا الفجائية الخ] نسبة للفجاءة بضم الفاء والمد وهي المهجوم والبعثة، يقال: فاجأه كذا إذا بغته وهي اسم على الأصح وقيل حرف.

وقوله: [قول الشاعر: وكنْتُ الخ] البيت من الطويل، أنشده سيويه ولم يعزه لأحد، وأرى: بضم الهزئة مبني للمفعول مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة وأصله: يريني الله زيدا، ثم حذف الفاعل وهو اسم الجلالة فنابت الياء المفعول الأول منابه، وهي من ضمائر النصب لا تصلح أن تكون في محل رفع، فأتى مكانها بضمير رفع مستتر وقلت الياء الأولى حرف المضارعة همزة بضم أوله ضمناً جديداً وفتح ما قبل آخره وهو الراء فصار أرى، فمفعوله الأول الضمير النائب عن الفاعل العائد على المتكلم وزيداً: مفعول ثان، وسيداً: مفعول ثالث، وقول الأزهري وغيره يتعدى إلى اثنين سبق قلم، والكاف: حرف جر، وما: مصدرية لا معترضة بين المفعول الثاني والثالث، والتقدير: كقول الناس فيه: وإذا للفجاءة وعبد القفا: عبد يضرب على قفاه، واللهازم: جمع همزة بكسر اللام وهي طرف الحلقوم، والمعنى: كنت أظن زيدا سيداً كما قيل فإذا هو عبد يضرب على قفاه ويلكز تحت حلقومه وأذنه، وخص هذين الموضعين لأن القفا محل الصفع، واللهازم موضع اللكز، والشاهد في كسر إن وفتحها.

وقوله: [لا يليها إلا جملة اسمية] هذا يقتضي أنها إذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة اسمية وهو باطل، والحق في تحليل القياس أن الجملة تكون مذكورة بتمامها، ولا حذف مع المكسورة دون المفتوحة.

وقوله: [ومثال ذلك بعد القسم] تبع ظاهر عبارة الناظم، والصواب إخراجها عن ظاهرها بأن يقدر مضاف أي بعد فعل قسم ليستفي بهذا المضاف التناقض بين ما هنا وبين قوله قبل: وحيث إن ليمين مكلمه.

وقوله: [قول الشاعر: أَوْ تَحْلَفِي] البيت من مشطور الرجز، وقائله رؤبة قد سافر ولم يترك ولداً ولا زوجته حاملاً، فلما قدم وجد ولداً فقالت: هو منك، فأنشد:

لَتَقْعَدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِيِّ

أو تحلفي الخ، فأجابته:

فمن كسرها جعلها جواباً للقسم ، ومن فتحها فعل نية حذف حرف الجر ، والتقدير : على أي ، وفي (نمي) ضمير مستتر يعود على إن ، و(بعد إذا وبوجهين) متعلقان بنمي ، و(إذا) مضافة لفجاءة ، (أو قسم) معطوف على إذا ، و(لا لام) لا واسمها ، و(بعده) خبرها ، والجملة صفة لقسم والتقدير : نمي أن بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين ، وفهم أن المراد بالوجهين الفتح والكسر من ذكرهما قبل . ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله :

١٨٢ - مَعَ تَلُوفَا الْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يعني أنه أيضاً يجوز الفتح والكسر في أن الواقعة بعد فاء الجزاء نحو : «من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم» قرئ بالكسر على الأصل ، لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون بجملة ، وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الغفران ، أو العكس والتقدير : فالغفران جزاؤه ، و(مع) متعلق بنمي في البيت الذي قبله على حذف العاطف والتقدير : نمي جواز الوجهين بعد إذا ، وبعد قسم ، وبعد فاء الجزاء .

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله : (وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها ، فالكسر على معنى (خير القول إني أحمد) أي خير القول هذا اللفظ الذي

لا والذي ردك يا صفيي	ما مسني بعدك من إنسي
غير غلام واحد فتى	بعد امرأين من بني لؤي
وأخريين من بني عدي	وخسة كانوا على الطري
وستة جاؤوا مع العشي	وغير تركي ونصراني

فقام إليها وسد فاهما وقال : قبحك الله . وقال : والله لولا أي سددت فاهما لذكرت الإنس والجن ، وطلقها . فتحلفي : منصوب بحذف النون بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلى معطوف على مقعد كذا قيل ، والظاهر أنه معطوف على تقعدن مجزوم بلام الأمر ، فالمعنى : اذكرني القصة فأبعدك مني بالطلاق أو احلفي ، والشاهد في كسر إن وفتحها .

(مع تلوفا الجزا) ، قول كدي : [أن يكون بجملة الغ] هذا يقتضي أنه إذا كانت مفتوحة لا يكون بعدها جملة وليس كذلك كما يعلم من كلامه ، والحق في العلة أن يقول للسلامة من التقدير بخلافه مع المفتوحة . وقوله : [والتقدير فجزاؤه الغفران] قدم حذف المبتدأ إشارة إلى أنه أولى ، لأنه إذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه هو المعلوم من الجملة .

(وذا يطرد . في نحو خير القول إني أحمد) ، قول كدي : [وما أشبهه الغ] أي في كون إن خبراً عن قول ، والقولان لقاتل واحد نحو : قولي أشكر الله .

(فإن قلت) : إن في مثال الناظم غير خبر عن قول والقولان ليس لقاتل واحد . (قلت) : جواباً عن الأول لما كان خبر مضافاً إلى القول ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد صار المبتدأ كأنه قول ، وعن الثاني

أوله إني فيكون من الإخبار بجملة عن مبتدأ في معنى الجملة، لذلك لم يحتاج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح: خير القول حمد الله، ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو غيره مما يفهم الحمد. ويكون من باب الإخبار بالمفرد، لأن أن وما بعدها مؤولة بالمفرد (ذا) مبتدأ وهو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره (يطرد) و(في نحو) متعلق بيطرد، و(نحو) مضاف إلى قول مقدر أي في نحو قولك: خير القول. ثم قال:

١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرُ لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرٌ

يعني أن اللام تدخل في خبر إن، وفهم من اقتضاه على إن المكسورة أنها لا تصحب غيرها من أخواتها خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن، وفهم من قوله: (لام ابتداء) أنها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو: لزيد قائم، خلافاً لمن قال: أنها غيرها، وإنما أخرجت للخبر، مع أن كراهية اجتماع حرفي تأكيد، و(الخبر) فاعل بتصحب، و(لام ابتداء) مفعول ويجوز العكس وهو أظهر، و(إني لوزر) محكي بقول محذوف والتقدير نحو: قولك: إني لوزر، والوزر: الحصن. ثم إن مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل، والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

بأن أل في القول خلف عن مضاف إليه والأصل: خير قولي حمد الله، فيتحد فاعل القول والحمد. وقوله: [هذا اللفظ] المراد به الكلام الملفوظ به لا اللفظ حقيقة، وإلا كان من قبيل الإخبار لفرد.

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر)، قول كدي: [وفهم من اقتضاه على أن المكسورة الخ] وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير إن من أخواتها: أن ليت لعل وكان تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه، إذ معنى ليت أتمنى، ولعل أترجى: وكان أشبه، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا، وأما أن المفتوحة فإن الجملة معها في تأويل المفرد ولا يمكن توكيده، ولكن تدل على أن ما بعدها مطلوب لما قبلها، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وإن سمع دخولها في خبر، غير أن المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة ابن جبير ألا أنهم ليأكلون بفتح أن أو حكم عليها بالشذوذ، وإنما دخلت اللام بعد إن المكسورة لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد.

وقوله: [وإنما أخرجت للخبر مع أن الخ] جواب عن سؤال مقدر، يقال لام الابتداء لها الصدارة فلم أخرجت للخبر؟ فأجاب بقوله كراهية الخ. وأخرجت اللام دون أن لأن أن عاملة فهي أقوى.

وقوله: [والوزر الحصن] القاموس: الحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى جوفه، وقد سافر بعض المفسرين على معنى قوله تعالى: ﴿لَا وَزَرَ﴾ حتى وجد أعرابياً يريد شيئاً وجعل يقول: لا وزر فعلم أن معناه لا حصن. ثم إن دخول لام الابتداء في خبر إن المكسورة غير لازم كما يؤخذ من مثاله بقوله سابقاً: عالم بأني الخ، ومن قوله بعد: وتلزم اللام إذا ما تهمل، لأنها لما نص على لزوم اللام إذا أهملت علمنا أنها إذا كانت عاملة لا تلزمها اللام.

وقوله: [ثم إن مواضع هذه اللام الخ] الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: وبعد ذات الكسر الخ، لأن فيه ذكر دخولها على الخبر.

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيََا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

يعني أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان الخبر منفيًا نحو: إن زيداً لم يقم، ولا الفعل الماضي المتصرف الخالي من قد نحو: إن زيداً لرضي، وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وفهم منه أنها تصحب المفرد نحو: إن زيداً لقائم، والجملة الاسمية نحو: إن زيداً لأبوه قائم، والفعل المضارع نحو قوله عز وجل: ﴿إِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ والماضي غير المتصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل، وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي (قد) فنبه عليه بقوله:

١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنْ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

وفهم من قوله (قد) أن ذلك قليل. ثم مثل ذلك بقوله: (كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا) ومعنى مستحوذا غالباً لهم. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

١٨٦ - وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ

أي وتصحب اللام معمول الخبر المتوسط، وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إن زيداً لعندك قاعد، وإن عمراً لفيك راغب، وإن زيداً لطعامك آكل، و(الواسط) مفعول بتصحب، و(معمول الخبر) بدل منه أو حال، ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر، و(الواسط) حال على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى.

(ولا يلي ذا اللام ما قد نفياً) إنما لم تدخل في الخبر المنفي لثلاث يجمع بين حرفين متماثلين في نحو: لم ولن ولا، وحمل باقي أدوات النفي على هذه الثلاثة، ولم تدخل في الماضي المتصرف الخالي من قد لعدم شبهه بالاسم ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالابتداء، وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر، وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبههما بالاسم، ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم، وشبيه الشبيه شبيه، وبقي على الناظم من الشروط أن لا يتقدم الخبر، وسيصرح بهذا المكودي عند قوله: واسماً حل الخ حيث قال هناك: وفهم من اشتراط الفصل في الاسم الخ.

(لقد سما على العدا) معنى سما: ارتفع، والعدا بكسر العين: جمع عدو، ولا نظير له، قاله ابن السكيت، ويقال عدا بالضم.

(وتصحب الواسط معمول الخبر) مفهومه أن معمول الخبر إن تأخر فلا تدخل عليه اللام نحو: إن زيداً قاعد في الدار، لطلب اللام التصدير ما أمكن، وهناك شرطان ذكرهما في التوضيح. قول كدي: [على مذهب من أجاز تعريف الحال] هذا إذا قلنا أل في الواسط للتعريف، والأولى أنها زائدة ليكون نكرة فيكون ماشياً على المشهور.

ثم أشار إلى الثالث فقال: (والفصل) أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف، أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ولم يقيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (واسماً حل قبله الخبر) يعني أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لثلاثي يجمع بين حرفي تأكيد، ومثاله قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ وفهم مما تقدم أن الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم أيضاً من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضاً لاتحاد العلة، ونصب اسماً بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم. ثم قال:

١٨٧ - وَوَصَّلْ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابتة:

(والفصل) قال العرب على حذف مضاف أي ضمير الفصل، سمي بذلك لأنه يفصل بين الخبر والوصف ويفرق بينهما، فإذا قلت: إن زيداً هو القائم، تعين في القائم أن يكون خبر إن لا صفة لزيد لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، فلو لم تأت به احتمل القائم أن يكون خبراً وأن يكون صفة، فتبقى النفس متشوقة لذكر الخبر، وهو غير ضمير بل صيغته صيغته كما قاله البصريون ويسمى عندهم بالفصل، ويسمى عند الكوفيين بالعماد لأنه يعتمد عليه في تأدية المراد، ولا محل له على كلا القولين لأنه كالحرف.

قول كدي: [فهو مفعول بفعل محذوف] لا معنى لهذا الكلام لأنه يقتضي أن عمراً من نحو: صحبت زيداً وعمراً، يقال مفعول بفعل محذوف ولا قائل به وإلا بطل باب العطف، والصواب ما ذكره بعد.

(واسماً حل قبله الخبر) في كلام الناظم هنا الإيطاء وهو تكرار القافية واتحادها معنى وذلك هنا لفظ الخبر، وفي بعض النسخ خبر بلفظ التنكير للثاني والتعريف للأول، فلا إيطاء.

(ووصل ما بذوي الحروف مبطل، إعمالها) قول كدي: [إذا اتصلت ما الزائدة] نكت بقيد الزيادة على الناظم الذي يقتضي أنه مهما اتصلت ما بهذه الأحرف بطل عملها كانت زائدة أم لا، وليس كذلك إذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو: إن ما يقضيه الله يكون.

وقوله: [لزوال اختصاصها بالأسماء] أي فيصح حينئذ دخولها على الجمل الفعلية، والأولى للمكودي أن يمثل بنحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ليكون مثلاً لإعمالها ولدخولها على الأفعال وللمكسورة والمفتوحة.

وقوله: [في قول النابتة الخ] البيت من البسيط، وأشار به إلى قول زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، ورأت سرباً من الحمام بين جبلين وكانت لها حماحة واحدة فقالت:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرهما وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: (وقد يبقى العمل) و(صل) مبتدأ، و(مبطل) خبره، و(إعماها) مفعول، و(بذي الحروف) متعلق بوصل، (وقد يبقى العمل) جملة مستأنفة.

١٨٨ - وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وفهم من قوله (جائز) أن النصب أيضاً جائز وهو الأصل، وفهم من قوله: (بعد أن تستكملا) أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسمها قبل أخذها الخبر نحو: أن زيدا وعمراً قائمان، ورفع المعطوف على اسم أن

ليت الحمام له إلى حمامتي
ونصفه قديه تم الحمام فيه

فنظر فإذا الحمام الذي رأت وقع في شبكة صياد فالقوه ستاً وستين ونصفها ثلاث وثلاثون، فإذا انضم إلى حمامتها كان الجميع مائة، وإلا للتمي، يروى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا أو عطف بيان عليه، فليت حيثنذ عاملة ولنا خبرها، ويكون ونصفه بالنصب، ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدأ، وليت حيثنذ مهملة ونصفه بالرفع، وقد أخر البيت اسم بمعنى حسب وأصله البناء على السكون، وكسر هنا للقافية وهو مبتدأ والخبر محذوف أي فحسي ذلك، والشاهد على رواية الحمام بالنصب، وعد الصفدي قصة زرقاء من المستحيل وقال: محال أن يتفق هذا لأحد، ثم إن الشاطبي استشكل قد في النظم إن كانت للتقليل كما هو المتبادر من جزمة أو لا بيطلان العمل، وإن عرف المصنفين في قد إن دخلت على المضارع أن تفيد التقليل، فالعمل كثير مع ليت، وقيل واجب فكيف يمكن التقليل بالنسبة إليها؟ وإن قلنا إنها للتحقيق اقتضى إن غير ليت من أخواتها يساورها وليس كذلك، قال: ولا جواب له، وليس كل داء يعالجه الطبيب. وأجاب بعض بأنها للتقليل باعتبار الأفراد التي يقل عملها مع اتصال ما بها.

(تنبيه) ما هنا كافة وقد تكون سبباً في العمل كالتى في إذا ما وحينما فإنها فيها شرط في العمل، والغز في

ما هذه السيوطي بقوله:

ألا أيها النحوي إن كنت بارعاً وكنت لأقوال النحاة تفصل
وأحكمت أبواب الأحاجي بأسرها أين لي عن حرف يولى ويعزل
فأجبتة بقولي:

أيأ سيداً حاز المكارم جملة وأضحى لأرباب العقول مسائل
ودام لحل المشكلات موضحاً ونال بما ما يرتجي ويؤمل

(وجائز رفعك معطوفاً)، قول كدي: [وهو الأصل] ولذا لم يتكلم عليه الناظم هنا لأنه حكم تقرر في بابه وهو عطف النسق، ولم يخالف فيه في هذا الباب غيره. وقوله: [أنه لا يجوز الرفع الخ] لأنه إذا عطفنا

بشرطه، إما على العطف على الموضع، وأما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير أن زيدا قائم وعمرو قائم، فيكون من عطف الجمل، وأما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، و(رفعك) مبتدأ وخبره (جائز) و(معطوفاً) منصوب برفعك، و(على منصوب) متعلق بمعطوف، و(بعد) متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: ورفعت معطوفاً على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قال:

١٨٩ - وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

يعني أنه يجوز أيضاً رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة الهمزة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله عز وجل: ﴿أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ وبعد (لكن) نحو: ما قام بكر لكن زيد قائم وعمرو، وإنما ألحقت (أن ولكن) بأن لأنها لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقى، ثم تم البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكان) ولو استغنى عن قوله من دون (ليت) الخ لم يحل بالمعنى. ثم قال:

١٩٠ - وَخَفَّفْتُ إِنْ فَقُلْ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْمَلُ

يعني أن إن المكسورة إذا خفت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله عز وجل:

عمراً المرفوع في مثال المكودي على زيد المنصوب قبل استكمال الخبر لزوم في زيد أن يكون توارد عليه عاملان: لفظي وهو إن، ومعنوي وهو الابتداء، فالأول عمل في لفظه، والثاني في محله، وعطف باعتبار ذلك وهو لا يصح بهذا عللوا.

وقوله: [أما العطف على الموضع] أي محل اسم إن هذا ظاهر النظم، ورده الموضح بأنه لا يصح لزوال الابتداء بدخول الناسخ، ويصير حيث لا فرق بين العطف قبل استكمال الخبر وبعده، ورجح الوجهين اللذين ذكرهما المكودي بعد.

وقوله: [وبعد متعلق بجائز الخ] الأولى ما بعده وأنه متعلق برفعك لا غير لما يلزم على تعلقه بجائز الفصل بالمبتدأ الذي هو رفعك وهو أجنبي إلا إذا قلنا جائز مبتدأ ورفعت فاعله على حذف قد يجوز نحو: فائز أولو الرشد.

(وألحقت بإن لكن وأن) لا وجه للتعبير بالإلحاق ولذا قال الشيخ يس: صوابه أن يقول:

ومثلها في ذاك لكن وأن وامنع في ليت لعل وكان

قول كدي: [ثم تم البيت مع قوله بعد ولو استغنى الخ] على هذا جمهور الشراح وأبدى له الشاطبي نكتة وهي التنكيث على الفراء بإجازته ذلك مع كان وليت ولعل، ولعل الموضح أشار لشرحه بقوله: ولم يشترط الفراء الشرط الثاني في أي وهو كون العامل إن وأن ولكن، وأيضاً فإنه مفهوم لقب، ولم يعتبره الناظم لضعفه.

(وخففت إن فقل العمل)، قول كدي: [نحو قوله عز وجل: وإن كلاً الخ] بتخفيف إن ولما وهي

﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ وفهم منه أن إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ وأل في العمل ما للعهد أي العمل المذكور، وأما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها. ثم قال: (وتلزم اللام إذا ما تهمل) يعني أنها إذا أهملت يلزم خبرها اللام، وإنما لزمت اللام للفرق بينها وبين النافية، و(اللام) فاعل بـ(تلزم) والمفعول محذوف تقديره: وتلزم اللام الخبر، وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها، وفهم أنها ليست غيرها خلافاً للفارسي. ثم قال:

١٩١ - وَرَبَّمَا اسْتَغْنِي عَنْهَا إِن بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً

يعني أنه قد استغني عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك، كقول الشاعر:

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

قراءة نافع وابن كثير، فإن مخففة من الثقيلة، وكلا بالنصب والتونين اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وفي الجلالين أنها للقسم، وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف، والقسم وجوابه صلة لما، والتقدير والله أعلم وأن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: ما نكرة موصوفة، والقسم وجوابه سدا مسد الصفة المفردة وإلا فهو صفة، وقرأ شعبة بتخفيف إن وتشديد لما. وقرأ البصري والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما، وقرأ الشامي وحفص وحزرة بتشديدهما.

وقوله: [كقوله تعالى: إن كل الخ] إن مخففة، وكل مبتدأ، ولما اللام لام الابتداء وما موصولة، وعليها خبر مقدم، وحافظ مبتدأ مؤخر، والجملة صلة وهي خبر كل.

(وتلزم اللام إذا ما تهمل)، قول كدي: [يلزم خبرها اللام] الأولى أن يقول بدل خبرها ما بعدها، لأنها إذا أهملت فلا خبر لها، وأجيب عنه بأن المراد خبرها لو لم تهمل.

وقوله: [وإنما لزمت اللام للفرق الخ] فإن وجدت اللام بعدها فهي مخففة من الثقيلة وإلا فنافية، وهذا إنما يأتي على مذهب الفارسي القائل بأن اللام ليست للابتداء وإنما هي للفرق، والذي لسيبويه والجمهور أنها لام الابتداء وهو مقتضى قول الناظم، وتلزم اللام لأن أل في اللام للعهد والمعهود لام الابتداء في قوله سابقاً: وبعد ذات الكسر الخ، لأن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى.

(فإن قلت): ما ثمرة الخلاف؟ (قلت): ثمرة تظهر في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمناً» فعلى أنها لام الابتداء يجب كسر إن، وعلى أنها لام الفرق يجب الفتح، لأن إن النافية لا يدخل عليها عامل.

(وربما استغني عنها)، قول كدي: [كقول الشاعر: أنا الخ] البيت من الطويل، وقائله الطرماح واسمه الحكم بن حكيم، وأنا: مبتدأ، وابن: خبر، وأبة: جمع أب اسم فاعل من أبي بمعنى منع كغزاة جمع غاز، والضيم: الظلم، ومن آل: بدل من أبة، ومالك الأول اسم لأبي قبيلة، ومالك في قوله: وإن مالك اسم للقبيلة نفسها فلذلك أعاد الضمير في قوله: كانت مؤثناً وصرفه للضرورة وأن مخففة، ومالك مبتدأ، وجملة كانت خبره، والشاهد في إهمال أن، وحذف لام الابتداء بعدها من كانت لظهور المعنى، والمعادن: جمع

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لثلا يتناقض صدر البيت مع عجزه فلم يحتاج إلى اللام الفارقة، وعنها في موضع رفع باستغني على أنه نائب عن الفاعل، و(ما) موصولة مرفوعة بـ(بدا) و(ناطق) مبتدأ و(أراد) خبر، والجملة صلة لما، والضمير في (أراد) عائذ على (ما) و(معتمداً) بكسر الميم حال من فاعل أراد، ويجوز فتح ميمه على أنه حال من مفعول أراد، والتقدير أن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

١٩٢ - وَأَفْعَلْ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

يعني أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ﴾ وفهم من قوله: (غالباً) أنه قد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة التعمد

معدن وهو الأصل، ثم إنهم اعترضوا على المكودي والموضح في الاستشهاد بهذا البيت فإنهما يقتضيان أنه لولا القرينة لصح دخول اللام أو لوجب دخولها على كانت وهو باطل، لأن كان فعل متصرف خال من قد، ولا تدخل اللام عليه لقوله سابقاً: ولا من الأفعال ما كرضيا. قيل: ويمكن الجواب بأن الشروط المذكورة خاصة بالثقيلة، فإن صح هذا الجواب انتفى اعتراض بعض على الموضح في التمثيل بأن زيداً لن يقوم.

(والفعل إن لم يك ناسخاً فلا) قول كدي: [إذا وقع بعد إن الخ] نكت بقوله بعد إن على الناظم حيث عبر بموصلا، والإيصال هو وصل بالشيء، ولا يدري أهو قبل إن أو بعدها؟ وأجاب عنه جدنا العلامة الحافظ سيدي محمد بن منصور في حاشية التصريح بأن الوصل في العرف لا يطلق إلا على ما كان في الآخر.

وقوله: [في الغالب] إنما كان غالباً لأن إن في الأصل خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ في الغالب لثلا تفارق محلها بالكلية فتكون قد دخلت على ما يدخل على المبتدأ والخبر.

وقوله: [كقوله عز وجل: وَإِنْ كَانَتْ الخ] اعترض بأن الصواب أن إن نافية، وإلا استثنائية، والاعتراض باطل وفاسد صناعة، ومعنى أما الصناعة فلام الابتداء تبين أنها مخففة، وأما معنى فلأن يصير ما كانت كبيرة على أحد إلا على الذين هدى الله، والمقصود العكس.

وقوله: [شلت الخ] البيت من الكامل، وقائله الشخص المسمى بعاتكة الصحابية الجليلة زوج الزبير بن العوام رضي الله عنه تخاطب قاتل الزبير غدرأ وهو عمرو بن جرهم الظالم، وشلت: فعل ماض، وعينك: فاعله، والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت: اللهم ارزقه الشلل الذي هو اليبس في يمينه التي قتل بها الزبير، ومعنى حلت وجبت، وأشارت بقولها: عقوبة التعمد إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ الآية، والشاهد في إن قتلت حيث ولي أن الفعل الماضي الغير الناسخ للابتداء وهو نادر، ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش.

وقولهم: أن يزينك لنفسك، وإن يزينك لشيء، و(الفعل) مبتدأ، و(إن لم يك ناسخاً) شرط، والجواب (فلا تلفيه) أي لا تجده، و(غالباً) حال من الهاء في تلفيه، و(موصلاً) مفعول ثان لتلفيه، و(إن) متعلق بموصلاً، و(ذي) بدل من إن أو نعت هاء، والجملة من الشرط، والجواب خبر الفعل، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في (يك).

ثم قال:

١٩٣ - وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يعني أن أن المفتوحة إذا خففت تهمل كما أهملت إن المكسورة المخففة، بل يسكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: (اسمها) فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيه، ويجوز في قوله (استكن) وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما جرى مجراه. ثم قال: (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون إلا جملة فشمّل الجملة الاسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، و(الخبر) مفعول أول باجعل، و(جملة)، هو المفعول الثاني، و(من) متعلق باجعل. ثم قال:

وقوله: [وقولهم إن يزينك الخ] هذا نثر لا شعر، وإن مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، ونفسك فاعل يزينك، والمعنى أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات، ولا يشينه إلا هي بفعل المعاصي، والشاهد في يزينك حيث ولي ان وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله.

(وإن تخفف أن فاسمها استكن)، قول كدي: [إذا خففت لم تهمل الخ] إن قيل ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالباً وعملت المفتوحة وجوباً؟ (فالجواب) إن المفتوحة أقوى لأنها أكثر شبهاً للفعل من المكسورة لطلبها ما بعدها من وجهين: أحدهما: أنه صلة لها يؤول بمصدر، والآخر: أنها عاملة فيه لأنها من النواسخ، والمكسورة إنما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل، وإنما التزم في المفتوحة أن يكون اسمها ضميراً، لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر، والعمل في الظاهر أقوى، والمفتوحة فرع، والعمل في الضمير على خلاف الأصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع. وقوله: [وتجوز في قوله استكن الخ] أصلحه سيدي يحيى الشاوي رافعاً للتجوز بقوله:

وإن تخفف أن فاسمها حذف والخبر اجعل جملة كما وصف

وهذا الاعتراض مبني على أن الإسكان عين الاستتار، وهنا أطلقه الناظم على الحذف، فيكون من باب الاستعمال المشترك في أحد معنييه، وعبرة الناظم أحسن من عبارة المصلح، لأن عبارة الناظم تفيد أمرين: كون اسمها ضميراً، وكونه غير مذكور، وعبرة المصلح لا تفيد إلا أنه لا بد أن يكون محذوفاً، وأما تعيين كونه ضميراً فلا.

(والخبر اجعل جملة من بعد أن)، قول كدي: [بعد ذلك الاسم المستكن] أشار بهذا إلى أن عمل

١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُتَنَبِّعَا
١٩٥ - فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدَ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذَكَرُ لَوْ

يعني أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدراً بفعل غير (دعا) متصرف، فالأحسن، أن يفصل بينه وبين أن بقد، أو بأداة نفي، أو بالسين، أو بسوف، أو بلو، أما (قد) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ وأما النفي فيكون بلا ولن، ويفصل بها بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرُونَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ﴿وأما السين وسوف فيفصل بها بينها وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ ومثله قولك: علمت أن سوف يقوم زيد، وأما (لو) فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله عز وجل: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ وقوله (وقليل ذكر لو) أي قليل من يذكرها من النحويين لأن الفصل بها قليل، وفهم من قوله: (فالأحسن) أنه يجوز أن يؤتى بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يؤملوا فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم مستتراً كما هو الواجب، فلو كان اسمها مذكوراً جاز في خبرها الإفراد نحو: علمت أنك زيد، وإنما اشترط في خبرها أن يكون جملة، لأنها لما خفت وكان اسمها ضميراً وقع إجحاف، فجعلوا الجملة خبرها لاشتغالها على المسند والمستند إليه.

(وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا)، قول كدي: [بينها وبين الماضي كقوله تعالى الخ] إنما احتيج إلى الفصل بقد لأنها تقرب زمن الماضي من الحال، والآية من مقول الحوارين لعيسى عليه السلام حيث طلبوا منه إنزال المائدة، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ﴾ الآية.

قوله: [فيكون بلا ولن الخ] نكت بذلك على الناظم حيث أطلق في النفي فيظهر أنه يكون بجميع أدوات النفي وليس كذلك، ثم أن المكودي خص النفي بلا ولن، والصواب زيادة لم ومثالها قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ ويوجد في بعض نسخه ذكر لم، وخص كدي أيضاً ذلك بالمضارع، أما لن فمسلّم، وأما لا فتدخل على الماضي أيضاً نحو: حسبت أن لا قام زيد، بل لا تدخل حتى بعد أن المصدرية.

وقوله: [وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن عدم الفصل حسن جائز والحق أنه قليل، وإنما الفصل في المواضع المذكورة للفرق بين المصدرية والمخففة لأن كلا منهما يدخل على ما ذكر، فإن وجد الفصل علم أنها غير مصدرية.

وقوله: [كقوله علموا الخ] البيت من الخفيف، وأن مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، وجملة يؤملون خبرها من التأميل الذي هو الرجاء، والمراد هنا القصد، فجادوا معطوف على يؤملون، ويسألون بضم الياء مبنياً للمفعول والواو نائية، وبأعظم معمول جادوا، وسؤل بضم السين مصدر سأل يسأل سؤالاً، والمراد المسؤول، وهذا غاية الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا بأعظم ما يسألونه، والشاهد في يؤملون حيث

وفهم من سكوته عن الجملة الاسمية أنه لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين: الأول: أن يتقدم المبتدأ على الخبر كقوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينها إذا كان الفعل دعاء كقوله عز وجل: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ واسم (يكن) ضمير عائد على الخبر و(فعلاً) خبر ما، و(لم يكن دعاء) جملة معطوفة على الجملة قبلها، و(الفاء) جواب الشرط، و(الأحسن الفصل) جملة إسمية و(بقد) متعلق بالفصل لأنه مصدر، و(ذكر لي) مبتدأ، و(قليل) خبر مقدم. ثم قال:

١٩٦ - وَخُفِّفَتْ كَأَن أَيْضاً فَنُوي مَنصُوبَهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوي

يعني أن (كأن) تخفف أيضاً ولا تهمل، وفهم عدم إهمالها من قوله: (فنوي منصوبها) فهي إذا (كأن) المفتوحة المخففة إلا أن اسم (كأن) قد يكون منوياً وقد يكون ثابتاً، وفهم ذلك من قوله: و(ثابتاً أيضاً روي) وفهم أيضاً من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن خبرها يكون جملة ويكون مفرداً، فمثال الجملة قوله:

ووجه مشرق البحر كأن ثدياه حقان

كان فعلاً مضارعاً موالياً، لأن من دون الفصل. (قلت): قد يقال: لا يحتاج إلى فصل هنا، لأنه إنما يؤق به للفرق بين المصدرية والمخففة، وهنا أن غير مصدرية قطعاً وإلا لحذف نون يؤملون.

وقوله: [وفهم من سكوته الخ] الأولى أنه مفهوم من قوله فعلاً إلا أن يريد بالسكوت إنه لم يخرج.

وقوله: [كقول الشاعر: في فتية الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، في فتية: حال من الضمير في يتغي المذكور قبل هذا البيت، وكسيوف: نعت لفتية وشبههم بسيوف في القطع والحدة، وأن: مخففة من الثقلية، وهالك: خبر مقدم، وكل مبتدأ مؤخر، وجملة يحفى ويتعل صفة أو صلة لمن، وأراد بمن يحفى الفقير، ومن يتعل الخي والشاهد في وقوع الجملة الاسمية بعد أن ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخر المبتدأ.

وقوله: [كقوله عز وجل: والخامسة أن غضب الله عليها الخ] بتخفيف أن وكسر ضاد غضب فعلاً وهي قراءة نافع. وفي بعض نسخ التصريح قرئ به في غير السبع وهي سبق قلم، وإنما لم تحتج الجملة الاسمية إلى فاصل لأن أن المصدرية لا تدخل عليها، فإن دخلت أن عليها علم أنها مخففة قطعاً، والفعل الجامد شبهه بالاسم، وفعل الدعاء شبهه بالجامد الشبيه بالاسم.

(وخففت كأن أيضاً)، قول كدي: [كقوله: ووجه الخ] البيت من الهزج من أبيات من كتاب سيبويه ولم ينسبه، والواو في ووجه واورب، ووجه مجرور بها، وروي وصدر بدل وجه، وروي ونحو مشرق الصدر،

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثدياه حقان في موضع الخبر، ومثاله مفرداً قول الشاعر:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
وكان ثدييه حقان على رواية النصب، وفهم من اقتصاره على إن وأن وكان أن باقيها لا يكون فيه هذا الحكم.

أما ليت ولعل فلا يخففان، وأما لكن فإنها تخفف ولكنها لا تعمل مخففة ثم قال:

لا التي لنفي الجنس

قوله: (لا التي لنفي الجنس) أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأساء فعملت. ثم قال:

وكان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة ثدياه حقان من المبتدأ والخبر في محل رفع خبرها، والشاهد في كون خبر كان المخففة جملة.

وقوله: [قول الشاعر: ويوماً الخ] البيت من الطويل، وقائله علباء بن أرقم، وقيل: أرقم بن علباء، وقيل: باعث يمدح امرأة، ويوماً بالنصب معطوف على ما قبله وروي بالجر فتكون الواو واو رب، وتوافينا: مضارع من الموافاة بمعنى الإقبال، وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة، ومقسم: اسم مفعول بمعنى حسن نعت وجه، وكان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وظبية بالرفع خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفرداً وروي ظبية بالنصب فيكون اسم كان والخبر محذوف أي كان ظبية مكانها، وروي بالجر فتكون الكاف حرف جر للتشبيه، وإن زائدة بين الجار والمجرور، وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت، وجملة تعطو من الفعل والفاعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث، ومعنى تعطو تتناول، ووارق السلم: شجر له شوك تحبه الطباء فأراد أنه أسرع إليه بوجه حسن.

وقوله: [أما ليت ولعل الخ] ذكر ليت هنا لا ينبغي لأنه ليس فيها ما يخفف، وأما لعل فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها، وذهب الفارسي إلى جوازه، ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها.

وقوله: [ولكنها لا تعمل الخ] علة منع العمل زوال اختصاصها بالأساء فتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين﴾ والله أعلم.

لا التي لنفي الجنس

إنما أفرد لا بباب وإن كانت من أخوات أن لاختصاصها بأحكام وطول الكلام عليها.

قول كدي: [أي التي يقصد بها نفي الجنس] المراد به التي يقصد بالإتيان بها نفي معنى خبرها عن جنس اسمها، وأشار بهذا التأويل إلى أمرين الأول: وجه عملها. الثاني: دفع اعتراض وارد على قول الناظم

١٩٧ - عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ إِلَّا فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

وإنما عملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب، إذ إن تأكيد للإيجاب ولا تأكيد للنفي، ولما كان عملها بالحمل على أن ضعفت فلم تعمل إلا في نكرة ولذلك قال: (في نكرة).

وقوله: (مفردة جاءت) نحو: لا رجل في الدار، أو مكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله. إلا أن عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز وسأتي، و(عمل) مفعول باجعل، و(للا) متعلق باجعل،

التي لنفي الجنس، وصورته أن يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفي الجنس أيضاً فتشملها الترجمة مع أنها غير مرادة، فالأولى أن يقول العاملة عمل ان كما نكت عليه الموضح، فأجاب كدي بما حاصله: أن العاملة عمل أن نفيد نفي الجنس قطعاً ولا تكون لنفي الوحدة أبداً، والعاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس وتكون لنفي الوحدة والقرائن تبين، والمقصود بهذه الترجمة ما يفيد نفي الجنس لا غير، وقول من قال: ان العاملة عمل ليس لا تكون إلا لنفي الوحدة مردود بنحو قول الشاعر: تعز فلا شيء على الأرض باقياً.

وقوله: [كانت مختصة] إن قيل: حيث اختصت بالاسم فالقياس أن تعمل الجر، فالجواب أنها لو عملت الجر لتوهم أنه بمن مقدرة لا بلا بدليل ظهورها في قوله: ألا لا من سبيل إلى هند.

(عمل ان اجعل للاني نكرة)، قول كدي: [لأنها في النفي نظيرة ان الخ] قيل: صوابه أن يقول نقيضة بدل نظيرة كما يوجد ذلك في بعض نسخه المصلحة، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وأجيب بأن معنى كونها نظيرة إن في خصوص كون كل منهما للتأكيد، وإن كانت إن لتأكيد الإيجاب ولا لتأكيد النفي، ويدل لهذا الجواب كلامه بعد، وهذا الوجه الذي هو التأكيد أحد الوجوه التي أشبهت لا فيها إن، ومنها أن كلاً منهما له صدر الكلام.

وقوله: [إذ إن تأكيد للإيجاب الخ] الأولى أن يقول تأكيد للنسبة إثباتاً ونفيًا، لأن إن لا تكون لتأكيد الإيجاب فقط، ومن توكيدها النسبة المنفية قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ والعذر عن كدي بأنه لما كان الغالب في أن تأكيد الإيجاب خصها به.

وقوله: [ولا تأكيد للنفي] هذه العبارة تقتضي أن النفي كان موجوداً قبلها فلما دخلت لا أكدته، وليس كذلك بل النفي إنما حصل بها، وأجيب بأن لا هذه كانت عاملة عمل ليس فكانت تحتل نفي الجنس، فلما عملت عمل إن دلت على نفي الجنس قطعاً، فهذا معنى توكيدها للنفي، أو تقول: إن النفي بها أقوى من النفي بسائر أداوته.

وقوله: [فلم تعمل إلا في النكرة] بل شرطوا لعملها شرطاً سبعة كما في التوضيح، إلا أن الشرط الرابع عنده وهو أن لا يدخل عليها جار غير محتاج إليه لأنها دخلت حيثئذ على مفرد، فيكون خروجاً عن موضوع كونها تدخل على الجملة الاسمية.

وقوله: [إلا أن عمل المفردة واجب] ظاهره كغيره أن المفردة إذا توفرت معها الشروط وجب عملها

وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في (جاءتك) العائد على لا، ثم إن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، وشبيهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

١٩٨ - فَاَنْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَيَعْدُ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرَ رَافِعُهُ

يعني أن لا تنصب المضاف والمشبّه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف: لا غلام رجل في الدار، ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلاً عندنا، ولا ماراً بزيد في الدار، ولا حسناً وجهه في الدار، وإنما سمي مشبهاً بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه) أي بعد نصبك الاسم اذكر الخبر في حال كونك رافعاً له مثاله: لا ظالم رجل محمود، ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله: (وبعد ذلك) أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، و(بعد) متعلق بـ(اذكر)، و(الخبر) مفعول مقدم باذكر، و(رافعه) حال من الضمير المستتر في اذكر، والهاء في رافعه عائدة على الخبر. ثم قال:

١٩٩ - وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِّحَا كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالْثَانِ اجْعَلَا

عمل إن وهو باطل، بل يجوز حينئذ إعمالها عمل ليس، إلا أن يحمل كلام كدي وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل إن وعمل ليس، فيكون صحيحاً لأنه لا يجوز الغاؤها مفردة.

وقوله: [وعمل المكررة جائز النخ] ظاهره ولو مع توفر الشروط، واعترضه الشيخان بردلة والفاسي قائلين: الصواب أنها إن توفرت الشروط وجب مطلق العمل أفردت أو كررت.

(فانصب بها مضافاً أو مضارعاً)، قول كدي: [ما عمل فيما بعده] أي عملاً مثل عمل الفعل لثلاث تشمل العبارة المضاف، إذ هو عامل في المضاف إليه على الأصح والمشبّه بالشيء غيره، ويدل لهذا قوله بعد. وإنما سمي مشبهاً النخ. ثم اعلم أنه لا تكرار بين فانصب بها مع قوله قبل عمل إن لأن العمل السابق يصدق بالنصب والبناء على الفتح ففيه إجمال وما هنا تفصيل له، وبه يسقط قول من قال بالتكرار.

(وركب المفرد فاتحاً) في كلامه إعطاء الحكم وهو البناء على الفتح مع الإشارة إلى علة البناء وهي التركيب كما في خمسة عشر، وكون علة البناء التركيب مذهب الجمهور، ويؤيده أنهم إذ فصلوا أعربوا وعملت عمل ليس نحو: لا فيها رجل على مذهب من يميز تقديم الخبر الظرف، أو رجل مبتدأ وفيها خبر مقدم.

(فأن قلت): لم يذكر الناظم في قوله كالمشبّه الوضعي النخ أن من أسباب البناء التركيب (فالجواب) أنه داخل في قوله وكافتقار أصلاً، لأن الجزء الأول من التركيب مقتدر للثاني، وتعقب بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى جملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا، ولذا قال بعض الجواب: إن الأسباب المذكورة هناك للبناء المستدام لا للعارض وهذا عارض، وقيل: بني لتضمنه معنى من الذي هو استغراق الجنس، وعلى كل بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء وكانت فتحة لختها، ثم إن الناظم أطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو: رجل، والمجازي وهو جمع التكسير نحو: رجال. واسم الجنس نحو: قوم ورهط إذ الجميع بني على الفتح وإنما أطلقه على ما ذكر، لأن المفرد في هذا الباب والنداء ما ليس بمضاف ولا شبيه به. كما أنه أطلق

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف ، و(فاتحاً) حال أي كان حال كونك فاتحاً له . ثم أتى بمثال فيه (لا) مكررة ، وقد تقدم أن (لا) إذا تكررت كان عملها جائزاً لا واجباً ، ولذلك قال : (والثان اجعلا) .

٢٠٠ - مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَ

فهذه خمسة أوجه : الأول : فتحها معاً وهو المستفاد من المثال . الثاني : فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله : (والثان اجعلا مرفوعاً) . الثالث : فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله : (أو منصوباً) . فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول . والرابع : رفع الأول والثاني . والخامس : رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله : (وإن رفعت أولاً لا تنصب) فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناءؤه على الفتح ، ووجه فتحها أنها مبنيان مع لا ، ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أو معطوف على لا مع اسمها لأنها في موضع رفع بالابتداء ، أو على إعمال لا عمل ليس .

ووجه رفع الأول والثاني أنها مبتدآن أو أعملا عمل ليس . ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس ، والثاني مبني على الفتح مع لا . (والثان) مفعول أول بـ(اجعلا)

الفتح في قوله فاتحاً وأراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو: لا رجلين ، وفي الجمع على حده نحو: لا بنين ، وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر نحو: لا لذات للشيب .

(والثان اجعلا . مرفوعاً) ، قول كدي : [وهو المستفاد من المثال] بل هو مصرح بهما في النظم . أما فتح الأول فمصرح به في قوله : وركب المفرد ، وأما فتح الثاني فمصرح به في قوله بعد : أو مركباً .

وقوله : [أنهما مبنيان مع لا] أي كل اسم مبني مع لا ، والخبر حينئذ محذوف ، ويجوز تقدير خبر واحد لهما بعد الثانية أي لنا كما تقول إن زيدا وعمراً قاتلان ، ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلاً باسمه أي لنا .

وقوله : [على موضع اسم لا] وتكون لا الثانية حينئذ زائدة . وقوله : [أنه مبتدأ محذوف الخبر] أي وتكون لا زائدة لا مهملة لأن مطلق عملها واجب إن توفرت الشروط كررت أو أفردت كما مر عن الشيخين ، وهكذا يقال في قوله بعد مبتدأ أن ، وفي قوله إن الأول مبتدأ . ثم اعلم أن الصور التي يقتضيها العقل تسع من ضرب أحوال : الأول الثابت بناؤه على الفتح ونصبه ورفع في ثلاثة أحوال . الثاني لكن نصب الأول لا يجوز فتخرج صوره الثلاث . تبقى ست خمس منها جائزة وواحدة ممنوعة وهي منطوق وإن رفعت أولاً الخ .

(تنبيه) تجوز النحاة الأوجه الخمسة ، إنما ذلك باعتبار يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم ، وإلا فإن قصد التكلم نفي الوحدة فقط فيها أو نفي الجنس لا نصاً تعين رفع ما بعدها ، على أن لا عاملة عمل ليس وإن أراد نفي الجنس نصاً تعين بناؤها على الفتح على أنها عاملة عمل إن يكون أريد بالأول شيء وبالثاني شيء ، فعلى حسب ما قصده المتكلم .

(ومرفوعاً) مفعول ثان وما بعده معطوف عليه، ومعنى (أو) للتخيير و(ان رفعت) شرط، و(لا تنصبا) جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٢٠١ - وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَافْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

يعني أنه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفع، وذلك بشرطين: الأول: أن يكون مفرداً وهو المنبه عليه بقوله: (ومفرداً). والثاني: أن يكون متصلاً بالنعوت وذلك مفهوم من قوله: (يلي) أي يلي المنعوت فتقول: لا رجل قائم وقائماً وقائم، فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف، ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، (ومفرداً) مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل، وقدم (مفرداً) على (نعتاً) وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها، و(لمبني) متعلق بنعتاً، و(يلي) في موضع الصفة لمبني، و(أو) للتخيير، و(تعديل) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرُّفْعَ اقْصِدْ

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: الأولى: أن يكون اسم (لا) مبنياً على الفتح والنعت مفرداً إلا أنه

(ومفرداً نعتاً لمبني يلي). وقول كدي: [وذلك بشرطين] الحق أن الشروط ثلاثة كما يؤخذ من الناظم، اثنان عند كدي والثالث أن يكون نعتاً لمبني، فلو كان نعتاً لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه كما سيذكره. وقوله: [تركيب الصفة مع الموصوف] لا يقال التركيب يقتضي ثلاثة أشياء لا والموصوف والصفة لأننا نقول: التركيب للصفة والموصوف ثابت قبل دخول لا فهما شيء واحد فلا لم تدخل إلا بعد التركيب.

وقوله: [الحمل على موضع لا الخ] لأنها صارا بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلها بالرفع بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع. وقوله: [مع تأخير العوامل] أشار بهذا إلى أن التنازع لا يمكن إلا على مذهب من يميزه في المتقدم والناظم لا يميزه، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه على أن الناظم لا يرى التنازع بين أكثر من عاملين.

وقوله: [ويجوز نصبه على الحال الخ] الأولى الوجه الأول، ويكون قول الناظم نعتاً بدلاً أو عطف بيان لأنهم نصوا على أنه إن تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، فإن المنعوت يعرب بدلاً أو عطف بيان نحو قوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الله بالجر.

وقوله: [وللمبني متعلق بنعتاً] صحيح إن جعلت الضمير في يلي يعود على النعت ويكون التقدير افتح مفرداً نعتاً لمبني، يلي ذلك النعت المنعوت المبني ويؤخذ حينئذ من الناظم أن القيود ثلاثة مفرد نعت لمبني موال للمنعوت، وأما النعت فهو الموضوع فلا يعد شرطاً.

(وغير ما يلي وغير المفرد)، قول كدي: [إلى مسألتين الخ] تبع مفهوم ما قاله في البيت قبل وأنها

مفصول بينهما. الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف ومشبّه بالمضاف، فمثال الأولى: لا رجل في الدار ظريفاً أو ظريف، لا يجوز البناء للفصل بينهما، ومثال الثانية: لا رجل قاصد غلام، فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المعنى هنا شبيه بالمعرب، ووجه الرفع حمله على موضع (لا) مع اسمها، و(غير ما يلي) مفعول مقدم بـ (تبين)، و(الرفع) مفعول مقدم بـ (اقصد). ثم قال:

٢٠٣ - وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

يعني أنك إذا عطفت على اسم (لا) المبني ولم تتكرر (لا) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو الرفع والنصب، وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لا رجل وامرأة، بالنصب على اللفظ، كقول الشاعر:

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

شرطان وأصله للمراعي اعتباراً بظاهر الناظم هنا، والحق أن صور المفهوم ثلاث كالمنطوق، وعبرة الناظم هذا مؤولة لتصدق بمفاهيم الشروط الثلاثة، وذلك بأن تجعل مفعول يلي محذوفاً، وغير بمعنى إلا وما واقعة على النعت والتقدير: لا تبين إلا النعت الذي يلي المبني فيصدق بصورتين: الأولى: لا موالاة أصلاً وقد ذكرها. الثانية: أن تكون الموالاة موجودة ولكن للمعرب نحو: لا غلام سفر ظريفاً أو ظريف في الدار، فهذه الصورة الثالثة الباقية على كدي وهي مفهوم قوله سابقاً نعتاً لمبني، فيكون الناظم قد استوفى المسألة منطوقاً بلا تأويل ومفهوماً بالتأويل والله أعلم.

وقوله: [الحمل على اللفظ الخ] هذا هو الذي للناظم، والذي للجمهور أنه بالحمل على محل اسم لا، إذ اللفظ مبني، ثم إن كدي مر هنا على ما للناظم. وفي قوله: ومفرداً نعتاً الخ حيث قال: ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا مر على ما للجمهور، وبهذا يجاب عن قول من قال: إن في كلامه مخالفة.

[والعطف إن لم تتكرر لا احكماً]. قول كدي: [جاز في المعطوف الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق المصدر الذي هو العطف، وأراد اسم المفعول الذي هو المعطوف، لأن الرفع والنصب حكمان للمعطوف لا للعطف. وقوله: [على اللفظ] هذا على ما للناظم، والذي للجمهور وهو الحق أنه على المحل كما ذكر قبل.

وقوله: [كقول الشاعر: فلا أب الخ] البيت من الطويل، وقائله رجل من بني كنانة، والفاء عاطفة، ولا: نافية للجنس، وأب اسمها. وابناً: معطوف على محل أب أو لفظه، ومثل: بالرفع خبر لا، ومروان: المراد به مروان بن الحكم، وابنه: عبد الملك بن مروان، وإذا: ظرف للماضي على غير الغالب استعملت استعمال إذ، وأفرد هو مع أنه عائد على شيئين: مروان وابنه، فالقياس هما اعتباراً بما ذكر، أو أن الواو في وابناً بمعنى أو ولذلك أفرد ضمير ارتدى أيضاً، ومعنى ارتدى وتأزر بالمجد جعله رداء وإزاراً والقياس تقديم تأزر على ارتدى لأن الاتزار سابق، لكن العطف بالواو فلا يقتضي ترتيماً، والشاهد في عطف ابناً بالنصب على أب.

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

هذا وجدكم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

فجعل لا زائدة وعطف على الموضع (والعطف) مبتدأ وخبره (احكاماً له) و(ما) موصولة وصلتها (انتمى) و(للنعت) متعلق بانتمى. و(ذي الفصل) صفة للنعت، و(له) متعلق باحكاماً وكذلك (بما) والضمير في (له) هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره (احكاماً) وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو (إن) لم تكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تكرر لا فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً، إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

٢٠٤ - وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

يعني أن حكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والترجي. وقد

وقوله: [كقول الشاعر هذا النخ] البيت من الكامل، وقائله فيه اضطراب كثير، هذا مبتدأ، وجدكم: الواو للقسمة وجدكم مقسم به مجرور، الصغار: بفتح الصاد الذل خبر هذا، ويعينه: تأكيد للصغار مجرور بالباء الزائدة. وقيل حال بمعنى حقاً، ولا: نافية للجنس، وأم اسمها، ولي: خبرها، وكان: تامة، وذلك: فاعل بها إشارة إلى الأمر الذي يوجب فعله الصغار، وجواب أن محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وجملة الشرط اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه. ولا: زائدة، وأب بالرفع معطوف قال العيني: على محل اسم لا السابقة، وقال الفارسي: إنه معطوف على محل لا مع اسمها، والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال الخبر، ثم الاستشهاد بهذا البيت خروج عن الموضوع الذي هو عدم تكرار لا، وهنا كررت ولا حاجة لدعوى زيادتها.

وقوله: [يفسره احكاماً النخ] أي يفسره بمعناه كاذكر واقصد، لأن احكم إنما يتعدى بحرف الجر، وتقول: يفسر العامل من لفظ احكم ويقدر الجار كما يؤخذ من تقديره بعد.

وقوله: [وهو أجود] لقول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب. وقوله: [وعلى هذا] أي ما ذكر من الوجه الأول الذي هو الرفع. ومن الوجه الثاني الذي هو النصب، أما الرفع فلأن احكاماً خبر المبتدأ. وأما على النصب فلو جعلنا احكاماً جواب الشرط فلا يعمل فيما قبل الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيتعين عليها أن الجواب محذوف.

وقوله: [ويجوز أن يكون النخ] أي على الوجه الأول الذي هو الرفع. فيكون احكاماً هو الجواب، وهذا هو الظاهر لا غيره، وحذف الفاء أولى من حذف الجواب.

(وأعط لا مع همزة استفهام). قول كدي: [وفيه نظر] تبع فيه المرادي ولم يفصح بوجه الاعتراض كل الإفصاح، ووجهه على ما لهما أن الناظم أطلق، فظاھر أنه مهما دخلت همزة الاستفهام على لا فالحكم ما

يبقى كل واحد على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمأزني والمبرد فإنها عندهما لا تجري مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وأما ألا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل ولا مفعول أول (بـ) أعط (وما) مفعول ثان وصلتها (تستحق) (ومع) متعلق بأعط، (ودون) متعلق بتستحق، وليس قوله: (استفهام) مع قوله: (الاستفهام) بإيطاء لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابٍ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا أَلْمَرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

يعني أنه إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر:

ورد جازرهم حرفاً مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

وإن علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء، وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: (في ذا الباب) أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر) وجواب (إذا) محذوف للدلالة ما تقدم عليه.

تقدم من العمل، وليس كذلك، بل لا يكون الحكم كذلك، إلا إذا بقيت الهمزة على معناها من الاستفهام، ولا على معناها من النفي، وأما إذا ركبت مع لا وصارا دالين على معنى واحد، فتارة لا تدخل على الاسم أصلاً وهي العرضية، وتارة تدخل على الأسماء ولكنها لا تعمل كالأ التمنية، هذا حاصل الاعتراض، والحق أن كلام الناظم سالم لا شيء فيه لأنه قال: وأعط لا أي النافية مع همزة الاستفهام من إضافة الدال أو المدلول أي الهمزة الدالة على الاستفهام، فيؤخذ حيثئذ منه أن الحكم الذي قال يكون لها إذا بقي كل من الحرفين على معناه، وأما إذا ركبا صارا دالين على معنى واحد فهل يكون لها هذا العمل أم لا يبقى ما هو اعم ولا يعترض عليه بعموم المفهوم؟ ثم إن المكودي جعل لا التويخية من المركب الذي لا تعمل معه، والحق أنها تعمل لأن كل حرف باق على معناه، انظر حاشية شيخنا الوالد.

وقوله: [وظاهره أنه موافق الخ] هذا كأنه جواب عن الناظم بتخرجه على غير مذهب الجمهور، وقد علمت صحة كلام الناظم على مذهب الجمهور. وقوله: [ومع متعلق بأعط ودون الخ] الأولى أن مع في موضع نصب على الحال من لا، ودون في موضع نصب على الحال من ضمير تستحق.

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) قدم كدي شرح المفهوم ومثل له على المنطوق ولم يمثل له، وما كان ينبغي له ذلك ومثال المنطوق قالوا: لا ضمير أي علينا: قول كدي: [فلا يجوز حذفه الخ] نكت به على الناظم إذ مفهوم شاع يقتضي أن حذفه إذ لم يدل عليه دليل غير شائع. ولا أقل أن يكون جائزاً مع أنه غير جائز.

وقوله: [كقول الشاعر: ورد الخ] البيت من البسيط، وقائله رجل جاهلي اجتمع مع النابغة وحاتم عند امرأة يقال لها مارية خاطبين لها، فقدمت حاتماً عليها وتزوجته، فأنشد هذا الرجل أبياتاً من جملتها هذا البيت. ورد: فعل ماض فاعله الجازر وهو الذي ينحر الإبل ويذبح غيرها، وحرفاً: مفعوله والحرف الناقصة المستنة، ومصرمة: صفة حرفاً، والمصرمة: الناقصة التي قطع رأس ثديها ليحذف لبنها فتقوى على الحمل

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهي على قسمين: قلبية وتصيرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٠٦ - إِنْصَبَ بِفَعْلٍ الْقَلْبُ جُزْأَيِ ابْتِدَا أَعْنِي رَأَى خَالَ عِلِمْتُ وَجَدَا

وجزاء الابتداء هما: المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور، ومنها ما لا يعمله نحو: تيقن وتفكر ونحوهما، أشار إلى الأول بقوله: (أعني رأى خال علمت وجد).

وتسمن، قاله غير واحد. والولدان: جمع وليد والمراد بهم الصبيان والعبيد. والمعنى: لا يسقي بالشراب في هذا الوقت إلا الكبير الشريف في قومه، والشاهد في ذكر الخبر وهو مصبوح ولا يجوز حذفه لأنه غير معلوم. ثم إن كدي خص قول الناظم: ذا الباب بباب لا. والحق أن المراد به ما ينصب الاسم ويرفع الخبر فيكون شاملاً لباب إن ولا، لأن الناظم لم يتعرض لحذف الخبر في باب إن، وآخره هنا ليفيد عموم البابين، وحكم حذف الاسم كحذف الخبر يجوز إن علم نحو: لا عليك أي لا بأس عليك. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ظن وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها في العمل، فتدخل جميع أفعال الرجحان، وجميع أفعال اليقين الناصبة للمفعولين، وجميع أفعال التصيير والقول بشروطه، فيكون الناظم ترجم للجميع نعم فيكون قوله لعلم عرفان البيت تبرعاً، ولم يرد أخواتها في المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير، وعبر بظن الدالة على الرجحان، ولم يقل علم وأخواتها مثلاً، ولا صير وأخواتها، لأن أفعال الرجحان أكثر استعمالاً من غيرها، وذكر كغيره ظن وأخواتها في المرفوعات مع أنها ليست منها تتماماً للنواسخ وجمعاً لها.

قول كدي: [على التشبيه بأعطيت] وجه الشبه بينها احتياج معنى كل منها إلى وجود مفعولين، إلا أنها في باب ظن أصلها المبتدأ والخبر بخلاف باب أعطى وإنما شبهوا ظن بأعطى ولم يعكسوا، لأن معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين، ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما من جهة النسبة التي بينهما، والتعلق بالذات أقوى.

(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا). قول كدي: [وجزاء الابتداء هما الخ] اعترض هذا بأن الناظم يقتضي أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، وهو خلاف المشهور الذي مر في قوله: ورفعوا مبتدأ الخ، والجواب أنه لما كان الابتداء عاملاً في المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر، سمي الجميع جزأي الابتداء مجازاً فلا ينافي ما مر.

وقوله: [ومنها ما لا يعمله] أي العمل المذكور وهو نصب الجزأين، والنفي صادق بأن لا تعمل شيئاً أصلاً كما مثل، أو تتعدى إلى مفعول واحد نحو: عرف وفهم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من كلام كدي، إلا أن الأولى أن يزيد مثلاً للقسم المتعدي إلى واحد.

٢٠٧ - ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ

٢٠٨ - وَهَبَ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَيَّرَ أَيْضاً بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

يعني أن هذه الأفعال الظنية منها ما يفيد في الخبر يقيناً وتسمى علمية، ومنها ما يفيد فيه تردداً مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية، ولم يرتبها الناظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منها إن شاء الله. أما (رأى) فإنها بمعنى علم تقول: رأيت زيداً عالماً أي علمته، وأما (خال) فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرهما، و(وجد) بمعنى علم، و(ظن) هي أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرهما، و(حسب) بمعنى ظن و(زعم) بمعنى ظن، و(وعد) كذلك، و(حجا) كذلك أيضاً، و(درى) بمعنى علم، و(جعل) كذلك وفيها زيادة وهو الاعتقاد ولذلك قال: (وجعل اللذ كاعتقد) و(هب) بمعنى ظن، و(تعلم) بمعنى أعلم، فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنها مفعولان لها وهي كلها معطوفة على (رأى) على حذف العاطف وهي كلها مفعولة بأعني إلى زعمت، وعد مخفوضة بجمع، ومع متعلق بأعني، وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد، والذي نعت لجعل وصلته كاعتقد، وهب وتعلم معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان أخر لم أنبه عليها لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع في القسم الثاني وهو التصيرية فقال: (والتي

وقوله: [أشار إلى الأول] هذا يقتضي أن الناظم تكلم على الثاني وليس كذلك، والأولى أن يقول:

أشار إلى مراده من ذلك.

(أعني رأى خال علمت وجدا)، قول كدي: [منها ما يفيد في الخبر] أي الذي كان قبل دخولها خبراً، وإلا فهو الآن مفعول ثان، ثم أن كدي قسم هذه الأفعال إلى قسمين ما يفيد يقيناً أو رجحاناً، والموضح جعلها أربعة أقسام، ولا منافاة بينهما لأن قول كدي ما يفيد في الخبر يقيناً يصدق بقسمين: دائماً أو غالباً، وما يفيد في الخبر الرجحان كذلك دائماً أو غالباً، فتكون الأقسام في كلامه أيضاً أربعة، وقد بين الموضح الأقسام الأربعة مثلاً لكل فعل فجزاه الله خيراً.

وقوله: [وجعل كذلك الخ] اعترض عليه بأن كلامه يقتضي أن جعل بمعنى علم من أفعال اليقين، مع

أنها من أفعال الرجحان كما في التوضيح وغيره، إذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله بعد: وفيها زيادة وهو الاعتقاد.

(قلت): ويمكن الجواب عنه بأن الإشارة في قوله كذلك إلى ما قبل درى وهي أفعال الرجحان، ويدل

عليه الإتيان باللام والكاف الدالين على البعيد، وهذا مع قطع النظر عن الإشارة الواقعة قبل فإنها كلها للقريب، فيؤخذ منه أن جعل من أفعال الرجحان.

(فإن قلت): إذا كانت من أفعال الرجحان فما معنى كونها كاعتقد؟ (فالجواب): أن معناها أنها تكون

أقوى من أفعال الرجحان لأنها تحتل القطع.

وقوله: [لم أنبه عليها الخ] نبه الناظم على بعضها فيما يأتي في قوله لعلم عرفان البيت، وهذا تنكيث من

كصيراً أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً) يعني انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر، وهي ما دلت على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصيرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار، وجعل، ورد، واتخذ، ووهب في نحو: وهبني الله فداءك أن جعلني، (والتي) مبتدأ خبره (انصب بها) ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

٢٠٩ - وَخَصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا

يعني أن الأفعال المذكورة قبل (هب) تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليل والإلغاء، (فالتعليل) ترك العمل موجب، (والإلغاء) ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: (وخص) أن يكون ماضياً مبنياً للمفعول (وما) في موضع رفع، وأن يكون فعل أمر، (وما) في موضع نصب مفعول به، والأول أظهر، (ومن قبل هب) صلة لما، (وبالتعليل) متعلق بخص. ثم قال: (والأمر هب قد أُلْزِمَا).

٢١٠ - كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زَكِيٌّ

المكودي كالموضح حيث قال تنبيهها على الناظم لأنه كان ينبغي أن يذكر البيت هنا لأنه تقييد لبعض الأفعال المذكورة هنا.

(والتي كصيراً. أيضاً بها انصب مبتدأ وخبراً). قول كدي: [ولم يذكر ألفاظ الخ] علته أن أفعال القلوب لما كانت كما مر أقساماً ثلاثة، بين مراده منها بتعدادها لثلاث يدخل غيرها، ولما كانت أفعال التصير كلها تنصب المفعولين لم يحتاج لذلك، وقاعدة الناظم في الغالب أنه إذا علق الحكم على شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه، فتدخل صير كما في قوله: والمضاهي اقنعنساء، بل دخول صير أخرى هنا.

(وخص بالتعليل والإلغاء)، قول كدي: [ترك العمل الموجب] كان ينبغي أن يزيد لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام، وسمي تعليقاً لأنه منع من اللفظ وعمل في المحل، فهو عامل لا عامل شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة. قال سيدي يحيى الشاوي: فإن قلت: ما فائدة المعلق مع أن العامل يعمل في المحل؟ قلت: فائدته أنه سوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية ولولاه لم يدخل اهـ.

وقوله: [ترك العمل لغير موجب] العبارة مشكلة لأن الموجب موجود وهو التأخر أو التوسط وأجيب بأن المنفي الموجب اللفظي، وأما التوسط أو التأخر فمعنوي، وقيل: أن غير صفة لمحدوف أي لسبب غير موجب، ذكر ذلك السبب للإلغاء بل هو مجوز له.

(فإن قيل) ما وجه عدم دخول الإلغاء والتعليل في أفعال التصير؟ (فالجواب): أن أفعال التصير أقوى من أفعال القلوب؟ لأنها تفيد وقوع شيء في الخارج يرى بالعيان، فلم يفد فيها تعليل ولا إلغاء، وأفعال القلوب معناها قائم بالقلب ولا تفيد ما يرى بالعيان فضعفت فآثر فيها التعليل والإلغاء، ووجه عدم دخولها في هب وتعلم ما أشار له بقوله: والأمر هب قد أُلْزِمَا، وهذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له: لا يجوز التعليل والإلغاء مع هب وتعلم؟ فأجاب بأنها جامدان للزومهما لصيغة الأمر، وما لا يتصرف في نفسه فمعمولاه يلزمان طريقة واحدة.

يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر، فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكور والمؤنث، وإلى المثنى والمجموع. فتقول: يا زيدان هباني قائماً، ويا زيدون هبوني قائماً، فإن فعل الأمر صالح لذلك، و(هب) مبتدأ وخبره (قد ألزما) وفي إلزم ضمير يعود على هب، و(الأمر) مفعول ثان بألزما، و(تعلم) مبتدأ خبره (كذا) أي مثل هب في لزومه الأمر. ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي، وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله: (ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن).

قوله: (من سواهما) أي من سوى (هب) و(تعلم) لأنها لازمان للأمر، و(زكن) أي علم، و(كل) مفعول بـ (اجعل)، و(ما) موصولة، و(زكن) صلتها، و(له) متعلق بزكن، و(لغير) متعلق باجعل، و(من سواهما) في موضع الحال من (غير) والتقدير: اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم. ثم قال:

٢١١ - وَجُوزَ الْإِلْغَاءُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْوَ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَمْ آتِ بِتَبْدَأِ

تقدم أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب، وفهم من قوله: (وجوز) أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: (لا في الابتداء) ثلاث صور: الأولى: أن يتأخر عنها نحو: زيد قائم ظننت، أو يتوسط بينها نحو: زيد ظننت قائم. أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: متى ظننت زيد قائم، وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله: (لا في الابتداء) أن إعمال المتقدم واجب، و(الإلغاء) مفعول بجوز، و(لا) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقول الشاعر:

وقوله: [في العمل المذكور الخ] كلامه يقتضي أن قول الناظم: ولغير الماض من سواهما الخ خاص بالعمل، مع أن الصواب أنه عام في العمل والإلغاء والتعليق في أفعال القلوب وفي العمل فقط في أفعال التصيير، وأجيب عن كدي بأنه اقتصر على العمل لعمومه في أفعال القلوب وأفعال التصيير، ثم أن الأولى للناظم أن يحذف قوله من سواهما لأنه تكرر مع قوله: والأمر هب قد ألزما.

(وجوز الإلغاء لا في الابتداء). قول كدي: [وفهم من قوله: لا في الابتداء ثلاث صور] الحق أن كلام الناظم في قوله: لا في الابتداء لا يشمل إلا صورتين فقط، وأما الصورة الثالثة فلا تدخل في كلامه أصلاً، إذ لو دخلت كما قال لما ورد علينا نحو: كذاك أدبت الخ حتى نحتاج للجواب عنه بأنه تقدم على العامل غيره، مع أن الناظم احتاج للجواب عنه، فدل كلامه على أن الصورة الثالثة غير داخلة في كلامه هنا، ووقع لبعض تفصيل انظره في حواشي التوضيح.

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشان فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة في موضع المفعول الثاني، وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله: (وانو ضمير الشان أو لام ابتداء).

٢١٢ - فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءُ مَا تَقَدَّمَ وَأَلْتَزِمَ التَّعْلِيلُ قَبْلَ نَفْيِ مَا

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان: أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشان فيكون التقدير: أني رأيت ملاك الشيمة الأدب، فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة المفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني، أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير: إنني رأيت ملاك الشيمة فيكون الفعل معلقاً، و(في موهم) متعلق بـ(انن) و(إلغاء) مفعول بموهم، و(ما) موصولة واقعة على الفعل، و(تقدم) صلتها. ثم قال: (والتزم التعليق قبل نفي ما).

٢١٣ - وَإِنْ وَلَا لَمْ ابْتِدَاءٌ أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتَمُ

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل أو مفعوله أو بين مفعوليه بأحد الستة الأشياء التي ذكرها، الأول: (ما) النافية كقوله عز وجل: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾. الثاني: أن النافية كقوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾. الثالث: (لا) قال في شرح التسهيل: من أمثلة ابن

وقوله: [يقول الشاعر: كذلك أدبت الخ] البيت من البسيط، وقائله بعض الفزاريين، والكاف في كذلك: اسم بمعنى مثل مفعول مطلق عامله أدبت بعد، والتقدير: أدبت أدباً مثل الأدب السابق، وحتى: الغاية، ومن خلقي: خبر صار، وأن بفتح الهمزة تسبق مع ما بعدها بمصدر اسم صار، رأيت ويروى بدلها وجدت، وكل من رأيت أو وجدت يطلب مفعولين «ملاك بالرفع: مبتدأ، أو الأدب خبره، والقياس نصبهما على أنها مفعولان، ووجه الدليل منه للكوفيين أن العامل تقدم ومع ذلك أهمل.

(والتزم التعليق قبل نفي ما). قول كدي: [كقوله عز وجل: وظنوا الخ] ما نافية، ومحيص: مبتدأ مجرور بمن الزائدة ومعناه هروب وفرار من العذاب، ولهم: خبر مقدم والفعل وهو ظن مطلق عن العمل لفظاً لا محلاً بما النافية.

وقوله: [كقوله تعالى: وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً] أي في الدنيا أو في القبور، هذه الآية مما أجمعوا على التمثيل بها مع أنها ليست من التعليق في شيء، لأن شرط الجملة المعلقة إذا حذف المعلق صح أن يعمل العامل في جزأها نحو ظننت لزيد قائم، فلو حذفت اللام عمل العامل، وفي الآية الكريمة لا يصح لأنه لو حذف المعلق وهو إن لم يصح دخول العامل على الجملة بعد فضلاً عن العمل، ومثل ما قيل في هذه الآية يقال في التمثيل للام القسم بعد بقوله: ولقد علمت الخ.

السراج أحسب لا يقوم زيد، قال ابن هانيء: يظهر أنه لم يحفظ له مثلاً عن العرب نثرياً ولا شعرياً وقد أنشدت عليه:

فعمش معدماً أو مت كريماً فإنني أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه
الرابع: (لام الابتداء) كقوله تعالى: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾.

الخامس: (لام القسم) كقوله:

ولقد علمت لتأتين منيبي ان المنايا لا تطيش سهامها
السادس: (الاستفهام) كقوله عز وجل: ﴿وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون﴾.

وقوله: [قال ابن هانيء] ابن غازي إنما وقفت لابن هانيء على إنشاد هذا البيت دون تنكيث على ابن مالك، ولعل التنكيث وقع في بعض نسخ ابن هانيء وهي التي وقعت بيد كدي.

وقوله: [فعمش معدماً الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو النشاش، وقال الأصمعي: أبو النشاش، وعش: أمر من عاش، ومعدماً: حال من فاعل عش، والفاء في فإنني للتعليل، وأرى: مضارع رأى، والموت: مفعوله الأول، وهاربه بالرفع: فاعل ينجو وعلق عن المفعول الثاني الذي هو جملة ينجو الخ بلا النافية، وفي ذلك الشاهد قال بعض المحققين في الاستشهاد بهذا البيت نظر، لأن المعلق بالكسر الذي هو لا إنما دخل على الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني، فقيل: إنه من التعليق، وقيل: لا وهو الصحيح، لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد معموليه، وهنا الأول موجود، وحكم الجملة بعد أنها في محل نصب مفعول ثان وجد المعلق أم لا، ولهذا والله أعلم لم يمثل الناظم بهذا البيت في شرح التسهيل ولا الموضح هنا من اطلاعها على ما لم يطلع عليه غيرهما، وقال سيدي إدريس العراقي: بل هو من التعليق إذ لا فرق بين كونه في معمولين أو في معمول الواحد.

وقوله: [كقوله تعالى: ولقد علموا الخ] الواو فاعل بعلموا عائد على بني إسرائيل، والهاء في اشتراه عائد على السحر، وقال تعالى: اشتراه لأنهم كانوا يعطون الأجرة ليتعذر السحر، واللام في لمن لام الابتداء علقت علم عن العمل في اللفظ، ومن موصولة مبتدأ، وصلتها اشتراه، والرابط الفاعل باشتري، وما: نافية، وخلاق مبتدأ مجرور بمن الزائدة، وله: خبر مقدم، والجملة خبر من الموصولة.

وقوله: [كقوله: ولقد علمت الخ] البيت من الكامل، وقائله ليبيد، وقال العيني: لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني، والبيت من قصيدة قالها في بقرة أكلتها الذئب، والواو في ولقد للقسم، واللام تأكيد له، واللام في لتأتين جواب للقسم: والمنية: الموت فاعل تأتين، والمنايا جمع منية، وتطيش: مضارع طاش السهم عن الرمية عدل عنها، والمعنى: أن المنية والموت لا تعدل سهامها عن أحد بل لا بد أن تصادفه، والشاهد في لام لتأتين جواب القسم فإنها علقت الفعل عن العمل، وتقدم ما في الاستشهاد بهذا البيت.

وقوله: [كقوله تعالى: وإن أدري الخ] إن نافية، ومرفوع أدري عائد على النبي ﷺ، وقريب مبتدأ، وأم بعيد معطوف عليه، وما: موصول اسمي في موضع رفع فاعل المبتدأ، وما عطف عليه أغنى عن الخبر،

وعلم من قوله: (والتزم) أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء، و(التعليق) مفعول بالتزم، و(قبل) متعلق به، و(لام ابتداء) مبتدأ، و(كذا) خبره، و(أو) قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا، و(الاستفهام) مبتدأ، و(ذا) مبتدأ ثان وخبره (انحتم) و(له) متعلق بانحتم، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له. ثم قال:

٢١٤ - لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنُّ تَهْمَةٍ تَعْدِيَةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

يعني أن (علم) إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله عز وجل: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمْ﴾ وإن (ظن) إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضاً إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أي اتهمته، وليستا حيثئذ من أفعال هذا الباب، و(تعديّة) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(الواحد) متعلق بتعدية و(ملتزمة) صفة لتعدية، وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قال:

٢١٥ - وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنَّمَا لِعِلْمٍ طَالِبٍ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَتَمَّى

يعني أن (رأى) الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها في كونها فيها إدراك بالحس الباطني، ومنه قوله:

ويصح أن تكون ما مبتدأ، أو قريب مع ما بعده خبر، وعلى كل فالجملة في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة، قال ابن عطية: ومعنى الآية أن النبي ﷺ أعلمهم بأنه لا يعرف وقت عذابهم أفي القرب أو في البعد؟ وهذا أهول وأخوف، وإنما علقت هذه السنة لأن لها صدر الكلام اتفاقاً، أو على الراجح كما في لا وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل في لفظ ما بعده.

وقوله: [والعائد على الاستفهام الخ] هذا هو الصواب، وما في بعض النسخ والعائد على لام الابتداء الضمير في له سبق قلم.

(لعلم عرفان وظن تهمة) قد مر أن الأولى ذكر هذا البيت عقب قوله أعني رأى الخ، لأنه تقييد لعلم وظن. قول المكودي: [وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد] يؤخذ منه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها متعلق بالجملة، وهذا مبني على أن المعرفة إدراك نفس الشيء وذاته، والعلم إدراكه على صفة من صفاته، ولهذا يقال: الله عالم ولا يقال عارف، لأن المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً وهو محال في حقه تعالى. وقيل: لا فرق بينهما والحق الأول.

(ولرأى الرؤيا أنم ما لعلما) الأولى أن يذكر هذا البيت أيضاً بعد أعني رأى الخ بأن يذكر هناك لعلم عرفان الخ، ثم يذكر هذا عقبه ليعرف الملحق بالفتح من الملحق به، وذكره الموضح هناك تنكيته عليه.

قول كدي: [عن العمل] رده به عموم الناظم المقتضي جواز التعليق والإلغاء في الحلمية وليس كذلك، وقد يقال: أن هذا العموم يرفع بقوله من قبل وتأمله.

أراهم رفقتي حتى إذا ما تولى الليل وانخزل انخزالا
وأضاف (رأى) إلى الرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا، ومصدر رأى البصرية رؤية،
واحترز بقوله: (طالب مفعولين) من علم العرفانية، و(أنم) بمعنى انسب، و(وانتمى) بمعنى انتسب،
و(ما) موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهي: مفعوله بانم وصلتها انتمى. و(لرأى)
متعلق بانتمى، و(لعلم) متعلق بانتمى، و(طالب مفعولين) حال من علم، وكذلك (من قبل) متعلق
بانتمى، والتقدير: انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم في حال كونها طالبة مفعولين لرأى الرؤيا.
ثم قال:

٢١٦ - وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفها معاً، ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على

وقوله: [ومنه قولهم الخ] البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحرر الباهلي يذكر أربعة من قومه خرجوا
إلى الشام فرأهم في منامه، وأرى: مضارع رأى، وهم: مفعوله الأول، ورفقتي: مفعول ثان، والرفقة
الجماعة المسافرين ينزلون مرة واحدة ويسیرون كذلك، وحتى: ابتدائية، وإذا ظرف، وما زائدة ويجوز أن
تكون حتى جارة، وإذا في موضع جر، وتولى: ماض، والليل فاعله، ومعنى انخزل انقطع، والشاهد في
نصب أرى الحلمية المفعولين.

وقوله: [ليعلم أنها الحلمية الخ] ظاهره تبعاً لظاهر الناظم أن الرؤيا لا تستعمل مصدرراً إلا للحلمية،
وليس كذلك بل قد تكون مصدرراً للبصرية كما بين ذلك في التوضيح، وقد يجاب بأنه لما كان الغالب والكثير
كون الرؤيا مصدرراً للحلمية أطلق^(١)، أو يقال: إن المعنى ولرأى التي لا يكون مصدرها إلا رؤيا وهي
الحلمية، بخلاف البصرية فلها مصدران: رؤيا ورؤية.

(ولا تجز هنا بلا دليل) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: وهب تعلم لأمرين: الأول رفع إيهام أن
الإشارة بهنا راجعة لرأى الرؤيا. الثاني: أن رأى هذه مع تقول اخوان في الإحاق فلا ينبغي أن يفصل بينهما.
قول كدي: [في هذا الباب الخ] هو قول الناظم هنا احترازاً من باب كسا فإنه يجوز الحذف ولو من غير دليل
لأنه فضلة. وسيقول الناظم: وحذف فضلة أجز.

وقوله: [لا يجوز حذفها الخ] هذا هو اختيار الناظم وهو قول سيبويه والجمهور، ولم يفرقوا بين أفعال
الظن واليقين، وحجتهم أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فكما لا يحذف جواب القسم فكذلك
لا يحذف معمولها.

وقوله: [ولا حذف أحدهما الخ] هذا ممتنع إجماعاً ولم يقع فيه خلاف كالذي قبله، لأن حذف أحد
المفعولين أضعف من حذفها معاً، وبين الضعف بقوله: لأنها في الأصل مبتدأ الخ. فكما لا يجوز كون المبتدأ

(١) (قوله: أطلق) كذا بالأصل ولعل الصواب قيد بها فتأمل. اهـ مصححه.

الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار لأنها في الأصل مبتدأ وخبر، وفهم منه أنه يجوز حذفها أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفها قوله:

بأي كتاب أم بآية سنة ترى حبهم عاراً علي وتحسب
أي وتحسب حبهم عاراً علي، ومن حذف الأول قوله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيراً لهم﴾ أي بخلهم، ومن حذف الثاني قول عنتره:
ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

بدون خبر والخبر بدون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده، فتكون العلة راجعة لحذف أحدهما، ويحتمل أن تكون العلة لحذفها أو لحذف أحدهما كما هو المستفاد من عموم مفهوم قوله سابقاً، وحذف ما يعلم جائز الخ.

وقوله: [بأي كتاب الخ] البيت من الطويل، وقائله الكميث يمدح آل البيت، وكان أصم لا يسمع الرعد، وقد ورد أنه قال هذه القصيدة التي من جملتها هذا البيت قبل شهرته، ولما قالها أتى الفرزدق وقال: يا أبا فراس قد جرى على لساني شعر فأردت عرضه عليك، فإن أحسنت أمرتي بأشاعته في الناس، وإن كان قبيحاً كنت أول من ستره علي فأنشده:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب
إلى أن قال:

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مشعب الحق مشعب

فقال الفرزدق: يا ابن أخي فوالله لأنت أشعر من مضى ومن بقي، وبأي: جار ومجرور متعلق بترى بعده، وضمير حبهم عائد على آل البيت، والشاهد في تحسب حيث حذف مفعولاه لدلالة مفعولي ترى عليهما، والأصل: وتحسب حبهم عاراً علي.

وقوله: [قوله تعالى: ولا يحسبن الخ] الذين: فاعل يحسبن، وخبراً: مفعول ثان، والأول محذوف يقدر قبل هو أي بخلهم خيراً لهم، وقرئ: ولا تحسبن بالناء ففاعله عائد على المصطفى ﷺ، والذين: مفعول أول، وخيراً: مفعول ثان ولا حذف حينئذ.

وقوله: [قول عنتره: ولقد الخ] البيت من الكامل، والواو في ولقد: للقسم، واللام لتأكيد، وتظني: مجزوم بلا الناهية وعلامة الجزم حذف النون، والخطاب في نزلت وتظني للمحجوبة، والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب جاء به الشاعر على القياس والأكثر محبوب على غير قياس. والشاهد في حذف المفعول الثاني اختصاراً قدره كدي: فلا تظني غير ذلك واقعاً، ومثله في ابن عقيل وهو الصواب، وما يوجد في بعض نسخه من تقدير ما يخالف هذا فلا تلتفت إليه على أن الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا جعل مني متعلقاً

أي فلا تظني غير ذلك واقعاً مني، و(سقوط) مفعول بـ(تجن)، و(هنا) و(بلا) دليل متعلقان بتجز

ثم قال:

٢١٧- وَكَتَظُنُّ أَجْعَلُ قَوْلُ إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

٢١٨- بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضٍ ذِي فَصْلَةٍ يُحْتَمَلُ

٢١٩- وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قَوْلِ ذَا مُشْفِقًا

أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به، وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة كقولك: قلت خطبة، ثم أنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط: الأول أن يكون مضارعاً. الثاني أن يكون مفتوحاً بتاء الخطاب، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: (وكتظن اجعل تقول). الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام وهو المنبه عليه بقوله: (إن ولي مستفهماً به). الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله: (ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل). فمثال ما لا فصل فيه: أتقول زيداً منطلقاً. ومنه قول:

مَنْ يَقُولُ الْقَلْبُ الرُّوَاسِيَا يَدْنِيْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

بنزلت، وإن جعلته متعلقاً بالاستقرار فلا شاهد فيه، لأن المفعول الثاني مذكور وهو الجار والمجرور لقيامه مقام المتعلق المحذوف.

(وكتظن اجعل تقول)، قول كدي: [أن يدخل على الجملة الخ] الفرق بين الظن والقول حتى نصب الظن الجزأين بخلاف القول، مع أن كلا منهما يدخل على الجملة، أن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، ونسبة الجزء الثاني للأول، والقول يقتضيها من جهة لفظها، ولفظها لا إعراب فيه فلم يبق إلا حكاية معناها.

وقوله: [فينصب مفعولين] أشار المكودي بهذا إلى أن التشبيه في قول الناظم: وكتظن إنما هو في العمل لا في الإلغاء والتعليق وهو الذي في التسهيل، والذي في النهاية أن التعليق والإلغاء يدخلان القول فيكون التشبيه حينئذ تاماً. وقوله: [وهذان الشرطان مفهومان الخ] كون المضارع مفهوماً منه صحيح. وأما الثاني فمفسر لأن التاء كما تكون للخطاب تكون للغيبة نحو: هند تقول، إلا أن يقال الخطاب فقط يؤخذ من اقتران تقول باجعل.

وقوله: [ومنه قوله: متى الخ] في بعض النسخ، ومثله بدل منه، والبيت من الرجز، وقائله هذبة، ومتى: اسم استفهام، وتقول: مضارع أجري مجرى الظن فلذلك عمل في مفعولين: أحدهما: القلب بضم القاف واللام جمع قلوب وهي الشابة من النوق، والرواسم: جمع راسمة من الرسم نوع من سير الإبل صفة للقلب. وثانيهما: جملة يدنين والنون في يدنين الفاعل عائد على النوق، وأم قاسم: مفعول يدنين اسم محبته، وقاسما: ولدها معطوف عليها. وقال العيني: الصواب أم حازم وحازماً لقصة ذكرها في أصله، والشاهد في تقول حيث عمل في الجزأين.

ومثال الفصل بالظرف قولك: أعندك تقول عمراً مقيماً، وبالمجرور: أفي الدار تقول زيداً جالساً. ومثال الفصل بأحد المفعولين: أزيداً تقول منطلقاً. ومنه قوله:

أجهالاً تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهليننا

ويعني بقوله: (أو عمل) أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل.

وقوله: وإن ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله، و(ذي) إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين، فإن لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية، وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية.

وقوله: [ومنه قوله أجهالاً النخ] في بعض النسخ: ومثله بدل منه، والبيت من الوافر، وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها مضر ويفضلهم على أهل اليمن، وينولؤي: المراد بهم قريش، والجهال: جمع جاهل، والمتجاهل: هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل، ولعمر أبيك: مبتدأ والخبر محذوف وجوباً، أي قسمني وهي جملة اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى أظن بني لؤي جهالاً أو مظهرين الجهل فقط باستعمالهم أهل اليمن على أعمالهم مع فضل بني لؤي عليهم، والشاهد في فصل جهالاً المفعول الثاني بين همزة الاستفهام والقول.

وقوله: [ويعني بقوله: أو عمل أحد النخ] فعليه يكون كلام الناظم على حذف مضاف أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، ثم إن المكودي تبعاً للمرادى خص المعمول بأحد المفعولين، فيقتضي أن الفصل بالمعمول إن كان غير مفعول لا يجوز، والذي في التصريح أن الصواب إبقاء كلام الناظم على عمومته، وأن المراد بالمعمول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال، ومثل له بقوله: أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً، وما في التصريح هو الحق.

وقوله: [تصريح بما فهم النخ] الحق أنه منطوق لأن القاعدة أن النفيين إذا تكررا فحذفهما معاً يكون منطوقاً، والنفيان هنا لم وغير، وإلى هذا الإشارة بقول بعضهم:

قاعدة النفيين إن تكررا حذفهما منطوق قول قد جرى
وحذف أول هو المفهوم قول فذا جرى هو المعلوم

بل قال يس: الأقرب عندي أنه احتز من الفصل بأكملها، ويشهد لهذا النهي عن تتبع الرخص في الشرع وبهذا يرد قول من قال: إنه حسن اهـ.

وقوله: [وإن استوفيت الشروط النخ] نكت به على عبارة الناظم المقتضية أن العمل واجب مع توفر الشروط حيث عبر بجعل وليس كذلك ولذا قال يس: الأمر للإباحة لا للتحريم، ولم ينص الناظم على الحكاية لأنها الأصل، والحاصل أن كدي اعترض على الناظم من جهة التشبيه فيقتضي أنه تام فيجوز فيه

وقوله: (وأجري القول كظن مطلقاً) البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط يريد على وجه الجواز لأن الرفع على الأول: قلت عمراً منطلقاً، وقل ذا مشفقاً. ومنه قول بعضهم:

قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمر الله اسرائيناً

أراد إسرائيل^(١) فأبدل من اللام نوناً وهي لغة في إسرائيل، و(القول) مرفوع نائب فاعل (أجري) و(عند سليم) متعلق بأجري، و(قل) فعل أمر، و(ذا) مفعول أول، و(مشفقاً) مفعول ثان.

أعلم وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد، نحو قولك: أدخل، وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: ألبست زيدا ثوباً، وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما: علم ورأى وإليهما أشار بقوله:

الإلغاء والتعليق والأمر بخلافه، ومن جهة أنه لم ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشروط، ومن جهة أن قوله: وإن بيعض ذي الخ حشواً فائدة فيه، ولذا أصلحه بعضهم وزاد بيتاً بقوله:

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ومن حكى مع الشروط يحتمل
نعم ولا تلغ ولا تعلق وكل قيد عن سليم أطلقاً

وقوله: [قالت وكنت الخ] البيت من الرجز، قائله عربي صاد ضباً وأتى به إلى امرأته فقالت: هذا لعمرى الله أسرائين، ففاعل قالت يعود على امرأته، والواو في وكنت واو الحال، وهذا: مفعول أو يقال، وإسرائين بالنون لغة في إسرائيل باللام مفعول ثان والشاهد في قالت حيث نصب المفعولين من دون شرط وهي لغة سليم، والله أعلم.

أعلم وأرى

لم يقل أعلم وأخواتها كما قال في التراجم السابقة مع أنه ذكر داخل الترجمة سبعة أفعال، لأن أعلم وأرى متفق على تعديهما وغيرهما فيه خلاف، بل قيل في المفعول الثاني لغير أعلم وأرى منصوب على إسقاط الخافض والثالث على الحال، وأيضاً غيرهما لا يتعدى لثلاثة حتى يتضمن معناه.

قول كدي: [نحو قولك ادخل الخ] قيل الصواب أن يمثل بنحو خرج، لأن دخل متعد إلى واحد بنفسه، وهذا مبني على أن المنصوب بعد دخل مفعول به حقيقة، والجمهور أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به فالفعل معه لازم، وأما دخل من الدخول بالمرأة كناية عن الجماع فهو لازم قطعاً.

(١) (قول الشارح: أراد إسرائيل، إلى قوله: في إسرائيل) هو ساقط في غير نسخة، وقد أتى المحشي بما يفيد سقوطه فحرر، اهـ مصححه.

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعِلْمًا عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمًا

يعني أن (رأى وعلم) المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلاً بها قبل دخول همزة كقولك: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، (فرأى وعلم) مفعول مقدم بـ(عدوا)، و(إلى ثلاثة)، و(إذ) متعلقان بعد واو الضمير في (صار) عائد على (علم)، و(رأى) و(أعلم) خبر (صار) والضمير في (عدوا) عائد على العرب. ثم قال:

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي عِلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

يعني أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في رأى وعلم قبل دخول همزة من إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغیر دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى (فما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (لمفعولي)، و(مطلقاً) حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما، وخبر ما (حقاً) و(لِلثَّانِ) متعلق بحققاً. ثم قال:

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمَزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

يعني أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله، لأن المفعول الثاني غير الأول فهو من باب كسا وأعطى، وإلى ذلك أشار بقوله:

(إلى ثلاثة رأى وعلم. عدوا إذا) المحل لإذ، لأن إذا لا يعمل فيها الماضي لأنها للمستقبل، لكن قد ترد إذا موضع إذ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ وقد استعمله الناظم هنا.

(وما لمفعولي علمت مطلقاً). قول كدي: [ثابت للثاني الخ] لأنها هما المفعولان قبل، فيبقى لهما الحكم الذي كان لهما سابقاً، ولم يتكلم الناظم على حكم المفعول الأول، ومذهب سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه، وذهب الأكثرون إلى جوازهما. انظر التصريح بمزجاً.

(وإن تعديا لواحد بلا. همز) ضمير تعديا لعلم ورأى لا يفيد كونها متعديين إلى اثنين كما صرح به في قوله لواحد، إلا أن علم التعدية بالواحد مرت في قوله: لعلم عرفان، وأما البصرية فلم يذكرها أصلاً فيكون فيها الإحالة على مجهول، فلذلك نكت عليه الموضح بذكرها هنالك لتكون الإحالة على معلوم.

قول كدي: [من هذا الباب] لأنه معقود لما ينصب مفاعيل ثلاثة. وقوله: [لأن المفعول الثاني الخ] علة لما قبله يليه، لأن الأول والثاني في الباب السابق أصلهما المبتدأ والخبر هنا ليس كذلك وهذه قاعدة كسا وأعطى.

٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ

يعني أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب (كسا) يجوز فيه الحذف اقتصاراً واختصاراً، ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام لجائزة فيه، وفهم من تشبيهه بباب (كسا) أن المفعول الأول والثاني أيضاً كالمفعول الأول من باب كسا، إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في (تعدياً) عائد على علم العرفانية ورأى البصرية بلا همز متعلق بتعدياً، والفاء جواب الشرط، و(الاثنين) و(به) متعلقان بـ(توصلاً) والضمير في (به) عائد على الهمز، و(الثاني) مبتدأ وخبره (كثاني) و(في كل حكم) متعلق بـ(اثنا) وكذلك به. ثم قال:

٢٢٤ - وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَأَ أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَرَا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت سيبويه منها: أعلم وأرى ونبا. وزاد أبو علي أنبا، وألحق بها السيرافي حدث وأخبر وخبر، و(نبا) مبتدأ، و(أخبر وحدث وأنبا) معطوفان عليه على حذف العاطف، وخبره في المجرور قبله، و(خبر) مبتدأ، وخبره (كذلك).

(والثان منها كثاني اثني كسا) اعلم أن عبارة الناظم معترضة من وجوه ثلاثة: أحدها: تخصيص تشبيه الثاني هنا بثنائي كسا، فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمه حكمه أيضاً، ولذا نكت عليه الموضح بقوله: وحكمهما. الثاني: أن قوله فهو به حشو إذ ما أفاده هو الذي يفيد التشبيه التام في كثاني الخ. الثالث: أنه يقتضي أنه لا يجوز التعليق في الثاني هنا كالثاني في كسا والأمر بخلافه، وقد أصلحه ابن غازي بما يرفع الاعتراضات الثلاثة بقوله:

واجعلهما معاً كمفعولي كسا ومن يعلق ههنا فما أسا

وأجيب عن الاعتراض الأول بأن الخلاف لما كان في الثاني هل يكون كالثاني أو لا؟ والاتفاق على أن الأول يكون كالأول خص محل الخلاف بالذكر، وعن الثاني بأنه زيادة في الرد على من قال بأنه يكون الثاني هنا جملة فلا يكون كالثاني هناك، وعن الثالث بأنه مشى هناك على ما للجمهور من منع التعليق فيه، ومن ادعى أن المفعول الثاني من رأى سمع تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه.

(وكأرى السابق نبا أخبرا). قول كدي: [وزاد أبو علي] أي الفارسي، ولد بفارس وسكن بغداد وولي قضاءها، وكان يميل للمعتزلة لكن لم يكن يظهر ذلك، ومع هذا كان لا يأكل إلا من كسب يده، وكان حسن الأخلاق، توفي في رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الفاعل

هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

الفاعل

لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عن ذلك نواسخ «ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب، وفرغ من القسم الأول شرع في الثاني، ثم ان الفاعل لغة من أوجد الفعل باعتبار الكسب نحو: ضرب زيد عمراً، أو قام به نحو: مات عمرو، وعلم زيد، واصطلاحاً، قال المكودي: [هو الاسم الخ] أطلق في الاسم فشمل الصريح والمؤول، فالأول نحو: أتى زيد، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿أولم يكفهم أنا نزلنا﴾ أي انزلنا. وقوله: [المرفوع] هكذا في بعض النسخ بزيادة المرفوع، والرفع حكم من أحكام الفاعل، وإدخال الحكم في الحد مردوداً، وفي السلم:

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد اجتماع أجزائه ومن جملتها الرفع «فيأتي الدور ويأتي جوابه، وفي غالب النسخ بإسقاطه وهو أولى. وقوله: [المسند إليه فعل] لا بد من تقييد الفعل بالتام احترازاً من اسم كان وأخواتها، وأجيب بأن مرفوع كان ليس مسند إلى كان وإنما هو مسند إلى الخبر لأن أصله المبتدأ، وكان وأخواتها قيد للمسند.

وقوله: [أو ما جرى مجراه] الذي جرى مجرى الفعل عشرة أشياء: اسم الفاعل نحو: أقائم زيد، وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد، وصفة مشبهة نحو: حسن وجهه، واسم التفضيل نحو: ما رأيت أحداً أحب إليه الجود من زيد، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، واسمه نحو: عجبت من إعطاء الدراهم زيد، واسم الفعل نحو: هيهات العقيق، والظرف والجار والمجرور المعتمدان نحو: أعندك زيد، ومثال الجار والمجرور نحو: ﴿أفي الله شك﴾ واسم وضع موضع الفعل نحو: إياك أنت وزيد أن تخرجا، ففي إياك ضمير مستتر فاعل وأنت توكيد له.

وقوله: [مقدماً عليه الخ] الأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بقوله: المسند إليه، لأنه إن تقدم فلا يسند إليه وإنما يسند إلى ضميره، والتقدم حكم أيضاً وهو الحكم الثاني عند الموضح وأدخله في الحد، وقد علمت أنه مردود، وأحسن ما يجاب به عن مثل هذا في كل موضع أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه وصف لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع فيما مر، وتقدم الفعل هنا فلا يلزم الدور ولا يقصد عاقل غير هذا.

وقوله: [على طريقة فعل الخ] المراد بطريقة فعل أن تكون الصيغة أصلية فيصدق بالماضي، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، والمضارع والأمر كذلك من الثلاثي أو غيره، واحتاربه من طريقة فعل بضم

٢٢٥ - أَلْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ أَلْفَتَى

فأتى بمثالين: الأول: (أتى زيد) فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى. والثاني: (منيراً وجهه) فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيراً. ثم تم البيت بقوله: (نعم الفتى) فيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف، فقوله: (الفاعل) مبتدأ، و(الذي) خبره وهو موصول وصلته (كمرفوعي أتى) وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيراً وجهه. ثم قال:

٢٢٦ - وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ

يعني أن الفعل لا بد له من فاعل، وفهم من قوله: (بعد) أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل. وقوله: (فإن ظهر) أي فإن ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح، والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو: قام زيد، والمضمر البارز نحو: قمت. وقوله: (وإلا) أي وإن لم يبرز. وقوله:

الفاء وكسر العين فلا يقال في المرفوع فاعل بل نائب كما يأتي. وقوله: [أو فاعل] مراد به ما كانت صيغته أصلية فيشمل جميع ما مر ونخرج اسم المفعول فإن المرفوع بعده نائب كما يأتي.

(الفاعل الذي كمرفوعي أتى). قول كدي: [فأتى بمثالين مع قوله: ثم تم الخ] الأولى أن يقول: فأتى بأمثلة ثلاثة لأنه لا يقال للشيء تنميم إلا إذا لم تكن فيه فائدة، مع أن الفوائد المأخوذة من نعم الفتى كثيرة، منها ما ذكره المكودي، ومنها التنبيه على أن الفاعل في الاصطلاح لا يلزم أن يكون فاعلاً في المعنى، ومنها أن صيغة الفعل تارة تكون على الصيغة الأصلية نحو: نعم وعلم بسكون اللام وحينئذ فينبغي أن يقرأ مرفوعي بكسر العين جمع مذكر سالم، لكن يشكل عليه أنه جمع مرفوع صفة للفظ واللفظ غير عاقل، وقد مر أن من شرط ما يجمع جمع مذكر سالم أن يكون عاقلاً، ولولا قول كدي: ثم تم الخ، لقلنا: أن مراده بمثالين الفعل وفيه مثالان ينزلان منزلة الواحد والثاني ما جرى مجراه. (فإن قيل): لم رفع الفاعل ونصب المفعول؟ (فالجواب) أن الفاعل لا يكون إلا واحداً فهو خفيف، والمفعول يكون متعدداً فهو ثقیل، والرفع ثقیل، والنصب خفيف، فأعطى الخفيف للثقیل منها ليقع التعادل بينهما.

(وبعد فعل فاعل). قول كدي: [يعني أن الفعل لا بد له الخ] قد يقال: أن بعض الأفعال لا ترفع فاعلاً ككان الزائدة والمؤكد نحو: قام قام زيد، وقلما وطلما، وأجيب بأنه لا بد منه لفعل قصد به الإسناد بقرينة قوله في التعريف المسند إليه فعل الخ، فإن لم يقصد بالفعل الإسناد كما في هذين فلا يرفع فاعلاً. وقوله: [وفهم من قوله بعد الخ] هذا الحكم مأخوذ من الأمثلة السابقة، لكن صرح به هنا زيادة في الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل.

وقوله: [فإن ظهر ما هو فاعل الخ] أراد أن يرفع بهذا اعتراضاً وارداً على الناظم وهو أن يقال: إنه اتحد في كلامه الشرط والجواب مع أنه يجب تغايرهما، فأجاب بهذا التقدير وجوابه غير مانع لاقتضائه أن كل ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح وليس كذلك إذ بين الفاعل اصطلاحاً، والفاعل معنى عموم

(فضمير استتر) نحو: قم، ففي قم ضمير مستتر إذ لا يستغني الفعل عن الفاعل، و(فاعل) مبتدأ وخبره في الظرف قبله، و(فإن ظهر) شرط، والفاء جواب الشرط، و(هو) مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل «و(إن) شرط، و(لا) نافية، وفعل الشرط محذوف تقدير: وأن لا يظهر، والفاء جواب الشرط، و(ضمير) خبر مبتدأ مضمرة تقديره وإلا فهو ضمير، واستتر في موضع الصفة لضمير. ثم قال:

٢٢٧ - وَجَرَدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشَّهَدَا

يعني أن الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وهذه هي اللغة الفصيحة. وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهراً،

وخصوص من وجه فنحو: قام زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً ومعنى، ونحو: مات زيد، يقال لزيد فاعل اصطلاحاً لا معنى، ونحو: زيد قائم، يقال لزيد فاعل معنى لا اصطلاحاً، وأجاب ابن هشام بأن تقدير الجواب فذاك أي فالأمر واضح. على أن اتحاد الشرط والجواب قد ورد في كلام الرسول عليه السلام وكلام العرب، فمن ذلك قوله عليه السلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». وقال ﷺ: «من رأي في المنام فقد رأي» ومن ذلك قول إمامنا مالك رضي الله عنه حين أمره الملك أن يفتي بلزوم طلاق المكره، فأرسل إليه سراً من استفتاه فأفتاه بأنه غير لازم، فأمر به فضرب وطيف به في الأسواق فجعل يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس طلاق المكره لا يلزم.

وقوله: [وفاعل مبتدأ الخ] والمسوخ للابتداء بالنكرة العموم أي وبعد كل فعل قصد به الإسناد فاعل. لا يقال: المسوخ تقديم الخبر وهو ظرف. (لأننا نقول) كون تقديم الظرف الخبر مسوغاً إذا كان الظرف مضافاً إلى معرفة كقوله سابقاً: عند زيد ثمرة، وهنا الظرف مضاف إلى نكرة فلا يكون مسوغاً.

(وجرد الفعل إذا ما أسندا). قول كدي: [وفهم من المثال أن شرط الخ] صرح به الناظم فيما يأتي في قوله: والفعل للظاهر بعد مسند، والمراد بالظاهر هنا، وفيما يأتي ما يشمل الضمير المنفصل، ثم كما يجرد الفعل كذلك يجرد الوصف الذي جرى مجراه، وليس المراد بالجمع في النظم الحقيقي فقط بل المراد به ما يدل على الجمع الشامل للحقيقي وغيره، ولأجل هذا وما قبله أصلحه ابن غازي بقوله:

وجرد المسند حين يسند لاثنين أو مفهم جمع ترشد

ولما وجب التجريد صوتاً للفظ عن الزيادة من غير فائدة، لأن غاية فائدة الأحرف التي تزداد آخر الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو جمعاً، وهذا المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر فلا حاجة حينئذ لها. (فإن قلت): سيأتي أن تاء التانيث تلحق الفعل لزوماً أو جوازاً للدلالة على كون الفاعل مؤنثاً مع أن التانيث أيضاً مأخوذ من لفظ الفاعل، فما الفرق بينهما وبين هذه الأحرف مع أن الكل علامة مستغنى عنه؟ (قلت): لما كان التانيث في نحو: هند خفياً، وكانت هاء التانيث قد تلحق المذكور نحو: طلحة، وربما يتوهم عند إسقاط التاء مع الفعل أن الفاعل مذكر لا سيما مع ألفاظ المؤنث الغير المتداولة كثيراً كدعد احتيج لما يؤتى به فارقاً رافعاً للتوهم فأتي مع الفعل بها.

فالفاعل مفعول بجرّد، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، و(لاثنين) متعلق بـ(أسند). ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثني ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول: سعدا أخواك، وسعدوا أخوتك، وسعدن بناتك، وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامة للفاعل كالتاء من قامت هند، ويكون المسند إليه بلفظ الثنية والجمع كما ذكر، ويعطف آخر الاسمين على الأول كقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعّد وحميم

وفهم من قوله: (قد) قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه

وقوله: [من العلامتين] الأولى من العلامات الثلاث التي هي: الألف والواو والنون كما يؤخذ من

كلامه بعد.

(وقد يقال سعدا وسعدوا). قول كدي: [يسميها النحويون الخ] أشار بهذا إلى دفع ما يعتقده ضعفة الطلبة من أن هذه لغة قوم من العرب يسمون بهذا الاسم، ومعنى كلامه أن هذه اللغة يسميها النحويون لغة من يقول: أكلوني البراغيث بالواو علامة الجمع مع كونه مسنداً إلى الظاهر، ولو أتى به على اللغة المشهورة لقال: أكلني أو أكلتني.

وقوله: [كالتاء من قامت الخ] أي كما أن التاء تدل على تأنيث الفاعل، فكذلك الألف تدل على الثنية، والواو والنون على الجمع، والجامع بينهما أن التأنيث فرع التذكير، والثنية والجمع فرعاً للإفراد. قوله: [ويعطف آخر الاسمين الخ] أي بالواو خاصة، فإن كان العطف بأوامتنعت العلامات نحو: قام زيد أو عمرو، لأن الفاعل واحد غابته أنه غير معين.

وقوله: [كقوله: تولى الخ] البيت من الطويل، وقائله عبد الله بن قيس الرقيات، وقيل له ذلك لأنه كان يحب ثلاث نسوة كل واحدة اسمها رقية من قصيدة يرثي بها مصعب بن الزبير رضي الله عنهما لما قتل بدير حين خرج بجنوده من الكوفة وخرج عبد الملك بن مروان بجيوشه من الشام، فلما التقى الجيشان هرب جيش مصعب وقاتل مصعب حتى قتل، وضمير تولى يعود على مصعب، وقتال: مفعوله، والمارقين: اسم فاعل من مرق السهم إذا خرج من الجانب الآخر، والمراد بهم الخوارج عبد الملك وأصحابه الذين خرجوا عليه، وواو وقد: واو الحال، ومبعد: الأجنبي، والحميم: القريب، والمراد أنه فر عنه كل من أتى معه كان بعيداً أو قريباً، والشاهد في عطف أحد الاسمين على الآخر، واقرن أسلماه المسند إليهما بالألف.

وقوله: [وفهم من قوله والفعل الخ] ليس هذا تكراراً مع قوله سابقاً: وهذه الأحرف لأنه أولاً: شرح

الحروف علامات لا ضائتر، و(سعديا) في موضع رفع بـ(يقال) والواو في قوله (والفعل) واو الحال أي والحالة هذه. ثم قال:

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَ أَضْمِرًا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

يعني أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل، ويجوز في قوله: (أضمر) والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازاً كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوباً كقوله عز وجل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ ويجوز في (زيد) في المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قرأ زيد، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة إسمية، ومن حذفه جوازاً قوله عز وجل: في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ أي يسبح له فيها رجال. ثم قال:

كلام الناظم جملة، ثم جعل يذكر كل فصل في كلام الناظم، ثم إن قول الناظم بعد: إنما هو توكيد، ولا يقال أنه احتار به من نحو: الزيدون قلموا، لأن نحو هذا خارج بقوله: والفعل للظاهر مسند على أصل التقدير.

(ويرفع الفاعل فعل أضمر). قول كدي: [كقوله عز وجل: وإن أحد النخ] فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ولا يجوز ذكره لأن استجارك المذكور عوض منه ولا يجمع بينهما، ولا يصح أن يكون أحد مبتدأ لأن إن لا تدخل إلا على الجمل الفعلية. وقوله: [ويجوز في زيد في المثال النخ] هذا باعتبار الأصل وإلا فيتعين في كلام الناظم هنا أن يكون فاعلاً بفعل محذوف لأنه أتى به شاهداً لذلك. وقوله: [وهو أجود] أخذاً بعموم القاعدة وهي مطابقة الجواب للسؤال ومثله في المرادي، وأصلحه ابن غازي بقوله:

ويرفع الفاعل فعل حذفاً كمثل زيد في جواب هل وفي

فغير بحذفاً بدل أضمر لرفع التجوز الذي قال كدي سابقاً، وأتى بجملة السؤال فعلية ليطابقها الجواب الذي يحذف منه الفعل، والحق أن الجواب في كلام الناظم موافق للسؤال، وذلك لأن جملة السؤال وإن كانت إسمية لفظاً فهي فعلية أصلاً ومعنى، لأن قولك: من قرأ أصله أقرأ زيد أم عمرو، لا أزيد قرأ، لأن السؤال عن الفعل أولى لأنه يتغير فيقع فيه الإبهام، وبهذا المعنى قرر السيد والشمني قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾.

وقوله: [في قراءة ابن عامر وشعبة] هكذا يوجد في بعض النسخ وهو الصواب، وفي بعضها بإبدال شعبة بحفص وهو سبق قلم، لأن حفصاً لم يقرأ بها، ويسبح: على هذه القراءة بفتح الباء المشددة مبنياً للمفعول، وله: نائب عن الفاعل، ورجال: فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل: من يسبحه قيل: رجال أي يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المذكور به، ولا يصح إسناد يسبح المذكور للرجال لفساد المعنى، لأن الرجال مسبحون بالكسر لا مسبحون بالفتح، والآصال: في الآية جمع أصل بضمين وأصل جمع أصيل، والآصال جمع الجمع يجمع على أصائل، فأصائل حيثئذ جمع أصال، وأصال جمع أصل الذي هو جمع أصيل، وألفز فيه الدنوشي بقوله:

أفدني أما النحوي جمعاً له جمع يجيء بالاطراد

٢٣٠ - وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة بقوله:

وجمع الجمع يجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد
فأجبتة بقولي:

جواب اللغوي يا بدر النحاة بدا للناظرين ذوي الرشاد
أصائل جمع أصال بدا جمع أصل للأصيل بلا مراد

وتسكين صاد للوزن، ومراد بفتح الميم أي شك، واعترض يس لغز الدنوشي بأنه كثير لا قليل. وأخذ من قول الناظم: ويرفع الفاعل فعل أن الإنسان لا يرفعه إلا فعله ودينه، قال تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾. وفي المعنى قيل:

عليك بتقوى الله فيما تريده ولا تترك التقوى اتكالا على السب
فقد رفع الإسلام سلمان فارس وقد وضع الكفر الشريف أباه
وقد قال عليه الصلاة والسلام: «سلمان منا أهل البيت». وقد قيل:

ولست كذي جهل يظن جدوده ترقيه والمرفوع بالفعل فاعله

(تتمة): قال ابن غازي: ورد علينا أيام كنا بمدينة مكناسة من أعيان سلا الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد فحاجانا بقوله:

يا قارئ النحو من ألفية جمعت في النحو معظم ما في النحو قد قيل
إن كنت تفهمها فهماً تحوز به أسرارها حين تحفى والأقويلا
في أي بيت بها قد جاء فاعله فعلاً ومن فاعل قد جاء مفعولاً
فأوقع الله في قلبي أنه أراد ويرفع الفاعل فعل أضمرنا فقلت مجيئاً له:

فدتك نفسي فقد أحسنت تمثيلاً وفقت كل الورى نظماً وتسجيلاً
قد جاء ذاك بها في باب فاعلها من بعد أربعة في النظم تكميلاً

(وتاء تأنيث تلي الماضي إذا) هذا كالترجمة لتاء التأنيث. ثم ذكر بعد ما تجب فيه وما لا. قول كدي: [إلى مؤنث] نكت به على الناظم حيث عبر بـأنثى، لأن اللفظ إنما يوصف بكونه مؤنثاً لا بكونه أنثى، والمراد بكونه مؤنثاً أن يكون مؤنثاً في المعنى أعم من أن يكون مؤنثاً في اللفظ أيضاً نحو: فاطمة وعائشة، أو في المعنى فقط نحو: هند، وأما إن كان مؤنثاً في اللفظ فقط نحو: طلحة فلا يؤنث الفعل له أصلاً، فأقسام المؤنث ثلاثة: وأطلق المؤنث على ما يشمل الحقيقي كهند، والمجازي كالشمس نظير ما تقدم في قوله: على الأنثى اقتصر.

٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول: أن يكون المسند إليه مضمراً متصلاً، وشمل الحقيقي التانيث نحو: هند قامت، والمجازي التانيث نحو: الشمس طلعت، واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: ما قام إلا أنت.

الثاني: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقي التانيث وهو المشار إليه بقوله: (ذات حر) والحر: الفرج، و(فعل) مفعول بتلزم، وفي (تلزم) ضمير مستتر يعود على التاء، و(مضمر) على حذف مضاف والتقدير: فعل فاعل مضمر، و(متصل) نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التانيث فيما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٢ - وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَقِ الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التانيث بغير إلا جاز فيه الوجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: (وقد يبيح) أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها، ف(الفصل) فاعل (يبيح)

وقوله: [تدل على التانيث] لا يقال: هلا لحقت الفاعل ولم تلحق الفعل، لأننا نقول: لو لحقته كانت آخراً فتكون علامة الإعراب عليها وهي ساكنة أصالة فتنافياً، ويقرأ الماضي في النظم بسكون الياء، وتقدير الفتح فيها لغة قليلة، والقياس إعرابها بالفتحة الظاهرة لقوله سابقاً: ونصبه ظهر، ومفهوم الماضي أن المضارع والأمر لا تلحقهما لأن المضارع غني عنها بتاء المضارعة والأمر بياء المؤنثة الفاعل.

(وإنما تلزم فعل مضمر). قول كدي: [والحر الفرج] صرح بالفرج للرد على بعض المدرسين الذين لا يصرحون بتفسيره، مع أن الفقهاء صرحوا بالقبل والدبر، وقال رحمهم الله: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا له» أي صرحوا له باسم الذكر، فدل ذلك على الجواز، وأصله حرج بدليل تصغيره على حرج، وجمعه على أحراج، ثم أنه كان ينبغي للناظم أن يزيد بعد متصل مسترليخرج نحو: ضربت خطاباً للمؤنثة، فإن عبارته تقتضي أن تاء التانيث تلحق هذا لأن الفاعل ضمير متصل مع أنها لا تلحقه، فلو زاد مسترليخرج وإنما تلحق التاء هنا لأن كسر تاء الفاعل أغنى عنها.

وقوله: [على حذف مضاف] سبق قلم بل حذف موصوف كما يدل عليه تقديره، إلا أن يريد بالإضافة اللغوية وهي مطلق الاتصال فيصح بتكلف.

(تنبيه): تكون التاء للوحدة نحو: أتت بقرة، ومنه حكاية قتادة لما دخل العراق وقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال أبو حنيفة: غلّة سليمان ذكر أم أنثى؟ فقال: أنثى بدليل تانيث الفعل، فقال أبو حنيفة: هي للوحدة، فانقطع قتادة.

(وقد يبيح الفصل ترك التاء) هذا مع ما بعده كالقييد لقوله: أو مفهم ذات حر. قول كدي: [الحقيقي التانيث] خصه به تبعاً لظاهر النظم الذي ذكره عقب أو مفهم ذات حر فيؤخذ منه أنه تقييد له كما

(ترك) مفعول به، و(في) متعلق بيبيح، و(نحو) مضاف إلى قول محذوف، والتقدير في نحو قولك، والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٣ - وَأَحْذَفْ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَى إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

(فما زكى إلا فتاة) أحسن من قولك: ما زكت إلا فتاة، وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر، لأن التقدير: ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا، ف(الحذف) مبتدأ وخبره (فضلاً) و(مع) متعلق بالحذف، و(بإلا) متعلق بفضل. ثم قال:

٢٣٤ - وَأَحْذَفْ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ فِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، وأشار بقوله: ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع إلى قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل أبقالها

قلنا، وقيد أيضاً في التصريح بالحقيقي وهذا يقتضي أن حذف التاء مع الفصل في المجازي كثيرة مع أنه قليل مثل الحقيقي، فقد ورد ما يزيد على مائتي آية الفاعل مجازي مفصول من الفعل وهو مقرون بالتاء نحو: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ والتجريد منها إنما وقع في نحو خمسين آية، وكثرة أحد الاستعمالات تدل على أرجحيته، والحق التخصيص بالحقيقي لأن المجازي يجوز فيه إسقاط التاء ولا يحتاج لفصل كما يؤخذ من مفهوم قوله سابقاً وإنما تلزم البيت، وإنما جاز حذف التاء مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به ونزل الفاصل منزلة التاء.

(والحذف قد يأتي بلا فصل) تعبيره بالحذف هنا وفي قوله: والحذف مع فصل الخ مع قوله: والحذف في نعم الخ غير شديد، لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك، والأولى أن يعبر بالترك كما عبر به في قوله: وقد يبيح الفصل ترك التاء. قول كدي: [أشار بذلك إلى ما حكاه الخ] هذا تنكيت على الناظم في قوله: قد يأتي فإنه يوهم أنه وارد مطرد إلا أنه قليل والأمر ليس كذلك، ولو قال: والحذف قد أتى أي ورد لأفاد ذلك.

(ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع) الأولى أن يذكر هذا عقب قوله: وإنما تلزم فعل مضمر متصل لأن هذا راجع له، ولهذا نكت عليه الموضح بذكره عقبه.

قول كدي: [إلى قول الشاعر: فلا مزنة الخ] البيت من المتقارب، وقائله عامر بن جرير الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعين، ومزنة: اسم لا، وجملة، ودقت: خبرها، ويحتمل أن تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف أي موجودة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمراد بالودق المطر أي نزوله، وودقها: مفعول مطلق، وإعراب العجز كالصدر إلا أنه يتعين في أرض أن يكون مبنياً على الفتح ولا علامة عمل أن وإلا ما اتزن له البيت، والشاهد في حذف التاء من أبقل أبقال مع إسناده إلى ضمير أرض وهي مؤنثة، قال يس:

فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، و(الحذف) مبتدأ وخبره (قد يأتي)،
(مع) متعلق بـ(وقع) و(ذي المجاز) نعت لمحذوف، والتقدير: مع ضمير المؤنث ذي المجاز. ثم قال:
٢٣٥ - وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى جمع المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازي التأنيث كإحدى
اللبن وهي لبنة فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: سقطت اللبنة، وسقطت اللبنة، وشمل
غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا: قام الهندات، وقامت
الهندات، وفي هذا خلاف، والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي، ومذهب جمهور
البصريين أنه كواحدة فتلزم فيه التاء، فـ(التاء) مبتدأ (مع جمع) في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء،
(وسوى السالم) نعت لجمع، و(من مذكر) متعلق بالسالم، و(اللبن) جمع لبنة وهي الآجرة. ثم قال:

هذا البيت لا شاهد فيه لأنه إذا قصد بالمؤنث التفضيم فيجوز تذكيره وتأنيثه، وهذا قصد بالأرض التفضيم إذ
المقصود بها المكان اهـ.

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر) هذا كالتقييد أيضاً لقوله: أو مفهم ذات حر، كأنه قال محله إذا
كان مفرداً أو مثنى، فإن لم يكن أحدهما فأشار بقوله: والتاء مع جمع الخ.

قول كدي: [وهو مذهب كوفي] الصواب أنه مذهب الفارسي وذلك لأن البصريين يقولون: كل جمع
سالم تابع لمفرده، فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، ويجوز الوجهان فيما
عداهما من جمع التكسير مذكراً أو مؤنثاً، واسم الجمع واسم الجنس. وقال الكوفيون: كل جمع يجوز في
الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالماً لأنهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة وعليه قول بعضهم:

إِنْ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وَيَقْتُلِي تَحْدَثُوا
لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ

والفارسي يقول: إن كان جمع مذكر سالماً امتنعت التاء وإلا جازت وهو ظاهر النظم، ويمكن تمشية
النظم على ما للبصريين بأن يقال: إن في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت أي من مذكر ومؤنث على حد
قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أي والبرد، أي لأن كل ما يقي الحريق يقي البرد.

وقوله: [ومع جمع في موضع الخ] فيه إتيان الحال من المبتدأ وهو ضعيف، والأولى أنه متعلق بمحذوف
صفة للتاء والتقدير: والتاء الكائنة في جمع على حد ما قالوا في قول التلخيص والفصاحة في الفرد أي الكائنة
في المفرد، وقول المعرب: إنه حال من الضمير في الخبر لا معنى له.

وقوله: [من مذكر متعلق بالسالم] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العائد على
الجمع فيكون بياناً للجمع. وقوله: [وهي الآجرة] الأولى أن يقول: وهي الطوبة الغير المشوية، وأما الآجرة
فهي المشوية بالنار، ولا يقال فيها آجرة إلا بعد الشي.

٢٣٦ - وَالْحَذَفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنٌ

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في (نعم) فتقول: نعم المرأة هند، وفهم منه أن بش مثلهما إذ لا فرق فتقول: بش المرأة هند، وإنما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس فإنه في معنى جنس المرأة هند، ولا يفهم من قوله: (استحسنوا) أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن منه ف(الحذف) مفعول مقدم باستحسنوا، و(في نعم) متعلق بالحذف أو باستحسنوا. ثم قال:

٢٣٧ - وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

يعني أن (الأصل) أن يتقدم (الفاعل) على المفعول لأن الفاعل كالجاء من فعله بخلاف (المفعول) والأصل مبتدأ، و(في الفاعل) متعلق به، و(أن يتصل) خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٢٣٨ - وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضرب عمر أزيد، و(بخلاف) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله، و(قد) في قوله: (وقد يجاء) للتحقيق لا للتقليل، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال: (وقد يجيء

(لأن قصد الجنس فيه بين) إنما قصدوا الجنس لأن العرب إذا استحسنوا شيئاً عظموا جنسه نحو: لله دره فارساً، وإذا استقبحوا شيئاً قبحوا جنسه.

(فرع): بقي على الناظم كالموضح حكم المثني وحكمه كواحد، فيذكر الفعل مع المذكر نحو: قال رجلان، ويؤنث مع المؤنث نحو: قالت الهندان، كذا قيل من أنه باق عليه، والصواب أن حكم المثني داخل في قوله: وإنما تلزم الخ لأنه سابق على المفرد والمثنى المجموع وما بعده كأنه مستثنى منه وما لم يستثن يبق على حكمه، فالمثنى لم يخرج ما بقي على حكمه في قوله: وإنما تلزم الخ.

(والأصل في الفاعل أن يتصل). قول كدي: [لأن الفاعل كالجاء الخ] الدليل على أنه كالجاء منه أن علامة الرفع في الأفعال الخمسة وهي النون تتأخر عن الفاعل ويتوسط هو، وأنهم سكنوا آخر الفعل في نحو: ضربنا لأجل أن لا يتوالى أربع متحركات، ولما لم يكن المفعول كالجاء من فعله بقي معه الفعل على فتحه ولم يسكن نحو: ضربنا أزيد، وأيضاً كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المفعول فقد لا يحتاج إليه الفعل لكونه لازماً، وذكر الشطر الثاني مع أنه مفهوم الأول زيادة في الرد على الأخفش القائل بأن الأصل في كل منها الاتصال، وفي كلام الناظم ما لا يخفى من البراعة إذ قابل الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول.

(وقد يجيء المفعول قبل الفعل). قول كدي: [والظاهر أن قد هنا الخ] بل الظاهر أنها للتحقيق باعتبار تقديم المفعول على الفعل إذ هو كثير في نفسه، أما بالنسبة إلى تأخير المفعول عن الفعل فهي للتقليل.

المفعول قبل الفعل) يعني أن المفعول قد يأتي متقدماً على الفعل وشمل ما تقدمه جائز نحو: ﴿فريقاً هدى﴾ وما تقدمه واجب نحو: ﴿إياك نعبد﴾ والظاهر أن (قد) هنا للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقدمه على الفاعل. ثم قال:

٢٣٩ - وَأَخِرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل، والأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو: ضرب موسى عيسى، فالأول هو الفاعل محافظة على الترتيب، والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضربت زيداً، و(المفعول) مفعول بأخر، و(ان) شرط، و(لبس) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر، و(أو أضمر) معطوف على (حذر) و(غير منحصر) حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان منحصراً فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو: ما ضرب زيداً إلا أنا. ثم قال:

٢٤٠ - وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخَرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ

يعني أنه يجب تأخير المحصور بإلا أو بإنما فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قصد حصر المفعول وجب

(وأخر المفعول إن لبس حذر). قول كدي: [بأن يكون الإعراب خفياً] مراده ولا قرينة تبين الفاعل من المفعول لا لفظية ولا معنوية، فإن كانت هناك قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم، فمثال القرينة اللفظية: ضربت موسى سلمى، فالتاء بينت أن المؤنث فاعل، ومثال القرينة المعنوية: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ من المعلوم أن الكبرى ترضع الصغرى، وما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور، وخالفهم ابن الحاج ورد ما قالوه بأمر كلها من قبيل الإجمال، وما هنا من قبيل اللبس فلا وجه للمخالفة.

وقوله: [نحو ضربت زيداً] تبع في جعل المفعول ظاهراً إطلاق عبارة الناظم، والحق أنه لا بد أن يكون المفعول أيضاً ضميراً نحو: ضربته، وأما إن كان المفعول ظاهراً فيجوز تقديمه على الفعل نحو: زيداً ضربت، عملاً بقوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، انظر تحقيق المقام في التوضيح، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير: أو أضمر الفاعل والمفعول به، وقد يجاب عن كدي والناظم بأن كلامهما في تقديم المفعول عن الفاعل فقط، وفي قولك: ضربت زيداً لا يجوز لأنه إذا تقدم المفعول انفصل الفاعل فيقال: ضرب زيداً أنا مع أنه إذا تأتى الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال، وهذه هي العلة في شرط كونها ضميرين.

(وما بإلا أو بإنما انحصر. أخر)، قول كدي: [يجب تأخير المحصور الخ] تبع ظاهر عبارة الناظم، والأولى أن يقول: المحصور فيه لا المحصور، لأن ما بعد إلا أو بعد إنما، إنما يقال: محصور فيه لا محصور، وقد مر أن اصطلاح الناظم في هذا النظم أن يطلق المحصور على ما بعد إلا وتقدم ما فيه، ولو قال الناظم: قدم بدل آخر لأفاد المراد.

تأخيره وتقديم الفاعل فتقول: ما ضرب زيد إلا عمرأ وإغما ضرب زيد عمرأ، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول: ما ضرب عمرأ إلا زيد، وإغما ضرب عمرأ زيد، وقوله: (وقد يسبق إن قصد ظهر) لا يظهر القصد إلا في المحصور بإلا، وأما المحصور بإغما فلا يعلم حصره إلا بتأخيره، وأشار بذلك إلى نحو قوله:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشيّة آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، و(ما) موصولة وهي مفعول مقدم بـ(أخر) وصلتها (انحصر) و(بالا) متعلق بانحصر، وفهم من قوله: (وقد يسبق أن ذلك قليل، وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا، لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشُّجَرُ

وقوله: [فتقول: ما ضرب زيد إلا عمرأ الخ] أي إذا أردت انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضرورياً لشخص آخر، فلو قلت: إغما ضرب عمرأ زيد، أو ما ضرب عمرأ إلا زيد، انقلب المعنى.

وقوله: [فتقول: ما ضرب عمرأ إلا زيد الخ] أي إذا أردت انحصار كون عمرو مضرورياً لزيد لا لغيره، ويحتمل أن زيداً يكون ضرب غير عمرو، ولو عكست انقلب المعنى.

وقوله: [لا يظهر القصد إلا الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وقد يسبق وإن كان ظاهره يشمل المحصور فيه بإلا أو بإغما فليس على إطلاقه، بل لا يجوز التأخير إلا مع إلا، لأن القصد إغما يظهر معها.

وقوله: [إلى نحو قوله: فلم يدر الخ] البيت من الطويل، وقد وقف الشاعر على ديار الأجرة فوجدهم قد ارتحلوا فأنشد قصيدة من جملتها هذا البيت، ويدر: مجزوم بحذف الياء، والله. فاعل محصور فيه العلم قدم على المحصور وهو ما لظهور المعنى، وما، موصولة، وهيجت، فعل ماضٍ والجملة من الفعل والفاعل بعد صلتها، وعشيّة: منصوب على الظرفية، والعشيّة: من المغرب إلى العتمة، وقيل: من الزوال إلى طلوع الفجر، وآناء: جمع نوء بضمّتين^(١) الحفير حول الخيمة وهو فاعل هيجت، والديار: مضاف إليه، وشامها: بواو مفتوحة حرف عطف معطوف على آناء الفاعل وهو جمع شامة بمعنى علامة وأراد بها مواضع الأخبية لأنها إذا زالت بقي أثرها، وفي التصريح والعيني مما يخالف هذا لا معنى له، وما ذهب إليه الناظم من أن إغما تفيد الحصر هو مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة وأبو حيان إلى أنها لا تفيد لأنها مركبة من أن وما الزائدة الكافة لها عن العمل واستدلا لها بحديث مسلم: «إغما الربا في النسية» مع أن ربا الفضل ثابت إجماعاً فلم تفد هنا حصراً، واستفادة الحصر في بعض المواضع إغما هو من أمر خارج نحو قوله تعالى: «إغما إلهكم الله» سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم الوهية غير الله فلم يستفد الحصر من إغما.

(وشاع نحو خاف ربه عمر) هذا مرتب على قوله: والأصل في الفاعل أن يتصلا البيت كأنه قال: إذا علمت أن رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك كذا.

(١) (قوله: جمع نوء الخ) هو غير صواب بل هو مصدر كإبعاد وزناً ومعنى، اهـ مصححه.

يعني أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير، ومنه قوله: (خاف ربه عمر) فربه: مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل، وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائداً على ما بعده فإن المفسر للضمير مقدم في التيه لأن تقديمه هو الأصل، وقوله: (وشذ نحو زان نوره الشجر) يعني أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل، وإنما قل ذلك لأن الضمير المتلبس به عائداً على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول في نية التأخير، ونحو: فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير: وشاع نحو قولك: وكذلك شذ.

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل، ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله. ثم قال:

(وشذ نحو زان نوره الشجر). قول كدي: [عائد على متأخر النخ] وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة المجموعة في قول من قال:

وعود مضمير على ما بعده لفظاً ورتبة فحصل عده
في مضمير الشأن ورب والبدل نعم ويش وتنزع العمل

فمثال مضمير الشأن: ﴿قل هو الله أحد﴾ فهو ضمير قصة لا محل له، ومثال رب: ربه رجلاً صالحاً، ومثال البدل: ضربته زيداً، ومثال نعم ويش: نعم أوبش رجلاً زيد، ففي نعم أوبش ضمير مستتر فاعل، وزيد: مبتدأ أو خبر، ومثال التنازع: جفوني ولم أجف الأخلاء، فالواو في جفوني عائداً على الأخلاء، وختم هذا الربيع بذكر الخوف إشارة إلى أن من خاف الله نجا وأدرك حظاً وافراً من العلوم، وختم أيضاً بذكر الرب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبركاً، والله تعالى أعلم.

النائب عن الفاعل

عبارة الناظم بالنائب عن الفاعل أحسن من عبارة النحويين بقولهم المفعول الذي لم يسم فاعله من وجوه ثلاثة: أحدها أنها أخصر. ثانيها: أن عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به كما يأتي في قوله: وقابل من ظرف النخ. ثالثها: أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصديقها بالمفعول الثاني الذي لم ينب في نحو: أعطي زيد درهماً، فيصدق على درهماً أنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه ليس بمראה، وقول أبي حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك، فيحتمل الذم على عادته أو المدح وهو الإنصاف لما قلنا، ثم أن الفاعل يحذف لأحد الأغراض المجموعة في قول أبي حيان في أرجوزته المسماة بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب:

وحذفه للخوف والإيهام والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار

فالخوف منه أو عليه، فمثال الأول قول من خاف من الحجاج: قتل سعيد بن جبير، ومثال الثاني قول

٢٤٢ - يَنْبُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

يعني أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به، وقوله: (فيما له) أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه إن كان ضميراً، ولحاق تاء التانيث في الماضي إذا كان مؤنثاً، ثم مثل بقوله: (كنيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيايته عنه.

ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته تدل على النيابة به على ذلك بقوله:

٢٤٣ - وَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَنْ وَالتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِّلَ

يعني أن الفعل المبني للمفعول يضم أوله وشمل الماضي والمضارع فإنهما يشتركان في ضم الأول،

والد قاتل زيد: قتل زيد، ومثال الإبهام قول المتصدق الذي يخفي صدقته: تصدق بصدقة على مسكين، ومثال الوزن:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غير وعلق أخرى ذلك الرجل

ومثال التحقير: طعن عمر بن الخطاب وقتل الحسين رضي الله عنهما، ومثال الإعظام أي يعظم الفاعل بأن لا يذكر مع النائب نحو قوله عليه السلام: «من ابتلي منكم شيء من هذه القاذورات فليستتر» إذ الفاعل الله، ومثال العلم: «أحل لكم صيد البحر وطعامه» إذ من المعلوم أن الذي أحله هو الله، ومثال جهل الفاعل: سرق المتاع إذا لم يدرك من السارق، ومثال الاختصار: «وإذا حييتم» إذ أولى من ذكر الفاعل على أنه ليس المحذوف فاعلاً مخصوصاً، ومثال السجع: من طابت سيرته حمدت سيرته، ومثال الوفاق أي التوافق في إعراب القوافي قوله: ولا بد من يوم ترد الودائع، بضم العين لأن القوافي قبله مضمومة، ومثال الإيثار للسامع كراهية سماع ذكر الفاعل: ضرب زيد، وذكر هذه الأغراض تطفل من النحويين على البيانيين، والنائب أصله ناوب قلبت الواو همزة عملاً بقوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتني.

(ينوب مفعول به عن فاعل فيما له). قول كدي: [أي فيما استقر له من الأحكام الخ] أي فيما ذكر من الأحكام، وأشار بهذا إلى فيما له عام مخصوص لما مر ذكره في باب الفاعل لا في جميع احكام الفاعل مطلقاً لأن الفاعل يرفعه واحد من أحد عشر، وأما النائب فلا يرفعه إلا الفعل أو اسم المفعول أو المصدر على رأي وخير في النظم بمعنى المال مثله في قوله: (إن ترك خيراً وليس خيراً) في النظم مصدراً ضد الشر لأنه يكون مخالفاً لقوله: ينوب مفعول به، إذ النائب حيثئذ مصدر ويؤدي إلى تكرار مع قوله: وقابل من صرف أو من مصدر.

قوله: [ولما كانت الخ] الأولى أن يقول: ولما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً للفعل المبني للمفعول أبقوا صيغته على حالها وغيروا صيغة المبني للمفعول لتدل على النيابة، وإلى كيفية التغيير أشار بقوله: (وأول الفعل اضممن). قول كدي: [وشمل الماضي والمضارع الخ] أي ولا يشمل الأمر.

فإن كان ماضياً كسر ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (والمتصل بالآخر اكسر في مضي) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير الفعل إلى فعل، وإن كان مضارعاً فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٤ - وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيْتَنَجِي الْمَقُول فِيهِ يُنْتَحَى

أي اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً، ثم مثل ذلك بقوله: (كيتنجي المقول فيه ينتحي). وقوله: (وأول الفعل) مفعول أول باضمن، و(المتصل) مفعول مقدم أيضاً بـ (اكسر) و(في) متعلق باكسر، و(بالآخر) متعلق بالمتصل، والهاء في (اجعله) عائدة على ما قبل الآخر، و(من) مضارع متعلق باجعله، و(منفتحاً) مفعول ثان باجعل، و(المقول) نعت ليتنجي، و(فيه) متعلق بالمقول، و(ينتحي) محكي بالمقول، ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله: كيتنجي ثم استأنف فالتقدير على هذا: واجعله من مضارع كيتنجي منفتحاً، فالقول فيه إذاً على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي، فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي. وبالأول جزم المرادي. ثم ان ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر وذلك في نوعين: الأول: أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٤٥ - وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتوح بتاء المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول في تعلمت

(فإن قلت): عبارة الناظم بالفعل عامة تشمله فمن أين يؤخذ التخصيص؟ (قلت): من تخصيصه الكلام بعد على الماضي والمضارع، وإنما لم يبين الأمر للمفعول لأمرين: أحدهما للبس وذلك نحو: أكرم بكسر الراء وفتح الهمزة أمر من أكرم لوبنيته للمفعول ضمنت الأول، فإن كسر ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإن فتحته التبس بالمضارع. ثانيهما: فساد المعنى وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء، والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان، وأطلق في الفعل فيؤخذ منه أنه يبني للمفعول مطلقاً سواء كان متعدباً أو لازماً، وهو الذي يدل عليه قوله: وقابل من ظرف الخ، لكن لا بد من تقييده بأن يكون متصرفاً، فلا يجوز بناء الجامد كنعم ويشس، وأما الأفعال الناقصة ففي بنائها للمفعول خلاف، وإنما ضم أول الفعل لأن الضم هنا أقوى الحركات، فناسب عمل الفعل المبني للمفعول وتقوية له.

وقوله: [كسر ما قبل الآخر مع قوله بعد: فتح ما قبل الآخر] الأولى أن يقول في الموضعين الحرف المتصل بالآخر كما عبر به الناظم، لأن ما قبل الآخر عام يصدق بالمتصل وغيره.

(والثاني التالي: المطاوعة) اعترض كلام الناظم من وجوه ثلاثة: أحدها: أنه عبر بتاء المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهي التي تصير الفعل المتعدي لازماً ويشمل التاء الزائدة لغيرها نحو: تبخر وتمسكن. ثانيها: أنه يشمل ما زيادتها معتادة وهو المراد، وما زيادتها غير معتادة

الحساب : تعلم الحساب بضم الأول والثاني ، وفهم من قوله : (تا المطاوعة) أن المراد بالفعل هنا الماضي لا المضارع ، لأن المضارع لا يفتح بقاء المطاوعة بل بحروف المضارعة ، و(الثاني) مفعول بفعل محذوف يفسره (اجعله) و(تاء المطاوعة) مفعول بالتالي ، و(كالأول في) موضع المفعول الثاني لاجعله ، و(بلا منازعة) متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه .

الثاني : أن يكون الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

٢٤٦ - وَتَالِكَ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاسْتَحْلِي

يعني أن الفعل إذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموماً كالأول فتقول في انطلق انطلق ، وفي استخرج : استخرج ، وفي استحل : استحل ، وفهم من قوله : (همز الوصل) أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً ، لأن المضارع لا يفتح بهمزة الوصل ، و(ثالث) مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال ، و(الذي) نعت لمحذوف والتقدير ، وثالث الفعل الذي ابتدء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدء أو افتتح ، وليس العامل فيه الكون المطلق ، وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله . ثم قال :

نحو : ترسم الشيء بمعنى دفنه وستره مع أنه لا يصح دخولها هنا . ثالثها : أن عبارته تقتضي أن هذا يكون في الماضي وغيره مع أن ذلك خاص بالماضي ، وقد أصلحه ابن غازي بقوله :

والثاني التالي تا الزيادة كالأول اجعل إن تكن معتادة

واعترض إصلاحه بأنه لا يدفع الاعتراض الثالث ، فلو أبدل الشطر الثاني بقوله : فاضمم بماض أن تكن معتادة لكان رافعاً له أيضاً ، هذا حاصل ما لم هنا ، والجواب عن الأول ما حققه شيخنا العلامة القاضي سيدي الطالب بن الحاج في حواشي اللامية أن التعبير بالمطاوعة صحيح لا تجوز فيه ، لأن المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع وهي تكون تحقيقية كتعلم ، وتقديرية كتبخر وتمسكن ، وعن الثالث بما في كدي من قوله : وفهم الخ ، وإنما وجب ضم الثاني هنا كالأول ، لأنه لو بقي مفتوحاً مع كسر الحرف المتصل بالآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة نحو قولك : أنت تعلم زيداً الحساب من علم المضعف ، ولا يستغنى بالثاني عن التالي ولا العكس ، لأنه احترز بالثاني عما إذا كان الحرف التالي لتاء المطاوعة غير ثان بل ثالث وذلك في المضارع نحو : بتعلم فلا يضم ، واحترزوا بالتالي لتاء المطاوعة من الثاني التالي لغيرها كأكرم فلا يضم ، وبالحرف الفصول بينه وبين تاء المطاوعة .

(وثالث الذي همز الوصل) . قول كدي : [لا يكون إلا ماضياً الخ] ولا بد أن يكون الماضي محتوياً على أكثر من أربعة عملاً بقوله فيما يأتي :

وهو لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة

وقوله : [والذي نعت لمحذوف الخ] أشار بهذا إلى أن الواجب قراءة ثالث بدون أل مضاف إلى الذي ولو عرفت الثالث بالألف واللام لكان الذي صفة له فيصير المعنى : والحرف الثالث الذي الخ وهو فاسد .

٢٤٧ - وَأكْسرُ أَوْ أَشْمَمُ فَثَلَاثِيٌّ أُعِلَّ عَيْنًا وَضَمُّ جَاكْبُوعَ فَاحْتِمِلْ

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهو المشار إليه بقوله: (واكسر) الثانية: الإشمام وهو المشار إليه بقوله: (أو أشمم) وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة، وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما في المتواتر. الثالثة: إخلاص الضمة وهو المشار إليه بقوله: (وضم جاكبوع) ومنه قوله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

وشمل قوله: (فالثلاثي) المفتوح العين نحو: باع، والمكسور العين نحو: خاف، وشمل قوله: (أعل) ما عينه ياء كباع، وما عينه واو كقال، والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح. والأصل في بيع بإخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قيل قول فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأما على لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها، وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين، و(فالثلاثي) مفعول بأشمم على أفعال الثاني، ومفعول (اكسر) محذوف، و(أعل)

وقوله: [وإعراب البيت] يقال عليه: ما فائدة إعرابك له؟ واستحلى في النظم من قولهم: فلان استحلى الشيء وجده حلواً أو عده حلواً.

(واكسر أو أشمم فالثلاثي أعل) هذا تقييد لقول الناظم: وأول الفعل اضممن مع ما بعده. قول كدي: [المعتل العين] الأولى المعلن بدون تاء كما عبره الناظم في أعل، لأن المعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا، والمعلن هو الذي أحد أصوله حرف علة بشرط أن يدخله قلب وإعلال، فكل معلن معتل ولا عكس. فيخرج بتقييد الناظم بالمعلن ما كان معتلاً غير معلن نحو: عور، وصيد، فحكمه حكم الصحيح. وكلام المكودي يقتضي أن حكمه حكم المعلن وليس كذلك.

وقوله: [وقرىء بهما في المتواتر] قرأ نافع وابن عامر والكسائي في شيء وسيئت وجوه بالإشمام والباقون بإخلاص الكسر، ويظهر من المكودي أنها متساويان، والحق أن لغة الكسر أقوى، وربما يؤخذ ذلك من تقديم الناظم له.

وقوله: [ومنه قوله: ليت الخ] البيت من الرجز قائله رؤبة، وقيل غيره، وليت الأولى: للتمني وهو يكون حتى في المستحيل كما هنا، وهل: للنفي بمعنى ما بدليل رواية وما ينفع، وليت الثانية تأكيد لفظي للأول، وجملة ينفع اعتراضية بين المؤكد والمؤكد، وشباباً: اسم ليت الأولى، وجملة بوع خبرها وأصله بيع بضم ثم كسر، ونائب بوع عائد على الشباب والشاهد في بوع، وجملة فاشتريت معطوفة على جملة بوع. وقوله: [والأصل في هذه اللغات الخ] أشار بهذا إلى أن لغتي الكسر والاشمام فرعيتان على لغة الضم

في موضع الصفة لثلاثي، و(عيناً) تمييز، و(ضم) مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره (جا) وقصره ضرورة، و(احتمل) معطوف على (جا) و(كجوع) في موضع الحال من فاعل (جا). ثم قال:

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ

يعني أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع في اللبس، واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو: بيع العبد، إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت: بعث يا عبد بإخلاص الضم أو الإشهام، فلو قلت: بعث بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل، أو فعل ومفعول؟ فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الإشهام، وكذلك طلت زيداً إذا أسندته أيضاً إلى ضمير المخاطب فقلت: طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشهام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما، و(إن) شرط، و(خيف) فعل الشرط، و(لبس) مفعول لم يسم فاعله، و(بشكل) متعلق بخيف، و(يُجْتَنَّبُ) جواب الشرط. ثم قال: (وما لباع قد يرى لنحو حب) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب، ورد ما جاز في فاء باع من كسر وإشهام وضم وقد قرئ: ﴿هذه بضاعتنا ردت

ولا يلزم كونها أكثر منها. وقوله: [واحتمل معطوف الخ] ومعناه قبل واغتفر، وفيه إشارة إلى ضعفه.

(وإن بشكل خيف لبس يُجْتَنَّبُ) هذا تقييد لقوله: واكسر، مع قوله: وضم، وأما الاشهام فلا يمكن فيه اللبس. قول كدي: [بعث يا عبد] أصله على الإسناد إلى ضمير المخاطب أن تقول للعبد: باعك سيدك، ثم حذف الفاعل الذي هو سيدك وأقيم المفعول مقامه وهو الكاف، والكاف لا يكون في محل رفع فأتينا بضمير يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار: بيعت بضم الأول وكسر الثاني وفتح التاء، استثقلت الكسرة تحت الياء فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركتها لقول اللامية:

وانقلنا لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلست وكان بتا الإضمار متصلاً أو نونه

فالتقى ساكنان الياء والعين، فحذفت الياء فصار بعث، فوقع اللبس بالكسر فيجتنب فيؤق بالاشهام أو الضم.

وقوله: [وكذلك طلت زيداً] بمعنى غلبته في المطاولة والعلو. وقوله: [فقلت طلت بالضم] أي بالبناء للمفعول وأصله طالك زيد ففعل ما مر، إلا أنك تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان الخ، فلو قلت: طلت بالضم التبس بالمبني للفاعل الذي هو من الطول ضد القصر الذي فعله لازم. أو يكون الذي وقعت عليه التاء هو الذي طال عليه غيره، فيجتنب الضم ويؤق بالكسر أو الإشهام.

(وما لباع قد يرى لنحو حب) قوله: [من كسر وإشهام الخ] أي ومن اجتناب الشكل الذي خيف به اللبس وذلك نحو: حب زيد بضم الحاء فلا يدرى هل زيد فاعل أو نائب، لأن حب كما يأتي يجوز في المبني للفاعل فيه وجهان: الفتح والضم. فلو ضممته إذا بنيت للمفعول لوقع اللبس، فيجتنب الضم ويؤق بالكسر الذي لا لبس فيه.

إلينا بكسر الراء، وفهم من قوله: (قد يرى) أن ذلك قليل، ولم يقرأ بها في المتواتر فـ(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (لباع) و(قد يرى) خبره، و(لنحو) في موضع المفعول الثاني ليرى. ثم قال:

٢٤٩ - وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا أَلْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَأَنْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو: اختار، أو على وزن انفعل نحو: انقاد، وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فنقول: اختير، واختور، وبالإشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد، أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجوز فيه ما ذكر نحو: اعتور، بل يجري مجرى الصحيح، و(ما) موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع، وخبره (لما العين تلي) و(العين) مبتدأ، و(تلي) خبره، والجملة صلة (ما) الثانية، و(في اختار) متعلق بتلي، والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما، و(ينجلي) في موضع الصفة لشبه أي وما أشبههما في الوزن والإعلال، ثم ان الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

وقوله: [أن ذلك قليل] الإشارة إلى المجموع وهو الكسر والإشمام لا إلى الجمع كما تقتضيه عبارة الناظم، لأن الضم قراءة الجميع فكيف يكون قليلاً، والدليل على أن الإشارة في كلام كدي لما قلنا قوله ولم يقرأ بها الخ بضمير التثنية راجعاً للكسر والإشمام وهو الصواب وفي غالب النسخ ولم يقرأ بها، فيحتمل أن يكون الضمير عائداً على الثلاثة ولا يصح لأن الضم قرأ به السبعة، ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته، ولا يصح أيضاً لاقتضائه أن الإشمام قرأ به في المتواتر وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ به بضمير الأفراد أي بكسر، ويرد عليه ما ورد على ما قبله فبان أن الصواب النسخة الأولى.

(وما لفا باع لما العين تلي). قول كدي: [يعني ان ما كان من الفعل المعتل الخ] الأولى أن يقول: المعل يدل على المعتل لما مر، وقوله: [أن ما صحت عينه الخ] أطلق الصحيح هنا على ما يشمل المعتل كعور، وهو الصواب الجاري على ما عند أهل التصريف من كونهم يطلقون الصحيح على ما يقابل المعل خلاف ما مرله في الموضعين السابقين.

وقوله: [والعين مبتدأ الخ] هذا هو الصواب وتقديره يقتضي أن العين فاعل بفعل محذوف وهو خلاف الصواب. وقوله: [وقد ذكر في أول الباب الخ] نكت به على الناظم بأنه كان ينبغي للناظم أن يذكر هذه الأبيات إلى آخر الباب عدا وما سوى النائب عقب البيت الأول، ونكت عليه الموضح بذلك أيضاً لأن كلامه كان فيما ينوب فكان ينبغي أن يتم الكلام على النائب لأنه المقصود، والتفريق بين الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة.

(لا يقال): كثيراً ما يقدمون الوسائل على المقاصد فما هنا من الكثير. (لأننا نقول): ذلك صحيح لكن الناظم قدم بعض المقاصد وهو المفعول به على الوسائل وآخر باقي المقاصد تخلیطاً.

٢٥٠ - وَقَابِلُ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين، فلا يجوز سير وقت، ولا جلس مكان، وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سير سحر، ولا جلس عندك، وما يقبل النيابة من مصدر، ويشترط أيضاً في نيابته أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سبحانه، أو حرف جر يعني مع مجروره، ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ، ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (وقابل) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك.

فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سير يزيد يومين فرسخين سيراً شديداً، إن أقيمت المجرور، وسير يزيد يومان فرسخين سيراً شديداً، إن أقيمت ظرف الزمان، وسير يزيد يومين فرسخان سيراً شديداً، إن أقيمت ظرف المكان، وسير يزيد يومين فرسخين سير شديداً، إن أقيمت المصدر، (وقابل) مبتدأ، و(من ظرف) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء به، و(حري) بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ، و(بنية) متعلق به. ثم قال:

(وقابل من ظرف أو من مصدر). قول كدي: [فلا يجوز سير وقت] لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على ما دل عليه الظرف المبهم، فيدل على المكان التزاماً وعلى الزمان وضعاً، فلا فائدة للظرف المبهم حينئذ، ومحلّه إذا لم يقيد بوصف وإلا جاز نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمان طويل. وقوله: [وأن يكونا متصرفين] سيقول الناظم: وما يرى ظرفاً وغير ظرف الخ.

وقوله: [فلا يجوز سير سحر الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون لازماً للنصب على الظرفية كسحر، أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو الجر بمن والإشارة إلى العموم وفي ظرف الزمان والمكان، وإنما امتنع كون الظرف الغير المتصرف نائباً لأن نيابته توجب رفعه، وذلك يخرج عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه، فتكون نيابته تصرفاً وهو نقض للغرض.

وقوله: [أن لا يكون مؤكداً الخ] نحو: سير لأن المصدر المؤكد لا فائدة فيه، لأن معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى الفعل والنائب ولا بد من تغايرهما، وأما إذا وصف فإنه يجوز، ومنه مثال المكودي بعد سير شديد.

وقوله: [نحو سبحانه الخ] ظاهر كدي أنه مصدر مع أنه اسم مصدر سيج ومصدره التسبيح، وإنما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر في الظرف.

وقوله: [يعني مع مجروره] أشار بهذا إلى أن في كلام الناظم حذف المتعلق، ووجهه أن حرف الجر ملازم للمجرور فاكفى بذكره، ومحلّه على هذا ليوافق كلامه في الكافية والتسهيل، وقال أبو حيان: ولم يقل به أحد، ومذهب جمهور البصريين أن النائب المجرور فقط، ومذهب القراء النائب حرف الجر فقط وهو ظاهر النظم هنا.

٢٥١- وَلَا يُنَوِّبُ بَعْضُ هَٰذَا إِنْ وُجِدَ فِي السَّلَفِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: (وقد يرد) وفهم منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوماً، وقوله: (بعض) فاعل ينوب، و(هذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة، و(إن وجد) شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه. وفاعل (يرد) ضمير مستتر والتقدير: وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

٢٥٢- وَيَأْتِيَانِ قَدْ يُنَوِّبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا أَلْتَبَّاسُهُ أَمِنْ

يعني أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا، ويعبر أيضاً عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول، واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا: كسي زيداً ثوب، وأعطى عمراً درهم. وفهم من قوله: (فيما التباسه أمن) أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك: أعطى زيد عمراً، وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد). قول كدي: [أحد هذه الأربعة الخ] جعلها أربعة والمفعول به خامساً باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين، وجعل في التوطئة عند قوله: وقابل من ظرف الخ ظرف الزمان وظرف المكان قسماً واحداً، فلذلك جعل هناك الذي ينوب أربعة أشياء بالمفعول به، فلا منافاة بين ما هنا وبين ما في التوطئة، وإنما لم تجز النيابة مع وجود المفعول به، لأن غير لا ينوب إلا بتقديره مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقة فلا يتقدم غيره عليه، لأن تقديره عليه من باب تقديم الفرع على الأصل. وقوله: [ومنه قراءة بعضهم الخ] الذي قرأ بذلك هو أبو جعفر خارج السبع، ويجزي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام كي بفتحة مقدرة.

وقوله: [وقد يرد ذلك] جواب عن سؤال مقدر بأن يقال له: كان ينبغي للناظم أن يقول: ترد بالياء لأنه يعود على النيابة وقد مر: وإنما تلزم الخ فأجاب بما ذكر، وهذا مبني على ما قدمه في التقرير من أن الظرف وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به، والحق أن ذلك لم يسمع إلا مع الجار والمجرور، فيكون الضمير في يرد عائداً على بعض هذه إشارة إلى أنه لم يسمع في جميعها.

(ويأتيا قد ينوب الثان). قول كدي: [يعني أن النحويين اتفقوا الخ] تبع في دعوى الاتفاق الناظم. وقد حكى الموضح في ذلك أقوالاً أربعة تنكيتاً على الناظم. (لا يقال): إن الخلاف عنده ضعيف فلذا لم يعتبره. (لأننا نقول): قد حكى في التسهيل الاتفاق أيضاً وهو كتاب اعتنى فيه ببيان الخلاف، فحيث لم يذكره دل على أنه لم يطلع عليه.

وقوله: [من باب ظن] أما هو فيتكلم عليه في قوله: في باب ظن وأرى الخ. وقوله: [وجب إقامة

يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله أول الباب (ينوب) مفعول به عن فاعل، و(قد) إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فانه أكثر، و(باتفاق) متعلق بينوب، وكذلك (فيما) و(الثان) فاعل، و(من باب) في موضع الحال من الثان. ثم قال:

٢٥٣ - فِي بَابِ ظَنْ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما كان خبراً في الأصل، والمفعول الثاني من باب أعلم وأرى، وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتناوياً، ووجه منعه في أعلم أن الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده: ظن زیداً قائم، وأعلم زیداً فرسه مسرجاً، وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف، و(في باب) متعلق بـ(اشتهر) وهو خبر عن (المنع) و(القصد) فاعل بفعل محذوف يفسره (ظهر)، ثم قال:

٢٥٤ - وَمَا سَوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

يعني أنه يجب نصب ما يتعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: (ما سوى النائب) جميع المنصوبات كظرف الزمان والمكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه

الأول النخ] لأن كلاً يصح أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الأخذ إلا بالإعراب، ودعوى الاتفاق في هذا المفهوم صحيحة إلا ما ورد من قول الرضي: إن اللبس يتفتي ببقاء كل منهما في مرتبه بأن يقال: أعطى زیداً عمرو، فيعلم أن زیداً هو الفاعل من جهة المعنى بتقديمه وإن كان منصوباً.

وقوله: [وفهم أيضاً من سكوته النخ] مراده بالأول ما كان فاعلاً في المعنى تقدم أو تأخر، ولا يفهم ما قال من السكوت فقط بل بالأحرى لأنه إذا كانت نيابة الثاني متفقاً عليها فأحرى الأول.

(ولا أرى منعاً إذا القصد ظهر). قول كدي: [وفهم من سكوته النخ] تقدم ما فيه، والأولى أن يقول: وفهم من حكاية الخلاف في الثاني أن الأول يجوز نيابته بلا خلاف وهو داخل في قوله: ينوب مفعول به النخ، ثم إن حكاية الخلاف في الثاني تقتضي أن الثالث تمتنع نيابته اتفاقاً وليس كذلك، وأجيب بأن المفعول الثالث في باب أرى وأعلم هو المفعول الثاني في باب ظن فهو داخل في قوله: في باب ظن، ولو خصه بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه شائبة تكرار مع قوله في باب ظن، ورد هذا الجواب غير سديد.

(وما سوى النائب مما علقا) تأخير هذه المسألة إلى هنا أولى من تقديم الموضح لها، لأن مراده من هذه المسألة أن غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً فليست من الوسائل ولا من المقاصد. قول كدي: [والحال والتمييز النخ] وزاد غيره النعت والتوكيد والعطف والاستثناء، وأتوا على ذل بمثال جامع لما في كدي ولما زادوه

فتقول: أعطى زيد درهماً يوم الجمعة، أمام زيد إعطاء فت نصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (سوى النائب) و(ما) متعلق بالاستقرار العامل في الصلة، و(بالرافع) متعلق بـ(علقا) و(النصب له) مبتدأ وخبر والجملة خبر (ما) و(محققاً) حال من الضمير المستتر في (له) العائد على (النصب).

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق، ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن لا يكون إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبهة، ولا حرفاً، لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال:

وهو سبق قلم منهم ومنه، والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة من ظرف أو مصدر أو حرف جر، ولعل كدي لأجل هذا الاعتراض لم يأت بمثال إلا لما ذكرنا، نعم بقي عليه المجرور فكان ينبغي أن يزيد في داره، وإنما وجب التخصيص بما قلنا لأن الأشياء لا يفترق حكمها ولا تنوب فلا وجه لإدخالها هنا.

وقوله: [أو فيه] تكرار مع قوله قبل: كظرف الزمان وظرف المكان (لا يقال) هذا البيت غير ضروري الذكر لأن معناه مأخوذ من قوله: ينوب مفعول به الخ، لأن من جملة ما ثبت للفاعل أنه لا يتعدد فكذلك نائبه (لأننا نقول): أخذ من هنالك التزاماً ومن هنا مطابقة والأخذ من هنا أقوى: وقوله: [المستتر في له] أي الذي كان مستتراً في المتعلق المحذوف وانتقل إلى الجار والمجرور، فقول بعض صوابه حال من الضمير في المتعلق المحذوف سبق قلم لانتقاله كما علمت، والله أعلم.

اشتغال العامل عن المعمول

لما فرغ من المرفوعات نصاً شرع في الكلام على المنصوبات وبدأ منها بالاشتغال وذكره عقب النائب لاشتراك البابين في الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل، وأحسن من هذا أن لو ذكر الاشتغال بعد التعدي وال لزوم، قالوا: وأركانه أربعة: الشاغل وهو الضمير، والمشغول وهو الفعل، والمشغول به وهو العمل، والمشغول عنه وهو الاسم السابق.

قول كدي: [ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه] ضمير شرطه وصلاحيته عائد على العامل المذكور المفسر بالكسر، وضمير فيه يعود على الاسم السابق. وقوله: [فوجب أن لا يكون إلا فعلاً الخ] مثال الفعل: زيداً ضربته، ومثال اسم الفاعل أزيد أنا ضاربه، ويدخل فيه أمثلة المبالغة نحو: العسل أنا شرابه، ومراد كدي باسم المفعول المصوغ من المتعدي إلى اثنين نحو: زيد الدرهم معطاه، وبه يسقط قول من قال: الصواب حذف اسم المفعول لأنه لا يمكن معه الاشتغال. وقوله: [ولا يجوز أن يكون فعلاً غير الخ] لأنه لا يتصرف في نفسه فأحرى في معمله. وقوله: [ولا صفة الخ] سيأتي وسبق ما تعمل فيه مجتنب.

٢٥٥ - إِنْ مُضْمِرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًا شَغَلَ عَنْهُ يَنْصُبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
٢٥٦ - فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلٍ أَضْمِرًا حَتْمًا مُوَافِقِي لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

يعني أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أو عن نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زيد ضربته، ومثال المشتغل عن نصب محله: عمرأ مررت به، وفهم من قوله: (موافق) مطلق الموافقة فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني، والتقدير: ضربت زيدا ضربته، وجاوزت عمرأ مررت به وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما، ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق بشيء مستغنى عنه نحو: أنت في قولك زيد أنت تضربه، فإن وقع الفصل بهذا أو مثله لم يجز النصب للفصل بأنث. و(إن) حرف شرط، و(مضمّر) فاعل بفعل محذوف يفسره (شغل) و(سابق) نعت لـ(اسم) و(فعلاً) مفعول بشغل، و(عنه) متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق، والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتغال من الضمير في عنه، و(بنصب) متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق، والظاهر في آل في قوله: (أو المحل) أنها معاقبة للضمير، والتقدير بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من وجوه الإعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه أو محله عائدة على الضمير الذي اشتغل الفعل به، وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن، وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فترجح الأخذ به. و(السابق) مفعول بفعل مضمّر يفسره (انصبه) و(بفعل) متعلق بانصبه، و(أضمر) في موضع الصفة لفعل، و(حتماً) نعت لمصدر محذوف والتقدير إضماراً حتماً، ويحتمل أن

(إن مضمّر اسم سابق فعلاً شغل). قول كدي: [بنصب ضمير الخ] أي بنصبه محله. وقوله: [عمرأ مررت به] هذا لا يلائم تقديره وإعرابه مع اختياره، وإنما يلائم الاحتمال الثاني الآتي في إعرابه، والصواب أن يمثل بنحو: هذا ضربته. وقوله: [وهذا التقدير الخ] أي للعامل المحذوف وهذا هو الحق خلافاً لمن أجاز إظهاره مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم﴾ وأجاب عنه ابن غازي بأن الثاني تأكيد للأول، قال بعض: والصواب أنه مستأنف كأنه قيل: كيف رأيتهم؟ فأجاب بقوله: رأيتهم لي الخ. وأما في هذا الباب فالثاني تأسيس وتقدير عامل آخر أو لا أمر صناعي.

وقوله: [أن لا يفصل بينه الخ] محل هذا إذا لم يكن ما فصل به لا بد منه، وإلا بأن كان شرطاً في العمل نحو: زيداً أنت ضاربه، فيجوز الاشتغال في الاسم السابق على الفاصل كما يأتي في سؤال وجواب المكودي عند قوله: وسوفي ذا الباب وصفاً. وقوله: [وتكون الباء على بابها الخ] الذي هو السببية ويكون حينئذ معنى نصب لفظ الضمير هو أن الفعل يصل إليه بنفسه، ومعنى نصب محله أن يكون الفعل واصلاً إليه بحرف الجر نحو: عمرأ: مررت به، وهو مثاله في التقرير.

وقوله: [وعلى الإعراب الأول الخ] هو الذي قرر به الموضح كلام الناظم وهو الظاهر، وإن كان

يكون حالاً من الضمير المستتر في أضمرأ، و(موافق) نعت لفعل بعد نعته بالجملة و(لما) متعلق بموافق، وما موصولة وصلتها الجملة بعدها.

ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراحج النصب على الرفع، ومستوفيه الأمران، وراحج الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَيْانَ وَحَيْثُمَا

يعني أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، وذكر هنا منها إن وحيثما، فتقول: إن زيدا لقيته فأجل إكرامه، وحيثما زيدا لقيته يكرمك، ومثال التحضيض: هلا زيدا كلمته؟ ومثال الاستفهام: متى زيدا تأتيه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني فقال:

جمهور الشراح قرروا كلام الناظم بالوجه الثاني وفيه تجوز من وجهين: الأول: أن الضمير لا ينصب لفظه وإنما ينصب محله لأنه مبني. والثاني: أن هذا تكرار مع قوله بعد: وفصل مشغول الخ، وأجيب عن الأول بأن معنى نصب لفظه لو كان محله اسماً ظاهراً لنصب لفظه، وعن الثاني بأن الكلام هنا على العامل من حيث اشتغاله عن العمل في اسم السابق وما يأتي في اتصال الضمير وانفصاله. وقوله: [حالاً من الضمير المستتر في أضمرأ] فيه تجوز لأن ضمير أضمرأ عائد على الفعل ولا معنى لكونه الفعل نفسه حتماً بل اعتبار الإضمار أي في حال كون إضمار الفعل محتملاً.

(والنصب حتم إن تلا السابق) قول كدي: [ما عدا الهمزة] فلا تختص بالدخول على الأفعال، ولذا جاز النصب على المفعولية والرفع على الابتدائية في قوله تعالى: ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾ لا يقال من أدوات الاستفهام ما هو غير خاص بالفعل نحو: هل زيد قائم؟ ومتى عمرو منطلق؟ وأين زيد مقيم؟ لأننا نقول: محل دخولها على الأساء ما لم يكن في حيزها فعل وإلا فلا نفارقه، فزيد من قولك: هل زيد قام فاعل بفعل محذوف، وقد مر أول الكتاب.

(فإن قلت): ما الفرق بين قولك: أزيد قام؟ مع: هل زيد قام؟ حتى جاز في الأول وجهان وتعين في الثاني كونه فاعلاً بفعل محذوف؟ (قلت): الهمزة أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

وقوله: [وذكر منها إن وحيثما الخ] الضمير في منها عائد على الأدوات المختصة بالأفعال، وتسوية الناظم بين إن وحيثما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما بما يطلب النصب، وكونه في شعر أو نثر شيء آخر، وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم، وإنما وجب النصب لأن النصب يستدعي تقديم فعل ناصب فتكون الأداة المختصة داخلة على جملة فعلية، والمراد بوجوب النصب عدم جواز الرفع بالابتداء فلا ينافي جواز الرفع للاسم الواقع بعد أداة المختص بالفعل بفعل محذوف نحو: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾.

٢٥٨ - وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِيتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ أَلْتَزِمُهُ أَبَدًا
٢٥٩ - كَذَا إِذَا أَلْفَعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدْ

فذكر لجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما: ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء ومثال ذلك: إذا التي للمفاجأة، ولتتبع الابتدائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولتتبع زيد أكرمه. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل بما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو: زيد ما أكرمه، وعمرو لأكرمه، وإعراب البيت الأول واضح. وأما البيت الثاني ففيه تعقيد ويتبين بالإعراب، فـ(الفعل) فاعل بفعل محذوف يفسره (تلا) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و(ما) الثانية موصولة فاعلة بـ(يرد) واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله^(١)، والهاء في قبله عائدة على الفاصل، و(معمولاً) حال من ما الثانية، و(ما) الثالثة موصولة واقعة على المفسر وصلتها (وجد)، و(بعد) متعلق بوجد وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد الفاصل، وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

٢٦٠ - وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَيَعْدُ مَا إِيْلَاؤُهُ أَلْفَعْلَ غَلَبَ
٢٦١ - وَيَعْدُ عَاطِفٌ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرًّا أَوْلاً

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب، اشتمل البيت الأول على سببين: الأول: أن يكون

(وإن تلا السابق ما بالابتداء) ليس هذا من أقسام الاشتغال بل بياناً لمفهوم قول الناظم سابقاً: شغل عنه كأنه قال: فإن لم يكن الضمير شاغلاً لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق، فلا يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضح.

قول كدي: [وليتما زيد أكرمه الخ] مراده بوجوب الرفع الذي الكلام فيه عدم جواز نصب زيد على الاشتغال، وإلا فيجوز في ما في ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ، وأن تكون غير كافة فيكون زيداً بالنصب اسمها، والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله: وقد يبقى العمل، وقول بعض أن محل جواز إعمال ليتما في باب الاشتغال، وأما فيه فيتعين إعمالها غير سديد. وقوله: [نحو زيد ما أكرمه الخ] زيد: مبتدأ وما: نافية، وجملة أكرمه خبر. (فإن قيل): ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وهنا عمل زيد فيما بعدها. (فالجواب) أنهم منعوا ذلك في عمل المفرد، وأما في عمل الجملة كما في هذا المثال فلا يمنع ذلك فيها، وهكذا يقال مع لام الابتداء وبعد غيرهما من أدوات الصدور.

(واختير نصب قبل فعل ذي طلب). قول كدي: [اشتمل البيت الأول الخ] هذا باعتبار جعل ما دل

(١) (قول الشارح: وصلتها قبله الخ) كذا بالأصل بإضافة قبل إلى الضمير، وهو مع كونه لا يستقيم معه الوزن مخالف لما في نسخ الألفية، فلذا حذفنا الضمير من لفظ المتن وحرر، أهد مصححه.

الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو: زيداً اضربه، والدعاء نحو: اللهم زيداً ارحمه، والنهي نحو: زيداً لا تنه.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو: ما وإن النافيتين، وهزمة الاستفهام نحو: ما زيداً ضربته، وأن عمراً أكرمته، وأزيداً رأيته؟

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرية بالفعل نحو: قام زيد، وعمراً كلمته. ومنه قوله عز وجل: ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَشَاءِ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ واحترز بقوله: (بلا فصل) من أن يقع بين حرف العطف المعطوف فاصل نحو: قام زيد، وأما عمرو فكلمته، لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل فعل الطلب لأن الطلب طالب للفعل، وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه.

ونصب: مفعول لم يسم فاعله باختيار، و(قبل) متعلق باختيار، و(ذي طلب) نعت لفعل، و(بعد) معطوف على قبل فهو متعلق باختيار، و(ما) موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق، و(إيلاؤه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و(الفعل) مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول، و(الفعل) مفعول ثان والأول أظهر، لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً، و(غلب) في موضع الخبر لإيلاؤه، و(بعد) معطوف على (بعد) في البيت الأول، و(بلا فصل) متعلق بعاطف، و(على) كذلك، و(أولاً) ظرف متعلق بـ (مستقر) واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين. ثم أشار إلى القسم الرابع بقوله:

على الطلب قسماً واحداً دل عليه بنفسه أو بواسطة حرف، وقد مثل المكودي للقسمين معاً، وأما الموضح فجعل ما دل على الطلب بنفسه قسماً وما دل عليه بحرف قسماً آخر فقال: ويجمع المسألتين قول الناظم: فعل ذي طلب، والكل صحيح والمآل واحد. وقوله: [وهزمة الاستفهام الخ] محل اختيار النصب إذ لم يفصل بين الهزمة وبينه فاصل أصلاً أو فصل بينها بظرف نحو: أيوم الجمعة زيداً نضربه؟ وإن فصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو: أأنت عمرو وتضربه؟ وقوله: [ومنه قوله عز وجل الخ] يقدر عامل الظالمين من معنى أعد نحو: أهان أو عذب لأن أعد إنما يتعدى بحرف الجر.

وقوله: [حكم المستأنف الخ] فتارة يترجح النصب نحو: اضرب زيداً وأما عمراً فأكرمه لقوله: واختير نصب الخ، وتارة يترجح الرفع كمثال المكودي، وهذه العبارة بقوله: حكم المستأنف أولى من عبارة الموضح بقوله: فالمختار الرفع لعمومها. وقوله: [لأن الطلب طالب الخ] العبارة الجيدة أن يقول: لأن أصل الطلب أن يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى. وقوله: [ثم أشار الخ] الأولى حذف ثم ويقول بالجملة ذات وجهين المشار إليهما بقوله: وإن تلا الخ. وعلى إثبات ثم يقتضي أنه مستأنف.

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفَنَ مُخْبِراً

فذكر المساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل، كقولك: زيد قام، وعمراً كلمته، فالنصب مراعاة لعجزها، والرفع مراعاة لصدرها، ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز في تسمية الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنما هو الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوف، و(المعطوف) فاعل بـ(تلا) و(مخبراً) نعت لفعل، و(به) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبراً، و(عن) اسم متعلق بمخبراً، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبراً، و(فَاعْطَفَنَ) جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَحَّ

يعني أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه، وموجب الرفع وتساوي الوجهين، ومثال ذلك: زيد ضربته، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، و(الرفع) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(رجح) خبر المبتدأ. ثم تم البيت بقوله: (فما أبيض فعل ودع ما لم يبح) لأنه مستغنى عنه. ثم قال:

(وإن تلا المعطوف فعلاً مخبراً) قول المكودي: [ذات وجهين الخ] كبرى وصغرى، فبالنظر إلى صدر هذه فهي أهمية كبرى، وبالنظر إلى عجزها فهي فعلية صغرى. وقوله: [كقولك: زيد قام وعمرو] الأولى أن يعطف بالفاء^(١) أو يأتي بالضمير بأن يقول لأجله، لأنك إذا رفعت فقد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية لا محل لكل واحدة منها من الإعراب، وإن نصبت فقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية وهي خبر، والمعطوف على الخبر خبر، والخبر إن كان الجملة لا بد له من رابط، وقد يكون ضميراً أو فاء العطف، وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهي من الروابط مردود بأن إفادتها الجمع في عطف المفردات لا الحمل كما هنا.

(والرفع في غير الذي مرجح). قول كدي: [ثم تم البيت الخ] بل رفع به توهم أن الراجح من هذه الأقسام مقيس، والمرجوح موقوف على السماع ابن غازي، وقد كان شيخنا يقول: أغفل الناظم أقسام الاشتغال في المرفوع مع أن الأوجه الخمسة جارية فيه بالنسبة لتعين الابتدائية أو الفاعلية أو رجحان أحدهما أو جواز الأمرين على السواء، فقلت له: أو ما لو قال عوض فما أبيض الخ: وليعط مرفوع كما قد اتضح؟ فأعجبه ولهج يذكره وبقي دهرأ يعلمه أصحابه اهـ. وانظر أقسام المرفوع وأمثلتها في التوضيح.

(١) (قوله: الأولى أن يعطف الخ) أنظر من أين له هذا المثال الذي كتب عليه هذه القولة، مع أن المذكور في نسخ الشرح: زيد قام، وعمراً كلمته، فلعل الصواب إسقاط هذه العبارة بتمامها وحرر، اهـ مصححه.

٢٦٤ - وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضْلٍ يَجْرِي

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو: إن زيداً مررت به، وإن زيداً رأيت أخاه. يجري مجرى: إن زيداً ضربته في وجوب النصب، ونحو: أزيداً مر به ومر بأخيه يجري مجرى أزيداً ضربته في ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: (أو بإضافة) أن نحو: زيداً ضربت غلام أخيه، وصاحب غلام أخيه، ونحوهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه، لأنه قوله: (أو بإضافة) أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفي ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: زيداً مررت به، يجري مجراه ما كان المجرور فيه مضافاً متحداً كان أو متعدداً نحو: زيداً مررت بأخيه، ومررت بغلام أخيه.

(وفصل) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل، فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً ومرفوعاً إذا كان التقدير أن يفصل المشغول، والأول أحسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري، و(بحرف) متعلق بفصل، وكذلك بإضافة و(كوصل) متعلق بيجري. ثم قال:

٢٦٥ - وَسَوْفِي ذَا أَلْبَابٍ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِأَلْفَعْلٍ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول دون الصفة المشبهة، وأفعِل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو: أزيداً أنت ضاربه، كقولك: أزيداً تضربه. (فإن قلت): قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو: أزيد أنت تضربه للفصل، والفصل موجود في هذا المثال. (قلت) لا يمنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل، بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه، بل لا بد من شيء يستند

(وفصل مشغول بحرف جر). قول كدي: [المفصول بينه وبين الفعل بحرف الخ] ظاهره أن الشاغل في المسألتين الضمير وهو كذلك فيما إذا كان الفصل فيه بحرف الجر، وأما إن كان فيه الفصل بالمضاف فليس كذلك بل الشاغل ظاهر. وقوله: [أو بإضافة] تبع عبارة الناظم مع أن الناظم أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو المضاف، والمكودي شارح فالأولى إتيانه بالعبارة من غير تأويل. وقوله: [وفي ذلك أيضاً إشعار الخ] أشار بهذا إلى أن أو في قول الناظم: أو بإضافة مانعة خلوا مانعة جمع وهو الصواب، وليست أو للتقسيم حتى يقال أنه لا يصدق كلام الناظم بالفصل بالحرف والمضاف معاً.

(وسؤفي ذَا الباب وصفاً ذا عمل). قول كدي: [فنحو: أزيداً أنت ضاربه كقولك الخ] أي هو عاثلة في كون الوصف يفسر العامل في الاسم السابق كما يفسره الفعل، وإن كان الوصف مفصولاً والفعل لا يصح فيه الفصل، إلا أنهم اختلفوا في هذه المسألة أعني مسألة الاشتغال بالوصف هل يفسر العامل بالفعل فقط

إليه فتزول أنت ضاربه منزلة تضربه، واحتز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كإسم الفعل والمصدر، وبقوله: (ذا عمل) من اسم الفاعل بمعنى الماضي فإنه لا يعمل، وبقوله: (إن لم يك مانع حصل) من اسم الفاعل العامل المقترن بال الموصولة نحو: زيد أنا الضاربه غداً. وفهم من قوله: (إن لم يك مانع حصل) أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها، و(وصفاً) مفعول بـ (سو) و(في) متعلق بسو، وكذلك (بالفعل) والظاهر أن (يك) تامة، و(مانع) فاعل لها، و(حصل) في موضع الصفة لمانع، والتقدير: إن لم يوجد مانع حاصل. ثم قال:

٢٦٦ - وَعُلُقَةُ حَاصِلَةٍ بِتَابِعِ كَعُلُقَةِ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

يعني أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بسببي جرى مجرى السببي المحض، والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد بالتابع هنا النعت كقولك: زيداً ضربت رجلاً يحبه، أو عطف

لأنه الأصل في العمل، أو بالوصف فقط، أو بصحتها معاً، فذهب ابن مالك إلى تقديره وصفاً معتمداً مطابقاً للمذكور لا غير. وقوله: [كاسم الفعل الخ] مثاله زيد عليك يتعين في زيد الرفع على الابتدائية، ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف لأنه لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وسيقول الناظم: وآخر ما الذي فيه العمل، ومثال المصدر: زيد ضرباً بإياه.

وقوله: [وبقوله ذا عمل الخ] رحم الله كدي حيث غاير بين مصدوقي ذا عمل مع إن لم يك مانع حصل، وحاصل كلامه أنه حمل ذا عمل على العمل بالفعل في الحالة الراهنة، فيخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي وإن كان مهياً لقبول العمل بدخول آل عليه لكن ليس عاملاً الآن، ويبقى داخلاً في قوله: ذا عمل الصفة المشبهة نحو: وجه الأب زيد حسنه، واسم الفاعل مع آل فأخرجهما بقوله: إن لم يك مانع حصل، فالمانع في الصفة المشبهة كونها لا تعمل في سابق، وما لا يعمل في متقدم لا يفسر عاملاً، والمانع في اسم الفاعل المقرون بآل أن الوصف صلة لآل، والصلة لا تتقدم على الموصول، فمعمولها، كذلك وما لا يعمل الخ. وقوله: [زيد أنا الضاربه غداً الخ] الأولى حذف غداً لأن اسم الفاعل المقرون بآل يعمل مطلقاً لقول الناظم: وإن يكن صلة آل الخ.

(وعلاقة حاصلة بتابع). قول كدي: [يعني أن الشاغل الخ] الشاغل هو رجلاً في مثاله الأول، وعمرأ في المثالين بعده. وقوله: [إذا كان أجنبياً] أي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه. وقوله: [بسببي] المراد به التابع المتحمل لضمير الاسم السابق وهو يحبه في المثال الأول وأخاه في المثالين بعده. وقوله: [جرى مجرى السببي] أي الذي لم يقع فيه فصل بين العامل والضمير إلا بالاسم الواقع شاغلاً فقط نحو: زيداً ضربت أخاه، كما مر في قوله: أو بإضافة، فلا يكون فيه تشبيه الشيء بنفسه، كما قيل به في النظم.

وقوله: [والمراد بالعلقة الضمير الخ] صواب والتقدير وضمير حاصل ومتصل بتابع لاسم شاغل الاسم ذلك للعامل عن العمل في الاسم السابق كعلقة أي ضمير ملابس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلاً للعامل المفسر في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فانفصال الضمير من الشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت

البيان كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، أو عطف النسق كقولك: زيداً ضربت عمراً أخاه، وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التتابع، وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر، و(علقة) مبتدأ و(حاصلة) نعت له، و(بتابع) متعلق بحاصلة، و(كعلقة) خبر المبتدأ، و(بنفس) صفة لعلقة. ثم قال:

تعدي الفعل ولزومه

الفعل على قسمين: متعد ولازم، وبدأ بالمتعدي فقال:

٢٦٧ - عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مُضْطَرِّ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

رجلاً يحبه، بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل في نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، وليس المراد من قول الناظم: بنفس الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أي الضمير لأنه لا معنى له، وهذا هو الذي فهم بعضهم من كلام كدي فاعترض عليه وقد علمت صحة كلامه، نعم إطلاق العلاقة على الضمير مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة كالأخوة والبنوة، وأجيب بأن الضمير لما كان سبباً في العلاقة أطلق على المسبب الذي هو الارتباط من باب إقامة السبب مقام المسبب.

وقوله: [ضربت عمراً أخاه] هكذا في النسخ المصححة وهو الصواب، وفي بعضها ضربت رجلاً أخاه وهي غير صواب لأنه يشترط في العطف المطابقة في التعريف والتكثير، ولا تطابق على هذه النسخة لأن الأول نكرة والثاني معرفة. وقوله: [وإطلاقه في التابع الخ] نكت به على الناظم حيث أطلق في التابع، وأجيب بأن تابع في النظم نكرة والنكرة في الإثبات لا نعم فلا يحتاج لإصلاح. وقوله: [والمراد بالواقع السببي الخ] الذي هو أخاه في نحو: زيداً ضربت أخاه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تعدي الفعل ولزومه

لما كان العامل المشغول تارة يكون متعدياً وهو المستفاد من قوله: إن مضمراً اسم سابق الخ، مع مواضع أخرى في الباب قبل، وتارة يكون لازماً وهو المستفاد من قوله: وفصل مشغول بحرف جر الخ، ذكر باب التعدي واللزوم عقب الاشتغال، ثم المتعين أن يكون لزومه بالرفع عطفاً على تعدي، وتجويز بعضهم جره بالعطف على تعدي باعتبار أنه حذف المضاف الذي هو باب وبقي المضاف إليه على جره بعيد.

قول كدي: [الفعل على قسمين الخ] هذا أخذ بظاهر عبارة الناظم وإلا فالأقسام أربعة: متعد دائماً، وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها، وما يكون متعدياً تارة ولزماً أخرى نحو: نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وجعلها الموضح ثلاثة لأن القسم الرابع سماعي عنده جائز في النثر، والجمهور على أنه قسم مستقل مقيس جائز، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾.

(علامة الفعل المعدى) بدأ بالمتعدي لشرفه وقصر الكلام عليه وإن كان الأصل تقديم اللازم لأن

يعني أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زيد ضربه عمرو، والخير عمله زيد واحترز بـ(ها) غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما، و(علامة) مبتدأ وخبره (أن تتصل) و(هاء) مفعول بتصل، و(به) متعلق بتصل. ثم قال:

٢٦٨ - فَاَنْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ أَلْكَتُبُ

يعني أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل، كان مرفوعاً كما تقدم في بابه، وفهم من قوله: (فانصب به)، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

المتعدي يحتاج واللازم لا يحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (غير مصدر) أي مصدر ذلك الفعل المذكور، فيصدق بأن لا تعود الهاء على مصدر أصلاً، أو تعود على مصدر غير ذلك الفعل المذكور، فلذلك مثل المكودي بمثالين، وبه تعلم أن تمثيله بالخير عمله زيد صواب، لأن الخير وإن كان مصدرًا لكنه لغير الفعل المذكور وهو عمل إذ مصدره عمل، وحيث فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأن الخير المراد به المال فيكون غير مصدر وإن كان الخير يطلق على المال. قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَبُّ الْخَيْرِ﴾ أي المال ﴿لَشَدِيدٌ﴾ إذ لا معنى له في كلام المكودي.

قول كدي: [اتصال ضمير الخ] زاد لفظ ضمير لإخراج هاء السكت نحو: زيد خرجه، فإنه ليس في النظم ما يخرجها فتكون علامته غير مانعة، وقد يقال: إن هاء السكت لا تعود على شيء فتكون خارجة بقوله ها غير مصدر لأن معناه هاء عائدة على غير مصدر. قوله: [فإنها تتصل بالمتعدي الخ] مثال المتعدي الضرب ضربه زيد، ومثال اللازم الخروج خرجه عمرو.

(فانصب به مفعوله) أي جنس المفعول واحداً أو متعدداً، ثم هذا كأنه ترجمة للمفعول به لأن غيره من المفاعيل حده وذكر لكل باباً يخصه، وأما المفعول به فلم يفرد بترجمة ولم يحده وحده تقريباً الاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل الفاعل إثباتاً نحو: ضربت زيداً، أو نفياً نحو: ما ضربت عمراً، ويؤخذ من هنا أن المفعول به إنما ينصبه المتعدي بخلاف غيره من المفاعيل، فكما ينصبها المتعدي ينصبها اللازم.

قول كدي: [كما تقدم في بابه الخ] في هذا تنكيت على الناظم بأنه حيث قدم في قول ينوب مفعول به عن فاعل فلا يحتاج إلى استثنائه لأنه معلوم، بل قال بعض: إن كلام الناظم يقتضي أنه إذا ناب عن الفاعل لا ينصب الفعل شيئاً آخر، مع أن المتعدي لاثنين ينصب الثاني، والمتعدي لثلاثة ينصب الثاني والثالث، وأجيب بأنه أطلق اتكالا على ما مر في قوله: وما سوى النائب عما علقا الخ، والأولى أن يبدل قوله: إن لم ينب عن فاعل الخ بأن لم ينب عن قاصر نحو: سمعت للكتب، ليكون إشارة إلى أن محل نصبه للمفعول إذا لم يضمن المتعدي معنى فعل قاصر وإلا فلا ينصب وذلك نحو: سمع فإنه في الأصل متعد، لكنه لما ضمن معنى أصنى وأصنى لازم صار لازماً فلذلك عدي للكتب باللام.

وقوله: [وهو أصح الأقوال] وحجته أن أصل العمل للفعل، وقيل: الناصب الفاعل، وقيل: الفعل والفاعل، وقيل معنى المفعولية.

٢٦٩ - وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمَعْدَى وَحْتِمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنِهِم

يعني أن ما لا يصح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويقال فيه غير متعد وقاصر، و(لازم) خبر مقدم، و(غير المعدي) مبتدأ مؤخر ثم أن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل على لزومه بوزنه، وقد شرع في بيان ذلك فقال: (وحتم لزوم أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالاً على السجايا أي الطبايع، وهو ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك بقوله: (كنهم) ومعناه كثر أكله، ومثله حق بكسر الميم وضمها. ثم قال:

٢٧٠ - كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَا وَمَا أَقْضَى نَظَافَةً أَوْ دَنْسَا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو: (افعلل) كاقشعر واطمأن، وافعلنل كاحرنجم واقعنسس، و(المضاهي) المشابه واصطلاحه في هذا الكتاب أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ

(ولا زِمَ غير المعدي). قول كدي: [أن يتصل به الخ] أشار إلى جواب اعتراض وارد على الناظم وهو أن الإخبار في كلامه غير مفيد، لأنه معلوم من الترجمة أن غير المتعدي لازم، وحاصل الجواب أن في الكلام حذفاً يدل عليه ما قبله، والتقدير: وغير ما يقبل علامات المتعدي لازم، وقد مر نظيره في قوله: سواهما الحرف، مع قوله: وغيره معرفة، ثم إن قوله: ولا زِمَ أي أصالة احترازاً عما إذا كان هناك شيء يصيره متعدياً كالهزمة نحو: أذهبت طياتكم فإن ذهب في الأصل لازم، فلما دخلت الهزمة عليه صار متعدياً، وكألف المفاعلة في نحو: جالست زيدا في جلس زيد، وكالإتيان به على فعلت لدلالة على الغلبة نحو: كرمت زيدا أي غلبته في الكرم كذا قالوا، والحق أنه لا يحتاج للتقييد بذلك، إذا ما ذكر داخل في قوله: علامة الفعل الخ، لأنها كلها تقبل هاء غير المصدر.

وقوله: [وقد شرع في بيان ذلك الخ] لم يقل في بيان الأول أو الثاني إشارة إلى أن الناظم خلط بينهما، لأنه ذكر أولاً ما يستدل على لزومه بمعناه ثم بوزنه، ولذلك جعل يقول بعد كلام الناظم: هذا مما يستدل الخ.

(وحتم. لزوم أفعال السجايا). قول كدي: [لازم له] تبع عبارة الناظم، ولعل المراد باللزوم الغالب، فكون الإنسان كثير الأكل مثلاً قد يزول بالمرض، والحق قد ينفك عن صاحبه. وقوله: [ثم مثل ذلك بقوله: كنهم ومعناه الخ] تمثيل الناظم بنهم، وتفسير المكوذي له صواب موافق لكلام أهل اللغة، لأن نهم عندهم تارة يطلق ويراد به من اشتدت شهوته للطعام فيكثر أكله، وتارة يطلق ويراد به معنى شبع. فالأول من أفعال السجايا، والثاني من الأفعال الدالة على العرض، فالناظم مثل بنهم وأراد به المعنى الأول، والموضح مثل به المعنى الثاني والكل صحيح. وقول التصريح وأما أنهم إذا صار أكلوا فليس لازماً سبق قلم. وعندهم نهم بضم النون مبنياً للمفعول ومعناه ولع فهو استعمال آخر، ومعنى آخر يكون نهم معه متعدياً ودليله صوغ مفهوم اسم مفعول منه، وفي الحديث: «منهومان لا يشبعان: طالب علم وطالب دنيا».

(كذا افعلنل). قول كدي: [فالمراد به ذلك اللفظ الخ] هذا في الغالب، ومن غير الغالب قد لا يراد ذلك اللفظ المشبه به كقوله في باب النسب ياء كيا الكرسي الخ لأن ياء الكرسي ليست للنسب وقوله:

وشبهه فكأنه قال : واقعنس ومضاهيه ، و(افعلل) مبتدأ خبره (كذا) والمضاهي معطوف على (افعلل) و(اقعنس) مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنس ثم قال : (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضوء وطهر في النظافة ونجس في النجاسة وقدر ودنس في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي . ثم قال :

٢٧١ - أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ كَمَدَّةً فَامْتَدَّ

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو: مرض وكسل ونشط (أو عرضاً) معطوف على (دنس) . ثم قال : (أو طاع المدي لواحد كمد فامتد) يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعد إلى واحد ، ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دحرجته فتدحرج « ومددت الثوب فامتد ، واحترز بقوله : (لواحد) من المطاوع المتعدي لاثنتين فإنه متعد إلى واحد كقولك : علمت زيداً الحساب فتعلمه . ثم قال :

٢٧٢ - وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْنُصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

[واقعنس ومضاهيه] المراد المضاهي المشابه لاقعنس في كون بعد النون حرفين أحدهما زائد للتضعيف فيكون شاملاً لاقعنس وما أشبهه فيما ذكر . (فإن قلت) : كلام الناظم لا يشمل الوزن الأصلي بأن يكون بعد النون حرفان أصليان كاحرنجم مع أنه لازم أيضاً . (قلت) : بل يؤخذ بالأحرورية لأنه إذا كان الملحق لازماً فأحرى الأصلي ولذلك أدخله كدي في كلام الناظم وهذا على الاحتمال الأول وهو جعل اقعنس مفعولاً وهو الصواب ، وأما على الاحتمال الثاني وهو كون اقعنس فاعلاً فيكون الأصل كاحرنجم هو المراد ، وهل يدخل الملحق وهو اقعنس وما أشبهه يحتمل ويحتمل .

(وما اقتضى نظافة أو دنسا) الظاهر أن هذا داخل في قوله بعد : أو عرضاً ، لأنه من جملة ما دل على العرض ، فيكون ذكر العرض بعده من ذكر العام بعد الخاص ، ونجس وقدر بضم العين وكسرها فيهما . (أو عرضاً) . قول كدي : [ما ليس حركة الخ] المراد بالحركة المنفية انتقال الجسم بتهامه من محل لآخر فيدخل العرض نحو: ارتعش لأنه وإن اقتضى حركة جسم لكنه ليس بتهام الجسم على الوجه المذكور ، فالارتعاش من العرض .

(تنبيه) : هذه الأفعال التي ذكر الناظم من قوله : وحتم لزوم الخ إلى هنا كلها داخلة في مصدق قوله : ولازم غير المعدى لأن هذه الأفعال لا تتصل بها هاء غير المصدر فلا حاجة لذكرها ، وأجيب بأنه ذكرها تقريباً على المبتدئ .

(وعد لازماً) مراده باللازم حقيقة أو حكماً ، فالحقيقي ما يتعدى إلا بحرف الجر كمثالي كدي والحكمي ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه ويطلب آخر لا يتوصل إليه إلا بحرف الجر ، وكان ينبغي للمكودي أن يبدل المثال الثاني بنحو قوله تعالى : ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ فالتاس مفعول أول ، وبعضهم بدل منه ، وتعدي للثاني وهو بعض بالباء ليفيد القسمين معاً نقلاً .

يعني أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر نحو: مررت بزيد، وآليت على عمرو. ثم قال: (وإن حذف فالتصّب للمنجر) يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع ومطرّد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٣ - نَقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجَبْتُ أَنْ يَدُؤَا

أي سماعاً كقول الشاعر:

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

أي آليت على حب العراق فحذف حرف الجر وانتصب المجرور، وظاهر قوله: (نقلاً) أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع إلى حذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل. وأشار إلى

وقوله: [كقول الشاعر: آليت الخ] البيت من البسيط، وقائله المتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي، ومعنى البيت حلفت، ثم يحتمل أن يكون بضم التاء فيكون إخباراً عن نفسه ويحتمل أن يكون بفتحها فيكون خطاباً للملك وهو الظاهر، وذلك أن المتلمس هذا هجا ملك العراق فحلف الملك لا يطعمه حب العراق، ففر الشاعر إلى الشام، والدهر: منصوب على الظرفية، وأطعمه: على تقدير لا أطعمه جواب القسم، وجملة والحب الخ حالية، والشاهد في نصب حب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون حب مفعولاً بفعل محذوف يفسره أطعمه، لأن لا النافية وإن كانت محذوفة لها صدر الكلام تمنع ما بعدها أن يعمل فيها قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، والسوس قمل القمح.

وقوله: [وليس كذلك الخ] بل الحق أن النقل راجع لحذف حرف الجر والنصب معاً، فيكون حذف الجار وإبقاء الاسم مجروراً بعده شاذاً وحذفه ونصب الاسم شاذاً أيضاً، ومعنى الشذوذ أنه لا يجوز لك أن ترتكب واحداً منهما، ويكون حينئذ الضمير في يطرد عائداً على ما ذكر من الحذف والنصب إذا قلنا أنه بعد حذف الجار يكون المجرور في محل نصب وعائداً على حذف الجار ويقائه مجروراً إن قلنا في محل جر على الخلاف الذي ذكره كدي بعد.

(فإن قيل): كثير من الفحول كالناظم يرتكب حذف الجار مع أنه غير مقيس. (أجيب) عنه بأنه إذا سمع في حرف يكون فيه مقيساً كما إذا سمع في الباء يجوز للمولدين القياس عليها وارتكابه، ومعنى النقل أنه لا يقاس حذف غير مسموع على آخر مسموع وتأمل هذا.

(كعجبت أن يدوا) مضارع ودي كوعد، وأصل المضارع قبل الإسناد يودي كيوعد، فأسند إلى واو الجماعة فصار يوديون، فحذفت الواو الأولى فاء الكلمة عملاً بقول الناظم: فا أمر أو مضارع من كوعد احذف، فصار يديون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الدال بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياء والواو حذفت الياء لدفعها، ثم دخل الناصب فحذف النون لقوله:

الثاني بقوله: (وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كعجبت أن يدوا) يعني أن حذف حرف الجر مع (أن وأن) المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول: عجبت من أنك تقوم، وعجبت أنك تقوم، (وعجبت أن يدوا) أي يعطوا اللدية، واحترز بقوله: (مع أمن ليس) من نحو: رغبت في أن تقوم، ورغبت عن أن تقوم، ولا يجوز حذف حرف الجر هنا لثلا يلتبس، وإنما اطرد حذف حرف الجر مع (أن وأن) لطولهما بالصلة، واختلف في موضعهما بعد الحذف ف قيل في موضع جر، وقيل في موضع نصب وهو أقيس، وقوله: (وأن حذف) حرف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها، (ونقلاً) مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف، وفاعل (يطرد) ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف أيضاً. ثم قال:

٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنَ الْبَسَنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ أَلْبِسَنَ

إذا كان الفعل متعدياً إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى، وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك: أعطيت زيدا درهماً، فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم، وكقولك: ألبس من زاركم نسج اليمين، ف(من زاركم) مفعول أول بـ(ألبس)

وحذفها للجزم والنصب سمه فهو معرب منصوب بحذف النون

قول كدي: [لثلا يلتبس الخ] تبع في هذا الناظم، واعترضه الموضح بحذف الجار في قوله تعالى: «وترغبون أن تنكحوهن» مع أن المفسرين اختلفوا هل المقدّر في أرعن؟ وأجاب عنه المرادي بجوابين أحدهما: أن يكون الجار حذف اتكالا على القرينة الثاني أن يكون حذف ردعاً لمن يريد نكاحهن لجهلهن وماهن، أو لمن يرغب عنهن لفقرهن، على أن الناظم لا يرد عليه شيء لأنه شرط أمن اللبس في الاطراد فقط، ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورد، فلا يرد عليه الآية حتى يحتاج للجواب، على أن الذي في الآية إجمال لا لبس وهو من مقاصد العقلاء، نعم ابن مالك لا يفرق بين اللبس والإجمال بل هما عنده بمعنى واحد.

وقوله: [لطولهما بالصلة الخ] فخفت بحذف الجار، والأولى في التعليل ما علل به السهيلي استقباح دخول حرف على حرف (فإن قلت): ما الفرق بين الموصول الحرفي والإسمي مع إن كلا منهما قد طال حتى اطرد الحذف مع الحرفي دون الإسمي؟ (قلت): الجواب أن الموصول الحرفي مع صلته واحد بدليل صحة التأويل، فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف الموصول الاسمي فلا يصح فيه التأويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم إن تقديم المفعول الذي هو في أن وأن الخ يوهم اختصاص الاطراد بأن وأن، وليس كذلك لأن من جملة ما يطرد فيه ذلك كي كما نكت بزيادتها الموضح.

(والأصل سبق فاعل معنى). قول كدي: [من غير باب ظن] تبع في هذا التخصيص ظاهر عبارة الناظم منضمة لمثاله، واعترضه الموضح بأن الصواب أن ذلك عام في باب ظن مما أصل الأول مبتدأ، وفي باب أعطى. وفي باب اختار، فالأصل في الجميع أن يقدم المفعول الأول، وأجيب عن الناظم بأن المفعولين في باب ظن أصلهما المبتدأ والخبر، وقد تقدم حكم ترتيبهما في بابها فإعادته هنا تكرار، وفي اختار في حكم المتعدي إلى واحد، لأن الثاني مجرور بمن لفظاً أو تقديرأ نحو: اخترت زيدا من القوم أو القوم.

(نسخ اليمن) مفعول ثان، والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لبس نسج اليمن، و(نسخ) مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج، ثم إن المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى، وقسم يجب فيه تأخير، وقسم يجوز فيه الوجهان، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٧٥ - وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا وَتَرُكُ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتْمًا قَدْ يُرَى

أي لموجب غشي وجاء، والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، أو الحصر نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، أو يكون الأصل ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أعطيتك درهماً ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: ما أعطيت درهماً إلا زيداً، أو يكون الثاني ضميراً متصلاً بالفعل نحو: الدرهم أعطيته زيداً أو متلبساً بضمير يعود على الثاني نحو: أسكنت الدار بانيتها. وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: (والأصل سبق فاعل معنى) و(ترك) مبتدأ خبره (قد يرى) و(حتماً) مفعول يبرى، و(قد) في قوله: (قد يرى) للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

وقوله: [ثم إن المفعول الأول الخ] هذه التوطئة معترضة من وجوه ثلاثة، أحدهما: كان الأولى أن يذكر هذه التوطئة قبل قوله: والأصل الخ، لأن القسم الذي يجوز فيه وجهان هو المشار إليه بقوله: والأصل الخ. الثاني: الأولى في التقسيم أن يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق صنيع الناظم بأن يقول: على ثلاثة أقسام، قسم يجوز فيه وجهان الخ. الثالث: المناسب للتخصيص بغير باب ظن كما خصص هو أن يقول: ثم إن المفعول الذي أصله فاعل في المعنى، وأما عبارته فتشمل باب ظن مع أنها غير داخلة عنده.

(ويلزم الأصل لموجب عرا). قول كدي: [أو الحصر] العبارة الصريحة أن يقول: أو يكون المفعول الثاني محصوراً فيه. (فإن قلت): إذا تعارض اللبس والحصر نحو: ما ضرب موسى إلا عيسى وأردت أن الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسى لكونه فاعلاً، وباعتبار كونه محصوراً فيه يجب تأخيره. (فالجواب): أن الذي يراعى الحصر، وأما اللبس فيدفع بالقرائن. وقوله: [أن يكون الأول ضميراً الخ] لأنه لو أخر لا تفصل، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله، وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

(وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى). قول كدي: [أو يكون الثاني الخ] أي باعتبار الرتبة والإعراب وإن كان أولاً باعتبار اللفظ الآن. وقوله: [أو متلبساً الخ] أي الثاني، قيل في العبارة قلب، وصوابه أن يقول أو يتلبس الأول بضمير يعود على الثاني، ويمكن الجواب بأن المراد بالأول في كلامه لفظاً وصورة لا حقيقة ورتبة، ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على أن مراده بالثاني والأول في الرتبة.

٢٧٦ - وَحَذَفُ فَضْلَةٍ أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ

يعني أنه يجوز حذف الفضلة، وفهم من إطلاقه في الحذف أنه يجوز حذفها اختصاراً أو اقتصاراً، وشمل قوله: (فضلة) مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو: ضربت، والأول المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً﴾ والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ والأول والثاني معاً نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾. وقوله: (إِنْ لَمْ يَضِرْ) أي إِنْ لَمْ يَضِرْ حَذْفَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ جَوَاباً نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لَمَنْ قَالَ: مَنْ ضَرَبْتُ؟ أَوْ كَانَ مُحْصُوراً نَحْوُ: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا، فَبَيْنَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا اخْتِصَاراً وَلَا اقْتِصَاراً، وَحَذَفُ مَفْعُولٍ مُقَدِّمٌ بـ (أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضِرْ) شَرْطٌ، وَمَعْنَى يَضِرُّ يَضِرُّ، يُقَالُ: ضَارَ يَضِيرُ ضِيراً بِمَعْنَى ضَرَّ يَضِرُّ ضَرّاً، وَقَوْلُهُ: (كَحَذَفِ) هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ كَضِيرِ حَذَفِ، وَ(مَا) مُوَصَّوْلَةٌ وَصَلَتْهَا الْجُمْلَةُ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ، وَ(جَوَاباً) مَفْعُولٌ ثَانٍ بِسَبْقِ، وَفِي (سَبْقِ) ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ عَائِدٌ عَلَى الْفَضْلَةِ، ثُمَّ الْفِعْلُ النَّاصِبُ لِلْفَضْلَةِ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ، وَالثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ:

(وحذف فضلة أجز إن لم يضر). قول كدي: [يعني أنه يجوز حذف النخ] تبع في التعبير بالجواز عبارة الناظم، والظاهر أن المراد بالجواز عدم الامتناع، فيصدق بالحذف وجوباً نحو: ضربت وضربني زيد، إذا أعملنا الثاني وأعملنا الأول وعمل في ضميره فيجب حذفه، وسيقول الناظم: ولا تحي مع أول قد أهملنا النخ. وقوله: [أنه يجوز حذفها اختصاراً] أي للدليل. والدليل إما لفظي كتناسب الفواصل في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا دَعَاكَ رَبُّكَ وَمَا قُلُ﴾ أي فلاك، وإما معنوي كاحتقاره كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ اللَّهُ لِأَعْلَنِ﴾ أي الكافرين.

قوله: [أو اقتصاراً] مراده به أن يصير المحذوف نسبياً منسياً فلا يحتاج إلى قرينة، فيتنزل المتعدي منزلة اللازم لفظاً وصورة، وإلا فالمفعول لا بد من تقديره إما مبالغة نحو: فلان يعطي أي يبالغ في الإعطاء، وإما لتضمينه معنى فعل لازم نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ فإن أفاض هو في الأصل متعد لأنه بمعنى صب، لكنه لما ضمن هنا معنى ارتحل صار لازماً لفظاً وصورة، وحمل المكودي النظم على الحذف العمومي الشامل للاختصاري والاختصاري، أولى من حمل الموضح على الاختصاري فقط.

وقوله: [كقوله عز وجل: وَأَعْطَى النخ] تقديره الأصل والله أعلم الفقراء أو صاحب حق، قال بعض: الظاهر والله أعلم أن الآية مما حذف فيه المفعولان معاً، لأن قليلاً ليس مفعولاً ثانياً وإنما هو صفة. وقوله: [نحو قوله تعالى: وَلَسَوْفَ يَعْطَى النخ] تقدير الثاني الشفاعة أو سؤالك. وقوله: [نحو فأما من أعطى] تقديرهما الفقراء الزكاة. وقوله: [يقال ضار يضير] أصله يضير بكسر الياء فنقلت حركتها لما قبلها عملاً بقوله فيما يأتي لسكان صح انقل التحريك النخ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين^(١) وقوله: [جواباً مفعول ثان النخ] الحق أنه حال لأن سبق إنما يتعدى لواحد.

وقوله: [وفي سبق ضمير مستتر عائِد على الفضلة] لو كان الأمر كما قال لقال الناظم: سبقت لقول (١) (قوله: ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين) لا يخفى أنه لا حاجة إليه، فالصواب حذفه أو زيادة عند دخول الجازم فتأمل، اهـ مصححه.

٢٧٧ - وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً كقولك لمن قال لك ما ضربت أحداً بل زيداً ووجوباً في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل، وهذا هو الوجه الثاني وإليه أشار بقوله: (وقد يكون حذفه ملتزماً) وفهم منه أن قوله: (ويحذف الناصبها إن علما) على جهة الجواز لأنه في مقابلة الحذف على جهة اللزوم، و(الناصبها) مفعول لم يسم فاعله يمحذف وهو اسم فاعل، والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة، و(حذفه) اسم يكون والضمير فيه عائد على النصب.

الناظم سابقاً، وإنما تلزم فعل مضمر متصل، وأجيب عنه بأنه لما كانت ما واقعة على الفضلة ولفظ ما مذكر قال: إنه عائد على الفضلة فتجاوز مراعاته، ولذا أعاد الضمير عليها مذكراً. وقوله: [يجوز حذفه الخ] الأولى أن يقول: قد يحذف لأن عبارته باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ويمكن الجواب بأن مراده بالجواز في يجوز حذفه ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين.

(ويحذف الناصبها إن علما). قول كدي: [لمن قال لك ما ضربت الخ] كما يحذف لقريئة لفظية كما مثل يحذف لقريئة معنوية كقولك لمن رأته متأهباً للسفر مكة: أي تريد مكة؟ وقوله: [في باب الاشتغال الخ] أجحف المكودي هنا غاية الإجحاف حيث لم يأت بالأمثلة لكن اتكل على كونها معلومة، فمثال الاشتغال: زيداً ضربته، فلا يجوز ذكر العامل لقوله فيما مر: فالسابق انصبه بفعل أضمرنا حتماً، ومثال النداء: يا عبد الله فإنه مفعول بفعل محذوف قامت مقامه الباء مثلاً فهي عوض منه فلا يجمع بينهما، ومثال التحذير: إياك والشر، أي إياك باعد واحذر الشر، لقيام العطف والتكرار مقامه، وسيقول الناظم:

إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب

ومثال الإغراء المروءة والنجدة وسيأتي وكمحذر بلا إيا اجعلنا مغرى به، وأما المثل بنحو: الكلاب على البقر أي أرسل، والمثل لا يغير فلا يذكر العامل، ومثال ما جرى مجرى المثل: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ فخيراً مفعول بمحذوف وجوباً والتقدير والله أعلم. واتوا خيراً لكم، والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل تقدم له سبب ضرب لإجله في الأصل، وأما ما جرى مجراه فلا سبب له لكنه لكثرة استعماله نزل منزلة المثل، والله أعلم.

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد، وكل من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

٢٧٨ - إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

المراد بالعاملين هنا الفعل وما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف في هذا الباب، وشمل قوله: (عاملان) الفعلين كقوله عز وجل: ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ والاسمين كقول الشاعر:

عهدت مغنياً مغنياً من أجرته فلم ألتخذ إلا فناءك موثلاً

التنازع في العمل

لما كان العاملان الطالبان للاسم المتنازع فيه تارة يكونان متعددين نحو: ضربت وضربني زيد، وتارة يكونان لازمين نحو: قام وقعد زيد، ناسب أن يذكر التنازع عقب التعدي واللزوم، ثم إن تعريف كدي شرح لكلام الناظم بدليل قوله بعد وقد بين ذلك بقوله:

(إن عاملان اقتضيا في اسم عمل). قول كدي: [وما جرى مجراه الخ] يعني في العمل لا في التصرف خلاف ما في التصريح لثلا يخرج المصدر واسم الفعل ويدل لما قلنا تمثيل كدي بعد: بـ ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ لأن هاؤم اسم فعل ولا حظ له في التصرف، وعلى إخراج الجامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح.

وقوله: [ولا مدخل للحرف الخ] خص المكودي خروج الحرف فيقتضي أن التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير حرفين ولا أحدهما، والموضح نص على أنه ممنوع في القسمين معاً، إلا أنه يشكل على ما للموضح تمثيله بنفسه بـ ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ مع أن فيه التنازع بين هاؤم وهو جامد وقرؤا وهو متصرف. (فإن قيل): التنازع قد وقع بين حرفين في قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾ (فالجواب) أنه لا تنازع لأن إن تطلب مثبتاً ولم تطلب منفيّاً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى، وحيث قد تفعلوا معمول للم وحدها ومطلوب إن في المعنى مجموع لم تفعلوا.

وقوله: [كقوله عز وجل: آتوني أفرغ الخ] أمر، والواو فاعله، والنون نون الوقاية، والياء مفعوله، وأفرغ مضارع مجزوم على جواب الأمر، وقطراً يطلبه الأول على أنه معمول ثان، ويطلبه الثاني على أنه مفعول به، فأعملنا الثاني لقربه، وأعملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذفناه لأنه فضلة، وسيقول: ولا تحيء مع أول قد أهمل. [وقول الشاعر: عهدت الخ] البيت من الطويل، وعهد: فعل ماض مبني للمفعول والتاء المفتوحة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت، ومغنياً ومغنياً: حالان من التاء وكل منهما اسم فاعل الأول من أغاث والثاني من أغنى وبينهما جناس التصحيف، ومن: موصوله مطلوبة لمغنياً ومغنياً فأعملنا الثاني لقربه إلى آخر ما مر من نظيره، وجملة أجرته صلة من والعائد الهاء، والفاء في فلم سببيه، وألتخذ: فعل مضارع مجزوم

والفعل والاسم من تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقول الشاعر:

لقد علمت أولو المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
ومعنى (اقتضيا) طلبا فخرج به نوعان أحدهما: أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في التنازع فيه كقول امرئ القيس بن حجر:

من اتخذ متعدياً لمفعولين: الأول فناءك أي جوارك. والثاني موثلاً أي ملجأ، والشاهد في تنازع الاسمين وهما مغنياً ومغنياً في من.

وقوله: [كقوله تعالى هاؤم الخ] هاؤم اسم فعل بمعنى خذوا، والميم حرف دال على الجمع وأصله هاكم أبدلت الكاف واواً ثم الواو همزة كذا في التصريح، والحق أنه بالهمز لغة لا مبدلة من شيء، وكتابه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء في محل جر مضاف إليه، والهاء هاء السكت، والشاهد في تنازع هاؤم مع اقرؤا في كتابيه فأعملنا الثاني لقربه الخ، وقيل هاؤم بمعنى تعالوا فيكون لازماً ولا تنازع فيه.

وقوله: [كقول الشاعر: لقد علمت الخ] البيت من الطويل، وأولو بالواو بمعنى أصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وفي نسخة أولى اسم إشارة فيكون فاعلاً مبنياً، وعلى كل فالمغيرة صفة لمحذوف أي الخيل المغيرة، يقال: أغارت الخيل في الحرب إذا أسرعت في مشيها، لكن على الأول يكون المغيرة بالجر لأنه صفة للخيل المقدر المضاف إليها أولو، وعلى الثاني يكون مرفوعاً صفة لمحذوف واقع بدلاً من اسم الإشارة أو عطف بيان، وأنني: سد مسد معمولي علم، وأنكل: مضارع بمعنى أعجز عن ضربه في الحرب، والشاهد في تنازع أنكل، والضرب في مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيباني بناء على جواز إعمال المصدر المحلي بال فأعملنا الثاني لقربه الخ كذا قالوا، والحق الذي في العيني أن التنازع إنما هو بين لحقت والضرب، وأما أنكل فمعناه أعجز وهو لازم.

وقوله: [لا يقتضي عملاً في التنازع فيه] تسميته متنازعا فيه مجاز إذ لا تنازع هنا. قوله: [كقول امرئ القيس الخ] البيت من الطويل، ولو: حرف امتناع، وما: مصدرية، وأسعى: صلتها، والمؤول اسم أن والتقدير: ولو أن سعي، وكفاني: جواب لو، وقليل بالرفع: فاعل كفاني، ومفعول أطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد:

ولكها أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

لأن مقصوده أنه لو كان يسعى للمعيشة الدنيئة كفاه المال القليل، لكنه إنما يطلب الملك فلا يكفي المال القليل، ولو جعلت قليل مطلوباً أيضاً لأطلب على التنازع لوقع التناقض في الكلام وذلك أن لو الامتناعية إن دخلت على منفي صار مثبتاً، وأطلب هنا منفي فيصير مثبتاً فيقتضي أنه يطلب المال القليل وهو خلاف مراد الشاعر سابقاً ولاحقاً، والشاهد في وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير مطلوب لأحدهما فلا تنازع.

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال

فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني: أن يؤق بالعامل الثاني تأكيداً للأول كقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فإن (أتاك) الثاني غير طالب لللاحقون لأنه أتى به تأكيداً لأتاك الأول، وفهم من قوله: (في اسم) أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد، وفهم من قوله: (قبل) أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين أن العمل لاحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله: (فللواحد منها العمل) يعني ولا على أحدهما، و(عاملان) فاعل بفعل محذوف يفسره (اقتضيا) و(في اسم) متعلق باقتضيا، وكذلك (قبل) و(عمل) مفعول باقتضيا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(العمل) مبتدأ وخبره للواحد، و(منها) في موضع الحال من الواحد، وفهم منه جواز أعمال كل واحد منها، ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نبه عليه بقوله:

٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه، وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله: (غيرهم) أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة، و(الثان) مبتدأ وهو على حذف مضاف والتقدير وإعمال الثاني، و(أولى) خبره، و(عند) متعلق بأولى، و(عكساً) مفعول باختيار، و(غيرهم) فاعل، و(ذا أسرة) حال من الفاعل، وأسرة الرجل رهطه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

وقوله: [كقول الشاعر: فأين النخ] البيت من الطويل، وأين: متعلق بمحذوف أي فأين تذهب؟ وإلى أين: خبر مقدم، والنجاة: مبتدأ، واللاحقون: فاعل أتاك الأول، وأتاك الثاني، تأكيداً للأول وليس هنا تنازع إذ لو كان فيه تنازع لقال: أتوك أتاك على إعمال الثاني، أو وأتاك أتوك على إعمال الأول وهذا هو الشاهد، واحبس احبس محكي بقول مقدر أي قائلين: احبس احبس: وقوله: [ووقف عليه بالسكون النخ] الأولى بحذف الألف وقد يجاب بأنه لما حذف الألف صار الوقف بالسكون.

والثان أولى عند أهل البصرة. قول كدي: [وأسرة الرجل رهطه] أسرة بضم الهمزة لا بفتحها خلافاً للحطاب في اختصار العرب، ورهط الرجل أقاربه، ويقال فيما فوق العشرة إلى الأربعين، وأشار بهذا إلى أن إطلاق الناظم أسرة على الجماعة الغير الأقارب لا توافقه اللغة، ولأنه يقتضي أن الناقلين الأولين ليسوا بجماعة مع أن الأمر بخلافه، فلو قال: ذا نصرة بدل أسرة لكان أولى ليشير إلى أن لكل منهما حجة.

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا

(المهمل) هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره، وقوله: (والتزم ما التزم) يعني من مطابقة الضمير للظاهر، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيرها في بعضها، ولفظ ما صالح لوقوعه على جميع ما ذكر، و(ما) الأولى موصولة واقعة على الاسم المتنازع فيه وجملتها (تنازعا) والضمير العائد على الموصول الهاء في تنازعا، و(في) متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال:

٢٨١ - كَيْحُسْنَانٍ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني، ف (ابنك) فاعل يبغى، و(يحسنان) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول ف (عبدك) فاعل يبغى، و(اعتديا) هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا، وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني، وأما على إعمال الأول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله:

(وأعمل المهمل في ضمير ما. تنازعا). قول كدي: [هو العامل الذي الخ] أعم من أن يكون هو الاول أو الثاني وقوله: [ومن حذف الفضلة الخ] حمله على هذا يوجب التكرار مع قوله بعد: ولا تحي مع أول الخ، فالأولى تخصيصه بما ذكره قبل، كما حمله على ذلك خصوصاً ولده وهو الاحتمال الاول من الاحتمالات الثلاثة عند المرادي. (فإن قيل): حمله أيضاً على خصوص قوله من مطابقة الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله: في ضمير ما الخ، لانه من المعلوم أن الضمير يطابق مفسره. (فالجواب) أنه زاد: والتزم الخ (وإن كان مستفاداً مما قبله زيادة في الرد على من يقول: يضمّر ضمير مفرد، وإن كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعاً رعاية لما ذكر.

(كَيْحُسْنَانٍ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) الأصل يحسن ويُسِيءُ ابْنَاكَ، وبغى واعتدى عبدك. قول كدي: [اضمار المرفوع] أي الإتيان به ضميراً يكون عائداً على متأخر، والتنازع مما يجوز فيه ذلك كما مر. وقوله: [وبعده] اعترض بأن المثالين في النظم لم يضمّر فيهما المرفوع إلا قبل المفسر ولم يضمّر بعده في واحد منها، قالوا فصوابه أن يقول لا بعده إذ مذهب الجمهور أن ضمير الرفع لا يضمّر مؤخراً، ومذهب الفراء أنه يؤخر، ويمكن الجواب عنه بأن معنى البعدية في كلامه بعدية الرتبة وذلك في مثال الثاني على إعمال الأول على ما للكوفيين، فضمير اعتديا ذكر في اللفظ قبل المفسر الذي هو عبدك ومرتبته التأخير، ومرتبة عبدك التقديم لتقديم فعله الذي هو بغى، والأصل أن لا يفصل بين الفعل والفاعل بشيء، والأصل عود الضمير على متقدم.

وقوله: [فأما على إعمال الخ] هذا مفهوم الناظم أول في قوله بعد: ولا تحي مع أول الخ. وقوله: [في الإضمار] المراد بإضمار عدم جواز حذفه فلا يؤتى به ضميراً، فمثال العمدة على المفهوم وهو إعمال الأول قول

٢٨٢ - وَلَا تَحْجِءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرٍ رَفَعَ أَوْ هَلَا

يعني أن المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضم فيه نحو: ضربت وضربني زيد، ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله:

٢٨٣ - بَلْ حَذَفَهُ الْأَزْمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم قبل من قوله: (ولا تحجى مع أول قد أهمل) ثم أشار إلى أن الحكم فيما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: (وأخبره أن يكن هو الخبر) فمن كونه منصوباً ينبغي أن لا يضم قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير، ومثال ذلك ظني وظننت زيداً قائماً إياه، وتجاوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل، إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ، لأن كل واحد منهما عمدة في

الناظم: بنى واعتديا الخ، ومثال الفضلة ضربت وكلمته زيداً، فيتغير ذكر الألف مع الأول والهاء مع الثاني.

(ولا تحجى مع أول قد أهمل)، قول كدي: [لم يضم فيه] أي لم يؤت به ضميراً مذكوراً بل محذوفاً فضربت في مثاله يطلب زيداً على أنه مفعول، وضربني يطلبه على أنه فاعل، فأعملنا الثاني ورفعنا زيد، أو أهملنا الأول وأعملناه في ضميره وحذف لأنه فضلة.

(بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخبره إن يكن هو الخبر)

قول كدي: [قبل الذكر] أي قبل ذكر المفسر، ومعنى قوله: [كالمرفوع] أنه لا يكون كالمرفوع الذي لم يضم قبل الذكر، ومعنى هذا الكلام أن كونه منصوباً يقتضي حذفه، وكونه عمدة يقتضي ذكره، ولا يمكن العمل بهما على حقيقتيهما لتنافيهما، فوجب التأويل بأن يقال: يحذف من موضع يذكر فيه العمدة ولا يحذف على الثاني لكن لا يذكر في موضع العمدة بل يذكر مؤخراً. (لا يقال) ما الفرق بين المرفوع والمنصوب الذي أصله عمدة حتى كان المرفوع يضم قبل الذكر والمنصوب لا يضم (لأننا نقول): لما كان المنصوب الذي هو عمدة في الأصل صورته الآن صورة الفضلة الأصلية كان لا يضم متقدماً كالمرفوع وفيه مذاهب غير هذا ذكرها الموضح.

وقوله: [ومثال ذلك ظني الخ] فالأول يطلب زيداً على أنه فاعل وقائماً مفعول ثان، وظننت يطلبها على أنها مفعولان فأعملنا الثاني لقربه وأهملنا الأول وعمل في ضمير زيد وقائم، فالعائد على زيد في ظني ضمير مستتر، ولا يضر عوده على متأخر لما مر، وباء مفعول ثان لظني راجع لقائم ولا يحذف لانه خبر في الأصل.

وقوله: [وتجاوز في إطلاقه الخبر الخ] الحق أنه لا تجوز بل ذلك مأخوذ من كلامه لانه إذا لم يجز حذف الخبر المختلف في عمديته فأحرى المبتدأ المتفق على عمديته وما يؤخذ بالاحروية من قبيل المنطوق وحيث فلا

الأصل، وإذا حمل على هذا لم يحتاج إلى ما قاله الشارح والمرادي، وقوله: (مع أول) متعلق بـ(تحىء) وكذلك (بمضم) و(قد أهلا) في موضع الصفة لـ(أول) و(لغير) متعلق بـ(أوهلا) ومعنى (أو هلا) جعل أهلا لغير الرفع، و(حذفه) مفعول مقدم بالزم، و(إن يكن) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذا (إن يكن) هو الخبر وهو ضمير فصل بين كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره (الخبر) والجملة خبر كان. ثم قال:

٢٨٤ - وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرٍ لِّغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا

يعني أن الضمير إذا كان خبر عن شيء مخالف لمفسره في الأفراد والتذكير وفروعها وجب إظهاره، لأنه إذا أضممر موافقاً للمخبر عنه خالف المفسر، وإذا أضممر موافقاً للمفسر خالف المخبر عنه، و(إن يكن) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(لغير) في موضع الصفة لخبر أو معمول له، و(ما) موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها. ثم مثل ذلك بقوله:

٢٨٥ - نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو (يظناني) هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثني فكان حق مفعوله أن يكون ضميراً، لكنه لو أضممر مفرداً مفعوله الثاني الذي هو (أخا) لكان موافقاً

حاجة لما أكثروا به من الاصطلاحات وبقي على المكودي مفهوم لغير رفع، ومفهومه أنه إن كان لرفع فلا يحذف ومثاله: كبحسان وسيء ابنك الخ، وقد جمع يس معنى هذا البيت في بيت واحد مع رفع الإيهام في كلامه بقوله:

واحذفه لا أن خيف لبس أو يرى لعمدة لجيء به مؤخرا وهو أولى من إصلاح الشارح والمرادي، نعم قد جمع بعضهم معنى الأبيات الأربعة في بيت واحد فقال:

والفضلة احذف وسواها أخرا وأظهر المخالف المفسرا

وقوله: [وقد أهلا في موضع الصفة المضم] هكذا في بعض النسخ وهي سبق قلم لان الصفة لا تتقدم على الموصوف، والصواب النسخة التي فيها الاول والتي فيها واو هلا بدون ميم صفة لمضم. (وأظهر إن يكن ضمير خبرا) هذا تقييد لقوله: وأعمل المهمل كأنه قال محله إذا لم يكن هناك محذور وإلا فيجب إظهاره وهو الذي أراد هنا، وهذه المسألة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسألة.

(نحو أظن ويظناني أخا)، قول المكودي: [فكان حق مفعوله الخ] أجحف المكودي هنا غاية، والاولى أن يقول تعليماً للمبتدي أصل المثال: أظن ويظنني زيد وعمرو أخوين، فالاول يطلب زيداً مع عمرو على أنها مفعول أول، وأخوين مفعول ثان، والثاني يطلب زيداً وعمراً على أنها فاعل، وأخوين على أنها مفعول

للمخبر عنه وهو الياء من يظناني يخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثني موافقاً للمفسر يخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك، وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تحليط والصواب ما ذكرت لك.

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق وسمي مفعولاً مطلقاً لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة، ومفعول فيه، ومفعول له، ويسمى أيضاً مفعولاً لأجله، ومفعول معه، وأما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل، وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

٢٨٦ - الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

قال في الترجمة المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر، وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضربته سوطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أعجبني ضربك، وفهم من قوله: (مدلولي الفعل) أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله: (كأمن من أمن) فـ(أمن) فعل يدل على الحدث والزمان، و(أمن) اسم لذلك الحدث وهو أحد

ثان على ما قالوا، فأعملنا الاول وأهملنا الثاني، وعمل في ضمير زيد وعمرو وهو الألف وبقي علينا المفعول الثاني فكان من حقه إلى آخر كلامه، والحق أنه لا تنازع في الأخوين لان يظني لا يطلبه وإنما يطلب مفعولاً ثانياً مفرداً، لان المعنى أنهما يظناني أحاً لهما وأظنها أخوين لي والله أعلم.

المفعول المطلق

قول المكودي: [المفاعيل خمسة] زاد السيرافي سادساً وسماه المفعول منه كقولك: اخترت زيداً القوم أي من القوم، وزاد الجوهري سابعاً وسماه مفعولاً دونه وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور بالمستثنى نحو: زيداً من قام القوم إلا زيداً. وقوله: [لأن المفاعيل كلها الخ] بيانه أنك إذا قلت: ضربت ضرباً فالضرب مفعول حقيقة لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضربت زيداً فإن زيداً ليس نفس الشيء الذي فعلته وإنما هو مفعول به الفعل الذي هو الضرب فاستحق أن يتقدم على غيره، ولما اقتضى الارتباط والمناسبة ذكر المفعول به في بعض المواضع قدمه.

وقوله: [فقد تقدم في باب الخ] أي قوله: والأصل في المفعول أن ينفصلا، وفي قوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل، وتقدم في باب النائب في قوله: ينوب مفعول به عن فاعل، وفي قوله: ولا ينوب بعض هذي إن وجد الخ، وفي الاشتغال بقوله عموماً: فالسابق انصب الخ. وفي التعدي واللزوم في قوله: فانصب به مفعوله الخ، وعموماً في التنازع بقوله: ولا تحيء مع أول إلى قوله: بل حذفه الزم.

(والمصدر اسم ما سوي الزمان)، قول كدي: [بل قد يكون المفعول الخ] اعترضت عبارة الناظم من وجوه ثلاثة: الأول أنه يقتضي أن المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه

مدلولي الفعل ، ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب ، و(المصدر) مبتدأ وخبره اسم و(ما) موصولة واقعة على الحدث وصلتها (سوى الزمان) و(من) في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة ، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني . ثم قال :

٢٨٧ - بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتِخِبَ

مثال ما انتصب بمثله : أعجبنى ضربك زيداً ضرباً ، وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور ، والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك : أعجبنى قيامك وقوفاً ، لأنه مماثل في المعنى دون اللفظ ، ومثال ما انتصب بالفعل قولك : قمت قياماً ، ومثال ما انتصب بالوصف : أنا قائم قياماً . ثم قال : (وكونه أصلاً لهذين ائتخب) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين ، و(انتخب) أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ، ومذهب الكوفيين العكس ، و(كونه) مبتدأ و(أصلاً) خبر كون ، و(لهذين) متعلق بأصلاً ، و(انتخب) خبراً للمبتدأ . ثم قال :

يجتمعان في نحو: ضربته ضرباً ، وينفرد المصدر في أعجبنى ضربك ، وينفرد المفعول المطلق في: ضربته سوطاً . الثاني: أن تعريفه يصدق باسم المصدر نحو: اغتسل غسلاً . الثالث: أن قوله: كأمن من أمن يقتضي أن الفعل أصل للمصدر وهو خلاف ما صرح به بعد ، وأجيب عن الأول بأجوبة منها: أنه لما كان الغالب في المفعول المطلق أن يكون مصدراً عرفه به وإلا فقد يكون غير مصدر ومنها: أن قوله بعد بمثله أو فعل أو وصف نصب من تمام التعريف فيخرج المصدر المرفوع ، وأما سوطاً من ضربته سوطاً ، فإنه دل عليه فتاب عنه وسيقول: قد ينوب عنه ما عليه دل ، فالمصدر المنصوب والمفعول المطلق مترادفان ، وقول من قال معترضاً على كدي الصواب أن سوطاً مصدر ساط يسوط لا معنى له هنا لأن سوطاً اسم آلة ، وأجيب عن الثاني بأنه قصد إدخال اسم المصدر لجواز إطلاق المصدر عليه مجازاً أو بأنه أخرجه بالمثال ، والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه ، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، وعن الثالث بأن أمن من أمن متعلق بمحذوف خاص على حذف مضافين بين من ومجروها ، والتقدير كأمن المفهوم من أحد مدلولي أمن .

(بمثله أو فعل أو وصف نصب) ، قول كدي : [والمماثل في المعنى الخ] اعترض بأن الصواب حمل كلام الناظم على خصوص المماثل في اللفظ والمعنى دون المماثل في المعنى فقط لثلا يلزم التكرار مع قوله : وقد ينوب عنه ما عليه دل ، وأجيب بأن موضع ما هنا في ناصبه ، وما يأتي فيما ينوب عن المصدر نفسه فلا تكرر ، ثم إن المراد بالوصف في النظم اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لأن عملها مقصور على السبي ودون أفعال التفضيل ، لأن الظاهر الذي يعمل فيه لا يكون إلا مرفوعاً .

(وكونه أصلاً لهذين ائتخب) ، قول كدي : [لوجوه مذكورة الخ] أحسنها أن يقال : القاعدة أن كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والزيادة إما حسية وذلك في المحسوسات كالباب فإنه فرع من الساج الخشب وفيها زيادة كالمسامير ، وإما معنوية وذلك في المعنويات كالفعل والوصف ، فإنهما فرعاً المصدر ، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ،

٢٨٨ - تَوَكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسِرَتْ سَيَّرَتَيْنِ سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ

يعني أن المفعول المطلق يؤق به لأحد ثلاثة فوائد، وأق بمثلين: الأول للعدد وهو قوله: (سرت سيرتين) ومثله: ضربته عشرين ضربة، والثاني للنوع وهو قوله: (سير ذي رشد) ومثله الموصوف كقولك: سرت سيراً شديداً، ومصاحب آل كقولك: سرت السير الذي تعلم مني، ومثال التوكيد: سرت سيراً، وسمي مؤكداً لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له. ثم قال:

٢٨٩ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدُّ كُلِّ الْجَدِّ وَأَفْرَحُ الْجَذَلِّ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضربته ضرباً، وقد ينوب عنه ما عليه دل من مغاير اللفظ العامل فيه نحو: جد كل الجد (كل) منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل، وكذلك (افرح الجذل) فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه، فإن الجذل هو الفرح، و(قد) هنا للتحقيق لكثرة ورود النيباة في ذلك، و(ما) موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بـ (ينوب) وصلتها (دل) و(عليه) متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في (دل) والضمير في عليه

والمصدر لا يدل إلا على الحدث، فدالاتهما مركبة، ودالاته مفردة، والمفرد أصل المركب، وإذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر فأحرى غيرهما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان، ثم إن الأصالة هنا إنما هي باعتبار الاشتقاق، وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع، ومقابل انتخب أي اختير قول الكوفيين أن الفعل أصل لهما، وما قاله بعض البصريين أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف.

(توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد)، قول كدي: [ومثله ضربته عشرين ضربة] الأولى أن يبدل عشرين بضربتين لأن عشرين مما ناب عنه لا غير. وقوله: [الذي تعلم] الأولى أن يزيد أي بأن يقول: أي الذي تعلم، فيكون الذي تعلم تفسيراً في السير، وأما إذا أبقيناه على حذف أي فيقتضي أن الذي صفة لما قبله ويكون النوع حينئذ مستفاداً من الصفة لا من آل. وقوله: [لأنه لم يفد غير الخ] يقتضي أن التوكيد للفعل نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد لمصدر فعله، فإذا قلت: ضربت فمعناه أحدثت ضرباً، فإذا ذكر ضرباً بعده صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معاً قاله الدماميني، والتوكيد لفظي كما لابن جني، ثم إن الذي يقتضيه النظم أن النوعي والعددي ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق أن التوكيد موجود للجميع، لكن إن وجد معنى زائد عليه سمي بما أفاده الزائد، وإلا سمي باسم التوكيد.

(وقد ينوب عنه ما عليه دل) الذي ينوب عنه خمسة عشر أمراً ذكر الموضح منها أحد عشر وبقي عليه أربعة. قول كدي: [لكنه دال عليه الخ] أي على المصدر المحذوف النائب عنه كل، والأصل كجد جداً كل الجد، فحذف المصدر وأقيم كل مقامه. وقوله: [على أنه مفعول مطلق الخ] أي وعامله فرح المذكور وهذا هو الحق ومذهب سيبويه، وقيل: عامله جذل بكسر الذال المعجمة، والأول أولى لأن الأصل عدم الحذف.

عائد على المدلول عليه وهو المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه، ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط، وفاعل دل هو العائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه.

ثم قال:

٢٩٠ - وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحٍ أَبَدًا وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرِدًا

يعني أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، و(غيره) أي غير المؤكد وشمل النوعي والعدي، فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو: ضربته ضربتين وضربات، وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر:

هل من حلوم لأقوام فتخبرهم ما جرب القوم من عضي وتضربي

واختلف في القياس عليه، ومذهب سيويه أنه لا يقاس عليه قال: وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا: ضربت زيداً

وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] لا معنى لهذا الوجه، والأولى الاقتصار على ما قبله، وما علله به من قوله: لأن كل واحد الخ لا يصح لأن الدال في الحقيقة إنما يكون موجوداً، وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يمكن أن يدل على الموجود.

(وما لتوكيد فوحده أبداً)، قول كدي: [والفعل لا يثنى ولا يجمع] علة منع تثنيته وجمعه أن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى، والتثنية والجمع زيادة على الأصل، والزيادة على ما لا يتناهى محال. وقوله: [أما المعدود الخ] مراده بالمعدود المختوم ببناء الوحدة، وإنما جاز تثنيته وجمعه اتفاقاً لأنه باقرانه بالتاء صار يدل على معنى المرة الواحدة من ذلك المصدر، ثم إن ضم إليها مرة أخرى ثني وإن زيد جمع. وقوله: [كقول الشاعر: هل من حلوم الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير، وحلوم مبتدأ مرفوع بضممة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من لأنها تزداد بعد الاستفهام بقوله: وزيد في نفي وشبهه، وحلوم جمع حلم بكسر الحاء من حلم بضم اللام إذا كان يتأتى في الأمر ولا يعجل، والحلم العقل وهو المراد هنا، فتخبرهم: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام وهم: مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعدها صلتها والعائد محذوف وهو الهاء أي جربه، والعرض يكون بالأسنان والتضريس يكون بالأضراس، والمراد بذلك المصائب، والشاهد في جمع حلوم وهو مصدر نوعي والدليل عليه الإخبار عنه بأقوام والخبر وصف للمبتدأ في المعنى إذ المعنى أقوام مخصوصون. (فإن قلت): كلام الناظم في المفعول المطلق وحلوم هنا ليس منصوباً، والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً. (فالجواب) أنه إنما هو شاهد لكون المصدر النوعي يجمع وإذا صح جمعه مرفوعاً فكذلك إذا كان منصوباً إذ لا فرق.

وقوله: [كالحلوم والاشغال] هذان مثالان لمفهوم كما لا يجمع كل مصدر، إذ مفهومه أن بعض المصادر

ضربين وضروباً إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعاً، و(ما) موصولة مفعول مقدم بـ(وحد) وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها (لتوكيد) و(غيره) مفعول بـ (اجمع) ويطلبه (ثن واجمع) و(أفردا) فهو من باب التنازع. والهاء في (غيره) عائدة على (ما)، ثم أن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٩٢ - وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَسَعِّ

يعني أن حذف العامل في (المؤكد) ممتنع. قال في شرح الكافية: لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه وحذفه مناف لذلك، واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه، واعتراضه عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو: زيد ضرباً، أي يضرب ضرباً، ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زيد يضرب ضرباً، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى

قد جمع لكن ساعى ومثاله كالحلوم الخ، والاشغال جمع شغل بضم فسكون، وهناك احتمال آخر وهو أنها مثالان لقوله: وليس كل جمع يجمع فهما جعلان ولا يجمعان وهذا بعيد جداً، وإنما زاد الناظم قوله: وأفردا مع أنه مأخوذ من قوله: فوحد أبداً، لأنه لما كان الكلام سابقاً في المصدر المؤكد وكان مدلول قوله: وثن الخ في عبره وأوهم أن الغير لا يجوز فيه التوحيد رفع ذلك بقوله: وأفردا:

-(وحذف عامل المؤكد امتنع)، قول كدي: [لأن المصدر يقصد به الخ] التقوية التشديد والتثبيت في النفس، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة، وقوله: [وحذفه مناف لذلك] إذ الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول فتناهما، وإذا يقولون جاءه يعاونه في قبر أبيه فهرب بالقأس إذ المصدر أتى يقوي العامل فيهرب ويتركه.

وقوله: [ولده بدر الدين الخ] الصفوي كان ولد الناظم إماماً ذكياً في النحو والمعاني والبديع والعروض والمنطق مشاركاً في الأصول والفقه، وقد كان أعلم من أبيه في علم البيان، أخذ عن والده ووقع بينه وبينه مشاحنة فارتحل لبعبك ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها وولي الوظائف التي كانت بيد أبيه، شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك، توفي سنة ست وثمانين وستمائة.

وقوله: [بما هو مذكور في شرحه الخ] حاصل اعتراضه أنه قال: ما قاله الناظم غير صحيح، لأن عامل المصدر المؤكد يحذف جوازاً ووجوباً، فالأول نحو: أنت سيرا وهذا الوجه قد ذكره كدي، والثاني مع التكرار نحو: أنت سيرا سيرا، انتهى بمعناه، وانتصر غير واحد من الأئمة الأعلام للناظم وقالوا: إن الأمثلة التي استدل بها ولده على الحذف من قبيل ما جيء بدلاً من اللفظ بفعله، والناظم يسلم بالحذف فيه وسيقول: والحذف حتم مع أت بدلاً من فعله وليست من المصدر المؤكد فلا يتناولها وحذف عامل الخ، وإن قلنا منه باعتبار الأصل لذهاب ذلك الأصل حيث جعلته بدلاً ولا يجمع بين البديل والمبدل منه، ومن اعترض راعى الأصل، فكلام الناظم والمعتراض لم يتوارد على محل واحد. (فإن قلت): نحو أنت سيرا مما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس من أقسام وحذف عامل المؤكد الخ. ولا من أقسام وحذف حتم الخ، فمن أي

القسم الثاني بقوله: (وفي سواه للدليل متسع) يعني أن سوى المؤكد وهو النوعي والمعدود يجوز فيه حذف عامله إذ دل عليه دليل، ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال: ما ضربت زيداً بل ضربتني وبل ضرباً شديداً، و(متسع) اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره (في سواه) وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه، و(للدليل) متعلق بحذف المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع للدليل، ويجوز أن يكون (متسع) خبر المبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا (متسع) اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، و(للدليل) متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر وفي ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْكَ كَأَنَدَلًا

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله كقولك: ضرباً زيداً، وأشار بقوله: (كندلاً) إلى قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فنَدَلًا زريق المال ندل الثعالب

قسم هو حينئذ؟ (فالجواب) أن معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتباران: أحدهما كونه مؤكداً للعامل فيجب حينئذ ذكر عامله. وثانيهما: كونه بدلاً من اللفظ بفعله فيجب حينئذ حذف عامله، وليس معناه جواز الإظهار والإضمار باعتبار واحد وإلا وقع التناقض، وكتب بعضهم بطرة ولد الناظم رحمه الله تعالى.

وابن اللبون إذا مالزقي قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

وابن اللبون من الإبل هو الذي كمل السنة الثانية ودخل في الثالثة، والبزل: جمع بازل وهو الجمل العظيم الذي دخل في السنة الثامنة أو التاسعة، فابن مالك كالجمل الكبير وولده كابن اللبون، وبما قالوا تعلم ما في قول المكودي واعتراضه عليه متجه، وقد كاشف الناظم على ابنه في اعتراضه فقال: أنت ابني حقاً صرفاً فلا تعترض علي، ثم لما خالفه واعترض عليه قال بعد ذلك: كلي بكاء بكاء ذات عضله حيث اعترضت علي يا ولدي فما تركت لغيرك، رحم الله الجميع وتداركنا بلطفه.

(وفي سواه للدليل متسع)، قول كدي: [إذا دل عليه دليل] الدليل أما مقالي أو حالي، فالمقالي كمثالي المكودي فضربتين في مثاله مصدر عددي، وضرباً شديداً نوعي، وعاملهما محذوف للدليل مقالي وهو ذكره في قول القائل ما ضربت، والدليل الحالي كقولك لمن قدم من الحج حجتين أو حجاً مروراً أي حججت، وقوله: [فهو اسم مصدر الخ] أي فهو كاسم المصدر لا يدل على الحدث إلا بواسطة المصدر، وكذلك اسم المفعول لا يدل عليه إلا بواسطة أيضاً إذ هو الأصل، وليس مراده أن متسع اسم مصدر حتى يعترض عليه كما فهمه كثير من حشى عليه.

(والحذف حتم مع آت بدلاً). قول كدي: [إلى قول الشاعر على الخ] البيت من الطويل، وقائله الأحوص وقل جرير، وعلى حين متعلق بفعل واقع في البيت قبله، وحين: يروى بالفتح على البناء وهو

فندلا: مصدر ندل من اللفظ بالفعل والتقدير الندل، ومعنى الندل الخطف، وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء، والمال: مفعولاً بندلاً، وقوله: (مع آت) على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت، و(بدلاً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (آت) و(من فعله) متعلق ببدا (وكندلاً) في موضع الحال من فاعل آت، و(اللدة) لغة في الذي وصلته (كاندلاً) وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٢٩٣ - وَمَا لَتَفْصِيلٍ كَيْمَا مَنَا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَا

يعني أن المصدر إذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: (كَيْمَا مَنَا) إلى قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا مَنَا بَعْدَ وَإِمَا فِدَاءً﴾ وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل: ﴿فَشِدُّوا الرِّبَاقَ﴾ و(مَا) موصولة واقعة على المصدر، و(لتفصيل) صلته، و(كَيْمَا) في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره (يُحْذَفُ) والجملة في موضع الخبر لما، و(حيث) متعلق بيحذف، ومعنى عن عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

٢٩٤ - كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو: زيد سير سيراً، أو

المختار لقوله: واخبر بنا متلو فعل بنيا وبالكسر على الإعراب، وألمى ماض من الإلهاء وهو الاشتغال، والناس بالنصب مفعوله: وجل بالرفع فاعله، وزريق اسم رجل كما في المكودي والتصريح فيكون منادى بحذف حرف النداء مفردة علم مبني على الضم وقيل اسم قبيلة من الأنصار وقيل من طيء، والمال منصوب بندلاً لأنه نائب عن اندل إذا قلنا زريق اسم رجل واندلى بياء المؤنثة المخاطبة إذا قلنا أنه اسم قبيلة، وندل الثعالب منصوب على إسقاط الخافض أي كندل الثعالب في السرعة وهو في محل النعت لندلا ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة لأنه على حذف مضاف تقديره مثل ندل الثعالب ومثل لا تعرف بالإضافة، والندل بالبدال المهمل المراد به هنا الخطف كما قال المكودي، ويطلق على السرعة والسير والأخذ باليدين ومنه اشتقاق المنديل، والشاهد في وجوب حذف عامل ندلا لأنه بدل منه في المعنى والعمل ولا يجمع بينهما.

(وما لتفصيل كَيْمَا مَنَا)، قول كدي: [إذا أتى به في تفصيل الخ] أي واقع بعد أداة دالة على التفصيل، وأما المصدر فلا دلالة له على التفصيل. وقوله: [والجملة في موضع الخبر لما] هذا الإعراب مع تقديره أخذاً بظاهر النظم يومهم أن قول الناظم: وما لتفصيل مع المسائل بعد مستأنف، وليس من أفراد قوله: والحذف حتم مع آت الخ قبل، الحق أن جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله: والحذف حتم الخ فهي قسم منه لا إنها مغايرة، وحيث فالأولى أن ما في محل جر معطوفة على ندلاً مدخولة الكاف ليفيد أن هذان من أقسام قوله: والحذف الخ هكذا قرر هذا المحل غير واحد. (قلت): الذي يظهر والله أعلم ما قرر به المكودي من الاستثنا لأن جعله معطوفاً على ندلاً مدخولاً للكاف يوجب التكرار مع قوله: يحذف حيث هنا، ومع قوله: نائب فعل.

(كذا مكرر وذو حصر ورد)، قول كدي: [نحو زيد سيراً سيراً] التكرار قائم مقام ذكر العامل فهو

بحصر نحو: إنما أنت سيراً، واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أمرك سير، فإن المصدر فيه مرفوع، و(مكرر) مبتدأ وخبره (كذا) و(ذو حصر) معطوف على المبتدأ، و(ورد) في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معاً وكان حقه أن يقول: وردا، و(نائب فعل) حال من فاعل (ورد) استند في موضع الصفة لمكرر، وكان حقه أن يقول: ونائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستنديين ونائبين عن فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر، ونظيره قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

٢٩٥ - وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
٢٩٦ - نَحْوُهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَابِنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون (مؤكد لنفسه أو غيره) ثم مثل للأول بقوله: (فالمبتدأ نحوله على ألف عرفا) أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله: (علي ألف عرفا) أي اعترافاً، وإنما سمي (مؤكداً لنفسه) لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه: فله علي ألف هو نفس الاعتراف. ومثل للثاني بقوله: (والثان كابني أنت حقاً صرفاً) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله: ابني أنت حقاً صرفاً، وإنما سمي مؤكداً لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً في معناه وبيانه أن قولك: أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعين الحقيقة، والعامل في هذين النوعين افعل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير

بدل منه، والأصل أنت تسير سيراً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، والحصر في المثال الثاني قائم مقام التكرار. وقوله: [نحو أمرك سير] المناسب لموضوع كلام الناظم أن يأتي به مكرراً أو محصوراً مع كونه خبراً عن اسم معنى نحو: ما أمرك إلا سير، والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع بعد اسم المعنى أنه في الأول لا يصح رفع المصدر لأنه إذا رفع يكون خبراً عن اسم العين، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن اسم العين إلا على سبيل المجاز نحو: فلانما هي إقبال وإدبار، أي ذات إقبال وذات إدبار، فلم يبق إلا أن ينصب ويكون عامله محذوفاً ولا يذكر لعدم اللبس، وأما الثاني فالمصدر إذا رفع يكون خبراً عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتقدير العامل.

وقوله: [في موضع الصفة لمكرر] الحق أنه صفة لفعل. وقوله: [واستندا] أي بألف التثنية اعترض بأن الصواب إيقاؤه على إفراده ويكون فاعله ضميراً مستتراً عائداً على فعل، والتقدير استند الفعل لاسم عين، على أن ضمير ورد يعود على المصدر ولا تأويل فيه ولا فيما بعده.

(ومنه ما يدعونه مؤكداً)، قول كدي: [هو نفس الاعتراف] أي لأن الجملة نص فيه ولا يحتمل غيره، فذكر المصدر حينئذ بمنزلة إعادة الجملة التي قبله. قول كدي: [يحتمل الحقيقة والمجاز] هذا باعتبار الفعل وإلا فالواضع إنما وضعه للحقيقة.

وقوله: [تقديره أحق إن كان الخ] وجه ذلك بأنه إن كان المبتدأ ضمير متكلم نحو: أنا أبوك حقاً،

المتكلم، وحقي وإن كان متكلماً، وفهم من قوله: (مؤكداً) أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد، و(ما) مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها (منه) وصلتها (يدعونه) والهاء مفعول أول يبدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول، و(مؤكداً) مفعول ثان والواو عائدة على النحويين، و(لنفسه) متعلق بمؤكداً (أو غيره) معطوف عليه، وباقي إعراب البيت واضح، ثم أشار إلى الموضع السادس بقوله: (كذلك ذو التشبيه بعد جملة).

٢٩٧ - كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِيَ بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول: أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة) واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صوته صوت حمار، فلا يجوز نصبه. الثاني: أن تكون حاوية لمعناه. الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدث، وإنما لم يصرح الناظم بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلي بكاء ذات عضله) فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الباء من لي وليس في

فيكون الأمر للمخاطب بالاعتراف بحقوق الأبوة، فالمناسب تقديره أمراً نحو: حقي أي حق أبوتي، وإن كان غير ضمير المتكلم كمثال الناظم قدر مضارعاً نحو: أحق وأعرف أي حق بنوتك، ثم إن قول كدي: إن كان المبتدأ غير المتكلم يقتضي أنه مهما كان المبتدأ غير لفظ أنا لا يقدر إلا فعلاً مضارعاً كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسماً ظاهراً وليس كذلك، بل إن كان ضمير مخاطب فالحكم كما قال وأنه لا يقدر إلا مضارعاً، وإن كان اسماً ظاهراً نحو: زيد أبوك عطوفاً فيجوز تقديره أمراً ومضارعاً فالأقسام ثلاثة طرفان وواسطة، على أن الشيخ المستاوي رحمه الله كتب على هذا التفصيل: الصواب أنه يصح تقدير المضارع والأمر في كل موضع. لأن المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة فيقدر عامله عاماً كيف أمكن، ولا يفصل في تقديره باعتبار المبتدأ إلا لو كان المصدر مؤكداً للمبتدأ نفسه فقط.

(فإن قيل): ما ذكره الناظم هنا من وجوب حذف عامل المؤكد مناقض لقوله: وحذف عامل المؤكد امتنع. (فالجواب) أنه لا تناقض لأن موضوع ما مر في المصدر المؤكد لمضمون فعله فقط دون الفاعل، وما هنا موضوع للمصدر المؤكد لمضمون الجملة، وإذا اختلف الموضوع فلا مناقضة ولا تعارض، وإنما وجب حذف العامل مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره لكون الجملتين دلتا عليه فكأنهما عوض منه، ولا يجمع بين العوض والعوض منه.

وقوله: [أنه واجب التأخير النخ] قال بعض وجوب التأخير خاص بالتوكيد الاصطلاحي الذي هو أحد التوابع، وأما هنا فلا يجب التأخير، وقد نصوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله.

(كذلك ذو التشبيه بعد جملة)، قول كدي: [بخمسة شروط] قيل صوابه ستة لأن من جملتها أن يكون تشبيهاً، والحق أنه لا يشترط لأن كونه تشبيهاً هو موضوع المسألة فلا ينبغي أن يعد شرطاً، لكن كان من حق

المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكاء صلاحية للعمل لأنه ليس نائباً عن الفعل ولا مقدراً بأن والفعل وبكاً مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمماً للحكم والشروط، (و(ذو التشبيه) مبتدأ خبره (كذلك) و(بعد) في موضع الحال من ذو، والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله في المثال بالوجهين، و(ذات عضله) هي التي تمنع من النكاح، والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى .

المفعول له

وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان، وأن يتحد معه في الفاعل، وقد نبه على اثنين منها بقوله:

كدي أن يسقط قوله قبل أتى به بعد الجملة لأنه من جملة الشروط . وقوله: [وهو بكاء الخ] هذا مبني على أن البكاء بالمد والقصر معناه واحد وهو الذي في القاموس وصدر به في المصباح، ولذا قال المكودي بعد: والبكاء يمد ويقصر الخ، والذي في الصحاح وهو الجاري على الألسنة أن بينهما فرقاً، فالبكاء بالقصر إرسال الدموع دون صوت وبالمد إرسالها مع صوت، ولذلك يقولون: المقصور للمقصور، والممدود للممدود، وحينئذ يشكل تمثيل الناظم لفقد الشرط الثاني عند المكودي، وأجيب على هذا بأن بكاء في الموضعين ممدود قصر الأول الذي في الجملة للضرورة، وإذا لم يصح أن يكون معمولاً للمصدر المذكور تعين أن يكون معمولاً لفعل واجب الحذف لتضمن الكلام معناه .

وقوله: [وذات عضله هي التي الخ] هذا مبني على أن عضله بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها المصيبة والعياذ بالله، والله أعلم .

المفعول له

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق اشتراكهما في كون الغالب في كل منهما أن يكون مصدراً حتى قال الزجاج: إنه مفعول مطلق . قول كدي: [وهو المصدر] خرج بذكر المصدر ما عدا المفعول المطلق، وخرج المفعول المطلق بما بعده، والأولى أن يقول هو الاسم لأمرين: أحدهما لثلا يتناقض قوله: وإن يكون مصدراً لأنه جعل المصدر أولاً من ذاتياته فيقتضي أنه لا يكون أبداً إلا مصدراً، وثانياً من عوارضه لأن الشرط يمكن وجوده وعدمه . الثاني: أنه يقتضي أنه لا يكون إلا مصدراً وليس كذلك بل كونه مصدراً شرط في صحة نصبه فقط كما يأتي، وقد يكون غير مصدر كقوله تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بأن مراده تعريف المفعول له اصطلاحاً وهو لا يكون إلا مصدراً .

وقوله: [ويشترط في نصبه أربعة الخ] جعلها أربعة تبعاً للناظم وزاد الموضح خامساً وهو أن يكون قلبياً أي من أفعال النفس الباطنة، فلا يجوز جنتك قراءة العلم بالنصب لأن القراءة من أفعال الجوارح، والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه بقوله متحد وقتاً، لأن أفعال الجوارح كالقراءة هنا لا يمكن اجتماعها في الزمان مع المعلل وهو المجيء هنا، وما احتل الاجتماع يؤول، ورحم الله المكودي حيث جعل الشروط في

٢٩٨ - يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

فقوله: (ينصب مفعولاً له) هذا هو الحكم، وقوله: (المصدر) هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أكرمتك لزبد، وقوله: (إن أبان تعليلاً) هذا هو الشرط الثاني يعني إن أظهر تعليلاً، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك: جلست قعوداً، ثم مثل ذلك بقوله: (كجد شكرًا) فإن شكرًا مصدر، وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر. ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله:

٢٩٩ - وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن به وأن يتحد فاعلها، فلو اختلف زمانها لم ينصب كقولك: أتيتك أمس لإكرامك لي غداً، وكذلك لو اختلف فاعلها كقولك أكرمتك لإكرامك لي، فمثال ما استوفى الشروط قولك: قمت إجلالاً لك، ومثله قوله: (جد شكرًا) و(المصدر) مفعول لم يسم فاعله بينصب، و(مفعولاً) حال من المصدر، و(له) متعلق بمفعولاً، و(هو) مبتدأ، و(متحد) خبره، (وقتًا وفاعلًا) منصوباً على حذف حرف الجر أي في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير: متحد زمانها وفاعلها، وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه. ثم قال: (وإن شرط فقد).

صحة النصب ولم يجعلها في تحقيق ماهية المفعول له ليندفع ما قيل إن الشرط - الثاني - وهو العلية محل الشروط، والشيء لا يكون شرطاً لنفسه ولا يلتفت لاعتراض كثير على التصريح الذي جعلها كالمكودي شرطاً في صحة النصب بأن الصواب أنها شروط في تحقيق ماهيته.

(ينصب مفعولاً له المصدر)، قول كدي: [فلو كان غير مصدر الخ] الفرق بين المصدر وغيره أن المصدر يشعر بالعية، وأما الذوات فلا تكون عللاً للأفعال غالباً، والأولى للمكودي أن يؤخر هذه المفاهيم لقوله: وإن شرط فقد فاجرره باللام بأن يقول: ففاد الشرط - الأول - كذا الخ.

وقوله: [لأن معناه جد لأجل الشكر] أي لأجل أن تكون شاكرًا لله، فإن شكر الله طاعته، ومن طاعته الجود والصدقة، فال مخاطب هو فاعل الجود والشكر، وليس المراد جد لأجل أن يشرك الناس، لأن فاعل الجود على هذا فاعل الشكر، فيختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل (ودن) يحتمل أن يكون مثالاً ثانياً حذف منه المفعول له للدلالة الأولى عليه أي دن شكرًا، ويكون أمراً من دان إذا خضع كأنه قال: اخضع لأجل أن تكون شاكرًا لله الذي أنعم عليك، ويحتمل أن يكون تميمًا للبيت ومعناه: اتخذ ذلك ديناً وعادة.

(وهو بما يعمل فيه متحد)، قول كدي: [أن يتحد زمانه وزمان الخ] بأن يكون وقت الفعل المعلن بفتح اللام اسم مفعول، ووقت المصدر المعلن بكسرها واحداً. وقوله: [كقولك أتيتك أمس الخ] هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل أيضاً، فالأولى أن يعكس بأن يبدل ياء المتكلم في لي بكاف الخطاب بأن يقول: لإكرامي لك. وقوله: [وفي هذا الوجه تقديم الخ] سبق قلم لأن عامله هو متحد وهو متقدم في نص الناظم.

٣٠٠ - فَاجْرُزُهُ بِاللَّامِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كَلِزْهَدٍ ذَا قَنِعٍ

يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء، ومن وإلى جائزة لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، (وإن) شرط وجوابه (فاجرته) و(شرط) مرفوع بفعل مضمر يفسره (فقد). ثم قال: (وليس يمتنع) مع الشروط كلزهد ذا قنع) يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول: قمت لإجلالك، وهذا قنع لزهد، واسم (ليس) ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي (يمتنع) ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله: (فاجرته) و(يمتنع) خبرها، و(مع الشروط) متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير: وليس الجر ممتنعاً مع وجود الشرط، وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب. ثم قال:

وقوله: [ومذهب الناظم جوازه] هذا سبق قلم أيضاً لأنه يقتضي أن الناظم يميز تقديم التمييز مع المتصرف ولو كان العامل غير فعل كما هنا وليس كذلك لقوله: والفعل ذو التصريف نزرأ سبقاً.

(وإن شرط فقد فاجرته باللام)، قول كدي: [ومن وإلى] تبع في زيادة إلى المرادي واعترضه غير واحد بأنه لم يعهد جعل إلى للتعليل، وظاهر قوله: فاجرته أنه يقال له مفعول له اصطلاحاً وليس كذلك ولذا قال الموضح: ومتى فقد المعلل، وفي بعض نسخ الناسخ فاجرته بالحرف بدل باللام وهي أولى وإن كانت عامة، ولا يحتاج لجواب كدي حيثئذ، ثم إن كلام الناظم من باب صرف الكلام لما يليق له أي فاجرته باللام إن أمكن بحيث يظهر المصدر التعليل وإلا فلا نحو: جلست قعوداً.

(وليس يمتنع مع الشروط كالزهد) الزهد أن يكون الإنسان بما عند الله أوثق بما في يده، وقنع بكسر النون بمعنى رضي وهو المتعين في النظم، وأما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العبد حر ما قنع أي رضي، والحر عبد ما قنع أي طمع. قول كدي: [يعود على المفعول له] هذا سبق قلم بل هو عائد على الجر المفهوم من اجرته باللام كما في الذي بعده. وكذلك يوجد في بعض نسخه وهو صريح تقديره بعد.

وقوله: [أنه يجوز تقديم المفعول له الخ] رده الأزهري في معربه وقال إن الحكم في نفسه صحيح لكن في هذا المثال لا يصح لأن الخبر الفعلي لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدأ فأحرى معموله فالصواب أنه ضرورة، وإنما يجوز لو قال: ذا الزهد قنع، ولم أر أحداً تنبه لما قلته في هذا المثال بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً، وقد وقف على كلام العرب غير واحد وسلمه. (قلت) الذي ذكره كدي وغيره من أنه يؤخذ من المثال جواز تقديمه على عامله صحيح، وكون التقديم على المبتدأ للضرورة أم لا شيء آخر منصوص عليه لغير واحد في غير موضع، على أنه قد مر عن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ إذا كان غير ظرف أو عديله، فأحرى إذا كان أحدهما كما هنا، وقد مر الاعتراض على العرب بنقله الجواز في التصريح بنفسه.

٣٠١ - وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْجَرْدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

يعني أن المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقل أن تصحبه لام الجر، وإن كان مقترناً بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو: قمت لإكرام لك قليل وإكراماً لك كثير، ونحو: قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير، وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والهاء في (بصحبتها) عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أَل فقال: (وأنشدوا).

٣٠٢ - لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ أَهْيَجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

والشاهد في (الجبن) المفعول لأجله، والجبن: الخوف، يقال: رجل جبان وامرأة جبان، و(عن) متعلق بالجبن، و(أهيجاء) الحرب، و(الزمر) الجماعات، وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور

(وقل أن يصحبها المجرد)، قول كدي: [وفهم من سكوته] مراده بالسكوت أنه لما لم ينص على القلة والكثرة فيه كما نص على غيره علمنا بناءه على الأصل وهو جواز الوجهين على السواء.

(وأنشدوا لا أقعد) لم يدخل الناظم في الألفية من شواهد العرب إلا هذا البيت بخلاف الكافية، فإنه كثيراً ما يدخل فيها شواهد من كلام العرب فلذلك كثرت أبياتها، ولم يدر قائل هذا البيت، لكن الناظم حجة وحفظه وسمعه ومن حفظه حجة على من لم يحفظ، وأهيجاء: الحرب يمد ويقصر، ولو: هذه للمبالغة فلا جواب لها لفظاً لدلالة ما قبله عليه، وقيل: لا جواب لها أصلاً، ومعنى توالّت تتابعت قول كدي: [والشاهد في الجبن المفعول لأجله] حيث جاء منصوباً مع كونه مقروناً بأل. قول كدي: [وعن متعلق بالجبن] الأولى أنه متعلق بأقعد لأن الفعل أصل في العمل.

وقوله: [وقد جمع العجاج الخ] اسمه عبد الله بن رؤية التميمي البصري تابعي، وهذا الشعر من مشطور الرجز، وفاعل يركب عائدة على الصيد، وكل: بالنصب مفعوله، والعاقر: الكدية العالية من الرمل الذي لا ينبت شيئاً، وجمهور بضم الجيم معناه كثير، ومخافة: مفعول لأجله أي لأجل الخوف، وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل التشايط، والمحبور: المسرور، والهول: معطوف على مخافة، وتهول تفعل من الهول، والهبور جمع هبير كما في شرح الشواهد، والهبير: الموضع المنخفض من الأرض وهو مكنم الصائد، والمعنى: أن حمار الوحش أو غيره من أنواع الصيد يركب ويقصد الأماكن العالية ذات الرمل بحيث إذا أتاه الصائد يهرب ويكثر الغبار فلا يراه لأجل الخوف وما عطف عليه، والشاهد في نصب مخافة وزعل والهول وهو من باب التثنية، فالأول مجرد كثير، والثاني مضاف على هذا السواء، والثالث مقرون بأل قليل. والله أعلم.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(المفعول) خبر مبتدأ مضمرة وأل فيه موصولة، و(فيه) متعلق بالمفعول، واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه وظرف، وقوله:

٣٠٣ - الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمَّنَا فِي بِاطْرَادٍ كَهْنًا امْكُثْ أَزْمَنًا

قسم (الظرف) إلى زمان ومكان، وشمل قوله: (وقت أو مكان) الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: (ضمنا في) ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو: يوم الجمعة مبارك، وأعجبني موضع جلوسك، واحترز بقوله: (باطراد) من المكان المختص المنسوب بدخل نحو: دخلت الدار والمسجد ونحو فإنه غير ظرف فإنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا تقول: صليت المسجد، ولا جلست الدار، وفهم من ذلك أن الدار من نحو: دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول: أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز، وإليه ذهب الناطم. الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعد بنفسه. الثالث: أنه انتصب نصب الظرف وأجري مجرى المبهم من ظروف المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولاً به حقيقة

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

لما مر أن من شرط المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث، وقد تقرر أنه لا بد للحدث من زمان ومكان يقع فيهما ناسب أن يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه. قول كدي: [وفيه متعلق بالمفعول] ليس مراده أن فيه هو النائب عن الفاعل بل النائب ضمير يعود على الفعل، أي الحدث المأخوذ من لفظ المفعول، والتقدير: هذا باب الشيء الذي فعل الفعل فيه أي جعل الحدث فيه، فقولك: ضربت زيداً عندك أو يوم الجمعة، الفعل هو الضرب وقع في مكان المخاطب أو في يوم الجمعة.

وقوله: [أن لهذا النوع النخ] هذا على ما للبصريين، وسماه الكسائي وأصحابه صفات، وسماه الفراء محلاً وهو اصطلاح ولا مشاحه فيه، ثم إن الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر: وإن ملء وعاء. وأشار الناطم إلى تعريفه اصطلاحاً بقوله: (الظرف وقت أو مكان ضمنا. في)، قول كدي: [بعد إسقاط الخافض النخ] فالأصل دخلت في الدار فحذف الخافض وانتصب على المفعول به كما يحذف الجار وينتصب المجرور كقوله: تمرن الديار الأصل بالديار.

وقوله: [فلا يحتاج إلى قيد الاطراد] بل تكون زيادته على القول الثاني حشواً لخروج اسم المكان المختص بقوله: ضمنا في، ولذا قال المكودي بعد في هذا لأنه ليس معنى في، وأما على القول الثالث فيكون مضراً لأنه يخرج به اسم المكان المذكور، مع أن المقصود دخوله في الحد. وقوله: [لأنه إن كان ظرفاً النخ] هذا

فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في، وأما على الأول فيحتاج إلى الاطراد خلافاً للشارح، فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي ولا يخرج ذلك عن معنى في، وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد، ثم مثل بظرفين: أحدهما (مكان) وهو هنا، والآخر زمان وهو (أزمنة) جمع زمان على إسقاط حرف الجر، و(الظرف) مبتدأ وخبره (وقت أو مكان) و(أو) التفصيل و(ضمنا) في موضع الصفة لوقت أو مكان وألفه للتثنية، و(في) مفعول ثان لضمنا وهو على حذف مضاف أي ضمنا معنى في، و(باطراد) متعلق بضمنا. ثم قال:

راجع للقول الثالث. وقوله: [وإن كان مفعولاً به النخ] هذا راجع للقول والثاني، فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس.

وقوله: [خلافاً للشارح] حاصل ما للشارح أنه اعترض زيادة والده باطراد من وجهين: أحدهما: أنه مضر على القول الثالث عند كدي، وقد علمت وجه الضرر وحشو على القول الثاني والأول عنده، أما على الثاني فظاهر لما مر، وأما على الأول فلأن اسم المكان المختص خارج بقوله أيضاً ضمنا، لأن المفعول به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلاً، فما جرى مجراه كاسم المكان هنا يكون مثله، واعترضه المكودي بما حاصله أن اعتراضه من غير الوجه الذي قصد الناظم، وذلك أن الناظم ذهب في اسم المكان المختص على القول الأول، فقيد الاطراد محتاج إليه لإخراجه، وما اعترضه به ولده بأن ما جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر حرف فيها فيكون خارجاً بقوله ضمنا في يدفع بأن ما اعترض به حكم لفظي وصناعي وكونه مضمناً معنى حرف كما هنا حكم معنوي، فالجهة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد.

(قلت): رد ما فرق به المكودي غير واحد بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن بقي بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه كان منصوباً حينئذ على الظرفية لصدق حقيقة الظرف عليه، وكان القول الأول عين الثالث، وكانت زيادة باطراد مضرّة أيضاً مفسدة فيكون غسل دم بدم.

الوجه الثاني مما اعترض به أن هذا القيد مفسد لأن كثيراً مما اتفق على ظرفيته لا يطرد نصبه بجميع الأفعال على معنى في، فإن المقادير كالفرسخ، والبريد لا تنصب إلا بالأفعال الدالة على السير، إذ لا يقال: جلست ولا صليت فرسخاً، والذي صيغ من المصدر لا ينصب قياساً إلا بما اجتمع معه في المادة، فبان بهذا صحة اعتراض الشارح أن قول الناظم: باطراد حشو مفسد، وهناك اعتراضات على الناظم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد.

وقوله: [جمع زمان] هكذا في غالب النسخ بألف بعد الميم، والأولى ما في بعض النسخ جمع زمن بدون ألف كجمل، لأن جمع فعل بدون ألف على أفعل قليل وجمع فعال كمكان عليه شاذ، وحمل الناظم على القليل أولى من حمله على الشاذ.

وقوله: [على إسقاط حرف الجر] سبق قلم لأن الظرف لا يقال فيه أنه منصوب على إسقاط حرف الجر، ويؤخذ من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله، كما يؤخذ منه جواز عمل عامل واحد في ظرفين، واعترض قول الناظم ضمنا في بأنه يقتضي أن الظروف كلها مبنية لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف

٣٠٤ - فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّراً

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في معناه نحو: قعدت أمامك، وسرني قدومك يوم الجمعة، وأنت سائر غداً؛ وأن العامل فيه يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون (مقدراً) وأطلق في المقدّر فشمّل المقدّر جوازاً نحو: يوم الجمعة لمن قال: متى قدمت؟ وجوباً إذا وقع خبراً لذي خبر أو صفة أو صلة أو حالاً، و(مظهرأ) خبر (كان) مقدم، وإن حرف شرط ولا نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهرأ، والفاء جواب الشرط. ثم قال:

٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهِمًا

يعني أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو: وقت وحين ويوم، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والممدود، وإغما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان، لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط. (فإن قلت): ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ (قلت): من

يبنى، فالأولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدّر قد يذكر وهنا لا يصح ذكره فلذلك عبر بالتضمنين، يقال عليه أن المقدّر قد يجب أن لا يذكر كفاعل أفعّل فإنهم يقولون إنه مقدّر فيه مع أنه لا يجوز ذكره.

(فانصبه بالواقع فيه مظهرأ)، قول كدي: [من فعل أو ما في معناه] أشار بهذا إلى أن عبارة الناظم لا تصح إلا بتأويل بأن يقال: فانصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، وإلا فبقاء عبارة الناظم على ظاهرها لا يصح، لأن الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني، وقد نصوا على أنه لا ينصب إلا باللفظ. وقوله: [إذا وقع خبراً لذي خبر الخ] مثال الخبر: زيد عندك، ومثال الصفة: مررت بطائر فوق غصن، ومثال الصلة: جاء الذي عندك، ومثال الحال: رأيت الهلال بين السحاب.

(وكل وقت قابل ذاك)، قول كدي: [ويوم] جعل يوماً من المبهم، فيكون حينئذ مراداً به مطلق الزمان مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وهو أحد إطلاقات أربعة في يوم وبقاياها تختص الاستعمال. الثاني: أن يكون مقابلاً لليلة نحو قوله تعالى: ﴿سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ﴾ الثالث: مدة القتال نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾. الرابع: الدولة نحو قوله عز وجل: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾. وقوله: [وإغما استأثرت الخ] بمعنى اختصت وانفردت، وكان ينبغي له أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من الكلام على الظرف المكان فهناك يتوجه ذكر الفرق.

وقوله: [بصيغته وبالالتزام] هكذا في غالب النسخ وهي الصواب لما تقرر أن الفعل في نفسه له مدلولان: الحدث والزمان، وذلك الحدث الذي دل عليه لا بد له في نفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة شيئين وأحدهما التزام الزمان والمكان فيكون حينئذ الفعل دل على الزمان مرتين: مرة

قوله بعد: (وما يقبله المكان إلا مبهماً) وفهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهماً وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص. و(كل) مبتدأ، و(قابل) خبره، و(ذا) إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال: (وما يقبله المكان إلا مبهماً) يعني أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدار والمسجد والجبل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

٣٠٦ - نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: (الجهات) ويعني به الجهات الست وهي: أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال. الثاني: (المقادير) نحو: فرسخ وميل وبريد. الثالث: (ما صيغ من الفعل) كمرمى ومذهب، وظاهر قوله: (كمرمى من رمى) أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك، ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل

بنفسه ومرة بواسطة الحدث. وأما المكان فلم يدل عليه إلا بواسطة الحدث، فدلالته على الزمان أقوى وما قاله أقوى بين. وقول بعض لم يظهر له معنى. وقال: والصواب النسخة التي فيها بصيغته من دون ذكر والالتزام أو النسخة التي فيها بصيغته لا بالالتزام بالنفي سهو ظاهر.

(وما يقبله المكان إلا مبهماً)، قول كدي: [لا يقبل] أشار بهذا إلى أن ما في قول الناظم وما يقبله نافية حيث فسرها بلا. وقوله: [والظرفية] أي النصب عليها وهو تفسير للضمير في قوله: يقبله العائد على النصب المأخوذ من قوله: فانصبه بالواقع الخ، والمكان في النظم بالرفع فاعل يقبل، ومبهماً: حال من الكاف لأنه في الأصل صفة له وهو الذي قرر به كدي.

(نحو الجهات والمقادير)، قول كدي: [للمبهم ثلاثة الخ] جعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتباراً بظاهر النظم وهو صحيح في الأول والثاني على رأي باطل في الثالث، أما الجهات فبهيمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك ألى آخر الدنيا، وأمامك اسم لما قبالة وجهك إلى آخر الدنيا، وكذا يقال في الأربعة الباقية، وأما في الثاني وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص فالجمهور على أنه من المبهم. فالليل بكسر الميم يختلف ابتداءؤه وانتهاؤه ولا يخص موضعاً بل من أي موضع أردت أن تبتدىء فلك ذلك، والحق ما في شرح الشذور لابن هشام أنه يقال فيه مبهم باعتبار كونه لا يخص ببقعة بعينها ويختص باعتبار دلالاته على قدر معلوم. ولذا لم يجعله هنا في التوضيح من المبهم بل جعله من الشبيه به فقال: وكأسماء المقادير، وأما الثالث وهو ما صيغ الخ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهما وعليه فيشكل جعل الناظم له من المبهم، ويمكن دفع الإشكال بأن يجعل قول الناظم وما صيغ معطوفاً على مبهماً، والعطف يقتضي المغايرة فيؤخذ منه أن هذا القسم غير مبهم، وهذا إن جعلنا ما نكرة موصوفة، وإن جعلناها موصولة فلا يصح لأن مبهماً حال والمعطوف على الحال حال وما معرفة لا تكون حالاً وحقق بعض ظاهر ما للناظم.

وقوله: [ويعني به الجهات الست] جعلت ستاً باعتبار الشخص الكائن فيها. وقوله: [أن يحمل الفعل

اللغوي وهو المصدر فيكون قوله: (من رمى) على حذف مضاف أي من مصدر رمى فتقول: جلست أمامك وخلفك، وسرت ميلاً فرسخاً، وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٠٧ - وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقْيَسٍ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه في الأصل المشتق منه نحو: رميت مرمى، وذهبت مذهباً، وجلست مجلساً، وشمل قوله: لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو: أنا رام مرمى، وأعجبتني جلوسك مجلساً، وفهم من قوله: (وشرط كون ذا مقيساً) أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناطق الثريا، فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو عمل في مزجر زجر، وفي مقعد قعد، وفي مناطق ناط، لكان مقيساً، و(شرط) مبتدأ، و(ذا) إشارة إلى الظرف المشتق، و(مقيساً) خبر كون، و(أن) وما بعدها خبر المبتدأ، و(ظرفاً) منصوب على الحال من فاعل يقع، و(لما) متعلق بظرفاً أو في موضع الصفة لظرفاً، وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما، و(في ومع) متعلقان باجتماع. ثم قال:

الخ] المراد بالفعل المصرح به في قول الناظم من الفعل، ولما استشعر كدي أن حمله على الفعل اللغوي يبعده قوله بعد: من رمى، دفع هذا الإشكال بأن جعله على حذف مضاف أي من مصدر رمى ليوافق ما قبله ولقوله وكونه أصلاً لهذين انتخب، وقد يقال لا حذف بل يقرأ مرمى بالإضافة إلى من يفتح الميم فيكون التقدير: كمرمى الشخص الذي رمى، والفعل المصرح به على كل حال لغوي، ومرمى اسم لكان الرمي.

(وشرط كون ذا مقيساً)، قول المكودي: [اجتمع معه في الأصل الخ] حمله على هذا لا يصدق بما إذا كان ظرفاً لمصدره نحو: أعجبتني قعودك مقعد زيد مع أنه داخل، وأجاب السيوطي بأن المصدر يفهم بالأحروية، والأولى أن يقال: المراد بالأصل حروف المادة فيصدق بالمصدر وغيره. وقوله: [مزجر الكلب] أي من زاجره في التوسط، واستقر مقعد القابلة من النفساء في القرب، واستقر مناطق الثريا من الدبران في البعد، ومزجر: بكسر الجيم لا غير إذ هو المسموع من كلام العرب.

وقوله: [ولو عمل في مزجر زجر الخ] أي من مثال آخر لا في هذا المثال نفسه كما يوهمه التصريح (فأن قيل): ما ذكره الناظم هنا يخالف لقوله سابقاً في الحد: باطراد إذ معناه مع اطراد نصبه بسائر العوامل، وليس كذلك إذ عامله هنا مخصوص. (قلت): قد مر أن زيادة باطراد بالنسبة إلى هذين مفسدة. وقوله: [وذا إشارة إلى المصدر الخ] سبق قلم بل هو إشارة إلى النوع الثالث وهو اسم المكان المشتق من المصدر، وفي بعض النسخ المصححة إشارة إلى الظرف المشتق وهو صواب.

٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
٣٠٩ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يوم ومكان، فيستعمل ظرفاً نحو: خرجت يوم الجمعة، وجلست مكانك، وغير ظرف نحو: أعجبتني يوم الجمعة، ونظرت إلى مكانك، وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جلست عندك، أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك، فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف، و(ما) موصولة، و(يرى) صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى، و(ظرفاً) مفعول ثان يرى ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط، و(غير) مبتدأ وخبره (الذي)، و(ظرفية) مفعول بلزم (أو شبهها) معطوف على محذوف تقديره أو لزِمَ ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم إحدى هذين النوعين، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به بما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو شبهها، و(أو) على هذا للتقسيم، و(من الكلم) متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعاً على من، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم ويكون الكلم واقعاً على الظروف التي تستعمل ظروفًا أو شبهها. ثم قال:

(وما يرى ظرفاً وغير ظرف)، قول كدي: [وغير ظرف أخرى] بأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً. وقوله: [البتة] البت في اللغة القطع، يقال: لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح، وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد، لكن رده محشي القاموس وقال: لا موجب لقطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده.

وقوله: [وقط] اسم لما مضى من الزمان، فقولك: ما فعلته قط بمعنى من أول خلق الله إياي إلى الآن وهي مبنية لتضمنها معنى حرفي الابتداء، والغاية وهي من وإلى وبنيت على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وقد تبنى على الفتح والكسر. وقوله: [وعوض] اسم لما يستقبل من الزمان، فقولك: لا أفعله عوض بمعنى من الآن إلى آخر الدهر، وبنيت على حركة لما ذكر في قط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تضاف وإلا أعربت. وقوله: [والمراد بشبهها الجر بمن] إنما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية إلى الجر بمن من المتصرف لأن من كثرت زيادتها فلم يعتد بها، والظروف التي لا تنصرف وتجر بمن خمسة جمعتها في قولي:

خمس ظروف خصصت جرّاً بمن قبل وبعد مع وعند ولدن

وقوله: [ويجوز أن تكون ما شرطية] لا يصح لأنها لو كانت شرطية لجزم الفعل وهو يرى بعدها، نعم تكون شرطية على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة في المعتل لكنه ضعيف، وقد أمكن غيره فلا حاجة لدعواه. وقوله: [واقعاً على من] أي على حذف مضاف تقديره على مجرور من لأنه هو المراد بقوله: أو شبهها. وقوله: [ويجوز أن يكون متعلقاً بالخ] هذا هو الذي يظهر لأنه لا يحتاج معه إلى حذف مضاف

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَٰكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان، إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفهم ذلك من قوله: (وقد ينوب) ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك في قوله: (يكثر) ونيابته عنها هي من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد، ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: آتاك طلوع الشمس وخفوق النجم أي وقت طلوع الشمس ووقت خفوق النجم، والإشارة بقوله: (ذاك) إلى نيابة المصدر عن الظرف.

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم، ومعه متعلق بالمفعول والماء عائدة على أل لأنها موصولة، وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال:

والتقدير على هذا الذي لزم من الكلم ظرفية أو شبهها غير متصرف وإذا كان الذي يخرج عن الظرفية إلى حالة تشبهها يقال فيه غير متصرف فأحرى الذي لا يخرج منها أصلاً، وهذا معنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر، وعلى كل فلا يحتاج إلى تكلف من جعل الكلم مبتدأ، وغير ذي مبتدأ ثان، والذي خبر على الثاني، ومن بدل من شبهها.

(وقد ينوب عن مكان مصدر) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: الظرف وقت لأنه من تنماته، ولذا قدمه الموضح تنكيته عليه. قول كدي: [إلا أن نيابته عن ظرف الخ] وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر الذي هو الحدث أخوان في كون الفعل يدل عليهما، دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته، وإنما يدل على المكان بدلالة الالتزام العقلي الخارجي، ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام، على أن الفعل يدل أيضاً على الزمان بالالتزام، ولا يلزم من الكثرة القياس ولا من القلة عدمه بل كل منهما غير مقيس والله أعلم.

المفعول معه

جرت عادة النحاة أن يجعلوه آخر المفاعيل لأمرين: أحدهما: أنه لا يقال له مفعول إلا بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف غيره. الثاني: أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً وهذا قيل فيه سماعي وقيل قياسي وهو الصحيح. قول كدي: [هو الاسم] خرج به الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب بناء على أن الجنس يخرج. وقوله: [المنتصب] أي الفضلة فليس حيثنذ حكماً، واحترز به من العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو. وقوله: [المذكور بعد الواو] احترز به من نحو جئت مع عمرو واشتريت الفرس بلجامه. (لا يقال): ان هذين ونحوهما خرجا بقوله: المنتصب (لأننا نقول): قد علمت أنه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة وهما من الفضلة.

وقوله: [التي بمعنى مع] احترازاً من نحو: رأيت زيدا وعمراً قبله أو بعده. وقوله: [من غير تشريك في

٣١١ - يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرِعُهُ

يعني أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو: سيري والطريق أي مع الطريق، و(تالي الواو) مفعول لم يسم فاعله ينصب، و(مفعولاً) حال منه، و(مسرعة) حال من الياء في سيري. ثم قال:

٣١٢ - بِمَا مِنْ أَلْفَعْلٍ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي أَلْقَوْلِ الْأَخَى

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب، بين في هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله: (بما من الفعل وشبهه) أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو مذهب سيويه والجمهور، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: استوى الماء والخشبة، ومثال شبه الفعل: الماء مستو والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وفهم من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: (لا بالواو) إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو، ورد بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في قوله: تكون وإياها بها مثلاً

[الحكم] الكلام على حذف مضاف أي من غير اشتراط تشريك في الحكم، والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما بعد الواو مشاركاً لما قبلها في الحكم بل قد يوجد الاشتراك كما في سرت والجيش بالنصب أي معه، وقد لا يوجد كقولك: سرت والطريق، وبتقدير مضاف يسقط اعتراض كثير على المكودي على ظاهره. وقوله: [وقد استغنى الناظم عن الحد] أي عن تمامه وإلا فقد ذكر الناظم بعضه.

(بما من الفعل وشبهه سبق)، قول المكودي: [أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي] ليس المراد بالمعنوي الاصطلاحي وهو الابتداء والتجرد، وإنما المراد به أن الاسم إذا كان شبيهاً بالفعل في معناه وحروفه كاسم الفاعل قيل له عامل لفظي، وإن تضمن معناه دون حروفه فمعنوي وذلك كاسم الإشارة، وحيث فلا إشكال في تمثيل المكودي للمعنوي باسم الإشارة.

وقوله: [لا يتقدم على عامله] فلا يقال: والطريق سرت اتفاقاً، وعلة المنع أن الواو أصلها العطف، فكما لا يتقدم المعطوف على العامل فكذلك لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل. وقوله: [في قوله تكون وإياها الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فأليت لا أنفك أخذو قصيدة. وقائله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة يخاطب بها ابن أخته خالداً لما بعته رسولاً لمحبوته فأفسدها عليه وردها لنفسه، وآليت بمعنى حلفت، وأنفك: مضارع أنفك من أخوات كان وفيه ضمير مستتر اسمها، وجملة أخذو خبرها وهو بالذال المعجمة من حدوث النعل بالنعل إذا سويت أحدهما على الآخر، ويحتمل أن يكون بالمهملة فيكون من أفعال الشروع^(١)

(١) (قوله: فيكون من أفعال الشروع) كذا في الأصل وهو غير صحيح إذ لم نجد في كتب النحويين في كتب اللغة أن حداً من أفعال الشروع على أنه يلزم عليه في مثالنا الإخبار بالقصيدة عن المتكلم باعتبار الأصل وهو خطأ صراح فالصواب الاقتصاد على الوجه الأول وعلى الاحتمال الثاني يفسر أحد ويأغنى كما هو أحد معانيه فليحذر، انتهى مصححه.

بعدي . و(ذا) مبتدأ ، و(النصب) نعت له وخبره (بما) و(ما) موصولة وصلتها سبق ، و(من الفعل) متعلق بسبق . و(لا) عاطفة وما بعدها معطوف على (بما) و(الأحق) أفعل تفضيل ، والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار . ثم قال :

٣١٣ - وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمتها كيف أو ما الاستفهاميتين على تقدير تكون نحو: كيف أنت وقصعة من ثريد؟ وما أنت وزيداً؟ والتقدير: كيف تكون وقصعة؟ وما تكون وزيداً؟ وكان المقدرة ناقصة، وكيف وما خبر مقدم، وفهم من قوله: بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو

وعلى كل فهو مرفوع بضمّة مقدرة على الواو منع منها الاستثقال لأنها لام الكلمة وفاعلها أو اسمها عائد على المتكلم ، وقصيدة: مفعول على الأول وخبر على الثاني والشاهد في وإياها فإنه لو كان الواو وهو العامل لقال وها بالضمير المتصل إذ سائر الحروف إذا عملت في الضمير لا يكون إلا متصلاً نحو بك وإنك لأنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله، فلما أتى بالضمير منفصلاً علم أنها غير عاملة فبان بطلان ما للجرجاني .

(فإن قيل): الناظم عبر بالأحق اسم تفضيل المقتضي أن ما للجرجاني حق مع أن الذي قرره المكودي وغيره أن ذلك باطل . (فالجواب) أن الناظم قصد أن يتلطف مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين أولهم: سيدنا علي كرم الله وجهه فإنه أول من بدأ تدوين النحو: الثاني: سيدنا الأمام الشافعي رضي الله عنه دون الأصول. الثالث: الخليل دون العروض. الرابع: عبد القاهر دون المعاني والبيان، وكان من الأئمة المشهورين بالدين والصلاح وألف الكتابين دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة توفي رحمه الله سنة أربع وسبعين وأربعمائة، ومن شعره إذ وقعت له نكبة:

كبر على العلم يا حليلي ومل إلى الجهل ميل هائم
وعش حماراً تعش سعيدياً فالسعد في طالع البهائم

والحق أن اسم التفضيل في النظم على بابه وأن قول الجرجاني حق، إلا أن ما في النظم أحق منه، وما ردوا به عليه من انفصال الضمير في وإياها يرد على الناظم نفسه إذ نص بعد على أن العامل في المستثنى هو إلا، وهو إذا كان ضميراً لا يكون إلا منفصلاً نحو: ما ضربت إلا إياك، فما كان جوابكم فهو جواب عن الجرجاني .

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له: أنت قلت لا بد من تقديم فعل أو شبهه يكون ناصباً للمفعول معه، ووجدنا العرب نصبوا من دون تقديم ما ذكر فقال: وبعد الخ، ولذا قال الموضح: فإن قلت الخ، قول كدي: [والتقدير كيف تكون الخ] خص العامل بالكون تبعاً لظاهر النظم التابع لظاهر عبارة سيوبه، والحق أن العامل يقدر كوناً وغيره ولذا قرره الموضح كوناً وغيره . وقوله: [وكان المقدرة ناقصة] الأولى وتكون لأنه هو المقدر لا الماضي، واسمها ضمير مستتر، وكيف أو ما

بل يرفع عطفاً على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف، و(بعض العرب) فاعل بنصب، و(بعد) متعلق بنصب وكذلك بفعل، و(مضمّر) نعت لفعل لا لكون لأن المضمّر هو الفعل. ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام: قسم يترجح عطفه على النصب على المعية، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف، وقسم يمتنع فيه العطف، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُكْبَنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

يعني إن أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً النصب على المعية نحو: قام زيد وعمرو، ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه، و(العطف) مبتدأ وخبره (أحق) و(إن يمكن) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (النصب مختار لدى ضعف النسق) يعني أن (النصب) على المعية أرجح من العطف عند ضعف النسق نحو: قم وزيداً، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قمت أنا وزيد لكان العطف أحق لعدم الضعف، و(النصب مختار) مبتدأ وخبر، و(لدى) متعلق بمختار، و(ضعف) مضاف لمحذوف وتقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

٣١٥ - وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ نُصِبَ

يعني نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين: إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مالك وزيداً، لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند

خبرها، وكون تكون ناقصة أحد قولين والمشهور أنها تامة، وكيف حال، وما مفعول مطلق فلما حذف الفعل صار الضمير منفصلاً بارزاً بعد أن كان مستتراً متصلاً لقوله في الكافية.

وعامل الضمير مهما حذف فإن فصله لديهم ألفا

وقوله: [ثم إن الاسم النخ] هذه التوطئة في نفسها صحيحة لأنه قيد بالاسم الصالح للمعية، والصالح لها ليس فيه إلا الأوجه الثلاثة كما ذكر، لكن المناسب لتعميم الأقسام أن يقول: ثم إن الاسم الواقع بعد الواو على خمسة أقسام واجب الرفع نحو: اشترك زيد وعمرو، وراجع الرفع وراجع النصب وواجب النصب وممتنعها معاً، وقد تكلم على الأقسام الأربعة المذكورة آخراً منطوقاً ألفاً ونشراً مرتباً، وعلى الخامس الذي هو الأول بمفهوم بعض القيود المستفاد من المثال الذي هو سيري والطريق وهو أن يكون فصله.

(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق)، قول كدي: [لأنه لا ضعف فيه] أي صناعة للتناسب بين الاسمين في كون كل منهما مرفوعاً. (والنصب مختار)، قول كدي: [ضعيف] لقول الناظم في باب العطف: وإن على ضمير رفع، إلى أن قال: وضعفه اعتقد.

(والنصب إن لم يجز العطف)، قول كدي: [لمانع لفظي النخ] سيقول الناظم: وعود خافض البيتين،

الجمهور، وفي جعل هذا المثال عما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر، لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى، والأخرى لا يجوز فيها العطف لمنع معنوي نحو: جلست والحائط، وسرت والطريق، لأنه لا يصلح للمشاركة، ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين: قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم، وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه، فيجب اعتقاد عامل مضمّر، وإلى ذلك أشار بقوله: (أو اعتقد إضمار عامل نصب) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمّر وذلك كقول الشاعر:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى شبت همالة عينها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمّر وتقديره وسقيتها، ويحتمل أن يكون قوله: (أو اعتقد إضمار عامل) فيما يمتنع عطفه ويتنصب على المعية كقوله عز وجل: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ فيمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه، ويجوز نصبه على المعية أي مع شركائكم، أو يكون مفعولاً بفعل مضمّر تقديره، واجمعوا

قوله: [وفي جعل هذا المثال الخ] لا معنى للاعتراض على الشارح هنا لأنه قيد الامتناع بقوله عند الجمهور ولم يراع مذهب الناظم وبه مثل الموضح. (لا يقال) هذا المثال وشبهه لا يصح أن يقال: الاسم الواقع بعد الواو فيه مفعول معه لعدم تقدم فعل وما يجري مجراه فيما مر. (لأننا نقول): لما اشتمل على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان من أفراد قوله: وبعدما استفهام الخ.

وقوله: [نحو جلست والحائط الخ] علة المنع هنا أن العطف يقتضي التشريك في المعنى، والحائط والطريق لا يتصفان بالجلوس ولا بالسير. (فإن قلت): المانع اللفظي هنا موجود أيضاً وهو العطف على الضمير المتصل من غير فاصل. (فالجواب) أن كلامنا في مانع العطف الذي يوجب المفعولية وهو إنما يرجحها، لهذا إنما اعتبر في نحو هذا المانع المعنوي دون اللفظي، ورحم الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذي ليس فيه إلا المانع المعنوي. وقوله: [ثم إن ما لا يجوز الخ] ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لثلا يكون فيه تناقض وتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

(أو اعتقد إضمار عامل نصب)، قول كدي: [كقول الشاعر علفتها الخ] البيت من الرجز أو من الكامل المختم بحذف أول حرف من الجزء الأول، وضائر المؤنثة الغائبة في علفتها وما بعدها للدابة المحدث عنها، ويروى شت ويروى غدت ومعناها واحد، وهالة: حال، وعيناها: فاعل شبت والشاهد في ماء فلا يصح فيه العطف لأن الماء لا يعلف ولا تنصب على المعية لأن العلف والماء لا يكونان دفعة فهو لمحذوف وهو قول الفراء والفارسي، وذهب غير واحد إلى أنه لا حذف وأن العامل المذكور يؤول بعامل يصح تسليطه عليها معاً فيؤول علفتها بناولتها.

وقوله: [لا ينصب إلا الأمر] أي المعاني ولا ينصب الذوات والأعيان فلا تقول أجمعت زيداً، وقوله: [ويجوز نصبه على المعية الخ] فإن قيل: يلزم عليه كونه معمولاً لأجمعوا المذكور الذي هو أمر من أجمع بمعنى

شركاءكم من جمع « (النصب) مبتدأ، و(يجب) خبره (أو اعتقد) معطوف على يجب، وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب، و(نصب) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

الاستثناء

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو بإحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل

عزم لقوله سابقاً: بما من الفعل الخ فما فروا منه وقعوا فيه. (فالجواب): أن محل المنع المذكور إذا نصبه على أنه مفعول به، أما إذا نصبه على كونه مفعولاً معه كما هنا فيجوز، إذا المفعول معه بمنزلة الظرف الذي ينصبه كل فعل متعد ولازم.

وقوله: [تقديره واجمعوا الخ] من اجمع بمعنى ضم المفترق، والأولى أن يقدر بدل واجمعوا وادعوا إذ قرئ به وهو المناسب. ثم اعلم أن المتعين في تقرير النظم الاحتمال الأول لأمر منها: أن الناظم يكون أفاد بكل شطر فائدة وصورة مستقلة، وما يقال عليه أنه على هذا الحمل تكون صورة الحمل الثاني عند المكودي باقية عليه يجاب عنه بأنها معلومة أصالة إذ الأصل جواز الوجهين. ومنها: أن يجب في الشطر الأول يكون على بابه وتكون أوفى أو اعتقد للتنوع إذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك. ومنها: موافقة توطئته المتقدمة على قوله: والعطف إن يمكن الخ.

وقوله: [وأو للتخيير وجاز عطف الخ] لا تكون أو للتخيير ويأتي ما ذكر بعد إلا على الاحتمال الثاني، وقد علمت ما فيه على أن هذا الإعراب يلزم عليه أمران: أحدهما حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، ثانيهما وقوع ما هو بمعنى الطلب خبراً، والأول ممنوع والثاني خلاف الأكثر، ولو جعل يجب باقياً على معناه جواب الشرط، وهو وجوابه خبر المبتدأ سلم من ذلك لكن يلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر، وقد منعه ابن مالك تبعاً للبيانين، وأجازه ابن الصفار، والله أعلم

الاستثناء

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أمران: أحدهما اشتراكهما في كون كل منهما وقع بعد أداة لفظية وهي الواو في الأول وأدوات الاستثناء في الثاني. ثانيهما: أن الجوهري جعله من جملة المفاعيل وسماه مفعولاً دونه، ثم إنه عبر بالاستثناء المصدر على عاداته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى إذ هو الذي ينصب، الاستثناء لغة مطلق الإخراج واصطلاحاً، عرفه المكودي بقوله: هو الإخراج بإلا الخ، والمراد بالإخراج بالنسبة للسامع، وبيان ذلك أنه إذا قال المتكلم: قام القوم توهم السامع إن المتكلم أطلقه على ما يشمل زيداً، فإذا زاد إلا زيداً علم السامع أن المتكلم لم يقصد إدخال زيد في القوم بل خارج، لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم، لأنه لم يقصد دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى إخراج، وإلا كان فيه تهافت بأن يكون قصد أولاً دخوله وثانيهما خروجه، ولذلك زاد الأزهري في شرح الجرومية: ما لولاه لدخل في الكلام السابق أي لتوهم

ومشترك بين الفعل والحرف، فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذلك بدأ بها فقال:

٣١٦ - مَا اسْتَنْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنْفِي انْتِخِبَ

يعني أن المستثنى بالإلا ينتصب إذا كان الكلام تاماً، واحترز بالمستثنى بالإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام من المفرغ، والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك: قام القوم إلا زيداً، والمنفي نحو: ما قام أحد إلا زيداً، إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل وإليه أشار بقوله: (وبعد نفي أو كنفي انتخب).

٣١٧ - إِتْبَاعٌ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو: ما قام أحد إلا زيد بالرفع. وما مرت بأحد إلا زيد بالجر، أحسن من: ما قام أحد إلا زيداً، وما مرت بأحد إلا زيداً بالنصب فيهما، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعاً فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله: (وانصب ما انقطع) والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: ما في الدار أحد إلا حماراً، وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله: (وعن تميم فيه إبدال وقع) يعني أن بني تميم يميزون في المنقطع الإبدال فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

السامع دخوله الخ، ثم الإخراج جنس يصدق بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو: اقتلوا الذمي إن حارب بالاستثناء. وقوله: [بإلا الخ] خرج لما عدا المستثنى.

(ما استنتت إلا مع تمام ينتصب) قدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب للباب المعقود للمنصوبات وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه. قول كدي: [وشمل الموجب الخ] فإن قلت: حيث حمل النصب في النظم على الواجب وغيره فمن أين يؤخذ وجوب نصب الموجب التام؟ (فالجواب) كما قيل أنه لما ذكر الاتباع في غير الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب، والأولى أن يحمل النصب في النظم على الواجب، ويكون في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفه والتقدير مع تمام وإيجاب بدل عليه. قوله: وبعد نفي، وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أصحها أن الناصب إلا وهو الذي يؤخذ من قول الناظم: ما استنتت إلا، مع قوله بعد كما لو إلا عدم، أو مع قوله: وألغ إلا.

قول كدي: [اختير اتباعه] أي للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل عند البصريين والضمير مقدر، أو يقال قوة تعلق بالمستثنى منه تغني عن الضمير، أو على أنه عطف نسق على ما للكوفيين لأن إلا عندهم حرف عطف في خصوص هذا الباب.

(وعن تميم فيه إبدال وقع)، قول كدي: [ومنه قوله: وبلدة الخ] البيت من الرجز، وقائله عامر على

وما في قوله : (ما استثنيت) إلا مبتدأ موصول وصلته استثنيت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته، و(مع) متعلق باستثنيت، و(ينتصب) خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون (ما) شرطية منصوبة باستثنيت، ومنتصب جواب الشرط، ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون، و(انتخب) فعل أمر، و(إتباع) مفعول بانتخب، و(بعد نفي) متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبة لقوله بعد : (وانصب ما انقطع) و(ما) موصولة وصلتها انقطع، و(إبدال) مبتدأ، و(وقع) صفته، و(فيه) متعلق بوقع، و(عن تميم) خبره، ويحتمل أن يكون (فيه) متعلقاً بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال إشعار بقلة إبداله عند تميم.

ثم قال :

٣١٨ - وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرَّ إِنْ وَرَدَ

يعني أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، ويعرب هو بدلاً منه، قال سيويه : حدثني يونس أن قوماً من العرب يوثقو بعريبتهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله : (قد يأتي) أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (ولكن نصبه اختر إن ورد) وثبت هذا البيت في بعض النسخ، (وغير

الأصح ابن الحرث النميري، والواو واو رب، وقوله : بلدة مجرورها بها أو رب محذوفة على الخلاف، وأنيس : اسم ليس وبها خبرها، واليعافير بالرفع بدل من أنيس بدل بعض من كل جمع يعفور ولد البقرة الوحشية، والعيس : جمع عيساء كبيض الإبل البيض التي يخالط بياضها شقرة والشاهد في رفع اليعافير والعيس على البدلية مع كون الاستثناء منقطعاً وهي لغة تميم ومحل جواز النصب والبدل عند تميم إن كان يصح تسلط العامل على ما بعد إلا، وإلا تعين النصب كما بين ذلك الموضح.

وقوله : [ويصح تقديره مجزوماً الخ] لكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، إلا أن الأولى الرفع لقول الناظم وبعد ماض رفعك الجزأ حسن.

(وغير نصب سابق) هذا تفسير لقوله : انتخب اتباع ما اتصل، كأنه يقول : محل كون الاتباع مختاراً إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى كما هو في الأصل وإلا بأن عكس فالمختار النصب وهو المراد هنا. قول كدي : [ويعرب هو] أي المستثنى منه بدلاً منه أي من المستثنى بدل كل من كل (فإن قلت) : على هذا يكون البدل أعم من المبدل منه والقاعدة العكس. (فالجواب) أن عمومهما باعتبار الأصل، وإلا فحيث أريد إبداله هنا من خاص صار خاصاً يراد به ما يراد بما قبله فقط. وقوله : [وفهم من قوله قد يأتي الخ] هذا منطوق لا مفهوم له ولا يلائم قوله بعد وقد صرح بهذا المفهوم، فالأولى أن يحذف غير ويبدل قليل بكثير وحيث يكون مفهوماً ويلائم ما بعده.

(ولكن نصبه) الهاء عائدة على مستثنى المحذوف الموصوف بسابق المتقدم على المستثنى منه، فنقول في

نصب سابق) برفع غير، وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ، و(في النفي) متعلق بيأتي، وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه: (سابق) مبتدأ، و(في النفي) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره (قد يأتي) و(غير نصب) حال من فاعل يأتي و(نصب) مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير: وقد يأتي سابق في النفي غير منصوب. ثم قال:

٣١٩ - وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عُذِمَا

يعني أن ما قبل إلا إذا كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهه، وكان حقه أن ينه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه، وشمل قوله (سابق) ما كان السابق فيه عاملاً نحو: ما قام إلا زيد، وما كان غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، ويكون التفرغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً، و(سابق) مفعول لم يسم فاعله

المثال المذكور: ما لي إلا أخاك ناصر فيكون أخاك منصوباً على الاستثناء، ثم أن عبارة الناظم فيها شبه تناقض، ويبانه أن تعبيره باختر يقتضي أن النصب مقيس بمعنى أنك إذا أردت تقديم المستثنى في كلامك فاختر نصبه وتعيره بأن ورد بكسر أن يقتضي أن النصب مسموع، لأنه إذا اعتبر الورد ينطق به كما سمع منصوباً أو غيره، وأجيب بأجوبة منها: أن إن بمعنى إذا التعليمية أي لورد مختاراً في كلامهم كثيراً، (ولا يقال) أنه على هذا يقتضي أنه لم يرد إلا النصب (لأننا نقول): الورد راجع للاختيار والكثرة. ومنها: أن يكون معنى ورد صدر منك. ومنها: أن تقرأ أن بفتح الهمزة مصدرية على حذف لام العلة لكن يتوقف على صحة الرواية عن الناظم بفتح الهمزة، وقوله: [والتقدير قد يأتي الخ] هذا تقدير معنى لا تقدير إعراب والمناسب لإعرابه وللناظم وسابق في النفي قد يأتي.

(وإن يفرغ سابق إلا لما بعد)، قول كدي: [وكان حقه الخ] بل هو مأخوذ من النظم لذكره منتظماً في سلك قوله: وبعد نفي الخ فهو من تمام الكلام عليه. (تنبيه): لا يتأتى التفرغ في الإيجاب نحو: قام إلا زيد لاقتضائه أنه قام جميع الناس إلا زيد وهو محال.

وقوله: [وما كان غير عامل نحو ما الخ] هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله: وإن تكرر لا لتوكيد في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادي وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو هذا المثال في قوله: وغير نصب سابق الخ حيث قال: فيكون مفرغاً له العامل الذي قبل إلا، والحق ما اقتضاه كلامه في قوله: وغير نصب سابق الخ. وإن ما في الدار إلا زيد، ومثله: ما لي إلا أخوك ناصر مما فرغ فيه العامل، إلا أنه ليس المراد بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل إلا معتمداً، وهنا وإن اعتمد على النفي بطل فكأنه لا اعتماد أصلاً بل المراد بالعامل الابتداء وذلك أن الأصل: ما لي إلا أخوك، وما في الدار أحد إلا زيد، فناصر أحد مبتدآن، فلما أخر ناصر وحذف أحد صار ما بعد وإلا مرفوعاً بذلك الابتداء، والابتداء يقدر سابقاً على إلا، فيكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا حاصل جواب الدماميني.

وقوله: [إلا مع المصدر المؤكد الخ] علة منع التفرغ معه عدم الفائدة، ويبان ذلك أنه يجب أن يكون

بيفرغ، و(إلا) مفعول بسابق، و(لما) متعلق بيفرغ، و(بعد) صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد (إلا) أو بعد السابق، واسم (يكن) ضمير عائد على السابق أو على ما، وهذان الوجهان ذكرهما المرادي، ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائداً على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة، و(لو) في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

٣٢٠ - وَأَلْعِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَّا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا أَلْفَى إِلَّا أَلْعَا

يعني أن إلا إذا كررت للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البديل نحو: ما قام إلا أخوك إلا زيد، فلو اسقطت إلا لصح الكلام فتقول: ما قام إلا أخوك زيد، وكررت لتوكيد إلا الأولى، ومثله قوله: (إلا الفتى إلا العلا) فالعلا بدل من الفتى والتقدير: لا تمر بهم إلا الفتى العلا، فالعلا هو الفتى، ومع عطف النسق نحو: ما قام إلا أخوك وإلا زيد، فلو قلت: ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

المستثنى منه عاماً يشمل المستثنى وغيره، ومع المصدر المؤكد ما قبل إلا، مساو لما بعدها، ولا فائدة في الاستثناء حينئذ إذ كأنه استثناء الشيء من نفسه، نعم إذا كان المصدر نوعياً جاز لأنه يكون ما قبله يشمله وغيره نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ أي ضعيفاً والله أعلم.

(وألغِ إلا ذات توكيد)، قول كدي: [وإلغاؤها هو أن لا تنصب] هذا بيان لمعنى الإلغاء في النظم ورفع لما يتوهم من أن معنى إلغاؤها بطلان معناها الذي هو الإخراج مع أنه لا يبطل وإن كان معناها مستفاداً بدونها إذ هي للتوكيد فقط، وحكم الاسم الذي بعد إلا المؤكدة حكم الاسم الذي قبلها في النصب والرفع والجر. وقوله: [وتلغى مع البديل] في هذا المثال يتعين الرفع لأن الاسم الذي قبل إلا المذكورة مرفوع على الفاعلية بquam وإطلاقه في البديل، وإن لم يمثل إلا لبديل الكل من الكل يقتضي أن ذلك يجري في أقسام البديل الأربعة، وبه قرر الأزهري كلام الموضح ومثل للجميع، وهو الذي للموضح وابن هشام في حواشي الألفية.

وقوله: [فالعلا بدل من الفتى] بدل كل من كل، والفتى بدل من ضمير الجمع المجرور بالباء، ويجوز في الفتى كونه منصوباً على الاستثناء ولكن على وجه مرجوح فيكون العلا بالنصب حينئذ.

وقوله: [وقد جمع الشاعر بينهما النخ] أي بين البديل والعطف، والبيت من الرجز، وما: نافية، خبر مقدم، وعمله: مبتدأ مؤخر، ومن شيخك: حال من ضمير الاستقرار الذي كان في خبر، وانتقل للجار والمجرور، وتقدم الحال على المبتدأ واجب لعود ضميره عليه، والمراد بالشيخ الجمل، ولا الثانية زائدة للتوكيد، ورسيمه بدل من علمه بدل بعض من كل على الأصح، والواو في والأحرف عطف، وإلا زائدة أيضاً للتوكيد، والمعطوف بالواو رمله على رسيمه، والمعطوف على البديل بدل لأن الرسيم والرمل نوعان من

و(ذات) تأكيد حال من (إلا) ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢١- وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَع
٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

قد تقدم أن التفرغ هو أن يكون ما قبل إلا طالب لما بعدها، فإذا كررت إلا في التفرغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنى أو المستثنيات، ويكون ما عدا الواحد منصوباً، والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا، وفهم من قوله: (في واحد) أن ترك العمل بإلا ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز الغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول: ما قام إلا زيد إلا عمرأ إلا خالدأ، وما قام إلا زيدأ إلا عمرو إلا خالدأ، وما قام إلا زيد إلا عمرأ إلا خالدأ.

وقوله: (وليس عن نصب سواه مغني) يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغى إلا معه ينتصب، ونصبه بالعامل الذي هو إلا، وعلى هذا حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل إلا وجعل (دع) بمعنى اجعل، وما ذكره المرادي أصوب من ثلاثة أوجه: الأول: أن فيه التنبيه على أن إلا هي

السير المراد بالعمل في الشعر والرفع فيهما متعين لأن المبدل منه وهو عمله رفعه متعين لأن العامل وهو الابتداء مفرغ، والشاهد في إلا الثانية والواو مع إلا الثالثة، وفي هذا البيت إشارة إلى أن الشيخ إن كانت سيرته حسنة كان التلميذ كذلك غالباً، والعكس بالعكس، لأن كل كلام عليه حلة القلب الذي برز منه.

(وإن تكرر لا لتوكيد)، قول كدي: [قد تقدم أن التفرغ الخ] لم تتقدم له هذه العبارة بنفسها بل تقدم له عند قول الناظم: وإن يفرغ سابق الخ ما يفيدها.

وقوله: [من ثلاثة أوجه الأول الخ] حمل ابن عقيل هو الذي عليه جمهور الشراح كالموضح وهو الأولى لوجه منها: أن الناظم صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ما قبل إلا وموافقة كلامه أولى من مخالفته. الثاني: أن الناظم قال: ما بإلا استثنى، فلو كان المراد بالعامل إلا لقال بما به بالضمير، والعدول إلى الظاهر عجز لا ينبغي نسبته للناظم مع أنه يمكنه أن يقول: في واحد بما به تستثنى. بالمضارع البدوء بقاء الخطاب، بل هو أشد ملائمة للخطاب قبله وبعده. والوجه الثلاثة التي جعل كدي بها ما للمرادي أصوب كلها مجاب عنها، أما الأول فلا حاجة إليه لأن كون المستثنى منصوباً بإلا مأخوذ من غير موضع من هذا الباب كما مر فلا تنافي، وأما الثاني فإن دع يصح تفسيره بترك ويصبح حمله على ما للمرادي وابن عقيل بأن يكون على معناه للأول اطرحة ولا تتركه يؤثر، وعلى ما للثاني يكون معناه اتركه على حاله وابقه مؤثراً، فالخلاف لفظي في الحمل لا غير، فلا يعترض بحمل على حمل، ولا يعترض بقول ابن غازي لعل نسخة ابن عقيل ضع بالضاد بهذا قرر العراقي هذا في المحل وهو حسن، وأما الثالث فيجواب عنه بما مر قريباً عن الدماميني بأن العامل هو الابتداء.

العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثاني: أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون بمعنى اترك. الثالث: أن ما قبل إلا في التفرغ قد يكون غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، وقوله: (وإن تكرر) شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا، و(لا) عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد، و(التأثير) مفعول مقدم بدع، و(مع) متعلق بدع وكذلك في (واحد) و(ما) موصولة واقعة على المستثنيات، و(استثنى) صلتها بإلا متعلق باستثنى، والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، و(مغني) اسم (ليس) و(عن نصب) متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره: وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواء موجود، أو يحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً تقديره ذلك، و(مغني) خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر. ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفرغ على قسمين: الأول أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه، والآخر أن يكون متأخراً عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُم بِهِ وَالتَّزِمِ

يعني أن الاستثناء التام إذا كررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً، القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم، و(نصب) مفعول بفعل محذوف يفسره (احكم) وفي قوله: (والتزم) زيادة فائدة وهي أن قوله: (احكم به) قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله (والتزم) نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٣٢٤ - وَأَنْصِبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

(ودون تفرغ مع التقدم)، قول كدي: [نصب جميع المستثنيات] الأولى أن يقول: وجب نصب جميع المستثنيات كما يقتضيه النظم، وعلى الوجوب أنه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد الفاعل، ولو رفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه هو القوم في مثاله بدلاً على حد: ما لي إلا أخوك ناصر، وكان الواحد المرفوع غير موالٍ للقوم المذكور آخر ألزم أمران: الأول الفصل بين التابع وهو القوم في مثالن، والمتبوع وهو الأول أو الثاني في مثاله بالثالث: الأمر الثاني: هذه اللغة إنما وردت فيها مردون ما هنا، فيلزم عليه استعمال اللغة الضعيفة في غير ما وردت فيه، وإن كان المرفوع موالياً للقوم مثلاً لزم الأمر الثاني فقط.

وقوله: [نحو ما قام الخ] خص ذلك بغير الموجب مع أن الحكم في الموجب وجوب النصب أيضاً نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً القوم لدخول الموجب في قوله: ما استثنت إلا الخ، وقال بعض: إنه غير سديد لأن ذلك في الذي لم تكرر فيه إلا وهنا في المكرر. وقوله: [وقد يحمل على الجواز] فيه نظر لأن الأصل في الأمر الوجوب ولا يخرج عنه إلا لقرينة ولا قرينة هنا، فالأولى أن التزم مقدم من تأخير ونصب مفعول به خلاف ما للمكودي. والتقدير: التزم نصب الجميع وإن طلب منك حكم فاحكم به.

(وانصب لتأخير وجيء بواحد منها) إنما تظهر فائدة قوله: وجيء بواحد في غير الموجب، إذ مع الموجب

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه ينصب جميعها إلا واحداً منها فإنه يحكم بحكم ما لم تكرر فيه إلا فينصب وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً، ويترجح اتباعه على نصبه إن كان منقياً، وفهم من قوله: (وجيء بواحد منها) أن الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً إلا خالدًا، وما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا خالدًا، وما قام أحد إلا عمراً إلا خالد، إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

٣٢٥ - كَلَمْ يَفُوا إِلَّا أَمْرُو إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمُهَا فِي أَلْقَصْدِ حُكْمِ الْأَوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في (يفوا) ونصب علي وهو الأجود ويجوز نصب (امرؤ) ورفع (علي) ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول، فإن كان مخرجاً كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدًا، فهي كلها مخرجة من القوم، وإن قلت: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدًا فهي كلها مدخلة، والمراد منها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج الثاني مما بقي

يجب نصب جميع المستثنيات. (لا يقال) هذا تكرار مع قوله: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب. (لأننا نقول): ذلك في الذي لم تكرر فيه إلا وما هنا فيها فيه تكرارها.

(كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي) اعترض الشاطبي هذا المثال بأنه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ، فيكون امرؤ فاعلاً ابن غازي وهذا وهم لأن يفوا مسند إلى الواو ضمير الجمع، ولذا قال كدي: بدلاً من الواو وهو مضارع من وفي من الوفاء ضد الغدر، وأصل يفوا يفوي وأصله الأصيل يوفي فوحت الواو بين عدوتيهما الباء والكسرة فحذفت لقول الناظم: فأمر أو مضارع من كوعد احذف، ثم أسند إلى الواو ضمير جمع المذكور فصار يفون، استقلت الضمة على الباء فنقلت إلى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفنا الباء لذلك فصار يفون، فدخل الجازم فحذفت النون فبقي لم يفوا بالواو فهو غير مفرغ قطعاً، ولا يقال فيه مفرغ إلا لو قال لم يف بكسر الفاء وحذف الواو مسنداً إلى الواحد، ابن هشام في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز أن يكون علي بدلاً من امرؤ، وتكون إلا الثانية تأكيداً فيكون خروجاً عن الموضوع.

(وحكمها في القصد)، قول كدي: [فهي كلها مخرجة] حمل كدي الحكم في النظم على الإثبات فلذلك جعل ما بعد إلا تارة إدخالاً وتارة خارجاً، والحق أن المراد بالحكم النسبة إثباتاً أو نفيًا. فما بعد إلا لا يكون حيثن إلا مخرجاً، فإن كان من الإثبات فهو منفي، وإن كان من النفي فهو مثبت، ولولا قوله بعد: فهي كلها مدخلة لحملنا الإدخال في كلامه على المفرغ نحو: ما قام إلا زيد إلا عمراً إلا خالدًا.

وقوله: [والمراد إخراج النخ] هذا الحكم متعين في كل ما لا يمكن فيه استثناء كل واحد مما قبله يليه كمثالي كدي « وإن كان يمكن فقيل: الجميع مستثنى من الأول كالذي قبله، وقيل: كل واحد مستثنى مما قبله

بعد إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني، و(لتأخير) متعلق بانصب، والظاهر أن اللام بمعنى مع، ومنها في موضع الصفة لواحد، وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفته بعد صفة وما كافة، و(لن) مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال، و(كان) هنا تامة بمعنى وجد، و(دون) في موضع الحال والتقدير: وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

٣٢٦ - وَأَسْتَشْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُغَرَّبَا بِمَا لُئِسْتَنِي بِإِلَّا نُسْبَا

يعني أن (غير) يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو: قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول: قام القوم إلا زيداً، وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب، وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية. وأصل (غير) أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب، و(مجروراً) مفعول باستثنى، و(بغير) متعلق باستثنى، و(مغرباً) حال من غير، و(بما) متعلق بمغرباً، و(ما) موصولة وصلتها نسب و(المستثنى) متعلق بنسب، و(بإلا) متعلق بمستثنى. ثم قال:

بليه وهو الحق، ويذكر حكاية أبي يوسف مع الكسائي المشتعلة على المثال يشين ذلك، فقد ورد أن أبا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال للكسائي لو تفقهمت لكان أحسن لك، فقال: يا أبا يوسف ما تقول في رجل قال لفلان علي مائة درهم إلا عشرة إلا درهماً كم ثبت عليه من الإقرار؟ قال: تسعة وثمانين لأن الجميع مستثنى من أصل العدد، قال له: أخطأت، قال: ولم؟ قال: لأن الله تعالى قال في كتابه: إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا نجوهم أجمعين إلا امرأتهم أخبرني يا أبا يوسف هل المرأة مستثناة من الآل أو من القوم؟ فقال: من الآل، فقال: كم ثبت عليه من الإقرار؟ قال: صدقت ثبت عليه من الإقرار أحد وتسعون.

(واضح مجروراً)، قول كذا: [بما يستحق الاسم الخ] تبع عبارة النظم المتضمنة أن جهة النصب متحدة، فكما أن الاسم الواقع بعد إلا ينصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنصب على الاستثناء، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: إنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء، وعليه حمل المرادي النظم وأول عبارته، وقيل: إن نصبها على التشبيه بخلاف المكان. وقوله: [والأصل غير الخ] لأنها بمعنى مغاير الذي هو اسم فاعل، والأولى أن يقدم هذا الكلام في أول التقرير. وقوله: [لمخالفت موصوفها الخ] المخالفة إما في الذات نحو: مروت برجل غير زيد، وإما في الصفة نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

وقوله: [وتستعمل بمعنى إلا الخ] إن قيل: القياس حيثما بناؤها لأنها تفصح معنى الحرف. (قلجواب): أن التضمن هنا عاوض سيما وقد انضم إليه لزوم الإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وإنما أعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا، لأن الأحرف لا يمكن فيها الإعراب فجعل فيها بعدها وغير اسم يقبل الإعراب فجعل عليه.

٣٢٧ - وَلَيْسَ سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيَغَيِّرَ جُعِلَا

ذكر أن في (سوى) ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير، إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب، وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصرف، ولا تخرج من الظرفية إلا في الشعر، قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر: وجعلوا ما لا يجيء في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول مرار بن مسلمة العجلي.

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
وقال الأعشى: وما قصدت من أهلها لسوائنا. واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل بها، وفهم من قوله: (على الأصح) أن مذهب سيبويه صحيح إلا

(ولسوى سوى سواء)، قول كدي: [ذكر أن في سوى الخ] الأولى أن يبين كلام المصنف ثم بعد ذلك يذكر اللغات، ونسب ذلك للمصنف إشارة إلى أنه لم يستوفها، وزاد الفارسي لغة رابعة وهي سواء كوعاء. وقوله: [فإنها عندهما ظرف] أي ظرف مكان، وقال الرضي إنها في الأصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد. وقوله: [بمنزلة غيره من الأسماء] أي الظروف المتصرفة].

وقوله: [ولا ينطق الفحشاء الخ] البيت من الطويل، والفحشاء: الفاحشة من كل سوء جاوز حده منصوب على إسقاط الخافض أي بالفحشاء، وعن موهولة فاعل ينطق وجلة كان صلتها والعائد الضمير في كان، وما يتعلق بمحذوف حال من من أو بدل من ضمير منهم ويصير التقدير: ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم أي معهم حال كونه منا أو من غيرنا، وقيل: من في منا بمعنى اللام أي لأجلنا أو لأجل غيرنا، ويحتمل أن تكون بمعنى في متعلق بجلسوا أي إذا جلسوا فينا أو في غيرنا، والشاهد في من سوائنا حيث خرج على الظرفية ضرورة عند سيبويه.

وقوله: [وقال الأعشى وما الخ] صدره: بجانب عن أهل اليمامة ناقتي. وهو من الطويل، وتجاوب: فعل مضارع وأصله تتجاوب ثم حذفت إحدى التاءين، وناقتي: فاعل، وما: النافية وفاعل قصدت ضمير الناقية، وعن أهلها ولمسوائنا متعلق به، والمعنى: أن ناقتي تتجاوب عن كل أحد ولا تقصد من أهلها وموضعها إلا لنا لا لغيرنا.

وقوله: [واستشهد بشواهد] نظماً ونثراً، أما الواردة في النظم فلا يحسن الرد بها لأن سيبويه أيضاً صرح بأنها تنصرف في النظم، وأما التي هي في النثر فيحسن الرد بها، فمما رذبه عليه قوله عليه السلام: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم» (ولا يقال) أن هذا الحديث ونحوه لا يحسن الرد به لأنها خرجت من الظرفية إلى حالة تشبيهها وهو الجر بمن. (لأننا نقول): هي عند سيبويه لا تخرج عن

أن مذهبه أصح منه ، ووقف على (واجعلا) بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة . ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال :

٣٢٨ - وَاسْتَنْ نَاصِبًا يَلِيسَ وَخَلًا وَيَعَدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة : منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو (ليس ولا يكون) والمستثنى بهما واجب النصب نحو : قام القوم ليس زيداً ولا يكون عمر ، وما قام أحد ليس زيداً ولا يكون عمراً وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير : وليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً . ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده ، وحرف جر فيجر ما بعده وهو (خلا وعدا) ولهما حالتان : الأولى : تجردهما من ما ، والثانية اقترانها بها ، فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما

النصب على الظرفية في النثر ولو إلى حالة تشبهها ، وكونه مروياً بالمعنى لا يقوله عاقل فضلاً عن فاضل ، وما رد به عليه ما حكاه الفراء من قولهم : أتاني سواك .

وقوله : [إن مذهب سيبويه صحيح النخ] أورد عليه أن المذهبين متنافيان فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً؟ فإذا كان أحدهما صحيحاً كان مقابله باطلاً . وأجيب : بأن المسألة ظنية لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة ، والناظم استد بأدلة أصح منها ، وهذا الجواب مما لا معنى له ، لأن سيبويه نفى تصرفها في النثر فيقتضي عدم وجوده في كلامهم ، والناظم وجد له شواهد في كلامهم ، فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلاً ، والحق في الجواب أن الناظم عبر بالأصح تأديباً مع الإمام وإن كان مذهب الإمام باطلاً .

(واستن ناصباً) ظاهره أنه عام في المتصل والمنقطع ، والصواب خصوصه بالمتصل لأن المنقطع لا تدخل عليه هذه الأفعال . قول كدي : [ضمير مستتر] أي وجوباً لأنه لو ظهر لكان فاصلاً لهما عن منصوبهما فتفوت الدلالة على قصد الاستثناء .

(فرع) : ليس هذه سبب قراءة سيبويه النحو ، وذلك أنه كان يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فأمل عليه قوله ﷺ : «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت أخذت عليه ليس أبا الدرداء» فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد لحنت يا سيبويه ، فقال : والله لأطلبن علماً لا يلحني معه أحد فلزم الخليل ، وقيل سبب قراءته أنه قال لحما : ما تقول في رجل رعى بضم العين في الصلاة ، قال : لحنت قل : رعى بالفتح وهي الفصحى « وقرأ الكسائي النحو على كبر سنه وسببه أنه مشى يوماً في الطريق فحصل له التعب فجلس لقوم فقال : عييت بكسر الباء مشددة ، فقالوا له : لا تجالسنا لأنك لحنت ، فقال : وما ذاك؟ فقالوا له : قل إذا حصل لك التعب أعييت بالهمز ، ومن الحيلة عييت بالتخفيف ، فخرج ولزم معاذاً حتى عرف ما عنده ، ولحق بالخليل فقال : من أين أخذت علمك؟ قال : من العرب ، فخرج وجعل يطوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يكن همه إلا الخليل ، فلما رجع وجدته مات وتصدى يونس موضعه فوقع بينها مجالس أقر له يونس فيها بالفضل .

وقوله : [جاز فيها وجهان] إن قلت الوجهان فيما بعدهما لا فيها . (قلت) : فيها في حذف مضاف أي

وجهان: النصب والجر وإلا رجح النصب، وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٢٩ - وَاجْرُرْ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَيَعْدَ مَا أَنْصَبَ وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يعني أن (سابقتي) يكون في البيت الذي قبل هذا وهما (خلا وعدا) يجوز جر المستثنى بهما، وفهم منه شرط التجرد فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما، وفهم قوله: (إن ترد) أن الجر بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانها بما بقوله: (وبعدما انصب) أي إذا اقترن خلا وعدا بما، فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور، وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما، وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل، و(ناصباً) حال من فاعل استثنى، و(بليس) متعلق باستثنى، ومفعول ناصباً محذوف أي ناصباً المستثنى، و(بعد لا) في موضع الحال من يكون، و(إن ترد) شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه، و(انجرار) مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم. ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

٣٣٠ - وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

يعني أن (خلا وعدا) إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباه كانا فعلين، والمستثنى حينئذ مفعول بهما، وفهم منه أنها إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها، وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقاً، وفهم منه أن ما قبلهما إذا جر زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر، و(حيث) متعلق بقوله: (حرفان) لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و(كما) متعلق بفعلان لأنه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون حيث شرطاً والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجوز أن يجزم بحيث دون ما، والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها. ثم قال:

فيما بعدهما أو في للسببية أي جاز بسببها وجهان. وقوله: [وإلى ذلك الخ] هذا كلام غير حسن والأولى أن يقول: وفهم ذلك من أمرين ذكره لهما مع ليس، ومن مفهوم قوله: واجرر بسابقي يكون إن ترد، وقد يجاب عن كدي بأن الإشارة من قوله: وإلى ذلك إلى ما فهم سابقاً فيؤخذ منه أنه أخذ ذلك من شيئين.

(واجرر بسابقي يكون إن ترد)، قول كدي: [وفهم منه شرط التجرد الخ] بل هو مأخوذ من مفهوم قوله: إن ترد الخ، وهذا المفهوم إنما هو باعتبار ما هو موجود خارجاً، وإلا فإن في نفسها لا تدل على قلة ولا عدمها. وقوله: [وحكى بعضهم الخ] فتكون حينئذ ما زائدة، والحاصل أنها إن كانت مصدرية تعين النصب لأن ما المصدرية تدخل على الأفعال بقياس، وإن كانت زائدة جاز وجهان: الجر والنصب لأن وجودها حينئذ وعدمها على حد سواء.

(وحيث جرا)، قول كدي: [وكما متعلق بفعلان] فتكون ما حينئذ موصولاً حرفياً، والجملة بعدها

٣٣١ - وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصَحَّبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَاشَا فَاحْفَظْهُمَا

يعني أن (حاشا) مثل خلا في أنها يستثنى بها، ويجوز في المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم، ولما كان حاشا مخالفة لخلا في أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله: (ولا تصحب ما) يعني أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا، ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما) ونوزع في ذلك.

الحال

يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين قوله:

صلتها، والمصدر المدلول عليه بحرف السبك يتصيد من الكون، والجار والمجرور صفة لمحذوف والتقدير: فهما محكوم بحرفيتهما حكماً كالحكم بكونهما فعلين إن نصبا ما بعدهما.

(ولا تصحب ما) أطلق فظاهاه أنها لا تصحبها مصدرية أو زائدة أو نافية وهو كذلك، وأما قوله عليه السلام: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» فإن قوله: ما حاشا فاطمة من كلام الراوي بدليل ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها، فتكون حاشا في الحديث فعلاً تاماً متصرفاً نصب مفعوله بمعنى استثنى فليست حينئذ استثنائية. (فإن قلت): ما الفرق بين حاشا وخلا وعدا حتى كانت ما تقرن بالآخرين دون الأول؟ (قلت): دخلت على خلا وعدا نظراً لأصلهما لأنها متصرفان في الأصل بخلاف حاشا هنا فهي جامدة حتى قال سيويه: إنها حرف. قول كدي: [ونوزع في ذلك] أي في كون اللغتين الأخيرتين فيهما الاستثناء، أما لغة حشا بحذف الألف الأولى فنازع فيها الصفار وقال: إنها ليست للاستثناء وهو مردود بقوله:

حشا رهط النبي فإن فيهم بحوراً لا تكدرها الدلاء

فالنزاع فيها مردود، نعم النزاع مع الناظم صحيح في حاش التي يحذف الألف الثانية، وإنما هي بمعنى التنزيه نحو: حاش الله (خاتمة) ختم الله لنا بالحسن، جرت عادتهم أن يذكروا لا سيما هنا مع أنها ليست للاستثناء بل للتنبيه، على ما بعدها أولى بذلك الحكم مما قبلها، ويجوز فيها بعدها الجر والرفع مطلقاً والنصب إذا كان نكرة، فالجر على الإضافة وهو أرجحها، وما زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْأَجْلِينَ﴾ والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وما موصولة والنصب على التمييز على حد نصب مدداً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم.

الحال

قدمها على التمييز وإن كان التمييز مبنياً للذات والحال للهيئة، والمبين للذات متقدم على المبين للهيئة، لأن الحال أقرب للعمدة لأنه لا يكون إلا منصوباً، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً، والحال مشتقة من التحول أي التنقل، وألفها منقلبة من واو لقولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويل. قول كدي: [يجوز في

٣٣٢ - الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُتَّصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل، وخرج بقوله: فضلة العمدة كالخبر نحو: زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسد الخبر نحو: ضربي زيدا قائماً، أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً به قليل الرجاء

وحمل الشارح قوله: (متصب) على جائز النصب، واعترضه بوصف المنصب، وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم النصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة، وخرج بقوله: (مفهم) في حال التمييز نحو: لله دره فارساً، لأنه لا يفهم في حال لكونه على

الحال [الخ] يحتل في لفظ الحال أو في صفتها والكل صحيح لأنه يقال: حال وحالة وحال حسن وحال حسنة، والناظم تارة ذكرها وتارة أعاد الضمير عليها مؤثراً كما في قوله: وعامل الحال بها.

(والحال وصف)، قول كدي: [المراد بالوصف اسم الفاعل الخ] أي ولو باعتبار التأويل لتدخل الجملة والظرف والجامد المؤول بالمشق. وقوله: [والمراد بالفضلة الخ] الأولى أن المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الكلام أي بعد أخذ الفاعل فاعله والمبتدأ خبره أعم من أن يكون الكلام يتوقف عليها أولاً، ولا يحتاج لقوله وقد يعرض له. وقوله: [كقوله إنما الميت الخ] البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني وقبلة:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

والميت: بسكون الياء مبتدأ، ومن: موصولة خبر وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير يعيش، وكثيلاً: على وزن فاعيل حال من ضمير يعيش والكتيب السبيء الحال المنكسر من الخوف، وكاسفاً على وزن فاعل حال أيضاً، وباله فاعل والبال الحال، وقليل الرجاء بالنصب حال لأن إضافة فاعيل لا تفيد تعريفاً وبالرفع خبر لمحذوف والشاهد في كثيلاً حيث كان المعنى متوقفاً عليه.

وقوله: [واعترضه بوصف المنصب] نحو: رأيت رجلاً ركباً فيقتضي كلام الناظم على هذا أن ركباً حال إذ هو مفهم في حال كذا مع أنه نعت فيكون الحد غير مانع، وولد الناظم اعترض بالنعت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لكن إنما يظهر الاعتراض في المنصب ولذا خصصه المكودي به فلا وجه لاعتراض غ على كدي، وأجيب بأن نعت المنصب الذي اعترض به خارج بقوله: مفهم في حال لأن النعت وإن كان يفهم في حال لكن التزاماً لأنه يؤق به لتقييد المنعوت أو تخصيصه كما هنا، فيكون مآل تقرير ولد الناظم والمرادي واحداً، لكن ما قاله المرادي أظهر كما قال المكودي.

وقوله: [وخرج بقوله مفهم الخ]، (لا يقال): القياس في الحال البناء لأنه مضمن معنى في. (لأننا نقول): ليس هو مضمناً معنى في فقط حتى يبنى، بل هو مضمن معنى الحرف والاسم وهو في حال.

تقدير من، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته. ثم أتى بمثال بعد استيفاء التعريف فقال: (كفرداً أذهب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي، وقوله (الحال) مبتدأ، و(وصف) خبره، و(فضلة) ومنتصب ومفهم) نعوت لوصف، وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت لوصف. ثم قال:

٣٣٣ - وَكَوْنُهُ مُتَقِيلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ لِكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقّاً

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها لأن هذه كلها مشتقة من المصادر، فالغالب في الحال أن يكون منتقلاً مشتقاً نحو: جاء زيد ركباً، فراكباً منتقل لأنه قد يكون غير راکب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله: (يغلب) أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، فالزرافة مفعول بخلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾ فيبوتاً غير مشتق، وقوله: (لكن ليس مستحقاً) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب، و(كونه) مبتدأ، و(منتقلاً ومشتقاً) خبران لكون، و(يغلب) خبر المبتدأ، ويجوز في مستحقاً فتح الحاء على أنه اسم مفعول، ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلاً

وقوله: [وتسامح الناظم الخ] أي حيث جعل النصب الذي هو حكم جزءاً من الماهية، والحكم متوقف على التصور، والتصور لا يمكن إلا بذكر جميع أجزاء المحدود التي من جملتها النصب فيأتي الدور، وقد تقدم أن أخذ الحكم في التعريف إنما يؤدي إلى الدور إذا أخذ من حيث أنه حكم، وأما إذا أخذ من حيث أنه خاصة من خواصه هنا فلا دور، فلهذا العلامة أبي حفص الفاسي، وأجيب أيضاً بأن محل الدور إذا جعل منتصب جزءاً من التعريف بأن يكون من نعوت وصف، أما إن جعل خبراً لمبتدأ محذوف أي وهو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتي وصف فلا دور غايته أنه من تقديم الحكم على تمام التصور ولا محذور، لأن بعض التصور قد حصل بقوله: وصف فضلة.

وقوله: [ثم أتى بمثال بعد الخ] صحيح قول الأشموني المثال تتميم للتعريف لأن فيه خللين تعريف الشيء بحكمه، والثاني عدم تقييد النصب باللزوم ليخرج نعت النكرة المنصوب، تقدم جوابها. وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: والحال إن ينصب بفعل صرفاً.

(وكونه منتقلاً مشتقاً)، قول كدي: [كالخلق والألوان] مثال للزوم فالخلق: كالطول والقصر، والألوان: كالبياض والسواد. وقوله: [فالغالب في الحال الخ] إنما كان الغالب في الحال الانتقال لأن المراد من الحال التقييد، وإنما يحتاج للمقيد ما يفقد تارة ويوجد أخرى، هذا هو الصواب في التعليق خلاف ما في هري وكان الغالب فيها الاشتقاق لأنها يقصد بها الدلالة على الحدث وصاحبه وهذه الدلالة إنما هي للمشتقات. وقوله: [تتميم للبيت] قال الشهاب: بل ليس تتميماً لأن الغالب قد يطلق على الواجب في الفصح فرفع

مشتقاً مستحقاً، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور، ويكون معمولاً لمستحق والتقدير: ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً. ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

٣٣٤ - وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْتَدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ

يعني أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك: بعت البرمدأ بدرهم، فمدأ: منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعراً، ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت، وأن يكون مسعراً بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر، ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلياً في المبدي التأويل وليس كذلك بل هو منه، والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص. ثم ذكر مثلاً من المبدي التأويل دون تكلف فقال:

٣٣٥ - كَبِعُهُ مَدًّا بَكْذَا يَدًّا يَبْدُ وَكَرَّ زَيْدُ أَسْدًا أَيَّ كَأَسَدٍ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: (كبعه مدًّا بكذا) وكأن هذا مثال لقوله: (ويكثر الجمود في سعر) الثاني: أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يدأ بيد) أي مناجزة. الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكر زيد أسداً) وفسر ذلك بقوله: (أي كأسد) وفهم من قوله: (كبعه) أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها، وينبغي أن تجعل الكاف في قوله: (أي

ذلك الإيهام، وقوله: [ويكون الضمير] مراده بالضمير الضمير المستتر في ليس وفاعل يغلب الضمير العائد على كونه.

(ويكثر الجمود)، قول كدي: [ليس داخلياً في المبدي التأويل] أي بلا تكلف عملاً بما يقتضيه عطف، وفي مبدي تأويل بلا تكلف على مسألة السعر والعطف يقتضي المغايرة، وأصل هذا للشارح والمرادي، وجعل الموضح مسألة السعر مما لا يبدي التأويل أصلاً، والحاصل أن المصنف يقتضي أن مسألة السعر مما يبدي التأويل بتكلف، والشارح والمرادي وتبعهما المكودي جعلوها مما يبدي التأويل بلا تكلف، والموضح جعلها مما لا يبدي التأويل أصلاً، قالوا: والصواب ما اقتضاه الناظم، وأن المغايرة بين المعطوفين في النظم بالنسبة لقوله: بلا تكلف.

(كبعه مدًّا) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح أو غيره، ولا يجوز عوده على المشتري بأن تقول: بعت له مدًّا بدرهم لأنه على الأول يفيد السعر وهو المقصود وعلى الثاني لا يفيد فيكون خارجاً عن الموضوع. قول كدي: [وكان هذا النخ] الصواب أن هذا مثال له حقيقة. وقوله: [وينبغي أن تجعل الكاف النخ] هذا هو الذي يظهر من جهة النظر، وما في حاشية سيدي علي قصارة من أن الكاف في كأسد تفسير للمعنى فقط لا تقدير إعراب لا يعول عليه.

كأسد) اسماً بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً، ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها هي الحال بنفسها. ثم قال:

٣٣٦ - وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادخلوا الأول فالأول، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله نحو: اجتهد وحدك أي منفرداً، و(الحال) مبتدأ، و(إن عرف) شرط، و(فاعتقد) جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظاً على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى. ثم قال:

٣٣٧ - وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةٍ كَبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ

حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موقع الحال كما يقع صفة وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ وهو كثير، ومع كثرتة فلا يقاس عليه عند الجمهور، وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس، وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر، و(مصدر) مبتدأ، و(منكر) صفته، و(يقع) خبره،

(والحال إن عرف)، قول كدي: [والخروج عن الأصل الخ] وهو النكرة وقد تقدم في النكرة والمعرفة أن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها، فإن أمكن الأصل فلا يعدل عنه إلى غيره لبقاء التعريف ضائعاً، وأيضاً لو عرف لتوهم أنه صفة إذا كان منصوباً كرأيت زيدا العاقل، ومقطوعاً عن التبعة إن كان مجروراً أو مرفوعاً كمررت بزيد الراكب، وجاء زيد الراكب بالنصب فيها. وقوله: [فيحكم بزيادتها] هو الذي في شرح الشذور والمغني وحيث فلا يحتاج لتأويل، وقيل: يؤولان بنكرة أي مرتين وهو الذي في الموضح، وظاهر تعريفهما أنه موقوف على السماع، ومثال الناظم ليس من عند نفسه وإنما هو إشارة لما سمع من قوله: جاء وحده، وفيه شذوذ آخر من جهة أنه مصدر. وقوله: [أو على التمييز الأولى أن يقتصر على هذا لأن النصب على إسقاط الخافض موقوف على السماع].

(ومصدر منكر)، قول كدي: [كما تقدم] في قوله: الحال وصف. وقوله: [في المعنى] أشار بهذا إلى قول من قال: إن المقصود بالوصف التخصيص، والمقصود بالحال بيان الهيئة، فأجاب بأنه وإن كان المقصود به بيان الهيئة لكن يلزم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمناً، وقوله: [وقد يقع المصدر موقع الخ] فيه إخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المتضمنة أن المصدر لا يؤول وليس كذلك.

وقوله: [كما يقع صفة] سيقول الناظم: ونعتوا بمصدر كثيراً الخ. وقوله: [كقوله عز وجل]: ﴿وَادْعُوهُ﴾ الخ] تبع في هذا التمثيل بالآية المرادي والصواب أن المصدر هنا مفعول لأجله لتوفر شروط جواز النصب فيه، وحيث أمكن المقيس فلا يعدل عنه إلى غير المقيس. وقوله: [وأجاز المبرد الخ] ظاهره أن

(و(حالاً) حال من فاعل يقع المستر، و(بكثرة) متعلق بيقع، و(بغته) فعله من البغت: والبغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهم بانوا ولم أدر بغته وأعظم شيء حين يفجأك البغت
تقول بغته أي فاجأه، وبغته بغته أي فجأة. ثم قال:

٣٣٨- وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُحْصَصْ أَوْ يَبْنَ
٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا يَتَغْ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرِي مُسْتَسْهِلًا

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله: (إن لم يتأخر) ومثاله: في الدار قائماً رجل، ومنه قول الشاعر:

وبالجسم مني بيناً لو علمته شحوب وإن تستشهدني العين تشهد

المبرد أجاز القياس مطلقاً وليس كذلك بل الحق كما في التوضيح وهو الذي عند غير واحد أنه قاسه فيما إذا كان نوعياً من العامل كجاء زيد سرعة، وإلا فلا كجاء زيد ضحكاً.

وقوله: [وبغته فعله الخ] وهو حال من فاعل طلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وقد تقدم الكلام عليه. وقوله: [قال الشاعر الخ] البيت من الطويل، ومعنى بانوا ارتحلوا وانفصلوا وفارقوني، والواو في ولم واو الحال، وبغته: منصوب على الحال من الواو في بانوا، وأعظم: مبتدأ، والبغت أي الفجأ: خبر، ثم إن المكودي أتى به شاهداً لكون معنى البغته الفجأة، وعليه يكول مثال الناظم من عند نفسه فيقتضي أنه ذهب على ما للمبرد، والحق أن الناظم مشى على ما للجمهور ويكون بهذا المثال لهذا البيت، فليس المثال من كلام الناظم.

(ولم ينكر غالباً)، قول كدي: [لأنه مخبر عنه بالحال الخ] أي محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً. وقوله: [وهو المنبه عليه بقوله الخ] أي بفهم قوله الخ. وقوله: [ومثاله في الدار قائماً رجل] هذا مبني على مذهب سيبويه الذي أجاز الحال من المبتدأ ومذهب الجمهور المنع وأولوا ما احتمل ذلك بأن قالوا في قائماً في مثاله أنه حال من ضمير الاستقرار الذي انتقل للجار والمجرور، ورجح ما لسيبويه بأنه إذا اجتمع اسمان أحدهما ظاهر والآخر خفي فمراعاة الظاهر أولى، ورجح ما للجمهور بأن إتيان الحال من المعرفة الذي هو الضمير أولى من إتيانه من النكرة، وبأن الابتداء عامل ضعيف لا يمكنه أن يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

وقوله: [ومنه قول الشاعر الخ] البيت من الطويل، وبالجسم: خبر مقدم، وشحوب مصدر شحب جسمه شحوباً وشحوبة إذا تغير مبتدأ، ومنى: صفة جسم على تقدير زيادة أل وحال على عدم الزيادة، وبيناً:

فصاحب الحال شحوب، وبيناً منصوباً على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبه عليه بقوله: (أو يخصص) وشمل صورتين الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ والثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ ومنها: أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو بين من بعد نفي) أي يظهر بعد نفي ومثاله: ما جاء رجل ضاحكاً. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ ومنها: أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله: (أو مضاهيه) أي مشابهه وشمل صورتين الأولى: الاستفهام ومثاله: هل جاء أحد ضاحكاً. ومنه قوله:

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأمل

الثانية: النهي ومثاله: لا يقيم أحد ضاحكاً، ومنه قوله:

لا يركن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام

حال من شحوب قدم عليه وفيه الشاهد ولو علمته اعتراضية ويروى لو نظرت، والخطاب للمؤنث، ومعنى وإن تستشهدي العين أي وإن تطلبي من العين الشهادة تشهد لك بإرسال الدموع أو تغييرها كالجسم. وقوله: (وأصله شحوب بين) فلما قدم أعرب على قاعدة نعت النكرة كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

وقوله: [كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا يَفْرَقُ﴾ الخ] تبع في التمثيل بهذه الآية المرادي وولد الناظم وأصله للناظم في شرح التسهيل، ورده الموضح بأنك إن جعلت أمراً حالاً من أمر وهو مضاف إليه كل فمن شرط صحة إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف عاملاً في الحال أو جزءاً من المضاف إليه عملاً بقوله: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وكل ليس شيئاً من ذلك، وذكر الأزهري أن في نصب أمراً خمسة أقوال: أولها: أنه منصوب على الاختصاص، واختار السفاقي ما للناظم وأجاب بأن المضاف الذي هو كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه فهي كجزء، والأمر الأول واحد الأمور، والأمر الثاني الحال واحد الأوامر ضد النهي أي مأموراً به من عندنا اهـ.

وقوله: [ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا﴾ الخ] فجملة ولها حال من قرية ولا يصح أن تكون صفة القرية، وإن كان احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من الحال لأنه منع من الصفة أمران: الأول والحال لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف بأحد ذلك فضلاً عنها خلافاً للزحشري. وقوله: [ومنه قوله: يا صاح الخ] البيت من البسيط، وقائله رجل من بني طيء وصاح مرخم صاحب على غير قياس لانه نكرة، وهل للاستفهام الإنكاري، وحـم: بضم الحاء مبنياً للمفعول بمعنى قدر، وعيش نائب، وباقياً حال من عيش، فترى: الظاهر أنه منصوب في جواب الاستفهام بأن مقدرة بعد الفاء، والعذر: مفعول ترى، وإبعاد: مصدر أبعد من إضافة المصدر إلى الفاعل وكمل بالمفعول وهو الأمل، والشاهد في باقيا حيث أتى حالاً من عيش وهو نكرة والمسوغ هو تقدم الاستفهام بهل. وقوله: [ومنه قوله: لا يركن الخ] البيت من الكامل، وقائله قطري بن

فهذه ستة مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلاً) فمستسهلاً حال من امرئ الأول وسوغ ذلك تقدم النهي « وفهم من قوله: (غالباً) أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب، حكى سيويه من كلام العرب: مررت بماء قعدة رجل وعليه مائة بيضاً. وفي الحديث: «فصلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً» (ذو الحال) مفعول لم يسم فاعله بينكر، و(غالباً) حال منه، و(إن لم يتأخر الخ) شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبين. ثم قال:

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرِّقَدُ أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو: مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند، قال المصنف: وهذا الذي منعه لا أمنعه

فجاءه الخارجي، ولا ناهية، ويركن: مضارع ركن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبني « وأحد فاعله، والاحجام بحاء فجيم النكوص والتأخير ويروى بتقديم الجيم على الحاء، يوم الوغى: أي يوم الحرب متعلق بيركن، ومتخوفاً: حال من أحد، والحمام بكسر الحاء الموت، والمعنى: لا يرضى الإنسان بهروب يوم الحرب خوفاً من الموت فإن الاجل لا يزداد فيه ولا ينقص، والشاهد في متخوفاً حيث أتى حالاً من أحد وهو نكرة والمسوغ تقدم النهي بلا.

وقوله: [من غير مسوغ] ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها الناظم والتي زادها عليه النحاة بأن فقد الجميع، فهنا يكون غير غالب، والناظم يقتضي أنه مهما فقدت المسوغات التي ذكرها هو إلا ويكون إتيان صاحب الحال نكرة غير غالب وليس كذلك كما علقت.

وقوله: [قعدة رجل] بكسر القاف وفتحها، وفي القاموس: القعدة مقدار ما أخذه القاعد من المكان.

وقوله: [وعليه مائة بيضاً] بصيغة الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم، والمعنى: عليه دين قدره مائة درهم وبيضاً حال من مائة، ولا يصح أن يكون تمييزاً لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً، وقد يقال إن المسوغ في هذه الأمثلة موجود، أما الأول وهو قعدة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن قعدة اسم مكان، وأما الثاني وهو بيضاً فالمسوغ الإخبار بجار ومجرور مقدم ويأتي فيه ما مر في مثال المكودي بقي في الدار قائماً رجل. وأما الثالث وهو قياماً فالمسوغ تقديم حال أخرى وهي قاعداً الذي أتى من المعرفة وهي رسول الله ﷺ.

(وسبق حال)، قول كدي: [نحو مررت بهند الخ] لم يمثل بالمذكر نحو: مررت بزيد قائماً لدفع احتمال أن يكون قائماً حالاً من التاء.

وقوله: [فلا يجوز عندهم الخ] عللوا ذلك بأن الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبها، والعامل في الصاحب هنا حرف الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين، فجبوا ضعفه بأن قالوا له: وإن كنت ضعيفاً فلا تقدم الحال عليك وإن كان العامل الاستقرار.

أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدلل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

تسلّيت طراً عنكم بعد بعدكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطراً حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن. (فإن قلت): قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور بالحرف أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع إن يسبقه الحال، أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو: جاء ضاحكاً زيد، وضربت منطلقة هندياً، وأما المجرور بالإضافة فقد حكي بالإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه. (قلت): هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور، ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان، ولا يقتضي قوله: (ولا أمنعه) انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعاً لغيره، و(سبق) مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال، والضمير في (أبوا) عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين، والهاء في (أمنعه) عائدة على سبق. ثم قال:

٣٤١- وَلَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

٣٤٢- أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول: أن يقتضي المضاف

وقوله: [منها قوله: تسلّيت الخ] البيت من الطويل، وطراً بمعنى جميعاً حال وطراً وكافة لازمان للنصب على الحال، والتسلي التصبر، وذكرى مصدر ذكر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل بذكرى إياكم فحذف المضاف إليه الفاعل وهو الياء فاتصل الضمير والألف الموجود الآن في ذكرى للتأنيث، وحتى: ابتدائية والشاهد في طراً حيث أتى حالاً من المجرور بمن مقدم عليه، قال الموضح: والحق أن البيت ضرورة.

وقوله: [فقد حكي الإجماع على منع الخ] عللوا منع ذلك بأن المضاف والمضاف إليه كالصلة والموصول، فكما لا يجوز تقديم ما تعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف، ومن لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن تأخر الحال عن المضاف وتقدم المضاف إليه. وقوله: [هذا المفهوم معطل الخ] أي غير معتبر، والتعطيل إنما هو بالنسبة لمفهوم بحرف، وأما بالنسبة لجر فمعتبر كما قرر هو وحيثئذ فالصواب أن يقول: إن هذا المفهوم فيه تفصيل، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

(ولا تجز) لما أخذ من كلامه أنه يجوز إتيان الحال من المجرور بالحرف كأنه قيل له: هل يأتي من المضاف إليه أم لا؟ فقال: ولا تجز.

العمل في الحال ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل في كونه مصدرأ، أو اسم فاعل كقوله عز وجل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾، جميعاً ومثله قولك: أعجبتني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هند قائمة، فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله: عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ فالصدر بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل: ﴿فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ لصحة فاتبعوا إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجوز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدرأ أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً، وإذا كان المضاف بعض ما أضيف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل فيه في التقدير عاملاً في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار، وإبراهيم معمول لاتبعوا، فحالاً مفعولاً بتجز، و(من المضاف) متعلق بتجز، واللام في (له) بمعنى إلى فإن المضاف متعدد بإلى، و(عمله) مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله: (فلا تحيفاً) أي فلا تمل فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم اعلم أن العامل في الحال إما فعل أو شبهه أو متضمن معناه دون لفظه، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٣٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ يَفْعَلُ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا
٣٤٤- فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعَا ذَا رَاحِلٍ وَخُلُصًا زَيْدٌ دَعَا

قول كدي: [كقوله عز وجل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ الخ] ظاهره أن مرجع مصدر وليس كذلك بل هو اسم مصدر لرجع لأن المبدوء بميم زائدة إن كان للمفاعلة كمقاتلة ومخاصمة فهو مصدر حقيقة، وإن كان لغير المفاعلة كمرجع فهو اسم مصدر.

وقوله: [وأن العامل في الحال هو العامل الخ] هذا مذهب الجمهور، والصحيح عند ابن مالك وصاحب المغني خلافه. وقوله: [فهو تتميم للبيت الخ] قد يقال إنه غير تتميم بل للرد على من منع ما عدا المسألة الأولى وقال: لا شاهد في إخواناً في الآية لاحتمال أنه منصوب على المدح، ولا في حنيفاً لاحتمال أن يكون حنيفاً حالاً من ملة لأن المراد بالملة الدين وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال أو مثالين قاله أبو حيان، فيكون الناظم علم أنه لا بد من الرد عليه فقال: فلا تحيفاً وأصله فلا تحيفن بنون التوكيد الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً، والحيف: الميل.

(والحال إن ينصب)، قول كدي: [قابلاً لعلامة الفرعية] لان التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة شبيهة به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً لعلامة الفرعية وهي الثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير الشبيه به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين: الأول من الصفة الشبيهة بالمتصرف وهو قوله: (مسرعاً ذا راحل) فذا مبتدأ، وراحل خبره، ومسرعاً حال من الضمير المستتر في راحل وهو عائد على المبتدأ، والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل. والآخر من الفعل وهو قوله: (ومخلصاً زيد دعا) فزيد مبتدأ، ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد، ومخلصاً حال من ذلك الضمير والعامل في الحال دعا وهو فعل متصرف، وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو: ما أحسن هنداً متجدة، أن تقول: متجدة ما أحسن هنداً، ولا ما متجدة أحسن هنداً، وكذلك لا يجوز في نحو: هند أجمل من زيد متجدة، هند متجدة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل، والأخرى أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط، فمثالهما في المثال الأول: ذا مسرعاً راحل، وفي المثال الثاني: زيد مخلصاً دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى، و(الحال) مبتدأ، و(إن ينصب) شرط و(بفعل) متعلق بينصب، و(صرفاً) في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل، و(وأشبهت المصرفاً) جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط، و(جائز) خبر مقدم، و(تقديمه) مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

فرعا الأفراد. وقوله: [والصفة المشبهة] إن قلت: الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم لقوله فيما يأتي: وسبق ما تعمل فيه مجتنب فكيف يقال هنا إنه يجوز التقديم؟ (قلت): هذا الشرط وإنما هو بالنسبة إلى رفع الفاعل ونصب المفعول حيث عملها بطريق الشبه بالفعل وعملها في الحال لما فيها من رائحة الفعل.

وقوله: [وغير الشبيه به أفعل التفضيل الخ] ظاهره أن أفعل التفضيل لا يطابق مطلقاً مع أن محل لزوم عدم المطابقة فيه مخصوص بما إذا كان مجرداً من آل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة عملاً بقوله: وإن لمذكور يضاف أو مجرداً الخ، والمقرون بآل تلزم المطابقة عملاً بقوله: وتلوأل طبق، والعدله أنه لما كان المقرون بآل قيل أنه صفة مشبهة أطلق في اسم التفضيل. وقوله: [وإنما قصد الصورتين الخ] أي المثالين وهذه عبارة غير جيدة، والأولى أن يقول: وإنما اقتصر في المثالين على الصورة الأولى للتشبيه الخ.

(وعامل ضمن) هذا كأنه مفهوم قوله: أو صفة فيما مر ذكر لما فيه من التفصيل لأن منه ما يمنع أصلاً، ومنه ما يجوز على قلة وهو قوله: ونذر نحو الخ.

يعني أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال:

٣٤٦ - كَيْتَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه، و(ليت) حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى، و(كأن) حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه، وفهم من دخول الكاف على (تلك) أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها، فمثال اسم الإشارة: تلك هند منطلقه، وذلك عمرو ضاحكاً، ومثال التمني: ليت عمراً مقيماً عندنا، ومثال التشبيه: كأنك طالعاً البدر، فالعامل في الأول (تلك) لتضمنها معنى أشير، وفي الثاني (ليت) لتضمنها معنى أتمنى. وفي الثالث (كأن) لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، وما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحروف التنبيه، وأما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم.

ثم قال: (وندر نحو سعيد مستقراً في هجر) هذا أيضاً من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون

قول كدي: [فالعامل في الأول الخ] فيكون العامل في الحال وصاحبها واحداً وهو تلك عملت في صاحبها من جهة كونها مبتدأ، أو عملت في الحال لما فيها من رائحة الفعل فهي عاملة في شيئين باعتبارين مختلفين، وكذلك يقال في ليت وكأن وغيرهما، فسؤال الأزهري غير وارد من أصله. وقوله: [وما ضمن معنى الخ] مثال الترجي: لعل الحبيب مقيماً عندنا، فمقيماً حال من الحبيب، والعامل في الحال وصاحبها لعل لأن معناه أترجى. ومثال التنبيه: ها عمرو منطلقاً عندنا، فمنطلقاً حال من عمرو، والعامل في منطلقاً ها لأن فيها معنى الفعل وهو انتبه، والعامل في صاحبها وهو عمرو الابتداء، ومثل بعضهم بهذا: زيد مقيماً، فمقيماً حال من زيد، والعامل في الحال ها، والعامل في صاحبها المبتدأ فيكون عامل الحال وصاحبها في المثالين مختلفاً. واعلم أن ها التنبيه لا يمكن جعلها عاملاً في كل مثال إلا إذا بنينا على أن عامل الحال غير عامل صاحبها كما في المثالين، وإذا قلنا بمذهب الجمهور فلا تكون عاملة قطعاً، فالأولى للمكودي أن يحذفها، ومثال أما في الشرط: أما عيلما فعالم، فعلمها حال عامله أما لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعله، والتقدير: مهما يذكر شخص في حال علم فهو عالم.

وقوله: [والاستفهام] هو بالرفع معطوف على الترجي لا بالجرح عطفاً على الشرط لاقتضائه أن أما تكون في الاستفهام وليس كذلك، ومثلوا له بشطر بيت وهو: يا جارتا ما أنت جارة، وجعلوا أنت مبتدأ، أو ما خبر، وجارة حال من معمول ما، ولم ينصوا على صاحب الحال، ولعله ضمير في الوصف الذي نابت عنه ما، والتقدير: أنت عظيمة في حال كونك جارة. وقال أبو حيان: بل لا شاهد فيه لاحتمال أن تكون جارة تمييزاً، وما نافية حجازية، وأنت اسمها، وجارة خبرها، أو تسمية وجارة بالرفع خبر أنت والمعنى: ما أنت جارة بل أعظم تأمل.

(وندر نحو سعيد) هذا مستثنى من قوله: وعامل ضمن الخ كأنه قال: مهما كان العامل مضمناً معنى

حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو: زيد عندك قاعداً، وسعيد في هجر مستقراً، فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقرار ومستقر، والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير: سعيد استقرار في هجر مستقراً، وإنما فصل هذه المسألة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيها تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو (مستقراً) مقدماً على عامله وهو في (هجر) ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿والسّموات مطويات بيمينه﴾ بنصب مطويات، ومن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش ونحو فاعل بندر، و(سعيد) وما بعده جملة اسمية محكية بقول مخدوف تقديره ونذر نحو قولك. ثم قال:

٣٤٧ - وَنَحْوَ زَيْدٍ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعْساناً مُسْتَجْباراً لَنْ يَمِينَ

الفعل دون حروفه إلا، يتقدم الحال عليه محله إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور وإلا فيجوز التقديم بقله. قول المكودي: [باسم ما الحال له الخ] اسم بالتثنية وما نافية، والمعنى: باسم ليس هو صاحب الحال في اللفظ وإنما صاحبه ضميره الذي في الظرف أو عديله، ويحتمل أن تكون ما موصولة ويقدر مضاف بين اللام والهاء أي لضميره ويدل له ما في بعض النسخ باسم الذي الحال له. وقوله: [من تلك] أي من لفظ تلك المذكورة في قوله كتلك، ومراده بما ذكر بعده ليت وكان، ولو قال: من تلك ولعل وكان لكان أغصير وأوضح في المراد.

وقوله: [وهو في هجر] هجر اسم مدينة باليمن يجوز فيه الصرف وعدمه باعتبار المكان والبقعة. وقوله: [لن قرأ] الذي قرأ بذلك هو الحسن البصري، فالسموات مبتدأ، ويمينه خبر ومطويات حال من الضمير المستتر الذي التعلل للجار والمجرور، هكذا قال الناظم تبعاً للأخفش والحق خلافه انظر الموضح. (ونحو زيد مفرداً) هذا مستثنى عن مفهوم قوله: أو صفة أشبهت المصرفاء، ولذلك قال المكودي: قد تقدم، ثم أن المأخوذ من قول الناظم نحو أن المراد أن يتوسط اسم التفضيل بين خالين أعم من أن يختلف الخالان والذاتان كما هنا. أو يتحد الذاتان ويختلف الخالان كزيد مفرداً أنفع منه ههنا، أو عكسه كزيد مفرداً أنفع من عمرو ومفرداً، وأما اتحاد الجميع فمحال وفيه سقط قول السيوطي في النكت أن كلام المصنف قاهر، نعم المصنف يقتضي جواز تقديم أحد الخالين وجواز تأخيرهما معاً، ويظهر من كلامه أنه الأصل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتأخير المفضولة وتوسط اسم التفضيل واجب كما نكت به الموضح. والخالان الذين السيوطي في هذه المسألة تأليف سباه تحفة والنجباء في قولهم: «هذا يسراً أطيب منه رطباً» (مستملحة) ذكر الراعي هنا مقامة ظرفية، قال المكودي وغيره: يجوز تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور لتضمنها معنى الفعل دون حروفه، فوصل الخبر لأفعل التفضيل فتأدى بالويل والغويل وقال: يا للعجب ما السبب؟ حتى أنزلت إلى الحضيض السافل، ورفع الظرف والمجرور لأعلى المنازل، مع أي تضمنت حروف الفعل ومعناه، فوا أسفاه وأسفاه، وما ذلك إلا لقلة السعد، ثم أطرق ملياً وأنشد:

وكم من صليح لا يعز وضده يقبل منه الحسين والخذ والسفم

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور، و(نحو) مبتدأ وخبره (مستجاز) و(زيد) مبتدأ وخبره (أنفع) وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد، و(مفرداً) حال من ذلك الضمير، و(من عمرو) متعلق بأنفع، و(معاناً) حال من عمرو والعامل فيها أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه مفرداً من عمرو في حال كونه معاناً، وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن مفعولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وقوله: (لن يهن) أي يضعف وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

٣٤٨ - وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمْ وَغَيْرَ مُفْرَدٍ

هو الجد خذه إن أردت مسلماً ولا تطلب التعليل فالأمر مبهم
ثم إنه اغرورقت عيناه وتنفس تنفس الأواه وقال:

وحقك ما عدفت أنير محمد ولا عجزت خيولي عن سباق
ولكني بسليت بسوء سعد كما تبلى المليحة بالطلاق

فلما غص بالبكاء مما بثه من الشكوى استرجع إلى شديد القوى وثأى بقول الزخشي:

وأخبرني دمري وقدم معشرا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلح الجهال أيقنت أنني أنسا الميم والأيام أفلح أعلم

ثم أنه لما أفلق من غمرته وما خلعه من سكوته قال: لا يرفع الجزع البلوى، ولا إلى لثيم من شكوى، ثم إنه توجه لقاضي القضاة وإمام النحاة فلما وقف بين يديه سلم عليه وقال: أيد الله القاضي وتقبل منه المستقبل والماضي:

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يقاتها سوقة قبلي ولا مملك

فقال القاضي: أوجز في الكلام وبين المقصود والمزام، فلما شرح له القصة قال له: أزلت عن قلبك كل غصنة، وحق من رفع الخضرا وسط الغبراء، لأجبرن قلبك المكسور ولأسكتنك أعالي القصور، ولأوسطنك بين حالين حتى تكون بينهما كهلال بين نجمين، وأنشد: ونحو زيد مفرداً أنفع من عمرو الخ، ومن كلام العرب: هذا بسرا أطيب منه رطباً.

قوله: [لن يهن أي يضعف] مضارع وهن يهن وأصله يوهن فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما وهما: الباء والكسرة.

(والحال قد يجيء) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للفاظظ: قلتم الحال وصف لصاحبها في المعنى ونحو عنه، والنعت والخبر يجوز تعددهما وقد مر وأخبروا بآيتين أو بأكثر أو بآتي: وإن نعت كثرت فهل الحال

يعني أن الحال قد يجيء متعدد أي متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زيد ركباً ضاحكاً، فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها، وشمل قوله: (وغير مفرد) ثلاث صور: الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو: ﴿وسخر لكم الشمس والقمر دائبين﴾. الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منها صاحبه نحو: لقيت مصعداً زيداً منحدرأ. الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منها صاحبه نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدرأ، والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة، جعل الأول للثاني والثاني للأول، فمصعداً في المثال حال من زيد، ومنحدرأ حال من التاء في لقيت، و(الحال) مبتدأ وخبره (قد يجيء) الخ. والظاهر في (قد) أنها للتحقيق لا للتقليل، و(لمفرد) متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مبنية وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٤٩ - وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً

يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾. الثاني: أن تكون موافقة

تعدد أم لا؟ فأجاب بأنه يتعدد. قول كدي: [أي متكرراً] الأولى أن يقتصر على متعدد فلا يفسره بالمتكرر لأن التكرار يقتضي أنه لا بد من إعادتها بلفظها نحو: ﴿وسخر لكم﴾ الخ، فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصيل دائبة، ودائباً غلب جانب المذكر لاتفاق الحالين لفظاً ومعنى، مع أنه لا يشترط تكرارها بلفظها.

وقوله: [الثانية أن يكون بتفريق الخ] الذي يظهر أن هذه الصورة لا يشملها الناظم ولا تدخل في كلامه ولم يذكرها الموضح. وقوله: [مع عدم القرينة] فلو كانت القرينة موجودة بأن كان أحدهما المذكر والآخر لمؤنث فلا إشكال نحو: لقيت هنداً ركباً راجلة، أو لقيت هنداً راحلة ركباً، فالمؤنث للمؤنث والمذكر للمذكر تقدم أو تأخر. وقوله: [جعل الأول للثاني والثاني للأول] فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو أولى عند البيانين من المرتب لأنه في المعكوس أحد الحالين ولي صاحبه ولم يفصل إلا بين أحد الحالين من صاحبه وفي جعله مرتباً يكون فيه الفصل بين كل حال وصاحبه، وقول الأزهري إن اللف المرتب أولى ورتب سؤلاً وجواباً مردود، وعكس المصنف بأن تكون الحال مفردة وما قبلها متعدد، فإن كانت هنالك قرينة عمل عليها نحو: ضربت هنداً ركباً ركباً، فالأمر واضح، وإلا فالمختار أن تكون الحال من الآخر نحو: لقيت زيداً ركباً، فالمختار أن تكون حالاً من زيداً لا من التاء، وزاد المصنف قاعلم للرء على ابن عصفور والفارسي حيث منع تعدد الحال للمفرد.

وقوله: [مبنية] هي التي يقال لها مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، كجاء زيد ركباً، فالركوب لا يستفاد إلا من الحال، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها. (وعامل الحال)، قول كدي: [وذلك على قسمين الأول الخ] اعلم أن الحال المؤكدة فيها أقوال ثلاثة:

لعاملها معنى لا لفظاً كقوله عز وجل : ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾ لأن العتو هو الفساد، ولهذا المثال أشار بقوله : (في نحو لا تعث في الأرض مفسداً) فمفسداً حال من الفاعل بتعث المستر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه . ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة فقال :

٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

يعني أن الحال تحييء مؤكدة للجملة، ويجب أن يكون عاملها مضمراً وأن تكون واجبة التأخير، مثال ذلك : زيد أبوك عطوفاً، فالعامل فيها واجب الحذف وتقديره إن كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا حقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل لأن التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونها ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكد بعد المؤكد، ويشترط في الجملة المؤكدة أن تكون اسمية وأن يكون جزءاها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيميها فوجب أن تكون

المنع مطلقاً، الجواز مطلقاً، التفصيل، فإن وافق الحال عامله لفظاً ومعنى امتنع الحذف وإلا جاز وهو مذهب الجمهور، ولو مثل للقسم الأول لكان فيه الرد على المانع مطلقاً والمفصل، وأما تمثيله للقسم الثاني فلا يكون فيه الرد إلا على المانع مطلقاً، ثم إن تعث بفتح الثاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف وهو من عثا كرجا بفتح الجيم ومعنى عثى أفسد.

(وإن تؤكّد)، قول كدي : [إن كان المبتدأ غير أنا] أي غير ضمير متكلم، وأحق بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للفاعل من الثلاثي بمعنى حققت الشيء، وأعرف بفتح الهمزة وكسر الراء من عرف قاله الدماميني، وما في ابن غازي من البناء للمفعول غير ظاهر. وقوله : [من تعدي فعل الفاعل المضمر النخ] معنى هذه العبارة أنه يلزم على ذلك أنه يتعدي الفعل وهو أعرف أو أحق الذي فاعله ضمير متصل إلى ضمير آخر وهو المفعول وهو لا يجوز.

وقوله : [فيكون الفاعل والمفعول النخ] علله الرضي بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً في غيره والمفعول مؤثراً لغيره، وأصلها التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظاً، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلا تقول فيما إذا كانا ظاهرين : ضرب زيد تريد أن زيداً ضرب نفسه، ولا فيما إذا كانا ضميرين ضربتني بضم التاء تريد أن المتكلم ضرب نفسه، ولا ضربتك بفتح التاء تريد أن المخاطب ضرب نفسه، فإذا أردت أحد هذه الثلاثة تعين أن يقال : ضرب زيد نفسه، وضربت نفسك، والنفس المفعول وإن كانت نفس الفاعل من جهة المعنى لكن لما أضيفت صارت كأنها غيره، لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايراً للمضاف إليه. وهذا في غير أفعال القلوب، أما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظاً نحو ظظنتني قائماً لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلاً والمنصوب الأول مفعول به، وإنما المفعول به مضمون الجملة اهـ كلام الرضي بمعناه.

وقوله : [وفهم كونها اسمية النخ] هذا لا يصح لأن المؤكدة لعاملها تارة يكون العامل فعلاً كما مر، وتارة يكون اسماً نحو : هذا عاث في الأرض مفسداً. وقوله : [والمؤكدة لعاملها فعلية] لا معنى لهذا الكلام

إسمية، وفهم اشتراط كون جزأها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف، وفهم اشتراط كون جزأها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول، (وإن تؤكد) شرط وجوابه (فمضمر عاملها) ومضمر خبر مقدم وعاملها مبتدأ، وقوله: (ولفظها يؤخر) جملة مستأنفة أفادت حكماً غير الأول، ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل وقد تقدم وجملة، ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

٣٥١ - وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رَحْلَةً

يعني أن الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب، وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومثل للجملة الاسمية فقال: (كجاء زيد وهو نائِلٌ رحله) وموضع ظرف مكان، والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

٣٥٢ - وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتُ ضَمِيرٍ وَمِنْ أَلَوَائِ خَلَّتْ

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو: جاء زيد يضحك، وجاء زيد تفاد النجائب بين يديه، وإنما لم يقرن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به، فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قام زيد ضاحكاً فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، (وذات) مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب، (وبمضارع) متعلق ببداء وثبت في موضع الصفة لمضارع، (وحوت ضميراً) في موضع الخبر لذات، (وخلت) معطوف على حوت (ومن الواو) متعلق ب(خلت) والجملتان خبران عن ذات. ثم قال:

لأن المؤكد للعامل هو الحال والحال اسم لا فعل، وتمحل بعضهم لا دليل عليه. وقوله: [لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف النخ] فيه نظر إذ النكرة قد تؤكد على أن المؤكد هنا مضمون الجملة لا طرفاها، واشتراط التعريف إنما هو للطرفين، قاله شيخنا سيدي علي قصارة، ومثال كون أحد جزأها مشتقاً: زيد معتكف صائماً.

وقوله: [ثم اعلم أن الحال على قسمين النخ] جعلها قسمين تبعاً لظاهر الناظم. وجعلها غيره ثلاثة أقسام، والقسم الثالث مما يقع حالاً الظرف والجار والمجرور، ولعل الناظم لم يذكرها لأنها يتعلقان بمحذوف، إن قدر مفرداً فهما داخلان في المفرد، وإن قدر فعلاً فهما داخلان في الجملة.

(وموضع الحال تجيء جملة) أطلق في الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل استقبال انكالا على المثال على عادته لأن المثال مستوف للشرط.

قول كدي: [فيحكم حينئذ عليها النخ] هذا رفع للعموم الذي في قوله: وموضع الحال تجيء جملة: وهل يحكم عليها بأنها حال أو لا يبقى ما هو أعم لكن هذا العموم يخصه قوله: وجملة الحال سوى النخ.

٣٥٣ - وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمَضَارِعُ أَجْعَلْنَ مُسْنَدًا

يعني أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، أو يجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية، وما ورد من ذلك قول العرب: قمت وأصك عينيه، ومعنى أصك أضرب، قال الله تعالى: ﴿فصكت وجهها﴾ أي ضربته، و(ذات) مفعول بفعل محذوف يفسره (انو) ويجوز رفعه على الابتداء وخبره (انو) و(بعدها) متعلق بـ (انو)، و(المضارع) مفعول أول بـ (اجعلن)، و(مسنداً) مفعول ثان، و(له) متعلق بمسنداً، والهاء في بعدها عائدة على الواو، والضمير في (له) عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوي. ثم قال:

٣٥٤ - وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا بِوَائٍ أَوْ بِمُضْمِرٍ أَوْ بِهَيِّمَا

يعني أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أو بالمضمر دون الواو نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو بالضمير والواو معاً نحو: جاء زيد ويده على رأسه، إلا أن قوله: (سوى ما قدماً) شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك، والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر، و(جملة الحال) مبتدأ وخبره بواو، وما بعده عطف عليه، والعامل هنا في

(وذات واو) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن ورد من كلام العرب وقوع المضارع المثبت بعد الواو فبأي شيء نؤوله؟ فقال: وذات الخ.

قول كدي: [بفعل محذوف الخ] لا يصح لفساد المعنى. وقوله: [ويجوز رفعه على الابتداء الخ] فيه نظر لأنه لا ضمير يعود على المبتدأ، وأما ضمير بعدها فهو عائد على الواو، وأجيب بأن بعدها على حذف مضاف أي بعد واوها، ولم يبين المكودي إعراب قول الناظم له: المضارع اجعلن الخ، وقد سئل سيدي العربي بردلة عن إعراب قول ابن مالك له: المضارع اجعلن مسنداً، وإن قلتم: هو نعت لمبتدأ لزم منه وقوع الجملة المنعوت بها طلبية، وإن قلتم: معطوف على جملة انو، قلنا لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا رابط هنا في الجملة المعطوفة، فأجاب باختيار الثاني وأن الأصل اجعلن المضارع مسنداً لمبتدأها. ثم أتى بالضمير الذي هو ها مكان الظاهر الذي هو لفظ مبتدأ وذكر لوقوعه موقع المذكر فيكون الضمير في له هو الرابط اهـ. (قلت): والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال: وذات واو بعدها كأن قائلاً قال له: وما نفعل بالمضارع؟ قال له المصنف: اجعلن الخ.

(وجملة الحال) ظاهر تقدير كدي أن أو في الموضعين في النظم للتخيير، وصرح به بعد، فيقتضي أن كل ما يجوز فيه الضمير من غير ما مر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يؤخذ من قوله: والعذر له الخ، وحمله على هذا يوجب في النظم فساداً إذ منها ما يتعين فيه الضمير، ومنها ما يتعين فيه الواو، ومنها ما يجوز فيه وجهان،

المرور الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره مستعمل، أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير،
(وسوى) استثناء، و(ما) موصولة واقعة على الجملة المتقدمة، ثم اعلم أن العامل في الحال قد يحذف
وحذفه على نوعين: جائز وواجب، وإلى النوعين أشار بقوله:

٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهِ عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلَ

فيحذف جواز إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكباً لمن قال
لك: كيف جئت؟ والحال كقولك للقادم من سفر: مبروراً مأجوراً أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما
أن تذكر العامل فتقول: جئت راكباً وقدمت مبروراً، ويحذف وجوباً إذا جرى مثلاً كقول بعض العرب:
حظين بنات صلفين كنات، فحظين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتم. والحظين اسم فاعل من حظي
المشتق من الخطوة، وصلفين من الصلف وهو عدم الخطوة، يقال: صلفت المرأة صلفاً إذا لم تحظ عند
زوجها وأبغضها، والبنات جمع بنت، والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن، فبنات وكنات منصوبان على
التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت مسد الخبر وتقدم في باب الابتداء، (والحال) مبتدأ،
(وقد يحذف) خبره و(ما) مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائذ على
الحال، والضمير المستتر في (عمل) عائذ على ما، و(بعض) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على العامل،
(ويحذف) صلتها، و(ذكره) مبتدأ ثان وخبره (حظل) والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع.

فالصواب أن أو للتفصيل والتقسيم ويكون في النظم إجمال، وحمله على الإجمال أولى من حمله على الفساد،
وقد ذكر الموضح غالب الأقسام، ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه بحواشي التوضيح.

(والحال قد يحذف)، قول كدي: [إذا دل عليه دليل النخ] (إن قلت): من أين يؤخذ هذا من كلام
المصنف؟ (قلت): من قوله سابقاً: ويحذف الناصبها إن علما إذ هو من أفراد تلك القاعدة، وإنما أعاده هنا
لأن ذكر كل في بابه أولى. وقوله: [كقول العرب النخ] في المحكم: هذا مثل يضرب لمن طلب حاجة فأصاب
بعضها وعسر عليه البعض.

وقوله: [اسم فاعل] الأولى أن يقول: جمع حظي كولي صفة مشبهة من حظي يحظى فهو حظي كفرح
يفرح فهو فرح، ثم جمع جمع مذكر سالماً فقيل: حظين وأصله حظين بياءين: الأولى لام الكلمة مشددة
استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الأولى ثم كسرت الحاء اتباعاً لحركة الظاء، أو
تقول: استثقلت الكسرة على الياء الأولى فنقلت لما قبلها بعد سلب فتحة الحاء ثم التقى ساكنان النخ.

وقوله: [يقال صلفت] بكسر اللام كفرح تصلف فهي صلف ففعل به ما مر في حظين إلا أن الصاد
يتعين بقاء فتحها، ولا يجوز فيه الكسر لئلا يؤدي لاجتماع خمس كسرات: كسر الصاد واللام والفاء والياء
مقدرة بكسرتين، والمعنى أن لكم شرفاً على غيركم، فمن أجل هذا يرى لبناتكم شرف عند أزواجهن وبنات
الناس عندكم لا ترون أنتم لهم مزية لشرفكم عليهن. والله أعلم.

التمييز

التمييز هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من إيهام في اسم يحمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومييز، وتفسير ومفسر، وتبيين ومبين. قال:

٣٥٦ - إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فُسِّرَ

اسم جنس وبمعنى من يشتمل التمييز، واسم لا والمفعول الثاني من نحو: استغفر الله ذنباً، والمشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه، ومبين مخرج لما سوى التمييز، والمشبّه بالمفعول به، ونكرة مخرج للمشبّه بالمفعول به، وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله: (ينصب) وفهم من قوله: (بما قد فسره) أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف فقليل: الناصب له الفعل نحو: طاب زيد نفساً، أو ما أشبهه نحو: زيد طيب نفساً. وقيل: الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور،

التمييز

هو في الأصل مصدر ميز يميز تمييزاً وهو من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ومعناه لغة فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿وَمَا تَزَاوَى الْيَوْمَ أَبْهَى الْمُجْرِمُونَ﴾ أي انفصلوا من المؤمنين، واصطلاحاً أشار له المكودي وتعريفه مساوٍ لتعريف الناظم فالأولى الاختصار على تعريف الناظم، ويبين معنى قول الناظم مبين بأن يقول: مبين لما قبله إلى آخر كلامه. قول المكودي: [مجمل الحقيقة الخ] مثله هذا شبراً أرضاً، ومثال نسبة الفعل إلى فاعله ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾ ونسبة الفعل إلى المفعول ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾ وقد يكون محولاً عن المبتدأ نحو: زيد أكثر مالاً، إذ الأصل: ما زيد أكثر، وقد يكون غير محول عن شيء نحو: لله دره فارساً.

(اسم بمعنى من)، قول كدي: [واسم لا الخ] أما اسم لا فهو على معنى من التي للاستغراق، والمفعول الثاني على معنى من الابتدائية كأنه قال: استغفر الله من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى. وقد اعترض تعريف الناظم بأنه غير جامع لأن من التمييز ما ليس على معنى من كطب نفساً، وأنت أعلى الناس منزلاً، وحسن وجهاً، فيكون خارجاً عن قوله بمعنى من، ومنه ما ليس مبنياً، ومنه تمييز التوكيد كقوله تعالى: ﴿عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ فإن شهراً تمييز، ولم يبين شيئاً لأنه مستفاد من الشهور فيكون خارجاً عن قوله مبنياً، وأجاب ابن هشام في الحواشي عن الأول بأنه ليس المراد بكونه على معنى من أنه يصح التصريح بها قبله، بل المراد التمييز معناه بيان الجنس، كما أن من تكون لذلك أيضاً فيكون ذلك القسم داخلياً، وأجيب عن الثاني بأن التمييز مبين في نفسه مع قطع النظر عما يعين معناه قبل ذكره فتدخل الآية.

وقوله: [أما الاسم المجمل فلا إشكال الخ] إن قلت: ما وجه إعمال الاسم المعني في التمييز مع أنه

ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعدله أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعاً لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله (اسم) خبر مبتدأ مضمّر تقديره هو اسم أي التمييز اسم. (وبمعنى من) في موضع الصفة لاسم، و(من) مضاف إليه، و(مبين) نعت لاسم، و(نكرة) نعت بعد نعت، و(ينصب) جملة مستأنفة، و(تمييزاً) منصوب على الحال، و(بما) متعلق بينصب، و(ما) موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، و(قد فسر) في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسر، وفي فسر ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول أظهر. ثم مثل فقال:

٣٥٧ - كَشِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيزٌ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا

فأتى بثلاثة من المثل: الأول: المسحوح وهو (شبراً أرضاً) والثاني: المكيل وهو: (قفيز برا) والثالث: الموزون وهو قوله: (ومنوين عسلاً وتماً) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسيذكره في باب، وقوله (أرضاً) تمييز لشبر، و(براً) تمييز لقفيز، و(عسلاً وتماً) تمييزان لمنوين، والمنوان تشنية منا وهو الرطل. ثم قال:

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا أَجْرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كُمْدٌ حِنْطَةً غِدًّا

جامد؟ فالجواب لشبهه بالمبتدأ في الطلب، فالمبتدأ عمل في الخبر لطلبه له من جهة المعنى، والتمييز عمل في التمييز لأنه محتاج إليه ليبينه ويفسره، ولشبه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فإنه شبه بضارين. وقوله: [قد نص بعد الخ] في قوله: والفاعل المعنى انصبين بأفعلا الخ، وفي قوله: والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً. وقال الأشموني: ويحتمل أن الناظم ذهب هنا على قول ابن عصفور ونسبه للمحققين، وذهب فيما يأتي على القول الآخر فيكون حيثئذ له قولان، وعلى هذين الاحتمالين يكون كلام الناظم عاماً في تمييز الذات والنسبة. وقال يس: والصواب أن ما واقعة على تمييز الذات فقط ويكون قوله: كشير أرضاً حالاً من الضمير في ينصب أو من ما أو من الهاء في فسر، فيكون المصنف إنما تكلم على تمييز الذات وتكلم فيما يأتي على تمييز النسبة، وبهذا يتضح المقام لذوي الافهام فهي تقريرات ثلاثة الظاهر الأخير وهو ما قرره يس.

وقوله: [قد رفع الإبهام عنه] أي عن الفعل فهو داخل تحت قول المصنف بما قد فسر له لأنه إنما فسر الفعل. وقوله: [والأول أظهر] الأولى الثاني وعليه اقتصر الشاطبي ووجهه الأزهري في معربه.

(كشير أرضاً)، قول كدي: [الأول المسحوح] يقال: مسحت الأرض مسحاً أي ذرعتها ذرعاً، والاسم المساحة بكسر الميم وفتحها. وقوله: [وهو قفيز الخ] القفيز ثمانية وأربعون صاعاً عند أهل العراق، وانظر بيان ما قاله الأزهري في حواشي التوضيح. وقوله: [وسيدكره في باب] اعلم أن تمييز العدد أكثر أنواع التمييز، وكان ينبغي أن يذكره، لكن لما كان الكلام فيه كثيراً عقد له المصنف باباً يخصه ولو ذكره لاحتاج إلى استثنائه. وقوله: [وبعد ذي ونحوها الخ] لأن غير تمييز العدد يجوز فيه وجهان، وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين ديناراً، أو واجب الجر بالإضافة كإثني درهم.

الإشارة بذى إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: (إذا أضفتها) أي إذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول: شبر أرض، وقفيز بر، ومناو عسل وتمر، وقوله: (كمد حنطة) مبتدأ ومضاف إليه، و(غذا) خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك: مد حنطة غذا. ثم قال:

٣٥٩ - وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يعني أن المميز إذا أضيف إلى اسم آخر غير التمييز وجب نصب التمييز، وفهم من قوله (إن كان مثل ملء الأرض ذهباً) أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز ملء ذهب، فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هو أحسن الناس رجلاً، إذ يجوز أن تقول: هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول، و(النصب) مبتدأ، و(بعد) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها أضيف، و(وجب) خبر المبتدأ، و(إن كان) شرط، و(مثل) خبر كان، و(ملء الأرض) مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لي ملء الأرض ذهباً. ثم قال:

٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَنَّ أَعْلَى مَنْزِلًا

يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز،

(إذا أضفتها) إنما قيد الجر بالإضافة لأنه لو أطلق لتوهم أنه بمن ملفوظاً بها أو مقدرة ويبقى النون أو التنوين فيفوت المعنى الذي قصده الناظم من كون الجر بالإضافة. قول كدي: [لا يجيء بالوجهين] بل يتعين فيه النصب أو الجر كما مر قريباً ويأتي مستوفى. وقوله: [وإذا خبره] وقال الشاطبي: بل الخبر محذوف تقديره عندنا، وغذا: حال من الضمير الذي سكن في الطرف أو تمييز، والغداء: بكسر الغين والذال المعجمة، والمد: ما يؤكل في أي وقت، والغداء: بفتح الغين والذال المهمل ما يؤكل في وسط النهار، ومنه قوله تعالى: ﴿آتَا غَدَاةً﴾.

(والنصب بعدما أضيف) هذا تقييد لقوله: وبعد ذي ونحوها اجره، كأنه قال: محل كون تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان: النصب والجر ما لم يكن المميز مضافاً إلى غير التمييز لتعذر الإضافة مرتين، ويقيد بما إذا لم يكن مجروراً بمن، وإلا يجب نصبه لثلاثا يناقض قوله: واجر بمن الخ. قول كدي: [على أن هذا المثال الخ] أشار بهذا إلى أنه لا فرق بين المنطوق والمفهوم لأن العلة فيهما واحدة وهي تعذر الإضافة مرتين، ثم إن المكودي لم يعترض هذا الشرط إلا بكونه ضائعاً ويقتضي خلاف المراد لأن المدار على كون المميز مضافاً، ولا فرق بين صحة الاستغناء عن المضاف إليه أم لا، مع أن هذا المفهوم خارج قطعاً لأن كلامنا في تمييز الذات والمفهوم تمييز نسبة، فالصواب إسقاط هذا الشرط من أصله، ولأجل هذا لم يتعرض له الموضح.

(والفاعل المعنى) هذا شروع من المصنف في الكلام على تمييز النسبة. قول كدي: [جعلت ذلك

وعلاوة كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أنت أعلى منزلاً أي علا منزلك، وفهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو: أنت أفضل رجلاً، بل يجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعال إلى غيره فإنه ينتصب حينئذ نحو: أنت أفضل الناس رجلاً، و(الفاعل) مفعول مقدم بـ(انصب) و(المعنى) منصوب على إسقاط الخافض، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، و(مفضلاً) حال من الفاعل المستتر في انصب، و(أفعل) غير منصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يعني أن التمييز ينتصب بعدما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله: (كأكرم بأبي بكر أبا) قال في شرح الكافية: والمراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي الله عن أبي بكر وصاحبه، وفهم من قوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهما: ما أفعله وأفعل به فدخل

التمييز فاعلاً به] اعترضه أبو حيان بأن الفعل لا يدل على التفضيل والزيادة فلا يصح جعله موضع اسم التفضيل، وأجيب بأن المعنى في مثال كدي: أنت علا منزلك على كل منزل، فيفيد ما أفاده اسم التفضيل.

وقوله: [لم ينتصب على التمييز الخ] استشكله الرضي بقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرَ حَافِظٍ﴾ في قراءة من قرأ بصيغة اسم الفاعل ولم يجب عنه، وعلامة ما لا يصح كونه فاعلاً في المعنى أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثاله: أنت بعض الرجال هذا معنى كلامه وما قالوه. قال بعض المحققين: والحق أن كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل فهو فاعل في المعنى، فمعنى أنت أفضل رجلاً، أنت فقت الرجال في الفضل، فيكون فاعلاً من جهة المعنى.

وقوله: [فإنه ينتصب حينئذ الخ] عللوا ذلك بامتناع إضافة أفعال مرتين، وقال الشهاب: قد لا يجب النصب بل يجر بمن مقدره، ورد بأن حذف من إنما يطرد في مواضع ليس هذا منها. وقوله: [ولا يصح أن يكون الفاعل الخ] هذا هو الظاهر، وما في الأزهرى عن الشاطبي من كونه مضافاً من إضافة الصفة إلى فاعلها وإلى خلف عن مضاف إليه لا يخلو من تكلف غاية، على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه إلا إذا كان صفة مشبهة.

(وبعد كل ما اقتضى)، قول كدي: [قال في شرح الكافية والمراد الخ] إن كان المراد به ما قال فيكون أبا تمييز ذات لأن أبا نفس أبي بكر، وقيل: المراد بأب والد أبي بكر وهو أبو قحافة رضي الله عنهما فيكون من تمييز النسبة، لأن الأصل بأبي بكر، ثم حذف المضاف الذي هو أبي الأول وحجى به تمييزاً، فإن قلنا بما في شرح الكافية فيكون التمييز الذي هو أبا ليس واجب النصب بل يجوز جره بمن لأنه تمييز ذات ويجوز نصبه على الحال، وإن قلنا بالثاني فيتعين نصب أبا على التمييز لأنه تمييز نسبة، فعلى الاحتمال الأول يكون قول الناظم ميز محمولاً على جواز نصبه على التمييز، وعلى الثاني يكون محمولاً على وجوب النصب على التمييز، وبه يتضح الحال ويزول الإشكال، ومثال الصيغة الثانية الموضوععة للتعجب: ما أحسنه رجلاً.

في ذلك، وما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: ويله رجلاً، ويحه إنساناً، والله دره فارساً، وحسبك به كافلاً، ونحو ذلك. ثم قال:

٣٦٢ - وَاجْرُرْ بِنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطَبَ نَفْسًا تَفْدُ

قد تقدم أن التمييز على معنى من، لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها إلا نوعين: تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما، فلا يقال نحو: عندي عشرون درهماً عشرون من درهم، ولا في طاب زيد نفساً، طاب زيد من نفس. ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال:

وقوله: [نحو ويله رجلاً ويحه الخ] الويل: واد في جهنم ويقال ذلك لمن وقع في مهلكة يستحقها، ويوح: كلمة ترحم يقال لمن وقع في مهلكة لا يستحقها، وهما مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة. وقوله: [والله دره فارساً] الدر بفتح الدال مصدر در اللبن يدر درأً ودروراً، والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن، ويطلق الدر على اللبن نفسه، فالتعجب حينئذ من اللبن الذي ارتضعه هذا الولد حتى أتى على هذه الحالة الكاملة. وقال ابن المظفر في شرح المقامات: الدر: صوت اللبن عند حلبه في الإناء ولا يصوت إلا بعد كثرته، واللام في لله للقسمة، ولا يدخل اللام في القسم إلا على اسم الجلالة، والتعجب معها لازم فيكون معنى لله دره: والله أن صوت اللبن عند حلبه لكثير، ويكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن، ثم استعير في كل من أحسن في شيء فروسية أو غيرها، وعلى كل فالتمييز المنسوب بعد ويله ويحه ودره تمييز نسبة إن كان معاد الضمير معلوماً، وتمييز ذات إن كان معاده مجهولاً.

(واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد)، قول كدي: [إلا نوعين] تبع الناظم والحق أنها ثلاثة بزيادة المحول عن المفعول نحو: غرست الأرض شجراً، ثم إن من الداخلة على التمييز فيما يصح دخولها هي بيانية وليست تبعية ولا زائدة، وإنما امتنع دخول من على تمييز العدد الباقي على طريقته، لأنك إذا قلت: عشرون من درهم كان درهم الذي هو تمييز عشرون مفرداً غير مطابق لعشرون، وتمييز العدد إذا كان مجروراً بمن لا بد أن يطابق، وإنما امتنع ظهور من مع التمييز الفاعل في المعنى ومع المحول عن المفعول، لأن التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس هنالك لفظ ذات تبيين بمن ومحل المنع إذا بقي بصيغة التمييز، فإن عرف دخلت عليه من، فمثاله في العدد: عندي عشرون من الدراهم، ومثاله في غير العدد. قوله تعالى: ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾.

ثم إن الموضح اعترض كلام الناظم بأنه غير جامع وغير مانع. أما كونه غير جامع فإنه بقي عليه قسم ثالث وهو المحول عن المفعول، وأما كونه غير مانع فإنه أطلق في الفاعل المعنى، فيقتضي أنه مهما كان فاعلاً في المعنى إلا، ولا تدخل عليه من كان محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع أنه مقيد بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة أو عن مضاف وإلا فظهر من معه، إلا أن الأزهرى قال في تقييده بأن يكون محولاً عن الفاعل صناعة، ولم أقف عليه لغيره، على أن هذا القيد إن صح يحتمل أخذه من مثال الناظم بطب نفساً، وتقد في النظم مجزوم على جواب الأمر ومعناه: أن من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائده، ومن خبثت نفسه يتقي الناس شره فيتركونه فلا يستفيد شيئاً منهم.

(كطب نفساً تفد) فنفساً تمييز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير: لتطب نفسك وغير مفعول باجرر، و(ومن متعلق باجرر، و(الفاعل) مجرور عطف على (ذي) والموصوف بذى محذوف وكذلك بالفاعل، و(المعنى) منصوب على إسقاط في، و(إن شئت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، و(غير) تمييز الفاعل في المعنى. ثم قال:

٣٦٣ - وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَأَلْفَعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا

يعني أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز، وقوله (مطلقاً) أي سواء كان اسماً أو فعلاً، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عندي عشرون درهماً، فالعامل في درهم عشرون فلا يجوز عندي درهماً عشرون، وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً تقديمه عليه نحو: ما أكرمك أبا، ونعم رجل زيد، وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيويه، وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله: (نزرأ سبقاً) أن له مذهباً ثالثاً وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه على عامله المتصرف قوله:

ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر

(وعامل التمييز قدم مطلقاً)، قول كدي: [أما إذا كان اسماً الخ] علة منع تقديم التمييز على الاسم والفعل الجامدين أنها لا يتصرفان في أنفسهما فلا يتصرفان في معمولهما.

وقوله: [والمشهور منع تقديمه] علل بأمور منها: أن الغالب في التمييز أن يكون فاعلاً في المعنى محولاً عن الفاعل صناعة، وهو حيث كان فاعلاً أصالة امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل الإسناد وصيرورة الفاعل تمييزاً. ومنها: أن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه، وبحث في التعليل الأول بأن الشيء قد يخرج عن أصله ولا يراعى الأصل كالمفعول في نحو: ضربت زيداً، فإنه يجوز تقديم المفعول بأن يقال: زيداً ضربت، فإذا أنيب عن الفاعل بأن قيل: ضرب زيد امتنع التقديم.

وقوله: [وتبعهم الناظم في غير هذا النظم] قال الناظم في شرح العمدة: ويقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وقوله: [إن له مذهباً ثالثاً الخ] بل الحق أنه إنما أشار به للقول الثاني لا غير، وأن القلة التي ذكرها إنما هي بالنسبة لعدم التقديم، فإذا طالعت كلام العرب وجدت الغالب والكثير في أمثله تقديم الفعل المتصرف وتأخير التمييز، ووجدت القليل في كلامهم تقديم التمييز وتأخير الفعل المتصرف، ولهذا احتاجوا إلى الإتيان بالدليل على القليل، فليس هنالك إلا قولان ولا يؤخذ من الناظم قول ثالث.

وقوله: [ولست إذا الخ] البيت من الطويل، والتاء في لست اسمها، وبضارع خبرها، والضارع: الدليل المتضارع. وذرعاً: تمييز مقدم على عامله وهو أضيق. ويقال: ضقت بالأمر ذرعاً إذا لم تقدر عليه ولم

وأبيات آخر، و(عامل التمييز) مفعول، و(مطلقاً) حال من عامل (التمييز) و(الفعل) مبتدأ، و(ذو التصريف) نعت له والخبر في (سبقا)، و(نزرأ) حال من الضمير المستتر في (سبقا).

حروف الجر

٣٦٤- هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
٣٦٥- مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَآوُ وَتَاءُ وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَى

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بعد هذا معنى كل واحد منها وما يختص به إلا (خلا وعدا وحاشا) فإنه تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء، وأما (كي) ولعل ومتى فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما (كي) فتجر ما الاستفهامية، قالوا: كيما بمعنى له وما المصدرية مع صلتها نحو قوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإيما يرجى الفتى كيما يضر وينفع

تطفه، ويائس من اليأس الذي هو القنوط معطوف على ضارع، ومن يسر متعلق بيائس، والشاهد في تقديم ذرعاً التمييز على عامله المتصرف الذي هو أضيق، وقال الجمهور: إن ذرعاً معمول لمحذوف تقديره إذا أضيق ذرعاً أضيق، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حروف الجر

لما كان الحال على معنى في، والتمييز على معنى من، ناسب أن يذكر حروف الجر بعدهما، ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف، وكان الأول متفقاً عليه والثاني مختلفاً فيه، قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها، كما يقال: حروف النصب وحروف الجزم، وكما سميت حروف الجر قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء، ويقال لها حروف الصفات لإحداثها في الاسم صفات من تبعيض أو ظرفية أو غيرها.

(هاك حروف الجر وهي من إلى)، قول كدي: [ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً النخ] هذا يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال: إن مجموع الحروف إثنا وثلاثون حرفاً، وجعل منها ها التنبيه وهمة الاستفهام، والحق أن حروف الجر إنما هي عشرون كما ذكر الناظم.

وقوله: [وقد ذكر بعد هذا معنى النخ] هذا من باب المجموع لا من الجميع إذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء. وقوله: [فإنه لم يذكرها] أي لم يذكر معانيها، وأما ألفاظها فقد ذكرها في هذين البيتين. وقوله: [قال كيما النخ] وذلك إذا أرادوا أن يسألوا عن علة شيء قالوا: كيما وأصله كيما بالألف فحذفت الألف لما يأتي في قوله: وما في الاستفهام إن جرت، حذف ألفها ولحقت هاء السكت وفقاً لحفظاً للفتحة الدالة على الألف، وسيقول: وأولها الها إن تقف.

وقوله: [نحو قوله: إذا أنت النخ] البيت من الطويل، وقائله النابغة، وأنت فاعل بفعل محذوف يفسره

وأن المصدرية وصلتها في قوله:

فقال أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويترد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو: جئتُ كي تكرمني، أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما (لعل) فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره كقوله:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

وأما (متى) فهي في لغة هذيل بمعنى من، ومنه قولهم: أخرجها متى كمه، و(هاك) اسم فعل بمعنى خذ، ولم يذكر الجوهري والزيدي فيها إلا التنبيه وزاد الجوهري فيها الزجر فهي عندهما حرف فقط، وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ، و(حروف الجر) مفعول به وهو مبتدأ وخبره

ما بعده لأن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، ويجوز في راء فضر الفتح للخفة، والضم اتباعاً لحركة الضاد، والكسر لأنه الأصل في التخلص عند التقاء الساكنين، وفاء فإنما للتعليل، والفتى نائب فاعل، ويرجى ويروى يراد بدل يرجى والمعنى: إذا أنت لم تنفع من يستحق النفع فضر من يستحق الضرر، فإنما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من يستحق الضرر، والشاهد في كيما حيث جرت كي ما المصدرية، وقيل ما كافة لكي عن العمل.

وقوله: [وأن المصدرية وصلتها في قوله الخ] البيت من الطويل، قال العيني: هو لجميل بن عبد الله وهو أصح من قول الزنجشري إنه لحسان، والضمير في قالت يعود على المحبوب، والهمزة في أكل همزة الاستفهام، وأصبح: فعل ماض ناقص والتاء اسمها، ومانحا بمعنى معطياً خبرها، ولسانك مفعول ثان لمانحا على حذف مضاف أي حلاوة، وكل المتقدم مفعول أول لما نحا، وكي حرف جر وما زائدة، وأن مصدرية يسبك ما بعدها بمصدر مجرور بكي وفيه الشاهد لأن إظهار أن بعد كي ضرورة، وعطف تخدع على تغر عطف تفسير، قال الأزهري: وتغر وتخدع مبيان للفاعل، والخداع إرادة المكروه بالإنسان بحيث لا يشعر.

وقوله: [كقوله لعل الخ] البيت من الوافر، وإعرابه واضح، والشريم: المرأة المفصاة التي اختلط مسلكها ولعل هنا للإشفاق وهي وإن كانت حرف جر فلا تتعلق بشيء لأنها شبيهة بالزائدة، والشاهد في كون لعل جرت الاسم الظاهر بعدها، ومجرورها محله نصب على أنها عاملة عمل أن أرفع بالابتداء، وبدأ الناظم بمن لأنها أقوى حروف الجر، ولذلك اختصت بالدخول على بعض الظروف كعند وقبل وبعد.

وقوله: [وهاك اسم فعل] ظاهره أن هاك بجملتها اسم فعل، والذي في المغرب أن اسم الفعل إنما هو بالقصر وقد تمد، وأما الكاف فهي حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية، تفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث وتثنى وتجمع كالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، وما في المغرب هو الذي يظهر لأن المكودي قال بعد: ولم يذكر الجوهري والزيدي الخ والجوهري والزيدي إنما ذكراها بدون كاف.

(من) إلى آخر البيتين، وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله:

٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مَذْ وَحَتَّى وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرَبُّ وَالتَّاءُ

يعني أن هذه الأحرف السبعة لا تدخل على المضمر بل على الظاهر فقط نحو: منذ يومين وحتى مطلع الفجر، وزيد كعمرو، وحياتك، ورب رجل، وتالله. وفهم منه أن ما عدا هذا السبعة من حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر، و(منذ) مفعول به (اخصص) وما بعده معطوف عليه، و(بالظاهر) متعلق باخصص، ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله:

٣٦٧ - وَأَخْصُصْ بِمَذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَرَبُّ مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لِلهِ وَرَبُّ

يعني أن (مذ ومنذ) لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتاً يعني اسم زمان نحو: مذ يومنا، ومنذ يوم الجمعة، وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو: رب رجل، وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو: تالله، وحكي ترب الكعبة. وتالرحمن. وتحياتك، إلا أن دخولها على لفظ (الله) أكثر من دخولها على لفظ (رب) وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، و(وقتاً) مفعول باخصص، و(بمذ) متعلق

(بالظاهر اخصص) إنما اخصت مذ ومنذ بالظاهر، ولا يكون إلا وقتاً كما يأتي لأن معناهما إذا كانا اسمين الوقت، وحيث كانا حرفي جر خصا بجر الأوقات للمناسبة بين معناهما اسمين أو حرفين، واختصا بالظاهر لأنه أظهر في الدلالة على الوقت، وخصت حتى بالظاهر لأنها للغاية، وأصل الغاية أن تكون بإلى الجارة للظاهر والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت الكاف بجر الظاهر لأنه لو جر ضمير المخاطب في نحو كك لأدى إلى اجتماع كافين وهو ركيبك، واطرد المنع في سائر الضمائر، وخصت الواو والتاء بجر الظاهر لأنها فرع عن الباء، والباء تجر الظاهر، والمضمر والفرع لا يقوى قوة الأصل، وخصت رب بجرها الظاهر لأن مجرورها لا يكون إلا نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة.

وقوله: [وفهم منه أن ما عدا الخ] يصدق بالثلاثة عشر حرفاً الباقية وهو مفهوم صحيح بالنسبة لما عدا كي، أما كي فإنها لا تجر إلا ما ذكر سابقاً.

(ويرب منكرًا) إنما اخصت رب بالنكرة لأنها للتقليل قليلاً نحو: رب رجل صالح لقيته، وللتكثير كثيراً نحو: رب رجل طالح لقيته، هذا هو المشهور، وقيل بالعكس، وقيل هي لهما على حد سواء، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع، وأما المعرفة فلا تناسب التقليل والتكثير لأنها معروفة المقدار، ووجه اختصاص التاء بالله ورب أن التاء في القسم فرع عن الواو التي هي فرع عن الباء، والواو تجر الظاهر كيفما كان والتاء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الأصل.

باخصص ، و(منكراً) معطوف على (وقتاً) و(برب) معطوف على (بمذ) و(التاء) مبتدأ وخبره (الله) و(رب) معطوف على (الله). ثم قال:

٣٦٨ - وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنَى نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

قد تقدم أن (رب والكاف) من الأحرف المختصة بالظاهر، وأشار في هذا البيت إلى أنها قد يدخلان على المضمير قليلاً ومنه قول العرب: ربه رجلاً. وقول الراجز:

خلى الذنابات شمالاً كتباً وأم أوعال كها أو أقرباً

وفهم من المثال أن الضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله: ونحوه أي كها. ويحتمل وجهين أحدهما: أن يكون المراد (ونحوه) من ضمير الغائب نحوه وهن كقوله:

فلا ترى بعلاً ولا حللاً كه ولا كهـن إلا حاظلاً

وقوله: [ومنكراً معطوف على وقتاً وبرب الخ] فيه عطف معمولين وهما منكراً وبرب على معمولين وهما وقتاً وبمذ لعامل واحد وهو اخصص وذلك جائز اتفاقاً كما في المغني.

(وما رَوَوْا من نحوه فتى) ربه جار ومجرور، وفتى تمييز للضمير المجرور برب، ثم قيل: إن رب غير معدية فلا تتعلق بشيء، وقال الجمهور: إنها حرف متعد تتعلق بعامل بعدها لا يتقدم عليها إن وجد فذاك نحو: رب رجل لقيته وإلا فيقدر كما هنا، وما ذكره الناظم مبني على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة مطلقاً كانت النكرة جائزة التنكير أو واجبة التنكير وهو الحق ومذهب الجمهور.

قول كدي: [وقول الراجز خلى الخ] البيت من الرجز، وقائله العجاج يصف حماراً وحشياً، وفاعل خلى يعود على حمار الوحش، والذنابات: مفعول خلى وهو يفتح الذال المعجمة والنون والألف بعدها وباء موحدة وألف وتاء جمع ذناب وهو الأصل شبه مخاط يقع من أنوف الإبل وهنا اسم موضع بعينه، وشمالاً بكسر الشين ظرف أي لجهة الشمال، وقال العيني: إنه مفعول ثان والأول أولى، وكثبا يفتح الكاف والتاء المثلثة صفته ومعناه قريب، وأم أوعال اسم هضبة بعينها والهضبة في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض، ويجوز في أم أوعال النصب بالعطف على الذنابات والرفع على أنه مبتدأ، وكها خبره، وأو أقرب معطوف على ها من غير إعادة الخافض والمعنى خلى حمار الوحش المواضع المعروفة بالذنابات بجهة الشمال أو قريباً منه وخلي أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها، والشاهد في كها حيث جر الكاف الضمير.

وقوله: [كقوله فلا ترى الخ] البيت من الرجز، وقائله رؤية، وبعلاً مفعول أول بترى، والبعل: الزوج ولا حللاً معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج، وكه: مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت، وضميرهن يعود على الاتن الوحشية، وحاظلاً: قال العيني: مستثنى من بعلاً، والحاظل بالطاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل، والمعنى: لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشية إلا مانعين بناتهن من التزويج، والشاهد في دخول الكاف على وهن.

فيكون الضمير على هذا عائداً على (ها) والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أي من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد
فأدخل حتى على المضمرو وهي من الأحرف المختصة بالظاهر، و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(رووا) صلتها والضمير في رووا عائداً على النحويين، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه، و(نزر) خبر المبتدأ، و(كها) مبتدأ خبره (كذا) و(نحوه أتي) مبتدأ وخبر. ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ منها بمن فقال:

٣٦٩- بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتِدَاءٌ فِي الْأَمْكِنَةِ بَيْنَ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ
٣٧٠- وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٍّ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ

فذكر لـ(من) خمسة معان: الأول: التبعض كقوله تعالى: ﴿فمنهم من آمن ومنهم من كفر﴾. الثاني: التبيين كقوله عز وجل: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. الثالث: ابتداء الغاية في المكان نحو: خرجت من المسجد كقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام﴾. الرابع: ابتداء الغاية في

وقوله: [كقوله: فلا الخ] البيت من الوافر، والفاء عاطفة، ولا: تأكيد للقسم، ولا يلقى جوابه بمعنى يوجد، وفتى: مفعول يلقى، والشاهد في حتاك حيث جر حتى الضمير، والاحتمال الأول عند كدي هو الصواب لأن الاحتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله: من نحوره، ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار، فالأولى الاقتصاد على أحد الاحتمالين ويكون الاحتمال الآخر مأخوذاً من قوله: من نحوره فتى.

وقوله: [ثم شرع في معاني حروف الجر] مذهب البصريين أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد، ولا ينوب حرف جر عن حرف جر، كما أن أحرف النصب والجر لا ينوب بعضها عن بعض، وما ورد من ذلك فشاذ أو يؤول الفعل بفعل آخر، ومذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.

(بعض وبين وابتداء في الأمكنة) قول كدي: [فذكر لمن خمسة معان الخ] يعني هنا وسيصرح: المعنى السادس في قوله: ومن وباء يفهمان بدلاً، وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان قسمين والموضح جعلها واحد، فيكون الناظم إنما ذكر خمسة معان لمن بما هنا وبما بعد، وقد ذكر الموضح لها سبعة معان بزيادة الظرفية والتعليل، وزاد في التصريح نقلاً عن المغنم ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر، وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول: من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها.

وقول كدي: [الثاني التبيين] أي لبيان الجنس وهي التي تقدمها مجهول الجنس مفسراً لمدخلوها. وقوله: [وعلامته أن يصح الخ] الحق أنه يقدر كل موصول يناسب المقام ولا يختص بالذي خلافاً للمراي

الزمان كقوله تعالى: ﴿من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ وفهم من قوله: (وقد تأتي) أن إتيانها لا ابتداء الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه، ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لا ابتداء الغاية مطلقاً وهو اختيار الناظم، قال في شرح الكافية: وهو الصحيح لورود السماع بذلك. الخامس: الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه) وشبه النفي الاستفهام كقوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله يرزقكم﴾ والنهي نحو: لا يقيم من أحد، وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله: (فجر نكرة) ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال: (كما لباغ من مفر) ف (ما) نفي (من) زائدة في المبتدأ، و (لباغ) خبره، وقوله: (يمن) متعلق بـ (ابتدىء) وهو مطلوب له، و (لبعض) و (بين) فهو من باب التنازع، و (في الأمكنة) متعلق بابتدىء وقد تأتي جملة مستأنفة، و (لبدء) متعلق بـ (تأتي) ثم قال:

٣٧١ - لِأَنَّتِهَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَيَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة متساوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة (إلى) على الانتهاء أكثر، ثم (حتى) ثم (اللام) فمثال (إلى) قوله تعالى: ﴿كل يجري إلى أجل مسمى﴾ ومثال (حتى) قوله

وتبعه المكودي، ثم إن هذه العلامة التي ذكرها هي إذا كان مجرورها معرفة كمثاله: فلو كان نكرة نحو قوله تعالى: ﴿أساور من ذهب﴾ لكانت علامتها أن تأتي في موضعها مبتدأ وتجعل مجرورها خبراً عنه فتقول في غير القرآن: أساور هي ذهب.

وقوله: [الخامس الزيادة الخ] معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فهي مقحمة بين طالب ومطلوب، وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفي أو تأكيد التنصيص عليه، فإذا قلت: ما جاءني رجل احتمل بل رجلان أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوي، فإذا قلت: ما جاءني من رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوي والضعيف فهي هنا للنص على عموم النفي، وإذا قلت: ما جاءني أحد ففيه نص على العموم، فإذا قلت: ما جاءني من أحد كان فيه تأكيد عموم النفي لا غير.

وقوله: [نحو هل من خالق الخ] فخالق مبتدأ مرفوع بالضم المقتدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، وغير الله بالرفع نعت خالق على المحل، والخبر محذوف تقديره والله أعلم لكم ولا يكون يرزقكم خبراً لخالق، لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل لأنه إذا كان يميزها فعل اختارت الدخول عليه فتكون الجملة فعلية، وبقي الاستفهام بأن يكون بهل خاصة.

(كما لباغ من مفر) روي مفر بالفاء والمعنى: أن من بغى لا مفر له دنيا وأخرى، وروي مفر بالقاف أي لا منزل له يستقر به لا دنيا ولا أخرى.

(للانتهاء حتى ولام وإلى) المراد بالانتهاء الغاية مكانية أو زمانية. قول المكودي: [إلا أن الدلالة الخ] يقال إنه مناقض لقوله قبل مستوية في الدلالة على الانتهاء، ويحاج بأن معناه مستوية في أصل الدلالة على الانتهاء إلا أن الانتهاء مع إلى أكثر.

تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ومثال (اللام) ﴿وَكُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ ثم قال: (ومن وباء يفهمان بدلاً) يعني أن (من والباء) مستويان في الدلالة على البدل فمثال (من) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلَفُونَ﴾ ومثال (الباء) قوله ﷺ في مولاتنا عائشة رضي الله عنها: «لا يسرن بها حمر النعم» أي بدلهما، و(من) مبتدأ، و(باء) معطوفة عليه، و(يفهمان بدلاً) في موضع الخبر. ثم قال:

٣٧٢ - وَاللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشَبَّهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ - وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبَيْنَ بَبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

قد تقدم أن (اللام) تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول: الملك نحو: المال لزيد. الثاني: شبه الملك نحو: السرج للفرس. الثالث: التعدية نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾.

(فرع) إلى تكون حرف جر وفعلًا واسمًا، وقد اجتمعت الثلاثة في قوله:

إلى خليلي إن ضاق المعاش إلى إلى خليليكما وقيتما ضررا

فلإى الأولى فعل أمر، والألف فاعل أي إلجأ. وإلى الثانية حرف جر، والثالثة اسم بمعنى النعمة يجمع على آلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَأَىٰ آلَاءُ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ والمعنى إلجأ يا خليلي إلى نعم خليليكما.

(ومن وباء يفهمان بدلاً) كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا العجز على الصدر لتكون معاني من متصلة. قول كدي: [فمثال من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَنَخَّ﴾] الدليل على أنها للبدل أنها لا يصح أن تكون للبيان ولا للتبويض لأن الملائكة لا تكون من الإنس. وقيل: إن من هنا ليست للبدل وإنما هي للابتداء لأن البدل مأخوذ من المحذوف المقدر إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلاً منكم.

(واللام للملك وشبهه) اعلم أن اللام إن كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكًا لما بعدها نحو: المال لزيد فهي للملك، وإن كان ما بعدها يصح أن يكون مالكًا وما قبلها لا يصح أن يكون مملوكًا نحو: زيد لعمرو فهي لشبه الملك، وإن كان كل ما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكًا نحو: السرج للدابة فهي للاستحقاق، إذا علمت هذا فتمثيل المكودي لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنها فيه للاستحقاق.

وقوله: [الثالث التعدية] مراده التعدية الخاصة وهي المعاقبة لهمزة التعدية في تصيير الفاعل مفعولاً، وليس المراد بالتعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف، لأن التعدية بهذا المعنى عام في جميع حروف الجر.

وقوله: [فهب لي من لذك ولياً] تبع في التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم في شرح الكافية، وقال الموضح في المعنى: الأولى عندي أن يمثل بنحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وبه مثل في التوضيح إذ الآية مثل بها الناظم نفسه في شرح التسهيل لشبه الملك فصارت الآية محتملة، وما ذكره في التصريح من أن مثال الموضح نقلاً عن الكوفيين أن اللام ليست للتعدية فيه، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب مردود بعدم صحة إسقاطها فتعين أنها للتعدية المجردة كما قال البصريون، وبه تعلم ما في كلام التصريح آخرًا.

الرابع: التعليل نحو: جئت لإكرامك. الخامس: الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أو لكونه فرعاً نحو قوله تعالى: ﴿فَعَالٍ لِّمَا يَرِيدُ﴾ وقد تزايد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ وقوله (واللام للملك) مبتدأ وخبر، و(شبهه) معطوف على الملك، و(في) تعديّة) متعلّق بـ (فقي) أي تبع، و(تعليل) معطوف على تعديّة و(زيد) فعل ماضٍ مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر يعود على اللام ثم قال: (والظرفية استبن بيا وفي وقد يبينان السببا).

يعني أن (الباء وفي) مشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية، فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾. ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿فَبُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾. ومثال دلالة (في) الظرفية: زيد في المسجد، ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿لَسَكُمْ فِيهَا أَفْضَتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ والظرفية في (في) أكثر والسببية في (الباء) أكثر، وفهم من قوله: (وقد يبينان السببا) أن دلالتها على السببية قليلة، و(الظرفية) مفعول مقدم بـ (استبن) و(بيا) متعلّق باستبن، و(في) معطوف على (بيا) و(قد يبينان) جملة متسأفة. ثم قال:

٣٧٤ - بِأَلْبَا اسْتَبْنِ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصْقِ وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ

قد تقدم أن (الباء) تكون للظرفية والسببية والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان: الأول: (الاستعانة) نحو: كتبت بالقلم. الثاني: (التعديّة) وهي المعاقبة لهزمة التعديّة نحو: ذهب بزيد أي أذهبته، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ أي لأذهب سمعهم وأبصارهم.

وقوله: [وزيادتها لتقوية العامل الخ] صريح المكودي أن المقوية زائدة محضة وإذا كانت زائدة محضة فلا تتعلق بشيء، والذي في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة، واستشكله في التصريح بأن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين، وقال الشيخ الطيب: يغلب جانب الزيادة فلا تتعلق بشيء. وقوله: [كقوله تعالى: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾] قال في التوضيح: الظاهر أن ردف ضمن معنى اقتراب المتعدي باللام فلا تكون زائدة.

(والظرفية استبن بيا وفي)، قول كدي: [والسببية في الباء أكثر] فيه تنكيث على الناظم الذي يقتضي أن السببية مع الباء قليلة، ومعنى استبن في النظم اطلب بيانها والدلالة عليها وفسره الشاطبي بأعرب.

(بالبا استعن وعد)، قول كدي: [الأول الاستعانة] هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة أو مجازاً، فالأول كمثاله لأن القلم هو الوساطة في حصول الكتابة حقيقة، ومثال المجاز نحو: فعلت هذا بعون الله ومنه باء البسملة على القول به لأن اسم الله ليس آلة وإنما المقصود به التبرك في طلب حصول العمل.

وقوله: [وهي المعاقبة لهزمة التعديّة] أي في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، والتعديّة بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعديّة بمعنى اتصال الفعل فهي عامة في جميع حروف الجر ما عدا الزائد.

الثالث: (العوض) وهي الداخلة على الأثنان نحو: اشترت الفرس بألف.

الرابع: (الإلصاق) نحو: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾.

الخامس: معنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿قد جاءكم الرسول بالحق﴾ أي مع الحق.

السادس: معنى (من) يعني التي للتبويض كقوله تعالى: ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾.

السابع: معنى (عن) كقوله تعالى: ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ أي عن الغمام. وقوله (بالبا) متعلق باستعن ويطلبه (عد وعوض) فهو من باب التنازع، و(مثل) حال من الضمير في (بها) وهو مضاف لـ (مع) و(من وعن) معطوفان عليه والتقدير: انطق بالباء في حال كونها ماثلة في المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

٣٧٥ - عَلَى لِلاِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنِ مَنْ قَدْ فَطَنَ

ذكر لـ (على ثلاثة معان): الأول (الاستعلاء) وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: ركبت على الفرس، ومعنوياً كقوله:

وقوله: [وهي الداخلة على الأثنان] ولهذا يقال لها باء المقابلة، واعترض ذكر التعويض بأنه تكرر مع المعنى السابق الذي هو البذل، وأجيب بأن التعويض ما يكون الثمن فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع وقع فيه من الجهتين، وباء البذل تختار شيئاً لا يقوم غيره مقامه ولا يكون هنالك دفع ومقابلة بين الجانبين نحو قوله عليه السلام في عائشة: «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها.

وقوله: [الرابع الإلصاق نحو: وامسحوا بالغ] هذا ما عليه جمهور المالكية إشارة إلى أنه لا يكفي المسح فوق حائل لغير عذر، ومن قال انه يكفي مسح البعض جعل الباء في الآية للتبويض، ومثل الأزهري بالآية للتبويض، ولأجل الخلاف فيها لم يمثل الموضح بالآية للإلصاق ولا للتبويض.

وقوله: [الخامس معنى مع الغ] وهو المصاحبة واستشكل هذا بأن الباء حرف ومع اسم، وكيف يكون الحرف مرادفاً للاسم؟ وأجيب بأنه ليس مرادفاً له ولكن لما كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف للمصاحبة المجازية التي هي كون ما بعدها حالة لما قبلها ومصحوباً له، صح أن يقال إن الباء بمعنى مع، وكذا يقال في، وقد تحيى موضع بعد. وقوله: [يعني التي للتبويض] فيه تنكيث على الناظم حيث لم يبين أي معنى من معاني من.

وقوله: [السابع معنى عن] الذي هو المجاوزة، وإنما قال معنى عن لأنها تصلح في موضعها عن. وقوله: [فهو من باب التنازع] قد مر أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أنه من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه. وقوله: [ومثل حال الغ] فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، ومذهب الجمهور منعه، ومذهب الناظم جوازه وقد مر: وسبق حال ما بحرف جر.

(على للاستعلاء)، قول كدي: [قد استوى بشر الغ] البيت من الرجز، وبشر فاعل استوى ومعناه

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق
الثاني: معنى (في) كقوله عز وجل: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾.
الثالث: معنى (عن) كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبي رضاها
(على) مبتدأ وخبره (للاستعلاء) و(معنى) معطوف على الاستعلاء وهو مضاف إلى (في وعن). ثم
قال: (بعن تجاوزاً عنى من قد فطن).

٣٧٦ - وَقَدْ نَجَّى مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَىٰ كَمَا عَلَىٰ مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا

ذكر لعن ثلاث معان: الأول (التجاوز) وهو الأصل فيها كقولك: رميت السهم عن القوس،
وأخذت العلم عن زيد، وفهم ذلك من قوله: (عنى من قد فطن).

الثاني: معنى (بعد) كقوله عز وجل: ﴿لَتَرْكِبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ أي بعد طبق.

الثالث: معنى (على) كقول الشاعر:

لا ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديباني فتخزوني

غلبهم وقهرهم، وبشر هذا هو بشر بن مروان أخو عبد الملك بن مروان ووزيره وكان ولاءه على العراق ف قيل
فيه ذلك، ومہراق نعت دم وأصله مراق ثم زيد فيه الهاء والشاهد في كون الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة.
وقوله: [كقوله عز وجل (واتبعوا الخ)] قدره في المغني يعني زمن سليمان، وجعل غيره تلو بمعنى تقول كقوله
تعالى: ﴿تَقُولُ عَلَيْنَا﴾ الآية. وقوله: [الثالث معنى عن كقوله إذا الخ] البيت من الوافر، وقائله القحيف
العميري، والقحيف بقاف فوق مضمومة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وفاء آخره، وبنو قشير وفي
نسخة تميم بدل قشير فاعل رضيت وقشير علم قبيلة ولذا أعاد الضمير عليه في رضاها مؤنثاً، ولعمر الله مبتدأ
والخبر محذوف وجوباً أي قسمي، ورضاها فاعل أعجبي وجملة أعجبي جواب إذا، والشاهد في كون على
بمعنى عن لأن رضى لا يتعدى بعلى، وقيل: لا شاهد في البيت لاحتمال أن يكون معنى رضى عطف فتكون
على في البيت على بابها.

(بعن تجاوزاً عنى من قد فطن)، قول المكودي: [الأول التجاوز الخ] المراد به المجاوزة التي هي بعد
شيء عن المجرور بها بسبب اتحاد الفعل المعدى به، ولما كانت المجاوزة على قسمين حقيقية ومجازية مثل
المكودي بمثالين: الأول للحقيقية والثاني للمجازية، ومعنى المثال الأول: جاوز السهم القوس، ومعنى
الثاني: أخذت العلم عن زيد أي جاوز العلم زيدا ووصل إلى المتكلم. وقوله: [الثالث معنى على] الذي هو
الاستعلاء.

وقوله كقول الشاعر: [لا ابن عمك الخ] البيت من البسيط، وقائله ذو الأصبع العدواني من قدماء
شعراء الجاهلية، لقب بذى الأصبع قيل لأن حية نهشته في أصبعه فقطعها، عاش ثلاثمائة سنة، وهذا البيت

وفهم من قوله: (وقد تحي) أن إتيانها بمعنى (بعد وعلى) قليل، وقوله: (كما على موضع عن قد جعلاً) تتميم للبيت فإنه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تحي بمعنى عن إلا أن فيه إشارة إلى الجمل المعادلة، و(تجاوزاً) مفعول مقدم بعن، و(بعن) متعلق بعنى، و(موضع) منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجي. و(بعد) مضاف إليه. ثم قال:

٣٧٧ - شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

ذكر للكاف ثلاثة معان: الأول (التشبيه) وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زيد كعمرو. الثاني (التعليل) وهو المشار إليه بقوله: (وبها التعليل قد يعنى) كقوله عز وجل: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم. وفهم من قوله: (قد يعنى) أن إتيانها للتعليل قليل. الثالث: (زيادتها للتوكيد) وهو المشار إليه بقوله: (وزائداً لتوكيد ورد) كقوله عز وجل: ﴿ليس كمثله شيء﴾ أي ليس مثله شيء،

من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، وابن عمك: مبتدأ مؤخر وخبر مقدم واصله لله در ابن عمك فحذف اللامين الجارة والأخرى شذوذاً كما في التصريح، والذي ذكره ابن النحاس ما يقتضي أن المحذوف إحدى اللامين إما الجارة وإما الأصلية لا المحذوف اللام الجارة واللام الأصلية معاً، ومعنى لا أفضلت: ليس لك فضل تفرد به علي، والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الإنسان من مفاخر آباه، وأنت: مبتدأ، ودياني خبره، والديان هو الحاكم والمالك، فتحزوني: مرفوع لا منصوب لأن شرط النصب بعد الفاء الواقعة في جواب النفي أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، وإلا تعين الرفع كما هنا، لأن معنى فتحزوني فكيف تقهرني، وقيل بصحة نصبه على تقدير الفتحة على الواو الساكنة وليس ضرورة لأنه قرئ في الشواذ إلا أن يعفون أو يعفو بسكون واو يعفو، ومعنى البيت: لله در ابن عمك فإنه حاز من الأوصاف الجميلة ما يتعجب منه وأما أنت فإنك لم تفضل علي في مفاخرة الآباء ولا أنت مالك أمري فتسوسني وتقهرني، والمراد بابن عمك الشاعر نفسه، ويدل له قوله عني بيان المتكلم والشاهد في عن في قوله عني فإنها بمعنى على.

(شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى)، قول المكودي: [أي لأجل هدايته إياكم الخ] أشار بهذا إلى أن ما في الآية في كما مصدرية، وهذا أظهر من جعل الزمخشري وابن عطية ما زائدة لأن الأصل إبقاء عمل الكاف. وقوله: [وفهم من قوله: قد يعنى أن إتيانها الخ] هذا المفهوم صحيح بالنسبة للقاعدة الأغلبية من دخول قد على المضارع، والحق أن قد هنا للتحقيق لأن الناظم صرح في شرح الكافية بأنه كثير، ولهذا لم يقل الموضح أنه قليل بل جعله كغيره من سائر المعاني.

وقوله: [الثالث زيادتها للتوكيد الخ] معنى كونها زائدة للتوكيد أن زيادة حرف بمنزلة إعادة الجملة كلها مرة ثانية. وقوله: [كقوله عز وجل ليس الخ] كون الكاف زائدة هو قول الجمهور لأنهم إذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وقيل: الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت في ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ ولكن إذا دار الأمر بين زيادة الحرف والاسم فزيادة الحرف أولى، وقيل: إن الكاف ومثل غير زائدين وإنما مثل بمعنى الذات أو الصفة أي ليس لذاته أو صفته شبيه، والحق والله أعلم ما حققه بعض المتأخرين من أن الآية من باب الكناية فكفى بنفي مثل المثل عن نفي المثل إذ يلزم من

و(التعليل) مبتدأ وخبره (قد يعني) و(بها) متعلق بـ « (زائداً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (ورد) و(لتوكيد) متعلق بزائد. واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٧٨ - وَاسْتَعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا

يعني أن كاف التشبيه يستعمل اسماً فقيلاً في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله:

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طوراً وترتقي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله: (واستعمل اسماً) و(عن على) يستعملان أيضاً اسمين وإليهما أشار بقوله: وكذا عن وعلى، يعني وكذلك أيضاً يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله: (من أجل ذا عليهما من دخلاً) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله:

فقلت للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحيا نظرة قبل

نفي مثل المثل نفي المثل، إذ لو انتفى مثل المثل وبقي المثل ثابتاً لكان الله مثل ذلك المثل، والفرض أنه نفي مثل المثل فيؤدي لنفي المولى مع أنه مسلم الوجود، ونظيره ليس لأخي زيد أخ، أي لا أخ لزيد، كذلك هنا لا مثل لله تعالى لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ثم إن الناظم أعاد ضميرها على الكاف مؤثراً وضمير ورد على الكاف مذكراً إشارة لجواز التذكير والتأنيث باعتبار الحرف أو الكلمة.

(واستعمل اسماً)، قول المكودي: [يعني أن كاف التشبيه النخ] هذا يقتضي أن الحرف يصير اسماً والحق خلافه، بل المراد أن هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية.

وقوله: [كقوله: ورحنا النخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ومعنى رحنا رجعنا والكاف في بكابن صفة لمحذوف أي بفرس مثل ابن الماء الذي هو الغرنقي، ومعنى يجنب يدوز، ووسطنا: ظرف، وتصوب أصله تصوب أصله تصوب أي تتحدر، والعين: فاعل تصوب، وترتقي: معطوف على تصوب، والمعنى: رجعنا في وقت العشي بفرس مثل ابن الماء في سرعته مرة تتحدر العين وتنظر أسفله، ومرة ترتقي وتنظر أعلاه وتتعجب من حسنه، والشاهد في كون الكاف إسمية في بكابن لدخول حرف الجر عليها، وهذا البيت لم يذكره العيني في الشواهد.

(من أجل ذا عليهما من دخلاً)، قول المكودي: [قوله فقلت للركب النخ] البيت من البسيط، وقائله القطامي شاعر إسلامي من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، والفاء للعطف، والركب جمع راكب عند الأخفش واسم جمع عند سيبويه، والقول إذا وقع بعد اللام كان بمعنى الخطاب، وعلا: فعل ماضٍ، والباء في بهم زائدة وهم مفعول علا، ومن: حرف جر، وعن: بمعنى جانب

ومن دخولها على على قوله:

غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قبض بزيزاء مجهل

ومعنى (عن) جانب، و(على) فوق، و(اسماً) حال من الضمير المستتر في (استعمل) العائد على كاف التشبيه، و(عن وعلى) مبتدآن وخبرهما (كذا) و(من) مبتدأ، و(دخلا) في موضع خبره، و(من أجل) متعلق بدخلا وكذا عليهما. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

٣٧٩ - وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولَيَا أَلْفَعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يعني أن (مذ ومنذ) يكونان اسمين في موضعين: الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو: مذ يوم الجمعة ومنذ يومان، وفهم من قوله: (حيث رفعا) أن مذ ومنذ عنده مبتدآن لإسناد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافاً لمن قال: أنهما خبران.

مجرور بها مبني على السكون، ويمين: مضاف، والحياء: مضاف إليه وهي بصيغة التصغير اسم موضع بالشام، ونظرة بالرفع فاعل علا وذكر علا لأن الفاعل غير حقيقي التأنيث وللفضل، وقيل: صفة نظرة وهو بفتح القاف والباء بمعنى أنه لم يتقدمها نظرة، والشاهد في كون عن اسماً لدخول من عليها.

وقوله: [ومن دخولها على على الخ] البيت من الطويل، وقائله مزاحم بن الحرث العقيلي شاعر إسلامي معاصر للفرزدق وجريز، غدا: فعل ماض ناقص وإن لم يذكره فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة في الأبيات قبل، ومن: جارة، وعلى: مجرورها إسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة في الألف منع منها التعذر ومعناها فوق، والهاء مضاف إليه تعود على الفرخ وظمؤها فاعل تم وهو العطش، وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي تصوت من شدة العطش خبر غدت، وعن قبض: معطوف على عليه فعن هنا اسم لأنه معطوف على مدخول من، والقبض بالقاف والصاد المعجمة قشرة البيض العلياء، وزيزاء صفة لقبض، والزيزاء بزاءين ما ارتفع من الأرض وغلظ ويروى ببذاء بالبدال المهملة المقافة الخالية من الأرض، والمجهل بفتح الميم والهاء المقافة التي لا يهتدى فيها بعلامة فهو مضاف إلى زيزاء ولا يصح أن يكون نعتاً لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق، والمعنى: أن ناقة هذا الشاعر سريعة المشي جداً مثل القطاة التي تركت أولادها صغاراً ومسراها لا زال قريباً من الفراخ وصارت تشرب بعد كمال عطشها وهي تصبر عن الماء ثلاثة أيام أو أربعة ثم تصير تشرب بسرعة، وترجع بسرعة لأولادها، والشاهد في دخول من على على، ويكون الشاهد أيضاً في كون عن اسماً أيضاً، وأخذ من قول الناظم: (من أجل ذا عليها من دخلاً) انهما قد يكونان اسمين ولو لم تدخل عليهما من وهو كذلك، فيكون إنمأ أن بقوله: (من أجل ذا) شاهداً للاسمية لا ضابطاً، فإذا قلت: زيد على السطح بالجر، أو سرت عن البلد احتمالاً الاسمية والحرفية فإن دخلت عليهما من تعينت الاسمية.

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا)، قول المكودي: [نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان] أخذ من مثالي المكودي أن مرفوعهما الواقع خبراً لهما لا يكون ألا اسم زمان وهو الحق، والناظم يوهم في إطلاقه أن المرفوع

الثاني: أن يليهما فعل نحو: أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو، وفهم من قوله: (أو أوليا الفعل) أنها ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال: أنها مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما. (ومذ) مبتدأ، (ومنذ) معطوف عليه، و(اسمان) خبر، و(حيث) ظرف مضاف لرفعا والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميتها، و(أوليا) معطوف على (رفعا) و(الفعل) مفعول ثان بأوليا. ثم قال:

٣٨٠ - وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنِ

في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال: معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضياً نحو: رأيت مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة، ومعنى في إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو: ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا، و(إن يجرا) شرط، و(في مضي) متعلق بيجرا، والفاء جواب الشرط و(هما) مبتدأ وخبره (كمن) أي فهما كمن، و(معنى) مفعول مقدم باستبن مضاف إلى في، و(في الحضور) متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير: استبن بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في. ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزداد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

٣٨١ - وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدٌ مَا فَلَمْ تَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

فزيادتها بعد من نحو قوله تعالى: ﴿مما خطيأتهم﴾ وبعد عن ﴿عما قليل﴾ وبعد الباء ﴿فبها رحمة من

يكون اسم زمان ويكون غيره، وأجاب عنه المرادي بأنه نص عليه أول الباب حيث قال: واخصص بمذ ومنذ وقتاً. وهذا الجواب لا ينفع لأن المذكورين أول الباب الحرفيتان، وحمله على ما يعم الاسميتين والحرفيتين بعيد جداً.

وقوله: [أن مذ ومنذ عنده مبتدآن الخ] استشكلت الابتدائية لأنها إما معرفتان ولا معرف وإما نكرتان ولا مسوغ، وأجيب بأنها معرفتان معنى نكرتان لفظاً وهما مبنیان لتضمنهما معنى الحرف الذي هما بجمعناه. (أو أوليا الفعل) أي الماضي بدليل تمثيله بعد، وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً، وإذا وقع بعدهما مستقبل تنافيا إلا أنها كما يدخلان على الماضي يدخلان على الجملة الاسمية كما في الموضع، فلو قال: أو أوليا الجملة نحو: مذ دعا لشم الجملتين، وعبارته في الكافية أحسن حيث قال:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا وفي إضافة كإذ قد وقعا

فقوله كإذ يفيد ظرفيتهما وإضافتهما للجملتين، وأصل مذ منذ بالنون فحذفت النون بدليل رجوع الضم عند ملاقة الساكن، وقيل أصلاً لأنه لا تصرف في الحروف، ورد بتخفيف إن وأن وكأن مع أنها حروف.

(وإن يجرا في مضي فكمن) التي لا ابتداء الغاية أي المسافة. قول المكودي: [من يوم الجمعة] أي من

ابتداء هذه المدة.

(وبعد من وعن وباء زيد ما) فإن قلت: ما الفرق بين هذه الأحرف الثلاثة وبين إن وأخواتها - عدا ليت

الله ﴿وقوله: (فلم تتق عن عمل) أي فلم تمنع عملها كما في المثل و(ما) مفعول لم يسم فاعله يزيد، و(بعد) متعلق بزيد، و(في تتق) ضمير مستتر عائد على ما، و(عن عمل) متعلق بتتق. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه ما فقال:

٣٨٢ - وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَأَلْكَافٍ فَكَفَّ وَقَدْ تَلِيَهُمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ

يعني أن ما تزد أيضاً بعد رب والكاف فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾.

وكقول الشاعر:

لعمرك إنني وأبا حميد كما النشوان والرجل الحليم
وتارة لا تكفهما كقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

في الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت هنا لا تكف وهناك تكف؟ (فالجواب) أن عمل هذه الأحرف الجر هنا أصلي فهي قوية، وعمل إن وأخواتها غير أصلي بل بالحمل فكانت ضعيفة فلذلك أهملت مع ما.
(وزيد بعد رب والكاف فكف)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾] اعلم أن الغالب في رب المكفوفة أن تدخل على الفعل الماضي؟ لأن التكرير والتقليل إنما يكونان في الذي عرف حده والمستقبل مجهول، وهذه الآية التي مثل بها المكودي رب فيها مكفوفة ودخلت على المضارع. وأجيب عنه بأجوبة: أولاً أن المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضي، والجواب بتقدير كان الثانية بين ربما ويود يقال عليه ان حذف كان دون ان ولو الشرطيتين غير مشهور، وقيل أن ما في ربما يود نكرة موصوفة. فيود بمعنى ود وتكون ما حينئذ مفعوله قرنت برب، لأن رب كالحرف الزائد ولذا تدخل على المفعول به في نحو: رب رجل صالح لقيت.

وقوله: [كقول الشاعر: لعمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله زياد، وعمرك: مبتدأ والخبر محذوف تقديره قسمي. وأبا حميد بالنصب معطوف على الياء في إنني، وما في كما كافة للكاف عن العمل، والنشوان بالرفع خبر إن، والحليم معطوف عليه، وقال الدماميني: النشوان: مبتدأ، والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أي كائنان وتأمله، والنشوان السكران، والحليم الصابر على ما فعل به، ومن عادة السكران أن يعيث بالرجل الحليم والآخر صابر له، وكذلك شأن الشاعر مع أبي حميد، وفي هذا تعريض بمدح الشاعر نفسه وذم أبي حميد وبعبه:

أريد هجاءه وأخاف ربي وأعلم أنه عبد لثيم

والشاهد في كون ما اتصلت بالكاف فكفتها ولذا رفع النشوان.

وقوله: [كقوله: ربما الخ] البيت من الخفيف، وقائله عدي الغساني، وضربة بالجر مجرور بالكاف،

وقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرم عليه وجارم
وفهم من قوله: (وقد تليهما) أن عملهما قليل، وقد صرح به في الكافية. ثم قال:
٣٨٣ - وَحَذَفْتُ رَبًّا فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلٍّ وَأَلْفًا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا أَلْعَمَلِ

يعني أن (رب) تحذف ويبقى عملها وذلك بعد (بل) ومثاله:

بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه
وبعد (الفاء) كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي ثنائم محول

وما غير كافة، ويسيف متعلق بضربة، وصقيل نعت سيف، وبين بصرى متعلق بضربة، وبصرى بضم الباء قال في القاموس: بلدة بين الشام وبغداد وهي أول مدينة فتحت صلحاً، وقال في التصريح: بلدة بالشام كرسي حوران، وحوران كورة بدمشق أو ماء بنجد، والكورة المدينة، والكلام على حذف مضاف أي بين أماكن بصرى، وقال العيني: اكتفى بالمفرد لاشتغاله على أمكنة فلا حذف، وطعنة معطوف على بصرى، ونجلاء بمعنى واسعة نعت طعنة وهو ممنوع من الصرف لألف التانيث الممدودة لكن كسرت الهمزة للقافية لأن القوافي كلها مكسورة لأن من جملة القصيدة قوله:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كتيباً كاسفاً باله قليل الرجاء

والشاهد في كون ما اتصلت برب ولم تكفها عن العمل. وقوله: [وننصر مولانا الخ] البيت من الطويل، وقائله عمرو بن بركة النهي بالنون كما في العيني والتصريح، والذي في الأشموني عمرو بن بركة الهمداني وبرقة اسم أمه وأما اسم أبيه فممنه وإعراب البيت واضح ومجروح بالرفع خبران، وجارم معطوف عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم، ويروى بدل مجرم وجارم مظلوم وظالم، والمعنى أنا ننصر مولانا على كل حالة ظالماً أو مظلوماً إذ هو كالناس، والشاهد في اتصال ما بالكاف وإنها لم تكفها. (فإن قلت): ما الفرق بين من وعن والباء، وبين رب والكاف حتى كانت الثلاثة الأول تتصل بها ما ويبقى عملها والإثنان الأخيران إذا اتصلت بهما ما يقل عملهما ويكثر الإهمال؟ (فالجواب) أن اختصاص الثلاثة المذكورة أولاً بالأسماء أقوى بدليل أنها تجر كل اسم، بخلاف رب والكاف فإنهما يجران بعض الأسماء كما تقدم فضعفا بسبب ذلك.

(وحذفت رب فجرت بعد بل)، قول كدي: [ومثاله بل الخ] البيت من الرجز، قائله رؤبة، وبلد مجرور برب محذوفة، وجملة ملء الفجاج قتمه من مبتدأ وخبره نعت بلد، والفج الطريق وقال الجوهري: الطريق الواسع بين الجبلين، ويجمع على فجاج، والقتم يفتح القاف الغبار، وجهرمه أصله جهرميه بياء النسب بسط شعر تنسب لقرية بفارس تسمى جهرم كجعفر، والشاهد في جر بلد برب محذوفة بعد بل.

وقوله: [وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس الكندي من

وبعد الواو كقوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

وفهم من قوله (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح . ثم قال :

قصيدته المشهورة التي أولها : قفانك من ذكرى حبيب ومنزل . ومثلك مجرور برب محذوفة ، وحبل : بدل من مثلك أو نعته ، والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة قبل في قوله : ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة . ومعنى طرقت أتيتها ليلاً ، ومرضعاً بالنصب معطوف على مثلك لأن مثلك في محل نصب مفعول طرقت وإن كان مجروراً لفظاً برب مقدرة لأنها تشبه الحرف الزائد كما علمت ، ويحتمل أن يكون حبل حالاً من مثلك ومرضعاً معطوف على حبل ، فيكون قسم المثل إلى قسمين : إلى حبل ومرضع ، لأنه لم يرد مثلاً معيناً لتوغل مثل في الإبهام فإضافتها إلى الضمير لا تفيد تعريفاً ، ومعنى أهيتها شغلها بشدة حبها لي ، والتائم جمع تيمة ما يعلق على الصبي خوف العين أو السحر ، والمغيل بكسر الميم وسكون الغين هو الذي تجامع أمه وهي مرضع أو حامل ، ويروى بضم الميم وسكون القاف وفتح الباء وهو المرضع وأمّه حبل . وفي نسخة بدل مغيل محول من أحول الصبي إذا تم له حول أي سنة ، وإنما خص الحبل والمرضع بالذكر لأنها أزهد النساء في الرجال ، وأراد امرؤ القيس أن ينفي عن نفسه الفرق بفتح الفاء وهو بغض النساء للرجال ، وذلك أن امرأ القيس كان جميلاً لكنه ما تزوج امرأة إلا طلبت فراقه ، فكان يسألن عن ذلك فلا يجبرنه حتى سأل امرأة فقالت له : إنك إذا كنت تجامع وعرفت فاحت منك رائحة الكلب ، فقال لها : صدقتني فإني لما كنت صبياً أرضعني أهلي كلبة ، ولم تصبر معه إلا امرأة من كندة وكان أكثر أولاده منها ، والشاهد في جر مثلك برب محذوفة بعد الفاء . وقوله : [وبعد الواو كقوله وليل الخ] البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس من القصيدة التي منها فمثلك حبل الخ المذكور قبل ، وليل : مجرور برب محذوفة ، والكاف في كموج إسمية نعت ليل ، وجملة أرخى سدوله صفة لليل ، والسدول جمع سدل بضم السين وكسرها الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات ، وشبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يكون بالليل وما يكون تحت الستور ، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي هو الظلام فيكون فيه استعارة تصريحية ، وعلى متعلق بأرخى ، والباء في بأنواع للمصاحبة ، ومعنى ليبتلي ليخبر ما عندي هل أصبر أم لا ؟ وأصله ليبتليني بنون الوقاية وباء المتكلم مفعول بعدها ثم حذفت الباء وحذفت النون لزوال سببها الذي هو الياء ، والشاهد في كون ليل مجروراً برب محذوفة بعد الواو .

وقوله : [وهو مفهوم صحيح] بل هذا المفهوم الذي قال بصحته يقتضي أن الفاء وبل في القلة وعدم الشيوع سواء ، وليس كذلك بل حذف رب بعد الفاء كثير وإن كان بعد الواو أكثر ، وأما حذفها بعد بل فهو قليل . فكان ينبغي للمكودي أن يقول : إن هذا المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به .

٣٨٤ - وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى حَذَفٍ وَيَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

يعني أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار إليه بقوله: (وقد يجر) ففهم منه التقليل وفهم من التقليل عدم الاطراد، ومنه قوله:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

(ومطرد) وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطرداً) وذلك في لفظ الله في القسم نحو: الله لأفعلن، وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: بكم درهم؟ أي بكم من درهم؟ وقد ذكر المرادي من هذا الفصل مواضع غير هذين لم تستهر.

الإضافة

(وقد يجر بسوى رب)، قول المكودي: [ومنه قوله إذا قيل الخ] البيت من الطويل، وقائله الفرزدق يهجو جريراً ورهطه، وإذا ظرف مضمن معنى الشرط، وأي: مبتدأ، وشر: خبر، والجملة محكية بقبيل، وأشارت: جواب إذا، وفاعله الأصابع بعد، وكليب: مجرور بإلى محذوفة، وبالأكف حال من الأصابع والباء بمعنى مع، والمعنى: أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف مبالغة في الإشارة، وكليب: رهط جرير، والشاهد في جر كليب بإلى محذوفة.

وقوله: [نحو: الله لأفعلن] أصله والله بالواو فلما كثر الاستعمال حذفوا الواو. وقوله: [بكم من درهم؟] هذا هو الآتي في قول الناظم:

وأجز أن تجره من مضمرا أن وليت كم حرف جر مظهرا

ولا يصح أن يكون درهم مضافاً إلى كم لأنها لا تصلح لعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل فكذلك ما قام مقامه، وأما كم الخبرية فتميزها بكون مجروراً بالإضافة إليها ولذا قيد المكودي بالاستفهامية والله أعلم.

الإضافة

هذا هو النوع الثاني من أنواع المجرورات، وأطلق عليه المصدر الذي هو الإضافة، وأراد اسم المفعول المطلق وهو المضاف، والمقيد بالجار وهو المضاف إليه لأنه تكلم عليهما معاً، والإضافة في الأصل مصدر أضاف يضيف إضافة وأصله أضيفا تحركت الياء^(١) وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لقول الناظم: من ياء أو واو بتحريك أصل ألفاً أبدل فاجتمع ألفان حذفت الثانية لقول الناظم: وألف الأفعال واستفعال أزل لذا الإعلال وعوض منها التاء وسيقول: التا ألزم عوض، والإضافة في اللغة الإسناد، يقال أضفت ظهري إلى

(١) (قوله: تحركت الياء الخ) هو مرتب على محذوف تقديره فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم يقال تحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الخ. اهـ مصححه.

٣٨٥ - نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تُنَوِّنَا مِمَّا تُضَيِّفُ احْذِفْ كَطُور سِينَا

يعني أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما في المضاف من نون تلي علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو: غلاماك، وابنا زيد، وصاحبو عمرو، وعشروك، وأهلو عمرو، وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو: غلامك في غلام، والمقدر نحو: دراهمك في دراهم، وطور سيناء اسم جبل بالشام ويقال له أيضاً طور سينين، وقد جاء في القرآن بالوجهين، وأصله قبل الإضافة طور وهو اسم جبل أيضاً، و(نوناً) مفعول مقدم بـ(احذف) و(تنوينا) معطوف عليه، و(مما) متعلق باحذف، وهذا الذي ذكره في هذا البيت هو حكم الاسم الأول من المتضايين، وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله:

الحائظ أي أسندته إليه، واصطلاحاً ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده فيصير الثاني من تنمة الأول والأكثر على أن يسمى الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه ما قبله، وقيل: بالعكس، وقيل: يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني، وعرفها في التسهيل بقوله: نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منها أبداً.

(نوناً تلي الإعراب أو تنوينا)، قول المكودي: [والمقدر نحو: دراهمك في دراهم] لأن الاسم الذي لا ينصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز في نحو: أنت أحسن إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين، كذا قالوا، واعترضه الدماميني بأن الصواب أن الممنوع من الصرف لا تنوين فيه لا ظاهراً ولا مقدراً، ولو صح ما قالوا لقليل أن في الاسم المبني تنويناً مقدراً منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل به أحد.

وقوله: [وهو اسم جبل أيضاً] اعترض عليه بأنه يقتضي أن طور سيناء اسم جبل، وطور وحده اسم جبل آخر مع أنه ليس كذلك. (قلت): الذي يقتضيه القاموس هو ما في المكودي ونصه: والطور بالضم الجبل وفناء الدار وجبل قرب أيلة يضاف إلى سيناء وسينين اهـ، وسيناء بالمد حجارة معروفة إذا كسرت يخرج من داخلها صورة شجرة العوسج ولذا تحب اليهود هذه الشجرة حتى صارت تسمى شجرة اليهود، وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لا لألف التانيث لأنه ليس من أوزان ألف التانيث فيعاء، وإنما وجب حذف النون أو التنوين للإضافة لأن التنوين علامتان على تمام الاسم، والإضافة تقتضي عدم التهام لافتقار المضاف للمضاف إليه الذي هو كجزئه فلا يصح الجمع بينهما لتنافيها، ويشمل كلام الناظم جميع أقسام التنوين الأربعة وما ألطف قول بعضهم:

وكنا خمس عشرة في الشام على رغم الحسود بغير آفه
فقد أصبحت تنويناً وأضحى حبيبي لا تفارقه الإضافة

وقول من قال:

أزال الله عنكم كل آفة وسد لديكم سبل المخافة

٣٨٦ - والثاني أجْرُزْ وَأَنْوِمِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا

يعني أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا)

٣٨٧ - لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ وَأَخْصَصْ أَوَّلًا أَوْ أَعْطِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك، وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي (بل مكر الليل) وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين أشار بقوله: (وانو من أو في) وقوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إذا لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما.

وقوله: (واللام خذا لما سوى ذينك) أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله (اللام) التي للملك نحو: دار زيد، والتي للاستحقاق نحو: باب الدار، وسرج الدابة، و(من) مفعول بـ (انو) و(في) معطوف على (من) و(أو) للتقسيم، و(ذاك) فاعل بـ (يصلح) وهو إشارة لنية (من أو في) و(اللام) مفعول بخذا والالف في (خذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(لما) متعلق بخذا، و(ما) موصولة وصلتها (سوى ذينك) وتجاوز في قوله (خذا) لأنه أراد به قدر.

ولا زالت نوائبك جميعاً كنون الجمع في حال الإضافة

(والثاني اجرز) لم يبين العامل للجر في المضاف إليه، ومذهب سيبويه أنه المضاف، وقال الزجاج: بلام مقدرة، وقيل: بالإضافة، وما قاله سيبويه هو الحق لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً اتصل بالمضاف وهو لا يتصل إلا بعامله، وأجل الناظم هنا فلم يبين عاملاً لكن يفهم أن العامل في المضاف إليه هو المضاف من قوله فيما مر: كذاك حذف ما بوصف خفضاً، ومن قوله فيما يأتي: وألزموا إضافة لدن فجر نكرة، ومن قوله: وبعد جره الذي أضيف له الخ.

(وانو من أو في)، قول المكودي: [اسماً للجنس الخ] أصل هذا الضابط للرضي، ومحصله محصل ضابط التوضيح، قالوا: هذا الضابط فيه شيء لأنه قد يكون العكس بأن يكون المضاف جنساً للمضاف إليه نحو: شجر أراك، مع أن الإضافة على معنى من لأنها قد تظهر نحو: ﴿لَا كُلُّونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾. وقوله: [اسم زمان] لا وجه لتخصيصه باسم الزمان بل يكون اسم مكان نحو: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾ ونحو: مالك عالم المدينة، فلو قال: أن يكون المضاف إليه ظرفاً لشمليها.

(واللام خذا لما سوى ذينك) أي فيما لم يصح تقدير من أو في قدر اللام سواء صح ظهورها نحو: غلام زيد، أو لم يصح ظهورها نحو: عند زيد ومع عمرو، وضابط هذا الأخير أن تأتي مكان المضاف بلفظ مرادف له في المعنى فتبدل عند بمكان ومع بصاحب.

وقوله: [وشمل قوله اللام التي للملك الخ] قد مر عند قوله: واللام للملك وشبهه الخ بيان لام الملك من غيرها فراجع. وقوله: [وتجاوز في قوله خذا الخ] قرينة تفسير خذا بقدر قوله قبل: وانو من أو في.

ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (واخصص أولاً أو أعطه التعريف بالذي تلا) يعني أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو: غلام رجل، وتعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو: غلام زيد، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر المعرفة في قسمه، و(أولاً) مفعول باخصص، و(أو أعطه) معطوف على (اخصص) و(أو للتقسيم)، و(التعريف) مفعول ثانٍ لأعطه، و(بالذي) متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضاً لا خصص لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني، و(تلا) صلة للذي، و(الذي) واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

(واخصص أولاً)، قول المكودي: [نحو غلام رجل الخ] فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص لاحتمال أن يكون غلام رجل أو امرأة، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف، فغلام رجل أخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد.

ثم إن الناظم أطلق التعريف على التعرف لأن التعريف فعل الفاعل الاختياري ولا كلام فيه بل الكلام في حال المضاف مع المضاف إليه، فإن كان المضاف إليه نكرة وقع التخصيص للمضاف من غير اختيار، وإن كان معرفة وقع التعريف له من غير اختيار، وقد جعل الموضح وغيره أنواع الإضافة ثلاثة: ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كغلام أن أضيف، وما لا يفيد إلا التخصيص كإضافة مثل وغير، فإن أضيفاً لمعرفة فلا يفيدان إلا التخصيص لتوغلها في الإبهام، وما لا يفيد واحداً وهو الإضافة اللفظية الآتية.

والحق أن أنواع الإضافة أربعة: الثلاثة المتقدمة، والرابع هو ما لا يفيد إلا التعريف نحو: كلا وكلتا وليك وسعديك، وكلام الناظم هنا شامل لأقسام ثلاثة: لأن قوله واخصص أولاً فقط، أو أعطه التعريف فقط، أو اخصص تارة وعرف أخرى، والنقسم الرابع سيأتي في قوله: وإن يشابه المضاف يفعل الخ. وأخذ من قوله: والثاني اجرر، مع قوله: واخصص أولاً، أن كل واحد اثر في الآخر، إلا أن المضاف أثر في المضاف إليه امرأ لفظياً وهو الجر، والمضاف إليه اثر في المضاف امرأ معنوياً، وظاهر الناظم أن قوله: واخصص أولاً الخ عام في المضاف إلى المفرد والمضاف إلى الجملة مع أنه وقع خلاف في المضاف إلى الجملة هل لا يفيد إلا التخصيص لأنها نكرة أو إلا التعريف لأنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله.

(تتمة): اعترض أبو حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى التخصيص والتعريف لأنه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه، لأن التعريف قسم من التخصيص لا مقابل له، والحق أن الإضافة إنما تفيد التخصيص دائماً وهي أقوى مرتبة من التعريف، لكن يقال: إن الذي قاله باعتبار الأصل وأما النحاة فهذا اصطلاحهم فلا اعتراض، ويرحم الله سيدنا الجد إذ يقول في كون المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه:

خففتنا إذ أضفت لنا جناحاً وإن الخفض من شأن الإضافة
وصرت بنا معرف كل حي فلست تخاف في سبل المخافه

٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهُ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وَضَفَا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

يعني أن المضاف إذا كان شبيهاً بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة والصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضارب زيد، وضارباً عمرو، وأصله ضارب زيداً، وضاربان عمراً، (المضاف) مفعول به (يشابه) و(يفعل) فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر، و(وصفاً) حال من المضاف، والفاء جواب الشرط، و(عن تنكير) متعلق به (يعزل). ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

٣٨٩ - كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ مُرَوِّعُ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

ف(راجينا) اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه (رب) لاختصاصها بالنكرة، و(عظيم) صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافتها إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، و(مروع) اسم مفعول وإضافته إلى (القلب) غير محضة، و(قليل) صفة مشبهة وإضافته إلى (الحيل) غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(وإن يشابه المضاف يفعل) مراده يفعّل الفعل المضارع، والمراد بالشبه الشبه في العمل، فيصدق الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل والمصدر، لكنه أخرج المصدر بقوله وصفاً فإن إضافته تفيد التعريف، ولا يفسر الشبه بالشبه في الوزن أو في كونه بمعنى الحال والاستقبال لأننا لو فسرنا بالوزن لم يشمل إلا اسم الفاعل دون غيره ويكون قوله وصفاً ضائعاً، ولو فسرناه بالشبه في الحال والاستقبال كما في المكودي لخرج اسم الفاعل بمعنى الماضي المقرون بأل نحو: الضارب الرجل أمس، مع أن المقصود أن يكون داخلياً، ولخرجت الصفة المشبهة وأفعّل التفضيل لأنها لا يدلان إلا على الثبوت، وبما قررناه تعلم ما في المكودي وغيره قاله بعض المحققين، وقول من قال: إن إضافة اسم التفضيل لا تفيد تخصيصاً ويدل لذلك أن الناظم لم يمثل له بعد مردود بما يعلم من الوقوف على المطولات.

(فإن قلت): التخصيص موجود في قولك: ضارب زيد وضارب عمرو لأنه أخص من ضارب. (فالجواب): أن الأصل ضارب زيداً بالنصب وضارب عمراً، فالتخصيص وقع بالمعمول قبل الإضافة، فلما أضيف لم تؤثر فيه الإضافة تخصيصاً أبداً وإنما هي للتخفيف، ولذا قال المكودي: وأصله ضارب زيداً وضاربان عمراً أشار لما قلناه، وإنما كان الخفض أخف لأنه لا تنوين معه ولا نون.

قول المكودي: [وهو أظهر] بل هو المتعين الذي قرره كدي نفسه، لأن المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل وبيفعل مفعول به.

(كرب راجينا عظيم الأمل) الأصل في المضاف إليه في الجميع الرفع، لكن الرفع فيه قبيح وهو خلو

٣٩٠ - وَذِي الْإِصَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الإشارة بـ (ذي) إلى أقرب القسمين وهي (الإضافة) غير المحضة يعني أنها تسمى (لفظية) لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضاً مجازية وغير محضة، والإشارة بـ (تلك) إلى أول القسمين يعني أنها تحيء (محضة) أي خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، و(ذي) مبتدأ، و(الإضافة) نعت له، واسمها: مبتدأ ثان، و(لفظية) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول، و(تلك محضة ومعنوية) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٣٩١ - وَوَصَلَ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ

٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

الإشارة بـ (ذا) إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة، يعني أن يغتفر دخول أَل على المضاف

الصفة من ضمير يعود على الموصوف فحول الإسناد وصار المرفوع منصوباً فوقع هنالك قبج . واجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي فأضيف ليرتفع القبجان، فقد تبين لك أن الجر من النصب لا من الرفع وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وسيقول الناظم: ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى .

(وذي الإضافة اسمها لفظية) قول كدي: [وهي التخفيف] بحذف النون أو التنوين، وكذلك تفيد ذهاب قبج الرفع والنصب كما علمت، واعترض بأن القسم الثاني من الإضافة وهي المعنوية تفيد التخفيف أيضاً بحذف النون أو التنوين، وأجيب بأن الغرض فيها تعريف المضاف أو تخصيصه بالمضاف إليه، وحذف النون أو التنوين مبالغة في اتصال الأول بالثاني.

وقوله: [وغير محضة] لأنها في تقدير الانفصال، فقولك: عمرو ضارب زيد بالإضافة في تقدير الانفصال، لأن الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على عمرو مثلاً، فهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وقوله: [لإفادتها التخصيص الخ] هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية، وعلة تسميتها محضة خلوها من شائبة الانفصال، إذ لا يقال في غلام زيد غلام زيداً بتنوين غلام، ويرحم الله تعالى سيدنا الجد إذ يقول:

ليست إصافتنا لكم يوماً بتقدير انفصال
لما أفادتنا معاً في موجبات الاتصال

(ووصل أَل بِذَا المضاف مغتفر) هذا مستثنى من مفهوم قوله: أو أعطه التعريف الخ، فإن ظاهره أن المضاف لا يتعرف إلا بالمضاف إليه، وهو كذلك فلا يضاف حتى يقدر تنكيره، ثم استثنى من ذلك قوله: ووصل أَل الخ، إذ يجوز أن يكون المضاف فيها معرفاً بأل فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله إن كانت الإضافة غير محضة، وأما إن كانت محضة ودخلت أَل على المضاف نحو الغلام فلا يجوز إضافته، فلا يقال: الغلام زيد، وعلى هذا النوع قولهم أَل والإضافة لا يجتمعان.

(كالجعد الشعر) القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط أو القصير، يقال: جعد ككرم جمودة

لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو: الضارب الرجل، والجعد الشعر، أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه
 أل نحو: الحسن وجه الأب، والضارب رأس الجاني، فلم تتصل (أل) بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم
 يجز دخول أل على المضاف، فلا يجوز الضارب زيد، ولا الضارب صاحب زيد، و(وصل أل) مبتداً
 ومضاف إليه، و(مغتفر) خبره، و(بذا) متعلق بوصل، و(المضاف) نعت لهذا، و(إن وصلت) شرط
 وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(الجعد) من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة
 (أو بالذي) معطوف على قوله: (بالثاني) و(زيد) مبتداً، و(الضارب) الخ البيت خبره، والجملة على
 حذف القول والتقدير كقولك. ثم قال:

٣٩٣ - وَكُونُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعاً على حده وهو الذي اتبع سبيل المثنى
 في كون الإعراب فيه بحرف بعده نون واحترز به من جمع التفسير لأنه مهما اقترنت بالأول لا بد من
 اقترانها بالثاني، ولا كذلك الجمع الذي على حد المثنى فإنه يكفي عن وجودها في المضاف إليه نحو:
 الضارب زيد، والمكرم عمرو، وقوله: (سبيله اتبع) أي اتبع سبيل المثنى فيما ذكر، و(كونها) مبتداً و(أن
 وقع) مبتداً ثان، و(كاف) خبره والجملة خبر الأول، هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب
 التقدير، وعندني في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن (كونها) مبتداً والظاهر أنه مصدر كان التامة أي
 وجودها، و(في الوصف) متعلق به، و(كاف) خبره (أن وقع) في موضع المصدر ونصب على إسقاط لام

وجعادة، والتخفيف في إضافة الجعد إلى الشعر بحذف الضمير فقط، أو الجار والمجرور إذ الأصل الجعد
 شعره أو شعر له، ولا تخفف بالتثنية إذ لا تنوين مع وجود أل، وإنما لم يجز اقتران المضاف بآل في نحو قولك:
 الضارب زيد، فيما عدا ما استثنى لأن المضاف إليه بدل من التثنية، والتثنية لا يجتمع مع أل، فكذلك
 لا تجتمع أل مع ما هو بدل من التثنية وهو المضاف إليه، ثم انه قد اعترض قوله، ووصل أل الخ بأنه تكرر
 مع قوله في الصفة المشبهة: ولا تجرهما مع أل الخ، لأن ما استفيد هنا هو ما استفيد فيما يأتي، وأجيب كما يأتي
 بأن ما هنا عام في الصفة المشبهة وفي غيرها، وما يأتي خاص بالصفة المشبهة ولا تكرر بين أخص وأعم.

(وكونها في الوصف كاف) الفرق بين المثنى والجمع على حده، وبين المفرد وجمع التفسير وجمع المؤنث
 السالم حتى جاز دخول أل على الأولين إذا كانا مضافين دون شرط، وفي الأمور الأخيرة لا بد مما أمر أن المثنى
 والجمع على حده المضاف إليهما منزل منزلة النون، والنون تجامع الألف واللام فكذلك ما ناب عنها، والثلاثة
 المذكورة آخر المضاف إليه فيها منزل منزلة التثنية، والتثنية لا يجامع أل فكذلك ما ناب منها.

قول المكودي: [وهو صعب التقدير] صحيح وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين
 المبتدأ الأول الذي هو كون، لأن الضمير في وقع عائد على الوصف، وقول من قال: إن إن وقع فاعل كاف
 الذي هو خبر كون سبق قلم بل فاعل كاف ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله ان وقع لكان كاف خبراً
 مشتقاً، وليس فيه ولا في مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ لأن ضمير وقع يعود على الوصف.

التعليل والتقدير وجودها أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده ويجوز في هزمة أن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ، فوقع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المضاف إليه، و(سبيله) مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لـ(جمعاً) ثم قال:

٣٩٤ - وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لَحَذَفٍ مُوَهَّلًا

يعني أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله: (إن كان لحذف موهلاً) أي إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر:

مشين كما اعتزت رماح تسفحت أعاليتها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفحت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فنقول: تسفحت الرياح، فلو كان المضاف للمؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجوز تأنيثه نحو: قام غلام هند، إذ لا يصح أن تقول: قام هند، وأنت تريد: قام غلام هند، وفهم من قوله: (وربما) أن ذلك قليل، وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التواني

(وربما أكسب ثان أولاً. تأنيثاً)، قول كدي: [والاستغناء عنه بالثاني] بأن يبقى المعنى صحيحاً بعد حذف المضاف مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازاً، فحيث كان مسنداً إلى المضاف كان حقيقة، وحيث أسند إلى المضاف إليه صار مجازاً فلا بد من قرينة.

وقوله: [كقول الشاعر: مشين أنخ] البيت من الطويل، قائله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة ويكنى أبا الحارث، ولقبته بذى الرمة مية محبوبته وذلك أنه مر بخباتها فوجدها مع أمها فقال لأمها: مريها فلتسقي ماء، فلما أثنه بالماء وجدت على عاتقه حبلاً فقالت له: اشرب يا ذا الرمة التي هي الحبل فلقب به، وقيل: لقب بذلك في صغره لأنه كان يصيبه جزع فعلق عليه حرز في حبل فقيل له ذو الرمة، وقيل غير ذلك، والنون في مشين عائدة على النسوة فاعل مشي، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة المحذوف، وما مصدرية وما بعدها يؤول بمصدر مضاف إلى الكاف، ورمح: فاعل اهتزت، وجملة تسفحت صفة رماح، وفاعل تسفحت مر، وأعاليتها: مفعوله، ومعنى تسفحت أمالت، والنواسم: جمع ناسمة وهي أول هبوب الريح قبل استمداها، والمعنى: مشت النسوة مشية مثل اهتزاز الرماح حين أمال أعاليتها مرور الرياح عليها في أول هبوبها، والمعنى: كل واحدة تميل وتتبختر في مشيتها، والشاهد قد ذكره المكودي.

وقوله: [كقوله: رؤية الفكر أنخ] البيت من الخفيف، وما: مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يؤول الأمر، وجملة يؤول له الأمر صلة ما، والعائدها له، والتواني: التكاثر ويروى على اكتساب التواني أي

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن تقول: الفكر معين إذ العلة واحدة، و(ثان) فاعل بـ (أكسب) و(أولاً) مفعولاً أول بأكسب، و(تأنيثاً) مفعول ثان، و(إن كان) شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(لحذف) متعلق بـ (موهلاً). ثم قال:

التأخير، والمعنى أن تفكر الإنسان في عاقبة الأمور معين على اجتناب التأخير للطاعة بل يقدمها، والشاهد قد صرح به المكودي، وأنشدوا على هذا الثاني قول من قال:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافاً لأرباب الصدور تصدراً

وأنشدوا على الأول:

وإياك أن ترضى بصحبة ساقط فتنحط قدراً من علاك وتحقرا

وقد اعترض قول المكودي قبل: وفي ذكر هذا الشرط إشعار الخ بأنه لا إشعار فيه أصلاً، اللهم إلا أن يقال إنه تقاس هذه الصورة على الصورة التي صرح بها المصنف، أو يقال إنه ترك هذه الصورة لقلتها كما يقتضيه كلامه في التسهيل، انتهى ما قالوا. والحق أن هذه الصورة مأخوذة بالأحرورية وبالشرط الذي في معنى العلة، أما الأحرورية فإنه إذا كان المضاف المذكر الأشرف يكتسب من المضاف إليه المؤنث الأدنى التأنيث فأحرى العكس الذي هو الغالب في كل شيء، وأما الشرط الذي في معنى العلة فهو قوله: إن كان لحذف موهلاً، كأنه قال لأجل صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، ومن شرط العلة الاطراد، وقرر الأشموني كلام الناظم على ما يشمل صورتين بأن جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت بأن قال: وربما أكسب ثان من المتضايفين وهو المضاف إليه أولهما وهو المضاف تأنيثاً أو تذكيراً اهـ. وكلام الناظم في الكافية أحسن مما في الألفية وأصرح ونصها:

تأنيثاً أكسب أولاً والضدان يصح حذف وهو كالبعض يعن

ثم إن المضاف يكتسب من المضاف إليه أحد عشر أمراً من التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو إزالة القبح وقد مر ذلك، أو التأنيث أو التذكير كما هنا. السابع: الظرفية «تؤتي أكلها كل حين» فكل منصوب على الظرفية وهو غير ظرف لكنه لما أضيف إلى حين الظرف اكتسب الظرفية. الثامن: المصدرية كما هو في قول الناظم: وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد، فكل ليس مصدراً ولكنه لما أضيف إلى المصدر اكتسب المصدرية. التاسع: الصدارة نحو صبيحة أي يوم سفرك فصبيحة مضاف ليس من أدوات الصدور لكن لما أضيف إلى أي التي هي من أدوات الصدور اكتسب الصدارة وقد مر: كذا إذ يستوجب التصدير: العاشر: البناء نحو: «لقد تقطع بينكم» بفتح النون في قراءة الجمهور فإن بين معرفة لكن لما أضيف إلى كم المبني بنيت. الحادي عشر: الإعراب نحو: هذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمه من غير تنوين فهو مبني في الأصل لتركيبه لكنه لما أضيف إلى المغرب وهو زيد أعرب في لغة قليلة، وسبقول الناظم رحمه الله تعالى:

وإن أضيف عدد مركب يبقى البناء وعجز قد يعرب

٣٩٥ - وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

يجب أن يكون المضاف مغايراً للمضاف إليه ولو بوجه ما، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو: سعيد كرز، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، ونحو: مسجد الجامع، فيؤول على حذف الموصوف والتقدير: مسجد المكان الجامع (ومعنى) منصوب على التمييز أو على إسقاط في، و(موهما) مفعول بـ (أول) وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: موهما جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

ثم أعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها البتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٩٦ - وَيَعْضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا وَيَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

يعني أن من (الأسماء) ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو: قصارى الشيء وحماده، وذلك على خلاف الأصل، فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى، ثم إن من اللازم للإضافة ما

(ولا يضاف اسم لما به اتخذ معنى)، قول المكودي: [لأن المضاف النخ] هذه: العلة بها علل في التصريح وهي قاصرة على الإضافة المعنوية، والصواب الإتيان بعلة جامعة للإضافة اللفظية والمعنوية، وعلل ذلك بأن الإضافة تقتضي التغاير من جهة أن المضاف إليه تقييد للمضاف والشيء لا يتقيد بنفسه.

وقوله: [والثاني بالاسم] أي باللفظ الدال على المسمى فكأنك قلت: جاءني مسمى هذا الاسم، وخص الأول بالمسمى لأنه في موضع ينادى ويسند إليه فلا يليق ذلك إلا بالمسمى، وقصد بالثاني الاسم الذي هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال في التصريح عن قريب، الموضح: وهذا إذا نسب للأول ما ينسب للذوات، أما إذا نسب له ما ينسب للألفاظ تعين أن يكون المراد بالأول الاسم وبالثاني المسمى، فإذا قلت: كتبت سعيد كرز تعين أن يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى وفيه بحث لأن هذا التأويل يقتضي أنك إنما كتبت لفظ سعيد دون كرز مع أنك كتبتها معاً، فالصواب أن المفعول مجموعها وحكيته إضافتهما الأصلية فيبقىان على حالهما من كون المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم.

ثم قيل: إن قوله هنا، ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم وإن يكونا مفردين فأضف فإن ما هنا يقتضي أن الإضافة مسموعة وما مر يقتضي أنها مقيسة، وقد مر الجواب عنه بأن ما مر تقييد لما هنا فإنهم نصوا على أن إضافة الاسم إلى اللقب مقيسة فما هنا يقيد بما مر، وقيل: إنه مشى هناك على ما للكوفيين المجيزين ذلك وهنا على ما للبصريين المانتعين ذلك والله أعلم.

(وبعض الأسماء يضاف أبداً)، قول المكودي: [نحو: قصارى الشيء وحماده] معنى قصارى وحماذى واحد وهو غاية الشيء ومتهاه، ثم منظوق الناظم هنا باعتبار ظاهره يشمل ثلاثة أقسام: ما يضاف تارة إلى

يلزمها معنى، ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله: (وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) الإشارة بـ (ذا) إلى ما تقدم إضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى وذلك نحو: قصارى الشيء وحماده ولازم للإضافة معنى وذلك نحو: كل وبعض وقبل وبعد، و(بعض الأسماء) مبتدأ، و(يضاف) خبره، و(أبدأ) منصوب على الظرف، و(بعض ذا) مبتدأ، و(قد يأت) خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة، و(مفرداً) حال من الضمير المستتر في يأت، و(لفظاً) منصوب على إسقاط الحافض ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

يعني أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فتجب إضافته إلى المضمير، وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين: لزوم الإضافة وكون المضاف إليه ضميراً، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

٣٩٨ - كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَذَّ إِيلَاءُ يَدَيَّ لِلبِّي

الظاهر وتارة إلى المضمير نحو مثالي المكودي، وما يضاف إلى الظاهر دائماً نحو: أولو وأولات، وما يضاف إلى الضمير دائماً نحو: وحد لأنه يصدق على الجميع انه أضيف أبدأ، لكن لما نص بعد في منطوق قوله: وبعض ما يضاف الخ على ما يلزم الإضافة إلى الضمير خص كلامه هنا بالصورتين الأولين.

وقد اعترض أبو حيان قول الناظم أبدأ بأنه ظرف للمستقبل ويصير معنى النظم على هذا، وبعض الأسماء يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشيء لأنه لا فائدة في التخصيص بالمستقبل وإن عني بقوله أبدأ دائماً فقد ناقض الديمومة بقوله: وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً، أي بعض ما يضاف دائماً قد ينكف عن الإضافة فوقع التناقض بين كون الإضافة دائمة مع الانكفاف، وأجيب بأن مراده بأبدأ دائماً والإشارة في قوله: وبعض ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائماً.

(وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً) أي مقطوعاً عن الإضافة في اللفظ فينون. قول المكودي: [نحو: كل وبعض] مثالها قوله تعالى: ﴿وكل في فلك يسبحون﴾ ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ والصحيح أن تنوينهما للصرف لا للعوض، ومحل أفراد كل إذا لم تكن نعتاً أو توكيداً وإلا لزمّت الإضافة لفظاً ولا تفرد. وقوله: [وقبل وبعد] قرئ ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالتنوين فيهما. وقوله: [وحذف الياء من يأت] منه قوله تعالى: ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾.

(وبعض ما يضاف حتماً امتنع)، قول المكودي: [فتجب إضافته إلى المضمير الخ] صادق بصورتين ما يضاف لكل ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث كوحده، وما يضاف لضمير المخاطب فقط كلبيك، ولذا كرر الناظم الأمثلة فقال:

(كوحده لبي ودوالي) أما وحد فهو مصدر وحكم كعلم وكرم أو من وحد بحذف الزوائد من الإيجاد، ولا يلزم النصب على الحال خلافاً للمكودي، بل تكون منصوبة على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار

أما (وحد) فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب على الحال تقول: جاء زيد وحده أي منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه في قولهم: في المدح: نسيج وحده، وفريد دهره، وفي الذم في قولهم: جحيش وحده، وعير وحده، وأما (لي) فإنه أيضاً لازم الإضافة إلى الضمير نحو: لبيك، ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة «وأما (دوالي) فيضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو: دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة، و(سعدى) كذلك تقول: وسعديك ومعناه إسعاداً لك بعد إسعاد، وقد جاء في الشعر

الذي هو على وهو لازم للإفراد والتذكير غالباً. وقوله: [نسيج وحده] قال الجوهري: نسيج وحده أي لا نظيره في علم أو غيره، وأصله في الثوب إذا كان رفيعاً لا نظيره ولم ينسج على منواله. وقوله: [وفي الذم في قولهم النخ] الجوهري: يقال للرجل إذا كان يستبد برأيه: جحيش وحده وهو ذم، وفلان عير وحده أي معجب برأيه هو ذم، وجحيش تصغير جحش ولد الحمار، وعير تصغير عير الذي هو الحمار.

وقوله: [وأما لي] هو مثنى مصدر لب الثلاثي أو اسم مصدر من ألّب بالمكان إذا أقام به.

وقوله: [ومعنى لبيك] أشار بهذا إلى أن لبيك وما بعده من الألفاظ مثناة لفظاً ومعناها التكرار لأنهم لما قصدوا بها التكرير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره.

وقوله: [إقامة على إجابتك بعد إقامة] هذا أحد معان أربعة ذكرها في القاموس وهو أولها عنده، فيكون لبيك على هذا مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف، قيل: يقدر من معناه أي أجبت، وقيل: يقدر من لفظه أي ألبى.

وقوله: [وأما دوالي] قال في القاموس: يقال أداله وتداوله أخذه بالدوال فهو حيث شد اسم مصدر لأحدهما، أو مصدر ودواليك مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه.

وقوله: [ومعناه إدالة لك بعد إدالة] أصله لولد الناظم، وقال في التصريح: الأنسب أن يقول كما قال الموضح تداولاً بعد تداول لأن الإدالة الغلبة، يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه، لكن في التصريح لم يأت بدليل ودليله قول الصحيح: تدوالته الأيدي أي أخذته هذه مرة وهذه مرة، وقولهم: دواليك أي تداولاً بعد تداول، قال تعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ أي نصرها بينهم يوماً لفرقة ويوماً لأخرى ليتعضوا.

وقوله: [وسعدى كذلك] هو اسم مصدر لقولك أسعد أو ساعد بمعنى أعان وهو مفعول مطلق وعامله يقدر من لفظه، زاد الموضح وغيره: ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك فهو كالتوكيد له، وأما لبيك فيستعمل وحده وأنشد لسان الحال:

إن يغنيا عني المستوطننا عدن فإنني لست يوماً عنهما بغن

قال يس: وعوام مصر يفردون سعديك عن لبيك.

إضافة (لبي) إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ إيلاء يدي للبي) أي (وشذ) إضافة (لبي) لـ (يدي) وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور

فأضاف لبي إلى يدي مسور، و(إيلاء) فاعل (شذ) وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول، واللام في (البي) زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً أعني في العمل فإن إيلاء مصدر آلى وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال:

٣٩٩ - وَالزُّمُّوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

أما (حيث) فهو ظرف مكان، وأما (إذ) فهي ظرف للزمان الماضي، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: (الجمل) الجملة الاسمية نحو: جلست حيث زيد جالس، والفعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، وأنتيك إذ زيد قائم وإذ قام زيد، ثم ان (إذ) تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها، وإلى ذلك أشار بقوله: (وإن ينون يحتمل).

٤٠٠ - إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَيْانٍ أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَاءَ نُبُذُ

(وشذ إيلاء يدي للبي)، قول المكودي: [إلى قول الشاعر: دعوت الخ] البيت من بحر المتقارب، وقائله أعرابي من بني أسد، ودعوت: فعل وفاعل، ولما: بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة، وجملة نابني صلة والعائد الضمير الفاعل بناب، ومسورا: اسم رجل مفعول دعوت، والفاء في فلبى للتعطف على دعوت والتعقيب ومفعول لبي محذوف أي لباني، ولبي يدي مسور وأصله أن رجلاً لزمته دية فطلب من مسور أن يعينه فيها فأجابه إلى ذلك، وخص اليمين بالذكر لأنها هما اللتان دفعتا له المال، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً فجاء النهي عنه. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال له ليك فلا يقول له لبي يديك ولقيل: أجابك الله بما تحب» قاله الشاطبي. والشاهد إضافة لبي ليدي، وقيل ان يدي هنا زائدة فلا شاهد فيه.

وقوله: [في للبي زائدة] صرح ابن هشام بأن المقوية ليست بزائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما.

(والزُّمُّوا إضافة إلى الجمل. حيث وإذ)، قول المكودي: [أما حيث فظرف مكان الخ] تقدم أن وجه بناء إذ وحيث شبه الحرف في الافتقار وبنيت حيث على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين، وفيها لغات الضم والفتح والكسر للثاء. وقوله: [فهي ظرف للزمان الماضي] ظاهره أنها لا تكون للمستقبل وهو قول الجمهور، ورد عليهم بقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ والجواب بأن المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقروناً بسوف، فالحق أن كونها للماضي غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية. وقوله: [ثم إن إذ تنفرد الخ] هذا أحد أمور ثلاثة تفرق فيها إذ من حيث. الثاني: أن حيث ظرف مكان وإذ ظرف زمان. الثالث: أن حيث قد تجوز إضافتها إلى المفرد على قلة بخلاف إذ.

(وإن ينون يحتمل افراد إذ)، قول المكودي: [كقوله تعالى: ويومئذ الخ] الأصل والله أعلم ويوم إذ

الضمير في (ينون) عائد على أقرب مذكور وهو (إذا) أي (وإن ينون) إذ يحتمل إفراده كقوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ وقوله: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ والضمير في (ألزموا) عائد على العرب، و(حيث وإذا) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، و(إلى الجمل) متعلق بألزموا والضمير في (ينون) عائد على (إذا) وكذلك الهاء في إفراده.

واعلم أن من أساء الزمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله: (وما كإذ معنى كإذ أضف جوازاً نحو حين جا نبذ) يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو: يوم وقت وحين فتقول: قمت يوم قام زيد، وحين زيد قائم، وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو: نهار، وكذلك إذا كان محدوداً نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوفى الشبه في الأوجه المذكورة. و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بإذ وهي مفعول مقدم بـ (أضف) وصلتها (كإذ) و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(جوازاً) مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة،

غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون بنصر الله، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول عوض منها النون وكسرة الذال على أصل التقاء الساكنين، وإذا بقية على بنائها على الأصح، وقال الأخفش: إن كسرت الذال كسرة إعراب بالإضافة.

وقوله: [وأنتم حينئذ تنظرون] الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وقوله: [وإلى الجمل متعلق بالزموا] الحق أنه متعلق بإضافة كما صرح به المكودي نفسه بأن إلى جمل متعلق بإضافة في إعراب قوله بعد: وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال.

وقوله: [وكذلك الهاء في إفراده] نسخة المكودي إفراده بالضمير، ونسخة العرب أفراد إذ، والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة المكودي لا إشكال، وعلى نسخة غيره يكون أظهر في موضع الإضمار، قال العرب: والذي سهله كونها في جملتين وتباعد ما بين الظاهرين اهـ. ثم إن من الشراح من فسر يحتمل في النظم بيقبل، ومنهم من فسر به يغتفر، والحق أن الذي يفسر به يجب لا غير.

(وما كإذ معنى كإذ)، قول المكودي: [في كونه اسم زمان] عبر باسم الزمان إشارة إلى أن العبرة باسم الزمان لا فرق بين كونه ظرفاً أو غير ظرف. وقوله: [مبهم] أي غير محدود ومحتز به ذكره كدي بعد.

وقوله: [فتقول قمت يوم الخ] يوم بمنزلة إذ في المضي، والناصب له قمت لأنه ماض فلا يعمل فيه إلا ماض، وكذلك يقال في حين بعد، والجملة الواقعة بعد اسم الزمان مضاف إليها لأن هذه الجملة إنما أتت بها لتخصيص اسم الزمان، والجملة المخصصة لا تخلو من أحد ثلاثة أشياء: إما صلة أو صفة أو في تقدير مضاف إليه، ولا يصح أن تكون صلة أو صفة لأنه لا بد فيها من رابط ولا رابط هنا فتعين أن تكون في تأويل المضاف إليه.

وقوله: [وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم الخ] يقتضي كلامه حيث قال بعد: وكذلك إذا كان محدوداً أنه

ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة، والأول أظهر، و(كإذ) الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر، ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل، ولذلك عقبه بقوله جوازاً لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوم، وقوله: (حين جا نبذ) مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ، ومعنى نبذ طرح. ثم قال:

٤٠١ - وَأَيْنَ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَيْذٌ قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرْنَا مَتَلُوْا فِعْلًا بُنِيَا

٤٠٢ - وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى (إذ) فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب، إلا أن الجملة إذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير لبناء وشمل قوله: (فعل بنيا) الماضي كقول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم

بين غير المبهم والمحدود فرق، مع أن الظاهر أنه لا فرق بينهما، بل اسم الزمان إما مبهم وهو غير المحدود وإما غير مبهم وهو المحدود. (فإن قيل): ما الفرق بين يوم ونهار حتى إذا كان الأول من المبهم والثاني من غير المبهم؟ (فالجواب) أن اليوم يطلق ويراد به قطعة من الزمان كقوله تعالى: ﴿إِلَى رَيْكِ يَوْمُذِ الْمَسَاقِ﴾ أي يوم الاحتضار وهو يكون بالليل وبالنهار، وأما النهار فهو من طلوع الشمس إلى غروبها أو من طلوع الفجر، وكذلك شهر فإنه عبارة عما بين الرؤيتين، قال ابن قاسم: الظاهر أن إضافة إذ إلى الجملة محضة تفيد التعريف ووجهه ابن زكري في شرح الفريدة في المغرب والمبني.

وقوله: [وكإذ الثاني متعلق بأضف] قال المغرب: الأوجه أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، وجوازاً مفعول مطلق والتقدير أضف الزمان المبهم الذي كإذ إضافة مثل إضافة إذ إلى الجمل جوازاً. وقوله: [ومعنى نبذ طرح] الطرح يكون حقيقة نحو: نبذ الثوب أي طرحته، ويكون حكماً بمعنى البعد والطرده ومنه مثال الناظم، وجا في النظم قيل مقصور من جاء ضرورة، وقيل لغة وهو الحق.

(وابن أعراب ما كإذ قد أجرياً) وجه البناء الافتقار العارض للجملة، لكن لما كان افتقار إذ متأصلاً كان البناء واجباً، ولما كان الافتقار في اسم الزمان غير متأصل كان البناء جائزاً، وبني على الفتح للتخفيف، ووجه الإعراب الاستصحاب للأصل.

قول المكودي: [كقول الشاعر: على حين الخ] هذا صدر بيت وعجزه: فندلا زريق المال ندل الثعالب. وهو من الطويل، وتقدم هذا البيت في المفعول المطلق، وروي على حين بكسر نون حين كسرة إعراب على الأصل، ويفتح النون على البناء وهو المختار لكونه مضافاً إلى مبني أصالة وهو ألهى.

والمضارع المبني كقوله:

على حين يستصين كل حليم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب كقوله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾، أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الإعراب وهو متفق عليه ولذلك قال: (وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب) وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾.

وقوله: على حين الكرام قليل، روي بفتح حين، والتفنيذ التكذيب، والذي يبني عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم يبنه عليه الناظم، و(ما) موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى (إذ) وهي

وقوله: [والمضارع المبني كقوله: على حين يستصين الخ] هذا عجز بيت وصدره: لأجتذبن منهن قلبي تحلما. وهو من الطويل، وأجتذبن مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وتحلما: بضم اللام المشددة تكلف الحلم بكسر الحاء، وعلى في على حين بمعنى في قاله الدماميني مثل قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ وروي على حين بكسر نون حين على الإعراب الذي هو الأصل، وروي بفتح النون على البناء وهو المختار لكونه متبوعاً بفعل مبني عروضاً وهو يستصين، وحليم باللام مضاف إليه ويروى حكيم بالكاف بدل اللام، ويستصين مضارع استصيت فلاناً إذا عدته صيباً وجعلته من جملة عداد الصبيان.

وقوله: [كقوله عز وجل: هذا يوم الخ] قرئ برفع يوم وقرأ نافع بفتحه، أما الرفع فظاهر متفق عليه، وأما الفتح فأجازه الكوفيون وتبعهم الناظم ومنعه البصريون لكن قراءة نافع ترددهم، وأجاب البصريون بأن الفتحة في يوم ليست فتحة بناء وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه وإنما هي فتحة إعراب، وأن الإشارة في هذا ليست ليوم نفسه، وإنما الإشارة لجري المقالة التي بين الله تعالى وعيسى عليه السلام وهي قوله: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ الآية والله أعلم، انظر الشيخ الطيب.

وقوله: [نحو قول الشاعر: ألم تعلمي الخ] البيت من الطويل، وقائله موثل بن جهم الموحجي وكان قبيح المنظر، والهمزة في ألم للاستفهام، وتعلمي مجزوم بحذف النون ويا للتثنية، وعمرك بفتح الراء منصوب على أنه مفعول مطلق مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله وهو مصدر مضاف إلى المفعول والله فاعله وهو دعاء لها بطول العمر كأنه قال: يطيل الله عمرك وهذا أولى من جعل الله مقسماً به، وجملة اثني الخ سدت مسد مفعولي تعلمي. وروي على حين بالكسر الذي هو الإعراب على الأصل وهو الأرجح. وروي على حين بفتح النون على البناء وبه يرد أيضاً على البصريين، وأجاب البصريون بأن الكرام قليل جملة خبر عن كان الثانية المحذوفة مع اسمها فيكون الظرف مضافاً إلى المبني.

وقوله: [والتفنيذ التكذيب] بل التفنيذ اللوم وضعف الرأي مأخوذ من الفند وهو ضعف الرأي من

مفعولة بـ (أعرب) ومطلوبة لـ (ابن) فهي من باب التنازع أو للتخير، وصلة (ما) قد أجريا، و(كإذا) متعلق بـ (أجريا) وقصر بنا لضرورة الوزن، و(بنيا) في موضع الصفة لفعل، و(قبل) متعلق بأعرب، و(أو) للتقسيم، و(من) شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره (بنى) والفاء جواب الشرط.

٤٠٣ - وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اُعْتَلَى

يعني أن العرب ألزمت الإضافة إلى الجمل الفعلية، ويعني بـ (إذا) الظرفية لا الفجائية، والجملتها بعدها في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور، و(إذا) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، و(إلى) متعلق بإضافة، و(هن) فعل أمر من هان هيون ضد صعب. ثم قال:

الكبر. وقوله: [ومن شرط] الحق أن من موصولة، وبنى صلتها، وجملته فلن يفندا خبرها، وخلت الفاء في خبرها لشبه من الموصولة بالشرطية في العموم والإبهام.

(وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال)، قول المكودي: [ويعني بإذا الظرفية] هذا مأخوذ من مثال الناظم، والغالب أن تكون مستقبلة فيها معنى الشرط ولا تجزم إلا ضرورة كقوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقيل: تفيد أن شرطها مجزوم به محقق الوقوع لا شك فيه عكس ان ولذا قيل:

سلم على شيخ النحلة وقل له عندي سؤال من يحبه يعظم
أنا ان شككت وجدتموني جازماً وإذا جزمت فلإني لم أجزم

وقيل: وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي» فإن إذا مفعول لأعلم أي لأعلم وقت رضاك ووقت غضبك، وأجيب بأن مفعول أعلم محذوف أي أني لأعلم شأنك إذا كنت الخ، وقد تكون شرطية في نحو القسم نحو قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى﴾ فإذا في القسم بدل من المقسم به ومن خروجها عن الشرط مثال الناظم بهن إذا اعتلا، ويجوز أن تكون في النظم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأشار الناظم بهذا المثال إلى المثل المشهور وهو: إذا عز أخوك فهن بضم الهاء وكسرها أي اخفض جناحك ولينه، ومعنى عز في المثل اشتد وعلا وتكبر عليك في وقت من العزاز وهي الأرض الصلبة.

وقوله: [والعامل فيها جوابها الخ] رده في المعنى بوجوه منها: أن الجواب قد يقترن بما يمنعه من العمل فيما قبله كإذا الفجائية في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ فإذا الثانية لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وقال المحققون: إن العامل فيها شرطها، ورد بأن الشرط مضاف إليه ولا يعمل المضاف إليه في المضاف، وأجيب بأنها عند هؤلاء غير مضافة، وأعلم أنه إذا ورد ما يقتضي أن إذا الشرطية مضافة إلى الجملة الاسمية فلا بد من تأويله نحو قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ فيكون السماء فاعلاً بمحذوف يفسره ما بعده أي إذا انشقت السماء انشقت، ومنه قول الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

٤٠٤ - لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلا

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى (كلتا وكلا) وفهم من قوله: (لمفهم اثنين) أنها لا يضافان للمفرد، وشمل قوله: (لمفهم اثنين) المثني نحو: كلا الرجلين، وضميره نحو: كلاهما، وما دل عليه نحو: كلانا، واسم الإشارة نحو: كلا ذينك، وفهم من قوله: (معرف) أنها لا يضافان إلى نكرة فلا يقال: كلا رجلين، وفهم من قوله: (بلا تفرق) أنه لا يقال: كلا زيد وعمرو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإلمام الملمات

قدره الموضح بحذف كان الثانية، والباهلي منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة، وباهلة في الأصل اسم امرأة نسب ولدها إليها، والحنظلية منسوب إلى حنظلة وهي قبيلة في تميم، والمذرع بالذال المعجمة هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه، وقد تقرر أن حنظلة أشرف من باهلة، والعرب لا تحب النسبة إلى هذه القبيلة وتكرهه، قال الشاعر:

ولو قيل للكلب ياباهلي عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روي أن الأشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله ﷺ: أنتكافأ دماؤنا؟ قال: «نعم لو قتلت رجلاً من باهلة لقتلتك به» وقيل لأبي عبيد: إن الأصمعي ينسب إلى باهلة فقال: هذا لا يمكن لأن الإنسان إذا كان من باهلة تبرأ منها فكيف بمن ليس منها ينسب إليها؟ ويذكر أن أعرابياً لقي شخصاً في الطريق فسأله عن نسبه فقال: من باهلة فأشفق عليه الأعرابي فقال: وأزبدك أني لست من صريحهم بل من موالهم، فأقبل الأعرابي عليه يقبل يديه ورجليه فقال: لم؟ فقال له الأعرابي: لأن الله تعالى ما ابتلاك في الدنيا إلا وهو يعوضك في الآخرة، وقيل لأعرابي: أيسرك أن تدخل الجنة وأنت من باهلة؟ قال نعم بشرط أن لا يعلم أهل الجنة أني من باهلة تغمد الله جميعنا برحمته.

(لمفهم اثنين معرف بلا) انما خصت كلا وكلتا بالإضافة إلى المعرفة لأنها للإحاطة والشمول ففيهما عموم، ولا يتبين إلا بالإضافة إلى المعرفة.

قول المكودي: [وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله: كلا أخي الخ] البيت من البسط، وكلا: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف، وأخي: مضاف إليه، وخليلي من الخلة التي هي صفاء المودة معطوف عليه، وواجدي: اسم فاعل خبر كلا وأفرده باعتبار كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثني فيجوز مراعاة لفظها ومعناها، والياء في واجدي مفعول أول، وعضداً مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والإغاثة، والنائبات المصائب ومعنى إلمام تزول الملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر ومصائبه، والشاهد في إضافة كلا إلى مفرد ضرورة ولا يجوز في النثر.

و(معرف) نعت (لمفهم) واللام فيه متعلقة بـ (أضيف) وكذلك (بلا تفرق) و(لا) زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

٤٠٥ - وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعْرِفٍ أَيَا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِفْ

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ أي وقوله: (ولا تضيف) نهي أن تضاف (لمفرد معرف) وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة نحو: أي رجال؟ وأي رجلين؟ وأي الرجال؟ وأي الرجلين؟ وفهم منه أيضاً أنها لا تضاف إلى المفرد النكرة نحو: أي رجل؟ ويمتنع أن تضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأولى بقوله: (وإن كررتها فأضيف) يعني أنك إذا كررت (أيا) جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرف نحو: أي زيد وأي عمرو عندك؟ بمعنى أي الرجلين عندك؟ قيل: ولا تأتي إلا في الشعر كقوله:

ألا تسألون الناس أيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرما

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٤٠٦ - أَوْ تَنْوِي الإِجْزَاءَ وَأَخْصَصْنَ بِالمَعْرِفَةِ مُوَصُولَةً أَيَا وَيَالْعَكْسِ الصِّفَةِ

أي تجوز إضافتها إلى المفرد المعرف إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك: أي زيد ضربت؟ والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أي أجزائه ضربت؟ ولذلك يكون الجواب: يده أو رأسه.

وقوله: [وكذلك بلا تفرق] أي متعلق بأضيف لا معنى، والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم المقدر قبل مفهوم والتقدير: أضيف كلا وكلتا لاسم مفهوم اثنين كائن بلا تفرق. وقوله: [ولا زائدة] معنى زيادتها أنها ذكرت بين شيئين متلازمين وهما الجار والمجرور هنا، وإلا ففيها لا زال قائماً كقوله: جئت بلا زاد.

(وإن كررتها فأضيف) المراد بالتكرار العطف بالواو خاصة لأنها الجمع والمعطوف بها في حكم المثنى فلو قال الناظم:

ولا تضيف لمفرد معرف أيا وكررها بواو تضيف

قول المكودي: [كقوله: ألا تسألون الخ] البيت من الطويل، وألا: للاستفتاح، وجملة تسألون الناس فعل وفاعل ومفعول، وأبي: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة فيما قبل ياء المتكلم، وأيكم: معطوف عليه، وغداة: منصوب على الظرفية مضاف إلى جملة التقينا المركبة من الفعل والفاعل، وجملة كان خيراً خبر أبي وأيكم، وأكرما: معطوف على خيراً الواقع خبراً لكان، والشاهد في إضافة أي إلى المفرد المكرر المعرفة في الموضعين.

(أو تنو الإجزاء)، قول كدي: [والتحقيق أنها في هذه الصورة الخ] هذا كأنه اعتراض على الناظم بأن أيا في هذه الصورة مضافة إلى الجمع حقيقة، وأجيب بأن مبنى الاعتراض على أنه لا بد من تقدير الإجزاء، مع أن الصواب أن نية الإجزاء كافة عن التقدير كما في الشاطبي والمرادي، فيبقى كلام الناظم على ظاهره.

ثم اعلم أن (أيًا) بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام : أشار إلى القسم الأول منها بقوله : (واخصصن بالمعرفة موصولة أيًا) يعني أن (أيًا) إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: امرر بأي الرجال هو أفضل وأهم هو أكرم . ثم أشار إلى الثاني بقوله : (وبالعكس الصفة) يعني أن (أيًا) إذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مررت برجل أي رجل ، وكذلك إذا كانت حالاً كقولك : جاء زيد أي فارس . ثم أشار إلى الثالث بقوله :

٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

يعني أن (أيًا) إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أي رجل تضرب أضربه ، وأي الرجال تكرم أكرمه ، وأي رجل عندك وأي الرجال عندك ، و(أيًا) مفعول بـ (تضف) ، (وإن كررتها) شرط وجوابه (فأضف) و(حذف) مفعول (أضف) والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير : فأضفها للمعرفة ، و(أو تنو) معطوف على (كررتها) فهو شرط والتقدير : وإن كررتها أو نويت الإجزاء فأضفها وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه (فأضف) وهو جواب ، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره : إن قام زيد فأكرمه أو يقعد ، على أن الإكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون على حذف (إن) الشرطية قبل (تنو) على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير : أو إن تنو الإجزاء فأضف ، وحذف فأضف لدلالة ما تقدم عليه . (فإن قلت) : مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف (إن) كقوله :

(واخصصن بالمعرفة موصولة أيًا) قيل : يجتمع معرفان على معرف واحد ، وأجيب بما نقله الأشموني عن الرضي بأنه يجوز الجمع بين تعريفيْن إذا اختلفت الجهة ، وبيانه هنا أن المضاف إليه عرف الجنس ، والصلة عرفت الشخص ، فنحو : مررت بأي الرجال جاءك فالمضاف إليه الذي هو الرجال عرف الجنس الذي وقعت عليه أي وجاءك الذي هو الصلة عرف الشخص المقصود .

(وبالعكس الصفة) العكس لغة رد آخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى ، ثم إن المكودي حمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز وهو الحال ، وإنما وجب إضافة الموصولة للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة إلا شيء بعينه فلا بد من أن تكون الصلة معينة ، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة حيث تكون صفة أو حالاً ، لأن الحال ونعت النكرة يجب أن يكونا نكرتين .

(وان تكن شرطاً أو استفهاماً) أي لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالنكرة والمعرفة .

قول كدي : [ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط] أجاب عنه العرب بأن في الكلام تقديم وتأخيراً لتصحيح النظم ، والأصل إن كررتها أو تنو الإجزاء فأضف كما قالوا في قوله تعالى : ﴿فذكر إن نفعت الذكرى﴾ إن الأصل ان نفعت الذكرى فذكر ، وإنما أخر لرؤوس الآي اهـ . انه جرى على مذهب من يجيز

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحجم فيغرق

(قلت): يجوز أن تكون (تنو) مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله عز وجل: ﴿والليل إذا يسر﴾ في قراءة من حذف الياء، أو يكون حذف الياء من (تنو) لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل، وقوله: (أياً) مفعول بـ(اخصصن) و(بالمعرفة) متعلق به، و(موصولة) حال من (أياً) مقدم عليها، و(الصفة) مبتدأ خبره (بالعكس) و(إن) شرط جوابه (فمطلقاً) إلى آخر البيت، و(مطلقاً) حال من (أياً) يعني مضافة إلى المعرفة والنكرة، ومعنى (كمل بها الكلاماً) أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام. ثم قال:

٤٠٨ - وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٍ وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرٌ

تقديم الجواب على الشرط، أو بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وإنما صح عطف تنو وهو مستقبل على كررت الماضي لأن كررت مدخول لأن الشرطية فهو مستقبل معنى فلذلك صح عطف المستقبل عليه.

وقوله: [كقوله: وانسان عيني الخ] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وانسان: مبتدأ، وعيني مضاف إليه، وانسان العين المثال الذي يظهر في سواد العين، ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها من حسر الماء بالرفع فاعله وقال الأشموني: نائبه. وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد لكن لما عطف فيبدو عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ صح وقوعها خبراً، لأن عطف إحدى الجملتين على الأخرى بفاء السببية ينزلان منزلة كون الخبر وقع بمجموعها، وقال في المغني: إن العائد محذوف تقديره يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه، ويحجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم بمعنى كثر واجتمع وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هو يحجم، ويغرق: مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع إذا غار ظهر انسان العين وإذا كثر غرق في الدموع واستتر، ثم ان يس اعترض استشهاد المكودي بهذا البيت على حذف ان الشرطية فإن الجواب هو فيبدو وهو مقترن بالفاء، ولا يصح دخول الفاء على الجواب إلا إذا كان الجواب لا يصح جعله شرطاً وهنا يصح ومع ذلك دخلت عليه الفاء فدل على أنه ليس جواباً ولا تقديراً لأن.

وقوله: [ومطلقاً حال من أياً] اعترضه المعرب بأنه تكون الفاء داخلة على أجنبي من الجواب وهو لا يصح. وقال الشاطبي: حال من التكميل المفهوم من كمل، والحق أن مراد المكودي بقوله حال من أياً أي أنه حال من ضميرها العائد عليها في بها على حذف مضاف تقديره بمجرورها ولذلك ذكر مطلقاً، ولو كان مراده حالاً من أي لقال مطلقة بالتأنيث لكن الأولى أن يكون مطلقاً صفة لمحذوف مفعولاً مطلقاً تقديره تكميلاً مطلقاً.

(وألزموا إضافة لدن فجر) وهي مبنية واختلّفوا في وجه بنائها فقيل: إن وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع. إذ من جملة لغاتها العشر أو الإحدى عشرة لد من غير تنوين وحملت المنونة على غيرها، وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض لأنها مع كونها ظرفاً غير متصرف كعند فقد فارقت الظروف غير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها.

(لندن) من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها قيل بمعنى عند، وقيل هي لأول غاية من الزمان والمكان، وفهم من قوله (فجر) أنها لا تضاف إلا للمفرد، وجعل المرادي قوله (فجر) شاملاً للجبر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه لندن شب حتى شاب سود الذوائب

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية:

وإثر ربت ولدن أن قدرا من قبل فعل نحو من لندن قرا

وأجاز المرادي أيضاً أن تضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:

وتذكر نعماء لندن أنت يافع

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لندن وقت أنت فيه يافع،

قول كدي: [قيل بمعنى عند] فيكون اسماً لمكان الحضور أو زمانه، وضعفه المكودي بقيل لأن لندن تفارق عند في ستة أمور انظرها في التوضيح. وقوله: [إلا للمفرد] فيكون المراد بالجبر في النظم الجبر في اللفظ. وإنما جمع الناظم بين إضافة مع قوله فجر مع أن الإضافة تستلزم الجبر إشارة إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف.

وقوله: [وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله: صريع غوان الخ] البيت من الطويل، وقائله القطامي، وصريع: خبر لمبتدأ محذوف أي هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الأرض غلبة، وغوان جمع غانية الجارية التي استغنت بحسنها عن الحلي، وقيل: غنيت بزوجها عن غيره، وقيل: استغنت ببيت أبيها ولم تزوج، ومعنى راقهن أعجبهن لحسنه وجماله، ومعنى رفته أعجبهن، وقيل: أصبته حتى لا حركة له من لندن شب أي من وقت شبابه إلى وقت شبابه قبل أن يجرب الأمور ويكون له علم ينهيه عن القبيح والفجور، فإن اللذات إنما تكون قبل التجارب والنوائب ومن نظر في عواقب الأمور لم تبق له لذة، قال يس: من لندن تنازعه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورقنه وإضافة سود إلى الذوائب من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الذوائب السود، والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمة في المفرد بعد الذال المعجمة وكان حقها أن تثبت في الجمع ولكنهم استقلوا وقروا الألف بين هزتين فأبدلوا الأولى وأوا، والشاهد في إضافة لندن إلى الجملة، وقيل: هذا البيت لا شاهد فيه لأن الفعل عند المصنف على تقدير أن إلى آخر ما للمكودي، وما ردوا هذا به من أنه يلزم عليه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته بحاج عنه بأنه قد ورد حذف الموصول الحرفي مع بقاء صلته كما يأتي في قوله: وإن على اسم خالص الخ.

وقوله: [كقوله وتذكر الخ] هذا صدر بيت من الطويل، ونعماء: مفعول تذكر، والنعماء بالقصر وضم النون النعمة وإن فتحت النون مددته، ويافع: هو الذي دون المراهق، والمراهق هو الذي قرب الاحتلام، والشاهد في إضافة لندن إلى الجملة الاسمية.

وقد سمع (نصب غدوة) بعد (لذن) وإلى ذلك أشار بقوله: (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني أنه قل نصب غدوة بعد لذن كقول ذي الرمة:

لذن غدوة حتى إذا امتدت الضحى وحث القطين الشحشحان المكلف

ونصبه قيل على تشبيه (لذن) باسم الفاعل المنون، وقيل على إضمار كان الناقصة، وقيل على التمييز، وقد سمي بعض المتأخرين تنوين (غدوة) مع (لذن) تنوين الفرق، و(لذن) مفعول أول بـ (ألزموا) و(إضافة) مفعول ثان، ومفعول (جر) محذوف تقديره: فجر ما أضيف إليه، و(نصب) مبتدأ خبره (ندر) و(بها) متعلق بنصب.

(ونصب غدوة بها عنهم ندر)، قول المكودي: [كقول ذي الرمة: لذن غدوة الخ] البيت من الطويل، الغدوة من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، والضحى: فاعل امتدت ومعنى امتدت دخل وقتها، وحث بالثاء المثلثة بمعنى حض وألف، والقطين بالنصب مفعول حث مقدم على الفاعل، والقطين الخفيف الضعيف الذي لا يقدر على السير، والشحشحان بالرفع فاعل حث وهو القوي الشديد، والمكلف صفته، والمعنى: كان هذا الأمر من الصباح إلى وقت الضحى إلى أن قرب تمام النهار وصار المكلف القوي على السير يحض الضعيف على السير لكونها في رفقة واحدة خوفاً من أن يتأخر الضعيف، فكان الشاعر قال: كان ما ذكر في اليوم كله.

وقوله: [على تشبيه لذن باسم الفاعل الخ] بيان الشبه أن لذن تحذف نونه تارة وتارة تثبت، فيكون مثل ضارب زيداً يثبت تنوينه إذا نصب زيداً ويحذف إذا أضيف إلى زيد.

وقوله: [وقيل على إضمار كان الخ] فيكون المحذوف كان واسمها وغدوة خبرها، والتقدير: لذن كان الوقت غدوة ويدل على الوقت المقدر لذن وهذا الوجه أحسن لأن فيه بقاء لذن على ما عهد لها من الإضافة بدليل من لد شولاً إذ قدر سيبويه من لذن أن كانت شولاً.

وقوله: [وقيل على التمييز] وجهه أن لذن تضم لامه وتفتح وتكسر وقد تحذف نونها، فأشبهت حركة الدال حركة الإعراب والنون التنوين فصار لذن غدوة بمنزلة رطل زيتاً وكلام الناظم محتمل لهذه الأقوال الثلاثة، أما على الأول والثالث فظاهر، وأما على الثاني فتكون الباء بمعنى مع.

وقوله: [وقد سمي بعض المتأخرين الخ] تنوين الفرق هو اللاحق لغدوة بعد لذن، وذلك أن غدوة إذا أريد به غدوة يوم بعينه إما أن يكون منصوباً أو مجروراً الأول ينون وتنوينه دال على نصبه، والثاني المجرور لا ينون بل يكون مجروراً بالفتحة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث، فالتنوين فارق بين النصب والجر، نعم يشكل عليه إذا أريد غدوة مطلقة لا يوم بعينه فينون على كل حال ولا يفرق حيثنذ بينها.

ثم قال:

٤٠٩ - وَمَعَ مَعٍ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحُ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ

من الأسماء اللازمة للإضافة (مع) وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية، وقد تفرد فيلزم نصبها على الحال نحو: جاء الزيدان معاً أي جميعاً، وقد حكى جرهما بمن، وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه، وقوله: (مع فيها قليل) يعني أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وقوله: (ونقل فتح وكسر) يعني في لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها، فمن حركها بالفتح فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وقول المرادي: هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح، بل هما مفرعان لا مرتبان، لأن لغة الفتح

(ومع مع فيها قليل ونقل)، قول المكودي: [من الأسماء اللازمة للفتح] دليل كونها اسماً تنويناً في بعض الأحيان ودخول من عليها نحو: جئت من معه وقرئ: (هذا ذكر من معي) بكسر ميم من.

وقوله: [وهي اسم لموضع الاجتماع الخ] كما تكون اسماً لموضع الاجتماع نحو: زيد معك ﴿ودخل معه السجن فتيان﴾ تكون اسماً لزمان الاجتماع نحو: جئت مع العصر، وقد تكون لمطلق الاجتماع من غير اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى: ﴿اركعوا مع الراكعين﴾.

وقوله: [وقد تفرد] قيل في كلامه تناقض لأن تصريحه قبل بملازمتها الإضافة يقتضي أنها لا تفرد، وأجيب عنه بأن قوله قبل من الأسماء اللازمة للإضافة أي غالباً بدليل قوله: وقد تفرد.

وقوله: [أي جميعاً] يؤخذ من كلام المكودي أن معنى معاً وجميعاً واحد وهو مطلق الجمعية وهو مذهب المصنف فلا اعتراض عليه في قوله سابقاً يكسر في الجرو في النصب معاً، وقيل: إن معاً أخص من جميعاً لأنه يفيد المصاحبة فيكون مفيداً للجمعية والمصاحبة بخلاف جميعاً فإنما يفيد الجمعية الأعمية، فلا اعتراض عليه فيما مر وارد وفتحة معاً إذا نونت فتحة إعراب على الأصح كما كانت فتحة إعراب في حال الإضافة، وأخذ من قول الناظم فيها أن مع الساكنة اسم لأنه جعلها لغة خلافاً لابن النحاس الذي قال: إن مع الساكنة حرف، وأخذ من قوله قليل أن الساكنة غير ضرورة خلافاً لسيبويه، ثم إن مع المتحركة معربة والساكنة مبنية، وعلل التصريح نقلاً عن الشاطبي بناءً بأن وجهه تضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أو لم يوضع، لكن هذا التعليل يقتضي عموم البناء في المتحركة والساكنة، والظاهر إعرابها معاً إن قلنا أنها ثلاثيا الوضع، أو بناؤها إن قلنا ثنائيا الوضع ولا وجه للفرقة بينهما.

وقوله: [هما مرتبان] أي من باب اللف والنشر المرتب، فالفتح راجع للمتحركة والكسر راجع للساكنة وهذا هو ظاهر التسهيل. وقوله: [بل هما مفرعان] أي على مع الساكنة لا غير، وما في المكودي هو الحق الذي في الموضع والشاطبي، زاد الشاطبي: فإن قيل: لم حملته على حالة التسيكين وحدها؟ قلنا: لأنها في اللغة الأخرى معربة وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن اهـ. نعم ما استدلل به المكودي من قوله لسكون لا دليل فيه لاحتمال أن تكون اللام بمعنى عند توقيتية لا تعليلية، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

لا يحدث الساكن فيها حكماً وإنما يحدث في لغة السكون، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: (لسكون) فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، و(مع) معطوف على (لدى) في البيت الذي قبله والتقدير: وألزموا إضافة لدى ومع، و(مع) الساكن العين مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيها) متعلق بـ (قليل) ولا يصح أن يكون (مع) المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر، لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم (مع) في لزومها الإضافة، بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

٤١٠ - وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

(غير) من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تخلو عنها لفظاً وذلك مفهوم من قوله: (ان عدمت ما له أضيف) يعني أن عدمته في اللفظ، وقوله: (ناوياً ما عدما) يعني أن المضاف إليه يكون محذوفاً لفظاً ومنوياً معنى، وفهم منه أنه إذا لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حذف ولم يبن أيضاً على الضم، ويعني ناوياً معنى ما عدم دون لفظه، فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوي لفظه ومعناه كان معرباً كما لو لفظ بالمضاف إليه، و(غيراً) مفعول بـ (اضمم) و(بناء) مصدر في موضع الحال أي بانياً، و(إن عدمت) شرط، و(ما) موصولة مفعول بـ (عدمت) واقع على المضاف إليه، و(أضيف) صلة لما، و(له) متعلق بـ (أضيف) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في (له) والضمير في (أضيف) عائد على (غير) و(ناوياً) حال من الفاعل في (اضمم) أو من التاء في (عدمت) و(ما) مفعول بـ (ناوياً) وهي واقعة على المضاف إليه وصلتها (عدما). ثم قال:

٤١١ - قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلَّ

لما قدم حكم (غير) وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي المضاف إليه ألحق بغير في ذلك الحكم (قبل وبعد) وما بعدهما، فقبل وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ و(حسب) كقولك: ما عندي درهم حسب، و(أول) نحو: أبداً أبداً من أول، و(دون) نحو: من دون، و(الجهات) يعني الجهات الست وهي: يمين، وشمال، وفوق، وتحت، ووراء، وأمام، تقول: جئتكم من

(واضمم بناء غيراً) هذا شروع منه في الكلام على المجاز، وبدأ منه بحذف المضاف إليه هنا في قوله: ويحذف الثاني الخ، وسيتكلم على حذف المضاف في قوله: وما يلي المضاف الخ، وثالث بالفصل بين المتضايين في قوله: فصل مضاف الخ، ثم ان تقديم الناظم غير على قبل وبعد وتشبيهها بما يقتضي أنها الأصل في ذلك والظروف بعدها ملتحق بها، والأمر على العكس إذ الحكم في قبل وبعد متفق عليه ومع غير مختلف فيه حتى احتيج إلى علة لحاق غير بقبل وبعد، وعلل بشبهها لها في الإبهام والشبوح لأن غير شائع في كل غير وقبل شائع في كل قبل وإن تخالفا في كون قبل ظرفاً وغير اسماً غير ظرف ولذا نكت عليه الموضح في قوله: لأنها كقبل في الإبهام. فلو قال المصنف: واضمم بناء قبل الخ يدل غير لوافق الحق، وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها، إما في الذوات نحو: زيد غير عمرو، أو في الصفات نحو: دخلت بوجه غير الذي خرجت به.

فوق ومن تحت، وعن يمين وعن شمال، فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوي معناه دون لفظه. ثم قال:

٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرًا

هذا تصريح بما فهم من قوله: (ناوياً ما عدما) فإنه إن لم ينولم بين على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل، إلا أن قوله: (نصباً) يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفاً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الزلال

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ في قراءة من جر ونون وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرة، والحاصل أن (قبلاً) وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيت لفظاً ومعنى، وعدمه لفظاً ومعنى، وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة على الأصل، وعدم ذكر المضاف إليه ونيت معنى لا لفظاً، وهي في هذه

وقوله: [على الضم] الأولى حذف على الضم في الموضعين لأنه يقتضي أنها تبنى لكنها ليس على الضم مع أنها معربة كما سيأتي في تحصيل المكودي بعد مع وجه البناء.

(واعربوا نصباً إذا ما نكراً)، قول المكودي: [كقوله: فساغ لي الخ] البيت من الوافر، وقائله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فأدركه والشراب: فاعل ساغ بمعنى حلا على حد قوله تعالى: ﴿سائغ شرابه﴾ أي حلوا، والواو في وكنت واو الحال وقبلها: منصوب على الظرفية، وأكاد: مضارع كاد من أفعال المقاربة، وأغص: مضارع غص، وجملة أغص خبر أكاد، وجملة أكاد خبر كان، وروي بالماء الفرات، وروي بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى، وفي بعضها بالماء الحميم أي الجار، ومنه اشتق الحمام وهو لا يناسب، وقيل: إن الحميم من أسماء الأضداد فيكون مناسباً، وروي بالماء المعين، وهذا إذا قلنا إن هذا البيت يتيم وحده وإن كان له ثان تعين روى الثاني قبله أو بعده، والشاهد في قوله قبلاً فإنه حذف منه المضاف إليه ولم ينو فلذلك نون.

وقوله: [تصريح بالمضاف إليه] نحو: أنتظر قبل العصر وبعده، وقوله: [ونيت لفظاً الخ] أي نية المضاف إليه فيبقى الإعراب على حاله ويبقى ترك التنوين وقرئ في الشواذ: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بكسرة واحدة من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعد الغلب.

وقوله: [وعدمه لفظاً ومعنى] فيبقى الإعراب على حاله من نصب على الظرفية أو جر بمن، ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للإضافة لزوال الإضافة لفظاً ومعنى قرئ كما مر عن المكودي: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾ بالجر والتنوين، وقيل وبعده في الصورة الثالثة نكرتان وفي الأولين معرفتان، لفظاً في الأولى وتقديراً في الثانية وكذلك في الرابعة خلاف ما وقع في البسيط، وحسنه في شرح الكافية أنها في صورة البناء نكرة.

الحالة مبنية على الضم، وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهاً بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة، ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقضوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء، وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب البناء.

(وقبل) مبتدأ وخبره (كغير) ويجوز ضبط قبل وغير بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع وهو الأصل لأنها اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء، ووجه الضم أنه ذكرهما على الحالة التي يكونان عليها في حال قطعهما عن الإضافة، وأما (بعد ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوفة على (قبل والجهات وعل) كذلك والواو في (أعربوا) تعود على العرب، و(نصباً) مصدر في موضع الحال أي ناصبين، ويجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار أي بنصب، و(قبلاً) مفعول به (أعربوا) ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم، و(ما) موصولة معطوفة على (قبل) وصلتها (قد ذكرا) و(من بعده) متعلق به (ذكرا) وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير، ونطق بعل مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون.

وقوله: [لتوغلها في الإبهام] بيان ذلك أن غير شائع في كل غير، وقبل وبعد شائعان في كل قبل وبعد، وكل واحد منها مفتقر إلى ما يبين المعنى المقصود بها، فأشبهت الحرف حينئذ في مطلق الافتقار هذا ماله، والحق في تعليل البناء شبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى في كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده، فكذلك هما إذا قطعا عن الإضافة مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وإنما لم يبيناً دائماً للزومهما الإضافة المبعدة عن شبه الحرف، وإنما خص البناء بهذه الصورة لأن الإضافة في الصورة الأولى لفظاً فهي مانعة من البناء وفي الثانية تقديرية وتقدير المضاف إليه كذكره، وحذف المضاف إليه في الثالثة وعدم نيته لفظاً وتقديرية يجعل الافتقار كالعدم، فلم يبق الافتقار مؤثراً إلا في الصورة الرابعة وبنينا على حركة دفعاً لالتقاء الساكنين وكانت خصوص ضمة، قال المكوذي: لأنها أقوى الحركات الخ، والفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب ولأنه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف، إذ الضم حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها في الإعراب، أما منصوبة أو مجرورة بمن، فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها.

(فإن قيل): ما الفرق بين قبل وبعد وبين كل بعض حتى بني الأولان دون الآخرين مع اشتراك كل في حذف المضاف إليه ونية معناه؟ (فالجواب) أن كلاً وبعضاً متصرفان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما الإعراب، وقبل وبعد غير متصرفين فناسبهما البناء.

وقوله: [وبالتنوين والرفع] يعني في قبل، وأما غير فيكون منوناً مجروراً بالكاف فتقول قبل كغير. وقوله: [إذ لا يستقيم الوزن إلا به] بل يستقيم الوزن أيضاً بتنوين حسب. وقوله: [وغير داخل الخ] أشار بهذا إلى الجواب عما يقال: هل غير تنون وتنكر كقيل وبعد أم لا؟ فأجاب: بأن المأخوذ من الناطم أنها تنون وتنكر لأنها ذكرت في اللفظ بعد قبل في قوله: قبل كغير وهذا إذا قلنا إن المراد بالنصب مطلق النصب، وقال يس: الصواب أن غير وحسب خارجان من قوله وما من بعده قد ذكرنا لأن المراد بالنصب في قوله: وأعربوا نصباً بالنصب على الظرفية لا مطلق النصب.

ثم قال :

٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(ما يلي المضاف) هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى : ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ أي حب العجل، وكقوله عز وجل : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهل القرية، و(ما) موصولة وهي مبتدأ وصلتها (يلي المضاف) وخبرها (يأتي خلفا) ونصب خلفا على الحال من الضمير في (يأتي) العائد على (ما) و(عنه) متعلق بـ (خلفا) و(في الإعراب) متعلق بـ (يأتي) و(إذا) متعلق بخلفا أو يأتى . ثم قال :

٤١٤ - وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

الوجه في حذف المضاف أن ينب عن المضاف إليه في الإعراب كما تقدم، وقد يجيء المضاف مجروراً كما لو صرح بالمضاف، والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف، ومعنى قوله : (أبقوا كما) إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر، وفهم من قوله : (وربما) أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله :

٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُثَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

(وما يلي المضاف يأتي خلفا)، قول المكودي : [أي حب العجل] هذا أولى من تقدير بعضهم حب عبادة العجل لأن المقصود تقليل المقدر ما أمكن، وأخذ من قول الناظم في الإعراب أنه لا يحذف المضاف إلا إذا أمن اللبس بأن بقي ما يدل عليه كما في الآية، فإن بني إسرائيل أشربوا حب العجل لا ذات العجل، وكما في الآية الثانية عند المكودي : لأن من شأن السؤال أن يكون لأهل القرية لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف في الثانية وأن السؤال يقع للقرية نفسها ولا مانع منه، ثم إذا حذف المضاف تارة لا تعتبره فتعيد الضمير على المضاف إليه، وتارة تعتبره فتعيد الضمير على المضاف المقدر، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ لأن التقدير والله أعلم من أهل قرية، فأعاد الضمير في أهلكتناها على القرية المضاف إليه، وثانياً في قوله : أو هم قائلون أعاده على المضاف .

(فإن قيل) : قول الناظم : إذا ما حذف مستغنى عنه بقوله : خلفا إذ خلف الشيء لا يجتمع معه . (فالجواب) أنه أتى به لينبه على أن لحذفه شروطاً وهو بقاء ما يدل عليه وكون المضاف إليه غير جملة، كذا قيل وتأمله، ثم إن المضاف إليه كما يخلف المضاف في الإعراب يخلفه في التكرير إن كان المضاف المحذوف نكرة والمضاف إليه معرفة، وفي التذكير إن كان المضاف مذكراً والمضاف إليه مؤنثاً، وفي التأنيث إن كان المضاف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً، فلو قال المصنف عنه في الأحكام إذا ما حذف بدل في الإعراب لو في المراد .

(لكن بشرط أن يكون ما حذف) هذا متعلق باسم فاعل محذوف حال من الذي أبقوا، والتقدير حال كون الذي أبقوا متلبساً بشرط، ومعنى جروا الذي أبقوا أبقوه على جره ودليله قوله كما قد كان قبل حذف وإلا لم تكن فائدة للشطر الثاني .

يعني أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجزوراً إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنى، كقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ف(نار) مضاف إليه (كل) وحذف كل وبقي نار مجزوراً لأن المضاف الذي هو (كل) معطوف على (كل) المنطوق به المضاف إلى (امرئ)، و(ما) موصولة واقعة على المضافة وحذف صلتها وهي اسم (يكون) و(مماثلاً) خبر يكون، و(لما) متعلق به، و(ما) موصولة وصلتها قد عطف، و(عليه) متعلق بعطف، وفي (عطف) ضمير يعود على ما، والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه.

ثم قال:

٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

يعني أن (الثاني) الذي هو المضاف إليه يحذف ويبقى (الأول) الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف إليه به من حذف التنوين إن كان مفرداً، والنون إن كان مثني أو مجموعاً على حده، لكن بشرط نبه عليه بقوله:

٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتُ الْأَوَّلِ

قول المكودي: [كقوله: أكل امرئ الخ] البيت من المتقارب، وقائله حارثة بن الحجاج يخاطب زوجته حين أنكرت حاله بعد كبره، والهمزة للاستفهام، وكل: مفعول أول بتحسين، وامراً: مفعول ثان، وجملة توقد صفة نار وأصله توقد فحذفت إحدى التائين لقوله: وما بتاءين ابتدئ الخ، والمعنى أنه ليس كل رجل رجلاً بل الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة، وليست كل نار تراها بالليل ناراً كاملة بل النار الكاملة هي التي تكون للأضياف ويهتدي بها السائر، والشاهد في حذف كل وبقاء نار على جره، وإنما جعلوا ناراً مجزوراً بكل محذوفة ولم يجعلوا نار بالجر معطوفاً على امرئ المجزور المدخول لكل لثلاث يلزم العطف على معمولين وهما امرئ وامراً لعاملين مختلفين وهما كل وتحسين وهو ممنوع، وحيث جعلنا ناراً المجزور معمولاً لكل محذوفة فيكون فيه عطف معمولين وهما كل المقدرة وناراً المنصوب على معمولين وهما كل وامراً المنصوب لعامل واحد وهو تحسين وهو جائز، والله در من قال في معنى هذا البيت:

لقد كثرت دعاة الفقه حتى لقد غلب النعيق على الصهيل
وما كل الوقود كنار موسى ولا كل الفواطم كالبتول

(ويحذف الثاني فيبقى الأول) هذه المسألة عكس المسألة التي قبلها وهي من الحذف من الأوائل لدلالة الثاني عليه، وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع.

(بشرط عطف وإضافة) ما ذكره الناظم في قطع الله يد ورجل من قالها هو مذهب المبرد، والذي لسيبويه عكسه وهو أن الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف من قالها من الثاني فبقي قطع

يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحال التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، أي قطع الله يد من قالها، فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه، لأنه قد عطف عليه رجل مضافاً إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر:

يا من رأى عارضاً يسر به بين ذراعي وجبهة الأسد

ف (ذراعي) مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف، و(كحاله) في موضع الحال من الأول، و(إذا) متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة إلى (يتصل) و(به) متعلق بـ (يتصل)، و(بشرط) متعلق بـ (يحذف) و(إلى) متعلق بـ (إضافة) و(الذي) واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته (أضفت) و(له) متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول.

ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كشيء الواحد فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا في ضرورة الشعر، هذا مذهب جمهور النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة ومخصوص بالضرورة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤١٨ - فَضْلُ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٌ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبِّ

٤١٩ - فَضْلُ يَمِينٍ وَأَضْطَرَّارًا وَجِدًا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فجعل الجائز في السعة على ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمّل نوعين: الأول كقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم، ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني: اسم الفاعل كقوله تعالى في قراءة بعض

الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم ورجل بين يد ومن قالها، وقيل: لا حذف بل يد ورجل كل منهما مضاف إلى من قالها.

قول كدي: [ومنه قول الشاعر، يا من رأى الخ] البيت من المنسرح، وقائله الفرزدق، والعارض: السحاب، ويسر من السرور بمعنى الفرح، وبين: ظرف متعلق برأى، والشاهد ذكره المكودي: ثم الأولى للناظم أن يبدل وإضافة بعمل ليشمل ما إذا كان مضافاً وما إذا كان عاملاً في مثل المحذوف نحو: بمثل أو أنفع من ويل الديم. الأصل بمثل ويل الديم أو أنفع من ويل الديم كما نكت بذلك الموضح.

(فصل مضاف شبه فعل)، قول المكودي: [في السعة] بفتح السين أي في النثر ضد الضيق. وقوله: [كقراءة ابن عامر] في الكافية:

وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر

السلف: ﴿فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله﴾ بنصب وعده وجر رسله، ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده، لأن المضاف اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً). النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف إليه والمضاف بظرف مفعول للمضاف كقوله:

كناحت يوماً صخرة بعسيل

وهذا معنى قوله: (أو ظرفاً) وفهم منه جواز الفصل بالمجرور، إذ الظرف والمجرور من ورا واحد، ومن ذلك قوله:

لأنت معتاد في الهيجا مصابرة

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله: في الهيجا. النوع الثالث: الفصل بالقسم ومنه ما حكاه الكسائي: هذا غلام والله زيد، ففصل بين غلام وزيد بالقسم، وهذا معنى قوله: (ولم يعب فصل يمين).
.

وقوله: [في قراءة بعض السلف] مخلف اسم فاعل متعد إلى اثنين، فعلى قراءة بعض السلف يكون من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول الذي هو رسله، وفصل بالمفعول الثاني الذي هو وعده، وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف إلى المفعول الثاني، ورسله مفعول أول وإنما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين إشارة إلى أن الله لا يخلف وعد أحد فكيف يخلف وعد رسله. وقوله: [كقوله: كناحت النخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

ورشني أمر من راش السهم إذا ألزم عليه الریش، ومعناه أصلح حالي بخير، والواو في ومدحتي أي مدحي بمعنى مع، وناحت: اسم فاعل قال في القاموس: النحت النقر، ويوماً: ظرف متعلق بناحت، وصخرة مضاف إلى ناحت من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والعسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، ولا شك أن مكنسة العطار إذا مر بها على الصخرة فلا تؤثر فيها، وذلك كناية عن كون سعيه لا فائدة فيه مع حصول التعب، والشاهد في كون يوماً فاصلاً بين ناحت وصخرة.

وقوله: [قوله لأنت معتاد النخ] هذا صدر بيت من البسيط وعجزه:

يصلى بها كل من عاداك نيرانا

وأنت: مبتدأ، ومعتاد بضمه واحدة خبره، وفي الهيجا: متعلق بمعتاد، ومصابرة بالجر مضاف إلى معتاد، والهيجا: الحرب، والمصابرة: الصبر، ويصلى من صليت الكافر نارا بمعنى أدخلته النار، وباء بها سببية والمجرور عائد على مصابرة، والمعنى: إن عادتك الصبر في الحرب فبسببها تدخل أعداءك نار الحرب، والشاهد ذكره المكودي.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (واضطراباً وجداً بأجنبي أو بنعت أو بندا) فجعل الفصل للاضطراب على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الفاصل أجنبياً يعني أجنبياً من المضاف إليه كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودي بيوماً وهو أجنبي من المضاف أي غير معمول له.

الثاني: أن يفصل بين المضاف إليه والمضاف بالنعت أي بنعت المضاف كقول الشاعر:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله: (أو بنعت).

(واضطراباً وجداً)، قول المكودي: [كقوله: كما خط الكتاب الخ] البيت من الوافر، وقائله أبو أمية النمري يصف رسم دار، فالكاف في كما إسمية بمعنى مثل خبر لمبتدأ محذوف، وما مصدرية، وخط: مبني للمفعول، والكتاب: نائب الفاعل، والتقدير: رسم هذه الدار مثل خط اليهودي، وخص اليهودي بالذكر لأنه من أهل الكتاب، وجملة يقارب صفة يهودي ومعناه يقارب اليهودي خطه ويصل حروفه بعضها ببعض، ومعنى يزيل يفصل بعضها ببعض، والمعنى أن هذا الرسم شبه بخط اليهودي الذي وصل حروفه بعضها ببعض أو فرقها، والشاهد في يوم الفاصل بين المتضامين مع أنه معمول بخط.

وقوله: [كقول الشاعر: نجوت الخ] البيت من الطويل، وقائله سيدنا ومولانا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل سيدنا معاوية وسيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا عمرو بن العاص، ويكون قتلهم في صبيحة ليلة معينة من رمضان عند صلاة الصبح، فسلم الله معاوية وعمراً وقتل علي، وذلك أن الذي خرج لقتل معاوية كان سيفه قصيراً فلما ضربه لم يمكنه وإنما قطع منه عرق النكاح فأخذه معاوية وقطع له يده ورجله، ثم تزوج الرجل فولد له فقال يزيد بن معاوية: إنك تلد وأمير المؤمنين لا يولد له فقتله.

وأما عمرو بن العاص فكان مريضاً تلك الليلة فأمر خارجه بالصلاة، فلما شرع في الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرف عمراً، فلما أخذ الرجل وذهبوا به إلى عمرو وجعلوا يقولون: يا عمرو، فقال: ألسنت قتلت عمراً؟ فقالوا: إنما قتلت خارجه، فقال: أردت عمراً وأراد الله خارجه.

وأما الذي ذهب إلى سيدنا علي وهو عبد الرحمن بن ملجم ألجمه الله بلجم من النار فضربه عند الخروج لصلاة الصبح فأخذه وأتوا به إلى علي فقال لهم: إن أنا عشت فالأمر لي وإن أنا مت فالأمر لكم، ولما مات وأرادوا قتله قال لسيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله عنه: لك حاجة عندي والآن لا أقولها لك إلا في أذنك، فقال الناس: قرب أذنك له، فقال الحسن: أعلمتم ما أراد؟ قالوا: لا. قال: إنه أراد أن يأخذ أذني من أصلها، قال له عدو الله: والله لو قربت عندي لقلعتها من أصلها، والواو في وقد بل واو الحال، والمرادي هو عبد الرحمن بن الملجم، وشيخ الأباطح صفة لأبي المضاف.

(فإن قيل) إن أبا طالب كنية وهي من قبيل العلم فالنعت في الحقيقة للمضاف والمضاف إليه فكيف

الثالث: النداء كقول الشاعر:

وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

وهو المراد بقوله: (أو ندا) و(فصل) مفعول مقدم بـ (أجزن) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، (وشبه فعل) نعت لـ (مضاف) و(ما) موصولة واقعة على الفاصل وصلتها (نصب) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي (ما) فاعل بفصل، و(مفعولاً أو ظرفاً) حالان من ما أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه في حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، و(فصل يمين) مفعول لم يسم فاعله بـ (يعب) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف (واضطراراً) مفعول له وهو تعليل لوجد، وفي (وجد) ضمير عائد على الفصل، و(بأجنبي) متعلق بوجد.

يقال: إن النعت وقع للمضاف وحده وهو الأب؟ (فالجواب) أنه لما كان النعت تابعاً لمنعوته في الإعراب وهو إنما يتبع المضاف فقط نزل كأن النعت إنما وقع للمضاف فقط، والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب كان من أشياخ مكة وأشرفها، والشاهد في فصل شيخ الأباطح بين أبي طالب، والله در ابن حماد إذ يقول:

قتلت أفضل من يمشي على قدم	وأول الناس إسلاماً وإيماناً
وأعلم الناس بالقرآن ثم بما	سن الرسول لنا شرعاً وتبياناً
صهر النبي ومولاه وناصره	أضحت مناقبه نوراً وبرهاناً
وكان منه على رغم الحسود له	مكان هرون من موسى بن عمراناً

وقال للنبي ﷺ: من أشقى الأولين؟ قال: «عافر ناقة صالح» فقال: ومن أشقى الآخرين؟ قال: «الذي يضربك على هذا» يعني: يافوخه «يخضب هذه» يعني لحيته.

قال المكودي: [كقول الشاعر: وفاق كعب الخ] البيت من البسيط، وقائله بجير أخو كعب، وذلك أن النبي ﷺ أهدر دم كعب فعلم أخوه بجير أنه لا بد أن يقتل ويصير إلى النار، فأنشد قصيدة يطلب فيها من كعب الإسلام لأجل أن ينجو في الدنيا من القتل وفي الآخرة من النار، فلما بلغ الخبر إلى كعب أنشد قصيدته بانت سعاد المشهورة التي منها:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

فلم يشعر به النبي ﷺ حتى أتاها مسلماً ووقف على رأسه وأنشد القصيدة المشار لها، ووافق: مبتدأ، وكعب: منادى مبني على الضم بإسقاط حرف النداء، وبجير: مضاف إلى وفاق، ومنقذ: خبر وفاق، وإعراب باقي البيت واضح، والشاهد في كون كعب المنادى فصل بين وفاق المضاف وبجير المضاف إليه، والله أعلم.

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله . فمنها أن آخر المضاف إلى ياء المتكلم يكون مكسوراً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

٤٢٠ - آخِرَ مَا أَضِيفَ لَلْيَا أَكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَدْ

نحو: هذا غلامي وصاحبي وصديقي ، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم ، وقد أشار إلى الأول بقوله : (إذا لم يك معتلاً) يعني ما لم يكن المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر وشمل المقصور والمنقوص ، ولذلك أتى بمثالين فقال : (كرام وقذى) ف (رام) مثال للمنقوص ، و(قذى) مثال للمقصور ، والقذى ما يقع في العين . ثم نبه على الثاني والثالث بقوله :

المضاف إلى ياء المتكلم

ترجم للمضاف إلى ياء المتكلم ولم يترجم للياء مع أنه ذكرها في قوله ، فذني جميعها الياء تبرعاً منه ، والزيادة لا يعترض بها ، انظر إلى أن الله سأل موسى عن العصي وزاد موسى زيادات قال تعالى : ﴿وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها﴾ الآية ، وقد سئل عليه السلام عن البحر فقال : «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» والذي يضر إنما هو النقصان بأن يترجم للشيء ولا يذكره ، ثم اختلفوا في المضاف إلى ياء المتكلم ، فالجمهور على أنه معرب بحركة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة في حالة الرفع والنصب والجر ، وقيل : يعرب في حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفي حالة الجر بالحركة الظاهرة ، واختاره في التسهيل ، وقيل : مبني وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني لأنه مضاف لغير معرب ، وقيل : خصي لا معرب ولا مبني وهو مذهب ابن جني .

قول المكودي : [فمنها الخ] أي ومنها قوله : وتدغم الياء فيه والواو وإن ، وما قبل واو ضم الخ .

(آخر ما أضيف للياء اكسر) اللام في للياء بمعنى إلى ، وإنما وجب الكسر مناسبة للياء .

(إذا لم يك معتلاً) اعترض كلام الناظم بأن تعيره بمعتل عام يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبي ، فيقتضي أن دلوا وظبياً إذا أضيفا للياء لا يكسران مع أن الصواب كسرهما وأن حكمهما حكم الصحيح . وأجيب بأن مثاليه برام وقدما يخصص ذلك لأن التخصيص بالمثال غالب ، وأحسن منه قوله في الكافية :

وآخر المضاف للياء اكسر إذا لم ينقص أو يقصر كرام وقدما

هذا مآلهم ، والحق ما قاله بعضهم من أن مراد الناظم بمعتلاً المعتل الاصطلاحي المار في قوله : وسم معتلاً الخ ، فخرج دلو وظبي لأن اعتلاهما ليس اصطلاحياً ، والاعتلال الاصطلاحي أن يكون آخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها .

٤٢١ - أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي جَمِيعِهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي

يعني (أويك) مثني كابنين أو جمعاً على حده كزبدنين، وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسوراً، وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فذي جميعها الياء بعد فتحها اختذي) (فذي) إشارة إلى الأربعة المذكورة يعني أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة، وفهم من قوله: (اختذي) وجوب فتحها، وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غلامي وغلامي. ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله:

٤٢٢ - وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلُ وَإِوْضَمُّ فَأَكْسِرُهُ يَنْ

٤٢٣ - وَالْيَا سَلَّمَ فِي الْقُصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ أَنْقَلَبَتْ يَاءٌ حَسَنٌ

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو: رامي، والمثنى والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو: مررت بزدي، ورأيت زيدي، ومررت بمسلمي، ورأيت مسلمي في زبدنين ومسلمين، وقوله: (والواو) يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع، وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، وفهم من قوله: (وإن ما قبل واو ضم فأكسره)

(أويك كابنين) هذا مدخول للنفي الذي هو لم، واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثاليين.

قول المكودي: [لا يكون ما قبل الياء فيها إلا مكسوراً] بل يبقى على سكونه كما كان قبل الإضافة.

(فذي جميعها)، قول المكودي: [وجوب فتحها الخ] هذا إذا فسرنا اختذي بالتزم كما في المغرب ووافقت اللغة، وإلا فالمشهور عندهم أن معنى اختذي اتبع فلا يدل على الوجوب دلالة قطعية. وقوله: [بل يجوز فتحها وسكونها] وقد اجتمع الفتح والسكون في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾.

(فإن قلت): لم وجب فتحها في هذه الأربع دون أن تضم أو تكسر؟ (قلت): لو سكنت لالتقى ساكنان، ولو ضمت أو كسرت لوقع الثقل على حرف العلة فلم يبق إلا الفتح لخفته، ودليل خفته ظهوره في المنقوص نحو قاض.

(وتدغم الياء فيه) لما أخرج فيما سبق المسائل الأربع من كسر ما قبل الياء كأن قائلًا قال له: ما حكم آخرها؟ فيبين أنه مبني على السكون، لكن كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا على قوله: فذي جميعها الخ. ليكون الحكم متصلاً، فينبغي للطلاب عند التدريس أن يوصله بما قبله عند ذكر الأقسام الأربعة.

قول المكودي: [وفهم منه وجوب قلب الواو ياء الخ] قال شيخ شيوخنا الحافظ سيدي الطيب: وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء، وقد ألغز فيه شيخنا العلامة سيدي علي قصاره بقوله:

أفدني نبيه العصر ما جمع سالم أتى لذكور وهو بالياء يرفع

يعني أن ما قبل الواو في الجمع يكون مضموماً فيجب كعره بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء نحو: هؤلاء مسلمي « أو مفتوحاً فيبقى على حاله نحو: هؤلاء مصطفى في جمع مصطفى ، وقوله: (وألفاً سلم) أي أتركها على حالها، وشمل المقصور نحو: فتاي وعصاي، والثني في حالة الرفع نحو: هذا غلاماي على لغة جمهور العرب، وهذيل يدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف الثنية في حال الرفع لا تبدل عندهم، وفهم منه أيضاً أن الياء المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين: الأول منها ساكن فتقول: هذا فتى، ومن ذلك قول الشاعر:

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

وقوله: (آخر) مفعول به (اكسر) وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله: ياء المتكلم، أو في أول الكتاب من قوله: وقبل يا النفس، وقوله: (فذي) مبتدأ، و(جميعها) تأكيد له، و(اليا) مبتدأ ثان، و(فتحها) مبتدأ ثالث، و(احتذي) خبر عن المبتدأ، والضمير المستتر فيه عائد على (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في (فتحها) والجملة خبر المبتدأ الأول

فأجبه بقولي:

جوابك يا شيخ النحاة جميعهم . ومن لجميع المشكلات يدافع
بدا في أتانا مسلمي فرفعه بياء لغيز والحقيقة تتبع

فقوله: مسلمي مرفوع على الفاعلية يأتي، وعلامة رفعه الواو المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم فهو باللفظ مرفوع بالياء، فلذا قلنا: فرفعه بياء لغيز أي لغيز تصغير لغز بمعنى التعمية، وفي الحقيقة مرفوع بواو قلبت ياء ولذا قلنا: والحقيقة تتبع، وبهذا يسقط ما قد يقال إن هذا للغز مبني على غير أساس.

وقوله: [بعد قلب الواو ياء الخ] هذا مبني على أن قلب الحرف سابق على قلب الحركة، ويؤيده أن موجب القلب اجتماع الواو والياء، وسبق الواو بالسكون كما يأتي في قوله: إن يسكن السابق من واووا الخ « وقلب الضمة كسرة تبع، وبدأنا بالتابع لأنه من باب رأى الأمر يفضي إلى آخره فصير آخره أولاً، فكان ينبغي للناظم حينئذ أن يقول: وإن ما قبل ياء ضم فيبدل واو يياء، وقد يقال: إن الناظم سماه واواً باعتبار ما كان عليه قبل القلب، وقيل: إن قلب الحركة سابق على قلب الحرف فتكون عبارة الناظم حينئذ سالمة.

وقوله: [نحو هؤلاء مصطفى الخ] بفتح الفاء أصله مصطفون بواوين الأولى مضمومة من الصفو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار مصطفاون، فالتقى ساكنان حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار مصطفون، ثم أضيف للياء فحذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: إن يسكن السابق الخ، وتبقى الفتحة على حالها.

(وفي المقصور عن هذيل)، قول المكودي: [قول الشاعر: سبقوا الخ] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها بنه الخمسة الذين ماتوا في طاعون واحد وأولها:

والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوي ولذلك بنيت بعد، ويجوز أن يكون (جميعها) مبتدأ ثانياً وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، والعائد على المبتدأ الأول في هذا الوجه الهاء في (جميعها) والعائد على (جميعها) هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول، و(اليا) مفعول لم يسم فاعله بـ (تدغم) و(فيه) متعلق بتدغم، والهاء في (فيه) عائدة على ياء المتكلم، و(إن) شرط، و(ما) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره (ضم) و(ين) مضارع مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة هان يهون إذا سهل، ولا يصح كسرهما لأنه مضارع، وهن ين إذا ضعف لأن المراد به هنا إذا أدغم يسهل ويخف ولا يضعف، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ (سلم) و(انقلابها) مبتدأ، و(ياء) منصوب على إسقاط لام الجر، و(حسن) خبر انقلابها، و(عن هذيل) متعلق بـ (حسن) وكذلك في (المقصور).

أودى بني وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

ومنها:

وتجلدي للشامتين أريم أي لريب الدهر لا أتضعع

ومنها:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل نيمة لا تنفع

ويذكر أنه لما حضرت معاوية الوفاة دخل عليه بعض من ينازعه في الخلافة فأظهر من نفسه القوة وأنشد: وتجلدي للشامتين الخ، ففهم الآخر مراده فقال: وإذا المنية الخ، والواو في سبقوا عائدة على بنيه الخمسة، وهوي مفعول وفيه الشاهد وأصله هواي فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء في ياء المتكلم وهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم، وأعتقوا من العنق وهو نوع من السير، والمراد تابع بعضهم بعضاً بالموت، وفي نسخة وأجنحوا بمعنى جتخوا، فخرموا: أي اخترمتهم المنية وأخذتهم واحداً بعد واحد، ثم صبر نفسه بأن مصيبة الموت عامة، والمصيبة إذا عمت هانت، فقوله: ولكل جنب أي ذات خبر مقدم، ومصرع: مبتدأ اسم مكان أي مكان يحشر فيه وهو القبر، والمعنى كل واحد لا بد أن يصرع على وجه الأرض.

[وباء منصوب على إسقاط الخ] الأولى أنه مفعول بانقلاب لأن انقلاب مصدر مضاف إلى الفاعل وكمل بالمفعول وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مطاوع قلب المتعدي إلى اثنين فيتعدى المطاوع إلى واحدة تقول: قلبت الألف ياء، فانقلبت الألف ياء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

إعمال المصدر

٤٢٤ - يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلْ

يعني أن (المصدر) يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل، إن كان لازماً نحو: عجبت من قيام زيد، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو: أعجبتني مرورك بزيد، ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما نحو: عجبت من إعطاء زيد عمراً درهماً، وكذلك المتعدي إلى ثلاثة نحو: عجبت من إعلام زيد عمراً بكذا شخصاً، وهذا كله مستفاد من قوله: (بفعله المصدر الحق في العمل) وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقروناً بـ (أل) وإلى ذلك أشار بقوله: (مضافاً أو مجرداً أو مع أل) فإعماله (مضافاً) أكثر من إعماله (مجرداً) وإعماله (مجرداً) أكثر من إعماله مقروناً بـ (أل) وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ وَلِأَنَّهُ مَصْدَرٌ عَمَلٌ

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، و(أن أو ما) المصدريتان نحو: أعجبتني قيامك أي ان تقوم، وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم، وشمل قوله (أن) الناصبة والمخففة،

إعمال المصدر

لما فرغ من الكلام على ما يعمل أصالة من اسم أو فعل أو حرف، شرع يتكلم على ما يعمل بحسب النية، والمناسب أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل على إعمالها، لأن معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم، وأجيب بأنه لما كان الكلام في الإضافة وهما يكونان مضافين غالباً ناسب أن يقدم العمل على البنية والذات، وأطلق الناظم المصدر على ما يعم اسمه، فلا يقال أنه ترجم للمصدر وذكر داخل الترجمة المصدر واسمه.

(مضافاً أو مجرداً أو مع أل) كان ينبغي للمكودي أن يأتي بمثال هنا لكل واحد من الثلاثة، فمثال المضاف قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ ومثال المجرد من أل والإضافة قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ فتيماً مفعول لإطعام، ومثال المقرون بـ أل: ضعيف النكاية أعداءه. فالتكاية مصدر مقرون بـ أل وفاعله محذوف وأعداء مفعوله.

(إن كان فعل)، قول كدي: [وعجبت من قيامك الآن الخ] إنما زاد الآن الذي هو للحال إشارة إلى أن المصدر مع ما يعمل مطلقاً كان الزمان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً، وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضياً أو مستقبلاً، وليس مراده أن لا يعمل المصدر معها إلا إذا كان الزمان حالاً بدليل أنه يتبع المرادي كثيراً، وعبرة المرادي صريحة فيما قلنا، واشتراط حلول الفعل مع أن أو ما محله يغني عن الشروط التي ذكرها الأزهري وغيره تقييداً لإطلاق المصنف.

وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو: له صوت صوت حمار، ولذلك جعل صوت حمار مفعولاً بفعل محذوف وقد تقدم.

ثم قال: (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة نحو: المحمودة

وقوله: زوال المخففة] مثاله: علمت ضربك زيداً، فزيداً معمول لضربك المصدر وهو ينحل إلى أن المخففة والفعل، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فإن مخففة من الثقلية بدليل وقوعها بعد العلم. وفيه ضمير مستتر هو اسمها أي الأمر والشأن، وجملة قد ضربت خبرها، وفصل بين أن والخبر بقدر لقول الناظم سابقاً: فالأحسن الفصل بقدر الخ.

وقوله: [ولذلك جعل الخ] أي ولأجل فقد هذا الشرط جعل الخ. وقوله: [مفعولاً بفعل محذوف] لم يرد أنه مفعول به بل أراد أنه مفعول مطلق، وتقدير العامل له صوت يصوت صوت حمار، ولا يصح أن يكون صوت المنصوب معمول لصوت المبتدأ لأنه لا يصح أن يحل محله أن والفعل لأن الغرض بهذا الكلام الإخبار، فلو جعلت أن والفعل مكانه لصار المعنى له أن يصوت صوت حمار فيصير إنشاء. وقوله: [وقد تقدم] أي في قول الناظم:

كذلك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكاء بكاء ذات عضلة

ومفهوم قول الناظم: مع أن أو ما أنه إذا صح أن يحل محله فعل دون أن أو ما فلا يعمل المصدر أيضاً وذلك كالمصدر المؤكد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فزيداً منصوب بضربت العامل لأن ضرباً وإن صح أن يحل محله فعل ويكون الفعل مؤكداً لكن دون أن أو ما، وكالمصدر النائب عن فعله نحو: ضرباً زيداً لكن هذا فيه خلاف فمقتضى مفهوم قوله: مع أن أو ما أنه لا يعمل لأنه ينحل للفعل دون أن أو ما والأصل اضرب زيداً، والمنع هو الذي لابن هشام في شرح القطر، وذهب ابن مالك في جميع كتبه غير مفهوم الألفية إلى جواز عمله.

(ولاسم مصدر عمل) تقدم أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر كقولك: غسل بضم الأول فسكون الثاني فإنه اسم مصدر اغتسل. فهو يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال، والاعتسال يدل على المعنى بنفسه، وظاهر المصنف أن كل اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة أقسام: قسم لا يعمل اتفاقاً كفجار اسم لجنس الفجور، وسبحان اسم للتسبيح. وقسم يعمل اتفاقاً وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائد لغير المفاعلة نحو:

أظلم ان مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم

فمصاب اسم مصدر ميمي مضاف إلى الكاف من إضافة المصدر إلى فاعله، رجلاً بالنصب مفعول، والجملة بعدها نعت، وظلم خبر إن. وقد ورد أن المازني طلب منه ذمي قراءة كتاب سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلأمله تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال: فكرت في كتاب سيبويه فوجدت فيه ما يزيد على ثلاثمائة آية فكرهت أن أمكنها من يهودي. ثم قدر الله أن غنت جارية بمحضر الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب لفظ رجل أو رفعه، وأصرت الجارية على النصب وقالت: أخذته عن المازني، فبعث إلى البصرة

والمضربة. أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الوضوء والغسل فإن فعلهما تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله، وفي تنكير (عمل) تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح. ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبله الرجل امرأته الوضوء فأعمل قبله وهو اسم مصدر لأن فعله قبل، و(المصدر) مفعول مقدم بـ (ألحق وبفعله) و(في العمل) متعلقان بـ (ألحق) و(مضافاً) وما بعده أحوال من المصدر، و(إن كان) فعل شرط، و(مع) في موضع الصفة لفعل، و(ما) معطوفة على (أن) و(يحل) في موضع خبر كان، ومحلّه في موضع نصب على الظرف، و(لاسم مصدر عمل) مبتدأ وخبر. ثم قال:

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ كَمَلٌ يَنْصِبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً أو مجرداً أو مقروناً بأل، فالمضاف إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله: (كمل بنصب) نحو: أعجبنى أكل زيد الخبز، ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وإن كان مضافاً إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله: (أو برفع) نحو: أعجبنى أكل الخبز عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل. وقوله: (كمل

فأحضر الماضي فأبدى وجه النصب وهو ما مر، فأخذ اليزيدي في معارضته فقال له الماضي: هذا البيت مثل قولك: ان ضربك زيداً ظلم، فاستحسنه الواثق وأمر له بألف دينار، فرجع إلى بلده فقال للمبرد: تركت لله مائة فعوضني ألفاً، وألحق أن المبدوء بالميم مصدر حقيقي وتسميته باسم مصدر مجاز، وقسم في عمله خلاف وهو ما إذا كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون، ولأجل إخراج القسم الأول خص المكودي كلام الناظم بالقسمين الآخرين، فقوله: اسم المصدر رأى العامل فلا ينافي أن هنالك اسم مصدر آخر غير عامل وهو القسم الأول.

قول المكودي: [لغير المفاعلة] احترازاً عما إذا كانت الميم للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فإنه مصدر اتفاقاً لا اسم مصدر. وقوله: [نحو المحمدة] بفتح الأول وكسر الثالث ومضربة بفتحهما. وقوله: [فإن فعلهما تَوْضَأً الخ] فمصدرهما الحقيقي تَوْضَأً وَاغْتَسَلَ، واسم المصدر هو الوضوء، والغسل بضم أولهما.

وقوله: [من قبله الرجل امرأته الخ] الوضوء بالرفع مبتدأ مؤخر، ومن قبله خبر مقدم، وقبله اسم مصدر قبل. وقياس مصدره التثقيب، والرجل مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وأمرأته بالنصب مفعوله. وقوله: [منصوب على المصدر] الأولى أنه منصوب على الظرف.

(وبعد جره الذي)، قول المكودي: [في أحد التأويلات الخ] فحج مصدر مضاف إلى المفعول، وكمل بالفاعل، وهذا التأويل ليس بصحيح لأنه يصير المعنى، والله على الناس أن يحج البيت المستطیع، فإذا حج سقط عنهم. وإذا لم يحج فهم مؤاخذون به وهو فاسد معنى. التأويل الثاني: أن من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل. الثالث: أن من مبتدأ والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم.

بنصب) لا يريد ان ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أعجبنى أكل زيد، وإلى المفعول ولا يذكر معه فاعل نحو: أعجبنى أكل الخبز، ومنه قوله عز وجل: ﴿يسْأَلُ نَعَجَتَكَ﴾ (وبعد) متعلق بـ (كامل) و(الذي) مفعول بـ (جره) و(جره) مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الذي^(١)) مفعول به فهو مصدر مضاف كامل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي، والضمير العائد على الموصول الهاء في (له) وفي (أضيف) ضمير مستتر عائد على المصدر، و(عمله) مفعول بكامل، والهاء فيه عائدة على المصدر، و(بنصب) متعلق بكامل، (أو برفع) معطوف عليه، و(أو) للتقسيم لا للتخيير. ثم قال:

٤٢٧ - وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْحَلَّ فَحَسَنَ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً للجر على اللفظ والرفع على الموضع، وشمل قوله: (ما يتبع) جميع التوابع فتقول: أعجبنى أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ، والظريف بالرفع حملاً على الموضع، وكذلك أعجبنى أكل زيد وعمرو بالجر حملاً على اللفظ، وعمرو بالرفع حملاً على الموضع، وأعجبنى أكل الخبز واللحم بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول، والتقدير: ان أكل الخبز واللحم. وقوله: (المحل) شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به، وقوله: (وجر) فعل أمر، و(ما) مفعول بجر وهي أيضاً موصولة وصلتها يتبع، و(ما) الثانية مفعول بمتبع وهي أيضاً موصولة وصلتها جر، و(من) شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها (راعى) و(في الاتباع) متعلق براعى، والفاء جواب الشرط، و(حسن) خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن.

وقوله: [ومنه قوله عز وجل: يسؤال مصدر مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل والله أعلم بسؤاله نعتك الخ].

وقوله: [مصدر مضاف إلى الخ] قد وقع في كلامه ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيراً في كلام الناظم.

(وجر ما يتبع)، قول المكودي: [شامل للأوجه المذكورة الخ] هي الاتباع بالرفع فقط إن أضيف المصدر لفاعله، أو الاتباع بالرفع أو النصب إن أضيف المصدر لمفعوله على الاحتمالين، فتحصل ان في الإضافة إلى الفاعل وجهين: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع على المحل وفي الإضافة إلى المفعول ثلاثة أوجه: الاتباع بالجر على اللفظ، وبالرفع أو بالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنياً للفاعل أو المفعول والله أعلم.

(١) الأولى حذف قوله: (والذي الخ) لأنه مكرر مع ما قبله، اهـ مصححه.

إعمال اسم الفاعل

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جاريًا مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. ثم قال:

٤٢٨ - كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلٍ

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو: أقائم زيد، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد نحو: أضارب زيد عمراً، وينصب المفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: أعطت زيد عمراً درهماً، وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين: أشار إلى الأول منها بقوله: (إن كان عن مضيه بمعزل) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات

إعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي وال لزوم. قول المكودي: [ما دل على حدث الخ] هذا كأنه جنس في الحد يصدق بكل ما دل على حدث، وقوله: [وفاعله] فصل أول، خرج به اسم المفعول كمضروب فإنه دل على حدث ومفعوله، وخرج به أيضاً الفعل فإنه دل على الحدث والزمان وضعاً ولم يدل على الفاعل إلا التزاماً لا وضعاً، وكلامنا فيما دل عليه وضعاً وخرج به أيضاً المصدر.

وقوله: [جاريًا مجرى الفعل في الحدوث الخ] فصل ثان: خرج به الصفة المشبهة كحسن، واسم التفضيل كأفضل، فإنها لا يدلان إلا على الثبوت وأورد عليه نحو: دائم وثابت من اسم الفاعل الذي دل على الثبوت، وأجيب بأن الثبوت فيها مستفاد من خصوص المادة، فقولك باق مثلاً الثبوت مستفاد من حروفه.

وقوله: [والصلاحية للاستعمال الخ] الصلاحية بالجر عطف تفسير على الحدوث كأنه قيل: فما معنى حدوثه؟ فقال: حيث كان يصلح للأزمة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء، فيكون حد المكودي مع حد التوضيح متوافقين.

(كفعله اسم فاعل) هذا التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل تجوز إضافته إلى ما بعده عملاً بقوله: وانصب بنى الإعمال تلواً واخض، والفعل لا يمكن إضافته.

(إن كان عن مضيه بمعزل) هذا الشرط والذي بعده ليس لعمله مطلقاً بل في خصوص نصب المفعول به، أما رفعه الضمير المتصل أو عمله في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج إلى شرط اتفاقاً، وأما رفعه الضمير المنفصل أو الظاهر فمذهب الجمهور أنه لا يحتاج إليهما، وقيل: يحتاج.

قول كدي: [إلا إذا كان بمعنى الحال الخ] يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المضارع لأنه هو الذي

والسكنات وعدد الحروف نحو: أنا ضارب زيداً غداً أو الآن، فلو كان بمعنى المضي لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

٤٢٩- وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَاصِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع، الأول: أن يلي الاستفهام نحو: أضارب أنت عمرًا؟. الثاني: أن يلي حرف النداء نحو: يا طالعاً جبلاً، والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث: أن يلي نفيًا نحو: ما ضارب أنت زيداً. الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مررت برجل ضارب عمرًا، وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو: جاء زيد راكباً فرساً. الخامس: أن يكون مسنداً وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زيد ضارب عمرًا، وإن زيد ضارب عمرًا، وكان زيد ضارباً عمرًا، وظننت زيداً ضارباً عمرًا، لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند، و(اسم فاعل) مبتدأ، وخبره (كفعله) و(في العمل) متعلق بالاستقرار الذي في الخبر وإن كان شرط، والباء في (بمعزل) ظرفية بمعنى في، والمجرور خبر (كان) و(عن مضيه) متعلق بمعزل، والهاء في (مضيه) عائدة على اسم الفاعل، و(استفهاماً) مفعول بـ (ولي) و(أو) (حرف نداء)، و(نفيًا) معطوفان على (استفهاماً) و(أوجا) معطوف على (ولي) و(مسنداً) معطوف على (صفة). ثم قال:

يكون لما ذكر. وقوله: [نحو: أنا ضارب زيداً غداً الخ] فإن ضارب جار على يضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت صفة السكون والحروف لأن كلاً منها أربعة فهو مثله في اللفظ ومعناها واحد وهو الحال والاستقبال.

وقوله: [لم يعمل] لأنه لم يشبه فلا يقال: ضارب زيداً أمس لأن معناها هذا ضرب زيداً فلم يجر اسم الفاعل على لفظ الفعل فلا يعمل النصب بل تجب إضافته وأجاز الكسائي إعماله انظر التوضيح.

(ولي استفهاماً)، قول المكودي: [والظاهر أن هذا الخ] مثل هذا الاعتراض في التوضيح وغيره وأصله لولد الناظم، وقال الدنوشري والشهاب: السهو إنما هو من الشراح لأن الناظم لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء بل إنما ذكر أن اسم الفاعل يعمل إذا ولي حرف النداء وهذا هو المسوغ فيبقى ما هو أعم، قلت: الظاهر أن السهو إنما هو من الدنوشري والشهاب لأن المصنف في مقام تعداد عدد المسوغات لعمل اسم الفاعل، فما مراده، إلا أن حرف النداء مسوغ بنفسه، وقال بعضهم: لو كان مراده ما قال الدنوشري والشهاب كان تكراراً مع قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ.

وقوله: [وفي ضمن ذلك الحال] أشار بهذا إلى أن المراد بالصفة ما يعم اللغوية ومثل هذا مر في قوله: وبالعكس الصفة. وقوله: [واستفهاماً مفعول بولي الخ] وأما ولي فيصح أن يكون معطوفاً على كان مدخولاً لأن، ويصح أن تكون الواو للحال على حذف قد أي وقد ولي الخ.

٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

يعني اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة
للمذكور كقول الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أي كوعل ناطح ، وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف ،
والضمير في (يكون) اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ، و(نعت) خبرها ، و(عرف) في موضع الصفة
لمحذوف . ثم قال :

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ فِيهِ الْمُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لال عمل العمل المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً ،
وإنما عمل مطلقاً لأنه صار بمنزلة الفعل ، قال الشارح : لأنه لما كان صلة للموصول وغني برفوعه عن
الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطي حكمه في العمل كما أعطي حكمه في صحة عطف

(وقد يكون نعت محذوف) ، قول المكودي : [على موصوف محذوف الخ] تبع عبارة الناظم المقتضية أن
الاعتداد على المحذوف لا يكون إلا في الوصف وليس كذلك ، والصواب أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا
حذفت ودل عليها دليل حكمها كالنعت المحذوف ، انظر أمثلتها في الموضح ، وأصلح الحافظ الحجة سيدي
الطيب الشطر الأول بقوله : وأعملن معتمداً بما حذف وهو أولى من إصلاح غيره .

وقوله : [كناطح صخرة الخ] البيت من البسيط ، وقائله الأعشى ميمون ، وناطح اسم فاعل من نطح
وفيه الشاهد حيث عمل لاعتداده على موصوف محذوف أي كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف
المحذوف ، وصخرة : مفعوله ، والوعل : تيس الجبل وهو المعز ، ويوهنها : منصوب بأن مضمرة بعد اللام
معناه لينزعها ، ويروى ليقلعها بدل يوهنها ، ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر ،
أوهى : فعل ماض بمعنى خرق يقال : أوهيت الجلد إذا خرقت ، والوعل كفرس وكتف ودتل فاعل أوهى :
وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وإن تأخر لفظاً فمرتبه التقديم ، وقد قال الناظم : وشاع
نحو خاف ربه عمر ، والمعنى أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي إلى
صخرة ينطحها فلا يضرها وإنما يضر قرنه بأن يخرج ولا يصل لما أراد .

(وإن يكن صلة آل) ، قول كدي : [معنى واستعمالاً] هما من باب اللف والنشر المعكوس ، فقوله :
معنى يرجع لقوله : وغني برفوعه الخ ، فالمعنى الذي يفيد قولك : جاء الضارب زيد هو الذي يفيد ، وجاء
الذي ضربه زيد ، وقوله : واستعمالاً راجع لقوله : صلة الموصول والمعنى : أن الوصف يستعمل استعمال
الفعل ، فكما أن الفعل يقع صلة أصالة فكذلك الوصف لتزييله منزله ، وكذا يقولون : إن صلة آل فعل في
صورة الاسم حولوه إليه استكراهاً لإدخال شبه آل المعرفة على الفعل فأعطي حكمه في العمل أي في العمل
مطلقاً من غير قيد بزمن كالفعل .

الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمصدقِينَ وَالْمصدقَاتِ﴾ ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ وقوله تعالى: ﴿فَالْمغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾ انتهى . قلت: جعله واقعاً (صلة آل) مسوغاً لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة لآل نحو قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (وإن يكن) شرط، و(صلة آل) خبر (يكن) والفاء جواب الشرط، و(إعماله) مبتدأ وخبره (قد ارتضى) و(في المضي) متعلق بارتضى . ثم قال:

٤٣٢ - فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثَرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

٤٣٣ - فَيَسْتَنْجِقُ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قُلٌ ذَا وَفَعِيلٍ

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي: فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، وقوله: (في كثرة) أي مراد به الكثرة أي التكرار وهي الزيادة في الفعل ولذلك سميت أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية: وقد يصير فاعل فعلاً تكثر أو فعولاً أو مفعلاً، وعلى هذا شرح الشارح، ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه

وقوله: [كما في قوله تعالى: إِنَّ الْمصدقِينَ وَالْمصدقَاتِ] في عطف أقرضوا إشكال إذ لا يصح عطفه على المصدقين فقط لأن المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينها بالمعطوف وهو المصدقات، ولا يصح العطف على المصدقات وإلا لقال: وأقرضن، وأجيب بجوابين: أحدهما: أن يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معاً وغلب جانب المذكر. ثانيهما: أن يكون أقرضوا صلة لمحدوف أي والذين أقرضوا، وصح حذفه لعطفه على موصول.

وقوله: [فيه نظر لأنه الخ] في نظره نظر لأن موضوع كل منهما مختلف، فمراد الشارح بالفعل الذي يصح عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم حال محل الفعل وفاعله وهو جملة لا محل لها، فلا يؤول بمفرد لكونها صلة، فكذلك لا يؤول ما عطف عليها كأفردوا في الآية، بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبضن من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ لتأويله بقابضات لأنه معطوف على صافات، الحال الذي الأصل فيه الإفراد والتذكير، فلا تؤول الآية الأولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع، واعتراض أيضاً بأن الشارح لم يدع حصراً حتى يعترض عليه بما ذكر لكن قد يقال على هذا الآخر أن قول الشارح كما أعطى حكمه صحة الخ يقتضي أن المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه مقروناً بآل، فإذا لم يقرن بآل لم يصح العطف وهذا معنى الحصر، فشد يدك على الوجه الأول.

(فعال أو مفعال)، قول كدي: [تعمل عمل اسم الفاعل الخ] يقتضي أنها ليست باسم فاعل وليس كذلك بل هي منه، والعذر له أنها لما كان فيها زيادة التكرار سموها اصطلاحاً أمثلة المبالغة وإلا فهي اسم فاعل. وقوله: [بالشروط المتقدمة الخ] أطلق الجمع هنا على الثني لأنه لم يتقدم في اسم الفاعل الغير المقرون بآل إلا شرطان، وفي المقرون بآل شرط واحد.

وقوله: [الزيادة في الفعل الخ] وفي بعض النسخ العمل، ومراده بالفعل أو العمل الحدث، فقولك:

الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: (وفي فعيل قل ذا وفعل) ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية: وأكثرها استعمالاً فعال وفعل ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل، أما إعمال (فعال) فنحو ما حكاه سيويه من قوله: أما العسل فانا شراب، وأما إعمال (مفعال) فنحو: انه لمنحار بوائكها، وأما إعمال (فعل) فنحو قول الشاعر:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

ضارب يدل على مطلق الضرب، وضارب يدل على الزيادة والتكثير الصادر من الشخص فيه. وقوله: [العمل المذكور النخ] فالمعنى حينئذ أن هذه الأوزان الثلاثة يكثر عملها عمل اسم الفاعل ويقبل العمل المذكور في الوزنين الأخيرين. وقوله: [ويؤيده قوله بعد النخ] لأن استعمالها له قليل بالنسبة للثلاثة الأولى.

وقوله: [ويدل على صحة النخ] اعلم أنه لا يدل ما في شرح الكافية على ما قال إلا لو قال: وأكثرها عملاً، وأما حيث عبر بالاستعمال فالمراد به الدلالة على التكثير، والاحتمالان مبنيان على كون في من قوله: في كثرة بمعنى عند أو بمعنى الباء، فعلى الاحتمال الأول تكون بمعنى عند ويكون التقدير فعال النخ بديل عن فاعل عند إرادة الكثرة أي التكثير، وعلى ما للمكودي تكون بمعنى الباء ويكون التقدير: فعال النخ بديل عن فاعل بكثرة، ومظاهر الاحتمال الأول لأنه يفيد كون هذه الخمسة تدل على التكثير والزيادة، إلا أن الثلاثة الأولى أكثر في الدلالة على التكثير من الأخيرين، وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صرح به بعد في قوله: فيستحق ما له من عمل، وعلى احتمال المكودي يكون كلام الناظم قاصراً على العمل ويكون فيه شبه تكرار مع قوله: فيستحق ما له من عمل.

وقوله: [أما العسل فانا شراب النخ] ضمير المتكلم مبتدأ وشراب خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به، والعسل بالنصب مفعول مقدم بشراب.

(فإن قلت): ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيها قبلها فكيف يكون العسل مفعول بشراب؟ (قلت): محل ذلك إذا كانت الفاء في محلها، وهنا مزحقة عن محلها، لأن الأصل مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب والمعنى: لا أقدم شيئاً على شرب العسل، ثم أقيمت أما مقام مهما وفعل الشرط فصار: أما فالعسل أنا شراب، فحصل ثقل في اللفظ فزحلت الفاء عن محلها، فإن اتصل ضمير العسل بشراب بأن قلت: أما العسل فانا شرابه فيجوز في العسل وجهان: الرفع بالابتداء وما بعده خبره، والنصب بوصف محذوف تقديره: أما شراب العسل فانا شرابه.

وقوله: [انه لمنحار بوائكها] منحار مبالغة في ناجر، وفاعله عائد على اسم ان، وبوائكها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهي السمينة الحسنة من التوق، وهذا مبالغة في مدحه بكونه لا يذبح إلا الإبل السمينة للأضياف.

وقوله: [قول الشاعر: ضروب بنصل النخ] البيت من الطويل، وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ يرثي بها ختنة زوج أخته أمية بن المغيرة المخزومي، وضروب: خبر لمحذوف تقديره أنت ضروب ولا يقدر هو لقوله: فإنك عاقر، وضروب مبالغة في ضارب وفيه ضمير مستتر فاعل به، وسوق: بالنصب جمع ساق

وأما إعمال (فعليل) فنحو: إن الله سميع دعاء من دعاه، وأما إعمال (فعل) فنحو قوله:

حذر أموراً لا تضرير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

و(فعال) مبتدأ، و(أو مفعول أو فعول) معطوفان على (فعال) و(بديل) خبر المبتدأ، و(في كثرة) (عن فاعل) متعلقان بـ (بديل) وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد، لأن فعلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع، و(ما) مفعول بـ (يستحق) وهي موصولة وصلتها (له) و(من عمل) متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الصلة، و(ذا) فاعل بـ (قل) و(في فعليل) متعلق بقل، و(فعل) معطوف عليه. ثم قال:

٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

(ما سوى المفرد) هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير، فالتثنية نحو: هذان ضاربان زيداً، والجمع نحو: هؤلاء ضاربون عمراً وضراب زيداً، فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (سوى المفرد) و(مثله) مفعول ثان

مفعول ضروب، وسماها جمع سميئة، ونصل السيف: شفرته وقد يسمى السيف كله نصلاً، والمعنى: أنه كان يعرقب الإبل السميئة للضيغان عند عدم زادهم فيأكلون ويتزودون، إذا كان يفعل ذلك لمن يأكل ويتزود فأحرى من يأكل فقط، والشاهد في ضروب فإنه عمل عمل ضارب.

وقوله: [حذر أموراً الخ] البيت من الكامل، وحذر: خبر لمحذوف تقديره هو حذر، وأموراً بالنصب مفعوله، وجملة لا تضرير مضارع ضار بمعنى ضر في محل نصب نعتة أي لا تضره، وآمن: معطوف على حذر، وما: موصولة مفعول آمن، ومنجيه بالنصب خبر ليس، وجملة ليس صلة ما، والعائد ضمير اسم ليس أو الضمير المضاف إلى منجيه، وهذا البيت يحتمل المدح والذم، والشاهد في حذر حيث نصب المفعول، وقيل: البيت مصنوع وأن سيبويه سأل أبا يحيى اللاحقي عن فعل بفتح الفاء وكسر العين هل سمعت في إعمالها شيئاً من العرب؟ فقال: هذا البيت ونسبه للعرب والحق أنه من كلام العرب لأن سيبويه أثبت في كتابه وهو إمام جليل يابى أن يثبت في كتابه ما ليس من كلام العرب، وقد سمع في غير هذا البيت.

وقوله: [وهو خبر عن أكثر من واحد الخ] سبق قلم فإن بديلاً لم يخبر به إلا عن واحد، لأن الصحيح أن المعطوفات بأو يعود الضمير عليها مفرداً على أن المراد واحد لا بعينه، أو عودها على الأول استغناء به عما عداه على حد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَواً انْفُسُوا إِلَيْهَا﴾ الأصل انفسوا إليها. وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً﴾ الأصل بهما، وقوله به الخبر صوابه الصلة لأنه لا خبر هنا، على أن الصواب أن من عمل بيان لما فيكون متعلقاً بمحذوف حال منها والتقدير: فيستحق الشيء الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل.

(وما سوى المفرد) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: هل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة لا يعملان إلا إذا كانا مفردين لقوة شبههما بالفعل، وأما إن كانا مثنيين أو جمعاً فلا يعملان لبعدهما من الفعل لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء أو يعملان مطلقاً؟ فأجاب بأنها يعملان مطلقاً.

بـ (جعل) والمفعول الأول الضمير المستتر في (جعل) وهو العائد على المبتدأ، و(في الحكم) متعلق بجعل، وكذلك (حيثما). ثم قال:

٤٣٥ - وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضَ وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يعني (بذي الإعمال) ما توفرت فيه شروط العمل المذكورة، وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول: هذا ضارب زيداً وضارب زيد، وهذان ضاربان زيداً وضارباً زيد، وهؤلاء ضاربون زيداً وضاربون زيد، وضارب زيداً، وضارب زيد، هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو

(فإن قلت): لم عمل غير المفرد من اسم الفاعل والمصدر لا يعمل إلا إذا كان مفرداً؟ وقال في الكفاية:

وأعمل المصدر والمحدود ومصدر فارقه التوحيد

(أجيب عنه) بأن اسم الفاعل أشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى لدلالته على الأزمنة الثلاثة، والمصدر أشبه الفعل في اللفظ فقط الذي هو تضمن حروفه فضعف.

قول المكودي: [وكذلك حيثما] هذا إن جعلنا حيث ظرفاً وما المتصلة بها زائدة، وجملة عمل في محل جر بإضافة حيث إليها، وجملة جعل خبر المبتدأ، ويحتمل أن تكون حيثما اسم شرط متعلق بعمل وعمل فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم إن حيثما الخ تتميم للبيت قطعاً لأن قوله: في الحكم معناه العمل والشروط صرح بها فبقي قوله: حيثما ضائعاً أو هو للزيادة في الرد على من يمنع إعمال غير المفرد.

(وانصب بذي الإعمال) قد مر أن هذا رفع لما يقتضيه قوله كفعله اسم فاعل من أن التشبيه من كل وجه، مع أن اسم الفاعل بخلاف الفعل لجواز إضافته.

قول المكودي: [أنه هو الأصل الخ] هذا ظاهر كلام سيبويه، وقال الكسائي: لا أولويه لأحدهما، وقيل: الإضافة أولى للتخفيف، وقد قرئ بالجر والنصب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾.

وقوله: [هذا حكم الخ] قالوا: في هذه التوطئة نظر لأنها تقتضي أن جواز الوجهين مخصوص بالتعدي إلى واحد، فإن كان متعدياً إلى أكثر فحكم الأول وجوب النصب أيضاً ويكون داخلاً في قوله: وهو النصب الخ وليس كذلك، والصواب أن يقول هذا إن كان المفعول متصلاً باسم الفاعل أو فصل بينهما بما يجوز به الفصل، فإن فصل بينهما بغير ذلك أشار إليه الخ. والحاصل أن المعتمد الذي يجب حمل الناظم عليه أن يقول إذا لم يقع فصل أصلاً بين المعمول واسم الفاعل جاز في المعمول وجهان، ولا فرق بين أن يكون اسم الفاعل حينئذ متعدياً إلى واحد أو أكثر فمثلهما: أنا ضارب زيد، وأنا معطي زيد درهماً، فيجوز في زيد الوجهين، وكذلك إن فصل بينهما بما يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف إليه مما مر في قوله: فصل مضاف نحو: أنا ضارب غداً زيد، وأنا معطي والله زيد درهماً، فيجوز في زيد أيضاً الوجهان، وعلى هذين يحمل تلوأ من قول الناظم: وانصب بذي الإعمال تلوأ، فالتلو إما حقيقة بأن لا يقع فصل أصلاً، أو وقع بما يجوز به الفصل، وإن فصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول آخر تعين نصب المعمول والمفصول واحداً أو متعدداً، وذلك فيما

بدل منه إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله: (وهو لنصب ما سواء مقتضي) يعني أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد، وأضيف إلى الأول نصب ما عدا الأول، وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو: أنا معطي زيد درهماً، والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أنا معلم زيد عمراً منطلقاً. وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو: أنا ضارب زيد اليوم، وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور نحو: أنا معطي زيد درهماً أمس، فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المضي لم يستوفها، و(تلوا) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع، وكذلك (بذي) وهو مبتدأ وخبره (مقتضي) و(لنصب) متعلق بمقتضي. ثم قال:

٤٣٦ - وَاجْرُزْ أَوْ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمُبْتَغِي جَاءٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع. واختلف في الناصب له فقيل: اسم الفاعل المضاف، وقيل: فعل مضمَر وهو مذهب سيويه، وكلام

إذا كان اسم الفاعل متعدياً إلى أكثر من واحد نحو: أنا معطي زيد درهماً، وأنا معلم زيداً عمراً منطلقاً، فدرهماً في المثال الأول وعمراً منطلقاً في الثاني يتعين نصبهما للفصل بالعمول، وإن فصل بين المعمول الأول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به فيجب نصبه أيضاً، ولا فرق بين اسم الفاعل المتعدي إلى واحد أو أكثر، مثال الأول: أنا ضارب أخوك قائم زيداً، ومثال الثاني: أنا معط أخوك قائم زيداً درهماً، وأنا معلم أخوك قائم زيداً عمراً منطلقاً، فيتعين النصب في الجميع، وضمير سواء في قول الناظم ما سواء عائد على الثاني فيصدق بما إذا كان الفصل بالمعمول الثاني نفسه وبما إذا كان السوي حكماً بأن كل الفصل بين اسم الفاعل والمعمول الأول بأجنبي كما مر، هذا هو التحرير الذي يرشد إليه كلام الحافظ سيدي الطيب.

(وهو لنصب)، قول المكودي: [إذا كان يطلب أكثر الخ] قد علمت أن الصواب عدم التخصيص بما ذكر. وقوله: [بفعل مقدر] تقديره: أنا معطي زيد أعطيته درهماً أمس، ويقيد جواز الوجهين السابقين بما إذا كان الثاني ظاهراً، فإن كان ضميراً تعين جره بالإضافة نحو: هذا مكرمك الآن أو غداً، وقال الأخفش وهشام: الكاف في محل نصب مثلها في قولك: الله واقيك.

وقوله: [من باب التنازع الخ] لا يصح على مذهب الناظم لأنه لا يرى التنازع في متوسط، والأولى أنه محذوف من الآخر لدلالة الأول عليه، نعم يصح التنازع على مذهب الفارسي الذي يميزه في المتوسط.

(واجزر أو انصب)، قول المكودي: [إذا جر اسم الفاعل الخ] المراد به الذي توفرت فيه شروط العمل لأن الكلام فيه، وأما تابع ما لا يعمل فيتعين فيه الخفض.

وقوله: [وشمل جميع التوابع الخ] إن كان شاملاً باعتبار ظاهره هنا لذلك فالصواب تخصيصه بعطف النسق كما يستفاد في المثال وغيره من التوابع يتعين فيه الجر.

الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه، لكن صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور، و(تابع) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (اجر) فهو من باب التنازع. ثم مثل بقوله: (كمبتغي جاه ومالاً من نهض) فـ (من) في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته (نهض) و(مبتغي) خبر مقدم وهو مضاف إلى (جاه) و(مالاً) معطوف على المحل. ثم قال:

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بَلَا تَفَاضُلٍ

يعني أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ومطلقاً إذا كان صلة آل وبشرط الاعتماد، و(كل) مبتدأ مضاف لـ (ما) وهي موصولة وصلتها (قرر) و(لاسم) متعلق بقرر، و(يعطى) الخ خبر (كل) و(بلا تفاضل) تنمिम للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

٤٣٨ - فَهُوَ كِفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْعَطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول: زيد مضروب أبوه، فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله، كما تقول: زيد ضرب أبوه، و(كفعل) خبر (هو) و(صيغ) في موضع الصفة لـ (فعل) و(في معناه)

وقوله: [وكلام الناظم محتمل] مثله في الأزهري وفيه نظر لأنه سباه تابعاً، وإذا قدرنا له عاملاً لا يصدق عليه أنه تابع حينئذ، وإنما يتعين أن يكون مخفوضاً على اللفظ أو منصوباً على المحل، وقد يقال إنه سباه تابعاً باعتبار أنه وقع بعد المضاف إليه وحينئذ فيصح كلام هذا الشارح.

(وكل ما قرر لاسم فاعل) اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله فيما دل على حدث كأنه جنس، وقولهم: ومفعوله مخرج لما عدى اسم المفعول من كل ما لا يدل على حدث أصلاً أو دل عليه وعلى فاعله، ولا يدخل في الحد الفعل المبني للمفعول لأن الكلام في الأسماء قاله غير واحد، وقال بعض: يزداد في الحدو حدوث.

(بلا تفاضل) قيل: هذا كالتناقض مع قوله بعد: وقد يضاف ذا الخ، لأن اسم المفعول مختص بالإضافة إلى المرفوع معنى، وأجيب بأن المراد أن اسم الفاعل هو الذي لا يفاضل اسم المفعول، وأما اسم المفعول فيفاضل اسم الفاعل، وقال غير واحد: الحق أن التناقض ليس بصحيح لأن كلا منهما مضاف للفاعل معنى، لكن إضافة اسم المفعول مستحسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة.

(فهو كفعل) هذا وقع دفع لما يتوهم من التشبيه المقتضي أن اسم المفعول مثل اسم الفاعل في النية عن الفعل المبني للفاعل، وزاد قوله: (في معناه) مقتصرأ ولم يقل وعمله مع أنه مثله فيهما، لأن العمل داخل تحت الكلية من قوله: وكل ما قرر، والكفاف: زوجة وخادم ودار وما يقوم به لنفقتة.

قول المكودي: [زيد ضرب أبوه] الحق أن يقول يضرب بدل ضرب لما علمت أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو للاستقبال.

في موضع الحال من الضمير في (صبيغ) أي صبيغ للمفعول في حال كونه موافقاً له في المعنى « وأق بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله : (كالمعطى كفافاً يكفني) ف (المعطى) مبتدأ، وأل فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر عائذ على أل وهو المفعول الأول بالمعطى، و(كفافاً) مفعول ثان للمعطى، و(يكفني) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

يعني أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك: زيد مكسو العبد، وأصله مكسو عبده، ومثله قوله: محمود المقاصد الورع، و(قد) للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، و(ذا) قاعل بـ (يضاف) وهو إشارة إلى اسم المفعول، و(مرتفع) نعت لـ (اسم) و(معنى) منصوب على حذف حرف الجر أي في معنى « و(الورع) مبتدأ وخبره (محمود) وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمودة مقاصده.

وقوله: [من الضمير في صبيغ الخ] سبق قلم، والصواب أنه حال من لفظ المفعول المجرور باللام، لأن الموافق بالكسر هو المفعول والموافق بالفتح الفعل ويصير المعنى: حال كون المفعول موافقاً للفعل في معناه وهو أولى من جعله خبراً بعد خبر أو متعلقاً بالكاف التي بمعنى مثل.

(وقد يضاف ذا)، قول كدي: [يعني أن اسم المفعول انفرد الخ] أي عن اسم الفاعل، وهذا الكلام يقتضي أن اسم الفاعل لا تجوز إضافته إلى مرفوعه معنى، والحق ما مر أن إضافة اسم المفعول حسنة وإضافة اسم الفاعل قبيحة، ولا تجوز إضافة واحد منهما للمرفوع معنى إلا إذا أريد به الثبوت.

(كمحمود المقاصد الورع) أصله محمود مقاصده، فمقاصده نائب عن الفاعل لمحمود، وقيل فاعل لتنزل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة، ثم حول الإسناد عن المقاصد إلى المضاف إليه وهو الهاء، فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول أل على المقاصد لزوال إضافته التي كانت تنافيها، وليست خلفاً عن الضمير كما زعم الأزهري لأن الضمير لم يحذف ولكنه انتقل إلى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالإضافة فراراً من قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدي لاثنتين: أحدهما الضمير النائب عن الفاعل، وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به، فالإضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه، واستفيد من مثال المصنف أن إضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى إنما تجوز إذا كان اسم المفعول متعدياً إلى واحد، فإن كان من القاصر أو من المتعدي إلى اثنين أو أكثر فلا تجوز إضافته، وبه تعلم أن تمثيل المكودي بمكسو العبد غير صواب لأنه اسم مفعول من كسا المتعدي إلى اثنين فلا تجوز إضافته، بهذا قرره بعض المحققين وتأمله.

قول المكودي: [وذا فاعل الخ] فيه نظر بل هو نائب عن الفاعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزید، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٤٠ - فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمَعْدِي مِنْ فِي ثَلَاثَةِ كَرْدٍ رَدًّا

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين، وشمل قوله: (المعدي) فعل مفتوح العين نحو: ضرب ضرباً، وفعل المكسور العين نحو: فهم فهماً، والمعتل الفاء نحو: وعد وعداً، والمعتل العين نحو: باع بيعاً، وقال قولاً، والمعتل اللام نحو: رمى رمياً، وغزا غزواً، والمضعف نحو: رد رداً، و(فعل) خبر مقدم، و(قياس) مبتدأ، و(من ذي) في موضع الحال من (مصدر) ويجوز أن يكون (فعل) مبتدأ، و(قياس) خبره لأن فعلاً معرفة بالعالمية. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٤٤١ - وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلَ كَفَرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَّلَ

هذا هو القسم الثاني من الفعل الثلاثي وهو اللازم المكسور العين، وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوي في ذلك الصحيح كفرح فرحاً، وأشر أشراً، والمعتل اللام كجوى جوى،

أبنية المصادر

الأولى أن يؤخر هذا الباب والذي بعده إلى آخر التصريف وهو الذي فعل في كافيته، لأن الكلام فيها يتعلق بالمفردات، فهما من قبيل علم التصريف لا علم النحو، وقد يقال أنه لما ذكر عملهما ناسب ذكر ذاتهما، والأبنية جمع بناء، والبناء مصدر بني يبنى بناء، والمراد بالأبنية الأوزان كأنه قال: أوزان المصادر.

قول كدي: [فالثلاثي أربعة أقسام] باعتبار الثلاثي المكسور العين أو المفتوحها الذي مصدره فعل بسكون العين قسماً واحداً، وإلا فإن اعتبر كسر العين وفتحها وضمها من غير نظر إلى التعدي وال لزوم كانت ثلاثة، وبالنظر إليهما كانت خمسة، لأن مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين، وفعل المضموم لا يكون إلا لازماً.

(فعل قياس) المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، إلا أنك تقيس وزناً مع وجود السماع بغيره، قاله سيويه والأخفش.

قول المكودي: [وقال قولاً] تمثيله بقال قولاً هنا غير صواب لأن كلامنا في المتعدي والقول وما تصرف منه لازم لأنه إنما تحكي به الجمل أو ينصب به المفرد الذي في معنى الجملة كقلت خطبة كما مر. وقوله: [في موضع الحال من مصدر النخ] الأولى أنه حال من الفعل المعدي.

(وفعل اللازم)، قول كدي: [وأشر أشراً] الأشر: البطر، والباطر: الكافر للنعمة.

وقوله: [كجوى جوى] الجوى: شدة الوجد من عشق أو حزن أو مطلق المرض أو خصوص داء

وعمي عمي، والمضعف كشل شللاً، وقط قططاً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(بابه) مبتدأ ثان، و(فعل) خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره عن الأول. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٤٤٢ - وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَغَدَا

يعني أن فعل اللازم يأتي مصدره على فِعُول ويستوي في ذلك الصحيح نحو: قعد قعوداً، والمعتل العين نحو: حال حوولاً، والمعتل اللام نحو: سما سمواً، وغدا غدواً، و(فعل) مبتدأ، و(اللازم) نعت له، و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني، و(فعول) مبتدأ وخبره في (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(باطراد) في موضع الحال من فعول، ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً أَوْ فَعَلَاناً فَادِرٍ أَوْ فَعَالاً

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيدكر رابعاً بعد وهي: فعال بكسر الفاء، وفعلان بفتح الفاء والعين، وفعال بضم الفاء، وما ظرفية مصدرية، و(مستوجباً) خبر (يكن) و(فعالاً) مفعول بمستوجباً، و(أو فعلاناً أو فعالاً) معطوفان على (فعالاً). ثم بين وجه معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّباً

يعني بالأول فعالاً وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو: أبى إباء، ونفر نفاراً،

الجوف. وقوله: [كشل شللاً الخ] الشلل. هو يبس بعض الأعضاء نسأل الله السلامة والعافية، وشل أصله شلل من باب فعل المكسور.

(فإن قلت): ما الفرق بين ردا المصدر المتقدم وشللاً وقططاً حتى أدغم الأول دون الأخيرين مع اجتماع المثليين في كل؟ (قلت): الأول مصدر متعدي فعينه ساكنة فموجب الإدغام موجود فيه والأخيران من اللازم فعينهما محركة ووزنهما فعل بفتحتين وهما الوزن الرابع من الأوزان السبعة التي لا يجوز فيها الإدغام المشار إليها بقول الناظم فيما يأتي لا كمثل صفف وذلل وكلل ولبب، وإنما وقع الإدغام في الفعل في الجميع لأن الإدغام في الفعل أصل وفي الأسماء فرع.

(وفعل اللازم)، قول كدي: [وباطراد في موضع الحال من فعول الخ] لا يصح لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هنا الابتداء، والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة فأحرى من جهتين مختلفتين، على أن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل من الاستقلال للجار والمجرور الذي هو له وغدا بالمهملة بمعنى راح.

(كأبي) اعترض عليه التمثيل بأبي فإنه متعد تقول: أبى زيد فعل كذا، والحق أن أبى يستعمل بمعنى كره، تقول: أبيت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد وليس مراداً، ويستعمل بمعنى امتنع فيكون لازماً، وفي

وفر فراراً، ونار نواراً. قوله: (والثان للذي اقتضى تقلباً) يعني بالثاني فعلاناً وهو أيضاً مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لمع لمعاناً، وجال جولاناً، وغلت القدر غلياناً. وقوله:

٤٤٥ - لَلدَّاءُ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتُ وَشَمِلَ سَيِّراً وَصَوْتاً أَلْفَعِيلٌ كَصَهْلٍ

هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الداء والمرض نحو: سعل سعالاً، وزكم زكاماً. ثم قال: (ولصوت) يعني أن فعالاً يكون أيضاً مصدرًا مطرداً لفعل اللازم الدال على الصوت نحو: نعى نعاقاً، ويعرت الشاة يعاراً، ورغا البعير رغاء، ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء، ولفعل الدال على الصوت.

وقوله: (وشمل سيراً وصوتاً الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل، ويكون مصدره مطرداً في فعل اللازم الدال على السير نحو: ذمل ذميلاً، ورسم رسماً، والدال على الصوت نحو: صهل صهيلاً، وهذا معنى قوله: (وشمل سيراً وصوتاً). وقوله: (فأول) مبتدأ وسوغ الابتداء به التنويع أو أنه وصف لمحدوف والتقدير فوزن أول وخبره (الذي امتناع) أي لفعل صاحب امتناع فهو على حذف مضاف، و(الثان) مبتدأ وأصله والثاني بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة وخبره (للذي) (واقضى) صلة الذي، و(تقلباً) مفعول باقتضى، و(فعال) مبتدأ وخبره (للداء) وأراد للداء فقصره ضرورة، و(لصوت) معطوف على (للداء) والتقدير فعال مصدر للداء ولصوت وشمل فيه لغتان شمل

المصباح: أبي الرجل يأبى بمعنى امتنع. وقال الزخشي في تفسير أبي من قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ امتنع مما أمره ربه به، وهذا الأخير هو مراد الناظم، وبه يسقط اعتراض الأزهري وغيره.

(للداء فعال)، قول كدي: [وزكم زكاماً الخ] تمثيله بهذا غير صواب لأنه متعد في القاموس زكمه فهو مزكوم.

(ولصوت)، قول كدي: [نحو: نعى نعاقاً] بضم النون ونعيقاً وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب، والمضارع بفتح العين وكسرهما ومنه: ﴿كَمِثْلَ الَّذِي يَنْعَقُ﴾.

وقوله: [ويعرت الشاة يعاراً] الصحاح يعرت العنز تيعر يعاراً بضم الياء إن صاحت، وأما اليعار بفتح الياء فهو الجدلي يربط على الزبية لأجل أن يقع الأسد فيها إذا أتى ليأكل الجدلي. وقوله: [ورغا البعير رغاء] بمعنى صوت مبالغة في التصويت.

(وشمل سيراً وصوتاً) أخذ من كلامه أن فعل الدال على الصوت له مصدران: فعال بضم الفاء وفعيل، وليس المراد كل ما دل على الصوت يكون مصدره عليهما معاً بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نعاقاً ونعيقاً، ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعرت الشاة يعاراً، ومنه ما سمع فيه فعيل فقط نحو: صهل صهيلاً كما مر.

وقوله: [على حذف مضاف الخ] صوابه على حذف الموصوف. وقوله: [قبل الروي المقيد الخ]

يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، وشمل يشمل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع وهي اللغة الفصحى، إلا أنه ينبغي أن يضبط هنا بالفتح صوتاً من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد، و(الفعل) فاعل بـ (شمل) و(سيراً) مفعول بشمل، و(صوتاً) معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال:

٤٤٦ - فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفُعْلًا كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

يعني أن فعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً يطرد في مصدره وزنان: الأول (فعولة) نحو: سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة، والثاني (فعالة) نحو: جزل جزالة، وفصح فصاحة، وضخم ضخامة، ونظف نظافة، و(فعولة) مبتدأ، و(فعالة) معطوف عليه بحذف حرف العطف، و(لفعلا) خبر المبتدأ. ثم قال:

٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَسُخِطَ وَرِضِيَ

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعاً عن العرب، وفهم منه أن جميع ما ذكره مما تقدم من المصادر مقيس، وفهم أيضاً منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين: سخطاً وهو مصدر (سخط) وقياسه سخط بفتح السين والحاء، وقد جاء كذلك (ورضى) وهو مصدر رضى وقياسه رضى بفتح الراء، وفهم من قوله: (كسخط) في إثباته بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس، و(ما) مبتدأ وهي شرطية خبرها (أتى) و(مخالفاً) حال من الضمير المستتر

الروي المقيد عند العروضيين الذي ليس آخره حرف لين من واو أو ياء أو ألف. وبيان السناد أن الروي في صهل هو اللام وما قبله مفتوح، فلو قلنا فيما قبله شمل بالكسر على اللغة الفصحى لاختلفت حركة الحرف الذي قبل اللام وهو عيب السناد.

(فعولة فعالة لفعلا) ليس المراد أن كل ما صح فيه فعولة يصح فيه فعالة بل فعولة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعل بسكون العين نحو: سهل فهو سهل فمصدره سهولة، وصعب فهو صعب فمصدره صعوبة، وفعالة خاص بفعل الذي الوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل فمصدره جزالة، ونظف نظافة فهو نظيف، وكرم كرامة فهو كريم، ولأجل ما قلنا مثل المصنف بمثالين هما من باب اللف والنشر المرتب، فسهل يرجع لفعولة، وجزل يرجع لفعالة مستفاد منه ما مر.

(وما أتى مخالفاً)، قول كدي: [وقياسه سخط] مع قوله: وقياسه رضى وإنما كان قياسهما ذلك لقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل. وقوله: [وما مبتدأ وهي شرطية النخ] الأولى جعلها موصولة مبتدأ، وجملة أتى صلتها وخبرها جملة فبابه ودخلت الفاء في خبرها لأن المبتدأ أشبه الشرط في العموم والإبهام والله أعلم.

في أن وهو الضمير العائد على المبتدأ، و(لما) متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصادر المزيد فقال:

٤٤٨ - وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر (مقيس) غير متوقف على السماع، وشمل قوله: (غير ذي ثلاثة) الرباعي الأصول نحو: دحرج، والمزيد من الرباعي نحو: احرنجم، والمزيد من الثلاثي نحو: استخرج، وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال: (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو (قدس) يأتي مصدرة على تفعيل نحو: قدس تقديساً، وعلم تعليماً، و(غير) مبتدأ، و(مقيس) خبره، و(مصدرة) مفعول لم يسم فاعله بمقيس، ويجوز أن يكون (مقيس) خبراً مقدماً، و(مصدرة) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

وقوله: [في بيان مصادر المزيد الخ] أطلق المزيد على ما يشمل الرباعي الأصول كما يدل له تقريره بعد لأنه يصدق عليه أنه زاد على ثلاثة.

(وغير ذي ثلاثة)، قول المكودي: [وله أبنية كثيرة] ضمير له عائد على غير الثلاثي فيصدق بالرباعي الأصول الآتي في قوله: فعال أو فعلة لفعلاً، ويصدق بالمزيد منه الداخل في عموم قوله: وما يلي الآخر الخ والمزيد من الثلاثي فيؤخذ من المكودي أن المصنف تكلم على مصادر الجميع وهو كذلك، ولو جعلت الضمير عائداً على المزيد من الثلاثي وما قبله على ما يليه كما توهم واعترض به لاقتضى أن الناظم لم يتكلم على الرباعي الأصول والمزيد منه والأمر بخلافه كما قد علمت، ومعنى دحرج تابع وفي القاموس: دحرج الإبل رد بعضها على بعض، واحرنجم أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم الإبل أو القوم إذا اجتمع بعضها على بعض وازدهموا.

(كقدس) بالبناء للمفعول والتقدير نائبه والزائد هو أحد المثلين المدغم أحدهما في الآخر بدليل أنه لم يوجد إلا أحد المدغمين في المصدر.

قول المكودي: [بمقيس] لأن مقيس اسم مفعول من قاس وأصله مقيوس فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وهو القاف فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الواو الساكن الثاني على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، ثم إن عبارة المصنف على إعرابي المكودي تقتضي أنه لم يستعمل لغير الثلاثي إلا المصدر والمقيس ولم يستعمل له المسموع وليس كذلك كما يأتي، وحينئذ فالأولى أن يقرأ مقيس بضمة واحدة من غير تنوين مبتدأ ثان ومصدرة بالجر مضاف إليه، والكاف في قوله: كقدس اسم بمعنى مثل خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول.

(قلت): والظاهر أن إعرابي كدي صحيحان، والعموم الذي ذكره يخصه قول المصنف بعد: وغير ما مر السماع عادله، فينتفي الاعتراض الذي أطبقوا عليه، ثم إن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس وهذه الكلية لا تؤخذ من الناظم، ولو قال:

٤٤٩ - وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثي المزيد، الأول: (زكه) وهو أمر من زكى ومصدره يأتي على تزكية، ومثله نعى تنمية، وسمى تسمية. الثاني: (أجمل) وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمال، ومثله: أكرم إكراماً، وأعطى إعطاء. الثالث: (تجمل) وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل، ومثله: تكلم تكلماً، وتعلم تعلماً. و(زكه) وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله (كقدس التقديس) و(إجمال) مصدر أجمل وهو مضاف إلى (من) وهي موصولة وصلتها (تجملاً) وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل تجملاً. ثم قال:

٤٥٠ - وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا أَلْتًا لَزِمْ

ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول (استعذ) وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة، ومثله استقم استقامة. الثاني: (أقم) وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة.

لكل ما جاوزه مقيس كما تقول قدس التقديس

لأفادها، ويكون الضمير البارز في جاوزه عائداً على الثلاثي، ومقيس: صفة لمحذوف أي مصدر مقيس، وقد عبر الموضح بالكليّة تنكيّثاً على المصنف حيث قال: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس الخ.

(وزكه تزكية) هذا تقييد لما قبله كأنه قال: محل كون تفعيل من دون تقييد مصدر الفعل المضعف إذا كان فعل صحيح اللام. فإن كان معتل اللام فمصدره التفعيل أيضاً، ولكنه بعد تغييره لتفعلة بأن تحذف ياء تفعيل ويعوض منها التاء كما أشار إليه هنا، وبه تعلم أن ياء تزكية وتسمية وتنمية مخففة لام الكلمة، ووزنه في الأصل وزن الصحيح إذا علمت هذا، فقول المكودي: هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال إنما ذلك صورة وإلا ففي الحقيقة أن زكى من باب قدس كما علمت والتزكية إخراج مال الزكاة والتطهير وتزكية في هذا المثال مفعول مطلق عامله الفعل الواقع قبله وهكذا يقال في المصادر الواقعة بعد أفعالها في كلام المصنف.

(وأجمل إجمال) يأتي مصدر أفعل على إفعال لا فرق بين كونه صحيح العين أو معتلها كأقام إلا أنه في المعتل العين لا بد فيه من إعلال كما يأتي في أقم إقامة ومعنى أجمل أحسن إحساناً من أحسن إحساناً.

وقوله: [وهي موصولة الخ] ولا يصح كونها حرف جر لإيهامه أن الفعل أصل للمصدر فيكون مخالفاً لقوله فيما مر: وكونه أصلاً لهذين انتخب، كذا قالوا، وانظر ما معنى هذا الكلام، فإن إجمالاً ليس مصدر تجمل حتى يأتي ما قالوا وإنما هو مصدر من أجمل، والصواب أن عدم صحته من جهة المعنى لأنه أمره أن يجمل إجمال هذا الشخص الموصوف بكذا.

وقوله: [قدم المصدر على فعله الخ] كون الأول مصدراً والثاني فعلاً متعين في كلام المصنف، لأنه لو

ثم قال : (وغالباً ذا التالزم) الإشارة بـ (ذا) إلى المصدرين وإنما أفردته على إرادة ما ذكر، وإنما لزمته التاء لأن (استعاذة) أصله استعوذاً، و(إقامة) أصلها إقواماً فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء، وفهم من قوله : (غالباً) أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم : أرى إراء، واستفاه استفهاً، و(ذا) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(التاء) مفعول بلزم ويجوز أن تكون (التاء) مبتدأ، و(لزم) خبره، و(ذا) مفعول مقدم بلزم. ثم قال :

كان الأول فعلاً ما اتزن البيت إلا بتنوينه والتنوين لا يلحق الأفعال فتعين تقديم المنون وهو المصدر، ثم إن نجمل نجملاً من جملة ما يدخل في قوله : وضم ما يربيع في أمثال الخ، فلو حذفه ما ضره.

(وغالباً ذا التالزم)، قول المكودي : [وإنما أفردته] أي أفرد ذا مع كون الإشارة إلى اثنين. وقوله : [فنقلت حركة الواو فيهما] أي في المصدرين تبعاً لنقل الحركة فيهما، وهذا النقل هو المشار إليه فيما يأتي بقوله :

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل

وقوله : [وقلبت ألفاً] أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة.

وقوله : [وحذفت إحدى الألفين الخ] عند الخليل وسيبويه أنها ألف المصدر لزيادتها وقربها من الطرف وهو الموافق لما يأتي في قوله : وألف الأفعال واستفعال أزل الخ، واختار الأخفش والقراء الأولى المقولوبة عن عين الكلمة فيكون وزن إقامة على الأول إفعاة وعلى الثاني إفالة، وما قيل في إقامة يقال في إجازة. وقد ورد أن طالباً سأل عالماً أن يعطيه الإجازة فقال له : صرف لي لفظ إجازة أعطك الإجازة.

وقوله : [أرى إراء الخ] أصل أرى أراى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً لقول ابن يري رحمه الله :

والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقق علته

وأصل المصدر إراء بهمزين بينهما ألف فعمل بالهمزة الأولى ما فعل همزة الفعل، وفعل باستفاه استفها ما فعل وباستقام استقامة إلا تعويض التاء، والقياس أن تعويض التاء من الألف المحذوفة في إراء واستفاه، ثم قيل : لا فائدة في قول المصنف : واستعد استعاذة لأنه داخل في قوله : وأجل إجمال الخ، وأجيب بأن هذين الوزنين لما اشتركا في الإعلال وكان لهما حكم ينفران به عن غيرهما من الصحيح وهو حذف الألف وكون التاء عوضاً منه خصهما بالذكر، كما اعترض على المصنف أيضاً في قوله : وغالباً ذا التالزم بأن الغلبة تقتضي نفي اللزوم، واللزوم هنا وفي قوله الآتي :

والتالزم عوض وحذفها بالنقل نادر عرض

ينافي الغلبة، وأجيب بأن هذا ليس حكماً من المصنف وإنما هو بيان لما وقع في كلام العرب كأنه قال : الغالب والكثير في كلام العرب أن التاء لا تنفك ومن غير الغالب انفكاكها.

وقوله : [والتاء مفعول بلزم الخ] يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدأ والخبر بمفعول الخبر وهو جائز لكنه على خلاف الأصل، وهذا الوجه أحسن الوجوه، ويلزم على الإعراب الثاني تقديم مفعول الخبر وهو ذا

٤٥١ - وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَا
٤٥٢ - يَهْمَزُ وَضَلَّ كَاصْطَفَى وَضَمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَا

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل، يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتوحاً بهمزة الوصل فإنه يد ويفتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف، ثم اكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث، و(ما) موصولة مفعول مقدم بـ (مد) وهو مطلوب أيضاً لافتتح فهو من باب التنازع، و(مع) متعلق بـ (مد) وكذلك (مما) وهي موصولة وصلتها (افتتحا) و(يهمز) متعلق بافتتح. ثم مثل بقوله: (كاصطفى) فتقول: اصطفى اصطفاء، ومثله انطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً، واقتدر اقتداراً.

ثم قال: (وضم ما يربع في أمثال قد تلملما) يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير

على المبتدأ وهو التاء وهو خاص بالضرورة، قالوا: والصواب إعراب المعرب وهو أن ذا مبتدأ أول، والتاء مبتدأ ثان، ولزم خبر عن الثاني، والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول، والرابط محذوف، وغالباً: حال مقدم من فاعل لزم، والتقدير: ذا أي المصدر التاء لزمته حال كون ذلك غالباً ويلزم عليه أكثر مما لزم على إعرابي المكودي وهو تقديم معمول الخبر الفعلي على مبتدئين، فالأولى الإعراب الأول عند المكودي كما علمت.

(وما يلي الآخر)، قول كدي: [يعني أن الحرف المتصل به الحرف النخ] بالرفع فاعل المتصل فيؤخذ منه أن الأخير في كلام المصنف بالرفع فاعل يلي ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذي يليه ويتبعه الحرف الأخير، ولم يكتف المصنف بمد عن افتتاح، لأن المد لا يعين الألف، إذ قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء، مع أن المراد الألف، فلا بد من ذكر الفتح ليعينه، والأولى تقديم افتتاح على مد، لأن الفتح سابق على المد، وقد يقال الواو لا تقتضي ترتيباً، ومعنى افتتاح أدمه على فتحه، وقيل الفتح غير الفتح.

وقوله: [فهو من باب التنازع النخ] غير صحيح صناعة عند الناظم، والصواب أنه من الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

(كاصطفى) أصله اصطفو لأنه من الصفوف قلبت الواو ألفاً، وتقول اصطفاو بالواو ثم تقلب الواو همزة لقوله فأبدل همزة من واو ويا آخراً أثر ألف زيد فصار اصطفاء.

(وضم ما يربع) بفتح الباء وقد تكسر وتضم أي يصير الثلاثة أربعة بنفسه فهو رابع، والتلملم الاجتماع يقال تلملم الركب أو الجيش إذا اجتمع بعضه إلى بعض، وقال المصنف في أمثال ولم يقل في مثال بالإنفراد إشارة إلى أن هذا الحمل غير خاص بتفعل بل هو عام في المبدوء فيشمل تفعل نحو: تكلم تكلماً، وتفاعل نحو: تقاتل وتخاصم، وما كان ملحقاً بتفعلل نحو: تجلبب وتبيطر، ومحل وجوب ضمه في اللفظ إن كان صحيح اللام وإلا بأن كانت لام الكلمة ياء كسر الرابع كسراً عارضاً كالتواني والتداني، لأن الواو متى

مصدراً نحو: تلملم تلملماً، ومثله تدرج تدرجاً، وتنفس تنفساً، و(ضم) فعل أمر، و(ما) مفعول به وهو موصول وصلته (يربع) ويحتمل أن يكون (ضم) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول، و(ما) مفعول لم يسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

٤٥٣ - فَعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

يعني أن فعلل يأتي مصدره على (فعلال) وعلى (فعلة) نحو: دحرج دحرجاً، ودحرجة، وفهم منه أن مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو: جلبب، وحوقل، فتقول: جلبب جلبباً وجلبية، وحوقل حيقلاً وحوقلة، إلا أن المقيس منها (فعلة) دون (فعلال) وقد نبه على ذلك بقوله: (واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً) وجعلها في التسهيل مقيسين معاً، و(فعلال) مبتدأ، و(فعلة) معطوف عليه، والخبر (لفعللا) و(ثانياً) مفعول أول بـ (اجعل) و(مقيساً) مفعول ثان، و(لا) عاطفة عطفت (أولاً) على (ثانياً). ثم قال:

٤٥٤ - لِفَاعِلٍ أَلْفَعَالُ وَالْمَفَاعَلَةُ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

يعني أن (فاعل) له مصدران وهما: (الفعال والمفاعلة) نحو: قاتل قتلاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً ومخاصمة، و(الفعال) مبتدأ، و(المفاعلة) معطوف عليه، والخبر في المجرور قبله. ثم قال: (وغير ما مر السماع عادله) يعني أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عديلاً له، وما جاء من ذلك قول الراجز:

تطرفت بعد ثلاثة أحرف وجب قلبها ياء لما يأتي في قوله: والواو لا ما بعد فتح يا انقلب، وتعليل الأزهري غير صواب.

وقوله: [وضم فعل أمر الخ] وأصله اضمم فنقلنا حركة الميم إلى الضاد قبلها فحذفت الهمزة وأدغمت الميم في الميم. وقوله: [ويحتمل أن يكون ضم فعلاً ماضياً] فأصله حينئذ ضمم بضم الأول وكسر الثاني فأدغمنا أحد المثليين في الآخر.

(فعلال أو فعلة)، قول كدي: [نحو دحرج دحرجاً الخ] الذي في الأزهري عن الصيمري أنه لم يسمع إلا دحرجة ولم يسمع فيه دحرجاً، والذي في القاموس والصحاح أنها سمعا معاً. وقوله: [نحو جلبب] هو من الرباعي المزيد الذي ضعفت فيه اللام ليكون ملحقاً بالرباعي الأصول كدحرج، وبه يسقط اعتراض بعض من أن الصواب أنه رباعي الأصول كدحرج، ومعنى جلبب لبس الجلباب.

وقوله: [وحوقل] هو ما زيدت فيه الواو إلحاقاً بالرباعي الأصول أيضاً، والحوقة: مشية الشيخ الضعيف قاله الزمخشري، والحوقة أيضاً الفتور عن الجماع لكبر، ولا يقال حوقة في لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنما يقال الحوقة بتقديم اللام على القاف قاله غير واحد.

(وغير ما مر)، قول المكودي: [أي صار عديلاً الخ] أي نظيراً له ومثالاً له في كونه لا يقاس. وقوله:

باتت تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبياً

وقياس مصدر نزي تنزية مثل زكي تزكية، ومن ذلك أيضاً كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (من) و(السباع) مبتدأ ثان، و(عادله) في موضع الخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

٤٥٥ - وَفَعْلَةٌ لِمَرْءٍ كَجَلْسَةٍ وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلْسَةٍ

يعني أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بـ (فعللة) بفتح الفاء وسكون العين نحو: جلس جلسة، وضرب ضربة، وإذا أردت الهيئة أتيت بـ (فعللة) بكسر الفاء نحو: جلس جلسة حسنة، وقد يكون بناء المصدر على (فعللة) نحو رحمة، وعلى (فعللة) كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

[باتت تنزي دلوها الخ] البيت من الرجز، وبات: فعل ماضٍ من أخوات كان واسمها عائد على المرأة المحدث عنها وقيل عائد على ناقة، وتنزي: فعل مضارع نزي بمعنى حرك، ودلوها بالنصب مفعوله، وتنزياً: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية بالتاء عملاً بقوله: وزكه تزكية، وكما: الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر وتقدير الكلام مثل تنزية، والشهلة: قال الأزهري والعيني العجوز والذي في الصحاح والمصباح: الشهلة المرأة النصف العاقلة، والنصف بفتحيتين المتوسطة في السن، والقاموس جمع بينهما فقال: هي النصف العجوز، قال الشاعر:

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة ولا يسوقنها لحبلك القدر
فإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أمثل نصفها الذي غير

وخص النصف بالذكر لأنها تحب الصبيان أكثر من الشابة فترقيصها له أكثر كذلك وهذه المرأة أو الناقة تحرك الدلو عند الأخذ للماء من البئر كثيراً.

(وفعللة مرة) لما ذكر المصادر من الثلاثي وغيره وكان المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير، ويحتمل مطلق الهيئات كأنه قيل له: وإذا أردنا الدلالة منه على خصوص الوحدة أو هيئة مخصوصة كيف التوصل إلى ذلك؟ فقال: وفعللة الخ.

قول المكودي: [من مصدر الثلاثي الخ] يدل على هذا التخصيص قول المصنف بعد: في غير ذي الثلاث الخ. وقوله: [نحو جلس جلسة الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون في مصدر الثلاثي زيادة على حروف الفعل كجلس جلوساً أو لا كضرب ضرباً، فإن لم تكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كانت هنالك زيادة فإنك تطرحها، وإذا حذفت الزيادة فتبني فعلة من الباقي وتحتمة بالتاء فرقاً بين المرة الواحدة والجنس.

وقوله: [نحو جلست جلسة حسنة] هكذا في غالب النسخ بزيادة الوصف بحسنة، والأولى إسقاطها لأن الهيئة حينئذ مستفادة من الوصف، وفي بعض النسخ إسقاطها وهو الصواب.

٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِأَلْتَا الْمَرَّةِ وَشَذُّ فِيهِ هَيْئَةُ كَالْخَمْرَةِ

يعني أن مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو: أكرمه إكراماً إذا أردت المرة إكرامة، وفي نحو: انطلق انطلاقاً، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زكى تركية، واستعاذ استعاذة، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زكى تركية واحدة، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ فيه هيئة كالخمرة) يعني أن قد جاءت الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم: الخمرة وهي من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العمة من اعتم، والقمصنة من تقمص، والنقبة من انتقب، و(المرة) مبتدأ، والخبر في قوله: (بالتاء) وإنما حذفت التاء في (الثلاث) لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف، و(في غير ذي الثلاث) متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار.

وقوله: [إلا بقرينة] أي كالوصف ولا تختص به خلاف ما في الموضع.

(وشذ فيه هيئة) إنما شذ لأنه يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي قصد إثباتها لوجودها في الفعل وبيانه أن اختمر مصدره اختمار، فإذا أردت الهيئة وقلت مثلاً خمرة فقد أدى إلى حذف همزة الوصل والتاء وهما موجودان في الفعل.

قول المكودي: [إذا لبست الخمار] أي غطت رأسها به. وقوله: [من اعتم] إذا لبس العمامة على رأسه. وقوله: [من تقمص] إذا لبس القميص. وقوله: [من انتقب] إذا لبس النقاب وهو المسمى في العرف بالثام. وقوله: [في الثلاث] الواقع في كلام المصنف^(١) في غير ذي الثلاث، ولعله كان ذلك في كلامه، وناسخ البيضة هو الذي حذف غير ذي وإلا فالثلاث مجرور بالإضافة. وقوله: [وفي موضع الحال] هذا نادر لتقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وهو الجار والمجرور، وقد قال الناظم سابقاً: وعامل ضمن معنى الفعل لا. حروفه الخ، إلى أن قال: ونذر نحو سعيد مستقراً الخ.

(١) (قوله: الواقع في كلام المصنف الخ) الظاهر أن مراد الشارح أن ينص على نكتة حذف التاء من خصوص لفظ الثلاثة، ففي الواقعة في عبارته بمعنى من وليست هي عبارة المصنف، وهذا لا ينافي أن لفظ الثلاث في عبارة المصنف مجرور بالإضافة، فالمناسب حذف هذه القولة بتمامها فتأمل، اهـ مصححه.

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي، فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين مطلقاً، ومكسور العين متعد وهذا هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهذا هو القسم الثاني، ومضموم العين ولا يكون إلا لازماً وهذا هو القسم الثالث. وقد أشار إلى الأول فقال:

٤٥٧ - كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

المراد بقوله: (كفاعِل) هذا الوزن الذي على صيغة فاعِل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها، سواء كان على وزن (فاعل) كضارب، أو على غيره كمكرم ومدحرج، وشمل قوله: (من ذي ثلاثة) جميع أنواع الفعل الثلاثي، ثم أخرج فعل بالكسر اللازم وفعل المضموم العين ولا يكون إلا لازماً بقوله:

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها

هكذا في بعض النسخ بإسقاط وأسماء المفعولين وهي نسخة كدي، فلذا قال في قول المصنف بعد: وإن فتحت منه ما كان انكسر الخ أنه تبرع بذكره، وفي غالب النسخ بزيادة وأسماء المفعولين وهي الصواب وحينئذ فلا تبرع، وإنما ساغ جمع فاعل على فاعلين جمع مذكر سالماً مع أن فاعل اسم للفظ وهو غير عاقل، ولا يجمع جمع مذكر سالماً إلا ما كان لعاقل كما مر، لأن اللفظ واقع على الشخص المتصف بمعنائه، والشخص يكون عاقلاً وغير عاقل فغلبنا العاقل لشرفه على غيره.

(فإن قلت) قاعدة المركب الإضافي أن يجمع المضاف دون المضاف إليه على ما للجمهور كما تقول في جماعة كل واحد منهم يسمى بعبد الله عبيدو الله والأصل عبيدون حذفت النون للإضافة، وهنا جمعت المضاف والمضاف إليه معاً. (قلت): ما ذكر خاص بالعلم أو ما أضيف إلى العلم، ولفظ اسم في اسم الفاعل ليس علماً وإنما هو اسم جنس بدليل تنكيه تارة بتنكير المضاف إليه فتقول: اسم فاعل وتعريفه بتعريف المضاف إليه بأل فتقول: اسم الفاعل، فلذلك صح جمع المضاف إليه. قول المكودي: [مطلقاً] أي متعد أو لازم. وقوله: [متعد] يرجع لمكسور العين فقط كما هو ظاهر.

(كفاعِل صغ اسم فاعل الخ)، قول المكودي: [الذي على صيغة الخ] أشار بهذا إلى أن الكاف في قول المصنف كفاعِل بمعنى على وهو على حذف مضاف فهي مثلها فيمن قال: كيف أصبحت؟ تقول: كخير أي على خير. وقوله: [والمراد باسم الفاعل الخ] أي من حيث هو لا بقيد كونه للثلاثي بدليل آخر كلامه وعبارته توهم أن عندنا اسم الفاعل غير وصف وليس كذلك.

٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَقَعِلُ غَيْرُ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ

وهو ضمير عائذ على (فاعل) في البيت الذي قبله، يعني أن فاعلا (قليل) في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو: فره العبد فهو فاره، وسلم فهو سالم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع: مفتوح العين متعد نحو: ضرب فهو ضارب، وغير متعد نحو: قعد فهو قاعد، ومكسور العين متعد نحو: شرب فهو شارب، واسم (فاعل) مفعول بـ (صغ) و(كفاعل وإذا) متعلقان به، والظاهر أن يكون تامه بمعنى يوجد، و(من ذي) متعلق بهما، و(غذا) يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته فيكون متعدياً، ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منها معاً على فاعل، والمراد بـ (قليل) شاذ ولذلك قال بعد: (بل قياسه فعل) و(هو قليل) مبتدأ وخبر، و(في) متعلق بقليل، و(غير متعدي) حال من فعل الأخير. ثم أشار إلى النوع الثاني من المثالين فقال: (بل قياسه فعل).

٤٥٩ - وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانٍ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ

فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان: (فعل وأفعل وفعلان) وتجاوز في إطلاق اسم الفاعل عليها، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل، ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص بمعنى في الفعل يقتضيه نبه على ذلك بالمثال فقال: (نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر) فـ (فعل) للأعراض نحو: فرح وهو فرح، وأشر فهو أشر، و(فعلان) للامتلاء وحرارة البطن نحو: غراث فهو غرثان،

(وهو قليل في فعلت)، قول المكودي: [نحو فره العبد الخ] معناه حذق فهو حاذق، ومثله: طهر فهو طاهر، وحض فهو حامض، ومثل فهو مائل.

وقوله: [والظاهر أن يكون الخ] ويصح أن تكون ناقصة، وخبرها من ذي ثلاثة. وقوله: [من غذوت] أي بتخفيف الذال المعجمة لأنه ثلاثي. قوله: [أي صال] منه قولهم غذا الشيب إذا أسرع، وغذا البول إذا انقطع، وغذا العرق إذا انقطع. فهو من باب أسماء الأضداد.

وقوله: [وتجاوز في إطلاق الخ] الأولى أن يؤخر هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوصاف، لأن جميع هذه الأوصاف صفة مشبهة ما عدا لفظ فاعل فهو اسم فاعل لا غير، إلا إن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة مشبهة أيضاً.

(نحو أشر) كرر نحو ليفيد أن هذه الأمثلة الثلاثة كل واحد منها راجع للفعل الدال على معنى خاص فهو لف مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول، ولف معكوس بالنسبة لكون الثاني للثالث والثالث للثاني. قول المكودي: [ففعال للأعراض] جمع عرض وهو ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت كالفرح فإنه غير لازم للإنسان، والأشر: هو الذي لا يحمد النعمة والعافية، ويقال للذي بالغ في الظلم والكذب وهو من معنى ما قبله.

وقوله: [وحرارة البطن] عطفه على ما قبله ليس عطف تفسير بل هو من عطف المغاير، فكان ينبغي

وصدي فهو صديان، و(أفعل) للخلق والألوان نحو: حمر فهو أحمر، وجهر فهو أجهر. ثم أشار إلى النوع الثالث فقال:

٤٦٠ - وَفَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالتَّجْمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ

يعني أن الأولى بفعل المضموم العين (فعل) نحو: سهل فهو سهل، وضخم فهو ضخم، و(فعليل) نحو: ظرف فهو ظريف، وجمل فهو جميل، وفهم من قوله: (أولى) أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

٤٦١ - وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ وَيَسْوَى الْفَاعِلُ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

يعني أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي على وزن (أفعل) نحو: حرش فهو أحرص، وعلى وزن (فعل) نحو: بطل فهو بطل، وحسن فهو حسن، وفهم من تنصيبه على القلة في (أفعل) وفعل) أن الوزنين السابقين كثيران، و(قياسه) مبتدأ، وخبره (فعل) و(أفعل) معطوف عليه، وكذلك (فعلان) على حذف العاطف، و(أفعل) مبتدأ، و(قليل) خبره، و(فيه) متعلق بقليل، و(فعل) معطوف على (أفعل). ثم قال: (ويسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعني أن (فعل) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل، ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد،

للمكودي أن يأتي بمثال تكون فيه فعل دالة على الامتلاء كشعب فهو شعبان، وروي فهو ريان، وأما مثاله وإنما هما لما دل على حرارة في البطن، لأن غرث معناه جاع كما في القاموس، وصدي معناه عطش.

وقوله: [فهو أجهر] الأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس، ومنه قولهم: أعلم من علم إذا كان مشقوق الشفة العليا، وأفلق من فلق إذا كان مشقوق الشفة السفلى، وما أحسن قول الزمخشري يشكو دهره:

وأخبرني دهري وقدم معشرا على أنهم لا يعلمون وأعلم
ومذ أفلق الجهال أيقنت أنني أنا الميم والأيام أفلق أعلم

فمن كانت شفتاه مشقوقتين لا يقدر على النطق بالميم لأن مخرجها منها.

(وفعل أولى) قدم الموضح فعلاً على فعل لأن فعلاً دون فعيل في القياس تنكيثاً على الناظم المقتضي العكس، والضخم من كل شيء العظيم اللحم. (والفعل جمل) لم يشرحه المكودي إشارة إلى أنه لا فائدة فيه، وأجيب عنه بأنه احترازه من جمل الشحم بفتح الميم بمعنى أذابه، وفي الحديث: «لعن الله اليهود حرم عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا ثمنها» فمعنى جملوها أذابوها، فإن فعلاً من المفتوح بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل، ولا يحتاج لهذا الاحتراز لأن الموضوع فعل المضموم والمقام محرز.

(وأفعل فيه قليل)، قول المكودي: [كثيران] الكثرة مأخوذة من قول الناظم أولى، وزاد الموضح على الناظم أوزاناً آخر قليلة تنكيثاً عليه في تخصيص القلة بالوزنين المذكورين.

والذي جاء من ذلك: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعف فهو عفيف، وفهم من قوله: (قد يغنى) التقليل، و(بسوى) متعلق بـ(يغنى) و(فعل) فاعل (يغنى).

ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال:

٤٦٢ - وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيدحرج، والرباعي المزيد كيجرحنجم، والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج، فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج، ومن احرنجم محرنجم، ومن انطلق منطلق، ومن استخرج مستخرج.

ومعنى قوله: (مع كسر متلو الأخير) أنه إذا كان مفتوحاً في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو: يتدحرج فتقول: متدحرج، وفهم من قوله: (مطلقاً) أنه إذا كان مكسوراً في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: منطلق في ينطلق، و(زنة المضارع) مبتدأ وهو على حذف مضاف، و(اسم فاعل) خبره والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون (اسم فاعل) مبتدأ،

(قد يغنى) بفتح الياء والنون مبنياً للفاعل مضارع غني كفرح يفرح بمعنى يستغني، وتفسير المكودي في التقرير له بما يأتي تفسير معنى. قول المكودي: [فهو أشيب الخ] ولا يقال شائب كما في السنة الناس لأنه لم يسمع، وليس منها مات فهو ميت لأنه قرئ: إنك مائت فلم يستغن بسوى الفاعل.

(وزنة المضارع)، قول المكودي: [عوض حرف المضارعة الخ] هذا تنكيث على المصنف لأنه ذكر سببية الميم ولم يبين أن حرف المضارعة يحذف وتكون هي موضعه، ويحاج بأن مثاله يبين ذلك، وأيضاً حرف المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه، واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة لأن الواو لا تزداد أولاً، وزيادة الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع، وخصت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لأنها من الشفتين، وحركت بالضم لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه نحو مقيس اسم للآلة التي يقاس بها.

وقوله: [ومن غير متعلق بزنة الخ] الأولى من هذا كله أن اسم فاعل مبتدأ لأنه هو المحدث عنه، ومن غير ذي متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل، وذي صفة لمحذوف على حذف مضاف، وزنة بمعنى وزن خبر المبتدأ، وأل في المضارع خلف عن مضاف إليه على حذف مضاف، والتقدير: اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر فعل صاحب ثلاثة أحرف وزن مضارع فعله.

و(زنة) خبر مقدم، و(من غير) متعلق ب(زنة)، و(مع) في موضع الحال من (المضارع) و(مطلقاً) حال من (كسر) و(ضم) معطوف على (كسر). ثم قال:

٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كِمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ

يعني أن الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار (اسم مفعول) فتقول في اسم الفاعل: من دحرج مدحرج، وفي اسم المفعول مدحرج، وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر، وفي اسم المفعول منتظر، وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به، و(إن فتحت) شرط، والضمير في (منه) عائد على اسم الفاعل، و(منه) متعلق بـ (فتحت) و(ما) مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها (كان) و(انكسر) في موضع خبر (كان) و(صار) جواب الشرط. ثم قال:

٤٦٥ - وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِيُّ أَطْرَدَ زَنَةً مَفْعُولٍ كَأَنَّ مِنْ قَصْدٍ

يعني أن اسم المفعول من (الثلاثي) يأتي على وزن مفعول، وقوله: (كأن من قصد) أي كالمفعول الآتي من (قصد) وهو مقصود، ومثله مضروب من ضرب، ومدعو من دعا، ومرضي من رضي، وأصل مدعو، وأصل مرضي مرضوي، و(زنة) فاعل بـ (اطرد) و(في اسم) متعلق باطرد. ثم قال:

وقوله: [ومطلقاً حال من كسر الخ] فيه نظر لأن فيه إتيان الحال من المضاف إليه دون شرطه، والصواب أنه حال من متلو، والشرط موجود فيه لأن كسر مصدر وهو مضاف يقتضي العمل في المضاف إليه. (كمثل المنتظر) الكاف زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾. قول المكودي: [وقد تبرع الخ] قد علمت أن هذا إنما يأتي على إسقاط. وأساء المفعولين من الترجمة على نسخته.

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد) قدم الموضح اسم مفعول الثلاثي على غيره لأن الثلاثي سابق على غيره تنكيته على الناظم، وما فعله الناظم له وجه لأنه لما تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثي ناسب أن يذكر اسم المفعول منه.

قول المكودي: [وأصل مرضي مرضوي] اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لقوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء، وقيل قلب الحركة قبل قلب الواو، وكذلك مبيع أصله مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان، حذف الساكن الثاني وهو الواو على أحد المذهبين ثم قلبت الضمة كسرة، ومقول أصله مقول نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب سيبويه، ولا فرق بين المتعدي واللازم، ولكن في اللازم يتصل به الحرف الذي يتعدى به ذلك الفعل نحو: يمرور به.

٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ

يعني أن صاحب هذا الوزن الذي هو (فعيل) ناب عن مفعول نحو: قَتِيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح، وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل مقيس، وفهم من تمثيله بـ (فتاة) و(فتى) أن فعيل المذكور يجري على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو: فتى كحيل، وفتاة كحيل، و(ذو) فاعل بـ(ناب) و(نقلًا) مصدر في موضع الحال من (ذو).

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى

(وناب نقلًا عنه)، قول المكودي: [يعني أن صاحب هذا الخ] تبع عبارة الناظم ومفسر آله بصاحب وهي عبارة غير حسنة ولذا لم يرتكبا الموضح، والأولى أن يقول: يعني أن فعيلًا ينوب الخ، والمراد بالنيابة سمة الاستغناء بلفظ فعيل عن لفظ مفعول في إفادة معنى مفعول لا في رفع الظاهر، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قَتِيل أبوه، نعم يرفع الضمير المستر على النيابة عن الفاعل نحو: مررت برجل كحيل الخ أي هو. وقوله: [فهو غير مقيس] هو قول الناظم نقلًا في النظم، والله أعلم.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

لا يقال هذه الترجمة مكررة مع ذكره الصفة المشبهة في الترجمة قبل هذه لانا نقول الموضوع مختلف، ذكرت هنالك لبيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها.

(فإن قلت): ما وجه شبهها باسم الفاعل؟ (قلت): أشبهته في المعنى واللفظ، أما المعنى فدلالته على حدث ومن قام به كاسم الفاعل، وأما اللفظ فإنها تؤنث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل، تقول: حسن وحسنة وحسان وحسنون وحسنات، كما تقول: ضارب وضاربة وضاريان وضاربتان وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب، وكان الأصل فيها أن لا تعمل النصب لإفادتها الثبوت ولصوغها من القاصر، ولا يلزم من كونها شبيهة باسم الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، ولذا كان المنصوب بعد اسم الفاعل منصوباً على أنه مفعول به حقيقة، وهي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة.

قول المكودي: [ما صيغ الخ] ما بمعنى لفظ وخرج بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فإنه لم يصغ من غيره، ويقول لغير تفضيل اسم التفضيل كأحسن، ويقول من فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي كضارب ومضروب، ويقول لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان والآلة وما دل على الحدث، ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو: زيد مرور به، فإن مروراً وصف لزيد، وزيد وقع به المرور لا ماراً، فالحدث الواقع منسوب لغير الموصوف، والمراد بالتحاد

الموصوف دون إفادة معنى الحدوث . وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

٤٦٧ - صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل في المعنى نحو: الحسن الوجه، إذ أصله: الحسن وجهه، وذلك لا يصح في اسم الفاعل، وفهم من قوله: (استحسن) أن ذلك

المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه صادراً منه، ككون زيد رحيماً بعمره وأم لا كحسن الوجه، وأعم من كونه حادثاً كما ذكر أوقديماً ليدخل عليهم من قولنا الله عليم، ويقوله دون إفادة معنى الحدوث بل تفيد الدوام والاستمرار في الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقاعد، لأن الصفة المشبهة تفيد الثبوت وضعاً وخارجاً، واسم الفاعل وضعه الواضع أيضاً ليفيد الثبوت، واستعمل في الخارج لإفادة التجدد والحدوث، فقائم من قولك: زيد قائم وضعه الواضع لتحقيق المحمول الذي هو الخبر للموضوع الذي هو المبتدأ لكنه في الخارج يفيد أن القيام متجدد وحادث وموجود بعد أن لم يكن.

وقوله: [وتتميز النخ] تبع في هذا الكلام ولد الناظم حيث قال: إن الناظم عرف الصفة المشبهة بالخاصة، فتعريفه تمييز لها فقط لا حد، ولو أراد حدها المنطبق عليها لقال: ما صيغ لغير إلى آخر ما للمكودي، ومثل هذا وقع للأزهري لأن الموضح عرف الصفة المشبهة بتعريف الناظم فأخرجه الأزهري عن ظاهره وقال: إن تعريفها بذلك تعريف لها بالخاصة، وعرفها الأزهري بما عرفها به ولد الناظم الذي عند كدي، وهذا مبني على التفريق بين الحد والخاصة، وقال الحافظ سيدي الطيب: والحق أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالحد والتعريف بالخاصة.

(صفة استحسن)، قول المكودي: [إذ أصله الحسن وجهه النخ] برفع وجهه على الفاعلية، فحول الإسناد عن الظاهر الذي هو الوجه إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء العائدة على زيد فصار الحسن مستنداً إلى ضمير زيد مجازاً، لأن من حسن بعضه صح أن يسند الحسن لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به، ثم لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذي هو الوجه أضيفت الصفة إليه، فالأصل الرفع ثم النصب ثم الجر.

(فإن قلت): لم حولوا الإسناد عن الظاهر إلى الضمير؟ (قلت): لقصد التخفيف وبيانه أن قولك: زيد حسن وجهه فيه عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، فالصفة المعنوية التي هي حسن، والموصوف معنى لا اصطلاحاً الذي هو زيد كالشيء الواحد، والصفة ومرفوعها وهو وجهه كالشيء الواحد، والمضاف وهو وجهه، والمضاف إليه وهو الهاء كذلك فحصل الثقل، فلما قصدوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير المضاف إليه، فقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها إلى آخر ما مر، ولأجل كون الإسناد محولاً عبر الناظم بفاعل معنى.

وقوله: [وذلك لا يصح في اسم النخ] قد يقال إن هذا مناقض لقوله بعد: إن ذلك موجود في اسم

موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو: كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه، وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه الرفع والنصب كما يأتي، و(صفة) مبتدأ، و(استحسن) صفته، و(جر) مرفوع باستحسن، و(معنى) منصوب على إسقاط الخافض، و(بها) متعلق بجر، و(المشبهة) خبر المبتدأ، و(اسم الفاعل) يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه. ويجوز أن يكون (المشبهة) مبتدأ، و(صفة) خبره.

ثم قال:

٤٦٨ - وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ بِجَمِيلِ الظَّاهِرِ

الفاعل إلا أنه الخ، والحق أنه لا تناقض إذ كل محمول على شيء غير محمول عليه الآخر، وبيانه ان قوله لا يصح في اسم الفاعل المراد به المتعدي نحو: زيد ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف الذي هو ضارب إلى الأب الفاعل هنا ممتنعة لثلاث يوهم أنه من إضافة الوصف إلى منصوبه وأن الأصل: زيد ضارب أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة فيه ليس فتجنب، وان قوله آخرأ: ان ذلك موجود الخ، محمول على اسم الفاعل اللازم، لكن يشكل عليه حيثئذ تمثيله بكاتب الأب فإن كاتب من كتب وهو متعد، قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ﴾ فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون قسماً اسم الفاعل المتعدي واللازم خارجين من قوله استحسن، فالتعدي لا يصح فيه الإضافة، واللازم لا تستحسن فيه فيحمل الاستحسان في كل على ما يليق به، هذا تعريف ما قالوه بناء على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وإنما يعامل معاملتها فقط وهو رأي الناظم، والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد له الثبوت صار صفة مشبهة حقيقة فنصح إضافته إذا كان لازماً كقائم وقاعد، وكذلك إن كان متعدياً إلى واحد كضارب وكاتب، لكن لا بد في هذا الأخير من قرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل، وإن قصد باسم الفاعل مجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلاً لا انها لا تحسن فقط انظر المرادي، فلو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول: وصفه يصح جر فاعل الخ لأفاد ما هو الصواب وليرفع أيضاً الإبهام الذي تقتضيه عبارته بالاستحسان وهو أن الضعيف كما في نحو: زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه بجر وجه فيهما، مما أضيفت فيه الصفة المجردة من أل إلى المفعول المضاف إلى الضمير كما في المثال الأول، أو المضاف إلى الضمير كما في الثاني لا يقال له صفة مشبهة مع أنه صفة مشبهة قطعاً، إلا أن الإضافة ضعيفة غير مستحسنة، ولو عبر بالصفة لدخل الضعيف فيكون الحد جامعاً للحسن والضعيف، وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالدوام والحدوث، لأن الحسن والقبح معلقان بقرب المجاز أو بعده كما في الموضع وقرنائه سابقاً، قال: معنى هذا الحافظ سيدي الطيب.

وقوله: [ويجوز أن يكون المشبهة الخ] بل هذا الوجه هو المتعين في إعراب كلام المصنف ولا يصح غيره، لأن المحكوم عليه هو الصفة الشبهة، والمحكوم به هو كونها صفة استحسن الخ.

(وصوغها من لازم) اما وضعاً كحسن من حسن، فإن فعل المضموم لا يكون إلا لازماً أو استعمالاً كرحمان ورحيم من رحم المضموم العين المنقول من رحم المكسور المتعدي.

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل، فإن اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي، ويكون للحال والاستقبال والماضي. ثم أتى بمثالين وهما: (طاهر) و(جميل) فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم المراد به الحال، وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال، وفهم من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يظهر، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجمل، و(صوغها) مبتدأ، و(من لازم) و(لحاضر) متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب، ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبر عن صوغها لعدم الفائدة، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل لأن جر الفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب. ثم قال:

٤٦٩ - وَعَمِلَ اسْمُ فَاعِلٍ الْمَعْدِي لَهَا عَلَى الْخَدِّ الَّذِي قَدْ خُذًا

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول: زيد حسن الوجه، كما تقول: زيد ضارب الرجل، والمراد بالمعدى إلى مفعول واحد، وفهم من قوله: (على الخد الذي قد

قول المكودي: [ولا تكون إلا للحال الخ] هذا تفسير لحاضر في النظم، وظاهر المكودي تبعاً لظاهر عبارة الناظم بصوغها وهو الذي في الموضح، وهو الذي ذكره غير واحد أن هذا الشرط في صوغها واشتقاقها من أصلها، وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر، إذ قد تكون صفة مشبهة مع كونها للماضي المنقطع كما في قولك: كان وجه زيد حسناً فقيح، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ فميتاً صفة مشبهة للماضي المنقطع، بل الصواب أن كونها للحال من جملة الشروط في صحة عملها النصب لا غير، وقد قال أبو حيان: أكثر النحويين على عدم اشتراط كونها للحال، وقال ابن طاهر: تكون للأزمنة الثلاثة.

وقوله: [وبهذين الوصفين الخ] ليس المراد أنها لا تفارقه إلا في هذين الوجهين فقط كما يوهمه تقديم هذين المعمولين، بل تفارقه في تسعة عشر أمراً أخذ من كلام المصنف خمسة وعليها اقتصر الموضح صراحة، وقيل: المأخوذ من الناظم والموضح سبعة ومن أراد استيفاءها فعليه بالتصريح.

وقوله: [لعدم الفائدة] أي التامة، فالنفي الذي هو عدم لم يتسلط على الفائدة على سبيل الإطلاق، إذ مطلق الفائدة بالإخبار بالمجرورين أو أحدهما حاصلة قطعاً، وإنما النفي متسلط على الفائدة المقيدة بالتام، وبيان ذلك أن الجار والمجرور إن جعلته خبراً فهو متعلق بكون عام وتقديره: وصوغها كائن من لازم الخ، فيستفاد منه فائدة مطلقة وهو كونها مصوغة من لازم، وهل ذلك على سبيل الوجوب يبقى ما هو أعم؟ فما قرره المكودي أتم فائدة، وبما قررناه يسقط اعتراض غير واحد على المكودي.

(وعمل اسم فاعل المعدى)، قول المكودي: [كما تقول: زيد ضارب الرجل الخ] بنصب الرجل إلا أن النصب مختلف فيه كما مر، فالمنصوب بعد اسم الفاعل على المفعولية، وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو التمييز إن كان نكرة.

حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغي أن يحمل على جمع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله: (الحاضر) و(عمل) مبتدأ، و(اسم فاعل) مضاف إلى (المعدى) وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى، و(ها) في موضع خبر (عمل) و(على الحد) متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر، أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر، وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتصب ما بعدها، إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار إليهما بقوله:

٤٧٠ - وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبُ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

يعني أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين: الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز زيد الوجه حسن، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول: زيد الرجل ضارب، وهو المنبه عليه بقوله: (وسبق ما تعمل فيه يجتنب).

وقوله: [والمراد بالمعدى الخ] هذا فيه تنكيت على الناظم حيث أطلق في العمل مع أن اسم الفاعل يكون متعدباً لواحد كضارب، أو لاثنتين كزيد معط عمراً درهماً، أو لثلاثة كزيد معط عمراً كبشاً سميناً، ولذا أصلحه من قال لواحد لها على ما حدا، وأجيب عن الناظم بأنه أطلق لأن الأصل في التعدية أن تكون لواحد.

وقوله: [بالشروط الخ] إن قلت: ليس عندنا إلا شرط واحد وهو الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط؟ أجيب بأنه جمع الشرط باعتبار تعدد أفراده، لأن الاعتماد إما على نفي أو استفهام أو غيرهما مما مر، أو باعتبار أن كل واحد مما يعتمد عليه شرط على البديلة.

وقوله: (وسبق ما تعمل فيه) لما علمت أن ما تفترق به الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور، وتقدم ثلاثة منها، أشار إلى الاثنين الباقيين، لكن كان ينبغي للمصنف أن يقدم هذا البيت على قوله: وعمل اسم فاعل الخ، لتكون الأشياء التي تفترق بها الصفة من اسم الفاعل متصلة، ويكون العمل متصلاً بما بينه وهو قوله: فارع بها الخ.

قول المكودي: [يعني أن الصفة المشبهة تخالف الخ] لا تنافي بين نسبة التخالف في التقرير للصفة المشبهة وبين نسبته في التوطئة لمنصوبها في قوله: إلا أنه أي منصوبها يخالف الخ، لأنه إذا خالف منصوبها منصوبه فقد خالفت هي اسم الفاعل وهذا على نسخة، إلا أنه بضمير المفرد المذكر العائد على منصوبها، وفي بعض النسخ إلا أنها بضمير التأنيث العائد على الصفة المشبهة وحينئذ فلا إشكال، لكن الأولى حينئذ أن يحذف منصوبها بأن يقول: إلا أنها تخالف اسم الفاعل أي ليستقيم الكلام.

وقوله: [ولا يجوز زيد الوجه حسن الخ] بنصب الوجه وعلة النزع أنها فرع عن اسم الفاعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأن أصله الرفع فهو فاعل معنى والفاعل لا يتقدم.

الثاني: أنه لا يكون إلا سببياً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببياً نحو: زيد ضارب أباه، وأجنبياً نحو: زيد ضارب عمراً، وهو المنب عليه بقوله: (وكونه ذا سببية وجب) (سبق) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(ما) موصولة وصلتها (تعمل فيه) والضمير العائد على الموصول المجرور بفي، و(يجنب) في موضع خبر المبتدأ، و(كونه) مبتدأ، و(ذا) خبر الكون وهو مضاف إلى اسمه، و(وجب) خبره. ثم قال:

٤٧١ - فَارْزَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجَرُّ مَعَ أَلْ وَتُونَ أَلْ مَضْحُوبٌ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ

٤٧٢ - بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً وَلَا تَجَرُّزُ بِهَا مَعَ أَلْ سَمَاءٌ مِنْ أَلْ خَلَا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والجر بها على الإضافة، وقوله: (مع أَلْ) أي مع كون الصفة مصحوبة لال، و(دون أَلْ) أي مجردة من أَلْ (مصحوب أَلْ) أي المعمول للصفة، و(ما اتصل) أي وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه (مضافاً) لما بعده (أو مجرداً) يعني من أَلْ والإضافة. فحاصله أن الصفة لها حالان: مقرونة بأَلْ ومجردة منها، ومعمولها

(فإن قلت): لم خص المكودي المعمول بالنصب المعرفة مع أن معمولها قد يكون مرفوعاً ومنصوباً وخفوضاً نكرة؟ (قلت): إذا كان مرفوعاً فهو فاعل لها، وقد مر في قوله: وبعد فعل فاعل أن الفاعل لا يتقدم على الفعل فأحرى ما أشبهه وهو اسم الفاعل فأحرى ما أشبهه ما أشبهه، وإذا عملت الخفض فما بعدها مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم أيضاً، وإذا كان منصوباً نكرة فهو تمييز، والتمييز لا يتقدم على عامله عملاً بقوله: وعامل التمييز قدم مطلقاً فلم يبق ما يتوهم فيه الجواز إلا الصورة التي عند المكودي، وقد يقال أنه خصص ذلك ليخبرك أن محل منع تقديم المعمول عليها إذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل، وأما ما عملت فيه برائحة الفعل كالظرف فيجوز تقديمه عليها، وقال الرضي: المناسب لضعفها أن لا يتقدم عليها معمول كيفما كان.

وقوله: [إلا سببياً] كان الأولى أن يفسر بأن يقول: هو الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف، والضمير إما ملفوظ به كقولك: زيد حسن وجهه، أو مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله: زيد حسن الوجه والضمير فيه مقدر أي منه كما علمت.

(فارفع بها) الفاء في جواب شرط مقدر وارد على قوله: وعمل اسم فاعل كأنه قيل له: هل تعمل عمله رفعاً ونصباً وجرّاً أو شيئاً دون شيء؟ فأجاب بأنها تعمل مطلقاً.

قول المكودي: [على الفاعلية الخ] هذا مذهب الجمهور، وقيل: الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف، والاسم الظاهر بعدها مرفوع على البدلية من ذلك الضمير.

وقوله: [والنصب على التشبيه] هذا إن كان المعمول معرفة، فإن كان نكرة فعلى التمييز كما مر.

وقوله: [وما اتصل الخ] معنى اتصال المعمول بها هنا أن لا يفصل بينها وبين المعمول بأَلْ، وإلا إذا كان المعمول مقروناً فهو متصل بها أيضاً لكن فصل بأَلْ.

له ثلاثة أحوال: اقتران بآل وإضافة وتجرد، فالمقرون بآل نوع واحد نحو: الحسن الوجه. والمضاف ثنائية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه.

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجه أبيه.

الثالث: مضاف إلى المعرف بآل نحو: حسن وجه الأب.

الرابع: مضاف إلى مجرد نحو: حسن وجه أب.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جميلة أنفه، من قولك: مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه: مضاف إلى الجارية، والجارية: مضاف إلى ضمير المرأة.

السادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها، من قولك: مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها.

وقوله: [الأول مضاف النخ] مضاف في كلامه في هذه الصورة وفي الصور السبع بعد صفة لموصوف محذوف تقديره معمول للصفة مضاف إلى كذا. وقوله: [نحو حسن وجهه] الأولى أن يصرح بالموصوف هنا وفيما بعد بأن يقول: زيد حسن وجهه مثلاً وهكذا.

وقوله: [الخامس مضاف إلى ضمير النخ] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين مضافاً إلى ما بعده وما بعده صفة لاسم محذوف، والتقدير: الخامس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم مضاف أي إلى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم إلى اسم آخر ظاهر، وذلك الظاهر مضاف إلى الضمير العائد على الموصوف، ويوجد في بعض نسخ كدي بعد قوله في المثال أنفه ما نصه: فالأنف معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية، والجارية مضافة إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة انتهى. ثم أنفه في مثال كدي يتعين فيه النصب أو الجر ولا يجوز فيه الرفع، لأن الصفة ليست مسندة له وإنما هي مسندة لضمير الجارية بدليل تأنيث جميلة بالتاء، وفي بعض نسخ المكودي جميل بالتذكير، قال بعض: وهي الصواب لأن الموصوف هو الوجه لا الجارية، ويكون أنفه بالرفع حينئذ فاعلاً، ويأتي في نصبه وجره ما ذكر في حسن وجهه، وهذا هو الجدول السادس طوياً والسته عرضاً، إلا أنه أبدل في الجدول جميل بالحسن أو حسن، واختصر المثال اتكالاً على ما مر له هنا، وإلا فاللفظ الذي في الجدول مع قطع النظر عن أصله المذكور هنا يقال عليه أنه مكرر مع الحسن وجهه الذي في الجدول الثاني، لأن المعمول في كل منها مضاف إلى الضمير.

وقوله: [إلى ضمير معمول النخ] يجب قراءة ضمير بحذف التنوين إلى معمول، ويكون التقدير السادس أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير اسم، وذلك الاسم معمول لصفة أخرى، فالجميل صفة مشبهة، وخالها معمولها وهو مضاف إلى ضمير عائد على الوجنة، والوجنة معمولة لصفة أخرى وهي حسن، وخالها بالرفع لا غير، ولو نصب أو جر لكان الإسناد محوياً، ولو حول لأنث الصفة وهي هنا مذكورة فدل على

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطيبي كل ما التائب به الازر، من قوله:

فجع بها قبل الأخيار منزلة والطيبي كل ما التائب به الازر

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه نحو: رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به، والمجرد من الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله:

أنها مسندة للخال فهو مرفوع، والوجنة هي أعلى الخد، والخال نقطة سوداء تكون على الوجنة غالباً وهي من كمال الجمال والحسن.

(فإن قلت): هذه الصورة السادسة مكررة مع الخامسة لأن الضمير في كل منها عائد على معمول صفة أخرى، ففي المسألة الخامسة عائد على الوجه وهو معمول حسن، وفي السادسة عائد على الوجنة وهي معمولة حسن. (قلت): لا تكرار لأن معمول الصفة الأولى في الخامسة مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ومعمول الصفة الأولى هنا غير مضاف أصلاً فهذا الاعتبار تغايراً.

وقوله: [فجع بها الخ] البيت من البسيط، وقائله الفرزدق، والفاء للعطف، وعج بمعنى سر أمر من عاج، وضمير بها يعود على النوق، وقبل: بكسر القاف وفتح الباء ظرف بمعنى جهة، ومنزلة: منصوب على التمييز، والطيبي: معطوف على الأخيار وهو جمع مذكر سالم مفردة طيب صفة مشبهة حذفت نونه للإضافة لمعموله الذي هو كل، وما: موصولة مضافة إلى المعمول الذي هو كل وفيه الشاهد، والتائب: فعل ماض وفاعله الازر جمع ازار، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بالباء، ومعنى التائب اختلطت، ومعلوم أن الشيء الذي تختلط به الازر هو الفرج وهذا كناية عن العفاف، وانهم حافظون لفرجهم من الزنا، ويحتمل أن يكون معنى التائب اشتملت وتكون الباء حيثئذ في به بمعنى على، وفي بعض النسخ فجعته فيكون عاج فعلاً ماضياً متعدياً بنفسه ومعناه حيثئذ عطفت رأسها بالزمام وأدبرتها لجهة الأخيار، والطيبي: كل ما هو الذي أبدله المكودي في الجدول الثامن طولاً والست الصور عرضاً بالحسن أو حسن كل ما تحت نقابه، والنقاب: اللثام وما تحته هو الوجه، وإنما أبدله لأنه أتى بشاهد من كلام العرب، ثم أتى بمثال يجري عليه الصور الست.

وقوله: [يشبهه] وجه الشبه بينهما أن كلاً منهما يفتقر إلى ما بعده، فالموصوف يفتقر إلى الصفة، والموصول يفتقر إلى الصلة. وقوله: [حديد سنان] بحذف تنوين حديد وإضافته لسنان، ويصح أن ينون حديد، فيرفع حيثئذ سنان على أنه فاعل، وينصب على أن الفاعل ضمير رجل، ويأتي فيه ما في تحويل الإسناد.

وقوله: [يطعن] بضم العين لأنه يقال: طعن بفتح العين، يطعن بضمها إذا كان الطعن بالرمح، ويقال: طعن يطعن بفتح العين فيها إذا كان الطعن في النسب، وحديد هو الذي أبدله في الجدول التاسع طولاً والستة عرضاً بالحسن أو حسن.

أسيلات أبدان رقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر
والموصوف نحو: جما نوال أعده، من قوله:

أزور امرأ جما نوال أعده لمن أمه مستكفياً أزمة الدهر

وغيرهما نحو: مررت برجل حسن وجهاً، فالصفة لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم، فهي من ضرب اثني عشر في ستة باثنين وسبعين، وقد ذكر المرادي هذه الأوجه كلها وقال: إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسألة، والصواب أنها اثنان وسبعون، وأنا أرسوم لك جدولاً إن شاء الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو هذا:

وقوله: [نحو قوله: أسيلات الخ] البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وأسيلا: جمع أسيلة وهي الطويلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هن أسيلات، وأبدان: مضاف إليه جمع بدن، وخصورها: جمع خصر وهو محل الحزام مبتدأ، ورقاق: جمع رقيق خبرها، والجملة في محل جر صفة لأبدان، هذا ما لهم هنا، والأولى أن يقرأ رقاق بالجر صفة أبدان، وخصورها فاعل رقاق، وثيرات: جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثناة أي غليظة الاعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف، وما: موصولة مضاف إليه وفيه الشاهد، والتفت: فعل ماض بمعنى اشتملت، والمآزر: جمع مئزر، وهذا مما يمدح به النساء بأن تكون المرأة طويلة وخصرها رقيق وعجزها غليظ، وهذا هو المشار إليه في البيت العاشر في الجدول طوياً مع الست عرضاً، وأبدل المثال بالحسن ما تحت نقابه لأنه أتى أولاً بشاهد له من كلام العرب، ثم أتى في الجدول بمثال تنزل عليه الصور الست في الجدول.

وقوله: [من قوله: أزور امرأ الخ] البيت من الطويل، وأزور: مضارع زار، وامراً: بالنصب مفعوله، وجما: صفة مشبهة من جم بمعنى عظم، ونوال: بمعنى عطاء بالرفع فاعله والضمير مقدر أي نواله ويصح نصبه فيكون الإسناد نحو لا، وأعد: فعل ماض وفاعله ضمير المرء والهاء مفعوله، والجملة في محل رفع أو نصب نعت نوال، والشاهد في نوال فاته معمول للصفة موصوف بما بعده، ولن: متعلق بأعد، ومن: موصولة، وأم: بمعنى قصد فعل ماض وفاعله ضمير من والهاء مفعوله عائد على امرئ، ومستكفياً: قيل مفعول ثان لأعده، وأزمة: أي شدة الدهر والزمان منصوب بمستكفياً، وهذا هو المشار إليه في البيت الحادي عشر طوياً والستة عرضاً، وأبدل في الجدول جما بالحسن أو حسن:

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به
الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه	الحسن ما تحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده	الحسن نوال أعده	الحسن نوالا أعده	الحسن نوال أعده
الحسن وجه	الحسن وجهها	الحسن وجه	الحسن وجه	الحسن وجهها	الحسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع وذلك قوله :

(فارفع بها وانصب وجر مع آل ودون آل مصحوب آل وما اتصل)

(بها مضافاً أو مجرداً). فإذا قرأت: (فارفع بها) فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طويلاً إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: (وانصب) فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: (وجر) فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر، وإذا قرأت: (مع آل) فاجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعد، وإذا قرأت: (ودون آل) فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من آل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت: (مصحوب آل) فاجعله مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت: (مصحوب آل) فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، وإذا قرأت:

وقوله: [وكلها مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت] أشار إلى التنويه بقدر الناظم وجلالته في العلم وبلاغته وفصاحته، حيث جمع هذه الصور الكثيرة في هذا اللفظ المختصر، فله دره ما أحسنه.

وقوله: [ووتد مجموع النخ] مراده به ردأ من قوله: مجرداً وليس ذلك وتدأ بل هما سبيان خفيفان على صورة الوتد، إذ ردا أول في مستغلقين الثالث دخله زحاف يسمى عند أهل العروض بالخبين بحذف السين من مستغلقين فبقي متحركان وهما الراء والدال بعدهما ساكن وهو النون وذلك صورة الوتد المجموع الذي هو متحركان بعدهما ساكن ولذلك سماهما المكودي وتدأ مجموعاً أي صورة، وفي الحقيقة سبيان خفيفان.

وقوله: [المقابل له النخ] المقابل للأول هو الثاني عشر وسماه مقابلاً لأنه آخر وآخر مقابل للأول وهكذا يقال فيما بعد. وقوله: [واللذين يليانه النخ] أي عرضاً لا طويلاً وأشر بظاهر أناملك إلى الرفع والنصب والجر إلى آخر الجداول الثلاثة طويلاً، فيكون جميع الصور التي فيها الصفة المشبهة مقرونة بأل ستاً وثلاثين، ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعد.

وقوله: [إلى البيوت التي تحتها النخ] أي إلى آخر الجداول الثلاثة طويلاً، فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بأل ستاً وثلاثين أيضاً، ومجموع هذا وما قبله اثنتان وسبعون، فيكون قول الناظم: فارفع يشمل أربعاً وعشرين صورة، اثنتي عشرة في الجدول الأول طويلاً، واثنتي عشرة في الجدول الرابع طويلاً، ويكون قوله: وانصب يشمل أربعاً وعشرين اثنتي عشرة في الجدول الثاني عرضاً إلى الآخر طويلاً، وفي الجدول الخامس إلى آخر الجدول طويلاً، ويكون وجر شاملاً لأربع وعشرين اثنتي عشرة في الجدول الثالث عرضاً إلى الآخر، وفي السادس عرضاً إلى الآخر، فتكون الصور المذكورة في الجدول مأخوذة من ارفع وانصب وجر، وتتخذ أيضاً من قول الناظم مع آل ودون آل، إذ قوله: مع آل شامل لست وثلاثين صورة وهي مذكورة في الجداول الثلاثة عرضاً إلى الآخر طويلاً، وقوله: ودون آل شامل لست وثلاثين وهي المذكورة آخر، وتتخذ أيضاً مما قال المكودي، فرحم الله الناظم ما أبلغه وأفصحه.

(وما اتصل بها مضافاً) فانقل اصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طويلاً والست جداول عرضاً وهي المحتوية على المعمول المضاف، وإذا قرأت: (أو مجرداً) فانقله إلى البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرّد وقد استوفيت بذلك جميع المسائل.

ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميراً كقول الشاعر:

حسن الوجه طلقه أنت في السد م وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من آل نحو: مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بآل، فالمفصلة نحو قولهم: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، والمقرونة بآل نحو: زيد الحسن الوجه الجميله، فهذه ثلاث مسائل، فإذا أضفتها إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمساً وسبعين، وهذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر واختلاف عملها، وكون الصفة مقرونة بآل أو مجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير، وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضرورية في خمس وسبعين بستمائة، فإذا نوعت الصفة أيضاً إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة، فإذا نوعت معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين، وإلى مفرد

وقوله: [فانقله إلى البيت الأول الخ] وهو الجدول العاشر الممثل له بالحسن ما تحت نقابه الخ.

وقوله: [كقول الشاعر: حسن الوجه الخ] البيت من الخفيف، وحسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت حسن الوجه، وطلقه: أي غير عبوس صفة مشبهة بدل من حسن الشاهد في طلق حيث عمل في الهاء المتصلة به التي هي في محل جر بالصفة، وليس الشاهد في أنت وإن كان أنت فاعلاً معمولاً أيضاً لطلق، ويصح أن يكون أنت غير معمول لطلق فيكون مبتدأ، وحسن خبر مقدم، وإنما قلنا الشاهد في خصوص الضمير المجرور لتخصيص المكودي بعد الضمير بالمجرور والمنصوب دون المرفوع، وحكمنا على الهاء هنا بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول المكودي بعد: وعملها فيه جر إن باشرته وخلت من آل، والقيدان معاً موجودان هنا، والسلم: بكسر السين كما في شرح الشواهد، وكتب أهل اللغة الصلح. وكالح: من الكلوح وهي عبوسة فيها تكشم، ومكفهر: اسم فاعل من اكفهر بمعنى عبس.

وقوله: [قريش نجباء الخ] فقريش: مبتدأ، ونجباء: خبره، وذرية: منصوب على التمييز، وكرام: معطوف على نجباء وهو جمع كريم صفة مشبهة وهو مضاف إلى هم من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها والهاء في محل نصب معمولة لكرام وفيها الشاهد وهي عائدة على ذرية. وذرية: تمييز، ثم قيل: العائد على التمييز تمييز، واستشكله الشيخ مجر بأن التمييز لا يكون إلا نكرة وهنا وقع ضميراً ولم يجب عنه، والحق أن الضمير العائد على التمييز معرفة وليس منصوباً على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به، ولا يلزم من عوده على التمييز أن يكون تمييزاً ويسقط حينئذ الإشكال من أصله.

مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثلاثمائة، فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صورته مائة وأربع وأربعون، فالباقي أربعة عشر ألفاً ومائتان وستة وخمسون وجهاً.

ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله: (ولا تجر بها مع آل سما من آل خلا).

٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَةِهَا وَمَا لَمْ يَحُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا

يعني أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ (أل) إلى المجرد من (أل) ومن إضافة آل إلى ما فيه (أل) فشمّل اثنتي عشر مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما: الأولى والرابعة، فالأولى: الحسن الوجه، والرابعة: الحسن وجه الأب، فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة، إلا أن الصورة

وقوله: [وجملة صورته مائة وأربع الخ] بيّنها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود في الظاهر، ولم يكن في الضمير إلا خمس صور من الثمانية: مفرد مذكر طلقه، مفردة مؤنثة طلقها، مثنى مذكر طلقها، جمع مذكر سالم طلقهم، جمع مؤنث سالم طلقهن، وبقيت له من الثمانية ثلاث صيغ وهي: مثنى مؤنث، جمع مكسر للمذكر، جمع مكسر للمؤنث، فإذا ضربت هذه الثلاثة صور الضمير المستثناة في ثمانية أحوال الصفة من كونها مفرداً مذكراً، أو مثنى مذكراً، أو مجموعة جمع سلامة، أو تكسير لمذكر، ومثل الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعاً وعشرين تضرّبها في أحوال نفس الصفة الثلاثة من كونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة باثنين وسبعين تضرّبها في حالي اقتران الصفة بآل وتجريدها تكن مائة وأربعة وأربعين، هذا هو الصواب في بيانها كما حققه العلامة سيدي محمد الزروالي وأبو العلاء سيدي إدريس العراقي نقلاً عن شيخهما الأكبر سيدي التاودي بن سودة، وكثيراً ما يقع الغلط، وبما قررنا تعلم أن قول كدي وتبعه الأزهري لا يكون جمع سلامة غير صحيح، والصواب أن يجعل بدل جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث، ولو اعتبرنا ما قال المكودي لكانت صور الضمير المستثناة أربعاً لا ثلاثاً: جمع التكسير مذكر ومؤنث، جمع سالم للمذكر والمؤنث، فتزيد صور الضمير على ما ذكر بل تكون مائة واثنين وتسعين وأدراكهما بأدنى تأمل، ثم غالب صورها على غير اللغة الفصحى وإطالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول لا تجدي نفعاً فلا تشغل نفسك بذلك.

(ولا تجر بها)، قول المكودي: [اثنتي عشرة الخ] صوابه عشر صور، لأن فاعل شمل في كلام المكودي عائد على المنع أو على كلام المصنف، والمنع وكلام المصنف إنما يشملان عشر صور، والمكودي عمم واستثنى الصورتين الجائزتين، والحكم في نفسه صحيح، لكن لا يلائم كلام المصنف ولا تقريره أولاً.

وقوله: [السطر الثالث] أي عرضاً وفي الطول اثنتا عشرة.

السابعة وهي قولك: مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها أجازها في التسهيل، وظاهر النظم امتناعها، وقد فهم من ذكر الصور المتنوعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها.

ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الإضافة فقال: (وما لم يخل فهو بالجواز وسماً) أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه (أل) أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم: الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى، إذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بالفاظها. وقوله: (أو مجرداً) معطوف على (ما اتصل) و(أو) بمعنى الواو، والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: (مضافاً) و(أو) على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً، فقسم المتصل بالصفات إلى مضاف ومجرد.

وقوله: [الجميل خالها الخ] بتعريف الصفة هذا هو الصواب، لأن الموضوع أن الصفة المشبهة مقرونة بآل، لكن الصواب أن يبدل رجل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل لكون الصفة مقرونة بآل، وفي بعض النسخ: جميل يغير آل وهو خروج عن الموضوع، والشاهد في كون الصفة التي هي الجميل مقرونة بآل ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير، والضمير مجرد لكن هو عائد على المقرون بآل وهو الوجنة.

(وما لم يخل)، قول المكودي: [إلى حسن وقبيح الخ] الحسن ما فيه ضمير واحد، والقبيح ما عري عن الضمير، والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا ما صرح بمنعه، هذا مذهب ابن الحاجب، ومن أراد استيفاء صور المكودي فعليه بتقييد للزوال في الصفة المشبهة فقد أجاد فيه، ولكون نظم ابن عاشر المذكور مرتباً على ما للموضح لم أذكره هنا ولم أجد من تكلم على النادر الذي ذكره كدي، وقد كتب عليه بعض الصواب إسقاطه وقال: إن نادر في كلام كدي معطوف على ضعيف عطف تفسير ولا إشكال حينئذ.

وقوله: [وأنا أبسط الخ] تقدم أن هذا يقتضي أن شرحه الكبير متأخر عن الصغير، وما ذكره أول الكتاب يقتضي أنه سابق، وقد تقدم الجواب أنه شرع في الكبير ولم يتمه حتى أتم الصغير، ثم إن قول المصنف هنا: ولا تجر بها الخ مكرر مع قوله سابقاً: ووصل آل بذوي المضاف مغنر، وأجيب بأن ذلك عام في الصفة وغيرها وهذا خاص بالصفة، ولا تكرار بين أخص وأعم، والله تعالى أعلم.

التعجب

أحسن ما قيل في التعجب قول ابن عصفور وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه على نظائره أو قل نظيره، ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين

التعجب

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة أن أفعل أحد صيغتي التعجب، قيل: إنه صفة مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، والتعجب هو سبب وضع النحو، وذلك أن ابنة أبي الأسود قالت: يا أبت ما أشد الحر فرفعت أشد وجرت الحر فظن أنها مستفهمة فقال لها: زمنا حر، فقالت: يا أبت إنما أردت التعجب، وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحاً والحر منصوباً على أنه مفعول به، فذهب إلى علي وقال: اختلطت السنة العرب بغيرها إلى آخر ما مر.

قول المكودي: [استعظام زيادة الخ] أي استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان كالكرم الذي في زيد من قولك: ما أكرم زيدا، فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان فيخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة كالطول والقصر، وشذ قولهم: ما أطوله وما أقصره، ويخرج بفي وصف الفاعل استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال: ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد، وإليه الإشارة بقوله بعد: وغير سالك سبيل فعلا، وخرج بخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم: إذا ظهر السبب بطل التعجب، فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها لأن سببها ظاهر وهو الكاتب، نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها.

وقوله: [وخرج بها الخ] في غالب النسخ وخرج بالواو ثم قيل: هي للحال على حذف قد، فيكون قيّداً من تمام التعريف كما هي كذلك على نسخة إسقاطها، ويخرج به ما يكثر نظائره في الوجود فلا يتعجب منه، والحق أن ما يكثر وجوده لا يمكن استعظامه فيكون ما خرج بقوله: وخرج به الخ خارجاً بقوله: استعظام زيادة بل الأولى ان، وخرج لزيادة البيان لا للحال حتى تكون قيّداً فلا يخرج به شيء.

ثم إن المأخوذ من قوله: استعظام أن التعجب إنما يتصور عن يمكن منه الاستعظام فلا يجوز أن يرد التعجب من الله، فإن ورد ما يومه وجب تأويله نحو قوله تعالى: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ أي هؤلاء لصبرهم على النار فمن رآهم يتعجب من حالهم لا أن الله تعالى تعجب منه.

ثم إن قول المكودي: أحسن ما قيل الخ يؤخذ منه أن هنالك حدوداً آخر هذا أحسنها لكونه لا يرد عليه ما ورد عليها، ورد هذا الاستحسان بأن حد ابن عصفور أورد عليه أمور منها أنه غير جامع لأنه لا يشمل: ﴿كيف تكفرون بالله﴾ ولا نحو قوله ﷺ: «سبحان الله المؤمن لا يتجسس» مما التعجب فيه من أصل الوصف لا من الزيادة فقط، لأن التعجب في الأول من أصل الكفر، وفي الثاني من ظن أبي هريرة أن المؤمن يتجسس ولا يشمل نحو ما أخصره من اختصر المبني للمفعول لأن التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل، وهو وإن كان شاذاً فلا بد من شمول التعريف له، وبأن فيه دوراً لأخذ المتعجب منه في حد

المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو: سبحان الله! ويا لك من رجل! ونحو ذلك إن كانت هنالك قرينة تبينه، وإنما اقتصر التحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما: ما أفعل وأفعل به، وقد أشار إلى الأول منها بقوله:

٤٧٤ - بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِئَ بِأَفْعِلَ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيَا

أي (انطق) بوزن أفعل بعد ما فتقول: ما أحسن، ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجباً، أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف. ثم أشار إلى الثاني فقال: (أو جِئَ بأفعل قبل مجرور بيا) يعني أو جِئَ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بياء الجر فتقول: أحسن يزيد، فأتى (بأفعل) مكملًا بعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء. ثم كمل ما أفعل بقوله:

٤٧٥ - وَتَلَوْا فَعَلَ انْصَبْنَاهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِيقَ بَيْتَا

التعجب فيتوقف التعجب على المتعجب منه، والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب، ومعرفة المشتق منه الذي هو التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه فجاء الدور لأن هذا التعريف إنما هو للتعجب لغة لا اصطلاحاً، والتعجب اصطلاحاً هو اللفظ المتعجب به، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ لا في المعنى، وأجيب عن الأول والثاني بأن مقصود تعريف الوزنين المشهورين للتعجب المقيسين لا للتعجب من حيث هو، وعن الثالث بأنه إنما يرد على جعل قوله: وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه فلا يرد الدور، وعن الرابع بأنه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم المفعول.

وقوله: [سبحان الله] قيل: إنه مصدر محذوف الزوائد والأصل تسييحاً، وقيل: إنه اسم مصدر وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله أصبح محذوفاً وجوباً لأن المصدر بدل منه، ويقال سبحان الله عند رؤية أمر غريب عجيب لأنه الموجد للأمر كلها.

وقوله: [يا لك من رجل] يا: حرف تنبيه وليست للنداء، واللام للاستغاثة، والكاف مستغاث به، ومن رجل: جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك، والأصل ألا أستغيث بك ما أعظمك من رجل، فلما حذف الفعل أبدلت الباء لاماً ثم حذف ما وفعل التعجب فصار لك من رجل، ثم أتى بياء التنبيه تأكيداً للكلام وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب، وقيل: إن يا للنداء والمنادى محذوف واللام في لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما الأكثر.

وقوله: [ونحو ذلك] بالجر معطوف على سبحان الله، والأولى حذفه لأنه مستغنى عنه بنحو الأول.

وقوله: [لا طراد التعجب النخ] وجه الاطراد أنها يدلان على التعجب بغير قرينة، وبغيرهما لا يدل على التعجب إلا بقرينة.

(بأفعل انطق)، قول المكودي: [في موضع الحال] الأولى الوجه الثاني عنده لأن تعجباً مصدر ووقوعه حال موقوف على السماع.

(كما أوفى خليلينا) مذهب سيويه في ما أنها نكرة تامة مبتدأ لا تحتاج لصفة، وأفعل فعل التعجب فعل

يعني أنك تأتي بعد ما (أفعل) باسم منصوب فتقول: ما أحسن زيداً، وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب. ثم مثل ما أفعل بقوله: كـ (ما أوفى خليلينا) فـ (ما) في المثال مبتدأ بمعنى شيء، و(أوفى) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) و(خليلينا) مفعول بـ (أوفى) والهمزة في (أوفى) للنقل والتقدير: شيء (أوفى خليلينا) أي صيرهما وافيين. ثم مثل (أفعل) بقوله: (وأصدق بهما) فـ (أصدق) لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، والباء زائدة في الفاعل، والهمزة في (أفعل) للصيرورة والتقدير: أحسن زيد أي صار حسناً. ثم قال:

٤٧٦ - وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَّ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخُّ

فشمل (ما) المتعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل، فمثال حذفه (بعد ما أفعل) قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرما

ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما، وزيداً مفعول بأفعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ والعائد الضمير في أفعل.

(حكاية): ذكر ابن غازي في حواشي المرادي وأبو إسحاق الشاطبي أن بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه في ما أحسن زيداً أن التقدير شيء صير زيداً حسناً، فقيل له: ما تقول في ما أعظم الله؟ فأجاب مثل ذلك، فأنكروا عليه ذلك وجروه من الحلقة، والصواب أن الجواب شيء عظيم اعلمنا بعظمة الله.

(وحذف ما منه تعجبت)، وقول المكوذي: [فشمل ما] أي ما الواقعة في قول المصنف: وحذف ما، فتكون ما من، فشمل ما في محل رفع فاعل شمل والمتعجب بالنصب مفعوله.

وقوله: [جزى الله عني الخ] البيت من الطويل، وكون قائله علياً مشكل مع ما في القاموس أن علياً لم ينشد شعراً لنفسه إلا بيتين، والحق كما ذكره ابن إسحاق وغيره أن علياً كان كثيراً ما ينشد الشعر لنفسه، وأما ما في الاستيعاب أن عمر كان شاعراً وكذا أبو بكر، وكان مولانا علي أشعرهما، فقد لا يخالف ما في القاموس بأن يقال معنى قوله أشعرهما أنه كان يحفظ الشعر كثيراً لا أنه كان ينشده لنفسه، وجزى: فعل ماضٍ، والله: فاعل، والجزاء: مبتدأ، والواو واو الحال، وبفضله: متعلق بمحذوف خبر، وربيعه: مفعول أول بجزى، وخيراً: مفعول ثانٍ، وما: اسم تعجب مبتدأ، وأعف: فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما، والاسم المتعجب من فعله محذوف، وقدره المكوذي أعفهم وأكرمهم، فيكون عائداً على أهل ربيعة، ويصح تقديره أعفها وأكرمها فيكون عائداً على ربيعة لأن الغالب أن هم للعقلاء، وها لغير العقلاء، والجملة خبر ما، والشاهد في حذف المنصوب من أعف وأكرم، ولحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم، ولا يحذف المنصوب إلا إن كان ضميراً.

أي ما أعفهم وأكرمهم ، ومثال حذفه (بعد أفعل) قوله عز وجل : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْهُمْ﴾ أي وأبصر بهم ، وفهم من قوله : (إن كان الحذف معناه يضح) أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً ، و(حذف) مفعول به (استبح) وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، و(ما) موصولة وصلتها (تعجبت) و(منه) متعلق به (تعجبت) و(معناه) اسم (كان) و(يضح) في موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى انتضح ، و(عند) متعلق به (يضح) . ثم قال :

٤٧٧ - وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما ما أفعل وأفعل به غير متصرفين ، لا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال ، بل ويلزم ما أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر ، و(منع) فاعل به (لزم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول ، و(قدماً) منصوب على الظرف ، و(في كلا) متعلق به (لزم) وكذلك (قدماً) . ثم قال :

٤٧٨ - وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ - وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يَضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلٍ فُعِلَا

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهي ثمانية :
الأول : أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله : (من ذي ثلاث) لأن (ذي) صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث .

الثاني : أن يكون ثلاثياً وفهم ذلك من قوله : (من ذي ثلاث) فلا يصاغان مما زاد على الثلاث .

وقوله : [أي وأبصر بهم الخ] (فإن قلت) : كيف صح حذف المتعجب منه بعد أفعل مع أنه فاعل ؟ (قلت) : لما كان على صورة الفضلة لدخول حرف الجر عليه ساغ فيه ذلك وأخذ من قول المصنف استبح أن الحذف على خلاف الأصل والراجح الإثبات ، إلا أنه يقال : زيد استباح عرض فلان وما كان ينبغي له ذلك ، ووجه ترجيح الإثبات بأن جملة التعجب إنما سبقت له فحذفه مستكره ، فهو كمن جاء له شخص يعاونه في قبر أبيه فهرب بالفأس .

وقوله : [مضارع وضح يضح الخ] وأصله يوضح فوقعت الواو إثر عدوتيهاء الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله فامراً ومضارع من كروء احذف ، وفي بعض النسخ يصح بصاد مهملة .

(وصغهما من ذي ثلاث) ، قول المكودي : [على شروط الفعل] الصواب أن يقول : على شروط اللفظ لأن أول الشروط الثانية كونه فعلاً فيكون شرط الشيء في نفسه .

وقوله : [من فعل ذي الخ] الأول من مصدر فعل ليوافق قوله : وكونه أصلاً لهذين انتخب فلا يصاغان من الاسم كالحمار والكلب ، وقول بعضهم : ما أكلبه خطأ .

وقوله : [فلا يصاغان مما زاد الخ] علة المنع أنه إن بني من رباعي الأصول كدحرج أدى إلى حذف

الثالث: أن يكون متصرفاً وفهم ذلك من قوله: (صرفاً) فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبشس ونحوهما.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو: مات وفني.

الخامس: أن يكون تاماً فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله (تم).

السادس: أن يكون غير لازم للنفي كعاج، يقال: ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به، ولا يستعمل عاج في غير النفي وذلك مفهوم من قوله: (غير ذي انتفا).

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن افعل نحو: أشهل وأحمر وفهم ذلك من قوله: (وغير ذي وصف يضاهي أشهلاً).

بعض الحروف الأصلية، وإن بني من المزيد كاستعان وناصح أدى إلى حذف بعض الزوائد الدالة على معنى مقصود نحو: ما أعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب، وما أخصمه من خاصم فتفوت الدلالة على المفاعلة، اللهم إلا إن كان المزيد أفعل فيه خلاف.

وقوله: [من فعل غير متصرف الخ] فلا يقال ما أنعمه وأبأسه، وعلة المنع أنا لو بنينا فعلي التعجب من الجامد لأدى ذلك إلى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب.

وقوله: [أن يكون قابلاً للفضلية الخ] أي التفاضل في الصفات التي تختلف بها أحوال الناس كالكرم والعلم والفضل.

وقوله: [نحو مات الخ] هذا إن أريد الموت الحقيقي ضد الحياة، فإن أريد موت القلب فإنه يتعجب منه تقول ما أموته بمعنى ما أموت قلبه، وإنما لم يصغ بما لا يقبل الزيادة لأنه لا يمكن فيه التعجب لأنه استعظام زيادة كما مر. وقوله: [فلا يصاغان من كان الخ] فلا يقال: ما أكون زيداً قائماً لأنه ناقص فلا ينصب المفعول وإنما ينصب الخبر والتعجب ينصب المفعول.

وقوله: [أن يكون غير لازم للنفي الخ] هذه العبارة تقتضي أنه إذا كان الفعل ملازماً للنفي امتنع بناء فعلي التعجب منه كعاج، وإن كان غير ملازم للنفي نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعلي التعجب منه، والصواب أن الفعل مهما كان منفيّاً لم يبن منه فعل التعجب وهذا هو المأخوذ من المصنف، فصوابه أن يقول: السادس أن يكون غير منفي ثم إن كعاج مثال للمفهوم وعلة المنع في المنفي أن التعجب يقتضي الإثبات، والفعل المنفي يقتضي النفي وهما متنافيان.

وقوله: [ولا يستعمل عاج في غير النفي الخ] بل قالوا إنه يستعمل في غير النفي نادراً سمع من كلامهم: ولا مشرباً أروى به فأعيج. وقوله: [نحو أشهل الخ] الشهلة: بضم الشين قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء، والأجهر: هو الذي لا يبصر في الشمس كما مر، ووجه منع بناء فعلي التعجب من هذا النوع امتناع صوغ افعل التفضيل منه وصيغتنا التعجب مساويان له في اللفظ والمعنى، ويجريان مجراه في أمور كثيرة.

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو: ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: (وغير سالك سبيل فعلا) وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله: (صرفا وتم) فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

٤٨٠ - وَأَشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَّهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدَمًا
٤٨١ - وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

يعني أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يتوصل إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة، ويؤق بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعدما أفعال، ومجروراً بالباء بعد أفعال، مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابيض زيد، ما أشد بياض زيد، وأشدد بياضه، ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه، وأكثر باستخراجه، وما أشبه ذلك.

وفهم من قوله: (ومصدر العادم) أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشرط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تنصرف، وقوله: (وأشدد أو أشد) مبتدأ ومعطوف عليه وخبره (يخلف) و(ما)

وقوله: [نحو ضرب زيد الخ] فلا يقال: ما أضرب زيداً وأنت تريد التعجب من الضرب الواقع عليه لأنه يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل، وأخذ بعضهم من هذه العلة التي هي اللبس أن الفعل المبني للمفعول إذا كان لا لبس فيه بأن كان لا يستعمل مبنياً للفاعل نحو غنى وزهى جاز بناء فعل التعجب منه فيقال: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا وفيه خلاف، وصرح في التسهيل بجوازه.

(وأشدد أو أشد)، قول كدي: [مما توفرت فيه الشروط الخ] اعترض هذا بأن أشدد أو أشد المذكورين في النظم ليسا مما توفرت فيها الشروط الثانية، لأن فعلهما أشد خامسي، فيكون فيه التوصل بالمنوع إلى المنوع كما ورد به على الناظم. (قلت): هذا مبني على أنه لم يسمع شد الثلاثي وهو الذي عند غير واحد، والحق الذي صرح به الزبيدي وابن مالك في شرح العمدة أنه سماع شد الثلاثي وأصله شدد وحينئذ فلا يرد السؤال من أصله.

وقوله: [مضافين] أي المنصوب بعد أشد والمجروح بعد أشدد.

وقوله: [إلى فاعل الخ] أي الاسم المتعجب من فعل مسماه أعم من أن يكون الفعل صدر منه كالاستخراج أو تليس به فقط ولم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل المكودي بمثاليين.

وقوله: [ما أكثر] هذا هو قول الناظم أو شبههما.

وقوله: [أن ما لا مصدر له من الأفعال الأولى من الألفاظ ليدخل الاسم فيؤخذ منه أن ما المصدرية سواء كان فعلاً أو اسماً لا يتعجب منه وهو كذلك كما هو ظاهر عبارة الناظم.

وقوله: [وأشدد أو أشد مبتدأ الخ] المبتدأ هو أشدد، وأشد معطوف عليه، ولما كان المعطوف على

مفعول بـ (يخلف) وهي موصولة وصلتها (عدما) و(بعض) مفعول بـ (عدما) ولا بد من حذف بين (يخلف) و(ما) ليتضح المعنى والتقدير: يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم بعض الشروط. ثم قال:

٤٨٢ - وَبِالنَّدُورِ أَحْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ

فهم من قوله: (وبالنذور احكم) أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس، وما أتى من غير الفعل قولهم: أقمن بزيد لأنه وصف لا فعل له، وما أتى من غير الثلاثي قولهم: ما أعطاه من أعطى. وما أفقره من افتقر، وما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعال قولهم: ما أحقه، وما أرعنه، وما أتى من غير المتصرف قولهم: ما أعساه، وأعسى به من عسى، وما أتى من الفعل المبني للمفعول: ما أجنه من جن، وما أولعه من ولع.

ثم قال:

٤٨٣ - وَفَعَلْ هَذَا أَلْبَابَ لَنْ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِهِ أَلَزَمًا

شمل قوله: (وفعل هذا الباب) الصيغتين المذكورتين وهما: ما أفعله وأفعل به، فلا يتقدم

المبتدأ مبتدأ أطلق على الجميع مبتدأ، وأشدد وإن كان فعلاً في الأصل فالمراد هنا هذا اللفظ ولك حكايته وإعرابه.

(وبالنذور احكم)، قوله المكودي: [من الفعل الخ] الأولى أن يقول من اللفظ لأنه قد ورد صوغه من غير الفعل كأقمن الذي مثل به بعد. وقوله: [من وصف لا فعل له الخ] الوصف المأخوذ منه أقمن هو قمن بمعنى حقيق ومنه قولهم ما أقمنه وما أجدره. وقوله: [وما أرعنه] أي شدة لدنه في الخصومة.

وقولهم: [ما أعساه الخ] تبع في هذا المرادي وتبعهما الأزهرى، والحق أنهما من قولهم هو عسي بياء مشددة ومن عس بحذف الياء أي حقيق بكذا، فمعنى ما أعساه ما أحقه نعم هو شاذ من جهة كونه لا فعل له فهو مثل ما أقمنه وأقمن به، ثم قيل: لا فائدة في قول الناظم وبالنذور مع قوله وضعفها ومع قوله وأشدد أو أشد، وأجيب بأنه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وإن ورد ما يخالف بعض الشروط من كلام العرب فما يحكم عليه؟ فأجاب: بأنه نادر غير مقيس.

(فإن قلت): سلمنا أن فائدة الشطر الأول ما ذكرت، فما فائدة الثاني مع قوله: وبالنذور احكم وقد قال ابن هشام أنه حشو؟ (فالجواب) أن فائدته كما قال يس: أن الناظم قد يطلق النادر على القليل المقيس، فلو لم يزد فلا تقس لتوهم أنه نادر مقيس فرفع ذلك التوهم ومعنى أثر نقل.

(وفعل هذا الباب) الأولى أن يأتي بهذا البيت والذي بعده عقب قوله: وفي كلا الفعلين ويبدل الواو بفاء التفريع. لأن هذا الحكم مفرع عن جودهما فما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله من باب أولى، وقد قدم الموضح شرح هذين البيتين عقب قوله: وفي كلا الفعلين تنكيثاً على الناظم.

المنصوب على ما أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل، وفهم منه أن المنصوب بأفعل لا يتقدم على ما، ولا يتوسط بين ما وأفعل، وسبب ذلك عدم تصریفهما، وفهم من قوله: (ووصله به الزما) أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء، ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه بقوله:

٤٨٤ - وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالتَّخْلُفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ

يعني أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام العرب وفي ذلك خلاف مشهور، وفهم من قوله: (مستعمل) أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك، ومن شواهد مع أفعل قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكثر في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها. ومن شواهد مع أفعل به قول بعض الأنصار:

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وقول الآخر:

أقيم بدار الحرب ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن انحولا

وقوله: [ولا يتوسط بين ما وأفعل] وإذا لم يتوسط المعمول بين ما وأفعل فأحرى غير المعمول، نعم استثنوا من ذلك كان فإنها تزداد بين ما وأفعل كما مر في قوله: ما كان أصح علم من تقدما لأنها تزداد بين شيئين. (وفصله بظرف)، قول المكودي: [أن مذهبه موافق النخ] هذا المفهوم صحيح خلافاً لقول النكت أنه لا يؤخذ من الناظم الراجح من القولين.

وقوله: [لله در النخ] لله: خبر مقدم، ودر: مبتدأ مؤخر، وبني: مضاف إليه مخفوض بالياء والنون محذوفة للإضافة، والهيجاء: الحرب، واللزبات: جمع لزبة وهي الشدة والشاهد في ثلاثة مواضع في الفصل بفي الهيجاء وبفي اللزبات وبفي المكرمات بين فعل التعجب ومعموله، وهذا غاية المدح لأنه وصفهم بالشجاعة وبكثرة البذل في الشدة، فأحرى في الرخاء ويدوامهم على فعل المكام.

وقوله: [قول بعض الأنصار: وقال نبي المسلمين] البيت من الطويل، وقائله العباس بن مرداس رضي الله عنه، وقال: فعل ماض، ونبي: فاعله، المسلمين: مضاف إليه، وفي رواية أمير المؤمنين بدل نبي المسلمين، وجملة تقدموا من الفعل والفاعل في محل نصب حكى بالقول، وأحبب: فعل تعجب، وإلينا: جار ومجرور متعلق بأحبب، وأن: ناصبة على حذف الباء، ويكون: منصوب بأن واسمها يعود على النبي، والمقدما: بالنصب خبرها، والشاهد في إلينا حيث فصل به بين أحبب فعل التعجب وبين معموله المحذوف منه الجار وهو أن يكون.

وقوله: [أقيم بدار الحرب النخ] البيت من الطويل، وقائله ابن حجر بفتح الحاء والجيم شاعر باهلي، وأقيم: فعل مضارع أقام وفيه ضمير مستتر فاعله عائذ على التكلم، ویدار: متعلق بأقيم والباء بمعنى في، والحزم بالزاي وفي نسخة الحرب كما هو الموجود في بعض النسخ، ودام: فعل ماض تام بمعنى بقي، وحزمها:

وقوله : (وفعل هذا الباب) مبتدأ وخبره (لن يقدم ما معموله) و(وصله) مقعول مقدم بـ (الزما) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(به) متعلق بـ (وصله) و(فصله) مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، و(بظرف) متعلق بـ (فصله) و(مستعمل) خبر المبتدأ، و(الخلف) مبتدأ، و(في ذاك) متعلق به، و(استقر) في موضع خبره.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

هذا الباب يشتمل على قسمين، الأول: نعم وبئس، والثاني: ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ بنعم وبئس فقال:

فاعل وضمير حزمها عائد على أم عمرو المذكورة قبل أي أقيم بدار الحرب ما بقيت أم عمرو مقيمة وإن تحولت فانا أول من يتحول، ويحتمل أن الهاء تعود على دار الحرب، وأحر: فعل التعجب، وإذا: ظرف متعلق بأحر، ويأن معمول أحر، وأتحول: مضارع منصوب بأن والشاهد في إذا حيث فصل بين فعل التعجب وهو أحر ومعموله وهو أن أتحول، ثم محل الخلاف في كون الفصل بالجار والمجرور جائزاً أم لا إذا كان الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعل التعجب كما مثل، فإن كانا لا يتعلقان به نحو ما أحسن أمراً بالمعروف منع اتفاقاً، فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمراً، ويجب التقييد أيضاً بما إذا لم يكن معمول التعجب محتملاً لضمير يعود على المجرور، وإلا وجب تقديم الجار والمجرور اتفاقاً نحو: ما أحسن بالرجل أن يقرأ العلم، فتقديم بالرجل هنا واجب لأن في المفعول الذي هو يقرأ ضميراً يعود عليه، وبه تعلم أن تمثيل الموضح بما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن يكذب بما فيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب، فالأولى تمثيل المكودي.

وقوله: [ووصله مفعول مقدم] وهي جملة إنشائية معطوفة على جملة خبرية، والناظم لا يميزها، والله أعلم.

نعم وبئس

مناسبة ذكرهما عقب التعجب اشتراكهما مع فعلي التعجب في الجمود، وفي كون نعم تدل على المدح فهو بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح، وبئس تدل على الذم فهي بمنزلة إذا دلا على الذم.

وما جرى مجراهما

مجراهما يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى جريهما، ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى ما جرى في المكان الذي يجريان فيه من إفادة الذم والمدح وهذا هو الآتي في قوله: واجعل كبش الخ.

٤٨٥ - فَعْلَانٌ غَيْرٌ مُتَصَرِّفِينَ نَعَمْ وَبِشٌ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

صرح بفعلية (نعم وبش) وفي ذلك خلاف، ومذهب البصريين أنها فعلان، ثم بين أنها يرفعان اسمين لقوله: (رافعان اسمين) يعني أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين، و(فعلان) خبر مقدم، و(غير متصرفين) نعت لـ (فعلان) و(نعم وبش) مبتدأ ومعطوف، و(رافعان) نعت لفعلان أيضاً، ولا يجوز أن يكون (غير متصرفين ورافعان) أخباراً لأنها قيد في (فعلان) وليس المراد أن يخبر بهما عن (نعم وبش) و(اسمين) مفعول برافعان، وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفعلية لتصريحه بفعليتهما. ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول منها بقوله:

(فعلان غير متصرفين نعم وبش)، قول المكودي: [ومذهب البصريين الخ] استدلوا على ذلك بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه السلام: «من توشاً يوم الجمعة فيها ونعمت» أي الرخصة التي هي الوضوء، وتقول: بثت المرأة هند، وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي كما مر. وقال الكوفيون: إنها آسان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل حين ولدت له بنت فقيل له: نعم الولد، فقال: والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها سرقة، فأدخل الباء على نعم، وفي نحو قول بعض العرب وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بش العير، فأدخل على وهي حرف جر على بش، وأجيب بأن المجرور بحرف الجر فيها محذوف مع القول.

والجملة من نعم وبش محكية بالقول المقدر، والتقدير في الأول ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، وفي الثاني نعم السير على غير مقول فيه بش العير فيكون حينئذ الاسم الواقع بعد نعم وبش الداخلة عليهما حرف الجر مرفوعاً، وقال الكوفيون: إنه مجرور بدل من نعم وبش.

ثم إن في نعم لغات أربعاً أفصحها كسر النون مع سكون العين وهي لغة القرآن، ثم نعم بكسرتين قال الله تعالى: ﴿فَنَعْمًا هِيَ﴾، ثم نعم بفتح فكسر، ثم نعم بفتح فسكون. وقال غير واحد: إن اللغات الأربع أيضاً واردة في بش.

وقوله: [قيد في فعلان] ولا يمكن وجود القيد الذي هو غير ورافعان بدون المقيد وهو فعلان وإن كانا خبرين فيوجدان بدونه، لكن يلزم على كون رافعان نعتاً لفعلان الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدأ وهو أجنبي من الخبر بمعنى أنه غير معمول له، والأولى أن يكون رافعان خبراً لمبتدأ محذوف مستأنف تقديره هما، وهذا هو المناسب لتقدير المكودي حيث قال: ثم إنهما الخ لأن التعبير بش يقتضي أنه مستأنف.

وقوله: [يكون ظاهراً الخ] قال مجبر: في هذه العبارة قلق والصواب أن يقول إلى الظاهر والمضمّر، والظاهر إما مقرون بآل أو مضاف إلى المقرون بها، وقد أشار إلى الظاهر بقسميه. (قلت): والحق أنه لا قلق في عبارة المكودي وإنما فيها العموم في ظاهراً، وهذا العموم بينه كلام المصنف نعم الأولى للبيان.

٤٨٦ - مُقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرْمَا

وقد مثل الثاني بقوله: (كنعم عقبى الكرما)، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ﴾، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٤٨٧ - وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُهُ تُمَيِّزُ كَنِعْمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

وفهم من قوله: (يفسره تميز) أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك بقوله: (كنعم قوماً معشره) فـ (نعم) فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفسر بقوله: (قوماً) وفهم من المثال أن (نعم وبش) لا يكتفيان بفاعلها بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو (معشره) ويسمى مخصوصاً وسيأتي.

ثم قال:

٤٨٨ - وَجَمْعُ تُمَيِّزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

يعني أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

(مقارني أَل) هذه العبارة تقتضي أن الاسم مهما كان مقروناً بأَل أم لا ويكون فاعلاً تعرف بأَل أم لا، وليس كذلك بل محل كون المقرون بأَل يصح أن يكون فاعلاً إذا تعرف بها، وأما إذا لم يتعرف بها نحو الذي فلا يكون فاعلاً، ولذا نكت عليه الموضح في إبدال مقارني أَل بمعرفتين بأَل الخ، والمراد بأَل الجنسية كما يدل عليه قول الناظم في باب الفاعل: والحذف في نعم الفتاة استحسنا. لأن قصد الجنس فيه بين، ولقوله بعد: ويذكر المخصوص بعد مبتدأ الخ لأن التخصيص إنما يكون بعد التعميم وقيل للعهد.

(كنعم عقبى الكرما) فنعم: فعل مدح، وعقبى: فاعله، والكرما: جمع كريم مضاف إليه، والكرم يطلق على الشرف وعلى الجود والمخصوص بالمدح محذوف أي الجنة والجملة محكية بقول مقدر.

(ويرفعان مضمراً) أي جنس المضمّر وليس المراد أنها يرفعان ضميراً واحداً، وكان ينبغي له أن يقيد الضمير بالاستتار كما فعل الموضح تنكيتاً، وقال الأزهري: إن الاستتار واجب سواء كان التمييز مثنى أو جمعاً.

(كنعم)، قول المكودي: [تقديره هو] الصواب هم كما يوجد في بعض النسخ لأنه مفسر باسم جمع وهو قوم الذي هو تمييز، والتمييز لا يكون إلا مطابقاً، ومعشر الرجل بفتح الميم عشيرته. وقوله: [وسياي] أي في قوله: ويذكر المخصوص الخ.

(وجمع تميز)، قول المكودي: [تزود مثل زاد الخ] البيت من الوافر، وقائله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وتزود: أمر من تزود وفاعله ضمير المخاطب، ومثل: مفعول مطلق، وزاد:

وبأبيات آخر، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

٤٨٩ - وَمَا تُمَيِّزُ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

إذا لحقت (ما) (نعم وبشس) فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فَنَعَمَ هِيَ﴾ فإن يليها فعل ففيها عشرة أقوال، وإن يليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال، وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً، واقتصر في شرح الكافية إذا يليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف، والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معربة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء يقوله الفاضل، وإذا يليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد (في نحو نعم ما يقول الفاضل) وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبشس ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين. ثم قال:

٤٩٠ - وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

مضاف إليه، وأبيك: مضاف بعد مضاف، وفينا: متعلق بزاد، ونعم: فعل مدح، والزاد: هو الفاعل، وزاد أبيك: بالرفع مخصوص بالمدح، وزاداً: تمييز، والشاهد في كون الشاعر جمع بين الاسم الظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو زاد.

وقوله: [وتأول المانعون الخ] أول بوجوه أولاهما ما أوله به أبو حيان بأن فاعل نعم ضمير مستتر، والزاد هو المخصوص بالمدح، وزاد أبيك بالرفع بدل منه، وزاداً تمييز، وحيث قد فليس فيه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

(وما يميز وقيل فاعل)، قول المكودي: [وكلامه صالح لجميع الأقوال الخ] أي العشرة فيما إذا يليها فعل أو الثلاثة فيما إذا يليها اسم وهو غير صحيح فيهما، بل إذا يليها فعل فلا يشمل النظم من العشرة إلا ثمانية، وأما القول بأن الفاعل ضمير وما هو المخصوص، والقول بأن ما حرف كاف لنعم وبشس عن العمل كما كتفت قل وطال، ولذلك دخلت نعم وبشس على الجمل الفعلية فلا يصدق بهما كلام الناظم، ولو أراد المصنف التنصيص على ما يشمل هذين القولين لقال: وقيل مخصوص وكف حاصل كذا قيل، لكن لا يؤخذ من الناظم هل ذلك فيما يليها فعل أو اسم؟ وأما إذا يليها اسم فلا يشمل كلام الناظم إلا قولين كونها تمييزاً أو فاعلاً، وأما الثالث وهو أنها مركبة مع نعم، وصيرورة الجميع فعلاً ماضياً وما بعده فاعل فلا يشمله الناظم.

وقوله: [وجميعها] قد علمت أن الذي يرجع إلى كون ما تمييزاً أو فاعلاً من العشرة ثمانية فقط.

وقوله: [والفعل بعدها صفة لها] وفاعل نعم ضمير مستتر، والعائد من الصفة إلى الموصوف محذوف كالمخصوص بالمدح، والتقدير نعم هو شيئاً من نعمته وصفته يقوله الفاضل الحق.

(ويذكر المخصوص بعد) أي بعدما ذكر من فاعل نعم وبشس الظاهر وبعد التمييز إذا كان الفاعل

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بش، وفي إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه. الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه، وقد أجازته قوم منهم ابن عصفور. الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمرة وهذا أيضاً مختلف فيه وقال به كثير، ونسب المصنف إجازته إلى سيويه، وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة، لأن قوله: (مبتدأ) محتمل للوجهين إذ لم يذكر الخبر، وقوله: (ليس يبدو أبداً) يعني أنه إذا جعل (المخصوص) خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفهم من قوله (بعد) أن محل (المخصوص) يكون متأخراً عن فاعل (نعم وبش) و(بعد) متعلق بـ (يذكر) و(مبتدأ) حال من (المخصوص). ثم قال:

٤٩١ - وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرُ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمُ نَعَمَ الْمُتَقَنَّى وَالْمُتَقَنَّى

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل (نعم وبش) وشمل ذلك صورتين الأولى: أن يذكر قبل (نعم) متصلاً بها كالمثال الذي ذكر. الثانية: أن يذكر في الكلام الذي قبل (نعم) غير متصل بها كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ﴾ أي نعم العبد أيوب، وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً: زيد حسن الأفعال، فيقول المجيب: نعم الرجل. و(مشعر) صفة لمحذوف والتقدير: اسم مشعر، ومعمول كفى محذوف والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، و(المتقنى) المكتسب، و(المتقنى) المتبع. ولما فرغ من أحكام (نعم وبش) شرع في حكم ما جرى مجراها فقال:

ضميراً، وعبارة الناظم هنا أحسن من عبارة الموضح، وإنما احتج للمخصوص لأن فاعل نعم وبش المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج إلى بيان من يتوجه إليه المدح والذم على سبيل التخصيص، فيكون كأنه تفصيل بين الإجمال وخصوص بعد التعميم ليكون أوقع في النفس.

قول المكودي: [والخبر محذوف الخ] تقديره زيد المدح أو المذموم.

وقوله: [وهذا قول مرغوب عنه] وجه كونه مرغوباً عنه أن هذا الحذف للخبر هنا ملزم ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده وليس هنا ما يسد مسده.

وقوله: [إلى سيويه] يعني في غير هذا الكتاب.

وقوله: [وفهم من كلام الناظم الأقوال الخ] هي وإن كانت باعتبار ظاهره مفهومة من المصنف هنا فالصواب تخصيصه بالأول والثالث لأنه صرح في غير هذا الكتاب برد الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه.

(وإن يقدم مشعر) اعترض ابن هشام وغيره مثال الناظم بأنه ليس من تقديم المشعر كما تقتضيه عبارة الناظم، وقرره المكودي بذلك بل هو تقديم المخصوص والاعتراض مبني على أن العلم بالرفع في النظم مبتدأ والحق أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا العلم، أو يقرأ العلم بالنصب فيكون منصوباً على الإغراء أي الزم العلم، فعلى هذين الوجهين يكون من تقديم المشعر فقط.

٤٩٢ - وَاجْعَلْ كِبْشَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعَمَ مُسَجَّلًا

يعني أن (ساء) مساوية لبش في المعنى والحكم فتقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء رجلاً أبو لهب، وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين، و(ساء) مفعول أول بـ (اجعل) و(كبش) مفعول ثان. ثم قال: (واجعل فعلاً من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبش من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل (نعم وبش) ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو: وعلم الرجل عمرو، ويعني بقوله: (كنعم) في الحكم لا في المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو: جهل الرجل زيد، وقوله: (مسجلاً) منصوب على الحال من فعل، والمسجل المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً فيكون التقدير: واجعل فعلاً في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل، ويجوز أن يكون حالاً من نعم فيكون التقدير: واجعل فعل كنعم مطلقاً أي في جميع أحكامها. ثم قال:

(واجعل كبش ساء)، قول المكودي: [فتقول ساء الرجل الخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً كما في المثال الأول أو ضميراً مفسراً بتميز كما في المثال الثاني.

وقوله: [ووزنه فعل بضم الخ] لكن بعد التحويل لأن الأصل فيه فعل بفتح العين من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوءه متعد متصرف، ثم حول إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بش فصار جامداً قاصراً، وفي قوله: ووزنه فعل اعتراض على الناظم فإنه لا وجه لإفراده بالذكر مع دخوله في عموم قوله بعد: واجعل فعلاً الخ، وستعلم جوابه بعد.

(واجعل فعلاً)، قول كدي: [وبش من الذم] هذا اعتراض ثان على الناظم سيتبين مع غيره، والحاصل أنه اعترض هذا البيت بوجه منها: إفراد ساء عن فعل المذكور بعده مع أنه منه كما ذكره كدي ونكت به الموضح في قوله ومن أمثلة ساء فعطف ما بعده عليه من عطف عام على خاص « قيل: ولا نكتة. ومنها: أنه جعل فعل كنعم فقط مع أنه كما يكون كنعم يكون كبش أيضاً كما صرح به المكودي والموضح.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن فعل المذكور لا يكون فاعله إلا ظاهراً مقروناً بال أو مضافاً للمقرون بها أو ضميراً مفسراً بتميز، ولا يكون غير ذلك مع أنه قد يكون الفاعل ظاهراً من غير اقتران ولا إضافة نحو: فهم زيد، وقد يأتي مجروراً بالباء نحو: جاد بهن أبياتاً، فهن: فاعل مجرور بالباء الزائدة حملاً على أفعل به في التعجب.

ومنها: أن الناظم يقتضي أن كل فعل ثلاثي يصاغ منه فعل سواء توفرت شروط التعجب الثانية أم لا وليس كذلك، بل لا يصاغ إلا مما توفرت فيه شروط التعجب الثانية المارة في قوله: وصغهما الخ. وهذان الاعتراضان الأخيران مأخوذان من الموضح ولم يشر لهما كدي.

٤٩٣ - وَمِثْلُ نَعَمْ حَبْذَا الْفَاعِلُ ذَا وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبْذَا

يعني أن (حبذا) مثل (نعم) مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامها، إلا أن في (حبذا) زيادة على (نعم) وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب. ثم قال: (الفاعل)

وأجيب عن الأول بأمور منها: إن ساء أفردت بالذكر للاتفاق على لزوم إجرائها في الأحكام مجرى بش بخلاف غيرهما من أفراد فعل ففيه خلاف. ومنها: إن ساء للذم العام كبش بخلاف نحو جهل ويخل فهي للذم الخاص.

وأجيب عن الثاني بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت والتقدير كنعم وبش، ويدل لهذا ساء فإنه من باب فعل كما علمت.

وأجيب عن الثالث بأن الأخفش حكى لغتين عن العرب لغة تجري في فعل مثل نعم وبش في جميع الأحكام دون زيادة ولا نقصان وهي الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه، وإن حكى الأخفش لغة أخرى وإن فعل لا يجري مجراها في جميع الأحكام وهي التي في الموضح لكنها غير فصحى. فلا اعتراض على الموضح لذكره غير الفصحى لا على الناظم، نعم الرابع لم يجيبوا عنه وقد أصلحوا الشطر الثاني بما نصه: واجعل فعلاً مما تعجب كنعم مسجلاً، أي مما تعجب منه، فحذفت إحدى التائين وحذفها مطرد وحذف العائد لوجود شرطه وهو جر العائد بمثل الحرف الذي جر به الموصول.

(ومثل نعم حبذا) ذكر حب بعد قوله: اجعل الخ، من ذكر الخاص بعد العام، لأن حب أصله حب بضم الباء، ونكتة التصريح بهذا الخاص اختصاص حب مع فاعلها بأمور سنذكر بعضها.

قول كدي: [مع فاعلها] أي مع فاعل نعم، وأشار بهذا إلى رفع ما تقتضيه عبارة الناظم من أن حب وذا معاً بمعنى نعم خاصة، وأجيب عن الناظم بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير: ومثل نعم وفاعلها الخ، وقول المرادي جواباً عن المصنف أنه ذكر حب مقرونة بذا ليبين أنها لا تكون بمنزلة نعم إلا إذا كانت مقرونة بذا مردود بتصريح الناظم بعد بأن فاعل حب قد يكون غير ذا في قوله: وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر الخ.

وقوله: [لاختلاف بعض أحكامها الخ] من جملة ما اختلفا فيه عدم جواز تقديم المخصوص بعد حب كما يؤخذ من أول ذا المخصوص الخ، والمخصوص بنعم يجوز تقديمه، ومنها أن مخصوص نعم لا يكون إلا مطابقاً لفاعلها، والمخصوص بعد حبذا لا تلزم فيه المطابقة كما يؤخذ من قوله: لا تعدل بذا الخ، ومنها جواز دخول حرف النداء بتأويل على حبذا، ولا يجوز دخول حرف النداء على نعم.

(الفاعل ذا) هذا مذهب سيويه، وإن حب فعل مدح وذا فاعل، وقيل: إن حب ركبت مع ذا وصار الأصل نسياً منسياً، ثم قيل: غلبت حب على ذا فصار الجميع فعلاً ماضياً والمخصوص هو الفاعل، وقيل: غلب ذا على حب فصار الجميع اسماً مبتدأ والمخصوص خبراً، انظر وجه هذه الأقوال الثلاثة في الأزهري.

(ذا) يعني أن (ذا) فاعل بحب، وفهم منه أن حب فعل وأن حبذا جملة من فعل وفاعل. ثم قال: (وإن ترد ذماً فقل لا حبذا) يعني أنك إذا أردت بـ (حبذا) الذم أدخلت عليها (لا) فتقول: لا حبذا زيد، فتساوي معنى بش لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا
٤٩٤ - وأول ذَا الْمُخْصُوصِ أَيَا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

اعلم أن (حبذا) تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه (نعم) فتقول: حبذا زيد، كما تقول: نعم الرجل زيد، وفهم من قوله: (وأول ذَا الْمُخْصُوصِ) أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخراً عن (ذا) بخلاف المخصوص بعد نعم فإنه يتقدم، وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما

(وإن ترد ذماً)، قول المكودي: [لأن نفي المدح ذم الخ]، (فإن قلت): لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم. (قلت): إن المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده.

وقوله: [ألا حبذا الخ] البيت من الطويل، وقائله أم سلمة في مية صاحبة ذي الرمة، وألا حرف تنبيه، وحب: فعل مدح، وذا: فاعل بها، وأهل: مخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبر، والملا: مضاف إليه بمعنى الجماعة، وغير: منصوب على الحال، وأن: حرف توكيد ونصب والهاء اسمها، وإذا: ظرف خبرها، وذكرت: فعل ماض مبني للمفعول، ومي بضم الياء نافية عن الفاعل وهو مرخم مية في غير النداء إذ أصله مية، فلا: الفاء واقعة في جواب إذا ولا نافية، وحبذا: فعل وفاعل، وهيا: هو المخصوص بالذم مبتدأ وما قبله خبر، والشاهد في حبذا الأولى ولا حبذا الثانية.

(وأول ذَا الْمُخْصُوصِ)، قول المكودي: [لا يكون إلا متأخراً] إنما وجب تأخيرها لأنه إذا تقدم يومهم أن في حب ضميراً مستتراً يعود على الاسم السابق، وذا في محل نصب مفعول به.

وقوله: [والأمثال لا تغير] أي فكذلك ما أشبهها، ومن الأمثال قولهم: الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئاً فاته وقته، ويقال بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنى والجمع، وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها سدوس بنت لقيط بن زرارة كانت متزوجة بعمر بن عدس وكان شيخاً كبيراً موسراً فكرهته وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو بن سعيد بن زرارة وكان شاباً فقيراً، فلما أتى وقت الشتاء قل اللبن فأرسلت تطلبه من مفارقها فقال: الصيف الخ، فلما رجع إليها الرسول وأخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها الشاب وقالت: هذا ومذقه خير.

ثم إن التحقيق أن التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنى والجمع بل الكلام مستعار لما يضرب له، فكأنه قيل للذي ضرب له: حالك كحال من قيل لها الصيف ضيعت اللبن، فالتاء لا زالت في خطاب المؤنث فلا يعني بها المخاطب في الحال وإنما يعتبر أصلها، قال الشيخ سيدي الطيب: وهذا التحقيق يريك فساد ألفاظ بعض القاصرين إذ قال:

سبق في مخصوص نعم، وقوله: (أياً كان) يعني مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وقوله: (لا تعدل بذاً) يعني أنه لا يكون إلا مفرداً مذكراً وإن كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا العمرون، وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقاً للمخصوص في التانيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله: (فهو يضاهي المثل) أي يشابه المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

٤٩٥ - وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبِّ أَوْ قَجُرْ بَالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ آخَا كَثُرْ

يعني أن (حب) قد يكون فاعلها غير (ذا) من الأسماء مع إرادة المدح، وفي فاعلها حيثئذ وجهان: أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة، وفي حائهما إذ ذاك الضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله: (ودون ذا انضمام الحاكث) ووجه الفتح البقاء على الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيه حب بضم الباء فنقلت الضمة إلى الحاء فتقول على هذا: حب زيد وحب يزيد وحب يزيد وحب يزيد، ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

يا نحة الزمان أية تاء في خطاب الذكور تكسر حقا
وينظم الفصيح ذلك نص لا يرد بكسرها فلترقا
فأجابه قاصر مثله بقوله:

يا إمام النحاة غرباً وشرقاً كل علم لفهمكم صار رقاً
مثل الفتوت في جوابك كاف لا برحت على البرية ترقى

واللغز للبركة الأفضل العلامة الأمل سيدي التاودي بن سودة، والجواب للعلامة المحقق الشريف سيدي علي بن هشام العراقي المعروف بسيدي زيان والد سيبويه، وقته سيدي إدريس العراقي، واعتراض الشيخ الطيب عليهما غير سديد لأنه بناء على تحقيق الأمر، واللغز مبني على الظاهر والستر وهو في الظاهر الخطاب إنما هو للحاضر لا سيما من لا يعرف المجاز، رحم الله الجميع وعمنا وعمهم بفضله.

قوله: [أياً كان] أيا: اسم شرط خبر كان مقدم عليها، وكان: فعل الشرط، واسم كان ضمير المخصوص، وجملة لا تعدل جواب الشرط.

قوله: [فهو يضاهي] ظاهر تقدير المكودي أن هو إنما يعود على ذا، فيكون علة للزوم ذا في جميع الأحوال، والظاهر وهو الذي قرره الموضح أنه يعود على ما ذكر فيكون علة لأمرين: لزوم تأخير المخصوص ولزوم إفراد ذا.

(وما سوى ذا)، قول المكودي: [وهو الأكثر] تبع فيه ولد الناظم، وإلا فعبرة الناظم تصدق بكون الضم مساوياً للفتح أو راجحاً أو مرجوحاً، ولا يدل قوله كثر على أنه أكثر من الفتح كما قد توهم لأنه صرح بكثرة الضم في نفسه، وهل الفتح أكثر منه أو مساو له أو أقل يبقى ما هو أعم.

(ودون ذا انضمام)، قول المكودي: [قوله؛ فقلت اقتلوا الخ] البيت من الطويل، وقائله الأخطل،

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل
(وما) مفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها (سوى). انتهى.

والفاء في فقلت عاطفة، وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول محكية بالقول، والضمير المنصوب المؤنث في اقتلوها عائد على الخمر، ومعنى مزاجها خلطها بالماء، وحب: بضم الحاء فعل مدح، وبها: فاعل، ومقتولة: تمييز، وحين: ظرف، وجملة تقتل مضافة لحين، والمعنى: اقتلوا الخمر بخلطها بالماء، فإن الخمر إذا خلطت بالماء يجبهها الشارب أكثر من غير المخلوطة بالماء، وعلة ذلك كما قيل إنها إذا خلطت بالماء قدر الشارب على شربها وخفت رائحتها، وقيل غير ذلك، والشاهد في ضم حاء حب وزيادة الباء في الفاعل.

وقوله: [فهو من باب التنازع النح] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، والأولى أنه من الحذف من الأواخر لدلالة الأول عليه، ثم إنهم استشكلوا دخول حرف العطف على مثله في قول المصنف أو فجر فإن أو دخلت على الفاء، وأجيب بأن الفاء زائدة، وقيل: هي غير زائدة بل جواب شرط مقدر كأنه قال: أو إن لم ترفع فجر. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله: أفعل التفضيل)

حاشية

الفقيه العالم العلامة الأجدد الحق المسار التفتن الأسعد
أبي العباس سيد أحمد بن محمد

ابن حمدون بن الحلاج

على شرح الإمام العارف بالله العلامة أبي زبدي سيدي

عبد الرحمن المكوذي

رضي الله عنه ونفعنا ببركاته آمين

٢-١

طبعة جديدة

فترت بحزنتها وتصحيحها وضبطها بحمد صدق

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه، وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كأحر وأسهل. ثم قال:

٤٩٦ - صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِيَتَعَجَّبَ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

يعني أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب، ويمتنع صوغه من كل

بسم الله الرحمن الرحيم

أفعل التفضيل

مناسبة ذكره عقب نعم ويش أن نعم موضوعة للمدح ويش للذم، وأفعل يكون للمدح نحو: زيد أفضل من عمرو، ويكون للذم نحو: زيد أجهل من عمرو، ولكن المدح في نعم والذم في يش عامان من غير تعرض للغير، ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول، وقد اعترض تعبير الناظم بأفعل التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل إلا اسم التفضيل الدال على المدح، إذ الذي يفهم من التفضيل المزية في الصفات الحسنة، فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو، فكان الأولى التعبير بأفعل الزيادة، وأجيب بأن هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسماً لأفعل الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة.

ثم إن التفضيل يقتضي مشاركة المفضول للموصوف في أصل الوصف حسناً أو قبيحاً، لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك: زيد أفضل من عمرو، فعمرو شارك زيدا في الفضل لكن زاد زيد عليه فيه، ولكن المشاركة أغلبية، وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو: العسل أحلى من الخل، فالعسل لم يشارك الخل في الحلاوة أصلاً، ولهذا قالوا في نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ أن اسم التفضيل ليس للمشاركة وإنما هو بمعنى فاعل، وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد في الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير، وهكذا يجب تأويل ما أوهم، وقد تكون المشاركة في المبعوضين فيختار أهونها نحو: ﴿قال رب السجن أحب إلي﴾ الخ، فالسجن والمعصية المدعو إليها كلاهما مبعوض لكن السجن أهون، فيؤول بهذا أهون شراً من غيره.

(صغ من مصوغ)، قول كدي: [يجوز صوغه الخ] هذه العبارة فيها إيهام والأولى أن يأتي بأداة الحصر

فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب، فأفعل مفعول بـ (صغ) و(من مصوغ) متعلق بصغ (ومنه) متعلق بـ (مصوغ) وكذلك (للتعجب) و(أب) فعل أمر من أبى يأبى أي امتنع و(اللذ) مفعول بـ (أب) وهي لغة في الذي، و(أبى) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على (اللذ).

ثم قال:

٤٩٧ - وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه بأشد وشبهه، وكذلك يتوصل أيضاً إلى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله: ومصدر العادم إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتامها أن يؤق بمصدر العادم بعد أفعل منصوباً على التمييز فتقول: أنت أشد بياضاً من زيد، وأكثر استخراجاً من عمرو، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسر (صل) وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به) الأول متعلق بـ (وصل) وكذلك إلى (التعجب) و(للمانع) و(به) الثاني متعلقان بـ (صل) وهو على حذف مضاف تقديره بمثل، و(إلى التفضيل) متعلق بصل والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

بأن يقول: إنما يصاغ كما عبر بذلك الموضح، ويحاج عن كدي بأن الحصر مستفاد من قوله بعد: ويمتنع صوغه الخ، فإذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله في التعجب: وبالدور احكم الخ.

وقوله: [وهي لغة في الذي الخ] صرح أبو إسحاق بأنها لغة ولكنها رديئة، ولو قال: وأب ما أبى كما قال ابن غازي ما احتاج لهذا.

(وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما مر في التعجب أم لا؟ فأجاب بأن الحكم واحد.

قول كدي: [ولم ينبه هنا على تمامها الخ] هذا مبني على أن ما في قول المصنف: وما به الخ واقعة على اللفظ الذي هو أشد وأكثر، والحق أن ما واقعة على الحكم أو الطريقة، والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه إيهام، إذ المتقدم طريقتان: طريقة أفعل وأفعل به ولم يدر مراده منها، والحق أن ما واقعة على اللفظ الذي هو أشد فقط، وتام الكيفية صرح بها في قوله في التمييز: والفاعل المعنى انصبين بأفعلا الخ.

وقوله: [وبه الأول متعلق بوصل الخ] (فإن قلت) يؤخذ من كلامه كتقديره أن النائب هو به والنائب كالفاعل، فكما لا يتقدم الفاعل لا يتقدم نائبه. (قلت): النائب عن الفاعل ليس هو به، بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره: وما وصل هو أي الوصل على ما قيل في عود هوفي: «اعدلوا هو أقرب» على العدل المفهوم من اعدلوا، ومثل هذا وقع لصاحب السلم في قوله: وما به إلى تصور وصل الخ. وفي قوله: وما لتصديق به توصلا.

٤٩٨ - وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلَ صَلَهِ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمْنُ إِنْ جُرِّدًا

(أفعل التفضيل) على ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة، ومعرف بآل، ومضاف، وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه (بمن) لفظاً كقوله عز وجل: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾ أو (تقديراً) كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ أي من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد وهو المعرف بآل والإضافة لا يقترنان بمن. ثم إن (أفعل التفضيل) بالنظر إلى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ولزوم المطابقة، وجواز الوجهين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٤٩٩ - وَإِنْ لِنُكْوِرَ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أَلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحِّدًا

(وأفعل التفضيل)، قول كدي: [أفعل التفضيل على ثلاثة الخ] المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيماً آخر بأن يقول: معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها، وإلى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثاني مأخوذاً من المفهوم، والعذر لكدي أنه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفاً على كون اسم التفضيل مجرداً أو معرفاً أو مضافاً قسمه للأقسام الثلاثة أولاً.

وقوله: [إلى القسم الأول] أي بالمنطوق، وأشار إلى القسمين الآخرين بالمفهوم، فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف، واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد في قوله: وفهم منه الخ. وقوله: [كقوله عز وجل: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾] اللام لام الابتداء، والآخرة: مبتدأ، وخير: خبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ومثله شر أصله أشر، وفي الكافية:

وغالباً أغناهم خير وشر عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينها بالجار والمجرور وهو لك وهو جائز، ومثله قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز، فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام: «خُلوفاً فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذي هو عند، وبه تعلم أن قول الناظم صله ليس على إطلاقه بل محل وجوب الوصل إذا لم يكن الفصل بما ذكر وإلا جاز.

وعبر الموضح ببعده بدل صله لما قلنا تنكيثاً عليه، وإنما وجب جر المعمول بمن فيها إذا كان اسم التفضيل مجرداً جبراً لما فات اسم التفضيل من أل والإضافة، ووجب تجرد المعمول من حرف الجر الذي هو من فيها إذا كان اسم التفضيل غير مجرد، لأن كون المعمول مضافاً إليه ينافي جره بالحرف، وكون اسم التفضيل مقروناً بآل ينافي جر المعمول بمن، لأن أل ومن لا يجتمعان، كما لا يجتمع أل والإضافة، ورد المصنف بأبدأ على المبرد القائل بأن المجرد يأتي بمعنى اسم الفاعل فيكون مجرداً عن معنى من قياساً.

(ألزم تذكيراً وأن يوحد) وإنما وجب إفراده قيل لأنه تضمن معنى الفعل والمصدر، ألا ترى إلى قولك:

يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، وزيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، و(يصف) مجزوم بـ (إن) و(أو جرداً) معطوف عليه، و(ألزم) جواب الشرط، و(تذكيراً) مفعول ثان بـ (ألزم) و(أن يوحدا) معطوف على (تذكيراً) أي ألزم تذكير وتوحيداً، وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثاني فقال:

٥٠٠ - تَلَوُاْ طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه (أل) لزمّت مطابقتها لموصوفه فتقول: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، و(تلو آل طبق) مبتدأ وخبر، والطبق: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال: (وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة) يعني أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق، وقد جمع الوجهين قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطئون

زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو، والفعل لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذي في معناه، ووجب تذكيره لوجوب تذكير فعله الذي هو بمعناه لكون فاعله ظاهراً مفرداً كما في المثال السابق، هذا أصبح ما عللوا به وتأمّله فإن هذا التعليل يجري في اسم التفضيل كيفما كان مجرداً أو غير مجرد، والحق في التعليل أن اسم التفضيل إذا كان غير مقرون بأل ولا مضافاً لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب، وفعل التعجب ملازم للإفراد والتذكير فكذلك ما أشبهه.

قوله: [وزيد أفضل رجل] معناه زيد أفضل من كل رجل، ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل إلى نكرة ليفيد العموم، لكن العموم مستفاد من المقام لا من النكرة، فلا يقال النكرة لا تعم إلا بعد النفي وهنا وقعت بعد الإثبات، وهكذا يقال في سائر الأمثلة، لكن يجب مطابقة المضاف إليه للموصوف كما في أمثلة كدي، والمناسب لكلام المصنف تقديم المضاف إلى نكرة على المجرّد.

(وتلو آل طبق) إنما وجبت المطابقة في المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب، لأن فعل التعجب لا يقترن بأل، فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف.

قول كدي: [والهندان الفضليان] تشبيه فضلي بالألف في المفرد قلبت ياء في المثنى وجمع المؤنث، وسيقول الناظم: آخر مقصور ثثنى اجعله يا الخ.

(وما لمعرفة) هذا مفهوم قول الناظم سابقاً: وإن لمذكور يصف. قول كدي: [قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلي الخ» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان لكن بلفظ: «خياركم أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً» وإعراجه: ألا: حرف استفتاح، وأخبر بضم الهمزة: فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم، وكم: مفعول أول، وبأحبكم: مفعول ثان، وأحب: اسم تفضيل صفة لمحذوف أي بقرم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولو

أكتافاً الذين يآلفون ويؤلفون، فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن . و(ما) مبتدأ وخبره (ذو وجهين) وهي موصولة وصلتها (أضيف) و(لمعرفة) متعلق بـ (أضيف).

ثم قال :

طابق لقال بأحبائكم . وإلى : جار ومجرور متعلق بأحب، وأقربكم : اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضاً ولو طابق لقال : وأقاربكم، ومني : متعلق به، وجالس : جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة، وأحاسنكم : خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولو لم يطابق لقال : أحسنكم، وأخلاقاً : منصوب على التمييز، والموطنون : بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطىء اسم فاعل من وطأ إذا مهد، وأكتافاً : جمع كنف والمراد به الجانب أي الذين خفضوا جانبهم لعباد الله، والذين : خبر لمحذوف أيضاً ويحتمل أن يكون كل من الوطنون ومن الذين تفسيراً لأحاسنكم أخلاقاً، وجملة يآلفون صلة الذين أي الذين يآلفهم الناس ويآلفون الناس، وفي هذا الحديث ما يدل على أفضلية حسن الخلق، قال تعالى : ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین﴾.

(ويذكر) أن بعض حفدة مولانا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فأعرض عنه فأتى إلى وجهه وقال له : إياك أعني . فقال : وأنا عنك أعرض .

(ويذكر) أن سيدنا أحمد بن حنبل رضي الله عنه دق إنسان عليه باب داره فلما خرج قال له : لا حاجة لي بك، ثم دخل داره، فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال : لا حاجة لي بك، وفعل ذلك مراراً عديدة والشيخ لا يتألم، وفي المرة الأخيرة كان الشيخ لابساً لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الإنسان الدواة بالمداد قصداً فقال له الشيخ : أرشدتني أرشدك الله كنت متحيراً في كيفية صبغ هذا الثوب فأرشدتني إلى صبغه أسود، فجعل الرجل يقبل يديه ويقول : يا سيدي سامعني، فقال له : أتمدحني على خصال موجودة في الكلب، فإنك إذا دعوته أجاب وإذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل ؟ .

(وذكر) أن بعض أولاد سيدنا علي كرم الله وجهه كان له وصيف فأتاه بماء في إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلي ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه إلى الوصيف فقال له : يا سيدي والكاظمين الغيظ، فقال : كظمت غيظي، فقال : والعافين عن الناس، فقال : قد عفوت عنك، فقال : والله يجب المحسنين، فقال : اذهب أنت حر في سبيل الله .

(وعن بعض الأدارسة) أنه كان ماراً في الطريق وكان إنسان يحمل أعواداً على دابة فأصاب عود عین الشريف فأزالها من محلها وخرجت، فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه، فأخذ الشريف من يدهم وذهب به إلى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له : هذا لحق ما خوفناك .

(عن ذي معرفة) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير : وجهين مرويين ومنقولين عن ذي معرفة، وصاحب المعرفة هو النبي ﷺ وأشار به الناظم لهذا الحديث .

٥٠١ - هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبِئْتُ مَا بِهِ قُرْنُ

يعني أن جواز المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من، وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم، فهذا إشارة لجواز الوجهين في المضاف إلى معرفة، و(هذا) مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف أي الحكم، (هذا وإذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف للدلالة ما تقدم عليه و(إن لم تنو) شرط وحذف معمول (تنو) والتقدير: وإن لم تنو معنى من، والمراد (بما به قرن) ما هو أفعل التفضيل له.

ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٠٢ - وَإِنْ تَكُنْ بَتَلُو مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

(هذا إذا نويت)، قول كدي: [الأشج والناقص الخ] الأشج: لقب لعمر بن عبد العزيز، ولقب بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة وضربة من دابة ضربته، والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مروان كما في غ وغيره، والذي في التصريح أنه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ، وهو الذي عند أهل التاريخ، ولقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية.

وقوله: [أي عادلاهم الخ] حمله على أنه لا تفضيل فيه أصلاً، لأنه لم يكن أحد في بني مروان عادلاً إلا هما، وإنما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من، لأنك إذا نظرت إلى اللفظ وجدت من غير مذكورة، فيكون قد أشبه المقرون بال في عدم وقوع من بعدها، والمقرون بال يكون مطابقاً كما مر في تلوال طبق فكذلك ما أشبهه، وإن نظرت إلى المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد في وقوع من بعدهما، والمجرد لا يطابق لقوله: وإن لمذكور فكذلك ما أشبهه، ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بال في خلو كل منهما عن لفظ من ومعناها.

وقوله: [أي هذا الحكم الخ] لا معنى له لأن الاسم المعروف بال الواقع بعد اسم الإشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوقة للخبر. وقوله: [ويجوز أن يكون الخ] لا معنى له أيضاً، والصواب أن هذا مبتدأ والظرف بعده خبر.

وقوله: [والمراد بما به قرن الخ] هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول: والمراد بما الموصوف الذي أفعل التفضيل له، ومعنى قرن وضع وربط وسبق.

(وإن تكن بتلو من) الأولى أن يذكر هذا البيت والذي بعده عقب قوله سابقاً: وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيثاً على الناظم لأنه من تنمة الكلام على ما يجب للمجرد، ويكونان في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا؟ قال: فيه تفصيل نبه عليه هنا.

يعني أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل، لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل الأولى بقوله:

٥٠٣ - كَمِثْلِ مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدًا

ومثال الثانية من غلام من أنت أجل. ثم أشار إلى الثاني فقال: (ولدى إخبار التقديم نزرأ وردا) يعني أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبر أي غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحلّه التأخير وقد يتقدم عليه بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَدَتْ جَنَى النَحْلِ بَلْ مَا زَوَدَتْ مِنْهُ أَطِيبَ

(كمثل ممن) الكاف زائدة، ومثل: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك مثل قولك: ممن أنت خير، فأتت: مبتدأ، وخبر: اسم تفضيل خبره، ومن: متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوباً، قال الأزهري: ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذي هو خير والمعمول الذي هو من بأجنبي وهو أنت، ومعنى كون المبتدأ أجنبياً أنه غير معمول للخبر، والصواب مثال الموضح بأنت ممن أفضل، ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ما له صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط، وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر، اهـ بمعناه.

والحق أن ما اعترض به الأزهري على الناظم غير وارد، لأن منع الفصل بالمبتدأ إذا تقدم العامل على المبتدأ وتأخر المعمول عن المبتدأ نحو: جالس زيد في الدار لأن زيد مبتدأ لعدم اعتماد الوصف، وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المقدم فجائز، ومثل هذا تقدم في تمثيل الناظم في الحال بمسرعاً ذا راحل، ومخلصاً زيد دعا، انظر يس فقد حقق أن مثال الناظم أولى ورد ما للأزهري.

(ولدى إخبار)، قول كدي: [لزم تأخيره الخ] قد يقال: إن هذا مناف لقوله بعد: وقد يتقدم عليه بقلة لأن اللزوم ينافي القلة، والجواب عنه أنه عبر أولاً باللزوم تبعاً للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلاً، وعبر ثانياً بالقلة تبعاً للناظم، أو يقال: إن المراد باللزوم في كلامه الغالب بدليل ما بعده.

وقوله: [لأنه بمنزلة الفاعل] لا وجه لهذا التعليل، والأولى تعليل الأزهري بأنه لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه من باب أولى.

وقوله: [فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا الخ] البيت من الطويل، وفاعل قالت ضمير المحبوبة، وأهلاً: منصوب محذوف تقديره: أتيت أهلاً لك فاستأنس بهم، ويحتمل أن يكون أهلاً صفة لمحذوف أي مكاناً مؤهلاً اسم مفعول بمعنى معداً لك، وسهلاً: صفة لمحذوف أي وأتيت مكاناً سهلاً كل ما تريده فيه لا يصعب عليك، وفاعل زودت ضمير المحبوبة، وجنى: مفعول زودت منصوب بفتحة على الألف منع منها التعذر، وجنى النحل العسل، ويل: للإضراب، وما: موصولة مبتدأ واقعة على ريقها، وجملة زودت صلتها وعائدها

أي أطيب منه . قلت : وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقاً بزودت ، و(بتلو) متعلق بـ (مستفهماً) و(لهما) متعلق بـ (مقدما) والضمير في (لهما) عائد على (من) ومجرورها ، أما (من) فقد لفظ بها قبل ، وأما مجرورها فمفهوم من قوله (مستفهماً) والباء للاستعانة أو للسببية ، وتلو الشيء الذي يتلوه . ثم أعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمير في لغة جميع العرب كقولك : زيد أفضل من عمرو ، ففي أفضل ضمير يعود على زيد ، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منها بقوله :

٥٠٤ - وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرُ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهي لغة حكاها سيبويه فتقول : مررت برجل أفضل منه أبوه ، و(رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و(الظاهر) مفعول به وخبره (نزر) .

محذوف أي زودته ، وأطيب : اسم تفضيل خبرها ، ومنه : متعلق بأطيب وضمير منه لجني النحل ، وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى : بل الريق الذي زودته أطيّب من جني النحل .

وقوله : [أن يكون منه متعلقاً بزودت الخ] ومتعلق أطيّب محذوف أي منه ، قيل : وفي الاحتمال الذي قاله كدي نظر من جهة اللفظ والمعنى ، أما اللفظ ففيه ركاقة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه ، وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الإخبار بأن الريق الذي زودته أطيّب من العسل ، وعلى ما قال كدي يكون المعنى : بل الريق الذي زودته من جني النحل أطيّب من الريق ولا معنى له اهـ .

(قلت) : الحق أن كلام كدي صحيح وذلك أن ضمير منه المذكورة عائد على ما ، والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيّب عائد على جني النحل ، والمعنى حيثئذ : بل الشيء الذي زودته من الريق أطيّب من جني النحل ، ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب ، ولا يلتفت لما اعترض عليه فإنه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك .

وقوله : [وأما مجرورها فمفهوم من الخ] فيه نظر بل صرح به في قوله : بتلو من .

(ورفعه الظاهر) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدي ، وبالضمير المنفصل نحو : مررت برجل أحسن منه أنت ، فأحسن في المثال عنده ، وفي هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة النائية عن الكسرة للوصف ، ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به ، والمعنى : مررت برجل فاقه أبوه في الحسن أو فاقه أنت في الحسن ، والجمهور يوجبون رفع اسم التفضيل خبراً مقدماً والاسم الظاهر أو المضمير المنفصل مبتدأ مؤخر ، وفي اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائد على المبتدأ ، والجملة في محل جر نعت .

(فإن قلت) : اسم التفضيل وصف فلم منع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف ؟

(فالجواب) هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلا خفياً وهو الضمير المستتر .

ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله: (ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا) هذه اللغة هي **جميع** العرب وهي أن أفعل يرفع الظاهر، لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل وذلك إذا ولي نفي **يكان** فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل **بمعه** في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، وهذا هو **المراد** بقوله: (عاقب فعلاً). ثم مثل ذلك بقوله:

٥٥٥ - كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصدق ثم اختصر، والمراد بالصدق أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فالشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهو (لن) والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

(ومتى عاقب فعلاً)، قول كدي: [وكان فاعله أجنبياً الخ] أي غير ملتبس بضمير الموصوف.

وقوله: [ما رأيت رجلاً الخ] فأحسن: اسم تفضيل بالنصب نعت رجل، والكحل: فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدي وقد سبقه نفي وفاعله أجنبي، والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين، فباعتبار كون الكحل في عين زيد فاضل، وباعتبار كون ذلك الكحل نفسه في عين غيره مفضول، فمعنى المثال: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره، وإنما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله، والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله، وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسألة ولذا تعرف بمسألة الكحل، وأفردها الناس بالتأليف.

(كلن ترى في الناس) إعرابه: لن حرف نصب، وترى: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب، وفي الناس: متعلق به، ورفيق: مفعول ترى مجرور بمن لفظاً وفي التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة في آخره منع منها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأولى: نعت رفیق إن كانت رأى بصرية، ومفعوله الثاني إن كانت قلبية، والفضل: بالرفع فاعل بأولى، وبه ومن متعلقان بأولى.

وقوله: [والأصل أولى الخ] أي أن الأصل أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به، وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه، فأصله أولى به الفضل منه بالصدق، ثم حذفت الباء من بالصدق وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده، ولهذا أبدل الضمير ظاهراً فصار أولى به الفضل من فضل الصديق، ثم حذف المضاف الذي هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافاً واحداً وهو فضل، هذا هو الصواب كما في المرادي، وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى له، لأن الضمير في منه في الأصل لا يعود على أولى، وإنما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه.

(فإن قلت): أولى في مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلاً لأنه لا فعل له من لفظه، وأما قولهم: ولي

النعته

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. ثم قال :

زيد عمراً أي جاء بعده، وتوليت المدينة، فليس من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناظم: عاقب فعلاً.
(قلت): أجيب عنه بأنه وإن لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذي بمعنى ثبت، نقول: لن ترى في الناس من رفيق ثبت له الفضل من الصديق، فتحذف ثبت وتأتي بأولى في مكانه، ولهذا قال المصنف: عاقب فعلاً بالتنكير أي فعلاً من الأفعال ولم يقل فعله.

(لا يقال) هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل في المثال السابق والفضل في مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ، وهو إن تأخر لفظاً فرتبته التقديم. (لأننا نقول): لا يصح ذلك لثلاث يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبي وهو المبتدأ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النعته

مناسبة ذكر النعت عقب ما مر أن الغالب في الصفات الأربع السابقة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أن تكون نعوتاً وأن يكون النعت منها غالباً. ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين، وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ما هو الحق خلاف قول من قال: أن النعت خاص بما يتغير كالعقل، والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله بالقدم قيل: ولذا يقال: أوصاف الله، ولا يقال: نعوت الله.

قول كدي: [هو التابع الخ] هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت، وهذا كأنه تنكيت على المصنف بأن يقول في الترجمة بدل النعت التابع كما هو الموجود في بعض النسخ وفي بعض نسخ المرادي التوابع ثم قال: يتبع البيت، ثم ترجم فقال: النعت ثم عرفه وهو حسن، لكن قد يقال: إن ذلك ثقیل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين إلا بيتاً واحداً، فقول كدي: التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة ويخبر المبتدأ في نحو: زيد قائم، وبالحال من المنصوب نحو: رأيت زيدا ضاحكاً، والمفعول الثاني من نحو: ظننت زيدا كلها تابعة لما قبلها في إعرابه الحاصل أي الحاضر، وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الأخيرة لأنها وإن كانت تجدد الإعراب لكنها لا تتبع ما قبلها، ألا ترى أنه يقال: كان زيد قائماً، وجاء زيد ضاحكاً، وظن بالبناء للمفعول زيد قائماً، فإن ما قبلها في هذه الأمثلة مرفوع والمذكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فإنها تتبع ما قبلها في إعرابه الحاصل أي الموجود في الحالة الراهنة، فإن تجدد إعراب المتبوع فيتجدد إعراب التابع معه أبداً، لكن الأولى أن يزيد في الحد غير ذي خبر لإخراج الخبر إذا كان مجموع شيئين نحو: الرمان حلو حامض فيتعين تبعية أحدهما للآخر في الإعراب حاصلاً أو متجدداً.

٥٠٦ - يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَيَبْدَلُ
ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.
وشمل قوله: (وعطف) نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع.
ثم قال:

٥٠٧ - فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

ف (تابع) جنس دخل فيه جميع التوابع، و(متم ما سبق) أخرج به البدل وعطف النسق لأنها لا يتمان متبوعهما، و(يوسمه أو وسم ما به اعتلق) أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنها متممان لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقاً به، والتوكيد وعطف البيان

(يتبع في الإعراب)، قول المكودي: [ذكر في هذا البيت التوابع الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم لم يربط التوابع بل ذكرها على حسب ما سمح له الوزن، فإن اجتمعت فترتب ترتيباً أشار له السيوطي في فريدته بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع كذا ترتب على نزاع

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما بواسطته حرف أم لا، الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون على نية تكرار العامل أم لا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بالفاظ معلومة أم لا، الأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون مشتقاً أو جامداً، الأول: النعت، والثاني: عطف البيان.

(في الإعراب) أي وجوداً إن كان هنالك إعراب نحو: جاء زيد العاقل، أو فيما يشبهه نحو: يا زيد الفاضل، ويا تميم أجمعون، ويا سعيد كرز، أو عدماً فيما إذا لم يكن هنالك إعراب نحو: قام قام زيد، وإن كان زيدا قائم في التوكيد اللفظي، وبهذا يجاب عن بحث الأزهرى الأسماء يقتضي أن التبعية لا تكون إلا في الأسماء، مع أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الأسماء كما يأتي، ولذا أبدل الموضح الأسماء بقوله ما قبلها تنكيثاً على الناظم، وأجاب اللقاني بأن الأسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور، أو خص الأسماء بالذكر لأنها الغالب.

(الأول) بالنصب نعت للأسماء وهو مضموم الهزمة مخفف الواو جمع أولى مثل كبرى وكبر، وأخرى وأخر، فهو جمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكر المنكسر لتأويله بالمؤنث أي الكلمات الأول، وبه يجاب عما يقتضيه كلام العرب.

وقوله: [أن التابع لا يكون الخ] وما جاء فيه تقديم التابع ضرورة أو هو مؤول.

(فالنعت تابع)، قول كدي: [لأنها لا يتمان الخ] أي لأنها لم يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود في نفسه.

وقوله: [بدلالته على معنى الخ] وأما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بأنفسهما لا بعلامة

ليسا كذلك، وفهم من قوله: (بوسمه أو وسم ما به اعتلق) أن النعت على قسمين: متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي، ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببي. ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنها يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجرو وهذا مستفاد من قوله (تابع) وواحد من التعريف والتذكير وهو المنبه عليه بقوله:

٥٠٨ - وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا كَامِرٌ بِقَوْمٍ كُرْمًا

يعني أن النعت يعطى من التعريف والتذكير ما استقر للمنعوت. ثم مثل للنكرة فقال: (كامر بقوم كرما) ف (كرما) نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال المعرفة: امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل. ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهما: واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والثنية والجمع، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٥٠٩ - وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

فقط، أما التوكيد فلأنه يكون بالنفس، ونفس الشيء هو الشيء لا معنى قائم به فقط، وأما عطف البيان فالثاني عين الأول لا معنى قائم به فقط، ومعنى متم مفيد معنى في المتبوع أعم من أن يكون النعت للإيضاح كما في نحو: جاء زيد العاقل، أو للتخصيص كما في نحو: جاء رجل عاقل، ويشمل ما إذا كان لغيرهما كالمذح كما في نحو: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أو الذم كما في نحو: ﴿أعوذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لأنه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح أو مخصص، وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعاً وهذا أولى من جواب المرادي وهري بأن أصل النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض، لأنه قد لا يسلم.

وقوله: [وهي واحد الخ] الأولى وهما لأنه عائد على اثنين ونحبر عنه في المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ.

وقوله: [من قوله تابع الخ] الأولى ما في بعض النسخ من قوله يتبع لأن في يتبع التصريح بالإعراب وفي تابع ليس بمصرح به.

(وليعط في التعريف) التقدير: وليعط النعت في حالتي التعريف والتذكير الشيء الذي ثبت واستقر للمنعوت الذي تلاه وتبعه النعت، وإنما اشترط موافقة النعت كيفما كان المنعوت لأن المنعوت والنعت شيء واحد، فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع، لأن المعرفة تقتضي التعيين والنكرة تقتضي عدم التعيين، والتعيين وعدمه متناقضان.

(كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة في الأصل، وحذفت الآن لأن فيه لغتين: إحداها تصير الأصل نسبياً منسياً فتقول: هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الألف منع منها التعذر، ولغة تراعي الهمزة فتقول: بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبيل الممدود الذي يقصر ضرورة.

(وهو لدى التوحيد) اعلم أن النعت تارة يكون جارياً على المنعوت ويرفع ضميراً مستتراً نحو: جاء

فسوى التذكير التانيث، وسوى التوحيد الثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف نجب مطابقتها للموصوف في التذكير والتانيث والإفراد والثنية والجمع. وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً متلبساً بضمير الموصوف لا يجب فيه ذلك فتقول: مررت برجلين قائمين، وبرجال قائمين، وبامرأة قائمة، فتطابق الموصوف لأنك تقول: مررت برجلين قاما، وبرجال قاموا، وبامرأة قامت، وتقول في السببي: مررت برجل قائمة أمه، وبرجلين قائم أبوهما، وبرجال قائم أبأؤهم.

٥١٠ - وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ كَصَغَبٍ وَدَرْبٍ وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل

زيد العاقل، وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو: جاء زيد القائم أبوه، وتارة يكون جارياً على ما بعده ويرفع ضمير الموصوف نحو: جاء رجل كاتب الأب، فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على ما بعده وهو الأب، فالأول يسمى نعتاً حقيقياً، والثاني سببياً، والثالث مجازياً، وأنكر بعضهم القسم الثالث، فالحقيقي والمجازي يجب مطابقتها للمعنوي في أربعة من عشرة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من التانيث، وواحد من الإفراد والثنية والجمع. وإن كان سببياً يجب مطابقتها في اثنين من خمسة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتذكير ويلزم إفراده وتذكيره دائماً، ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميراً يكون حكمه حكم الفعل في الإفراد والتذكير وفروعهما، فكما أن الفعل إذا رفع ضميراً يطابق في الإفراد والتذكير وفروعهما، كذلك النعت إن رفع ضميراً وإن رفع ظاهراً فحكمه حكم الفعل، فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة الثنية والجمع يجرد الوصف، وكما يكون الفعل مطابقاً لما بعده في التذكير والتانيث لا لما قبله نحو: هند قام أبوها، فلا يطابق ما قبله في التانيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل.

ثم ظاهر صنيع كدي وتقديره أن قول الناظم وهو لدى التوحيد عام في النعت الحقيقي والسببي، وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببي، لأن النعت الحقيقي وإن كان كالفعل أيضاً لكنه لا يخالف موصوفه في شيء فلا يحتاج للنص عليه، وأما السببي فقد خالف موصوفه في لزوم إفراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والإتيان بضابطه، والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة في قوله: وجرد الفعل إذا ما أسندا الخ، وأما على لغة وقد يقال: سعدا وسعدوا الخ. فلا فرق بين الحقيقي والسببي.

(وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التي تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التي ينعت بها وهي أربعة وكلها ذكرها المصنف، ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتي. وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان: مشتق وشبهه.

قول كدي: [المراد بالمشتق النخ] أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً أورده ولد الناظم على أبيه بأن المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة، مع أن هذه الثلاثة لا يوصف بها، فأجاب بأن المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به ما دل على حدث وصاحبه، لكن يقال: المراد

التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، و(صعب وذرب) من الصفة المشبهة، والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء، والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله: (كذا) وذو بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله: (وذي) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله: (والمنتسب) فتقول: قام زيد هذا، فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قام زيد المشار إليه، وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال، وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك يرفع الظاهر فتقول: مررت برجل تميمي أبوه. ثم قال:

٥١١ - وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا

شمل قوله: (بجملة) الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وفهم من قوله: (منكرًا) أن الجملة لا تكون نعتًا لمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول: مررت برجل قام أبوه، وبامرأة أبوها قائم، فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبرًا) أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام فقال:

لا يدفع الإيراد، والحق في الجواب أن المشتق وإن كان عامًا في الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصه فكأنه قال: وانعت بمشتق اشتقاقًا كاشتقاق صعب وذرب، وقد يقال: هذا معنى جواب كدي. وقوله: [بالذال المعجمة] ونصح أن يكون لمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المجرب لها، ودرب بالكسر بمعنى اعتاد.

(والمنتسب) أي اسم نسب المنتسب، والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك، وهذا إذا كان باقيًا على نسبه، فإن تنوسي نحو قمري فلا ينعت به.

(ونعتوا بجملة)، قول كدي: [والجملة الفعلية] إلا أن الوصف بالفعلية أكثر.

وقوله: [أن الجملة لا تكون نعتًا للمعرفة الخ] فإن أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذي فقالوا: مررت بزيد الذي قام أبوه. وقوله: [لأنها مقدرة بالنكرة] أي مؤولة بها، فقولك: مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه.

وقوله: [في موضع نصب على الحال] نحو: جاء زيد يضحك، فجملة يضحك حال من زيد.

وقوله: [أنها لا بد فيها من رابط الخ] أطلق كدي في الرابط تبعًا لظاهره عبارة الناظم المقتضية أن كل ما يربط به الجملة الواقعة خبرًا يربط به الجملة الواقعة نعتًا ضميرًا أو غيره وهو الذي قاله بعضهم، ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو: مررت برجل أكرمت ذلك الرجل، وخصص الموضح والمرادي الرابط بالضمير وهو الذي في المغني، ثم الرابط تارة يكون كما مثل وتارة يكون مقدراً نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ أي فيه.

وقوله: [عن المبتدأ] هذا هو الصحيح ولا يحتاج لإضهار قول كما في التسهيل نحو: زيد اضربه،

٥١٢ - وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ السُّطْلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصْبِ

يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتخصيص، ولا يقع شيء من ذلك نعتاً لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال: (وإن أتت فالقول أضمر تصب) يعني أن إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأوله على إضمار القول، وما جاء مما يوهم ذلك الراجز:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمنق هل رأيت الذئب قط.

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمنق، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكي بقول مخدوف، والتقدير: جاءوا بمنق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، والضمير في قوله: (ونعتوا) عائد على العرب، وما في قوله: (ما أعطيته) مفعول ثان لأعطيت، وفي (أعطيت) ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة (ما أعطيته) والرابط الهاء في (أعطيته) وهو مفعول ثان به،

فجملة اضربه طلبية خبر زيد، والجمهور على أن الجملة الطلبية لا تقع خبراً أيضاً لأن علة المنع في النعت تأتي فيها أيضاً.

(وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)، قول كدي: [كجملة الأمر النخ] مثال الأمر: جاء رجل اضربه، ومثال النهي: جاء رجل لا تضربه، ومثال الدعاء: جاء رجل ارحمه، ومثال الاستفهام: جاء رجل هل ضربته؟ ومثال العرض: جاء رجل ألا ينزل عندنا، ومثال التخصيص: جاء رجل هلا أكرمته.

وقوله: [على شيء محصل النخ] بصيغة اسم مفعول أي لا تدل على معنى موجود ومعلوم في الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها، لأن مضمونها إنما حصل بعد ذكرها، فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجري في الخبر، ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بأن مقابله الخبر والإنشاء، فالخبر نحو: مررت برجل قام أبوه، والإنشاء نحو: مررت بعبد بعثته، وأنت تريد إنشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضي أن كلا منهما يقع نعتاً مع أن الذي يقع نعتاً خبرية فقط، وقد أصلحه العلامة سيدي الطيب مع الشطر قبل قوله:

فأعطيت ما صلة لها يرى والخبرية بذين أوجب والقول أضمر إن أتت للطلب

(وإن أتت فالقول أضمر)، قول المكودي: [فأوله على إضمار القول النخ] واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر.

وقوله: [قول الراجز: حتى إذا جن الظلام] قائله العجاج، وذلك أن قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبين مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب، ومعنى جن دخل وجاء، وفاعل اختلط يعود على الظلام أي واختلط الظلام بالضوء، والمنق: بفتح الميم وسكون الذال المعجبة مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى مذوق، والمعنى: بقيت أنتظرهم حتى كان آخر النهار

و(خبراً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (أعطيته) و(إيقاع) مفعول به - (امنع) وهو مصدر مضاف إلى مفعول، و(ذات الطلب) نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب، و(إن أتت) يعني الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

٥١٣ - وَنَعَتُوا بِمُضَدِّرٍ كَثِيرٍ فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

يعني أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيراً وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد، لكنه شبيه بالمشتق، ولا يفهم من قوله: (كثيراً) اطراد الوصف به كما تقدم في قوله: ومصدر منكر حالاً جاءوا بلبن مخلوط بالماء، وقد بين كدي الشاهد والتأويل، قال ابن هشام في التذكرة: الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق محذوف، والأصل جاءوا بمذق مثل لون الذئب، ثم استأنف وقال: هل رأيت الذئب قط؟ اهـ بمعناه، وما قاله ظاهر والمعنى عليه.

(تتمة) تكلم المصنف على ما ينعت به وما لا ينعت به ولم يتكلم على ما ينعت وما لا ينعت. واعلم أن الأقسام أربعة: منها ما لا ينعت ولا ينعت وذلك المضمرات وأسما الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل متوغل في الإبهام، أما كون الضمير لا ينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للإيضاح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل، وما أحسن قول العلامة أبي حفص سيدي عمر الفاسي:

أضمرت في قلبي هوى شادن مشغول بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له فقال لي المضمير لا يوصف

وأما كونه لا ينعت به فلأن النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو أدون منه، ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله: ﴿لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ والحق أن العزيز الحكيم بدلان. والثاني: ما ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والمعرف بال. الثالث: ما ينعت به وهو العلم. الرابع: ما ينعت به ولا ينعت وهو الجملة.

(ونعتوا بمصدر)، قول كدي: [لأن المصدر جامد الخ] بيان جموده أنه أصل المشتقات، فغيره مشتق منه وليس هو مشتقاً من غيره، فالمصدر إنما يدل على الحدث ولا يقتضي تعلقاً بالمنعوت، وحق النعوت أن تكون متعلقة بالمنعوت في وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول، ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل﴾ فذوي صفة لمحذوف أي رجلين، فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوي، فتوصل إلى النعت بالمصدر بذوي كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بذوي وفروعه فيقال: مررت برجل ذي مال، وبرجلين ذوي ثياب، وبرجال ذوي غلمان، فلو لم يمكن ذو ما نعت بما بعدها فإن كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤق بواسطة، فلا يقال: مررت برجل ذي عالم لأن عالماً ينعت به، كما لا يجوز: يا أيها الرجل زيد لأن زيداً يباشر حرف النداء.

وقوله: [لكنه شبيه بالمشتق] أي في اشتغاله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعذر المصدر اشتمل على حروف عدل، كما أن عادلاً اشتمل عليها أيضاً.

يقع بكثرة. ثم قال: (فالتزموا الأفراد والتذكيرا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره فتقول: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامرأتين عدل، وبنساء عدل، وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل: مررت برجلين ذوي عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان من الأفراد. ثم قال:

٥١٤ - وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

(غير واحد) هو المثنى والمجموع وله صورتان: إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو: مررت برجلين كريم وبخيل، أو برجال كريم وبخيل وعادل. والأخرى ائتلافهما، فهذه يستغنى فيها التثنية والجمع عن العطف نحو: مررت برجلين كريمين، أو برجال كرام. ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره (فرقه) والنصب بإضمار فعل يفسره (فرقه) وهو

وقوله: [اطراد الوصف الخ] (فإن قلت): عدم الاطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته. (قلت): ذلك صحيح لكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة في المطرد في قوله: ونعتوا بجملته الخ فإن النعت بالجملته مطرد. (فالتزموا الأفراد)، قول المكودي: [التزم إفراده وتذكيره الخ] أشار بهذا إلى أن ال في الأفراد والتذكير خلف عن مضاف إليه وهذا رأي الجمهور، على أن ال في مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الأفراد والتذكير.

وقوله: [وسبب ذلك الخ] أي سبب لزوم ما ذكر من الأفراد والتذكير وإن كان الأصل في النعت أن يطابق المنعوت أن النعت ليس هو المصدر وإنما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل، ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة، وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقاً بل يبقى على حاله.

(ونعت غير واحد) اعلم أن النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة: أحدهما: أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتي في قوله: وإن نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وإن كان ما يأتي موضوعاً للاتباع. الثاني: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل متعدداً وهذا هو المشار إليه بعد قوله: ونعت معمولي الخ. الثالث: أن يكون المنعوت متعدداً والعامل واحداً وإليه أشار هنا.

قول المكودي: [هو المثنى والمجموع الخ] صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل، وباسم الجمع نحو: قوم، واسم الجنس نحو: شجر، وبالاسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو: مررت بزيد وعمرو، وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو: مررت بزيد وعمرو وخالد، فالحكم في جميعها ما ذكره المصنف.

وقوله: [والنصب بإضمار فعل الخ] هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة، لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً والمتعين الرفع إلا أنه جعل الخبر فرقه،

المختار، و(واحد) نعت لمحذوف والتقدير: ونعت غير منعوت واحد، و(عاطفاً) حال من الفاعل المستتر في (فرقه) و(لا) عاطفة عطفت (إذا اختلف) على (إذا اختلف). ثم قال:

٥١ - وَنَعَتْ مَعْمُولِيَّ وَجِيْدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

يعني أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت في إعرابه فتقول: ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان، فإن العاملين متحدان في المعنى والعمل، وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، ومعنى قوله: (أتبع) أجز الاتباع لا أن الاتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتيان إذا كان العامل فيها واحداً نحو: ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أخرى، وفهم منه أيضاً أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإتيان وفيه ثلاث صور: إحداها أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان. الثانية: أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو: قام زيد وخرج عمرو الكريمان. الثالثة: أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو: وجد زيد ووجد عمرو العاقلان إذا أريد بالأول حزن وبالثاني أصاب، وفهم من قوله: (وعمل) أنها إذا اختلفا في العمل لم يجز فيها الإتيان نحو: ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان، وخاصم زيداً عمراً

والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها. (فإن قلت): يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة. (قلت): زيادة الفاء غير مقبوضة خلافاً للأخفش فلا يحمل كلامه عليه.

وقوله: [ولا عاطفة النخ] فيه نظر لأن لا تعطف الجمل، وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأما التي لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها في تأويل مفرد، وعليه خرج قول خليل في المختصر وينوم نفل ولو قصر لا خف.

(ونعت معمولي)، قول كدي: [المتحدين في المعنى واللفظ النخ] الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع. وقوله: [والمتردين في المعنى النخ] الأولى أن يزيد والعمل. وقوله: [إذا كان العامل فيها واحداً النخ] هذا الحكم في نفسه صحيح لكنه خروج عن الموضوع، وموضوعه هو قوله: ونعت غير واحد النخ فهو مثل مثالنا سابقاً بمررت بزيد وعمرو.

وقوله: [لم يجز الإتيان] بل يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية.

وقوله: [نحو: ضربت زيداً وقام النخ] هذا المثال بما وقع فيه الاختلاف في المعنى والعمل وبقي عليه مثال لما فيه اختلاف في العمل دون المعنى وذلك نحو: هذا مؤلم زيد وموجع عمراً العاقلان، فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحداً في المعنى واختلفا في العمل، فالأول عمل الجر والثاني عمل النصب، فتكون المفاهيم ثلاثة: ما إذا اختلف المعنى فقط، وما إذا اختلف العمل فقط، وبقي على كدي ما إذا اختلفا معاً، فالصور أربع: واحدة في المنطوق وثلاث في المفهوم.

العاقلان، ويحتمل قوله: (بغير استثناء) أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتيان وإن اتفقا في المعنى وهو ابن السراج، ويحتمل أن يريد (بغير استثناء) في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح، و(نعت) مفعول مقدم بـ (أتبع) وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين (معمولي وحيدي) والتقدير: ونعت (معمولي) عاملين (وحيدي) معنى، فوحيدي نعت لعاملين، ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه، و(عمل) معطوف على (معنى) و(بغير) متعلق بأتبع. ثم قال:

٥١٦ - وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِمْ أَتْبَعْتُ

قد يكون للمنوعات الواحد نعتان فصاعداً يعطف كقوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ الآية، وبغير عطف كقوله تعالى: ﴿هوامز شاء بنميم﴾ الآية، فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتيانها وعلى هذا نبه بقوله: (أتبع) أي وجب إتيانها للمنعوت في إعرابه، وفهم من قوله: (كثرت) أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعداً فتقول: مررت بزيد الخياط الطويل بالإتيان إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين، ومررت برجل تميمي طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد

وقوله: [وخاصم زيد عمراً] فيه نظر لأن الكلام مفروض فيها إذا كان عاملان والمثال إنما فيه عامل واحد.

وقوله: [وهو ابن السراج الخ] يقتضي كلامه أن ابن السراج يمنع الإتيان مطلقاً وليس كذلك بل يميز الإتيان في الفاعلين والخبرين المتفقين في المعنى ويمنعه في غيرهما نحو: رأيت زيداً وأبصرت عمراً العاقلين: وقوله: [في الرفع] نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان. ومثال النصب: رأيت زيداً ورأيت عمراً العاقلين. ومثال الجر: مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين.

وقوله: [وبه جزم الشارح] وهو الذي حمل عليه المرادي كلام المصنف إلا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج، والذي يظهر من كلام المكودي أنه أشار المصنف لذلك الرد.

(وإن نعوت كثرت)، قول كدي: [يعطف كقوله تعالى: سبح الخ] أشار بهذا إلى أن الأصل في هذه الصورة جواز الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض. وقوله: [وجب إتيانها للمنعوت الخ] ونزلت منزلة نعت واحد. وقوله: [فشمل النعتين] أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد. وقوله: [بالرجل الخياط الخ] في نسخة بزيد الخياط الخ أي إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنها إلا بذكر الوصفين معاً.

وقوله: [مررت برجل الخ] إذا شارك المنعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تميمي طويل والآخر تميمي خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته إلا بذكر الأوصاف الثلاثة. ثم إن إدخال كدي النكرة هنا في كلام المصنف غير صواب، والصواب أن ذلك خاص بالمعرفة، وحكم النكرة أنه يجب إتيان الأول من النعتين أو النعوت، ويجوز فيما عداه القطع والإتيان افتقرت النكرة إلى تمام التخصيص بباقي النعوت أم لا، ولا

يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعته وإلى ذلك أشار بقوله:

٥١٧ - وَأَقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا أَقْطَعْ مُعَيَّنًا

يعني أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الإتيان والقطع، والإتيان في بعضها والقطع في بعضها، وإلى جواز إتيان بعضها وقطع بعضها أشار بقوله: (أو بعضها أقطع معلناً). وفهم من قوله: (أو بعضها أقطع) قطع بعضها وإتيان بعضها، ويلزم على هذا أن يكون (بعضها) منصوباً على أنه مفعول به (أقطع) وبهذا جزم المرادي. وقال الشارح: أي وإن يكن المنعوت معيناً ببعضها فاقطع ما سواه اهـ. فجعل مفعول (أقطع) محذوفاً، وفهم من كلامه أن (بعضها) مجرور بالعطف على (بدونها) وأو في قوله: (أو اتبع) للتخيير بين إتيان النعوت للمنعوت في الإعراب وبين قطعها عن التبعية، وفي القطع حيثئذ وجهان: الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله:

يمكن أن يجري فيها قول الناظم: إن يكن معيناً بدونها الخ، لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول.

وقوله: [غير محتاج إلى تخصيص الخ] الصواب إلى إيضاح لما علمت أن ذلك خاص بالمعرفة.

(واقطع أو اتبع) أي اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر.

(وإن يكن) المنعوت (معيناً بدونها) أي بدون النعوت كاليسملة، فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز في الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية، ويجوز القطع في أحدهما بالرفع أو النصب والإتيان في الآخر بشرط تقديم التابع، فإن قطعت الأول فلا يجوز في الثاني الإتيان لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد الكمال، لأن القطع أبلغ في المعنى لأن فيه تكثير الجمل، ولأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وأنشدوا:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر تقبل

وقوله: [وقال الشارح الخ] ما قاله الشارح من أنه إن تعين المنعوت ببعض النعوت وجب إتيان ما

تعين به وجاز في غير النعت الذي تعين به الإتيان والقطع أفيد، وظاهر في نفسه ولكنه غير ظاهر من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبي: ولو أراحه المصنف لقال: أو بعضها أقطع معلناً إن يكن معيناً ببعض الآخر.

وقوله: [بالعطف على بدونها] لا معنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفاً على بدونها

لكان معمولاً لمعيناً الواقع بعد الشرط الذي هو إن ولشرط في جواز القطع والإتيان معاً، ويكون التقدير حيثئذ: واقطع أو اتبع إن يكن معيناً ببعضها واقطع ما سواه ولا معنى له، والصواب أن تقدير الشارح إنما هو تقدير معنى، أو نقول: إن الشارح أشار إلى أن بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة، كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يميز جميع ذلك.

٥١٨ - وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

يعني أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه وجهان: الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعني وكلاهما لازم الحذف، وعلى ذلك نبه بقوله: (لن يظهر) وهو للتخير أيضاً، و(إن قطعت) شرط في جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره: إن قطعت النعت أو بعضها، و(مضمراً) حال من التاء في (قطعت) و(مبتدأ) مفعول بـ (مضمراً) والألف في (لن يظهر) ضمير عائد على (مبتدأ) و(ناصباً). ثم قال:

٥١٩ - وَمَا مِنْ الْمُنْعَوَاتِ وَالنُّعَيْ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعَيْ يَقِلُّ

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك في النعت قليل، وفهم من قوله: (وفي النعت يقل) أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل: ﴿وعندهم قاصرات الطرف أتراب﴾ أي حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قول الشاعر:

(وارفع أو انصب)، قول المكودي: [وكلاهما لازم الحذف] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعية وجب حذف العامل وليس كذلك، بل محل الوجوب إذا كان النعت للمدح كما في البسملة أو للذم كقوله تعالى: ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ بنصب حمالة، فامرأته بالرفع معطوف على الضمير في سبيل، وحمالة بالنصب أي أذم حمالة الحطب، أو للترحم كقولك: اللهم ارحم عبدك المسكين، وإن كان لمجرد الإيضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو: جاء زيد الكاتب، ويجوز هو الكاتب أو أعني الكاتب، وعلى هذا يحمل التصريح به في قوله: قال محمد هو ابن مالك، فقول المصنف معلناً أي مصرحاً فذلك رد على من قال: إن القطع لا يمكن إلا بعد الإتيان، فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للمنعوت إلا نعت واحد نحو: مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك. ثم إن جملة النعت المقطوع مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولا يصح أن تكون نعتاً لما قبلها لأن الجملة لا ينعت بها إلا النكرات، والقطع لا يختص بالنكرات ولا يصح كونها حالاً من المنعوت لعدم وجود الرابط، وأما هو فلم يؤثر به للربط وإنما ساقه التركيب، وقال العرب: لو قيل إنها بعد المعرفة حال لازمة وبعد النكرة نعت ما بعد، ويدخل في قولهم الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات نعت.

وقوله: [حال من التاء] غير ظاهر والأولى أنه حال من ضمير المخاطب في ارفع أو انصب.

وقوله: [ضمير عائد على النخ] (إن قلت): العطف بأو فالتقياس افراد الضمير كما في قوله تعالى: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها﴾. (قلت): محل الأفراد إذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معاً معاً فيؤتى بالضمير مثني على حد: (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما).

(وما من المنعوت)، قول المكودي: [يكثر النخ] إنما قل حذف النعت وكثر حذف المنعوت، لأن النعت يستلزم المنعوت بخلاف المنعوت فلا يستلزم النعت.

وقوله: [أي حور النخ] هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لأن حوراً بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن

وقد كنت في الحرب ذا تدراً فلم أعط شيئاً ولم أمنع
أي فلم أعط شيئاً كاملاً، و(ما) مبتدأ موصولة وصلتها (عقل) و(من المنعوت) متعلق بـ (عقل)
ومحذوف حذفه في موضع خبر (ما) وفاعل (يقول) ضمير يعود على المحذوف.

تقدير نساء، والمنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالماً، وقاصرات لا يكون إلا وصفاً للنساء
فيكون معلوماً من كون الوصف خاصاً، ومنه: أبصرت كاتباً وركبت صاهلاً، فكاتباً صفة لمحذوف أي
إنساناً، وصاهلاً صفة لمحذوف أي فرساً صاهلاً وهو معلوم من الوصف، وإما أن يكون المنعوت معلوماً
بتقديمه بنفسه كلاً أتوضاً إلا بالباء ولو بارداً أي لو كان ماء بارداً، أو يكون معلوماً بتقدم ما يدل عليه نحو قوله
تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ فسابغات صفة لمحذوف تقديره دروعاً، والصفة غير خاصة بالموصوف لكن
تقدم ما يدل على الموصوف وهو الحديد في قوله تعالى: ﴿والأنا له الحديد﴾.

وقوله: [قول الشاعر: وقد كنت] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس السلمي الصحابي
الجليل، ففي صحيح مسلم: أعطى مولانا رسول الله ﷺ أبا سفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أمية
وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وعلقمة كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون
ذلك، فقال العباس بن مرداس في ذلك:

أجعل نهي ونهب العبيد	دون عيينة والأقرع
فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منها	ومن تضع اليوم لا يرفع

فأتم له مولانا رسول الله ﷺ مائة أهـ. ولم يذكر هذا البيت الذي فيه الشاهد. والذي عند غيره أنه
ذكر البيت الذي فيه الشاهد بعد البيت الأول، ولم يذكر أنه أتم له المائة فقط بل قال عليه السلام: «أعطوه
حتى يرضى» فأعطوه حتى رضي. وإذا تدراً: خبر كنت، ومعنى ذا تدراً بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة
وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الأعداء، ولم: حرف جزم، وأعط: مجزوم
بمحذوف الألف نائبه ضمير المتكلم، وشيئاً: مفعول ثان لأعط والشاهد في حذف صفة شيء والدليل على
حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان في الكلام تناقض بين عدم الإعطاء وعدم المنع، والعبيد بالتصغير اسم
فرسه، والمعنى: أنك فضلت هذين الشخصين في العطاء فيقتضي تفضيلهما في الشجاعة، مع أن أبي وأباهما
وإياي وإياهما ليس كل منا فضل على الآخر، ولم يتفطن للنكتة التي قصدها النبي ﷺ وهو أنه يعطي الرجل
ويدع الآخر والذي يدع خير من الذي يعطي، وفي هذا البيت شاهد آخر وهو حذف المنعوت والنعت أي ولم
أمنع شيئاً قليلاً، ومن حذفها أيضاً قوله تعالى: ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ أي حياة نافعة إذ لا واسطة
بين الموت والحياة، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿قالوا الآن جئت بالحق﴾ أي البين، والله سبحانه وتعالى
أعلم.

التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، والمعنوي على قسمين: قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٢٠ - بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

يعني أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قام زيد نفسه وعينه، وقامت هند نفسها وعينها، هذا في حال الأفراد، فإن كان المؤكد مثني أو مجموعاً فقد نبه على ذلك فقال:

التوكيد

هذا هو الثاني من التوابع وفيه لغات ثلاث: التوكيد بالواو، والتأكيد بالهمزة، والتأكيد بالألف، فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهي اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى: ﴿بعد توكيدها﴾. والثاني: مصدر من أكد. والثالث: مصدر من أكد أيضاً، لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفاً لأن القاعدة في الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها.

قول كدي: [لفظي] سيأتي في قوله: وما من التوكيد لفظي الخ. وقوله: [ومعنوي] وهو التابع بألفاظ مخصوصة، ولم يحده المصنف لأنه محصور في ألفاظ معلومة، والقاعدة أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده.

وقوله: [ورفع المجاز] أي ورفع احتمال قوة المجاز، فقولك: جاء زيد احتمال أن يكون هو الذي جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لا أنه ارتفع المجاز من أصله، لأنه يحتمل أن يكون توكيداً لمضاف محذوف وأن الأصل جاء كتاب زيد نفسه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولكنه مجاز غير قوي.

وقوله: [وقسم يدل على الإحاطة] كلامه يقتضي أن هذا القسم ليس فيه إثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذي قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل، والفرق الذي عند الشاطبي مردود.

(الاسم أكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم بأكدا، وأكدا: فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ، وأكد بضم الهمزة مبنياً للمفعول خبره لأمر منها: أن بالنفس متعلق بأكدا فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ. ومنها: أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده: واجمعها.

(مع ضمير طابق) (فإن قلت): يلزم على إضافة نفس أو عين إلى الضمير إضافة الشيء إلى نفسه. (قلت): إنما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك، لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لأنه يؤكد بهما

٥٢١ - وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعال، وشمل قوله: (ما ليس واحداً) المثني والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول: قام الزيدان أنفسهما، وقام الزيدون أنفسهم، والهندان أنفسهما، والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول فقال:

٥٢٢ - وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة: كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، وكلا ويؤكد بها المثني المذكر، وكلتا ويؤكد بها المثني المؤنث، وجميع وهو مثل كل، ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله: (بالضمير موصلاً) وأل في الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكد كما في النفس والعين فتقول: جاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والرجال كلهم، والنساء كلهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، والركب جميعه، والجماعة جميعها، والزيدون جميعهم، والهندات جميعهن. ثم قال:

٥٢٣ - وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

من ألفاظ (التوكيد) عامة بمعنى (كل) فتقول: جاء الجيش عامته أي كله، والقبيلة عامتها،

معاد الضمير وغيره، وأو في أول بالعين للإباحة لأنه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لا أنها للتخيير خلافاً للمعرب، وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوي لا يكون في غير الأسماء.

(واجمعهما بأفعل) الباء بمعنى على أي على أفعال. (فإن قلت): لم قالوا في توكيد المثني أنفسهما وأعينهما، ولم يقولوا: نفساهما وعيناهما؟ (قلت): لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا تشنية الألف في نفسا وعينا والثاني هما وذلك ثقیل.

(تكن متبعا) فيه رد على ابن معطي الذي أجاز جمعان في توكيد تشنية المذكر، وجمعان في توكيد المثني المؤنث بأنه غير متبع للعرب.

(وكلا اذكر)، قول المكودي: [ولا يؤكد به إلا الخ] الأجزاء إما حقيقة بأن يصح انفصال بعضها من بعض نحو: جاء القوم كلهم، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح اقترانها، وإما حكماً نحو: اشترت العبد كله، فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكماً باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال: جاء زيد كله.

وقوله: [إلى ضمير المؤكد] ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافاً للفراء والزحشرى.

وقوله: [وأل في الضمير للعهد الخ] والمعهود ضمير طابق المؤكدا.

(واستعملوا أيضاً)، قول المكودي: [لإغفال كثير من الخ] تبع في هذا التعليل الشارح والمرادي وهو

والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن، ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من (عم) فإذا بنيت من (عم) فاعلة قلت: عامة فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني، وإنما قال مثل النافلة لإغفال كثير من النحويين ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، و(النافلة) الزيادة. ثم ذكر توابع (كل) فقال:

٥٢٤ - وَيَعْدُ كُلُّ أَكْذَوٍ بِأَجْمَعٍ جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد (كل) وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن (أجمع) للمفرد المذكر، و(جمعاء) للمفرد المؤنث، و(أجمعين) للجمع المذكر، و(جمع) للجمع المؤنث، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله: (وبعد دل) أمران: أحدهما واجب وهو أن (أجمع) إذا ذكر مع (كل) لا يكون إلا متأخراً عنها، والآخر غالب مو لا يؤكد به دون (كل) وقد نبه على أنه يؤكد به دون (كل) بقوله:

٥٢٥ - وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ

يعني أن (أجمع) وما بعده يؤكد به دون (كل) فتقول: جاء الجيش أجمع، والقتلة جمعاء، والزيدون أجمعون، والهندات جمع، وفهم من قوله: (قد يجيء) أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد (كل) وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيراً بقوله تعالى: ﴿لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ و(جمعاء أجمعون) معطوفون على (أجمع) بحذف العاطف. ثم قال:

غير ظاهر لأن جميع أيضاً أغفلها كثير من النحويين، والأولى ما في الموضح من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر.

(ودون كل قد يجيء أجمع)، قول كدي: [وفيه نظر] أي في التقليل المفهوم من كلام الناظم، وصرح الشارح به، وفي نظر المكودي نظر لأن إتيان أجمع دون كل قليل بالنسبة لإتيانها مع كل ولا ينافي وروده في القرآن.

وقوله: [لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ] فأجمعين توكيد لهم ولا يكون حالاً لأن الحال نكرة، وألفاظ التوكيد كلها معارف بالإضافة إلى الضمير. الملفوظ به كما في نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة، والمقدر كما في أجمع وفروعه على مذهبي سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لأن كلاً منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها بنية الضمير، وبه تعلم بطلان قول الزياتي أجمعين في الآية يحتمل الحالية.

٥٢٦ - وَإِنْ يُفَدُّ تَوَكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شِمْلُ

في (توكيد) النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو: شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو: صمت شهراً كله، ومنه قوله:

يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعاً إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقوله أيضاً:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

(وإن يفد توكيد منكور قبل)، قول المكودي: [والجواز مطلقاً] أي أفاد توكيدها أو لم يفد، وأشار به إلى ما في شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا، قيل: وبه يقدر في الاتفاق الذي حكاه الموضح على عدم توكيدها مع عدم الإفادة وإن أجاب عنه بعض من حشي عليه، وفسرنا الإطلاق في كلامه بما ذكرنا بناء على ما هو الحق الآتي.

وقوله: [وهو ظاهر المصنف لاشتراطه الفائدة الخ] رد هذا بأنه يقتضي أن النكرة لا تفيد إلا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهي غير مؤقتة نحو: اشتريت عبداً كله، واشتريت الثوب بدينار كله، إذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث، وإنما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثاني كما يؤخذ من المرادي لأنه إنما اشترط الفائدة، فمهما أفاد توكيد النكرة جاز مؤقتة أو غير مؤقتة هذا هو الذي في الحواشي، والاعتراض منهم مبني على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذي في الأزهرى، والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زماناً كانت قليلة وشهر، أو غيره كدرهم ودينار وعبء، والمراد بغير المؤقتة ما ليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدماميني، فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقتة، وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تلتفت لغيره.

وقوله: [يا ليتني كنت صبيّاً الخ] البيت من الرجز، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قومي « وليت: من أخوات إن، والياء اسمها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبرها، ومرضعاً: بفتح الضاد اسم مفعول، والذلفاء: بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يمدح به فاعل تحملني، وحولاً: منصوب على الظرفية « وأكتعا: توكيد حولاً وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ.

وقوله: [لكنه شاقه الخ] البيت من البسيط، ولكن: من أخوات إن والهاء اسمها، وشاق: من الشوق فعل ماض، وأن: حرف نصب ومصدر، وأن قيل: مؤول بمصدر فاعل شاق، وذا رجب: مبتدأ وخبر والتقدير: لكن هذا المحدث شاقه قول القائل هذا اللفظ أي ذا رجب، ويا: حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قومي، وليت: من أخوات إن، وعدة: اسمها، وحول: مضاف إليه، وكله: توكيد له وفيه

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين، والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة، وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع، وفهم من قوله (شمل) أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، و(عن) متعلق بـ (شمل). ثم قال:

٥٢٧ - وَاعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلاَ عَنِ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعني أن العرب استغنت (بكلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) و(بكلا) في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول: قامت المراتان كلتاهما، والرجال كلاهما، ولا يقال: قامت المراتان جمعاً، ولا قام الزيدان أجمعان، كما قالوا في المفرد أجمع، وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد، وقد تقدم في قوله: (وكلاً اذكر في الشمول) البيت، و(اعن) فعل أمر من غني يغني بمعنى استغنى، و(بكلتا) و(عن وزن) متعلقان بـ (اعن). ثم قال:

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ التَّصْلِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ التَّنْفِصِلِ

٥٢٩ - عَنِتُّ ذَا الرُّفْعِ وَأَكْدُوا بِمَا سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

الشاهد، ورجب: خبر ليت، وفي بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعاً لأن الشاعر لما رأى كثرة الخيرات في رجب تمنى أن يكون الحول كله رجباً، وأما كون الشهر كله رجب فلا معنى لتمنيه.

وقوله: [ويؤيده الخ] أي يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم، وهذا هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه وهو الملائم للحق الذي قررنا، وقول بعض قد يقال انه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مثنى في الألفية على قول، وفي التسهيل على قول بعيد غاية.

وقوله: [وعن متعلق بشمل] غير ظاهر، والأولى كما قال الشاطبي أنه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل، والتقدير: المنع شمل في حال كونه منقولاً عن نحاة البصرة.

(واعن بكلتا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت على قوله: وإن يفد توكيد منكور الخ لأنه متعلق بأجمع وجمعاء المذكورين قبل، ويوجد في بعض النسخ مقدماً، وأجاز الأخفش والكوفيون تشنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف: ولا وجه لمنعهما.

(وإن تؤكد الضمير) إنما وجب التوكيد بالضمير المنفصل في النفس والعين لكثرة مباشرتها العوامل، فيقع لبس كونها توكيديين بكونها فاعلين في نحو قولك: هند خرجت نفسها أو ذهبت عينها، إذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيديين فإذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل، وأن المراد خرجت روحها، وأن عينها فاعل، وأن المراد به الجارحة، فإذا وقع الفصل ارتفع ذلك، ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك إذا كان الضمير المذكور نحو: زيد خرج نفسه، لتوهم أن المراد بالنفس الروح وأن نفسه فاعل، ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مسند لمجازي التأنيث خلافاً لتخصيص الأزهرى اللبس بالمسند للمؤنث،

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد (بالنفس) أو (بالعين) لا بد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول: قمت أنت نفسك، وزيد قام هو عينه، وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أنت أنفك قائم، وفهم منه أيضاً أن التوكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قمتم كلكم أجمعون، وفهم من قوله: (عنيت ذا الرفع) أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو مجروراً لا يؤكد أيضاً نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك. ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال: (وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما) يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزيدون قاموا كلهم. وفهم من قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قاموا هم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون، و(إن تؤكد) شرط، والفاء جواب الشرط، و(بعد) خبر مبتدأ مضمرة، و(المنفصل) نعت لمحذوف والتقدير: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال:

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِي يُجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقه، وفهم من قوله: (مكررًا) أنه يكون بالمساوي لفظاً ومعنى نحو: ادرجي ادرجي وبالمساوي معنى دون لفظ نحو: أنت بالحق جدير قمن، لأن قمتاً وجديراً متفقان معنى، وفهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك، و(ما) مبتدأ

وأما كل وجميع فلا يكونان توكيديين إلا إذا كانا مضافين للضمير، وإن كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعاً، فلا يقال: جاءني كلكم، ومررت بكلكم، وأجمع وفروعه لا تستعمل في غير التوكيد أصلاً.

قول كدي: [إذا أكد] أي إذا أريد توكيده. وقوله: [أو بالعين] أشار بهذا إلى أن الواو في قول المصنف والعين بمعنى أو، وهي الموجودة في بعض النسخ، وتكون أو حيثئذ للإباحة، فيجوز حيثئذ الجمع بينهما، قال بعض: والصواب إبقاء الواو على بابها والإباحة معها أشهر من أو، فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعها.

وقوله: [لا يؤكد أيضاً الخ] الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده، لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم إياهم أنفسهم، وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو: ضربهم أنفسهم.

(يجي مكرراً) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل، ولا يحتاج لحذف المتعلق إلا أن فيه مجازاً واضح القرينة، لأن المكرر حقيقة هو المتكلم، وإن قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لا بد فيها من حذف المتعلق أي مكرراً به، لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثاني مكرر به أي وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير، وهذا المقام مقام التعريف لا يميز مثل هذا التكلف فالأولى أنه اسم فاعل.

قول كدي: [وسيذكر ذلك] أي بعض ذلك لأن المصنف إنما ذكر بعد الضمير والحروف ولم يذكر

وهي موصولة. و(لفظي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة (ما) وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر، وجملة (يجي) خبر المبتدأ، و(مكرراً) حال من الضمير المستتر في (يجي). ثم قال:

٥٣١ - وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمّل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قمت قمت، والمنصوب نحو: ضربك ضربك، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غلامك غلامك، والمتصل بالحرف نحو: بك بك. وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، وهو هو قاعد، وإياك إياك ضربت. ثم قال:

٥٣٢ - كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابُ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

يعني أن التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في من قولك:

الجملة الفعلية إلا في قوله: ادرجي ادرجي، والجملة الاسمية لم يذكرها أصلاً. (تتمة): قال الدماميني: اتفقوا على أن التوكيد المكرر في لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات، وأما ويل يومئذ للمكذبين في الرسائل فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله، وذلك أن الله يذكر معنى ثم يقول: ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل، ثم يذكر معنى آخر ثم يقول: ويل لمن كذب بهذا المعنى، ومثله يقال في قوله تعالى: ﴿فَبَايَ آيَاءَ رَبِّكُمَا الْخ﴾ في سورة الرحمن.

(ولا تعد لفظ ضمير)، قول كدي: [وجب أن يؤتى الخ] وإنما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلاً، فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلاً فلا يحصل الغرض، وظاهره أنك إذا قلت: قمت قمت مريداً توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط، وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثاني هو عامل الأول لا المتصل به، بناء على ما هو الحق من أن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهي أن الضمير لا يتصل إلا بعامله مع أنها قاعدة مطردة، وأجيب بأن المختار أن العامل في الضمير هو ما اتصل به، ويكون مستثنى من قوهم: إن عامل المؤكد والمؤكد لا يكون إلا واحداً، نعم هذا العامل الثاني نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكان الأول هو العامل.

(إلا مع اللفظ) إلا: أداة استثناء، ومع: منصوب على الحال المحصورة بإلا من لفظ المفعول يتعد، والتقدير: إلا مصابحاً للفظ الذي وصل به على حد قوله تعالى: ﴿وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين﴾ فمبشرين حال محصورة بإلا من المفعول الذي هو المرسلين.

(كذا الحروف)، قول كدي: [فلا والله لا يلفي الخ] البيت من الوافر، وقائله بعض بني أسد، والفاء

في الدار زيد، في الدار في الدار زيد، وفي تأكيد إن من قولك: إن زيداً قائم، إن زيداً إن زيداً قائم، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

فلا والله لا يلقى لما بي ولا لما بهم أبداً دواء

فلو كان الحرف جوابياً لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (غير ما تحصلاً به جواب) ومثله بقوله: (كنعم وكبلى) فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، و(الحروف) مبتدأ وخبره (كذا) و(غير) منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضائرات في إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

٥٣٣ - وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكْذِبْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

يعني أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمّل المرفوع نحو: قمت أنت، وقمت أنا، والمنصوب نحو: ضربتك أنت، والمجرور نحو: مررت بك أنت، وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

عطف البيان

إنما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

٥٣٤ - الْعَظْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ

للعطف، ولا: لتوكيد القسم، ولا يلقى: جوابه مبني للمفعول، ودواء آخر البيت نائب الفاعل، واللام في لما حرف الجر، وما موصولة، وبى: يتعلق بمحذوف صلة ما، والواو في ولا حرف عطف، ولا توكيد للنفي، ولما: بلامين معطوف على لما الأول، وما موصولة صلتها بهم، وأبداً: منصوب على الظرفية، والشاهد في لما بهم حيث كرر اللام مرتين ولم يأت في الأولى منها بما، والقياس أن يقول: لما لما.

(ومضمر الرفع) إنما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداه وعامله معنوي وهو الابتداء، والمنصوب والمجرور عاملهما لفظي. فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا إلى الإتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه توكيد لفظي والله أعلم.

عطف البيان

هذا هو الثالث من التوابع، والعطف لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً قسمان أشار لهما المصنف بقوله: العطف إما ذوبيان الخ، ثم إن هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر في النعت حيث قال في الترجمة النعت، وقدم أول الترجمة تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح.

قسم العطف إلى ذي بيان وذو نسق، فـ (العطف) مبتدأ، و(ذو بيان) خبره، و(نسق) معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو ذو نسق. ثم يبين أن مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله: (والغرض الآن بيان ما سبق) أي الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان. ثم عرفه بقوله:

٥٣٥ - فَلَوْ أَلَيَّانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فـ (تابع) جنس يشمل جميع التوابع، و(شبه الصفة) مخرج للتوكيد، والبدل وعطف النسق (وحقيقة القصد به منكشفة) مخرج للنعت، لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: (حقيقة القصد به منكشفة) وقال في النعت بوسمه الخ (فلو البيان) مبتدأ، و(تابع) خبره، و(شبه الصفة) نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد في التابع، و(حقيقة القصد الخ) جملة اسمية في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(فلو البيان تابع) لم يبين المكودي معنى هذا البيت وليس مما ينبغي، والمعنى أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت في التوضيح والتخصيص، فكما أن النعت يوضح المتبوع المعرفة ويخصص المتبوع النكرة فكذا عطف البيان، فمثال توضيحه للمعرفة: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر عطف بيان على أبو حفص للإيضاح بمنزلة: جاء زيد العاقل، ومثال تخصيصه للنكرة: ﴿من ماء صديد﴾ فصديد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل: جاء رجل عاقل.

(حقيقة القصد) جواب عن سؤال مقرر على ما هو الحق وارد على قوله: شبه الصفة، كأنه قيل له: بين لنا ما تفرق فيه الصفة من عطف البيان، فأجاب بقوله: حقيقة الخ، والقصد بمعنى المقصود ومعنى منكشفة متضحة وفيه حذف والتقدير: حقيقة المقصود بالمتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فإن الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أو فيما تعلق به. ثم إن الأزهري عكس المخرجات التي أخرجها المكودي فجعل النعت خارجاً بشبه الصفة قال: لأن الشبه بالشيء غيره، وأخرج للتوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف: حقيقة الخ، فما في المكودي والأزهري متناقضان وما لهما معاً خلاف الحق، والتحقيق كما قال العلامة سيدي الطيب: إن الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته، وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الاقتراق بينهما بعد تمام الحد، وبيان وجه الاقتراق عند المكودي بيناه سابقاً والله أعلم.

قول المكودي: [وشبه الصفة نعت الخ] (فإن قلت): إن تابع نكرة وشبه مضاف إلى الصفة وهي معرفة والمضاف إلى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون صفة لتابع. (قلت) نص الرجراجي على أن إضافة شبه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فهي كمثل وغير.

وقوله: [في موضع الصفة الخ] هذا مبني على ما قرر به هو من أنه للإخراج وعلى ما هو الحق فهو مستأنف.

٥٣٦ - فَأُولَئِئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتِ وَلِي

يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والثنائية والجمع. ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله:

٥٣٧ - فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (فقد يكونان منكرين) وفهم من قوله (قد) أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما وما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ﴾ وما في قوله: (ما من وفاق) مفعول ثان لـ (أولينه) وهي موصولة، و(النعت) مبتدأ وخبره (ولي) والجملة صلة (ما) و(من وفاق) متعلق بـ (ولي) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه، والضمير المستتر في (ولي) عائد على (النعت) و(من وفاق الأول) متعلق بـ (أولينه) والتقدير: فأولينه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول. ثم قال:

٥٣٨ - وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ نَحْوِيَا غُلَامٌ يَغْمُرَا

(فأولينه من وفاق الأول)، قول المكودي: [في أربعة من عشرة الخ] أشار به إلى أن المراد بالنعت في كلام المصنف النعت الحقيقي. (فإن قلت): النعت كما يكون حقيقياً يكون سببياً فمن أين أخذ هذا التخصيص؟ (قلت): أطلق المصنف والنعت لا ينصرف إلا للحقيقي.

(فقد يكونان)، قول المكودي: [كقوله عز وجل: إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا الخ] مفازا اسم إن، وللمتقين خبرها، وحدائق جمع حديقة وهو البستان عطف بيان على مفازا.

(فإن قلت): هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لأن مفازا اسم لموضع الفوز فهو اسم مكان مفرد، وحدائق جمع حديقة وهي البستان فهي اسم ذات، وقد علمت أن المطابقة واجبة لقول المصنف: فأولينه من وفاق الخ، والصواب أنه بدل كما في أبي السعود، وصرح البيضاوي بأنه بدل بعض أو اشتغال لأن الفوز يكون بالحدائق وغيرها، وجواب بعض بأن مفازا مصدر يقع على القليل والكثير، فهو وإن لم يوافقه لفظاً فقد وافقه في المعنى مردود بأن المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتفقا أصلاً.

(وصالحاً لبديلية) لم يبين أي نوع من أنواع البدل، ومراده به بدل الكل من الكل، وأجيب بأن البدل إذا أطلق لا ينصرف إلا له.

واستشكل غير واحد جواز الإعرابين في تركيب واحد بأن المتبوع في البدل غير مقصود إنما المقصود البدل ولذا يقولون: المبدل منه في نية الطرح وفي عطف البيان المتبوع هو المقصود والتابع إنما هو بيان له، وإذا

يعني أن عطف البيان يصلح أن يكون بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منها بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمر) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان، ف (يا غلام) منادى مبني على الضم، و(يعمر) عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله:

٥٣٩ - وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالرُّضِيِّ

يشير بذلك إلى قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

قلنا بصحة البدلية والعطف في تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصوداً وهو جمع بين نقيضين فلا يعقل.

وسئل عن هذه المسألة الإمام سيدي محمد بن عبد القادر الفارسي وسيدي العربي بردلة حسبما نقل ذلك المحقق بن زكري فأجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه أن محل جواز البدلية والعطف معاً إذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة، وأما إن وجدت قرينة تبين أن المقصود الأول والثاني بيان له فهو عطف بيان قطعاً، وإن كانت قرينة تبين أن المقصود الثاني فهو بدل قطعاً بمنزلة ذات واحدة فهي تصلح للحركة والسكون وهما متباينان، وبمنزلة لفظ واحد في تركيب واحد يصح أن يكون حالاً وتميزاً ومفعولاً لأجله وحقيقتها متباينة لكن باعتبارات نحو: صدقاً وعدلاً من قوله تعالى: ﴿وَمَتَّ كَلِمَاتِ رَبِّكَ صِدْقاً وَعِدْلاً﴾ وهو حسن غاية.

(في غير نحو يا غلام)، قول المكودي: [ويعمر عطف بيان الخ] أي على غلام لأن محله نصب بفعل قامت مقامه الياء.

وقوله: [لأن البدل الخ] العامل هنا هو الياء، ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم في الماضي وفتحها في المضارع. وعندهم عمر يعمر بالضم فيها وليس بمراد وهو غير منصرف لأنه مثل بذهب قاله الجوهري والمفرد العلم أن دخل عليه حرف نداء لفظاً أو تقديرأ يجب بناؤه على ما عهد في رفعه، ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل، ثم إن محل قوله: ولا يجوز ما دام على نصبه فإن ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف.

(ونحو بشر تابع)، قول المكودي: [قول الشاعر: أنا ابن التارك الخ] البيت من الوافر، وقائله المرار الأسدي يفتخر بأن أباه جرح بشر بن عمرو، وأنا: مبتدأ، وابن: خبره، والتارك: اسم فاعل من ترك وفاعله عائذ على آل، والبكري بفتح الباء منسوب إلى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد، والطير: مبتدأ، وترقب: مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائذ على بشر والجملة خبر الطير، ووقوعاً: مفعول لإجله، وعليه: متعلق بوقوع. والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء في ترقبه، والمعنى: أنا ابن الشخص الذي ترك البكري بشراً لأجل

فبشر عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل التارك وهو مضاف إلى البكري، فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتاً للبكري ولأدى إلى إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وليس أن يبدل بالمرضي).

و(صالحاً) مفعول ثان ليرى، وفي (يرى) ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، و(لبدلية) متعلق بصالحاً، و(في غير) متعلق بيري، و(نحو بشر) معطوف على (نحو الأول) (تابع) منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذ بالإضافة المحضة وهو أظهر، وأن يبدل) اسم (ليس) والباء زائدة في خبرها.

عطف النسق

النسق في اللغة النظم، قال الزبيدي: والنسق العطف على الأول. ثم قال:

٥٤٠ - تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ كَاخْصُصْ بِوَدٍّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ

ف (تال) جنس، وقوله: (بحرف متبع) مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع. ثم مثل بقوله:

جراحات به، الطير ترتقب موته لأجل أن تقع عليه لتأكل لحمه. قال معنى ذلك العيني، وقيل في هذا البيت غير هذا.

وقوله: [وهو ممتنع] لقوله سابقاً: ووصل أل بهذا المضاف الخ.

(وليس أن يبدل بالمرضي) ليس تنميماً للبيت بل للرد على الفراء الذي أجاز كونه بدلاً لأنه يميز إضافة المقرون بآل إلى المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد.

وقوله: [المحضة الخ] أي المتصلة والخالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف، وإنما احتيج لهذا لأن بشر أ علم وتابع صفته وهو اسم فاعل، وإضافته في الأصل لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بغيرها، فأجاب بأن ذلك في اسم الفاعل المقصود بإضافته الانفصال، وأما هنا فالمقصود الاتصال فيصح كونه وصفاً للمعرفة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

عطف النسق

هذا هو الرابع من التوابع. قول المكودي: [النظم] أي الجمع، يقال: نظمت العقد إذا جمعت لآلته على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة. وقوله: [العطف على الأول الخ] (إن قلت): إذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدي صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له. (فالجواب) أن مراد الزبيدي النسق لغة وأما اصطلاحاً فهو الحروف قاله الشاطبي.

(تال بحرف)، قول المكودي: [مخرج لما عدا الخ] هذا مبني على أن الباء في بحرف للسببية، ويكون

(كاخصص بود وثناء من صدق) ف (تال) خبر مقدم، و(عطف النسق) مبتدأ مؤخر، و(بحرف) متعلق بتال، و(متع) نعت لحرف، و(من صدق) مفعول به (اخصص). ثم شرع في حروف العطف فقال:

٥٤١ - فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَآ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى، وذلك مستفاد من قوله (مطلقاً) أما (الواو) و(ثم) والفاء و(حتى) فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى. أما (أم) و(أو) فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى، وجعلهما الناظم فيما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستوفى المعنى الذي سيقنا له من شك وغيره (فالعطف) مبتدأ وخبره (بواو) وما بعده، و(مطلقاً) حال من (العطف) و(ثم) وما بعدها معطوفات على (بواو) بإسقاط العاطف والتقدير: واو و(ثم) وفاء و(حتى) وأم وأو. ثم مثل بقوله: (كفيك صدق ووفاء). ثم قال:

قول المصنف متبع أي مصير الثاني تابعاً للأول لا فائدة له، والصواب أن الباء في بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأي والبدل، ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة في نحو: جاء زيد نفسه، وعطف البيان الواقع بعد أي التفسيرية نحو: عندي عسجد أي ذهب، لأن الباء وأي التفسيرية لا يصيران الثاني تابعاً للأول، لأن أي ليست للعطف على الصحيح وإنما هي تفسيرية.

(فالعطف مطلقاً)، قول المكودي: [فلا إشكال في تشريكها الخ] رد كون الواو تفيد الاشتراك في المعنى بعطف (أرجلكم على رؤوسكم) في قراءة الجر بأن الرجل مغسولة لا مسحوة، فالتشريك إنما وقع حينئذ في اللفظ، وأجيب بأجوبة منها وهو الحق أن الجر بالعطف على رؤوسكم مدخول لا مسحوا، ويحمل على المسح على الخفين فيكون المسح في الآية مستعملاً في حقيقته بالنسبة للرأس ومجازه بالنسبة للرجلين. ومنها: أن العطف ليس على رؤوسكم بل على وجوهكم، فيكون أرجلكم منصوباً بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المنجورة.

وقوله: [مستوفى المعنى الخ] بيان هذا أن القائل: أزيد في الدار أم عمرو؟ عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم، لكن يجب التقييد بما إذا لم تكن أم وأو للاضراب وإلا فلا يشتركان إلا في اللفظ، والعذر للمصنف في الإطلاق أن كونها للاضراب قليل، وقيل: إنها إذا كانا للاضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا إشكال، هذا حاصل ما وجهوا به كلام الناظم. قال الشاطبي: إن النحويين مع الناظم لم يتوارد كلامهما على معنى واحد لأنهم إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم، ولا يشك أحد أنها لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين، والمصنف قصد الاشتراك في المعنى الذي هو عدم التعيين.

وقوله: [ومطلقاً حال من العطف الخ] سبق قلم لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف، والحق أنه حال من الضمير الذي انتقل للمجرور بعده، وتقديم الحال هنا جائز بندور من إفراده قول الناظم: ونذر نحو سعيد مستقراً في هجر.

٥٤٢ - وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ أَمْرُو لَكِنْ طَلَا

ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول: قام زيد بل عمرو، فالتائم عمرو لا زيد، وقام زيد لا عمرو، فالتائم زيد دون عمرو، وما قام زيد لكن عمر، وقد مثل منها بلكن فقال: (كلم يبد أمرؤ لكن طلا) والطلا: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهي على قسمين: قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهو ستة، وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهو ثلاثة، و(بل) فاعل بـ (أتبعت) و(لفظاً) منصوب على إسقاط الخافض، و(حسب) اسم فعل بمعنى قط (ولا ولكن) معطوفان على (بل) ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال:

٥٤٣ - فَأَعْطَفَ بِوَإِ سَابِقًا أَوْ لَاحِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعني أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو: جاء زيد وعمرو بعده، وسابق نحو: جاء زيد وعمرو قبله، ومصاحب نحو: جاء زيد وعمرو معه، فلو قلت: جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة. و(سابقاً) مفعول بـ (اعطف) و(أو لاحقاً) و(أو مصاحباً)

(كلم يبد أمرؤ)، قول المكودي: [والطلا الخ] أي بفتح الطاء، وذوات الظلف كل ما كان له حافر على اثنين كالمعز والبقر، وقيل الطلا ولد البقر الوحشي، وفي القاموس: الطلا بفتح الطاء ولد الظبي ساعة ولادته، والولد الصغير من كل شيء، والطلاء بالكسر والمد ككساء القطران وكل ما يطل به والخمر والطلاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية، انتهى.

وقوله: [فاعل بأتبعت] على أن أتبعت مبني للفاعل أو نائب فاعل على أنه مبني للمفعول لأن الشخص هو الذي يتبع.

وقوله: [اسم فعل الخ] فيه نظر لأن العوامل اللفظية تدخل عليها وهي لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق. وقوله: [بمعنى قط] ليس بجيد، والجيد أنه بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم، وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف، فإذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير، وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك.

(فاعطف بواو)، قول المكودي: [للجمع المطلق الخ] لا فرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لأن التعبير بالإطلاق في الأول هو عين الإطلاق في الثاني ومعناهما لا تقييد، خلافاً لابن هشام في المعني والسبكي، والفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهي.

وقوله: [لاحتمال المعاني الثلاثة الخ] الذي يدل على كون الواو لا تفيد ترتيباً أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ الآية قال الصحابة: بأيهما نبداً يا رسول الله؟ فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب، فلو كانت الواو تفيد الترتيب ما سألوا النبي ﷺ.

معطوفان عليه، و(في الحكم) متعلق بسابقاً وهو مطلوب للاحقاً، و(مصاحباً) فهو من باب التنازع.
ثم قال:

٥٤٤ - وَأَخْصَصَ بِهَا عَطَفَ الَّذِي لَا يُعْنِي مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي

يعني أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن تابعه نحو:
تفاعل وافتعل، تقول: تخاصم زيد وعمرو، واختصم زيد وعمرو، واصطف هذا وابني، ولا يجوز
العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو، وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في
الفاء، يقال: صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتمهم في الحرب صفّاً. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

٥٤٥ - وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

يعني أن (الفاء) العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال، فالمعطوف بها ثان عن
المعطوف عليه من غير مهلة، وأن (ثم) تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها بالانفصال، فإذا قلت: قام
زيد فعمرو، فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولا تراخ، وإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، فعمرو قام بعد

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] لا يصح من وجهين: الوجه الأول: أن الناظم لا يرى التنازع بين
أكثر من عاملين. الثاني: أنه لا يرى التنازع في متقدم، فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر، وفي مصاحب
الحذف من الأخير لدلالة الأول عليه.

(موافقا) نعت مصاحب وليس تنميماً للبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو: سار زيد
والطريق، فالطريق مصاحبة للفاعل في الحكم وهو السير غير موافق له فيه لأن الطريق لم تفعل السير.
(واخصص بها)، قول المكودي: [على ما لا الخ] ما واقعة على المتبوع.

وقوله: [عن تابعه الخ] هكذا في غالب النسخ وهي الصواب، وفي بعضها عن متبوعه بدلاً عن تابعه
وهي تحريف من الكاتب قطعاً. وقوله: [نحو تفاعل وافتعل الخ] أي من كل ما كان معنى عامله من الأمور
النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين.

(والفاء للترتيب)، قول المكودي: [فالمعطوف بها ثان الخ] أي متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى
للترتيب.

وقوله: [من غير مهلة] هذا معنى الاتصال، والمهلة بفتح الميم وضمها خلافاً لمن أنكر الضم التأخير
والانفصال، واعترض الترتيب والاتصال في الفاء بما يعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب في ثم بقوله
تعالى في الزمر: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ فإن الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق،
وأجيب بأن ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها في الأعراف حيث قال: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَجَعَلَ﴾ الخ والقصة واحدة، واعترض التراخي بنحو قولهم: هزرت الرمح ثم اضطرب، فإن الاضطراب
يكون عقب الهز، وأجيب بأن ثم بمعنى الفاء، ثم ان قد يلحقها تاء التأنيث اللفظ فتختص بعطف الجمل،

زيد وبينها مهلة. و(الفاء) مبتدأ، و(للترتيب) خبره (باتصال) متعلق بالترتيب، و(ثم) مبتدأ وخبره (للترتيب) و(بانفصال) متعلق بالترتيب أيضاً. ثم قال:

٥٤٦ - وَأَخْصَصُ بَفَاءٍ عَطَفَ مَا لَيْسَ صَلَّةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَّةُ

يعني أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فيطير صلة للذي، ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

٥٤٧ - بَعْضًا بَحْتِي اعْطَفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

ذكره الشمسي والفناري وبهذا يرد قوله فيما يأتي ثمت أفعال جموع قلة حيث عطف بها مع اتصال التاء بها للمفرد.

وقوله: [متعلق بالترتيب] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال. وقوله: [وبانفصال متعلق بالخ] الأولى أنه حال منه كالذي قبله، وهذا البيت مما اتحد فيه إعراب الصدر والعجز، وكثيراً ما يفعله الناظم وهو حسن غاية.

(واخصص بفاء)، قول المكودي: [نحو الذي يطير الخ] الذي: اسم موصول مبتدأ، وجملة يطير لا عمل لها من الإعراب صلة الذي، والرابط فاعل يطير والفاء في فيغضب عاطفة، وزيد فاعل يغضب، والجملة معطوفة على جملة الصلة، والمعطوف على الصلة صلة وهي لا تصلح أن تكون صلة لعدم الرابط، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببية، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها، وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخرأ أخبر.

وقوله: [ولا تكون الصلة إلا جملة الخ] فيه نظر لأن صلة أل في هذا الفصل وغيره تكون مفردة، يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب إلا أن يكون مراده جملة حقيقة أو حكماً، وقد اعترض على الناظم بأمرين: الأول: أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ولم يتكلم على عكسه. الثاني: أن يكون كلامه قاصراً على الموصول مع أنه كما يجري فيه يجري في كل ما يحتاج لرابط كالخبر والصلة والحال، ولذا قال شيخ شيوخنا سيدي الطيب فلو قال المصنف:

بِالْفَاءِ اعْطَفْنَا جُمْلَةً رَابِطَةً عَلَى خَالِيَةٍ مِنْهُ وَعَكْسَهُ اقْبَلَا

لوفى بالمراد. (بعضاً بحتى) اختلفوا في حتى فالجمهور على أنها مطلق الجمع بمعنى الواو، وقال بعض المتأخرين ومنهم الزحشري: أنها تقتضي الترتيب فقد يكون ملابسة الفعل لما قبلها متأخرة عما بعدها نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وقد يكون في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمن واحد نحو: قام القوم حتى زيد إذا قاموا مرة واحدة، فإذا قلت: جاء القوم حتى زيد احتمل المعاني الثلاثة.

يعني أن (حتى) لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو: ضربت القوم حتى زيد لأن زيداً بعض القوم ولا يكون إلا غاية له، أما في زيادة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو: غلبك الناس حتى النساء، وشمل قوله (بعضاً) ما بعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره: ألقى ما يثقله حتى نعله. (وبعضاً) مفعول مقدم بـ (اعطف) و(بحتى) متعلق باعطف، وكذا (على كل) واسم (يكون) ضمير مستتر عائد على لفظ، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم من قوله (اعطف).

٥٤٨ - وَأَمْ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمَزَةٍ عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

قول المكودي: [ألقى الصحيفة الخ] البيت من الكامل، وقائله المتلمس وليس في ديوانه، والصواب أن قائله ابن مروان النحوي في قصة المتلمس، وهي ما ورد أن المتلمس وطرفة هجيا عمرو بن هند الأمير، فلما بلغه ذلك لم يظهر لها تغيراً، ثم كتب لها كتاباً إلى عامله وأمره بقتلها وقال لها: إنما كتبت لكما بصلة، فلما كانا ببعض الطريق قال المتلمس لطرفة: كل واحد منا هجا الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا في بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرأهما؟ فقال طرفة: ما كنت لأفتح كتاب الملك، فقال المتلمس: والله لأفتح كتابي، فإذا بغلام قد خرج من الحيرة فأعطاه الكتاب ليقراه فلما نظر إليه وجد فيه: بمجرد وصول الكتاب فاقتله، قال: نكلت المتلمس أمه، فقال لطرفة: افتح كتابك فما فيه إلا مثل ما في كتابي، فقال طرفة: إن أراد قتلك لا يطبق قتلي لكثرة قومي، ألقى المتلمس صحيفته في نهر الحيرة وفر إلى الشام وهجا عمراً، ودخل طرفة الحيرة فقتل: وفاعل فآلقى ضمير المتلمس، والصحيفة مفعوله والمراد بها الكتاب، ويخفف: منصوب بكى إن قدرت اللام قبلها فتكون مصدرية أو حرف تعليل، والناصب أن مضمرة بعدها، ورحله: مفعول، والزاد: معطوف على الصحيفة، وحتى: حرف عطف، ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة، والشاهد في حتى نعله فإن النعل ليس بعضاً مما قبله لكنه كالبعض لأن المعنى: ألقى كل ما يثقله حتى النعل، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير: حتى ألقى نعله ألقاها فألقاها على الأول تأكيد لألقى الأول وعلى الثاني تفسير، ويجوز في نعله الرفع على الابتداء وجمله ألقاها خبره فتكون حتى ابتدائية، ويجوز جر نعله فتكون حتى جارة وألقاها توكيد.

وقوله: [واسم يكون ضمير الخ] والجملة خالية من المفعول الذي هو بعضاً فيلزم عليه إتيان الحال من النكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثاني عنده.

(وأم بها اعطف) همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء غالباً ومن غير الغالب وقوعها بعد لا أبالي، وليت شعري، وما أدري ونحوهن، وضابط أم هذه أن تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين يصح تأويل كل منهما بمصدر وآلة السبك الهمزة على الحق فيؤول مثال المكودي بسواء على قيامك وقعودك ويكون المصدر

يعني أن (أم) من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت، ومنه قوله عز وجل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ أو (إثر همزة) يطلب بها وبأم ما يطلب بأي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ والتقدير: أيها عندك؟ وهذا معنى قوله: (أو همزة عن لفظ أي مغنية) وإنما سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٤٩ - وَرَبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

فشمل قوله (الهمزة) التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ بهمزة واحدة، والهمزة التي تقدر مع أم بأي كقول الشاعر:

مبتدأ وسواء قبله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعدمه. (تنبيه): لم يعدوا همزة التسوية حرفاً مصدرأ من الموصولات الحرفية السابقة، والصواب أنها منها فهي بمنزلة أن ولو وسائرهما.

(عن لفظ أي مغنية) يقتضي كلام الناظم أن الاستغناء عن أي إنما هو بالهمزة دون أم، وليس كذلك بل الاستغناء بهما معاً، ولذا قال كدي قبل: يطلب بها وبأم ما يطلب بأي، إلى قوله: وهذا معنى الخ، وأجيب بأن في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف، والتقدير مغنية هي وأم وضابطها أن تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لأحدهما وجهل تعيينه، ولذا لا تجاب إلا بتعيين أحدهما بأن يقال في مثال المكودي زيد أو يقال عمرو، ولا يقال في الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤولين فلا فائدة في الجواب بهما. قال الدماميني: ومثل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل التي في موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟» وقد تأتي أو موقع أم بعد هل اهـ. قال البنائي: ومنه ما يقع لخليل كثيراً كقوله: هل إزالة النجاسة إلى قوله سنة أو واجبة، فأو بمعنى أم.

قول المكودي: [لأن ما قبلها الخ] هذه العلة هي الصواب لأنها عامة في قسمي المتصلة، لأن تسمية أم متصلة عليه مجاز، لأن المتصل ما قبلها مع ما بعدها وما بعدها بما قبلها، لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك، وعللها بعضهم بقوله: إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنها معاً بمعنى أي، وهذا التعليل قاصر لأنه إنما يشمل القسم الثاني من أقسام أم المتصلة وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى.

(وربما أسقطت الهمزة) أل في الهمزة للعهد والمعهود الهمزتان السابقتان، ولذا مثل كدي لها معاً وأم على حالها من الاتصال.

قول كدي: [كقراءة ابن محيصن سواء عليهم الخ] الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لا يصح لأن ابن محيصن لم يقرأ بأم وإنما قرأ بأو مع إسقاط الهمزة هكذا: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾ كما نقله في المغني.

فأصبحت فيهم أنساً لا كمعشر أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر وفهم من قوله (وربما) أن ذلك قليل، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه مطرد (وإن كان) شرط، (وخفا) اسم (كان) وهو ممدود فقصره ضرورة، و(بحذفها) متعلق بـ (خفا) و(أمن) فعل ماضٍ في موضع خبر كان، والمراد بالمعنى معنى الهمزة، وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي (أم) وهي المنقطعة فقال:

٥٥٠ - وَيَانْقِطَاعٌ وَيَمَعْنَى بَلْ وَقَتْ إِنَّ تَكُ يَمَّا قُبِدَتْ بِهِ خَلَتْ

(أم) المنقطعة هي الحالية مما قيدت به (أم) المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو بعد همزة تقدر مع (أم) بـ (أي) وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها، واختلف في معناها فقول: الإضراب والاستفهام معاً، وقيل: الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين، و(بانقطاع) متعلق بـ (وقت) وكذلك بمعنى

وقوله: [فأصبحت فيهم الخ] البيت من الطويل، وأنساً: خبر أصبح وهو مأخوذ من الأنس بمعنى الالفة، ولا: حرف عطف، والكاف بمعنى مثل معطوف على أنساً، والعشر: مضاف إليه والعشر الرهط والشاهد في حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها، وربيعه ومضر قبيلتان.

وقوله: [متعلق بخفا] أظهر منه من جهة المعنى أنه متعلق بـ (أمن).

(ويانقطاع ويعنى بل)، قول المكودي: [من كونها الخ] خصصه بذلك كالمنصف احترازاً عما إذا لم تقع بعده همزة أصلاً نحو: ﴿أم يقولون افتراه﴾ أو وقعت بعد الهمزة التي بمعنى ما النافية نحو: (ألم أرجل يمشون بها أم لهم أيد) إذ الهمزة للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي والمتصلة لا تقع بعده.

وقوله: [منقطع عما قبلها الخ] يؤخذ من هذا التعليل أنها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وإنما هي حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل، وقد جوز الناظم العطف بها على قلة وهو ضعيف.

وقوله: [فقل الإضراب الخ] يظهر من كلامه أنه ليس فيها إلا هذان القولان، والحق أن فيها ثلاثة أقوال: هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم، ونقله الدماميني عن سيبويه أن الأكثر اقتضاؤها الاستفهام مع الإضراب وقد تكون للإضراب وحده، فمن الأول قول بعضهم حين ظهر له أنه رأى إبلاً ثم تبين له أنه أخطأ ثم أضرب عنه معقبا بما يفيد الشك والاستفهام أنها لا بل أم شاء، فجعل الناظم شاء الذي هو اسم جمع شاة معطوفاً على إبل عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة « وجعل الجمهور شاء خبراً لمبتدأ محذوف أي بل هو شاء، وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هي للإضراب والابتداء، ومن الثاني: ﴿أم هل تستوي الظلمات﴾ أي بل هي تستوي فهي للإضراب فقط.

وقوله: [للزومها إياه الخ] أي للزوم أم إياه أي الإضراب، والمعنى أنه اقتصر عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام.

(بل) و(خلت) خبر (تك) و(ما) متعلق بخلت، و(به) متعلق بـ (قيدت) والضائير المستترة في (تك) وقيدت وخلت) عائدة على (أم) المتصلة.

(فإن قلت): كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ (قلت): هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلى (أو) فقال:

٥٥١ - خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ وَأَنْهَيْمَ وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَمِي

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان: الأول: التخيير نحو: خذ من مالي دينار أو ثوباً. الثاني: الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث: التقسيم نحو: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف. الرابع: الإيهام كقوله عز وجل: ﴿إِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. الخامس: الشك نحو: قام زيد أو عمرو، والفرق بينه وبين الإيهام أن الإيهام يكون المتكلم عالماً وبهم على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم. السادس: الإضراب كقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

(خير أبح قسم)، قول كدي: [الثاني الإباحة] ليس المراد الإباحة الشرعية التي هي الجواز بل المراد العقلية أو العرفية، لأن الكلام في معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى ﷺ، قاله الشمني على المغني.

وقوله: [جواز الجمع بين الخ] ويفهم ذلك من المتكلم بالقرائن، فإن فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير وإلا فهي للإباحة، ثم إن هذه التفرقة إنما هي لابن مالك ومن تبعه، ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أولاً، وهذا هو الحق لأن صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو، راجع المحل وحواشيه.

وقوله: [نحو الكلمة الخ] يعني أن الكلمة مقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلي إلى جزئياته لصدق اسم المقسوم الذي هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة.

وقوله: [كقوله عز وجل: وإنا وإياكم الخ] جعل في المغني الشاهد في الأولى فقط، والذي صرح به الدماميني وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً، والذي بينه الأزهرى أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذي لبعض المحققين، ونص ما قاله الظاهر أنه في الثانية فقط، لأن خبر إن أحد الأمرين من الهدى والضلال، وأحدهما من حيث أنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لا لأحدهما وأهم، فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإيهام فكانه قال: إنا على هدى أو في ضلال مبين، وأنتم على هدى أو في ضلال مبين، وخولف بين حرفي الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعل على جواد يسير به حيث شاء، والضال مطروح في أودية الضلال ومنغمس لا يدرى أين يتوجه.

وقوله: [وأرسلناه إلى مائة ألف الخ] (لا يقال): أجبب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم، ثم أخبر الله بالتحقيق الذي يعلمه أنهم يزيدون على ذلك. (فإن قلت): على أي شيء عطف أو يزيدون من قوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ إذ لا يصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لا يدخل على الفعل؟

وفي قوله : (واضراب بها أيضاً غمي) إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله،
(و(بأو) متعلق بـ(قسم) لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله : (خير واشكك) وما بينهما، و(إضراب)
مبتدأ، و(غمي) خبره، و(بها) متعلق بـ (غمي) أي نسب والمسوغ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن
يكون (بها) متعلقاً بـ (إضراب) فيكون المسوغ للابتداء به إعماله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني
(أو) أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله :

٥٥٢ - وَرَبَّمَا عَاقَبَتِ أَلْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِبَسِّ مَنَفَذًا

يعني أن (أو) تعاقب (الواو) أي تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله : (إذا لم
يلف ذو النطق للبس منفذاً) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أي
طريقاً، ومنه قوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

أي جاء الخلافة وكانت له قدراً، وفهم من قوله : (وربما عاقبت) وفاعل ذلك قليل، و(إذا) متعلق
بـ (عاقبت) أن عاقبت ضمير عائد على أو. ثم قال :

(قلت) : أجابوا عنه بأنه معطوف على مقدر، والتقدير : وأرسلناه إلى أناس وقوم يصلون إلى مائة ألف بل
يزيدون.

وقوله : [لقوله خير الخ] الأولى أن معمول ما عدا قسم محذوف وليس فيه تنازع، لأن الناظم لا يراه في
أكثر من عاملين ولا في متوسط.

وقوله : [التفصيل الخ] فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذي يكون في نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك
وإنما التفصيل في متعلقه، والصواب الوجه الثاني لا غير.

(إذا لم يلف)، قول المكودي : [ومنه قوله : جاء الخلافة الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير يمدح به
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له : يا جرير توليت هذا الأمر أي
الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة، مائة أخذها عبد الله، ولده، ومائة أخذتها أم عبد الله زوجته، يا غلام أعطه
المائة الباقية. قال جرير : فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال. وفاعل جاء ضمير عمر، وفي
نسخة أخرى، والخلافة: مفعول جاء بمعنى ولي، وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد، والمعنى : جاء الخلافة
والحالة أن الله قدرها له. وقال ابن عصفور: يحتمل أن تكون أو للشك بمعنى أن الشاعر شك هل عمر نال
الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به. وفي المغني : الذي رأيته في ديوان
جرير إذ بدل أو وحينئذ لا شاهد في البيت، والكاف جارة، وما مصدرية، وما بعدها في تأويل مصدر مجرور
بالكاف أي كإتيان موسى ربه الخ، وأشار به إلى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ جِئْتُ عَلَىٰ قَدَرٍ يَا مُوسَىٰ﴾.

وقوله : [وإذا متعلق بعاقبت الخ] فيه نظر لأن إذا شرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها متقدماً اتفاقاً،
والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله.

٥٥٣ - وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِبَةِ

مذهب أكثر النحويين أن (إما) المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً. وفهم من قوله (مثل أو) أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ (أو) وليس كذلك لأن (إما) لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخير: خذ إما ثوباً وإما ديناراً. ومثالها للإباحة: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين. ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف. ومثالها للإبهام: قام إما زيد وإما عمرو. وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو. وفهم من قوله: (إما الثانية) فائدتان: الأولى أن التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى. والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبقة بإما أخرى. وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو (ومثل أو) مبتدأ، و(في القصد) متعلق بـ (مثل) و(إما) خبر المبتدأ، و(الثانية) نعت لـ (إما) و(في نحو) متعلق بفعل محذوف تقديره أعني، و(ذي) مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك. ثم انتقل إلى لكن فقال:

٥٥٤ - وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

(ومثل أو في القصد)، قول كدي: [وإليه ذهب الناظم ولذلك الخ] هذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ من عدم عدده سابقاً في حروف العطف حيث قال: فالعطف مطلقاً الخ. ووجه هذا القول أن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله. (فإن قلت): إذا كانت إما غير عاطفة فما وجه ذكرها في حروف العطف؟ (قلت): أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف، وقيل: لمشاركتها لأو في غالب معانيها، وقيل: تبرعاً، وقيل: للرد على من يقول أنها عاطفة، وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المكودي هو الصواب، وما اقتضاه الأزهري من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو.

وقوله: [أو بمعنى الواو قليل الخ] القلة في استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله: وربما عاقبت الخ، وأما القلة بالنسبة للإضراب فلم يتقدم في كلام المصنف ما يشير إليها إلا أن يقال هي مأخوذة من التنكير في وإضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة، أو نقول: إن المعاني الخمسة الأول متفق عليها والمعاني الآخرين مختلف فيها، فشبّه إما بأو في معانيها المتفق عليها.

وقوله: [ومثل أو مبتدأ الخ] الصواب أن إما مبتدأ ومثل خبر مقدم، لأن إما هي المحدث عنها وهي معرفة، ومثل نكرة لأن إضافتها لا تفيد تعريفاً.

(وأول لكن نفيًّا أو نهياً) صرح الناظم بشرط وبقي عليه شرطان آخران إفراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو، ومعنى لكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما يأتي للمكودي.

(ولا نداء) شرط كونها بعد الأبرم والإثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف، وقدمه اعتناء بالرد على المخالف في عطفها بعيد النداء، وبقي على الناظم شرطان: أن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا

يعني أن (لكن) العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، وللنهي نحو: لا تضرب زيدا لكن عمراً، وفهم منه أنها لا تحيى في الإيجاب، و(لكن) مفعول أول بـ (أول) و(نفيًا) مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا) يعني أن (لا) العاطفة تحيى تابعة للمنادى نحو: يا زيد لا عمرو، وللأمر نحو: اضرب زيدا لا عمراً، وللإثبات نحو: قام زيد لا عمرو. و(لا) مبتدأ وخبره (تلا) و(نداء) وما عطف عليه مفعول بـ (تلا) وفي (تلا) ضمير مستتر يعود على (لا) والتقدير: لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً. وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع أن (لا) معطوف على (لكن) وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال:

٥٥٥ - وَبَلْ كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهِمَا كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لكن) وهما النفي والنهي كانت بمنزلة (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتًا لعمرو، وكذلك: لا تضرب زيدا بل عمراً، فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو، فـ (بل) في ذلك (كلكن) في المعنى. ثم مثل بقوله: (كلم أكن في مربع بل تيهًا) والمربع: موضع الربيع، والتيه: القفر. و(بل) مبتدأ وخبره (كلكن) و(بعد) متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال، وها في (مصحوبيها) عائدة على (لكن) ثم إن (بل) تقع بعد مصحوبي (لكن) كما تقدم، وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

العكس، وأن يكونا مفردين، نعم في النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقاً، ولعل الناظم اعتمده فلأجله لم يشترط هذا الشرط، وفصل المرادي فقال: إن كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا.

قول كدي: [وهو وهم النخ] وجهه أنه على هذا الإعراب يبقى قول الناظم ضائعاً لا موضع له من الإعراب، وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة، والتقدير: وأول لا نداء أو أمراً أو إثباتاً حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولكن فيه طول لا داعي إليه.

(وبل كلكن)، قول كدي: [في تقرير حكم النخ] هذا المعنى في نفسه صحيح ولكن لم يتقدم للمكودي ولا للناظم وقد بيناه، وما ذكره كدي تبعاً للناظم من كونها تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة، وقيل: بل الأول يبقى مسكوتاً عنه، فقولك: جاء زيد بل عمرو أثبت المجيء لعمرو ويكون زيد مسكوتاً عنه كما هو الحق في الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله الفتازاني.

وقوله: [والمربع موضع النخ] أي المكان الذي ينزل فيه القوم في خصوص وقت الربيع والتهاء محدود، وقصره الناظم لضرورة الوزن القلة والقفر والموضع الخالي الذي ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق، والمعنى: لم أكن في منزل معد للربيع فأهتدي للطريق به بل في أرض خالية لا أنيس بها ولا اعتداء.

٥٥٦ - وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمَثْبُتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يعني أن (بل) إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو، فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد (بل) وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيدا بل عمراً، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد (بل) وحاصل (بل) أنها يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر. وقوله (الجلي) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

٥٥٧ - وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ

يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رأيتك وزيداً. وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينها نحو: أنت وزيد قائمان. وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قمت أنت وزيد، أو مستتراً نحو: قم أنت وزيد، وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستتراً نحو: زيد قائم هو وعمرو. ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(وانقل بها)، قول المكودي: [فقد أزلته عنه الخ] الحق هنا عندهم أن الحكم ثابت للثاني والأول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله.

وقوله: [لصحة الاستغناء عنه الخ] بل الصواب حذفه لأن زيادته مضرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض في الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيداً بل عمراً، وهلا أكرمت زيداً بل عمراً، بمنزلة اضرب زيداً بل عمراً، فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه إلا الأمر الحقيقي وخرج العرض والتحضيض ومعنى الإضراب فيهما الغلط.

(وإن على ضمير رفع)، قول المكودي: [لم يلزم الفصل الخ] نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول في مثاله: رأيتك أنت وزيداً، ويكون أنت توكيداً للكاف، وقد مر عند قوله: ومضمّر الرفع الذي قد انفصل الخ.

وقوله: [لم يفصل بينهما] أي لا يمتنع بل يجوز فتقول في مثاله: أنت أنت وزيد قائمان.

وقوله: [قم أنت وزيد الخ] مثله قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (فإن قلت): يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر، لأن العامل في المعطوف عليه الذي هو الضمير المستتر هو العامل في المعطوف وهو زيد في المثال، ﴿وَزَوْجُكَ﴾ في الآية. (قلت): أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك، وتبعه الموضح في شرح قوله بعد: وهي انفردت الخ أن زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره: ولتسكن زوجك.

وقوله: [ولا يكون إلا بارزاً الخ] فيه نظر لأنه لا يبرز إلا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس

٥٥٨ - أَوْ فَاصِلٍ مَا وَيَلَا فَضْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيئاً وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قوله عز وجل : ﴿جَنَاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾
فالفصل هنا بضمير المفعول، و(وإن عطفت) شرط، و(على ضمير) متعلق به، و(أو فاصل) معطوف على
(بالضمير المنفصل) و(ما) زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير
فصل بقوله : (وبلا فصل يرد في النظم فاشيئاً) فمن ذلك قول الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنتاج الفلا تعسفن رملا

أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين، وراجع الشراح عند قول المصنف : وبرزنه مطلقاً
الخ ، وعلّة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودي عند قوله وضعفه اعتقد حيث قال : ووجه ضعفه الخ ، إلا أن
تلك العلّة إنما تجري في الفعل لا في الوصف، وفي بعض النسخ : ولا يكون إلا مستتراً بدل بارزاً وفيها نظر
أيضاً، لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الإبراز. (فإن قلت) : هلا عطفتكم على هذا الضمير
المنفصل ولم تعطفوا على المتصل ؟ (قلت) : لا يصح لأن المنفصل تأكيد للمتصل، فلو عطفنا الاسم عليه لزم
أن يكون الاسم المعطوف تأكيداً للمتصل وهو مما لا معنى له.

(أو فاصل ما)، قول المكودي : [وعلى ضمير متعلق به الخ] هذا يقتضي أن عطفت المذكور فعل
الشرط وفيه نظر، إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعموله، والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره
المذكور أي وإن عطفت على ضمير الخ. (فإن قلت) : الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذكور.
(قلت) : الشاغل ضمير مجرور ومقدر أي عطفت عليه على أنه يقال : إن ما هنا من باب التفسير لا من باب
الاشتغال، قاله العلامة البناي.

وقوله : [أو صفة] هذا هو الصواب فتكون ما نكرة في موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أي
فاصل كان، وما هذه تسمى إيهامية لأن الاسم الذي قبلها نكرة شائعة زادته شيوعاً، وأو في قوله : أو فاصل
للإباحة إشارة إلى أنه تارة يكون الفاصل واحداً وتارة يكون متعدداً نحو قوله تعالى : ﴿ما لم تعلموا أنتم ولا
آباؤكم﴾.

(وبلا فصل يرد)، قول المكودي : [فمن ذلك قول الشاعر : قلت إذا أقبلت الخ] البيت من الخفيف،
وقائله عمر بن أبي ربيعة، وإذ : ظرف لما مضى من الزمان، وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة، والشاهد في
عطف وزهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاي جمع زهراء، وسيقول الناظم : فعل لنحو أحر
وجراء وهو صفة لمحذوف، وتهادي : فعل مضارع وأصله تنهادى فحذف إحدى التاءين ومعنى تنهادى تبختر،
والكاف في كنتاج اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هي البقر الوحشي، والفلا : الصحراء، وتعسفن : حال
من نعاج أي خرجن عن الطريق، ورملا : منصوب على حذف الخافض أي في رمل، والمعنى : أن هذه المحبوبة
أقبلت ومعها نسوة زاهرات يتبخترن تبختراً مثل تبختر بقر الوحش في الصحراء في الخروج عن طريق الناس،
وقد ملن في الرمل للأمن من الذي يصيدهن، ومقول الشاعر مذكور في الأبيات بعد.

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد. وقول الآخر:

ورجاً الأخيطل من سفاهة نفسه ما لم يكن وأب له لينالاً

فأب: معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل، وفهم من قوله (فأشياً) أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر، ومنه قولهم: مررت برجل سواء والعدم، فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: (وضعه) اعتقد) ووجه (ضعفه) أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي (يرد) ضمير مستتر عائداً على العطف، وفي (النظم) متعلق بـ (يرد) وكذلك (بلا فصل) و(فأشياً) منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

٥٥٩ - وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا

يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو: مررت بك وبزيد، والمخفوض بالاسم نحو: جلست بينك وبين زيد، وإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال:

وقوله: [قول الآخر: رجاً الأخيطل الخ] البيت من الكامل، وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير، ورجاً: فعل ماضٍ، والأخيطل: فاعل، ومن: تعليلية أي لأجل سفاهة نفسه، وما: مفعول رجاً، واسم يكن عائداً على الأخيطل، وأب: معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب: ولينالاً: اللام لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف ينالاً للتثنية عائداً على الأخيطل وأبيه.

وقوله: [على الضمير المستتر في سواء] لأنه مؤول بالمشقة أي مستو هو والعدم، ومنه ما في البخاري من قوله ﷺ: «كنت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» وكون الحديث مروياً بالمعنى كما في الأزهرى تبعاً لأبي حيان باطل.

وقوله: [عائداً على العطف] أي المفهوم من عطف فهو وإن لم يتقدم له ذكر فقد تقدم ما يؤخذ منه.

وقوله: [متعلق بـ يرد] الصواب أنه متعلق بفأشياً ليفيد كلامه ورود العطف في النثر أيضاً لكنه غير فاش.

(وعود خافض لدى عطف)، قول المكودي: [لازمة عند جمهور البصريين الخ] وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه. (فإن قلت): إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معاً معطوفان على الجار والمجرور قبلهما أو المجرور معطوف على المجرور فقط؟ (قلت): قال الرضي: الصواب هو القول الثاني وهو الذي يظهر من قول الناظم: على ضمير خفض الخ، لكن يلزم عليه أمران: إلغاء الجار الثاني واتصال الضمير بغير عامله

٥٦٠ - وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

يعني أن إعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي . ثم استدل على صحة اختياره بقوله : (إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله :

فاليوم قد بت تهجوناً وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة : ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في به . ثم قال :

٥٦١ - وَأَلْفَاءٌ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ

يعني أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل : ﴿أن اضرب بعصاك البحر فانقلب﴾ أي فاضرب فانقلب . ثم قال : (والواو) أي والواو قد تحذف أيضاً مع ما عطفت كقوله تعالى : ﴿سراييل تقيكم الحجر﴾ أي والبرد ، وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله : (إذ

في نحو: مررت بك وبه ، وجلست بينك وبينه ، وكلاهما محذور ، وأجيب بأن الجار الثاني إنما جيء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ما قبله وأن الضمير كلمة برأسها .

(إذ قد أتى في النظم) ، قول المكودي : [منها قوله : الآن قد بت الخ] البيت من البسيط ، والآن وفي نسخة فاليوم وكل منها منصوب على الظرفية ، وبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها ، وتهجو : مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونا مفعوله والجملة في محل نصب خبر بت ، وتشتبنا : معطوف على تهجوناً ، فاذهب : جواب شرط مقدر كأنه قال له : إن فعلت ذلك فاذهب الخ . وما : نافية ، ومن عجب : مبتدأ مجرور بمن الزائدة ، وبك : خبر مقدم والشاهد في عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال : لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحاً لتعجبت منك .

وقوله : [كقراءة حمزة الخ] حمزة يقرأ بتخفيف سين تساءلون ، ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم إلا لو كان حمزة لا يقف عن الهاء في به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حيثئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد : والطور والنجم مما أقسم به من المخلوقات ، فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة .

(والفاء قد تحذف مع ما عطفت) هذه المسألة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم وللموضح تقديمها ، ويذكر أنها عند قوله : واخصص بقاء الخ .

قول المكودي : [كقوله عز وجل : أن اضرب الخ] أن مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذي يدل على اضرب المعطوف بالفاء المقدر ، وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوجينا قبل .

وقوله : [منه قوله تعالى : سراييل] جمع سربال بكسر السين وهو القميص ، والدليل على المعطوف

لا لبس) أي إن لم يكن لبس في حذف القاء والواو مع معطوفيهما. وفهم من قوله: (قد تحذف) أن ذلك قليل، و(الفاء) مبتدأ وخبره (قد تحذف) و(الواو) مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون (الواو) معطوفاً على (الفاء) ثم قال: (وهي انفردت).

٥٦٢ - يَعْطِفُ عَامِلٌ مُزَالٌ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِهَوْنِهِ أَتَقِي

يعني أن (الواو) انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها (عامل مزال) أي محذوف (بقي معموله) وذلك كقوله:

علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عيناها

فتبناً: مفعول ثانٍ لعلفتها، والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو ماء، فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء.

وقوله: (دفعاً لوهن اتقي) يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كون ماء معطوفاً على تبناً، إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه لأن المعية متعذرة فيه. ثم قال:

٥٦٣ - وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ وَعَظْفُكَ أَلْفَعْلَ عَلَى أَلْفَعْلٍ يَصِحُّ

يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال لك: ألم تضرب زيداً؟ بلى وعمراً أي ضربته وعمراً، ومفهوم أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس

بالواو المحذوف أن كل ما بقي الحريقي البرد، وخص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة، فالذي بقي الحر هو الذي يكون نعمة عندهم.

وقوله: [أن يكون الواو معطوفاً الخ] فيه نظر، لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، والخبر المذكور لا يكون خبراً عن شيئين لإفراد ضميره وإلا لقال قد يحذفان.

(وهي انفردت بعطف)، قول المكودي: [كقوله: علفتها تبناً الخ] البيت من الرجز، والضمير للدابة، والشاهد في وماء فإنه معمول لمحذوف، وغدت: فعل ماضٍ يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة، وهمالة: حال من الضمير، وعيناها بألف التثنية فاعل بهالة، ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهمالة حال من عيناها مقدمة عليه، ثم إنه كما يحتمل رفع الإيهام بما في المكودي في هذا البيت يحتمل أن يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وما احتمل، واحتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يمثل به الموضح، وانظر فقد مثل للمرفوع بما علمت سقوطه وللمنصوب وللمجرور.

(وحذف متبوع)، قول المكودي: [ومفهومه أن ذلك الخ] فيه نظر إذ الذي يفهم من قول الناظم هنا الذي هو إشارة للمكان القريب خصوص الفاء والواو لأن الكلام قريباً إنما هو فيها خصوصاً قاله الشمني.

كذلك بل إنما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل. ثم قال: (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو: زيد قام وقعد، ويقوم ويقعد، (وعطفك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الفعل) مفعول بالمصدر، و(على) متعلق به، و(يصح) في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

٥٦٤ - وَأَعِطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا

يعني أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمصدقينَ والمصدقاتِ وأقرضوا الله قرصاً حسناً﴾ فأقرضوا: معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا. وكذلك قوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات

قوله: [وهو في أو قليل] حتى قيل إنه خاص بالشعر ولم يمثل المكودي لحذفه مع الفاء ومنه قوله تعالى: ﴿أفلم يروا التقدير أعموا فلم يروا﴾ ومثاله بعد أو قوله: فهل لك أو من والد لك بعدها. أي فهل لك من أم أو من والد الخ، وزاد بعضهم ثم، وبعضهم أم المتصلة.

(فرع): أقسام المعطوف والمعطوف عليه والعطف أربعة: حذف العطف والمعطوف معاً، حذف المعطوف وحده، حذف المعطوف عليه وحده، حذف حرف العطف وحده، تكلم الناظم على الأول في قوله: والفاء قد تحذف الخ، وعلى الثاني في قوله: وهي انفردت بعطف الخ، وعلى الثالث في قوله: وحذف متبوع، ولم يتكلم على الرابع مع أنه ارتكبه كثيراً في هذا النظم وبابه الشعر، قيل: ويجوز في النثر على قلة.

(وعطفك الفعل) أطلق المصنف في الفعلين وشرحه المكودي على ظاهره مع أن الفعلين مقيدان بأن يكونا متحددين في الزمان، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل ولا العكس، وأما اتحاد الصيغة بأن يكونا معاً فعلين ماضيين اصطلاحاً أو يكونا مضارعين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما، ثم إنهم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال، بل الأمثلة التي ذكروا إنما هي من عطف جملة على جملة ولأن كل فعل له فاعل. لا أنه عطف فعل على فعل فقط، وأجيب بأنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثاني صار الفعلان معاً كأنهما ليس لهما إلا فاعل واحد فصح إطلاقه عطف الفعل على الفعل بهذا الاعتبار.

(واعطف على اسم)، قول المكودي: [فأقرضوا معطوف الخ] تبع في هذا الفارسي والزنجشيري وهو منتقد لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمصدقات، وقد علمت صحة عدم الفصل بين الصلة والموصول ولا يصح أيضاً عطفه على صلة آل في المصدقات لاختلاف الضمائر، إذ ضمير مصدقات مؤنث وضمير أقرضوا مذكر، فيتخرج حينئذ على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه والأصل والله أعلم: والذين أقرضوا.

وقوله: [أي وقابضات] قيل: الأولى أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن كلامنا في عطف فعل على اسم شبيه به فيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصفقن، وأجيب بأن صافات حال والأصل في الحال أن تكون مفردة فالتأويل إنما هو في الثاني.

ويقبضن ﴿ أي وقابضات . ثم قال : (وعكساً استعمل تجده سهلاً) العكس : هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى : ﴿ يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ﴾ فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل .

البدل

٥٦٥ - أَلَتَابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَلًا وَاسِطَةً هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، و(المقصود بالحكم) مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله : (بلا واسطة) قال الشارح : أخرج به المعطوف بيل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد، وحمله المرادي على أنه المقصود بالحكم مطلقاً، فأخرج به المعطوف عطف النسق بيل وغيرها وهو أظهر، و(التابع) مبتدأ، و(المقصود

(وعكساً استعمل)، قول المكودي : [كقوله تعالى : يخرج الحي الخ] تبع في التمثيل بهذه الآية الناظم في شرح التسهيل وأوردوا عليه إشكالاً حاصله أن جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفاعل ومحل الرفع ثابت للجملة بتمامها لا للفعل فقط، وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفاً على الفعل وحده، وأجيب بأن مخرج الاسم في الحقيقة معطوف على محل الجملة وهو الرفع، لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب، والتأويل في هذه الآية في الفعل لأن الأصل في الخبر الإفراد. (فإن قلت) : كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع أن حرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس؟ (قلت) : إنما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر، قال الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

البدل

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها، وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض، قال تعالى : ﴿ عسى ربنا أن يبدلنا ﴾ أي يعوضنا، واصطلاحاً قال المصنف : التابع المقصود الخ .

قول المكودي : [قال الشارح أخرج به المعطوف بيل الخ] يعني بعد الإثبات لا مطلقاً نحو : جاء زيد بل عمرو، فإن المقصود بالحكم الذي هو المجيء إنما هو للثاني دون الأول، وحاصل هذا الكلام الذي اختصره المكودي حتى وقع في الإيهام أن الشارح والمرادي اختلفاً في معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحملة الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع، فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلاً وهو المعطوف بلا ولكن ويل بعد النفي، أو كان مقصوداً مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو، ويبقى داخلاً المعطوف بيل بعد الإثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله : بلا واسطة، هذا كلام الشارح وهو ما في الموضع فاعتراضه عليه تحامل قطعاً .

وحمل المرادي المقصود على مطلق المقصود أي وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان وأحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلاً وقد علمته، وأخرج بقوله : بلا واسطة القسم الثاني والثالث

بالحكم) نعت له، و(بلا) متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، و(المسمى) خبر، والجمله خبر التابع، و(بدلا) مفعول ثان بالمسمى، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

٥٦٦ - مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْقَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِبَلْ

فذكر له أربعة أقسام: الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء، ويسمى أيضاً بدل كل من كل نحو: قام زيد أخوك.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أكلت الرغيف ثلثه.

من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينها إنما هو في عطف النسق المقصود مع المتبوع، والشارح أخرجه بقوله: المقصود، والمرادي أخرجه بقوله: بلا واسطة ومثالها واحد، وبعد هذا فالأولى ما في المرادي إذ ليس في كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود في التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح.

(فإن قلت): ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود. (قلت): ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبراً، فليس من جزأي الابتداء وإنما هو نعت فلا يفيد حصرًا وإنما يفيد حصر ما يسمى بدلاً في التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما في المرادي، إلا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله: بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق، وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها، وفي النظم تقديم الحد على المحدود والذي سهل ذلك التصريح بالمحدود في الترجمة.

وقوله: [متعلق بالمقصود الخ] الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير في المقصود العائد على التابع.

(مطابقاً أو بعضاً)، قول المكودي: [فذكر أربعة أقسام الخ] كلام المكودي يقتضي أنها أكثر، وقد زاد بعضهم خامساً وهو بدل الكل من البعض، وجعل منه السيوطي قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئاً﴾ فجنات عدن ﴿فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد، والحق أنه بدل كل من كل، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن، وأن آل في الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد.

وقوله: [وهو بدل الشيء من الشيء الخ] أي بدل شيء من شيء، أو تقول: إن آل في الشيء للكمال وعبر المصنف بالمطابق مخالفاً لتعبير الجمهور ببديل الكل لوقوعه في أساء الله تعالى نحو: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجذر، وهي لا يقال فيها كل ولا جزء.

وقوله: [بدل البعض من الكل] أي بدل جزء من كل قليلاً كان ذلك الجزء كمثل المكودي أو مساوياً كأكلت الرغيف نصفه، أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه، ولا بد في بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ﴾ فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أي منهم.

(أو ما يشتمل عليه) اختلفوا هل المبدل منه هو الذي اشتمل على البديل أو العكس أو لا اشتغال لواحد

الثالث: بدل الاشتغال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أعجبتني الجارية حسنها، وقد يكون بالاسم نحو: سرق زيد ثوبه.

الرابع: بدل الإضراب وهو نوعان وسيأتي. (ومطابقاً) وما عطف عليه مفعول ثانٍ لـ (يلقى) وفي (يلقى) ضمير مستتر وهو المفعول الأول يلقى وهو عائد على البذل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

٥٦٧ - وَذَا لِلْإِضْرَابِ اغْزُ أَنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سَلِبَ

يعني أن القسم الرابع على قسمين: أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد

منها على الآخر، وإنما المشتغل هو العامل المسند للمبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البذل أن يكون معناه للبذل أو لغيره، فقولك: نفعتي زيد علمه قبل ذكر البذل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتغل حينئذ هو العامل.

(فإن قلت): على أي شيء يحمل كلام الناظم؟ (قلت): ما نكرة موصوفة واقعة على البذل قطعاً، ثم إن قرأت يشتمل بكسر الميم مبنياً للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للمبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثاني فقط، وإن قرأته بفتح الميم مبنياً للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبذل احتل القول الأول وهو الذي في التسهيل، واحتمل القول الثالث وهو الذي حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب.

قول المكودي: [وهو ما يصح الخ] أي ما يصح للمتكلم أن يستغني بالمبدل منه عن البذل ويكون المعنى صحيحاً، كأن تقول: أعجبتني الجارية وأنت تريد حسنها، ورد هذا الضابط بما لا يقنع، فلولا يصح الاستغناء بالأول عنه نحو: أسرجت زيدا فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيدا.

(أو كمعطوف بيل) الكاف اسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقاً، قال يس: وكلام الشارح كالصريح في تخصيص قول المصنف: أو كمعطوف بيل يبدل الإضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه حمله المكودي حيث قال: الرابع بدل الإضراب، ولا يصح التقسيم بعده في قوله: وذا للإضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، والأولى أن المراد بكونه كالمعطوف في قصد البذل والإعراض عن المبدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصوداً ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى.

(وذا للإضراب)، قول المكودي: [على قسمين] مع قوله في التوطئة: ثم قسم الرابع إلى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم، والحق أن الأقسام ثلاثة: بدل إضراب وبدل نسيان وبدل غلط، فإن كان المتبوع مقصوداً قصداً صحيحاً كالبدل فالبذل بدل إضراب، وإن كان المبدل منه مقصوداً أولاً ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان، وإن كان الأول غير مقصود وإنما سبق اللسان إليه فبدل غلط، ومثال المصنف يخذ نبلا مدى الآتي يحتمل للثلاثة. قال ذلك الموضح تبعاً لغيره وهو صريح في أن المبدل منه مع البذل مقصودان في القسم الأول وهو بدل الإضراب وهو قول المكودي دون أن تسلب الحكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه

كقولك: أكلت خبزاً لحماً، ومعناه أن قولك: أكلت خبزاً قصدت إلى الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك: رأيت زيداً حمراً، أردت أن تقول: رأيت حمراً فغلطت فقلت: رأيت زيداً ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار، وهذا معنى قوله: (غلط به سلب) أي سلبت الغلط عن الأول بالثاني. (وذا) مفعول مقدم بـ (اعز) ومعنى (اعز) انسب و(للإضراب) متعلق بـ (اعز) و(قصداً) منصوب بـ (صحب) وفاعل (صحب) هو البدل المشار إليه بـ (ذا) و(قصداً) بمعنى مقصوداً وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي أن صحب البدل ذا قصد، وقوله: (ودون قصد) في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف للدلالة الأول عليه أي وإن صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد، و(غلط) خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بدل غلط، و(به سلب) صفة ومفعول (سلب) ضمير عائذ على الحكم المفهوم من الكلام، وتقدير كلامه: وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام الأربعة فقال:

٥٦٨ - كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلُهُ أَلِيدًا وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدًى

فـ (زره خالداً) مثال للبدل المطابق لأن خالدًا والضمير المتصل في زره شيء واحد، و(قبله اليدا) مثال لبدل البعض من الكل، و(اعرفه حقه) مثال لبدل الاشتغال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسيأتي. و(خذ نبلاً مدى) مثال للبدل المبين وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم: كمعطوف بيل، والصواب أن الأول بقي مسكوتاً عنه، قاله بناني في حواشي المكودي.

(فإن قلت): هل يمكن أن يدخل بدل النسيان في كلام الناظم أو لا يمكن؟ (قلت): كلام الموضح حيث قال: والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضي أن الناظم أدخل بدل النسيان في بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف، والظاهر أنه داخل في قوله: إن قصداً صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أولاً ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان، وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الإضراب، نعم كلام الناظم يقتضي أن النوعين يسميان ببدل الإضراب وليس كذلك، فلا اعتراض عليه إنما هو في عدم التفرقة وإلا فكلامه شامل لهما.

وقوله: [أي سلب الغلط عن الأول الخ] بين أن عبارة الناظم أولى من عبارتهم ببديل الغلط، لأنها تقتضي أن البدل هو الغلط فلو سموه ببديل سلب الغلط لكان أولى.

(كزره خالداً)، قول المكودي: [وقبله اليدا مثال الخ] وأل فيه نائبة عن ضمير مضاف إليه والأصل قبله يده، لأن بدل البعض لا بد فيه من الضمير كما علمت.

وقوله: [بديل الظاهر من الضمير] أي الغائب وسيأتي في مفهوم قوله: ومن ضمير الحاضر الخ.

وقوله: [أنه على قسمين الخ] قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمآل محتمل لها.

لها لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أكلت خبزاً حمأً، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رأيت زيدا حمأً، والمدى: جمع مدية وهو السكين. ثم قال:

٥٦٩ - وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تَبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ - أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا

يعني أن (ضمير الحاضر) لا تبدل منه (الظاهر) مطلقاً بل إن كان بدل بعض جاز مطلقاً، وكذلك بدل الاشتمال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أوعدي بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله:

ذريني إن أمرك لن يطاعاً وأما ألفتيني حلمي مضاعاً

فحلمي بدل اشتمال من الباء في ألفتيني، وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جثم كبيركم وصغيركم، وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل، و(من ضمير) متعلق بـ (تبدله) و(الظاهر) مفعول بفعل مقدر يفسره (تبدله) و(إلا) استثناء، و(ما) منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها (جلا) و(إحاطة) مفعول

(ومن ضمير الحاضر الخ)، قول المكودي: [جاز مطلقاً] أي سواء كان أقل من الباقي أو مساوياً له أو أكثر، هذا معنى الإطلاق وليس معناه سواء دل على الإحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه، ولما فهم بعض أن معنى الإطلاق هو هذا قال: لا معنى للإطلاق، وقدم شرح قول المصنف: أو اقتضى بعضاً الخ على قوله: إلا ما إحاطة جلا، ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل.

وقوله: [قول الشاعر: أوعدي بالسجن الخ] البيت من الرجز، وأوعد: فعل ماض يستعمل غالباً في الشر، ووعد الثلاثي يستعمل غالباً في الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وباء المتكلم مفعوله، والأداهم جمع أدهم القيد، ورجلي بدل بعض من باء المتكلم وفيه الشاهد، ورجلي: مبتدأ، وشنة: أي غليظة خبر، والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو في الأصل خف البعير واستعمله هنا في أصابع الإنسان، ثم يحتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيد، ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك.

وقوله: [ذريني إن أمرك الخ] البيت من الوافر، وقائله عباد بن زياد العبادي، وذري: أمر بمعنى اتركيني وفاعله باء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله، وأن: حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر، لن يطاعاً: خبر أن، وما: نافية، وألقى: فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وباء المتكلم مفعولة به، وحلمي: بدل اشتمال من الباء وفيه الشاهد، ومضاعاً: مفعول ثان لألقى.

بجلا، و(أو اقتضى) معطوف على (جلا). ثم مثل بدل الاشتغال فقال: (كأنك ابتهاجك استمئالا) ف(ابتهاجك) بدل من الضمير في (أنك) و(استمئالا) خبر ان. ثم قال:

٥٧١ - وَيَبْدَلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله: (كمن ذا أسعيد أم علي) و(بدل) مبتدأ، و(الهمز) مفعول ثان بـ (المضمين) و(يلي) في موضع خبر المبتدأ، و(همزاً) مفعول بـ (يلي) و(من) اسم استفهام وهو مبتدأ، و(ذا) خبره، و(أسعيد أم علي) بدل من قال:

٥٧٢ - وَيَبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنُ

يعني أنه يجوز أن (يبدل الفعل من الفعل) وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَسُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْباً جِزْلاً وَنَاراً تَأْجِجُ

فتأتنا وتلمس متفقان في المعنى وبدل الاشتغال كقوله تعالى: ﴿يَلْقَى أَثَاماً يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن بنا يعن، فيستعن بدل من يصل بدل اشتغال، وأما بدل الغلط

(كأنك ابتهاجك) الابتهاج: هو الفرح والسرور، والاستمالة: إمالة القلوب إليه، والمعنى: أن فرحك تميل القلوب إليه، وفاعل اشتغال يعود على الابتهاج، ولوراعى المبدل منه وهو الكاف لقول: استملت بتاء الخطاب ومراعاة البدل هو الكثير الغالب فيقال: إن زيدا عينه حسنة، فعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقول حسن.

قول كدي: [خبر كأن بالكاف] هذا هو الذي في غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر، وإن بكسر الهمزة هي العاملة وفي بعض النسخ خبر إن وهي الصواب.

(ويبدل الفعل)، قول المكودي: [متى تأتينا الخ] البيت من الطويل، ومتى: اسم شرط جازم. وتأت: فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وفاعله ضمير المخاطب، وتا: مفعوله، وتلمس: بدل كل من كل لأن الإتيان والإلزام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد، وفي ديارنا: حال، وتجد: مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعدد لواحد وهو حطباً، وجزلاً أي غليظاً نعت حطباً، وناراً: معطوف على حطباً، وتأججا: مضارع صفة ناراً أي تتوقد ويأكل بعضها بعضاً وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد حذفت إحدى التاءين عملاً بقوله: وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر فيه على تا، وأبدل النون في الوقف ألفاً لقوله: وأبدلنها بعد فتح ألفاً الخ، فهو مبني لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين في هذا اللفظ، وقيل هو ماض فلا حذف، والألف للثنائية عائد على النار والحطب.

وقوله: [كقوله تعالى: ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له الخ] فيضاعف بدل اشتغال لأن مضاعفة

فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله : قام قعد زيد ، أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه ، وأما بدل البعض فلم يسمع .

النداء

النداء في اللغة الصوت ، ويضم أوله ويكسر ، وهو في الاصطلاح النداء بحروف مخصوصة ، والمنادى ثلاثة أقسام : بعيد وقريب ومندوب ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

٥٧٣ - وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيُّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف ، والمراد بالنائي البعيد المسافة ، أو كالنائي البعيد حكماً كالساهي . ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله :

العذاب نوع مما اشتمل عليه لقي الأثام ، وجعل الأزهري تبعاً للشاطبي هذه الآية بدل الكل من الكل ، وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام والظاهر ما في المكودي ، لأن لقي الأثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل .

وقوله : [فلم يسمع] مثل له الأزهري تبعاً للشاطبي بأن تصل تسجد لله يرحمك ، فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره ، وسلم الأزهري هنا كلام الشاطبي في كون الأقسام الأربعة تجري في بدل الفعل من الفعل ، وقال في شرحه للأجرومية والدرك عليه أي على الشاطبي وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبي بأن قالوا له : إن بدل البعض وبدل الاشتغال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه ، والضمير إنما يعود على الأسماء ، انظر حاشيتنا على الأجرومية ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

النداء

مصدر بمعنى اسم المفعول أي المنادى ، لأن النداء معنى من المعاني والكلام في الألفاظ ، وقد مر هذا كثيراً في كلام الناظم ، مناسبة ذكره بعد التوابع أن المنادى تابع لحرف النداء فهو تابع في الجملة .

قول المكودي : [ويضم أوله الخ] اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد ، ثم الكسر مع القصر ، ثم الضم مع المد ، وزيادة بعض الضم مع القصر غير مسوغة .

(وللمنادى الناء أو كالناء يا) أظهر في موضع الإضمار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر ، ولا تدخل على الضمير إلا شذوذاً كما مر . (فإن قلت) : من جملة الحروف التي ينادى بها البعيد يا ، وهي ينادى بها اسم الجلالة ، بل قال الموضح : إنه لا ينادى إلا بها والله تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد . (قلت) : أجاب الرضي تبعاً للزخشي بأن المنادى هو الذي يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة ذنوبه ، قيل : وهو جواب إقناعي . والحق في الجواب تنزيل البعيد في المكانة والرتبة منزلة البعيد في المكان .

٥٧٤ - وَأَلْهَمَزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْيَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

و(الداني) القريب وذكره حرفاً واحداً وهو (الهمز) نحو: أزيد أقبل، ثم أشار إلى المندوب فقال: (ووا لمن ندب أويا) فذكر للمندوب حرفين: وا، ويا، نحو: وازيداه، ويا زيداه، فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره، وأن وا لا ينادى بها إلا المندوب. ثم قال: (وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا يا، يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت (وا) لأنها لا لبس فيها، ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع معه حذف حرف النداء، وقسم يقل، وقسم يجوز، وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغْنَاءً قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا

يعني أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت، أما المندوب والمستغاث فإن المقصود فيهما مد الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضممر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على

(والهمز للداني) أي القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب، والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيها ينادى به البعيد، وكان ينبغي للمكودي أن يبين ذلك.

(وغير وا لدى اللبس)، قول المكودي: [تبين الندبة] أي من النداء نحو: يا زيد، فلا يعلم هل هو منادى أو مندوب؟ ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما في قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: وقمت فينا بأمر الله يا عمرا. فثبت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه مفرد علم.

وقوله: [ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام الخ] هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضي أن القسم الثاني وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له، والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول: ثم إن المنادى قسمان: ممتنع الحذف وجائزه، والجائز قسمان: قليل وكثير.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] أي بالمفهوم، وإلى الثالث بالمنطوق، وكون الثاني لا يدخل في كلام الناظم، إنما هو باعتبار إخراجها في قوله: وذلك في اسم الجنس الخ، وإلا فقول الناظم: قد يعرى شامل للجائز الكثير والقليل، وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير، وللتقليل بالنسبة للقسم الثاني القليل، وقول الناظم: وذلك في اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهوماً وللقليل منطوقاً، وما قرنا به هو الذي صرح به المكودي في قوله بعد: ودخل فيها ما يقل الخ، وبما قلنا يجتمع كلامه أولاً وآخرأ.

(وغير مندوب)، قول المكودي: [فيمتنع حذف حرف الخ] هذا شرح لمفهوم كلام الناظم، وعمم المكودي في حرف النداء تبعاً لظاهر عبارة الناظم في قوله: قد يعرى أي من حرف النداء، والحق أن ذلك خاص بالياء لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

(ومضمّر) ظاهره أن المضمّر يجوز نداؤه كان لتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك، بل إن كان لتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقاً لأنها مناقضان لحرف النداء لأنها يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضي الخطاب، وأما ضمير الخطاب نحو إياك ففيه خلاف والحق أنه لا ينادى إلا شذوذاً، ووجهه أن الجمع بين

النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله:

٥٧٦ - وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجَنَسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: (ومن يمنعه) والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله) أي انصر من يعذله، وعاذل المانع يجيز، و(عاذل) اسم فاعل من عذل إذا لام، وذاله معجمة، ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «ثوبي حجر» أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين واحدهما يغني عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلاً بالكاف فلا يجوز يا غلامك لأن المنادى غير من له الخطاب.

وقوله: [إذ هو دال بالوضع الخ] معناه أن الضمير للخطاب ويا للخطاب، فلو حذف يا لتوهم أنك إنما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه فيفوت المقصود، وهذه العلة تقتضي أن ذلك إنما يجري في ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت، فصواب المكودي أن يخصه به في التقرير كالعلة.

(وذاك في اسم الجنس)، قول كدي: [الإشارة إلى حذف الخ] أي إلى التعري من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى، وإلا فهذا اللفظ الذي هو الحذف لم يتقدم له ذكر، وأطلق المصنف في اسم الجنس فيظهر منه أنه لا فرق بين أن يكون لمعين أم لا، والذي في الموضح أنه إن كان لمعين جاز معه الحذف بقلة، وإن كان لغير معين امتنع انظره وشارحه.

وقوله: [ثوبي حجر الخ] أصله يا حجر، وأصله أن سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولو لم يكن به لكان يغتسل معنا، فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل، فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول: ثوبي حجر حتى مر على بني إسرائيل فقالوا ما به شيء. (لا يقال) إن موسى من بني إسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه؟ (فالجواب) أن الاستدلال به لكون النبي ﷺ تكلم به وهو أفصح العرب.

وقوله: [إذا هملت عيني الخ] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهملت: فعل ماض بمعنى صبت، وعيني فاعله ومفعوله محذوف أي الدموع، ولها: متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى: إذا صبت عيني الدموع لأجل هذه المحبوبة. قال فعل ماض صاحبي فاعله، وبمثلك بفتح الكاف خبر مقدم، ولوعة: مبتدأ، وغرام: معطوف عليه، واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به، يقال: لاه الحب يلوعه لوعة، والغرام الهلاك والعذاب كما في القاموس، والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب

أراد يا هذا، وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ والمضاف نحو: ﴿رب اغفر لي﴾ والموصول نحو: من لا يزال محسناً أحسن إلي، والمطول نحو: طالماً جبلاً أقبل، وأي نحو: أيها المؤمنون. و(ذاك) مبتدأ وخبره (قل) و(في اسم) متعلق بـ (قل) و(من يمنعه) شرط والجواب (فانصر عاذله) ثم إن المنادى على قسمين: مبني على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٧٧ - وَابْنُ الْمَعْرُوفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا

يعني أن حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء، وشمل قوله: (المعرف) ما تعرف قبل النداء نحو: يا زيد، وما تعرف في النداء نحو: يا رجل، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو: يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به. وفهم من قوله: (على الذي في رفعه قد عُمِدَا) أنه إذا كان مثنى يبنى على الألف فتقول: يا زيدان، وإن كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو: على حد قولهم: مثلك لا يبخل أي أنت لا تبخل، والشاهد في هذا اسم الإشارة حيث حذف معه حرف النداء، والأصل بك يا هذا لوعة وغرام.

وقوله: [وفهم منه أن الحذف] هذا منطوق النظم في قوله: وغير مندوب الخ.

وقوله: [مع غير الخمسة المذكورة] المندوب والمضمر والمستغاث وهي يمنع الحذف فيها واسم الجنس واسم الإشارة لكن هذا وإن فهم من الناظم لا يصح إبقاؤه على إطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه. وقوله: [والمطول نحو الخ] فيه نظر لأن هذا من قبيل اسم الجنس الذي يقل معه الحذف على ما للناظم، أو الذي يمتنع معه الحذف على ما للموضح.

قوله: [وأي نحو أيها الخ] فأي: منادى بإسقاط حرف النداء والهاء صلة أي زائدة، والمؤمنون صفة أي، واستشكل بعض أيضاً هذا بأن أي اسم جنس فهي داخلة فيه ولا تدخل هنا، وأجيب عنه بما يطول ذكره.

وقوله: [مبني على الضم الخ] الأولى مبني على ما يرفع به لو كان معرباً لما ذكر بعد.

(وابن المعرف المنادى)، قول المكودي: [ما تعرف قبل النداء] فزيد في المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء، وقيل: سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والإقبال والقول الأول هو الحق.

(فإن قلت): يلزم على القول الأول اجتماع معرفين العلمية والنداء على معرف واحد.

(قلت): أجيب بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب إصغائه لما يلقي له من الكلام، لكن لزم من الإقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرباً بدونه وفي النفس منه شيء، وأجيب أيضاً بأنه لا محذور في اجتماع دالين على مدلول واحد، وإنما المحذور تعدد المؤثر لا تعدد الدال، ألا ترى إلى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته.

يا زيدون . و(المعرف) مفعول به (ابن) وكان حقه أن يقدم (المنادى) لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى . و(على الذي) متعلق بابن .

ثم قال :

٥٧٨ - وَأَنُورِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مَجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا

يعني أن الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نودي نوي بناؤه على الضم نحو: يا هذا ويا برق

(فإن قلت): لم بني مع أنه اسم ولم بني على حركة والأصل في المبنى أن يسكن؟ ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو ما ناب منهاها؟ (قلت): أجيب عن الأول بأنه بني لشبهه بضمير المخاطب في الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب، لا يقال العلة التي يبني منها الاسم هي شبه الحرف وهنا أشبه الاسم لأنها نقول: إنما يحتاج لشبه الحرف في البناء إذا كان أصلياً لازماً لا تنفك الكلمة عنه وهذا عارض، وأجيب عن الثاني بأنه بني على حركة تنبيهاً على عروض البناء، وأجيب عن الثالث بأنه لو بني على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في لغتين من لغاته وهما: عبد بكسرة واحدة، وعبد بفتحة واحدة.

وقوله: [وكان حقه النخ] اعلم أن أصل كلام الناظم وابن المنادى المعرف المفرد النخ، فالمعرف نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرف على المنعوت وهو المنادى، فأعرب المعروف مفعولاً والمنادى بدلاً منه فصار التابع متبوعاً، ولا غرابة في هذا فقد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ مع الحديث: «فرغ ربك من أربع: خلق وأثر ورزق وأجل» فلم يدر ما يجيب به، فأقسم له أنه إن لم يأت له بالجواب ليفعلن به كذا، فبات ليلته ساهراً وكان له غلام كيس فقال له: ما لك؟ فأخبره، فقال له: أنا أجيب ولكن بمحض الملك، فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الأمير بمقالة الغلام فقال له: علي به، فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له: يا سيدي إن الله قدر الأشياء في الأزل وهو يظهر الآن ما قدره، فقوله: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ هي أمور يديها ويظهرها لا أنه الآن يقدرها، فقال: مثلك هو الذي يكون وزيراً، وأمر الوزير بتنزع ثياب الوزارة وألبسها للغلام، فقال: يا سيدي هذا من الأمور التي قدرها الله في الأزل وأظهرها في هذا اليوم، فقد كنت تابعاً وصرت متبوعاً. ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال:

وابن المنادى المفرد المعرفا على الذي في رفعه قد ألفا

(وانو انضمام ما بنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله: على الذي في رفعه النخ، كأنه قيل له: هذا إن كان معرباً، فإن كان غير معرب فما حكمه؟ فأجاب بقوله: وانو النخ .

قول المكودي: [نحو يا هذا] إعرابه: يا حرف نداء، وهذا: مبني على الضم المقدّر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف . (فإن قلت): المبني لا تقدّر فيه الحركة وإنما تقدّر في المعرب كموسى . (قلت): إنما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة إعراب وإلا فالمقدّر هنا حركة بناء كتقدير الفتح في الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجمع نحو: ضربوا، واستشكل أيضاً بأنه يجتمع في الكلمة

نحره، ويظهر أثر تقديم الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في ظاهر الضم فتقول: يا سيويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله: (وليجر مجرى ذي بناء جدد) أي ويجري المنادى المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي حدث في النداء. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٥٧٩ - وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَ وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يا عبد الله ويا غلام زيد، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعا نحو: يا حسناً وجهه، أو نصباً نحو: يا طالعاً جبلاً، أو في المجرور نحو: يا ماراً بزيد، أو كان معطوفاً

المبنية المناداة بناءً: ان في اللفظ وبناء في التقدير، وأجيب بأنه لا تنافي بينهما لتعدد الموجب، وأحد البنائين أصلي والآخر عارض.

وقوله: [ويا برق نحره الخ] إعرابه: يا حرف نداء، و برق نحره: منادى مبني على الضم المقدر منع ظهوره اشتغال المحل بحركة الأصل. ثم إن إدخال المكودي هذا المثال هنا يقتضي أن المركب الإسنادي إذا سمي به شخص يكون حال التسمية مبنياً كاسم الإشارة، وهو الذي صرح به الأزهري معترضاً على الموضح في قوله: والمحكي كاللبي، والحق أنه إذا سمي به يكون محكياً والمحكي عندهم من قبيل العرب لا من قبيل المبني، فبرق نحره مسمى به قبل النداء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديرأ، وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى.

وقوله: [ما يجوز في ظاهره الخ] أي في تابع ظاهر الخ] أي في تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد: تابع ذي الضم الخ.

وقوله: [الظريف والظريف] بالنصب مراعاة لمحل المنادى، والرفع مراعاة للضم المقدر، كما تقول في تابع ظاهر الضم: يا زيد الفاضل بالنصب والرفع، وسيقول: وما سواء ارفع أو انصب.

(وليجر مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت، ويجر: مضارع مبني للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوي ضمه، ويجرى بضم الميم من أجرى الرباعي اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبن للرفع، والمعنى: وليس سيره ويعطى حكمه.

(والمفرد المنكور)، قول المكودي: [يا رجلاً خذ بيدي] ومثله: يا رجلين خذا بيدي، ويا مسلمين خذوا بيدي، فالثنى والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد.

وقوله: [بشبه المضاف المطول الخ] بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممتول من قولك: مطلّت الحديد إذا مددتها، ومنه اشتق المطل في الوعد.

وقوله: [أو كان معطوفاً الخ] معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخول لما.

ومعطوفاً عليه نحو: يا ثلاثة وثلاثين اسم رجل، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها وإليه أشار بقوله: (عادماً خلافاً).
(المفرد) مفعول مقدم بـ (انصب) و(عادماً) حال من الضمير المستتر في (انصب). ثم قال:

٥٨٠ - وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنُ مِنْ نَحْوِ أَرْزِدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ

يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط:

الأول: أن يكون علماً كـ (زيد) من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بـ (ابن).

الثالث: أن يكون (ابن) مضافاً إلى علم كـ (سعيد) من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينها أعني بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم. وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور. و(نحو)

وقوله: [اسم رجل الخ] فإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضاً، وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدها وثلاثين على حدها وكل منهما مبهم في نفسه وجب النصب أيضاً لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين، وإن كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم، فإن لم يقرن الثاني بأن وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه مفرد علم، وسيقول: واجعلاً كمستقل نسقاً وبدلاً، وكذلك إن دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وإن قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملاً بقوله:

وإن يكن مصحوب أل ما نسقاً ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ما وقع هنا للموضح.

قول المكودي: [ولا خلاف في وجوب نصبها الخ] قيل: الأولى أن يقول في صحة نصبها لأنه هو الذي لا خلاف فيه، وذلك أن ثعلباً أجاز فيها إضافته غير محضة نحو: يا حسن الوجه بناءه على الضم، والحق ما في المكودي، وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادماً خلافاً رداً عليه إذ لا سماع بعضده ولا قياس.

(ونحو زيد ضم وافتحن) هذه المسألة مع المسألة الآتية في الفصل بعد في قوله: في نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله: وابن المعرف المنادى الخ، فكان ينبغي للناظم أن يقدم تلك المسألة ويذكرها هنا كما فعل الموضح تنكيثاً عليه.

قول المكودي: [بخمسة شروط] ثم إن وجه الضم ظاهر، واختلفوا في وجه الفتح ف قيل على الاتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينها باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين، وقيل: تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر، وقيل: إن ابن مقحم وزائد بين المنادى وهوزيد في مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد، فعلى الأول تكون

مفعول به (ضم) وهو أيضاً مطلوب له (افتحن) و(من نحو) متعلق به (ضم) و(تهن) مضارع وهن بمعنى ضعف، وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا ما أضيف إليه ابن علماً وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٥٨١ - وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْأَبْنُ عَلِمًا أَوْ يَلِ الْأَبْنُ عَلِمًا قَدْ حُتِمَا

فمثال كون المنادى غير علم: يا رجل ابن سعيد، ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم: يا زيد ابن أخينا. و(الضم) مبتدأ وخبره (قد حتما) و(وإن لم يل) شرط وجوابه محذوف والتقدير: والضم قد حتم إن لم يل فهو متحتم، ويجوز أن يكون قد حتم جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر الضم، واستغنى

فتحة المنادى لا توصف بإعراب ولا ببناء، وفتحة ابن فتحة إعراب، وعلى الثاني فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء، وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة إعراب وفتحة ابن لا توصف بإعراب ولا ببناء، والراجح عندهم أن الفتحة في المنادى فتحة اتباع، فيكون المنادى وهو زيد في مثالنا مبنياً على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل، فكل من المنادى وابن تابع أحدهما للآخر، وقد ورد أن العلامة المحقق سيدي أحمد بن عبد العزيز الهلالي كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال: أخبروني عن شيئين كلاهما تابع للآخر في وقت واحد، وأبي من الجواب إلا إذا سئل نظماً مختبراً لطلبته، فسئل بما نصه:

أمولاي دمت بالعلوم تفيدينا وتفتح عنا كل ما كان مغلقا
أجب سيدي عن تابعين كلاهما لآخر متبوع جواباً محققا
فأجاب:

إذا قلت يا ابن الأكرمين مناديا أزيد بن سعد لا برحت موقفا
فأتبعت زيدا للذي حل بعده بفتح ففي ذاك الجواب محققا

وقوله: [وهو أيضاً مطلوب الخ] مبني على مذهب من يميز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت غير ما مرة أن الحق خلافه.

(والضم إن يل الابن علماً) جعل المكودي هذا الشطر شاملاً لصورة واحدة فقط، والحق أنه مشتمل على صور أربع: أحدها: أن لا يكون هنالك شيء موال للعلم أصلاً نحو: يا زيد. ثانيها: أن يكون هنالك شيء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو: يا زيد الظريف. ثالثها: أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو: يا رجل ابن عمرو. ورابعها: أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو: يا زيد الظريف بن عمرو.

قول المكودي: [ويجوز أن يكون الخ] في كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة، أما الأول: فلأن شرط حذف الجواب مضي الشرط، فحيث كان مضارعاً كان حذفه مخصوصاً بالشعر. وأما الثاني: فمتى كان الجواب ماضياً مقروناً بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة.

بالضمير الذي في (حتماً) عن الرابط لأن جملي الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف. ثم قال:

٥٨٢ - وَأَضْمُمُ أَوْ أَنْصِبُ مَا اضْطَرَّاراً نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنًا

يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره، وينبغي أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. و(ما) مفعول بـ (انصب) وهو مطلوب

(واضمم أو انصب ما اضطراراً نونا)، قول المكودي: [فمثال الضم قوله: سلام الله الخ] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وسببه ما ورد أنه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها إلى المدينة وكانت لها أخت متزوجة هنالك فقالت: اذهب بنا إلى أختي فذهب بها فلما وصلا إليها فرحت بها وكان زوجها غائباً في إبله، وكانت المرأة الغائب زوجها جميلة فباتا عندها، ففي الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت للأحوص زوجته: سلم على زوج أختي، فأنشد مشيراً إلى أخت زوجته: سلام الله يا مطر الخ، وبعده:

فلا غفر إلا له لمنكحها ذنوبهم ولو صلوا وصاموا

إلى أن قال:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفركك الحسام

وقيل: قال ذلك في أخته كانت متزوجة بمطر فالله أعلم بما كان. وسلام: مبتدأ، وعليها أي على امرأة مطر خبر، ويا مطر: جملة اعتراضية وفيه الشاهد، ثم هذا التنوين تنوين التمكن وقيل تنوين الضرورة.

وقوله: [ومثال النصب قوله: ضربت صدرها الخ] البيت من الخفيف، وفاعل ضربت ضمير محبته، وصدرها: مفعوله، وإلى: متعلق بضربت، والمعنى: ضربت صدرها فرحاً بي لما رأني نجوت من شدة الحرب مع موت غيري. وقالت: معطوف على ضربت، والشاهد في يا عدياً بالنصب، ومعنى وقتك حفظتك والأواقي من الوقاية وهي الحفظ، وتمثيل المكودي بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله: أعبدأ حل في شعبي غريباً الخ، لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبيه بالمضاف فيجب نصبه.

وقوله: [وفي تقديم الناظم له إشعار الخ] بل الناظم يختار في العلم الضم وفي النكرة المقصودة الفتح. وقوله: [عند من ترك الخ] معنى ترك أبقي، وهذا الذي قاله كدي مأخوذ من النظم لأنه عبر بضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الإعراب، ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين،

أيضاً لـ (اضمم) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها (نوناً) و(اضطراراً) مفعول له وهو تعليل لـ (نوناً) و(عماً) متعلق بنوناً، و(ما) المجرورة بمن موصولة، و(استحقاق ضم) مبتدأ، و(بيناً) خبره، والجملة صلة لـ (ما) و(له) متعلق بـ (بيناً). ثم قال:

٥٨٣ - وَيَاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَتَحَكِّيَّ الْجَمَلْ

يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء (وأل) إلا في الضرورة كقوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالسود عني

وقوله:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباننا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بـ (أل) فقال: (إلا مع الله ومحكي الجمل) فيجوز في الاختيار يا الله بقطع الهزمة ووصلها للزوم (أل) معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، وبما الرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن (أل) من جملة المسمى به. ثم قال:

٥٨٤ - وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمُّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذُّ يَا اللَّهُمُّ فِي قَرِيضِ

يعني أن الأكثر في نداء اسم الجلالة (اللهم) بيمين مشددة مزيدة آخر عوضاً من حرف النداء،

ووجه نصبه أنه مفعول بمحذوف وعليه أنه لما نون ضعف عن شبه الضمير فرجع إلى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف.

(وباضطرار خص جمع يا وأل)، قول المكودي: [كقوله: من أجلك الخ] البيت من الوافر، ومن أجلك: متعلق بمحذوف أي أصابني ما أصابني من الذل والهوان من أجلك، وبيا: حرف نداء، والتي: منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل، وتيمت: فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبي ذليلاً، يقال: فلان تيممه الحب إذا ذلله، وأنت: الواو واو الحال، والود: الوصال.

وقوله: [فيا الغلامان الخ] البيت من الرجز، وبيا: حرف نداء، والغلامان: منادى مبني على الألف والشاهد في جمع يا وأل والمعنى: أيها الغلامان حيث فررتما مني فلا تكسبانني شراً أي لا تكذبا وتخبرا مما لم ترياه وأخبرا بالصدق وإن رأيتما نقصاً في السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وإن كان يحتمل غيره ليوافق ما في بعض النسخ من قوله: إياكما أن تكتناني شراً، وأن الداخلة على المضارع زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ في قراءة يتم بالرفع.

(إلا مع الله) مع: حال من جمع. (ومحكي الجمل) من إضافة الصفة للموصوف أي والجملة المحكية والإضافة على معنى من أي والمحكي من الجمل. قول المكودي: [وبيا الرجل منطلق] يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما في الأزهري من أنها همزة قطع.

(والأكثر اللهم بالتعويض)، قول المكودي: [عوضاً من الخ] اعلم أنه يقال: لم حذف حرف النداء؟

وفهم منه أن قولهم يا الله وإن كان جائزاً في الاختيار دون (اللهم) في الكثرة، وقد جاء في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ يا اللهم في قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

إني إذا ما حدث أَلَا أقول يا اللهم يا اللهما
والقريض: الشعر.

فصل

٥٨٥ - تَابَعَ ذِي الضَّمِّ الْمَضَافُ دُونَ أَلْ أَلِزِمَهُ نَضْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

شمل قوله (تابع) جميع التوابع، والمراد به ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل

ولم عرض منه خصوص الميم؟ ولم لم تعوض في الأول موضع حرف النداء؟ فهذه أسئلة ثلاثة، فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعاً لتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال في حق مولانا جل وعز، فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الإبهام عن الجاهل.

وقيل في جواب الثاني: خصت الميم لأنها قد تقع مع الهمزة موقع أَل فتكون للتعريف، ومنه سائل سأل النبي ﷺ بقوله: أم بر في أم صيام أو في أم صدقة بمعنى البر في الصيام أو في الصدقة ويا تكون للتعريف فأشبهها.

وقيل مجيباً عن الثالث أنه لو جعلت أولاً لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقل، واللهم مبني على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر في الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهي حرف مستقل.

(فإن قلت): إن التاء في عدة عوض من فاء الكلمة وهي الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الإعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة؟ (قلت): التاء في عدة عوض عن حرف أصيل وفي اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهو يا.

(وشذ يا اللهم في قريض)، قول المكودي: [ومنه قوله: إني إذا ما حدث الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو خراش الهذلي حين كان يطوف بالكعبة ومات في زمن عمر من نهش حية، وحدث: فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح أن يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها إلا جملة فعلية وحدث مفرد أحداث وهي نوائب الدهر، وجملة أقول خبر إن، وجملة يا اللهم محكي بأقول والشاهد جمع يا والميم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

هذا أول فصل وقع في الخلاصة، والفصل في اللغة الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أي هذا فصل من نط ما قبله على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة.

(تابع ذي الضم)، قول المكودي: [والمراد به ما سوى الخ] أشار المكودي بهذا كالموضح إلى أن كلام

(ذي الضم) العلم والنكرة المقصودة، و(المضاف) نعت لـ (تابع) وخرج به التابع المفرد، و(دون أل) خرج به المضاف المقرون بـ (أل) وقوله: (ألزمه نصباً) يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافاً مجرداً من (أل) فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت: يا زيد ذا الحيل، ومثاله وهو توكيد: يا زيد نفسه، ويا تميم كلهم، ومثاله وهو عطف بيان: يا زيد عائد الكلب، فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله: ٥٨٦ - وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ وَأَجْعَلُ كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا

الناظم عام أريد به الخصوص، والقرينة قوله بعد: واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً، ولك أن تقول: لا فائدة للتقييد هنا مع اشتراط كون التابع مضافاً غير مقرون بـ (أل) لأنه إن كان التابع كذلك يجب نصبه، ولو كان نسقاً أو بدلاً نحو: يا زيد وأخانا، وحيث فلا فائدة في التخصيص. وإنما يحتاج للتخصيص قوله بعد: وما سواه ارفع أو انصب، فإن التخيير مقيد بغير النسق والبدل.

وقوله: [وخرج به الخ] ضمير به عائد على المضاف، وهذه المخرجات حكمها هو المصرح به معها في قوله: وما سواه الخ، وبقي على المكودي مفهوم قوله ذي الضم أنه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أخرى نحو: يا أخانا ذا الحيل.

وقوله: [يعني في التابع الخ] الأولى حذف لأنه تفسير للضمير في ألزمه.

وقوله: [يا زيد عائد الخ] هذه التوابع المنصوبة تابعة للمنادى على المحل، وعائد الكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله:

مَا لِي مَرَضْتُ فَلَمْ يَعِدْنِي عَائِدٌ مِنْكُمْ وَيَمْرُضُ كَلْبُكُمْ فَأَعُوذُ

ثم إن قول الناظم: ذي الضم يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه نحو: يا زيدان صاحبي عمرو، ويا زيدون أصحاب عمرو بالنصب فيها، فلو قال الناظم: تابع ذي البناء لشمّل ذلك وتكون أل في البناء للمعهد والمعهود المنادى الذي مر في الباب قبل، ويكون قول الناظم: وما سواه الخ شاملاً للمبني على الضم ولنحو: يا زيدان العاقلان والعاقلين، ويا زيدون العاقلون والعاقلين بالوجهين فيهما، وهذا الإصلاح أولى من إصلاح الشاطبي الذي نقله المغرب.

وقوله: [من هذه الخ] أي الثلاثة: النعت والتوكيد وعطف البيان.

وقوله: [غير مضاف الخ] كان ينبغي أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافاً مقروناً بـ (أل) ثم يقول: وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره بعد.

(وما سواه) أي وما سوى التابع الموصوف بما ذكر، فيشمّل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفرداً وفيه قسمان: لأنه تارة يكون مقروناً بـ (أل) نحو: يا زيد الظريف، وتارة يكون غير مقرون بها نحو: يا زيد قفة، ويا تميم أجمعون، ويشمّل ما إذا كان مضافاً ولكنه مقرون بـ (أل) نحو: يا زيد الحسن الوجه، فالصور الداخلة في وما سواه الخ ثلاث لا غير، وبه تعلم أن قول المكودي: فهذه أربع صور أي صورة وعيناً وإلا فهي ثلاث كما

فمثال النعت: يا زيد الظريف والظريف، ومثال عطف البيان: يا زيد قفة وقفة، ومثال التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، ومثال المضاف المقرون بأل: يا زيد الحسن الوجه، فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب.

(وتابع) مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره (ألزمه) و(المضاف) نعت لتابع، و(دون) متعلق بالاستقرار على أنه حال من (تابع) و(نصباً) مفعول ثان بـ (ألزمه) والمفعول الأول الهاء، و(ما) مفعول بـ (ارفع) وهو مطلوب لـ (انصب) فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواء. ثم قال: (واجعلاً كمستقل نسقاً وبدلاً) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعاً المنادى وحكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين، وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا، وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار العامل، وحرف العطف بمنزلة العامل، وإذا كررت حرف النداء معها كانا كالمباشرين

علمت، لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة، لأن كلاً منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بأل، ومثلث بأمثلة المكودي ليزول الإشكال، والصورة الأخيرة لا تمكن إلا في النعت، والقفّة بضم القاف معروفة، والقفّة أيضاً القرعة اليابسة.

قول المكودي: [يجوز فيها الرفع النخ] وجه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل، واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه إن كانت الضمة ضمة إعراب يلزم عليه حدوث حركة إعراب من غير عامل، إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع، إذ عامل المنادى وهو أنادي أو أدعو القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعاً وإنما يطلب النصب، وإن كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء، والتوابع إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، قاله الدماميني وأبقى الإشكال من غير جواب، وأجاب عنه العلامة المحقق ابن زكري بأن الإشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة إعراب أو بناء، والحق أن الضمة ضمة مشكلة للمتبوع لا توصف لا بإعراب ولا ببناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشكلة.

وقوله: [يفسره ألزمه النخ] ألزمه: بفتح الهمزة وكسر الزاي أمر من ألزم الرباعي.

وقوله: [فهو من باب التنازع النخ] هذا مبني على مذهب من يميز تقديم المتنازع فيه، وقد علمت أن مذهب الجمهور والناظم على خلافه.

(واجعلاً كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقاً: تابع ذي الضم. قول المكودي: [أو منصوباً النخ] أدخله المكودي هنا وإن كان الموضوع تابع المضموم، لأن حكم البدل والنسق بعد المعرب كحكمهما بعد المبني، وأنه يحكم لهما بحكم الاستقلال.

وقوله: [على نية تكرار العامل النخ] في بعض النسخ في بدل على: أي على نية تكرار ما قام مقام

حرف النداء، والألف في (اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(نسقا وبديلا) مفعول أول بـ (اجعلا) و(كمستقل) في موضع المفعول الثاني لأن معنى (اجعلا) صير. ثم المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونا بـ (أل) ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٨٧ - وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوبا بـ (أل) يجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله (ينتقى) أي يختار، وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع. وما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يا زيد والحرث والحرث، ومنه قوله: ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه، وفهم من قوله: (ورفع ينتقى) أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني، وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر في كلام العرب من العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس بعامل. وقوله: [بمنزلة العامل] أي بمنزلة تكرار العامل أو مقامه كما هنا.

وقوله: [وإذا كررت النخ] أي فإذا قدرت لأن الكلام في تقدير تكريره لا غير وهو الموافق لقوله بعد: كانا كالمباشرين النخ، وإلا فإن كرر حرف النداء بالفعل فلا إشكال. واعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنها في نحو: يا أخانا وزيد، ويا أخانا عمرو غير تابعين له في الإعراب ولا غيره، وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضروري حاصلها أن المنادى فيه خمس صور: مفرد علم، نكرة مقصودة، نكرة غير مقصودة، مضاف مشبه به، والبدل فيه خمس صور، كذلك إذا ضربت أحوال المنادى الخمسة في أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمسا وعشرين ومثلها في عطف النسق.

(وإن يكن مصحوب أل) هذا تقييد لقوله: واجعلا كمستقل نسقا وبديلا. قول كدي: [يجوز فيه وجهان النخ] علة جواز الوجهين أنه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بأل وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبني نحو: زيد الظريف في جواز رفعه ونصبه.

وقوله: [ومنه قوله: ألا يا زيد النخ] البيت من الوافر، وألا: حرف استفتاح. وزيد: منادى مبني على الضم، والضحاك: روي بالنصب عطفاً على المحل والرفع عطفاً على اللفظ على ما فيه وفيه الشاهد، وسيرا: فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك، وجاوزتما: فعل وفاعل، وخمر: مفعول به، والطريق: مضاف إليه، والخمر: الشجر الملتف وإنما سمي بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه، ومنه الخمر لأنها تخمر العقل وتغطيه، والمعنى: سيرا ولا تخافا لأنكما جاوزتما الطريق التي يخاف قطاعها وسباعها.

وقوله: [وهو الخليل النخ] هكذا في غالب النسخ، والأولى وهم بدل هو، وهو الذي يوجد في بعض النسخ لأنه عائد على القائلين، ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقاً وإنما الخلاف في المختار، فاختار الناظم تبعاً لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل، انظر الموضح والأزهري.

النصب (ومصحوب) خبر (يكن) (وما نسق) اسمها ويجوز العكس والأول أرجح، (وفيه وجهان) جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، (ورفع ينتقى) جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة.

ثم اعلم أن من المناديات أيا، ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء (أل وذا والذي) وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٨٨ - وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرُّفْعِ لَيْدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

يعني أن أيا إذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب (أل) واجب الرفع نحو: يا أيها الرجل، وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أي لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزم الهاء لتكون عوضاً عما تستحقه من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب (أل) منصوباً بأي مبتدأ، (ويلزم) خبره، (ومصحوب) مفعول مقدم بـ (يلزم) (وصفة) منصوب على الحال من منصوب أل، (وبالرفع) في موضع الحال من مصحوب أل، (ولدى) متعلق

وقوله: [من مبتدأ وخبر الخ] والمسوغ للابتداء بالنكرة كونه في معرض التقسيم، قال العرب: ولم يظهر له وجه الأولى أن المسوغ كونه في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له: وما المختار؟ فأجاب بقوله: ورفع الخ، على أن سيبويه لم يشترط في جواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة.

وقوله: [ثلاثة أشياء أل الخ] الصواب مصحوب أل، وأما أل فهي حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك.

(وأيا مصحوب أل بعد صفة)، قول المكودي: [يا أيها الرجل الخ] إعرابه: يا: حرف نداء، وأيا: منادى مبني على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة، وها: حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقه أي من الإضافة، والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى في الحقيقة هو الرجل، والرجل مفرد لكنه مقرون بـأل وهما لا يجتمعان كما علمت، فأتى بأياها للتوصل إلى نداء ما فيه أل.

وقوله: [لإبهامها] وجه إبهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع، ثم إن كلام المكودي يقتضي أن هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب أنها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة، والمبهم لا بد له مما يخصه، ووجه الرفع قد بيناه.

وقوله: [وهي نكرة مقصودة] هذا مستأنف ليس من تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بنائها، فالحاصل أن المكودي خلط، ثم إن ظاهر الناظم أن أيا يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثاً وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول: يا أيها المرأة، وفي قول الناظم: لدى ذي المعرفة رد على المازني الذي أجاز نصب الوصف.

وقوله: [فأي مبتدأ] مثله في العرب أيا بالهاء مبتدأ محكي وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف الساكنة ولا يصح إفراد أي عن الهاء في باب النداء.

يلزم، و(بعد) في موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أي والتقدير: وأيا يلزم مصحوب آل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها، ويجوز أن يكون مصحوب آل مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره (يلزم) بالياء، والجملة خبر (أيا) والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

٥٨٩ - وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفَ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيا باسم الإشارة نحو: يا أيها الرجل، وشمل المفرد والمثنى كقوله:

أيهذان كلا زاديكما ودعاني واغلاً فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾. ثم قال: (ووصف أي بسوى هذا يرد) يعني أن أيا لا توصف إلا بما ذكر، ولا يجوز أن توصف بغير ذلك، فلا يقال: يا أيها صاحب عمرو ونحوه. ثم قال:

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى (أي) في وجوب وصفه بما وصفت به، أي من واجب الرفع معرف بال أو بالموصول المصدر بال فتقول: يا ذا الرجل، كما تقول: يا أيها الرجل، ويا ذا الذي، كما تقول: يا أيها الذي آمن، فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة (أي) في التوصل إلى نداء ما فيه آل، وفهم من

وقوله: [ويجوز أن يكون النخ] هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضي أن أيا لا تنفك عن الوصف بمصحوب آل، وقد علمت من كلام المكودي وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه.

(وأيهذا أيا الذي ورد)، قول المكودي: [وشمل المفرد والمثنى النخ] كونه يشمل المثنى يعني من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى.

وقوله: [كقوله: أيهذان النخ] البيت من الرمل، وأيا: منادى بإسقاط حرف النداء مبني على الضم لما مر، وذان: وصف لأيا مرفوع بالالف وفيه الشاهد، وكلا من الأكل: فعل وفاعل، وزاديكما: مفعول، والزاد: طعام المسافر، ودعاني: أمر، والالف فاعله أي اتركاني، وواغلاً: حال من ياء المتكلم في اتركاني، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيلي.

(وذو إشارة كأَيِّ في الصفة)، قول المكودي: [من واجب الرفع النخ] خصص وصف اسم الإشارة بمصحوب آل، والموصول دون اسم الإشارة مع ما علمت أن أيا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الإشارة تنكيتاً على الناظم المقتضي أن تشيئه بأي تام. وإن اسم الإشارة يوصف باسم الإشارة ولا معنى له، وأجيب بأنه أطلق اتكلاً على ما هو معلوم من أن الشيء لا يوصف بنفسه.

وقوله: [في التوصل إلى نداء النخ] حاصل ما أشار إليه المصنف أن لنداء اسم الإشارة حالتين:

قوله: (إن كان تركها يفيت المعرفة) أن اسم الإشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات، كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل. ثم قال:

٥٩١ - فِي نَحْوِ سَعْدَ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُّ

يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلفينكم في سواة عمر

إحدهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف، واسم الإشارة إنما هو موصل لندائه لكون الوصف مقروناً بآل، فذكر الوصف المرفوع المقرون بآل بعد اسم الإشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف. ثانيهما: أن يكفي بنداء اسم الإشارة ويكون هو المقصود بالذات، فاسم الإشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه، وإذا وصف جاز في الوصف حينئذ الرفع والنصب. (فإن قلت): ما معنى تصور المعرفة وفواتها في اسم الإشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء؟ (قلت): معناه أن اسم الإشارة مبهم لصحة إطلاقه على كل مشار إليه، ثم تارة يكون الإبهام قوياً بحيث يغلب على الظن عدم زواله عند المخاطب بالإشارة الحسية فيجب الوصف وهي صورة المنطوق، وتارة يغلب على الظن زوال الإبهام بنفس الإشارة فلا يحتاج للصفة وهي صورة المفهوم، وهذا هو الذي يبين لك معنى كلام المصنف.

وقوله: [إن اسم الإشارة قد لا يفيت الخ] في هذه العبارة قلق، والصواب أن ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف: إن كان تركها أي الصفة.

وقوله: [وهذا ليس الخ] حمل بعضهم الفصل على تابع ذي الضم الخ من أوله، والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة وإلا إن اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه معقود للتابع كانت تبعيته واجبة كما مر، أو غير واجبة كما هنا.

(في نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسألة مع قوله سابقاً: ونحو زيد ضم الخ مستثيان من قوله: وابن المرفوع الخ، فكان الواجب ذكرها هنالك.

قول المكودي: [على الأصل] أي المشار إليه سابقاً وابن المرفوع المنادى الخ. ويكون الثاني حينئذ بياناً أو بدلاً أو توكيداً أو بإضمار يا، أو فعل محذوف كأعني.

وقوله: [على الاتباع] أي الحركة الثاني فيكون الأول مبنياً على الضم في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبينة في التوضيح المشار لها عند المكودي بقوله: وفيه أقوال الخ.

وقوله: [نحو قوله: يا تيم تيم عدي الخ] البيت من البسيط، وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لحيان التيمي وقومه، والشاهد في يا تيم تيم عدي الخ فتجري فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل،

ومثله قوله : (يا سعد سعد الأوس) وفهم من قوله : (في نحو) أن ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو : يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين . وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن إذ وجهه أرجح وفي نحو متعلق بيتصب ، و(تصب) مضارع مجزوم على جواب الأمر .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله :

٥٩٢ - وَاجْعَلْ مُنَادِيَّ صَحْ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

شمل قوله (منادى) الصحيح والمعتل ، فأخرج المعتل بقوله (صح) فإنه في النداء كحاله في غير النداء ، وعلم أن يا في قوله (ليا) ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما ، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات :

ولا : نافية ، وأب : هو اسمها ، ولكم : خبرها وهذا تغليظ عليهم في الخطاب على عادة العرب ، ولا : ناهية ، ويلفنيكم : مضارع ألقى مبني لاتصال نون التوكيد به ، وعمر : فاعله ، وفي نسخة : لا يلقينكم بالقاف من ألقى ، والسواة : بفتح السين الفعل القبيحة ، والمعنى : يا تيم امنعوا عمر من هجوي لثلا يصيبكم مني ما تكرهون ، وأشار الناظم بالمثال إلى ما ذكره البخاري في تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة هاتفا هتف بهم وهو يقول :

فإن يسلم السعدان يضحى محمد بمكة لا يخشى خلاف مخالف
فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا على الله في الفردوس منية عارف
فإن شراب الله للطالب الهدى جنان من الفردوس ذات زخارف

وقيل : أشار به لغير ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أفرده بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلاً . (واجعل منادى صح أن يضاف ليا) ، قول المكودي : [كحاله في غير النداء الخ] حاله في النداء هو كون الياء لا تكون إلا ثابتة مفتوحة فتقول : يا فتاتي بياء مفتوحة مخففة ، ويا قاضي بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضي ، كما تقول في غير النداء : فتاتي وقاضي كما مر في قوله : إذا لم يك معتلاً كرام وقذا . إلى أن قال : فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي .

وقوله : [وعلم أن يا الخ] الأولى أن في كلام المصنف حذف مضاف إليه والأصل لياء المتكلم ، والذي يدل عليه ما في الترجمة . وقوله : [إذ لا يضاف لياء الخ] أي لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا في محل رفع نحو : تقومين كما مر .

الأولى: يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهي أفصحها.

الثانية: يا عبدي بإثبات الياء الساكنة.

الثالثة: يا عبد بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة: يا عبدا بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة: يا عبدي بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألف، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: ﴿وقل رب احكم بالحق﴾ في قراءة الرفع. وفي قوله (كعبد) إلى آخر البيت فائدتان: الأولى

وقوله: [بقلب الياء ألفاً النخ] أي بعد قلب الكسرة فتحة، وذلك لأن الأصل يا عبدي بكسر الدال والياء مفتوحة، ثم قل تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار يا عبدا ثم حذفت الألف.

وقوله: [الرابعة يا عبدا بقلب الياء النخ] لأن الفتحة والألف أخف من الكسرة والياء، ومثل يا عبد يا حسرتا، وإعرابها: يا: حرف ندائي وحسرتا أو عبداً: مناديان منصوبان بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء، والفتحة الظاهرة ليست فتحة إعراب بل مناسبة مثل الكسرة في غلامي، والألف ضمير متكلم في محل جر وبالضرورة يلغز به، ويقال ما ألف وقع للمتكلم وفي محل جر، وألغز في ذلك بعض الشرفاء فقال:

أيا عالماً لاحت شوارق نوره على الجوح حتى ضاء كل جنابه
فما ألف جاءت ضمير تكلم ومجرورة فاسمح برد جوابه
فأجبت به بقولي:

أيا سيداً حاز المكارم جملة ولا زالت الألفاز تسمو بيبابه
أيا حسرتاً بالباب جاءت مجيبة تنادي أنا مبداً لكشف نقابه

وقوله: [ساكنة ومتحركة] إنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة لاختلافهم في أصل وضعها هل السكون أو الفتح.

وقوله: [كقوله تعالى: وقول رب احكم النخ] هذه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهي متواترة من طرق العشر الكبير، والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضح. يقال رب السجن لأنها غير متواترة، وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث، والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى. وقال الشاطبي: ينبغي أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لأنها هي اللغة التي نص عليها سيوبه، وأما لغة الفتح فهي ضعيفة، فرب في الآيتين منادى مبني على الضم في اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بأل ولا إضافة ظاهرة، وأما في التقدير فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة.

التنبيه على اللغات المذكورة. والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازاً مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان: إثبات الياء محركة وساكنة، و(منادى) مفعول أول بـ (اجعل) و(صح) في موضع الصفة له، والمفعول الثاني (كعبد) إلى آخر البيت، و(إن يصف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

ثم إن المنادى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها في غير النداء نحو: يا ابن أخي، ويا ابن صاحبي. إلا إذا كان ابن أم وابن عم وإلى ذلك أشار بقوله:

٥٩٣- وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَحَذْفُ أَلْيَا اسْتَمَرَ فِي يَا ابْنَ أُمِّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَ

يعني أن (يا ابن أم ويا ابن عم) يجوز في آخر كل منها (الفتح والكسر) فتقول: يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما، وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (استمر) اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو: يا ابن أمي، ومنه قوله:

يا ابن أمي يا شقيق نفسي أنت خليتي لدهر طويل

وقوله: [للتخصيص] الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف.

وقوله: [كاسم الفاعل] أي الذي بمعنى الحال والاستقبال، وإن كان بمعنى الماضي فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات.

وقوله: [كحكمها في غير النداء] حكمها في غيره إثباتها مفتوحة وساكنة.

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر) فالفتح على أن الإسمين معاً مركبان تركيب خمسة عشر، فهما في حكم كلمة واحدة معربة تقديرأ بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة المناسبة وهي مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر، على أن ابن مضاف إلى الثاني معرب بالفتحة، والثاني مضاف إلى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق في الصورتين، وقرىء بهما في قال ابن أم، وظاهر تقديم الناظم الفتح أنه أجود وليس كذلك، وأجيب بأنه آخر الكسر لأن قوله: وحذف اليا لا يرجع إلا له، وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً.

وقوله: [وعدم اطراد الخ] هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذي في التسهيل، والذي في الموضح أنهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف إلا في الضرورة.

قوله: [ومنه قوله: يا ابن أمي الخ] البيت من الخفيف، وقائله أبو زيد بالباء الطائي وكان نصرانياً وأدرك الجاهلية والإسلام واختلف في إسلامه، وكان طوله ثلاثة عشر شبراً، وكان إذا دخل مكة دخلها متقبلاً من جماله خوفاً من فتنة نسائهم. وهذا البيت من قصيدة يرثي أخاً له مات، فيا: حرف نداء، وابن: منادى

وقلبها ألفاً ومنه قوله :

كن لي لا علي يا ابن عما نعش عزيزين ونكف الهما
وفهم من تمثيله بـ (يا ابن أم ويا ابن عم) أن ذلك أيضاً مطرد في يا ابنت أم ويا ابنت عم إذ
لا فرق، ثم إن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد
أشار إليهما بقوله :

٥٩٤ - وَفِي النَّدَا «أَبْتِ» «أُمْتِ» عَرَضَ وَأكْثَرُ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عِوَضَ

فهم من قوله (وفي النداء) أن ذلك خاص بالنداء، فلا يجوز: قام أبت، ولا جاءت أمت، وفهم
من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما، وفهم من قوله (عرض) أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد
اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر، وفهم من
قوله (ومن الياء التاء عوض) أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوّض منه، فلا نقول:
يا أبتى ولا يا أمتي وقد جاء الجمع بينهما في ضرورة الشعر. (وفي النداء) متعلق بـ (عرض) (وأبت أمت)
مبتدأ وخبره (عرض) (والتاء) مبتدأ وخبره (عوض) (ومن الياء) متعلق بـ (عوض).

منصوب، وأمي: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف إليه والشاهد في إثبات الياء، وباقي
إعراب البيت ومعناه واضح.

وقوله: [ومنه قوله: كن لي الخ] البيت من الرجز، والشاهد في قلب الياء ألفاً وإثباتها في عما،
وإعرابه: ابن: منادى منصوب، وعم: مضاف إليه مخفوض بالكسرة المقلوبة فتحة لأجل قلب الياء ألفاً،
وقيل: الإسمان مركبان مبنيان، ونعش: مجزوم على جواب الأمر وهو كن، وعزيزين: حال من فاعل نعش
لأنه للمتكلم ومعه غيره، ونكف: معطوف على نعش مجزوم بحذف الألف، والهما: مفعوله والألف لإطلاق
القافية، وبقي على المكودي إثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضاً هنا خمسة.

(وفي النداء أبت أمت عرض) لم يشرح المكودي هذا البيت وسبكه أبت أمت بإبدال ياء المتكلم بتاء
التأنيث عرض في النداء فتقول: يا أبت ويا أمت وإعرابهما: يا: حرف نداء، وأبت أو أمت: منادى منصوب
بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لأن التاء لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً لا على
التاء لأنها في موضع الياء، والإعراب لا يكون إلا على ما قبل الياء، والتاء للتأنيث فهي حرف لا اسم
بخلاف ألف يا عبداً، ويشكل كون الحرف عوضاً من الاسم، وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما
كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء.

قول المكودي: [في ضرورة الشعر الخ] من ذلك قوله:

أيا أبتى لا زلت فينا فيأما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً
وهذه اللغة هي التاسعة في أب وأم والعاشرة يا أبت بضم التاء.

أسماء لازمة النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام : مسموع ومقيس وشائع غير مقيس . وقد أشار إلى الأول بقوله :

٥٩٥ - «وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنَّادَا لَوْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فذكر ثلاثة ألفاظ : الأول (فل) وهو كناية عن نكرة ، فإذا قلت : يا فل فكأنك قلت : يا رجل . الثاني (لؤمان) بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم ، فإذا قلت : يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللامة . الثالث (نومان) بفتح النون وواو ساكنة من النوم ، فإذا قلت : يا نومان فمعناه يا كثير النوم . ثم أشار إلى الثاني بقوله : (واطردا) .

أسماء لازمة النداء

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل منوناً وجر النداء باللام وهي ظاهرة ، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بتنوين لازمة ونصب النداء به ، وفي بعضها أسماء لازمة النداء بحذف تنوين لازمة وجر النداء بإضافة لازمة إليه ، والنسختان الأخيرتان صحيحتان ولا معنى لإبطاهما ، وهناك نسخة رابعة وهي أسماء لازمت بفتح الزاي فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول به وهي فاسدة لاقتضاء المفاعلة التي تدل لازمت عليها أن هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد ، لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر ، ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مضافاً وهكذا .

قول المكودي : [وشائع غير مقيس الخ] (إن قلت) : هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع ، فكيف للمكودي أن يجعل الأقسام ثلاثة؟ (قلت) : بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله أن المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها ، والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتي ، إلا أن ذلك لا يطرد في سائر المواد بل فيما سمع منها على ذلك الوزن .

(وفل بعض ما يخص بالنداء) ، قول المكودي : [فذكر ثلاثة ألفاظ الخ] يؤخذ منه أن الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التي ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعض .

وقوله : [وهو كناية عن نكرة الخ] مثله في التوضيح « وقال الكوفيون : إن أصله فلان ورخم بحذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لاه وهو غير مسموع » وقال ابن مالك : إنه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فمعناه معنى فلان .

٥٩٦ - فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ يَا خَبَاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول: يا خباث، ويا فساق، ويا لكاع ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال: (والأمر هكذا من الثلاثي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو: نزال، ودراك، وضراب، وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٥٩٧ - وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ وَلَا تَقْسُ وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

يعني أن فعل يجيء في سب الذكور كما جاء فعال في سب الأنثى، إلا أن فعل غير مقيس وإليه أشار بقوله: (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبت بمعنى يا خبيث، ويا غدر بمعنى يا غادر، ويا فسق بمعنى يا فاسق.

واعلم أنه قد جاء جر (فل) المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله: (وجر في الشعر فل) يعني أن (فل) قد جاء في الشعر في غير النداء مجروراً كقوله: في لجة أمسك فلاناً عن فل. وقوله: (وفل) مبتدأ وخبره

(واطراداً في سب الأنثى)، قول المكودي: [ويا لكاع الخ] يقال لكاع للمؤنث، ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر، وفي الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع». ويقال: اللكع لكل من يستحق وللعبد والأمة والجاهل ومعناه يا ساقط ويا دنيء وهكذا. ثم إن يا خباث ونحوه مبني على الضم المقدّر في آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء. وقد قال الناظم: وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء. وأما في اللفظ فهو مبني على الكسر لكونه شبيهاً بنزال في الوزن والعدل عن الغير والتأنيث، وسبقول الناظم: وابن على الكسر فعال علماً بالخ.

(والأمر هكذا)، قول المكودي: [يعني بالأمر الخ] أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالأمر حقيقة وهو فعل الأمر بل المراد الذي أفهم الأمر.

وقوله: [ودراك] التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهورباعي وقال: إنه مسموع لكنه شاذ، والأولى إبداله بتراك كما يوجد في بعض النسخ المصلحة، ثم إن الأولى قراءة والأمر في النظم بالجر عطفاً على سب ليفيد أن الثلاثي يرجع له ولما قبله.

(ولا تقس)، قول المكودي: [فمن المسموع الخ] أتى بمن التبعية إشارة إلى أن المسموع أكثر من هذه الثلاثة، قالوا: والمسموع من ذلك أربعة: هذه الثلاثة التي ذكر ورابع وهو يا لكع وقد تقدم معناه. (فإن قلت): لم جعلوا فعال للمؤنث وجعلوه مقيساً مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس؟ (قلت): الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمدحوم غير مقيس وحروفه قليلة.

(وجر في الشعر فل)، قول المكودي: [كقوله: في لجة الخ] هذا عجز بيت وصدره على ما هو الحق:

(بعض) و(ما) موصولة وصلتها (يخلص) و(بالندا) متعلق بـ (يخلص) و(لؤمان ونومان) مبتدأ، و(كذا) خبره، وبأقي الإعراب واضح.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب حالتين: الأولى: أن يجز المستغاث بلام مفتوحة. والثانية: أن يزداد في آخره ألف تعاقب اللام، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٩٨- إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لِلْمُرْتَضَى

تدافع الشيب ولم تقتل. وهو من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف إبلاً أتت ولها أصوات وغبار، فقوله تدافع فعل ماض، والشيب: فاعله، ولم: الواو واو الحال، وتقتل: فعل مضارع وفاعله عائذ على الإبل، وفي لجة: متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا، وأما اللجة بضم اللام فهي معظم الماء، وجملة أمسك في محل نصب محكية بقول مقدر أي مقول فيها أمسك، ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية، والشاهد في عن فل حيث جر ومعناه زيد كما أن فلاناً كذلك وليس مرخماً من فلان حتى يرد اعتراض الموضح إذ مبناه على أن فل نكرة مقصودة والموجود في هذا الشعر بمعنى زيد، ومعنى البيت: أن الإبل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهي متزاحمة ولكن بعضها لا يقتل بعضاً بمنزلة الشيوخ إذا قدموا الحرب فلا يقتلون إنما يندبون للصلح والشبان بالعكس، هكذا قال والله أعلم.

الاستغاثة

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أي المستغاث وكثيراً ما يفعل هذا.

قول المكودي: [هي نداء من يخلص من شدة الخ] هذا التعريف للاستغاث يقتضي أن النداء لطلب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحاً أيضاً. (فإن قلت): لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع أن الذي يظهر أن أحدهما يفني عن الآخر؟ (قلت): جمعوا بينها لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر، فالذي يخلص من شدة هو المستغاث به الذي يدفع المشقة وحده، والذي يعين هو الذي يدفعها مع المستغيث المنادي.

وقوله: [في هذا الباب] أي في هذا الكتاب الخ، أشار به إلى أن للمستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهي تجرده من اللام ومن ألف معاقبة لها نحو: يا زيد لعمر و فيعطى زيد في المثال الحكم الذي كان له مع اللام. قال بعض: والظاهر أن حكمه حكم المنادي الذي ليس فيه استغاثة، وترك الناظم هذا القسم لقلته.

(إذا استغيث اسم) أي مدلول اسم لأن الاستغاث حقيقة إنما هي للذات، لكن لما كان اسم الذات هو الذي تجري عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك.

يعني ابن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره، وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثه وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمّر، ثم مثل بقوله: (كيا للمرتضى) وقد فهم من قوله: (إذا استغيث اسم) أن استغاث متعد بنفسه، فقول النحويين: مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله عز وجل: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ وفهم من قوله (خفضاً) أنه معرب بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً بآل وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٥٩٩ - وَافْتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير (يا) فتحت اللام نحو قوله:

يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد

(منادى) وصف اسم بمنادى مع أن المستغاث لا يكون إلا منادى احترازاً عن الاستغاثه اللغوية نحو: أستغيث بك، فلا يقال لها استغاثه اصطلاحاً، ولا يكون حرف النداء إلا يا كما يؤخذ من المثال ومن قوله إن كررت يا، ولا تكون إلا مذكورة كما مر في مفهوم وغير مندوب ومضمّر وما. جا مستغاث الخ.

(خفضاً) خفضة إعراب كان مضافاً أم لا، وإنما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثه من أول الأمر كما قال المكودي، وإلا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثه إن كان مذكوراً.

(باللام) أي غالباً ومن غير الغالب إن تعاقبها الألف كما ذكر بعد، وإنما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاستغاثه، فبينهما مناسبة وعلّة فتحها ذكرها المكودي.

(مفتوحاً كيا للمرتضى) إعرابه: يا: للنداء واللام حرف جر، والمرضى: مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل: متعلق بيا لنيابتها عن الفعل، وقيل: بأنادي أو أَدْعُو الذي نابت عنه الياء، وقيل: بفعل خاص وهو التّجىء، وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء، وقيل: مقتطعة من آل والأصل يا آل المرتضى، والحق أنها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه.

قول المكودي: [مخالف لوضعه العربي الخ] فيه نظر، بل المستغاث ورد متعدياً بنفسه كثيراً، وورد متعدياً بالباء قليلاً، بل اقتصر في الصحاح على تعديته، والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعدياً بالباء إشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له، وإلا فتعديته بنفسه واردة في القرآن فكيف تخفى عليهم.

وقوله: [أنه معرب بالجر] محله إذا كان معرباً قبل النداء وإن كان مبنياً قبل الاستغاثه نحو: يا لهذا فلا يتوهم أحد إعرابه. وقوله: [أن يكون مقروناً بآل] إنما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وآل بلام الاستغاثه، وهذه الفائدة لا تؤخذ من الموضح.

(وافتح مع المعطوف)، قول المكودي: [يا لقومي الخ] البيت من الخفيف، ويا: للنداء، واللام مفتوحة لام استغاثه حرف جر، وقومي: مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم الخ، والياء في محل جر،

(وفي سوى) التكرار لـ (يا) جيء باللام مكسورة كقوله:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب

ومفعول (افتح) محذوف تقديره وافتح اللام، (وفي سوى) متعلق بـ (اثتيا) والإشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير. ثم قال:

ويا لأمثال: عطف على يا لقومي واللام الأولى مفتوحة فيه أيضاً وفي الشاهد، واللام في أناس مكسورة لأنه هو المستغاث من أجله، وعتوهم: مبتدأ مصدر عتي إذا تكبر وكثر فساد، وفي ازدياد: هو الخبر، والجملة في محل جر نعت أناس، والعلة في وجوب فتح اللام في المعطوف هي العلة في المعطوف عليه.

وقوله: [وفي سوى التكرار الخ] حل الإشارة في قول الناظم: وفي سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكرراً مع مفهوم الشرط وقاصراً، والأولى أن الإشارة راجعة لما ذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامة كلاً أناس في البيت السابق ويشمل المعطوف الذي لم تتكرر معه يا فيكون عاماً.

وقوله: [جيء باللام مكسورة] أي في المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامة إلا مفتوحة.

وقوله: [يا للكهول الخ] هذا عجز بيت وصدره: يبكيك ناء بعيد الدار مغترب، ويوجد في بعض النسخ البيت بتمامه، وناء: فاعل يبكي وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد، وأراد البعد في النسب لأنه صرح ببعيد المكان في قوله: بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء، ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلاً من ناء فيتحد معناهما، ومغترب: بالغين صفة ناء بعد صفة على الوجه الأول، واللام في يا للكهول لام الاستغانة مفتوحة، والشاهد في وللشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام إذا لم تكرر يا، لأن فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل في حكمه لأن الواو تشترك المعطوف عليه لفظاً ومعنى، وجيء باللام مكسورة على الأصل لزوال اللبس بالعطف، والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب، واللام في للعجب مكسورة أيضاً لأنها لام المستغاث منه، ومعنى البيت على ما قيل: إن هذا الممدوح الذي مات يبكي عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره، ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة ما يرث، وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره:

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحبي مسرور

ثم إنه اعترض قول الناظم: وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله: إذا استغث اسم الخ، لأنه إذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله: إذا استغث اسم الخ، وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله: وفي سوى ذلك الخ.

وقوله: [تقديره وافتح اللام الخ] ويكون قول الناظم مع المعطوف حالاً من اللام المقدرة.

وقوله: [ثم قال] الصواب أن يقول ثم أشار إلى الحالة الثانية لأنه قال أول الباب انه ذكر لها في هذا الباب حالتين إلى أن قال: وقد أشار إلى الأولى وتكون الثانية هي هذه.

٦٠٠ - وَلَا مَ اسْتُغِيثَ عَاقِبَتِ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَتَعَجَّبُ أَلِفٌ

يعني أن لام الاستغانة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يا لزيد، ويا زيداً، ولا يجوز يا لزيداً. ثم قال: (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني أن الأسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم، فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يا للتعجب، وأن تزداد في آخره ألف فتقول: يا عجباً. ومنه قوله:

يا عجباً لهذه الفليقة هل تذهب القوباء الريقة

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكها في الحكم، و(لام) مبتدأ، و(عاقبت) خبره، و(ألف) مفعول بـ (عاقبت) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر، و(مثله) مبتدأ، و(اسم) خبره، و(ذو تعجب) نعت لـ (اسم) و(ألف) جملة في موضع الصفة لـ (تعجب).

(ولام ما استغيث)، قول المكودي: [تعاقب الألف الخ] هكذا في غالب النسخ، والصواب تعاقبها الألف، وكذلك يوجد في بعض النسخ وهو الذي يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها، وإنما قلنا هذا لأن سبويه نص على أن الأصل اللام والألف معاقبة لها.

وقوله: [يا لزيد ويا زيداً الخ] أما الأول فمجرور باللام بكسرة ظاهرة، وأما الثاني فهو مبني على الضم المقدر على الدال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف المعاقبة للام الاستغانة، وقال الرضي: مبني على الفتح.

وقوله: [ولا يجوز] لأنه كأنه جمع بينه العوض والمعوّض منه.

(ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد في التعجب الاصطلاحي قاله يس ولا معنى له، والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهوداً لأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب، كما مثل المكودي احترازاً من نحو: يا لرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف للتعجب به فلا يجري مجرى الاستغانة.

قول المكودي: [ومنه يا عجباً الخ] البيت من الرجز، وقائله أعرابي أصابته قوباء وحزاة فقليل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك عند الصباح فلا يبقى لها أثر، فتعجب من ذلك. وعجباً: منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للألف وبني على الضم لأنه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغانة وفيه الشاهد، ولهذا: متعلق بعجباً لأنه بمعنى أعجب، والفليقة: نعت لهذه أو بدل وهي الداهية والمصيبة وفاعل تذهب الريقة، والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى في العرف بالحزاة. وقال بعض: إن عجباً في البيت يصح أن يكون منوناً وبالألف، فإن كان منوناً فهو مفعول مطلق عامله محذوف كالمنادى والتقدير: يا قومي اعجبوا عجباً، وإن قرأته بالألف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

النذبة

هي نداء المتفجع عليه أو منه، وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

٦٠١ - مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

يعني أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم إن كان مفرداً وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به، فتقول: وازيد، وواضارب زيد، وواطالماً جبلاً. و(ما) مفعول مقدم بـ (اجعل) وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها (للمنادى). ثم نبه على ما يمتنع في النذبة بقوله: (وما نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني أن كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب. لأن الغرض بالنذبة الإعلام بعظمة

وقوله: [والأول أظهر] أي من جهة اللفظ لأنه لا حذف فيه، وأما من جهة المعنى فالتعيين هو الثاني لما مر عن سيبويه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

النذبة

بضم النون لغة مصدر ندب زيد القوم يندبهم نذبة إذا دعاهم للندب معه وأن يعينوه عليه، وفي الاصطلاح عرفها المكودي بقوله: وهي نداء المتفجع عليه أو منه الخ، فعطف منه على عليه فهو مدخول للمتفجع. والأولى أن يقول كما في المرادي وغيره: هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، لأنهم نصوا على أن النذبة إن كانت على الغير كقولك: وازيداهز لمصيبة أصابته موتاً أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه، وإن كانت على شيء أصاب المنادى نحو: واظهره قيل فيه نداء المتوجع منه، ثم لا بد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور في الموضعين أي على مسماه لأن التفجع والتوجع ليسا على اللفظ وإنما على مسماه.

(ما للمنادى اجعل لمندوب)، قول المكودي: [وواضارب زيد وواطالماً الخ] اعترض التمثيل بهذين المثالين بأنه لا يصح فيهما النذبة لأن المضاف في الأول اسم فاعل وهو ضارب وإضافته لا تفيد تعريفاً فهو نكرة وطالماً في الثاني نكرة بلا إشكال، وقد قال الناظم: وما نكر لم يندب الخ. وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علماً على شخص، وكذلك مجموع طالماً جبلاً فليسا بفكرتين حيثئذ. (قلت): هذا الجواب باطل لأنها إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والمكودي فرضهما في نصب الأول حيث قال: وينصب إن كان الخ، بل يعرب الجزآن إعراب المفرد العلم إذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالماً جبلاً، فلو ناديتهما لبنيت ضارب زيد على الضم الظاهر على الدال، وطالماً جبلاً على الضم الظاهر على اللام مع حذف التنوين فيها وصارا كذا زيد، وقد يمكن الجواب عن ضارب زيد بأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لإضافته محضة مفيدة للتعريف، وأما طالماً جبلاً فلا جواب عليه ولذا مثل الموضح للمضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر، نعم كلام الأزهرى فيه شيء.

(وما نكر لم يندب) هذا في قوة الاستثناء من قوله: ما للمنادى اجعل الخ، لأن المنادى يكون نكرة والمندوب لا يكون نكرة، ويدل على الاستثناء إتيان الموضح بإلا الموضوعة لذلك.

المصاب وذلك غير موجود فيهما، وشمل قوله المبهم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها، فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٠٢ - وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اِشْتَهَرَ كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَامِنْ حَفَرٍ

يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب، ثم مثل ذلك بقوله: (كبير زمزم

قول المكودي: [الإعلام بعظمة المصاب] أي المصاب به بمعنى المصيبة التي أصابت المندوب، وهذه العلة تقتضي أن المصيبة لا بد أن تكون معلومة، وكلامنا ليس في المصيبة وإنما هو في الذي أصابته المصيبة ونزلت به وهو زيد في قولك وازيداه إذ هو المندوب، وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب، فالعلة الراجعة لها راجعة إليه ولو كان المندوب غير معين نحو: وراجلاه لم يندب، واعترضه الدماميني بأنه يقتضي أن اشتراط التعريف عام في المتفجع عليه أو المتوجع منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه، وأما المتوجع منه فيجوز أن تقول: وامصبيته وإن كانت المصيبة غير معينة. قال الشيخ بناني: الإطلاق هو الصواب، وأما وامصبيته المندوبة هنا فهي معينة بإضافتها لياء المتكلم المتقلبة ألفاً المحذوفة لأجل الندبة بدليل أن المتكلم لا يقول ذلك إلا فيما أضافه إلى نفسه.

وقوله: [غير معين بها الخ] أي غير مختص ومشتهر بها وإلا فكل موصول معرفة بصلته.

(ويندب الموصول)، قول المكودي: [صلته شهيرة يعرف بها الخ] أشار المكودي بهذا إلى أن الموصول هو الذي اشتهر بالصلة وليس المراد أن الصلة اشتهرت بالموصول، وهذا المعنى الذي قال يعين أن الذي في النظم واقع على الصلة وذكر الذي باعتبار الوصل والموصول به، وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول في قوله: ويندب الموصول الخ، وحيلة اشتهر لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف والتقدير: ويندب الموصول بالصلة التي اشتهر هو أي الموصول بها، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد، والجمهور يشترطون شرطاً آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لأن بالذي متعلق بالموصول به والرابط متعلق باشتهر، ولا يصح أن يعود الضمير في اشتهر على الذي ولا حذف لأنه يقتضي أن الصلة مهما كانت مشهورة في نفسها إلا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا، وقد علمت أنه لا بد أن يكون مشهوراً، ثم إن أُل في الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلتها وبه يلغز، ويقال ما موصول وقع صلة والغز في ذلك من قال:

يا قارىء الخلاصة العجيبة في أي بيتها أتت غريبة
موصول أضحي صلة فلتجب عما قريب يا فريد أدب

فأجبتة بقولي:

يا فاضلاً علاه في الورى انتشر ونظمه الدر الثمين قد بهر
ألغزت موصولاً بدا وما استتر في يندب الموصول بالذي اشتهر

يلي وامن حفر) فتقول: وامن حفر بئر زمزماه لتنزله في الشهرة منزلة العلم، والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم. (والموصول) مفعول لم يسم فاعله بـ (يندب) و(بالذي) متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الموصوف والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و(بئر) منصوب على أنه مفعول مقدم بـ (حفر) و(وا من) مفعول بـ (يلي). ثم قال:

٦٠٣ - وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُّهُ بِالْأَلِفِ مَتَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

(منتهى المندوب) هو آخره وشمل العلم نحو: وازيدا، والمضاف نحو: واعبد الملكا، وعجز المركب نحو: وامعدي كربا. وعلم أن وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل: (ما للمنادى اجعل لندوب). ثم قال: (متلوها إن كان مثلها حذف) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين، وفهم منه أن المحذوفة الألف التي آخر المندوب لا ألف الندبة لأنها تدل على معنى

قوله: [وبئر منصوب على أنه الخ] مثل هذا في العرب ولا معنى له أصلاً، ويبقى قول الناظم يلي ضائعاً، والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف، وبئر زمزم محكي بالقول المقدر، ويلي: فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم، ومفعوله وا من حفر على حذف القول، والجملة في محل نصب حالية من بئر زمزم والتقدير: وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلي هو أي بئر زمزم قولك وا من حفر، وإذا وليه صار التركيب وا من حفر بئر زمزم، وإعرابه: وا: حرف ندبة، ومن: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي، وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف، وإلا فمن منصوب بفتحة مقدرة في آخره منع الخ، وباقى المثال إعرابه واضح، وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف.

(ومنتهى المندوب) كان ينبغي للمكودي أن يذكر قبل هذا الشرط توطئة نصها: ثم اعلم أن المندوب يستعمل استعمالين: أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار في قوله: ما للمنادى. ثانيهما: أن يزداد شيء آخره يختص به عن المنادى وقد أشار إليه بقوله ومنتهى، أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله: ما للمنادى الخ ليرتفع الإشكال، وإنما وصل المندوب بالالف طلباً لمد الصوت.

قول المكودي: [وازيدا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وزيداً: مندوب مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنياً على الألف ولا على الفتح.

وقوله: [ا عبد الملكا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبد: منصوب بالفتحة الظاهرة، والملك: مضاف إليه مخموض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة.

وقوله: [وا معدي كربا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، ومعدي كربا: مندوب مبني على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة.

(متلوها إن كان) لم يمثل له المكودي ومثاله: واموساه، وإعرابه: وا: حرف ندبة، وموسى: مندوب

وهو الدلالة على الندبة، و(متتهى) مفعول بفعل محذوف يفسره (صله) و(متلوها) مبتدأ وخبره (حذف) ثم قال:

٦٠٤ - كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلُ

يعني أن التنوين الذي يكون في آخر المندوب يحذف إذا لحقته ألف الندبة إذا لا حظ له في الحركة. وقوله (من صلة) نحو: وأمن حفر بئر زمزما. وقوله: (أو غيرها) شامل لآخر المفرد نحو: وازيدا، وآخر المضاف إليه نحو: واغلام زيداً، والمطول نحو: واطالماً جبلاً. ثم إن حق ألف الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: واغلام أحمداً، وإن كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول في نحورقاش: وارقاشاً، وفي رجل اسمه قام الرجل: واقام الرجل، هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

مبني على الضم المقدر على الألف لام الكلمة المحذوفة لأجل ألف الندبة وليس مبنياً على الفتح خلاف ما في يس.

(كذلك تنوين الذي به كمل)، قول المكودي: [وا من حفر بئر زمزما الغ] التمثيل به مبني على أن زمزم قبل الندبة مصروف منون علم على القلب ففيه علة واحدة وهي العلمية وهي لا تؤثر وحدها، وأما إن قلنا أنه علم على البئر وإضافته إليه للبيان أي بئر الذي هو زمزم فيكون قبل الندبة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث فلا يصح التمثيل به، وقيل: إنه مصروف تقديرًا.

وقوله: [نحو: وازيدا الغ] زيد: مفرد علم، والمفرد العلم إذا نودي حذف تنوينه لا فرق بين وصله بالألف أم لا، وكلامه في التنوين الذي يحذف لأجل ألف الندبة، وما أجيب به من أن المراد به التنوين الذي اضطر الشاعر له هو الذي يحذف لأجل ألف الندبة فيه تكلف.

وقوله: [واغلام زيداً] غلام: منصوب بالفتحة، وزيدا: مجرور بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة ألف الندبة.

وقوله: [واطالماً جبلاً] كلاهما منصوب بالفتحة الظاهرة، وقيل: الفتحة في الثاني فتحة مناسبة فتكون فتحة الإعراب مقدرة.

وقوله: [نحو رقاش] علم مبني على الكسر كحذام، فإذا قلت: وارقاشا فتكون الواو للندبة، وراقشا: مندوب مبني على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل، وهو يقتضي أنه إذا لم تكن ألف الندبة يبني على الضم الظاهر مع أنه مبني أصالة على الكسر فينوي بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا، فيكون من أفراد قوله سابقاً: واتوانضام ما بنوا قبل الندا.

وقوله: [واقام الرجل] فهو مبني على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لألف الندبة.

٦٠٥ - وَالشُّكْلَ حَتْمًا أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا بَسًا

المراد بالشكل الحركة، يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالها فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه: وافتاهو، وفي غلام أخيه: واغلام أخيهي. لأنك لو أبدلتها فقلت: وافتاهها، واغلام أخيها، لالتبس بهاء الواحدة، وفهم من قوله (حتمًا) أن ذلك واجب، و(الشكل) مفعول بفعل محذوف يفسره (أوله) و(مجانسًا) مفعول ثانٍ لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفاً مجانساً، ومعمول (مجانسًا) محذوف تقديره للحركة السابقة. ثم قال:

٦٠٦ - وَوَاقِفًا زِدْهَاءَ سَكَبٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ

يعني أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: وازيدها، وفهم من قوله (واقفًا) أن ذلك لا يكون في الوصل، وفهم من قوله (إن ترد) أن ذلك جائز لا واجب، وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (وإن تشأ فالمد والها لا تزيد) أي وإن تشأ فالمد كاف ولا تزيد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح والمرادي فلا يندرج فيه إلا صورتان: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء، وعندني أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوفة عليه، وعطف الهاء عليه أحسن ليندريج تحته ثلاث صور: الأولى: الجمع بينهما نحو: وازيدها وذلك مفهوم من قوله: (وواقفًا زد هاء سكت).

(والشكل حتمًا)، قول المكودي: [وافتاهو] إعرابه: وا: حرف ندبة، وفقى: مندوب منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع منها التعذر، وهو: مضاف إليه، وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم.

وقوله: [تقديره الخ] الأولى أن يقدر البيت بتمامه، وتقديره أول الشكل حرفاً مجانساً إيلاء متحتماً وواجباً إن كان الفتح لا بساً بسبب وهم. واللابس اسم فاعل من لبس إذا خلط، والوهم ذهب ظن السامع إلى شيء والمتكلم يريد غيره، خلاف ما في المغرب، وهم بالسكون مصدر وهم بالفتح يهيم بالكسر، وأما وهم بالكسر فمصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم.

(وواقفًا زد هاء)، قول المكودي [أن تزيد بعد الألف الخ] هذا يقتضي أن هاء السكت لا تزد إلا بعد الألف، والصواب أنها تزد بعد أحرف المد الثلاثة كما في الموضح فتقول بعد الياء واغلامكيه، وبعد الواو واغلامكوه.

وقوله: [لبيان الألف] لأن الألف يخفى بالوقف فإذا لحقت الهاء زال الخفاء.

وقوله: [ان ذلك جائز الخ] ليس المراد به الجواز المستوي بل الراجح في الوقف زيادتها.

(وإن تشأ)، قول المكودي: [فلا يندرج فيه الخ] أي في البيت بتمامه لا في خصوص هذا الشطر. وقوله: [وعندي الخ] يظهر من كلام المكودي أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادي أيضاً حيث قال: ولو

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وازيداً وذلك مفهوم من قوله: (إن ترد).

الثالثة: الاستغناء عنها معاً نحو: وازيد وهذا مفهوم من قوله: (وإن تشأ فالد والها لا تزدد أي لا تزدد الألف والهاء. وهذه الصور كلها جائزة في الوقف.

(وواقفاً) حال من فاعل (زد) المستتر، و(هاء سكت) مفعول بـ (زد) و(إن ترد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(إن تشأ) شرط والفاء بعده جواب الشرط، و(الد) مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان، و(الهاء) مفعول مقدم بـ (تزد) فالجواب على هذا جملة إسمية، و(الهاء لا تزدد) ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزدد، والتقدير: وإن تشأ فلا تزدد المد والهاء. ثم قال:

٦٠٧ - وَقَائِلٌ وَعَبْدِيَا وَعَبْدًا مَنْ فِي النَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جعلتها يا عبدي بياء ساكنة، فإذا نذبت على هذه اللغة ففيه وجهان: أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله: (واعبديا) والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول: (واعبدا) وهذا معنى قوله: (واعبدا) وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله: (من في الندا ذا سكون أبدى).

وفهم منه أن باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص، فيقال على لغة من قال: يا عبد بالكسر، ويا عبد بالفتح، ويا عبد بالضم، ويا عبدا بالألف، ويا عبدا ليس إلا في لغة من قال: يا عبدي ويا عبدا.

قيل فالد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً. واعلم أنه على كلا التقريرين يلزم أن يكون الشطر الثاني في كلام الناظم مكرراً، أما على تقرير الشارح والمرادي فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم أن ترد، وعلى ما للمكودي فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله: ما للمنادى اجعل، لأن المنادى لا يؤق معه بألف ولا هاء فذلك ما أشبهه فالشطر الثاني حشو على كل، وأجيب باختيار النصب، ولا يغني عنه ما للمنادى لأن ما هنا خاص بحالة الوقف، والكلام فيما تقدم في حالة الوصل.

وقوله: [حذف جوابه الخ] حذف الجواب هنا ضرورة ليكون الشرط مضارعاً.

(وقائل واعبديا)، قول المكودي: [تقدم الخ] أي للمصنف وإلا فالذي تقدم للمكودي أن اللغات ست. وقوله: [وهذا معنى قوله: واعبديا الخ] إعرابه: وا: حرف ندبة، وعبديا: منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كإعراب المنادى.

وقوله: [فتقول واعبدا] إعرابه: وا: للندبة، وعبدا: مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة.

وقوله: [ولا نقص] قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة يا عبدا بقلب ياء المتكلم ألفاً، فإذا

و(قائل) خبر مقدم (وا عبديا)، (وا عبدا) مفعول به (قائل) و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (أبدى) و(اليا) والتقدير: من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وا عبديا وا عبدا.

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله:

٥٠٨ - تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى كَيَا سَعَا فَيَمَنْ دَعَا سَعَادًا

يعني أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره. ثم مثل ذلك بقوله: (كيا سعا فيمن دعا سعادا) فـ (آخر المنادى) مفعول به (احذف) و(ترخيماً) أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونك

ندب على هذه اللغة اجتمع ألفان: الألف المنقلبة عن الياء وألف الندة، تحذف الألف المنقلبة لقوله سابقاً: متلوها إن كان مثلها حذف، ولا تحذف الألف المنقلبة في النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الألف المنقلبة والله أعلم.

الترخيم

مصدر رخم، والمراد به اسم المفعول أي الاسم المرخم. قول المكودي: [ترقيق الصوت] يقال صوت رخيم أي رقيق وهو أقسام ثلاثة: ترخيم النداء وهو الذي ينصرف إليه الاسم عند الإطلاق، وترخيم الضرورة وهو مذكور في هذا الباب في قوله: ولاضطرار رخمو دون ندا الخ، وترخيم التصغير ويأتي في بابيه في قوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل.

(ترخيماً احذف آخر المنادى) في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطف والتقدير: احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة، ويدل لهذا المقدّر قوله بعد: ومع الآخر احذف الذي تلا الخ، مع قوله: والعجز احذف من مركب الخ، وبه قد يجاب عما في الموضع. (كيا سعا) خبر لمبتدأ محذوف، ويا: حرف نداء، وسعا: منادى مرخم بحذف الدال لأن أصله سعاد وهو مبني على ضمة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحذف المحذوف، وبالضمة المقدرة على الألف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحذف المحذوف بأن صار نسياً منسياً.

وقول المكودي: [مفعول مقدم باحذف] هذا سبق قلم لأن آخر المفعول مذكور في اللفظ متأخر عن احذف لا متقدم.

وقوله: [أن يكون مفعولاً له الخ] هذه الأوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وإن سلمها المكودي والمعرب فهي كلها غير مسلمة. أما كونه مفعولاً لأجله فلا يصح لأنه يلزم عليه أن يكون الشيء علة لنفسه،

مرخم، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم. وزاد المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً قال: وناسبه (احذف) لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً. وقوله: (كيا سعا فيمن دعا) أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف، والمراد بدعا نادى. ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

٦٠٩ - وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في

لأن الحذف عند المرادي عين الترخيم ولأنه غير قلبي، وأما الوجه الثاني وهو النصب على الحال فيقال عليه إن ترخيماً مصدر ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع. وأما الثالث فلا يصح لأن شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معيناً لوقت أو مقدار وهذا لم يعين شيئاً، على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة إذ من المعلوم أن كل فعل لا يكون إلا في وقته.

وقوله: [لأنه يلاقيه في المعنى] لأن الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ما للمرادي.

وقوله: [لأن الحذف أعم من الترخيم] يقال هذا مسلم لأن الحذف يكون أولاً ووسطاً وآخر، والترخيم خاص بالآخر، لكن لا نسلم أن مراد المرادي الحذف العام بل مراده الحذف المقيد بكونه حذف آخر المنادى، لأن آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أعم منه، على أن كونه معنى المصدر أخص من معنى العامل لا يمنع نصبه على المفعولية المطلقة إذ كل مصدر نوعي كذلك، ألا ترى إلى ضربت زيداً ضرب الأمير، فالعامل الذي هو ضرب عام، وضرب الأمير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا إنه مفعول مطلق فكذلك ما هنا.

وقوله: [والتقدير رخم ترخيماً] هذا الوجه الذي زاده لا يصح لأنه إما أن يكون ترخيماً مؤكداً لعامله أو نائباً عنه، فإن كان الأول لزم توجيه الناظم بما لا يراه إذ قال: وحذف عامل المؤكد امتنع فكيف يرتكبه، وإن كان الثاني كان احذف مؤكداً الترخيم المقدر فيكون مراداً له، وقد قال قبل: إن الحذف أعم من الترخيم، وزاد المعرب وجهاً سادساً وهو أن يكون مفعولاً به لفعل شرط محذوف مع أدواته ومع فاء الجواب. والتقدير: إن أردت ترخيماً فاحذف آخر المنادى وهو بعيد غاية، والصواب إعراب المرادي وهو الذي يقتضيه الموضح ولا وجه لغيره أصلاً.

وقوله: [ثم شرع في بيان الخ] الأولى أن يقول: ثم إن الذي يرخم على قسمين: مختوم بالهاء وغير مختوم بها، وقد أشار إلى الأول بقوله: وجوزنه مطلقاً الخ.

قول المكودي: [المذكورة في غير الخ] هذا يقتضي أن الشروط الأربعة المذكورة بعد لا تشترط في ذي الهاء مع أن المركب الإضافي والإسنادي لا يرخم ولو كان مختوماً بالهاء، نعم الشرطان الأولان لا يعتبران في المختوم بالهاء، وقد ذكروا أن شروط ما يرخم ثمانية اقتصر الموضح منها في أول الباب على خمسة.

غير ذي التاء فيرخم علماً نحو قوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل . ونكرة نحو: جاري لا تستنكري عذيري .

وثلاثياً نحو: يا خول في يا خولة . وثنائياً نحو: يا ثب في ثبة . ثم بين حكم ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال: (والذي قد رخما) .

٦١٠ - بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظَلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا

يعني أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيئاً ولا تغيره . (والذي) مفعول بفعل مضمر يفسره (وفره) و(بحذفها) متعلق بـرخم . و(بعد) متعلق بـ (وفره) . ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال: (واحظلا ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله:

٦١١ - إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ أَلْعَلَّمْ دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

وقوله: [نحو قوله: أفاطم مهلاً الخ] البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التي أولها: قفا نيك الخ، والشاهد في أفاطم فإنه علم مرخم بحذف التاء، والأصل أفاطمة اسم محبوبته، ومهلاً: مصدر محذوف الزوائد والأصل إمهالاً وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو إمهال ومعناه دع، وبعض بالنصب مفعول مهلاً والتدلل بالبدال المهملة من الدل بالفتح بمعنى القبح، وعجز البيت: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجلي . وأزمعت بزاي ثم ميم فعل وفاعل والجملة محل نصب خبر كان، ومعنى أزمعت عزمت، وصرماً بفتح الصاد منصوب بأزمعت ومعنى الصرم القطع، وفأجلي: جواب الشرط أي أحسنني . والمعنى: أيها المحبوبة دعي بعض هذا القبح وإن عزمت على مقاطعتي فأحسنني .

وقوله: [نحو: جاري الخ] البيت من الرجز، وقائله العجاج، وجاري: منادى بإسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد، وجارية: اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور، وقليل على ما مر للنظام في قوله: وذاك في اسم الجنس والمشار له قل الخ . ولا: ناهية، وتستنكري: مضارع مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعذيري بالعين المهملة والذال المعجمة أي أمري الذي إذا فعلته كنت معذوراً مفعول تستنكري، وتام البيت: سيري وإشفاقي على بعيري . فسيري بفتح السين مصدر سار بدل من عذيري، وإشفاقي بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيري البدل وهما بيان للأمر الذي إذا فعله عذر .

(إلا الرباعي فما فوق) إنما اشترط في غير المختوم بالتاء أن يكون زائداً على ثلاثة لأنه إذا رخم الثلاثي بقي على حرفين، ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسي، فيكون الاسم قد نقص نقصاً قياسياً فالتقص فيهما شاذ . (فإن قلت): الجواب مبني على أن المنادى معرب مع أنه مرخم والمرخم لا يكون إلا مبنياً، والأساء المبنية تكون على حرف كثناء قمت أو على حرفين كما ومن، فما هنا مثل ذلك؟ (قلت): البناء للترخيم عارض فهو في حكم المعرب، ولذا يبنى على ما يرفع به في لغة من نوى، وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو على

فشمل (الرباعي) الرباعي الأصول كجعفر.

والثلاثي المزيد كيتمر، وشمل قوله: (فما فوق) الخماسي الأصول كفرزدق، والمزيد كسموئل، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مستخرج واشهيباب. وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمتحرك الوسط نحو: عمر، والساكن نحو: عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العلم) يعني أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علماً، وشمل علمية الشخص نحو: جعفر، وعلمية الجنس نحو: أسامة. وفهم منه أن النكرة لا ترخم.

ثلاثة أحرف بالهاء كثة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضاً، لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هي حرف مستقل، فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكان الترخم لم يحدث شيئاً تأمل.

وقوله: [كجعفر] هو في الأصل اسم للنهر الصغير، ثم جعل علماً على شخص.

وقوله: [كيتمر] هو في الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها، ويقال أيضاً عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر، ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علماً على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الباء.

وقوله: [كفرزدق] هو في الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علماً، لكن لا ينادى إلا إذا كان غير مقرون بال كما نطق به المكودي « والذي هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بال.

وقوله: [كسموئل] اسم لطائر في الأصل ثم جعل علماً على شخص والواو فيه زائدة.

وقوله: [ولا يكونان إلا مزيدين] لقول الناظم فيما يأتي:

ومنتهى اسم خمس إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعة عدا

وقوله: [نحو مستخرج] بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علماً.

وقوله: [واشهيباب] هو في الأصل مصدر اشهب بالهمز يشهب اشهباً، فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ما قبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمي به، والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى، لأن هذه الألفاظ لا تنادى إلا إذا جعلت أعلاماً.

وقوله: [وهو شامل الخ] وقال الفراء: يجوز في المحرك الوسط دون ساكنه، وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياساً على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتي في قوله: أو كجور أو سقر. وقال الكوفيون بجواز ذلك في الثلاثي مطلقاً وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم.

(العلم)، قول المكودي: [نحو أسامة الخ] تثيله بأسامة غير صحيح لأن كلامنا في غير المختوم بالهاء، وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه في قوله: وجوزنه مطلقاً الخ « فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار، وإنما

ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال: (دون إضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً، وشغل الكنية كآبي بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وإسناد متم) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره. وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذى الإسناد فتقول في معدي كرب: يا معدي.

وقوله (واحظلاً) فعل أمر من حظل يحظل بالطاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(ترخيم) مفعول بـ (احظلاً) و(ما) موصولة وصلتها (خلا) و(من) متعلق بـ (خلا) و(إلا) استثناء، و(الرباعي) منصوب على الاستثناء، و(ما) معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها (فوق) وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف إليه فما فوقه أي فوق الرباعي، و(العلم) عطف بيان

أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف.

وقوله: [وفهم منه أن النكرة الخ] أي ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا.

(دون إضافة) علله الأزهري بأن المضاف إليه منزل منزلة التنوين مما قبله، فكما لا يرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لا يرخم بحذف المضاف إليه، ولا يرخم بحذف الحرف الأخير من المضاف إليه، لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف إليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لا يمكن، واعترض تمثيل المكودي بآبي بكر وعبد شمس بأن الثاني لما كان منزلاً منزلة التنوين صار العلم حيثئذ إنما هو الجزء الأول في التقدير والجزء الأول وهو أبو وعبد ثلاثي والثلاثي خارج من قوله سابقاً: إلا الرباعي والأولى التمثيل بنحو امرئ القيس لأن الأول رباعي، ثم شرط عدم الإضافة، والإسناد عام في المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوي يعرب، والترخيم من حيث هو لا يكون إلا فيما يبنى للنداء.

(وإسناد متم) علته أن المركب الإسنادي علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر، فلو رخمته لكان كترخيم المزجي الآتي بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر، وإذا حذف العجز بقي الفعل بلا فاعل والمبتدأ بلا خبر، لكن باعتبار الأصل وكون المركب الإسنادي لا يرخم غالب، ومن غير الغالب ترخيمه عملاً بقوله بعد: وقل ترخيم جملة الخ.

قول المكودي: [وفهم منه أن المركب الخ] هذا المفهوم صرح به بعد في قوله: والعجز احذف من مركب الخ.

وقوله: [بذى الإسناد] أي وذى الإضافة كما يعلم من الناظم قبل.

وقوله: [بالطاء المعجمة] أي المشالة وهو مفتوح الماضي مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع.

وقوله: [وصلتها فوق الخ] فيكون فوق المقطوع عن الإضافة صلة، وقد قال في الغني: إن مذهب

على (الرباعي) و(دون إضافة) متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعي، و(إسناد) معطوف على (إضافة) و(متم) نعت لـ (إسناد) وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

٦١٢ - وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِناً مُكَمَّلًا

يعني أنك إذا رخت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط، أشار إلى الأول منها بقوله: (إن زيد) أي إن كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يحذف نحو نختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يا مختار يا منقاد.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (ليناً) أي ذا لين، وشمل حرف اللين الألف نحو شمال، والواو نحو منصور، والياء نحو قنديل، فلو كان حرفاً صحيحاً لم يحذف، وشمل المتحرك نحو سفرجل، والساكن نحو قمطر فتقول فيهما: يا سفرج ويا قمت.

سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لا يقع صفة ولا صلة ولا حالاً، وكثيراً ما يرتكبه الناظم في هذا النظم.

وقوله: [عطف بيان الخ] الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام إلا العلم الرباعي فالرباعي صفة للعلم، فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل، ويعرب الموصوف بدلاً منها كما نص ابن مالك على ذلك في نحو هذا التركيب.

وقوله: [ومتم نعت الخ] هذا الإعراب يقتضي أن التركيب الإسنادي يكون تاماً وغير تام وهو كذلك، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: إن قام زيد، ثم سميت بالتام شخصاً وبغير التام شخصاً آخر، ويقتضي أيضاً أن الذي يمنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام، وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل المركب الإسنادي لا يرخم، ولذا قال أبو إسحاق الشاطبي: الأولى أن تتم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون إضافة متعلق بتم، والتقدير: إلا الرباعي فما فوق العلم حال كونه متمماً دون إضافة وإسناد، وهذا الذي قال ظاهر وواضح، ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه.

(ومع الآخر احذف) هذا هو الذي بين لك أن في قول الناظم: ترخيماً احذف الخ حذف الواو مع ما عطف كإمراً، وهذا مخصوص بغير المختوم بالهاء، وإلا فالمختوم بها إذا رخم يبقى على حاله كما مر في قوله: والذي قد رخما بحذفها وفره الخ، والأمر في احذف ليس للوجوب لأنه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف.

(إن زيد)، قول المكودي: [عن عين الكلمة] وهي الياء في الأول والواو في الثاني، وهما في الأصل يحتملان أن يكونا اسمي فاعل أو اسمي مفعول، وأما الآن فهما علما قطعاً.

(ليناً)، قول المكودي: [نحو شمال] بكسر الشين الناقاة السريعة.

وقوله: [نحو سفرجل الخ] التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد، لأن سفرجل رابعه أصلي غير لين وغير ساكن، فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، ويقول بعد: ساكناً، وأما قمطر بكسر

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (مساكناً) يعني أن يكون حرف اللين ساكناً، فلو كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وفتور فتقول فيهما: يا هبي ويا فتور بغير حذف.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مكملاً).

٦١٣ - أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَآخِلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ قَفِي

يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق، وشمل الرابع نحو منصور. والخامس نحو مصابيح مسمى به. والسادس نحو استخراج مسمى به أيضاً. وفهم منه أنه لو كان ثالثاً لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله: (والخلف في واو وياء بهما فتح قفي) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون

القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذي تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل: إن زيد، ويقول بعد: مكملاً أربعة لأنه إنما كمل ثلاثة، وكلامنا فيما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط، والأولى مثال الموضح بشمالاً علماً فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين. (فإن قلت): هذا المثال أيضاً فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة. (قلت): ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ما قبل الآخر زائداً ساكناً مكملاً أربعة وهو غير لين فلذلك مثل بشمالاً، وهو إنما يخرج بالقليدين المذكورين بعدلين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالي المكودي والمضر إغناء السابق عن اللاحق كما في مثاله لا إغناء اللاحق عن السابق كما في شمال.

(ساكناً) هذا مبني على إطلاق حرف اللين على الأحرف الثلاثة لا فرق بين كونها ساكنة أو متحركة، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فيكون ساكناً ليس للاحتراز خلافاً للمكودي بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة.

قول المكودي: [هبيخ] بفتح الياء الغلام المتلي لحماً، ويطلق على الأحمق وعلى من لا خير فيه وعلى الوادي العظيم، لكن المراد هنا به وبما بعده المجمعول علماً على شخص.

وقوله: [وقنور] الجوهري القنور بتشديد الواو الضخم الرأس، ويطلق على شديد الصمت من كل شيء اهـ، ويطلق على الصعب.

(والخلف في واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقاً إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة، فإن كانت غير مجانسة ففي حذفه خلاف نبه عليه بقوله: والخلف الخ.

قول المكودي: [نحو فرعون] علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام، ولقب لكل من ملك القبط، وقيل القبط مع مصر، ولكل من عتا وطغى. وأما الفرعون بآل فهو التمساح.

وغرنيق ففي حذفه مع الآخر خلاف، فمن حذف قال: يا فرع ويا غرن، ومن لم يحذف قال: يا فرع ويا غرن.

وقوله: (ومع الآخر) متعلق بـ (احذف) وصلة (الذي تلا) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف، وفي (تلا) فاعل مضمّر عائد على الآخر، و(الذي) صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر، وقوله (إن زيد) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(ليناً) حال من الضمير المستتر في (زيد) وهو مخفف من لين، و(ساكناً) نعت للين، و(مكملاً) نعت بعد نعت، و(أربعة) مفعول بـ (مكملاً) و(صاعداً) معطوف على (أربعة) وإعراب ما بقي واضح. ثم قال:

٦١٤ - وَالْعَجَزَ احْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقُلْ تَرْخِيمُ حُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٍو نَقْلٌ

يعني أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه، وما ليس آخره ويه نحو بعلبك، وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة. وأما المركب تركيب إسناد فأشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكرنا أنه جائز

وقوله: [وغرنيق] بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق.

(والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثاني لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث. وقول المكودي: [يعني المركب تركيب مزج الخ] هكذا في غالب النسخ وهي ظاهرة، وفي بعضها: يعني أن المركب الخ وهي غير ظاهرة^(١) لأنه لم يذكر خبر أن بعد أصلاً.

وقوله: [فتقول: يا سيب ويا بعل ويا خمسة] أي ببقاء الفتح على لغة من نوى، وبالباء على الضم الظاهر على الباء في الأول، وعلى اللام في الثاني، وعلى التاء في الثالث على لغة من لم ينو. (لا يقال) أن صدر المركب كان مبنياً قبل النداء فيجب أن ينو بعد حذف الثاني ضمه ويكون من أفراد قوله: وانواضمم الخ. (لأننا نقول): سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو، فحيث قدر اسماً مستقلاً يجب أن يعطى حكم ما كان معرباً قبل النداء وهو البناء على الضم.

وقوله: [وأما المركب تركيب إسناد فأشار الخ] هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الإسنادي قد علمناه من قوله دون إضافة وإسناد، والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذي تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: (وقل ترخيم جملة)، قول المكودي: [وقد منعه سيبويه الخ] أشار بهذا مع قوله: وإنما نقله سيبويه في باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلاً عن العرب: ففي باب الترخيم نقل المنع، وفي

(١) (قوله: وهي غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه فلذا قال ما قال، وإلا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهي ظاهرة. اهـ مصححه.

بقلة. ثم أشار بقوله: (وذا عمرو ونقل) إلى ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي وكنيته أبو بشر، ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور

باب النسب نقل الجواز، فمن هذا نعلم أن اعتراض أبي حيان وتبعه الموضح حيث قال: وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله في النسب ترخيم المركب، وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثاني دعوى باطلة لا دليل عليها، والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم. (فإن قلت): كلام الإمام اختلف في البابين فهل المعتبر هو ما في الترخيم أو المعتبر ما في باب النسب؟ (قلت): من النحويين من أبقي التعارض على حاله وقال: إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان في بابين فالعمل على ما ذكر في الباب الموضوع لذلك لأنه يصدد أن يبين الحق فيه، والمذكور في غير بابيه لا عبرة به لأنه ذكر استطراداً فيكون حينئذ العمل هنا على المنع، وهذا هو الذي في الأزهرى، ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال: إن ما في الترخيم هو الذي لغالب العرب، والذي في النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه في باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك، وهذا الثاني هو الذي قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ، ولعل المكودي استشعر شيئاً من هذا فقال: وكأنه إنما منعه.

وقوله: [ابن قنبر] بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازي ثم البصري، كان إماماً جليلاً متقناً، أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللزخشي فيه:

ألا صلى الإله صلاة صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابه لم يغن عنه بنو قلم ولا أبناء منبر

وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن في بعض الألفاظ فقال له: يا سيبويه لو أصلحت لسانك لكان أنحى لك، فاشتغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ، أخذه عن الأخفش الكبير يونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصري والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه، وكان سيبويه حسن الوجه والصورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له: مرحباً بزائر لا يمل، وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر إليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهره، وربما أدخل الخليل وجهه في ثيابه لئلا ينظر إليه، ثم إن أراد الخليل مسألة يقول لسيبويه: أين أنت يا فارسي؟ فيجيبه، فيقول له: ما تقول في كذا؟ فيجيب سيبويه ووجه الخليل في ثيابه، وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة، فاشتغل بالقراءة وتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه، فخرج في بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمى عليه فلما أفاق طلقها، ثم ابتدأ كتابه المعلوم بعد ذلك، وضاع له علم كثير أخذه عن الخليل، فيما احترق له ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة، وكانت في لسانه حبسة، وقلمه أفصح من لسانه، وتوفي بالقرية المذكورة سنة ثمانين ومائة، فعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة، وسبب موته المسألة الزنبورية التي وقعت بينه وبين الكسائي وقد مرت في باب المبتدأ والخبر، ومن شعره رحمه الله:

وهو سيبويه، وإنما نقله سيبويه في باب النسب قال: تقول في النسب إلى تأبط شرأ تأبطي، لأن من العرب من يقول: يا تأبط، وكأنه إنما منعه في باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها. ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداها فقال:

٦١٥ - وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حاله قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من نوى ولغة من ينتظر. وشمل قوله: (بعد حذف ما حذف) منه حرف نحو: يا جعف في جعفر، وما حذف منه حرفان نحو: يا مرو في مروان، وما حذف منه كلمة نحو: يا بعل في بعلبك، وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يا قمت في قمطر، ومضموماً نحو: يا منص في منصور، ومكسوراً نحو: يا حار في حارث. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

٦١٦ - وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضِعاً ثَمَّ

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فنقول في قمطر وفي جعفر: يا قمت ويا جعف، وفي حارث يا حار، وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو، والضمير في اجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله، والظاهر أن ما في قوله (كما) زائدة و(لو) مصدرية والتقدير ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في

لساني لسان معرب في حياته فيا ليتته من موقف الحشر يسلم
فما ينفع الإعراب إن لم يكن بقي وما ضر ذا تقوى لسان معجم

ولقب سيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح، وقيل لأن من يلقاه كان يشم منه رائحة الطيب، وقيل للطافته، والتفاح من أطيب الفواكه والطفها، وسيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمي والتركيب عندهم يكون مقلوباً لأن معنى سيب التفاح ومعنى وبه رائحته.

وقوله: [إلى تأبط شرأ الخ] أي تقول في النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ.

(وإن نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقي بعد الحذف؟ فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداها هنا بقوله: وإن نويت الخ. وصدر بهذه اللغة إشارة إلى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها.

(واجعله إن لم تنو محذوفاً)، قول المكودي: [ككون الآخر الخ] جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة، ومتمماً اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقدير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى: اجعل آخر الباقي بعد الحذف مثل كون الشيء المحذوف متمماً للرخم قبل ترخيمه وضعاً، والمراد أنزله منزلته وهذا التقدير بعيد من المصنف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقي، ومتمماً مبني للمفعول والجملة في محل نصب خبر كان، وبالأخر متعلق بمتماً، ووضعاً منصوب على إسقاط الخافض

باب الاستثناء في قوله : كما لو الا عدما . ثم أشار إلى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال :

٦١٧ - فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا ثُمُودَ يَا ثُمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم (ثمود يا) ثمو، لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف. وتقول على لغة من لم ينو (يا ثمي) بالياء لعدم النظير، إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال :

٦١٨ - وَأَلْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كُمُسْلِمَةٍ وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمُسْلَمَةٍ

(الأول) هو لغة من نوى، فإذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت : يا مسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى، ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول :

والتقدير : واجعل الباقي بعد الحذف مثل كونه أي الباقي متمماً بالآخر في الوضع قبل الحذف، ويكون المراد بالباقي الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها.

وقوله : [ثم أشار إلى ما يظهر الخ] الفرق قد ظهر بينهما فيما مر، فالأولى أن يقول كما قال المرادي : ثم فرع على الوجهين الخ.

(فقل على الأول) أي فقل مفرعاً على الوجه الأول أو على الرأي الأول، ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لو قال المصنف . الأولى بالتأنيث.

قول المكودي : [لعدم النظير] علة لمحذوف كأنه قال : ولا تقول يا ثمو بالواو لعدم النظير أي وجود اسم مثله، ثم بين عدم النظير بقوله : إذ ليس الخ، وثنى مبني على الضم المقدر على الواو المقلوقة ياء لأجل عدم النظير.

وقوله : [متمكن] أي معرب . (فإن قلت) : المنادى المرخم مبني مطلقاً فهو غير متمكن . (قلت) : لما كان البناء عارضاً نزلوه منزلة المعرب .

وقوله : [كما فعلوا في أدل] بالتثنية وأصله أدلو بضم اللام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذي يظهر من الأزهري وليس له نظير، فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء، وأتى بتثنية الصرف لأنه لا وجه لمنعه، فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك، ومثله أجر جمع جرو.

وقوله : [ثم أشار إلى مثالين الخ] الأولى أن يقول : ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معها، وأما إذا وقع اللبس فيجتنب ما فيه اللبس ويؤق بما لا لبس فيه .

(وجوز الوجهين في كمسلمة) من كل علم مخنوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع في لبس نحو يا عمرة، فلورخمته على لغة من لم ينو فقلت يا عمر بالضم التبس بالذي لا ترخيم فيه، فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو في الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لا يوقع في لبس غالباً بخلاف الصفة، وقيل بالمنع

يا مسلم لثلا يلتبس بالمدكر، وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى عما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فنقول: يا مسلم بفتح الميم، ويا مسلم بضمها، والأول صفة لمحذوف والتقدير: والترم الوجه الأول. ثم قال:

٦١٩ - وَلَا ضِطْرَارٍ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِنَدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء للضرورة، وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار، وقوله (ما للندا يصلح) يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد، فلو كان الاسم لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم في ضرورة ولا في غيرها نحو الرجل، وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين، أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه، وأما على لغة من نوى فمختلف فيه.

الاختصاص

إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ، وإلى ذلك أشار بقوله:

مطلقاً صفة أو علماً ألبس أم لا والحق الذي للرضي، وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علماً والجواز فيما لم يلبس مطلقاً.

(ولا اضطرار رخوا دون ندا)، قول المكودي: [وفهم منه أنه لا يكون الخ مع قوله: فلو كان الاسم الخ] هذا يقتضي أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط، والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة: إثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحاً للنداء، والثالث وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال، لكن هذا الشرط الثالث إنما هو في غير المختوم بالهاء، وإلا فالمختوم بالهاء لا يشترط فيه الزيادة على ثلاثة، ولم يأت المكودي بشاهد لكلام الناظم على ما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها بيت شاهد لذلك ونصه:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والبيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس، ونعم: فعل مدح وفاعله الفتى، وتعشو: مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام، وطريف: هو المخصوص بالمدح والأصل طريف بن مالك فرخه بحذف الكاف وفيه الشاهد، وليلة: منصوب على الظرفية، والخصر: بفتح الخاء المعجمة والصاد شدة البرد، وقول من قال: الخصر بالخاء المهملة لم تثبت به رواية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الاختصاص

مصدر اختص بكذا، والمزاد به هنا اسم مفعول وهو المختص أي الاسم المنسوب على الاختصاص.

قول المكودي: [في اللفظ الخ] بيانه أن العرب نقلوا صورة أيها في النداء وجعلوها صورة الاختصاص، فحكم المختص كحكم المنادى في اللفظ، وإنما نقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص

٦٢٠ - الاختصاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ اِرْجُونِيَا

يعني أن الاختصاص شبيه بالنداء، وفهم منه أنه ليس منادى، وفهم من قوله (دون يا) أنه لا يصحبه حرف النداء. ثم مثل فقال: (كأيا الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال أن أيا لا توصف باسم الإشارة ولا بالوصول كما في النداء، وفهم من قوله (بإثر ارجونيا) أنه لا بد أن يتقدمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله (بإثر ارجونيا) ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقروناً بآل ومضافاً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص في كل، لأن المنادي بالكسر يخص المنادي بالفتح بالإقبال، وهنا الإنسان يخص نفسه بأياها، والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة: فخر أو تواضع أو زيادة بيان، فالأولى نحو: علي أيها الجواد يعتمد الفقير يعني بالجواد المتكلم نفسه. والثاني نحو: أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله. والثالث نحو: نحن معاشر الأنبياء لا نورث.

(الاختصاص كنداء)، قول المكودي: [يعني أن الاختصاص الخ] أبقى المصدر في النظم على حاله، والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعني أن الاسم المختص شبيه بالمنادي أي صورته صورة المنادي، وإلا فهو خبر استعمل بصورة الإنشاء توسعاً، كما استعمل الإنشاء بصورة الخبر نحو: ﴿والوالدات يرضعن﴾ ولشبه بالنداء اختلفوا في مواضع هل هي من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت من قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ قيل: يا أهل البيت، وقيل: أخص أهل البيت.

(كأيا الفتى بإثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر، وأياها: مبني على الضم. (فإن قلت): أيها في النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعاً لأنه لا خطاب. (قلت): أجب بأن أيها نقلت من النداء إلى الاختصاص على الحالة التي كانت عليها هنالك وهو البناء فلا يسأل عن علة بنائها هنا، ولعل هذا هو مراد المكودي بقوله في البيت بعد هذا وبني لشبهه بالمنادي لفظاً والهاء في أيها حرف تنبيه عوضاً عما كانت تستحقه من الإضافة، وأياها: في محل نصب لعامل محذوف، والفتى: نعت أيها مرفوع بضمه على الألف تعذراً ورفعاً لازم، وبإثر: بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتى، والتقدير كقولك أيها الفتى حال كون أيها الفتى واقعاً بإثر ارجونيا وإن وقع عقبه يتقدم ارجونيا عليه وارج فعل أمر من رجا يرجو ثم هنا نسختان: نسخة ارجنيا بحذف الواو فيكون الفاعل والمخاطب المفرد المذكور وهي واضحة ونسخة ارجونيا بالواو فتكون الواو لخطاب جمع المذكور وهي ظاهرة، وقول يس ان الخطاب على هذه النسخة أيضاً للمفرد والواو للإشباع أو للتعظيم لا داعي ولا حاجة إليه مع إمكان التخريج على كونها واو الجمع الذي هو الأصل.

قول المكودي: [وفهم منه أنه ليس الخ] لأن المشبه بالشيء غيره.

وقوله: [ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الخ] هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول: ثم إن الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بآل أو مضاف، وقد تكلم على المقرون بآل في قوله: (وقد

٦٢١ - وَقَدْ يُرَى ذَا دُونِ أَيِّ تَلَوُ الْ كَيْثَلِ نَحْنُ الْعُرَبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلَ

يعني أن (الاختصاص) يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه (أي) وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوع بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة» وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: أخص العرب وأخص معاشر، ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب.

وحاصله أن المختص على قسمين: قسم مبني على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبني شبيهه بالمنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد بأيها المتكلم نفسه، وقسم معرب لفظاً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، فنحن: مبتدأ وخبره أقرى الناس، والعرب: منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص. وكذلك المضاف نحو قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن: مبتدأ وخبره لا نورث، ومعاشر الأنبياء: مفعول بفعل واجب الحذف.

وفي قوله: (الاختصاص كنداء) إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمنادى لشبهه به.

يرى)، قول المكودي: [نحن العرب أقرى الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودي عن مثال الناظم بلفظه. ثم إن العرب في النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع، ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب، فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزن له البيت، والقرى: أول ما يقدم للضيف والبذل العطاء.

قول المكودي: [كقوله عليه السلام: نحن معاشر] هكذا رواه البزار في مسنده بلفظ نحن ورواية البزار يسقط قول الأزهري تنكيثاً على الموضع، وقول يس معترضاً على ابن غازي أن الحفاظ إنما رويوا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه ونحن، وقد أعرب المكودي صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه، ويوجد في بعض النسخ تاماً وفي بعضها غير تام وتامه ما تركنا صدقة، وما: موصولة مبتدأ في جواب سؤال مقدر كأنه لما قال عليه السلام: لا نورث كأن قائله قال له: ولمن يكون ما تركتم؟ فقال: ما تركنا الخ «وجملة تركنا لا محل لها صلة ما والعائد محذوف، وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير: الشيء الذي تركناه صدقة، وروي بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفاً، وصدقة معمول لذلك المحذوف، والتقدير مبذول صدقة، وبهذا التقدير في رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد.

وقوله: [فتقدير عامله أخص الخ] بل يجوز نحو: أمدح أو أريد أو أقصد، ثم إن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على الاختصاص في محل نصب على الحال غالباً، وتقدير الحديث: نحن لا نورث في حال كوننا مخصوصين معاشر الأنبياء، ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كما في: نحن العرب أسخى من

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، وإغما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر. ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول: إياك وأخواتها. الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث: ذكر المحذر منه. وقد أشار إلى الأول بقوله:

بذل، ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص، لأن الحال الجملة والمنصوص على الاختصاص اللفظ، وقيل: جملة الاختصاص بيانية لضمير المتكلم لا محل لها من الإعراب، والله أعلم.

التحذير والاعتراف

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي، ثم المناسب تقدم الإغراء على التحذير، لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقولون: نعم ويش والثواب والعقاب والوعد والوعيد، والأحسن معنى هو الإغراء لأنه للمصلحة، وأجيب بأن التحذير من باب درء المفسد، والإغراء من باب جلب المصالح ودفع المفسد مقدم على جلب المصالح شرعاً فقدم وضعاً.

ثم إن التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحاً عرفه المكودي هو تنبيه المخاطب الخ، ثم أنه اعترض هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع فلأنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتين في قوله: وشذ إياي وإياه أشد، وشذوذهما لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعاً للمقيس والشاذ، وأما كونه غير مانع فلأنه يدخل فيه نحو: يا بني لا تشرك بالله، وأجيب عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير المقيس دون الشاذ، وعن الثاني بأن هذا تعريف بالأعم بناء على جوازه وهو قول قدماء المناطق على أن حدود النحويين إنما هي رسوم، ثم إن هذا تعريف للتحذير اصطلاحاً، والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ، ولو أراد تعريف المحذر به المصطلح عليه لقال: هو اسم مفعول لأحذر محذوفاً.

والإغراء في الأصل مصدر أغرى، وفي الاصطلاح عرفه المكودي بقوله: إلزام المخاطب الخ، واعترض هذا التعريف أيضاً بأنه غير جامع لخروج إغراء الغائب نحو: عليه رجلاً غيري أي ليلزم رجلاً غيري فإنه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو: «وتعاونوا على البر والتقوى» فإن المعاونة على البر والتقوى مما يحمد عليه الإنسان وليس إغراء اصطلاحاً.

وقوله: [بفعل لا يظهر] وجوباً في بعض المواضع أو في بعضها يجوز حذفه وإظهاره كما يأتي في قوله: وما سواه ستر فعله لن يلزما. وقوله: [وأخواته الخ] من إياك وإياكما وإياكم وإياكن.

وقوله: [إلى ضمير الخ] نحو: نفسك أو رأسك. وقوله: [ذكر المحذر منه] نحو: الأسد.

٦٢٢ - إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحْذَرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ

يعني أن قولك: (إياك والشر ونحوه) من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو: إياكما والأسد، وإياكم والمخالفة.

وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به، فيلزم تعدي فعل الفاعل المتصل إلى ضميره المنفصل وهو ممتنع في غير باب ظن وأخواتها. ف (إياك والشر ونحوه) مفعول بـ (نصب) و (محذر) فاعل بنصب، و (بما) متعلق بنصب، و (ما) موصولة و (استتاره) مبتدأ، و (وجب) خبره، والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن (إياك) وأخواتها تستعمل في التحذير معطوفاً عليها كما تقدم ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٢٣ - وَدُونَ عَظْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسَبَ وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

الإشارة بـ (ذا) للنصب بإضمار فعل لا يظهر، ويعني أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر، و (ذا) مفعول بـ (انصب) و (دون وإيا) متعلقان بانصب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وما سواه ستر فعله لن يلزما) فشمّل قوله (ما سواه) النوعين أعني ما ناب

(إياك والشر ونحوه نصب)، قول المكودي: [إذا عطف عليه الخ] تقييده بذلك لثلاث يتكرر مع قول الناظم بعد: ودون عطف الخ، وإلا فالحكم لا يختلف مع العطف ودونه.

وقوله: [نصب الخ] نائب الفاعل يعود على إياك، والجملة خبر أن في قوله: يعني أن قولك الخ.

وقوله: [يجب استتاره الخ] لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا إيا كأنها بدل عن العامل المحذوف، وهذا معنى تعليل المكودي الآتي.

وقوله: [من تقديره قبله اتصاله الخ] لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ.

وقوله: [فعل الفاعل] المضمر أي الفعل الذي فاعله ضمير مستتر.

وقوله: [المتصل الخ] أي إلى المفعول ضمير متصل.

وقوله: [وهو ممتنع] وجه منعه أنك إذا قلت: أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى مع أنه يجب تحالفهما هذا حاصل كلامه، على أن هذا اللزوم الذي صرح به لا يرد إلا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل، وقد علمت أنه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به، وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ما قال إلا لو قدرنا العامل مفيداً للإنشاء كالأمر، ولو قدرناه مضارعاً مفتتحاً بهمزة التكلم ما لزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم، وقيل: إن العامل يقدر مقدماً وأن الأصل احذر تلاقي نفسك والأسد، انظر التوضيح.

عن (إيا) من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه، وقوله: (ستر فعله لن يلزما) يعني أنها منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف، ولك إظهاره فتقول: نح رأسك ونحوه، وتقول في المحذر منه الأسد، ولك إظهار العامل فتقول: احذر الأسد، وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

٦٢٤ - إَلَا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضُّيْغَمِ الضُّيْغَمِ يَا ذَا السَّارِي

فالعطف نحو: رأسك والحائظ، والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقد مثله بقوله: (كالضيغم الضيغم يا ذا الساري) والضيغم: الأسد، والساري: اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال، وأما (مع العطف والتكرار) فقد جعل كالبديل من اللفظ بالفعل، و(ما) موصولة مبتدأ وصلتها (سواء) و(ستر فعله) مبتدأ ثان وخبره (لن يلزما) والجملة خبر الأول، وستر: بفتح السين مصدر ستر، والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به، والمراد هنا الأول. وقوله (إلا) إيجاب لنفي لن، و(مع) متعلق بيلزم، و(ذا) في قوله (يا ذا الساري) منادى، و(الساري) صفته. ثم قال:

٦٢٥ - وَشَذُّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

قد تقدم أن إياك في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: إياي

(والا مع العطف) العطف هنا في الإغراء خاص بالواو، لأن المراد فيها الجمع والاقتران، ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو، والحاصل أن الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بلياً سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار. قول المكودي: [فقد جعل الخ] أي ما ذكر من العطف والتكرار بدلاً عن الفعل المحذوف فهو عوض منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(وشذ إياي وإياه أشد)، قول كدي: [كقول بعضهم: إياي الخ] قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكر به الحيوان فعلمهم الذكاة ونهاهم عن صيد الأرنب في الإحرام فقال: لتذك الأسل الخ. وقيل: رأى أرنباً وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال: لتذك لكم الأسل والرماح والسهام وإياي الخ. والأسل: بفتح الهمزة والسين ما رق من الحديد كالسيف والسكين، وإياي: مفعول بفعل محذوف والتقدير: باعدوني عن حذف الأرنب. ولا يلزم ما قال المكودي سابقاً لاختلاف الفاعل والمفعول. ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير المتكلم وهو إيا، وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير: باعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب، وجملة باعدوا المقدرة معطوفة على جملة باعدوا المقدرة أيضاً، وفي الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه في الأول وهو عن حذف الأرنب، وأثبت المحذر بالفتح وهو إياي، وحذف من الثاني المحذر وهو أنفسكم، وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح إلا أنه قدر الفاعل مؤخراً ولا يلزم كما علمن، وهذا أولى مما ذكره الأزهري بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة

وان يحذف أحدكم الأرنب، وأشد منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإياه الشواب. ثم قال: (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم (قاس) ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذاً أي مطروحاً، و(إيائي) فاعل (شد) و(إياه) مبتدأ وخبره (أشد) وحذف من مع (أشد) والتقدير: وإياه أشد من إيائي، و(من قاس) مبتدأ وخبره (انتبذ) و(عن سبيل) متعلق بانتبذ. ولما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

٦٢٦ - وَكُمَحْذِرٍ بِلَا إِيَّاءٍ أَجْعَلَا مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُضِّلَا

قد تقدم حد الإغراء يعني أن المغرَى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم، فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أحاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
أو معطوف عليه كقولك: الأهل والولد، وبفعل جائز الإضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك

فالأول الرمي بالعصى والضرب بالسيف، والثاني الرمي بالحصا والحجارة بالأصابع قاله الجوهري، وقال غيره: معناهما الرمي مطلقاً لا فرق بين كونه بالحجارة أو غيرها.

وقوله: [كقول بعضهم: إذا بلغ النخ] قائله بعض العرب، وإياه: مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، ثم حذف الفعل ولام الأمر، ثم حذف تلاقي المضاف وأقيم نفسه مقامه، ثم حذف المضاف الذي هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت، ثم أبدل أنفس بيا لأنها تلاقيها في المعنى، والشواب: جمع شابة، والمعنى: إذا بلغ الرجل الستين فلا تتولع نفسه بشابة. ووجه الشذوذ في المتكلم أن الإنسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر، ومع ذلك المتكلم إذا خاطب نفسه وحذرها فهو يسمع فهو كالمخاطب في الحضور، وإنما كان تحذير الغائب أشد من المتكلم لأن الأصل أن الإنسان لا يأمر أو ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع فيحتاج إلى من يبلغه ما حذر منه وليس معه حضور أصلاً، فقد زاد شذوذه على المتكلم بعدم حضوره، وتعليل الموضع مردود.

(وكمحذر بلا إيا)، قول المكودي: [كقوله: أخاك أخاك النخ] البيت من الطويل، وقائله مسكين بن عامر الدارمي، والشاهد في أخاك حيث نصب بالألف على الإغراء بفعل واجب الحذف تقديره إلزم أخاك، وأخاك الثاني تأكيد له، ومن: اسم إن، ولا: نافية للجنس، وأخا: اسمها منون منصوب بالفتحة. (فإن قلت): لا يعرب اسم لا إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به. (قلت): هذا من الشبه بالمضاف لأن له صفة لأخ أي كائناً له، والخبر محذوف تقديره في الوجود، وهذا أولى الوجوه التي ذكروا في لا أبا له الذي هو مثل هذا التركيب، وإن قرأته دون تنوين فهو مبني على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها، وله حينئذ هو الخبر، والكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر إن، وساع: اسم فاعل من سعى، والهيجاء: الحرب ويمد ويقصر والأكثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن، وقد علمت أن من ذهب إلى حرب بغير سلاح فهو أول من يقتل.

فيجوز إلزم أخاك. وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر، وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله (محذر) والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله فيما استتاره وجب، وألف (اجعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(مغرى) مفعول أول لـ (اجعلا) و(كمحذر) في موضع المفعول الثاني، و(بلا) متعلق بـ (اجعلا).

أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به نحو: عليك ودونك. وفهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين.

وقوله: [وقد فهم من هنا الخ] أي من قوله: وكمحذر على ما فيه.

وقوله: [في قوله محذر] أي بكسر الذال المار في قوله نصب محذر.

وقوله: [وهو مفهوم من قوله الخ] هذا غير صحيح، لأن الذي فهم مما قال حذف العامل وجوبا، وإلا فالمحذر به صرح به الناظم في قوله: إياك مع، ونحوه مع، وكمحذر على ما هو الحق فيه. والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور: التحذير الذي هو فعل الفاعل وهو مصرح به في الترجمة. الثاني: اللفظ الذي وقع به التحذير وهو مصرح به في قوله: إياك مع قوله هنا وكمحذر أي وكلفظ محذر به. الثالث: الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به في قوله: نصب محذر. الرابع: الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوماً لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح. الخامس: المحذر منه وهو قوله: والشر، ونسخ المكودي فيها تخطيط وصوابه ما ذكرنا لك، والله أعلم.

أسماء الأفعال والأصوات

قول المكودي: [وهو مذهب جمهور الخ] وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وقال بعض الكوفيين: هي أفعال حقيقة. وقال ابن صابر: هي قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وصماه خالفة، والحق القول الأول. ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه، ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاه بمعنى انج. وتصغير بعضها كرويد. وبما ينفي فعليتها أنها لا تقبل علامات الأفعال وعلى مذهب الجمهور فهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فإنه اسم لقولك اسكت، واسكت هو الذي دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل إليها للمبالغة، فإذا قلت: هيهات فمعناه بعد جداً، ونزال أي أكثر النزول، وصه أكثر السكوت وهكذا، أو هي دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور.

(فإن قلت): هل ينبغي على هذه الأقوال الثلاثة شيء أم لا؟ (قلت): ينبغي عليها أنها إن قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا تخل لها، وعلى القول الثاني محلها نصب كالمصدر، وعلى الثالث محلها رفع.

٦٢٧ - مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٌ وَصَهٌ هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهٌ وَمَهٌ

شمل قوله (ما ناب عن فعل) اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله (كشتان) في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تميم للحد، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء: الأول (شتان) وهو بمعنى بعد. و(صه) وهو بمعنى اسكت، و(أوه) وهو بمعنى أتوجع، و(مه) وهو بمعنى انكفف، و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (ناب) و(عن) متعلق بناب

(ما ناب عن فعل) في كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الموضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ.

قول المكودي: [كشتان في كونه الخ] الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان. وقوله: [في كونه غير معمول الخ] أي لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلاً منها عامل غير معمول فيه احترازاً من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظي نحو: ضرباً زيداً، فضرباً معمول لا ضرب الذي ناب عنه، أو معنوي نحو: أقائم الزيدان فقائم مبتدأ معمول للابتداء وهكذا.

(فإن قلت): المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبداً عاملاً فكيف بنائبه؟ ألا ترى إلى الفعل الزائد ككان في ما كان أصبح علم من تقدما، وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فإنها لا يعملان ولا يلزم أيضاً أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب؟ ألا ترى إلى الفعل فإنه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم؟ (قلت): أجيب عن الأول بأن إهمال الفعل نادر فلا اعتداد به، وعن الثاني بأن المنفي عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية، وما يقال أن المراد لا يدفع الإيراد يجاب عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية.

وقوله: [ولا فضلة] أشار به لإخراج إن وأخواتها لأنها وإن أشبهت الفعل في كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته في أنها تهمل كثيراً إذا اتصلت بها ما الزائدة عملاً بقوله:

ووصل ما بذي الحروف مبطل أعملها ولا همالها كثيراً سميت فضلة

ولا يحتاج لقول المكودي: ولا فضلة إلا إذا جعلنا ما في ناب الخ واقعة على اللفظ، وأما إن جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا، لكن يكون مبنياً على جواز الإخراج بالجنس.

وقوله: [بمعنى بعد] اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افترق، والحق أنه يكون بمعنى افترق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم عن الأصمعي، وحيث ثبت النقل سقط الاعتراض.

وقوله: [وأوه] بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها، وحصل فيها في القاموس ثلاث عشرة لغة.

وقوله: [وهي بمعنى انكفف] أي انزجر ولا يفسر بانكفف، لأن انكفف متعد، ومه لازم. (وإن قلت): إن أمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به. (قلنا): هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجد لها.

وهو مبتدأ ثان وخبره (اسم فعل) والجملة خبر الأول. ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٢٨ - وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَامِينَ كَثُرَ وَغَيْرُهُ كَوِي وَهِيَهَاتَ نَزُرَ

يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو فعال من الثلاثي كترال، وليس من الثاني والثالث مقيس، ومثل ب (أمين) وهو بمعنى استجب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغيره كوي وهيئات نزر) يعني أن اسم الفعل من غير الأمر نزر أي قل، وشمل قوله (غيره) ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله (كوي) ومعناه أتعجب، و(ما) بمعنى الماضي وقد مثله بقوله (هيئات) ومعناه بعد. ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله:

٦٢٩ - وَأَلْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ

فأتى بثلاثة أمثلة: إثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف، فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم﴾ وبالباء كقولك: عليك بزيد، و(دونك) بمعنى خذ ويتعدى بنفسه

(وما بمعنى افعل)، قول المكودي: [ان منه نوعاً مقيساً] قد مر في قول الناظم: والأمر هكذا من الثلاثي، وعبر الناظم بالفعل ولم يعبر بمعنى الأمر إشارة إلى أن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو: صه، والدعاء نحو: آمين.

وقوله: [وهو بمعنى استجب] هذا قول الأكثر، وقيل: إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر، وقد تشدد الميم كما في القاموس.

(وغيره كوي وهيئات) في هيئات ست وخمسون لغة ذكر منها في القاموس إحدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها في حاشية شيخنا سيدي علي قصارة، واقتصر الأزهرى على إحدى وأربعين.

وقوله: [ثم اعلم الخ] هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول: ثم اعلم أن اسم الفعل قسبان: مرتجل أي مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر، والقسم الثاني منقول والمنقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر، وقد أشار إلى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله:

(والفعل من أسماؤه عليك)، قول المكودي: [وبالباء كقولك عليك الخ] صريح كلام المكودي أن عليك تتعدى بالباء وأنها إن تعدت بها فهي بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح فإنه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء، وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام: «ومن لم يستطع فعليه بالصوم» فالباء زائدة في المفعول، ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودي بل فسرهما باستمسك.

كقولك: دونك زيداً أي خذ زيداً، و(إليك) بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو: إليك عني أي تنح عني، وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظاً: الثلاثة المذكورة وكذلك وكما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعذك. و(الفعل) مبتدأ، و(من أسماؤه) مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و(دونك) مبتدأ وخبره (هكذا) وها للتنبيه. ثم قال:

٦٣٠ - كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

يعني أن (رويد وبله) من أسماء الأفعال بشرط كونها ناصبين كقولك: رويد زيداً، وبله عمراً، فلو خفضاً ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله: (ويعملان الخفض مصدرين) نحو: رويد زيد، وبله عمرو، ومعنى (رويد) إذا كان اسم فعل أمهل، وإذا كان مصدرأ إمهالاً، ومعنى (بله) إذا كان اسم فعل دع، وإذا كان مصدرأ تركا، وفهم منه أن الفتحة في (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معربة، وفهم من قوله (مصدرين) أنه يجوز فيها التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، و(رويد وبله) مبتدآن، والخبر في (كذا وناصبين) حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبراً، و(مصدرين) حال من فاعل (يعملان) والضمير في (يعملان) عائد على (رويد وبله) في اللفظ لا في المعنى، فإن (رويد وبله) إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

وقوله: [وكذلك الخ] معنى كذلك امسك فهي متعدية، ومعنى كما أنت انتظر فهي متعدية، ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة، ولديك متعد بمعنى خذ، ووراءك لازم بمعنى تأخر، وأمامك لازم بمعنى تقدم، ومكانك لازم بمعنى اثبت، وبعذك لازم بمعنى تأخر، ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالباً إلا مع الخطاب، وشذ عليه رجلاً ليسنى بمعنى ليلزم.

(كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التي قلنا أن يقول قبل هذا الشرط، ثم أشار إلى المنقول من المصدر وهو نوعان: منقول من مصدر له فعل، ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله: كذا رويد الخ.

قول كدي: [رويد زيداً] رويد في الأصل مصدر أرود أروداً بمعنى أمهل إمهالاً، ثم صغر تصغير الترخيم بحذف زوائده التي هي الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبنياً. وقوله: [ومعنى بله إذا كان اسم فعل الخ] أشار بهذا إلى أن بله في الأصل مصدر لا فعل له من لفظه، وإنما له فعل من معناه وهو دع واترك، ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل.

وقوله: [انه يجوز فيها التنوين الخ] اعلم أن رويد وبله إذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعاً معربان وإن نصباً ما بعدهما، فإن كانا منونين فهما مصدران قطعاً أيضاً، وإن كانا غير منونين فهما اسماً فعل قطعاً. (فإن قلت): هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنها مهما عملا النصب فهما اسماً فعل كانا منونين أم لا، ولا يكونان مصدرين إلا إذا عملا الخفض. (قلت): بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويد وبله بغير تنوين، فعلم منه أنها لا يكونان اسمي فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهي حذف

٦٣١ - وَمَا تُنَوِّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخْرَجَ مَا أَلْعَمَلُ

يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً كترال، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عليك بزيد، وتنصب المفعول إن كان فعلها متعدياً نحو: تراك زيداً. ثم قال: (وأخر ما الذي فيه العمل) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل، فلا يقال في تراك زيداً، زيداً تراك.

و(ما) مبتدأ وهو موصول وصلته (لما) و(ما) المجرورة باللام موصولة أيضاً وصلتها (تنوب) و(عنه) متعلق بتنوب، وكذلك (من عمل) و(لها) خبر (ما) الأولى، والعائد على (ما) الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على (ما) الثانية الهاء في (عنه) والتقدير: والعمل الذي استقر للأفعال التي نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن (ما) في قوله: ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصول، ولو قال: وأخر الذي فيه العمل، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن (ما) وليس في قوله العمل إبطاء مع قوله أيضاً عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة. ثم قال:

التنوين، فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية، وبه تعلم أن جعل المكودي هذا مفهوماً من تسميتهما مصدرين فقط يقتضي أنه لا يؤخذ من الناظم إلا ما قال، وقد علمت أنه يؤخذ من لفظ رويد وبه بغير تنوين.

(وما لما تنوب عنه من عمل. لها)، قول المكودي: [نحو عليك بزيد الخ] قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازماً وإنما يكون متعدياً لأن فعله الزم، وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء، نعم على مذهب من يقول أن عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا إشكال حيثئذ، وإذا علمت الخلاف في عليك فالأولى التمثيل بإليك لأنه بمعنى تنح فهو متعد بحرف الجر قطعاً، ويستثنى من الناظم أمين وإيه فإنها لازمان، وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد، تقول: يا رب استجب دعائي وزدني علماً.

(وأخر ما الذي فيه العمل) علمته أنها نائبة عن الفعل، والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه.

قول كدي: [وكذلك من عمل] الأولى أن من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما.

وقوله: [الظاهر أن ما في قوله الخ] هذا على أن الواقع بعد ما هو لفظ الذي اسم موصول كما في غالب النسخ، ويوجد في بعضها ما الذي بلام مكسورة حرف جر، وذو اسم إشارة، وحيثئذ فما موصولة لا زائدة، والعمل مبتدأ مؤخر، والذي خبر مقدم، والجملة صلة ما، والعائد الضمير المجرور بفي ولا يحتاج للإصلاح.

٦٣٢ - وَاحْكُم بَتَّنَكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنٌ

يعني أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها معرفة، فتقول: صه ومه فيكونان معرفتين، وصه ومه فيكونان نكرتين.

ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين، وما يلزم التنكير كواها ومعناه أعجب، وهذا التنوين هو الذي يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات وهي نوعان: أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل إما لجزره كعُدس للبلغل، وإما لدعائه كأو للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

٦٣٣ - وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

يعني أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتًا

(واحكم بتنكير الذي ينون)، قول المكودي: [فتقول صه ومه الخ] بكسرة واحدة، ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعهود بيننا وإن شئت تكلم بغيره، وإن نونت فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة. ومعنى مه بكسرة واحدة انكف عن الأمر المعهود، وإن أردت أن تفعل غيره فافعله، وإن كان مه بالتنوين فالمراد انكف عن كل شيء، إذا علمت هذا تبين لك أن التعريف في أسماء الأفعال راجع إلى تعيين الحدث، والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه.

وقوله: [ومن أسماء الأفعال الخ] قد يقتضي أن هذين القسمين الآخرين غير داخلين في كلام الناظم والصواب أنها داخلان، لأن قوله: واحكم بتنكير الذي ينون صادق بما إذا كان تنكيره جائزاً وبما إذا كان تنكيره لازماً، وقوله: وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزاً وبما إذا كان تعريفه واجباً، وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف منونة وغير منونة وأنها أعلام، ثم قيل: كل لفظ منها علم شخص كنزال فإنه علم على لفظ معين وهو انزل، وصه علم على لفظ معين وهو اسكت، وقيل: كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح، وعبرة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بأن التنوين وعلمه سماعي إذ لم يقل إذا أردت بل عبر بالحكم.

وقوله: [وهي نوعان] إلا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد.

(وما به خوطب ما لا يعقل)، قول المكودي: [في صحة الاكتفاء به] هذا التشبيه يقتضي أن كلاً من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك في اسم الصوت لأنه مفرد لا فاعل له أصلاً، وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لأنه متوقف على الفاعل الظاهر أو المضمّر فهو مركب، فوجه الشبه إنما هو بالنسبة لاسم الصوت المشبه لا في اسم الفعل المشبه به فلا معنى حينئذ للتشبيه، وأجيب بأن اسم الفعل لما كان فاعله لا يكون غالباً إلا ضميراً مستتراً نزل منزلة المفرد الذي يكتفى بلفظه.

وشمل قوله (ما خوطب) ما كان للزجر كعَدَس وما كان للدعاء كأو للفرس فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل .

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (خوطب) و(به) متعلق بخوطب والضمير في (به) عائد على الموصول و(ما) بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها (لا يعقل) والضمير العائد عليها الفاعل بـيعقل ، و(يجعل) خبر المبتدأ ، و(صوتاً) مفعول ثانٍ بيجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت . ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله :

٦٣٤ - كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالْزَمْ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية ، وشمل قوله (حكاية) ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كقب . ثم قال : (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعني أن

ثم إن الموضع تبعاً لغيره أخرج يكون اسم الصوت شبيهاً باسم الفعل في صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل في نحو قوله : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح . فالليل وإن كان فيه خطاب ما لا يعقل لا يسمى اسم صوت لأنه لا يكفى به . (واعترض) هذا يس بأن نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضاً لأنه في معنى جملة تامة وهي أنادي ليلاً فلا يخرج حيثئذ . و(أجيب) بأن الاكتفاء بالنداء إنما يحصل في نداء العاقل لأنه بمجرد سماعه يقبل عليك ، وأما نداء غير العاقل فلا يكفى به لأنك لا تريد إقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله في هذا : ألا انجلي بصبح .

وقوله : [كعَدَس] قال في القاموس : عدس زجر للبغل وقد يطبق على البغل نفسه ، وهو في الأصل اسم رجل كان يعنف على البغال في زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال إذا سمعت اسمه انزجرت .

وقوله : [كأو] بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة قاله الدماميني ومعناها معنى جي ومعنى يجعل في كلام الناظم يسمى .

(كذا الذي أجدى حكاية كقب) ، قول المكودي : [كغاق] بالغين المعجمة والقاف المكسورة وقد تنون .

وقوله : [كقب] هو اسم لوقع السيف على شيء من حديد يقي به الإنسان السيوف في الحرب أو غيره يسمى بالضربة . (فإن قلت) : تسمية هذا النوع الأخير باسم صوت ظاهرة لأنه حكاية لصوت الغير وما معنى تسمية الأول كعَدَس وأو باسم الصوت وأي صوت هنالك ؟ (قلت) : معنى ذلك أن الإنسان لما كان يحتاج إلى خطاب الدواب للحمل مثلاً أو للوقوف أو للسير أو للشرب وهي غير عاقلة لا يمكن خطابها جعل لها أصواتاً علامة على ما ذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث إذا سمعت صوتاً من تلك الأصوات تفعل ما أراد الإنسان بذلك الصوت ، ثم إن الغالب أن يصوت لها بأصوات دون حروف كالصغير مناسبة لأصواتها ، لكن لما كان ذلك ثقیلاً على الإنسان لأن عادته أن لا يتكلم غالباً إلا بالحروف جعلوا حروفاً مجردة عن المعنى علامة

البناء لازم في النوعين، ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجدول لشموله جميع الباب إذ البناء في جميع ذلك لازم، وقوله (فهو قد وجب) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله (والزم).

نونا التوكيد

٦٣٥- لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْنِيهَا

يعني أن الفعل يؤكد بنونين: أحدهما ثقيلة كالنون في (اذهبن) والأخرى خفيفة كالنون في (اقصدينها) ومعنى توكيد الفعل بهما أنها يفيدان تحقيق معنى الفعل، فإذا قلت: اضربن ففيه توكيد

على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت، وإنما قالوا أنه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة، وإذا ثبت اسمية النوع تثبت اسمية الجنس.

(والزم بنا النوعين)، قول المكودي: [وهو أجدول] اعترض هذا الحمل بأنه يوجب التكرار مع قوله سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وأجيب عن التكرار بأجوبة منها: أنه لما طال العهد حسنت الإعادة خشية الغفلة.

ومنها: أن المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التي من جعلتها النيابة عن الفعل فكأنه ذكر استطراداً وجمعاً للظواهر وذكره هنا أصالة على نحو ما قيل وفي كل مضمحل البناء يجب.

ومنها: زيادة في الرد على من يقول أن المنون من أسماء الأفعال معرب، قال ابن هشام في الحواشي: وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه، والذي ذهب عليه هنا في الموضح وبعه الأزهري وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعاً أسماء الأصوات فقط، وفعلوا ذلك ليلتفي التكرار من أصله فلا يحتاجوا للجواب، وإنما بني اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كلياً ولعل في كون كل من اسم الفعل والحرف نائباً عن الفعل وعاملاً غير معمول فيه. وأما أسماء الأصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء، ونعم وبلى في كون كل منها غير طالب لغيره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

نونا التوكيد

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما في الدلالة على المبالغة في الحدث، فمعنى صه اسكت وبالع في السكوت، ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالع فيه، إلا أن الأول دل على المبالغة بذاته والثاني بالنون ولذلك أخر هذا الباب، أو نقول: المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل.

(للفعل توكيد بنونين هما)، قول المكودي: [تحقيق معنى الفعل] أي الذي هو الضرب في مثاله بعد.

وقوله: [فهو أبلغ من المجرد الخ] بعد اتفاقهم على أن الفعل المؤكد بهما أبلغ من المجرد قال

لاضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله (للفعل) شمول جميع الأفعال فأزال الإيهام بقوله:

٦٣٦ - يُؤكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

٦٣٧ - أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

يعني أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الأمر بصيغة افعَل .
وشمل قوله (افعل) الأمر والدعاء لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول: اضربن يا زيد، واضربن يا هند، واضربان واضربن واضربنان، ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط:

البصريون: كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفاً. وقال الكوفيون: إن الخفيفة فرع الثقيلة، إما لأنها مختصرة منها وإما لأن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة، فإذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين، وإذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعاً وهو الذي اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى غالباً وينحو: ﴿ليسجنن وليكونا﴾ فإن زليخا كانت حريصة على سجن يوسف أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى في الأول بالشديدة وفي الثاني بالخفيفة. وقال السعد: الخفيفة أصل لأن الشديدة لا يؤتى بها إلا عند الاحتياج لزيادة التأكيد، فهذه أقوال ثلاثة، والظاهر أنه لا يبنى عليها، وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على المبتدأ حصر توكيد النونين للفعل على حد: ﴿لا فيها غول﴾ وأما: أقاتلن أحضروا الشهود: فمن أندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل.

(يؤكدان افعَل)، قول المكودي: [وذلك الأمر بصيغة افعَل الخ] تبع عبارة الناظم بافعَل وهي قاصرة لأنها لا تشمل الأمر من الثلاثي مع أن الأمر يؤكد بهما مطلقاً ثلاثياً كما مثل، ورباعياً كدحرج، وخماسياً كانطلق، وسداسياً كاستخرج.

وقوله: [والدعاء] نحو: فأنزلن سكينه علينا.

وقوله: [واضربن يا هند] أصله اضربي بياء المؤنثة المخاطبة، ثم أكد بإحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعهما وأبقينا ما قبل النون مكسوراً دليلاً على الياء المحذوفة لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: [واضربان] أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الألف لقوله بعد: والمضمر احذفه إلا الألف .
وقوله: [واضربن] أصله اضربوا ثم أكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وأبقينا ما قبل النون مضموماً دليلاً على الواو لقوله بعد: وأشكله قبل مضمر، إلى أن قال: والمضمر احذفه.

وقوله: [واضربنان] أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فأكد بنون التوكيد الشديدة إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف وسيقول: ولم تقع خفيفة بعد الألف، فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة

أولها: أن يكون مستقبلاً وهو المراد بقوله (آتيا) وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بها.

الثاني: أن يكون ذا طلب، فشمّل المقرون بلام الأمر نحو: ليقومن، وبلا الناهية نحو: لا تقومن، وبأداة تحضيض أو عرض نحو: هلا تقومن، أو تمن نحو: ليت زيدا يقومن، أو استفهام نحو: هل تقومن؟

الثالث: أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بإما نحو: ﴿فإما ترين﴾ وهو المراد بقوله (أو شرطاً أما تالياً) أي أو شرطاً تالياً أما.

الرابع: أن يقع جواباً للقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله (أو مثبتاً في قسم مستقبلاً). وقوله (توكيد) مبتدأ وخبره في المجزور قبله، و(بنونين) متعلق بـ (توكيد) لأنه مصدر، و(هما كنوني اذهبن) إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لـ (نونين) و(افعل) مفعول بـ (يؤكدان) و(يفعل)

الضمير لفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكور فتركوا النونين على حالهما وأتوا بألف فاصلة بين الأمثال لقوله بعد: وألفاً زد قبلها مؤكداً الخ.

وقوله: [ويؤكدان أيضاً المضارع بشروط الخ] في جعل هذه الأمور الأربعة كلها شروطاً نظراً لأنه يقتضي أنه إذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الأول وهو الاستقبال لا بد منه، فإذا وجد معه واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة بعد صح التوكيد فكان الصواب أن يعدها شرطين فقط: أحدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحداً من هذه الثلاثة، وفهم من الناظم أيضاً أن الفعل لو كان ماضياً لا يؤكد وهو كذلك لأن الماضي حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد.

وقوله: [فإما ترين] أصله قبل الإسناد إلى ياء المؤنثة ترأ على وزن تحشى لأنه من رأى، ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فصارت، ثم أسند إلى الياء فصارت ياء ساكنة فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لدفعهما لقول الناظم بعد: واحذفه أي الألف لام الكلمة من رافع هاتين أي الياء والواو وهنا الفاعل ياء فصارت ترين فدخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون، ثم بعد حذف النون أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولا سبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله بعد: وفي واوياً شكل يجانس اقتفي فصارت فيما ترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون إذ نون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهي غير مباشرة، وقد مر قول الناظم: وأعربوا مضارعاً ان عربا الخ.

وقوله: [وهو مستقبل مثبت] ومثاله: ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾ وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضي ومفهوم آتيا، وبقي مفهوم ما إذا كان مضارعاً مستقبلاً لكن بعد غير طلب ولا أما ولا قسم فلا يؤكد نحو: يقوم زيد غداً، ومفهوم في جواب قسم مثبت أنه إذا كان في جواب قسم منفي لا يؤكد كقولك: والله لا يقوم زيد غداً.

معطوف عليه ، و(آتيا) حال من (يفعل) و(ذا طلب) حال بعد حال ، و(شرطاً) معطوف على (ذا طلب) و(تاليا) نعت لـ (شرطاً) و(أما) مفعول مقدم بـ (تاليا) و(مثنياً) معطوف على (شرطاً) و(في قسم) متعلق بـ (مثنياً) و(مستقبلاً) نعت لمثبتا ، ويجوز أن يكون (آتيا) حالاً من (يفعل) ولا يراد به قيد الاستقبال ، ويكون (ذا طلب) حالاً من الضمير المستتر في (آتيا) ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفاداً من قوله (ذا طلب أو شرطاً) لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبليين ، ويؤيده قوله في قسم مثنياً مستقبلاً . ثم اعلم أن نوني التوكيد يؤكدان غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله : (وقل بعد ما ولم وبعد لا) .

٦٣٨ - وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَائِلِ أَجْزَا وَآخِرَ التَّوَكُّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد (ما) والمراد بها ما الزائدة ، وبعد (لم) و(لا) النافيتين ، وبعد أداة الشرط غير (إما) فمثاله بعد (ما) الزائدة قوله : بعين ما أرينك ههنا .

ومثاله بعد (لم) قوله :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسية معهما

وقوله : [ويجوز أن يكون الخ] أي آتيا في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلاً لثلاثا يتكرر مع قوله مستقبلاً بعد بل المراد به جائئاً فينتفي التكرار وهذا هو الظاهر ، وإن كان الاحتمال الأول أصرح في المراد .

وقوله : [ولا يراد به قيد الاستقبال] أي ولا تتكرر مع قوله : مستقبلاً .

وقوله : [ويكون حينئذ الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحاً فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما ؟ فأجاب بقوله مستفاد من قوله : ذا طلب الخ .

(وقل بعدما ولم) ، قول المكودي : [بعين ما أرينك الخ] هذا مثل تقوله لمن أراد أن يخفي عليك أمراً وأنت تنظره ، والمعنى : إني أرى ذلك الأمر الذي تريد أن تخفيه بعيني كما أراك بعيني ههنا ، وما زائدة ، وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكون الفاعل ضمير متكلم وهو غير واو ولا ياء ، وسيقول قريباً : وإن يكن في آخر الفعل ألف الخ ، وههنا ويعين متعلقان بأرينك .

وقوله : [يحسبه الجاهل الخ] البيت من الرجز ، وقائله أبو حيان الفقهسي يصف جبلاً قد عمه الخصب وحف به النبات ، قاله العيني وتبعه جمع ، والحق أنه يصف لبناً حين صبه في قدح وطلعت عليه الرغبة لأن السوابق واللواحق تدل عليه ، والهاء في يحسبه مفعول أول وهي عائدة على الاحتمال الأول على الجبل وعلى الثاني على اللين ، والجاهل : فاعل يحسب ، وما : ظرفية مصدرية ، وشيخاً : مفعول ثان ليسحب ، ومعهما : بصيغة اسم المفعول نعت شيخاً ، وعلى كرسية متعلق بمعهما ، والشاهد في يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد

ومثاله بعد (لا) قوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾. ومثاله بعد الشرط بغير (إما) قوله:

فمهما تشأ منكم فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعنا

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف وغير مخفوض عطفاً على (لا). ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها من التغير فقال: (وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنها جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر، فتقول: اضربن ولا تقومين، وابرزن ولا تبرزن، و(آخر) مفعول مقدم بـ (افتح) و(المؤكد) نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح. ثم انه قد يعرض في آخر الأفعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله:

الخفيفة المبدلة ألفاً، ويحتمل أن تكون الألف لإطلاق القافية وفتحة الميم فتحة إعراب بناء على أن لم ناصبة وعليه قراءة ﴿ألم نشرح﴾ بفتح الحاء.

وقوله: [عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾] فأكد تصنيف بعد لا النافية تشبيهاً لها بالناحية صورة، وجملة لا تصنيف خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت بأنها لا تصنيف الظالمين خاصة، وقيل لا ناهية انظر الأزهرى.

وقوله: [فمهما النخ] البيت من الطويل، وقائله الكميت، ومهما: اسم شرط جازم، وتشأ: مجزوم فعل الشرط، وفزارة: بزاي وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ، وتعطكم: جواب الشرط مجزوم بحذف الياء، وإعراب العجز كإعراب الصدر، والشاهد في تمنعاً فإنه مؤكد بعد مهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، والمعنى: أن هذه القبيلة إن أرادت العطاء فعلت وإن أرادت المنع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها، وظاهر الناظم استواء التوكيد بين هذه الأربعة في القلة وليس كذلك بل التوكيد بعد ما ولا قليل وبعد لم وأداة الجزاء غير إما أقل من القليل.

(وآخر المؤكد افتح)، قول كدي: [بمنزلة خمسة عشر] فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناظم تبعاً للفارسي وابن السراج، وفي الغرة: إنه الصحيح. وقال سيويه والسيرافي والزجاج: الفتحة عارضة للساكنين، وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنياً قبل اتصال إحدى نوني التوكيد به أم لا، فإن كان مبنياً قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة إذا اتصلت به إحدى النون اتقى ساكنان فقلبو ساكنون الأول فتحة، وإن كان معرباً قبل الاتصال نحو هل تقوم؟ فإذا اتصل به إحدى النون بني على السكون كما هو الأصل فيلتقي ساكنان قلبنا ساكنون الأول فتحة، وينبغي على القولين أنه على الأول الفعل مبني على الفتح ولا إشكال، وعلى الثاني مبني على السكون المقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين، وفي قوله: ابرزنا إشارة إلى أن الطالب إذا وصل إلى هذا المحل وأتقن ما قبله ينبغي له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الموصل للمطلوب حظاً وافراً.

٦٣٩ - وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا

يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمرأ لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك المضمر، وشمل قوله (لين) ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هل تقومون

(واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله: وآخر المؤكد افتتح كأنه قال: محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولا ياء ولا ألف وإلا فالحكم هو قوله: واشكله الخ. ويستثنى مسألة أخرى وهي الفعل المسند إلى نون الإناث بقوله: وألفاً زد قبلها مؤكداً الخ إذا علمت الاستثناءين تبين لك أن قول الناظم آخر المؤكد الخ يكون خاصاً بالمسند إلى الظاهر وإلى المضمر المستر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلاً بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند إلى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعاً: لا يضربن ولا يغزون ولا يرمين ولا يسعين يا زيد، وأمثلة الضمير المستر الأربعة: لا تضربن يا زيد ولا تغزون ولا ترمين ولا تسعين يا زيد، فيفتح ما قبل النون في الصور الثمان، وإن كان الفاعل واو أو ياء أو ألفاً كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحاً وتارة يكون معتلاً بواو أو ياء أو ألف، فإذا ضربت أحوال لام الكلمة الأربعة في أحوال الفاعل الثلاثة صارت الصور اثنتي عشرة صورة وكلها يشملها: واشكله قبل مضمر الخ.

إلا أن الناظم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهي ثلاث لأن فيها تفصيلاً مذكوراً في قوله: وإن يكن في آخر الفعل الخ فبقي قوله واشكله شاملاً لصور تسع فقط: ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي الأمثلة الثلاثة الأولى عند المكودي، وثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً وهي الأمثلة الثلاثة الأخيرة عنده أيضاً، وبقي عليه ثلاث وهي ما إذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليها بعد، فأشار إلى الصورة الأولى بما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وأسند إلى ألف الإثنين بقوله فتقول هل تقومون بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالي الأمثال ولا تحذف الألف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن نون التوكيد غير مباشرة.

وأشار إلى الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تقومون الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في النون فحذفنا الواو لقوله: والمضمر احذفه إلا الألف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن النون غير مباشرة والفاصل هو الواو المقدر.

وأشار إلى الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تقومون يا هند الخ أصله تقومين يا هند وتصريفه كما قبله إلا أن ذلك بالواو وهذا بالياء.

ثم شرع في بيان الصور الثلاث فيما إذا كان لام الكلمة واواً، فأشار إلى الأول منه إذا أسند إلى الألف بقوله: هل تغزون الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومون يا زيدان.

يا زيدان؟ وهل تقومين يا زيدون؟ وهل تقومين يا هند؟ وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل المذكورة والمعتل الآخر نحو: هل تغزوان يا زيدان؟ وهل تغزن يا زيدون؟ وهل تغزن يا هند؟ ثم ان الضمير اللين إن كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله:

٦٤٠ - وَالْمُضْمَرُ احْدَقْنَهُ إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول: هل تقومين يا زيدون؟ وأصله هل تقومون؟ فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال: (إلا الألف) وإنما لم تحذف الألف لحفتها فتقول: هل تقومان؟ والهاء في (اشكله)

ثم أشار إلى الصورة الثانية منه إذا أسند إلى الواو بقوله: وهل تغزن يا زيدون أصله تغزوين بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفنا الأول لالتقاء الساكنين، ثم بعد ذلك أكد وفعل به ما فعل بتقومين يا زيدون.

ثم أشار إلى الصورة الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله: وهل تغزن يا هند أصله تغزوين بواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قل استثقلت الكسرة في الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لدفعها ثم أكد وفعل ما مر في تقومين يا هند، فهذه ست صور وبقي عليه ثلاث فيما إذا كان لام الكلمة ياء: أولها: أن يكون الفاعل ألفاً نحو ترميان يا زيدان وتصريفه كتصريف تقومان يا زيدان المار.

ثانيهما: أن يكون الفاعل واواً نحو هل ترمين بضم الميم يا زيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء، ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الميم فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقي هل ترمون فأكد وفعل به ما مر في هل تقومين يا زيدون.

ثالثها: أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمين يا هند أصله قبل التوكيد ترمين بياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة في الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الأولى ثم أكد وفعل به ما مر في هل تقومين يا هند؟ فهذه تسع صور داخلية في واشكله الخ تزداد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزداد عليها صور ما إذا كان لام الكلمة ألفاً وهي ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهي أربع تصير الصور أربعاً وعشرين وهي التي حققها العلامة سيدي محمد بناني وهي جليلة غاية ومن لم يحققها أشكل عليه هذا الباب، وقد رأيت في هذه تأليفين صغيرين إلا أنها جعلتا صورها عشرين وربتها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أو ضمير مفرد مؤنث أو ضمير مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث، فهذه خمس وفي كل إما أن يكون آخر الفعل صحيحاً أو ألفاً أو واواً أو ياء فهذه أربع. فإذا ضربناها في الخمس السابقة كانت بعشرين وأسقطا الصور الأربع المسند فيها الفعل إلى الظاهر مطلقاً التي هي من جملة ما يشمله: وآخر المؤكد افتح الخ وقالوا: إنما يشمل صوراً أربعاً وهي المسند فيها الفعل إلى الضمير المستتر والصواب ما ذكرناه والله أعلم.

(إلا الألف) أي ألف التثنية الضمير. قول كدي: [لحفتها] الصواب في التعليل ما قاله الرضي من أنها

عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل آخره، و(قبل) متعلق بـ (اشكله) و(لين) نعت لـ (مضمر) وأصله لين بالتشديد فحذف كما يخفف حي وميت ولا يصح ضبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس، و(بما) متعلق بـ (اشكله) و(ما) موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة، و(جانس) صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس المضمر، و(قد علما) في موضع الصفة لـ (تحرك) وظاهره أنه تتميم، و(المضمر) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفه) و(الألف) منصوب على الاستثناء. ثم إن الفعل إذا كان آخره ألفاً فإن له حكماً غير ما تقدم وله حالتان: إحداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وإن يكن في آخر الفعل ألف).

٦٤١ - فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ أَلِفٍ وَالْوَاوِ يَاءً كَاسَعَيْنِ سَفِيًّا

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف الثنية نحو: هل تخشيان يا زيدان؟ والظاهر مطلقاً نحو: هل يخشين زيد؟ وهل تخشين هند؟ وهل تخشين الهندان؟ وهل يخشين الزيدون؟ وهل تخشين

إذا حذفت وقع هنالك لبس، وبيانه أنك لو حذفت الألف لفتح ما قبل النون وفتحت النون لأنها إنما كسرت لأجل الألف فيصير هل تقوم؟ فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكور، وقوله: فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لا حذف لأن الضمير عائد على آخر المؤكد في قوله: وآخر المؤكد الخ.

وقوله: [وأصله لين الخ] فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفاً لمضمر.

وقوله: [وليس بقياس] أي كما هو المأخوذ من قوله سابقاً: ونعتوا بمصدر كثير الخ حيث نسب النعت للعرب.

وقوله: [ثم إن الفعل إذا كان الخ] الأولى أن يقول: ثم إن محل كون الحرف الآخر يبقى وبحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميراً إذا كان الآخر غير ألف، فإن كان ألفاً فله حالتان إحداهما إلى آخر كلامه، ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله: واشكله قبل مضمر الخ.

(وإن يكن في آخر الفعل ألف)، قول كدي: [وشمل غيرهما أي الياء والواو وألف الثنية الخ] المناسب للترتيب أن يقول: وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلاً بأن رفع الظاهر إلى آخر أمثله، وما إذا رفع ضميراً مستتراً، وما إذا رفع ألفاً، وعلى ذلك يرتب الأمثلة.

وقوله: [نحو هل تخشيان] بنون التوكيد وأصله تخشى فلما أسند للألف قلبت الألف ياء فصار تخشيان بنون الرفع، ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال لأن الألف فاصل، وهذه الصورة الأولى من صور الألف الثلاث التي وعدنا بها، ومن أدخل هذه الصورة في واشكله الخ وجعله شاملاً لصور عشر فقد غلط. وأما الصور بعد المسند إلى الظاهر أو إلى المضمر المستتر فهي من أفراد قوله: وآخر المؤكد افتح كما مر وذكرها هنا لكون الألف تقلب ياء.

الهندات؟ والضمير المستتر نحو: هل تخشين؟ فتقلب الألف في جميع ذلك ياء. ثم مثل فقال: (كاسعين سعيًا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر، و(ألف) اسم (يكن) والخبر في المجرور، ويحتمل أن (يكن) تامة بمعنى وجد وهو أظهر، والهاء في قوله (واجعله) عائدة على (الألف) وفي (منه) عائدة على (الفعل) و(رافعاً) حال من الهاء في (منه) و(غير) مفعول برفع، و(ياء) مفعول ثانٍ لاجعله والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله:

٦٤٢ - وَأَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَآ شَكْلُ مُجَانِسٍ قُفِي

يعني أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو، ويجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة مجانسة، فتحرك الواو بمجانستها وهو الضم، وتحرك الياء بمجانستها وهو الكسر، فتقول في نحو يخشى رافع للواو: هل تخشون وأصله تخشى، فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو، ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء:

وقوله: [والظاهر مطلقاً] أي مفرداً أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً في الجميع، وقد مثل بجميع ذلك، والياء الواقعة في جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لام الكلمة والنون مباشرة للفعل في الجميع فهو مبني.

وقوله: [المستتر نحو هل تخشين] بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكر المخاطب.

(كاسعين سعيًا) (إن قلت): القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبني على حذف الألف. (فالجواب) أن الأمر مأخوذ من المضارع كيفما كان المضارع، والمضارع في نحو هذا يجزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد، فإذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول: ليسعين زيد ولم تبقى الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معرباً، فالجزم أثر في لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنياً وصار الجازم لا يؤثر في لفظه وإنما يؤثر في محله فرجعت الألف وقلبت ياء ولو بقيت الألف محذوفة لكان الجازم أثر في لفظه فيكون المضارع معرباً بحذف الألف مبنياً لاتصال النون به في وقت واحد وهو جمع بين نقيضين، فإذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنياً على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه، وإن أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقي على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء.

(واحذفه من رافع هاتين)، قول المكودي: [وأصله تخشى النخ] هذا أصله قبل الإسناد، فإذا أسندته إلى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون اجتمع ساكنان الألف لام الكلمة وواو الجمع حذفتا الألف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفتا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو ويا شكل النخ، وهذه هي الصورة الثانية من صور الألف.

وقوله: [ومثل النخ] نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الإسناد هل تخشي أسند إلى ياء المؤنثة

٦٤٣ - نَحْوُ اخْشَيْنَ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا قَوْمُ اخْشَوْنَ وَاضْمُمْ وَقَسْ مُسَوِّبَا

فالمثال الأول لما كان مرفوعة الياء، والثاني لما كان مرفوعة الواو فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله (واحذفه) عائد على الألف، و(هاتين) إشارة إلى الواو والياء، و(شكل) مبتدأ، و(مجانس) في موضع الصفة لـ (شكل) وفي (وا) متعلق بـ (قفي) ثم قال:

٦٤٤ - وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسَّرَهَا أَلِفٌ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة، ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثني، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين المخاطبة فصار هل تخشين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله: وفي واو وا شكل الخ، وهذه الصورة الثالثة من صور الألف.

(نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبني على حذف الألف، ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاي برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند إلى الياء بني الأمر على حذف النون فرجعت الألف، إذ المضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله: واحذفه من رافع الخ، فبقي اخشي يا هند فالياء فاعل، كما تقول في المضارع: أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقاً وهي خفيفة في مثالي الناظم، فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله: وفي واو وا شكل الخ.

(ويا قوم اخشون) يا قوم: منادى مضاف إلى ياء المتكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبني على الضم، وأما اخشون فأصله اخش مبني على حذف الألف ثم أسند إلى واو الجمع فردت الألف لأنه لم يبق مبنياً عليها بل صار مبنياً على حذف النون، كما أن مضارعه يجزم بحذفها فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الألف لدفعهما لقوله: واحذفه من رافع الخ، فصار اخشو، كما تقول في المضارع: أنتم تخشون، ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهي الضمة لقوله: وفي واو وا شكل الخ، وما ذكرناه في تصريف هذين المثالين هو الصواب، وما في الأزهري لا معمول عليه إذ لا موجب لقلب الألف ياء مع أن الألف محذوفة في المضارع أيضاً، وإذا علمت تصريف هذين المثالين ما هو الحق وتصريف مثالي المكودي السابقين تبين لك أن حذف الألف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه، فليس حذف الألف خاصاً بالتوكيد، فقول الناظم: واحذفه من رافع هاتين ليس خاصاً بهذا الباب. (فإن قلت): لم لم تحذف الياء والواو هنا مع أنها ضميران وحذفا فيما مر حيث قال: والمضمر احذفته؟ (قلت): أجيب بأنها حذفاً هنالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وأما هنا فما قبلها مفتوح، فلو حذفنا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو.

(ولم تقع خفيفة بعد الألف)، قول كدي: [لشبهها بنون المثني] الأولى أن يقول: تشبيهاً لها بنون الرفع لأن نون المثني في الاسم وبنون الرفع في الفعل ونون التوكيد في الفعل.

ساكنين إلا والأول حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله (الألف) ألف الشنية كقوله تعالى: ﴿ولا تتبعان﴾ والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لا تضربن يا هندات وهو المنبه عليه بقوله:

٦٤٥ - وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فَعَلًّا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

وقوله: [لأنه لا يجمع الخ] هنالك حذف بين والأصل لأنه يلتقي ساكنان ولا يجمع في غير الوقف وهو الوصل بين الخ، وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذي يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلًا ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التي يجوز الجمع فيها، وحاصله أنه إن كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغم جاز، ثم إن كان الساكنان معاً في كلمة جاز اتفاقاً كالأصاليين وحاجه قومه، وإن كانا في كلمتين نحو: اضربا الزيدين ففي صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودي: «فإن كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز، وإن كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز» وقوله: [كقوله تعالى: ولا تتبعان] بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع أتبع، ووقع في إعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ الكندي وأعربها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدي، والحق أن إعرابها: لا ناهية، وتتبعان: مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والألف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الألف ولذا قلنا إنه معرب.

(فإن قلت): كما تحذف النون للجازم تحذف لتوالي الأمثال وهنا اجتماعاً معاً، فمن أين لك أن النون حذفت للجازم؟ (قلت): أجيب بأن نون التوكيد لا تتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر في قوله: آتياً ذا طلب الخ، وإن تقدم الطلب بما يجزم قبل اتصال نون التوكيد به، وهنالك قراءة أخرى: ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثي وإعرابها كالقراءة قبلها. وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع: ولا تتبعان من اتبع لكن النون التي بعد الألف مخففة مكسورة، ثم اختلفوا على هذه القراءة فقليل: النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الألف مستدلاً بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها إلا لو جعلنا الواو للعطف ولا لنهي. قال ابن الناطم: ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الألف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال.

وقوله: [لا تضربن] أصله تضربن فهو مضارع مبني على السكون لاتصال نون الإناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال، فلو حذفنا نون الإناث الأولى لفتحت الياء فيلتبس بخطاب المفرد المذكور فأبقوا نون الإناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفرق وكسروا النون والفعل مبني لاتصال نون النسوة به، وقد مثل المكودي بما إذا كان لام الكلمة صحيحاً وهي إحدى الصور الأربع التي وعدنا بها. والثانية: أن تكون لام الكلمة واواً نحو: هل تغزونان؟ والثالثة: أن تكون لام الكلمة ياء نحو: هل ترمينان يا هندات؟ الرابعة: أن تكون لام الكلمة ألفاً وتقلب نحو: هل تسعينان؟ بسكون الياء، ففعل بهذه الثلاث كما فعل بالأول فثنين أن الصور أربع وعشرون كما مر لا عشرون.

(وألماً زد قبلها مؤكداً)، قول كدي: [لوجود علة المنع الخ] وهي التقاء الساكنين على غير حددهما،

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود علة المنع فيها، وإنما لحقت الألف قبلها للفصل بين الأمثال، وهي نون الضمير ونون التوكيد، و(خفيفة) فاعل بـ (تقع) و(بعد) متعلق بتقع (وشديدة) معطوف بـ (لكن) على (خفيفة) و(كسرهما ألف) جملة إسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، و(ألفاً) مفعول مقدم بـ (زد) و(مؤكداً) حال من الفاعل المستتر في (زد) و(فعلاً) مفعول بـ (مؤكداً) و(أسنداً) في موضع الصفة لفعل، و(إلى) متعلق بـ (أسنداً) ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٤٦ - وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ وَيَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك: اضرب الرجل، ومثله قوله:

لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

وفهم من قوله (لساكن) أنها مرادة معنى لأن حذفها لعارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم من قوله (ردف) أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى الثانية بقوله: (وبعد غير فتحة إذا

وبيانه أنك لو أتيت بنون التوكيد الخفيفة وصلاً بعد أحد الألفين التقى ساكنان على غير أحدهما.

قوله: [وهي نون الضمير ونون التوكيد الخ] وفيها إذاك نونان إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف.

وقوله: [وخفيفة فاعل] هذا على ما في غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفي بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل المقدر.

(واحذف خفيفة لساكن ردف)، قول كدي: [اضرب الرجل الخ] بفتح باء اضرب وأصله اضربين مؤكداً بالنون الخفيفة فلما تبعها ساكن حذفت وقيت الباء مفتوحة دليلاً على أن الفعل مؤكد، ولو كان غير مؤكد لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين.

وقوله: [ولا تهين الفقير الخ] هكذا في بعض نسخ المكودي بإثبات الواو في ولا تهين الخ، وحينئذ فلا إشكال أن البيت من المنسرح والذي في غالب النسخ لا تهين الخ بحذف الواو وهو الذي في الموضح وفي كثير من كتب العربية وهذا لا يصح من جهة العروض، وقول بعض البيت من الخفيف سهو لأن السوابق واللواحق تدل على أنه من المنسرح فمن السوابق قوله منها:

لكل هم من المهموم سعه والصبح والمسا لا فلاح معه

ومن اللواحق قوله:

قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه
فاقبل من الدهر ما أتاك به من قر عيناً بعيثه نفعه

وهي قصيدة فيها حكم كثيرة، وقائلها الأبطح جاهلي كان قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة، والشاهد في لا تهين وأصله قبل دخول لا عليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لا فجزمته بالسكون على النون

تقف) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو: اخرجن يا زيدون، واخرجن يا هند، بعد أن تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت عليهما ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حيثما حذف لأجلها، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

٦٤٧ - وَارْزُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُلِمَاً

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها، ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول: يا زيدون اخرجوا، يا هند اخرجي، وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى، و(ردف) في موضع الصفة (لساكن) و(بعد) متعلق بـ (احذف) وكذلك (إذا) و(إذا حذفتها) متعلق بـ (اردد) وها عائدة على النون، و(ما) مفعول باردد وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل السكون وصلتها (علما) و(من أجلها) و(في الوصل) متعلقان بـ (علما) والتقدير: اردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي علم من أجلها في الوصل. ثم قال:

٦٤٨ - وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قِفَا

الضمير في (أبدلنا) عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفاً فتقول في اضربن في الوقف اضربا، وفي قفن قفا، وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل:

فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقي النون قبلها مفتوحاً دالاً عليها فهو مؤكد مبني في محل جزم بلا النافية، وقول يس أنه مجزوم بسكون مقدر في آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التي أتى بها لأجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهو لاقتضائه أنه يبقى معرباً في اللفظ وإن اتصلت به النون وليس كذلك إذ الفعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه إعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولم يبق إلا المحل. قال الشيخ بناني: ومن العجب أن مثل ذلك وقع للعلامة ابن زكري والكمال هـ ومثل ما وقع لابن زكري وقع لشيخنا سيدي علي قصارة. وفاعل تمين ضمير المخاطب والفقر بالنصب مفعوله وعلك لغة في لعل والكاف اسمها وأن تركع خبرها ومعنى الركوع الخط والواو في والدهر واو الحال، ومن معنى البيت قول الشاعر:

لا تحقرن امراً إن كان ذا ضعة كم من وضيع من الأقوام قد راسا
فرب قوم حقرناهم فلم نرهم أهلاً لخلعتنا صاروا لنا رؤوسا

(واردد إذا حذفتها)، قول المكودي: [فتقول: يا زيدون اخرجوا] أي في الوقف لكن يكون التوكيد حيثئذ مجهولاً إذ لا يدرى هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أو لم يؤكد. (فإن قلت): إذا كان الجهل موجوداً فالأولى أن يقال إن النون لا تؤكد بعد الواو والياء إلا وصلاً لا وقفاً وهو أولى من قولهم أنها أكد بها ثم حذفت ورفع ما حذف لأجلها وجهل الحكم. (قلت): أجيب بأنهم لما أبدلوا بعد الفتحة ألفاً في

«لنصفعن» لنصفعاً وليكونن، وليكوناً، و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من فاعل (أبدلنها) أي في حال كونك واقفاً، ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

ما لا ينصرف

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَوْ مُبَيِّنٌ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمْكَنًا

يعني أن الصرف هو التنوين الذي يبين به أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم

الوقف علمنا أن التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للألف وجهل التوكيد معها وفقاً لا يضر والله أعلم.

ما لا ينصرف

وجه المناسبة بين البابين أن نوني التوكيد يؤكدان الفعل فلها تعلق به، والاسم الذي لا ينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به، ثم اختلفوا في اشتقاق المنصرف على أقوال: أولاها أنه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللبن لأن المنصرف خالص من شبه الفعل لكن يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر في المعرب والمبني أن للاسم أقساماً ثلاثة، الأول: غير متمكن ولا أمكن وهو المبني لكونه أشبه الحرف في أحد الوجوه المارة في قوله: كالشبه الوضعي الخ.

الثاني: متمكن أمكن وهو الذي لم يشبه الحرف أصلاً وهو الذي مر من المبتدأ والخبر إلى النداء.

الثالث: متمكن غير أمكن أي معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذان القسمان الأخيران داخلان في قوله سابقاً: ومعرب الأسماء الخ.

(الصرف تنوين أتي مبيناً. معنى) مراد الناظم بقوله معنى بقاؤه على الأصل بحيث لم يشبه لا حرفاً ولا فعلاً.

قول المكودي: [وما صرح به من أن الصرف هو التنوين] أي تنوين التمكين لا مطلق التنوين وهذا قول من أقوال ثلاثة. ثانيها: أنه تنوين التمكين مع الجر. ثالثها: أنه جميع أنواع التنوين الأربعة الخاصة بالاسم التي هي تنوين التمكين والتكثير والمقابلة والعوض، والقول الأول كما قال المكودي هو مذهب المحققين، واستشكل بالثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فإن هذه الثلاثة منصرفة ولا تنوين صرف فيها، أما الأولان فلا تنوين فيها أصلاً، وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين وإنما هو للمقابلة، وأجيب بأن الأولين النون فيها قائمة مقام التنوين في الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للإضافة كما يحذف التنوين لها، ويدلك على أن النون بمنزلة التنوين أن الحرف الذي قبل النون فيها منزل بمنزلة حركة المفرد، والنون فيها منزلة منزلة الحركة الثانية وهي المسماة بالتنوين في المفرد فيكون الصرف تنويناً

مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف، فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فهو غير منصرف.

أو نوناً قائمة مقامه، وخص الناظم التنوين بالذكر لأنه الأصل، وأجيب عن جمع المؤنث بأن فيه تنوينين: أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذف لأنه ساكن، وتنوين المقابلة ساكن، كما أنه يحذف لال والإضافة، وإذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديراً فلا حاجة لاستثناء الموضح له، وقول من قال: أن المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لأنه لا تمكن الواسطة.

وقوله: [لوجود علتين الخ] أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذي لا ينصرف وأنه ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامهما، ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله:

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الأصل، وبيان ذلك أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثاً ولا معرفة ولا مركباً ولا مزيداً ولا وزناً عجمياً ولا وصفاً، فإن خرج الاسم عن الأصل بفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين منع من الصرف الذي هو التنوين لأنه صار شبيهاً بالفعل، ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان: إحداهما من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر، والمشتق فرع عن المشتق منه، وأما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل أو ما يقوم مقامه، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو علة تقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت علتان من جهة اللفظ فقط فلا أثر لهما نحو أجيبال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منهما لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفف بالكسرة، وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن لأن التي من جهة المعنى إنما هي العلمية والوصف كما ستعرف ذلك، والعلمية والوصف لا يمكن اجتماعهما، وقول بعض أنها اجتماع في حائض وقال إن فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتي، وتسميتهن التأنيث معنوية في نحو هند إنما هو في كونه ليس بالتاء ولا بالالف.

ثم إن هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيثان ألف التأنيث مطلقاً وصيغة بمتهى الجموع وياقيها لا بد فيه من وجود علتين: إحداهما معنوية وهي لا تكون إلا أحد شيئين علمية أو وصف. والأخرى لفظية وهي مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهي على ترتيب الناظم زيادة الألف والنون أو وزن الفعل أو العدل، ومع العلمية فأحد أمور سبعة: إما مع التركيب المزجي، أو مع زيادة الألف والنون مع التأنيث بغير ألف، أو مع العجمة، أو مع وزن الفعل، أو مع ألف الإلحاق، أو مع العدل. (تنبيه) تسميتهن نحو أحمد ممنوعاً لعلتين فيه مساحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل مجموعها هو الذي يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة.

وقوله: [وإنما ذكر الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف، فأجاب عنه المكودي بأن بمعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف.

ثم إن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

٦٥٠ - فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعَ صَعِرَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَماً وَقَعَ

يعني أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقاً أي كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذكرى وسلمى وحبل وسكرى، وحمراء وأسماء وزكرياء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما: التأنيث ولزوم ألف التأنيث (فألف التأنيث) مبتدأ وخبره (منع) (ومطلقاً) حال من الضمير في (منع) العائد على المبتدأ، و(حواه) صلة (الذي) والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في (حواه) والهاء في حواه عائدة على ألف التأنيث، و(كيفما وقع) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: كيفما وقع منع الصرف. ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال:

وقوله: [اثنا عشر نوعاً الخ] (فإن قلت): هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة في الأنواع تسع. (قلت): لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونها، والعلل سابقاً عدت إجمالاً من غير مراعاة شيء.

وقوله: [خمس في النكرة الخ] هذا سهو لأنه يقتضي أن هذه الخمسة لا تمنع من الصرف إلا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقاً كما يأتي، فالصواب أن يقول خمسة في النكرة والمعرفة وهو الموجود في بعض نسخه ومع ذلك ففيه شيء.

(فألف التأنيث مطلقاً منع)، قول المكودي: [نحو ذكرى الخ] مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبل وصف خاص، وسكارى جمع سكران، وحمراء بالمد وصف واصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه ألفاً أخرى فوقع في الصورة جمع بين ألفين وهو محال لفظاً، وحذف الأولى ينافي المد الذي سيقت له، ولو حذف الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد، إذا علمت هذا فإسناد المد إلى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث وإلا فالمدود ما قبلها.

وقوله: [وأسماء] علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو.

وقوله: [وزكرياء] تبع في التمثيل به المرادي ومثله للموضح وهو اسم للنبي المعلوم لكن قالوا يتوقف في كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته، والذي حققه بعض المحققين أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

وقوله: [وهما التأنيث الخ] فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أي علامته، فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه كالألف. (فإن قلت): ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم: أن الأول قائم مقام علتين والثاني قلتم لا بد فيه من علة أخرى معاً كما يأتي؟ (فيمكن الجواب) بما قيل أن ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها

٦٥١ - وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفِ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً تَأْنِيثٌ خُتِمَ

يعني أن زائدي فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا في وصف سلم من أن يختم بـاء التأنيث، والمانع من الصرف الألف والنون والصفة، وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو (فعلان) وفهم من قوله (في وصف) أن هاتين الزائدتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان. وفهم منه أن الوصف المحتوي على هاتين الزائدتين إذا أتت بالهاء لم يتمتع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما: غضبي وسكري، ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

(وزائدا) معطوف على الضمير المستتر في (منع) العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف للدلالة ما تقدم عليه أي وزائدا فعلان كذلك، و(في وصف) متعلق بـ (زائدا) و(سلم) إلى آخر البيت في موضع الصفة لـ (وصف) و(ختم) في موضع المفعول الثاني لـ (يرى) و(بتاء) متعلق بـ (ختم) ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٥٢ - وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعُ تَأْنِيثٍ بَتَاءً كَأَشْهَلَا

بمعنى أنك إذا أردت المذكر فإزالتها تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فإنها تحذف مع المذكر وحمل نحو فاطمة مما فيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمله.

(وزائدا فعلان في وصف سلم)، قول المكودي: [لم يمنعا الخ] أي لأجل الوصف فلا ينافي أنها قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتي في قوله: كذلك حاوي زائدي الخ، على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شيء لا أنه شرط.

وقوله: [نحو سرحان] هو اسم للذئب والأولى أن يمثل بنحو ربحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلان.

وقوله: [نحو ندمان الخ] محل صرف ندمان إذا كان من المندامة وهي المكاللة عند شراب الخمر وغيره، وأما إن كان من الندم فهو ممنوع من الصرف لأنه يقال في مؤنثه ندمى أيضاً. ثم إن المكودي جعل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقاً: المانع له من الصرف الألف والنون والصفة، ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت في من قوله في وصف بمعنى مع على حذف مضاف، والتقدير مع الإعراب الثاني عند المكودي وهو الحق: وزائدا فعلان مع من وصف سلم الخ كذلك أي يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث، وهذا الذي قرره هو مذهب جمهور البصريين وهو الذي في التسهيل، وقال بعض البصريين وهو الذي في الباب السادس من المغني: أن المانع زيادة الألف والنون فقط، قيل: وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل، ووجه هذا القول أن الألف والنون قايما مقام ألف التأنيث. (ووصف

يعني أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعاً من التاء ينصرف، وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفعل اسم للدعوة.

وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يتمتع من الصرف كأربع من أسماء العدد.

وفهم منه أيضاً أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب.

وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنث بالهاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فإن مؤنثه أرملة. وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمرأ. وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى. وما لا مؤنث له كأكرم للعظيم الكمرة، لأن قوله (ممنوع تأنيث بتا) شامل له. وشمل أيضاً ما اسميته عارضة كأدهم. و(وصف) معطوف على (زائداً) ويجوز أن يكون مبتدأ مخذوف الخبر كما تقدم في (زائداً فعلاً) و(أصلي) نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ، و(وزن) معطوف على وصف، و(ممنوع) حال من أفعل، و(بتا) متعلق بـ (تأنيث). ثم صرح بمفهوم قوله (أصلي) فقال:

٦٥٣ - وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

يعني أن وزن أفعل إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا: مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك أرنب أي ذليل وأصله الأرنب، وكما يلغى عارض الوصفية فذلك أيضاً يلغى

أصلي ووزن أفعلا، قول كلبي: [كأربع من أسماء العدد] كونه اسماً للعدد المعلوم هو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله: والغين عارض الوصفية.

وقوله: [أرمل للفقير الخ] أي وصف للفقير احترازاً عما إذا كان وصفاً عاماً، فإن مؤنثه رملاء بدون تاء، ومن ذلك ما حكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أي قليل المطر، وسنة رملاء أي قليلة المطر، فأرمل في هذا ممنوع من الصرف، وإنما اشترط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث، فإذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف.

وقوله: [للعظيم الكمرة] يفتح الميم كالحشفة وزناً ومعنى كما في القاموس والمصباح، وما شاع على الألسنة من سكون الميم لغة علمية.

وقوله: [معطوف على وصف] الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوباً على أنه مفعول معه. (والغين عارض الوصفية) الإضافة فيه مع الإضافة في قوله وعارض الإسمية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي والغين الوصفية العارضة والإسمية العارضة، ويتعين قراءة الإسمية في كلام الناظم بسكون لام التعريف وإثبات همزة الوصل في الدرج وذلك ضرورة، ثم إن هذا البيت والذي بعده لو حذفها الناظم ما ضره للاستغناء عنها بمفهوم وصف أصلي.

قول المكودي: [وأصله الأرنب] أي أن هذا اللفظ في الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفاً، وليس المراد أن أرنب بدون أل معلول عن الأرنب بآل لأنه لا معنى له، قال ابن غازي: الصواب

عارض الإسمية وإلى ذلك أشار بقوله: (وعارض الإسمية) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفاً فيجري مجرى الأسماء فتلغى الإسمية ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله:

٦٥٤ - فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضَعُ فِي الْأَصْلِ وَضْعاً أَنْصِرَافُهُ مُنْعٌ

من أسماء القيد (أدهم) وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الإسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مررت بأدهم أي بقيد، ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً، فـ (الأدهم) مبتدأ، و(القيد) بدل منه بدل الشيء من الشيء، و(انصرافه منع) خبر المبتدأ، و(لكونه) متعلق بـ (منع) و(في الأصل) متعلق بـ (وضع).

ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٥ - وَأَجْدَلُ وَأَخِيلُ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ النَّعَا

(أجدل) اسم للصقر، و(أخيل) اسم لطائر ذي خيلان، و(أفعى) اسم لضرب من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف، ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في (أجدل) لأنه من

إبدال الناظم كأربع بكأربع لأن أربع فقط شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج عما مر.

(فالأدهم القيد لكونه وضع) في كلام الناظم تقديم العلة على المعلول لضيق النظم، والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع في الأصل وصفاً، ثم إن الذي يمنع من الصرف إنما هو أدهم بدون أل، وأما المقرون بآل فهو مصروف وقرنه الناظم بآل ضرورة.

قول المكودي: [لنوع من الحيات] في القاموس: الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى، وبه يعلم ما في الأزهري.

(وأجدل وأخيل وأفعى)، قول المكودي: [أجدل اسم للصقر] بفتح الصاد اسم للطائر الذي يصطاد قاله الجوهري وهو الباز وقيل بل هو أعم.

وقوله: [اسم لطائر ذي خيلان] جمع خال وسيقول الناظم: وشاع في حوت وقاع الخ، وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تحالف لونه يقال له الشقران والعرب تشاء به، وقيل: طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله.

وقوله: [اسم لضرب من الحيات] يضرب بها المثل في الظلم، يقال: أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبني لنفسها بيتاً وكل بيت قصده هرب أهله منه وتركوه لها خوفاً منها.

وقوله: [معنى الصفة] أي الذي هو الاشتقاق باعتبار لفظها وإلا فهي أسماء أصلاً وحالة راهنة، ثم إن

الجدل وهو القوة، و(أخيل) لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان، وفهم من قوله (مصرفه وقد ينلن المتعا) أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

٦٥٦ - وَمَنْعُ عَدْلِ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ

يعني أن هذه الأسماء التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما (مثنى) فهو وصف معدول عن اثنين اثنين، فإذا قلت: جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما (ثلاث) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضاً مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما (آخر) فهو أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر، وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل وبالإضافة فعدل عما يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

٦٥٧ - وَوَزَنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

يعني أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول: مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع. (وزن) مبتدأ

الاشتقاق في الأولين ظاهر كما قال كدي، وأما في الأخير الذي هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وإنما له مادة من معناه وهو الإذابة لأنها إذا ذكرت تصور الإنسان إذابتها.

(ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل إخراج اللفظ عن صيغته الأصلية مع بقاء معناه.

قول المكودي: [جاء القوم مثنى الخ] الأولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لأن الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحياً ويكون اللفظ مجروراً، وأما مثنى في مثاله فهو حال والحال وإن كانت وصفاً لكن معنى لا اصطلاحاً.

وقوله: [فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ] أشار بهذا إلى أن مثنى وما ذكر معه من الأعداد معدولة عن أصول أعدادها المكررة لا المفردة فقط، ففي العدل زيادة معنى ليس في الأصل من دون تكرار، فإذا قلت: مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم، وإذا قلت: مررت بقوم ثلاث فالمراد أنك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء كثر عددهم أو قل وإنما عدلوا عن الأصل المكرر للاختصار، فإن مثنى مثلاً أخصر من اثنين اثنين.

وقوله: [معدول عن الألف واللام] أي عن ذي الألف واللام الخ فهو على حذف مضاف، والمعنى: أن آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها.

وقوله: [وذلك لأنه الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: ولم احتجتم إلى جعل آخر بدون أل معدولاً عن المقرون بها؟ فقال: وذلك الخ.

وقوله: [وحق ما كان كذلك الخ] أي وحق اسم التفضيل إذا كان جمعاً أن يستعمل بأل الخ «لأنه إذا كان مجرداً من أل والإضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله: وإن لمذكور يضاف أو جرداً الخ، وهنا قد وجدناه

والخبر في قوله (كهها) أي مثلها، وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن، و(من واحد) وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال:

٦٥٨ - وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ أَلْمَفَاعِيلِ يَمْنَعُ كَافِلًا

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل في كونه مفتوح الفاء، وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل، أو ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظر في الواحد، وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد، وما أوله غيرها كدراهم، وشمل قوله (المفاعيل) ما أوله ميم كمصاييح. وما ليس أوله ميماً كدنانير، و(كافلا) خبر (كن) و(يمنع) متعلق بـ (كافلا) و(مفاعلا) مفعول بـ (مشبه).

مجرداً من أل والإضافة وهو مطابق، فادعوا أنه معدول عن المقرون بـ آل فيلزم فيه المطابقة لقوله: وتلو آل طبق، وما قال كدي هو مذهب الجمهور، ورده الفارسي بأن المعدول يكون تابعاً لأصله، فإن كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن أمس والسحر، فكل من الأصل والمعدول معرفة وآخر هنا نكرة والآخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولاً عنه، ولهذا قالوا: الصواب هنا ما حرره المرادي وتبعه الموضح أن آخر معدول عن آخر المفرد، وذلك أن القياس في اسم التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً وهنا آخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد إلى الجمع، وأصل آخر آخر بهمزتين قلبت الثانية ألفاً.

(وكن لجمع مشبه) كان ينبغي للناظم أن يذكر هذا البيت والآيات بعده عقب قوله: فألف التأنيث الخ، لأن في كل منهما علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذكر ذلك هنالك.

قول المكودي: [مفتوح الفاء] المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كقناديل أو زائد كمصاييح.

وقوله: [وهما الجمع وعدم النظر الخ] فالجمع علة معنوية وعدم النظر علة لفظية كما صرح به الأزهري، وقال يس: الصواب أن علتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها، والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة، كما أن العلم لازم لمسماه، ومعنى كونه لا نظير له في الأحاد أن سائر جموع التفسير للكثرة له نظير في الأحاد، فنظير رسل مثلاً عنق، ونظير رجال كساء، ونظير حمر قفل، ونظير غرف صرد اسم لطائر، ونظير حجج عنب، ونظير قتلى سلمى. ونظير صبية قرية وهكذا، ولا يرد أفعال كأجمال، ولا أفعل كأكلب، فلم يسمع على وزنها مفرد لأنها جمعاً قلة، وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول أجيال، وإنما سمي هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع، لأن جمع التفسير إذا لم يكن على هذه الصفة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضميتين جمع أصيل، فيجمع أصل على أصال وأصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التفسير، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد جمع على صواجات.

ثم إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان: أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفاً نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه. والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٥٩ - وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسَارِي

يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين في آخره في حالة الرفع والجرف فتقول: هذه جوار، ومررت بجوار، وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح فتقول: رأيت جوارى. وفهم من قوله (كالجوارى) أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلاً، وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة، والتنوين في سار للصرف، ويخالفه أيضاً أن المقدر في باب جوار الفتحة والمقدر في باب سار الكسرة.

وقوله: [نحو عذارى] جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت بخاتم ربها، وأصل عذارى عذارى بياء مضمومة دون تنوين ثم تقول: تحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة فقلبت ألفاً فلا يمكن تنوين الراء لأجل الألف، وأما الإعراب فعلى الألف تعذراً، وهذا الاستعمال في المعتل غير غالب والغالب هو منطوق الناظم.

(وذا اعتلال منه كالجوارى)، قول المكودي: [من حذف الحركة الخ] لا معنى له والصواب أن يقول في بقاء كسرة ما بعد الألف على حالها وعدم إبدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى. وقوله: [في لحاق التنوين] الأولى أن يقول: في حذف يائه وتنوين ما بعد الألف، وليس المراد أنه كسار في كل وجه وبه يسقط اعتراضه.

وقوله: [مررت بجوار الخ] جوار مخفوض بالفتحة النائية عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً وعوض منها التنوين وأصله جوارى بياء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوقه هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخرأ فحذفت فوقه إخلال بصيغة منتهى الجموع لأنه لم يبق بعد الألف إلا حرف واحد فعوض من الياء التنوين، وهذا مبني على أن منع الصرف سابق على الإعلال، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، فأصله حيثئذ جوارى بالتنوين فحذفت الضمة للاستئصال ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين، قال الرضي: وهذا القول أرجح.

وقوله: [وظاهر النظم الخ] هذا الاعتراض مبني على أن التشبيه تام، والحق أن التشبيه إنما هو في حذف الياء وتنوين ما بعد الألف في كل منهما فلا ينافي أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف، وكون الأول يخفض بالفتحة والثاني بالكسرة.

و(ذا اعتلال) مفعول بفعل مضمر يفسره (أجره) و(كسار) متعلق بـ (أجره) و(منه) متعلق بـ (اعتلال) و(كالجوارى) في موضع نصب على الحال اهـ.

٦٦٠ - وَلَسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومُ النَّعْ

يعني أن (سراويل) ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل، وفهم من قوله (شبه) أن (سراويل) ليس بجمع وهو الصحيح خلافاً لمن قال انه جمع سروال أو سروالة. ثم قال:

٦٦١ - وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ

يعني أن ما (سمي) به من الجمع المذكور (أو بما لحق به) كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد وسراويل: مررت بمساجد وسراويل، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، هذا معنى ما شرح به المرادي هذا البيت، وعندني أن قوله: (وإن به

وقوله: [ومنه متعلق باعتلال الخ] الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتاً لذا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع.

وقوله: [في موضع نصب الخ] هذا هو الصواب فيكون قيداً للاحتراز لأن الحال قيد في صاحبها.

(ولسراويل بهذا الجمع)، قول المكودي: [لشبهه بالجمع] فهو مفرد أعجمي فارسي أعرب حملاً على موازنه من العربي، فلا ينتقض قولهم الجمع الذي لا نظيره في الأحاد بسراويل لأنه أعجمي وكلامهم إنما هو في الألفاظ العربية وضعاً، ورد الناظم بقوله: اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذي نقل عن العرب صرفة، قالوا: واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على أن الأخفش نقل عن العرب صرفة أيضاً فالصواب جواز الوجهين فيه.

(وان به سمي أو بما لحق)، قول المكودي: [الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ] هذان رأيان: الأول رأي سيويه، والثاني رأي المبرد، وينبغي عليهما أنه لو طرأ تنكيره فعلى الأول يمنع الصرف لبقاء الصيغة والأصالة وعلى الثاني يصرف لفقد العلمية.

وقوله: [هذا معنى ما شرح الخ] ما شرح به المرادي هو الصواب، وحمل كدي وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه يوجب التكرار في كلام الناظم. لأن ألف التانيث إذا سمي بما هي فيه فقد دخل في قول الناظم كيفما وقع فشمّل المعرفة والنكرة كما مر، وإذا كان مسمى باللفظ الذي فيه الألف والنون فهو قوله فيما يأتي: كذلك حاوي زائدي فعلنا الخ، وإن كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل في قوله: كذلك ذو وزن يخص الفعلا، وباب مثني يدخل في قوله: والعلم يمنع صرفة إن عدلا الخ، ويلزم على حمل كدي من جعل فاعل يحق عائداً على سراويل جريان الصلة على غير من هي له مع عدم إبراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس، ورجح الشيخ الطيب ما للمكودي وانظر ما وجهه.

سمي) أي وإن سمي بسراويل (أو بما لحق به) يعني من جمع ما تقدم من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية، ولا وجه لتخصيص الجمع، وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية، والضمير في (به) الأول على الشرح الأول عائد على الجمع، وكذلك (به) الثاني، و(ما) واقعة على (سراويل) والضمير العائد على الموصول الفاعل بـ (لحق) وهو عائد على (سراويل).

وأما على التفسير الثاني فالضمير في (به) الأول عائد على (سراويل) وفي (به) الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة، و(ما) واقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في (به) والتقدير: وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق (فالانصراف) مبتدأ، و(منعه) مبتدأ ثان، و(يحق) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والأول مع ما بعده جواب الشرط.

ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول منها بقوله:

٦٦٢ - وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرَبَا

يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجملة نحو: برق نحره، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا، والمزج في اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويبني آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو: معدي كرب. وخرج

وقوله: [وإن سمي بسراويل النخ] كلام المكودي في غير ما موضع يقتضي أن النائب فاعل سمي هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين، والصواب أن نائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمي على حد ما مر في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل النخ.

(والعلم امنع صرفه مركباً)، قول كدي: [ويبنى آخر الأول على الفتح النخ] هذه هي اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الإسمين للثاني ويعرب الأول بحسب العوامل والثاني بجره بالإضافة فيكون حكمه حكم المركب الإضافي الذي لا يحتمل غير الإضافة، وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلا إعراب فيهما أصلاً، لكن على هذين اللغتين الأخيرتين لا يقال له مركب مزجي.

وقوله: [نحو بعلبك] البعل في الأصل الزوج، والبك: الدق والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علماً على بلد كحضر موت.

وقوله: [في آخر الثاني النخ] فتقول: جاء معدي كرب، ورأيت معدي كرب، ومررت بمعدي كرب، فهو في الأول مرفوع بضمة ظاهرة على الباء، وفي الثاني منصوب بفتحة على الباء، وفي الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي، ومعدي قال الزنجشري: مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزته، والكرب: الفساد، فكأنه قيل: هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد.

بقوله (تركيب مزج) تركيب الإسناد وتركيب الإضافة، وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى. و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (امنع) و(مركبا) حال من (العلم) و(تركيب) مفعول مطلق والعامل فيه (مركبا). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٦٣ - كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا كَغَطْفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

يعني أن العلمية أيضاً تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله (فعلان) يوهم إرادة هذا

وقوله: [فيسكن] أي يبنى على سكون الباء.

وقوله: [تركيب الإسناد وتركيب الخ] أما المركب الإسنادي إذا سميت به شخصاً فحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما مر في العلم، فإذا سميت شخصاً ببرق نحره وقلت: جاء برق نحره أو رأيت برق نحره أو مررت ببرق نحره لكان مرفوعاً في الأول بالضمة منصوباً في الثاني بالفتحة مجروراً في الثالث بالكسرة، والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف ما مر للأزهري.

وأما المركب الإضافي فالإعراب على الجزء الأول وحكم الجزء الثاني ما كان عليه قبل الإضافة، فإن كان الجزء الثاني غير منصرف قبل العلمية بقي بعد العلمية كذلك كأيوب من أبي أيوب، وإن كان قبلها مصروفاً بقي كذلك كعبد شمس.

(فإن قلت): ما الفرق بينهما وبين المزجي حتى منع من الصرف هو دونهما مع أن التركيب فرع الإفراد وهو موجود في كل؟ (قلت): أجيب بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله أو مبتدأ وخبراً مثلاً، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو إعراب الأول بحسب العوامل والثاني بالإضافة، فلما سمي بكل من الإسنادي والإضافي استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبرنا تركيبه دونها.

وقوله: [وخرج بذكر المثال الخ] بل موضوع الباب في الاسم المعرب وهذا مبني فلا يدخل أصلاً حتى يجتزأ عنه، وقد مر في العلم ذا إن بغيرويه تم أعربا. (كذاك حاوي زائدي فعلان).

قول المكوذي: [يوهم إرادة الخ] بل لا إيهام في كلام الناظم لأن تقديره كما قال هو علم حاوي ومشتمل على زائدي فعلان الخ، فالأخوذ من الناظم أن كل علم اشتمل على هاتين الزيادتين فإنه يمنع من الصرف فيكون قوله كغطفان تمثيلاً لا للإخراج، وأما قوله سابقاً: وزائدا فعلان الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا يجاوزه لغيره لأنه قصره عليه، وغطفان اسم أبي قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن قيس بن عيلان، وأصبهان اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها، وفي أصبهان أربع لغات: فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها، وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلون فاء، ومثل الناظم بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون علماً للإنسان أو لغيره، فإن كانت النون أصلية بأن تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان.

الوزن كما تقدم في قوله (وزائدا فعلان) في وصف أزال ذلك الإيهام بقوله (كنغطفان وكأصبهان) فعلم أن الوزن غير مخصوص لأن وزن أصبهان أفعلان، ووزن غطفان فعلان، وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو: سلمان وعمران وعثمان وخراسان. وقوله (حاوي زائدي) مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير: كذلك علم حاوي زائدي فعلان. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منها فقال:

٦٦٤ - وَكَذَا مُؤَنَّثُ بَهَاءٍ مُطْلَقًا وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

يعني أن العلم المؤنث بالهاء يتمتع صرفه مطلقاً سواء كان ثنائياً كبهة، أو زائداً كخولة وعائشة، وسواء كان مدلول الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة. ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه وقد أشار إلى الأول بقوله: (وشرط منع العار كونه ارتقى).

٦٦٥ - فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع:

الأول: الزائد على ثلاث كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

(كذا مؤنث بهاء مطلقاً) احترز بقوله بهاء من المؤنث بناء التأنيث نحو بنت وأخت إذا صارا علمين فإنهما يصرفان كما نص عليه سيبويه، وإن كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين كهند الآتي.

(فإن قلت): ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الأول دون الثاني؟

(قلت): الفرق أن الهاء لا يؤق بها إلا للتأنيث، وأما تاء التأنيث التي في بنت وأخت فإنها آتي بها للتأنيث مع الإلحاق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث.

(لا يقال) لم أثرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف في نحو قائمة؟

(لأننا نقول): هاء التأنيث في العلم جزء منه لازمة لا تنفك عنه أبداً فهي فيه كأنها لام الكلمة، وفي الوصف غير لازمة بل هي عارضة مع كون الموصوف مؤنثاً فلو كان مذكراً لحذفت فلهذا اعتبرت في العلم دون الوصف.

قوله: [وقد أشار إلى الأول النخ] الأولى أن يقول: وقد أشار إلى ما يشترط في الأول ويلزم من ذكر ما يشترط فيه ذكره هو.

(وشرط منع العار كونه ارتقى)، قول المكودي: [كزينب وسعاد النخ] هما ممنوعان من الصرف لعلتين: معنوية وهي العلمية، ولفظية وهي التأنيث المعنوي. والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث.

(فإن قلت): قولهم إن التأنيث معنوي يقتضي أنه علة معنوية فيكون اجتماع في اللفظ علتان معنويتان

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث، كما إذا سميت امرأة يزيد فإنه نقل من الحقة إلى الثقل.

(وشرط) مبتدأ، و(منع) مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى (العار) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(العار) أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة، و(كونه) خبر المبتدأ، و(ارتقى) في موضع الخبر لكون، و(فوق) متعلق بـ (ارتقى) و(الثلاث) مضاف إليه وهو مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، و(أوزيد) مخفوض بالعطف على (كجور أو سقر) و(اسم امرأة) حال من (زيد) و(لا اسم) معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله (اسم امرأة). ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية. (قلت): أجب بأن معنى كون التأنيث معنوياً أن علامته ليست ملفوظاً بها بل هي مقدرة قام مقامها غيرها، ثم إن العلامة المقدرة هي الهاء لا ألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر.

وقوله: [كجور اسم بلد] ينسب إليها الورد فيقال له ورد جوري لحسن لون وردها وجودة رائحته، وعمل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد، وإن اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حيثئذ إلا العلمية مع العجمة، والعجمة لا تؤثر في الثلاثي الساكن الوسط كنوح كما يأتي واعتبار التأنيث والتذكير يقال في سائر أسماء البلدان، وكذلك في أسماء القبائل كقريش وقيم، فإن راعيت القبيلة مع العلمية منعت، وإن راعيت الحي صرفت، وكذلك أسماء الكلمات نحو كتبت محمداً، فإن راعيت لفظ محمد صرفت وإن راعيت معناه منعتة للعلمية والتأنيث المعنوي، وفي الفريدة للسيوطي:

وابن القيسيل والبلاد والكلم على الذي قصده كما رسم

وقوله: [لأن الحركة قامت مقام الخ] أي حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد، وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع، والحرف الرابع قائم مقام الهاء، ولك أن تقول: إن العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما، وإنما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة في الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة.

وقوله: [أو سقر] اسم للطبقة السادسة من جهنم أعادنا الله من سائرهما، وطبقاتها سبع نظمتها على الترتيب في قولي:

جهنم ثم لظى فالخطمه	ثم الجحيم فالسعر المؤلة
فسقر سادسة فهاوية	منها أجزنا ربنا بالواقية

٦٦٦ - وَجْهَانِ فِي أَلْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان: المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله: (والمنع أحق) وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب

فصرف الأول ومنع الثاني. (وجهان) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (في العادم) (وتذكيراً) مفعول بالعادم، و(سبق) في موضع الصفة لتذكيراً، و(عجمة) معطوف على (تذكيراً). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٦٧ - وَالْعَجْمِيُّ الْوُضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف، وفهم من قوله (العجمي الوضع والتعريف) أن الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم انصرف كلجام، وأنه إذا كان في كلام العجم ونقل لكلام العرب علماً انصرف أيضاً نحو بندار

(وجهان في العادم تذكيراً سبق)، قول المكودي: [فقال: لم تتلفع الخ] البيت من المنسرح، وتتلفع: مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التقنع والتلثم، ودعد بالتونين اسم امرأة فاعل تتلفع. والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كغرف جمع غرفة والعلبة إناء يتخذ من جلد تشرب الأعراب بالبادية فيه، ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضرة لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادي بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع، ولا تشرب في العلبة كأهل البوادي بل تشرب في الفخار، والشاهد في تونين دعد الأول ومنع الثاني.

(والعجمي الوضع والتعريف مع)، قول المكودي: [وفهم من قوله الخ] الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التي هي إبراهيم وإسماعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم.

وقوله: [وكان في كلام العجم غير علم] أي لما نقل لكلام العرب غير علم أيضاً انصرف وهذه الزيادة لا بد منها ليغاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة في بعض نسخه.

وقوله: [كلجام] بكسر اللام اسم للآلة التي تجعل في فم الفرس غالباً فهو مصروف لأنه غير عام عند العرب ولا عند العجم، فلو فرضنا أن العرب سمت به بقي على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار.

وقوله: [نحو بندار] بضم الباء وهو التاجر الذي يلزم المعادن لشراء ما يخرجها أربابها أو الذي يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر، وهذا الذي قالوا معنى بندار عند العجم. وأما عند العرب فهو علم على شخص، ومثل بندار قالون فإن معناه في لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى روي نافع لحفظه وإتقانه، فبندار وقالون مصر وفان لأنها غير علمين عند العجم وإن كانا علمين عند العرب

اسم رجل، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمّل كلام الفرس وغيرهم « من سائر الأعاجم. وفهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف وشمّل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك، والذي توفرت فيه شروط المنع نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، و(العجمي) مبتدأ، و(الوضع) مضاف إليه، و(التعريف) معطوف على (الوضع) و(مع) في موضع الحال من العجمي، و(زيد) مصدر زاد، يقال: زاد زيداً وزيادة، وحذف التاء من (الثلاث) لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان: التذكير والتأنيث، و(صرفه امتنع) مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٦٨ - كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعني أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف، فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول إذا سمي به، وشمّل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء

فلا عبرة به، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب. وقال أبو حيان: المشهور أنه يكفي في المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمي في أول أحواله إلى لغة العرب علماً وإن لم تكن علميته حاصلة عند العجم « وينبغي على القولين أن بندار وقالون مصر وفان على الأول ممنوعان على الثاني.

وقوله: [من سائر الأعاجم] كالروم والحبيشة والبربر والإفرنج، ويعرف كون اللفظ أعجمياً بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادي والأزهري.

وقوله: [إذا كان ثلاثياً انصرف] عللوا ذلك بضعف العجمة التي هي العلة اللفظية بمجيء العلم على أصل ما تبني عليه الأفراد العربية وهو الثلاثي فلا تؤثر العجمة فيه.

وقوله: [كنوح ولوط النخ] اعلم أن أسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة، منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد ﷺ وعليهم أجمعين وهو المشار إليهم بحروف شهم، وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام، وبعضهم أسقط شيئاً وجعل المنصرف ستة ولا وجه له.

وقوله: [ملك] بفتح الميم اسم أبي سيدنا نوح عليه السلام كما في القاموس. (فإن قلت): لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك في التأنيث نحو سقر؟ (قلت): حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع. والحرف قائم مقام الهاء الملفوظ بها في نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا يمكن أن يقوم الغير مقامها.

وقوله: [ومع في موضع الحال النخ] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ، والصواب أنه حال من الضمير في والعجمي العائد على الموصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمي النخ.

(كذاك ذو وزن يخص الفعل)، قول المكودي: [إذا سمي به النخ] يقتضي كلامه أنه لم يقف على علم

نحو إفعال بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك، وما كثر في الأسماء والأفعال معاً نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو أركب وأشرب، وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع، لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست

على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دثل علم على قبيلة، والعذر له أنه لما لم يكن منقولاً من الفعل لم يمثل به.

وقوله: [وشمل الغالب النخ] أي في قول الناظم غالب، وأشار المكودي بهذا إلى جواب اعتراض أوردوه على الناظم، وحاصل الاعتراض أنهم قالوا: أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة: وزن خاص بالفعل ولا يوجد في الاسم إلا إذا نقل من الفعل للعلمية نحو ضرب بضم الضاد مسمى به، أو ندر كدثل علم على قبيلة فليس منقولاً من الفعل وإنما هو منقول من دثل اسم لدوية لكن هذا نادر.

الثاني: وزن لا يوجد فيها كإفعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون في الفعل.

الثالث: وزن يوجد فيها على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه في الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل في الاسم على ذلك، وكلام الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر، ولذا قال السيوطي: الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معاً.

وإذا قلنا: عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحد لأنه مثال للقسم الثالث الباقي عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له، وقد أكثر الناس في الأجوبة فمعناها أن في كلام الناظم حذف أو مع ما عطف والتقدير أو غالب أو أولى ويدل له تمثيله بأحد وهذا لا يصح صناعة لأن الذي يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيراً وأم وثم قليلاً ولم يذكروا أو.

ومما أجيب به أيضاً أن كأحد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيد، والحق في الجواب ما أجاب به ابن قاسم^(١) وتبعه المرادي وكدي وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالاً وهو الوزن الكثير في الفعل، وعلى الغالب في الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى، ويدل لذلك تمثيله بأحد فإنه مثال للوزن الذي استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة في الفعل تدل على معنى، وأما يعلى فيحتمل أن يكون مثلاً للأكثر استعمالاً أو للأولى.

وقوله: [من فعل] أي المكسور العين كعلم فتقول اعلم.

وقوله: [نحو أفكل وأيدع] وزنها أحد، وفي القاموس: أفكل اسم للرعدة أي من خوف أو برد، والشرقاق والجماعة، وأيدع قال في القاموس أيضاً: هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحر تدأوى به الجراحات، وشجر يصبغ به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اهـ.

وقوله: [على معنى] وهو التكلم. وقوله: [وهو أيضاً النخ] يقتضي أن يفعل في الأسماء والأفعال على حد سواء كالذي قبله وليس كذلك بل وجوده في الأفعال أكثر.

(١) كذا. والصواب ابن أم قاسم ثم هو المرادي نفسه. اهـ مصححه.

كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه، وكذلك (يعلى) وهو على وزن يفعل وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يذهب في الأفعال ويرمغ في الأسماء، ومثل للغالب بـ (أحمد ويعلى) ولم يمثل للخاص، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فإنه منقول من كعسب إذا أسرع، و(ذو وزن) نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن، ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن، و(غالب) مخفوض بالعطف على (يخص) وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر، والتقدير: ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

٦٦٩ - وَمَا يَصِيرُ عِلْماً مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التانيث نحو: علقى وذفرى مسمى بهما، لأن علقى ملحق بجعفر، وذفرى ملحق بدرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان

وقوله: [ومثل للغالب بأحمد الخ] قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان في الفعل والاسم لكن الفعل أولى به، وأما يعلى فإنه يحتمل أن يكون مثلاً للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب. واعلم بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضي أن كل وزن هو أكثر في الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على إطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يحصى في الفعل وهو في الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم، ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقاً مع أن هذا الوزن غالب في الفعل.

وأجيب عن الناظم بأن الكاف في كأحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف منصوب على المفعولية، والتقدير أو غالب غلبة أحمد، ويعلى في اشتماله على زيادة في أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محرراً.

(وما يصير علماً من ذي ألف)، قول المكودي: [نحو علقى وذفرى] الجوهري: علقى اسم نبت قال سيبويه: يكون واحداً وجمعاً واحده علقاة ويعبر عالق يرعى العلقى. ثم نقل مما ذكر وصار علماً، وكون ألفه للإلحاق هو مذهب الجمهور. وقال سيبويه: إنها للتانيث، وأما ذفرى بكسر الذال المعجمة فهي الموضع الذي وراء أذن البعير وهو أول ما يعرق منه وقيل الألف للتانيث.

قوله: [وفهم منه أن الإلحاق الخ] هذا لا يفهم من الناظم بل الذي يفهم من الناظم أن ألف الإلحاق مع العلمية تمنع مطلقاً مع أنها لا بد من تقييدها بالمقصورة، وقد أخل المصنف بألف التكثير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازي بما يحرز الأمرين فقال:

وما يصير علماً من ذي ألف مقصورة لنحو إلحاق عرف

(فإن قيل): بأي شيء تعرف ألف الإلحاق من الألف الأصلية وألف التانيث والتكثير؟

(فالجواب) أن الألف إما أن تكون ثالثة أو رابعة فأكثر، فإن كانت ثالثة فهي أصلية لام الكلمة منقلبة

بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصير) و(علماً) خبر (يصير) وفي (يصير) ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، و(زيدت لإلحاق) في موضع الصفة لـ (ألف) و(ليس ينصرف) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

٦٧٠ - وَالْعَلَمُ اُمنَع صَرْفُهُ عُدِلًا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثَعَلًا

فالأول منها قوله (كفعل التوكيد) يعني أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية، فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات.

عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا، وإن كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فإن قام دليل على أصالتها فلا إشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو والصفو والدعوة، وإن لم يقم دليل فإما أن تكون في وزن من أوزان التانيث الآتية في قوله: والاشتجار في مباني الأولى الخ أم لا، والتي في أوزان التانيث إما أن يسمع تنكير ما هي فيه أم لا، فإن سمع فهي للإلحاق نحو علقى وذفرى، وإن لم يسمع تنكير ما هي فيه فهي للتانيث نحو سلمى وذكرى وحبل، وإن لم تكن في وزن من أوزان التانيث فإن كانت رابعة أو خامسة فهي للإلحاق وإن كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة في البحر، والعظيم الشديد قاله في القاموس.

وقوله: [نحو علباء] الجوهري: العلباء بالكسر عصب العنق.

وقوله: [لأنها زائدة] أي على أصول الكلمة كما أن ألف التانيث كذلك.

وقوله: [فإن همزتها مبدلة الخ] وذلك أنك لما أردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباي بالياء فوقعت الياء آخرًا إثر ألف فقلبتاها همزة فكانها مقلوبة عن أصل.

(والعلم اُمنع صرفه)، قول المكودي: [فعلمية الجنس الخ] بيانه أن فعل في التوكيد كجمع وكنع ويصع ويتع علم على جنس الإحاطة والشمول، كما أن سبحان علم على جنس التسبيح وبه يسقط ما في شرح الكافية.

وقوله: [بنية الإضافة الخ] أي إلى ضمير المؤكد بالفتح، فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الإضافة وهذا نص سيبويه واختيار ابن عصفور وهذا الذي قرر به الموضح، ويبي على القولين أن أجمعين على القول بأن أجمع وجمعاء أعلام يكون مقيساً لأنه لا يجمع جمع مذكر سالماً إلا إذا كان علماً أو صفة، وعلى القول الثاني يكون أجمعين ملحقاً بجمع المذكر السالم لأن مفردة غير علم.

وقوله: [والظاهر من النظم الأول] بل صريحه الأول لأنه قال: والعلم لا الظاهر فقط.

والثاني هو قوله (أو كنعلا) اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص، وأما العدل فهو معدول عن فاعل، فعمر معدول عن عامر، وزفر معدول عن زافر، وتعل معدول عن ثاعل، وإنما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر، لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة، فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر، فلما أرادوا التسمية بعمر عدلوا عنه لعمر اختصاراً، وجر التوكيد في قوله (كفعل التوكيد) لإضافته إليه، وتعل معطوف على فعل التوكيد. ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٧١ - وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرٍ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُغْتَبَرُ

يعني أن (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف، أما (العدل) فهو معدول عن الألف واللام، وأما (التعريف) فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه،

وقوله: [أن يجمع على جمعاوات] لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم، وجمع المذكر الذي هو أجمعون فيه الواو والنون، فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما يستحقه إلى جمع وهذا مبني على أن أجمعون جمع سالم لا ملحق، وإن قلنا أنه ملحق فالعلة أن القياس في فعلاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن المقيس إلى غيره وهو جمع.

وقوله: [عن ثاعل الخ] هذا سبق قلم سماعاً وقياساً، أما السماع فإنه لم يسمع ثاعل وإنما سمع أثعل، وأما القياس فإن الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتي على أفعل، وتعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتحين ويضم فسكون كقفل وهو السن الزائدة خلف الأسنان أو ارتكاز طرف الأسنان بعضها على بعض كما في القاموس بمعناه.

وقوله: [فعمر منقول عن عامر الخ] كلام المكودي يقتضي أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفض، وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الأسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء.

(مستملحة) ذكر أن شخصين كانا يتنازعا على القضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمر، وكان عمر فقيهاً عادلاً فقيراً، وكان أحمد عارفاً بأحكام القضاء غنياً يعطى الرشوة على القضاء، فعزل عمر وتولى أحمد، فقال بعض فيها:

أيا عمر استعد لغير هذا فأحمد بالولاية مطمئن
فإن يك فيك معرفة وعدل فأحمد فيه معرفة ووزن

وفي قوله وزن تورية لطيفة إشارة إلى أنه يعطى المال على القضاء.

(والعدل والتعريف مانعا سحر)، قول المكودي: [عن الألف واللام الخ] أي عن ذي الألف واللام لأن سحر ليس معدولاً عن الحرف الذي هو ال وإنما هو معدول عن السحر المقرون بال، ويان العدل أنه لما أريد بسحر سحر يوم معين كان الأصل أن يقال السحر بال فعدلوا عن ذي الألف واللام إلى المجرد منها.

فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، ف (سحر) ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف، و (العدل) مبتدأ، و (التعريف) معطوف عليه، و (مانعا) خبر وهو مضاف إلى (سحر) وهو على حذف مضاف أي مانعا صرف سحر، و (إذا) متعلق بـ (مانعا) و (التعيين) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (يعتبر) و (قصداً) بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل (يعتبر). ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٦٧٢ - وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهو نظير جشماً
٦٧٣ - عند تميم وأصرفن ما نُكِّرا من كل ما التعريف فيه أئراً

فذكر في (فعال) إذا كان علماً لمؤنث لغتين: إحداهما البناء على الكسر لشبهه بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: (وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً) والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل.

أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله: (وهو نظير جشماً عند تميم) يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف، وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية.

وفهم من نسبة هذه اللغة لتمييم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز. و (فعال) مفعول بـ (ابن) و (على الكسر) متعلق بـ (ابن) و (علماً ومؤنثاً) حالان من (فعال) و (عند تميم) متعلق بـ (نظير).

وقوله: [وهو علم الخ] قال يس: القول بالعلمية مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولاً عن السحر بال فيقتضي أن السحر بال لا يكون إلا علماً وليس كذلك، فكيف يتصور في سحر أن يكون علماً معدولاً؟ وأجيب بأنه في الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل في كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علماً فيكون العدل سابقاً على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الإشكال وفيه نظر قاله الشهاب.

وقوله: [من فاعل يعتبر] أي من نائبه الذي هو الضمير المستتر العائد على التعيين.

(وابن على الكسر فعال علماً)، قول كدي: [لشبهه بنزال الخ] وجه بناء نزال اسم الفعل قوله سابقاً وكنيابة عن الفعل بلا تأثر، وكون فعال علماً يبنى تشبيهاً بنزال إذا قلنا: شبهه الشبيه شبيه، وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه، وقيل: شبهه الشبيه ليس بشبيه وهي لغة تميم ولذلك أعربوه.

وقوله: [والتأنيث] هذا لا يتم إلا على ما للمبرد القائل بأن نزال معدول عن المصدر الذي هو النزلة، وأما على ما للجمهور من أنه معدول عن انزل فلا يتم.

وقوله: [كحذام] الذي في المغني أنه بمهملتين، والذي في القاموس الذال معجمة.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال: (واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في المنع من الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رب معدي كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم.

وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة، فإنه إذا سمي بواحد من الأسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يريد (من كل ما التعريف فيه أثرا) كائناً ما كان، و(كل) مضاف لـ (ما) وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (أثرا) و(فيه) متعلق بـ (أثرا) والجملة صلة (ما) والضمير فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(واصرفن ما نكرا)، قول المكودي: [والمراد بذلك الأنواع السبعة الخ] أي التي هي التركيب المزجي وزيادة الألف والنون والتأنيث بغير الألف والعجمة ووزن الفعل وألف الإلحاق والعدل المارة في قوله: والعلم امنع صرفه مركبا. إلى هنا.

وقوله: [فتقول رب معدي كرب الخ] فيكون كرب مجروراً بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدي الأمثلة فكان ينبغي له أن يأتي بعد عمر يزيد وإبراهيم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة.

(يحكى) أن المبرد استأذن عليه أصحابه في القراءة فخرجت إليهم الجارية وقالت لهم: يقول لكم الشيخ إن كان فيكم أبو إسحاق الزجاج خرج إليكم الشيخ وإلا فانصرفوا، فانصرف القوم وبقي رجل اسمه عثمان فقال لها: قولي للشيخ قد انصرف القوم إلا رجل اسمه عثمان فإنه لا ينصرف، فقال المبرد: قولي له إن عثمان إذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشداً فانصرف الرجل.

وقوله: [المذكورة في أول الباب الخ] من قوله فألف التأنيث إلى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلة.

وقوله: [لم ينصرف بعد التنكير الخ] أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى، وأما الثلاث الأخر التي هي زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل فلأنها لما ذهبت العلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلاف ما في التصريح، وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوي ما يمتنع صرفه مطلقاً وما يمتنع معرفة فقال:

مساجد حبلى ثم حمراء بعدا	وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذي ستة لم تنصرف كيفما أتت	سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب	ومع عمر قل حضرموت مسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها	إذا نكرت والباب في ذاك يحصر

٦٧٤ - وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَيُحْيِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار، وقد تقدم أن (جوار) يلحقه التنوين رفعاً وجراً، ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار بالبيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعيم فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أعيم، ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو (جوار) ومثاله في التعريف يعيل في تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض عن المحذوف.

(وما) مبتدأ وهو موصول، و(منقوصاً) خبر (يكون) و(منه) متعلق بـ (يكون) والضمير فيه عائد

(وما يكون منه منقوصاً) كان ينبغي له أن يؤخر هذا البيت عن قوله: ولاضطرار أو تناسب الخ لأن صرف المنكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها، وبقي عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد، والمنقوص اصطلاحاً كما مر في قوله: والثان منقوص ونصبه ظهر. هو الذي آخره ياء وقبلها كسرة لازمة، ثم إن كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقد مر في قوله: وذا اعتلال منه كالجوار الخ، وإن كان على وزن آخر فقد أشار إليه هنا.

قول كدي: [أو من الأنواع الخمسة] الأولى أن يقول الأربعة وإلا فمفاعل إذا كان منقوصاً فقد مر، وإذا عممنا وجعلنا الأنواع خمسة منها مفاعل يكون في كلام الناظم تشبيه الشيء بنفسه بالنسبة لمفاعل.

وقوله: [ولا وجه لما حمل الخ] قالوا هذا تحامل على المرادي بل له وجه لأنه إذا كان المنقوص من الأسماء الخمسة التي تمنع نكرة ومعرفة فالانتفاق على أنه يجري مجرى جوار فلا يحتاج للنص عليه، وأما إذا كان المنقوص من الأنواع السبعة التي تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على إجرائه مجرى جوار أيضاً، وقال عيسى ويونس والكسائي: بل يجري العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة في الرفع وتثبت مفتوحة في الجر والنصب واحتجوا بقوله: عجبت مني ومن بعلياً. فإن الشاعر أثبت الياء في بعلياً مفتوحة في حالة الجر، وقال الجمهور: إن هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه. (قلت): بعد ظهور ما للمرادي فالظاهر حمل المكودي لأنه على حمل المرادي لا يعلم حكم المنقوص النكرة، وقول من قال: يعلم بالمقايضة على العلم المنقوص يقال عليه الأخذ بالنص أولى من الأخذ بالقياس، وعلى حمل المكودي يكون فيه الرد أيضاً ولا مانع منه، وأما ابن هشام ففي الموضح حمله على ما للمرادي وفي الحواشي حمله على ما للمكودي وهو الحق.

وقوله: [فتقول هذا أعيم] إعرابه: هذا مبتدأ، وأعيم: خبره مرفوع بضمه على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك في حالة الجر إلا أن المقدر الفتحة النابتة عن الكسرة وفي حالة النصب تظهر الفتحة.

على الاسم الذي لا ينصرف، و(في إعرابه) متعلق بـ (يقتفي) و(تهج) مفعول بـ (يقتفي) والتهج الطريق، والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

٦٧٥ - وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمُنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله: عصائب طير تهتدي بعصائب. وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله عز وجل: ﴿سَلَسَلًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ فصرف سلاسلاً لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين، متفق على جوازه، وفهم ذلك من إطلاقه.

وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله: (والمصروف قد لا ينصرف) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يميزون ذلك البتة. وفهم الخلاف من قوله (قد لا ينصرف) فأتى معه بقدر التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

وقوله: [والجملة من يقتفي ومعمولاته الخ] قال العرب: الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتفي.

(ولا اضطرار وتناسب)، قول كدي: [عصائب طير الخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم. عصائب. ويوجد في بعض نسخ كدي البيت بتمامه، وقائله النابغة يمدح رجلاً اسمه أمانة مذكور في الأبيات قبل، وإذا: ظرف مضمن معنى الشرط، وما: زائدة، وغزا من الغزو فعل ماض وفي بعض النسخ غدا بالبدال المهملة من أخوات كان وإن لم يذكرها الناطم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمانة، وفي الجيش: متعلق بغزا أو خبر غدا، وجملة حلق جواب إذا، وعصائب جمع بمعنى الجماعة فاعل حلق، وجملة تهتدي صفة عصائب أي جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدي بعصائب وجماعات، والمعنى: أن هذا الممدوح إذا سار لغزو قوم حلقت على رؤوسهم النسور لعلمها أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأكل من لحم ذلك القتول وهذا وصف له بالشجاعة، والشاهد في بعصائب حيث جر بالكسرة والتنوين مقدر، وتارة يكون التنوين والجزم معاً ظاهرين كما في قول امرئ القيس: ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة. بجر عنيزة بالكسرة وتنوينه، والأصل عنيزة بالفتحة دون تنوين.

وقوله: [سلاسلا الخ] هذه قراءة نافع والكسائي، وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الأصل.

(والمصروف قد لا ينصرف)، قول المكودي: [وأما البصريون] أي غالبهم وإلا فالأخفش والفارسي من البصريين قالوا بما قاله الكوفيون.

وقوله: [وفهم الخلاف من قوله الخ] فيه نظر إذ قد الداخلة على المضارع إنما تفيد التقليل ولا أشعرية لها بالخلاف أصلاً.

فما كان قيس ولا عباس يفوقان مرداس في مجمع

اعراب الفعل

٦٧٦ - إِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تبأشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب العرب والمبني فاكفى بذلك، وإعرابه رفع ونصب وجزم، فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف مذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف.

وقوله: [فما كان قيس الخ] البيت من المتقارب، وقائله العباس بن مرداس الصحابي الجليل، وقال ذلك لما كان مع النبي عليه السلام في غزوة فأعطى عيينة بن حصن والأقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام: «أعطوه وأرضوه» والشاهد في مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها. ثم إن الموجود في نسخ المكودي: [فما كان قيس الخ] قال ابن جلون: الصواب إبدال قيس ببدر كما في بعض الطرر، وقيس وبدر كلاهما غير صواب والصواب أن يجعل بدلها معاً حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لأنه هو والد عيينة المذكور عنده قبل، كما أن حابساً والد الأقرع، وجملة يفوقان من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان، ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه، ثم إن منع الصرف فيما إنما يكون بحذف التنوين فقط، ولا يمنع حيثئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع، وقد أدخل الناظم قد على الفعل المنفي ومثل ذلك يقع كثيراً للمصنفين كقول خليل في باب الرضاع: فقد لا يحرم من الرضاع مع أنه نص أبو علي أن قد مختصة بالفعل المثبت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

اعراب الفعل

مناسبة ذكره عقب ما لا ينصرف كون ما لا ينصرف شبيهاً بمطلق الفعل في وجود علتين فرعيتين فيما لا ينصرف كالفعل كما مر. ثم كان ينبغي للناظم أن يقول: أنواع إعراب الفعل المضارع وعوامله إذ ذاك هو المذكور داخل الترجمة، وأما مطلق الإعراب فقد مر في قوله: وأعرّبوا مضارعاً الخ، ولم يقيده بالتجرد من التنوين اتكالا على ما مر في قوله: وأعرّبوا مضارعاً إن عريا الخ، كما قال: والمراد بأنواعه الرفع والنصب كما في أول الكتاب.

(ارفع مضارعاً)، قول المكودي: [لأنه السابق] أي في كلام الناظم في قوله أول الكتاب: والرفع والنصب الخ، أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع.

وقوله: [موقع الاسم] أي اسم الفاعل، فقولك: زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب، وهذا قول

وفي قوله (إذا مجرد من ناصب وجازم) إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط (تسعد) بضم التاء مبنياً للمفعول من أسعد يسعد، وبتفتحها مبنياً للفاعل من سعد يسعد، و(مضارعاً) مفعول ب (ارفع) وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلاً مضارعاً. ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

٦٧٧ - وَبَلَّنْ أَنْصِبُهُ وَكَيَّ كَذَا بِأَنَّ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ

فذكر منها في هذا البيت ثلاثة: (لن) وهي حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو: زيد لن يذهب، و(كي) وهي حرف مصدرى نحو: جئت لكى تكرمي، أي لأن تكرمي، و(أن) وهي

وقوله: [ومذهب الكوفيين الخ] أي حذاقهم، وصرح بذلك الفراء منهم، وقال به الأخفش من البصريين.

وقوله: [وهو اختيار المصنف] أي كما صرح بذلك في التسهيل والكافية وفي النظم إشعار بذلك كما قال المكودي لأنه علق الحكم الذي هو الرفع على الوصف المناسب الذي هو التجرد فيشعر بعلة رفعه فكأنه قال: رفع بالتجرد عن الناصب والجازم، وقال ثعلب: رافعه شبهه بالاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد وهو أشهر الأقوال، وما اعترضوه به من أن التجرد عديم والرفع وجودي، والعديم لا يكون سبباً في وجود غيره، رده الأزهرى بأن التجرد وجودي وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم.

وقوله: [من أسعد الخ] يقتضي أنه إن ضم أوله لا يكون إلا من الرباعي، والحق أنه يصح أن يكون من الرباعي ومن الثلاثي^(١) لاشتراكهما في المبنى للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد، نعم يتعين أن يكون من الثلاثي إذا كان بفتح التاء.

(وبلن انصبه)، قول المكودي: [وهي حرف نفي الخ] أما كونها حرفاً فباتفاق واختلفوا هل هي بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور، وقيل: أصلها لا النافية ثم أبدلت الألف نوناً، وقيل هي مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف للالتقاء الساكنين.

وقوله: [وتخلصه للاستقبال] بيان ذلك أن المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال.

وقوله: [وهي حرف مصدرى] أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق في كي مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية، ومراد الناظم المصدرية، وأجيب بأن كي إذا أطلقت لا تنصرف إلا للمصدرية وهي التي يؤول ما بعدها بمصدر وهي آلة السبك، والفرق بين المصدرية والتعليلية أنه إن ذكر اللام قبلها فهي مصدرية قطعاً ناصبة بنفسها وإن لم يذكر قبلها لفظاً، فإن قدر قبلها فهي مصدرية أيضاً وإلا فهي تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتي.

(١) (وقوله: ومن الثلاثي) فيه أن سعد الثلاثي من باب تعب لازم وهو لا يبنى للمجهول إلا أن يقال إنه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال: سعدته الله، فيصح حينئذ بناؤه للمجهول. اهـ مصححه.

أيضاً حرف مصدري وهي أصل النواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنما قدم عليها (لن وكي) وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصلاتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعني أن (أن) الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أعجبتني أن تقوم، وأحببت أن تذهب، ودخل في غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتي من بعد ظن).

٦٧٨ - فَأَنْصِبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَرِّدٌ

يعني أن (أن) إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، وقد قرئ: ﴿وحسبوا أن لا تكون﴾ بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعني أن (أن) الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله (لا بعد علم) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم، و(التي) مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره (فانصب بها) و(الرفع) مفعول بـ (صحح) و(من أن) متعلق بتخفيف، و(فهو) عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منها أعني من الرفع والنصب مطرد، والحاصل

وقوله: [لكي تكرمني] مثله قوله تعالى: ﴿لكي لا تأسوا﴾ وأصله تأسبون لأنه من أسي كرضي مأخوذ من الأسى وهو الحزن، فنقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت تأساون فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون، وكيفية سبك المصدر لعدم إساءتكم فعدم هولا والمصدر هو إساءتكم.

وقوله: [وهي أصل النواصب لأنها الخ] قيل: عبارته مقلوبة، والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب.

وقوله: [لأصلاتها] هذه العلة راجعة لقوله: وكان حقه الخ.

وقوله: [للتفصيل] هذه العلة راجعة لقوله: وإنما قدم الخ فالعلتان من باب اللف والنشر المعكوس.

(لا بعد علم) أي وأما الواقعة بعد علم فهي مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون في محل رفع خبرها.

(والتي من بعد ظن)، قول المكودي: [وقد قرئ: وحسبوا الخ] قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والآخران حمزة والكسائي بالرفع والراجع النصب، وقد اتفق السبعة عليه في قوله تعالى: ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ ولم يرد الناظم أن الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه.

وقوله: [أو منصوب بفعل مضمر الخ] هذا الوجه لا يصح لأن الفاء في انصب لها الصدارة وما له الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

أن (أن) تكون ناصبة وهي تقع بعد غير العلم والظن وخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائز فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن.

ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

٦٧٩ - وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتِيهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعني أن من العرب من يميز إهمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ بالرفع، وكقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسَاءٍ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تَشْعُرَا أَحَدًا

رفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى، وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ أي لا أعبد عبادتكم.

(وبعضهم أهمل أن)، قول المكودي: [كقراءة بعضهم: لمن أراد الخ] الذي قرأ بذلك هو ابن محيصن، وقال الدماميني: لا شاهد في هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسنداً إلى الواو لجمع المذكورين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بافراد أراد.

(فإن قلت): لو كان كذلك لرسم بالواو والألف. (قلت): رسم المصحف لا يجري على القواعد المقدرة في هذا الفن وإنما هو سنة تتبع، وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه اهـ كلام الدماميني قاله الأزهري، وهذا الاحتمال فيه تكلف.

وقوله: [وكقول الشاعر: أن تقرأ الخ] البيت من البسيط وقبله:

يَا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نَفْسُكَمَا وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقِيتُمَا رَشْدًا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَ عَمَلُهَا تَسْتَوْجِبَانِي عِنْدِي بِهَا وَدَا

أن تقرأ الخ، ويوجد في بعض نسخ المكودي الأبيات الثلاثة بتمامها، والشاهد في أن تقرأ حيث أهمل أن ورفع المضارع بثبوت النون وإن تقرأ يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير: وهي قراءتكما السلام على أسماء محبوبته، وويح: منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره ألزمتكما الله ويحاً وهي جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام، وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهي كلمة عذاب لأنه اسم لواد في جهنم أعادنا الله منه، وأعمل الشاعر أن في أن لا تشعر لأنه منصوب بحذف النون.

وقوله: [وإنما حملت في ذلك على ما الخ] قد تحمل ما على أن فتعمل كقوله عليه السلام: «كما تكونوا يول عليكم» رواه البيهقي في الشعب بحذف نون تكونوا، ورواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن عن أبي بكر: «كما تكونون يولى عليكم» بثبوت النون على الأصل.

و(بعضهم) مبتدأ أي بعض العرب، و(أن) مفعول بـ (أهمل) و(حلاً) مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في (أهمل) و(أختها) بدل من (ما) و(حيث) متعلق بـ (أهمل).

ثم أنتقل إلى الناصب الرابع وهو (إذن) وهي على ثلاثة أنواع: واجبة الإهمال وجائزته وواجبة الإهمال. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط: الأول: أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله (المستقبلاً) وفهم منه إنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول قائل: أحبك، فتقول له: إذن أصدقك.

الثاني: أن تكون (إذن) مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل: آتيك غداً، فتقول له: إذن أكرمك، وهو مستفاد من قوله: (إن صدرت) وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك: زيد إذن يكرمك.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك: إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله (موصلاً) وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إذن أنا أكرمك، ثم ان الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله:

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

وقوله: [منصوب على الحال الخ] الصواب أنه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالاً موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة إليه.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول الخ] الصواب أن يقول: وقد أشار إلى الأول والثالث لأن الناظم أشار إلى الأول بالمنطوق، وإلى الثالث بمفهوم الشروط الثلاثة الآتية، ويدلك على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث.

(ونصبوا بأذن) اختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة، فالجمهور على أنها بسيطة، وقيل: مركبة من إذ أن، وقيل: من إذا أن، والجمهور على أنها حرف، وقيل: هي اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة، والأصل: إذا جئتني أكرمك، فحذف جملة جئتني وعوض عنها التنوين، فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض: أشتبه أن أكوي يد من يكتب ذن بالألف لأنها مثل ان ولن، وإنما اشتروا أن لا يكون حالاً لأن النواصب تقتضي الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا.

وقوله: [وهو مستفاد من قوله موصلاً] لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد إشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبي.

(أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معاً، ثم ان قبله معطوف على الظرف الواقع خبراً في قوله: والفعل بعد، والمعطوف على الخبر خبر، ويكون اليمين فاعلاً بالظرف لاعتدائه على المبتدأ، ويحتمل أن يكون قبله خبراً مقدماً، واليمين مبتدأ مؤخراً، والجملة معطوفة على خبر المبتدأ.

فتقول: إذن والله أكرمك، لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله: (وانصب وارفعاً إذا إذن من بعد عطف وقعا) يعني أن (إذن) إذا وقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها الرفع والنصب نحو: وإذن أكرمك، وقد قرىء: ﴿وإذا لا يلبثوا خلقك﴾. ثم ان (أن) هي أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم، وقد تقتزن غيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهارها وجوازه ووجوب إضمارها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٨٢ - وَيَنْ لَّا وَلَامٍ جَرَّ التَّزِيمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ

يعني أن (أن) إذا توسطت بين (لام الجر) وتسمى لام كي لأنها مثل كي في إفادة التعليل وبين (لا) وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو: زرتك لثلاثا تمقتني، والزائدة كقوله عز وجل: ﴿لثلاثا يعلم أهل الكتاب﴾ وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهية اجتماع لامين، و(بين) متعلق بـ (الترم) و(ناصبية) حال من (أن) والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وإن عدم).

٦٨٣ - لَا فَأَنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً وَيَعْدُ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمِراً

قول المكودي: [كالمضاف والمضاف إليه] كما مر في الإضافة في قوله: ولم يعب فصل يمين الخ.

(وانصب وارفعاً) أطلق الناظم في العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم في شرح العمدة بالواو

والفاء.

قول كدي: [وقد قرىء: وإذا لا يلبثوا] قرأ بذلك عبد الله بن مسعود، وقرأ السبعة: وإذا لا يلبثون بإثبات النون على أن إذا مهملة ووجه اعلمها عدم الاعتداد بالعاطف فهي في صدر الكلام، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكانها لم تقع في الصدر، ثم إن الناظم يقتضي مساواة الرفع للنصب، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح وهو رأي الحريري، وهذا مبني على قول أبي الفتح: إن القراءة الشاذة تكون أقوى في العربية من المتواترة، والجهمور على خلاف ما قال، وحيث قد أرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة وهم لا يجتمعون على وجه مرجوح.

(وبين لا ولام جر)، قول كدي: [وتسمى لام كي الخ] اعلم أن لام الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة: لام كي نحو: ﴿وأنزّلنا إليك الذكر لتبين للناس﴾. الثانية: لام المأل وتسمى لام العاقبة ولام الصبرورة وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها نحو: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ فالتقاطه إنما كان ليكون شقيقاً فال الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً. الثالثة: اللام الزائدة وهي الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾. الرابعة: لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب إضمار أن بعدها كما سيقول الناظم: وبعد نفي كان الخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للأقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودي له بلام كي.

يعني أنه إن عدم (لا) بعد (أن) جاز إضمار (أن) وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين، فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ وتضمير أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. و(لا) مفعول لم يسم فاعله بـ (عدم) و(أن) مفعول مقدم بـ (اعمل) و(مضمراً أو مظهراً) حالان من الضمير المستتر في (اعمل).
وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرنا) يعني أنه يجب إضمار (أن) بعد اللام الواقعة بعد (كان) المنفية وهي المسماة عند النحويين بلام الجحود. وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيها قبل باللام فكأنه قال: وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان.

(وإن عدم)، قول المكودي: [وسياتي الخ] أي في قوله: وإن على اسم خالص الخ، وأشار المكودي بهذا إلى أن حق الناظم أن يؤخر هذا إلى هناك كما فعل الموضح أو يقدم ذلك هنا.
وقوله: [حالان من الضمير الخ] هذا على أنها اسما فاعل وإن قرأناهما بفتح عينها على أنها اسما مفعول فهما حالان من لا، ولا يمنع ذلك تذكيرهما لأن الحرف يجوز في ضميره التذكير والتأنيث.
(وبعد نفي كان)، قول المكودي: [بلام الجحود] الجحود في اللغة النفي بعد العلم والمراد به هنا مطلق النفي، والأولى أن تسمى بلام النفي لأن الجحود لمن كذب نبياً، كذا قيل، وإلى تعريف لام الجحود أشار من قال:

وكل لام قبله ما كانا أو لم يكن فللجحود باناً

وقوله: [لعطفه الكلام الخ] أي عطفه جملة أضمرنا على جملة الجواب التي هي فإن أعمل، والمعطوف على الجواب جواب، والأولى جعل أضمرنا فعل أمر مؤكداً بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً لا أنه فعل ماض مبني للمفعول كما أعرب به هو، والتقدير حيثئذ: وإن عدم لا فأضمرن أن بعد الكون المنفي الواقع بعد لام الجر كما هو الموضوع.

وقوله: [وكأنه قال وبعد اللام الخ] هذا تقرير معنى لا تقدير إعراب، ثم إنه قد اعترض هذا الشطر بأمر ثلاثة: الأول أنه أطلق في النافي مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقاً أو وإن على ما يأتي. الثاني: أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون. الثالث: أنه أطلق في كان فيظهر منه أنه لا فرق بين كونها ناقصة أو تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة. وأجاب المكودي تبعاً لغیره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضي وهو كان علمنا أنه لا يدخل في كلامه إلا الذي ينفي الماضي فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل، ولا لأن نفي غير المستقبل بها قليل، وإن لأن نفيها وإن كان للماضي لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه، لكن ما ادعه من الحصر في ما ولم هو الذي في بحث اللام من المغني، والحق أن ما لم وذلك كقراءة غير الكسائي: ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾ فقد صرح غير واحد بأن اللام في لتزول لام الجحود وأن إن تكون لنفي الماضي كثيراً نحو: ﴿إن لبشم إلا قليلاً﴾ ﴿إن أردنا إلا الحسنى﴾.

وفهم من قوله (نفي كان) أن الثاني لا يكون إلا لم أو ما، ولا يكون لن، ولا لا، ولا أن، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال، وشمل (كان) التي بلفظ الماضي كقوله عز وجل: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ ويكون المنفي بلم كقوله: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ لأنها ناصبة في الوجهين. و(بعد) متعلق بـ (أضمرأ) وفي (أضمرأ) ضمير يعود على (أن) المذكورة قبل، و(حتمأ) حال من الضمير في (أضمرأ) أو نعت لمصدر محذوف أي إضهاراً حتمأ. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٦٨٤ - كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا أَنْ خَفِيَ

يعني أنه يجب إضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا) وشمل قوله (حتى) التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي. وفي الثانية خلاف مثاله (بعد حتى) التي بمعنى كي: لأرغبن الله أو يغفر لي، ومثاله بعد

وأجاب عن الثاني بأن المراد نفي الماضي أعم من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقرون بلم لأنها تقلب معناه إلى الماضي لا أن المراد خصوص لفظ كان هذا معنى كلامه، وأصل هذا الجواب للمراي واستبعده الشيخ الطيب.

وأجاب المراي عن الثالث بأن الأصل الناقصة فإذا أطلقت فلا تنصرف إلا لها، قال سيدي الطيب: فلو قال وبعد نفي نقص كان أضمرأ لانتهى الاعتراضان الأخيران، ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتمأ مستفاداً من فعل الأمر الذي هو أضمرأ لا سيما مع توكيده بالنون.

(فإن قلت): إن كان الكون ناقصاً فما خبره؟ (قلت): الذي للكوفيين أن الخبر الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف. وقال البصريون: الخبر محذوف وجوباً واللام متعلقة بذلك المحذوف، ويقدر خاصاً في كل مكان بما يليق به فيقدر ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ مريداً لتعذيبهم، وفي ﴿ليغفر لهم﴾ مريداً لغفرانهم، وفي ﴿ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ ما كانوا مكنين.

(فإن قلت): لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف إلا إذا كان علماً كما مر في قوله: وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصاً. (قلت): أجيب بأنه لما كان واضحاً كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق.

(كذلك بعد أو)، قول كدي: [بمعنى حتى أو إلا الخ] تبع في هذا ولد الناظم وهي عبارة غير جيدة لاقتضائها أن أو ترادف الحرفين المذكورين وليس كذلك بل إنما هي أو العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم يلذا يصلح.

وقوله: [وشمل قوله حتى الخ] هذا فائدة تعبير الناظم بحيث ولم يعبر بالي مع أن الوزن يقبله.

وقوله: [لأرغبن الله الخ] لا بد من التأويل في الأول والثاني ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه، ويجب تأويل ما قبل حرف العطف وما بعده في جميع الأمثلة.

(فإن قلت): ما فائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفاً على الفعل؟

التي بمعنى إلى لانتظرنه أو يحىء، ومثاله بعد التي بمعنى إلا: لأقتلن الكافر أو يسلم. ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لألزمك أو تقضيني حقي. و(أن) مبتدأ وخبره (خفي) و(كذلك وبعد وإذا) متعلقات بـ (خفي) و(حتى) فاعل بـ (يصلح) و(أو لا) معطوف على (حتى) و(في) متعلق بـ (يصلح) والتقدير ان خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوباً إذا يصلح في موضعها إلا، أو حتى التي بمعنى إلى أو كي ثم أشار إلى الثالث فقال:

٦٨٥ - وَيَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُذْ حَتَّى تَسْرَ ذَا حَزَنَ

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً، والمراد بحتى هنا الجارة. وفهم ذلك من كون (أن) مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها، ولا

(قلت): ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعليته فلماذا وجب التأويل.

(فإن قلت): هلا أول الثاني دون الأول؟ (قلت): يلزم عليه عطف المصدر على الفعل، والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منها، وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز إلى أو إلا، لأن وقت المغفرة غير معين، وأيضاً يقتضيان أنه إذا غفر لك لا ترغبه وهذا سوء أدب.

وقوله: [لانتظرنه أو يحىء] التقدير ليقع انتظاري له أو محيئه ويتعين تقدير إلى هنا.

وقوله: [ولأقتلن الكافر الخ] التقدير ليقع قتلي للكافر أو إسلامه، ويتعين إلا هنا.

وقوله: [لألزمك الخ] التقدير ليقع لزومي لك أو قضاء حقي. قال الضرير. الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى إلا أن أو التي بمعنى حتى ما بعده ينقضي شيئاً فشيئاً والتي بمعنى إلا لا يقع ما بعدها إلا دفعة واحدة، والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي أن التي بمعنى إلى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها.

ثم إنه استشكل تعبير الناظم بكذا الذي هو للبعيد فإنه يقتضي أن الإشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك.

وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد أن خفي ولم يكتف بالتشبيه دفعاً لهذا الاحتمال، وسلمه ابن غازي، قال يس: وفيه نظر لأنه ليس في أن خفي ما يدل على الوجوب سواء قرأناه فعلاً ماضياً أو صفة خفت ياؤها ضرورة.

(وبعد حتى هكذا الخ)، قول المكودي: [والمراد بحتى هنا الجارة الخ] أشار بهذه إلى التنكيت على الناظم بأن حتى أقسام ثلاثة: ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع أن المراد الجارة، وأجيب بأن حتى مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة، وأجاب هو بقوله: وفهم الخ وتكون بمعنى إلى نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ أي إلى رجوع موسى، وتكون بمعنى كي نحو: أسلم حتى تدخل

يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سرت حتى أدخل المدينة، وجد حتى تسر ذا جزن، فـ (إضمار أن) مبتدأ، و(حتم) خبره، و(بعد) متعلق بحتم، وكذلك (كجد) ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) لا يتنصب بعد حتى بإضمار (أن) مطلقاً بل يشترط كونه مستقبلاً به على ذلك بقوله:

٦٨٦ - وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

يعني أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، أو مؤوَّلاً بالحال كقوله عز وجل: ﴿حتى يقول الرسول﴾ في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. (تلو) مفعول مقدم بـ (أرفعن) والمراد بالتلو المضارع التالي لـ (حتى) و(حالاً أو مؤوَّلاً) حالان من (تلو) و(به) متعلق بمؤوَّلاً، و(المستقبل) مفعول بـ (انصب). ثم انتقل إلى الرابع فقال:

٦٨٧ - وَيَعْدُ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرْهَا حَتَّمْ نَصَبٍ

يعني أن (أن) تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفي والطلب المحضين مثال النفي: (لا يقضى عليهم فيموتوا) وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول نحو: زربي فأكرمك، ومثله قول الراجز:

الجنة، ويحتملها مثال الناظم كما يحتملها قوله تعالى: ﴿حتى نفى﴾ ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره.

وقوله: [لا تقع بعدها إلا جملة] هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخله أيضاً على جملة، والصواب أن يزيد بعد جملة ما نصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب.

(وتلو حتى حالاً)، قول كدي: [في قراءة نافع] كيفية تأويل هذه القراءة في الحال أن تعد ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في زمن الحال استحضاراً لتلك الصورة العجيبة مشاهداً بالبصيرة كأنه مشاهد بالبصر، وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم، وتقرير الموضح حتى حالة الرسول يقتضي أن المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك مما لا معنى له، فالصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل، وإنما رفع الحال والمؤول به لأن النصب إنما هو على تقدير أن وهي تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال.

(وبعد فا جواب)، قول المكودي: [مثال النفي لا يقضى الخ] فيموتوا جواب النفي منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون والمعنى: لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا، والمراد نفى القضاء والموت معاً على أن يكون القضاء أو الحكم سبباً فإذا انتفى السبب انتفى المسبب، وليس المراد النفي الأول دون الثاني كما قيل حتى يوقع في الإيهام.

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا
الثاني: النهي نحو: (ولا تطعوا فيه فيحل عليكم غضبي).

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وقوله: [ومثله قول الراجز: يا ناق سيري الخ] البيت من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، وناق: منادى مرخم بحذف التاء والأصل يا ناقة، وسيري: أمر من سار وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، وعنقا: بفتح العين والنون صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير سيري سيرا عنقا، والعنق: نوع من السير، والفسيح: الواسع الكثير صفة لعنق، وإلى سليمان: متعلق بسيري، وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ببيع بالخلافة سنة ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته ستان وثمانية أشهر، وكان فصيحاً متوقفاً عن الدماء، وهو المراد بالأشج في قول من قال: الأشج والناقص أعدلا بني مروان على مافي ابن غازي كما مر، وكان نكاحاً أכולاً يأكل في كل يوم مائة رطل من اللحم، قيل: إن كل من أتى إليه بالطعام إذا رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي إلى إذاية من أتى به، فلما رأوا ذلك جعلوا له طريقاً تحت الأرض تصل إلى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيها مطبقاً فإن أتوا بالطعام فتحوا المطابق من أسفل ويخرجون له الطعام فيخطفه، ومن حسناته إيصاله بالخلافة لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والشاهد في نستريحا فإنه نصب بأن مضمره وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر.

وقوله: [كقول الشاعر: رب وفقني الخ] البيت من الرمل، ورب: منادى بإسقاط حرف النداء منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت الياء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات المارة، ووفقني: فعل وفاعل ومفعول، والشاهد في أعدل فإنه مضارع منصوب بأن مضمره بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء، والسنن بفتح سين والنون في الموضعين الطريق والمعنى: يا رب وفقني فبسبب توفيقك لي لا أعدل عن طريق السلف الصالح.

وقوله: [كقول الشاعر: هل تعرفون الخ] البيت من البسيط، وتعرفون: مرفوع بالنون، ولبناتي: جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبناتي بالإفراد والوزن يقبل كلاً منهما، والشاهد في نصب أرجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام، وأن تقضى: مؤول بمصدر مفعول أرجو، فيرتد: معطوف على تقضى، وبعض: فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور.

الخامس: العرض كقوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فيما راء كمن سمعا

السادس: التحضيض كقوله عز وجل: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق﴾.

السابع: التمني كقوله عز وجل: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾. واحترز بقوله (محضين) من النفي المبطل بالإثبات نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، ومن الأمر باسم الفعل نحو: نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا، و(أن) مبتدأ، و(نصب) خبره، و(سترها حتم) مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل (نصب) و(بعد فا) في موضع الحال من مفعوله لمحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع، وستر يفتح السين وهو مصدر ستر، وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به، والتقدير ان نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون (أن) واجبة الإضمار. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُقَدِّمَ مَفْهُومٌ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ أَجْزَعُ

يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله (إن تقدم مفهوم مع)

وقوله: [كقوله: يا ابن الكرام الخ] البيت من البسيط، وابن: منادى منصوب، وألا: حرف عرض واستفتاح، وتدنو: فعل مضارع مرفوع بضمة على الواو منع منها الاستئصال وفاعله ضمير المخاطب والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الفاء الواقعة بعد العرض، وما: مفعول تبصر، والفاء في فها تعليلية، وما: نافية حجازية، وراء: اسم فاعل من رأى اسمها، والكاف في كمن سمعا اسمية بمعنى مثل خبرها، وأشار بهذا إلى قولهم: ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسماع والعيان فيها عين اليقين وعلم اليقين معاً.

وقوله: [كقوله عز وجل: لولا أخرتني الخ] (إن قلت): حيث كان أصدق منصوباً فعلى أي شيء يكون أكن المجزوم في الآية معطوفاً؟ (قلت): أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوماً.

وقوله: [ومن الأمر باسم الفعل] هذا هو قوله الآتي: والأمر إن كان بغير فاعل الخ.

وقوله: [ليس إلا] ليس: فعل ماض ناقص، وإلا: اسم بمعنى غير اسمها وخبرها محذوف تقديره ليس غير الرفع موجوداً. ثم إن وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقدم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه وسيقول الناظم: والأمر إن كان بغير فاعل الخ.

وقوله: [في موضع الحال] الأولى أنها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو الذي نقله العرب عن الشاطبي.

(والواو كالف الخ)، قول كدي: [بعد النفي أو الطلب الخ] أطلق في الطلب تبعاً لظاهر النظم

نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ومثله: لا تكن جلدأ وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين، وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهي عنها مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستثاف الثاني والواو أي وأنت تشرب اللبن. (وإن تقد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إن تقد مفهوم مع فهي كالفاء والألف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال:

٦٨٩ - وَيَعْدُ غَيْرُ النَّفْيِ جَزْماً اعْتِمِدَ إِنْ تُسْقِطَ أَلْفًا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدها، وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر:

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوا بين الدخول فحومل

فيقتضي أن الواو كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الجرومية، قالوا: ولم يسمع وقوع المضارع منصوباً بعد الواو إلا في أربعة مواضع بعد النفي والتمني والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها، ولعل هذا هو السر في اقتصار الموضح على هذه الأربعة في كل من الفاء والواو، لكن في الفاء سمع غيره.

(كلا تكن جلدأ الخ) في نسخة تظهر بالهاء وفي نسخة تضمير بلليم، قال العرب: والأول أنسب ووجهه أنه ممدوح لأن الإنسان وإن كان قوياً فإنما ينبغي له إظهار العجز، وأما نسخة تضمير فما تقتضيه غير ممدوح كذا قيل.

قول المكودي: [أي وأنت تشرب الخ] الأظهر منه أن يقول: ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير إيهام.

(وبعد غير النفي جزماً الخ) هذا تقييد لقوله أو طلب كأنه قال: محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقع بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة، فإن كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار إليه هنا. ثم أن هذه المسألة كان حقها أن تذكر في الجوازم لكن ذكرها هنا استطراداً.

(والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء أنك تقدر المضارع مسبباً عن ذلك الطلب، كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط.

قول المكودي: [انجزم الفعل الذي بعدها] أي على أنه جواب شرط مقدر مع فعله، وأداة الشرط المقدرة هي الجازمة له.

وقوله: [بل يكون الفعل الخ] مثاله قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لأنه ليس المقصود به الجزاء، فليس المراد إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم، فجملة تطهرهم نعت صدقة ولو قصد في غير القرآن السببية لجزم الفعل.

وقوله: [فمثال الأمر قفا نيك الخ] هذا مثال للمنطوق فكان الأولى له أن يقدمه على قوله وفهم الخ،

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء. (وبعد) متعلق بـ (اعتمد) و(جزماً) مفعول باعتمد، و(إن تسقط) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(الجزاء قد قصد) جملة في موضع الحال من فاعل تسقط.

ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

٦٩٠ - وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع إن الشرطية قبل لا الناهية نحو: لا تدن من الأسد تسلم، لأن التقدير أن لا تدن من الأسد تسلم. وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع (إن) قبل (لا) لم ينجزم الفعل نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، لأنه لا يصلح أن لا تدن من الأسد يأكلك.

و(شرط جزم) مبتدأ، و(بعد) متعلق بـ (جزم) أو بـ (شرط) و(أن تضع) في موضع خبر المبتدأ، و(إن) مفعول بـ (تضع) و(قبل) متعلق بتضع، و(دون) في موضع الحال من (إن). ثم قال:

٦٩١ - وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلٌ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعّل فلا تنصب الفعل الواقع جواباً له بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، فمعناه: اللهم اغفر.

(والأمر إن كان الخ) يعني أنه إذا دل على الأمر بغير افعّل من ماضٍ أو مضارع أو اسم فعل أو اسم

والمدرس كذلك يفعل، وهذا البيت الذي ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة، قفا: أمر من قف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر، ونبك: مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم بحذف الياء في جواب شرط مقدر كأنه قال: إن وقفت نبك وفيه الشاهد، ومن في من ذكرى تعليلية، ويسقط: متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط بكسر السين منقطع الرمل، واللوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل، والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء اسماً موضعاً والمعنى: قف نبك لأجل تذكر الحبيب ومنزل واقع برمل خالص رقيق واقع بين هذا المكان الذي هو الدخول وبين المكان الذي هو حومل، وخص موضع الرمل الرقيق بالذكر لأن الغالب أنهم لا ينزلون إلا في المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للأوتاد وأصبر للمطر.

(وشرط جزم بعد نهي)، قول كدي: [قبل لا الناهية الخ] صريحه أن لا إن دخلت عليها أن بقيت على نهيها وهذا هو الذي تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح الشاطبي، وشرح المرادي والأزهري على أن لا نصير نافية، قال يس: والأولى أنه يصح أن يقال أن لا نافية أو ناهية، وهذا المثال الذي عند كدي محتمل لهما.

وقوله: [لأنه لا يصلح الخ] لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه.

وقوله: [وأن تضع في موضع خبر الخ] لكن لا بد من تقدير مضاف قبل قوله أن تضع والأصل وشرط

غيره جاز جزم الجواب اتفاقاً كقولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم﴾. وقول الشاعر: مكانك تحمدي أو تستريحي. وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس وضرباً عبداً يستقم. فإن المعنى: ليتق وأمنوا واثبتوا وكفوا واضرب. وأجاز الكسائي النصب نحو: صه فأحدثك. وحسبك الحديث فينام الناس. ومذهب الجمهور منع ذلك لأن النصب إنما هو بإضمار ان، والفاء عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم. وحسبك وصه ونحوهما لا تدل على المصدر لأنها غير مشتقة ولذلك قال: (فلا تنصب جوابه). ثم قال:

٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ أَلْفَاءٍ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ يَنْتَسِبُ

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور، واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عز وجل:

جزم بعد نهي صحة وضعك، وتضع منصوب بأن وسكن للوقف أو مجزوم بأن لأن الجزم بها لغة لبعض العرب، نقله في المغني عن الكوفيين وأبي عبيدة وأنشدوا عليه: تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب. فإنه جزم يأتنا بحذف الياء، ويوجد في بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله: والفعل بعد الفاء بيت تضمن التصريح بمفهوم أو طلب محضين ونص البيت:

والأمر إن كان بغير افعِل فلا تنصب جوابه وجزمه اقْبَلَا

قال سيدي محمد بن جلون في حاشيته الكبرى على المكودي: إني بحثت في ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ المكودي ولم أجد هذا البيت فيها، وقال في حاشيته الصغرى: بحثت عنه في أربع بدل الست، قال في الكبرى: وهو ثابت في المرادي والتصريح وابن عقيل والحواري والمغرب والبهجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح، ولعل المكودي أسقطه لكونه يتبع غالباً ولد الناظم، ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدرى بنظم أبيه، ثم نسخ المكودي الموجودة بأيدينا مختلفة ففي بعضها حذف البيت من أصله نظماً وشرحاً كما قال ابن جلون وفي بعضها بإثبات هذا البيت دون شرح، وفي بعضها بإثباته مشروحاً بما في المرادي، وفي بعضها مشروحاً بما نصه يعني أن الأمر إذا كان بغير صيغة افعِل فلا تنصب الفعل الواقع في جوابه بل يكون مجزوماً كقولك: غفر الله لزيد فيدخل الجنة، ومعناه: اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة، وهذه النسخة هي المناسبة لاختصار المكودي. وهناك نسخ آخر في شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا.

(والفعل بعد الفاء في الرجاء نصب)، قول كدي: [ومنته الجمهور الخ] وجه المنع أن الترجي ليس بطلب وإنما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه، فلا يقال: لعل الشمس تغرب، وأجابوا عن الآية التي في المكودي بأن الترجي مضمن معنى التمني، إذ بلوغ أسباب السموات محال والترجي لا يكون في المحال، والتمني يكون فيه نحو: ليت الشباب عائد، لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجازاه الفراء وتبعه الناظم.

﴿لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عامر. و(الفعل) مبتدأ وخبره (نصب) ومفعول (نصب) محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، و(ما) موصولة وصلتها (يتنسب) و(إلى التمني) متعلق بـ (يتنسب). ثم قال:

٦٩٣ - وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فَعَلٌ عَطَفَ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفَ

يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي لأنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار. وفهم من قوله (وإن على اسم) أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو: يقوم زيد ويخرج عمرو. وفهم من قوله (خالص) أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب، وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك: لولا زيد ويحسن إلي بالنصب هلك. ويجوز إظهار أن فتقول: لولا زيد وأن يحسن إلي هلك. والمصدر كقوله:

وقوله: [ومفعول نصب محذوف الخ] هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى، أما الصناعة فلأن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولاً آخر أصلاً وكلامه قد يقتضي ذلك، وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلاً لأنه لا يشترط الدخول^(١) بالفعل بل المشتراط صحة دخول ان لا غير اهـ.

وإن على اسم خالص، قول المكودي: [وفهم منه] هذا المفهوم والذي بعده كان ينبغي له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق.

وقوله: [لم ينتصب] أي نصباً خاصاً وهو بأن مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذي قبله فيرفع الثاني إن رفع الأول وينصب ان نصب الثاني ويجزم ان جزم بالعطف في الثلاثة.

وقوله: [نحو الطائر الخ] أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية، ويغضب معطوف على طائر، وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة، ولكون العطف بالفاء لم يحتج لرابط. (ولا يقال) أن صلة أل لا تكون إلا اسماً صريحاً وهما جعلناها جملة فعلية باعتبار ما بعد الفاء. (لأننا نقول): إن يغضب في تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ.

وقوله: [الاسم الصريح] أي الذي ليس فيه رائحة الفعل أصلاً، وإلا فالمصدر اسم صريح أيضاً لكن فيه رائحة الفعل إلا أنه لا يؤول به فهو خالص.

وقوله: [لولا زيد الخ] لولا: حرف امتناع لوجود زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره موجود، وأن

(١) قوله: لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله مما سبق فيه القلم فالمناسب حذفه فحرر، اهـ مصححه.

لبس عباءة وتقرر عيني أحب إلي من ليس الشفوف
لأن المصدر (اسم خالص) إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأطلق في
قوله (عطف) وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر أتراباً على تربي

حرف نصب ومصدر، وبحسن بالياء منصوب بان مضمرة أو مذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد
والتقدير وإحسانه إلي، وهلك: جواب الامتناع.

وقوله: [والمصدر كقوله لبس عباءة الخ] أي الشخص المسمى بميسون بيم وياء وسين مهملة وهو
اسم امرأة سيدنا معاوية رضي الله عنه وولده يزيد منها، قال الملاوي: وهو الذي قال فيه عليه السلام حين
رأى سيدنا معاوية حاملاً لولده على رقبته: رجل من أهل الجنة يحمل رجلاً من أهل النار، وهو الذي تسبب
في قتل سيدنا الحسين رضي الله عنه، وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت:

لبيت تحفّق الأرواح فيه أحب إلي من قصر منيف

وبعده:

وأكل كسيرة في كسر بيتي	أحب إلي من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج	أحب إلي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوي	أحب إلي من قط ألوف
وخرق من بني عمي نجيب	أحب إلي من علج عنيف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية إلى الحاضرة فأبغضته لكبر سنه فكانت تكثر
الحنين لأهلها، فسمعها يوماً تنشده هذه الأبيات فقال: ما رضيت حتى جعلتني علجاً ثم طلقها.

والصحيح ولبس بالواو لأن الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر في قوله لبس في البيت الأول، ولبس
في الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع، والعباءة بفتح العين شملة صوف، وتقر بكسر
القاف وقد تفتح مضارع قر، ويقال في مصدره قره بفتح القاف وضمها، ويقال أيضاً قروراً وقرت عنها إذا
رأت ما تشوف له ونجبه، والشاهد في وتقر حيث نصب بأن مضمرة جوازاً، وتقر في تأويل مصدر تقديره
وقرار عيني، أو وتقر معطوف على لبس، وأحب: خبر لبس، والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التي يرى
ما تحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر.

وقوله: [كقوله: لولا توقع الخ] البيت من البسيط، ولولا: امتناعية، وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر
محذوف، ومعتر: مضاف إليه ما قبله من إضافة المصدر إلى مفعول وفاعله ياء المتكلم محذوفة، والمعتر: الذي
يصرف غيره عن فعل المعروف، وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر، وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد
فيه حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أي فأرضاه، وما: جواب لولا،
ومعنى أوتر أفضل والأتراب جمع ترب بكسر التاء والترب هو الذي يولد في الوقت الذي تولد أنت فيه،

و(أو) كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَرْسَلْ رَسُولًا﴾ في قراءة غير نافع، وثم كقوله:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

و(إن) شرط، و(خالص) نعت لـ (اسم) و(فعل) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (عطف) و(على اسم) متعلق بـ (عطف) و(تنصبه) جواب الشرط، و(أن) فاعل (تنصبه) و(ثابتاً أو منحذف) حالاً من (أن). ثم قال:

٦٩٤ - وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَذَلُ رَوَى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقوله:

والمعنى: لولا توقعي من تصرف عن المعروف وإرضائي إياه ما كنت أؤثر أتراب غير الذي لا يساويني في السن على أتراب من يساويني في السن.

وقوله: [في قراءة غير نافع الخ] فيكون يرسل منصوباً بأن مضمرة جوازاً، ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير إلا وحياً أو إرسالاً، وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن زكري: الذي يظهر في تحريجهما على أن ان حذف وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله وعليه خرج: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ الأصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرغ المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه في التسهيل والمغني وقول من قال: أو يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لأن أو لا تكون للاستئناف والصواب ما لابن زكري.

وقوله: [كقوله: إني وقتلي الخ] البيت من البسيط، وقائلة أنس بن مدركة الخثعمي: وقتلي: معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وسليكاً: اسم رجل مفعول قتلي، والشاهد في أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازاً وهو مؤول بمصدر أي وعقلي إياه والعقل هو إعطاء الدية، وكالثور: خبر ان، وجملة يضرب في محل جر نعت للثور، ولما: ظرف بمعنى حين، وعافت: فعل ماضٍ بمعنى كره، والبقر فاعله، والمراد بالثور ذكر البقر، وذلك أن البقر إذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هي ولا تضرب البقر قليل لأنها ضعيفة لا تحمل الضرب بخلاف الذكر، وقيل لأن الأنثى تابعة للذكر، والمعنى: أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه، بمنزلة الثور يضرب إذا عافت البقر الماء تخويفاً للبقر من الضرب، وقول من قال: المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذي على وجه الماء فإذا رآته البقر عافت الماء فيضربه الراعي ويزيله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه. وقيل: الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا إذا قلنا ان كل واحد معطوف على ما يليه، وإن قلنا ان المعاطيف كلها معطوفة على الأول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به، وأجيب بأن محل الخلاف إذا كان العاطف غير ثم وإلا تعين عطف كل واحد على ما يليه كما هنا.

(وشذ حذف أن الخ) هذا البيت في جواب سؤال مقدر كأنه قيل للنظام وان سمع حذف ان في غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطراداً أو سماعاً، فأجاب بقوله: وشذ الخ.

خذ اللص قبل يأخذك، أي قبل أن يأخذك. وكقوله: ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله، أي أن أفعله. (حذف أن) فاعل بـ (شد) ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع، و(في سوى) متعلق بـ (نصب) وهو مطلوب أيضاً لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(ما) موصولة وصلتها (من) و(منه) متعلق بـ (اقبل) و(ما) مفعول بـ (اقبل) وهي موصولة، و(عدل روى) جملة صلة (ما).

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٦٩٥ - بَلَا وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا
فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً، الأولى: لا الناهية نحو: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾. ومثلها لا في الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا﴾.

قول المكودي: [وكقوله: ونهنت النخ] هذا عجز بيت من الطويل وصدره: فلم أر مثلها خباسة واجد، وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائي، وخباسة بالنصب مضاف إلى واجد مفعول أول بأرى، ومثلها: مفعول ثان، والخباسة بضم الخاء المعجمة الغنم الذي يغنمه الإنسان، ونهنت: أي أخرت نفسي عن الفعل، وما في ما كدت مصدرية وكاد من أفعال المقاربة والتاء اسمها، والشاذ في أفعله حيث نصب شذوذاً بأن مضمرة لأنه ليس من المواضع العشرة المارة، والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير: وأخرت نفسي عن الفعل بعد قرب من الفعل. ثم إن ما ذكره الناظم من أن حذف ان ونصب المضارع في غير ما مر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتي في الجواز من قوله:

والفعل من بعد الجزأ إن يقترن بالفا أو الواو بتثليث قمن
ومفهوم قوله: ونصب في سوى ما مر. ان حذف إن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أو يرسل بالرفع وخرج عليه: ﴿ومن آياته يريكم﴾ كما مر، وذهب المتأخرون من المغاربة إلى أنه إذا حذفت ان في غير ما مر لا يرتفع المضارع ولا ينتصب إلا إذا سمع، وأما إذا لم يسمع فلا، والله أعلم.

عوامل الجزم

قد مر أن إعراب الفعل رفع ونصب وجزم، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه، لكن الأولى أن يعبر بفصل كما عبر به الموضح تنكيثاً عليه لأن هذا من جملة ما دخل في الباب السابق، والجزم لغة القطع واصطلاحاً على أن الإعراب لفظي نفس السكون ونفس ما ناب منابه، وعلى أنه معنوي تغيير بخصوص علامته السكون أو ما ناب منابه، وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً.

(بلا ولا م طالبا) النخ، قول كدي: [فذكر أربعة أحرف النخ] جعلها أربعة باعتبار لفظها وإن لم

الثاني: لام الأمر نحو: (لينفق ذو سعة من سعته). ومثله أيضاً لام الدعاء نحو: (ليقض علينا ربك). وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالباً لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: لم وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى الماضي، وقيل: تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو: لم يقم زيد.

الرابع: لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾ بخلاف لم فإنه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل، ف (ضع) فعل أمر من وضع مثل هب من وهب، و (جزما) مفعول بضع وبلا، و (في الفعل) متعلقان بضع، و (طالباً) حال من الضمير المستتر في (ضع) و (ها) تنبيه، (وكذا ويلم) متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير: وضع جزما بلم، و (لما) مثل ما فعلت في لا واللام. ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

أصلها لم زیدت علیها همزة الاستفهام، وألما أصلها لما، ومنهم من جعلها ستة كما في الجرومية باعتبار أن ألم وألما قسمان، ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لا في النهي قسماً وفي الدعاء قسماً آخر، وجعل لام الأمر قسماً ولام الدعاء قسماً آخر.

وقوله: [نحو لا تأخذ الخ] تمثيله بهذه الآية للنهي لا ينبغي لأن هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب إن كان من الأعلى نحو: ﴿لا تطغوا فيه﴾ سموه نهيًا وإن كان من الأدنى إلى الأعلى سموه دعاء نحو: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ وإن كان عن هو مسأولك قيل له التماس نحو: ﴿لا تأخذ بلحيتي﴾ لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مسأوله، وكل ما قيل في النهي يقال في الأمر لأن الطلب إما طلب الفعل أو طلب الترك:

وفي السلم أمر مع استعلا وعكسه دعا وفي التماسي فالتماس وقعا
وقوله: [لام الأمر] هي مكسورة تشبيهاً لها بلام الجر وفتحها لغة بني سليم وتسكن كثيراً بعد الفاء والواو قال تعالى: ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾.

وقوله: [فتصرف معناه الخ] بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعاً محتملاً للحال والاستقبال، فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضي ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد.

وقوله: [وقيل تدخل على الماضي الخ] بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماضٍ لفظاً ومعنى، فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبت مضارعاً وأبقت المعنى على حاله، وهذا هو قول سيبويه لأن لم يقيم زيد عنده في رد قول من قال: قام زيد.

وقوله: [والمشهور الأول الخ] وجهه أن قلب المعنى أولى من قلب اللفظ، ورجح أبو حيان تبعاً لأصحابه ما لسيبويه فانظره في يس على النظم.

وقوله: [إلا أن الفعل بعد لما الخ] اعلم أن لم ولما يشتركان في أمور ويفترقان في أمور، انظر التوضيح.

٦٩٦- وَاجْزِمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
٦٩٧- وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَيْفَ وَبِأَيِّ الْأَدَوَاتِ أَسْمَاً

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط.

الأولى: (إن) وهي حرف نحو قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَتَّبِعُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

الثانية: (من) وهي تقع على من يعقل نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

الثالثة: (ما) وهي تقع على ما لا يعقل نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ

مِثْلَهَا﴾.

الرابعة: (مهما) وهي بمعنى (ما) كقوله:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

(واجزم بأن) الخ، بدأ الناظم بأن لأنها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كما في قوله: قالت بنات العلم يا سلمى وإن الخ أي وإن كان فقيراً معدماً. ومنها أنها تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة: فإما ترين بسكون الياء وإثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك».

وقوله: [وهي تقع على من يعقل] الأولى أن يقول: وهي في الأصل موضوعة لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط وهي في الآية مبتدأ.

وقوله: [وهي تقع على ما لا الخ] الأولى أن يقول: وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط.

وقوله: [وهي بمعنى ما] فتكون حيثنذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الأولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين.

وقوله: [نحو قوله: ومهما تكن الخ] البيت من الطويل، وقائله زهير، ومهما: اسم شرط مبتدأ، وتكن: فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدلل بهذا البيت على أن مهما حرف لأن الضمير لا يعود على الحرف، وعند امرئ: خبرها، ومن خليقة: بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجروراً بمن الزائدة لأن مهما تبقى بلا رابط فتوجه قوله من قال أنها حرف، والخليقة الطبيعة ولو للمبالغة، وخال: من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرئ، والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول، وحملة تخفى بمعنى تستر في محل نصب مفعول ثان بخال، وتعلم: مجزوم على أنه جواب مهما، والمعنى: أن طبيعتك التي أنت عليها لو ظنتها تخفى على الناس فلا بد أن يعلمها الناس، وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «من أسر سريرة ألبسه الله ردائها». والشاهد في جزم مهما تكن وتعلم الجملة خبر مهما.

الخامسة: (أي) وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أيا ما تفعل أفعل.

السادسة: (متى) وهي ظرف زمان نحو قوله:

متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

السابعة: (أيان) وهي ظرف زمان أيضاً نحو: أيان تقم أقم معك.

الثامنة: (أين) وهي ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

التاسعة: (إذما) وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: (حيثا) وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك.

الحادية عشر: (أنى) وهي ظرف مكان نحو: أنى تجلس أجلس معك.

وفهم من تمثيله بـ (إذما وحيثا) أنها لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بـ (ما) كالمثال المتقدم، و(يان) متعلق

وقوله: [بحسب ما تضاف إليه] فإن أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو: أي وقت تسافر أسافر معك، وإلى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو: أي مكان تجلس أجلس وهكذا، وهي في مثال المكودي مفعول مقدم مضافة إلى اسم نكرة.

وقوله: [نحو قوله: متى تأتينا الخ] تقدم شرح هذا البيت في البذل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتينا على أنه فعل الشرط وتجد على أنه جوابه، وقد تهمل متى حملا على إذا كقول عائشة الصديقية رضي الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس قالت: إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس، فرفعت يقوم على أن متى مهملة.

وقوله: [التاسعة إذما] الذي في غالب نسخ المكودي عدم التمثيل لأنما أصلاً، والذي في بعضها تمثيله بقول الشاعر:

وانك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا

والشاهد في تأت وتلف فإنها مجزومان بإذما.

وقوله: [إلا إذا اقترنا بما الخ] أجاز الفراء الجزم بهما دون ما، وفي الأشباه والنظائر أن أدوات الشرط بالنسبة إلى اقترانها بما أقسام ثلاثة: قسم لا يلحقه ما وهو: إن ومن وما ومهما. وقسم تكون ما شرطاً في عمله وهو: إذ وحيث. وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها وهو: أي ومتى وأين وأى وأيان. ثم أن الناظم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن أجروم ذكرهما، وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطرباً وتجزم عند الكوفيين، فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الجرومية تبع الكوفيين، وأما إذا فإنها لا تجزم مطلقاً وإنما تجزم في الشعر كقوله: استغن ما أغناك ربك الخ فلذلك تركتا.

بـ (اجزم) ومفعول (اجزم) محذوف اختصاراً لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة، ثم أن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف وأسماء وإلى ذلك أشار بقوله: (وحرف إذما كان وباقي الأدوات أسماء) أما (إن) فلا خلاف أنها حرف، وأما (إذما) فالمشهور أنها حرف مثل (إن) ولذلك اقتصر عليه وباقي الأدوات هي ما عدا (إن وإذما) وهي تسع كلمات وهي كلها أسماء، فمنها أسماء، ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان، وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق.

و(إذما) مبتدأ، و(حرف) خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كإن وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

٦٩٨ - فَعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطُ قُدِّمًا يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسِمًا

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطاً والثاني جزاء ويقال فيه جواب أيضاً.

(قاعدة) اسم الشرط إن كان ظرفاً فهو منصوب على الظرفية ولا إشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط، وإن كان غير ظرف فإن كان الفعل الذي دخل عليه لازماً نحو: من يقيم أقم معه، أو متعدياً مشغولاً بغير ضمير اسم شرط نحو: من يعمل سوءاً يجز به، فاسم الشرط مبتدأ، وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح، وقيل الجواب، وقيل هما. وإن كان متعدياً غير مشغول بشيء فاسم الشرط مفعول مقدم نحو: أيا ما تدعوا لأنه هنا غير ظرف، وإن كان الفعل متعدياً مشغولاً بضمير اسم الشرط جاز في اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو: من رأيت أكرمه، وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا.

(وحرف إذما الخ)، قول كدي: [المشهور أنها حرف الخ] هذا مذهب سيبويه، وقال غير واحد أنها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير.

(وباقى الأدوات أسماء) أي اتفاقاً فيما عدا مهما، وإلا فمهما فيها خلاف، الصحيح أنها اسم وقيل حرف.

قول كدي: [فمنها أسماء] أي غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضاً.

وقوله: [وحرف خبر مقدم] وقدم الخبر تنكيثاً على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف، وهو وإن كان جامداً لكنه في معنى المشتق فيؤول بمحكوم بحرفيتهما، وقول العرب أن حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال: ما إذما إلا حرف بمنزلة شرأه رذا ناب أي ما أهرذا ناب إلا شر غير سديد ولا حاجة إليه.

(فعلين يقتضين)، قول المكودي: [يعني أن كل واحد الخ] أشار بإدخال كل إلى بيان عبارة الناظم وأن

وفهم من قوله (فعلين) أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفهم أيضاً من قوله (فعلين) (يقتضين) أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بها وهو المشهور.

وفهم من قوله (قدما ويتلو الجزاء) أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل، ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخراً، والشرط لا يكون إلا متقدماً، فإذا ورد نحو: أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جواباً مقدماً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وفاعل (يقتضين) النون وهو عائد على أدوات الشرط، و(فعلين) مفعول بـ (يقتضين) و(شرط) خبر مبتدأ مضمّر أي أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أي منها شرط، و(يتلو الجزاء) جملة فعلية في موضع الصفة لـ (شرط) والضمير

المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلين لا أن جميعها دفعة واحدة يجزم فعلين، وإنما سمي الأول شرطاً لتعليق الجواب عليه ولكونه سبباً وعلامة في وجود الثاني، وسمى الثاني جواباً لأنه جيء به مرتباً على الشرط، فأشبه الجواب المرتب على السؤال، وسمى جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط، واختلف في جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعهما أو الثاني فقط والأول قيد له، ذهب ابن هشام في المغني إلى الأول وهو الذي حققه السيد، وشرط الجواب أن يكون مفيداً كالخبر، فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم، فإن اتفق الشرط والجواب في اللفظ لكن في الجواب معنى يخرج به إلى الإفادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» أي فقد حصل له الثواب العظيم الذي يستحقه المهاجرون.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: واطرق بقا الخ.

وقوله: [وهو المشهور النخ] ورد بأن الجازم كالجار لا يعمل في شيئين فكذلك الجازم، وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعلق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنها شيء واحد، فكان الجازم إنما عمل في شيء واحد، وقيل: الأدوات عملت في الشرط والشرط عمل في الجواب، كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وقيل: الشرط عمل في الجواب والجواب عمل في الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا، وقيل: الأداة عملت في الشرط، والأداة والشرط عملا في الجواب بناء على أن الابتداء عمل في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ عملا في الخبر. وقيل: إن الأداة عملت في الشرط، والجواب جزم بتوهم دخول الأداة عليه كما أن الجر يكون بالتوهم، وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفي التصريح بعض الرد.

وقوله: [أن الشرط والجزاء جملتان] هذا لا يفهم من قدما وإنما يفهم من قوله سابقاً فعلين، نعم الذي يفهم من قدما ويتلو هو قوله بعد: ولأن الجزاء الخ.

وقوله: [وهو عائد على أدوات الشرط النخ] أي من حيث هي اسم أو حرف، وتكون جملة يقتضين استثنائية، وقول المعرب أنها نعت اسم في البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضي أن الذي يطلب فعلين من هذه الأدوات إنما هي الأسماء منها دون الحروف وهو باطل.

العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلو الجزاء، ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوز الاتباع فيما كان مستوفياً للمتبوع نحو: لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمراً وجعفرأ، ولقيت الرجلين زيدا وعمراً، و(وسماً) جملة مستأنفة، و(جواباً) حال من الضمير المستتر في (وسماً). ثم بين الفعلين اللذين تقتضيها هذه الأدوات فقال:

٦٩٩ - وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال: الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو: (وإن عدتم عدنا) أو مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ أو الأول ماض والثاني مضارع نحو: ﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾ أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله:

من يكديني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

ومعنى الماضي الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبل معنى ولذلك تقول: إن قام زيد غداً قمت بعد غد. و(ماضيين) مفعول ثان بـ (تلفيهما) أي تجدهما، و(أو مضارعين أو متخالفين) معطوفان على (ماضيين) فأما الماضي الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء وإلى ذلك أشار بقوله:

وقوله: [لأن التابع غير مستوف الخ] التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه إلا لو قال شرطاً وجزاء.

(وماضيين أو مضارعين)، قول المكودي: [نحو قوله: من يكديني الخ] البيت من الخفيف، وقائله أبو زيد، ومن: جازمة، ويكد: مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها، وبسيء: يتعلق به، وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف في كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان، والشجا: مانشب وعلق بالخلق من عظم أو غيره، والوريد: عرق غليظ في العنق. وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الإنسان أن يبلغ شيئاً وهذا كناية عن كون الممدوح ينصر الشاعر ولا يترك أحداً يؤذيه، والشاهد في كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة، والحق أن الأحسن كونها معاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط في اللفظ، ثم كون الأول ماضياً والثاني مضارعاً لأن فيه الخروج من الضعيف إلى القوي، وأما كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة، والأولى للمكودي أن يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور، وأما الشعر فضرورة وهم يميزون ذلك في الضرورة.

وقوله: [في الأوجه الأربعة الخ] هذا سهو منه رحمه الله والصواب في الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معاً ماضيين، وفي بعض النسخ بالأوجه الثلاثة.

٧٠٠ - وَيَبْعَدَ مَاضٍ رَفَعُكَ أَجْزَا حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعني أن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

فهم من قوله (حسن) أنه كثير لا يفهم أنه أحسن من الجزاء بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل « وقوله (ورفعه بعد مضارع وهن) أي ضعف كقوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع انك ان يصرع أخوك تصرع

(وبعد ماض الخ)، قول المكودي: [كقول زهير الخ] هو ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطي زهير إعطاء كثيراً، وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبلة:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

والهاء في أتاه يعود على هرم، وخليل أي فقير فاعل أتاه مأخوذ من الخلطة بفتح الخاء وهي الفقر لا أن المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذاً من الخلطة بضم الخاء وهي صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه، ومسألة مصدر سأل ويروى مسغبه أي مجاعة بدل مسألة وهي أبلغ في المدح، والشاهد في يقول فإنه مضارع مرفوع وقع جواباً ورفعته حسن لكون الشرط وهو أتى ماضياً ولا نافية، وغائب خبر مقدم، ومالي مبتدأ مؤخر، ولا: الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفي، وحرم بفتح الخاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظلمه فيعفو عن ظلمه ويقبل عذره^(١) وهو أما مبتدأ والخبر محذوف أي ولا عندي حرم أي حرمان، أو خبر لمبتدأ محذوف أي ولا هو حرم ولا ممنوع.

ثم ان المكودي حمل الماضي في قول المصنف: وبعد ماض الخ على الماضي الاصطلاحي، والأولى أن المراد بالماضي ما يعم الاصطلاحي والمعنوي وهو المضارع المقرون بلم نحو: إن لم يقم زيد يقوم عمرو، فرفع المضارع حسن أيضاً، وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم.

وقوله: [كقوله: يا أقرع الخ] البيت من الرجز، وقائله جرير، وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لأنه من أفراد قوله: ونحو زيد ضم وافتحن الخ « ويا أقرع الثاني توكيد لفظي له ويتعين فيه البناء على الضم لأنه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب خبرها على قول الشاهد في رفع تصرع الثاني وهو ضعيف لكون الشرط مضارعاً، والمعنى: كل ما فعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك، فإن قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك.

(١) قول المحشي: بمعنى أن غيره يظلمه إلى قوله عذره لا يصلح أن يكون معنى الحرمان بل هو تفسير للشرط الثاني من البيت الذي قبل بيت الشاهد الذي ذكره المحشي وهو لم يتعرض للكلام عليه لا معنى ولا اعراباً فكان المناسب حذف هذه الجملة. اهـ مصححه.

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أدوات الشرط في فعل الشرط، وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط. (ورفعك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(الجزا) مفعول بـ (رفعك) و(حسن) خبر المبتدأ، و(بعد) متعلق بـ (حسن) ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، و(رفعه) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(وهن) فعل ماضٍ في موضع الخبر عن رفع، و(بعد) متعلق بـ (وهن). واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٠١ - وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِأَنَّهُ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماضٍ وجب اقترانه بالفاء. وفهم أنه إذا صح جعله شرطاً لم تدخل الفاء في الجواب نحو: إن يقيم زيد قام عمرو أو يقيم عمرو أو لم يقيم عمر، فهذا كله يصح جعله شرطاً، وشمل ما لا يصلح جعله شرطاً الجملة الاسمية مثبتة

وقوله: [لعدم تأثير أدوات النخ] أي فكما لا تؤثر في لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر في لفظ الجواب. وقوله: [تأثير العامل النخ] أي الأداة وحيث أثر في الأول فالمناسب أن يؤثر في الثاني.

(فإن قلت): ما وجه رفع المضارع حينئذ في صورتين؟ (قلت): قال سيبويه: الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والأصل في البيت السابق يقول لا غائب مالي ولا حرم إن أنه فيكون الجواب محذوفاً والمضارع المرفوع دل عليه، وقال الكوفيون والمبرد: بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف الفاء وكلا التخريجين منتقض انظر التصريح.

وقوله: [لأنه مصدر مقدر بأن النخ] أي ومعمولاته لا تتقدم عليه لأن أن موصول وهنا المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفي لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم. (لا يقال) إن حسن صفة مشبهة وهي لا تعمل في متقدم وقد مر: وسبق ما تعمل فيه يجنب. والمعمول هنا متقدم. (لأننا نقول): منع التقديم فيما عملها فيه بالحمل على اسم الفاعل، وأما عملها في الظرف كما هنا أو الجار والمجرور فلما فيها من رائحة الفعل والفعل يتقدم عليه معموله فكذلك ما أشبهه.

(واقترن بفا النخ)، قول كدي: [لم تدخل الفاء في الجواب النخ] عدم جواز الدخول أصلاً لا يفهم من الناظم بخصوصه بل الذي يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز الدخول أم لا يبقى على عمومته، وصرح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على ما يصح جعله شرطاً، واستدل عليه بنحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْمُرْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ فإن المضارع المنفي بلا يصح جعله شرطاً ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ والحق أن الجواب الذي يصح أن يقع شرطاً لا يقترن بالفاء أصلاً ولهذا أخرج المكوذي عبارة المصنف عن ظاهرها، وما استدل به يؤول بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وقوله: [مثبتة] الصواب الإطلاق لأن الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطاً مثبتة أو منفية.

نحو: إن قام زيد فعمرو قائم، أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقرونًا بالسین أو سوف أو قد أو منفية بما أو أن أولن، فإن هذا كله لا يصلح جعله شرطاً. و(بفا) متعلق بـ (اقرن) و(حتمًا) نعت لمصدر محذوف تقديره قرناً حتمًا، و(جواباً) مفعول باقرن، و(لو جعل شرط) و(شرط) مفعول ثان بـ (جعل) وفي (جعل) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائذ على (جواباً) و(لأن) متعلق بـ (جعل) و(لم ينجعل) جواب (لو) وهو مطاوع (جعل) فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدى إلى اثنين، ومفعول (ينجعل) محذوف تقديره لم ينجعل شرطاً.

ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يلفى مقرونًا بإذا إلى ذلك أشار بقوله:

٧٠٢ - وَتَخْلَفُ أَلْفَاءُ إِذَا أَلْفَاجَاءُ كَإِنْ تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعني أن (إذا) التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع بعدما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك: ان تجد إذا لنا مكافأة. ومثله قوله عز وجل: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

وفهم من قوله (وتخلف) أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. و(إذا) فاعل بـ (تخلف) وهي مضافة للمفاجأة، و(الفاء) مفعول مقدم على الفاعل، و(إن تجد) شرط وجوابه (إذا) وما بعدها، و(المكافأة) المجازاة مصدر كافأت الرجل أي جازيته. ثم قال:

وقوله: [أو فعلية طلبية] مثلها قول تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ وباقي الأمثلة في التوضيح. وإنما وجب الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطاً لأن الجازم الذي يحصل فيه الربط فقد في اللفظ فأتى بالفاء لتفيد الربط والسببية وأن الجواب مرتب على الشرط، وخصت بذلك لأنها للترتيب بلا فصل، والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال الماضي لا يؤثر في لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جواباً.

وقوله: [لأن المطاوع] بفتح الواو اسم مفعول. وقوله: [تقديره لم ينجعل جواباً الخ] هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم، والصواب لم ينجعل شرطاً وكذلك يوجد في بعض النسخ، قال العرب: وجملة لو جعل في محل نصب نعت لجواباً.

(وتخلف الفاء)، قول المكودي: [وفهم من قوله وتخلف الخ] كما يفهم منه ذلك يفهم منه أنه لا يجمع بينها قالوا إلا أن قصد التأكيد نحو: (فإذا هي شاخصة) ويؤخذ منه أيضاً أن الرابط إذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها وهو الأصح، ثم إن الجمهور على أن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوي:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل: هي الجواب فقط، وقيل: هي مع ما بعدها.

٧٠٣ - وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قِمْنٍ

يعني أنه إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعني بالفعل الفعل المضارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك: إن يقيم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفع، فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو، والرفع على الاستئناف، ومثال الفاء قوله عز وجل: ﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ قرئ في السبع بالجزم والرفع، وقرئ في الشاذ بالنصب، ومثال الواو قول الشاعر:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

(والفعل من بعد الجزا إن يقرن الخ)، قول كدي: [والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ] تبع في هذا الشارح المصريح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلاً مضارعاً، وإن كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتي للمكودي آخراً، والصواب ما يأتي له من الإطلاق فما كان ينبغي أن يتبع الشارح في أول التقرير.

وقوله: [والنصب بإضمار أن بعد الفاء الخ] أي وإن مضمرة وجوباً. (إن قلت): هذا ليس من المواضع المارة التي تضر أن فيها. (قلت): أجب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فأشبهه جواب الاستفهام، فكما أن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بأن مضمرة وجوباً، فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب، لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهراً وجب النصب ولم يميز غيره. ولما كان في هذا غير ظاهر جاز غيره.

وقوله: [قرئ في السبع بالجزم الخ] قرأ جمهور السبعة بالجزم، وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع، وقرأ ابن عباس والأعمش في الشاذ بالنصب، وهذه الآية والقراءة فيها تعلم أن ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب.

وقوله: [قول الشاعر: فإن يهلك الخ] البيتان من الوافر، وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الأصغر، وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك، ويهلك الثاني جواب الشرط، وربيع فاعل يهلك الثاني، والناس مضاف إليه، ثم هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك أنه شبه أبا قابوس بالربيع في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم. ثم إنه أطلق اسم المشبه به الذي هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذي هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية، والشاهد في وتأخذ حيث روي بالأوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك، والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء، وأجب الظهر أي مقطوع سنام الظهر، وأجب الظهر كلاهما مجرور، الأول نعت لعيش والثاني مضاف إليه، وأجب وإن أضيف إلى الظهر فهو باق على تنكيره لأنه وصف والجر فيها أحسن الوجوه، وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لأجب الظهر،

يروى وتأخذ بالجزم والنصب والرفع. وفهم من قوله (من بعد الجزاء) ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان، فعلاً كان أو جملة خلافاً للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: ﴿فهو خير لكم ويكفر﴾.

(والفعل) مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع، و(إن يقترن) شرط، و(بالفاء) متعلق بـ (يقترن) و(قمن) خبر المبتدأ، و(بتثليث) متعلق بـ (قمن) ومعنى (قمن) حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير الفعل قمن بتثليث يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل، ويحتمل أن يكون (قمن) خبر مبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ: (فتثليث) بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالانكسار دخول فاء الجواب عليه، و(قمن) خبر فتثليث، هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار إليه بقوله:

٧٠٤ - وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِنْ شَرَفَا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنِفَا

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط: إن يقيم زيد ويخرج عمرو أكرمك، ومثال النصب قول الشاعر:

والمعنى: أن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده إلا أقل العيش وأقبحه مثل البعير المقطوع السنام فلا فائدة فيه.

وقوله: [وهو مخصوص بضرورة النخ] كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها. أي فالله يشكرها، قيل: ويجوز على ندور في النثر كقوله عليه السلام لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» رواه البخاري، فحينئذ يكون هذا الوجه مساوياً لما قبله، والظاهر الوجه الثالث إن صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزاء وجعله المعرب متعلقاً بـ (يقترن) وهو سهو لأن معمول الشرط لا يتقدم على الأداة والظاهر أنه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء.

(وجزم أو نصب لفعل النخ)، قول كدي: [ياضمار أن] أي وجوباً تنزيلاً للشرط منزلة الاستفهام في عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه أظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودي بمثال، ومثاله: إن يقيم زيد ويخرج عمرو أتم، فيجوز في ونخرج الجزم والنصب دون الرفع، ويوجد في بعض نسخ المكودي البيت الذي استشهد به الموضح ونصه:

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضماً

وإنما لم يجوز فيه الرفع كما جاز في المتأخر، لأن الرفع على الاستثاف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء، و(جزم) مبتدأ، و(أو نصب) معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل، و(لفعل) متعلق بـ (نصب) وهو مطلوب أيضاً لـ (جزم) فهو من باب التنازع، و(إثر) ظرف في موضع النعت (لفعل) و(أو واو) معطوف على (فا) و(ان) شرط وفعل الشرط (اكتنفا) و(بالجملتين) متعلق بـ (اكتنفا) و(اكتنفا) مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على (فعل) فإن الجملتين اكتنفاه وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

٧٠٥ - وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْمَعْنَى فُهِمَ

يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو: أنت ظالم ان فعلت، فجواب ان محذوف للدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

أي وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله (قد علم) أنه إذا لم يعلم واحد منها

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضماً

وفي تقديم الناظم الجزم على النصب إشارة إلى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك.

قوله: [ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء] هكذا في غالب النسخ وفي بعضها: ولا يمكن إلا في الواقع بعد الشرط والجزاء، والمعنى واحد وإنما منع الرفع بين الشرط والجزاء لأن الشرط والجزاء منزلاً منزلة شيء واحد فلا يفصل بينهما إلا بما اغتفر الفصل به بين المتلازمين.

(إن بالجملتين اكتنفا) بالبناء للمفعول فمعنى اكتنف أي حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما إلا إن تقدمت إحداهما وتأخرت الأخرى، هذا أولى الوجوه التي يجاب بها عن الناظم.

(والشرط يغني الخ)، قول كدي: [نحو أنت ظالم الخ] هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو في المعنى لا بما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: إن ما تقدم هو الجواب لا دليل الجواب فلا حذف حينئذ، ويشترط في حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً.

وقوله: [كقوله: فطلقها الخ] البيت من الوافر، وقائله الأحوص، وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم في النداء مع قصة وهو سلام الله يا مطر عليها الخ، والفاء في فطلقها عاطفة والثانية سببية والثناء المفتوحة اسم ليس، وبكفء خبرها، والشاهد في إلا حيث حذف فعل الشرط والتقدير وإلا تطلقها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها، ويعل: جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع أو رأسه الذي يضرب به، ومفرقك بالنصب مفعوله وفي القاموس مفرق على وزن مقعد ومجلس وسط الرأس الذي فيه الشعر.

لم يجوز الحذف . وفهم من قوله (قد يأتي) أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، و(الشرط) مبتدأ وخبره (يغني) و(عن جواب) متعلق بـ (يغني) وقد علم في موضع النعت لـ (جواب) و(العكس) مبتدأ ، و(قد يأتي) خبره ، و(إن شرط) ، و(المعنى) مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره (فهم) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه . ثم قال :

٧٠٦ - وَأُحْذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الأخير منها واستغنت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم : إن يقيم زيد والله أكرمه ، وإذا قدمت القسم قلت : والله إن قام زيد لأكرمه ، هذا الذي ذكره إذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط ، والقسم ما يحتاج إلى الخبر وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر فقد أشار إليه بقوله :

٧٠٧ - وَإِنْ تَوَالَيْتَ وَقَبْلَ ذُو خَيْرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

وشمل قوله (ذو خبر) المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول : زيد والله إن يقيم أكرمه ، فتستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وإن كان القسم متقدماً على الشرط وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً لأنه عمدة الكلام ، والقسم تأكيد للكلام .

وفهم من قوله (رجح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول : زيد والله إن يقيم لأكرمه . وفهم من قوله (مطلقاً) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر ، وقوله (بلا حذر) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه .

و(لدى) متعلق بـ (احذف) ومعناه عند ، و(جواب) مفعول بـ (احذف) و(ما) موصولة وصلتها

وقوله : [أن حذف الشرط أقل الخ] هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما ، وإنما كان حذف الجواب أكثر لأن الحذف من الأواخر أكثر من الأوائل ، ولأن دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس .

(وإن تواليت) ، قول كدي : [لأنه عمدة الكلام الخ] معنى كونه عمدة أن الكلام مبني عليه إذ هو الخبر والخبر لا يكون إلا عمدة ، وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة .

وقوله : [سواء تقدم الخ] هذا وإن كان مأخوذاً من الإطلاق ولكنه غير مراد ، لأن الشرط إذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله : واحذف لدى اجتماع الخ وإنما محل هذا البيت الذي تظهر فيه الفائدة أن تأخر الشرط وتقدم القسم ، إذا علمت هذا فالإطلاق في النظم ضائع على أنه يقال انه مضر .

وقوله : [تتميم للبيت الخ] قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبداً إذا تقدم ذو خبر دون القسم ، قالوا : وابن مالك بنفسه في التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا ، والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف .

(أخرت) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (آخرته) و(إن تواليا) شرط، و(ذو) خبر مبتدأ وخبره (قبل) والجملة في موضع الحال من الضمير في (تواليا) ولذلك دخلت عليها الواو، والفاء جواب الشرط، و(الشرط) مفعول مقدم بـ (رجح) و(مطلقاً) حال من الشرط، و(بلا حذر) متعلق بـ (رجح). ثم قال:

٧٠٨ - وَرَبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرُطَ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٍ

يعني أنه قد يرجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: والله إن يقيم زيد أكرمه. ومنه قوله:

لئن منيت في يوم معركة لا تلفنا عن دماء القوم نتنفل

وفهم من قوله (وربما رجح بعد قسم) أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذي خبر قليل. (تكملة): لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب إن وفي هذا الباب.

(وربما رجح الخ)، قول المكودي: [ومنه قوله: لئن الخ] البيت من البسيط، وقائله الأعشى، واللام موطئة للقسم، وإن: حرف شرط، ومنيت: فعل الشرط مبني للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل، وفي يوم متعلق بمنيت، والمعركة: موضع القتال، وفي بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال، ولا: نافية، وتلفنا: مضارع مجزوم بحذف الياء على أنه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وإن تأخر ولو راعى القسم لقال لا تلفينا بالياء لأنه مرفوع، وجملة نتنفل بالفاء في محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الأول ما وفاعله المخاطب، والمعنى: إن ابتلاك الله بنا في يوم القتال لا نجدنا متفلين أي متصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم، بل لا نكسل ولا نفتر هممتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم.

ثم إن قول الناظم: وربما رجح الخ يحتمل احتمالين: أحدهما أن نقول هذا تقييد لقوله سابقاً فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالباً ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذي صرح به في قوله: وربما رجح الخ وهو الذي حمله عليه المكودي فيكون الناظم تابعاً للفراء الذي يقول: إن ذلك غير لازم بل غالب.

ثانيهما: أن يكون أولاً حكى ما للجمهور وإن ذلك لازم، وآخرأ حكى قولاً مرغوباً عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على إطلاقه، وهذا الاحتمال هو الصواب الذي يدل عليه كلام الناظم في شرح العملة.

وقوله: [في باب المبتدأ] في قوله وفي نص يمين ذا استقر.

وقوله: [في باب إن] وحيث إن ليمين مكمله مع قوله بعد إذا فجاءة أو قسم، وأما ما ذكره هنا ففي قوله: واحذف لدى اجتماع والله أعلم.

فصل لو

إنما ذكر (لو) عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب، ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر يقلبه على مراده فقال:

٧٠٩ - لَوْ حَرْفٌ شَرْطِيٌّ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ

فصل لو

فصلها عن الباب قبلها لأنها غير جازمة. قول المكودي: [ومع كونها الخ] هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: أنت قلت أنها تكون شرطية كإن مع أنها تكون امتناعية أيضاً، وقد ذكرهما الناظم معاً فما وجه ذكر الامتناعية؟ فأجاب بقوله: إن كانت شرطية فهي كإن، وإن كانت امتناعية فهي شبيهة بأدوات الشروط أيضاً في احتياج كل للجواب، فلذلك ذكرهما معاً عقب الجوازم، لكن كلامه يقتضي أن الامتناعية غير شرطية معنى مع أنها شرطية أيضاً في المعنى، وهو الذي صرح به بنفسه في شرح الناظم لو حرف شرط في مضي حيث قال: يعني أن لو حرف شرط، إلى أن قال: وتسمى لو هذه امتناعية، وأجاب عنه بعض شيوخنا بأن الامتناعية شرطية معنى ولا تسمى شرطية اصطلاحاً، فكلامه أولاً في الشرطية اصطلاحاً، وثانياً في الامتناعية اصطلاحاً، فيكون كلامه في غاية الظهور اهـ.

وما يوجد في بعض النسخ من قوله: ومع كونها شرطية فهي حرف امتناع، وهي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بأدوات الشروط.

وقوله: [ولما كانت لو الخ] الحق أن أقسام لوستة جمعها سيدي محمد بن عبد السلام بناني في قوله:

تمن وتقليل وعرض ومصدر وتعليق ماض ثم مستقبل بدا

فمثال التمني: (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) ومعنى الكرة الرجوع إلى الدنيا، ومثال التقليل: «تصدقوا ولو بظلف محرق». ومثال العرض: لو تنزل عندنا. ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود: «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة» فيؤول لو يعمر بالتعمير وهي مرادفة لأن المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب ولا جواب لها، وهذه الأربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها. والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهي المشار إليها بقوله: لو حرف شرط في مضي، ولا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط كما يأتي في قوله: وإن مضارع تلاها صرفاً الخ لأن ذلك من تنمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بآن لأن لو لا يليها إلا مستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط. والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها إلا مستقبل وتكون حينئذ شبيهة بآن في المعنى إلا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هي الآتية في قوله: ويقل إيلؤها مستقبلاً.

(لو حرف شرط في مضي)، قول كدي: [على تعليق فعل] وهو الجواب بفعل أي على فعل وهو الشرط.

يعني أن (لو) حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، وتسمى (لو) هذه امتناعية لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لو قام زيد لقام عمرو، فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد فالماضي في هذا الباب على معناه من الماضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لو قام زيد أول أمس لأكرمه أمس، وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله: (ويقول . إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ وشمل قوله (مستقبلاً) الماضي في اللفظ كالأية الكريمة، والمضارع في اللفظ نحو: لو يقوم زيد غداً لأكرمه، فـ (لو) مبتدأ، و(حرف شرط) خبره، و(في) متعلق بـ (شرط) و(إيلاؤها) فاعل بـ (يقول) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(مستقبلاً) مفعول ثان بـ (إيلاؤها). ثم قال:

وقوله: [على امتناع الشيء] وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط، فيؤخذ من المكودي أن مضمون الجواب ممتنع لأجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق، وقيل: إن لو الامتناعية تدل على امتناع الشرط دائماً ولا تدل على امتناع الجواب دائماً وهو الذي في الموضح، وقيل لا تدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الآخرين مرغوب عنه، وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال: لو حرف شرط باعتبار المعنى وإلا ففي الاصطلاح لا يقال لها إلا امتناعية.

وقوله: [وقد تدخل الخ] إن أراد بقوله: وقد تدخل الذي جعله توطئة لقوله: ويقول إيلاؤها مستقبلاً، إن لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضاً لقوله بعد: وإن مضارع تلاها الخ، لأن لو الامتناعية لا يليها مستقبل معنى أصلاً، وإن وليها مضارع في اللفظ وجب تأويله بالماضي كما يأتي، وإن أراد بقوله وقد تدخل لا بقيد كونها امتناعية لتعليق الماضي فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمي لو كما هو الصواب، لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد: وكان حقها أن لا يليها المستقبل الخ لأنها إذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وإن وليها الماضي أول بالمستقبل. والحاصل أن المكودي تبع في كلامه أولاً وآخر المرادي وفيه من التناقض ما لا يخفى كما علمت.

وأما كلام الناظم في قوله: ويقول إيلاؤها مستقبلاً، فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون هاء إيلاؤها عائدة على لو حرف شرط لا بقيد كونها في الماضي، فيكون تكلم على الاستعمالين معاً لأن استعمال لو في الامتناع كثير وفي الشرط دون الامتناع قليل، ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة إيلائها المستقبل لأنه يلزم من قلة إيلائها المستقبل قلتها في نفسها.

قول كدي: [ومن ذلك قوله عز وجل: وليخش الخ] إنما وجب تأويل الماضي في الآية بالمستقبل لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل موتهم وترك أولادهم، وأما إن ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول في المغني وتبعه الأزهري تركوا بشارفوا أن يتركوا، وقد رد التأويل أبو حفص سيدي عمر الفاسي.

٧١٠- وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرَنَ

يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به ان . وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي ان فتقول: لو زيد قام لأكرمه، فيكون زيد فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام، كما تقول: إن زيد قام فأكرمه، ومنه قولهم: لو ذات سوار لطمتني . ثم ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها وإلى ذلك أشار بقوله: (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾ وهو كثير . واختلف في موضع أن بعدها ف قيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف .

وفهم من قوله (لكن) أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه ولكن، إذ لو كانت

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين، وقول بعض كما يعود عليهما يعود على المصدرية صحيح في نفسه، لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل أيضاً، لكن لا يمكن دخولها في كلام الناظم لأن المصدرية لم يتقدم لها ذكر .

قول المكودي: [ومضمراً كما يلي ان الخ] هذا خلاف مذهب البصريين فإنهم فرقوا بين أن ولو في هذا قال أبو حيان: والقياس يقتضي الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾ الآية .

وقوله: [ومنه قولهم: لو ذات سوار الخ] فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتني والتقدير: لو لطمتني ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحققه من هودونه، وأول من قاله حاتم الطائي الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتماً بأن يفصد ناقة لشرب دم فصددها فقيل له: لم فعلت هذا؟ فقال: هذا فصدي فلطمته الجارية، والمعنى: لو لطمتني الحرة لأنها هي صاحبة السوار لأن ذلك علي لأن الإمام عند العرب لا تلبس السوار .

(فإن قلت): إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كدي الضمير في ومنه قولهم؟ (قلت): أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوا .

(لكن لو أن بها قد تقترن)، قول كدي: [وهو كثير] أشار بهذا إلى قد وإن دخلت على المضارع في قد تقترن فهي للتحقيق لوروده في القرآن كثيراً، قال تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾ ﴿ولو أنا كتبنا عليهم﴾ ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾ .

وقوله: [ف قيل مبتدأ] اختلف القائلون بالابتدائية فمنهم من قال: هذا مبتدأ لا خبر له لاشتغال جملة الصلة على المسند والمسند إليه، ومنهم من قال: إن الخبر محذوف ويقدر مقدماً أي ولو ثابت صبرهم . والحق أن الخبر محذوف ولكنه يقدر مؤخراً أي لو صبرهم ثابت .

وقوله: [وقيل فاعل] فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم .

عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل. و(لو) اسم (لكن) و(أن) مبتدأ وخبره (قد تقترن) و(بها) متعلق بـ (تقترن) والجملة خبر (لكن). ثم قال:

٧١١ - وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يعني أن (لو) قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى الماضي كقوله (لو يفي كفى) أي لو وفي كفى ومن ذلك قوله:

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعاً وسجوداً

أي لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا الو الشرطية، لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال، و(مضارع) فاعل بفعل مضمر يفسره (تلاها) و(صرفاً) جواب (إن) و(إلى الماضي) متعلق بـ (صرفاً).

(وإن مضارع تلاها صرفاً) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله: لو حرف شرط في مضي لأنه من تنهات الو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تنكيتاً عليه.

قول المكودي: [ومن ذلك قوله: لو يسمعون الخ] البيت من الكامل، وقائله كثير عزة، والواو في يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين، والكاف في كما إسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية، وخروا: جواب لو الامتناعية ومعناها سقطوا، وركعاً جمع راكم حال من الواو في خروا، وسجوداً جمع ساجد معطوف على ركعاً والمعنى: لو سمع الرهبان كلامها سماعاً مثل سماعي إياه خروا لعزة في حال كونهم راكعين وساجدين، والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لكنه أظهرها هنا تلذذاً بذكرها، والشاهد في يسمعون فإنه مضارع لفظاً ومعناه الماضي، لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضي لفظاً ومعنى أو معنى كما هنا.

قوله: [هي الامتناعية الخ] كلامه يقتضي أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحاً، وأما في المعنى فيقال لها شرطية كما مر.

وقوله: [لأن لو الشرطية] أي غير الامتناعية وهذا الحكم الذي قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو، وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم.

أما ولولا ولوما

إنما ذكر هذه الأحرف هنا من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال:

٧١٢ - أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِيَتْلُو تَلْوَهَا وَجُوباً أَلْفَا

يعني أن موضع (أما) صالح لمهما يكن من شيء لا أن معناها كمهما يك من شيء لأن (أما) حرف، (مهما يك من شيء) اسم وفعل ومتعلقه، ولما علم أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال: (وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا) يعني أن الفاء تدخل على تالي تاليها نحو: أما زيد فقائم، والأصل مهما يكن من شيء فزيد قائم، ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ.

أما ولولا ولوما

قول المكودي: [إنما ذكر هذه الأحرف الخ] الأولى في مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول أن هذه الأحرف شبيهة بلو في كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب.

(أما كمهما يك من شيء)، قول كدي: [يعني أن موضع أما صالح الخ] أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهما يكن من شيء صالحاً أن يجعل في موضع أما، وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شيء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما في موضعه، وإنما احتجنا لهذا ليلاثم قوله بعد: لا أن معناها الخ، لكن هذا ينافيه قول المكودي بعد: والأصل مهما يكن من الخ لأنه صريح في أن الأصل مهما ثم قامت مقامها أما، ففي هذا الكلام إشكال على كل حال، وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائماً وتفصيل غالباً.

وقوله: [نبه على ما تجاب الخ] الأولى أن يقول: نبه وجوب إتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط، وإلا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلاً.

(وفا. لتلو تلوها وجوباً ألفا)، قول كدي: [والأصل مهما الخ] مهما: مبتدأ، ويكن: مضارع كان التامة وفاعلها شيء مجرور بمن الزائد بناء على قول الفارسي بجواز زيادة من في الإيجاب ويلزم عليه خلو المبتدأ من رابط، والصواب أن فاعل يكن عائد على مهما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، ومن شيء بيان لمهما وفائدة البيان بشيء خصوصاً لأنه عام وإلا فلا يقدر في كل مقام بل يقدر البيان في كل مقام بحسبه فيقدر في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ الآية مهما يكن من وفاة أحد إن كان من المقرين فروح الآية، وفي نحو قول المصنفين: أما بعد مهما يكن من بعد البسملة والحمدلة والصلاة على مولانا رسول الله ﷺ فكذا وكذا.

وقوله: [فقدّموا بعض الخ] الصواب أن يقول: فزحلّقوا الفاء عن محلّها لأنّه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذي قامت مقامه أما، وإنما اقترن جواب أما بالفاء غالباً لأن أما نائبة عن مهما ومهما جوابها إذا لم يصلح جعله شرطاً فلا بد من اقترانه

وفهم أيضاً من قوله (إذا لم يك قول معها قد نبذا) أي طرح وكفى به عن الحذف أنه يكثر أيضاً حذفها مع القول كقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسودت وجوههم أكَفَرْتُمْ﴾ أي فيقال لهم: أكَفَرْتُمْ. و(حذف) مبتدأ، و(ذي) اسم إشارة، و(الفا) نعت له، و(قل) خبر المبتدأ، و(في نثر) متعلق بـ (قل) وكذلك (إذا) و(قد نبذا) خبر (يك) و(معها) متعلق بـ (نبذا). ثم أن لولا ولوما على نوعين: أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم، والآخر أن يكونا مختصين بالفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِتِّدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودِ عَقْدَا

يعني (لولا ولوما) إذا عقدا أي ربطا امتناعاً بوجود ويقال أيضاً بوجود فإنها يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولوما عمرو ولجئتكم، وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم في باب المبتدأ فـ (لولا) مبتدأ، و(لوما) معطوف عليه، و(يلزمان) خبرهما، و(الابتداء) مفعول بـ (يلزمان) و(امتناعاً) مفعول بـ (عقدا) و(بوجود) متعلق بـ (عقدا) و(إذا) متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه (يلزمان). ثم أشار إلى الاستعمال الثاني فقال:

٧١٥ - وَبِهِمَا التَّخْضِيفُ مِزْ وَهَلَا أَلَا وَأَوَّلَيْنَهَا أَلْفِعْلَا

الكاف وهم القوم الركب على الإبل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان، وهذا البيت مما هجي به قديماً بنو أسد، والمعنى أنكم لا تقدرون على القتال وإنما تسرون سيراً ضعيفاً في جانب القوم وأطرافهم لأجل جبنكم وخوفكم.

وقوله: [أنه يكثر أيضاً الغخ] أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فهم، ثم انه عبر بيكثر تبعاً لظاهر عبارة الناظم، والحق كما في الموضع أن حذفها واجب مع القول. (فإن قلت): التمثيل بهذه الآية التي مثل بها مخالف لما مر له أن الفصل بين أما والفاء لا يكون إلا بشيء واحد وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة. (قلت): أجيب بأن جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصلة والموصول كشيء واحد فكان الفصل إنما وقع بالمبتدأ وهذا الذي نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما في التسهيل والكافية.

(لولا ولوما يلزمان الابتداء)، قول المكودي: [أي ربطاً امتناعاً الغخ] معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابها لوجود مدخولها متصلاً بها.

وقوله: [ويقال أيضاً بوجوب] بالباء ومعناه الثبوت.

وقوله: [يعني المبتدأ الغخ] أشار به إلى أن المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدأ اسم المفعول وقد صرح بذلك العرب.

وقوله: [وقد تقدم في باب الابتداء] أي في قوله: ويعد لولا غالباً حذف الخبر حتم. (فإن قلت): إنما تقدم الكلام على لولا دون لوما. (قلت): قد زاد الشراح هنالك لوما.

(وبهما التخصيض من) التخصيض هو طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب برفق ولين.

يعني أن (لولا ولوما) يميز بهما التحضيض أي تدلان عليه كقوله تعالى : ﴿لولا أنزل علينا الملائكة﴾ قوله : ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾ ويشارك لولا ولوما في التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله : (وهلا . ألا (ألا) يعني أن هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما في التحضيض نحو: هلا تأتينا، وألا تصل إلينا، وألا تقبل علينا، وهذه الأحرف أعني لولا ولوما وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل وإلى ذلك أشار بقوله : (وأوليتها الفعل) أي اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو: هلا تأتينا، والماضي نحو: هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لأنها تخلص الفعل للاستقبال . و(التحضيض) مفعول بـ (مز) و(هلا) وما بعده معطوف على الضمير في (بهما) ولم يعد الجار فيقول بـ (هلا) لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وها في قوله و(أوليتها الفعل) عائدة على الأحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان . ثم قال :

٧١٦ - وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُّضْمَرٍ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُّؤَخَّرٍ

يعني أن هذه الأحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين : الأول أن يكون مفعولاً بفعل مضمر وشمل نوعين : أحدهما أن يكون مفسراً بالفعل لواقع بعد الاسم نحو: هلا زيدا أكرمه فيكون من باب الاشتغال، والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبیت

(وهلا ألا (ألا) (فإن قلت): حيث زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغي له أن يزيد بها في الترجمة .

(قلت): لما كانت لا تغتفر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهي غير مناسبة للباب، قيل : وإنما ذكرها هنا استطراداً تبعاً للقسم الثاني من قسمي لولا ولوما، ثم ان هلا مركبة من هل لا وألا المشددة، قال الشمني: يجوز أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذي يقوله الجمهور انها حرف عرض، والذي نص عليه في شرح الكافية ورواه عن سيويه أنها للتحضيض، ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى : ﴿ألا تقتلون قوما﴾ .

(وأوليتها الفعل)، قول المكودي : [والماضي نحو هلا الخ] اعترض بأن هذه الأداة إن دخلت على الماضي فلا تكون للتحضيض أبداً بل تكون للتوبيخ واللوم والتقديم لأن التحضيض طلب وهو لا يكون إلا في المستقبل . (قلت): قد يقال إن المكودي لم يطلق في الماضي بل قيده بما إذا كان بمعنى المستقبل، وهو إذا كان كذلك فالأداة الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه .

وقوله : [والفعل مفعول ثان] الأولى أنه أول والهاء مفعول ثان لأن الفعل تابع لأداة متبوعه .

(وقد يليها اسم بفعل مضمر . علق) معنى التعليق هنا العمل، فالتعليق لغوي لا اصطلاحى الذي هو مقابل للإلغاء .

قول المكودي : [كقوله : ألا رجلاً الخ] البيت من الوافر، وقائله أعرابي كان يطلب امرأة يتزوجها، وألا: حرف عرض لأن الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض، ورجلاً: مفعول بفعل محذوف قدره المكودي

التقدير: ألا تروني. الثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هلا زيدا ضربت. و(اسم) فاعل بـ (يليهما) و(علق) في موضع الصفة لـ (اسم) و(بفعل) متعلق بـ (علق).

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعدي، لأنك إذا جعلتها باء التعدي يكون المعنى: ان الذي به يكون الإخبار وليس كذلك بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ثم ان الإخبار يكون بالذي وفروعه وبالألف واللام، وقد أشار إلى الأول منها بقوله:

ألا تروني رجلاً، ويصح أن يقال إنه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده، وجملة جزاء الله المذكورة على الأول نعت رجل وعلى الثاني تفسيرية، ويروى ألا رجل يجر رجل على حذف من، ويدل: مضارع دل وفاعله يعود على رجلاً، وعلى محصلة: متعلق ببذل وهو بكسر الصاد المشددة اسم فاعل من حصل، والمحصلة عندهم هي المرأة التي تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التي تحصل مأرب بيتها وزوجها، وتبيت: بضم التاء مضارع أبات، قالوا: وأراد به هنا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوظة، والظاهر أنه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهي هنا تامة بمعنى تكون وتوجد بين والديها، والتقدير: ألا تروني رجلاً جزاء الله خيراً من نعتة وصفته يدل على امرأة تحصل مأرب بيتها وزوجها وتكون محفوظة في حجر والديها، والشاهد في قوله رجلاً حيث ولي لفظ ألا، وفي التقدير هو مفعول لمحذوف.

الإخبار بالذي والألف واللام

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة أن الناظم لما ذكر أموراً صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئاً منها أم لا؟ ولذا أسماه النحويون باب الإخبار. ثم تأخير هذا الباب إلى هنا أولى من تقديم السيوطي له في باب المبتدأ والخبر، لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب اختبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة، فإذا قيل للمتعلم: كيف تخبر عن زيد من قولك: جاء زيد وعمرو، فأجاب بقوله: الذي جاء هو عمرو وزيد علمنا أنه راعي القاعدة وهي العطف على الضمير المتصل مع الفصل المشار إليه سابقاً: وإن على ضمير رفع متصل بالخ، وإذا قلت له: أخبر عن زيد من قولك: مررت بزيد وعمرو فقال: الذي مررت به وبعمرو زيد علمنا أنه حصل قاعدة العطف على الضمير المجرور وهي إعادة الخافض المشار إليها بقوله: وعود خافض لدى عطف الخ.

قول المكودي: [الباء في قوله بالذي الخ] هذا أحد التأويلات في هذه العبارة ومنها أن الباء، في بالذي بمعنى عن وتكون عن في عنه في عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء، وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدي لينظروا هل يتفطن.

٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأَ قَبْلُ اسْتَقَرَّ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَةٌ عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبراً عن الذي المستقر مبتدأ متقدماً وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطاً بين الذي والخبر ويكون صلة للذي، واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبراً عن الذي ضميراً يعود من الصلة على الذي. و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها (قيل) و(عنه) متعلق بـ (أخبر) وكذلك بـ (الذي) و(أخبر) وما عمل فيه محكى بـ (قيل) و(خبر) خبر عن (ما) و(عن الذي) متعلق بـ (خبر) و(استقر) في موضع الحال من الذي، و(مبتدأ) حال من الضمير المستكن في (استقر) و(قبل) متعلق بـ (استقر) و(الذي) الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنها موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، و(ما) في البيت الثاني مبتدأ وهي موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم المخبر به وهو باقي الجملة وصلتها (سواهما) والخبر (فوسطه) ويجوز أن تكون (ما) مفعولة بفعل مضمر يفسره (فوسطه) وهو أحسن و(صلة) حال من الهاء في (وسطه) و(عائدها) مبتدأ وخبره (خلف) و(معطي) مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول و(عائدها) وخبره في موضع الصفة لـ (صلة) ثم مثل صورة الإخبار فقال:

٧١٩- نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرٌ أَلَاخِذَا

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر)، قول المكودي: [واستقر في موضع الحال الخ] الأولى أن مبتدأ حال من الذي، وجملة استقر في موضع نصب صفة مبتدأ، والمعنى: اللفظ الذي قال لك قائل أخبر عنه بالذي اجعله خبراً عن الذي حال كون الذي مبتدأ مستقراً قبل الخبر.

وقوله: [وهو أحسن] الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ولذا اختار سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ بالرفع.

وقوله: [ومعطي مضاف إليه] وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة إلى الموصول ضمير خلف اسم معطى تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخر خبراً وقد مر والخبر الجزء المتم الفائدة، ومر الأصل في الاخبار أن تؤخر، وأما باعتبار الأصل فليس بمعطى التكملة خلافاً للشارح، وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلاً وتكملة والمراد بها هنا الكمال والتمام.

(نحو الذي ضربته زيد) الذي: مبتدأ، وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذي والعائد الهاء في ضربته، وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميراً.

قول المكودي: [الذي ضرب زيداً أنا] الذي: مبتدأ، وضرب: فعل ماض وفاعله يعود على الذي وهو الرابط بين الصلة والموصول، وزيداً: مفعوله، وأنا: خبر الذي.

يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك (ضربت زيداً) جعلت في أول كلامك (الذي) كما ذكر لك، وجعلت زيداً خبراً عن الذي، وجعلت في موضع زيد ضميراً مطابقاً له، وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائداً على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد، ونبهك بقوله (فادر المأخذ) على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك (ضربت زيداً) الذي ضرب زيداً أنا، وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك: أخبر عن زيد من قولك: زيد أبوك لقلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبيك لقلت: الذي هو زيد أبوك. ثم إن الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكور بل يكون في المفرد المؤنث والمثنى والمجموع وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٠ - وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الثَّبَتِ

يعني أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له لأنه خبر عنه، والمثال المشتمل على هذه الصور هو: بلغ الزيدان العمرين رسالة، فإذا أخبرت عن الزيدان قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدان ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللذان، وإذا أخبرت عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين، وإذا أخبرت عن رسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة. و(باللذين) متعلق بـ(أخبر) و(مراعيًا) حال من الضمير المستتر في (أخبر) و(وفاق) مفعول لـ (مراعيًا). ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

٧٢١ - قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حَتَمًا

٧٢٢ - كَذَا أَلْغَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرَطَ فَرَاعٍ مَا رَعَوْا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابلاً للتأخير فلا ينجر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط.

(وباللذين والذين والتي)، قول المكودي: [يعني أن المخبر عنه] أي في المعنى، وأما في اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالثبوت في النظم.
[وقوله: [اللذان بلغا الخ] إعرابه: اللذان مبتدأ، وجملة بلغا صلته والعائد الألف في بلغا، والعمرين مفعول أول، ورسالة مفعول ثان، والزيدان خبر اللذان.

وقوله: [قلت الذين بلغهم الخ] فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثاني رسالة والعمران خبر. (فإن قلت): القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إيهاهم رسالة العمران ليكون إيهاهم وقع في مكان المخبر به وهو العمران. (قلت): لو فعلوا ذلك لانفصل الضمير، والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقد مر: وفي اختيار لا يجيء الانفصل. الخ، وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقاً: والحذف عندهم كثير منجلي. في عائد الخ وكل ما قيل هنا يقال في الإخبار عن رسالة.

(قبول تأخير وتعريف)، قول المكودي: [ذكر في هذين الخ] في هذا إشارة للتشكيك على الناظم حيث

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو: زيد ضربته، واسم الإشارة نحو: زيد ضربت ذلك فلا يجوز الإخبار عن واحد منها لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميراً في موضع يخلفه على القاعدة، وهو كأن يربط الخبر بالمتبدأ ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المفعول خلف الخبر عنه، فإن أعدته على المتبدأ بقي الموصول بلا ضمير، وإن أعدته على الموصول بقي المتبدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار.

لم يستوف شروط الاخبار وهي سبعة هذه الأربعة المذكورة في النظم وثلاثة آخر زادها الموضع وغيره وهي ان يصح أن يرد المخبر عنه في الإثبات، فلو كان لازماً للنفي كأحد فلا يخبر عنه، وإن تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيدا، وأن لا يكون المخبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال: الذي قام وقعد عمرو وزيد، لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة صلة ولا رابط في هذه الثانية.

وقوله: [مثل أسماء الاستفهام الخ] مثال الاستفهام: أيهم عندك؟ ومثال الشرط: أيهم يكرمني أكرمه، فلا يصح الاخبار عن أي لأنه لو قيل لك أخبر عنها في المثالين لقلت في الأول الذي هو عندك أيهم، وفي الثاني الذي هو يكرمني أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر، وفي عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

كم عذول قد رام إفشاء سري فكتمت حديث حبك منه
قد حللت بالصدر مني حبا ماله الصدر ليس يخبر عنه

وقوله: [كالحال والتمييز الخ] علة المنع فيها أنها يصيران معرفتين مع أنها لازمان للتنكير، فلو قيل لك: أخبر عن ركباً من جاء زيد ركباً، وعن غلاماً من اشترت تسعين غلاماً، لقلت في الأول: الذي جاء زيد إياه ركب، وفي الثاني: الذي اشترت تسعين إياه غلام، فيكون إياه في الأول حالاً وفي الثاني تمييزاً وهو معرفة، والحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين، وفي المعنى قال مولانا الجد أبو الفيض سيدي حمدون:

قال لي عاذلي ولم يدر شأن الـ حب أخبر عن حال حب رأسته
قلت كيف الاخبار عنه ولا يقـ بل تعريفاً إذا عشقت درسته

(كذا الغنى عنه بأجنبي) أي بلفظ أجنبي من هذا التركيب الذي قيل لك أخبر عن لفظ فيه، ومعنى الاستغناء عن المخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأني بهذا الأجنبي مكانه في تركيب آخر، فزيداً من قولك ضربت زيدا يصح حذفه وجعل عمرو مكانه في تركيب آخر، بخلاف الهاء من زيد ضربته الآتي لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثلاً مكانها لخلو الخبر من الرابط.

قول المكودي: [للزوم أن تضع الخ] بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الهاء من زيد ضربته لقلت الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر في التركيب الذي جعل منفصلاً، فتقول في إعرابه:

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمّر فلا يجوز الإخبار عن مصدر فاعل ولا عن صفة دون موصوفها، ولا عن موصوف دون صفته، لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمّر، إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به. (وقبول تأخير) مبتدأ، (وتعريف) معطوف على (تأخير) (وقد حتما) في موضع خبر المبتدأ، (ولما) متعلق بـ (حتما) وكذلك (ههنا) و(ما) موصولة وهي واقعة على المخبر عنه وصلتها (أخبر عنه) و(الغني) مبتدأ، و(عنه) متعلق به وكذلك بـ (أجنبي) و(شرط) خبر المبتدأ، و(كذا) متعلق بـ (شرط) و(ذا) إشارة إلى الشروط السابقة. ثم انتقل إلى الإخبار بال فقال:

الذي: مبتدأ، وزيد: مبتدأ ثان، وجملة ضربته في محل رفع خبر زيد، والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الذي، والجملة إذا وقعت خبراً لا بد لها من رابط عملاً بقوله حاوية معنى الذي سبقت له، وجملة الموصول أيضاً لا بد لها من رابط لقوله على ضمير لاتق مشتملة، وليس في الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودي.

وقوله: [عن مصدر النخ] كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه، وأما الإخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضح: سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم، فلا يصح الإخبار في هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف إليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه، فمثال الإخبار عن زيد الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد.

ولا يصح الإخبار عن الأب وحده بأن تقول: الذي أسر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال محله إلى زيد وذلك ممتنع.

ولا يصح الإخبار عن المصدر وحده بأن تقول: الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبداً عند البصريين.

ولا يصح الإخبار عن الموصوف وهو عمرو دون صفته بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو لأن الكريم حينئذ يكون وصفاً للهاء في منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به.

ولا يصح الإخبار عن الصفة وهي الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفاً لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به.

نعم يصح الإخبار عن المضاف والمضاف إليه معاً وهما أبا زيد في مثالنا بأن تقول: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد.

ويصح الإخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب، وكان القياس أن يوضع في محله لكن لو وضع في محله لأدى إلى انفصاله، والقاعدة أنه مهما تأق اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله.

٧٢٣ - وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

يعني أن الإخبار يكون بـ (أل) كما يكون بـ (الذي) إلا أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك، والإخبار بأل لا يكون إلا في الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله: (وعن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما) فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٢٤ - إِنْ صَحَّ صَوُغُ صَلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ كَصَوُغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون منصرفاً ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال من ذلك فقال: (كصوغ واق من وقى الله البطل) فإذا قيل لك: أخبر عن لفظ الله من قولك (وقى الله البطل) قلت: الواقى البطل الله. ولو قيل لك: أخبر عن البطل قلت: الواقى الله البطل.

ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معاً وهما عمرو الكريم بأن تقول: الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء في بأل بمعنى عن، وعن في عن بعض بمعنى الباء، ففي العبارة قلب للتعمية والاختبار الموضوع الباب لذلك.

ثم اعلم أن الإخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة: السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزيدة عليه، والثلاثة المكملة للعشرة مأخوذ من كلامه هنا فيؤخذ من قوله: عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان: أحدهما أن تكون الجملة فعلية. الثاني أن يكون الفعل في الصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلاً. الثالث أن يكون الفعل متصرفاً وهذا صرح به الناظم في قوله: إن صح صوغ صلة منه لأل، وصنيع المكودي يومهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثاني وقد علمت أن الحق خلافه، فلو كانت الجملة إسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وإن كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو: ما برح محمد محسناً، فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو: عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد.

(كصوغ واق من وقى الله البطل)، قول المكودي: [قلت الواقى البطل الله] أل اسم موصول مبتدأ ظهر إعرابها فيما بعد لكونها على صورة الحرف، وواقى اسم فاعل من وقى صلتها وقد مر وصفة صريحة صلة أل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على أل واستتاره هنا وجوباً لكون الصلة رفعت ضميراً عائداً على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها في قوله بعد: وإن يكن ما رفعت صلة الخ، والبطل أي الشجاع مفعول بالواقى، والله خبر أل.

وقوله: [قلت الواقى الله البطل] الإعراب على غلط ما قبله إلا أن الفاعل هنا ظاهر وهو الله، والعائد

والضمير في قوله (وأخبروا) عائد على النحويين وعلى العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئة، و(هنا) ظرف مكان متعلق بـ (أخبروا) و(بأل) متعلق بأخبروا، وكذلك (عن) و(ما) موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت. و(إن) شرط، و(صوغ) فاعل يصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(منه) متعلق بـ (صوغ) وكذلك (لأل) و(كصوغ) مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بـ (من) قول محذوف، و(وقى) الخ محكي به والتقدير: كصوغ واق من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر. ثم قال:

٧٢٥ - وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَّةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا إِبِينَ وَانْفَصَلَ

يعني أن الوصف الواقع صلة لأل إذا رفع ضميراً يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل: أخبر عن زيد من قولك ضربت زيداً، قلت: الضارب أنا زيد، فالضمير العائد على غير أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره. وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك: أخبر عن التاء من ضربت زيد، قلت: الضارب زيداً أنا، ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف. و(إن يكن) شرط، و(ما) اسم (يكن) وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير (أل) وصلتها (رفعت) و(صلة أل) فاعل بـ (رفعت) والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعت، و(ضمير) خبر (يكن) و(إبين وانفصل) جواب الشرط.

على أل هنا الهاء البارزة في الواقي ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة لأنهم خصصوا قوله في الموصول والحذف عندهم كثير منجلي في عائد الخ بغير الوصف الواصف صلة لأل، وأما الضمير الفضلة في الوصف العائد على أل فلا يحذف.

(وإن يكن ما رفعت صلة أل)، قول المكودي: [قلت الضارب أنا زيد] أل مبتدأ وضارب صلتها والهاء هي العائد على أل لأنها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر.

وقوله: [قلت الضارب زيد أنا] قال غير واحد: وضابط ما يعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها أن تنظر إلى أل فإنها واقعة أبداً على الاسم الذي جعل خبراً، فإن كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر، وإن كان الاسم الذي جعل خبراً غير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اهـ. (قلت): هذا الضابط باطل لأن المثال السابق وهو وقى الله الباطل إذا أخبرت فيه عن الله وقلت الواقي البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم.

العدد

٧٢٦- ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

٧٢٧- فِي الضُّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ جَمْعًا بِلَفْظٍ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته التاء، وإن كان واحده مؤنثاً لم تلحقه التاء فتقول: ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكراً، وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله (في الضد جرد) المؤنث يعني في ضد المذكور

العدد

مناسبة ذكر العدد عقب الإخبار اجتماع شيئين متلازمين غالباً في كل منهما، أما في باب الإخبار فيها المبتدأ والخبر، وفي باب العدد اجتماع العدد والمعدود، والعدد بفتحتين هو في الأصل مصدر عد يعد عدداً، وفي الاصطلاح يطلق على المعدود وعلى الألفاظ الدالة على العدد كما يقال على الجمع للفظ دال على الجمعية وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة، ومجموع الاثنتين والأربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب، والثلاثة أيضاً لها حاشية بعدى سفلى وهي واحد ولها حاشية بعدى عليا وهي خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد، إذا علمت هذا تبين لك أن القريبة العليا أو سفلى هي التي ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلاً كالاثنتين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيها مر، والبعيدة العليا أو سفلى هي التي بينها وبين العدد مرتبة فأكثر، لكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحد بمعنى أنه إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذاك يكون بين العدد وبين العليا البعيدة، وإن كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذاك يكون بينه وبين العليا البعيدة، وهذا معنى قولهم على السواء.

(ثلاثة بالتاء قل للعشرة)، قول المكودي: [إذا كان واحد الخ] اعلم أن العبرة بكون الواحد مذكراً أو مؤنثاً عود الضمير عليه وسيقول الناظم: ويعرف التقدير بالضمير الخ فإن عاد الضمير على الواحد مذكراً وجمع الواحد لزم تجريد العدد من التاء، ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لأنه قد يكون اللفظ مؤنثاً في الذكر بالتاء ويعود الضمير عليه مذكراً نحو طلحة فإذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طلحات بالتاء لأن الضمير يعود على طلحة مذكراً ولوراعيت اللفظ لجردت العدد من التاء، وقد يكون اللفظ في المعنى مؤنثاً ويعود الضمير عليه مذكراً نحو شخص فإنه يطلق على الذكر والأنثى، فإذا أردت به الأنثى صار مؤنثاً لكن الضمير يعود عليه مذكراً، فإذا جمع وأتي بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول: ثلاثة أشخاص عندي من النسوة ولا تعتبر المعنى ولا جرد العدد من التاء.

(فإن قلت): التاء علامة التأنيث وسيقول الناظم علامة التأنيث تاء أو ألف فالقياس أن تلحق العدد إذا كان لمؤنث وتسقط إذا كان لمذكر وهنا عكسوا. (قلت): أجاب السيوطي بأن العرب فعلت ذلك، وعلل النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فأعطوا الثقل للخفيف

وهو المؤنث. و(ثلاثة) مفعول مقدم بـ (قل) و(قل) مضمن معنى اذكر، و(بالتاء) متعلق بـ (قل) و(العشرة) كذلك، و(في عد) كذلك، و(عد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) موصولة واقعة على المعدود، و(آحاده مذكرة) جملة من مبتدأ وخبر صلة لـ (ما) و(في الضد) متعلق بـ (جرد) ومفعول (جرد) محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب.

ثم أنتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال: (والمميز اجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة يجمع جمع قلة نحو: ثلاثة أكلب، وعشرة أجمال، وثلاث أيتق، وعشر أكتاف. وفهم من قوله (في الأكثر) أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثلاثة قروء، فإن لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو: ثلاثة رجال، و(المميز) مفعول بـ (اجرر) و(جمعاً) حال منه، و(بلفظ) متعلق بـ (جمعاً). ثم قال:

والخفيف للثقل ليقع التعادل، فقد صار الفاضل الذي هو المذكر بلبسه برقع النساء مفضولاً وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلاً ولا غرابة في هذا، ثم إن محل لزوم عدم المطابقة إذا كان المعدود مذكراً مؤخراً عن العدد فإن كان محذوفاً أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان المطابقة وعدمها وهو الغالب، فمثال الحذف قوله عليه السلام ثم أتبعه بست من شوال الأصل بستة بالتاء لأن المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد، ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد، ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالتاء الخ أن واحداً واثنين يبقيان على الأصل الذي هو لزوم المطابقة فيها وسيأتي تحصيل حسن.

قوله: [وقل مضمن معنى اذكر] إنما احتاج إلى دعوى التضمنين لأن القول لا ينصب المفرد إلا إن كان في معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص في التسهيل على أن المفرد الخالي من معنى الجملة إذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول وما هنا من هذا القليل وعلى هذا فلا تضمنين أصلاً.

وقوله: [ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم الخ] اعترضه العرب بأن له وجهاً وهو أن ثلاثة بالرفع مبتدأ وبالتاء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المسوغ للابتداء بالنكرة، وجملة قل على تضمنين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها إلى العشرة اهـ.

(قلت): هذا الاعتراض مبني على جواز الإخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين، ولعل كدي مشى على عدم جواز الإخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال: لا وجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطاً.

(والمميز اجرر)، قول المكودي: [إلى عشرة يجمع جمع قلة] كان ينبغي له أن يزيد بعد قلة مجروراً بإضافة العدد إليه ليكون شرحاً لقول الناظم اجرر، وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه، ثم إن المأخوذ من النظم أمور ثلاثة: كون التمييز جمعاً وهذا صرح به، وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظ قلة لأن الذي يوصف بجمع قلة وكثرة هو جمع التكسير لا غير، وكونه بلفظ قلة لا كثرة وهذا مصرح به في لفظ قلة،

٧٢٨ - وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفَ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

يعني أن مائة وألفاً يضافان إلى مفرد فتقول: مائة رجل وألف رجل. وفهم من إطلاقه أن تنبيه ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألف وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله: (ومائة بالجمع نزراً قد ردف) يعني أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين ومائة. و(الألف) مفعول بـ (أضف) و(للفرد) متعلق بأضف، و(مائة) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره (قد ردف) مبني للمفعول أي تبع بالجمع، و(نزراً) حال من الضمير المستتر في (ردف) وإنما قدم الناظم مائة وألفاً على ما دونها من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

ويكون قوله في الأكثر راجعاً إلى ثلاثة، ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الجمع الأفراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلة ثلاثمائة فأضيف ثلاث إلى مائة وهي مفردة في اللفظ، ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف إلى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم لصلاة، ومن تخلف كونه بلفظ قلة وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودي: إحداهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذي سمع له شاذ وجمع الكثرة مقيس فيضاف إلى المقيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرة لقراء بفتح القاف وسمع أقراء جمع قلة لكنه شاذ كما سيأتي، نعم إن قيل أنه جمع قرء بضم القاف كان مقيساً لكن الأنصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات، والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر وعلى الحيض، والثانية أن يكون جمع القلة مهماً ولم يسمع إلا جمع الكثرة كمثال المكودي بثلاثة رجال فإنه جمع رجل ولم يسمع جمعه جمع قلة، وأما أرجل فإنه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومة، هذا هو الصواب في تقرير كلام الناظم والمكودي يقتضي أن في الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت أن الحق خلافه.

(ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا إلى المفرد غالباً لأنها إن أضيفا إلى جمع وقيل مثلاً مائة رجال وألف عبید لحصل النقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وإنما أفردوا مائة في ثلاثمائة رجل وجمعوا الألف في ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع، وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط، قاله السخاوي.

(ومائة بالجمع نزراً قد ردف)، قول المكودي: [وأشار به إلى قراءة الخ] وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة فقليل إن سنين بدل من ثلاثة وأورد عليه أن المبدل منه في نية الطرح ويكون التقدير: ولبثوا في كهفهم سنين فتفوت الدلالة على العدد، وأجيب بأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ومن غير الغالب أن لا يكون في نية الطرح ومنه ما هنا، وقيل أنه عطف بيان وهو الظاهر.

وقوله: [وسوغ الابتداء به التفصيل الخ] غير ظاهر والأولى أن مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكي مقصود لفظه.

وقوله: [وإنما قدم الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له: كان ينبغي للناظم على ما

٧٢٩ - وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرُ

يعني أنك إذا قصدت المذكر قلت: أحد عشر بغير تاء، و(أحد) مفعول بـ (اذكر) و(بعشر) متعلق بـ (صلته) و(مركباً وقاصد) حالان من الفاعل المستتر في (اذكر) فـ (مركباً) على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون (مركباً) حالاً من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

٧٣٠ - وَقُلْ لَدَيَّ الثَّانِيَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشُّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إحدى عشرة امرأة، هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله: (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول: إحدى عشرة امرأة. و(لدى) هنا بمعنى في، و(إحدى عشرة) مفعول بـ (قل) مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: (ثلاثة بالتاء قل للعشرة) و(الشين) مبتدأ، و(كسرة) مبتدأ ثان وخبره (فيها) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(عن تميم) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار. ثم قال:

٧٣١ - وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعُهَا فَعَلَتْ فَأَفْعَلُ قَصْداً

يعني أن ما فعلت في عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما عداها من غيرهما، فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشر إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول: اثنا عشر رجلاً، وثلاثة عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة. و(مع) متعلق بـ (افعل) و(ما) مفعول بفاعل وهو موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها (فعلت) و(معها) متعلق بـ (فعلت)

يقتضيه الترتيب الطبيعي أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف، فأجاب بقوله: وإنما قدم الخ.

وقوله: [على ما دونها من العدد الخ] أي الذي مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر، فيكون أحد عشر غاية في النقص لا في الزيادة.

(وأحد اذكر وصلته بعشر) همزة أحد وإحدى متقلبة عن واو إلا أن القلب في أحد شاذ وفي إحدى مقيس وقد سمع عشر على الأصل.

قول المكودي: [للمناسبة] أي لمناسبة قاصد الذي هو اسم فاعل قطعاً، قال المعرب: وذكر نعت معدود.

(والشين فيها عن تميم كسرة) أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت في الوقف هاء.

قول المكودي: [ولدى هنا بمعنى الخ] وتارة تكون بمعنى عند، وفرقوا بينها بأن لدى إن كانت بمعنى في كتبت بالإمالة وإن كانت بمعنى عند كتبت بالألف.

والضمير العائد على (ما) محذوف تقديره فعلته . ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال :

٧٣٢ - وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة ، و(ما) الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة ، و(ما قدما) صلتها ، و(لثلاثة) خبره ، و(ما) الأولى موصولة معطوفة على (تسعة) وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها (بينها) والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب ، وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار إليه بقوله :

٧٣٣ - وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا إِثْنِي إِذَا أَتَتْ تَشَا أَوْ ذَكَرَا

(ولثلاثة وتسعة وما . بينها) ، قول المكودي : [المنسوب لعشرة] أي في الأفراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل .

وقوله : [معطوفة على تسعة الخ] قال العرب : صوابه على ثلاثة ولا وجه له إلا إن قلنا بمذهب من يقول ان المعاطيف إن تكررت فكلها معطوفة على الأول ، وقيل : كل معطوف على ما يليه ، وإذا كانت المسألة خلافية فلا وجه للاعتراض .

وقوله : [ما بين الثلاثة والعشرة] صوابه أن يقول : والتسعة بدل من العشرة لأن عشرة يطابق في التركيب ، ولم يتكلم المكودي على ألف ركباً في قول الناظم إن ركباً فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركب بالياء لأنه يعود على الثلاثة ، وقال بعض الألف للثنائية عائد على ثلاثة وتسعة ، وأما ما في قوله ما بينهما فمبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك ، والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير .

(وأول عشرة اثنتي) أشار بهذا إلى لفظ اثنين إن ركب مع عشرة فإنه يبقى على مطابقتها كما كان مفرداً ، ولم يفصح المكودي عن هذا الشرح كل الإفصاح وزاد فائدة أخرى وهي قوله : فتحذف النون منها وتجعل الخ ، وقد مر حكم حذف النون في قوله :

نوننا تلي الإعراب أو نوننا مما تضيف احذف

وحاصل ما مر في في ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة : قسم تجب فيه المطابقة مطلقاً كان أو مركباً وهو لفظ واحد واثنين فيؤخذ حكمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب : ثلاثة بالياء الخ . فحيث لم يتكلم عليهما علمنا أنها باقيا على الأصل وهو المطابقة ، وصرح بوجوب مطابقتها إذا كانا مركبين معاً في قوله : وأحد اذكر وصلنه بعشر الخ ، مع قوله : وقل لدى التائيت إحدى عشرة ، مع قوله : وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني الخ .

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنا عشر، فتحذف النون منها وتجعل عشر وعشرة مكانه، ثم بين أنهما معربان بقوله:

٧٣٤ - وَأَلْيَا لِيغْيِرِ الرَّفْعِ وَارْفَعَ بِالْأَلْفِ وَأَلْفَتَحُ فِي جُزْأَي سَوَاهُمَا أَلِفٌ

غير الرفع هو الجر والنصب، فتقول في الرفع: اثنا عشر واثنا عشرة، وفي الجر والنصب: اثني عشر واثنتي عشرة، وفهم منه أن هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى. (وعشرة) مفعول أول بـ (أول) و(اثنتي) مفعول ثان، و(عشرا) معطوف على (عشرة) و(اثني) معطوف على (اثنتي) و(أثنى) مفعول مقدم بـ (تشا) و(أو ذكرا) معطوف على (أثنى) وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر (تشا) لضرورة الوزن، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من (تشا) لاجتماعها مع همزة أو. ثم قال: (والفتح في جزأي سواهما ألف) يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين، والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول: أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معاً وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث، و(الفتح) مبتدأ، و(في جزأي) متعلق

القسم الثاني: ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقاً مفرداً أو مركباً وهي ألفاظ سبعة. ثلاثة وتسعة وما بينهما، فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله: ثلاثة بالتاء الخ، ولما إذا كانت مركبة بقوله: ولثلاثة وتسعة وما بينهما الخ.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة، فإن كان مفرداً لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب: قل للعشرة أي إلى العشرة والغاية داخله، وإن كان مركباً لزمته المطابقة وهو المشار إليه بقوله: وصلنه بعشرة، مع قوله: وقل لدى التأنيث إحدى عشره، مع قوله: ومع غير أحد وإحدى، مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني.

(واليا لغير الرفع وارفَعَ بالألف)، قول المكودي: [معربان إعراب المثنى] وهو كذلك كما مر، ويؤخذ من هذا المثال أنها ليسا بمثنيتين حقيقة وإنما هما ملحقان بالمثنى وهو كذلك كما من أول الكتاب، وإنما لم يجعلها كأخواتها في البناء لأن عشرأ بعدهما واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان مع ما هو واقع موقع النون.

وقوله: [واثني معطوف على اثنتي الخ] (فإن قلت): يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشر واثني على معمولين وهما عشرة واثنتي. (قلت): هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وإنما يمتنع إن كان العامل غير متحد.

وقوله: [لضرورة الوزن] قال بعض شيوخ القراء: الصواب أن هذه لغة تجري في الوصل مجرى الوقف، وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة.

(والفتح في جزأي سواهما ألف)، قول المكودي: [فلتضمنه معنى حرف العطف] بيان ذلك أن الأصل

ب (الفتح) في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى التمييز فقال:

٧٣٥ - وَمَيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينًا

يعني أن تميز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو: عشرين ديناراً، وتسعين غلاماً، وأربعين حيناً أي زماناً. وفهم من قوله (بواحد) أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين

أحد وعشر مثلاً كما تقول أحد وعشرون، ثم عدل عن الأصل الذي هو العطف إلى التركيب، وإنما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك إذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وأنت حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود، واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتصحيح على أن المراد المجموع. وقيل علة بناء الثاني تنزيله منزلة الحرف الذي هو النون، وعلة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سذكروه في الأول.

وقوله: [فلتنزل العجز منه الخ] اعلم أنه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال: لم بني؟ ولم بني على حركة مع أن الأصل في البناء السكون؟ ولم كانت الحركة خصوص فتحة؟ فالجواب عن الأول أن الجزء الأول ركب مع الثاني حتى صار كلمة واحدة، فلو أعرب الأول لزم أن يكون الإعراب كأنه وقع في وسط الكلمة مع أن الإعراب لا يكون إلا آخراً فكذلك البناء فما الفرق؟ (قلت): لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الكلمة أصلاً نزل في الوسط كالعدم، ولما كان الإعراب تتغير معه الذات رفعاً ونصباً وخفضاً لم يصح وجوده في الوسط ولا فيما هو كالوسط. والجواب عن الثاني بأنه مبني على حركة تنبيهاً على أن البناء عارض. وعن الثالث بأنه مبني على الفتحة لأنها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التانيث، فكما أن ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحاً فكذلك ما قبل ما نزل منزلتها، وإذا علمت هذا فتعليل المكودي البناء بقوله: فلتنزل الخ. ومثله في التصريح غير ظاهر، والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم.

(وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة وعلى تمييز المائة والألف شرع هنا يتكلم على تمييز عشرين إلى تسعة وتسعين، وسيتكلم في البيت بعد على تمييز العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر، والمناسب تقديم البيت بعد على هذا.

قول كدي: [أي زماناً الخ] القاموس الحين بالكسر الدهر والوقت طال أم قصر، وقيل: يختص بأربعين سنة، وقيل: بسبع سنين، وقيل: بستين، وقيل: بستة أشهر، وقيل: بشهرين، وقيل: كل غدوة وعشية، وقيل: يوم القيامة.

وقوله: [ان حكم النيف الخ] النيف ما زاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما، والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التمييز، وأما حكمه في نفسه فواحد واثنان يطابقان التمييز وما عداهما لا يطابق على قياس ما مر، فيقال: إحدى وعشرون امرأة، وتقول: ثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة وهكذا، والمراد بالفهم في كلام المكودي الأخذ والأخذ صحيح لأن حكم النيف حكم العقد، وبه يسقط قول من قال: صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين.

فتقول : أحد وعشرون درهماً إلى تسعة وتسعين درهماً ، وفهم منه أنه لا يميز بجمع ، وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً واللام في للتسعين للغاية فهي بمعنى إلى . ثم قال :

٧٣٦ - وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيهَا

يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه ، وشمل قوله (مركباً) أحد عشر وتسعة عشر وما بينها فتقول : أحد عشر رجلاً ، وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة ، و(مركباً) مفعول بـ (ميزوا) الضمير فيه عائد على العرب ، و(بمثل) متعلق بـ (ميزوا) و(وما) موصولة واقعة على التمييز وصلتها (ميز عشرون) والضمير العائد عليها محذوف تقديره ما يميز به عشرون ، و(سوينها) تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه . ثم قال :

٧٣٧ - وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقَى أَلْبَنًا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينها إلا اثني عشر واثني عشرة فإن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا ، فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعده ففيه لغتان : إحداهما وهي الفصحى

وقوله : [انه لا يميز الخ] إنما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك في اللبس وذلك لما تقرر أن أقل الجمع ثلاثة ، فلو قال : عندي عشرون رجلاً لتوهم أن عنده ستين رجلاً فأكثر مع أن ذلك غير مراد .

(وميزوا مركباً) ، قول المكودي : [ومركباً مفعول بميزوا الخ] وهو صفة لمحذوف أي عدداً مركباً .

وقوله : [والضمير العائد عليها الخ] حذف العائد هنا شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه المشار إليه بقوله : كذا الذي جر بما الموصول جر الخ لأن الموصول وهو ما مجرور بالمضاف الذي هو مثل والعائد مجرور بالحرف إلا ان قلنا مثل زائد فيكون الشرط موجوداً ، وفي بعض نسخ المكودي لمثل ما ميز عشرين يفتح ياء ميز مبنياً للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما هو مرفوع ، وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لأنه مقدر وهو كالمذكور .

وقوله : [لصحة الاستغناء الخ] لأن ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل ، وضمير التثنية في سوينها عائد على مركباً وعشرين .

(وإن أضيف عدد مركب) ، قول المكودي : [بمنزل نون الاثنين الخ] فكما أن الإضافة تمنع مع بقاء نون المثني فكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلتها وهو عشر هنا .

وقوله : [إلى اسم بعده الخ] عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح إلى مستحق المعدود ، لأن عبارة المكودي تصدق بما إذا كان المضاف إليه مالكا لهذه العدة ومستحقها كقولك : هذه العدة أحد عشر زيدا ، وبما إذا كان المضاف إليه غير مالك لهذه العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو : هذه الرجال أحد عشر زيدا بخلاف عبارة غيره .

بقاء البناء فتقول: هذا أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنبه عليها بقوله (يبقى البناء) والثانية بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العجز فتقول: هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب، ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهو المنبه عليه بقوله: (وعجز قد يعرب) وفهم من قوله (قد) أنها لغة قليلة، و(إن أضيف) شرط وجوابه (ييق) ويجوز ضبط ييقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن، و(عجز) مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل. ثم قال:

٧٣٨- وَصُغَ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا
٧٣٩- وَأَخْتِمَهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَاءٍ

يعني أن أساء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفي به، وإن كان مؤنثاً لحقته تاء التائيث الفارقة بين المذكر والمؤنث، فتقول في المذكر: ثان وثالث ورابع إلى عاشر، وفي المؤنث: ثانية وثالثة ورابعة إلى عاشر. وفهم من قوله (من اثنين) ان اسم

وقوله: [فتقول هذه أحد عشرك الخ] إعرابه: هذا: مبتدأ، وأحد عشر: خبر، وزيد: مضاف إليه معرب.

وقوله: [بضم الراء الخ] أي فيكون بحسب العوامل، فإن كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما في مثال المكودي الأول فهذا مبتدأ، وأحد عشر خبر مرفوع بضمه على الراء والكاف مضاف إليه، وإن كان العامل يطلب النصب نحو: رأيت أحد عشرك فيكون أحد عشرك مفعولاً منصوباً بالفتحة على الراء، ولم يذكره المكودي لأنه لا يظهر فيه الفرق بين فتحة الإعراب وفتحة البناء، وإن كان العامل يطلب الخفض خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثاني عنده.

وقوله: [لكون الشرط ماضياً] قد مر ذلك في قوله: ويعد ماض رفعك الجزا حسن.

(وصغ من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الأصلية في العدد مفردة أو مركبة شرع في المفرع عنها. قول المكودي: [يصاغ منها الخ] ظاهره تبعاً لظاهر عبارة قول الناظم: وصغ من اثنين أن المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لأن ألفاظ العدد من قبل أساء الأجناس والاشتقاق منها سماعي لأنها جامدة، والحق أن المصوغ إنما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الفاء وسكون العين في جميعها، والماضي في جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها إلا في المضارع فمنها ما هو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول: ثبت الاثنين إذا كنت الثاني منها وتقول في المضارع أثنيها وتقول في المصدر ثنياً وثلاث ثلثاً وخمسة خمساً وسدس سدساً وثمان ثمناً وعشرت عشراً، فالماضي في الجميع مفتوح مخفف، والمضارع مكسور ومنها ما مضارعه مفتوح العين وذلك ثلاثة: ربيت القوم أربعهم ربعاً إذا كنت رابعهم، وسبعت أسبع سبعاً، وتسعت أتسع تسعاً، وإنما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق.

الفاعل المذكور لا يصاغ من واحد، و(صغ) فعل أمر، و(من اثنين) متعلق به، و(ما) معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما، و(إلى عشرة) متعلق بـ (صغ) و(كفاعل) مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزناً أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر واضح.

ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفرداً كما تقدم ويستعمل مضافاً، فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه وتارة إلى العدد الذي تحته، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بَنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِ

يعني أن اسم الفاعل من اسم العدد إذا أضيف إلى موافقه تجب إضافته إليه على معنى بعض فنقول: ثاني اثنين وثانية اثنتين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة. وإن ترد شرط، و(بعض) مفعول بـ (ترد) و(الذي) واقعة على العدد المضاف إليه اسم الفاعل وصلتها (بني) و(منه) معلق بـ (بني) والضمير العائد على الموصول الهاء منه، وفي (بني) ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه، و(تضيف) مجزوم على جواب

وقوله: [لا يصاغ من واحد الخ] وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهي صيغة أصلية لا فرعية، هذا هو الذي في الأسموني تبعاً للتوضيح، والذي للرضي ومثله في التصريح أنه من وحد يحد وحداً فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد، ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتل الثلاثة والأربعة إلى العشرة، نعم يستغنى بإلى عشرة عن قوله فما فوق، ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضمر العكس.

(فإن قلت): ما فائدة زيادة تمييز فعلاً أي من مصدر مع قوله كفاعل مع أن المقرر أن فاعلاً إنما يصاغ من الثلاثي؟ (قلت): فائدته بيان أن صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيدته التعبير يصغ.

(لا يقال) لم لم يكتف المصنف عن قوله: ومتى ذكرت الخ بما قبله؟ (لأننا نقول) لو لم يزد لتوهم أنه يؤنث مطلقاً كان المحدود مذكراً أو مؤنثاً قاله يس.

وقوله: [وكفاعل مفعول الخ] هذا مخالف لتقديره لأنه جعل في تقديره مفعول صغ محذوفاً والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما في تقديره هو الظاهر.

(وإن ترد)، قول كدي: [يعني أن اسم الخ] هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف، والمناسب له يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذي اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذي بني منه فأضف اسم الفاعل إليه وتكون إضافته إليه كما إذا أضفت لفظ بعض إلى ذلك العدد نفسه، والمكودي أدخل الحكم الذي هو الإضافة في تصوير كلام الناظم.

وقوله: [تجب إضافته الخ] ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لأنه غير مفرع الفعل إذ معنى ثالث أحد

الشرط، و(إليه) متعلق بتضف، ومفعول (تضف) محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد، و(مثل) منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه ماثلاً للبعض أي في معناه، و(بين) تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤١ - وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هذا ثالث اثنين أمس، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول: هذا رابع ثلاثة ينصب ثلاثة وجرها، وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل في الحقيقة لأنهم قالوا: ربت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة. و(إن ترد) شرط، و(جعل) مفعولين ب (ترد) وهو مصدر مضاف للمفعول الأول، و(مثل) مفعول ثان، و(ما) موصولة واقعة على العدد الأعلى، و(فوق) صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الأدنى، والفاء جواب الشرط، و(حكم) مصدر منصوب ب (احكم) و(له) متعلق ب (احكم). ثم قال:

٧٤٢ - وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثنائي اثنين من الإضافة على معنى بعض فجئ بتركيبتين فتقول: هذا ثاني عشر اثني عشر، وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة، فتأتي بأربعة أسماء كلها مبنية، وفهم البناء فيها من قوله (بتركيبتين) فإن التركيب يقتضي البناء، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منها بقوله:

٧٤٣ - أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

ثلاثة وبعض جماعة منحصرة في هذه العدة لأن معناه التصيير. (وإن أردت).

قول المكودي: [فإن التركيب يقتضي البناء الخ] فيه نظر لأن التركيب لا يستدعي بناء أصلاً إذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلاً ولا يليق لها. (فإن قلت): ما وجه بناء الجزأين في التركيب حينئذ؟ (قلت): أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيها صار بالتركيب وسطاً والإعراب لا يكون وسطاً، وبني الثاني وهو عشر في التركيبتين قيل: لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فيما ذكر كما علمت، وقال سيبويه: بني الثاني لإيهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فأشبهه أولاء الذي هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره.

(أو فاعلاً)، قول المكودي: [أو تضيف فاعلاً الخ] أي بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء

يعني أو تضاف فاعلاً بحالتيه أي من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله له (بما تنوي يفي). ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٧٤٤ - وَشَاعَ الْاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرِينَ أَذْكَرَا

يعني أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور وإعراب الأول وبناء الثاني وإعرابها معاً. وفهم من المثال أن عشر مبني لنطقه به مفتوحاً فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون (حادي) مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل (بحادي) التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي ونحو حادي عشر فتقول: حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة. (وإن أردت) شرط، و(مثل) مفعول بـ (أردت) و(مركباً) حال من

عنه بلفظ عشرة في التركيب الثاني فيعرب حينئذ فاعلاً من العدد بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً مع حذف تنوينه في الجميع، وهذا الوجه أكثر استعمالاً من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان، وتعبير الناظم بشاع في الاستعمال بعد يقتضي أنه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوخ كثيراً على الأكثرية كقوله: وشاع في الأعلام ذو الإضافة.

وقوله: [وهو المراد بقوله الخ] هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه أنك إذا أضفت فاعلاً بحالتيه إلى المركب الثاني يفي ذلك بالمعنى الذي تقصده من كون هذا نقصاً من تلك العدة المنحصرة في ذلك العدد.

(وشاع الاستغناء)، قول المكودي: [يعني أنه يحذف من المركب الخ] جعل الاستغناء في كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، وحذف الآخر منها لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر، وهذا الاحتمال هو المتعين الذي يجب حمل كلام الناظم عليه وإن كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالاً آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادي عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثاني محذوفاً بجملته، وهذا الاحتمال هو الذي صرح به في التسهيل واقتصر عليه ولده في شرحه، لكن على هذا الاحتمال القوي لا موجب لإعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود.

وقوله: [وهو المشهور الخ] ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين، وأيضاً لوركا وبنيا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذي الكلام فيه، ولم يقل بالتركيب إلا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير وإعرابها معاً أولى.

وقوله: [وأصله واحد الخ] فرد فاء الكلمة وهي الواو إلى موضع اللام وزحلت الألف إلى ما بعد الحاء التي هي عين الكلمة فصار حادو وبقيت واواً متطرفة أثر كسرة فقلبت ياء فصار حادي وحادية ووزنها عالف وعالفة، وفائدة التمثيل بحادي عشر أيضاً كونه أول الأعداد المركبة.

وقوله: [ومركباً حال الخ] الأولى من هذا الاحتمال والذي بعده أن يكون مركباً منصوباً على إسقاط حرف الجر الذي هو الباء وهو الذي قرر به المكودي أولاً كلام الناظم.

(مثل) ويجوز أن يكون (مركباً) مفعولاً بـ (أردت) و(مثل ثاني اثنين) نعت لـ (مركباً) فهو نعت تقدم عليها فانصب على الحال، والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(أو) عاطفة جملة على جملة، و(فاعلاً) مفعول بـ (أضف) و(بحالتيه) في موضع الصفة لفاعل، و(إلى مركب) متعلق بـ (أضف) و(بما) متعلق بـ (يفي) وهو في موضع الصفة لـ (مركب) و(نحوه) معطوف على (حادي عشر). ثم قال: (وقبل عشرين اذكرا).

٧٤٥ - وَيَابِهَ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتِيهِ قَبْلَ وَإِ يُعْتَمَدُ

يعني أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين، و(بابه) يعني العقود إلى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين، و(قبل) متعلق بـ (اذكرا) والألف في (اذكرا) بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(بابه) معطوف على (عشرين) و(الفاعل) مفعول بـ (اذكرا) و(من لفظ) و(بحالتيه) متعلقان أيضاً بـ (اذكرا).

كم وكأين وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين: استفهامية وخبرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٤٦ - مَيِّزُ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمَثَلِ مَا مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

يعني أن (كم) الاستفهامية تميز بما يميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول: كم درهماً

(قبل واو يعتمد) هذا يقتضي منع حادي عشرين بدون واو، وهذا هو الذي صرح به غير واحد، وكلام الشاطبي يقتضي أنه غير ممنوع، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم قبل واو يعتمد أنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو كما في المغني لأنها الموضوع لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وثم لانتفاء التركيب.

قول المكوذي: [ومن لفظ الخ] الأولى أن من لفظ متعلق بمحذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد ويعتمد يحتمل أنه مجزوم في جواب اذكر والله أعلم.

كم وكأين وكذا

العرب تكني عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها ويكأين.

(ميز في الاستفهام)، قول المكوذي: [فتقول كم درهماً الخ] إعرابه: كم مبتدأ مبني لكونها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو الاستفهام فهي كالمهزة، وأشبهت الحرف أيضاً في الوضع على حرفين بناء على اشتراط كون الثاني حرف لين، ودرهماً تمييز لكم وكم هي العاملة وعندك خبركم.

عندك؟ وكم شخصاً سماً؟ وفهم من قوله (في الاستفهام) أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كم شخصاً سماً؟ فتقديره: أعشرون شخصاً أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سماً؟ (وفي الاستفهام) متعلق بـ (مميز) و(كم) مفعول بـ (مميز) و(ما) موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها (ميزت عشرين) والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره (بمثل ما ميزت به عشرين) ويجوز أن تكون (ما) مصدرية والتقدير: ميز بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

٧٤٧ - وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرَا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ مُظْهَرَا

يعني ان تميز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو: بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم؟ فحذفت من وبقي عملها، وشمل قوله (حرف جر) سائر حروف الجر نحو: على كم فرس ركبت؟ وإلى كم مذهب انتميت؟ وفي كم دار جلست؟ ونحوها. وفهم من قوله (وأجز ان تجره) ان جره غير لازم فتقول: بكم درهماً اشتريت بالنصب. وفهم منه أيضاً أنه يجوز إظهار (من) فتقول: بكم من درهم اشتريت؟ و(ان تجره) في موضع نصب بـ (أجز) والضمير في (تجره) عائد على التمييز، و(من) فاعل بـ (تجر) و(مضمراً) حال من، و(إن وليت) شرط، و(كم) فاعل بـ (وليت) و(حرف جر) مفعول بـ (وليت) وجواب الشرط محذوف للدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

٧٤٨ - وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

يعني أن (كم) الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعاً نحو:

وقوله: [انها تقدر بهمزة الخ] تقديرها بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقاً: وبدل المضمن الهمز يلي همزاً الخ.

وقوله: [والضمير العائد على الموصول الخ] حذف العائد في هذا إما شاذاً أو قليل لعدم وجود شرطه الذي مر في قوله: كذا الذي جر بما الموصول جر الخ، أو نقول: ان مثل في النظم زائدة والباء داخلة على ما في التقدير والأولى الوجه الثاني وهو أنها مصدرية.

(وأجز ان تجره) لما ذكر ان تمييزكم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييزكم لا يجوز جره مع أن جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله: وأجز الخ.

قول المكودي: [وفهم منه أنه يجوز إظهار من الخ] لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه إنما قال مضمراً، وهل ذلك وجوباً أو جوازاً يبقى ما هو أعم، وصرح في التصريح أيضاً بأن إضمارها على سبيل الجواز، والحق الذي يفيد النقل من خارج أنه لا يجوز إظهار من لأنهم جعلوا حرف الجر الداخل على كم عوضاً عن من الجارة للتمييز، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(واستعملنها) أي كم لا بقيد كونها استفهامية. قول المكودي: [نحو كم رجال الخ] كم: مبتدأ مبني

كم رجال عندي؟ وكم عبيد ملكت؟ وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفرداً نحو: كم امرأة عندي؟ وكم عبد ملكت؟ فكم رجال مثال لاستعمالها عشرة، وكم مرة مثال لاستعمالها مائة، ومرة: لغة في امرأة نقلت فتحة الهزمة إلى الراء وحذفت الهزمة، ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكرير فإذا قلت: كم غلام ملكت؟ فمعناه كثير من الغلمان ملكت، و(خبراً) حال من الضمير المستتر في (استعملتها) والكاف متعلقة باستعملتها، و(مائة) معطوف على ﴿عشرة﴾. ثم قال:

٧٤٩ - كَكَمْ كَأَيْنُ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صَلٌّ مِنْ تُصِبْ

يعني أن (كأين وكذا) مثل كم الخبرية في الدلالة على تكرير العدد وفي الافتقار إلى تمييز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز كم وإلى ذلك أشار بقوله: (وينتصب تمييز ذين أَوْ بِهِ صَلٌّ من تصب) يعني أن تمييز (كأين وكذا) إما منصوب نحو: كأين رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجروراً بمن نحو: كأين من رجل

لشبه الحرف في الوضع أو في المعنى الذي هو التكرير فهي كرب، ورجال: مضاف إليه، وعندي: خبر.

وقوله: [مثال استعمالها الخ] فهو من باب اللف والنشر المرتب، فكم رجال راجع لعشرة ومرة راجع لمائة، ثم إن كم في كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي، ويحتمل أن يكون مفعولاً محذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت؟

وقوله: [لغة في امرأة] أي فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهي المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح، ففي القاموس المراء مثلث الميم الإنسان أو الرجل، والمؤنث امرأة ومرة وامرأة.

قوله: [نقلت فتحة الخ] أصله على هذا امرأة فنقلت أولاً حركة الراء إلى الميم ثم حذفت الهزمة الأولى فصار حينئذ امرأة بفتح الميم وسكون الراء، ثم نقلت فتحة الهزمة الثانية إلى آخر ما للمكودي، لكن كون أصل مرة امرأة يقتضي أن مرة غير لغة أصلية مع أنهم صرحوا بأصالتها كما في نص القاموس، وحينئذ فالأولى حذف قوله: نقلت فتحة الخ ويقتصر على ما قبله.

(ككم كأين وكذا)، قول المكودي: [مثل كم الخبرية الخ] أي وإن كانت قسمين مرا معاً لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودي التشبيه عليها وجعل التشبيه في الدلالة على تكرير العدد وهو بالنسبة لكأين صحيح لأنها تكون للتكرير دائماً وقيل غالباً، وبالنسبة لكذا لا يصح لأنها كما تكون للتكرير تكون للتقليل، والحق أن التشبيه في مطلق كم لا فرق بين كونها استفهامية أو خبرية، وأن وجه التشبيه ليس ما قال بل وجهه التشبيه خصوصاً هو كون كل من كم وكأين وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار لأن الثلاثة مستوية في كونها كناية عن مجهول إلا أن منها ما هو استفهام تارة وإخبار أي تكثر أخرى وهو كم، ومنها ما هو لتكرير العدد دائماً أو غالباً وهو كأين، ومنها ما ليس لواحد منها وهو كذا، وبه سقط اعتراض الموضح وغيره.

(وينتصب تمييز ذين)، قول كدي: [نحو: كأين رجلاً رأيت الخ] إعرابه كما بعده أن تقول: كأين مفعول مقدم برأيت مبني لأنه أشبه رب في الدلالة على التكرير ورجلاً تمييز.

رأيت، إلا أن النصب بعد (كذا) أكثر، والجزم بعد (كأين) أكثر كقوله تعالى: ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها﴾ وهو في القرآن كثير. و(كأين وكذا) مبتدأ وخبره (ككم) و(ينتصب) جملة مستأنفة، و(ذين) إشارة إلى (كأين وكذا) و(أو) للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أو صل به.

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأي ويمن وحكاية العلم بعد من، وبدأ بأي فقال:

وقوله: [إلا أن النصب بعد الخ] هذا تنكيت على الناظم المقتضي تسوية نصب التمييز وجزه مع كأين وكذا، وقد اعترض على الناظم غير المكودي كالموضح غير اعترض المكودي بما حاصله أن النصب بعد كأين قليل وبعد كذا واجب، والاعترض من غير المكودي مبني على أن المراد بالتمييز في كلام الناظم الاصطلاحي، إذ هو الذي لا يجوز جره بعد كذا، والحق كما قال بعض المحققين أن المراد بالتمييز في كلامه اللغوي وهو المفسر للشيء لا الاصطلاحي، والتمييز اللغوي يجوز جره بعد كذا بمن تقول: عندي كذا وكذا من الدراهم، وحينئذ فيسقط اعترض غير المكودي ويبقى اعترض المكودي وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجزم في كأين وكذا.

(فإن قلت): قال الناظم في التمييز واجزم بمن إن شئت غير ذي العدد وذكر هنا جواز جره بمن حيث قال أوبه صل من نصب. (قلت): ما مر خاص بالعدد الحقيقي الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وما هنا في كنيته فلا منافاة.

وقوله: [كقوله تعالى: وكأين من دابة الخ] إعرابه والله أعلم: كأين مبتدأ مبني لشبهه برب في التكثير من دابة تمييز وجملة لا تحمل رزقها خبر.

الحكاية

مناسبة ذكرها عقب العدد أن الحكاية أما للمذكر أو لمؤنث كما أن العدد يكون لمذكر ولمؤنث، وحقيقة الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام قاله أبو حيان، واعترضه الشهاب بأن هذا الحد غير شامل للمحكي بمن أو أي فكان عليه أن يزيد بعد قوله أورده أو صفته.

قول كدي: [ذكر في هذا الباب ثلاثة الخ] أشار بهذا إلى أن أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لأنه بقي عليه حكاية الجمل، ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه نحو: قال إني عبد الله. والناظم وإن لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره في مواضع متفرقة من الألفية منها قوله: أو حكيت بالقول، ومنها قوله: وإن أتت فالقول اضمر نصب، ولا تختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافاً للأزهري بل قد تكون حكاية بغير القول كما إذا سميت شخصاً بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه.

٧٥٠ - إْحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

في الحكاية (بأي) لغتان: إحداهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً ما لمسؤول عنه مذكور منكر من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة وغلّامين وجاريتين وبنين وبنات، أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات. والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

وقوله (إحك بأي) محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من، و(ما) مفعول بـ (إحك) وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها (لمنكور) أي ما ثبت للمنكور، و(سئل) في موضع الصفة للمنكور، و(عنه) متعلق بـ (سئل) والهاء عائدة على (منكور) وهي

(إحك بأي ما لمنكور) بدأ بها لأنها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلاً ووقفاً فيقال أيان بسكون النون في الوقف وأيان يا هذا بكسر النون ولاستعمالها في العاقل وغيره ولأنها معربة والمعرب أصل للمبني.

قول المكودي: [موجود فيه] هذا راجع للمثنى أي فإن كان اللفظ مثنى حقيقة كمثاله بعد بغلّامين ورجلين وراجع أيضاً لجمع تصحيح كمثاليه بعد ببنين وبنات، والأولى أن يقول فيها بالتثنية بدلاً من فيه.

وقوله: [أو صالح لوصفه به الخ] راجع للتثنية والجمع أيضاً والأولى بهما، ومعناه أن اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالمثنى نحو: رأيت شاعراً وكتابتاً فتقول في حكايتهما أيين لأن شاعراً وكتابتاً صالحان لوصفهما بالمثنى فتقول ظريفين مثلاً، وتقول في الجمع الذي ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو: رأيت رجالاً صالحين ونساء صالحات فتقول: أيين وأيات، وأما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأي نحو عندي دراهم فلا تقول في حكايته أيون لأن دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لأنه غير عاقل.

وقوله: [وتذكير وتأنيث فقط الخ] أي ولا يثنى ولا يجمع فتقول في مثاله السابق أيا بالإفراد في حكاية رجلاً وغلّامين وبنين، وتقول أية في حكاية امرأة وجاريتين وبنات.

وقوله: [محتمل لهما الخ] أي اللغتين بل الحق أن كلام الناظم إنما يحتمل اللغة الأولى فقط لأنه قد أتى بما في قوله إحك بأي ما الخ وهي من صيغ العموم، فتفيد أن جميع ما يثبت للمنكور يثبت لأي، وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج إلى قرينة ولا قرينة في كلام الناظم، ثم اختلفوا في الحركات اللاحقة لأي في المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع فقيل إعراب وهو الظاهر، وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات إنما هي للحكاية.

وقوله: [على الحروف المحكية الخ] فيه نظر والحق أنها واقعة على الأحوال الثابتة للمسؤول عنه.

وقوله: [وعنه متعلق بسئل] الحق أنه نائب فاعل سئل.

الرابطة بين الصفة والموصوف، و(بها) متعلق بـ (سئل) و(ها) عائدة على (أي) و(في الوقف وحين) متعلقان بـ (إحك). ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال:

٧٥١ - وَوَقَفَا أَحْكُ مَا لِمَنْكُورٍ بَمَنْ وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقاً وَأَشْبَعْنَ

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها وتشيع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل منو ورأيت رجلاً منا، ومررت برجل مني، و(ما) مفعول بـ (إحك) وهي موصولة وصلتها (لمنكور) و(بمن) متعلق بـ (إحك) و(وقفاً) مصدر منصوب على الحال من فاعل (إحك) المستتر، و(النون) مفعول بـ (حرك) و(مطلقاً) نعت لمصدر

(ووقفاً إحك ما لمنكور بمن)، قول المكودي: [وفروعها الخ] فرع الأفراد هو الثنية والجمع، وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هي اللغة الفصحى، وهناك لغة أخرى وهي لزوم إفراد وتذكير من في حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الأولى لأنه عبر بما وهي من صيغ العموم فيكون قوله بعد: والنون حرك إلى قوله: وإن تصل فلفظ من الخ تفصيلاً لإجمال ما، وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد: وقل منان إشارة للغة المطابقة فيكون الناظم تكلم على اللغتين معاً والصواب ما مر.

وقوله: [وتشيع الحركات في الأفراد] أشار به إلى أن قول الناظم: والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكر، وأن مراده بالإطلاق مرفوع أو منصوب أو مخفوض فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وإنما هي للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بأن في كلام الناظم إشكالاً حيث عطف النون على الحكاية فيقتضي أن الإشباع غير الحكاية مع أنه نفسها.

وقوله: [قام رجل منو الخ] أعلم أنهم اختلفوا فقل: إن منو مرفوع بالضمة الظاهرة، ومننا منصوب بالفتحة، ومني مجرور بالكسرة، والواو والألف والياء فيها إنما هي ناشئة عن إشباع الحركات الثلاث، وإنما أشبعت لأجل الوقوف تخفيفاً وبياناً للحركات لأنه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم وأشبعن وهو مذهب السيرافي، وقيل: إن منو مرفوع بالواو ومنصوب بالألف ومجرور بالياء، فيكون حكمها هو المار في قول الناظم: وارفع بواو وانصب بالألف الخ، وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعد مثنى حقيقة يعرب إعراب المثنى، ويكون منون جمع مذكر سالماً حقيقة يعرب إعرابه، ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب إعرابه. وقال أبو علي: إن من في الحكاية مبنية أبداً ولو طابقت، وإن الواو والألف والياء في المفرد لحقت من أولاً فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات إنما هي للإشباع فلا إعراب في من أصلاً، فيكون منان حينئذ ملحقة بالمثنى لا مثنى حقيقة لأنه لا يثنى حقيقة إلا المفرد المعرب، ومنون ملحقة بالجمع ومنات كذلك، ومن على كل قول من الأقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على إعراب الاسم المنكر المحكي المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه، وأشبعن في كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الأمر وإلا وجب أن يقول وأشبعنا بإيدائها ألفاً للوقف لقوله وأبدلناها بعد فتح ألفاً وقفا الخ.

محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، و(أشبعن) معطوف على (حرك) هذا حكم حكاية المفرد المذكر، وأما المثني فقد أشار إليه بقوله:

٧٥٢ - وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ بَعْدَ لِي إِلْفَانٍ بِابْنَيْنِ وَسَكْنٌ تَعْدِلِ

يعني أنك إذا قلت لي (إلفان) كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: (منان) في حكاية (إلفان) و(منين) في حكاية (ابنين) ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من (منان ومنين) في النظم إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة، ثم نبه على أنها يسكنان بقوله (وسكن تعدل) أي لا يحكى بهما إلا وقفاً والوقف متضمن للسكون، و(منان ومنين) مفعول بـ (قل) والمراد قل هذين اللفظين، و(إلفان) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(كابنين) نعت لـ (إلفان) وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لي إلفان، و(تعدل) مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

٧٥٣ - وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنْهَ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مُسَكَّنَةً

يعني أنك تقول في حكاية من قالت: أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها. ثم انتقل إلى تشنية المؤنث فقال: (والنون قبل تاء المثني مسكنة) يعني أنه يقال في تشنية حكاية المؤنث متنان بسكون النون فتقول في حكاية: جاءت امرأتان متنان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين متنين، هذه هي اللغة الفصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

٧٥٤ - وَأَلْفَتْحُ نَزَرٌ وَصِلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِسِسْوَةٍ كَلِفُ

يعني أن فتح النون (نزر) أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان متنان بالفتح. و(منه)

(وقل منان) لما ذكر في قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكر شرع في تشنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تشنيته ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم، ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه، ولم يفعل ما فعل في من مع أي قيل لأن أي لفظ معرب قبل الحكاية، فلما وقعت حكايته كان الأصل أن تبقى على صحة تشنيته وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهي مبنية فالأصل فيها عدم التشنية والجمع فنص عليه فيها.

قول المكودي: [يعني أنك إذا قلت لي الخ] الأولى أن يقول يعني إذا قيل.

وقوله: [قلت منان في حكاية الخ] أشار بهذا إلى أنك لا تحكي المرفوع والمنصوب والمجرور في تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد أنك إذا حكيت المرفوع حكيت وحده فقلت منان، وإن أردت حكاية المجرور حكيت وحده فقلت منين بالياء وهكذا.

وقوله: [بعد قولك الخ] مثله في المعرب والصواب أن يقول بعد قول القائل لأن هذا حكاية لكلام

الغير.

(وقل لمن قال أتت بنت منه)، قول المكودي: [والجملة في موضع الحال من منه الخ] مثله في المعرب

والحق أن الجملة مستأنفة.

مفعول بـ (قل) كما تقدم في البيت الذي قبله، و(النون) مبتدأ وخبره (مسكنه) والجملة في موضع الحال من (منه) و(قبل) متعلق بـ (مسكنه) و(الفتح نزر) جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة.

ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال: (وصل التا والألف. بمن يائر ذا بنسوة كلف) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من (منه) الفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضاً لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا في الوقف، و(التاء) مفعول بـ (صل) و(الألف) معطوف على (التا) و(ذا) مضاف إليه على حذف القول، والتقدير: يائر قولك ذا، و(كلف) خبر (ذا) و(بنسوة) متعلق بـ (كلف) ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر فقال:

٧٥٥ - وَقُلْ مَنْوَن وَمَنْينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا

إذا قيل: جاء قوم لقوم، قلت في حكاية قوم المرفوع منون، وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضاً، و(منون ومنين) مفعول بـ (قل) كما تقدم، و(مسكنا) حال من الضمير المستكن في (قل) و(فطنا) نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطنا بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء، ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لأن منعوته مجرور. ثم قال:

(وصل التا والألف)، قول المكودي: [على النون من منه الخ] هذه النسخة تقتضي أن علامة التثنية تكون مولية للتاء من منه فتقول متتات بتاء قبل الألف لكن هذا لا يوافقه كلامه بعد ولا كلام الناظم، وفي بعض النسخ على النون من من أي يأسقاط التاء فتقول حيثئذ منات بدون تاء قبل الألف، ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث عبر بمن ولم يعبر بمنه وما في الزياتي ونقله عنه بعض غير ظاهر.

وقوله: [يائر قولك ذا الخ] الأولى يائر قول القائل بدليل وصل لأن الحاكي هو المتكلم وإنما يحكي كلام غيره.

وقوله: [ويحتمل أن يكون اسماً الخ] لأنه هنا مسكن الفاء التي هي لام الكلمة فتحتملها، والكلف: المولع بالنساء العاشق.

(وقل منون ومنين)، قول المكودي: [لأن منعوته مجرور] كتب عليه بعض المحققين انظر ما معنى هذا الكلام. (قلت): بل كلامه ظاهر، وبيانه أنه يقال فطن للأمر أي تفتن له يفتن كتعب وقتل، والوصف منه فطن كفرح كما في الصباح، وفطن الوصف له جمعان فطنا كرماء وفطن بضميتين كرسل وهذا من خارج، وأما في كلام الناظم فيتعين الجمع الذي هو على وزن كرماء ويكون مقصوداً ضرورة ممنوعاً من الصرف، ولا يصح الجمع الذي هو كرسل في كلام الناظم وإلا لقال فطن بكسر النون لأنه نعت المجرور الذي هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع أن القافية تعين فتح النون، نعم إن قيل إن فطنا بضميتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لأن منعوته مجرور حيث علق منعه كونه فعلًا بضميتين على التبعية.

٧٥٦ - وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ مَنْونٌ فِي نَظْمٍ عُرِفَ

هذا تصريح بالمفهوم من قوله (ووقفاً) فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منوناً في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله: (ونادر منون في نظم عرف) أشار به إلى قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً

وهو لتأبط شراً، و(إن تصل) شرط وجوابه الجملة من قوله (لفظ من لا يختلف) و(نادر) خبر مقدم والمبتدأ (منون) وعرف في موضع الصفة لنظم، و(في نظم) متعلق بـ (نادر). ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال:

٧٥٧ - وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال: قام زيد من زيد، ورأيت زيداً من زيداً، ومررت بزيد من زيد، برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث، وذلك بشرط أن لا يدخل على

(وإن تصل فلفظ من لا يختلف) لما ذكر أن لفظ من يطابق في الوقف أفراداً وثنية وجمعاً تذكيراً وتانيثاً كأن قائلًا قال له: وهل يحكى بمن وصلًا أو لا؟ فأجاب بقوله: وإن الخ.

قول المكودي: [قول الشاعر: أتوا ناري الخ] البيت من الوافر، وقائله كما قال المكودي تأبط شراً، وقيل قائله شمر بن الحرث، وإعرابه: أتى: فعل، والواو العائد على الجن فاعله، وناري: مفعوله، وقلت: فعل وفاعل، ومنون: مبتدأ جار على ما مر، وأنتم: خبر، وقالوا: جواب منون، والجن بالرفع خبر لمحدوف أي نحن الجن، وعموا: أمر من وعم يعم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة، والواو فاعل، وظلاماً: قيل تمييز وقيل منصوب على إسقاط الخافض، وهذا دعاء بدوام الإنعام، وهو وإن كان خاصاً بوقت فالمراد به العموم في جميع الأوقات كفولهم: أنعم الله صباحك، وقيل: المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالإنعام.

ثم إن هنا روايتين ظلاماً وصباحاً وكل منهما صحيح لأن ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الأخرى اتفقا في جميع الألفاظ ما عدا الضرب وهو ظلاماً أو صباحاً، وبعضهم وقع في نسخته ظلاماً فغلط من أنشد صباحاً، وبعضهم في نسخته صباحاً فغلط من أنشد ظلاماً، وقد علمت أنها صوابان، والشاهد في منون بأن فيه شذوذين حيث أحقه الواو مع أنه حكاية في الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا ما لهم، والحق أن هذا البيت لا حكاية فيه أصلاً لأن قائله واحد، ولم يجب به قول الجن وإنما قال لهم حين أتوه من أنتم فتكون من استفهامية لا غير، ولو كانت للحكاية ما جمع بين الواو وأنتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم.

(والعلم احكينه من بعد من)، قول كدي: [برفع الأول ونصب الثاني الخ] أي على الحكاية لا الإعراب وإلا فالعلم بعد من مرفوع تقديرًا في الأحوال الثلاثة فتقول في الجميع: من مبتدأ وزيد في الأحوال

(من) حرف عطف وإليه أشار بقوله : (إن عريت من عاطف بها اقترن) فإذا قيل : رأيت زيداً ، ومررت بزيد ، قلت : ومن زيد بالرفع فيها لدخول حرف العطف على (من) وقوله (احكيته) يريد جوازاً فإن فيه لتعتين : لغة أهل الحجاز الحكاية ، ولغة بني تميم الرفع . و(العلم) مفعول بفعل مضمر يفسره (احكيته) (ومن بعد) متعلق بـ (احكيته) و(إن عريت) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله :

كلها خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وقيل في العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم .

(إن عريت من عاطف) ، قول كدي : [رأيت زيداً ومررت بزيد الخ] الواو في ومررت بمعنى أو لأن كلاً منهما تركيب مستقل ، ولم يذكر مثلاً للمرفوع لأنه لا يختلف لفظاً ، وإعراب ومن زيد في الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ ، وزيد في الجميع خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في الأحوال الثلاثة ولا حكاية لأن الغرض من الحكاية بيان أن المسؤول عنه تقدم في كلام غيره ، وحرف العطف كاف في هذا إذ شأنه التوسط بين المعطوفين ، قيل ولهذا بعينه شرطوا في حكاية العلم أن لا يكون متبوعاً بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق ، فإن أتبع فلا حكاية ، وقد أغفل المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال :

والعلم احكيته ان يخل من تابع أو عاطف بمن قرن

واستثنا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبوع ، انظر التصريح تستفد .

وقوله : [جوازاً فإن فيه الخ] هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلاً من اللغتين أجاز الحكاية إلا أن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع ، والأمر ليس كذلك لأن بني تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة في الجميع ولا يميزون الحكاية ، والحجازيون يميزون الحكاية والرفع والراجع عندهم الرفع ولو قال جوازاً على مرجوحية عند أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

التأنيث

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية ، ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أي علامة التأنيث بدليل ما بعد .

قول المكوذي : [التأنيث فرع التذكير الخ] إنما كان الأصل في الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول في تثنيتهما القمران ، ولأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكراً أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ نحو شيء وحيوان وإنسان ، فإذا قيل إن هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فإن وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث وإلا فلا .

٧٥٨ - عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

فذكر للتأنيث علامتين، ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي أسماء قدروا التاء كالكتف) يعني أن بعض الأسماء لا تكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة، وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف، و(علامة) مبتدأ وخبره (تاء أو ألف) والواو في (قدروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(أسماء) جمع أسماء، فهو جمع الجمع. ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

وقوله: [ولذلك يحتاج إلى علامة] أي ولكونه فرع التذكير يحتاج إلى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس، واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا: عين وأتان وجدي وعناق إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاقتصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقا بها بين المذكر والمؤنث.

(علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء في الذكر على الألف إشارة لأصالتها وعلته أنها أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها كآلف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد في تصغير المؤنث العاري منها، وقيل الألف أصل للازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة، ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منها أصل في التأنيث وهو الظاهر.

ثم ان التاء إنما تكون علامة في الأسماء المتمكنة، وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمر أخرى ككسر التاء في أنت وكهن، ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ما هي فيه كطلحة وحمزة، ومحلها أيضاً فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فإن لم يمتز بأن كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمر ونملة فإن التاء للوحدة يطلق ما هي فيه على المذكر والمؤنث، ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله: قالت نملة، وهي مسألة قتادة لما دخل العراق فقال: سلوني من العرش إلى الفرش، فقال له أبو حنيفة: نملة سليمان ذكر أو أنثى؟ فقال له: أنثى بدليل تأنيث الفعل، فقال له هي للوحدة فلم يجد قتادة جواباً، ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم. فإن قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء. ولم يشرح المكودي قول الناظم: أو ألفت استغناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر الخ. ثم إن المصنف أتى بأو التي لأحد الشيئين غالباً إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في ذكرى مثلاً ذاكرة، وأما علاقات فالألف للإلحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها، ونظيره بهمي وبهيات.

(وفي أسماء قدروا التاء) إنما قدروا التاء دون الألف لأصالتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت.

قول كدي: [جمع أسماء] أي وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد: فهو جمع الجمع.

٧٥٩ - وَيُعْرِفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو: الكفف أكلتها فيعلم أن الكفف مؤنث لإعادة الضمير مؤنثاً عليها، و(نحوه) أي ونحو الضمير (كالرد في التصغير) أي كرد التاء في التصغير نحو هنية في تصغير هند، وكثيفة في تصغير كنيف، وما يعلم به التقدير أيضاً اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كنف، وإعراب البيت واضح .
ثم إن تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة، وفتي وفتاة، وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة، وفرح وفرحة، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٦٠ - وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمَفْعِلًا

٧٦١ - كَذَلِكَ مَفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُدُوذٍ فِيهِ

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة، الأول: (فعول) وقيد بالأصل والمراد به اسم الفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور، واحترز بقوله (أصلاً) من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة، لأنه بمعنى مركوب.

الثاني: (مفعال) نحو رجل معطار وامرأة معطار.

(ويعرف التقدير)، قول كدي: [ورجلة الخ] بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية، وأما رجلة بفتحتين فهو جمع راجل.

(ولا تلي فارقة فعولاً)، كدي: [فذكر خمسة الخ] هذا الكلام يقتضي أن هناك أوزاناً آخر لم يذكرها، مع أنه لم يذكر الموضح وغيره إلا هذه الخمسة أشار إلى الأربعة هنا والخامس هو قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

(أصلاً) لأن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبني للمفعول كما مر، فيقال حيثئذ حمل ركوب وناقاة ركوبة، ولأجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ أصله بغوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء، وقيل: إنه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولاً فيكون من أفراد قوله بعد: ومن فعيل كقتيل الخ.

وقد ورد أن المازني دخل على المأمون وعنده نحة البصرة فقال له المأمون: هات مسألة يا مازني، فقال: ما الحكمة في قوله تعالى: ﴿وما كانت أمك بغياً﴾ حيث لم يقل بغية؟ فقال المأمون للنحة: أجيوا، فأجابوه بما لا يرتضي، فقال المأمون: قل يا مازني، فقال: إن بغياً على وزن فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيل، وإن كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة، فاستحسن المأمون مقالته وما في التصريح تحريف.

الثالث: (مفعيل) نحو معطير ومنطيق.

الرابع: (مفعول) نحو مغشم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل، وفاعل (تلي) ضمير مستتر عائذ على التاء، و(فارقة) حال من ذلك الضمير، و(فعولا) مفعول بـ (تلي) و(أصلاً) حال من (فعولا) ولا (المفعول والمفعيل) معطوفان على (فعولا) و(مفعول) مبتدأ وخبره (كذلك) وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان وإلى ذلك أشار بقوله: (وما تليه. تا الفرق من ذا فشذوذ فيه) قالوا: عدو وعدوة، ومسكين ومسكينة، وميقان وميقانة، و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها يليه والضمير العائد على الموصول الهاء في (تليه) و(تاء الفرق) فاعل بـ (تليه) و(شذوذ فيه) مبتدأ وخبر في موضع خبر (ما). ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

٧٦٢ - وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَأْتَمَتْنِغْ

يعني أن فعيلًا تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب، وفهم من قوله (كقتيل) أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلاً بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة. وفهم من قوله (إن تبع موصوفه) أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة للبس، وشمل ما كان نعتاً نحو رأيت امرأة قتيلاً، وما ذكر موصوفه قبله وإن لم يكن نعتاً نحو هند قتيلا ولحية ذهين لعدم اللبس. وفهم من قوله (غالباً) أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صفة ذميمة وخصلة حميدة، فـ (التاء) مبتدأ وخبره (تمتنع) و(من فعيل) متعلق بـ (تمتنع) و(كقتيل) في موضع الحال من (فعيل) و(غالباً) حال من الضمير في (تمتنع) و(إن تبع) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

قول كدي: [نحو مغشم] المغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذي لا ينتهي عما يريد به ويهواه لشجاعته.

وقوله: [لا تكون أسماء مفاعيل النخ] مفاعيل جمع مفعول أي لا يكون واحد منها اسم مفعول، فلو قيدت بقوله أصلاً لكان تحصيل الحاصل، وإنما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها، لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهي مخالفة للفعل في المعنى فخالفت في التأنيث.

(ومن فعيل كقتيل)، قول كدي: [اللبس النخ] بيانه أنه لا يدري هل هو وصف للمذكر أو للمؤنث؟ واستشكل التقييد هنا بتبعية الموصوف وإطلاقه في الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعاً، فإذا قلت مثلاً: رأيت صبوراً أو شكوراً لم يدري هل هو صفة للمذكر أو لمؤنث والإشكال على حاله.

وقوله: [وشمل ما النخ] أي شمل قوله: إن تبع موصوفه النخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التي تميز بين المذكر والمؤنث فيشمل ما ذكر ويشمل نحو رأيت قتيلاً من النساء فتحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الإبهام لقال:

٧٦٣ - وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ

فقسمها إلى مقصورة ومدودة، وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة، ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوي فيه جمع المذكر والمؤنث، و(ألف التأنيث) مبتدأ، و(ذات قصر وذات مد) خبر المبتدأ. ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

٧٦٤ - وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى يُبْدِيهِ وَزُنْ أَرَبَى وَالطُّولَى

٧٦٥ - وَمَرَطَى وَوَزُنْ فَعْلَى جَمْعًا أَوْ مَضْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى

٧٦٦ - وَكُحْبَارَى سُمِّهَى سِبْطَرَى ذَكَرَى وَحِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى

٧٦٧ - كَذَلِكَ خُلِيطَى مَعَ الشَّقَارَى وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

فذكر اثني عشر بناء، الأول: فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو (أربى) وهي الداهية.

ومن فاعيل كقتيل إن علم موصوفه غالباً التا تنعدم

وإنما لحقت التاء فاعلاً بمعنى فاعل ولم تلحق فاعلاً بمعنى مفعول للفرق بينهما، واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتي على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول.

(وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث المدودة هي المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد لا غير على الحق كما يأتي عن المكودي في آخر تقرير قول المصنف في التصغير لتلويها التصغير الخ. (فإن قلت): قول المصنف وذات مد يقتضي أن الألف الأولى هي علامة التأنيث لأنها هي المدودة في اللفظ قال الدماميني ولم يقل به أحد. (فالجواب) أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التي سبق المد لأجلها وهي الثانية المقلوبة همزة.

(نحو أنثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو أنثى مفرد الغر التي هي غراء، وفي القاموس الغرة بضم الغين بياض في الجبهة.

قول كدي: [وهو] أي الجمع الذي هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر، وسيقول الناظم: فعل لنحو أحر وأحر وأحر.

(والاشتهار في مباني الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أي والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أي والمشتهر، ومباني جمع مبنى بمعنى الوزن، وفي بمعنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل للممدودة.

قول كدي: [فذكر اثنا عشر] هكذا في غالب النسخ اثنا بالألف وهو غلط، والأولى أن يقول اثني عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال كلها، ثم إن فعلی إنما سمع في ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهوراً؟ انظر الموضح.

وقوله: [وهي الداهية] تجمع على دواه وأعظمها الموت.

الثاني: فعلى بضم الفاء وسكون العين اسماً كان كيهي لبت أو صفة كجبل الطولى وهي وصف مؤنث الأطول.

الثالث: فعلى بفتح الفاء والعين نحو (مرطى) وهو لنوع من المشي.

الرابع: فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى. وإلى مصدر نحو دعوى، وإلى صفة نحو (شبعى).

الخامس: فعلى بضم الفاء نحو (جبارى) اسم طائر.

السادس: فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (سمهى) للباطل.

السابع: فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو (سبطرى) لنوع من المشي.

الثامن: فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو (ذكرى) مصدر ذكر.

التاسع: فعلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو (حثيى) مصدر حث.

العاشر: فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو (الكفرى) وهو وعاء الطلع.

الحادي عشر: فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (خليطى) للاختلاط.

الثاني عشر: فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو (شقارى) اسم نبت.

(ووزن فعلى)، قول كدي: [نحو دعوى] هو مصدر دعا لأن دعا له مصدران دعاء ودعوى كما في القاموس، ومفهوم قول المصنف جمعاً الخ أن فعلاً إذا لم يكن واحداً من الثلاثة فإن كان اسماً كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل إن قدر المنع من الصرف فالألف للتأنيث وإلا فهي للإحقاق.

قول كدي: [اسم طائر] وهو معروف كبير العنق رمادي اللون شديد الطيران جداً، ويوجد في حوصلته حجر إذا علق على الإنسان لم يحتلم ما دام عليه، وإن علق على من به إسهال حبس بطنه، وإن علق قلبه على من نومه كثير قل نومه.

وقوله: [سمهى للباطل] أي للكذب وللهواء الذي بين السماء والأرض.

وقوله: [لنوع من المشي الخ] فيه تبختر. وقوله: [مصدر حث] هذا هو الصواب خلاف ما في التصريح من قوله أنه اسم مصدر، والحث الحض على الشيء.

وقوله: [بضم الفاء وفتح العين الخ] بل الذي في القاموس أن الكفرى مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات، وقيل لوعاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه.

وقوله: [للاختلاط الخ] يقال وقعوا في خليطى أي في اختلاط بينهم.

وقوله: [اسم الخ] القاموس الشقارى شقائق النعمان ويخفف ونبت آخر أحر.

وفهم من قوله (والاشتهار) أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذي نبه عليه بقوله: (واعز لغير هذه استندارا) أي انصب لغير هذه الأبنية الاستندارا، والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة، و(الاشتهار) مبتدأ، و(في) متعلق به، و(الأولى) نعت لمحذوف تقديره الألف الأولى، و(بيديه) إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره. ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٦٨- لِمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ

٧٦٩- ثُمَّ فَعَالًا فَعْلَلًا فَاعُولًا وَقَاعِلَاءُ فَعْلِيًّا مَفْعُولًا

٧٧٠- وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِذَا

فذكر سبعة عشر بناء: الأول (فعلاء) نحو همراء وصحراء.

الثاني (أفعلاء) وشمل قوله (أفعلاء مثلث العين) ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فإن فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها.

الخامس (فعلاء) نحو عقرباء وحرملاء لموضعين.

السادس (فعلاء) بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص.

السابع (فعلاء) بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس.

الثامن (فاعولاء) نحو عاشوراء للعاشر من المحرم.

التاسع (فاعلاء) بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع.

(لمدّها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذي هو مد وأراد اسم المفعول الذي هو ممدود كأنه قال: لممدودها الخ، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى: لألف التأنيث الممدودة.

قول كدي: [نحو عقرباء الخ] عقرباء: اسم موضع خارج دمشق، وقال ابن عقيل: إنه اسم لأنثى العقارب.

وقوله: [بمعنى قصاص] الذي ذكره غيره أنه اسم للقصاص نفسه، ثم إن عد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال: لأنه إما سمع من أعرابي وقف على باب بعض أمراء العراق فقال: القصاصاء أصلحك الله خذ لي القصاص.

وقوله: [نحو قرفصاء لنوع من الجلوس] هو أن يجلس على آليته ويلصق بطنه بفخذه ويحبس إحدى اليدين بالأخرى واضعاً لهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب.

وقوله: [وهو جحر اليربوع الخ] الجحر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتاً، واليربوع حيوان فوق الفأرة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة.

العاشر (فعلياء) بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر.

الحادي عشر (مفعولاء) نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله (ومطلق العين فعلاً) ثلاثة أبنية: فعلاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي الناس هو، وفعيلاء نحو كثيراء في بزر، وفعولاء نحو دبقاء للعدرة، والفاء مفتوحة في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنًا.

وشمل قوله (وكذا مطلق فاء فعلاء أخذاً) ثلاثة أبنية: فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع، وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشاء للناقة الموضع، وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سبراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء، وقد ذكر في الممدود أبنية أخرى وإنما اكتفى بهذه لشبهتها. ^{المستشهد} والضمير في قوله (لمدها) عائد على ألف التانيث، و(فعلاء) مبتدأ وخبره في المجرور قبله، و(أفعلاء) معطوف على (فعلاء) بحذف العاطف، و(مثلث العين) حال من (أفعلاء) و(فعلاء) وما بعدها من الأبنية إلى (فعلاً) معاطيف على إسقاط العاطف، و(مطلق العين) حال من (فعلاً) و(فعلاء) مبتدأ وخبره (أخذاً) و(مطلق فاء) حال من الضمير المستتر في (أخذاً) العائد على (فعلاء) و(كذا) متعلق بـ (أخذاً).

المقصود والممدود

المقصود هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة

وقوله: [في بزر النخ] قيل أن البزر الثمر قبل صيرورته رطباً. وقوله: [جنفاء اسم موضع النخ] هذا هو الصواب لا خفقاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافاً لابن الناظم ولا نظيره إلا وزنًا وحينئذ فعده من الأوزان المشهورة مشكل.

وقوله: [اكتفى بهذه لشهرتها النخ] فحينئذ كان ينبغي للناظم أن يؤخر قوله: واعز لغير هذه استنداراً إلى هنا فيكون راجعاً للمقصورة والممدودة والله أعلم.

المقصود والممدودة

لما ذكر أوزان ألف التانيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلًا قال له: ما هو المقصود والممدود من حيث هما؟ فأشار بين المقيس منهما، فيكون ذكر هذا الباب عقب ما مر من ذكر العام بعد الخاص، والنحاة إنما يتكلمون على المقيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل ما سمع.

قول المكودي: [هو الاسم النخ] الاسم جنس في الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فما يقع كثيراً من قولهم ان جا مقصور جاء ضرورة فيه تسامح لأن القصر والمد خاصان بالأسماء بل جا لغة في جاء،

قبلها ألف زائدة، وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٧١ - إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

٧٧٢ - فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسٍ ظَاهِرٍ

يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعل الآخر كان ذلك الاسم المعل مقصوراً قياساً نحو جوى مصدر جوي « فالجوى مقصور قياساً لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللزوم المكسور العين فعل بفتح العين، ف (اسم) فاعل بفعل مضمر يفسره (استوجب) و (من قبل) متعلق بـ (استوجب) و (فتحاً) مفعول باستوجب، و (ذا نظير) خبر (كان) والفاء في قوله (فلنظيره) جواب (إذا) و (المعل) نعت (لنظيره) و (ثبوت) مبتدأ خبره (لنظيره). ثم أتى بمثالين منه فقال:

٧٧٣ - كَفَعَلَ وَفَعَلَ فِي جَمْعٍ مَا كَفِعْلَةً وَفَعْلَةً نَحْوُ الدُّمَى

يعني أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعين لـ (فعلة وفعلة) مقصوران قياساً، فمثال (فعل) لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب، ومثال (فعل) دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب

وخرج بقوله الذي حرف إعرابه ألف المبني نحو إذا فلا يقال فيه مقصور لأن القصر خاص بالاسم المعرب، وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير لازمة.

وقوله: [والممدود هو الاسم النخ] خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء، وخرج بقوله الذي حرف إعرابه همزة المبني نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب، وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ما، فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين الكلمة إذ أصله موه.

(كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح، وصفة اسم محذوفة والأصل إذ اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحاً كالأسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المعل بدليل فلنظيره أي الصحيح النخ وليس كالأسف مثلاً لقوله: وكان ذا نظير لأنه لا يلائم فلنظيره المعل النخ، والأسف مصدر أسف إذ كان شديد الحزن.

قول المكودي: [فالجوى مقصور النخ] مصدر جوي بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء في الصدر.

وقوله: [فعل بفتح العين النخ] عملاً بقوله سابقاً: وفعل اللازم بابه فعل النخ.

(كفعل وفعل) مثال للنظير المعل الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لا للمسالمة الصحيح « وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعلة بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها، وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها. قول المكودي: [من الصحيح قربة وقرب] القرية بكسر القاف وعاء الماء.

وغرفة وغرف، وإعراب البيت واضح . ثم انتقل إلى الممدود فقال:

٧٧٤ - وَمَا أَسْتَحَقُّ قَبْلَ آخِرِ الْفِ فَالْتَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مثل ذلك بقوله:

٧٧٥ - كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا يَهْمَزُ وَضَلَّ كَارَعَوَى وَكَارَتَأَى

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتأء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: احمر احمراراً، واقتدر اقتداراً . و(ما) مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، و(استحق) صلتها، و(ألف) مفعول به (استحق) ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و(قبل) متعلق باستحق، و(المد) مبتدأ وخبره (عرف) و(في نظيره) متعلق به (عرف) و(حتماً) حال من الضمير في (عرف) وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وإعراب البيت الأخير واضح . ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

٧٧٦ - وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقُلُ كَالْحَجَى وَكَالْحِذَا

يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظيره من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً ممدود سماعاً، وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثاني بالحذاء وهي النعل وقصره ضرورة . و(العدم) مبتدأ وهو اسم فاعل

وقوله: [دمية ودمى النخ] الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة في الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه، وقيل الصورة على صورة الإنسان من العاج وغيره .

وقوله: [في الصحيح قربة النخ] بضم القاف من القرب إلى الله تعالى .

(كارعوى وكرأتأى) الارعواء الرجوع والانكفاف عن القبيح، والارتأء افتعال من الرأي والتدبير، يقال: ارتأى في أمره إذا تدبره، ولو قال المصنف:

كمصدر الفعل الذي قد بدئا بزائل الهمز كأعطى وارتأى

لكان أعم فائدة إذ يشمل مصدر الفعل الذي ابتدء بهمزة قطع كأعطاء فإن نظيره من الصحيح لإكرام يستحق ما ذكر فمده قياسي .

(والعدم النظير ذَا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا اسماً مقصوراً أو اسماً ممدوداً ولا نظيره من الصحيح فيستحق ذلك، فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسي أو سماعي؟ فقال: بل هو سماعي ومعنى كونه سماعياً أننا ننظر لأئمة اللغة فإن نقلوه مقصوراً عن العرب قبل وكذلك إن نقلوه ممدوداً ولا نقيس عليه غيره .

مضاف إلى المفعول، و(بنقل) خبر المبتدأ والتقدير والعامد النظر ثابت بنقل، و(ذا قصر وذا مد) حالان من الضمير المستتر في الخبر. ثم قال:

٧٧٧ - وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلِفُ يَقَعُ

يعني أن النحويين اتفقوا على قصر المدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين، فمن قصر المدود قول الشاعر:

ليلى وما ليلي ولم أر مثلاً بين السما والأرض ذات عقاص

ومن مد المقصور قوله:

والمرء يئليه بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال

وقوله: [مضاف إلى المفعول الخ] فيكون النظر حيثن بالجر ويصح أن يكون النظر بالنصب فيكون الفاعل ضميراً عائداً على آل.

(وقصر ذي المد اضطراراً) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما المحذوف هل الألف الأولى الزائدة وتقلب الهزمة الباقية ألفاً لأن آخر المقصور لا يكون إلا ألفاً أو المحذوف الهزمة وفيه خلاف، ولم يبين المصنف أيضاً كيفية مد المقصور فقليل يزداد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة، وقيل تبقى الألف على حالها وتزداد الهزمة والأول أولى لأن الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى، وقد علمت أن المدود ما قبل همزته ألف زائدة، فلو قلنا بالثاني للزم أن يكون قبل همزة المدود ألف أصلي والإعراب على الهزمة على كلا القولين.

قول كدي: [قول الشاعر: ليلي الخ] البيت من الكامل، وقائله أمية بن أبي عائذ، وليلى: مبتدأ، وما: مبتدأ للتعظيم والواو الداخلة على ما زائدة، وليلى خبر ما، والجملة من المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الأول الذي هو ليلي، والرباط تكرار المبتدأ بعينه كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ ﴿القَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ ولم: حرف جزم. وأر: مجزوم بحذف الألف وهو مضارع رأى البصرية تتعدى لمفعول واحد وهو مثلها، وذات: مفعول بمحذوف أعني ذات عقاص، ولا يصح أن يكون بالرفع نعتاً لليلي لأن ليلي معرفة وذات نكرة مضاف لنكرة، وعقاص جمع عقيصة وهي الشعر المصفور أي المفتول، والشاهد في قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الألف بناء على أن الأصل صار نسياً منسياً، وقيل على الهزمة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين.

وقوله: [ومن مد المقصور قوله: والمرء يئليه الخ] البيت من السريع، وقائله العجاج، والمرء مبتدأ، ويئليه بضم الياء مضارع أبلى من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقاً والهاء مفعوله، وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق، والسربال بكسر السين مضاف إليه القميص أو قميص المرأة أو الثوب مطلقاً، وتعاقب بالرفع فاعل يئليه أي ترادف، والإهلال جمع هلال بمعنى شهر والمعنى: أن المرء يكون أولاً قوياً شاباً فإذا مرت عليه الشهور والأعوام صار ضعيفاً كالثوب يكون جديداً وبطول الأيام عليه يصير خلقاً بالياً، والشاهد في مد بلاء بكسر

و(قصر) مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول، و(مجمع) خبر المبتدأ، و(عليه) متعلق بـ (مجمع) و(اضطراباً) مفعول له وهو تعليل لـ (قصر) و(العكس) مبتدأ وخبره (يقع) و(بخلف) متعلق بـ (يقع).

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال:

٧٧٨ - آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي أَجْعَلُهُ يَا إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

يعني أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى، والخامسة نحو مسمى، والسادسة نحو مستدعى، فتقول فيها: ملهيان ومسميان ومستدعيان، و(آخر) مفعول بفعل مضمر يفسره (اجعله) والهاء في (اجعله) مفعول أول، و(ياء) مفعول ثان، و(تثني) في موضع النعت لـ (مقصور) والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

٧٧٩ - كَذَا الَّذِي أَلْبَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُبْمِلَ كَمَتَى

الإشارة بقوله (كذا) إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني أن ما كانت فيه

الباء مع أن الأصل فيه القصر، ولو قرئ بلاء بفتح الباء كان ممدوداً أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

جمعها بالجر عطف على تثنية، وتصحيحاً قيل حال بمعنى مصححاً، وقيل إنه تمييز محول عن المضاف، والأصل وتصحيح جمعها، والظاهر أنه منصوب على المفعولية المطلوبة على حذف مضاف أي وجمعها جمع تصحيح. ثم إن الناظم ترجم لشيء لم يذكره لأنه ترجم لجمع الممدود ولم يذكره داخل الترجمة وذكر جمع المؤنث السالم من غير المقصور والممدود في قوله: والسالم العين إلى آخر الباب ولم يترجم له، فيكون المصنف نقص وزاد عما في الترجمة، وقد مر الكلام أول الكتاب على المثني والجمع مستوفى مع شروطهما.

(وآخر مقصور)، قول المكودي: [نحو ملهى النخ] اسم لما يلهى به كما في الصحاح وغيره أنه مصدر أو مكان أو زمان.

(كذا الذي ألبا أصله نحو الفتى) فإن قلت: قولهم الفتوة يدل على أن أصل الألف واو. (قلت): أصلها الفتية فقلبت الباء واواً لأجل الضمة على التاء كما قالوا قضا الرجل إذا كان كثير القضاء، وأصل الواو فيه الباء لأنه من قضيت.

قول المكودي: [للجامد بمثي] وتمثيل المكودي بعد للجامد الذي لم يمل بإذا وعلى، لأن الذي تقرر أن

الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء، فمثال المنقلبة عن ياء نحو فتى فتقول فتيان، ومثال المجهولة التي سمعت فيها الإمالة متى مسمى بها فتقول في تثنيتهما متيان، وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واواً إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

٧٨٠ - فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوَا الْأَلْفُ وَأُولُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

أي (في غير ذا) من الثلاثي تنقلب الألف واواً، و(ذا) إشارة إلى جميع ما تنقلب فيه الألف ياء، وشمل قوله (في غير ذا) المنقلبة عن واو نحو: رجا رجوان، والمجهولة نحو: إذا، وعلى مسمى بها قال: (وأولها ما كان قبل قد ألف) أي وأول هذه الحروف المنقلبة عن الألف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، وقوله (الذي) مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله (اليا أصله) وخبره (كذا) و(الجامد) معطوف على (الذي) و(الذي أميل) صفة لـ (الجامد) و(في غير) متعلق بـ (تنقلب) و(واواً) مفعول ثان بتقلب، و(الألف) هو المفعول الأول، و(ما) مفعول ثان بـ (أولها) ومفعوله الأول ها وصلته (ما كان) و(قد ألف) في موضع خبر كان، و(قبل) متعلق بـ (ألف). ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

الألف مهما وقعت في حرف كعل أو في اسم يشبهه كمتى إلا وهي أصلية غير مقلوبة عن شيء، فكيف يقال أن ألف متى وإذا وعلى مجهولة الأصل، وفسر الجامد بعض الشراح بالذي لا اشتقاق فيه وهو غير صحيح أيضاً في كلام الناظم، لأنه إن أراد أن الجامد يطلق على الحرف وشبهه قبل التسمية كان موافقاً للموضوع حيثنذ لصحة تثنيتهما حيثنذ، لكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم الجامد عليهما بعد التسمية فكلام الناظم على التفسيرين مشكل.

(في غير ذا تنقلب واواً الألف)، قول المكودي: [نحو رجا ورجوان الخ] الرجا مقصور أحد أرجاء أي جوانب البئر وهو الصواب، وفي بعض النسخ رحي بالحاء المهملة وهي غير صواب لأنها من ذوات الياء يقال رحيث بالرحى كما ذكره ابن عصفور.

(وأولها ما كان قبل قد ألف)، قول المكودي: [هذه الأحرف الخ] عبر بالأحرف موافقة لتعبير الناظم بها في وأولها المفيدة للجمع، والأولى أن يقول الناظم وأولها بضمير التثنية لأنه عائد على الواو والياء. (وأجيب) بأن الناظم أطلق الجمع الذي هو ها على ما زاد على الواحد، أو يقال إن الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذي هو ها عائد على الألف، والتقدير وأول بدلها أي الألف وبدل الألف ياء أو واو، أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والألفاظ.

وقوله: [الذي قد ألف قبل] أي في صدر الكتاب في قوله: بالألف ارفع المثني، مع قوله: وتختلف اليا

الخ.

٧٨١ - وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ تُنْيَا وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تغلب فيه الهمزة واواً في التثنية فتقول: صحراوان وحمراوان. وقوله: (نحو علباء كساء وحياء).

٧٨٢ - بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرٍ

يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو (علباء) أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو (كساء) والمنقلبة عن ياء نحو (حياء) فنقول: علبآن وعلباوان، وكسآن وكساوان، وحيآن وحياوان، ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله: (وغير ما ذكر. صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قرآن ووضآن. ثم قال: (وما شذ على نقل قصص) يعني أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي

(وما كصحراء بواو ثنيا)، قول المكودي: [تغلب فيه الهمزة الخ] أي وجوباً وإنما لم تبق الهمزة على حالها في تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واواً خصوصاً لأن التثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب، وفي النسب تغلب الهمزة في نحو هذا واواً خصوصاً فيقال في النسبة إلى صحراء صحروي، وإنما غلبت الهمزة في النسب لأنها أثقل من الواو، وغلبت واواً خصوصاً لأن قلبها ياء يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة، والأرض المستوية في لين وغلظ والفضاء الواسع الذي لا نبات فيه.

(ونحو علباء كساء وحيا)، قول المكودي: [نحو علباء] أصله علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس الذي هو الكاغذ الذي يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها أثر ألف زائدة، والعلباء عصبية في العنق، والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لأنه من الكسوة، والحياء بالمد تغيير وانكدار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم، وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما نهاك عنه.

ثم إن كلام الناظم يقتضي التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واواً وبه قرره المكودي، والحق أن هذه الهمزة إن كانت مقلوبة عن حرف الإلحاق كعلباء كان الراجع في التثنية قلبها واواً لكن ربما يؤخذ هذا من تقديم الناظم بواو، وإنما رجع هنا القلب تشبيهاً للهمزة هنا بهمزة حمراء من جهة أن كلا منها بدل من حرف زائد غير أصلي، وقيل الراجع التصحيح أيضاً وإن كانت الهمزة بدلاً من أصل ككساء فالراجع بقاء الهمزة، وكلام الناظم يقتضي التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه، وإنما رجع بقاء الهمزة لأن فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة في المفرد.

(وغير ما ذكر صحح)، قول المكودي: [نحو قراء ووضاء الخ] القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضاً محسن القراءة أو كثيرها، والوضاء الوضيء الوجه الحسن وأقرت الهمزة هنا لأصالتها. (وما شذ على نقل قصص)، قول المكودي: [قولهم مدروان] تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء

لا يقاس عليه، فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الألف الرابعة واوآ، وخوزلان بحذف الألف، ورضيان في تثنية رضى بقلب الألف ياء وأصلها واوآ، ومما شذ في تثنية الممدود قولهم في حمراء حمراآن بإقرار همزة التأنيث، وقاصعان بحذف الألف والهمزة، وكسايان بقلب همزة كساء ياء، وقراوان ووضاوان بقلب الأصلية واوآ.

و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (كصحراء) و(ثنيا) في موضع خبر (ما) و(بواو) متعلق بـ (ثنيا) و(نحو علباء) مبتدأ، و(كساء وحياء) معطوفان على (علباء) يحذف العاطف وقصر حيا ضرورة، وخبر المبتدأ (بواو أو همن) و(غير) مفعول مقدم بـ (صحح) و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (شذ) وخبرها (قصر) و(على نقل) متعلق بـ (قصر). ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

٧٨٣ - وَأَحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّنْيِ مَا بِهِ تَكْمُلًا

يعني أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذي على حد الثني وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الألف وسبب حذفها التقاء الساكنين لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة، فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٨٤ - وَالْفَتْحُ أَتَى مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَالْف

فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعاً، وموسين ومصطفين جرّاً ونصباً، و(من المقصور وفي جمع) متعلقان بـ (احذف) و(على حد) في موضع الصفة لـ (جمع) و(ما) مفعول باحذف وهي موصولة واقعة على الألف المقصورة وصلتها (تكمل) و(به) متعلق بـ (تكمل) والهاء في (به) عائد على الموصول والضمير المستتر في (تكمل) عائد على المقصور. ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال:

رؤوسهن، وقيل يطلق على طرف الرأس أو الإلية، والقياس مدریان بالياء لأنه جاوز ثلاثة أحرف.

وقوله: [وخوزلان بحذف النخ] تثنية خوزلي نوع من المشي فيه تبختر، والقياس خوزليان بإثبات الياء. وقوله: [وأصلها واو] لأنه من الرضوان فالقياس رضوان بإثبات الواو.

وقوله: [وحمريان] بالياء والقياس فيه حمراوان.

(واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضي حكم المقصور في حذف الآخر الذي هو الياء في المنقوص إلا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة في الرفع نحو جاء القاضون، ولم يبقوا الكسرة فيه لإفضائه إلى قلب الواو علامة جمع المذكور ياء ولم ينبه الناظم عليه وإن كان يتغير في جمع التصحيح كالمقصور لأن الترجمة لا تشمله. قول كدي: [وواو الجمع النخ] هذا في حالة الرفع وأما في حالتي النصب والجر فيلتقي الألف والياء.

(وإن جمعته بتاء وألف).

٧٨٥ - فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي الثَّنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْجِيَةً

الهاء في (جمعته) عائد على (المقصور) أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في الثنية، ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع امالتها قلبت واواً، فإن كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله: (وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه) يعني إن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لثلاثي يجمع بين تاءي التأنيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات، و(إن جمعته) شرط، و(بتاء) متعلق بـ (جمعته) والفاء جواب الشرط، و(الألف) مفعول مقدم بـ (اقلب) و(قلبها) مصدر ومضاف إلى المفعول، و(في الثنية) متعلق بالمصدر، و(تاء) مفعول أول بـ (ألزمن) و(تنحيه) مفعول ثان. ثم قال:

٧٨٦ - وَالسَّالِمُ أَلْعَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا أُيْلَ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُ بِمَا شَكِلَ

٧٨٧ - إِنْ سَاكِنٌ أَلْعَيْنُ مُؤَنَّثًا بَدَأَ تُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز لإتباع عينه لفائه في الحركة، ففتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة، وتضم إن كانت مضمومة، وتكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة:

(وإن جمعته بتاء وألف)، قول المكودي: [إذا كانت رابعة فصاعداً] نحو ملهيات ومسميات ومستدعيات في جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد، ومثال الثلاثي الذي يقرب ياء المسمى به أنثى فتيات، ومثال المجهول الأصل المال منيات، ومثال الثلاثي الذي يقرب واواً قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة، ثم أن المكودي خص قول المصنف وإن جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ ساكتاً عن جمع المملود جمع مذكر سالماً وجمع مؤنث سالماً مع أنه ترجم له، والأولى أن هاء جمعته عائدة على الاسم المار مقصوراً أو مملوداً فيكون الباقي على المصنف إنما هو جمع المملود جمع مذكر سالماً، وقد اعتذر المرادي عن المصنف بأنه لما كان حكم المملود في جمعي التصحيح والثنية واحداً لم يذكره استغناء عنه بالثنية بخلاف المقصور فإنه وافق جمع المؤنث السالم الثنية وجمع المذكر خالفها، لكن يقال: إن جمع المؤنث المقصور يوافق الثني فلم ذكره؟ ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ:

وجمع مملود بوجهيه كما مرقبيل في الثني محكما

لوفي بذلك، والقناة الرمح.

(والسالم العين الثلاثي)، قول كدي: [جاز إتباع عينه لفائه في الحركة] أي في جنس الحركات الثلاث وعمل جواز الإتيان فيما عدا مفتوح الفاء وإلا فالإتيان فيه واجب عملاً بمفهوم قوله بعد: وسكن التالي غير الفتح، فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب.

الأول: أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين: أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة، والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار، وما أوله مضموم نحو سورة، وما أوله مكسور نحو ديمة، وما أوله مفتوح نحو جوزة وببضة، فلا يتبع شيء من ذلك إلا ما أوله مفتوح فإن فيه لغتين على ما سنذكره.

الثاني: أن يكون ثلاثياً واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيال فلا يغير.

الثالث: أن يكون اسماً واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فإنه لا يتبع، وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله: (والسالم العين الثلاثي اسماً).

الرابع: أن يكون (ساكن العين) واحترز به من المحرك العين نحو سمرة.

الخامس: أن يكون (مؤنثاً) واحترز به من نحو بكر فإنه لا يجمع بالألف والتاء، وهذان الشرطان مفهومان من قوله (ساكن العين مؤنثاً بدا) ولا فرق في ذلك بين ذي التاء والمجرد منها وإلى ذلك أشار بقوله: (مختتماً بالتاء أو مجرداً) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة أو سدرة وغرفة،

وقوله: [نحو جنة وجنة الخ] الجنة بفتح الجيم المعلومة لا حرمنها الله منها، والجنة بالضم ما بقي من الحر وغيره ويسمى الدرة والترس والحجفة ومنه قوله تعالى: ﴿اتخذوا أيمانهم جنة﴾ أي وقاية، والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكوراً أو أنثاء.

وقوله: [نحو دار الخ] تمثيله بدار لا ينبغي والصواب أن يمثل بنحو سارة عربي لأن دار وإن فرضنا أنه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً حتى يتوهم فيه الاتباع أو عدمه، فلا يقال قياساً دورات وإنما يقال ديار.

وقوله: [نحو ديمة] هي المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة.

وقوله: [على ما سيذكره] أي في قوله: أو لأناس انتمى.

وقوله: [نحو سمرة] اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام.

وقوله: [أن يكون مؤنثاً الخ] اعترض الشاطبي زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثاً بأنه غير محتاج إليه، إذ الكلام فيما يجمع بالألف والتاء على أن هذا الشرط مضر لأنه يقتضي أن الإتيان لا يجوز في جمع نحو حمزة وطلحة مع أن ذلك جائز، وأجيب عن هذا الأخير بأن معنى مؤنثاً ولو لفظ ليدخل نحو حمزة، وأجيب عن المصنف بأن هذا الشرط في جواز جمعه جمع مؤنث سالماً مطلقاً لا في الإتيان فقط، وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالماً قياساً وأنها مجموعة في قوله: وقسه في ذي التا الخ، وتأمل هذا الجواب، والحق في الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختتماً بالتاء أو مجرداً.

قول المكودي: [نحو قصعة الخ] القصعة هي الصفحة المعلومة، والسدرة بكسر السين شجرة النبق، ودعد بفتح الدال وهند وجل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة.

وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجل، فجميع ذلك يجوز فيه الإتيان فتقول: قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات.

و(السالم) مفعول بفعل مضمر يفسره (أنل) وهو اسم فاعل مضاف إلى فاعله معنى، و(الثلاثي) نعت لـ (السالم) و(اسماً) حال من (الثلاثي) أو من (السالم) و(إتباع) مفعول بـ (أنل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(فائه) مفعول ثان بـ (إتباع) و(بما) متعلق بـ (إتباع) و(إن) شرط، و(ساكن العين ومؤنثاً) حالان من الضمير المستتر في (بدا) العائد على اسم، وكذلك (مختماً ومجرداً) حالان أيضاً من اسم.

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الإتيان كما ذكر، وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيها وجهان آخران أشار إليهما بقوله:

٧٨٨ - وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتيان وهما السكون والفتح. وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو غرفة، والتالي الكسر نحو هند، فيجوز في كل واحد منها ثلاثة أوجه: الإتيان كما سبق، والسكون والفتح فتقول: غرفات بالضم إتياناً لحركة الفاء، وغرفات بالسكون للتخفيف، وغرفات بالفتح تخفيفاً أيضاً، وفي نحو هند هندات بالكسر إتياناً، وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذا في سائرهما.

وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه إلا الإتيان كما سبق، و(التالي) مفعول بـ (سكن) وهو اسم فاعل ويجوز ضبط (غير) بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي، و(أو خففه)

وقوله: [والسالم مفعول بفعل الخ] الحق ما في العرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين: الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب والتالي إتيان.

وقوله: [وهو اسم فاعل مضاف الخ] الحق أيضاً أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه معنى، وإنما السالم في كلام المصنف صفة مشبهة على وزن فاعل وهي تضاف لفاعلها معنى نحو طاهر القلب شاحط الدار.

وقوله: [والثلاثي نعت للسالم] الحق أيضاً أنه بدل منه إذ السالم نعت للثلاثي في الحقيقة. والأصل أنل الثلاثي السالم الخ وهما معرفتان، والقاعدة أن نعت المعرفة إن تقدم عليها أعرب ما كان صفة بحسب العوامل، وأعرب الذي كان موصوفاً بدلاً من الذي كان صفة على حد صراط العزيز الحميد الله في قراءة قرأ الله بالجر.

معطوف على (سكن) و(بالفتح) متعلق بخفف، و(كللاً) منصوب بـ (رووا). ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء ولامه واو، أو على فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال:

٧٨٩ - وَمَنَعُوا إِنِّبَاعَ نَحْوِ ذُرَّةٍ وَزُبْيَةٍ وَشَدَّ كَسْرُ جِرَّةٍ

يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع فلا يقال في ذررة ذروات ولا في زبية زبيات لنقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة. ثم نبه على أنه قد سمع في فعلة بكسر الفاء مما لاه واو الإتياع شذوذاً فقال: (وشد كسر جروه) يعني أنه شد كسر جررة، والضمير في (ومنعوا) عائد على العرب، و(إتياع) مفعول بـ (ومنعوا) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(زبية) معطوف على (ذررة) و(كسر) فاعل بـ (شد) و(جررة) مضاف إليه وهو على حذف مضاف والتقدير إتياع جمع نحو ذررة. ثم قال:

٧٩٠ - وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِلْأَنَاسِ أَنْتَمَى

يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر كقول بعضهم في كهلة كهلات وحقه الإسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز: فتستريح النفس من زفرتها. فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه إسم، وإما لغة قوم من العرب في فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهي لغة هذيل، قال شاعرهم:

أخو بيضات لائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبورح

وقوله: [ثم استثنى من التالي النخ] غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الإتياع في قول الناظم والسالم العين أي محل جواز الإتياع في غير نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء إلى آخر كلامه.

(نحو ذررة وزبية) القاموس: ذررة الشيء بالكسر أعلاه وذاله معجمة، وأما الزبية بضم الزاي فهي حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا في موضع عال ولذا يقولون في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبي، ولا يصل المطر للزبي إلا إذا كان كثيراً لأنها عالية، وأما الجررة فهي مؤنث الجرو، قال في القاموس: الجرو مثلث الجيم صغير كل شيء حتى الخنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس.

(ونادر أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ)، قول المكودي: [كقول بعضهم في كهلة النخ] الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه الشيب.

وقوله: [كقول الراجز: فتستريح النخ] هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله، وتستريح: منصوب في جواب الترجي الذي هو لعل المذكورة فيما قبل هذا البيت، والنفس بالرفع فاعله، وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهي من زفر يزف كنصر ينصر، والزفرة أن يخرج نفسه بلين وصوت مرة بعد مرة والشاهد في تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الإتياع هنا واجب لمفهوم قوله: وسكن التالي غير الفتح النخ.

وقوله: [قال شاعرهم: أخو بيضات النخ] البيت من الطويل أنشده الفراء، والشاعر من هذيل غير

(غير) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (قدمته) والهاء عائدة على (ما) وخبر المبتدأ (نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتمى) فقد توسط المبتدأ بين الأخبار، والتقدير: نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

جمع التكسير

إنما سمي جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغير ومقابله جمع السالم، ثم إن جمع التكسير على قسمين: جمع قلة وجمع كثرة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٧٩١ - أَفْعِلَّةٌ أَفْعُلُّ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

يعني أن هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في هذا البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفنية وأحمال، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ومستأى أمثلتها في أثناء الباب.

مسمى، وأخو: خبر لمخضوف على حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملًا بكونه سريع المشي، ورائح: اسم فاعل من راح والرواح كما لعياض من الزوال إلى الليل، فهو ضد الغدو، ومتأوب: اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل، ورائح ومتأوب ورفيق وسبوح بالرفع صفات لأخويضات، ومعنى رفيق بمسح المنكين عالم بتحريك المنكين، ومعنى سبوح حسن الجري لين اليدين، والمعنى: جلي في شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعاً أو يحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد في بيضات بفتح الباء على لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الباء لأنه معتل العين.

جمع التكسير

لما كان الكلام قبل في جمعي السالم تذكيراً وتأنياً كأنه قيل له: ما هو جمع التكسير تذكيراً وتأنياً؟ شرع يبينه، ثم أن من النحويين من لم يتعرض للجموع في كتابه أصلاً وعلل ذلك بأن السنة الناس إنما فسدت في المفردات والمركبات ولم تفسد في الجموع غالباً بل ينطقون بها على الصواب من غير معرفة نحو وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم في أمور أربعة انظرها في التصريح. والتكسير لغة إزالة التثام الشيء، يقال: تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها، واصطلاحاً ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تغييراً لا تلحق معه علامة، ولا بد من الزيادة في التعريف تغييراً لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو زيدون مما جمع مذكر سالماً نحو هندات مما جمع جمع مؤنث سالماً، هذا حاصل حده تقريباً وإن كان فيه انتقادات.

(أفعلة أفعل ثم فعله)، قول المكودي: [تدل على جمع الخ] كلامه يقتضي أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل على القلة.

وقوله: [وهو ما فوق العشرة الخ] هذا مبني على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر

(وأفعلة) مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره (جموع قلة). ثم أنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٩٢ - وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

الناظم بعد حيث قال: والعكس جاء كالصفي. والحق كما للتفتازاني أنها متفقان في المبدأ مختلفان في النهاية، مبدؤهما معاً ثلاثة ومتتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة كما قيل وإن كان كل شيء موجوداً في الدنيا له نهاية.

(تتمة): ذكر سيدنا ابن العربي في الفتوحات في باب العدد منها أنه لما وصل لباب العدد نام فسأله سائل عن أقل العدد بمحضر النبي ﷺ فأجابه ابن العربي بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان عند الفقهاء، فقال له النبي ﷺ: أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغي لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسامع ما أردت هل أقل العدد المسمى شفعاً أو أقل العدد المسمى وترأ، ثم أخرج ﷺ خمسة دراهم ووضع بيده الشريفة اثنين وخدهما وثلاثة وحدها على حصير كنا عليه فوضع ﷺ يده على الاثنين وقال: هذا أقل العدد المسمى شفعاً، ووضع يده على الثلاثة وقال: هذا أقل العدد المسمى وترأ، ثم قال: هكذا فليجب عن هذه المسألة من سئل عنها، قال: فانتبهت فقيدها فما رأيت معلماً أحسن منه ﷺ علم بالقول والفعل اهـ.

ثم إن المصنف عبر بجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هي أربعة، وأجيب عن المصنف بأجوبة منها: أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال، ومنها: أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن الناظم استعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة، والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدل جموع. (تنبيه): من جملة جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث إذا لم يضافاً ولم يقرن بأل وإلا كانا للكثرة نحو: ﴿إن المسلمين والمسلمات﴾ الآية، وفي الكافية.

وجمع تصحيح لقلة وفي كثرة استعماله بأل تفي

ثم إن الذي عليه المحققون أن أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير إذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل.

وقوله: [وأفعلة مبتدأ الخ] وصرفه المصنف للضرورة لأن القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناظم ثمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحرف وحركت تخفيفاً.

(وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي) مضارع وفي وله في اللغة معان يقال: وفي بالعهد يفي وفاء ضد غدر، ويأتي بمعنى تم ويعني كثر ويعني دل وهو المراد هنا، والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى: وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعاً، ثم أنه اعترض تمثيل الناظم بالصفي فإنه كما سمع لمفرده جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصفاء، فالأولى أن يمثل بنحور رجال جمع رجل بفتح الراء، وأفئدة جمع فؤاد، وصرد يجمع على صردان قاله في النكت، ولحق أنه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال، فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها إنما

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة: رجل وأرجل وعنق وفؤاد وأفئدة. ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة: رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاء وصفي، والصفاء الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها. و(بعض) مبتدأ، والإشارة بـ (ذي) إلى جموع القلة، و(يفي) خبر المبتدأ، و(بكثرة) متعلق بـ (يفي) و(وضعا) منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعت لذلك واستغنت به عما يستحق. ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال:

٧٩٣ - لِفْعَلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

فذكر أن (أفعل) يطرد في نوعين: الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسماً نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب، الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه، والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب. والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله:

استعملت في القلة والكثرة أحدهما، إذا علمت هذا ففي كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف والتقدير وضعاً واستعمالاً، وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال، فيكون في كلام المصنف شبه احتباك حذف استعمالاً من قوله وبعض ذي لدلالة كالصفي عليه وحذف وضعاً من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفي لدلالة وضعاً أولاً عليه.

وقوله: [وعكس المصنف الخ] أصل ما سلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لأنها أقرب للضبط إذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعاً واحداً وتحت مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد: وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فإنه يدخل فيه من الصحيح الثلاثي تسعة أوزان.

(لفعل اسماً صح عيناً)، قول المكودي: [نحو جون الخ] بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخرأ هكذا في بعض النسخ، والجون لغة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شيء خالي الوسط، وفي بعض النسخ نحو جوز بالزاي آخر الحروف وهو الجوز المعروف.

وقوله: [نحو وجه وأوجه الخ] تبع ظاهر الناظم والحق أنه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واواً، وأما أوجه فشاذ.

وقوله: [نحو دلو وأدل وظبي الخ] أصلها أدلو وأظبي فقلبت الواو في الأولى ياء وقلبت الضمة فيها كسرة فإعلاهما لإعلال قاض وهو أن تقول: استثقلت الضمة على الياء فيها فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقائهما فصار أدل بلام منونة وأظب بياء منونة.

٧٩٤ - إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَحْرِفِ

فذكر أربعة شروط : الأول أن يكون اسماً وفهم ذلك من قوله (وللرباعي اسماً) وفهم من قوله (إن كان كالعناق) الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثاً لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكور نحو خمار، وأن يكون ثالثة مدة واحترز به من نحو خنصر، وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة، وفهم من تمثيله بـ (الذراع والعناق) أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول : ذراع وأذرع وعناق وأعنت وعقاب وأعقب، وفهم من إطلاقه في المد في قوله (في مد) أنه لا يشترط كونه ألفاً بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن، وفهم من قوله (وعد الأحرف) الشرط الرابع . ثم قال :

٧٩٥ - وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

يعني أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين، وذلك مما يطرد فيه

(إن كان كالعناق)، قول المكودي : [وفهم ذلك من قوله للرباعي الخ] المراد بالفهم الأخذ وإلا فهو مصرح به على أنه كان ينبغي للمكودي أن يجمع هذا البيت مع قوله للرباعي الخ ويشرحها مرة واحدة، واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الذال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل .
وقوله : [وهو أنثى الجدي الخ] الجدي الصغير الذكر من ولد المعز .

وقوله : [نحو خنصر الخ] اسم للأصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المزدوجة في الإنسان أنها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والخصيتين .

وقوله : [وأن يكون غير مختتم الخ] هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لا من خصوص قوله وعد الأحرف خلافاً للمكودي ولا تلبست لكلام بعض هنا، والذراع من المرفق إلى رؤوس الأصابع .

وقوله : [نحو عقاب الخ] العقاب حيوان كله أنثى لا يوجد فيه ذكر أبداً، والذي يسافده ويجماعه ليلد حيوان آخر من غير جنسه، قال عنتره :

ما أنت إلا كالعقاب فأمه معلومة وله أب مجهول

وقوله : [نحو يمين الخ] ظاهر كلامه حيث لم يمثل للواو أنه موجود وهو الذي عند كثير من الشراح، فلو فرضنا أنك سميت مؤنثاً بنحو عمود لكان الحكم كذلك .

(وغير ما أفعل) اعلم أنه سيأتي في التصريف في قول الناظم : وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ « ان أوزان الثلاثي التي يقتضيها العقل اثنا عشر، لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، وثلاثة في أربعة اثني عشر : واحد مهمل وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم : وفعل اعمل والعكس يقل،

(أفعل) فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزان نحو: جل وأجال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكنت وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وغضد وأغضاد ورطب وأرطاب، وشمل أيضاً ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال، ولما دخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله:

٧٩٦ - وَغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ فِي فَعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعني أن الغالب في فعل نحو صردان يميء جمعه على فعْلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر، وجرد وجردان للفأر، وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يميء على أفعال قليلاً ومنه رطب وأرطاب، و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة واقعة على فعل الصحيح العين، و(أفعل) مبتدأ خبره (مطرود) و(فيه) متعلق بـ (مطرود) والجملة صلة (ما) وكذلك من الثلاثي، و(اسماً) حال من الموصول، و(يرد) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (غير) و(بأفعال) متعلق بـ (يرد) و(فعْلان) فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب، و(في) متعلق بـ (أغناهم). ثم قال:

٧٩٧ - فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ

يعني أن (أفعله) يطرد جمعا لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره، واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد، وبالمذكر من المؤنث نحو عناق، فإن يجمع على (أفعل) كما تقدم وشمل وقوله (بمد ثالث) ما كانت مدته ألفاً أو واواً أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. ثم قال:

ثالثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت أنه إذا كان اسماً صحيح العين القياس جمعه على أفعل، وبقيت تسعة كلها داخلة هنا كما قال المكودي إلا أن نسخه مختلفة، ففي بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان وإسقاط مثالين وهما عضد وأغضاد ورطب وأرطاب، وفي بعض النسخ بزيادة هذين المثالين بعينهما بين أعدال وبين فعل وهو الصواب.

قول المكودي: [نحو بطل وبلز الخ] البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أوناقة بلز أي ضخمة ناعمة البدن، ويقال امرأة بلز أي ولود بمعنى كثيرة الأولاد.

(وغالباً أغناهم فعْلان)، قول المكودي: [لطائر] هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر أحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صام لله وأنه كان مع نوح في السفينة وكان يوقظ نوحاً للصلاة في جوف الليل، وفي أبي داود نهى عليه السلام عن قتل أربع دواب: النحلة والنملة والهدهد والصرد.

(لاسم مذكر رباعي بمد)، قول المكودي: [نحو قذال الخ] القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس.

٧٩٨ - وَالزَّمَهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

يعني أن (أفعلة) يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما: بنات وأبنة وزمام وأزمة، ومثال المعتل: بناء وأبنة وقباء وأقية، ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي. (وأفعلة) مبتدأ وخبره (اطرد) و(لاسم وعنهم) متعلقان بـ (اطرد) بمد في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر (لاسم) و(اطرد) في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في (الزمه) عائد على «زن» (أفعلة) و(في فعال) متعلق بـ (الزمه). ثم قال:

(والزمه في فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد.

قول كدي: [بنات وأبنة وزمام الخ] هكذا في نسخة، والبنان بالنون آخر رأس الاصبع، وفي بعض النسخ بنات بتاءين بدل بنان والبنات الزاد والجهاز ومتاع البيت، فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها، والقباء بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية.

وقوله: [أنهما لا يتجاوز فيهما الخ] تبع في هذه العبارة عبارة المصنف وفيها إيهام لأنها تقتضي أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعداهما إلى غيرهما وقد علمت بطلانه، والحق في العبارة أن يقول أنها لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض النسخ.

وقوله: [وسيأتي] أي في قوله: «فعل لاسم رباعي». (فإن قلت): لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن وألسنة فهل هي مذكرة أم مؤنثة؟ (قلت) إن اعتبرت اللفظ وهو مذكر جمعتها على أفعلة، وإن اعتبرت الكلمة وهي مؤنثة جمعتها على أفعل، وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدي حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن بقوله:

يا أيها المولى الذي من به
هل ألسن جمع لسان فما
بين لنا الجمعين يا ذا الذي
يراد بالجمع على ألسنه
يقيم فيما يدعي البينه

فأجاب وأحسن في الجواب:

يا أيها المولى الهام الذي
يجوز تأنيث لسان كذا
وبعض من جوز ذين ادعى
من كل فن قد حوى أحسنه
تذكره بل بعضهم عينه
تغاير الجمع إذا أمكنه
وجع ما ذكرته ألسنه
فجمع ما أنثته ألسن

٧٩٩ - فَعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفَعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقُلُ يُدْرَى

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعال المقابل لفعلاء، وفي فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمرء فتقول فيها معاً حمر، وفهم من قوله (لنحو) أن ذلك الجمع مطرد أيضاً في (أفعل) الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو أكرم للتعظيم الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة غفلاء وهي التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدرة فنقول: رجال كمر ونساء غفل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لنحو). ثم قال: (وفعلة جمعاً ينقل يدرى) من أمثلة جمع القلة (فعلة) بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: فعيل نحو صبي وصبية، وفعل نحو فتى وفتية، وفعل نحو شيخ وشيخة، وفعل نحو غلام وغلمة، وفعل نحو غزال وغزلة، وفعل نحو ثنى وثنية، ومعنى قوله (ينقل يدرى) أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، و(فعلة) مبتدأ وخبره (يدرى) و(ينقل) متعلق بـ (يدرى) و(جمعاً) مفعول ثان بـ (يدرى) والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على (فعلة). ثم قال:

٨٠٠ - وَفَعْلٌ لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ يَمْدُ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ إِغْلَالًا فَقَدْ

(فعل لنحو أحمر وحمر) كان ينبغي للناظم أن يقدم عجز البيت وهو فعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية، ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه.
قول المكودي: [الذي ليس له فعلاء الخ] أي الذي لا مؤنث له أصلاً.
وقوله: [للتعظيم الكمرة الخ] الكمرة بفتح الميم فهي كالحشفة وزناً ومعنى.
وقوله: [بالأدرة] بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المتفتحة.
(وفعلة جمعاً ينقل يدرى)، قول المكودي: [بل هو محفوظ في ستة أبنية] جمعها ابن غازي في بيت نصه في حاشية خ عند قوله وتناضع العلية:

فصبية وشيخة وفتية وغزلة وغلمة وثنية

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلا ثنية فإنه جمع ثنى بكسر التاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذي يعاد مرتين، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ثنى في صدقة» أي لا تؤخذ الزكاة وهي المراد بالصدقة في السنة مرتين، والثنى أيضاً السيد الثاني الذي فوقه من هو أعظم منه في السيادة وذلك كالوزير مع الأمير. (فإن قلت): ما فائدة قوله هنا وفعلة جمعاً مع أنه معلوم مما مر في قوله أفعله أفعل؟ (فالجواب) أنه زاده زيادة في الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة.

(وفعل لاسم رباعي) أي بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا إلا في سكون العين.

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على (فعل). وفهم من إطلاقه في قوله (اسم) أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن. وفهم أيضاً من إطلاقه في قوله (مد) أن المد يكون ألفاً نحو قذال وقذل، وياء نحو قضيب وقضب، وواواً نحو عمود وعمد.

وفهم من قوله (قبل لام إعلالاً فقد) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل. وشمل قوله (مد) الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف فإن كان المد وواو أو ياء فكذلك، وإن كان ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٠١- مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ وَفَعَلَ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

يعني أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم.

وفهم من قوله (في الأعم) أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن، وفي حجاج حجج. وفهم من تخصيصه المنع بذوي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل، و(فعل) مبتدأ وخبره (لاسم) و(رباعي) نعت (لاسم) و(مد) نعت بعد نعت، و(قد زيد)

قول المكودي: [واحترز باسم من الصفة النخ] وذلك نحو جواد.

قوله: [نحو قذال وقذل وأتان النخ] تقدم معنى القذال وأما أتان بناء مشاة فوق فهو اسم أنثى الحمار، وفي الصحاح أنه لا يقال أتانة، وفي القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل، وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لا فرق بين كونها وحشية أو أنسية.

وقوله: [للزم قلب الواو] أي لما يأتي في قوله: وفعل اعمل والعكس يقل النخ.

(ما لم يضاعف)، قول المكودي: [كقولهم في جمع عنان النخ] العنان بفتح العين السحاب أو المطر ويكسرهما ما تقاد به الدابة وهو المسمى في عرفنا باللجام، فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل.

وقوله: [وفي حجاج النخ] الحجاج بفتح الحاء وكسرهما العظم المستدير بالعين، وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط.

وقوله: [وذلول وذلل النخ] تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة كما في القاموس، وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهي أم عبد الله بن أبي بن سلول من أكابر المنافقين وأبي اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا في جمعه سليل. (فإن قيل): ما الفرق بين الألف في التضعيف وبين الواو والياء فيه مع أن ثقل التضعيف مع الضم موجود في الجميع؟ (فالجواب) أن الألف خفيفة، فلو قلنا يتفرع عما هي فيه التضعيف مع الضم لأدى إلى النقل من الأعلى الذي

في موضع النعت لـ (مد) و(قبل) متعلق بـ (زيد) و(إعلالاً) مفعول مقدم لـ (فقد) و(فقد) في موضع النعت لـ (لام) و(ما) ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله، والتقدير: وفعل ثابت لاسم رباعي بمد^(١) وعدم تضعيف ذي الألف. ثم قال: (وفعل جمعاً لفعلة عرف).

٨٠٢ - وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفُعْلَةٍ فَعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فَعَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين ويجيء جمع لفعلة نحو غرفة وغرف، ولفعل نحو كبرى وكبر، و(فعل) مبتدأ، و(عرف) خبره، و(جمعاً) مفعول ثانٍ لـ (عرف) و(لفعلة) متعلق بـ (جمعاً) ويجوز أن يكون متعلقاً بـ (عرف).

ثم قال: (ولفلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن (فلة) في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل (فلة) الصحيح العين نحو قرية وقرب، والمعتل نحو قيمة وقيم، والمعتل العين نحو مرية ومرى، والمضعف نحو حجة وحجج.

هو الخفة إلى أسفل، وأما مع الواو والياء فالنقل موجود في المفرد، فالتضعيف مع الضم فيها يؤدي إلى النقل من الثقيل إلى الأثقل منه وهو أخف من الأول، ومعنى الأعم في كلام المصنف الغالب.

(وفعل جمعاً لفلة عرف) قالوا: الأولى أن يقدم فعل المفتوح العين على مضمومها. (وأجيب) بأن مضمومها يقع موقع ساكنها كالعكس فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم في فلة فظاها أنه لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة والحق تخصيصه بالاسم، فلو قال: وفعل لفلة اسماً عرف لأفاد ما ذكرنا.

قول المكودي: [مفعول ثانٍ لعرف] الحق أنه حال لأن عرف إنما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه في العرب والمبني عند قول المصنف فمعتلاً عرف.

(ولفلة فعل)، قول المكودي: [لأن فلة في الصفات قليل] هذا اعتذار عن المصنف، ولو قال: ولفلة فعل. اسماً وجاء بعضه على فعل. لوفى بالمراد من غير كلفة، نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاماً فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل، فلو قال: ولفلة فعل. اسماً متمماً وأتى فيه فعل. لوفى بذلك ويكون أولى من الإصلاح الأول، ومثال كون فلة بكسر الفاء صفة صغرة وكبرة وعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة وعجوزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع.

وقوله: [نحو قرية وقرب] القرية بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أي الاكراب.

وقوله: [نحو مرية ومرى] المرية بالميم أولاً الشك، وأما القرية بالفاء أولاً فهي الكذبة.

(١) لعل هنا سقطاً تقديره بمد زائد قبل لامة الذي فقد إعلالاً وعدم الخ يعني إن كان المد ألفاً فيشترط أن لا يكون الألف مضاعفاً، اهـ مصححه.

ثم قال: (وقد يجيء جمعه على فعل) الضمير في (جمعه) عائد على (فعله) أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو حلية وحلى وحلية وحلى. وفهم من قوله (قد يجيء) قلة ذلك، و(فعل) مبتدأ وخبره في المجزور قبله، و(على فعل) متعلق بـ (يجيء). ثم قال:

٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطْرَادٍ فَعَلَةٌ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ

من أمثلة جمع الكثرة (فعله) بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد في وصف على فاعل معتل اللام المذكور عاقل نحو رام ورماء وقاض وقضاة، وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد، وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب، وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة، وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل، فلا يجمع شيء من ذلك على (فعله) و(فعله) مبتدأ، و(ذو اطراد) خبره، و(في نحو) متعلق بفعل محذوف يدل عليه (اطراد) ولا يجوز أن يكون متعلقاً باطراد لأنه مضاف إليه. ثم قال: (وشاع نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام

وقوله: [نحو حجة وحجج] الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون، قال تعالى: ﴿ثَمَانِي حُجُجَ﴾ أي سنين، والحجة بالفتح حج البيت، والحجة بالضم هي التي يقيمها الإنسان في الخصومة لسلطان والبرهان.

(وقد يجيء جمعه)، قول المكودي: [لحية الخ] للحية معلومة، وأما الحلية فهي الصفة وقيل حلية السيف.

(في نحو رام ذو اضطراد فعله)، قول المكودي: [ورماة] أصله رمية بفتح الياء تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصار رماة وقضاة لقول الناظم: من واو أو ياء بتحريك أصل. الما أبدل الخ. وقوله: [نحو واد] هذا محترز قوله صفة وأصله وادي بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أن يمثل بجاهل وحاتم.

وقوله: [نحو ضاربة] تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا في معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب، والأولى التمثيل براهية وغازية وقاضية.

وقوله: [نحو صاهل] هذا أيضاً خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضاري.

وقوله: [يدل عليه اطراد] فالتقدير حيثئذ فعله ذو اطراد اطرد في نحو رام، والذي أحوجه إلى هذا أن اطراد مضاف إليه والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله، والحق أن في نحو متعلق باطراد قطعاً، ويجب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات لا سيما في الضرورة.

(وشاع نحو كامل وكمله)، قول كدي: [نحو خائن] الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المطيع. وقوله: [فقد تقدم] أي في قوله: في نحو رام.

لمذكر عاقل، وفهمت هذه الشروط أيضاً من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة، والمعتل الفاء نحو وارث وورثة، والمعتل العين نحو خائن وخونة، والمضاعف نحو بار وبرة، وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطراد. ثم قال:

٨٠٤ - فَعَلَى لَوْصِفٍ كَفْتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيَّتٌ بِهِ قَمِنْ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) مقصوراً بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتل وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعل المذكور وإليه أشار بقوله: (وزمن. وهالك وميت به قمن) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعل المذكور في الدلالة على الهلاك والتوجع، و(فعل) مبتدأ وخبره (لوصف) و(زمن) مبتدأ، و(هالك وميت) معطوفان عليه وخبر المبتدأ (قمن) أي حقيق، وينبغي أن يضبط (قمن) بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن قمناً المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع، و(به) متعلق بـ (قمن) والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

٨٠٥ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فَعَلَةٌ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّةٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فعلة) بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في (فعل) بضم الفاء وسكون العين

وقوله؛ [وأراد هنا بالشياع الخ] مثله في الأشموني والمرادي مصلحاً للنظم بقوله: كذاك نحو كامل وكمله، ويكون التشبيه في الاطراد، والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضاً لأن نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطرداً؟ ومثل كامل وكملة حافظ وحفظة.

(فعل) لوصف كقتيل، قول المكودي: [دال على هلاك أو توجع] تبع في هذه العبارة المرادي التابع للشارح والأولى أن يقول: دال على آفة كما في التوضيح، لأن من جملة ما يجمع على فعل سكران وأحمق ولا يدخل واحد منها تحت الهلاك والتوجع.

(وزمن وهالك) الزمن هو الذي لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية.

قول المكودي: [وينبغي أن يضبط الخ] بل لا حاجة لهذا، والحق أن قمن بكسر الميم وله احتمالان: أحدهما أن تقول: ان زمن مبتدأ وقمن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه، والثاني أن تقول: ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل، وأما ميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقمن خبره.

لفعل اسماً صحَّ لَامًا فعلة، قول كدي: [نحو درج] بضم الدال المهملة صندوق تضع فيه العروس ما تحتاج له من مكحلة وزينة.

وشمل الصحيح نحو درج ودرجة، والمعتل نحو كوز وكوزة، والمضاعف نحو دب ودبية، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو حلو، وبقوله (صح لاًماً) من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على (فعلة) وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله: (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني أنه قد يجمع على فعلة (فعل) بفتح الفاء وسكون العين، و(فعل) بكسر الفاء وسكون العين، فمن الأول زوج وزوجة، ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى (قلله) أي الوضع قلل جمع فعل على فعلة، وفهم منه اطراده في (فعل) بضم الفاء، و(فعلة) مبتدأ وخبره (لفعل) و(اسماً) حال من (فعل) و(صح) في موضع الصفة لاسم، و(لاًماً) تمييز أي صح لاًمه، و(الوضع) مبتدأ وخبره (قلله) والهاء في (قلله) عائدة على الجمع. ثم قال:

٨٠٦ - وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٍ

من أمثلة جمع الكثرة (فعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في (فاعل وفاعلة) بشرط صحة لاهما نحو ضارب وضرب، واحترز بالوصف من غيره نحو حائط. و(فعل) مبتدأ وخبره (لفاعل وفاعلة) و(وصفين) حال من (فاعل وفاعلة). ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص من المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين وإليه أشار بقوله:

٨٠٧ - وَمِثْلُهُ أَلْفُ فُعَالٍ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي أَلْعَلِّ لَأْمًا نَدَرَا

يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على (فعال) بزيادة ألف على (فعل) فتقول: رجال ضراب وصوام، ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال: (وذان في المعلن لاًماً ندرًا) ومثال (فعل) في المعتل اللام غاز وغزى، ومثال (فعال) غاز وغزاء وسار وسراء. وفهم من قوله (ندر) أن

وقوله: [نحو كوز وكوزة الخ] الكوز بضم الكاف إناء معد للشرب معلوم، والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز.

وقوله: [نحو دب الخ] الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازيلهن وهو المسمى بالفلكة ودبية الجمع لا يجوز فيه الإدغام لأنه مثل كلل الآتي في كلام المصنف.

وقوله: [نحو حلو] الصواب تمثيله بمر وغمر لأن معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام.

(وفعل لفاعل)، قول المكودي: [بشرط صحة لاهما] هذا مأخوذ من قوله: وذان في المعلن لاًماً ندرًا.

(ومثله الفعال)، قول المكودي: [يعني أن ما ذكر الخ] اعترضه يس بأن كلامه يقتضي أن فعال بالألف يكون جمعاً للمذكر والمؤنث معاً، ومثله في الهواري مع أنه إنما يكون جمعاً للمذكر. (قلت): اعترض يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر في قول المكودي، يعني أن ما ذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر، والصواب أن الكاف مكسورة مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو في النظم، وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه في التوطئة بالمراد حيث قال: ثم إن المذكر الخ.

ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام، و(مثلو) خبر مقدم، و(الفعال) مبتدأ والهاء في (مثله) عائدة على (فعل) و(فيما) متعلق بمثل، و(ذان) مبتدأ وخبره (ندرا) وألف (ندرا) ضمير عائدة على (ذان) و(في المعلن) متعلق ب (ندرا). ثم قال:

٨٠٨ - فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ هُمَا وَقَلٌ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

من أمثلة جمع الكثرة (فعال) بكسر الفاء وهو مطرد في (فعل وفعلة) وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعباب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال، وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وقل فيما عينه ألياً منها).

يعني أن فعلاً قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف، و(فعل وفعلة) مبتدأ، و(فعال) مبتدأ ثان، و(لهما) خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، وفاعل (قل) ضمير مستتر عائدة على (فعال) و(فيما) متعلق ب (قل) وما موصولة واقعة على (فعل وفعلة) و(عينه) مبتدأ، و(اليا) خبره والجملة صلة ما، والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه. ثم قال:

٨٠٩ - وَقَعْلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِلَالٌ

يعني أن فعلاً يطرد في (فعل) بفتح الفاء والعين نحو جهل وجمال وجبل وجمال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله: (ما لم يكن في لامة اعتلال).

٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو الثَّاءِ وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَأَقْبَلِ

يعني أن فعلاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فقي أو مضاعفاً نحو طلل، وأطلق في (فعل) وهو مقيد بأن يكون اسماً احترازاً من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال، و(فعل) مبتدأ، و(أيضاً) مصدر، و(فعال) مبتدأ وخبره (له) والجملة خبر المبتدأ الأول، و(ما) ظرفية مصدرية،

(فعل وفعلة)، قول المكودي: [وخدلة وخدال الخ] الخدلة بالخاء المعجمة والبدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين والساقين، ثم ان قول المصنف: وقل فيما عينه الخ لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء نحو يعر بفتح الفاء وسكون العين وهو الجدي يربط في الزبية ليقع الأسد فيها.

(وفعل أيضاً له فعال) أطلق المصنف في فعل فظاهره لا فرق بين أن يكون اسماً أو صفة فإنه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه إذا كان اسماً، وأما إذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع، ولو قال المصنف: وفعل اسماً له فعال لأفاد ذلك، ويقرأ اسماً بهمزة قطع.

قول المكودي: [نحو فقي] الفقي هو الشاب والطلل ما شخص وبقي من آثار الديار والطلل المطر القليل.

(واعتلال) اسم (يكن) و(في لامه) خبرها (أو يك) معطوف على (يكن). ثم قال: (ومثل فعل ذو التا) يعني أن فعلة يطرد أيضاً في جمعه فعال نحو رقة ورقاب. وفهم من قوله (ومثل فعل) أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام، و(ذو التا) مبتدأ وخبره (مثل فعل) ثم قال: (وفعل مع فعل فاقبل) يعني أن فعلاً يطرد في (فعل) بكسر الفاء وسكون العين، وفي (فعل) بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو قدح وقдах والثاني نحو رمح ورماح، و(فعل) معطوف على (ذو التا). ثم قال:

٨١١ - وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِ أَيْضاً اطَّرَدَ

أي يطرد فعال أيضاً في (فعليل) ومؤنثه فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريقة وظراف ، واحترزه من (فعليل) اسماً نحو قضيت ، ومن (فعليل) بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال ، وفي (فعليل) متعلق بـ (ورد) و(وصف) حال من (فعليل) و(كذلك) متعلق بـ (اطرد) وكذا في (أنشأ) . ثم قال :

٨١٢- وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْشِئِهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

٨١٣- وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

يعني أن فعلاً المذكور (شاع) أي كثر في فعّال نحو ندمان وندام، والمراد بـ (أنثيه) فعّالة نحو ندمانة وندام، وفعلٌ نحو غضبى وغضاب، أو على فعّال يعني بضم الفاء نحو خصان وخصاص، (ومثله) أي مثل فعّال بضم الفاء فعّالة بضمها أيضاً وهو مؤنثه نحو خصانة وخصاص، فجملة ما يجمع على فعّال ثلاثة عشر وزناً ثمانية يطرد فيها وهي: فعل وفعلة وفعل وفعل وفعل وفعل وفعل، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي: فعّال وفعّالة وفعل وفعل وفعل وفعل. ثم قال: (والزمه في. نحو طويل وطويلة تقي) أي والزّم فعّالاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعّال بمعنى فاعل، ومؤنثه فعّالة نحو طويلة وطويل وطوال، والمراد بلزوم فعّال فيها أنها لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفهم من

(وفي فعليل ووصف فاعل) بشرط صحة اللام احترازاً من نحو غني وولي.

قول كدي : [وكذاك متعلق باطرء] الظاهر أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق والتقدير اطرء اطرءاً مثل الاطرء السابق .

(وشاع في وصف)، قول المكودي: [نحو ندمانة الخ] اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمي، فإن كان من الندم فلا تقول في مؤنثه إلا ندمانة، وإن كان من النادمة إذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمي. وقوله: [نحو خصان الخ] الخصمان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تعدو خصاصاً وتروح بطاناً».

(الزّمة في. نحو طويل) لم يوجد في كلام العرب إلا ألفاظ ثلاثة: طويل وقويم وصوب، من قولهم:

تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيتين واضح . ثم قال :
٨١٤ - وَيَفْعُولُ فَعِلْ نَحْوَكَيْدُ يُخْصُ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ

من أمثلة جمع الكثرة (فعول) بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعول . وفهم من قوله (يخص) أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة . وفهم من قوله (غالباً) أنه قد يجمع في الكثرة على غير فعول قتيلاً ومن ذلك قولهم : نمر ونمار وأنمار ، و(فعل) مبتدأ ، و(يخص) خبره وهو مضارع مبني للمفعول ، و(بفعول) متعلق به ، و(غالباً) حال من الضمير المستتر في (يخص) . ثم قال : (كذلك يطرُد).

٨١٥ - فِي فَعَلٍ اسْمًا مُطْلَقٌ أَلْفَا وَفَعَلٌ لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ

يعني أن فعولاً يطرُد أيضاً في فعل بفتح الفاء وكسرهما وضمهما نحو: فلس وفلوس، وجند وجنود، وضرس وضروس، واحترز بقوله (اسماً) من الوصف نحو صعب وحلو وخدن، فلا يجمع شيء من ذلك على فعول، والفاعل بـ (يطرد) ضمير عائد على فعول، و(في فعل) متعلق بـ (يطرد) و(اسماً ومطلق

سهم صوب أي صائب قاله ابن جني . قول المكودي : [قد يجمع على غيره] وذلك نحو كريم فيقال : شريف وشرفاء وشراف وأشراف .

(تفي) أي تفي بما استعملته العرب ، ثم إن القياس حذف الياء من تفي لأنه مجزوم في جواب الأمر . (وأجيب) بأن الياء للإشباع لا للإعراب .

(ويفعول فعل نحو كبد)، قول المكودي : [ونمر ونمور الخ] النمر حيوان صورته كأسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الأسد، والوعول وهو المسمى بتيس الجبل، قالوا : إذا شم المعز بوله أصابه خلل في عقله . قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام في الحواشي : عبارة الناظم فاسدة إذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبة وهما متنافيان ولا جواب له . (قلت) : الظاهر أنه لا تنافي لأن المراد أن الغالب في الأوزان التي على وزن فعل أن لا تجمع على فعول، ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به، ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لا تنافي بل هو مثل قوله سابقاً وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وإن كان بين المحلين فرق .

(كذلك يطرُد في فعل)، قول المكودي : [وضرس وضروس] والضرس معلوم^(١) وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحر وغيره .

وقوله : [وخدن] الخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذي يقبك بنفسه ظاهراً وباطناً، ويطلق أيضاً على الذي يزني بالمرأة في السر ويجمع على أخذان ومنه قوله تعالى : ﴿ولا متخذي أخذان﴾ .

(١) هذا معنى الترس بالثاء المشناة فوق، وأما بالطاء فهو الصحيفة وحرر، اهـ مصححه .

الفا) حالان من فعل . ثم قال : (وفعل له) أي له فعول ولم يقيد باطراد فعلم منه أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون، و(فعل) مبتدأ، و(لم) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير في (له) عائد على الأول تقديره: وفعل له فعول، ويحتمل أن يكون له خبراً عن فعل ولا حذف، والضمير في (له) عائد على فعول والتقدير: وفعل لفعول أي بني المفردات التي تجمع على فعول، ويحتمل أن يكون (فعل) معطوف على فعل الأول، و(له) منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر (فعل) ثم استأنف فقال له: (وللفعال فعلان) فيكون قد شرك بين فعل وفعل في الجمع على (فعالان) وقد جاء جمع فعل على فعالان نحو: فتى وفتيان وأخ وإخوان.

ثم قال: (وللفعال فعلان حاصل) من أمثلة جمع الكثرة (فعالان) بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو: غراب وغربان وغلام وغلما، وقد تقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو: صرد وصردان، و(فعالان) مبتدأ وخبره (حصل) و(لفعال) متعلق بـ (حصل). ثم قال:

٨١٦ - وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقُلْ فِي غَيْرِهِمَا

يعني أنه كثر فعالان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان، وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان، وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان، وما أشبهه نحو تاج وتيجان، ثم نبه على قلة فعالان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال: (وقل في غيرهما) فمن ذلك قولهم: صنو وصنوان، وظليم وظلمان، وخروف وخرفان، وصبي وصبيان. ثم قال:

(وفعل له)، قول المكودي: [فعلم أنه محفوظ النخ] تبع في هذا الشارح والحكم في نفسه صحيح كما في شرح الكافية لكن الذي يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لأنه عبر باللام في له وهي تؤذن بالاطراد كما هي قاعدة سابقاً ولاحقاً.

وقوله: [شجن وشجون] الشجن هو الحاجة حيث كانت، والشجن الحزن أيضاً لكنه غير مراد هنا لأن جمع هذا أشجان.

(وللفعال فعالان)، قول المكودي: [وقد تقدم في أول الباب] أي في قوله: وغالباً أعناهم النخ.

(وشاع في حوت)، قول المكودي: [نحو حوت وحيتان النخ] أصله حوتان فوقعت واو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كما في ميزان.

وقوله: [نحو عود النخ] اسم للجمل المسن، والقاع الأرض المستوية وعينه واو بدليل أقواع وأما قيعان فأصله قوعان ففعل به ما مر في حيتان.

وقوله: [صنو وصنوان] الصنوفر يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى في العرف بالريب، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنوقن واسم للقنود، ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً.

٨١٧ - وَقَعْلًا اسْمًا وَقَعِيلًا وَقَعْلٌ غَيْرُ مَعْلٍ أَلْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلٌ

من أمثلة جمع الكثرة فعْلان بضم الفاء وهو مطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو: بطن وبطنان، وسقب وسقبان، أو على فعيل نحو: رغيث ورغفان، وقضيب وقضبان، أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو: ذكر وذكران، وجل وجلان، واحترز بقوله (اسماً) من الصفة نحو: سهل وظريف وبطل، وبغير معْل العين من المعتل نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعْلان، و(فعْلان) مبتدأ وخبره (شمل) و(فعلاً) مفعول مقدم بـ (شمل) و(اسماً) حال من (فعْلان) و(فعيلاً وفعل) معطوفان على (فعلاً) و(غير معْل العين) حال من (فعل). ثم قال:

٨١٨ - وَلَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلًا كَذَالِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدود مضموم بالفاء مفتوح العين وهو مطرد في فعيل صفة مذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وبخيل وبخلاء. وفهم من تمثيله بالمثاليين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك. وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين

وقوله: [وظليم الخ] الظليم ذكر النعام وجمعه فعْلان بكسر الفاء وضمها، والخروف الذكر من ولد الضأن، والمسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها في التصريح.

(وفعلاً اسماً)، قول كدي: [نحو بطن الخ] البطن جوف كل شيء، والسقب بالباء آخر الحروف الذكر من ولد الناقة وفي بعض النسخ وسقف بفاء آخر الحروف بدل سقب بالباء.

وقوله: [وجمل وجملان] بالحاء المهملة، والحمل بفتحيتين اسم للخروف من ولد الضأن الذي قدر على الرعي والجدع من ولد الضأن أيضاً والأنثى خروفة، وفي بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالحاء.

وقوله: [واحترز بقوله اسماً الخ] لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسماً شرط في الثلاثة فيكون من الحذف من الأخيرين لدلالة الأول عليه، هذا إن قرأنا اسماً بكسر الهمزة مفرداً، ويصح أن يكون بفتح الهمزة جمعاً قصر ضرورة وهو حال من الأوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحيثئذ فلا حذف، وأما قوله غير معْل العين فهو راجع للثلاثة، ولو أراد المصنف السلامة من الإيهام لقال:

فعْلان لاسم عينه غير معْل بوزن فعل أو فعيل أو فعل

وقوله: [وفعلاً مفعول مقدم الخ] فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ولا جواب له هنا لا الضرورة.

(والكرم)، قول المكودي: [ولا معتل اللام] كما يؤخذ من المثاليين هنا يؤخذ من قوله بعد: وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لأنه مر أنه يجمع على فعال وكأنه استغنى عن استثنائه لأنه مر في قوله: والزمه في نحو طويل الخ.

بمعنى فاعل . ثم قال : (كذا لما ضاهاهما قد جعلاً) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين : أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو : ظريف وشریف لتعميم الحكم في جميع ذلك . والآخر أن يكون ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فيشمل نحو : صالح وصلحاء ، وعاقل وعقلاء ، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن ، و(فعلاً) مبتدأ وخبره في المجرور قبله ، و(لما) متعلق بـ (جعلاً) ومعنى (ما ضاهاهما) شابههما ، و(ما) موصولة وصلتها (ضاهاهما) والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في (ضاهاهما) .

ولما كان قوله (ولكريم وبخيل) يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحاً كان أو معتل اللام أو مضاعفاً أخرج معتل اللام والمضاعف بقوله :

٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِ لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

من أمثلة جمع الكثرة (أفعلاء) وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو : ولي وأولياء ، وغني وأغنياء ، والمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وخلييل وأخلاء ، ونبه بقوله : (وغير ذلك قل) ما جاء من (أفعلاء) من غير المعتل والمضاعف نحو : نصيب وأنصباء ، وهين وأهواناء ، وصديق وأصدقاء ، على هذا حملة الشارح وتبعه المرادي ، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً

(كذا لما ضاهاهما) ، قول المكودي : [والآخر أن يكون الخ] هذا الوجه هو الصواب وهو الذي في التوضيح ولا ينبغي العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه في المعنى وإن لم يشابه في الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالأقسام ثلاثة .

قوله : [ولما متعلق بجعلاً] الحق أنه مفعول ثان بجعلاً ، ومفعوله الأول النائب عن الفاعل بجعلاً ، وكذا مفعولي مطلق صفة لمحدوفة ، والتقدير قد جعل فعلاء للوزن الذي أشبه كريماً وبخيلاً في المعنى جعلاً مثل الجعل السابق وهو الأطراد .

وقوله : [يوهم ان فعلاء الخ] هذا سبق قلم لأن الناظم أتى ببخيل وكريم وهما صحيحا اللام غير مضعفين فكيف يمكن الإيهام ؟ والصواب أن هذا في جواب سؤال مقدر كأنه قيل له : أنت ذكرت أن فعلاً إن كان صحيحاً غير مضعف يجمع على فعلاً فإن كان معتلاً أو مضعفاً على أي شيء يجمع ؟ فأجاب بقوله : وناب عنه أفعلاء ، وإنما قالوا بالنيابة لأن المضعف إذا جمع على فعلاً كشداء اجتمع مثلاًن من غير إدغام لخصوص فعلاء بالأسماء فيودي إلى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء ، وأما المعل اللام نحو غني فلو قيل فيه غنياء للزم أن يقال : تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة ، لكن في هذا التعليل نظراً لأن حرف العلة إذا وقع بعد ألف لا يقلب ألفاً ، وإذا بطلت العلة بطل كون أفعلاء نائباً في المعل عن فعلاء وصار إنما هو وزن مستقل أصلي .

(وغير ذاك قل) ، قول المكودي : [نحو نصيب الخ] مثله في التوضيح وفي التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا في الصفة ، وعلى الاحتمال الأول تكون الإشارة عائدة على شيئين : المعل والمضعف ، والتقدير وغير

لما ذكرناه ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم: سري وسروا، وتقي وتقواه، وسخي وسخواه، فذاك على هذا إشارة للحكم السابق، و(أفعلاء) فاعل بـ (ناب) و(عنه) و(في المعلن) متعلقان بـ (ناب) و(لاماً) تمييز، و(مضعف) معطوف على (المعلن) و(غير ذلك قل) جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٨٢٠- فَوَاعِلٌ لِفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
٨٢١- وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ وَشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

من أمثلة جمع الكثرة (فواعل) وهو مطرد في اسم على (فوعل) نحو: جوهر وجواهر، وعلى (فاعل) بفتح العين نحو: طابق وطوابق، أو على (فاعلاء) نحو: قاصعاء وقواصع، أو على وزن فاعل اسماً نحو: كاهل، أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو: حائض وحواض، أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهل، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضاربة وضوارب، وفاطمة وفواطم، وقد شذ (فواعل) جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ في الفارس مع ما مائله) أي شذ فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما مائله سابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

العامل لاماً والمضعف قل كأنه قال وروداً فعلاء لغير المعلن والمضعف قليلاً، وإنما أفراد الإشارة باعتبار الحكم لأن المعلن والمضعف كما كان حكمهما واحداً صاراً كأنهما شيء واحد، وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون الخ، وعلى الاحتمال الذي للمكودي تكون الإشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء، وهذا الاحتمال هو الظاهر، والسري السيد الشريف ومنه قوله تعالى: ﴿قد جعل ربك تحتك سريباً﴾ وقيل السري النهر الصغير، والسري قرين الشخص وقيل الذي سمي باسمه مطلقاً، ويوجد في بعض النسخ سخي بدل سمي والسخي ضد البخيل.

(فواعل لفوعل وفاعل)، قول المكودي: [نحو طابق الخ] بفتح الباء اسم لطابق الشاة وغيرها، وقيل هو الأجرة الكبيرة.

وقوله: [نحو قاصعاء] أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة. وقوله: [نحو كاهل] ذكر في القاموس في الكاهل أقوالاً أولها أنه يجمع الكتفين وصاهل صفة لفرس.

وقوله: [وفاطمة] عطفه على ضاربة فيؤخذ منه أنه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع، والحق أنه لا يشرط في فاعلة كونه صفة بل يكون اسماً كفاطمة أيضاً فهو اسم امرأة.

(وشذ في الفارس)، قول المكودي: [وناكس الخ] الناكس المطأطىء والخافض رأسه، والفارس راكب الفرس أو صاحبه.

وقوله: [وداجن الخ] الداجن في الأصل الشاة أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط

٨٢٢ - وَيَفْعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

من أمثلة جمع الكثرة (فعائل) ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التي ذكرها وسحابة وسحائب. وفهم من قوله (وشبهه) أربعة أوزان آخر كلها بالتاء (فعالة) بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل، و(فعالة) بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب، وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لأنه شبيه بفعالة في كون ثالثه مدة، وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل.

وفهم من قوله (ذا تاء أو مزالة) خمسة أوزان أخرى وهي: فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمال، وفعال بكسرهما نحو شمال وشمال، وفعال بضمهما نحو عقاب وعقائب، وفعول نحو عجوز وعجائز، وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعها سعاثد، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة.

وفي قوله: (وشبهه ذا تاء أو مزالة) إشعار بذلك، وب (فعائل) متعلق ب (أجمعن) و(فعالة) مفعول به، و(شبهه) معطوف عليه، و(ذا تاء) حال من (شبهه) (أو مزاله) معطوف على (ذا تاء) والهاء في (مزالة) هاء الضمير وهو عائد على التاء، وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثانٍ لمزال،

الطعام ويكون وصفاً للعاقل، يقال: رجل داجن أي مقيم بمكان، وباعتبار كونه وصفاً للمذكر العاقل مثل به المكودي هنا فيسقط اعتراض من قال: الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل.

(ويفعائل أجمعن فعالة)، قول المكودي: [نحو سحابة] السحابة هي القطعة من الغيم.

وقوله: [نحو ذؤابة] الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جمعه ذائب بهمزين فأبدلوا الهمزة الأولى وأوأكراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته.

وقوله: [نحو حمولة] هي الإبل التي تحمل وكذا ما حمل عليه من حمار أو غيره كان عليه حمل أم لا، والحمل بفتح الحاء ما كان في بطن أو على رأس شجرة، والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس شجر أيضاً، فما كان في بطن يقال له حمل بالفتح فقط، وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط، وما كان على رأس شجر فيها.

وقوله: [نحو شمال] الشمال بفتح الشين ريح تأتي من القبلة تسمى ريح الشرقية، وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين، ويطلق المكسور على الطبيعة، والخلق بضم اللام، وما ألطف قول ابن الجوزي بمدح الشائل للإمام الترمذي:

أخلاي إن شط الحبيب وربعه وعز تلاقيه وناءت منازل
وفاتكم إن تنظروه بعينكم فما فاتكم بالسمع هذي شمائله

وقوله: [وهو عائد على ذا تاء الخ] هكذا في غالب النسخ بزيادة ذا قبل تاء وهي سبق قلم لأنه غير ملائم لما بعده، والصواب ما في بعض النسخ وهو عائد على تاء بإسقاط ذا وبه يستقيم ما بعد.

والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على (فعالة) والتقدير: ذا تاء أو مزال التاء، ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير: ذا تاء أو وزناً مزالة منه، ويحتمل أن يكون (مزالة) معطوفاً على محذوف تقديره: ذا تاء ثابتة أو مزالة وهو أظهر. ثم قال:

٨٢٣ - وَيَالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمَعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اتَّبَعَا

من أمثلة جمع الكثرة (الفعالي) بالكسر و(الفعالي) بالفتح ويطردان في فعلاء ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً كصحراء وصحاري وصحاري، ووصفاً كعذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين. وفهم من قوله (والقيس اتبعوا) أن (عذراء) مقيس على صحراء وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٢٤ - وَاجْعَلْ فَعَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَبَعَ الْقَرْبُ

من أمثلة جمع الكثرة (فعالي) بتشديد الياء وهو مقيس في كل اسم ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسي وكراسي، واحترز مما آخره ياء مشددة لدلالة على النسب نحو بصري ويعرف ما يؤوله للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس

وقوله: [يجوز تذكرها النخ] أي باعتبارين مختلفين، فإن روعيت كونه كلمة أنث ضمير الحرف، وإن راعيت كونه لفظاً ذكره.

(وبالفعالي والفعالي جمعاً صحراء) إذا أردت جمع صحراء قلت صحاري بياء مشددة لأنك تدخل بين الحاء والراء ألفاً وتكسر الراء التي بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع في كل موضع كمساجد فتقلب الألف التي بعد الراء ياء لانكسار ما قبلها وتقلب الهمزة الثانية ياء أيضاً ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف إحدى الياءين، فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحاري بالفتح تنبيهاً على أن الباقية علامة التأنيث، وتقدم ما يطلق عليه صحراء عند قوله: وما كصحراء النخ، والعذراء البكر التي لا زالت بخاتم ربها.

قول المكودي: [وفهم من قوله والقيس النخ] الحكم الذي ذكر وهو قياس عذراء على صحراء صحيح في نفسه لأن صحراء اسم وعذراء صفة والصفة فرع من الاسم، لكن لا يؤخذ من النظم أصلاً بل المأخوذ منه أنه يجوز القياس على صحراء وعذراء معاً وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ما هو أعم، والقيس مصدر قاس قيساً وقياساً، وقال بعض: بل يؤخذ ما قال المكودي من المصنف بأن تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم باتبع. واتبع بفتح الهمزة، وفاعل أتبع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لأن أتبع في كلام المصنف بهمزة الوصل فهو فعل أمر قطعاً ولو كان ماضياً لقطعت الهمزة.

(واجعل فعالي)، قول كدي: [في كل اسم ثلاثي النخ] هذه القيود مأخوذة من المثال الذي هو كرسي.

وقوله: [وبقاء دلالة الاسم النخ] نحو قرشي بياء النسب فلو حذفها وقلت قریش بقي يدل لفظه

لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسي وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم مهري فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة باليمن. (وفعالي) مفعول أول بـ (اجعل) و(لغير) في موضع المفعول الثاني، و(جدد) في موضع الصفة لـ (نسب) و(تتبع) مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فعالي جمعاً لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب. ثم قال:

٨٢٥- وَيَفْعَالِلْ وَشِبْهَهُ انْطَقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦- مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدَ الْأَخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

المراد بشبه (فعالل) ما كان على شكله في كون ثلثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أو سطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول وفواعل وفعاعيل ومفاعيل، وشمل قوله: (ما فوق الثلاثة ارتقى) ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل، وما زاد على الثلاثة كجمهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره. وشمل ما تقدم جمعه على غير (فعالل) من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام

مطابقة على المنسوب إليه الذين هم قریش. (فإن قلت): يرد على بصري بكسر الباء نسبة إلى بصرة بفتحها لأنك لو حذفته الباء لم يدل على لفظ المنسوب إليه وهو بصرة. (قلت): التاء حذفت لأجل الباء فإذا زالت الباء رجعت التاء وفتحت الباء.

وقوله: [وشمل نوعين الخ] أي لأن القضية السالبة تصدق بنفي الموضوع إذ قوله: لغير ذي نسب جدد صادق بما إذا لم تكن الباء للنسب أصلاً فضلاً أن يكون مجرداً أو غير مجرد كالكرسي وهي الصورة الأولى، وصادق بما إذا كانت في الأصل للنسب لكنه غير مجدد الآن وغير معتبر بل صار نسباً منسياً وهي الصورة الثانية.

وقوله: [إلى مهرة وهي قبيلة باليمن] فكثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

(وبفعالل وشبهه)، قول المكودي: [وفواعل الخ] هكذا في بعض النسخ بزيادة فواعل مع أنه قد مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [كجعفر الخ] هو في اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع، ثم صار علماً على رجل وقد مر في العلم.

وقوله: [كجمهور] في غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجهوري جهر بالقول رفع صوته به، ورجل جهوري الصوت عاليه، ويقال جهر بالضم أيضاً، وفي بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهي غير ظاهرة لأن فوعل مر في قوله: فواعل لفواعل الخ.

وقوله: [وفدوكس] اسم للأسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لأن الكلام في زيادة الثلاثي وفدوكس من مزيد الرباعي وسيأتي في قوله: وزائد العادي الرباعي احذفه كذا قيل، والحق أن كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له.

وكامل وفوعل وفاعل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثنائها بقوله: (من غير ما مضى) يعني من غير ما مضى ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة. ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي فلا إشكال في جمعه على فعالل أصلي نحو جعفر وجعفر، أو مزيد نحو أحمد وأحمد، وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره، وقد أشار إلى الخماسي الأصول بقوله: (ومن خماسي). جرد الآخر انف بالقياس) يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعب قراطع. وفهم من قوله (بالقياس) أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكره كما ذكره سيبويه، و(بفعالل) متعلق بـ (انطقا) وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة، و(في جمع) متعلق أيضاً بـ (انطقا) و(ما) موصولة وصلتها (ارتقى) و(فوق) متعلق بـ (ارتقى) و(من غير) في موضع نصب على الحال من (ما) و(الآخر) مفعول بـ (انف) ومعنى انف احذف، و(من خماسي) متعلق بانف وكذلك بالقياس، و(جرد) في موضع الصفة للخماسي، ثم إن من الخماسي الأصول إن كان رابعاً شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الأخير وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٢٧ - وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد، وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل (الشبيهة بالمزيد) ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق. وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيهه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول: خدارن وخدارق وفرزدق وفرازق. وفهم من قوله (قد يحذف) أن حذفه أقل من حذف الآخر. و(الرابع) مبتدأ، و(الشبيهة) نعت له، و(بالمزيد) متعلق بـ (الشبيهة) و(قد يحذف) في موضع خبر المبتدأ، و(دون) متعلق بـ (يحذف) و(ما) موصولة وصلتها (تم العدد) و(به) متعلق بـ (تم) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به). ثم قال:

(ومن خماسي جرد)، قول كدي: [قرطعب النخ] القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذي لا يكسب شيئاً قليلاً ولا كثيراً، ويطلق على الحقيق من كل شيء.

وقوله: [وفهم من قوله بالقياس النخ] معنى الاستكره الذي ذكره المكودي الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذي حذف منه حرف أصلي إلا إذا كان هنالك موجب، كما إذا قيل لهم: كيف تجمعون سفرجل؟ فلا بد من الجواب فيقولون: سفارج، وهذا الحكم الذي ذكر في نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم، قيل: بل ربما يؤخذ منه العكس.

(والرابع الشبيهة) هذا تقييد لقوله: ومن خماسي جرد. قول المكودي: [خدرنق] قال الجوهري: بفتح الحاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت، والرتيلة التي تسكن تحت الحجر.

وقوله: [لاشتراكهما في المخرج] مخرجهما معاً طرف اللسان وأصول الشيتين العلين.

٨٢٨ - وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْذِفْهُ مَا لَمْ يَكْ لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

يعني أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس، والخماسي المزيد نحو قبعثري إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط، فتقول في جمع مدحرج دحارج، وفي فدوكس فداكس. والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثري قباعث، ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله: (ما. لم يك ليناً إثره اللذ ختما) واحترس به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء، لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قرطاس وقناديل وعصافير، أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه، وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف.

وشمل قوله (ليناً) ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وروهيخ فإن الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ. وشمل قوله: (ما لم يك ليناً إثره اللذ ختما) ألف مختار ومنقاد وليس حكمها كحكم ألف قرطاس،

(وزائد العادي الرباعي)، قول المكودي: [نحو مدحرج] اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئاً. وقوله: [قبعثري] هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الإبل.

(وما لم يكن ليناً)، قول المكودي: [المعروفة من التصريف الخ] وهي أن الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء وسيأتي ذلك في قوله: وياء أقلب ألفاً كسراً تلا. أو ياء تصغيره بواو ذا فعلا في آخر، لكن عبارته الآتية في الواو توهم أن قلبها ياء بعد الكسرة محله إذا وقع آخراً وليس كذلك، فالأحسن العموم الذي تقتضيه عبارته في الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها:

والواو إن يسكن وما قبل انكسر فقلبها ياء كميزان اشتهر

وقوله: [وشمل قوله ليناً الخ] أشار بهذا إلى أن المراد باللين في كلامه خصوص الساكن بدليل إخراج هبيخ وإن كان في التوضيح في قوله: أن زيد ليناً أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكناً. وقوله: [كالمثل السابقة] الأولى أن يقول كالأمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه إنما تقدم ثلاثة أمثلة. وقوله: [نحو غرنيق] طير من طيور الماء طويل العنق.

وقوله: [نحو كنهور] اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم، والهبيخ للغلام السمين الممتلئ لحماً.

وقوله: [وشمل قوله ما لم يك] قالوا في كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ أن ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعد بأنها أصليتان منقلبتان عن أصل وهذا عين التعارض. (قلت): ويمكن الجواب

فلا يقال في جمعها مختير ومناقيد وإنما يقال مختار ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل : (وزائد العادي) فكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أريد به اسم المفعول، وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل. (وزائد) مفعول بفعل مضمر يفسره (احذفه) وهو مضاف إلى العادي، (والرباعي) مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و(ما) ظرفية مصدرية، و(ليناً) خبر (يك) وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين، واسم (يك) ضمير عائد على الزائدة، و(اللذ) لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته (ختماً) و(إثره) ظرف وهو خبر (اللذ) ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليناً لإثره الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

٨٢٩ - وَالسَّيْنُ وَالتَّا مِنْ كُمُسْتَدْعٍ أَزَلْ إِذْ بَيْنَا أَجْمَعُ بَقَائُهَا نُحِلْ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل، فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يحل بقاؤه بأحد البناءين حذف فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى من الزوائد ما له مزية وحذف غيره، فإن تكافأ خبر الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي (مستدع) ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء وبقاء الجميع محل لبناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع. وإنما بقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:

عنه بأنه قال أولاً وشمل الخ أي مع قطع النظر عن معاد الضمير في يك العائد على الزائد، ولا شك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانياً رجع إلى التحقيق.

وقوله: [إنما يقال مختار الخ] هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعها على ما قال يؤدي إلى حذف حرف أصل وهو الياء في مختار والواو في منقاد المنقلبان ألفاً مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء في مختار والنون في منقاد وذلك غير معهود، والصواب أنهما يجمعان على مخابر ومقاود فلا يكونان داخلين هنا أصلاً وإنما هما داخلان في قوله بعد: والميم أولى من سواه بالبقا، وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم.

وقوله: [وأصل منقاد منقيد الخ] صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذي أصله القود.

(والسين والتا من كمستدع أزل)، قول المكودي: [فتقول في جمعه مداع] أي بالتنوين أصله مداعي بياء مشددة غير منونة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها في الجمع لأن بقاءها يحل ببنية الجمع. ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال مداع لأنه وزن مهمل، وأما سنابل فهو مفاعل لا سفاعل، ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وإن كان وزناً موجوداً فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالاتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذي يخص الاسم كما مر في قوله: وضم ميم زائدة قد سبقا، وإن كانت الفاء لها معنى في أول المضارع لكن لا يقاوم الميم.

٨٣٠ - وَالْمِيمُ أُولَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وإبقاء الميم، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافاً للمبرد فإنه يرى أن إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم وتشارك الميم في ذلك الهزمة والياء وإلى ذلك أشار بقوله: (والهمز والياء مثله إن سبقا) يعني أن الهزمة والياء مثل الميم في كونها أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما بتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم أو الغائب في الفعل المضارع فتقول في ألتند ويلندد: ألد ويلاد بحذف النون وإبقاء الهزمة ويدغم أحد الدالين الزائدين في الآخر، (والسين والتا) مفعول بـ (أزل) و(من) متعلق بأزل، و(بقاهما) مبتدأ وقصره ضرورة، و(غخل) خبره، و(بيننا) متعلق بـ (غخل) وإعراب البيت الأخير واضح. ثم قال:

٨٣١ - وَالْيَاءُ لَا أَلَوَاوُ أَحْذِفُ أَنْ جَمَعْتُ مَا كَحَيَزَبُونِ فَهَوَ حُكْمٌ حُسْبًا

يعني أنه يجب إثارة إبقاء الواو في (حيزبون) وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعها حزاين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير، وإنما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو، ولو حذف الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع، والحيزبون العجوز، و(الياء) مفعول بـ (أحذف)

(والميم أولى من سواء بالبقا)، قول المكودي: [يعني أن بقاء الميم أحق الخ] تبع في ذلك تعبير الناظم بأولى والذي في التوضيح وغيره أن بقاء الميم متعين.

وقوله: [كما ذكر] أي في قوله قبل: لأنها تدل على معنى الخ.

وقوله: [مقعنسس] اسم فاعل من أقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باجرنجم.

وقوله: [فإنه يرى أن إبقاء الخ] فيقال حينئذ قعاسس، والخلاف بين المبرد والجمهور مبني هل حرف الإلحاق منزل منزلة الحرف الأصلي الملحق به أم لا؟ فذهب المبرد إلى الأول وذهب الجمهور إلى الثاني.

(والهزمة والياء مثله إن سبقا)، قول المكودي: [على المتكلم الخ] الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذي يوجد في بعض نسخه المصححة. وقوله: [فتقول في ألتند ويلندد الخ] هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذي لا يرجع للحق، قال تعالى: ﴿وهو ألد الخصام﴾.

(واليا لا الواو أحذف)، قول المكودي: [كعيطموس] القاموس: هي تامة الخلق من النساء والنوق، وقال غيره: هي الممتلئة لحماً منها وتطلق على العروس.

وقوله: [إذ لا يتمكن بها صيغة الجمع] بيانه أنك إذا أبقيتها إما أن تقول حيازين أو حيزابن، فعل الأول يلزم أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين، وعلى الثاني يلزم أن يتقدم على الجمع

و(الواو) معطوف بـ (لا) و(ان جمعت) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه . ثم قال :
٨٣٢ - وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدِي وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدِي

وزن (سرندي) فعنلا بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت غير بين حذف النون وحذف الألف فتقول: سراند وسراد وأصله سرادي وكذلك (علندي) وعلاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر، و(السرندي) الجريء على الأمور، و(العلندي) البعير الضخم والواو في (وخيروا) عائد على العرب أو على النحويين، و(في زائدي) على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زائدي، و(كل) معطوف على (سرندي).

التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنها كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضاً فهو من باب رأى الأمر يفضي.

(وخيروا في زائدي سرندي)، قول المكودي: [لا مزية له على الآخر الخ] بل كل منهما له مزية، لكن لما تكافأ تساقط وبقي الأمر على التخير، فالنون رجحت بالتقدم على الألف، والألف رجحت بتقدير الحركات فيها والنون ساكنة والمقدر كالملفوظ به.

وقوله: [الجريء على الأمور] وقال الجوهري: الشديد، وقيل القوي.

وقوله: [البعير الضخم] وقال الجوهري: اسم نبت والغليظ من كل شيء، وقيل: الذي يعلوك ويغلبك والله أعلم.

التصغير

المناسبة بين البابين ذكرها المكودي لاشتراكهما بإسقاط الواو فيكون بياناً لمعنى كونهم من باب واحد، وفي بعض النسخ ولاشتراكهما بالواو فتكون علة مستقلة، قال بعض: ومعنى كونها حيثنذ من باب واحد أنها يغيران اللفظ والمعنى ويردان الشيء إلى أصله، والعلة الثانية هي ولاشتراكهما وإنما أخر التصغير وإن كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكاثر أقوى تغييراً من التصغير ولذلك جعل له صيغ كثيرة وأول من تكلم على التصغير الخليل، والغرض من التصغير وصف الشيء بكونه صغيراً على وجه الاختصار، فقولك رجيل أخصر من قولك رجل حقير مع كون معناهما واحداً وفوائده ست وهي راجعة إلى التحقير والتقليل وشروطه أربعة انظر جميع ذلك في التصريح.

٨٣٣ - فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُذْيٍ فِي قَذَا

يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زيد، وفي قذى قذى بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة، و(الثلاثي) مفعول أول بـ (اجعل) و(فعيلاً) مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زاد على الثلاثي فقال:

٨٣٤ - فُعَيْعِيلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهَمٍ دُرِّيْهِمَا

يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاث قلت (فيعيل) أو (فيعيل) ففيعيل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر، برثن وبرثن، و(فيعيل) للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنديل، أو ألف نحو شمال وشميل، أو واو نحو عصفور وعصيفر، وقد يصغر على فيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي، و(فيعيل) مبتدأ وخبره (لما فاق) الثلاثي، و(جعل) محذوف أي لما فاق،

(فعيلاً اجعل الثلاثي)، قول المكودي: [يعني أنك إذا صغرت النخ] تابع ظاهره عبارة المصنف، والحق أن الكلام من باب حذف الإرادة أي إذا أردت تصغيره كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ أي أردت قراءته.

وقوله: [ضمنمت أوله وفتحت النخ] وجه ضم الأول الحمل على الفعل المبني للمفعول لشبهه به، ووجه الشبه أن المصغر فرع عن المكبر والمبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، ووجه فتح الثاني حمل ما قبل ياء التصغير على ما قبل ألف التكسير، واجتلبت الياء للفرق بين المكبر والمصغر وخصت بالزيادة لأن أولى ما يزداد أحرف المد، واجتنبت الواو لثقلها ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء لاختصاص جمع التكسير بها. (فإن قلت): لم خص جمع التكسير بالألف والتصغير بالياء؟ (قلت): لأن الجمع ثقیل والألف خفيف والتصغير أخف من الجمع والياء ثقيلة فأعطى الخفيف للثقل ليقع التعادل.

وقوله: [الذي قبل آخره ياء النخ] وأما إذا كان رباعياً مزيداً فيه غير أحرف المد الثلاثة أو خماسي الأصول فحكمه هو قوله: وما به لمتتهى الجمع النخ.

وقوله: [فتقول في زيد زيد النخ] مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل، والقذى ما يقع في العين وفي الشراب ويطلق على ما يشوش البال.

(فيعيل مع فيعيل)، قول المكودي: [للمرباعي المجرد] صوابه للرباعي لا فرق بين كونه مجرداً أو مزيداً، فالمجرد كما مثل والمزيد كأحمد فإنه يقال فيه أحيمد.

(وبرثن وبرثن) القاموس: برثن على وزن قنفذ الكف مع الأصابع ومخالب الأسد وهو للسبع كالإصبع للإنسان. قوله: [شمالاً] يقال ناقة شمالاً سريعة المشي.

وقوله: [سيأتي] في قوله: وجائز تعويض يا قبل الطرف. ثم أعلم أنه يؤخذ من قول الناظم هنا: فيعيل مع فيعيل، ومن قوله قبل: فعيلاً أنبئة التصغير منحصرة في هذه الأوزان الثلاثة وهو مقتضى وضع

ومفعول (فاق) مضاف لـ (درهم) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(درهما) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٨٣٥ - وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أُمْتِلَالَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

يعني أنه يتوصل على التصغير إلى فاعيل وفعيعيل بما يتوصل به في التفسير إلى فاعل وفعاليل، فتقول في تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق: سفيرج ومديع وحزيين ومطليق، وتقول في نحو سريندي سريند وإن شئت قلت سر يد، و(ما) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمّر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها (وصل) و(به ولمنتهى) متعلقان بـ (وصل) والضمير العائد على الموصول الهاء في (به) و(به) الثاني و(إلى أمثلة التصغير) متعلقان بـ (وصل). ثم قال:

٨٣٦ - وَجَائِزُ تَعْوِضُ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ

يعني أنه يجوز أن يعوض من المحذوف (يا قبل الطرف) في باب التفسير والتصغير، وفهم من قوله (جائز) أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله (بعض الاسم) ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيرج، وما حذف منه زائد كمطاليت ومطليق، والضمير في قوله (فيهما) عائد على التفسير والتصغير، و(جائز) خبر مقدم، و(تعويض) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(قبل) متعلق بـ (تعويض) و(بعض الاسم) اسم (كان) و(انحذف) في موضع خبرها، و(فيهما) متعلق بـ (انحذف). ثم قال:

الخليل وذلك لأنه مثل بفلس ودرهم ودينير، ف قيل له: لم بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ولم يتعرض المكودي لإعراب قول الناظم مع فعيعل ف قيل متعلق بمحذوف حال من فعيعل وفيه إتيان الحال من المبتدأ، وقيل إنه حال من الضمير الذي انتقل للجار والمجرور، وفيه ضعيف أيضاً لأن فيه تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وممر نظيره مع الحكم في قوله ونذر نحو سعيد مستقراً في هجر الخ.

(وما به لمنتهى الجمع وصل) جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن كان الوزن حروفه أكثر من حروف فعل وفعيعيل فكيف العمل؟ فأجاب بقوله: وما به الخ.

قول المكودي: [إلى فعيعل وفعيعيل الخ] أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ أي قلبكما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلي بدل من أمثلة لأنها اثنان فعيعل وفعيعيل.

وقوله: [وبه ولمنتهى متعلقان الخ] لم يبين النائب عن الفاعل وهو في المعنى به المقدم وقد مر أن النائب لا يتقدم «يتقدم نظير هذا التركيب في التعجب في قوله: وما به إلى تعجب وصل، والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير: والحكم أو والحذف الذي وصل الوصل به أي وقع التوصل لمنتهى الخ.

٨٣٧ - وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا

يعني أن جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدم في باب التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاء على خلاف القياس في التكسير قولهم في جمع رهط أراهم وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغربان مغربان، وفي ليلة ليلية وهي ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا، و(حائِد) خبر مقدم، و(عن القياس) متعلق به، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (خالف) و(في البابين) متعلق بـ (خالف) و(حكماً) مفعول بخالف، و(رسمًا) في موضع الصفة لـ (حكماً). ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زيد ورجل، وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

٨٣٨ - يَتْلُو يََا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ أَلْفَتْحُ انْحَتَمَ

يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصعة ودرجة ودرجة وحبل وحبل وسلمي وسلمي » وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحراء وحمراء وحمراء، والمراد

(وحائِد عن القياس)، قول المكودي: [في جمع رهط أراهم] القياس في جمع القلة أرهط لقوله سابقاً: لفعل اسماً صح عيناً أفعل، والقياس في جمع الكثرة رهوط لقوله سابقاً: كذاك أي فعول يطرد في فعل اسماً مطلق الفاء.

وقوله: [باطل أباطيل] القياس بواطل لأن باطل مثل كاهل المار في قوله: فواعل لفوعل الخ، ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزاناً من جموع التكسير مقيسة منها فاعيل كعبيد فيقتضي أن ما لم يمر من الأوزان مسموع وليس كذلك.

وقوله: [إن كان حرف إعراب] أي حرفاً يقع الإعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا في تصغير الثلاثي. وقوله: [فالوجه الكسر] تشبيهاً بما يقع بعد ألف الجمع.

(لتلويها التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فاعيل مع فاعيل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير. قول المكودي: [ودرجة الخ] الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض.

وقوله: [وكذلك ما قبل مدة التأنيث الخ] اعلم أن الألف الأولى في حمراء زائد للمدة، والثانية المقلوقة همزة هي علامة التأنيث، إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أي التأنيث، وكلام المكودي أولاً يقتضي أن الألف هي علامة التأنيث تبعاً لظاهر النظم، وثانياً يقتضي أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية، وما اقتضاه كلامه آخراً هو الصواب الذي لا ينبغي العدول عنه،

بمدة التانيث الألف التي قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة التانيث وإنما علامة التانيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التانيث المقصورة فإنها علامة التانيث فلذلك لم يكتف بعلم التانيث عن الممدود. و(الفتح) مبتدأ، و(انحتم) خبره، و(تللو) متعلق بـ (انحتم) ومعنى التلو التالي، و(من قبل) في موضع الحال من (تللو) و(مدته) معطوف على (علم). ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

٨٣٩ - كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدُّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ أَلْتَحَقُّ

يعني أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك، فتقول في تصغير أجمال أجيال، وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفعال، والمراد بسكران فعنان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله: (وما به التحق) فتقول في تصغير سكران وعطشان سكران وعطشان، وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثمين وسريحين لأنه ليس من باب فعنان الذي مؤنثه فعلى، وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن تاء التانيث وألف التانيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحاً، ولم يقولوا في تصغير أفعال أفعال لثلاث تنغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سكرين لأنهم لم يقولوا جمعه في سكارين كما قالوا في سرحان سراحين، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سبق) و(مدة) مفعول بـ (سبق) أو (مد سكران) معطوف على (مدة) و(ما) معطوف على (سكران) و(كذلك) خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل (سبق) في موضع الحال من (أفعال) لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

٨٤٠ - وَالْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مَدَّ وَتَأَوُّهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّ

٨٤١ - كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرْكَبِ

٨٤٢ - وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

لكن سيأتي في النسب أن الناظم قال أو مدته فإنه أطلق المدة على ألف التانيث المقصورة تأمله مع ما هنا. (كذلك ما مدة أفعال سبق)، قول المكودي: [الذي مؤنثه فعلى] الصواب أن يقول كما في التوضيح الذي لا يجمع على فعالين، وقد رجع آخرأ إلى هذا حيث قال: ولم يقولوا سكرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضي أن نحو عثمان بما لا مؤنث له يكسر فيه ما بعد ياء التصغير على الأصل وصرح بذلك بعد وهو خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع. فما جمع على فعالين صغر فعيلين، وما لم يجمع على فعالين صغر على فعيلان، وعثمان لم يجمع على عثامين فلا يصغر على عثيمين خلافاً للمكودي وإنما يصغر على عثيان فهو داخل هنا، وقد سأل ابن جني شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال: دكاكين وسراحين، قال له: فعثمان؟ قال: عثانئون، فقال له: هلا قلت عثامين؟ قال: رأيت أحداً يتكلم بغير لغته؟ والله لا أقولها أبداً، والسرحان الذئب والأسد ووسط الخوض.

(وَألف التانيث حيث مدا)، قول المكودي: [نحو حمراء] قيل: صوابه قرفصاء لأن حمراء ليس قبل

٨٤٣- وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَضْحِيحٍ جَلًّا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعيل وفعيعيل، وتقدم أيضاً أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل به إلى بناء الجمع من الحذف، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخل في حكم البنية الأولى:

الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حمراء فيكون المعتبر في صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وألف التأنيث حيث مدا).

الثاني: تاء التأنيث نحو درجعة فتقول في تصغيره دحرجة، فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: (وتأؤه).

الثالث: ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصيري فالياء غير معتد بها أصلاً وهو المنبه عليه بقوله: (كذا المزيد آخراً للنسب).

الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله: (وعجز المضاف).

الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلي بك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله: (والمركب).

السادس: الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر إنمًا هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله: (من بعد أربع) من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما.

الألف فيه إلا ثلاثة أحرف وما كان كذلك لا يجمع على مفاعل، وهذا الاعتراض مبني على أن هذه المسائل التي أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتي ما في ذلك.

وقوله: [نحو بصري الخ] قيل: صوابه التمثيل بعبقري نسبة إلى عبقر اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب.

وقوله: [نحو عبد شمس الخ] قيل: صوابه أن يمثل بنحو امرئ القيس، والتكسير والتصغير لا يختلفان في هذا بل المضاف إليه في كل يبقى « فتقول في التصغير: امرئ القيس، وفي التكسير: أمارئ القيس.

وقوله: [نحو بعلي بك] قيل: صوابه التمثيل بنحو معدي كرب لما مر.

السابع: علامة التثنية نحو زيدان.

الثامن: علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول في تصغيره زيدون وهو المنبه عليه بقوله: (وقدر انفصال ما دل على) البيت، وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله: (وما به لمتتهى الجمع) الأبيات مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. (وألّف التأنيث) مبتداً، (وتاؤه) معطوف عليه، (وعدا) في موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، (ومنفصلين) مفعول ثان بـ (عدا) و(حيث) متعلق بعدا، (والمزید) مبتداً وخبره (كذا) و(آخرأ) ظرف مكان متعلق بـ (المزید) لأنه اسم مفعول، (وللنسب) متعلق بالمزید أيضاً، (وعجز المضاف) معطوف على المبتداً ويحمل أن يكون مبتداً حذف خبره لدلالة الأول عليه، (وزيادنا فعلاّن) مبتداً وخبره (كذا) و(ها) تنبيه، (ومن بعد) متعلق بـ (زيادنا) و(انفصال) مفعول بـ (قدر) وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، (وما) موصولة وصلتها (دل) و(على تثنية) متعلق بـ (دل) و(جمع) مفعول مقدم بـ (جلا) فإن عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من باب عطف الجمل. ثم قال:

٨٤٤ - وَأَلَفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَقَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يُثْبِتَا

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً حذفت لأنها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفاعيل وذلك نحو: قرقرى وقرقرى،

وقوله: [نحو زيدان] قيل: صوابه مسلمان لما مر.

وقوله: [نحو زيدون] قيل: صوابه مسلمون لما ذكر، فتبين بهذه الاعتراضات أنه لا يصح من أمثلة المكودي الثمانية إلا الثاني والسادس، والاعتراض عليه مبني على أن هذه المسائل يفرق فيها التكسير مع التصغير، وجمع التصغير على صيغة منتهى الجموع لا يكون ثلاثياً حتى يحتاج للفرق، فيكون على هذا قول الناظم: من بعد أربع يرجع للجميع، فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكروا، لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق بإتيان الناظم بعجز المضاف فإنه لا يفرق فيه التكسير مع التصغير، ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالثنى وجمع التصحيح مع أنها لا يجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيهما بين التكسير والتصغير، ولذا قال الشهاب: إن الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وإنما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير، وعليه فأمثلة المكودي كلها صواب ويكون من بعد أربع إنما يرجع لفعلاّن كما قال، لكن الواجب أن يحذف المكودي قوله: لكن خرج، مع قوله: وقد فهم من هذه الأبيات، لأن ذلك إنما يأتي على أن هذا مستثنى من قوله: وما به لمتتهى الخ. وقد علمت أن الحق خلافه أن المكودي حمل الجمع على المذكر والصواب حمله ما يشمل المذكر والمؤنث.

وقوله: [وجمع مفعول مقدم النخ] هذا إن قرئ جمع بالنصب وإن قرئ بالجر كان معطوفاً على تثنية، وجملة جلا حينئذ بمعنى ظهر في محل جر نعت جمع ولا يكون تمييزاً بل لإخراج نحو سنين.

(وألّف التأنيث ذو القصر)، قول المكودي: [قرقرى النخ] قرقرى اسم مكان.

وحبركى وحيرك، فإن كان ثالث ما فيه ألف التانيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

٨٤٥ - وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ بِحِينَ الْحَبَرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ

(حبارى) إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التانيث فتقول حبرى، وحذف ألف التانيث فتقول حير بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو (حبارى) مما ألفه خامسة للتانيث يجب حذف ألفه، و(عند) متعلق بـ (خير) وكذلك (بين) والظاهر في (عند) ههنا أنها بمعنى في. ثم قال:

٨٤٦ - وَارْدُذْ لأَصْلٍ ثَانِيَا لَيْنَا قُلْبٌ فَقِيْمَةٌ صَيْرُ قُوْمَةٍ تُصِيبُ

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:
الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة.

وقوله: [وحبركى] اسم للرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجلين، وقال أبو زيد: الحبركى اسم للفراد، واعترض تمثيله بحبركى بأن ألفه للإلحاق لأنه يقال في المؤنث حبركة ولو كانت الألف للتانيث لما لحقت التاء في حبركة، وأجيب عن المكودي بأن الجرمي وابن جني نصا على أنها للتانيث وهما حافظان فتبعهما المكودي فلا اعتراض عليه، ثم أنه اعترض ذكر هذا البيت بأنه مكرر مع قوله سابقاً: وما به لمتهى الجمع وصل، وأجيب بأنه أعاده ليرتب عليه ما بعده، ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة أنه إن كان رابعاً كحبل وسلمى فلا يحذف وقد مر في قوله: لتلويها التصغير الخ.

وقوله: [ما فيه ألف التانيث الخامسة ألفاً] خص المد بالألف تبعاً لظاهر تمثيل الناظم بعد بحبارى، والحق أنه لا يشترط كونه ألفاً ولذا زاد في التوضيح قريباً لنوع من التمر.

(وعند تصغير حبارى) هذا تقييد لقول المصنف: لن يثبتا، وحبارى اسم طائر يقع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع، وفي ذلك ألفز بعضهم فقال:

سألتكم أهل الخلاصة كلكم
وتذكره أيضاً وتأنيثه سوا
عن اسم بها جمعاً وفرداً لا يختلف
أجيبوا عيذاً بالصحيح فيعرف
فأجبه بقولي:

أيا فاضلاً بالمكرمات قد ارتدى
أتيت بلغز في حبارى فلفظه
ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف
مدام وما مثل له ليس يختلف

(وارد لأصل ثانياً لينا)، قول المكودي: [إذا كان منقلباً عن غيره الخ] أشار بهذا إلى أن متعلق قلب في النظم محذوف ويقدر عاماً وهو عن غيره، والغير صادق بما إذا كان الأصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما إذا كان الأصل لينا غير صواب.

وقوله: [نحو قيمة] أصله قومة من القوام قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

الثاني : ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب .

الثالث : ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه ميقن .

الرابع : ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب للمس من الإبل فتقول فيه نيب .

الخامس : ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذويب .

السادس : ما أصله حرف من غير حروف العلة نحو قراط ودينار فتقول فيها قريبط ودينير لأن أصلهما قراط ودنار، وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب، و(ثانياً) مفعول بـ (اردد) و(لأصل) متعلق بـ (اردد) و(لينا) نعت لـ(ثانياً) وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة فيه بدل من الواو فتقول فيه قويم بالهمزة، و(قلب) في موضع النعت لثان، و(قيمة) مفعول أول بـ (صير) و(قوية) مفعول ثان، وقد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله :

٨٤٧ - وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٍ وَحُتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ

ووجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقوية فلم يردوه إلى أصله لثلا يلتبس

وقوله : [نحو باب] أصله بوب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وقوله : [نحو موقن] أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ما قبلها وسيقول : ويا كموقن بدا لها اعترف .

وقوله : [نحو ناب للمس الخ] أصله نيب لأنه من النيب فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويطلق ناب أيضاً على السن التي تلي الرابعة من الأسنان وهو معلوم .

وقوله : [نحو ذيب] أصله ذنب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها والذنب معلوم .

وقوله : [لأن أصلهما قراط ودنار] بتشديد الراء في الأول والنون في الثاني، ثم أبدل من أول المثليين الياء كراهية التضعيف، ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم مما إذا كان حرف اللين مقلوباً عن همزة موائية لهمزة أخرى إذ أصله آدم بهمزين فيقتضي كلامه أنه يصغر على أيديهم بهمزين، والحق أنه إنما يقال أويديهم بالواو ولهذا أصلحه سيدي عبد الواحد الونشريسي بقوله :

واردد لأصل ثانياً إن أبداً لينا وذو همز يلي همزاً فلا

(وشذ في عيد عييد)، قول المكودي : [مبدلة من واو] لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع، وسمي عيداً تفاؤلاً بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور .

بتصغير عود بضم العين. ثم قال: (وحتم. للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني أن ما رد إلى أصله في التصغير يرد أيضاً إلى أصله في الجمع، فيقال في جمع ميزان موازين، وفي باب أبواب، وفي ناب أنياب، وفي عيد أعياد كما قالوا عييد، و(عييد) فاعل بـ (شد) و(ما) مرفوع بـ (حتم) و(للجمع ومن ذا) متعلقان بـ (حتم) و(ما) موصولة وصلتها (علم) و(لتصغير) متعلق بـ (علم). ثم قال:

٨٤٨ - وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَأَوَّ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

للألف الثانية خمسة أحوال: الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثاني: أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله.

الثالث: أن تكون زائدة كضارب.

الرابع: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس: أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم. وقد ذكرت في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الإبدال. و(الألف) مبتدأ، و(الثاني) نعت له، و(المزيد) كذلك، و(يجعل) خبر المبتدأ، و(واو) مفعول ثان بـ (يجعل) و(ما) مبتدأ وهي موصولة، و(الأصل) مبتدأ، و(يجعل) خبره، و(فيه) متعلق بـ (يجعل) والجملة صلة (ما) والخبر (كذا). ثم قال:

٨٤٩ - وَكَمَّلَ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا

يعني أن المنقوص إذا صغر رد ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي

وقوله: [بتصغير عود] الخطب المعلوم، وعود اللهو والطرب، وعود الطيب، وجمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان، وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح.

(وحتم. للجمع) اعترض أبو حيان إحالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة إنما تكون على المتقدم في الذكر، وهذا من أبي حيان عجيب لأن الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا لقول المصنف: من ذا الخ، ولم يراع الناظم تقدم الأبواب، نعم لو قدم قوله: والألف الثاني المزيد يجعل واواً على قوله: وحتم الخ لكان أولى لأن حكم الألف في التصغير والتكسير واحد.

قول المكودي: [كعاج] تقول في تصغيره عويج، والعاج عظم الفيل.

وقوله: [وسياي في باب الإبدال الخ] في قوله:

ومداً أبداً ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر وائتمن
إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب واواً وياء إثر كسر ينقلب
(وكمل المنقوص في التصغير)، وقوله: [كعدة] أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو إلى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التانيث.

لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمول قوله (المنقوص) ما حذفت فاؤه كعدة أو عينه كنية، أو لامه كسنة ويد، وشمل أيضاً ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء، وثوبية برد العين، وسنيهة ويديه برد اللام، وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله: (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) أي ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بـ (ما) ويحتمل (ما) الاسمية والحرفية وحكمها في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك

وقوله: [كثبة] أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التانيث فإذا صغر رد لأصله، والمراد بالثبة وسط الحوض، وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة. وقوله: [وما كان على أكثر الخ] قد اضطرب كلام المكودي فظاخره هنا أن هار مثال للمنطوق وآخرأ حيث قال: وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخرأ، واعلم أن هار اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم فتقول في اسم الفاعل منه هائر، ثم فيه قولان: قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً على غير قياس، فهار حينئذ على وزن قال فالإعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدي. وقيل: داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هار وعلى وزن فاعل فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هاري فاستقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغار فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء، وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف، وقيل: لا اضطراب في كلامه وأنه ععم في وشمل منطوقاً ومفهوماً ثم بين بعد وتأمله.

وقوله: [ثم مثل ذلك الخ] لم يرد أنه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلاً به بل أراد أنه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكر بعد، وإتيانه هنا بما يدل على البعد، وحاصل كلامه وما قالوه أنه لا يصغر إلا الاسم المعرب فإذا سميت بما وضع على حرفين فإن كان الثاني صحيحاً بقي على حاله بعد التسمية نحو هل ويل، نعم عند التصغير يضعف الثاني فتقول: هليل ولبيل، أو تزيد ياء فتقول: هلي ويلي، وإن كان الثاني ليناً كما أو لا فلا بد أن تضعف الألف لقول:

وضعف الثاني من ثنائي ثانیه ذو لین كلا ولا

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فإذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها، فالتكميل حينئذ إنما وقع حين التسمية وقبل التصغير، فأى تكميل وقع في التصغير فقط حتى يكون ما في النظم مثلاً له داخل في قوله وكمل المنقوص الخ، والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح، وقد أصلحه الشاطبي بقوله:

وكمل المنقوص في التصغير إن لم يحو غير التاء ثالثاً كمن

إلى بناء التصغير فتقول موي « وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانية حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، فتقول في رجل مسمى بما ماه وليس تكميله موقوفاً على التصغير ولم ينه على ذلك أحد من الشراح فانظره. وقوله: (المنقوص) مفعول به (كامل) و(ما) ظرفية مصدرية، و(ثالثاً) مفعول به (يحو) و(غير التاء) منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

٨٥٠ - وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحامد، وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء، وإن كان رباعياً صغر على فعيل نحو شمال وعصفور فتقول: شميل وعصيفر، و(من) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يصغر) و(بترخيم) متعلق به (يصغر) و(اكْتَفَى) خبر المبتدأ، و(بالأصل) متعلق به (اكْتَفَى). ثم قال:

٨٥١ - وَاخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤْنٍ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِنْ

يعني أن الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التائيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينه، وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع:

الأول: ما هو الثلاثي في الحال نحو كتف.

والاعتراض منه كغيره مبني على أن المراد ما الاسمية أو الحرفية المسمى بها، والحق أن المراد بما المقصور ماء بالمد والهمز وهو المشروب فهو منقوص حقيقي لأنه محذوف اللام وهي الهمزة التي أصلها هاء فإذا صغر فترد الهاء فيقال مويه فيكون قول المصنف: وكمل المنقوص صادقاً عليه، ولا اعتراض حينئذ وهذا هو المتعين.

(ومن بترخيم يصغر)، قول كدي: [حذف الزائد الخ] كلامه يقتضي أنه مهما حذف حرف زائد من المصغر فإنه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك، بل لا يقال له تصغير الترخيم إلا إذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء في المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصلح أن يقول في غير الترخيم أحيمد فحذف الزائد منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودي بعد، وأما لو كان الزائد يحذف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محر نجم فتقول في تصغيره حريجم بحذف الميم فلا يقال فيه تصغير الترخيم.

وقوله: [هو الكساء] الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شيء، ويطلق أيضاً على السيف.

وقوله: [نحو شمال] هي الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخيم بمعنى مع.

(واختم بتا التائيث)، قول كدي: [وشمل قوله: ثلاثي أربعة أنواع الخ] وذلك لأن الثلاثي إما

الثاني: ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يديه.

الثالث: ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمي فتجتمع فيه ثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت أحد الياءات على القياس المقرر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة، و(ما) مفعول بـ (اختم) وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته، و(من مؤنث) متعلق بـ (صغرت). ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منها بقوله:

٨٥٢ - مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقِيرٍ وَخَمْسٍ

يعني أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، ولا تلحق أيضاً عشراً ولا ثلاثاً وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لثلاثا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٨٥٣ - وَشَذُّ تَرْكٍ دُونَ لَبْسٍ وَنَدْرٌ لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرَ

يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهي: ذود، وشول، وناب للمسمن

أصالة حالاً ومآلاً ككتف، وإما ثلاثي أصالة ثنائي حالاً نحو يد أصله يدي، وإما ثلاثي مآلاً وعاقبة غير ثلاثي أصلاً وحالاً نحو سماء فإن صغرته وهو رباعي قلت سمي بثلاث ياءات فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لأنها أتت بها للتصغير خلاف ما يقتضيه قول المكودي فحذفت إحدى الياءات كما ستقف على النص، وإنما حذف إحدى الياءين قال كدي: على القياس المقرر في هذا الباب أي باب المنقوص كما قال ابن غازي وهذا القياس لم يذكره في الألفية بل نص عليه سيويه ونصه: اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذف الياء التي آخر الحروف تقول في عطاء عطى وفي قضاء اهد. والصورة الرابعة عند كدي هي عين الثالثة في كلامه لأن كلاً منها ثلاثي مآلاً، والشمال الريح الشرقية، وسن في كلام الناظم واحدة الأسنان. (ما لم يكن)، قول المكودي: [لثلاثا يلتبس بتصغير عشرة الخ] أي الدال على أن المعدود مذكر مع أن المعدود عند مؤنث.

(وشذ ترك دون لبس)، قول المكودي: [وهي ذود الخ] الذود الإبل من الثلاث إلى التسع وقيل إلى

العشر.

وقوله: [وشول] بفتح الشين نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس.

من الإبل، وحرب، وفرس، وقوس، ودرع الحديد، وعرس ضحى، ونعل، ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي، وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر. لحاق تافيا ثلاثياً كثر) الثلاثة كقولهم في قدام قديديمة، وفي وراء وريثة، وفي أمام أميمة. وقوله (مالم) ما ظرفية مصدرية، وفي (يكن) ضمير عائذ على المؤنث العاري، و(يرى) في موضع خبر (يكن) و(ذا لبس) مفعول ثان بـ (يرى) و(بالتا) متعلق بـ (وترك) فاعل بـ (شذ) و(دون) متعلق بشذ، و(لحاق تا) فاعل بـ (ندر) و(فيا) متعلق بندر، وما موصولة وصلتها (كثر) بفتح التاء، و(ثلاثياً) مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه في الكثر. ثم قال:

وقوله: [وحرب] بفتح الحاء وبالباء الموحدة الناقية المهزولة، ويطلق أيضاً على القتال لأنها مؤنثة أيضاً، قال تعالى: ﴿حتى تضع الحرب أوزارها﴾ فالها عائدة على الحرب.

وقوله: [وقوس] قال الجوهري: يذكر ويؤنث فمن أنث قال في التصغير قويسة، ومن ذكر قال قويس، وكذلك فرس يذكر ويؤنث وحيثئذ فكيف يمكن عدما هنا فيما لا لبس فيه.

وقوله: [ودرع الحديد الخ] الدرع بكسر الدال المهملة واحترز بقوله الحديد عما إذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقاً ولذا قيل:

والدرع إن يعن به القميص فليس عن تذكيره محيص

(قلت): هذا هو الذي ذكر غير واحد، والذي لابن هشام في شرح بانت سعاد: أن الدرع إن كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وإن أريد به قميص المذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾.

وقوله: [وعرس] بكسر العين المرأة الزوجة والعروس الرجل وقد يستعمل في المرأة ما دامت عروساً، والعرس بضميتين بضم فسكون طعام الوليمة.

وقوله: [وضحى] الضحوة ارتفاع النهار، والضحى المراد هنا فوق ذلك، والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار.

وقوله: [ونعل] بفتح النون اسم للمرأة، وقيل بكسر النون اسم للمرأة ويفتحها اسم للنعل المعلوم. وقوله: [ونصف] النصف بفتح النون والصاد وبقاء آخر الحروف المرأة الكهله التي ليست بشابة ولا عجوز، وما أحسن قول بعضهم.

لا تنكحن عجوزاً أو مطلقة ولا يسوقنها في حبلك القدر
فإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أطيب نصفها الذي غبرا

(وندر. لحاق تا)، قول المكودي في التوطئة: [وقد شذ الخ] أشار به إلى أن المصنف أطلق الدور وأراد به الشذوذ. وقوله: [كقولهم في قدام الخ] يقتضي أن التاء سمعت في غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك، ووجه الحاق التاء في هذه الظروف الثلاثة خاصة أن جمع الظروف غيرها مذكورة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم

٨٥٤ - وَصَغَّرُوا شُدُودًا الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأساء إلا (ذا والذي) وفروعها لشبهها بالأساء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيره لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقليل في (الذي والتي) اللذين واللتيا، وفي (ذا وتا) ذيا وتيا.

وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم (وصغروا شذوذاً) معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن.

وثانيها: أن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومته في (وصغروا) عائد على العرب، و(الذي والتي) مفعول بصغروا، و(شذوذاً) مصدر لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله (منها تا وتي) يوهم أن (تي) تصغر كما تصغر (تا) وقد نصوا على أنهم لم يصغروا

تذكيرها كغيرها، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لملازمتها للظرفية، ولا يعود الضمير عليها ولا بوصفها بالـ بالتصغير فقط.

(وصغروا شذوذاً)، قول المكودي: [فحقه أن لا يدخل الخ] عملاً بقوله أول التصريف: حرف وشبهه من الصرف بري. وقوله: [فترك أولها] فإن كان مفتوحاً ترك على فتحه وإنما ترك ذلك تنبيهاً على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.

وقوله: [وعوض من ضمته] أي ضم فاعيل، وعمل تعويض الألف فيما عدا المختوم بزيادة علامة تننية كالذان أوجع وإلا فهما لا يعوض فيها إلا الألف لطلوها بالزيادتين.

وقوله: [في زيادة تاء ساكنة] أي وفي لزوم فتح ما قبلها وتكميل ما نقص عن الثلاثة.

وقوله: [الذي والتي اللذين واللتيا] ببقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير في ياء الذي والتي وفتح الياء التي كانت قبل التصغير في المكسر لأجل الألف.

وقوله: [في ذا وتا ذيا وتيا الخ] ببقاء الحرف الأول على فتحه، وتأتي ياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفاً في الآخر وعوضاً عن ضم الأول وتفتح ما قبله، هذا على قول الكوفيين أن ألف ذا وتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد، وقال البصريون أنهم ثلاثيان وإن الأصل فيهما ذبي وتبي بياءين أو بواو وياء فحذفت الأولى عين الكلمة وقلبت الثانية ألفاً فترده في التصغير حيثئذ إلى أصله فتقول ذيا وتيا بثلاث ياءات أولها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فوقع الثقل فحذفت الياء الأولى عين الكلمة قطعاً ولم تحذف ياء التصغير لأنها الغرض ولم تحذف الثالثة لأنها لو حذفت للزم وقوع الإعراب مع ياء التصغير مع أنها لا تحرك أصلاً وأدغمت ياء التصغير في الأخيرة فصار ذيا وتيا كالأول.

من الألفاظ المؤنث إلا تا والواو في موضع الحال من الواو، و(ذا) معطوف على (التي) و(مع) متعلق به (صفروا).

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وياب الإضافة، وقد ساء سيويه بالتسميتين قوله:

٨٥٥ - يَاءُ كَيْآ الْكُرْسِيُّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

يعني أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفهم منه ثلاثة تغييرات: زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إليها، وفهم ذلك من تشبيهه

وقوله: [في موضع الحال من الواو] الأولى أنه حال من التصغير المفهوم من صفروا والله أعلم.

النسب

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار، فكما أن رجلاً أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم.

قول المكودي: [وياب الإضافة] المراد بالإضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا، وإلا فالإضافة هنا مقبولة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف، ألا ترى إلى غلام زيد؟ فإن غلام مضاف وزيد مضاف إليه ومعناها غلام منسوب إلى زيد، فإذا قلت قريش فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب إليه بمنزلة زيد.

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب)، قول المكودي: [إلى أب أو قبيلة أو بلد] يعني أو صنعة مثال الأول: إذا نسب إلى زبير وعمر تقول زبيري وعمري، ومثال الثاني: قريشي نسبة لقريش، ومثال الثالث: مكبي ومدني، ومثال الصنعة خرازي ودباغي، وهذه الأشياء هي فائدة النسب.

وقوله: [زيادة الياء] اعلم أنه يرد هنا أسئلة أربعة بأن يقال: لم احتيج للزيادة؟ ولم زيدت الياء فقط؟ ولم زيدت آخر، ولم كانت مشددة؟ فالجواب عن الأول بأن النسب معنى حادث والمعنى الحادث لا بد له من علامة يتميز بها وهي الياء، وعن الثاني بأن أولى ما يزداد حروف اللين ولم يزدوا الألف لثلاث يصير الإعراب تقديرية فليس بالمقصود ولم يزدوا الواو لأنها أثقل من الياء، وعن الثالث بأنها بمنزلة الإعراب فهو لا يكون إلا آخراً فكذلك ما كان بمنزلة، ووجه كونها بمنزلة الإعراب أن كلاً منهما عارض، فالياء عارضة للنسب، والإعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جر، وعن الرابع بأنها لو خففت لالتبس بياء المتكلم وأيضاً الخفيفة قد تحذف لالتقاء الساكنين كقاص فتفوت الدلالة على النسب، وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ما ذكر.

بياء الكرسي فلإنها حرف إعراب، وفهم منه أن ياء الكرسي للنسب لتشبيهه ياء النسب بها. و(ياء) مفعول بـ (زادوا) والواو في (زادوا) عائد على العرب، و(كيا) في موضع الصفة لياء، و(كل) مبتدأ، و(ما) موصولة، و(تليه) صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في قلبه، وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، و(كسره وجب) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر (كل) والضمير في (كسره) عائد على الحرف الذي تليه الياء. ثم اعلم أن هذه التغيرات الثلاث التي ذكرها هذا في البيت مطردة في جميع الأشياء المنسوبة وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغيرات أخرى وقد أشار إلى بعضها بقوله:

٨٥٦ - وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتُهُ لَا تُثْبِتَا

يعني أن آخر المنسوب إذا كان ياءاً مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع: ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب إليه بصري، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب إليه كرسي، وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمي أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمي، وفي هذا الأخير وجه آخر سينبه عليه بعد وإنما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية

وقوله: [وكسر ما قبلها الخ] هذا وإن كان يحتمل التشبيه فلا ينبغي إدخاله في كلام المصنف لثلا يتكرر مع قوله بعد: وكل ما تليه كسره وجب.

وقوله: [فلإنها حرف إعراب الخ] يعني إذا كان المنسوب مذكراً.

وقوله: [لتشبيه ياء النسب الخ] هذا المفهوم في نفسه صحيح لأن المشبه غير المشبه به لكن هذا الخلاف قاعدة المصنف بل قاعدته أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقاً: والمضاهي اقنعنسا، إلا أن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة إليه فتكون الياء فيه النسب كما يأتي وأنه من جملة الصور الداخلة في قوله: ومثله مما حواه حذف فتكون قاعدته لم تختلف. (فإن قلت): ياء النسب مشددة ففيها ياء أن فلم عبر المصنف ببياء؟ (قلت): لما كان اللسان يرتفع بها دفعة واحدة نزلاً كأنها ياء واحدة.

(ومثله مما حواه احذف)، قول المكودي: [يعني أن آخر المنسوب] الأولى أن يقول المنسوب إليه إلا أن يقال إنه لما قرن بياء النسب صار اسماً للمنسوب.

وقوله: [وفي هذا الأخير وجه آخر] هو الآتي في قوله: وقيل في المرمي مرموي الخ، وفي هذه الأنواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره إلا تقديرًا، وأما اللفظ فواحد، ومراد المصنف بقوله: ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها إن كانت ثالثة فسيأتي في قوله: وألحقوا معل لام الخ، وإن كانت ثانية فسيأتي في قوله: ونحو حي فتح الخ.

وقوله: [فتقول في النسب] أي في المنسوب المذكور. وقوله: [إذا كان المنسوب إليه] هكذا في غالب النسخ والصواب حذف إليه كما يوجد في بعض النسخ.

اجتماع أربع ياءات، وكذلك أيضاً تحذف تاء التانيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطمي، وإنما حذف التاء لثلاثا يجمع بين علامتي تانيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً، نحو مكتبة، وأما ألف التانيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو قرقري وحيثي في حيثي. وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنُ

يعني أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب وآواً نحو حبل فتقول فيه حبل وحبلي وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانيه متحرك نحو حمزى وجب حذفها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجع من الوجهين، قيل: والحذف أحسن.

(ومثله) مفعول بـ (احذف) والهاء فيه عائدة على ياء النسب، و(مما) متعلق باحذف، وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها (حواه) والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بـ (حواه) والهاء في (حواه) عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحائوي للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس، و(تاء التانيث أو مدته) مفعول (تثبتا). ثم قال:

وقوله: [مكتية] بناءين إحداهما قبل ياء النسب وهي تاء مكة الموجودة في المنسوب إليه والأخرى بعد الياء دالة على تانيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تانيث في كلمة هكذا في غالب النسخ وفي بعضها مكية بناء لا غير وهو غير صواب لأنه ليس فيها إلا علامة تانيث واحدة وهو المراد.

وقوله: [فصاعداً] أي أو رابعة ثاني ما هي فيه محرك نحو حمزى وحيدي بدليل ما بعد.

(وإن تكن تربيع ذا ثان سكن)، قول المكودي: [ولم يتعرض للراجع] قال الشهاب: الصواب أن قوله وللأصلي قلب يغتمى صريح في أن الأجود في التي للتانيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه وإلا لم يحتج إليه فتأمل فإنه دقيق.

وقوله: [عائد على ياء] الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وإن كان المثل هو التاء.

وقوله: [ويجوز النخ] الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه إنما هو الوجه الأول.

وقوله: [مفعول تثبتا] فتكون ناهية وتثبت بضم التاء مضارع أثبت مبني لاتصال نون التوكيد به المبدلة في الوقف ألفاً ولم يتعرض المكودي لإعراب حسن، وفي مثل هذا خلاف فقيل هو خبر عن الأول لسبقته وخبر الثاني محذوف دل عليه المذكور، وقيل خبر عن الثاني لقربه وخبر الأول محذوف، وقيل أنت بالخيار.

٨٥٨ - لِشِبْهَهَا الْمُلْحَقَ وَالْأَصْلِيَّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى

يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفري أو منقلبة عن أصل نحو مرمي جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واواً وحذفها فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وللأصلي قلب يعتنى) فمرموي أحسن من مرمي ومعنى يعتنى يختار، وفهم من تخصيصه الألف الأصلي باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فتكون كالف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيها جميعاً أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية. (والمُلْحَق) نعت (لشبهها) (والأصلي) معطوف على (المُلْحَق) (وما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها الهاء والخبر في المجرور قبل. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

٨٥٩ - وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمُتْقِصَّ خَاصِئًا عُزِلْ

يعني أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى « وألف التأنيث نحو حباري، وألف التكرير نحو قبعثري، وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل السابقة، والسادسة نحو مستدعي وخليطي وقبعثري فتقول: مصطفى وحباري ومستدعي وخليطي وقبعثري

(لشبهها الملحق)، قول المكودي: [يعني أن الألف الرابع الخ] خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة، ولو عمهم هنا في التشبيه لكان تكراراً مع ما بعد، إلا أن المصنف يقتضي أن التفصيل الذي مر في ألف التأنيث من كون الثاني ساكناً أو محرّكاً يأتي هنا، مع أنهم قالوا أن ثاني ما فيه ألف الإلحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكناً. (وللأصلي قلب يعتنى)، قول المكودي: [على أن القلب في الأصلية أكثر] ما ذكره من كون القلب في الأصلية أكثر من اشتراكها في الأجودية صحيح في نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلاً خلافاً له.

وقوله: [والمُلْحَق نعت] الأولى أنه مع ما بعده بدل من لشبهها.

(والألف الجائز أربعة أزِلْ)، قول كدي: [وألف التأنيث] الصواب حذفه لتقدم حكمه في قوله أو مدته، نعم خصص بعضهم قوله سابقاً: أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثاني ما هي فيه بدليل وإن تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا، لكن المكودي قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فيحذف الصواب التخصيص هنا.

وقوله: [وألف التكرير نحو قبعثري] للتكرير الشعر والأولى أن يقول: وألف إلحاق نحو حبركي وأما قبعثري فهو سداسي بدليل أنه مثل به بعد للسداسي، وفي بعض النسخ بإسقاطه وإبدال كالمثل في كلامه بكالمثالين، وفي بعض النسخ الجائز بالجيم، وفي بعضها بالحاء وكلاهما صحيح.

بالحذف في جميع ذلك . ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال : (كذاك يا المنقوص خامساً عزل) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتد معتدي ، وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلى واجب أيضاً لأنه من باب أخرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة . و (الألف) مفعول بأزل ، و (الجائز) نعت للألف ، و (أربعاً) مفعول بـ (الجائز) و (يا المنقوص) مبتدأ وخبره (عزل) أي حذف ، و (خامساً) حال من الضمير المستتر في (عزل) . ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال :

٨٦٠ - وَأَلْحَذُفُ فِي أَلْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنُ

يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول : قاضي وقاضوي ومعطي ، ومعطوي ، ومن قلبها واواً قول الشاعر :

فكيف لنا بالشراب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد

وهو منسوب إلى حانية وهو الموضع الذي فيه الخمر . ثم انتقل إلى ما ثالثة ياء أو ألف فقال : (وحتم قلب ثالث يعني) فشمّل قوله (ثالث) الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبهما واواً نحو عم وعموي وفقى وفتوي وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات . و (الحذف) مبتدأ ، و (رابعاً) حال من (ياء) و (أحق) خبر المبتدأ ، و (في الياء) متعلق بأحق ، و (وحتم) خبر مقدم لـ (قلب ثالث) و (يعني) أن يعرض وهو في موضع الصفة لثالث . ثم قال :

(كذاك يا المنقوص خامساً عزل) ، قول المكودي : [فتقول في معتد الخ] تمثيله بمعتد ومستعل لا ينبغي لأنها معلان إعلال قاضي فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدي والمستعلي بال .

(والحذف في الياء رابعاً أحق من . قلب) ، قول كدي : [قول الشاعر : فكيف لنا الخ] البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق وقيل لأعرابي مجهول ، وكيف : اسم استفهام أريد به التعجب ، ولنا : خبر لمبتدأ مقدر ، وبالشراب يتعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير : فكيف لنا التلذذ بالشراب ؟ ودراهم : اسم يكن ، ولنا الثانية خبرها ، ونقد : معطوف على دراهم والمراد بالنقد الذهب ، والشاهد في الحانوي حيث قلبت الياء واواً .

قول المكودي : [هو منسوب إلى حانية الخ] وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب إلى حاني الذي هو بائع الخمر لأنه هو الذي يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية .

(وحتم قلب ثالث يعني) ، قول المكودي : [نحو عم الخ] بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمي عليه إذا التمس وأصله عمي بياء وتنوين صفة مشبهة فاستقللت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء فإذا نسبت إليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما في غر بعد فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودي بعد في فتى .

٨٦١ - وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفَتَاحاً وَفَعِلَ وَفَعِلَ عَيْنَهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ

يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل والتحقيق أن الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما في نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير كفتي فتقلب الألف بعد واواً كما قلبت في فتى وكذلك أيضاً نحو قاضوي لأن نظيره تغلب ففتح أيضاً ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب، (وذا القلب) مفعول بـ (أول) أي صاحب القلب، و(انفتاحاً) مفعول ثان بأول. ثم قال: (وفعل). فعل عينهما افتح وفعل) يعني أن الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كتمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول: غري وإيلي ودؤلي كراهية اجتاع الكسرة مع الياء، و(فعل) مبتدأ أو مفعول بفعل مضمير يفسره (افتح) و(فعل) معطوف على (فعل) بحذف العاطف، و(افتح) خبر

(وأول ذَا القلب انفتاحاً)، قول المكودي: [يعني أن ياء المنقوص] الصواب أن يقول: يعني أن فتح ما قبل المقلوب عام في ياء المنقوص وفي الألف المقلوبتين واواً فيدخل هنا قوله في الألف فقلبها واواً الخ ويدخل أيضاً وللأصلي قلب يعتمى.

وقوله: [والتحقيق الخ] أشار بهذا إلى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك فلذلك قال والتحقيق، قال يس: وهذا الاعتراض مبني على ما يظهر من أن ذَا القلب مفعول أول وانفتاحاً مفعول ثان، وأما لو قلنا ان انفتاحاً بمعنى مفتوحاً مفعول أول وذَا القلب مفعول ثان انتفى الإشكال قيل يلزم عليه فساد المعنى. (قلت): الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذَا القلب للمفتوح أي اجعله تابعاً له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودي ولا يحتاج إلى جعل انفتاحاً مفعولاً.

وقوله: [لأن نحو شج الخ] وصف من شجي بمعنى حزن فيفعل ما مر في عم.

وقوله: [لأن نظيره تغلب] أي لأن نظير المعتل من الصحيح في كون ما قبل لام الكلمة يفتح، وتغلب اسم قبيلة ففتح لاه إذا نسب إليه عند بعض العرب فقاضون حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث.

(وفعل. فعل عينهما افتح)، قول المكودي: [كدئل] اسم قبيلة ينسب إليها أبو الأسود.

وقوله: [كراهية اجتاع الكسرة مع الياء] المراد بالكسرة الجنس لأنه في فعل وفعل المفتوح الفاء والمضمومها يجتمع كسرتان وفي فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل، لكن إنما يحصل الثقل بكسرة العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة.

وقوله: [بحذف العاطف] يعني مع قراءة لاه بحركة واحدة للوزن وهذا على نسخة عيناً منها، وفي بعض النسخ: وفعل وفعل عينهما افتح وفعل بحذف من وهي أسلم من تكلف إسقاط العاطف والتنوين.

(فعل) إذا جعل مبتدأ، و(عيناً) مفعول به (افتح) و(منها) متعلق بافتح، و(فعل) الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلها في وجوب فتح العين. ثم قال:

٨٦٢ - وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُيٌّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتَعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: (ومثله مما حواه احذف) لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كـ (مرمي) لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: (ومثله مما حواه احذف) كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها فتعين تأخيرها عنها. و(مرموي) مرفوع به (قيل) و(في المرمي) متعلق بقيل، و(مرمي) مرفوع به (اختير). ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

٨٦٣ - وَنَحْوُ حِيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَرْدَدَهُ وَأَوَّاءٌ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ

يعني أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة. فإن كان أصله واواً رددتها فتقول في طي طوي لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واواً وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتى وقد تقدم، وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول في حي حيوي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٤ - وَعَلِمَ التَّنْيِيةَ احْدَفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْجِيحٍ وَجَبَ

يعني أنك إذا نسبت إلى مثني أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول في النسب إلى زيد وزيدين زيدي، وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمي به من المثني والمجموع

وقوله: [وفعل الأخير مبتدأ الخ] وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وهو جائز عند الناظم.

(واختير في استعمالهم مرمي) مرمي اسم مفعول من رمى وأصله مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التي أصلها واو ثم تفتح ما قبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفاً وتقلب الألف واواً.

قول كدي: [قد تقدم الخ] أي في قوله: ومثله مما حواه احذف، مع قوله: وقيل في المرمي مرموي. وقوله: [فستأتي] أي في قوله: وألحقوا معل لام عريا الخ.

(ونحو حي فتح ثانيه يجب)، قول المكودي: [إذا تقدم على الياء] يعني المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بها مرة واحدة وإلا فهما ياءان، وقوله: وقد تقدم أي في قوله: وحتم قلب ثالث يعن.

(وعلم التنئية احذف للنسب)، قول المكودي: [على حده] زيادة مضرّة لأنه يخرج بها جمع المؤنث

وتبعه المرادي وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمله عليه ما ذكرت، ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. (وعلم) مفعول بـ (احذف) و(للسب) متعلق باحذف، و(مثل) مبتدأ وخبره (وجب) و(في جمع) متعلق بوجب. ثم قال:

٨٦٥ - وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة، كقولك في طيب طيبي كراهية اجتماع الياءات والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ، وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء طييء لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وشذ طائي مقولاً بالالف) ووجه الشذوذ فيه أن أصله على مقتضى القياس طييء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تقلب ألفاً قياساً إذا كانت متحركة. و(ثالث) مبتدأ

السالم فيقتضي أن حكمه في النسب غير حذف علامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضاً، فالحق حذف على حده كما فعل الناظم.

وقوله: [وفيه نظر] نظره ساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبني على الاختلاف في معنى الجمع في قول المصنف بعد: والواحد اذكر ناسباً للجمع، فمن حمل كالمرادي والشارح الجمع على الجمع اللغوي الصادق بالمثنى وجمعي السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسمية لثلا يقع التكرار، ومن حمل كالمكودي الجمع فيما يأتي على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيها بعدها لأن التكرار متنفذ، وأطلق المصنف علم على جنس العلامة، ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة إذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف، وإنما وجب حذف العلامة لثلا يجتمع في اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب، وإن لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منها شيء، وقد حصل في التوضيح تحصيلاً حسناً.

(وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: قد علمنا حكم الياء المشددة إذا كانت آخراً فإن كانت متصلة بالآخر فما الحكم؟ نبه عليه بقوله: وثالثاً الخ.

قول المكودي: [والكسرة] أي جنس الكسرة الصادق بكسرتين: كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة، وإنما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة لأنها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدي إلى قلبها ألفاً فيزيد التغيير مع اللبس، وإن لم تقلب لزم الثقل.

(وشذ طائي)، قول كدي: [إذا كانت متحركة] يعني وما قبلها مفتوح وهي هنا ساكنة، ولو قيل: إن المحذوف الأولى الساكنة والثانية المتحركة المقلوبة لكان ذلك قياساً، لكن يخالف قاعدة الباب من أن المحذوف الثانية، وإنما زاد الناظم مقولاً بالالف مع قوله طائي بالالف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طي بالياء كذا قيل، ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو شذ طائي لدخوله في عموم قوله آخر الباب: وغير ما أسلفته مقرر الخ لكان أولى، ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل المراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال في النسب غزيلي بسكون الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة.

وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير: وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره وحذف، و(من نحو) متعلق بـ (حذف) و(طائي) فاعل بـ (شد) و(مقولا) حال من (طائي) و(بالألف) متعلق بمقولا. ثم قال:

٨٦٦ - وَفَعِلِي فِي فَعِيلَةٍ أَلْتَزِمَ وَفَعِلِي فِي فَعِيلَةٍ حُتِمَ

يعني أن ما كان على وزن (فعيلة) نحو حنيقة تحذف منه تاء التانيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وأن ما كان على وزن (فعيلة) يضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضاً منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيقة حنفي وفي جهينة جهني. و(فعلي) مبتدأ وخبره (الترم) و(في فعيلة) متعلق بالترم، وإعراب عجز البيت كصدره، و(فعيلة وفعيلة) غير منصرفين للعلمية والتانيث. ثم قال:

٨٦٧ - وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنْ الْمَثَالِينِ بِمَا التَّاءُ أُولِيَا

يعني أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ما كان على وزن فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عددي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي. و(ألحقوا) يعني العرب، و(معل) مفعول بـ (ألحقوا) و(عريا) في موضع النعت لـ (معل) و(من المثالين) متعلق بمعل، و(بما) متعلق بالحقوا، و(ما) موصولة وصلتها (أوليا) و(التاء) مفعول ثان لـ (أوليا) والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا وهو العائد على (ما) وذكر في فعيلة وفعيلة من حذف يائهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلي العين أو مضعفها وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٦٨ - وَتَمُّمُوا مَا كَانَ كَالطُّوبَى وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

يعني أن ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم أي لا تحذف يائهما لثقل التضعيف والإعلال، ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى

(وفعلي في فعيلة التزم)، قول المكودي: [تحذف منه تاء التانيث الخ] قد مر هذا في قوله: وتا تانيث أو مدته لا تثبتا، وليس هذا هو المقصود هنا وإنما المقصود حذف الياء وفتح ما قبلها.

وقوله: [جهينة] اسم قبيلة واسم قلعة بطبرستان وقرية بالموصل.

(وألحقوا معل لام عريا)، قول المكودي: [فتقول فيهما عدوي الخ] لم يبين العمل والعمل في ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة لقوله سابقاً: وأول ذا القلب انفتاحاً، ثم الياء الثانية ألفاً، ثم الألف وأو لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [ومن المثالين متعلق بمعل] الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام.

(وتمموا ما كان كالطوبى)، قول المكودي: [لثقل التضعيف والإعلال الخ] بيان التضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جلييلة وهريرة التقي مثلاً فيحصل الثقل إن لم يقع إدغام وإن أدغم وقع زيادة التغير مع

بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما، وفهم من البيتين أن ما كان على فعيل صحيح اللام مجرداً من التاء يتم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلي وعقيلي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٨٦٩ - وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النِّسْبِ مَا كَانَ فِي تَشْنِيَةِ لَهُ أَنْتَسِبَ

يعني أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التنية، فتقول في نحو حمراء حمراوي كما تقول حمراوان، وتقول في علباء وكساء وحياء علباوي وكساوي وحياوي وعلباوي وكسائي وحبائي كما تقول في التنية وقد تقدم ذكر ذلك كله. (وهمن مبتدأ، و(ينال) يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و(ما) مفعول ثان بـ (ينال) إن ضم ياؤه وفي (ينال) ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول وإن كان ينال بالفتح فما مفعول وهي موصولة وصلتها (كان) و(انتسب) في موضع خبر (كان) و(في تنية) متعلق بـ (انتسب). ثم انتقل إلى النسب المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب إسناد، وتركيب مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٧٠ - وَأَنْسَبُ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا رُكِبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ ثَمّاً

يعني بالجملة المسمى بها وهو تركيب الإسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط، فمثال الجملة برق نحره فتقول في النسب إليه برقي، ومثال المزجي بعلبك فتقول في

اللبس، وبيان ثقل الإعلال أن نحو طويلة وجويرة إن حذفت منها الياء لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لقوله: من واو أو ياء بتحريك أصل الخ، فيكثر التغير حينئذ مع اللبس، وإن لم يقلبوا لزم الاستقلال.

وقوله: [ولم يمثل بفعيلة] مثاله في الملل جويرة وطويلة، وفي المضعف هريرة وقليلة.

وقوله: [وفهم من البيتين] أي السابقين على قوله: ونموا ما كان الخ، والأولى أن يقول أنه مفهوم من قوله: وألحقوا ملل لام عريا لأنه أصرح في المراد. (فإن قلت): ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين؟ وفعيل وفعيل المذكرين نحو تميم وعقيل حتى حذفت الياء الساكنة في النسب إلى الأول دون الثاني؟ (قلت): الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف، فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل.

(وهمز ذي مد ينال في النسب)، قول المكودي: [وتقدم ذلك كله] أي في قوله: وما كصحراء براو ثنيا. ونحو علباء كساء وحيا براو أو همز، إلى أن قال: وغير ما ذكر صحيح فنحو قراء بما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح. ثم أن مراد المصنف تشبيه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار في قوله: وما شذ على نقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق في محل التقيد والله أعلم.

(وانسب لصدر جملة)، قول المكودي: [يعني بالجملة الخ] أشار بهذا إلى أن الناظم أطلق في محل التقيد لأن ظاهره يقتضي صحة النسب إلى الجملة مسمى بها أم لا مع أنه لا ينسب إلا إلى الجملة المسمى بها، ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبيه بالمركب الإسنادي نحو حيثما مسمى بها فإنه

النسب إليه بعلي. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين: قسم ينسب إلى عجزه وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ولثان تمّا).

٨٧١ - إِضَافَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِأَبْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز، أولها: أن يكون مبدوءاً بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيري. وثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب وهو الكنية نحو أبي بكر فتقول فيه بكري. وثالثها: أن يكون الأول تعرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي، كذا قال الشارح وفيه نظر. الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي.

ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

٨٧٢ - فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يَخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

ينسب إلى صدره فتقول حيثي، وشذ في النسب إلى كنت كنتي ببقاء التاء، والقياس كوني برد الواو لزوال سبب حذفها، والكنية الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله: كنت وكنت، قال الشاعر:

فأصبحت كنتياً وأصبحت عاجناً وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذي يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر، وإنما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجي دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التانيث بدليل فتح آخر الكلمة التي قبله، وتاء التانيث تحذف للنسب عملاً بقوله سابقاً: وتا تانيث أو مدته لا تثبتا، فكذاك ما هو بمنزلتها. (ولثان تمّا. إضافة)، قول المكودي: [كذا قال الشارح وفيه نظر] بيانه أن أراد النسبة إلى غلام زيد قبل صيرورتها علماً وشيئاً واحداً فلا تتعين النسبة إلى الثاني بل يختلف باختلاف الإرادة، فإن أردت النسبة إلى غلام المضاف قلت فيه غلامي، وإن أردت النسبة إلى زيد قلت زيدي، لأن المضاف والمضاف إليه مهما بقيا على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة إليه على حدته، وإن أراد الشارح النسبة إلى غلام زيد بعد صيرورتها علماً وشيئاً واحداً ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من أفراد قوله بعد: فيما سوى هذا انسبن للأول، وقد اعتذر بعض عن الشارح بأنه لما لم يجد مثلاً يختص بقوله أو ما له مثل بما ذكر، ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الإضافي المبدوء بابن مثلاً للذي تعرف صدره بعجزه إشارة إلى أن الصواب حذف قول الناظم: أو ما له الخ. (فإن قلت): الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله: أو ما له التعريف، وأن المبدوء بابن أو أب من قبل ما تعرف فيه الأول بالثاني فيكون تكراراً مع قوله بعد: أو ما له التعريف بالثاني وجب، فلم خص المكودي الاعتراض بالشارح؟ (قلت): كلام المصنف وإن كان فيه التكرار ظاهراً فقد أجيب عنه بأن عطف ما له التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص، وإن أجيب عنه لأنه ليس هنالك شيء يدخل في قوله ما له التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاماً بل هو عينه، وما يقال أن العطف التفسيري لا يكون إلا بالواو وهنا باؤ، ويجاب عنه بأن أو في قوله أو ما له بمعنى الواو، وأما الشارح فمثاله غير صحيح.

يعني أن المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئي، فإن خيف لبس نسب إلى عجزه وإليه أشار بقوله: (ما لم يخف لبس كعبد الأشهل) يعني أنه إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول: شمسي ومنافي وأشهلي، لأنك لو نسبت إلى الصدر فقلت عبدي لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل، وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني.

و(لصدر) متعلق بـ (انسب) و(صدر ما) معطوف و(ما) موصولة وصلتها (ركب) و(مزجاً) مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج، و(لثان) معطوف على (صدر) و(إضافة) مفعول بتم، و(تم) في موضع الصفة (لثان) و(مبدوءة) نعت لإضافة، و(باب) متعلق بمبدوءة (أو ما) معطوف على ثان وهي موصولة، و(التعريف) مبتدأ وخبره (وجب) (له) متعلق بوجب والجملة صلة ما، و(في) متعلق بـ (انسب) و(ما) موصولة وصلتها (سوى) وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال فيما سوى هذي إشارة إلى المواضع المذكورة لكان أحسن، و(ما) مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس، ثم أن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن حذف منه اللام فهو إما جائر الجبر وإما واجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٨٧٣- وَاجْبُرْ بِرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلِفٌ

٨٧٤- فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي الثَّنِيَّةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَّةٍ

يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في الثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإيقاؤه على حاله، فتقول في يد وغد ودم: ويدي ويدي، وغدي وغدوي، ودمي ودموي، لأنك تقول

(ما لم يخف لبس كعبد الأشهل)، قول كدي: [لالتبس فلم يدر الخ] تبع في جعل هذا ليسا المصنف، والحق أن هذا من قبيل الإجمال لا من قبيل اللبس، لأن الإجمال كما مر في باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملاً للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المكودي: فلم يدر الخ، وأما اللبس فهو إفهام غير المراد وما هنا ليس منه والإجمال مغتفر، وقد قالوا في النسبة لمسلم ومسلمة مسلمي، وفي مسجد ومساجد مسجدي ولم ينظروا للإجمال الحاصل، فإن قالوا بجواز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح، وإن قلنا بعدم جوازه فهو دهم لقاعدة الباب، والأشهل صفة شخص، ومناف اسم صنم.

وقوله: [أو ما معطوف على ثان الخ] هذا الاعراب يقتضي أن ما مدخولة لانسب واللاء في لثان فيصير المعنى: وانسب للأول الذي التعريف وجب له بالثاني وهو فاسد لأن النسب فيه إنما هو للعجز أيضاً، والصواب أن ما معطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها، والتقدير وانسب لثان تم إضافة مبدوءة باللفظ الذي التعريف وجب له بالثاني.

(واجبر برد اللام)، قول المكودي: [فتقول في يد وغد الخ] أصلها يدي وغدي ودمي بسكون الدالين والميم اتفاقاً في الأول وعلى الخلاف في الآخرين، وخص المكودي هذه الأمثلة الثلاثة وهي كلها صحيحة

في تثنيتهما: يدان وغدان ودمان، وفي ثبة: ثبي وثبوي لأنك تقول في جمعها ثبات بغير رد.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وحق مجبور بهذي توفية) يعني أن ما جبر في الثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوباً نحو: أب وأخ وعضة وسنة، فتقول فيها: أبوي وأخوي وعضهي أو عضوي وسنهي أو سنوي على الخلاف في لاميها لأنك تقول في الثنية: أبوان وأخوان، وفي الجمع عضهات أو عضوات، وسنهات أو سنوات. (و(برد) متعلق بـ (اجبر) و(رد) مصدر مضاف إلى المفعول، و(ما) مفعول برد وهي موصولة وصلتها (حذف) و(منه) متعلق بحذف، و(جوازاً) مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير: واجبر جبراً ذا جواز، و(إن) شرط، و(رده) اسم (يك) و(ألف) في موضع خبرها، و(في جمعي التصحيح) متعلق بـ (ألف) و(حق مجبور) إلى آخر جملة إسمية مستأنفة. ثم قال: ٨٧٥ - وَيَأْخُ أَخْتَا وَيَابْنِي بِنْتَا الْحِقُّ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ

يعني أن (أختاً) إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى (بنت) قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز فيه ابني وبنوي، فمن أين يعلم أن بنتاً يقال في النسب إليها بنوي فقط؟ والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي، ولا يصح حمله على من قال ابني لعدم همزة الوصل في

العين إشارة إلى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة، فإن كانت معتلة وجب رد اللام وذلك نحو شاة فإن أصلها شوهة فحذفت الهاء لام الكلمة ارتباطاً بغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفاً فإذا نسب إليه قيل شاهي برد المحذوف وجوباً مع أنه لا يرد في الثنية وإنما يقال شاتان فيكون المصنف أطلق في محل التقييد.

وقوله: [في نحو ثبة ثبي وثبوي] (فإن قلت): جعل المكودي ثبة هنا مما حذفت لامي وجعله في قوله سابقاً وكمل المنقوص مما حذفت عينه. (قلت): أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيها مر اسم لوسط الحوض، أو نقول ما هنا وما مر اسم لوسط الحوض، لكن مشى هناك على قول وهنا على قول.

(في جمعي التصحيح) لا تظهره فائدة لذكر جمع المذكر السالم، قال الشاطبي: لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالم لأنه لم يأت علماً ولا صفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا يدخل هنا، وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالألف والتاء.

(وحق مجبور بهذي توفية)، قول المكودي: [وعضة الخ] العضة كل شجر يعظم وله شوك.

وقوله: [على الخلاف في لاميها الخ] ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واو لغة غيرهم.

وقوله: [وما مفعول برد الخ] غير صحيح وإنما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثي الملل اللام المحذوفة، ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير: واجبر برد اللام الاسم الذي حذف اللام منه.

بنت، وهذا الذي ذكره في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور، وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله: (ويونس أبى حذف التا) يعني أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتي، و(بأخ) متعلق بـ (ألحق) و(أختاً) مفعول بألحق، و(بتاً) معطوف على (أختاً) وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً للفارسي، و(يونس) مبتدأ وصرفه ضرورة، و(أبى) في موضع الخبر، و(حذف التا) مفعول بأبى. ثم قال:

٨٧٦ - وَضَعَفَ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَا ئِي

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لووكي ولا مسمى بها: لووي وكويو ولائي، وفي ذلك نظر، لأن ما يسمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب، وقد تقدم ذلك عند ذكر ما في التصغير. و(الثاني) مفعول بـ (ضاعف) و(من ثنائي) في موضع الحال من الثاني، و(ثانيه) مبتدأ، و(ذولين) خبره و(لين) بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع النعت لـ (ثنائي). ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ويونس أبى حذف التاء) يونس هو ابن حبيب الضبي نسبة لبني ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، قال أبو الخطاب: مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا بدخله شيء إلا بعسر فإذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر، عاش ثماناً وثمانين سنة ولم يتزوج ولم تكن له همة إلا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه، توفي سنة اثنين وثمانين ومائة.

قول المكودي: [وفصل بين حرف العطف والمعطوف الخ] بل لا فصل حقيقة بل إنما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز لأن ابن معطوف.

(وضعف الثاني من ثنائي)، قول المكودي: [مسمى بها لووي الخ] فك المكودي الإدغام في الواوين في لو تبعاً للشارح والكافية ولا وجه له لأنه ليس من باب حي والمتعين الإدغام وهو الذي في المرادي والتوضيح والأشموني.

وقوله: [وكويو] لما ضعفت ياء كي ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله: وحتم قلب ثالث يعن.

وقوله: [ولا ئي] إن قلنا ان همزة زيدت أولاً فلا يقال في النسب إلا لا ئي بالهمز، وإن قلنا إن الألف ضعفت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لا ئي بالهمز ولاوي بالواو.

وقوله: [وفي ذلك نظر الخ] نظره ساقط لأن التصغير لا يكون في الأسماء المتمكنة فلا يأتي تصغير لفظ إلا بعد التسمية به أولاً ثم يصغر بخلاف النسب، فكما ينسب للأسماء ينسب لغيرها كالحرف، لكن إن نسب إلى الحرف كمل وأعرب فلا يكمل حيثئذ إلا عند النسب، قال بعض: ومفهوم قول المصنف ذولين أن الثاني إذا كان صحيحاً جاز النسب إليه من غير تضعيف وجاز تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هلي بتخفيف

٨٧٧ - وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةٌ مَا أَلْفَا عَدَمٌ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ

يعني أن ما حذفت الفاء وكانت لامه ياء (كشية) ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو وفتح عينه فتقول: وشوي وودوي، وفي قوله (وفتح عينه التزم) موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوي، وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدي، وفهم منه أيضاً أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ وإن يكن شرط. (وما) اسم (يكون) وهي موصولة وصلتها (عدم) و(الفا) مفعول بعدم، و(كشية) خبر يكن و(الفاء) جواب الشرط وخبره مبتدأ، و(فتح عينه) معطوف عليه، و(التزم) في موضع الخبر عنها وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر. ثم قال:

اللام وهي بتشديدها، ثم كان ينبغي للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله: وإن يكن كشية الخ لأن الكلام كان في الثلاثي المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقبه الثلاثي المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره.

(وإن يكن كشية ما ألفا عدم)، قول المكودي: [فتقول وشوي وودوي الخ] بكسر الواوين وفتح الشين والدال، وبيان ذلك أن أصل شية وشي بكسر الواو وسكون الشين لا وشية خلافاً للتصريح، ثم نقلنا كسرة الواو إلى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التانيث فصار شية، ثم أردت النسبة إلى شية رددت فاءها وحذفت هاء التانيث فصار بعد النسب وشي بثلاث كسرات وثلاث ياءات ففتحت الشين أو الدال دفعا لمزيد الثقل فقلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واواً لقوله سابقاً: وحتم قلب ثالث يعن، ومثل هذا يقال في ودوي، والشية لمعة سوداء في أبيض أو لمعة بيضاء في لون أسود وهذا معنى قول الجوهري: كل لون يخالف معظم اللون، والدية معلومة.

وقوله: [والأخفش يتركها الخ] أي يردها إلى سكونها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفاً لعدم تحرك ما قبلها فتبقى الياء لام الكلمة في النسب.

وقوله: [نحو عدة] مصدر وعد وأصله وعد بكسر الواو فتقلت حركتها إلى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث، وبقي على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف العين نحو يرى إذ أصله يرى نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فإذا سميت شخصاً بقولك يرى قلت في النسب يرئي برد الهمزة وكسرها وفتح ما قبلها، ولذا لو قال المصنف:

وإن يكن أو كيرى ما عدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسألتين: قوله: [وكان حقه أن يقول الخ] هذا صريح في أن التزم عند ماضي مبني للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد المذكور وجبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك. (ولا يقال) إنها نسخة غير مروية. (لأننا نقول) المغرب لم تثبت فيه نسخة.

٨٧٨ - وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جميعته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحد ونسب إليه، كقولك في النسب إلى فرائض فرضي، وفهم من قوله: (إن لم يشابه واحداً بالوضع) أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحد كعباديد، والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيها عباديدي وأنصاري. (والواحد) مفعول بـ (اذكر) و(ناسباً) حال من الضمير المستتر في (اذكر) و(للجمع) متعلق بناسباً، و(إن) شرط وحذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

٨٧٩ - وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ أَلْيَا فَقِيلَ

فذكر ثلاثة أوزان، الأول: (فاعل) بمعنى صاحب كذا نحو: تامر، ولابن، وكاس، أي صاحب تمر، وصاحب لبن، وصاحب كسوة. الثاني: (فعال) في الحرف غالباً نحو: حداد، وبزاز، وخراز. و(فعل) بمعنى صاحب كذا نحو: طعم ولبس، بمعنى ذي طعام، وذو لباس. و(مع) متعلق بـ (أغنى) و(فعل) مبتدأ وخبره (أغنى). ثم قال:

٨٨٠ - وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصَرَا

(والواحد اذكر ناسباً للجمع)، قول المكودي: [فرضي] (فإن قلت): فرائض جمع فريضة لا جمع فرض فكيف يقال إنه واحد له؟ (قلت): لما رددته إلى المفرد الذي هو فريضة حذفت الياء وقلت الكسرة قبلها فتحة عملاً بقوله سابقاً: وفعل في فعيلة التزم، وقول الناس فرائضي خطأ، وحمل كدي الجمع على جمع التكسير خصوصاً وغيره على الجمع اللغوي الصادق على المثني وجمعي التصحيح والتكسير والكل صحيح. انظر ما مر لنا عند قوله: وعلم التثنية احذف للنسب.

وقوله: [كعباديد] الفرق من الناس والخيال الذاهبون في كل وجه وطريق وموضع.

وقوله: [ما سمي به كأنصار الخ] هو في الأصل جمع ناصر ثم صار علماً على الأوس والخزرج، اعترض تمثيله بأنصار بأنه لا يدخل في كلام المصنف وليس مراداً له ولا يفهم منه إذ هو مفرد حقيقة كما أفصح عن ذلك الموضح في قوله إنه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأنمار علمي قبيلة مما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا وتأمله.

(ومع فاعل وفعال)، قول المكودي: [وبزاز] بزائين نسبة لبزاز بائع البزوهي الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقبل أن ورود هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذي يقتضيه قوله بعد: وغير ما أسلفته الخ ان جميع ما تقدم قياسي ومنه ما هنا ففيه شبه تعارض ولم يجيبوا عنه.

(وغير ما أسلفته)، قول المكودي: [بصري بكسر الخ] انظر هذا ما نص عليه أهل اللغة من أنه يقال بصرة بضم الباء وفتحها وكسر ها.

يعني أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط في النسب اقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير، ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصري بكسر الياء، وإلى الدهر دهري بضم الدال، وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي. و(غير) مبتدأ، و(ما) موصولة وصلتها (أسلفته) والضمير العائد على الموصول الهاء في (أسلفته) و(مقرراً) حال من الهاء، و(اقتصر) خبر عن (غير) و(على الذي) متعلق بـ (اقتصر) و(ينقل منه) صلة (الذي) والضمير العائد على (الذي) الهاء في (منه).

الوقف

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً وتسكين ما قبله نحو: قام زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً نحو: قام زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدي. وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفاً بعد فتحة وهذه هي اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

وقوله: [وإلى الدهر دهري] يقال للشيخ الكبير الذي عاش دهرًا طويلاً.

وقوله: [واقتصر خبر عن غير] لم يبين نائبه والظاهر أنه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أي في ذلك الغير على الذي، ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الإخبار بالطلب والله تعالى أعلم.

الوقف

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب أن في كل منها حدوث شيء لم يكن في الكلمة، ففي النسب زيادة الياء وفي الوقف إبدال التنوين بعد الفتح ألفاً وحذفه بعد غير الفتح. والوقف لغة الحبس واصطلاحاً عرفه كدي بقوله: قطع النطق عند آخر الكلمة، واعترض هذا بأن الحركة لا أول لها ولا آخر، وأجيب بأن إضافة آخر إلى الحركة من إضافة الصفة للموصوف أي الحركة الأخيرة، واعترض أيضاً بأنه حينئذ لا يشمل إلا الروم دون الوقف على السكون، فالأولى إبدال الحركة بالكلمة وهو الذي في المرادي والأزهري ويوجد في بعض نسخ المكودي المصححة.

قول المكودي: [حذف التنوين مطلقاً الخ] أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة وإعرابه حينئذ أن تقول في زيد من قام زيد بالسكون إنه فاعل بquam مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر.

وقوله: [وإبدال التنوين الخ] هذه لغة الأزدي فيكون الإعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الإشباع لكن يلزم على هذه اللغة في حالة الجر الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم وفي حالة الرفع وقوع الواو في آخر الاسم المعرب وقبل الواو ضمة، وأجيب عن هذا بأنه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض.

٨٨١ - تَنْوِينًا أَثَرُ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًا وَتَلَوْ غَيْرَ فَتَحٍ اخْذِفًا

يعني أن التنوين إذا كان أثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً، وإذا كان أثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة، والمراد بالفتح فتح الإعراب. (وتنويناً) مفعول أول بـ (اجعل) و(وقفاً) مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في (اجعل) أو مفعول له، و(اثر) ظرف متعلق باجعل، وألف (احذفاً) بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

٨٨٢ - وَاخْذِفْ لِقَوْفٍ فِي سَوَى اضْطِرَارٍ صِلَّةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

يعني أن صلة هاء الضمير في الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو: رأيتَه ومررت به فتقف عليهما بالسكون. وفهم من قوله (غير الفتح) أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها، والمراد بالفتح هنا فتح البناء. وفهم من قوله (في سوى اضطرار) أن الوقف أتى

(تنويناً أثر فتح اجعل ألفاً)، قول المكودي: [والمراد بالفتح فتح الإعراب الخ] هذا سهو منه رحمه الله إذ لا فرق بين فتحة الإعراب نحو رأيت زيدا وبين فتحة البناء وبها اسم فعل بمعنى اعجب إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية. (فإن قلت): قول الناظم فتح إنما يشمل الوقف على المبني لأن الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على المعرب. (قلت): كون الفتح من ألقاب البناء إنما اصطلاح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء والإعراب وهذا هو الذي سلك المصنف هنا، وإنما وجب إبدال التنوين بعد فتح ألفاً لسكون النون في الغنة تشبه حرف اللين وخص الإبدال بالألف وإن كان الشبه عاماً، لحفة الألف وثقل الواو والياء في أنفسهما سمياً إذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، ثم إن الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين في حالة الرفع والجرح وحكمه أنه يسكن، وأجاب بعض بأن قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لأنه لما حذف التنوين بقي ما قبل محركاً فهو من أفراد، ولعله لأجل هذا سيشمل المكودي هناك للمحرك بالمتون كدرهم وضارب.

وقوله: [واثر ظرف متعلق باجعل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة تنويناً والتقدير: اجعل تنويناً واقعاً إثر فتح ألفاً.

(واخذف لوقف في سوى اضطرار)، قول المكودي: [يعني ان هاء الضمير الخ] هكذا في بعض نسخه وهي لا معنى لها، والأولى أن يقول يعني أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف في سوى الضرورة.

وقوله: [نحو رأيتها الخ] العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظاً ولا عبرة بكونها في محل نصب كمثال المكودي أو في محل جر نحو مررت بها، وإنما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلها وخفتها، واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للإشباع وهو الحق.

وقوله: [والمراد بالفتح الخ] هذا لا يحتاج إليه لأن من المعلوم أن الضمير مبني فحركته حركة بناء.

على الواو والياء في الاضطرار، و(لوقف) متعلق بـ (احذف) واللام للتعليل، و(في سوى) متعلق باحذف، و(صلة) مفعول باحذف، و(في الإضمار) متعلق بصلة. ثم قال:

٨٨٣ - وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنُونًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ

يعني أن (إذا) التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفاً لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول (إذا). وفهم من قوله (وأشبهت) أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو التشبيه ولذلك ذكر بعضهم أن الوقف عليها بالنون على الأصل، و(إذا) فاعل بـ (أشبهت) و(منونا) مفعول بأشبهت، و(نصب) في موضع الصفة بـ (منونا) و(نونها) مبتدأ، و(قلب) خبره، و(ألفاً) حال من الضمير في (قلب). ثم قال:

٨٨٤ - وَحَذَفَ يَا الْمُنْقُوصَ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمًا

يعني أن حذف الياء من المنقوص المتون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها، فشمّل المرفوع نحو هذا قاض، والمجرور نحو مرت بقاض بحذف الياء فيهما. وفهم من قوله (ما لم ينصب) أن الياء لا تحذف من المنصوب. وفهم مما تقدم في قوله: (تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً) أن المنقوص المتون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفاً نحو رأيت قاضياً. وفهم من قوله (أولى من ثبوت) أن جواز الوقف عليهما بالياء

وقوله: [إن الوقف أتى على الواو الخ] فمثاله على الواو: ومهمه مغرة أرجاؤه، ومثاله على الياء: تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله. إثبات الواو في أرجاؤه والياء في قتاله لفظاً لا خطأ، لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين، وأخذ من المصنف أن صلة الفتح لا تحذف يعني إلا ضرورة كقوله: والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والأصل بها فنقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف.

وقوله: [متعلق بصلة] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الإضمار على الضمير، والتقدير صلة غير الفتح الواقع في حركة الضمير أو في بمعنى على ولا حذف للمضاف أي الواقع على الضمير.

(وأشبهت إذا منونا نصب) كان ينبغي أن يقدم هذا البيت على البيت قبله، ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح في تقديمه.

قول المكودي: [التي هي من النواصب] خص كلام الناظم بالناسب والحق الإطلاق كما هو ظاهره، فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى: ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والأسماء المنونة ووجه ثلاثة: التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح.

وقوله: [وألفاً حال الخ] الحق أنه مفعول ثان لقلب.

(وحذف يا المنقوص ذي التنوين) إنما كان حذف الياء في المنقوص المتون المرفوع أو المجرور أولى من

مرجوح نحو: هذا قاضي، ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص النون، وأما غير النون فقد أشار إليه بقوله:

٨٨٥ - وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدَّ أَلْيَا اقْتُفِي

يعني أن المنقوص غير النون بالعكس من النون فأثبت الياء فيه أولى من حذفها نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ويعني به (غير ذي التنوين) المقرون بآل، وما ذكره من أنه عكس النون وإنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل، وأما المنصوب فليس في الوقف عليه إلا إثبات الياء، وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي). نحو مر لزوم رد اليا اقتفي) يعني أن نحو (مر) اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزوم رد الياء فتقول: ذا مري، ومررت بمري، وإنما لزم فيه رد الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرثي على وزن مفعول فنقلت حركة الهزمة إلى الراء وحذفت الهزمة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافاً به.

وقوله (وحذف يا المنقوص) مبتدأ، و(ذي التنوين) نعت لـ (منقوص) و(ما) ظرفية مصدرية، و(أولى) خبر المبتدأ، و(من ثبوت) متعلق بأولى و(فاعلاً) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، و(غير ذي التنوين) مبتدأ وخبره (بالعكس) و(لزوم) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردٌّ ورد مصدر أيضاً وهو مضاف إلى المفعول، و(اقتفي) خبر المبتدأ، و(في نحو) متعلق باقتفي.

ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء التانيث أو غيرها، فإن كان تاء التانيث

إثباتها ساكنة لأنها محذوفة في الوصل فكان بقاؤها محذوفة في الوقف أولى لأنه محل راحة، وإنما جاز الوقف عليهما بالياء على مرجوح لأن الياء إنما حذفت للتنوين ولا تنوين في الوقف فترجع الياء وإنما ثبتت الياء في المنصوب في الوقف تبعاً للوصل. (وغير ذي التنوين بالعكس)، قول المكودي: [وما ذكره من أنه عكس الخ] هذا تقييد كلام الناظم، وقد يقال إن القيد مأخوذ من المصنف لأن آل في التنوين للعهد والمعهود ذو التنوين بقيده وهو ما لم ينصب، ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو إثباتها ساكنة خلاف ما في يس، وإنما كان الراجع في المرفوع والمجرور الإثبات تبعاً للوصل وجاز الحذف فرقاً بين الوقف والوصل.

(وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي)، قول المكودي: [من أرى] أصل الماضي أرى بهمزيين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم، نقلنا حركة الهزمة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهزمة تخفيفاً ومضارعه يرأى وأصله يرئى ففعل به ما ذكر في الماضي فتقول في اسم الفاعل مر براء منونة أصله مرثي بضم الميم وسكون الراء وكسر الهزمة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به ما مر في الماضي فصار بعد حذف الهزمة مري ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى آخر ما للمكودي.

ثم إن مراد الناظم بنحو مر بنا لا يبقى فيه من أصول الكلمة عند الوقف إلا حرف ساكن فيصدق بمحذوف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو يقي مسمى به مضارع وقى وأصله يوقي وقعت السور بين

وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

٨٨٦ - وَغَيْرَهَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكَّنُهُ أَوْ قَفَ رَائِمَ التَّحَرِّكَ

يعني أن غيرها التائيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والأصل التسكين، وأما الروم فهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث، وفهم من استثنائه هاء التائيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من المحرك وسنين بعد كيف يوقف عليها، و(غير) منصوب بفعل مضمر يفسره (سكنه) و(أوقف) معطوف على (سكنه) و(رائم التحرك) حال من الفاعل المستتر في (قف). ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٨٨٧ - أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قَفَ مُضْعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

الإشمام هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة حالة سكون الحرف، وفهم من قوله (الضمة) أنه

عدوتها الياء والكسرة فحذفناها فلا نقول في الوقف عليه إلا يقي بالإثبات لأنه لو حذفنا الياء وسكننا ما قبلها يلزم عليه الاجحاف المذكور في مر.

وقوله في التوطئة: [جاز فيه السكون الخ] اقتصر على أوجه خمسة تبعاً للنظام، وإلا فأوجه الوقف سبعة بزيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم في بيت نصه:

ونقل حذف وإسكان وتبعها لتضعيف والروم والإشمام والبدل

(وغیرها التائيث من محرك)، قول المكودي: [والأصل والتسكين الخ] إنما كان الأصل في الوقف السكون لمناسبته للوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسب، وقيل لإعطاء الحرف الأخير مقابل ما أعطي الحرف الأول إذ الابتداء لا يكون بساكن، وقيل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

وقوله: [فهو إخفاء الصوت بالحركة] أي يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاصاً ولا يتمها.

وقوله: [ويجوز في الحركات الثلاث الخ] لكن في الفتحة لا بد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور، وذهب الفراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على المفتوح بالروم لأنه يشبه التثاؤب وهو انفتاح الفم عن الكسل والملل، ثم الأولى للنظام أن يقول: وغيرتا التائيث الخ لأن الكلام فيما هو بصدد الوقف لا في الموقوف عليه بالفعل والتاء إنما تصير هاء في الوقف بالفعل.

(أو أشمم الضمة)، قول كدي: [حالة سكون الخ] أي بعد سكون الحرف لأنه نص غير واحد على أن الإشمام إنما يكون بعد السكون، ومعنى الإشارة بالشفيتين أن تسكن الحرف الأخير أولاً ثم تضم شفيتك وترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراها المخاطب مضمومتين فيعلم الذي يراك أنك أردت بضمهما الحركة، فالإشمام لا يدركه الأعمى لأنه لا يسمع وإنما يرى، ولذا قال ابن بري في الدر واللوامع:

مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة، و(الضمة) مفعول بـ (اشمم) و(اشمم) معطوف على (أوقف). ثم أشار إلى الرابع فقال: (أوقف مضعفاً. ما ليس همزاً أو عليلاً إن قفا).

٨٨٨ - مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقِلَا لَسَاكِنَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت، فتقول في جعفر وضارب ودرهم: جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف، و(أوقف) معطوف على (اشمم) و(مضعفاً) حال من الضمير المستتر في (أوقف) و(ما) مفعول بمضعف وهي موصولة وصلتها (ليس) و(همزاً) خبر (ليس) و(عليلاً) معطوف على (همزاً) و(إن قفا) شرط أي تبع، و(محركاً) مفعول بـ (قفا).

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (وحركات انقلا. لساكين تحريكه لن يحظلا) يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله (لساكين) واحتز به من المتحرك فلا ينقل إليه.

وصفة الإشمام إطباق الشفة بعد السكون والضرب لا يره

وقوله: [ولا يجوز في الفتحة الخ] لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهاً لهيئة الفم ولا بد من التأويل في عبارة المصنف بأن نقول: أو أشمم الحرف الضمة.

(أوقف مضعفاً)، قول المكودي: [وهذه الشروط كلها مفهومة الخ] المراد بالفهم هنا الأخذ وإلا فالشروط مصرح بها، وجملة الشروط خمسة: أن لا يكون الحرف الأخير همزة ولا ألفاً ولا واواً ولا ياء ولا ساكناً ما قبله، وإلا فلا يوقف بالتضعيف على شيء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أو عليلاً شرط واحد والمال واحد، ومثال المحترزات على الترتيب خطأ ونحشى ويدعو ويرمي وزيد، وإنما منع من الوقف بالتضعيف في ذلك لأن الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه، ولأن حرف العلة ثقيل، ولأن في الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه، وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركاً لأنه هو الموضوع خلاف ما في التصريح الخ ولذا قال المكودي: أولاً يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع.

وقوله: [ومحركاً مفعول بقفا] في كلام المصنف عيب من عيوب القوافي وهو التضمين الذي هو توقف آخر البيت الأول على الثاني أو وله وما هنا كذلك لأن قفا متوقف على محركاً.

(وحركات انقلا) أطلق الناظم في الحركة فظاهاه لا فرق بين حركة الإعراب والبناء، والحق التخصيص بحركة الإعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد ولم يمثل المكودي للوقف بالنقل، ومثاله الصبر في قراءة أبي عمرو: ﴿وتواصوا بالصبر﴾ بكسر الباء المنقولة من الراء.

قول المكودي: [وذكر له في هذا البيت شرطين] يعني وسيدكر في البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضوع خمسة باعتبار أن قول الناظم تحريكه لن يحظلا صادق بشرطين: أن لا يكون

والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار، والواو والياء لثقل الحركة فيها نحو قنديل وعصفور، والمضغف نحو الجدلان نقله يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الصرف، وبقي عليه شرط ثالث خلافاً في نبه عليه بقوله:

٨٨٩ - وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكَوْفٍ نَقْلًا

يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إذا كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز الكوفيون ذلك، وفهم من قوله (سوى المهموز) أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطء بنقل الفتحة في جميع ذلك. ثم قال:

٨٩٠ - وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُتَنَبِّعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ

يعني أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير ممتنع فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو غير موجود، ولا في انتفعت ببسر انتفعت ببسر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول منه همزة جاز وإليه أشار

قابلاً للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه، وجعلها المكودي شرطاً واحداً شاملاً لصورتين والمأل واحد.

وقوله: [فلا ينقل إليه الخ] مثاله درهم لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى.

وقوله: [والآخر أن يكون الخ] في بعض النسخ: والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لا يقبل الحركة وشمل الألف الخ، فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذي لا يقبل الحركة ظاهراً، وفي بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعاً.

وقوله: [وبقي عليه شرط ثالث الخ] الأولى أن يقول: وأشار إلى شرط ثالث خلافاً لأنه بقي شرط رابع سيشير إليه، والتعبير بالبقاء يقتضي أنه لم يبق شيء آخر يذكر بعد.

(ونقل فتح من سوى المهموز)، قول المكودي: [لأن المفتوح الخ] الأولى في التعليل أن الضمة والكسرة قورتان فحافظ أهل اللغة عليهما بنقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفر وأحذقها قاله الجاربردي وإلا فيقال على تعليله أن الموضوع مختلف.

وقوله: [نحو رأيت الخبء الخ] بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبيء وستر في غيره والردء المعين، والبطء ضد السرعة، والبطء أيضاً طير من طيور الماء الواحد بطة مثل تمر وتمريرة.

(والنقل إن يعدم نظير)، قول المكودي: [وهو خاص بالأفعال] يعني وهو قليل في الأسماء وإلى المهمل والقليل أشار في الألفية بقوله: وفعل أهمل والعكس يقل.

بقوله: (وذاك في المهموز ليس يمتنع) الإشارة بذاك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظر يعني أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهزمة فتقول في نحو هذا رداء هذا رداء وممررت بالكفاء. و(حركات) مفعول به (انقلا) وألف انقلا بدل من النون الخفيفة، و(لساكن) متعلق بانقلا، و(تحريكه) مبتدأ، و(لن يحظلا) أي يمنع خبر المبتدأ، و(نقل فتح) مبتدأ، و(من سوى) متعلق بنقل، و(لا يراه بصري) جملة في موضع خبر المبتدأ، و(كوف) مبتدأ، و(نقلا) في موضع الخبر، و(النقل) مبتدأ وخبره (يمتنع) و(إن يعدم نظير) شرط محذوف الجواب، و(ذاك) إشارة إلى النقل وهو مبتدأ، و(ليس يمتنع) خبره، و(في المهموز) متعلق به (يمتنع). ثم قال:

٨٩١ - فِي الْوَقْفِ تَأْنِيثُ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء، واحترز بتاء التأنيث من التاء التي ليست للتأنيث نحو فرات، واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت، واحترز بقوله (إن لم يكن الخ) من نحو أخت وبنت، وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجها بقوله:

٨٩٢ - وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

أي قل جعل التاء هاء أي في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات

(وذاك)، قول المكودي: [هذا رداء الخ] الرداء صاحب والكفاء المثل.

(إن لم يكن بساكن صح وصل) منظومه صادق بصورتين: الأولى أن يكون ما قبل التاء محركاً ورحمة وقصعة وفاطمة وحمزة لا فرق بين كون المدلول مذكراً أو مؤنثاً. ثانيهما: أن يكون ما قبل التاء ساكناً معتلاً ولا يكون إلا ألفاً نحو صلاة وفتاة وحصاة وهذا الأخير سيأتي عند المكودي وقلبت هاء فيها إذا كان ما قبلها محركاً فرقاً بين الوقف عليها والوقف على التاء الأصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيها إذا كان قبلها ألف لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً بدليل أن المتحرك يقلب ألفاً في بعض المواضع كقام أصله قوم.

قول المكودي: [وفهم منه أن الساكن الخ] قد علمت أن هذه هي الثانية من صورتين المنطوق ففي كلامه تخطيط، وأما الأولى فلم يذكرها هنا بل ذكرها عند قوله: وغير ذين بالعكس انتمى وما كان ينبغي له هذا بل كان ينبغي له أن يشرح منظوم النظم بصورتين ثم يتعرض للمفاهيم.

وقوله: [ودخل في ذلك الخ] أي في قول المصنف الاسم مع ما بعده، وأشار المكودي بهذا إلى أنه أطلق الاسم على ما يشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وما ضاهاه ويكون قوله بعد: وقل ذا في جمع تصحيح الخ تفصيلاً له.

قول كدي: [كأولات وهيهات الخ] قد مر في صدر الكتاب أن أولات اسم جمع لا مفرد له من لفظه

وإلا عرف في ذلك الوقف بالتاء، ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناء من المكرماه. وقوله: (وغير ذين بالعكس انتمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه، فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه، والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم: يا أهل سورة البقرة، فقال مجيباً: ما أحفظ منها ولا آية. (وتاء تأنيث الاسم) مبتدأ وخبره (جعل) وفي (جعل) ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل، (وها) مفعول ثان، (وإن لم يكن) شرط وفي (يكن) ضمير هو اسمها عائد على (تا) وخبر يكن (وصل) و(بساكن) متعلق بوصل، (وصح) في موضع النعت لساكن. ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه، وأكثر ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزءاً كلم

وإنما له مفرد من معناه وهو ذات، وأما هيهات فهو بكسر التاء جمع هيهات بفتحها، وأصل هيهات المفرد هيهية أو هيهوة تحركت الياء أو الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار هيهات، فإن جمعته حذفت الألف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء ولم يسلم فيه بناء المفرد فرقاً بين جمع العرب والمبني فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث في الصيغة والجمع بالألف والتاء وخالفه في عدم سلامة الواحد كذا ذكروا، قال بعض المحققين: الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع في الصيغة وفي كون آخره تاء ولا يحتاج للتكلف الذي ذكرنا أولاً المنقول عن مجبر وغيره.

وقوله: [قول بعضهم النخ] مثله قوله الأزهري: حكاه قرطب عن بعض طييء الخ، وكلاهما يوهم أنه ليس بحديث مع أنه رواه الطبراني في الأوسط والكبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما أخبر بموت ابنته رقية قال: الحمد لله دفن البنات من المكرمات، وأجيب بأن الذي في الرواية الوقف بالتاء، والمروي عن بعض العرب الوقف بالهاء فلا منافاة، ومعناه دفن البنات من إكرامهن، وقيل من إكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب، وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمني موتها:

أحب بنيقي وأود أي	دفنت بنيقي في قعر لحد
وما هذاك عن بغض ولكن	خافة أن تذوق الذل بعدي
فربما تزوجها لثيم	فيشتم والدي ويسب جدي
وربما يطلقها سريعاً	فترجع بيتها وتذوق فقدي
وربما يموت الزوج عنها	فتبكي بعده وتنبك بعدي
دعوت الله أن تكسي بلحد	ولو كانت أعز الخلق عندي

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فأجابه بقوله:

فهذا هم واحدة تراه فكيف بهن عشر هن عندي

(وغير ذين بالعكس انتمى)، قول كدي: [ومنهم قولهم: يا أهل سورة البقرة النخ] قائل هذا ثابت بن قيس الأنصاري لما كان يقاتل مع المسلمين مسلمة الكذاب وحزبه، واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فأراد أن يجمع إليهم من كان يجاهد في زمن النبي ﷺ لأنهم يصبرون على ملاقات العدو أكثر من غيرهم لقوة إيمانهم. (فإن قلت): المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة؟ (قلت): أجيب

يعطه، ووقفاً كاعطه، وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله في على م فقلت علامة. وقد تزايد في غيرهما كما سيأتي، فأما لحاقها بعد الحرف المحذوف الأخير فقد أشار إليه بقوله:

٨٩٣- وَقَفَ بِهَا السَّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

يعني أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه، والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه، إلا أن لحاقها في نحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٤- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَسِعَ تَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رُعُوا

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم، فتقول في لم يعط وأعط: لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء، وفي نحو وقه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة. و(بها) متعلق بـ (قف) وقصرها ضرورة، و(على الفعل) متعلق بقف أيضاً، و(المعل) نعت للفعل، و(يحذف) متعلق بالمعل، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بحتماً، وما موصولة وصلتها كع. و(مجزوماً) حال من (كسع) والواو في (رُعُوا) عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

بأن الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعايشتهم نطق المصطفى ﷺ به، والمجيب لثابت رجل من طمىء.

وقوله في التوطئة: [ووقفاً] المراد بالوقف في كلامه البناء.

(وقف بها السكت على الفعل المعل) سميت هذه الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندهما يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكون الحرف الأول.

(كأعط من سأل) في الكلام حذف به يستقيم الكلام، والأصل كالوقف على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه وإلا فأعط في مثاله في اللفظ في الوصل لا في الوقف، ومفعول أعط الثاني محذوف والتقدير أعط من سأل سؤله، وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه، ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الإنسان من كتابه.

(وليس حتماً في سوى ما كع أو. كسع مجزوماً) اعترض ابن هشام وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاختصار على قوله كع وهو الأمر الباقي على حرف واحد لأنه هو الذي تجب فيه هاء السكت، وأمل المضارع الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الإتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف، وإنما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر

٨٩٥- وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حَذِفَ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْهَاءُ إِنْ تَقِفَ

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها في الوقف ولحقها هاء السكت واحتز بقوله (ما في الاستفهام) من الموصولة والشرطية والمصدرية، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا تلحقها هاء السكت، وفهم من قوله (إن جرت) أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت، وشمل قوله (إن جرت) المجرورة بحرف الجر نحو عمه وله، والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء وإلى ذلك أشار بقوله:

٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى

يعني أن المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف، وفهم منه أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ثم مثل ذلك بقوله (اقتضاء م اقتضى) هذا مثال المجرورة بالإضافة، ف (اقتضاء) مضاف لم، فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيدا اقتضاء مه، و(ما) مبتدأ، و(إن) حرف شرط، و(حذف ألفها) جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر

الباقى على حرف واحد لثلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكن الحرف أو الوقف على المتحرك إن حرك، وفي المضارع لو سكن لبقى على حرفين.

(وما في الاستفهام إن جرت حذف. ألفها)، قول المكودي: [حذف ألفها في الوقف] ظاهره أن ألفها إنما تحذف في الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلاً أو وقفاً، والذي يتوقف على الوقف هو لحاق هاء السكت حفظاً للفتحة الدالة على الألف وعبارة الناظم ناطقة بالمراد، وفي بعض نسخ المكودي المصححة بإسقاط الوقف وهي الصواب.

وقوله: [من الموصولة والشرطية الخ] مثال الموصولة: مررت بما مررت به، ومثال الشرطية: بما تفرح أفرح، ومثال المصدرية: عجبت مما تضرب أي من ضربك، وإنما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها، وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظاً وتقديراً بخلاف باقيها.

وقوله: [إن المرفوعة والمنصوبة الخ] مثال المرفوعة: ما عندك، ومثال المنصوبة: ويسألونك ماذا ينفقون، فما مفعول ثانٍ يسألون على أن ذا ليست مركبة مع ما.

(وليس حتماً في سِوَى مَا انْخَفَضَ. باسم) والفرق بين المجرورة بالإضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين في الأول لحاق هاء السكت دون الثاني أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجاء فإذا حذف الألف بقي أكثر من حرف، وأما المضاف فهو يدل على معنى منفصل عن المضاف إليه، فلو كانت ما الاستفهامية مضافاً إليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجب الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء.

(كقولك اقتضاء م اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال: فإن كان مخفوضاً باسم فيتحتّم فيه هاء

المبتدأ، والظاهر أن قوله (في الاستفهام) متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في (وأولها) مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان، و(إن تقف) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(حتماً) خبر (ليس) وفي (ليس) ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، و(في سوى) متعلق بـ(حتماً)، و(ما) موصولة وصلتها (انخفض) و(باسم) متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعلن الآخر وما الاستفهامية فقال:

٨٩٧- وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٨- وَوَصَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَذُّ فِي الْمَدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء الدائم الذي يستحسن

السكت كقولك الخ، قيل: وأصل التركيب اقتضى اقتضاء م أي أخذ دينه من مدينه أخذاً أي شيء صفته يعني هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدم م مع المضاف لأن الاستفهامية لها الصدارة، فعلى هذا يكون الكلام أولاً وآخرأ من شخص واحد سائلاً بذلك، لكن يلزم عليه حيث قدمت م لصدارتها أن يكون ذلك وصلاً لا وقفاً، فكيف يؤق بهاء السكت التي الكلام فيها ويكون خروجاً عن الموضوع. (قلت): والذي يظهر أن قوله اقتضى يعني زيد مثلاً إخبار من شخص بقبض زيد دينه، فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاء مه هل برفق أو بصعوبة فتكون ما في محلها ويوافق الموضوع ويكون العامل في اقتضاء محذوفاً.

قول المكودي: [تقديره أعني الخ] الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة ما تقديره وما الواقعة في الاستفهام.

(ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

ويوجد أيضاً عقبه شرحاً له: ذكر في هذا البيت أن هاء السكت إنما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وإنما تتصل به على وجه الشذوذ وإليه أشار بقوله ووصلها الخ، لكن قول الناظم ووصلها البيت يغني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ.

ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره محتمل صوراً ثلاثاً لأن النفي الذي هو غير إما أن يكون متسلطاً على القيد الأول الذي هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضي أنها توصل بالسكن نحو اضرب شذوذاً مع أنها لا توصل به قطعاً، وإما أن يكون النفي متسلطاً على قيد البناء فقط فكأنه قال: ووصلها بمحرك غير مبني شاذ، فيقتضي أن هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالمعرب نحو جاء زيد مع أنه لا توصل به البتة كما في المكودي، وإما أن يكون النفي متسلطاً على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حيثنذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطلتان، فيكون

لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هو وهيه وقد قرئ بهما، ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما عما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز:

يا رب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله

و(وصلها) مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت، و(بغير) متعلق بوصل (و(أديم) في موضع الصفة لـ (بنا) و(شذ) خبر المبتدأ، و(المدام) اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

٨٩٩ - وَرَبِّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِوَقْفٍ نَثْرًا وَقَدْ شَا مُنْتَظِمًا

يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله

المصنف أشار بذلك إلى علة في البيت الذي عند المكودي ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد له ويكون مفهومه أن وصل هاء السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أعم، فصرح بذلك في قوله في المدام استحسننا فليس هو تكراراً مع مفهوم ما قبله، وفيه نكتة أخرى وهي ترجيح أن المصنف وإن احتمل صوراً ثلاثاً كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل في المدام استحسننا، وأما المكودي فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغي له ذلك.

قول المكودي: [اسم لا والمنادى الخ] مثال اسم لا: لا رجل في الدار، ومثال نحوهما: من قبل ومن بعد، فبناء الجميع عارض.

وقوله: [وقد شذ لحاقها الخ]؟ قد علمت أن هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان، ويا إما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف أي يا قومي، ويوم مجرور برب، ولي متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على، وجلة لا أظله صفة ثانية ليوم، وأظلل مضارع مبني للمفعول ونائبه ضمير المتكلم والهاء مفعوله والأصل لا أظلل فيه فحذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والإيصال، وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماء إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس، ومن تحت بضم التاء أصله من تحتي فلما قطع بنيت على الضم، وأضحى بضم الهمزة مبني للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى، وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد حيث ألحقه هاء السكت شذوذاً لأنه غير دائم البناء. (ولا يقال) ان الهاء ضمير. (لأننا نقول): لو كانت ضميراً لوجب إعراب عله بكسر اللام مجزواً بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقاً، وقيل الأصل من علو بالواو فقلبت هاء، ومعنى البيت: يا قومي رب يوم كائن علي لا يصيبني ظل من حر الشمس فيه ويصيبني حر الرمضاء من تحتي وحر شمس الضحى من فوق فالعذاب تحته وفوقه.

(وربما أعطي لفظ الوصل ما. للوقف) من إسكان مجرد أو مع الروم أو الإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت.

(وربما) ومنه قوله تعالى في قراءة غير حمزة والكسائي : لم يتسنه وانظر . وقراءة قالون : ﴿ومحيائي ومماتي﴾ وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله : (وفشا منتظما) ومنه قوله :

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلما

وقوله : ضخم يجب الخلق الأضخما . وهو في الشعر كثير . و(لفظ الوصل) مفعول لم يسم فاعله (بـ أعطى) و(ما) مفعول ثان وهي موصولة وصلتها (للووقف) و(نثراً) منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في (نثر) و(فشا) معطوف على (أعطى) و(منتظماً) حال من الضمير المستتر في (فشا) .

الإمالة

الإمالة على قسمين : إمالة الألف وإمالة الفتحة ، فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء

قول المكودي : [في قراءة غير الخ] إنما زاد وانظر في هذه الآية ومماتي في التي بعدها إشارة للوصل « وأما حمزة والكسائي فيقرآن وصلأ بحذف الهاء على القياس وفي الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقي القراء كما هو القياس ، ثم إن الاستشهاد بهذه الآية مبني على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وإن لامها واو والأصل يتسنو فقلبت الواو ألفاً لتحركها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف للجواز ولحققت هاء السكت وصلأ ، وأما إن قلنا ان لام الكلمة هاء فهاء يتسنه أصلية لأنها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء .
وقوله : [وقراءة قالون الخ] لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك .

وقوله : [ومنه قوله : أتوا ناري الخ] تقدم هذا البيت في الحكاية عند قوله : ونادر منون في نظم عرف ، والشاهد هنا في منون فإنه جمعه وصلأ مع قول الناظم : وإن تصل فلفظ من لا يختلف لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف . (فإن قلت) : الوصل هنا ليس كالوقف لأن نون منون الأخيرة في الوقف تسكن وهنا مفتوحة فلا إجراء . (قلت) : أجيب بأن الفتح هنا ضرورة .

وقوله : [ضخم الخ] شطر بيت من الرجز والشاهد في الاضخما بتضعيف الميم مع وصلها بحرف الاطلاق والأصل الأضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولاً فشدها ثم ظهر له الوقف على حرف الإطلاق الذي هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم في الوصل على حاله إجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم .

الإمالة

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث في الكلمة تغييراً كالوقف في بعض أحواله وقدم الوقف عليها لأن معرفة أحكامه أكد منها وعكس في التسهيل والكافية ولا وجه له ، والإمالة في اللغة مصدر أملت الشيء أميله إمالة إذا عدلت به عن الوجه الذي هو عليه ، وفي الاصطلاح قال المكودي : الإمالة على قسمين : إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وإن كان يلزم

والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب، الأول: انقلابها عن الياء. الثاني: مآلها إلى الياء. الثالث: كونها بدلاً من عين ما يقال فيه فلت. الرابع: يا قبلها أو بعدها. الخامس: كسرة قبلها أو بعدها. السادس: التناسب. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٠ - الألف المُبْدَلُ مِنْ يََا فِي طَرْفٍ أَمِلَ كَذَا أَلْوَاقِعُ مِنْهُ أَلْيَا خَلْفَ

يعني أن الألف المبدلة من الياء في الطرف تمال، وشمل آخر الفعل كرمي، وآخر الاسم كرمي، وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطاً لا تمال، وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي، و(الألف) مفعول بـ (أمل) و(المبدل) نعت للألف، و(من يا) متعلق بالمبدل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (يا) ثم أشار إلى الثاني بقوله: (كذا الواقع منه اليا خلف).

٩٠١ - دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَا عَدِمَا

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شدوذ ولا زيادة وذلك نحو حبل ومعزى فإن الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول: حبلان وحبلات، ومعزيان ومعزيات، واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيف إلى ياء

من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها، والأولى لدفع الإيهام أن يقول الإمالة على قسمين: إمالة الألف مع الفتحة نحو رمي، وإمالة الفتحة وحدها إذا لم يكن بعدها ألف نحو بسحر.

وقوله: [وذكر لها الناظم ستة أسباب الخ] جعلها المكودي ستة بناء على أن قول الناظم: كذا ما يليه كسر أو يلي. تالي كسر سبب واحد، والحق أنها سببان لأن الكسرة إما قبلها أو بعده، وبقي عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها، وجعلها المكودي مع كون الياء قبلها سبباً واحداً والحق أنها سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقي على الناظم منها واحد وبهذا يوافق ما في الموضح، وهذه الأسباب ليست موجبة للإمالة وإنما هي مجوزة لها، فكل مما يجوز فتحه.

وقوله: [أو بعدها] زائد على الناظم كما علمت ويأتي للمكودي.

(الألف المبدل من يا)، قول المكودي: [وإن كانت مبدلة الخ] نحو ناب اسم للسن فإن أصله نيب بدليل أنياب فلا يمال لعدم تطرف الألف، والشرط الذي ذكره هو قول الناظم بعد: وهكذا بدل عين الفعل الخ.

(كذا الواقع منه اليا خلف)، قول المكودي: [حبل ومعزى الخ] كل منهما ألفه للتأنيث، والمعزى بكسر الميم والمعز والمعيز بفتحهما خلاف الضأن من الغنم، والماعز واحد المعز للذكر والأنثى.

وقوله: [واحترز بالشدوذ الخ] كان ينبغي للمكودي أن يؤخر هذا المحترز عن الذي بعده ليوافق عبارة الناظم.

المتكلم نحو عصى في عصاي ، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي جمعه قفي . (و الواقع) مبتدأ وخبره (كذا) و(منه) متعلق بالواقع وأل موصولة ، (واليا) فاعل بالواقع والضمير في (منه) عائد على أل ، و(خلف) حال من (الياء) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، و(دون) متعلق بـ (خلف) أو بـ (الواقع) . ثم قال : (ولما . تليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني أن ما آخره تاء التأنيث مما في آخره ألف يستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرمة وفتاة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها ، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عدما) و(الها) مفعول بـ (عدما) وخبر المبتدأ (لما) و(ما) موصولة وصلتها (تليه) و(ها التأنيث) فاعل بـ (تليه) والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما تليه هاء التأنيث . ثم أشار إلى السبب الثالث فقال :

٩٠٢ - وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ أَفْعَلٍ إِنْ يَزُولُ إِلَى فِلْتٍ كَمَاضِي خَفٍ وَدِنْ

يعني أن الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمّل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو

وقوله : [من قلب الألف ياء الخ] يعني وهي أصلها الواو فترجع الألف إلى أصلها وهي الواو وتقلب ياء لأجل الإدغام .

وقوله : [في لغة هذيل] قد مر ذلك في المضاف إلى ياء المتكلم في قوله : وعن هذيل انقلابها ياء حسن ، فعصاي تقول على لغتهم إذا أضفته إلى ياء المتكلم عصى وأصله عصوي بسكون الواو لام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم ، وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله في الشارح والمرادي والموضح ، قال ابن غازي : وفيه نظر لأن هذه اللغة شهيرة فكيف يمكن إطلاق الشاذ عليها؟ والظاهر أنه أشار إلى رضى وأنه ثني على رضىان لكنه لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضوان بالواو .

وقوله : [في تصغير قفا قفي] بضم القاف وتشديد الياء وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول اجتمعت الواو والياء إلى آخر ما مر ، وما للمكودي أصل قفي الجمع قفوا بواوين واو الجمع ولام الكلمة فكروها اجتماع واوین فقلبو الثانية ياء فصار قفوي إلى آخر ما له ، ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء في التصغير وكسر ما قبل الياء في الجمع مناسبة للياء . (فإن قلت) : لم أميل نحو حبل ومنع نحو عصا مع أن ألف حبل لا يرجع ياء إلا مع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء إذا لحقتها علامة التصغير والعلامة في التثنية والتصغير زائدة؟ (فالجواب) أن علامة التثنية والجمع إنما تلحق بعد انفصال الكلمة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى في نية الانفصال والثانية متصلة .

(ولما . تليه ها التأنيث ما الها عدما) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله : الألف المبدل الخ لأنه من تتمته لا من تمة قوله كذا الواقع كما قدمه الموضح تنكيّاً عليه .

(وهكذا بدل عين الفعل) ، قول المكودي : [فيقال خفت الخ] أصله خوف فلما أسند إلى تاء الفاعل

دان فإنه من الدين ، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهية وأصله هيب فمال الألف من ذلك كله لأنه يؤل إذا أسند إلى التاء لقلت فيقال خفت ودنت وهبت ، واحترز به مما لا يؤل إلى فلت بالكسر بل إلى فلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قلت وطلت . و(بدل) مبتدأ وخبره (كذا) و(إن يؤل) شرط حذف جوابه للدلالة ما تقدم عليه . ثم أشار إلى السبب الرابع فقال :

٩٠٣ - كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفُضْلُ اغْتَفِرَ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَيْبِهَا أُورِ

أي تمال أيضاً الألف التي تلي الياء وذلك نحو سيال ، وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله : (والفصل اغتفر . بحرف أو مع ها كجيبها أدر) يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الإمالة بحرف واحد وذلك نحو شيان ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها ، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة

سكنت الفاء لام الكلمة ونقلت حركة الواو عين الكلمة إلى فائها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذفت الواو لذلك ، وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيب ، وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المفتوح العين إلى باب فعل المكسور العين فيكون كهيب فيفعل به ما مر ، وإنما حول لأجل أن العين التي هي الياء إذا حذفت بقي كسر الفاء دليلاً عليها .

وقوله : [نحو قال وطال الخ] أشار بهذين المثالين إلى أنه لا فرق بين أن يصير إلى قلت بالضم تحويلاً أو أصالة ، فالأول كقال أصله قول بفتح العين لكنه إذا أسند إلى التاء نقل من باب فعل المفتوح إلى فعل المضموم ويفعل به ما مر ، وإنما نقل ليكون ضم فاء الكلمة دليلاً على أن عينها واو محذوفة ، وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به ما مر وتذكر في جميع ما مر قول اللامية :

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اعتلت وكان بتا الإضمار متصلاً
أو نونه وإذا فتحا يكون فمنه اعتض مجانس تلك العين منتقلاً

(كذاك تالي الياء) ، قول المكودي : [نحو سيال] على وزن سحاب موضع بالحجاز ، وقال المرادي : هو

شجر له شوك .

(والفصل اغتفر) ، قول المكودي : [وذلك نحو شيان] اسم رجل ومن أمثله يسار بتقديم الياء على السين وإن كانت الإمالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة ، ويسار اسم عبد لا ياد ، ويذكر أن يساراً هذا تعرض لابنة سيد ليزني بها فزجرته فأتى صاحباً له فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلاً : ويلك يا يسار كل لحم الخوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار ، فقال كلا إنها تبسمت في وجهي فعاودها فقالت له : ادن مني لتشتم طيباً فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكما أذنه التي تليها ففعلتا ذلك ، فلما أتى صاحبه الذي استشاره قال : والله لا أدري أمقبل أنت أم مدبر لذهاب أنفه وأذنيه ، فقال له : هبك لا ترى الأنف والأذنين أو ما ترى وميض العينين؟ فصار مثلاً .

الفصل، واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء، وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع مع الإمالة، ولم يذكر في هذا النظم الياء سبباً إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيبويه. (وتالي الياء) مبتدأ وخبره (كذلك) و(الفصل) مبتدأ وخبره (اغتفر) و(بحرف) متعلق بالفصل (أو مع هاء) معطوف على مقدر والتقدير: بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

٩٠٤- كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي
٩٠٥- كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلَّا فَضْلٌ يُعَدُّ

فذكر خمس صور: الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه أن يليها نحو مساجد. الثانية: أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها: أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد. وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شمال. وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها. ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله: (فدرهماك من يمله لم يصد) فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها، وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصارت كشمال، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم. وفهم منه أن الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الإمالة.

(وما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (يليه) و(كسر) فاعل بـ (يليه) والضمير العائد منه على الموصول الهاء من (يليه) و(أو يلي) معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل بـ (يلي) و(تالي كسر) مفعول بيلي، و(سكون) معطوف على (كسر) و(قد ولي كسراً) جملة في موضع النعت لـ (سكون) و(فصل الها) مبتدأ وخبره (يعد) و(كلا فصل) متعلق بـ (يعد)، و(فدرهماك) مبتدأ، و(من)

وقوله: [وليس ثانيهما هاء الخ] هذه العبارة أولى من قوله أولاً تبعاً لظاهر عبارة المصنف أو بحرفين أحدهما هاء لأن العبارة الأولى توهم أنه لا فرق بين كون الهاء أولاً أو ثانياً وليس كذلك، لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة وإلا فلا نحو هذا جيبها أو هذا بيتها، ومعنى أدر جيبها أقطعه وقدره والجيب القميص.

وقوله: [نحو بايع] يفتح الياء فلا تكون الإمالة حينئذ إلا للياء، وأما بايع بالكسر الياء فيكون مجوزاً لإمالة شيئين الياء والكسر وإن كانت الياء أقوى.

(كذلك ما يليه كسر)، قول المكودي: [نحو شمال] بكسر الشين الناقاة السريعة المشي.

وقوله: [وقد مثل ذلك] أي الصورة الأخيرة.

وقوله: [وهذه الصور كلها مفهومة الخ] وما قبل الألف فيها مفتوح أبداً فيكون يضربها مثل عماد ودرهماك مثل شمال.

اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و(يمله) مجزوم به وهو في موضع خبره، و(لم يصد) جواب الشرط، وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه إن شاء الله. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

٩٠٦ - وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مَظْهَرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: قط خص ضغط، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء، وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين، وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة. و(حرف الاستعلاء) مبتدأ وخبره (يكف) و(مظهراً) مفعول بيكف وهو عائد على

وقوله: [يأتي الكلام عليه الخ] أي في قوله: وقد أمالوا لتناسب الخ.

(وحرف الاستعلاء يكف مظهراً)، قول المكودي: [يجمعها قولك قط الخ] الذي رمز لها بذلك هو ابن بري في الدرر، وقط بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاط يقظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب، وضغط مضاف إليه ما قبله والضغط الضيق وفيه إشارة إلى أنه ينبغي للإنسان أن لا يأخذ من دنياه إلا قدر حاجته ولا يطلب منها الشيء الكثير، فإن كفاه بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه، وإنما كف حرف الاستعلاء طلباً لمجانسة الصوت، ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل، وإن كان مؤخراً نحو فاضل لكان العكس، وأما الراء فلنكون اللسان يرتعد بها صارت كأنها مكررة فأنشبت الحروف المستعلى بها.

وقوله: [إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ] هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال، فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقدر، ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع، ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب، ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين، وبقي عليه مفهوم مظهراً وهو أن الكسر المقدر والياء المقدر لا يكفها مستعل ولا راء، مثال الكسر المقدر الذي لا يكفه مستعل فإن سبب إمالاته كون ألفه منقلباً عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر، ومثال الياء المقدر التي لا يكفها مستعل بقي من البقاء فإن سبب إمالاته كون الألف بدلاً من الياء والياء مقدر. (فإن قيل): الذي يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لضعفه دون الظاهر لقوته. (فالجواب عنه) بأن المقدر أقوى لأن سبب الإمالة موجود في نفس الحرف الممال، وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب إمالة الألف ما قبله أو بعده لا في نفسه وما كان في نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده.

وقوله: [وكان بعد الألف حرف الخ] الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور، أما التكرار فسيقول الناظم: إن كان ما يكف بعد متصل، وأما القصور فإنه يقتضي أن حرف الاستعلاء إنما يكف متأخراً وليس كذلك لقول الناظم بعد: كذا إذا قدم ما لم ينكسر.

حذف الموصوف تقديره: يكف سبباً مظهراً، و(من كسر) متعلق بمظهراً، و(را) فاعل بـ (تكف) و(كذا) متعلق بتكف. ثم أن المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٠٧- إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

فهذه ثلاث صور، الأولى: أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وفاضل.

الثانية: أن يكون مفعولاً بحرف نحو منافق وباسط.

الثالثة: أن يكون مفصولاً بحرفين نحو موثيق ومواعيط.

و(ما) اسم (كان) وهي موصولة وصلتها (يكف) والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و(بعد) في موضع خبر (كان) وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده أي بعد الألف المهالة، و(متصل) خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(أو بعد حرف) معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

٩٠٨- كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمَطَوَّاعِ مِرْ

يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسور إذا تقدما على الألف منعاً الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور طلاب، ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطوَّاع وقد مثله بقوله (كالمطوَّاع مِر) وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو:

وقوله: [تقديره يكف حرفاً النخ] الحق في التقدير يكف سبباً.

وقوله: [ومن كسر متعلق بمظهراً] مثله في العرب والأولى أنه متعلق بمحذوف صفة لمظهراً تقديره مظهراً كائنان من كسر.

(إن كان ما يكف بعد متصل) ما في كلام المصنف واقعة على المانع. وقد علمت سابقاً أن المانع أمران: حرف الاستعلاء والراء، فيقتضي كلام المصنف هنا أن الصور الثلاث تجري في المانعين معاً، أما حروف الاستعلاء فنعم كما مثل لجميعها المكودي. وأما الراء فإن كانت متصلة نحو هذا حمار فإنها تمنع ولا إشكال، وإن وقع الفصل بينها وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففي منعها خلاف، وأما إن وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقاً، ولعله لأجل هذا التفضيل الذي في الراء خص المكودي الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال.

(كذا إذا قدم ما لم ينكسر)، قول المكودي: [والراء غير المكسورة النخ] تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الناظم بعد: وكف مستعل النخ.

وقوله: [وفهم أن ما النخ] هذا هو المنطوق وأي فائدة لهذا التخليط الكثير الذي يشوش البال؟

طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم . و(كذا) متعلق بمحذوف تقديره لا يمال كذا والضمير في (قدم) مستتر عائد على المانع ، و(ما) ظرفية مصدرية ، و(أو يسكن) معطوف على (ينكسر) و(أثر) ظرف متعلق بيسكن ، و(المطواع) مفعول به (مر) يقال : مار الطعام يمر ، ومار أهله إذا جلب لهم الطعام ، و(المطواع) بمعنى المطيع . ثم أن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها وإلى ذلك أشار بقوله :
 ٩٠٩ - وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكُفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو

يعني أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف المالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة

وقوله : [وضبارم] بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجريء على الأعداء قاله في القاموس ، ويطلق أيضاً على الأسد الشديد الخلق بضميتين ، ثم إن التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة تمنع مانع الإمالة الذي هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الإمالة ، فالأولى الاختصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم ، واعلم أن التشبيه في النظم يقتضي أن الصور الثلاث المارة في المانع المتأخر تجري هنا في المانع إذا تقدم وأن ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء ، وليس الأمر كذلك بل في ذلك تفصيل ، وحاصله أن المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلاً كمثال المكودي بطالب وقادر ، ومنع إذا كان مفصلاً بحرف كمثاله أيضاً بقائل وضبارم على ما فيه ، وأما إن كان مفصلاً بحرفين ولو كان أحدهما ساكناً فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه ، وأما الراء إن تقدمت فلا تمنع إلا إذا كانت متصلة كمثال المكودي براكب ، وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصاً ، والمكودي استشعر ما ذكرنا فاقصر على ما يصح من الأمثلة . (فإن قلت) : ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت؟ (قلت) : أجب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء إنما منعت تشبيهاً به كما مر قريباً .

وقوله : [تقديره لا تمال الخ] بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا في نفي الإمالة وفي بعضها تمال بإسقاط لا وهي فاسدة ، والحق في إعراب كذا أنه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الإمالة منعاً كالمنع السابق إذا قدم المانع .

وقوله : [إذا جلب لهم الطعام] قال تعالى : ﴿وغير أهلنا﴾ أي يجلب لهم الطعام ويطلق أيضاً الميرة على القافلة التي تجلب لهم الطعام . قال الشاطبي : وقد يكون من مار غيره إذا أعطاه كل ما يريد وهذا المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بأنه يبلغ كل من أطاعه بمطاعته وقراءته وحفظه ووصوله إلى هذا المحل كل ما أراد وطلب من العلوم لأن النحو قطرة لها ، والمطواع مفعول من الطوع مبالغة في الطائع .

(وكف مستعل) ، قول المكودي : [إذا وقعت بعد الألف الخ] قيد لا بد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الألف فلا أثر لها ولهذا لم يمل أحد رباط من قوله تعالى : ﴿من رباط الخيل﴾ ويقيد أيضاً بأن محل كف الراء المكسورة إذا كان المانع للإمالة متقدماً على الألف والراء فإن تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا يمال نحو سارق ، والقيدان معاً مأخوذان من مثال الناظم .

نحو: دار القرار، ولا أجفو غارماً، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكسورة فتضاعف فيها الكسرة فتقوى بذلك سبب الإمالة. (كف) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(را) معطوف على (مستعل) و(ينكف) خبر المبتدأ، و(بكسر) متعلق بينكف، و(غارماً) مفعول بـ (أجفو). ثم قال:

٩١٠ - وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَأَلْكَفْ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعني من كلمة أخرى نحو يدي سابور، فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدي لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فتمنع الإمالة في نحو: يريد أن يضربها قبل، فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة

وقوله: [نحو دار القرار الخ] في هذه الآية المانع من الإمالة شيان: حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معاً الراء المكسورة بعد الألف، وفي مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين، وبقي على المكودي ما إذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الأبرار، ومعنى لا أجف غارماً لا أطلب غريباً ومديناً مطالبة جفاء وإنما أطلبه مطالبة رفق ولين، ولا نافية وأجف مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الواو المحذوفة القافية أو هو مجزوم الواو إجراء للناحية مجرى الناهية وأو لا ناهية، وأسند الناظم ذلك إلى نفسه ومقصوده كتابه الذي هو الألفية، وفي هذا المثال جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمصنف: أنت أمرت كتابك في قولك مر المطاوع بأن يمر من أطاعه فمر لم يطعه بأن جعل يقرؤه من دون مطالعة ولا حفظ فما له؟ فأجاب بأنه مدين وأنا لا أجفوه بل إذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فإنه يعطيه ما مر.

وقوله: [ومن العجب الخ] لا عجب في ذلك وإنما العجب من عجبه لأن الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتي العجب.

وقوله: [فتضاعفت فيها الكسرة فقوي الخ] بيان ذلك أن الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين، فكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع فتبقى الأخرى تكون سبباً للإمالة دون معارض لها، لكن يقال دار القرار القياس أن لا يمال لأن الراء المكسورة في مقابلة ما تعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للإمالة إلا أن يقال إن حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجوداً.

وقوله: [مضاف إلى مفعول الخ] مثله في المعرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل. (قلت): ويحتمل صحة ما قال ويكون على حذف الجار والتقدير: وكفك الإمالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء.

(ولا تمل لسبب لم يتصل)، قول المكودي: [يدي سابور الخ] سابور اسم للملك من العجم. (فإن قيل): ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الأول مع انفصاله وأثر الثاني؟ (فالجواب): أن المانع أقوى وبيانه أن الأصل عدم الإمالة والمانع يرد للأصل والإمالة على خلاف الأصل والسبب يرد له فلذا كان المانع أقوى، واعترض الموضح على الناظم الشطر الأول بأن نصوص النحويين صريحة في جواز الإمالة لأجل

أخرى. و(لسبب) متعلق بـ (تمل) ولم يتصل) في موضع النعت لـ (سبب) و(الكف) مبتدأ وخبره (قد يوجبه) و(ما) فاعل بـ (يوجب) وهي موصولة وصلتها (بنفصل). ثم قال:

٩١١ - وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادٍ وَتَلَا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه، وذكر مثالين: أحدهما (عمادا) ويعني به إذا قلت: رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفاً فتميل الألفين معاً أعني الألف التي بعد الميم والألف المبذلة من التنوين، أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف المائلة التي قبلها، وينبغي أن يضبط كعمادا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآي وفيها ما لإمالتها سبب نحو ﴿إذا جلاها﴾ والواو في (أمالوا) عائد على العرب، و(لتناسب ويلا) متعلقان بـ (أمالوا). ثم قال:

٩١٢ - وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

يعني أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأساء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره وهما ضمير الواحدة فتقول: مر بنا ونظر إلينا، ومر بها ونظر إليها، وإنما اطردت في هذين الضميرين دون

السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه: لا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا يكون حجة على الناظم ولا يقتضي أن نصوص النحويين تخالف ما قال الناظم مع أن ما قال الناظم له علة ظاهرة قد علمت في الفرق، وأيضاً ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد في النحو، ومقرب ابن عصفور الذي استدل بنصه الموضح قد ألف ابن الحاجب كتاباً في الرد عليه سماه تسمية قبيحة.

(وقد أمالوا لتناسب)، قول المكودي: [لضعفه بالنسبة إليها الخ] وآخر عن الموانع نفسها لكونها لا تؤثر فيه.

وقوله: [فلا حظ لها في الإمالة الخ] تبع الناظم في ذلك واعترضه الموضح بأن تلا له سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤول إلى الياء إذا بني للمفعول فيقال تلي فله سبب غير المناسبة فيكون من أفراد قول الناظم سابقاً: كذا الواقع منه الياء خلف، وجواب المرادي مردود.

وقوله: [رؤوس الآي] سميت بذلك وإن كانت آخراً تأدياً بعدم تسمية ما في القرآن آخراً فكان الأخير منها أولاً زيادة في الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآي.

وقوله: [نحو إذا جلاها] وجه الإمالة هنا كون الألف أصلها الياء.

(ولا تمل ما لم ينل تمكنا) وإنما لم تمل الحروف ولا ما أشبهها لأن الإمالة نوع من التصريف والتصريف لا يدخل في الحرف ولا فيها أشبهه.

غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها. وفهم من قوله (ودون سباع) أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعاً وذلك أتى ومتى، وقوله (تمل) مجزوم بلا الناهية، و(ما) مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها (لم) ينل تمكنا) و(دون) متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء.

ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منها بقوله:

٩١٣ - وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كَلَايَسِرَ مِلْ تَكْفَ الْكُلْفِ

يعني أن الفتحة تمال إذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولي الضرر وبشر، وقد مثل الناظم ذلك بقوله (كللايسر مل) أي مل إلى الأيسر، وفهم من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوقف والوصل، وفهم منه أيضاً أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. و(الفتح مفعول بـ) (أمل) و(قبل) متعلق بأمل، و(في طرف) في موضع النعت لـ (راء) و(للأيسر) متعلق بـ (مل)

قول المكودي: [وذلك أتى ومتى] من الأسماء المبنية ويل التي هي من حروف الجواب، وشذوذ هذه الألفاظ من وجهين: عدم تمكنها وانتفاء السبب، ومحل كون غير المتمكن لا يمال أصلاً أو يمال شذوذاً إذا لم يسم به، وإلا فيمال اطراداً إذا وجد سبب الإمالة، وقد اعترض على الناظم بأن قوله: ما لم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير متمكن مع أنه لا إشكال في جواز إمالته وإن كان مبنياً، كما اعترض عليه يس بقوله: ينظر ما معنى الاطراد هنا، فإن أراد أن نأوها يستعملان ممالين في كل تركيب فكذلك غيرهما مما سمعت فيه الإمالة كمتى، وإن أراد أنه لا ضعف فيها فهو خلاف الحق لأن إمالة غير المتمكن ضعيفة إلا الماضي، وأجاب عن الاعتراض الأول بأن عبارته هنا وإن كانت عامة فقد تقدم أول الباب ما يخصها في قوله كماضي خف ودن، وكذلك تلا من قوله عماداً وتلا ولا جواب للاعتراض الثاني.

وقوله: [وغير منصوب على الاستثناء] الحق أن غير أداة استثناء منصوب على الحال.

(كللايسر مل تكف الكلف) للأيسر صفة لمحذوف متعلق بمل، وتكف مضارع مجزوم بحذف الألف على جواب الأمر، والكلف جمع كلفة وهي المشقة والتقدير مل للأمر الأيسر تكف المشاق العظيمة، ولعل المصنف لما ذكر المطوع مع لا أجف غارماً استشعر أنه ينبغي للطالب الاجتهاد الكثير المؤدي إلى الملل فرفع ذلك التوهم بقوله: مل للأيسر الذي يؤدي إلى الدوام الذي يتيسر معه النفع ولا تمل للعمل الكثير الذي يؤدي إلى الملل، ثم إن اعتراض الموضح على الناظم في طرف بأنه يوهم أنه لا بد أن تكون الراء آخره مع أن سببويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لأن الناظم إنما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن شيء نفيه ولا يلزمه أن يذكر جميع المسائل، وهنا في النظم مناقشة واهية لا تطيل بها.

وقوله: [وقبل متعلق بأمل الخ] الظاهر أنه متعلق بمحذوف إن قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتاً للفتح وإن قدر نكرة نحو واقعاً كان حالاً من الفتح.

و(تكف) مجزوم على جواب الأمر، و(الكلف) مفعول ثان بـ (تكف) و(تكف الكلف) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى السبب الثاني فقال: .

٩١٤ - كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

يعني أن الفتحة تمال في الوقف إذا وليها هاء التائيث، وفهم من قوله (إذا ما كان غير ألف) أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله: رحمة وقصعة ودرجة وعرقوة وحدرية، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحياة، و(الذي) مبتدأ وخبره (كذا) و(يليه هاء التائيث) صلة لـ (الذي) والضمير العائد على الموصول الهاء في (يليه) و(في وقف) متعلق بـ (يليه) وكذلك (إذا) واسم (كان) ضمير مستتر عائد على ما قبل (هاء التائيث).

التصريف

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه

(كذا الذي تليه هاء التائيث في. وقف)، قول المكودي: [وعرقوة وحدرية] العرقوة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو الخشبة المعترضة بين أذني الدلو على فمه، والحدرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [والذي مبتدأ الخ] وهو صفة لمحذوف تقديره الفتح الذي تليه، والهاء في تليه عائدة على الفتح لأنه الذي يمال، ولا وجه حينئذ لاستثناء الألف إذ لم يندرج الألف في الفتحة حتى يستثنى منه قاله الأشموني، فكان حق العبارة أن يقول:

وقبل هاء التائيث أيضاً أن تقف ولا تمل هذه الهاء والألف

قال الشهاب: وهذا مبني على كون الموصوف بالذي الفتح وليس بلازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذي الشيء وهو أعم من الألف والفتحة، فإن ما قبل هاء التائيث لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا خرج منه الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم.

التصريف

قد مر أول العرب والمبني أن النظر في هذا العلم في شيئين: التركيبية والإفرادية. ولما فرغ من الأول شرع في الثاني، والتصريف لغة التقلب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وهو في الأول مصدر صرف ثم صار علماً على هذا العلم وهو علم شريف ينبغي الاعتناء به، وقد وقع الغلط كثيراً لبعض الفحول الذين يتساءلون في معرفته بمحض الأمراء فسقطت رتبته. والتصريف اصطلاحاً عرفه المكودي بقوله: العلم بأحكام الخ. فالعلم جنس. وبأحكام بنية أي صيغة الخ مخرج سائر العلوم التي منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس في صيغة المفردات.

وقوله: [مما لحروفها] شرح لقوله: بأحكام بنية الكلمة وليس فصلاً خاصاً حتى يخرج.

ذلك، ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩١٥ - حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجاوز في قوله (من الصرف) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. و(حرف) مبتدأ و(شبهه) معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه، و(بري) خبر المبتدأ وأصله بريء على وزن فعيل فخفضه بحذف الهزمة ويحتمل أن يكون

وقوله: [من أصالة وزيادة] سيأتي ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد في قوله: والحرف إن يلزم فاصل إلى آخر البيت.

وقوله: [وصحة وإعلال] الصحة إقرار الحرف على وضعه الأصلي ولا يغير كالياء في بياض والواو في سواد فهما صحيحان لعدم صحة قلبها ألفاً لما منع وهو الألف الذي بعدهما، والإعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء ألفاً في باع وقلب الواو ألفاً في قام.

وقوله: [وشبه ذلك] كالحذف والنقل والادغام مما سيأتي.

وقوله: [ومتعلقه من الكلم الأفعال] الأولى أن يزيد المتصرفه بدليل ما بعد.

وقوله: [وقد أشار إلى الأول] الحق أنه إنما أشار هنا إلى معرفة ما يدخله التصريف مما لا يدخله، وأما ما يعرف به حروف الزيادة فسيأتي في قوله: والحرف أن يلزم فاصل الخ.

(حرف وشبهه من الصرف بري)، قول المكودي: [وما أشبهه من الأسماء] وذلك كالضائير وأسماء الشروط والاستفهام. ثم إن المكودي خص الشبه في النظم بالأسماء، والحق أن الأفعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد: وما سواهما عاماً في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفه كما قرر به هو، وإلا إذا حملناه على خصوص ما قال اقتضى أن التصريف يدخل في الأفعال مطلقاً وليس كذلك، وإنما لم يدخل التصريف في الحروف لأنها مجهولة الأصل فلا تقابل بفاء ولا عين ولا لام، ولا يدخل في الأسماء الغير المتمكنة ولا في الأفعال الجامدة لشبهها بالحروف في الجمود.

وقوله: [وتجاوز] الذي عند ابن الحاجب أنه لا تجوز، وأن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوي.

وقوله: [فخفضه بحذف الهزمة]، (فإن قلت): الهزمة لا تحذف إلا إذا كانت ساكنة وهي هنا متعاصية بالحركة ولا يمكن نقل حركتها لأن ما قبلها وإن كان ساكناً لكنه زائد وهي لا تنقل حركتها إلا للساكن الأصلي. (قلت): أوجب بأنه على مذهب بعض القراء الذي يميز نقل حركتها لساكن مطلقاً زائد أو أصلي، وقال غير المكودي: إن الهزمة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة.

بري فعلاً ماضياً والأول أجود لأن فعلاً يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (سواهما) وخبرها (حري) أي حقيق، و(بتصريف) متعلق بحري. ثم قال:

٩١٦- وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرَا

يعني ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما توجد عليه الأسماء والأفعال وبالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله، وفهم منه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم، وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ، وعلى حرف واحد نحو في فعل أمر من وقى. و(أذن) اسم (ليس) و(من ثلاثي) متعلق بـ (أذن) و(يرى) في موضع خبر (ليس) و(قابل) مفعول ثان بـ (يرى) ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على (أذن) ويجوز أن يكون (قابل) مرفوعاً على أنه اسم (ليس) و(أذن) منصوب على أن يكون مفعولاً ثانياً لـ (يرى) والتقدير: وليس قابل التصريف يرى أذن من ثلاثي، و(سوى) استثناء، و(ما) موصولة وصلتها (غيرا). ثم قال:

وقوله: [والأول أجود] بل هو المتعين لأنه لو كان بري فعلاً لثبت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهي فاعل.

(وليس أذن من ثلاثي يرى)، قول المكودي: [على حرف واحد أو حرفين الخ] الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن، فمثال الحرف باء الجر وقد، ومثال الاسم تاء أكرمت ونا من أكرمتنا، وأما الفعل فلا يدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر، نعم سوى ما غيرا عام في الاسم المتمكن والفعل المتصرف كما ذكر المكودي.

وقوله: [أن أقل ما توجد عليه الأسماء] أي المتمكنة ولو قيد بذلك كما في المرادي لكان أولى لأنه يقتضي من غير التقييد أن الأسماء مطلقاً لا تنقص عن الثلاثة وليس كذلك.

وقوله: [نحو م الله] أصله أين الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ما عدا الميم، ثم ان هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله: حرف وشبهه من الصرف بري، لأن الاسم إن كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله في البيت الأول وشبهه، فلو قال المصنف: فليس بفاء التفريع لكان أولى، ويكون مفرعاً على كون التصريف لا يدخل في حرف ولا شبهه كما فعل في التوضيح، ومعنى سوى ما غيرا سوى اللفظ الذي صار على حرف واحد أو حرفين بالتغيير فإنه يدخله الصرف فتكون ما موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذي غير ثلاثي الوضع أو أكثر، هذا هو الصواب ولا تلتفت لما تجده في بعض الحواشي.

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسَ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة ومزید فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهياب مصدر اشهاب، (ومنتهى) اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره (خمس) وإنما أسقط التاء من (خمس) لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيسها، (وان تجرد) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، (وان يزد فيه) شرط وجوابه الفاء وما بعدها (سبعًا) مفعول بـ (عدا) وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله:

٩١٨ - وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِي افْتَحَ وَضُمَ وَأكْثَرُ وَزُدَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعُمُ

(غير آخر الثلاثي) هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث، والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزناً وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت، فـ (افتح وضم واکسر) يعني في كل واحد منها فهذه تسعة، (وزد تسكين ثانيه) مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل، وفعل نحو عضد، وفعل نحو كفف، وفعل نحو قتب، وفعل نحو عتق، وفعل نحو دتل، وفعل نحو

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا)، قول المكودي: [فغاية ما يصل الخ] يعني ومبتدأه الثلاثي نحو رجل والمتوسط الرباعي نحو جعفر، ولم يزد على الخمسة لثلاثيتهم أنها كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لا بد من حرف أول يكون متحركاً يبتدأ به، ومن حرف آخر يكون ساكناً يوقف عليه، لأن العرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك، وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينها بحرف متوسط.

وقوله: [مصدر اشهاب الخ] يقال اشهاب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده، واشهاب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج، والياء بعد الهاء في المصدر هي الألف بعد الهاء في الفعل.

وقوله: [لأن حروف التهجي الخ] الحق أن يقول: لأن المعدود إذا حذف يجوز في العدد التذكير والتأنيث.

وقوله: [وان يزد فيه شرط] يعني وفيه هو النائب عن الفاعل بيزد.

(وغير آخر الثلاثي) أي من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثي. قول المكودي: [من ضرب ثلاثة] يعني أحوال الفاء.

وقوله: [في أربعة] يعني بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون.

وقوله: [نحو قتب] الصواب أن يمثل بنحو صرد، وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد

عنب، وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل، وفعل نحو إبل، وفعل نحو فلس، وفعل نحو قفل، وفعل نحو عدل، إلا أن المستعمل منها عشرة، وواحد مهمل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٩١٩ - وَفَعَلْ أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَضِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفَعْلٍ

وإنما أهمل (فعل) لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ: ﴿والسما ذات الحبك﴾ بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل (فعل) لاختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي، ورثم في اسم الإست. و(غير) مفعول مقدم بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح وضم) فهو من باب التنازع، و(تسكين) مفعول بـ (زد) و(تعم) مجزوم على جواب الأمر ومعنى (تعم) أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي، و(فعل) مبتدأ، و(أهمل) خبره، و(العكس يقل) مبتدأ وخبر، و(لقضهم) متعلق بـ (يققل) وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل،

ذكر بعض أنه سمع كسر القاف وسكون التاء، والكتب اسم للمحمل الذي يكون على الجمل من عود أو غيره.

(وفعل أهمل والعكس يقل)، قول المكودي: [لثقله بالخروج من كسر الخ] بيانه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره، ولا يكون النقل بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازماً، فإن كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه.

وقوله: [وقد قرئ: والسما ذات الحبك] قيل: الحبك جمع حباك أو حبيكة وهي الطريقة في الرمل ونحوه، والحبك في الآية طرائق النجوم في السماء، والذي قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم ولام آخره. (فإن قلت): كيف يمكن دعوى الإهمال مع وجود القراءة؟ (أجيب): بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة، وأما الجواب الثاني الذي في الموضح وبينه في التصريح وهو دعوى التداخل فرده في شرح الكافية ونقل بعضه في التصريح.

وقوله: [دئل في اسم قبيلة] هو في الأصل اسم دوية تشبه بنات عرس وهي المعروفة عند العامة بحمير جدة ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة.

وقوله: [في اسم الاست] هو الدبر فيؤخذ من النظم أن فعل في الأسماء وفي الأفعال لكن كونه في الأفعال كثير وفي الأسماء قليل خلافاً لمن قال أنه لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الأفعال، ثم أن الباء في قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل وهو الخاص بالفعل لا العكس.

وقوله: [فهو من باب التنازع] الحق أنه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه في معمول متقدم ولا في أكثر من اثنين.

(وتخصيص) مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(بفعل) متعلق بـ (تخصيص). ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

٩٢٠ - وَافْتَحَ وَضُمَ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدَ نَحْوَ ضَمِنَ

فذكر له أربعة أبنية: فعل بفتح الفاء والعين معاً نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله (وافتح). وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله (وضم). وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله (واكسر). الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب، وفهم من قوله (وزد نحو ضمن) أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل؟ (والثاني) مفعول بـ (اكسر) وهو مطلوب لـ (افتح) و(ضم) من جهة المعنى فهو من باب التنازع (من فعل) في موضع الحال من (الثاني). ثم انتقل إلى الرباعي المجرد والمزيد من الأفعال:

(وافتح وضم واكسر الثاني) المناسب تأخير هذا البيت والذي بعده ويقدم قوله: لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام في الاسم متصلاً ونكت الموضح بذلك. (قلت): ما فعله الناظم له وجه ظاهر وهو أنه لما ذكر أوزان الثلاثي من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثي من الأفعال، ولما ذكرها تم أوزان الأفعال من غير الثلاثي لقلتها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء.

قول المكودي: [أن حركة الفاء لا تختلف] إنما لزمها التحريك لأنها لو سكنت لأدى إلى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فلذلك اعتبرت كما في الشرح، ولم تسكن العين الثلاثي من الفعل كما سكنت في الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند إسنادها إلى التاء مثلاً نحو ضربت، وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام فخفف بفتحها.

وقوله: [أن بنية المفعول ليست الفخ] بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبني للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والملازني، وعليه درج المكودي في نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عنى وزهى، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع دون الأصل وذلك غير ممكن، وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادي: هو أظهر القولين أن صيغة المبني للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت إحداهما بالسكون قبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو سائر، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام. ولو كانت صيغة المبني للمفعول أصلية لوجب الإدغام، ورد الأول بنحو عباد مما هو جمع ولا مفرد له، والجمع فرع الأفراد اتفاقاً فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا.

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعُ إِنْ جُرِّدًا وَإِنْ يُزَدُّ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج، وفهم من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

٩٢٢ - لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلُلُ وَفَعْلِلُ وَفَعْلَلُ وَفُعْلُلُ

٩٢٣ - وَمَنْعَ فِعْلٍ فَعْلَلُ وَإِنْ عَلَا فَمَنْعَ فَعْلَلٍ حَوَى فَعْلَلَلَا

فذكر ستة أبنية: الأول (فعلل) بفتح الأول والثالث نحو جعفر. والثاني (فعلل) بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق. والثالث (فعلل) بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم. الرابع (فعلل) بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة. الخامس (فعلل) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قمطر. السادس (فعلل) بضم الأول وفتح الثالث نحو جحذب لذكر الجراد. وفي هذا السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل

(ومنتهاه أربع إن جردا) إنما حط الفعل عن الاسم في المجرد وفي المزيد بدرجة واحدة، لأن رتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه إليه ولاشتقاقه منه والاسم يجزبه وعنه فحاز شرفين، والفعل حاز شرفاً واحداً وهو الإخبار به.

قول المكودي: [إذ لا فرق] هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتي فيها الخلاف الذي مر في الثلاثي.

(لاسم مجرد رباع فعلل)، قول المكودي: [للسحاب الرقيق] زاد في القاموس الذي فيه حمرة ويطلق أيضاً على الذهب. وقوله: [نحو جرهم لاسم قبيلة] ناس من اليمن تزوج منهم إسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش.

وقوله: [نحو قمطر] القاموس: القمطر الجمل القوي الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال:

ليس يعلم ما حوى القمطر ما العلم إلا ما حواه الصدر

ويرحم الله الإمام الشافعي إذ قال:

علمي معي حيث ما عمت ينفعني صدري وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي وإن كنت في السوق كان العلم في السوق

وقوله: [لذكر الجراد الخ] وقيل: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، ويطلق أيضاً على الجسم السمين

من الإبل.

وقوله: [ومذهب سائر الخ] اعلم أن استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقي كما في

بالضم وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال: (وإن علا. فمع فعلل حوى فعلللا).

٩٢٤ - كَذَا فَعَلَّلَ وَفَعَّلَلَّ وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النِّقْصِ انْتَمَى

يعني فإن علا الرباعي أي جاوز فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان: الأول (فعلل) بفتح الأول والثاني والرابع مدغماً فيه نحو سفرجل. الثاني (فعلل) بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش. الثالث (فعلل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشدداً نحو قذعمل. الرابع (فعلل) بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب.

ثم قال: (وما. غاير للزيد أو النقص انتمى) يعني أن ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادي ذلك بالأسماء نظر، وفهم منه

الحريري: وأنكر على الجوهري إنكار استعماله بمعنى باق، إذا علمت هذا تبين لك أن المكودي أطلقه وأراد به باق ولم يرد به جميع لثلاثي يتنقص كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين، والصحيح ما قاله باقي البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل إلا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن المضموم أصل وأن الفتح للتخفيف.

(فإن علا. فمع فعلل)، قول المكودي: [فإن علا الرباعي] يتعين أن يقرأ الرباعي في كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره بقوله أي جاوزه وفاعله كفاعل علا في النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعياً وإلا فالرباعي الأصول إن زيد فيه حرف كان مزيداً وكلامنا في الخماسي الأصول.

وقوله: [نحو جحمرش] هي العظيمة من الأفاعي والعجوز المسنة التي ترتعش من الكبر والأرنب الضخمة. وقوله: [نحو قذعمل] بالميم البعير الضخم.

وقوله: [نحو قرطعب] بسكون الراء الشيء التافه الحقير الذي لا يال له، وحوى في النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا، وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا.

(وما. غاير للزيد أو النقص انتمى)، قول المكودي: [الأصول] هو بالجر نعت لأبنية قبله.

وقوله: [وفي تخصيص الشارح الخ] وجه النظر كون ما ذكره من المغايرة موجوداً في الأسماء وفي الأفعال فلا وجه في التخصيص. (قلت): وجه ما للشارح والمرادي بأن المصنف قد ذكر لما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزاناً معينة مشخصة في قوله لاسم مجرد، وأما في الأفعال فلإنما ذكر في الثلاثي ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة، وإنما قال في الرباعي ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزناً معيناً فلا يحسن إطلاق وما غاير بالنسبة له حتى يعلم ما يغايرها من الأوزان إلا لو ذكرها بشخصها كما في الأسماء.

أن المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهي كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو يد دم، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر، والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (غايير) وخبرها (انتمى) أي انتسب، و(للزيد) متعلق بـ (انتمى) ومعنى الزيد الزيادة. ثم قال:

٩٢٥ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُذِي

يعني أن الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم بأصالته، وإن لم يلزم وسقط في تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف حرف التهجي فيحكم في نادم بالصلة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف في ندم، والتاء في (اختذي) زائدة لسقوطها في هذا يحذو، و(الحرف) مبتدأ، و(إن يلزم) شرط، والفاء جواب الشرط، و(أصل) خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف، و(الذي)

وقوله: [كنهبل الخ] يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه فنعلل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله في القاموس.

وقوله: [تزيد على ثلاثمائة بنية] قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد في كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية، وزاد ابن السراج اثنين وعشرين، وزاد الزبيدي والجرمي أمثلة أخرى على ذلك وما منهم إلا وقد ترك أكثر مما ذكر.

وقوله: [نحو قم ودع] دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضي له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك، قيل: وفي التمثيل به نظر لأنه من الأفعال التي لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغيير؟

و(الحرف إن يلزم فأصل)، قول المكودي: [ويعني بالحرف الخ] الأولى أن المزداد به الحرف الذي هو موجود الآن من بنية الكلمة.

وقوله: [لسقوطها في هذا يحذو] اعلم التاء في اختذي لازمة في جميع التصاريف لكنها غير لازمة للمادة في هذا يحذو، ومعنى هذا واحتذي اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناها واحد ومادتها كذلك، فدل على أن التاء في اختذي زائدة، ثم إن كلا تعريفنا الناظم للحرف الأصلي وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع، فمثال كون تعريف الأصلي غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب، فإن الواو فيه زائدة لازمة في جميع التصاريف، وتعريف الناظم للحرف الأصلي يقتضي أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذي المقصود خروجه، وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذي المقصود دخوله في الحد، ومثال كون تعريف الأصلي غير جامع وتعريف الزائد غير مانع بعد مضارع من وعد، فالواو لام الكلمة حذفت في بعض التصاريف وهي أصلية فيقتضي تعريف الأصل أنها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع، ويقتضي تعريف الزائد أنها زائدة أيضاً مع أصالتها فهو غير مانع، وأجاب المرادي بأن الزائد إذ ثبت فهو مقدر السقوط وأن الأصلي إذا حذف فهو مقدر الثبوت، وأجاب ابن هشام في الحواشي بأن التعريفين ثابتان مع عدم المعارض بحذف الأصلي أو إثبات الزائد وإلا إذا وجد عارض فقد يختلفان.

مبتدأ وصلته (لا يلزم) و(الزائد) خبر (الذي) و(مثل) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (الزائد) ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أي وذلك مثل، ومعنى (احتذني) اقتني. ثم قال:

٩٢٦ - بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفِي

يعني أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك: ما وزن ضرب؟ قلت: فعل بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك: ما وزن عمرو؟ قلت: فعل بسكون العين، فإن كان في الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك أشار بقوله: (وزائد بلفظه

(تتمة): حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات في بيت نصه:

هنا وتسلم تلاميذ يوم انسه نهاية مسؤول أمان وتسهيل

وقد جمعت في تراكيب آخر من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها فقال: سألتونيها؟ قيل: نعم، قال: قد أجيبتكم ونخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن أولى ما يزداد حروف اللين الثلاثة والباقي شبيه بها وقد بين وجه الشبه في التصريح، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزداد حرف لغير تكرير إلا منها أنها لا تكون إلا زائدة أبداً كما قد يتوهم بل قد تكون أصولاً.

(بضمن فعل قابل الأصول)، قوله: [بحروف الخ] أشار بهذا إلى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التي هي بفتح الأول وسكون الثاني لعدم لزومه وهذا هو السر في تعبير الناظم بضمن بكسر الضاد أي بما تضمنه ولم يقل بفعل. وقد ورد أنه اجتمع المازني ويعقوب بن السكيت وسيدي محمد بن عبد الملك الزيات فقال الزيات للمازني: ألق مسألة على ابن السكيت فأبى المازني فألح عليه فاختار المازني أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت: ما وزن نكتل من الآية؟ قال: نفعل، فقال له: ماضيه يكون حيثل نكتل، فقال: تفتعل، فقال له: نكتل رباعي وفتعل خماسي فسكت لأنه كان لغوياً لا نحوياً فلما خرجا لام ابن السكيت المازني فقال: ما قلت ذلك إلا بعد أن طلب مني المرة بعد المرة وإني اجتهدت في أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثاني صحيح لأن أصله نفتعل لكن حذفت عينه فوزنه نفتل. ويعقوب هذا كان يحب آل البيت، فقد ورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين؟ فقال له: القبار الذي يسقط من نعل خادم علي أفضل منك ومن ولدك، فأمر به فسل لسانه من فقه الله تعالى، وإنما اختصت الفاء والعين واللام لأنهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفاً، فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين، نعم إن حذف حرف أصلي قبل بما بقي نحو عدة فتقول في وزنه عدة بحذف الفاء، ونحو قل فتقول في وزنه قل بحذف العين، ونحو يد تقول في وزنه فع بحذف اللام وهكذا، وفي البسط والتعريف للمكودي:

وإن يكن حذف منه حرف فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفي)، قول للمكودي: [وفي وزن عثير] بكسر العين وسكون الثاء المثناة وفتح الياء

اكتفي) يعني أنك تكفي بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء، فتقول في وزن جوهر فوعل، وفي وزن عثير فعيل، هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٧ - وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَضْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتَقِ

يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لآماً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أن الزائد على الثلاثة صورتين: إحداهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنها فعلل وفعلل، والأخرى في الخماسي، لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول فتقول في سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف، ثم إن الزائد في الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٨ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

يعني إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو مرميس قلت في وزنه ففعيل، وإن كان مضعف وهو التراب والعجاج وغبار الأقدام والشيء الخفي، وإنما اكتفى في الزائد بلفظه ليميز عن الأصل كما يأتي في قوله: وإن يك الزائد الخ.

(وضاعف اللام إذا أصل بقي)، قول المكودي: [أن في الزائد على الثلاثة الخ] هكذا في غالب النسخ المصححة المصلحة وهي الصواب، وفي بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهي غير صواب لأنها تشمل صورة الخماسي ولا تشمل صورة الرباعي، وكان ينبغي للنظام أن يبدل أحد المثاليين بمثال من الخماسي ليكون صريحاً في شمول الصورتين.

وقوله: [ثم إن الزائد الخ] هذه التوطئة تقتضي أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق أنه يكون منها ومن غيرها، ولو أراد السلامة من الإبهام لقال: ثم إن محل تعين كون الزائد ينطق بلفظه إذا لم يكن الزائد تكراراً للحرف الأصلي وإلا فينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله: وإن يك الزائد ضعف أصل تقييداً لقوله: وزائد بلفظه اكتفي كأنه قال: محل كون الزائد يكتفى بلفظه إذ لم يكن تكراراً لأصل وإلا فيجعل مقابلاً له ما قوبل به الأصل، والمراد بالضعف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للإلحاق أم لا.

قول المكودي: [نحو مرميس] اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله. (فإن قلت): مرميس كما كررت فيه الفاء كررت فيه العين فلم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرقف اسم للخمر. (قلت): لم يمثل بمكرر الفاء فقط لأنه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصلياً لا زائداً وكلا منافي الزائد وسياً: واحكم بتأصيل حروف سمس.

العين نحو اغدودن قلت في وزنه افوعول، وإن كان مضعف اللام نحو جلبب قلت في وزنه فعلل .
 وقوله (بضمن) متعلق بـ (قابل) و(قابل) فعل أمر وفعل بفتح الفاء، و(الأصول) مفعول بقابل،
 و(في وزن) متعلق بقابل، و(زائد) مبتدأ وخبره (اكثفي) و(بلفظه) متعلق باكثفي، و(اللام) مفعول
 بـ (ضاعف) و(أصل) فاعل بفعل مضمر يفسره (بقي) والفتق اسم جمع واحدة فستقة اسم شجرة وهو
 فارسي معرب، و(إن يك) شرط و(الزائد) اسم (يك) والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(ما) مفعول
 أول بـ (اجعل) وهي موصولة وصلتها (للأصل) و(له) في موضع المفعول الثاني لـ (اجعل). ثم اعلم أن
 ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف،
 والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٢٩ - وَأَحْكَمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ مِسْمٍمٍ وَنَحْوِهِ وَالْخَلْفُ فِي كَلْمٍمٍ

يعني أن نحو (سمسم) يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعي لأن أصالة أحد المضعفين
 واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتها معاً، ثم
 أشار إلى الثاني بقوله: (والخلف في كلملم) يعني أن فيما كان من نحو (لملم) فعل أمر من لمم مما في اشتقاقه
 دليل على زيادة أحد المضعفين خلافاً للمذهب البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسم، فوزن (لملم)

وقوله: [نحو اغدودن] يقال اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر.

وقوله: [نحو جلبب] يقال جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفة، والباء فيه مكررة للإلحاق
 بدحرج، وإنما قول الحرف المكرر بما قول به الحرف الأصلي لأن تكرر الأصل في علم التصريف بمنزلة
 التوكيد اللفظي في علم النحو، فكما أن الثاني يتبع الأول في التوكيد اللفظي في كل شيء فكذلك هو يوزن بما
 يوزن به الأصل.

وقوله: [وزائد مبتدأ] المسوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمحذوف تقديره وحرف زائد.

وقوله: [واحد فستقة] بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البلوط إذا كان
 صغيراً.

(واحكم بتأصيل حروف سمسم) سمسم بكسر السينين حب الجلبان ويفتحها اسم موضع ولد
 الثعلب.

(والخلف في كلملم)، قول المكودي: [أمر من لملم] يقال لملم الأمير الكتيبة أي الجيش إذا ضم وجمع
 بعضها إلى بعض. وقوله: [مما في اشتقاقه دليل على زيادته] بيان أن لملم مشتق من اللم بمعنى الجمع، فيقال
 في الماضي لم بيمين بمعنى جمع ثم ضعفت الميم فاجتمع ثلاث ميّات فقلبت الميم الثانية لاماً كراهية اجتماع
 ثلاث ميّات، فالصريون نظروا إلى الحالة الراهنة فقالوا: إن جميع الحروف أصول، والكوفيون راعوا أصله
 فقالوا: إن اللام الثانية تكراراً للعين، فوزنه على ما للبصريين فعّل بلامين، وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد

عندهم فعل، ومذهب الكوفيين أن الأصل لم بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهية التضعيف. ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال:

٩٣٠- فَأَلَفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِغَيْرِ مَيْنِ

يعني أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها، لأن الأكثر فيها صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمي، وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء وكألف باع ورمى وناب ومتى أو من أو كألف قال ودعا وتاب وعصى، ولا تزداد الألف أولاً وتزداد ثانية كضارب، وثالثة كعماد، ورابعة كشمال، وخامسة كقرقرى، وسادسة كقبعثرى، وقوله (فألف) مبتدأ، و(أكثر) مفعول بـ (صاحب) و(من) متعلق بـ (أكثر) والجملة من (صاحب) ومعموله في موضع الصفة لـ (ألف) و(زائد) خبر ألف، و(المين) الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله:

العين، فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به، ثم أن الخلف في كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطفاً على تأصيل مدخول الباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ، وفي كلم متعلق بمحذوف خبره.

(فألف أكثر من أصلين)، قول المكودي: [نحو ضارب وعماد وسلمي] ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب، وزيادة ألفي عماد وسلمي علمت بالحمل على المشتق لأنها جامدان، ثم أن الذي في غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة، وفي بعضها سلامى بضم السين وألف بعد اللام وهي عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين.

وقوله: [ولا تزداد الألف أولاً الخ] لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن وفي البسط والتعريف للمكودي:

ولا تزداد في الأوائل ألف إذ هو للسكون حتماً قد ألف

وقوله: [كشمال] مرأنه اسم للناقة الحفيفة السريعة. وقوله: [كقرقرى] اسم صوت الريح الذي يكون في البطن وقيل اسم موضع.

وقوله: [قبعثرى] الجمل الضخم ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد من كل شيء وبقي عليه زيادتها سابعة ومثاله بردايا.

وقوله: [والمين الكذب] قال الشاطبي: وليست شعري من كذبه، وأجيب بأن نفي الكذب راجع للقاعدة والقضية الكلية في الألف إشارة إلى أنها لا تنخرم. (فإن قلت): يخالف هذا قول المكودي أول شرح هذا البيت لأن الأكثر فيها صحبت الخ. (قلت): يجاب بأن الأكثرية راجعة لكون الاشتقاق يدل على الزيادة والأقلية ترجع لحمل الجامد عليه وإن كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده.

٩٣١ - وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤُ وَوَعَوَعَا

يعني أن الياء والواو كالآلف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبنا أكثر من أصلين إلا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائي مكرر نحو قولك (يؤيؤ) في اسم طائر، و(وعوع) مصدر وعوع السبع إذا صوت، وفهم من قوله (واليا كذا والواو) أن الواو والياء إذا صحبنا أصلين حكم بأصالتها نحو بيع ويوم، وفهم من قوله (إن لم يقعا) إلى آخر البيت أنهما إذا صحبنا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور، وتزاد الياء أولاً كيرمع، وثانية كصيرف، وثالثة كعثير، ورابعة كحذرية، وخامسة كسلحفية، ولا تزداد الواو أولاً وتزداد ثانية كجوهر، وثالثة كجهور، ورابعة كعصفور، وخامسة كقمحدوة، و(اليا) مبتدأ، و(الواو) معطوف عليه، و(كذا) خبر عنها، ويحتمل أن يكون (كذا) خبراً عن الياء، و(الواو) مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه، و(إن لم يقعا) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(كما) في موضع الحال من الآلف في (يقعا). ثم قال:

(والياء كذا والواو إن لم يقعا)، قول المكودي: [نحو قولك يؤيؤ في اسم طائر] يعني من الجوارح التي تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذي هو طائر لا يقدر على الطيران في الشتاء، ثم إن قول المصنف إن لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا لو حذفه ما ضره لأن الحكم بأصالة الجميع صرح به في قوله أولاً: واحكم بتأصيل حروف سمس ونحوه، ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمس.

وقوله: [وفهم من قوله إن لم يقعا الخ] هذا منطوق النظم فيه تخطيط لا ينبغي.

وقوله: [كيرمع] الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة. وقوله: [كصيرف] اسم للذي يحتمل في الأمور.

وقوله: [كعثير] قد مر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم.

وقوله: [كحذرية] قد مر أنها قطعة من الأرض غليظة.

وقوله: [كسلحفية] يضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء، ومنها سكون اللام وضم الحاء وهي دابة قيل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره، ومن فوائد هذه الدابة أن دمها وممراتها ينفعان للذي برأسه صداع، ومن فوائدها أيضاً أنه إذا اشتد البرد بمكان وجعل رأسها ويداها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع.

وقوله: [كجهور] جهور اسم موضع. وقوله: [كقمحدوة] بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهي ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس.

وقوله: [وكما في موضع الحال الخ] الأولى أن الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق، والتقدير إن لم يقعا وقوعاً مثل وقوعهما في يؤيؤ ووعوعا.

٩٣٢ - وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحْقُقًا

يعني أن الهمزة والميم متساويتان في أنها إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو: أفضل وأحر ومكرم ومنطلق، وحمل عليه ما سواه نحو: أفكل ومغلب، وفهم من قوله (سبقا) أنها لا تطرد زيادتهما في غير الأول، وفهم من قوله (تحققا) أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعمل، أو الياء فيكون وزنه أفعّل نحو صيرف، لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعّل أكثر من باب فيعمل، إلا أن الهمزة إذا وقعت آخراً قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي.

(وهمز وميم) مبتدأ وخبرهما (كذا) و(سبقا) في موضع النعت لـ (همز وميم) و(ثلاثة) مفعول بـ (سبقا) و(تأصيلها) مبتدأ، و(تحققا) في موضع الخبر وهو ميني للمفعول والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

٩٣٣ - كَذَاكَ هَمْزٍ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

يعني أن الهمزة تطرد أيضاً زيادتها إذا وقعت آخراً بعد ألف، وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء، وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطاً ولا آخراً بعد غير ألف، وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم

(وهكذا همز وميم سبقا)، قول كدي: [وحمل عليه الخ] أي بحمل الجامد على المشتق، وأفكل اسم للردة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية في كلام المصنف التصدير لا مطلق السبقية لإخراج نحو سموال فإن الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم بأصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى.

وقوله: [نحو أيدع] اسم للزعفران. وقوله: [نحو صيرف] هذا المثال مؤخر من تقديم وعمله بعد قوله سابقاً فيعمل لأنه مثال له، وكذلك يوجد مقدماً في بعض النسخ المصلحة.

وقوله: [لكن الهمزة الخ] هذا هو الذي يؤخذ من القاموس لأنه ذكره في فصل الياء من باب العين وذلك دليل على أصالة الياء عنده.

وقوله: [إلا أن الهمزة الخ] هذا مستثنى من قول المصنف سبقا، لكن الأولى أن يحذفه لأن المصنف ذكره بعد. وقوله: [سيأتي] أي في البيت بعد متصلاً به ولو قال بدل قوله وسيأتي وإلى ذلك أشار بقوله: كذاكَ همز آخر بعد ألف ويؤخر الإعراب لكان حسناً.

قول المكودي: [وأربعاء] اسم اليوم المعلوم، ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها.

وقوله: [وعلباء] بكسر العين عصبة لعنق، ثم كان الأولى أن يبدل المصنف حرفين بأصليين لخروج نحو الباء فإن الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الألف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله.

بأصالتها نحو: كساء ورداء، و(همز) مبتدأ وخبره (كذا) و(آخر) نعت لـ (همز) و(بعد ألف) نعت بعد نعت، و(لفظها) مبتدأ وخبره (ردف) و(أكثر) مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيضاً. ثم قال:

٩٣٤ - وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفْيِ

يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عني بقوله (كالهمز) وذلك نحو: سكران وعثمان وزعفران، وفهم منه أنه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطاً وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو: عجنفل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد. و(النون) مبتدأ وخبره (كالهمز) والظاهر أن في (الآخر) متعلق بأعني محذوفاً، و(أصالة) مفعول ثان بـ (كفي) وفي (كفي) ضمير مستتر عائد على (النون) وهو المفعول الأول بكفي. وفي (نحو) متعلق بكفي. ثم قال:

٩٣٥ - وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

يعني أن التاء تطرد زيادتها في التائيث نحو: قائمة وقامت، وفي المضارعة نحو: تقوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام، والمطاوعة نحو: تكسر وتذكر، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزداد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة

وقوله: [والجملة في موضع النعت أيضاً] هذا يقتضي أن الجملة نعت ثالث لهمز، كما أن آخر ويطد ألف كذلك، والحق أنها في محل جر نعت لألف من قوله: بعد ألف. (والنون في الآخر كالمهمز)، قول المكودي: [نحو عجنفل] بفتح العين المهملة ويقافين مفتوحين بينها نون ساكنة ولام آخراً وهو الكتيب العظيم المتداخل من الرمل.

وقوله: [وحجنفل] بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح. والحجنفل الغليظ الشفة من غير الإنسان. قوله: [مفعول ثان بكفي الخ] ومعنى كفي صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه، وإذا صرفت الأصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب.

(والتاء في التائيث والمضارعة)، قول المكودي: [ولم ينص على زيادتها في حروف الخ] يعني وأما في موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك، وقد مر في جمع التفسير والسين والتا من كمستدع أزل، وأجاب بعض باحثيها دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفاً على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين، ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التي فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال والتقديس والاقتدار، وأما السين فلا تزداد إلا مع التاء هذا مذهب الجمهور، وقال سيبويه: قد تزداد وحدها كما في اسطاع أصله أطاع، وفي البسط والتعريف للمكودي:

والسين لا تزداد في الكلام
وسيبويه قال في اسطاعاً
إلا مع التاء كمستهام
بزيدها إذ أصله أطاعاً

والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لا فرق. و(التاء) مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره، وتزاد التاء، و(في التانيث) متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

٩٣٦ - وَالْهَاءُ وَقَفَا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ

يعني أن الهاء تزداد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقت مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي. و(الهاء) إما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله (والتاء) و(وقفاً) مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفاً عليها أو مفعول له أي تزداد للوقف ثم مثل بقوله (كلمه) وهي على حذف القول أي كقولك له، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني (كلمه) ثلاثة أحرف وهي: كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت، واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ في رجز وهو:

وقوله: [وكان ينبغي له أن يذكر الخ] أجيب بجوابين: أولها أنه لم يبق عليه إلا النون، وأما الهمزة فقد مرت في قوله: وهكذا همز وميم سبقا، والياء قد مرت في قوله: واليا كذا والواو الخ. ثانيهما أن يقال أن كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفاً على التاء، وهذا الجواب الثاني مردود كالجواب قبل بدخول السين بأنه يكون قول الناظم: والمضارعة والاستفعال مقطوعاً غيره معطوف على ما قبله فكيف يصح حينئذ عطف والمضارعة الراجعة إلى التاء على التانيث.

وقوله: [أو فاعل بفعل مضمر الخ] بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره.

(والهاء وقفاً كلمه)، قول المكودي: [وقد تقدم في الوقف الخ] أي في قوله: وقف بها السكت الخ، وفي قوله: وما في الاستفهام الخ مع ما بعده.

وقوله: [كسائر حروف المعاني] أي التي لها معنى لكنه في غيرها وهو الحرف المقابل للاسم والفعل، والمراد بحروف التهجي في كلامه الحرف الذي بنيت الكلمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم، فصواب الناظم حينئذ أن يمثل بنحو أمهات فإن الهاء فيه زائدة بدليل أمومة، ثم قد يقال للمكودي: اعتراضك صحيح لكن ما أورده على الناظم هنا يرد عليك في تمثيلك لقوله: والتاء في التانيث بقامت مع أن التاء من حروف المعاني فما كان جوابك هو جوابه، وأما تمثيله هناك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الإعراب عليها.

وقوله: [وقد ألغزت الخ] هذا اللفظ قد أكثر الناس في الأجوبة عنه، وأحسن ما أجيب به قول سيدي الجد أبي الفيض سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى:

أهذه جواهر منتظمة	في السلك أم أزاهر مبتسمة
في الغصن أم عرائس ملتئمة	أم كلمات ألغزت في كلمه

يا قارئاً ألفية ابن مالك وسالكاً في أحسن المسالك
في أي بيت جا من كلامه لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم وإن تشأ فقل ثلاث واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال: (واللام في الإشارة المشتهرة) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولئك وهنالك. (واللام) معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

٩٣٧ - وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً كَحِظَلْتِ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم: حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثر من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون من حظلت دليل على زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة. (و(زيادة) مفعول بـ (امنع) و(بلا قيد) متعلق بـ (زيادة) و(ثبت) في موضع الصفة لـ (قيد) و(إن) شرط ويجوز ضبط (تبين) بفتح التاء مبنياً للفاعل

وفي ذلك قلت:

يا فاضلاً فاقت شمس لغزه بدون شك قد سموا بعزه
الغزت في كلمة منتظمة من قوله والهاء وقفاً كلمه

إلا أن قول المكودي ثلاثة أحرف وهي كاف التشبيه مع قوله في النظم: وإن تشأ فقل ثلاث سلمه كل الناس، والحق أن الكاف في كلمة للتشبيه وهي اسمية فتكون كلمه اشتملت على اسمين وحرفين.

(واللام في الإشارة المشتهرة) أوردوا عليه ما أورده المكودي في هاء السكت وهو أن اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كدي هناك كان ينبغي أن يعترض هنا، والصواب أن اللام تزداد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعديد الكثير، فاللام زائدة لقولهم طيس، ثم يحتمل أن يقرأ المشتهرة في كلام الناظم بالجر فيكون صفة للإشارة قال الشاطبي: لكنه يوهم أن لنا إشارة أخرى ليست كذلك والأمر بخلافه ويحتمل رفعه صفة اللام، وقال ابن هشام في الحواشي: الحق أن اللام مبتدأ أول والمشتهرة نعت لمبتدأ ثان محذوف، وفي الإشارة خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول والتقدير: واللام زيادتها المشهورة واقعة في اسم الإشارة فيؤخذ منه أنها تزداد في غير اسم الإشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك.

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له: فإن وجدنا حرفاً من حروف الزيادة ليس بالمحل الذي ذكر سابقاً أنه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالأصالة؟ فقال: إن قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها في التصريح فاحكم بزيادتها وإلا فيحكم بالأصالة، ومعنى وامنع زيادة احكم بالأصالة وكحظلت مثال لمفهوم إن لم تبين حجة والله أعلم.

وأصله تبيين فحذفت إحدى التاءين و(حجة) على هذا فاعل بـ (تبيين) وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين و(حجة) على هذا نائب عن الفاعل .

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل تميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفها أشار بقوله:

٩٣٨ - لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَاسْتَشْبِتُوا

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً، وإنما سميت همزة وصل اتساعاً لأنها تسقط في الوصل، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها، وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفهم من قوله (همز) أن همزة الوصل آتي بها همز خلافاً لمن قال هي في الأصل ألف، وفهم من قوله (سابق) أنها لا تكون إلا أولاً، وفهم من قوله (لا يثبت إلا إذا ابتدئ به) أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة. و(همز مبتداً، و(سابق) نعت له وخبره في المجرور قبله، و(لا يثبت) جملة في موضع النعت أيضاً لهمز، و(إلا) إيجاب للنفي والعامل في (إذا) يثبت، ويجوز ضبط (استثبتوا) بضم التاء الأولى مبنياً للمفعول فيكون الواو

فصل في زيادة همزة الوصل

قول المكودي: [لأنه من باب زيادة الخ] وإنما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام.

(للولل همز سابق لا يثبت)، قول المكودي: [لأنها تسقط الخ] علة لقوله اتساعاً، ومعنى الاتساع المجاز وذلك لأنها لما كانت تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء فالأولى أن تسمى بهمزة الابتداء، فأجاب بأنهم عكسوا في التسمية مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ضده.

وقوله: [وقيل لأن المتكلم الخ] هذا هو الأحسن وعليه اقتصر السعد في شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا ساءها الخليل سلم اللسان، فكان ينبغي للمكودي أن يقدمه على ما قبله، ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذي قبله بل على الأول فقط كما قال المكودي.

وقوله: [أنها لا تكون إلا أولاً] أي لأنها آتي بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن، والمراد بالابتداء أخذ المتكلم في النطق بعد أن كان صامتاً لا الأخذ في النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا في اللفظ وأما في الخط فلا بد من كتابتها.

وقوله: [وقد ثبت في الوصل ضرورة] كقول بعضهم:

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح فقال أمر للجماعة بالاستبaths وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٣٩ - وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اِحتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ اِنجَلَى

يعني أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخبائي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو متناه. (هو) مبتدأ عائد على الهمز، و(لفعل) خبره، و(ماض) نعت (لفعل) و(احتوى) في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

٩٤٠ - وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخَشَ وَامْضَ وَانْقُذَا

يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو: انطلق انطلاقاً واستخرج استخراجاً، و(الأمر والمصدر) مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والأمر والمصدر منه.

ثم انتقل إلى الرابع فقال: (وكذا. أمر الثلاثي كاخش وامض وانقذا) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش، أو على يفعل نحو امض، أو على يفعل نحو نفذ، وهذه فائدة التمثيل، وفهم من المثال أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو يخشى ويرمي وينفذ، فلو كان محركاً لم يؤث بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول في الأمر منها قل وعد. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

٩٤١ - وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعَ وَأَتْنَيْنِ وَأَمْرِيَّ وَتَأْنِيثِ تَبِعَ

٩٤٢ - وَأَيْمُنُ هَمَزُ أَلْ كُذَّا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الْاِسْتِفْهَامِ أَوْ يَسْهَلُ

فأثبت همزة اتسع ضرورة، قال الدماميني: وهو الحق، وقال الشارح: لا ضرورة لأن أول الشطر الثاني كأول البيت، وما أحسن قول بعض الأدباء:

فلا تجعلني مثل همزة واصل فيلحقني حذف ولا راء واصل

فواصل الأول صفة لمن يريد وصل الكلمة التي فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة، وواصل الثاني علم على واصل بن عطاء المعتزلي وكان أثلغ لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلم كالطر يبدله بالغيث وكالبر بالقمح، وفي بعض النسخ زائد بدل السابق وكلاهما صحيح. فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى، وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله: إلا إذا ابتدئ به، وأصل ابتدئ ابتدئ بهمزة آخرأ أبدلت ياء ثم سكنت تخفيفاً كما أبدلت في مائة قالوا مية.

(وفي اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر.

فذكر سبعة أسماء، وفهم من قوله (وتأنيث تبع) أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرىء امرأة وابن ابنة، ومؤنث اثنين اثنتان، أما (اسم) فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتنبوا همزة الوصل فتكون عوضاً من المحذوف، وأما است فأصله ستة بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل (ابن) بنو ففعل به ما فعل بـ (اسم) و(ابنم) هو ابن زيدت عليه الميم، و(اثنين) أصله ثنين، و(امرؤ) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما (أين) فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهزمت زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين، وقوله (وتأنيث تبع) راجع إلى (ابن) مؤنثه ابنة، و(امرئ) مؤنثه امرأة، و(اثنين) مؤنثه اثنتان. وفهم من قوله (سمع) أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم، و(في اسم) إلى آخر المجرورات وهو (أين) متعلق بـ (سمع) وفي قوله (سمع) ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم. ثم أشار إلى السادس فقال: (وهمز آل كذا) أي والهمزة في آل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في (آل) هو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ثم بين حكم همزة (آل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال: (ويبدل مدأ في الاستفهام أو يسهل) يعني أن همزة (آل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني في همزة (آل) وجهان: إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها، وتسهيلها بين الألف والهمزة وقد قرئ بهما المذكرين. وفهم منه أن غير همزة (آل) من همزة الوصل تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين، وإنما لم تحذف همزة (آل) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لثلاث يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة.

قول المكودي: [وأصل ابن بنو] أي بالواو وقيل أصله بني بالياء لأنه من بنيت لأن الابن يبنى على الأب كبناء الحائط على الأساس والأول أولى.

وقوله: [زيدت عليه الميم] زيادة الميم هنا للمبالغة في البنية كما زيدت الميم في زرقم مبالغة في الأزرق، وليس الميم بدلاً من الواو لأم الكلمة ولو كانت الميم بدلاً من لام الكلمة ما احتيج إلى الإتيان بـ همزة الوصل لأنها يؤق بها عوضاً من اللام المحذوفة.

وقوله: [أصله ثنين] هذه العبارة فيها شيء، والأولى أن يقول: أصله ثنيان كجملان لأن مفردة ثني بياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتي بـ همزة الوصل عوضاً من المحذوف.

وقوله: [فحكموا لها بحكم المحذوف] يعني وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضمناً وفتحاً وكسراً، ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر.

وقوله: [هذا مذهب البصريين] وقال الكوفيون: إن همزته قطعية وهو جمع يمين. ثم إن قول المصنف: وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبع المذكور فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ.

(وهمز آل) مبتدأ وخبره (كذا) و(مبدأ) مفعول ثانٍ بـ(يبدل) وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في (يبدل) عائد على (همز آل) و(يسهل) معطوف على (يبدل) أو للتخيير وإثما جعلتها للتخيير وإن كانت (أو) التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أبدلها أو سهلها.

الإبدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف. ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً وقد ذكرها في التسهيل، واقتصر هنا على المشهور منها فقال:

(وهمز آل كذا)، قول المكودي: [مذهب سيويه] يعني في أحد قوليه وله قول آخر بأصالتها وقد مر ذلك.

(ويبدل مدأ في الاستفهام أو يسهل) ظاهره أن هذا الحكم خاص بهمزة آل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون في همزة أيمن وظاهره أنه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أو غيرها جاز في همزة آل وجهان وليس كذلك لأن ذلك إثما هو إذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف:

وأيمن وآل بـذين يبدل همزاً في الاستفهام أو يسهل
لأجاد وأفاد والله أعلم.

الإبدال

هو لغة مطلق العوض واصطلاحاً جعل حرف مكان آخر مطلقاً فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض إذا كان في غير محل المعوض منه كثناء عدة فإنها عوض من الفاء في غير محلها فلا يسمى ذلك إبدالاً، وأما إن كان في محله فهو عوض وإبدال اصطلاحاً فالعوض حيثئذ أعم، ومطلقاً فصل ثانٍ احتراز به من القلب فإنه إثما يكون في حروف العلة، إذا علمت هذا تبيين لك أن العوض أعم من الإبدال لأنه مهما جعل حرف عوضاً من حرف قيل فيه عوض في مكانه أو في غير مكانه، ولا يقال فيه إبدال إلا إذا كان في مكانه، والإبدال أعم من القلب لأن الإبدال يكون في حروف العلة وغيرها، والقلب لا يكون إلا في حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيراً ما يقع السؤال عنها.

قول كدي: [واقصر هنا على المشتهر منها] أي التي لا يصح الاستغناء في التصريف عنها، وإبدال غير هذه التسعة من غيره إما شاذ كما في أصيلاً بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس، والأصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلاً بإبدال نونه لآماً، وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقولهم في على عالج وتسمى عججة قضاة.

٩٤٣ - أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَاتٌ مُوْطِيَا فَأَبْدِلِ أَهْمَزَةً مِنْ وَاوٍ وَيَا

فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام : الهاء والذال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف . (وأحرف الإبدال) مبتدأ وخبره (هدأت) والتقدير : وأحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك (هدأت موطيا) و(موطيا) حال من التاء في (هدأت) ومعنى هدأت سكنت ، والياء في (موطيا) بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئاً ، ويحتمل أن يكون (موطيا) مفعولاً بـ (هدأت) لأنه يستعمل متعدياً ، يقال : هدأت الصبي إذا ضربت عليه لينام والأول أظهر .

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال ، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله : (فأبدل الهمزة من واو ويا) .

٩٤٤ - آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زَيْدٌ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلها كساو ورداي لأنها من الكسوة والتردية ، وفهم من قوله (آخرأ) أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون . وفهم منه أيضاً أن الألف إذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاي . وفهم منه أيضاً أن حكم ما لحقته تاء التانيث حكم لتطرفه لأن تاء التانيث زائدة على الكلمة نحو عباءة . وفهم منه أيضاً أن الكلمة إذا بنيت على تاء التانيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفاً نحو درحاية .

(أحرف الإبدال هَدَاتٌ مُوْطِيَا) ، قوله المكودي : [ومعنى هَدَاتٌ سكنت] من السكون ضد الحركة ، ومعنى موطيا حينئذ مستوطناً كأنه قال : سكنت أعضائي في الموضع الذي اتخذ موطناً لأقدامي وهو الموضع الذي يسكن الإنسان فيه ويستوطنه كذا قيل ، وانظره فقد لا يلائم ما للمكودي بعده ، والأولى أن يقرأ هَدَاتٌ بفتح التاء خطاباً للطالب بأنه إذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب ، فينبغي أن يسكن روعه واشتياقه لأنه لم يبق من المسائل إلا القليل .

وقوله : [يقال هَدَاتُ الْخ] فيه نظر بل الذي في التصريح أنه يقال : أَهدأت الصبي بالهمزة في أوله فيكون هَدَاتٌ لازماً عدي بالهمز .

وقوله : [وذلك في أربعة مواضع] الحق أنها خمسة والخامس هو قوله : وهمز أول الواوين رد ، إلا أن الناظم أخره عن قوله : وافتح ورد الهمز ولا موجب له ، ويمكن الجواب بأن ما هنا عام في الواو والياء وما يأتي خاص بالواو فلا خامس .

(فأبدل الهمزة من واو ويا آخرأ) ، قول المكودي : [وفهم منه أيضاً أن حكم الْخ] الحق أن هذه إحدى صورتَي المنطوق ، لأن قول المصنف آخرأ يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكمأ وهو هذا .

وقوله : [نحو عباءة] بفتح العين نوع من الأكسية ، قيل : أصل الهمزة واو وقيل ياء .

وقوله : [نحو درحاية] بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين ، واعلم أن هذا

و(المهزة) مفعول بـ (ابدل) ومن واو متعلق بـ (ابدل) و(آخر) منصوب على الظرف، و(اثر) ظرف أيضاً وكلا الظرفين في موضع النعت لـ واو أو ياء والتقدير: من واو أو ياء واقعتين آخر اثر ألف زيد. ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (وفي. فاعل ما أعل عيناً ذا اقتضي) (ذا) إشارة إلى إبدال الياء والواو همزة وهو في واو وياء وقعتا عيناً لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قاتل وبائع. وفهم من قوله (ما أعل عيناً) أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصحح نحو: عاور من عور، وصائد من صيد. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

٩٤٥ - وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

الإبدال غير مخصوص بالواو والياء فإن الألف تشاركهما فيه، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلية للتأنيث كاجتلاب ألف حبل لا أن ألف حبل غير مسبوقه بألف أخرى، وألف صحراء مسبوقه بألف زائدة فقلبت همزة فواراً من التقاء الساكنين، فقوله في الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألف مزيد أبدل همزة كما ألف
أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة.

(وفي. فاعل ما أعل عيناً ذا اقتضي) قد مر أن الإعلال أخص من الاعتلال، فإذا كان هنالك واو أو ياء وقلبا ألفاً فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معتلة، وإن لم يقلب الواو ولا الياء ألفاً فيقال معتلة غير معلة. قول المكودي: [لاسم فاعل أعلت الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وفي فاعل على حذف مضاف أي اسم فاعل وهو غير ظاهر لأن عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لأن عينه معلة مع أنه مراد فالخق أن المراد بفاعل في النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل إذا كان على غير وزن فاعل، وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتهما وجمعهما تصحيحاً.

وقوله: [يصحح نحو عاور الخ] لم يميز الإعلال في اسم الفاعل الذي لم تعل عين فعله لأنه لو أعل لاتيسر باسم الفاعل من عار وصاد من المعلن الفعل وفي هذا مناقشة من وجهين انظرهما في التصريح. (تنبيه): يكتب قاتل وبائع ونحوهما بالياء وهمزة أسفلها على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمز والياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فلحن إذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو في قاتل ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء. وقد دخل الفارسي على عالم فوجد رقعة مكتوباً فيها قايل بياء منقوطة فقال: خط من هذا؟ فقال العالم: خطي، فقال الفارسي لصاحب له كالمغضب: قد ضاعت خطواتنا إلى هذا، قال مولانا عبد الرحمن المنجرة: هذا من الفارسي حق وطيش واعتزال.

(والمد زيد ثالثاً في الواحد) إنما وجب إبدال الألف هنا همزة لأنك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع أثرها الألف التي كانت في المفرد، وما بعد ألف التكسير لا يكون إلا مكسوراً والألف

يعني أنه إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد بالألف نحو قلادة وقلائد، والياء نحو صحيفة وصحائف، والواو نحو عجوز وعجائز. وفهم منه أن الثالث إذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور. وفهم منه أيضاً أنه إذا كان مداً غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعاش لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة. و(المد) مبتدأ وخبره (يرى) و(همزاً) مفعول ثانٍ لـ (يرى) أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر، و(في) متعلق بـ يرى، و(في الواحد) متعلق بـ (زيد) و(زيد ثالثاً) حالان من الضمير في (يرى) ويحتمل أن يكون (ثالثاً) حالاً من الضمير في (زيد). ثم أشار إلى الموضوع الرابع فقال:

٩٤٦ - كَذَاكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيْفَا

يعني أنه إذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة، وفهم من إطلاقه في قوله (لينين) أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله، وشمل قوله (لينين) أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أوول.

الثانية: أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف.

الثالثة: أن يكون الأول واو والثاني ياء نحو صايد وصوائد.

لا تقبل الحركة فوجب إبدالها حرفاً من جنسها يقبل الحركة والحرف الذي هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو نحو عجوز.

قول المكودي: [نحو قسورة] بفتح القاف اسم للأسد.

وقوله: [لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة] فيها حيثنذ أصليتان محركان أصالة إذ أصله مثوبة بسكون الثاء وضم الواو ونقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة إلى الساكن قبلها وشذ قولهم معاش بالهمزة، وروي عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف في قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لأن ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله: فصيروا مثل كعصف مأكول وهو أحد الاحتمالات في ليس كمثله شيء.

(كذاك ثاني لينين اكتنفا)، قول المكودي: [في الفصل الذي قبله] أي في البيت الذي قبله وهو قوله: والمد زيد ثالثاً الخ.

وقوله: [ان يكونا ياءين نحو نيف الخ] فيكون حيثنذ أصله نيف بياءين من ناف نيف، والذي في القاموس والشاطبي أنه من ناف ينوف فيكون حيثنذ مثلاً للصورة الرابعة، والنيف ما زاد على العقد.

وقوله: [نحو صايد] بإبقاء الياء لكون الفعل الذي هو صيد غير معل، فلا يعمل اسم الفاعل كما مر في

الرابعة: أن يكون الأول ياء والثاني واواً نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود.

ومثل بما حرف العلة فيه ياءان وهو نيف ووزنه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناف نيف إذا زاد فاجتمعت ياءان وأدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصورة همزة وإن كان أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة. وفهم من قوله (مد مفاعل) أنها لا تقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت عن الطرف لم تقلب نحو طواويس. و(ثاني لينين) مبتدأ وخبره (كذلك) وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، و(اكتنفا) في موضع النعت لـ (لينين) و(مد) مفعول بـ (اكتنفا) ومعنى اكتنفا أحاطا، و(نيفاً) مفعول بـ (جمع) لأنه مصدر جمع. ثم إن إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٤٧ - وَافْتَحَ وَرْدُ الْهَمْزِ يَا فِيمَا أَعْلَى لَاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ

يعني أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هي فيه محل اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت في المفرد غير واو سالمة، وواواً إن كانت في المفرد واواً سالمة، فالألف واللام في الهمزة للعهد

مفهوم قوله: وفي فاعل ما أعل عيناً ذا اقتضي، والواو في صوائد هي ألف صايد عملاً بقوله سابقاً: والألف الثاني المزيد يجعل واواً.

وقوله: [كجيد] أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء لقوله: إن يسكن السابق من واو ويا الخ، ونظير ذلك سيد.

وقوله: [نحو طواويس] جمع طواوس اسم لطائر معلوم. فالواو الأولى في الجمع هي الألف التي كانت في المفرد لقوله: كذا ما الأصل فيه يجهل أي الألف المجهولة الأصل تقلب واواً مثل ما مر، والواو في الجمع هي الواو الناشئة عن ضم واو المفرد.

وقوله في التوتطة: [ثم إن إبدال ثاني اللينين الخ] الحق في التوتطة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة إذا لم تكن اللام في المفرد معلقة وإلا فالحكم ما أشار إليه بقوله: على أن توتطته قاصرة على ثاني اللينين اللتين اكتنفا ألف مفاعل مع أنه عام في تلك الصورة وفي التي قبلها كما تقرر به بعد.

(وافتح ورد الهمز يا) هذا الكلام في إبدال الهمزة واواً أو ياء عكس ما كان الكلام فيه. قول المكودي: [إن كانت في المفرد الخ] اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توهمه العبارة.

وقوله: [غير واو سالمة] منظومة بأن كان لام الكلمة ياء أو واواً لكنها غير سالمة، وعدم سلامة الواو إما في المفرد كمطية الآتي أو سلمت الواو في المفرد ولم تسلم في الجمع إلا أنه من باب كذلك ثاني لينين كزوايا، فهذه صور ثلاث، وقد أدخل المكودي صورة رابعة في قول المصنف فيما أعل لأمّ وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبني على قول من يقول إن الهمزة حرف علة وإليه ذهب الفاسي، وقيل شبيهة بحرف العلة

المتقدم ، وشمل ما استحق الهمزة لكونه مدأ زائداً في المفرد ولاه ياء ، وما استحق الهمزة لكونه مدأ زائداً في المفرد ولاه الكلمة واو ، وما استحق الهمزة لكونه اكتنفة لينان وما أصله همزة .

فمثال الأول : هدية وهدايا أصله هداي استثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء فاستثقل اجتباع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا .

ومثال الثاني : مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطى يمحط فعمل به ما فعل بهدايا .

ومثال الثالث : زاوية وزوايا ففعل به أيضاً ما فعل بهدايا .

ومثال الرابع : خطيئة وخطايا أصله خطائيء بهمزين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس

والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة والصحيح ما للجمهور ، وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام .

وقوله : [وواو] إن كانت الخ[واو] وكلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحها وقلبها .

وقوله : [للمعهد المتقدم] في قوله همزاً يرى في مثل كالثلاث مع ما بعده .

وقوله : [ولام الكلمة واو] يعني غير سالمة في المفرد بدليل تمثيله بمطية .

وقوله : [لكونه اكتنفة لينان] الأولى لكونه ثاني لينين اكتنفا مد فاعل .

وقوله : [أصله هداي] أي بعد قلب الياء همزة وإلا فأصله الأصيل هداي يباين إحداهما ياء فعلية والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله : والمد زيد الخ فصار هداي إلى آخر ما للمكودي . وقوله : [فصار هدايا] أي بعد أربعة إعمالات : قلب الياء همزة ، ثم قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء لام الكلمة ألفاً ، ثم قلب الهمزة ياء .

وقوله : [فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ] فأصل مطية المفرد وهي الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون الخ فيقال في الجمع الأصلي مطايوبياء بعد الألف ياء فعيلة ويواو ولاه الكلمة ، ثم تقلب الواو لتطرفها اثر كسرة ، ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله : والمد زيد ثالثاً الخ ، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم الياء آخر ألفاً ، ثم الهمزة ياء فلم يصر مطايا إلا بعد خمسة أعمال ، وفي المكودي إجحاف .

وقوله : [وزوايا] أصله زواوي وبواوين : الأولى مقلوبة عن ألف زاوية المفرد ، والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة نفعل به ما فعل بهدايا ففئة أربعة إعمالات إلا أنه من باب كذاك ثاني لينين الخ .

وقوله : [أصله خطائيء بهمزين] أصله الأصيل خطايئي يباء وهمزة فالياء هي ياء خطيئة المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله : والمد زيد الخ فصار خطايئي بهمزين إلى آخر ما للمكودي فلم يصر خطايا إلا بعد خمس أعمال .

وقوله : [على قياس الهمزين] هذا القياس هو الآن في قوله : ما لم يكن لفظاً أتم فذاك ياء مطلقاً جا .

الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ما قبلها في هدايا فصار خطائي فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء.

وأما هراوي جمع هراوة فأصله هراؤ فاهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد، فالواو في هراوي ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوي هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً. (والهمز مفعول بـ (رد) وهو مطلوب لـ (افتح) فهو من باب التنازع. و(يا) مفعول ثان برد، و(فيما) متعلق برد، و(لاماً) تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فما أعل لاه، و(في مثل) متعلق بـ (جعل) و(في جعل) ضمير مستتر عائذ على (الهمز) و(واو) مفعول ثان بـ (جعل). ثم قال:

٩٤٨ - واواً وهمزاً أولَ الواوَيْنِ رُدُّ في بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِهْ ووُفِي الأَشْدُّ

يعني رد أول الواوين المصدرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعل كوو في الأشد فإن أصله وافي وإنما استثنى ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فاجتماعهما في ووفي غير معتد به، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها همزة، فمثال ما

وقوله: [فأصله هراؤ] وأصله الأصيل هراوو بواوين: الأولى بدل من ألف هراوة، والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله: والمد زيد ثالثاً إلى آخر ما للمكودي، ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة، ثم قلبت الأولى همزة، والهراوة العصا الضخمة، فلم يصير هراوي إلا بعد خمس إعمالات.

وقوله: [ليناسب الجمع المفرد] بيان المناسبة أن الواو بعد الألف في المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف في الجمع وإن كانت الواو غير الواو.

(وهمزاً أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التي تبدل فيها الهمزة من غيرها، إلا أن الإبدال هنا خاص بالواو فكان ينبغي للناظم أن يقدمه على قوله: وافتح ورد الهمز الخ، وقدمه الموضح تنكيثاً عليه.

قول المكودي: [ولم يجتمع في فعل الفاعل] الذي هو وافي واوان بل واو وألف، فدل على أن الواو الثانية في فعل المفعول غير أصلية وإنما هي عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض.

وقوله: [فلم يبق للواو الأولى الخ] ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه، وإنما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو في الثقل، وهذا من المكودي تنكيث على الناظم المقتضي عدم جواز الإبدال حيثئذ وليس كذلك، وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذي هو رد المقتضي للوجوب فيكون النفي الذي هو غير متسلطاً على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد.

يجب إبدالها أو اصل في جمع واصله وأصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أو اصل .

(وهمزاً) مفعول ثان بـ (رد) و(أول) مفعول أول، (وفي بدء) متعلق بـ (رد) و(بدء) مصدر مضاف إلى المفعول وهو (غير) و(غير) مضاف إلى (شبه) و(شبه) مضاف إلى (ووفي الأشد) والأشد عند سيبويه جمع شدة، وقال ابن عباس : الأشد ثلاث وثلاثون سنة .

ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام : ساكنة بعد متحركة ، ومتحركتان ، ومتحركة بعد ساكنة ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

٩٤٩ - وَمَدَّ أَبْدِلُ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَأَثَرٍ وَائْتِمِنْ

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة أو لهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مدّاً مجانساً لحركة ما قبلها، فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو أثر وآمن أصله أثّر وأمن بهمزتين، وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف، وإن كانت ضمة أبدلت واواً نحو أوتنم وأوتي، وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفهم منه أيضاً أنها لو لم يكونا في كلمة واحدة لم تجب إبدالها نحو يا قراء اثتوا، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يقال عند النحويين في أنذرهم أنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهي منفصلة عن الكلمة، وأما القراء فيجعلون

وقوله : [قلبت الأولى همزة الخ] أي وجوباً كما يؤخذ من الأمر في النظم، ووجه وجوب القلب أنه إذا لم يقلب اجتمع مثلاًن في أول الكلمة ولا يمكن الإدغام وذلك إنما سمع في الصحيح في ألفاظ قليلة نحو ددن، وإذا قل في الصحيح امتنع وجوده في المعتل، ولم يذكر المكودي مفهوم بدء ومفهومه أن الواوين إذا كانا غير مصدرين لا تقلب الأولى وهو كذلك نحو هووي ونووي في النسب إلى هوى ونوى، وفي مثال الناظم إشارة إلى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجذ واجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الأقوى واليد الطولى في علم النحو، فالمراد بالأشد الأقوى .

وقوله : [وقال ابن عباس] أي في قوله تعالى : ﴿حتى إذا بلغ أشده﴾ .

(ومدّ أبدال ثاني الهمزين من كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله : وافتح ورد الهمز يا الخ كما فعل الموضح تنكيثاً عليه، لأن جميع ذلك في إبدال الهمزة حرف علة ولا وجه للفصل بإبدال الهمزة من حرف العلة .

قول المكودي : [نحو أثر] من أثره بكذا يؤثره إذا خصه بأمر، وآمن بفتحها بمعنى آمن بالتشديد، وإنما وجب إبدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الخلق والنطق بها عسير، فإذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر، وإنما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها .

وقوله : [يا قراء اثتوا] أصل اثتوا قبل اتصال يا قراء به اثتوا بهمزتين الثانية ساكنة تقلب ياء لقوله :

ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضاً نحو أأمن فإن الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل .
(ومداً) مفعول ثان بـ (ابدل) و(ثاني الهمزتين) مفعول أول، و(من كلمة) متعلق بـ (ابدل) و(ان يسكن)
شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه .

ثم انتقل إلى الهمزتين المتحركتين وهي تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة،
والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاث في ثلاث تسعة، وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال :

٩٥٠ - إِنْ يُفْتَحِ اِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فُتِحَ قَلْبٌ وَآوَا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان : إحداهما تقلب فيها وآوَا وذلك
بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أأيدم ، أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم . والثانية تنقلب فيها
ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو إيم إذا بنيت من أم نحو إاصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه
إأم فتنتقل حركة الميم الأولى للهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصير إأم فنجتمع همزتان الأولى
مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم . ثم انتقل إلى المكسورة فقال :

٩٥١ - ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضَمُّ وَآوَا أَصِرَ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمُّ

يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقاً أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو
مضمومة، والحاصل ثلاث صور :

ومداً أبدل ثاني الهمزين من . كلمة ان يسكن، فلما اتصل به يا قراء حذفت الهمزة الأولى من اثنا همزة
الوصل فاجتمع همزتان : همزة قراء وهمزة اثنا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونها في كلمتين .

وقوله : [وكذلك أيضاً في أأمن] بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وأصله قبل دخول همزة
الاستفهام اثمن بهمزتين : الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبني للمفعول، والثانية فاء الكلمة ساكنة
أبدلت الثانية وآوَا من جنس حركة الهمزة التي قبلها، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل
فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين .

وقوله : [ومن كلمة متعلق بإبدل] الأولى حال من الهمزتين .

(إن يفتح إثر ضم أو فتح قلب وآوَا)، قول المكودي : [نحو إيم] بكسر الهمزة وفتح الياء .

وقوله : [إأم] بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانية وفتح الميم . (فإن قلت) : أم المبني منه هذا الوزن
إنما فيه همزة واحدة وإأم فيه همزتان . (قلت) : أجيب بأنه لما قيل لك زن من الثلاثي الذي هو أم وزن
الرباعي الذي هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهي الهمزة هنا .

(ذو الكسر مطلقاً كذا)، قول كدي : [مضارع أنتنته] أشار بهذا إلى أنه مضارع الرباعي وأصله أني
بهمزتين مضمومة فسكنة فنقلت حرك النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون في النون ثم قلبت الهمزة

الأولى : مكسورة بعد فتحة نحو أئمة في جمع امام أصله أئمة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أئمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء.

الثانية : مكسورة بعد كسرة نحو إيم في بناء مثل إصبع من أم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب.

الثالث : مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أنته أي جعلته يثن ففعل به كما فعل فيما تقدم.

ثم انتقل إلى المضمومة فقال : (وما يضم . واوأ أصر) يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوأ مطلقاً فشمل أيضاً ثلاثة أنواع : مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله ألب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوأ . الثاني : مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم . الثالث : مضمومة بعد كسرة نحو اوم إذا بنيت من أم مثل أصبع بكسر الهمزة وضم التاء فتفعل في ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والإبدال والقلب.

والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوأ في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع ، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع ، أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة ، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله : (ما لم يكن لفظاً أتم).

٩٥٢ - فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ

يعني أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً قلب ياء مطلقاً فشمل أربعة أنواع : أن يكون بعد فتحة أو

المكسورة ياء فصار أين وهو من الأئين الذي هو الوجد ، وأما إن كان من الثلاثي فيجوز فيه وجهان الإبدال والتصحيح عملاً بقوله بعد وأوم ونحوه وجهين في ثانيه أم .

(وما يضم واوأ أصر) ، قول المكودي : [نحو أوب جمع أب] مثل فلس وأفلس .

وقوله : [مثل أبلم] بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أؤم ، ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوأ ، وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقاً .

وقوله : [وهذا ما لم الخ] أشار المكودي بهذه التوطئة إلى أن هذا القيد الذي ذكر المصنف عام في الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة .

وقوله : [آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة] تبع في التعبير بآخر في الموضعين ظاهر عبارة المصنف بأنهم ، والصواب إبدال آخر في الموضعين بلام كما ستعرف وجهه .

(ما لم يكن لفظاً أتم) ، قول المكودي : [إذا كان متطرفاً] تبع في ذلك أيضاً تعبير المصنف بأنهم وهو

بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون: فمثال الأول: إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأ بهمزين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. ومثال الثاني: أن تبني من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصاً والأصل قرؤؤ بهمزين فأبدل من الثانية ياء وكسرت همزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت وبقي منقوصاً. ومثال الثالث: أن تبني من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجرح ويظهر النصب فتقول: هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئاً وقرئاً. ومثال الرابع: أن تبني قرأ نحو قمطر فتقول قرأى، وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة.

يوهم أن هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لا ما سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودي أو غير متطرفة، كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأاً بثلاث همزات: الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصحح همزة الأولى والثالثة وإنما وجب إبدال الثانية فقط مع أن كل همزة من الثلاث لا الكلمة لأنه إن أبدلنا الأولى يبقى اجتماع همزتين وإن أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهي لام غير طرف، وتعليل الأزهري غير ظاهر، والناظم والمكودي يوهمان أن الذي يقلب ياء همزة الأخيرة المتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل، فلو قال المصنف بدل لفظاً لا ما لسلم من الإيهام وشمل المتطرفة وغيرها.

وقوله: [مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأاً بهمزين قلبت الأخيرة ياء فصار قرأى تحركت الياء النخ فقلبت ألفاً] يعني ويصير اسماً مقصوراً على وزن سلمى يعرب إعراب المقصور كموسى.

وقوله: [مثل برثن] على وزن قنفذ وهو الكف مع الأصابع ومغلب الأسد قاله في القاموس، ونص في المصباح على أنه بالناء المثلثة.

وقوله: [والأصل قرؤؤ بهمزين فأبدل من الثانية ياء وكسرت همزة التي قبلها لتصح الياء فصار قرئي فاستثقلت النخ] هكذا في بعض نسخ المكودي المصلحة وهو الصواب، وفي غالب النسخ ما نصه: والأصل قرؤ أو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت النخ وهي نسخة فاسدة لأنه لا وجه لذكر الواو في الأصل ولا في الحالة الراهنة.

وقوله: [فتقول قرء] همزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئيء بهمزين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرف فيصير قرئي ياء محركة منونة فتقول: استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاوض والزبرج مر أنه السحاب الرقيق والذهب، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها أن القاف في الأولى مضمومة وهنا مكسورة.

وقوله: [فتقول قرأى] يعني بالياء وأصله قرأاً بهمزين أبدلت همزة الثانية ياء.

وقوله: [هو القسم الثالث النخ] أعني أحد الأقسام الثلاثة المذكورة في التوطئة لقوله: ومدأ أبدل ثاني

النخ.

ثم قال: (وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أأمم بمعنى أقصد وأوم، وفهم منه أن ذلك جائز أيضاً في نحو أثن مضارع أن إذ لا فرق، وسبب ذلك أن الهمزة فيها كأنها قائمة بنفسها.

وقوله (أن يفتح) شرط وفاعل (يفتح) ضمير مستتر عائد على الهمز، و(أثر) ظرف متعلق بـ (يفتح) و(قلب) جواب الشرط، و(واوآ) مفعول ثان لـ (قلب) وفاعل (ينقلب) ضمير عائد على الهمزة أيضاً، و(ياء) حال من فاعل (ينقلب) وهو الضمير، و(إثر كسر) ظرف متعلق بـ (ينقلب)، و(ذو الكسر) مبتدأ، و(كذا) خبره، و(مطلقاً) حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و(ما) مفعول أول بـ (أصر) وهي موصولة وصلتها (يضم) و(واوآ) مفعول ثان بـ (أصر) و(ما) ظرفية مصدرية. و(لفظاً) خبر (يكن) و(أتم) فعل ماض وهو في موضع النعت لـ (لفظاً) و(فذاك) مبتدأ وخبره (جا) و(ياء) حال من فاعل (جا) وهو عائد على الهمز، و(أؤم) مبتدأ، و(نحوه) معطوف عليه، و(أم) فعل أمر من أم، و(وجهين) مفعول بـ (أم) والجملة من (أم) ومعموليها خبر (أؤم) ويجوز أن يكون (أؤم ونحوه) بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمير يفسره (أم) وهو أحسن. ثم قال:

٩٥٣ - وَيَاءٌ أَقْلَبَ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءٌ تَضَعِيضًا بِوَإٍ ذَا أَفْعَلًا

(وأؤم. ونحوه وجهين في ثانيه أم) هذا تقييد لوجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال: محل وجوب القلب في الثانية المتحركة على تفصيله السابق ما لم تكن الأولى همزة التكلم في مضارع من الثلاثي وإلا جاز وجهان كما أشار إليه بقوله: وأؤم ونحو الخ.

قول المكودي: [في الفعل المضارع] يعني مضارع الثلاثي، وأما مضارع أنته الرباعي فقد مر في قوله: ذو الكسر أنه يجب فيه الإبدال.

وقوله: [كأنها قائمة بنفسها] ضميرها في كأنها عائد على همزة المضارع أي فكأن الهمزتين من كلمتين وهي علة غير ظاهرة، والأولى تعليل المرادي وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام.

وقوله: [وفاعل يفتح] الصواب ونائب فاعل يفتح. وقوله: [وياء حال من فاعل ينقلب] الحق أنه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد إلى اثنين فمطاوعه يتعدى لواحد.

وقوله: [حال من الضمير المستتر في الاستقرار] الأصح أن الضمير انتقل وسكن في الجار والمجرور أو الظرف.

وقوله: [ولفظاً خبر يكن] مثله في المعرب والذي في البهجة أن خبر يكن أتم وهو الظاهر، والتقدير حينئذ ما لم يكن الهمز الثاني أتم اللفظ والكلمة التي هو فيها.

(وياء اقلب ألفاً كسراً تلا) حاصل ما ذكره المصنف في إبدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء في موضعين أشار لهما هنا، والواو تقلب ياء في عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة في مواضع

يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصاييح في جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة. والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزبل في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة. و(ألف) مفعول أول بـ (اقلب) و(ياء) مفعول ثان، و(كسراً) مفعول بـ (تلا) و(تلا) ومعموله في موضع النعت لـ (ألفاً) و(أو ياء تصغير) معطوف على كسراً والتقدير: اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير ياء. ثم قال: (بواو ذا افعللا).

٩٥٤ - فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيَةِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانْ ذَا أَيْضاً رَأُوا

يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخر، إما فاعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها، أو لمجيئها بعد ياء التصغير، فالأول نحو: رضي وقوي أصلهما رضو وقوو لأنها من الرضوان والقوة، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة. والثاني نحو: جرى في تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير.

مختلفة، وسيأتي أن الموضع العاشر يؤخذ من كلامه بالأحرى وتبدل الواو من الألف في مسألة واحدة أشار لها الناظم بقوله: ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف، وتبدل الواو من الياء في أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة في قوله: ويا كموقن، وفي قوله: وواو أثر الضم رد الياء متى الخ، مع قوله: من لام فعلی الخ. والرابعة هي مفهوم وصفاً من قوله: وإن تكن عيناً لفعل وصفاً، ومفهومه أن فعلی إذا كان اسماً وجب قلب الياء واواً نحو طوبى وتبدل الألف من أخنيها الواو والياء فيما أشار له بقوله: من واو أوياء بتحريك أصل الخ.

قول المكودي: [في موضع النعت لألفا] هذا هو الصواب وفي بعض النسخ نعت لكسراً وهي فاسدة. وقوله: [وأو ياء تصغير معطوف على كسر] وهو الصواب وفي بعض النسخ معطوف على ألفا بدل كسر وهو سبق قلم.

(بواو ذا افعللا. في آخر) هذا هو الموضع الأول من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء.

قول كدي: [وكانت لتطرفها الخ] هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو في رضو وقو، وقيل القلب متعصبة بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها، فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها.

وقوله: [توصلاً للخفة] يوجد في بعض النسخ ما نصه: والثاني نحو جري في تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ، ويوجد في بعض النسخ اتصال، وفهم بقوله توصلاً للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التي فيها الزيادة، وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع

وفهم من قوله (في آخر) أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عوض وحول، ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال وعلى ذلك نبه بقوله: (أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) فمثال ما لحقته تاء التأنيث فاعل شجوة أصله شجوة لأنه من الشجوة فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء، ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبني من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فاعل أيضاً لعدم الإعداد بالألف والنون، و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ (افعل) و(بواو) و(في آخر) متعلقان بـ (افعل) و(أو قبل) معطوف على (في آخر) و(زيادتي فعلان) معطوف على تاء التأنيث. ثم قال: (ذا أيضاً رأوا).

٩٥٥ - فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ غَيْباً وَأَفْعَلٍ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْجَوْلِ

يعني أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قياماً، والمزيد نحو انقاد انقياداً واحترز

قوله فيما سيأتي: إن يسكن السابق من واو وياء الخ، ولعله لأجل كونها تكراراً لم يذكرها الموضح وأسقطها المكودي على ما في غالب النسخ.

(أو قبل تا التأنيث)، قول المكودي: [لأنه من الشجوة] أي الذي هو الحزن لأن المراد بالشجوة الطبيعة.

وقوله: [مثل ضربان] بفتح الضاد وكسر الراء وهي دويبة صغيرة متنته الرائحة قيل هي التي تقول لها العامة الخنفساء. (تنبيه): قال أبو إسحاق الشاطبي: أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة إلا وتقلب ياء وهي المسألة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطي ونصه:

والواو إن يسكن وما قبل انكسر فاقبله ياء نحو ميزان اشتهر

قال أبو عبد الله الصغير: الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعل في آخر من باب أخرى لأن الواو إنما أبدلت في رضي ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بلازمة السكون، وقال بعض: هو مأخوذ من قوله: وياء كموقن بذأ لها اعترف لأنه ضده والعلة في موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة، وفي ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلا بد من القلب في كل منهما، وعلى كل فهذه هي المسألة العاشرة من المسائل التي تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناظم.

وقوله: [وبواو وفي آخر متعلقان الخ] الحق أن في آخر متعلق بمحذوف نعت لـ واو تقديره بواو واقع في آخر.

(ذا أيضاً رأوا. في مصدر) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الواو ياء.

قول المكودي: [يعني ان ما كان من مصدر الخ] الحق في العبارة أن يقول يعني أنه يجب قلب الواو ياء

بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً فإنه لا يعمل لكون فعله غير معمل . وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله : (والفعل منه صحيح غالباً) لأن سبب التصحيح عدم الألف فبالغالب في نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولاً ، وعاد المريض عوداً . و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بـ (أوا) و(في مصدر) في موضوع المفعول الثاني لـ (أوا) وأطلق المعتل على المعمل فإن المعتل أعم من المعمل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعمل ، و(عيناً) تمييز ، و(الفعل) مبتدأ ، و(منه) في موضع الحال من الفعل ، و(صحيح) خبر الفعل ، و(غالباً) حال من الضمير في (صحيح) . ثم اعلم أن جمع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام : فعال وفعله وفعل ، وقد أشار إلى الأول بقوله :

أيضاً في مصدر الفعل الذي أعلت عينه بشرط أن يكون بعد العين في المصدر ألف ، وهذا الشرط يدل عليه قوله : والفعل منه صحيح غالباً ، وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين في المصدر مكسوراً كما في تمثيل المكودي بقياماً وانقياداً أصلهما قواماً وانقواداً بالواو فيها .

وقوله : [من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذاً] قال تعالى : ﴿قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً﴾ أي ملاذاً يستربعضكم بعضاً حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى ﷺ من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير إذنه حرام وأولوا ملاذاً بملاوذاً لأن لواذاً مصدر حال من الواو في يتسللون ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع ، لكن الواجب على المكودي أن يقول : واحترز بللمل الخ بدون تاء ليخرج نحو لواذاً ، وأما لواذاً أيضاً فهو معتل لكنه غير معمل ، ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناظم وسيقول : وأطلق المعتل على المعمل وهذا على نسخة المكودي معتل في النظم بالتاء وفي بعض النسخ المعمل بحذفها ولا إشكال حيثثد والوزن يقبل كلا منهما ، وبقي على كدي مفهوم غالباً في النظم ومفهومه أنه قد جاء الإعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب ، ومنه قراءة نافع وابن عمر قوله تعالى في سورة النساء : التي جعل الله لكم فيها الأصل قوماً بالواو ، ومفهوم القيد الذي بقي على الناظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعمل نحو راح رواحاً فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين .

وقوله : [ومنه في موضع الحال من الفعل] يلزم عليه إتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل في شيئين ، والحق أنه حال من الضمير المستتر في صحيح الفاعل به العائد على الفعل .

وقوله : [وغالباً حال من الضمير في صحيح] لا معنى له لأن ضمير صحيح الفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحاً ، والصحيح أنه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الحافض .

وقوله في التوطئة : [أو اعتلت] الأولى التعبير بأعلت بدل اعتلت :

٩٥٦ - وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

يعني أن جمع المفرد المعلن من جمع الثلاثي المعتل العين أو الساكنها يحكم له بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو: دار وديار وثوب وثياب، فالإشارة بهذا إلى الإعلال السابق في الفعل المعلن. وفهم من قوله (وجمع) أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو: صوان وصوار. وفهم من قوله (أعل وسكن) أن عين المفرد إذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو: طويل وطوال، ويجوز رفع (جمع) على أنه مبتدأ والخبر في قوله (فاحكم) ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره (احكم) و(جمع) مصدر مضاف إلى المفعول، و(أعل أو سكن) في موضع النعت لـ (عين) ومعنى (عن) ظهر وعرض. ثم انتقل إلى الثاني والثالث بقوله:

٩٥٧ - وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْخَيْلِ

يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء

(وجمع ذي عين أعل أو سكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التي تبدل فيها الواو ياء.

قول المكودي: [نحو دار وديار وثوب وثياب الخ] أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب لجمع دار وثواب، لكن لما كان ما قبل الواو مكسوراً في الجمع وكانت الواو في المفرد معلقة أو ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو.

وقوله: [نحو صوان] القاموس: صوان الثوب وصيانة مثلثين ما يصاب فيه.

وقوله: [وصوار] بالراء آخراً وفي صاده وجهان: الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك كما في القاموس.

وقوله: [والخبر في قوله فاحكم] وتكون الفاء حيثنذ زائدة على غير مذهب سيبويه لأن الفاء لا تزداد عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قول القائل: وقائلة خولان فانكح فئاتهم. أن خولان خبر لمحذوف أي هذه خولان، وجعل فانكح مستأنفاً ولم يجعله خبراً.

وقوله: [يفسره احكم] أي يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير: أعل جمع ذي عين الخ والفاء أيضاً زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبي، وجعل التقدير: مهما يكن من شيء فاحكم بهذا الإعلال فيه لأن الفاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وقوله: [وجمع مصدر الخ] فيه نظر لأن المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لأن المصدر معنى من المعاني ولا يحكم على المعنى بالإعلال ولا غيره.

(وصححوها فعلة)، قول المكودي: [لعدم الألف ولحاق التاء الخ] كل من عدم الألف ولحاق التاء علة لشيء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودي: لم لم يجب الإعلال في فعلة؟ فأجاب بقوله: لعدم الألف فيها وذلك أن الألف لما لم توجد قل عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت. ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الإعلال فلم لم يجر؟ فأجاب بقوله: للحاق التاء الخ، وبيانه أنه انضم إلى عدم

إذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو: عود وعودة وزوج وزوجة، وإذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال، والإعلال أولى نحو: حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير محل نحو: حاجة وحوج، ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وبفعلة وبغير ألف، فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف. و(فعلة) مفعول بـ (صححوا) والواو في (صححوا) عائد على العرب، و(وجهان) مبتدأ والخبر في المجرور قبله، و(والإعلال أولى) جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

٩٥٨ - وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْعَطِيَّانِ يُرْضَيَانِ وَوَجِبْ

يعني الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها فتحة وجب قلبها ياء، وشمل قوله (لاماً) ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التانيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله (كالمعطيان يرضيان) فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطى يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل

موجب الإعلال تحصيل الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وكان ينبغي للمكودي أن يؤخر العلة عن المثاليين.

وقوله: [نحو عود] بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذي جاوز في السن البازل، والبازل هو الذي له سبع سنين قاله في التصريح، والذي في القاموس أن البازل هو الذي دخل في السنة التاسعة.

وقوله: [وزوج وزوجة] الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التي تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء، وأما الزوج الذي هو البعل فجمعه أزواج.

وقوله: [نحو حاجة وحوج] جعل الموضح هذا شاذاً تنكيثاً على الناظم، فإن تعبيره بأولى يقتضي أن التصحيح مطرد إلا أنه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ، وقد اعترض على الناظم بأنه فرق بين فعلة وفعل مع أن الإعلال فيهما واجب إذا وجدت الألف ووجوب تركه إذا لم توجد الألف ولذا قال الموضح: وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة.

(والواو لاماً بعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياء.

قول المكودي: [وكانت رابعة فصاعداً] قيل هذا الشرط مأخوذ من المصنف لأن الكاف في كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير: انقلب انقلاباً مثل الانقلاب في العطيان، وأما يرضيان فالأخذ منه مبني على الاعتداد بحرف المضارعة.

وقوله: [كما مثل] هذا سهو منه رحمه الله لأن الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلاً لأن بعد الواو في مثاليه الألف والنون وهما الزم للكلمة من تاء التانيث كما سيقوله المكودي في قول الناظم كياء بان من رمى كمقدرة.

وقوله: [نحو المعطاة] أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملاً بما هنا فصار المعطية ثم قد نقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار المعطاة.

على اسم الفاعل وهو المعطي - لأن في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه، و(يرضيان) أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو رضي لوجود موجب القلب فيه، وفهم من التمثيل أن ذلك يكون في الأسماء والأفعال، و(الواو) مبتدأ وخبره (انقلب) و(لاماً) حال من الضمير المستتر في (انقلب) و(يا) حال أيضاً من ذلك الضمير المستتر في انقلب، و(بعد) متعلق بانقلب. ثم قال: (ووجب).

٩٥٩ - إِبْدَالٌ وَإِ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمْوَقِنِ بَدَا لَهَا اغْتُرِفَ

وقوله: [وهو المعطي] قد اضطرب كلام المكودي فجعل أولاً المعطيان في النظم اسم مفعول من الثلاثي الذي هو عطا يعطو وحمله ثانياً على المعطي الذي هو اسم الفاعل من أعطى الرباعي، والحق ما اقتضاه كلامه آخراً من كون المعطيان في النظم اسم مفعول من أعطى الرباعي الذي هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فيها مر بواو ذا افعلًا في آخر، ولا يصح أن يكون المعطيان في النظم من عطا الثلاثي لأن اسم المفعول من الثلاثي الذي عين الكلمة فيه مفتوحة كما هنا يجب فيه التصحيح على الأجود الآتي في قوله: وصحح المفعول من نحو عدا، فيقال في اسم المفعول من عطا الثلاثي معطو وأصله معطو بواوين لقوله: وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء. زنة مفعول. فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما في الآخر ولا يعمل بل يقال المعطوان بالواو وهو في النظم محل فدل على أنه من الرباعي، وإن كانت علة القلب موجودة أيضاً في اسم الفاعل من الثلاثي الذي هو عطا لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه في الأجود، وأصل عطا عطا بالواو وقلب ياء لقوله بواو ذا افعلًا في آخر فاستقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفتا الياء لذلك، وعاط معناه أخذ، ومعط معناه دافع وباذل، ولهذا يقال: الله معط ولا يقال عاط، وقول العامة عاط جهل منهم.

وقوله: [وهو رضى] الأولى كما في المغرب وابن عقيل، وظاهر الأشموني أن يرضيان في الناظم بضم الياء مبني للمفعول من أرضى الرباعي فيكون محمولاً على المضارع المبني للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذي هو مبني للمفعول محمولاً على الأصل الذي هو المبني للفاعل، وأما على ما في المكودي فيكون المضارع محمولاً على الماضي والفرع محمولاً على الفرع ولا يناسب.

وقوله: [ويا حال من ذلك الضمير] الصواب أنه مفعول بانقلب لأنه كما مر مطاوع قلب المتعدي لاثنتين فيتعدى هو لواحد.

(ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الألف واواً في موضع واحد وعليه تكلم هنا، لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله: وياء اقلب ألفاً الخ. أو يؤخر هذه المسألة إلى أن يفرغ من المسائل التي تبدل الواو فيه ياء كما فعل الموضح، ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده، وفي كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين إذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر.

يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو: ضويرب في تصغير ضارب، وإن كانت في موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو: ضورب في ضارب.

ثم قال: (ويا كموقن بذأ لها اعترف) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زبيد وهيام، وفهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حيض، وفهم منه أيضاً كون الياء في المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعاً فقد أشار إليه بقوله:

٩٦٠ - وَيُكْسَرُ الْمُضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا

يعني أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصحيح الياء، فهيم أصله هيم نحو أحمرو حمرو وإنما لم تقلب الياء واواً لأجل الضمة كما قلبت

قول المكودي: [نحو ضويرب في ضارب] أي في تصغير ضارب كذلك يوجد في بعض النسخ وإنما قلبت لأنها ثاني المصغر وثاني المصغر لا يكون إلا محركاً وهي لا تقبل الحركة، وقلبت واواً خصوصاً مناسبة للضمة لأن أول المصغر لا يكون إلا مضموماً ومحل كونها تقلب واواً إذ لم يكن أصلها ياء وإلا وجب قلبها ياء نحو ناب للمسمن من الإبل فتقول في تصغيره نيبب، هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسألة التصغير من هنا للزوم التكرار مع ما مر لأن الألف إن كانت أصلية نحو ناب فقد مر في التصغير: وردد لأصل ثانياً الخ، وإن كانت زائدة فقد مر فيه في قوله: والألف الثاني المزيد يجعل. واواً.

وقوله: [نحو ضورب] أي المبني للمفعول في ضارب المبني للفاعل وإنما قلب الألف لأن ما قبله لا يكون إلا مفتوحاً وقد آل أمره إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واواً خصوصاً مناسبة للضمة.

(ويا كموقن بذأ لها اعترف) قد مر في التحصيل أنه يجب إبدال الياء واواً في أربعة مواضع هذا أولها. قول المكودي: [نحو زبيد وهيام] زبيد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف الميم العطش الشديد، والهيام من العشق ما يصيب الإنسان حتى يذهل عن عقله كالجنون، والهيام يصيب الإبل فتهيم على وجه الأرض ولا ترعى.

وقوله: [نحو حيض] مثله في المرادي والتوضيح واعترض الأزهري بأنه جمع والكلام في المفرد، والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول ببيع بالياء، وأجيب بأن شرط الأفراد لم يذكر إلى الآن، والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبني على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد، ففي القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفي الجوهرية اسم قرية بالطائف.

(ويكسر المضموم في جمع) هيم في النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريباً معناه.

في المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وإبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول. و(من الف ويا) مبتدأ مضاف إلى (كموقن) وخبره (اعترف) ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمّر يفسره (اعترف) و(ذا) إشارة إلى الإعلال المذكور، و(المضموم) مرفوع بـ (يكسر) و(في جمع) متعلق بـ (يكسر). ثم قال:

٩٦١ - وَاوَأْ أَثَرَ الضَّمِّ رُدُّ الْيَاءِ مَتَى أَلْفِي لَمْ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

يعني أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون (لام فعل) نحو قضوا أصله قضى لأنه من قضى يقضي، ونهولأنه من النهية وهو العقل.

الثاني: أن تكون (لام) اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مرمومة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله:

قول المكودي: [لأن الجمع أثقل من المفرد] يعني والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقل ليقع التعادل بينهما.

وقوله: [يفسره اعترف] لا يصح تفسيره من لفظه وإنما يفسر من معناه، والتقدير أعل يا كموقن اعترف لها بهذا الإعلال، وفائدة التقييد بالاعتراف أي الإقرار موافقة ما للأخفش ومخالفة ما للخليل وسيبويه القائلين بعدم الإعلال في الياء إن كانت عين الكلمة، كما إذا بنيت من البياض مثل قفل فقلت بيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لا غير، وقال الأخفش يعل وإياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملاً لصورتين: لكون الياء فاء الكلمة كموقن فهذه تعل من غير خلاف، ولصورة أخرى وهي كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف، وقد علمت أن المصنف جوز الإعلال فيها تبعاً للأخفش.

(وواو أثر الضم رد الياء) هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يجب فيها إبدال الياء واواً.

قول المكودي: [في ثلاثة مواضع] مثله في الأشموني لكن قياس ما مر في قوله بواو ذا أفعلًا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان من جعل الأشياء الثلاثة موضعاً واحداً أن تكون الثلاثة هنا موضعاً واحداً وتكون اللام آخراً حقيقة أو حكماً.

وقوله: [نحو قضوا] يقال قضا الرجل إذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فمعناه ما أقضاه وما أحكمه.

وقوله: [ونهو] يقال أيضاً نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله فمعناه ما أنهاه وما أعقله، وقضو ونهو من أفعال التعجب وقد مر: واجعل فعلاً. من ذي ثلاثة كنعم مسجلاً، ولم يحىء في الفعل المتصرف إلا شذوذاً.

وقوله: [نحو مرمومة] الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فتقول مرمومة أصله مرمية بالياء قلبت واواً لكونها لاماً مع ضم ما قبلها، والكلمة مبنية على التاء أول مرة.

٩٦٢ - كَتَاءُ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَ

وفهم من المثال لزوم التاء لأن (مقدرة) لا يتجرد من التاء، فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك من التجرد نحو تَوَانٍ مصدر تَوَانٍ أصله تَوَانٍ على وزن تفاعل لأنه نظير تَدَارَكَ فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء وأوَّ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فلو لحقته الياء بقي على إعلاله لعروض التاء بقي نحو تَوَانِيَّةٌ.

الثالث: أن تبني من الرمي نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم لهما بحكم المتطرف لأنها ألزم للكلمة من تاء التانيث وهو المنبه عليه بقوله: (كذا إذا كسبعان صيره) أي كذاك يعل بالقلب إذا صيره الباني من الرمي مثل سبعان. و(رد) فعل أمر، و(اليا) مفعول أول، و(واو) مفعول ثان، و(اثر) ظرف متعلق بـ (رد) ويجوز أن يكون (رد) فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول و(اليا) مرفوع به، و(متى ألفي) شرط، و(لام) فعل مفعول ثان بـ (ألفي) وفي (ألفي) ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على (اليا) و(أو من قبل) معطوف على (لام فعل) و(تاء) مضاف إلى (بان) والباني هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أضيفت إليه التاء للملاسة بين الكلمة التي فيها التاء والباني، و(من رمى) متعلق بـ (بان) وكذلك كمقدرة، و(كذا) متعلق بـ (صيره) والهاء في (صيره) عائدة على لفظ الرمي المفهوم من (رمى) وفي (صيره) ضمير مستتر عائد على (بان) ثم قال:

(كتاء بان من رمى كمقدرة)، قول المكودي: [لزوم التاء لأن مقدرة الخ] لهذا قال الشاطبي في قوله: كتاء في موضع الصفة لنا، كأنه قال: أو من قبل تاء هذه صفتها، فالمثال حيثئذ فيه تقييد لكونها في مثال لم يسمع له مذكر.

وقوله: [فأبدلت فيه الضمة] أي ضمة النون كسرة يعني ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفتا الياء لذلك، وأما في النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص.

وقوله: [لعروض التاء] فيقدر بناء الكلمة سابقاً على التذكير وتقلب الضمة كسرة قبل التاء فيبقى على حاله بعد التاء لعروضها، والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض، وسبعان في النظم يفتح النون على لغة من أجرى المثني المسمى به مجرى سلمان، ولا يجوز كسر النون على أنه مثني حقيقة وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال كلها ويعربه بالحركات الظاهرة على النون.

قول المكودي: [أو من قبل معطوف على لام فعل] الحق أنه يتعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على فعل فقط مدخول للام، والتقدير: أو لام اسم واقع من قبل تا.

وقوله: [وكذلك كمقدرة] الحق أن الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول بيان اسم فاعل من بنى يبنى. وقوله: [وكذا متعلق بصيره] الأول أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد في البيت الذي قبله والتقدير: ورد الياء رداً مثل الرد السابق إذا صير الباني لفظ الرمي مثل سبعان.

٩٦٣ - وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة و تصبح الياء وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واواً لأجل الضمة فتقول في أنثى الأكيس والأضيقي كوسى وكيسى وضوقى وضيقى . وفهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت عيناً لفعلٍ اسماً لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واواً على الأصح نحو طوى بمعنى طيبة ، و(إن تكن) شرطاً ، و(عيناً) خبر (تكن) و(لفعى) متعلق بـ (تكن) و(وصفاً) حال من (فعلى) و(ذاك) مبتدأ خبره (يلفى) و(بالوجهين) في موضع المفعول الثاني بـ (يلفى) و(عنهم) متعلق بيلفى .

فصل

٩٦٤ - مِنْ لَامٍ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِيًا جَا ذَا أَلْبَدَلُ

يعني أن الياء تبدل غالباً واواً إذا كانت لاماً لفعلٍ اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتوى وتقوى والأصل فيها شرياً وفتياً وتقياً ، وإنما قلبت الياء واواً وإن لم يكن لقلبها موجب فرقاً بين

(وإن تكن عيناً لفعلٍ وصفاً) هذا هو الموضع الثالث من الواضع الأربعة التي تقلب فيه الياء واواً لكن أشار له بمفهوم وصفاً الخ .

قول المكودي : [نحو طوى] هذا اللفظ يكون اسم المصدر لطاب ويكون اسماً للجنة ويكون اسماً لشجرة فيها يسير الراكب في ظلها خمسمائة عام ، وفي التنزيل : طوى لهم ، وقرىء طيبى لهم ، وقد اعترض الموضح وغيره كلام الناظم بما حاصله أن الناظم جوز الوجهين في الوصف مع أن الوصف إن كان غير جار مجرى الأسماء فليس فيه إلا التصحيح نحو ضيزى من قوله تعالى : ﴿ قَسَمَ ضِيزَى ﴾ أي ماثلة عن الحق ، وأصلها ضيزى بضم الضاد فكسرت وسلمت الياء ولا يجوز الوجهان إن كان الوصف جارياً مجرى الأسماء فليس فيه إلا الإعلال نحو وضوقى وكوسى أنثى الأضيقي والأكيس ، ولا يجوز ضيقى وكيسى بكسر الأول وتصحيح الياء خلاف ما في النظم ، وأما إن كان اسماً أصالة نحو طوى فيجب القلب كما يؤخذ من الناظم ولا إشكال ، وقد أصلح بعضهم النظم بقوله :

وإن تكن عيناً لفعلٍ اسماً قلب حتماً وفي الصفات ذا القلب سلب

وقوله : [ولفعلٍ متعلق بتكن] هذا مبني على جواز التعلق بالأفعال الناقصة ، والأولى أنه متعلق بمحذوف نعتاً لعيناً أي عيناً كائنة لفعلٍ .

فصل

(من لام فعلٍ اسماً) ، قول المكودي : [والأصل فيها شرياً الخ] لأنها من شريت وفتيت وتقيت ، والشروى المثل يقال لك شرواه أي مثله .

الاسم والصفة، وفهم من قوله (اسماً) أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو خزيا وصديا، وأشار بقوله (غالباً) إلى ما جاء من ذلك غير مبذل نحو: ريا للرائحة، وطغيا لولد البقرة الوحشية، و(الواو) فاعل بـ (أتى) و(بذل) حال وهو مضاف إلى ياء، و(ذا) فاعل بـ (جا) و(البذل) نعت لـ (ذا) و(غالباً) حال من (ذا). ثم قال:

٩٦٥ - بِأَلْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فَعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ قَصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

يعني أن لام (فعلى) بضم الفاء إذا كانت واواً أبدلت ياء نحو دنيا وعلياً أصلهما دنوا وعلوا لأنها من الدنو والعلو، وإنما أبدلت أيضاً فرقاً بين الاسم والصفة، وفهم من قوله (وصفاً) أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو خروى اسم موضع، وأشار بقوله (وكون قصوى نادراً) إلى لغة الحجازيين في (قصوى) والقياس فيه قصياً لأنه من باب دنيا وعلياً، وبنو تميم يقولون قصياً على القياس، و(لام فعلى) فاعل

وقوله: [فرقاً بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خص الاسم بالإعلال؟ (قلت): لأن قلب الياء واواً ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة فأعطى الثقيل للثقيل ليقع التعادل، والأولى أن يؤخر العلة عن قوله: وفهم من قوله اسماً الخ ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تاماً.

وقوله: [نحو خزيا وصديا] مؤنث خزيا وصديان، وخزيا الرجل الكثير الحياء، وصديان قد مر أنه العطشان.

وقوله: [نحو ريا للرائحة] تبع في هذا تعبير الناظم بغالباً وصواب الناظم أن يحذف غالباً لأن فعلها كان اسماً إلا ويجب إعلاله ولا يخرج عنه لفظ، وأما ريا فهو وصف فيقال هذه رائحة ريا أي مملوءة طيباً وليس من الري ضد العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا في المفتوحة فهو حيثئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا، وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمي به ولد البقرة الوحشية، ولكثرة استعماله فتحوا الطاء.

(بالعكس جاء لام فعلى وصفاً) هذا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح.

قول المكودي: [نحو دنيا] بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر، وإنما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف، وحكى ابن جني صرفها وتنوينها في لغة نادرة.

وقوله: [فرقاً بين الاسم والصفة]، (فإن قلت): لم خصصت الصفة بالإعلال عكس ما مر؟ (قلت): لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كما مر والواو ثقيل والياء خفيفة، فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل.

وقوله: [لأنه من باب دنيا] فهو صفة ولذا يقولون: هذه المسافة القصوى أي البعدى.

بـ (جاء) و(وصفا) حال من (لام فعلى) و(كون قصوى) مبتدأ، و(نادراً) خبر (كون) وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون (لا يخفى).

فصل

٩٦٦- إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
٩٦٧- فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَيْنِ مُدْغِمَا وَشَذُّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا

يعني أنه إذا اجتمع في الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدخالها في الياء وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخويزيد وهو المنبه عليه بقوله (واتصلا).

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً وشمل صورتين: إحداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى، والآخر عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المنبه عليه بقوله (ومن عروض عريا) وكلامه شامل للنوعين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السوود، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمي أصله مرموي لأنه اسم مفعول من رمى، وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار الناظم

وقوله: [حال من لام فعلى] الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح إتيان الحال من المضاف إليه لأن المضاف جزء من المضاف إليه. وقوله: [ونادراً خبر كون] أي من جهة نقصانها. وقوله: [وخبر الكون] يعني من جهة كونه مبتدأ.

فصل

(إن يسكن السابق من واو ويا) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء. قول المكودي: [نحو أخويزيد الخ]، (فإن قلت): الواو والياء في هذا المثال وما بعده متصلتان. (قلت): هما متصلتان صورة منفصلتان حكماً لأن كل واحد في كلمة وبقي عليه ما إذا كان في كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فإنه لا يعمل نحوزيتون، كما بقي عليه مفهوم أن يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركاً فلا يعمل نحو طويل.

وقوله: [تخفيف قوى] يعني الذي هو فعل ماض كما يقال بسكون اللام في علم.

وقوله: [وكلامه شامل للنوعين] هذا هو المنطوق فكان ينبغي أن يقدمه.

وقوله: [وأصله مرموي لأنه اسم مفعول] وقد مر في اسم مفعول الثلاثي الخ تقول: اجتمعت الواو والياء الخ وكسر ما قبل الياء، ولم ينص عليه لتقدم ما يفيد في قوله: وإن ما قبل واو ضم فأكسره يهن.

بقوله : (وشذ معطى غير ما قد رسماً) فشمّل ثلاث صور : إحداهما ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ : ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾ بتشديد الياء . الثاني ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون . والثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واواً نحو عوى الكلب عوة ، فهذه الصور كلها داخلة في قوله : (وشذ معطى غير ما قد رسماً) و﴿إِنْ يَسْكُنْ﴾ شرط ، و﴿مَنْ وَآوِ﴾ متعلق بـ (السابق) و﴿اتَّصَلَا﴾ معطوف على فعل الشرط وكذا (عرباً) وألفه للثنائية ، و﴿مَنْ عَرَضَ﴾ متعلق بـ (عرباً) والعروض مصدر عرض ، والفاء جواب الشرط ، و﴿الوَآوِ﴾ مفعول أول بـ (أقبلن) و﴿يَاءِ﴾ مفعول ثان ، و﴿مَدَغْمَا﴾ حال من الضمير المستتر في (أقبلن) و﴿مَعْطَى﴾ فاعل بـ (شذ) وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول ، و﴿غَيْرِ﴾ مفعول ثان ، و﴿مَا﴾ موصولة وصلتها (قد رسماً) . ثم قال :

٩٦٨ - مِنْ وَآوِ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبَدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ

يعني أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفاً وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين : أحدهما أن يكون التحريك أصلياً وهو المنبه عليه بقوله (أصل) واحترز من نحو توم وجيل

وقوله : [كقراءة من قرأ] الذي قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمز فقلبت الهمزة واو تخفيفاً فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ ، فالشرط غير متوفر لكون الواو عارضة .
وقوله : [كقولهم للسنور ضيون] السنور بكسر السين وفتح النون المشددة ، وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر وقد قيل :

يدب بليل إلى جاراته كضيون دب إلى قرنب

والقرنب الفأر ، والقياس في ضيون ضين بالقلب والإدغام .

وقوله : [نحو عوى الكلب عوة] معنى عوى بفتح الواو ونج والقياس عية بالياء لأن أصله عوية لكنهم قلبوا الياء واواً على غير قياس . وقوله : [مصدر عرض] لقوله سابقاً : وفعل اللازم مثل قعدا . له فعول باطراد . وقوله : [ومدغماً حال الخ] فيؤخذ منه أن الإدغام بعد القلب وهو المراد لأن الحرف إنما يدغم في مثله .
وقوله : [ومعطى فاعل] يعني وهو صفة لمحدوف يعود عليه نائب فاعل معطى والتقدير : وشذ لفظ معطى غير ما قد رسماً .

(من ياء أو واو بتحريك أصل) أشار بهذا إلى ما تبدل فيه الواو والياء ألفاً وليس ذلك إلا في هذا الموضع ، لكن هذا الإعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلاً يخصه ولذلك عقد الموضح له فصلاً وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل ويوجد في نواذر نسخه هنا .

قول المكودي : [وذلك بشروط] يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم .

وقوله : [ذكر منها في هذا البيت شرطين] الصواب أن المأخوذ منه أربعة : أولها كون الواو والياء محركين . ثانيها : كون الحركة أصلية . ثالثها : بعد فتحة . رابعها : كون الفتحة متصلة بهما .

أصلهما توأم وجيال فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية. والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله (بعد فتح متصل) واحتترز به من المتصل وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الفاصل ظاهراً نحو واو وزاي، والأخرى أن يكون مقدراً وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمى وغزو منقوصاً والأصل رمي وغزو فاعتلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركاتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رمائي وغزاوولأن علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب. (وألّفَا) مفعول بـ (ابدل) و(من واو) متعلق بـ (ابدل) و(بتحريك) في موضع الصفة لواو وياء، (وَأَصْلُ) في موضع الصفة لـ (لتحريك) و(بعد) متعلق بابدل. ثم اعلم أن

وقوله: [فنقلت حركة الخ] أي وحذفت الهمزة منها تخفيفاً لقول ابن بري:

والهمزة بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقق علته

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد، والجمع توائم وتوأم كرجال قاله في القاموس، وما قاله الخليل مردود، والجيال الضبع.

وقوله: [مثل علبط] القاموس: العلبط والعلابط بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى ما لا نهاية له واللبن الحائر وكل غليظ وثقل الشخص ونفسه إذا ألقاها على غيره انتهى.

وقوله: [فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ] ظاهر المكودي أو صريحه أن غزو اسم منقوص معل مع أنه مر صدر الكتاب أن المنقوص اصطلاحاً هو الذي آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزو آخره واو. (قلت): هو وإن لم يكن الآن منقوصاً فهو يؤول للمنقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملاً بقوله: بواو إذا فعلاً في آخر، فيصير غزوى وهو المنقوص فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الخ، وبقي على المكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه أنها إن كانا ساكنين لا يعطلان نحو قول وبيع كما بقي عليه مفهوم بعد فتح فإن كانا بعد غير الفتح فلا يعلن نحو عوض وحيل.

وقوله: [في موضع الصفة] يعني متعلقين بمحذوف صفة تقديره متحركين بتحريك أصلي.

وقوله: [وأصل في موضع الصفة] بمعنى متاصل وغير عارض، ثم اختلف الشراح في أصل بعد اتفاقهم على فعليته فالذي في العرب أنه بضم الهمزة وكسر الصاد مبني للمجهول وهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه، وقال الشهاب: أنه بفتح الهمزة وضم الصاد، ووجد كذلك بخط ابن النحاس، قيل: والأولى النسخة الأولى لمناسبتها الكسر صاد أصل ومتصل فيسلم من عيب القوافي الذي هو سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ما قبل الروي، وفي القاموس أصل ككرم صارداً أصل أو ثبت ورسخ أصله والأصل أسفل الشيء. (قلت): الذي لابن هشام في الحواشي أن المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه.

وقوله: [وبعد متعلق بابدل] الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لواو وياء تقديره واقعيتين بعد فتح.

هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها، وثم شرط آخر يختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

٩٦٩ - إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ

يعني أن إعلال ان الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار، فإن سكن تاليهما منع إعلال غير اللام مطلقاً وشمل العين نحو بيان وطويل وغبور وغيرها نحو خورنق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله: (وهي لا يكف).

٩٧٠ - إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

يعني أن لام الكلمة إذا كان واو أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن، فإما أن يكون الساكن ألفاً أو ياء مشددة أو غيرهما، فإن كان غيرهما لم يكف الإعلال نحو رموا وغزوا، ويخشون ويرضون، أصلهما رمبوا وغزوا، ويخشيون ويرضيون، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإن كان الساكن ألفاً أو ياء مشددة كفا الإعلال نحو رميا وغزوا ومعنوي وعلوي، وإنما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كفت الألف والياء المشددة إعلاها لأنهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار ما غزا فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو علوى فلم تبدل لأمه ألفاً لأنه في موضع تبدل فيه

وقوله: [ثم اعلم أن هذين الشرطين الخ] هذا مبني على ما مر له، والحق أن الشروط المارة أربعة كما علمت. وقوله: [أو غيرها] الغير يشمل فاء الكلمة وإن كان المكودي لم يمثل له بعد ويشمل عين الكلمة والزائد وسيدكرهما.

وقوله: [وتم شرط آخر] يعني خامساً لا بد منه في اللام أو غيرها إلا أنه يختلف.

(إن حرك التالي)، قول المكودي: [وشمل العين] كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغي أن يدخلها هنا.

وقوله: [وغیرها نحو خورنق] أراد بغير العين الزائد بدليل تمثيله بخورنق والواو فيه زائدة، وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقرية ببلخ واسم قصر النعمان الأكبر اهـ، وهذا القصر هو بالعراق بناه النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة، واسم الذي بناه سنهار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناه بنياناً عجيباً لم تر العرب مثله وقد بقي في بنائه وإتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنهار: أما والله لو شئت حين بنيت له جعلته يدور مع الشمس حيث دارت، فقال له الملك: أحسن أن تبنيه أحسن من هذا؟ وغارت نفسه أن يبني لغيره مثله أو أحسن منه فأمر به فطرح من أعلى القصر، وفي البهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازي التالي باللام بدل الثاني وهي أظهر.

(وهي لا يكف إعلاها)، قول المكودي: [لقربها من الطرف] أي والطرف محل التغير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فيهما بعيدتان من الطرف.

الألف واوآ. و(إن حرك) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(إن سكن) شرط جوابه (كف) وهو مبتدأ وخبره (لا يكف إعلالها) و(بساكن) متعلق بـ (يكف) و(غير) نعت لـ (ساكن) و(أو ياء) معطوف على (ألف) و(التشديد) مبتدأ خبره (قد ألف) والجملتان نعت لـ (ياء). ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٧١ - وَصَحُّ عَيْنٍ فَعَلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأُحْوَلًا

يعني أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غيد غيداً وحول حولاً، وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو: أحول حولاً، وأغيد اغيداً، وأعور أعوراً، فصح عین فعله ومصدره لأنها في معنى ما لا يعمل لعدم الشروط. و(عين) فاعل بـ (صح) و(ذا أفعل) حال من (فعل). ثم أشار إلى الثاني فقال:

وقوله: [تبدل فيه الألف واوآ] في النسب: وحتم قلب ثالث يعن، فلو قلبت الواو ألفاً لأجل توفر شروط الإعلال لوجب قلب الألف أيضاً واوآ لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتي الدور فلهذا لم يعمل، وأما نحو معنوي من كونها رابعة فيجوز فيها القلب والحذف كما مر ولا إعلال فيه أيضاً، واقتصر المكودي على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واوآ. (فإن قلت): في أي موضع ألف وعهد تشديد الياء؟ (قلت): من قوله في النسب: ياء كياء الكرسي زاد وللنسب، ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لا تسعين لأن آخر المؤكد لا يكون إلا محرراً مفتوحاً، ولم يذكر الناظم هذه المسألة هنا لأنها قد علمت في بابها، ثم إن الناظم أفرد ضمير هي في قوله: وهي لا يكف لكونه عائداً على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واوآ، وقول من قال أفرد الضمير مع أنه عائداً على واو أو ياء لقوله من واو أو ياء لأن العطف بأو سبق قلم.

وقوله: [ثم أنه قد تعرض الخ] جعل المكودي هذه الأشياء أسباباً وجعلها الموضح شروطاً تميمياً للعشرة والكل صحيح، فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله: وصح عين فعلاً، وفعلاً للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل، والسابع أن لا يكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل.

قول المكودي: [غيد غيداً] الغيد النعومة يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة، ومثل المكودي بمنالين لتمثيل الناظم بأغيد وأحولاً أي كمصدرهما وفعالهما إشارة إلى أنه لا فرق بين كون العين واوآ أو ياء.

وقوله: [وذا أفعل حال من فعل] يعني الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك المعرب فيكون احترز به من نحو خاف فإن أصله خوف لكنه يعمل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على إعراب المكودي، والمعرب أمران: الأول يقتضي أن ذا أفعل إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنه راجع لهما. الأمر الثاني أنه يقتضي أن الوصف الذي هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن

٩٧٢ - وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

يعني أن وزن (افتعل) من الواوي العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحيح نحو: اجتوروا بمعنى تجاوروا، وإنما صحح مع توفر شروط الإعلال لأنه حمل على (تفاعل) الذي بمعناه وليس في (تفاعل) شروط الإعلال، وفهم منه أن وزن (افتعل) إذا لم (يَبِينْ) معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو: اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب. وفهم من قوله أيضاً (والعين واو) أن ما عينه ياء تمل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أي تضاربوا بالسيوف، وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء. (وإن يبين) شرط، و(تفاعل) فاعل بـ (يبن) أي يظهر، و(سلمت) جواب الشرط،

الراجح أنه مشتق من المصدر، فلو قال أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثاني. (ولا يقال) أنه يقرأ في النظم فعل الأول بالكسر فعلاً والثاني بالفتح مصدرأ. (لأننا نقول): الأول يتعين تنوينه فدل على أنه مصدر والحق في إعراب النظم أن ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوي لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطاباً لموسى وهارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشيء الواحد.

(وإن يبين تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن. قول المكودي: [إذا أظهر معنى الخ] أشار بهذا إلى أن قول الناظم: وإن يبين تفاعل على حذف مضاف تقديره وأن يبين معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل.

وقوله: [مما يدل الخ] ما مصدرية ومن لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذي هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعتراض من اعترض عليه.

وقوله: [وليس في تفاعل شروط الإعلال] لأن ما قبل العين فيه ساكن.

وقوله: [وارتاب] الحكم في نفسه وهو الإعلال في ارتاب صحيح لكن لا ينبغي إدخالها هنا لأن كلامنا في الواو التي فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها.

وقوله: [أي تضاربوا] كان ينبغي أن يقول أي تسافوا بمعنى تضاربوا بالسيوف لتمام التشبيه.

وقوله: [وإنما أعلت في ذلك الياء دون الواو] هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء وهي فاسدة لأن الذي يعل إنما هو الياء لا الواو، وفي بعض النسخ وإنما صححت في ذلك الواو الخ هي صحيحة أيضاً.

وقوله: [لثقل الواو] هكذا في غالب النسخ وهي علة غير صواب لأن الثقل إنما يناسبه الإعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف، وفي بعض النسخ لبعد الواو في المخرج أي من الألف وهي أولى، وبيانها أن الواو أبعد من مخرج الألف بعداً جداً فلهذا لم تمل، والياء بعيدة أيضاً من مخرج الألف إلا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الإعلال، وليس المراد أن الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد، قاله بعض محققي القراء.

و(العين واو) مبتدأ وخبر في موضع الحال، و(لم تعل) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

٩٧٣ - وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحَقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكُسَ قَدْ يَحَقُّ

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل واحد منها متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان، والأحق بالإعلال منها الثاني لتطرفه وذلك نحو: الهوى والجوى والحيا، أصلها: هوى وجوى وحىي فالسبب المانع من إعلال الأول فيها إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصحح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وعكس قد يحق) (ومن ذلك قولهم: راية وطاية وغاية أصلها ربية وطيبة وغيبة، وفهم قلة ذلك من قوله (قد يحق) و(إن شرط، و(ذا الإعلال) مرفوع بفعل مضمر يفسره (استحق) و(لحرفين) متعلق بـ (استحق) و(صحح) جواب الشرط، و(عكس قد يحق) جملة مستأنفة. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

٩٧٤ - وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لكونها عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان، وألف التانيث نحو حيدى وصورى. و(عين) مبتدأ،

وقوله: [تتميم لصحة الاستغناء الخ] بل له فائدة كما قاله ابن غازي نقلاً عن الشاطبي وهي أن الناظم لما قال سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو في ولم تعل واو الحال.

(وإن لحرفين ذا الإعلال استحق) ذا هو الشرط التاسع. قول المكودي: [أصلها هوى وجوى الخ] جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضاً، وفي بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود، والحيا المثال الثالث عنده المطر وانكسار يصيب الإنسان خوف الوقوع فيما يذم.

(وعكس قد يحق)، قول المكودي: [ومن ذلك قولهم راية الخ] أصل الألف في الثلاثة ياء مفتوحة، وقيل أن الألف في طاية أصلها واو من طويت، والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف، والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان، والغاية أقصى الشيء ومتناه.

وقوله: [جملة مستأنفة] فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافاً لمحذوف تقديره وعكسه على حد سلام عليكم والأصل سلامي عليكم، وجملة قد يحق خبر المبتدأ والمضارع بمعنى الماضي أي ثبت قليلاً لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لِيَحْزَنَنَّ﴾ أي قد علمنا.

(وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها. قول المكودي: [نحو جولان] بفتح الواو مصدر جال بالشيء يجول به إذا كان يطوف به.

و(ما) موصولة وصلتها (قد زيد) و(آخره) منصوب على الظرف والعامل فيه (زيد) و(ما) مرفوع به (زيد) وهو موصولة وصلتها (يخص) و(واجب) خبر مقدم، و(أن يسلم) مبتدأ والجملة خبر (عين) ويجوز أن يكون (واجب) خبراً عن (عين) و(أن يسلم) مرفوع به (واجب) والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم يجب سلامته. ثم قال:

٩٧٥ - وَقَبْلَ بَا أَقْلَبَ مِمَّا النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا

يعني أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميماً وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وفتحها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين: فالمتصل نحو من بت، والمتصل نحو أنبذا. و(النون) مفعول أول به (اقلب) و(ميماً) مفعول ثان، و(قبل) متعلق به (اقلب) و(إذا) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

قوله: [نحو حيدى] بفتح الحاء والداد والواو، القاموس: الحيدى مشية المختال أي الذي يتبختر، وحمار حيدى وحيد ككيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه.

وقوله: [وصورى] بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كما للصغاني، أو اسم ماء كما في المرادي، ولم يذكره في القاموس والصحاح، نعم في القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال صورى كسرى ماء ببلاد مزينة أو ماء قرب المدينة.

وقوله: [وأن يسلم مبتدأ] أي بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الإخبار بالذكر عن المؤنث والصبوب الوجه الثاني. (فإن قلت): يلزم عليه أيضاً أن الوصف الذي هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم ما فررنا منه. (قلت): يجاب بأن الفاعل مجازي التانيث فيجوز في الفعل والوصف وجهان فيقال طلعت الشمس وطلع الشمس كما مر في مفهوم قوله:

وإنما تلزم فعل مضمَر متصل أو مفهم ذات حر

وقوله: [والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الخ] أشار به إلى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ما قد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهي موصولة وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص.

(وقبل با اقلب ميم النون)، قول المكودي: [لشدة الباء] أي فيعسر الجمع بينها فأبدلت النون ميماً لموافقتها للباء في المخرج، ثم ان بت في النظم يحتمل أن يكون بالياء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى: من بتك وقطعتك انبذه واطرحه، ويحتمل أن يكون بالياء المثناة فيكون بمعنى الإفشاء فكأنه قال: من بت وأفشى خبرك الذي أخبرته به للناس فلا تعد إخباره، وهذا المعنى هو الذي يناسب مكارم الأخلاق لأن منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطي من حرمك، قال تعالى: ﴿خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلین﴾ وفي المعنى قيل:

فصل

٩٧٦ - لِسَاكِنٍ صَحَّ اَنْقُلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٍ فِعْلٍ كَأَيْنَ

يعني أن عين الفعل إذا كانت واواً أو ياء وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة، ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت ساكنة، ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلهما أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان. وفهم من قوله (صح) أن الساكن إذا كان معتلاً لا ينقل إليه نحو

ليس الكريم الذي إن زل صاحبه بث الذي كان من أسراره عرفا
بل الكريم الذي تبقى مودته ومحفظ السر إن صافى وإن صرفا

ونقل المغرب هنا عن الشاطبي أن باء انبذا مكسورة من نذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿فَانْذِرْ لَهُمْ﴾ وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى أن يعبر هنا بالإبدال لما مر أن القلب في اصطلاح أهل التصريف إنما يكون في أحرف العلة، وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم.

فصل

(لساكن صح) هذا من باب النقل لا من باب الإبدال الذي الكلام فيه، فكان ينبغي أن يؤخر الساكن حتى يستوفي الكلام على جميع أنواع الإبدال وآخره الموضح تنكيثاً عليه، وأجيب عن الناظم بأن الحركة إن ثقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقلب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعون فلما وقع الثقل وقع إبدال الواو ألفاً وحمل ما لا إبدال فيه عليه فهذا وجه ذكره في الإبدال.

قول كدي: [لاستثقال الحركة الخ] اعترض هذا الشنواني في حواشي الجرومية وقال: الصواب أنه لا استثقال لأن محل الاستثقال إذا لم يكن ما قبل حرف العلة ساكناً وإلا فلا تستثقل الحركة على حرف العلة، قال: والصواب أنه إنما وقع الثقل وزوال سكون العين ليكون المضارع تابعاً للماضي فإن الماضي أعلت فيه العين بقلبها فليس الإعلال في المضارع أصلياً انتهى بمعناه، وما قاله رحمه الله مردود بأن نفي الاستثقال بما قال إنما هو في الأسماء كدلو وظي، وأما في الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك في حواشي الجرومية.

وقوله: [أبدلت من مجانسها] علة إبدال العين تحريكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحالة الراهنة إن كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودي، وسكونها وانكسار ما قبلها إن كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لأنه مضارع أخاف الرباعي فثقلت حركة الواو إلى الخاء وقلبت الواو ياء.

بايع وعوق وبين. ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله (صح) وأشار إلى باقيها بقوله:

٩٧٧ - مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلًّا

فشمّل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما أليته، وأفعل به نحو أقوم به وألين به، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لأنها من واد واحد، وأما نحو (أبيض) فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل المضاعف نحو باض، وأما نحو أهوى مما أعلت لأمه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه إعلالان. و(التحريك) مفعول بـ (انقل) و(لساكن) متعلق بانقل، و(صح) في موضع النعت لـ (لساكن) و(من ذي) متعلق بانقل، و(آت) نعت لـ (ذي) و(عين) فعل حال من الضمير المستتر في (آت) و(ما) ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا. ثم قال:

وقوله: [نحو بايع وعوق] علة المنع في بايع ومثله طاع كون ما قبل الياء والواو ألفاً وهو لا يقبل الحركة وعلة المنع في عوق وبين، ويوجد في بعض النسخ بدل عوق فوق بالفاء ان نقل حركة الواو إلى الواو والياء إلى الياء يوجب فك الإدغام مع أن مراعاة الإدغام مقدمة على مراعاة الإعلال، وقول التصريح أن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان، فإن حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء، وإن حذفت الساكن الثاني قلت عاق ويان فيؤدي إلى اللبس سبق قلم لأن الحركة وإن نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلت إليهما الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكناً كما مر قريباً في شروط المسألة.

(ما لم يكن فعلٌ تعجب)، قول كدي: [لأنها من واد واحد] وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير، وإنما لم يعمل اسم التفضيل نحو هو أبيض وأسود لأنه لو أعل بالنقل لقلت الواو والياء ألفاً فيلتبس بالفعل الذي هو أباض من البضاضة وهي النعومة وبأساد غيره إذا صيره سيّداً.

وقوله: [لذهبت همزة الوصل] لأنها إنما أتت بها للابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركاً والعلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

وقوله: [بفاعل الخ] بفتح العين أي فيلتبس بالفعل الماضي الذي هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهي نعومة البشرة والجلد، وليس المراد بفاعل في كلامه اسم فاعل من باض لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضاً لكنه منون، والذي يقع اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل.

وقوله: [لتوالى عليها إعلالان] إعلال العين وإعلال اللام، وإنما زاد المصنف بلام عللاً لثلاثيهم خصوص ذلك بأفعل مع أن المراد محل اللام مطلقاً فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبي، واسم بكر في الناظم عائد على فعل من قوله آت عين فعل، قال المعرب: والواو في ولا كابيض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفي على حد قوله تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ والكاف في كابيض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب.

٩٧٨ - وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ

يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالثقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمّل صورتين: الأولى أن تبنى من البيت مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء التي في أوله وخالفه في الوزن، والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزداد في أول المضارع وهذا معنى قوله (وفيه وسم) أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعمل نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لا لتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضاً أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعمل كمكيال. (ومثل) فعل مبتدأ وخبره (اسم) ويجوز أن يكون (اسم) مبتدأ وخبره (مثل فعل) وهو أظهر، (وفي الإعلال) متعلق بـ (مثل) و(ضاهي) مضارعاً جملة فعلية في موضع النعت لاسم، (وفيه وسم) نعت بعد نعت، وقد فهم من هذا القانون أن مفعّل نحو غيظ يعمل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة كنانة فأخرجه بقوله:

٩٧٩ - وَمِفْعَلٌ صَحِّحٌ كَالْمِفْعَالِ وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

يعني إنما صحيح مفعّل وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال لأنه حمل على مفعّل بالالف، ومفعّل لم

(ومثل فعل في ذا الإعلال اسم) هذا تفصيل في مفهوم قوله فعل من قوله سابقاً: أت عين فعل.

قول المكودي: [مثل تحلىء] بكسر التاء وسكون الحاء وبكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذي على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر، ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله في القاموس.

وقوله: [وهو أظهر] لأن الفعل هو المحدث عنه بالإعلال فيشبهه غيره به.

(ومفعّل صحيح كالمفعّل) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضي أنه إذا أشبه الاسم الفعل في الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعمل، وعليه فتبّع مثل تحلىء لا يعمل لأنه شبيه بتحسب بكسر التاء على اللغة المذكورة في الوزن الزيادة، وقد علمت سابقاً أن نحو تبيع يعمل، فالصواب أن عدم إعلال مفعّل بدون ألف لأنه مقصور من ذي الألف فهو هو، لا أنه محمول عليه فقط، ولذا قال المكودي معترضاً على الناظم: وذكر كثير من أهل التصريف الخ، ويدلّك على أنه مقصور منه ورودهما في موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتاح ومقوال ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر. (ولا يقال) أن هذا الأخير هو مراد الناظم. (لأننا نقول) شبه مفعّل بمفعّل والمشبّه غير المشبّه به خلاف ما في التصريح.

يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الوزن، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال: (وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ).

٩٨٠- أَزَلْ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّأَلُّزَمِ عَوْضُ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

يعني أنه إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم قلب ألفاً لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان: الأولى المنقلبة عن العين، والثانية الألف التي كانت بعد العين، فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضاً من الألف المحذوفة وذلك نحو إجازة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام، ونظير إجواز من الصحيح اكرام ونظير استقوام استدراك فنقلت حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفعل فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأن المحذوفة هي الألف الزائدة بقوله: (وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ أَزَلْ) وهو مذهب سيبويه، ثم إن هذه التاء التي هي (عوض) قد تحذف وإلى ذلك أشار بقوله: (وحذفها بالنقل نادراً عرض) يعني أن هذه التاء التي تلحق قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم: أرى إراء واستفاه استفاهاً، ويكثر ذلك مع

(وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتَفْعَالِ)، قول المكودي: [يعني أنه إذا كان المستحق النخ] هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعني أن المصدر إذا كان على وزن أفعال واستفعال وكانت عين فعله معلقة حمل على فعله إلى آخر ما له.

وقوله: [وهو مذهب سيبويه] وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط بزيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب في التعليل، وزيادة التصريح تبعاً للمراي وحصول الاستثقال بها سهو، ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى المبدلة من العين.

(فإن قلت): خالف سيبويه قاعدته هنا فإن القياس عنده أن الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثاني. (قلت): أجيب بأن محل حذف الأول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحورمي القوم، أو كان الثاني ساكناً صحيحاً نحو قل وبع أصله قول وبيع، أو كان الثاني دالاً على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفون فالواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع فقد تحركت الأولى إلى آخر القاعدة فلو حذفت الثانية فانت الدلالة على الجمعية، وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وما هنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته.

(وحذفها بالنقل نادراً عرض)، قول كدي: [كقولهم أرى إراء] تبع فيه المرادي وتبعهما في التصريح، والحق أن إراء ليس مما نحن بصدد لأن أصل إراء آراء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الأولى إلى إراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الألف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف زائدة، فعين الكلمة همزة لا حرف معتل فهو خلاف الموضوع، اللهم إلا على القول بأن الهمزة حرف علة وقد مر الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل، ويقال إن الهمزة قلبت ألفاً وحذفت الألف الثانية.

الإضافة نحو: وإقام الصلاة. (وَأَلَفَ الْإِفْعَالِ) مفعول به (أَزَلَ) و(لَذَا) متعلق بأزَل، و(الإِعْلَالِ) نعت لَذَا، و(التَّا) مفعول به (الزَمَ) و(عَوَضَ) حال من (التَّا) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و(حذفها) مبتدأ وخبره (عرض) و(بالنقل) متعلق بعرض، و(نادراً) حال من الضمير المستتر في (عرض) وفي بعض النسخ (ربما عرض). ثم قال:

٩٨١ - وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعني بقوله (فمفعول) ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واواً ولذلك أتى بمثالين فقال:

٩٨٢ - نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ فِي ذِي أَلْيَا اشْتَهَرُ

فأصل (مبيع) مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء الساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا (مبيع) وأما (مصون) فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة حذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله: (وندر). تصحيح ذِي الْوَاوِ فِي ذِي أَلْيَا اشْتَهَرُ يعني أن ما عينه واو من مفعول قد يصحح أي ينطبق به على الأصل وذلك قليل كقولهم: ثوب مصوون، وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل: إن تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومغيوط ومن ذلك قول الشاعر:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وقوله: [واستفاه استفاهاً] معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب إلا قليلاً أو سكن عطشه بالشرب قاله في القاموس.

وقوله: [ويكثر ذلك مع الإضافة] تبع في هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فإن ظاهره أن حذف التاء موقوف على السماع مع الإضافة وبدونها وهو الذي في شرح الكافية وهو ظاهر كلام الموضع، وقال الفراء: إن التاء تحذف للإضافة كما يحذف النون والتنوين، ورد بقوله تعالى في سورة النور: ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ بجر إقام بكسرة تحت الميم عطفاً على ذكر، ولو كانت التاء محذوفة للإضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء. (فإن قلت): ما ذكر الناظم هنا مكرر مع قوله في باب المصدر:

واستعذ استعاذة ثم أقم إقامة وغالباً ذا التالزم

(قلت): لا تكرار لاختلاف الموضوع لأن الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهنا في إعلالها.

(وما لإفعال من النقل ومن. حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازاً من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم أن الأمور الثلاثة ثابتة لمفعول.

(وندر. تصحيح ذِي الْوَاوِ)، قول المكودي: [حتى تذكر بيضات الخ] البيت من البسيط، وحتى

(وما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (لإفعال) و(من النقل) متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار، و(مفعول) مبتدأ وخبره (قمن) و(به) متعلق بقمن والجملة في موضع خبر (ما) و(تصحيح) فاعل بـ (ندر) وهو مضاف لـ (ذي) على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذو الواو. ثم قال:

٩٨٣ - وَصَحَّحَ الْمَفْعُولُ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِيلُ إِنْ لَمْ تَنْحَرَّ الْأَجْوَدَا

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدى. وفهم من قوله (ان لم تنحر

للغاية، وتذكر: فعل ماض وفاعله ضمير الظليم وهو ذكر النعامة مذكور في الآيات قبل، والبيضات: مفعول تذكر جمع بيضة وهي المعلومة، وهيجه: فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المطر الخفيف، والدجن بسكون الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب، وعليه متعلق بمغيم والشاهد في مغيم حيث جاء على أصله دون إعلال والقياس مغيم كمبيع.

(فإن قلت): لم كان التصحيح نادراً مع الواو مشهوراً مع الياء؟ (قلت): إن الياء أخف من الواو والإعلال أخف من التصحيح، فأعطى التصحيح الذي هو أثقل للياء التي هي أخف والواو بالعكس فيقع التعادل.

وقوله: [على حذف مضاف مع قوله أي تصحيح الفعل] صوابه في الأول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد في بعض نسخه، وصوابه في الثاني أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الإصلاح، وندر تصحيح اسم صاحب الواو، وقد يجاب عن الثاني بأن كلامه على حذف المضاف تقديره وندر تصحيح مفعول الفعل.

(وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء. قول المكودي: [باعتبار تحصن النخ] الأولى في علة كون التصحيح أكثرياً وأصلاً الحمل على الأصل الذي هو صيغة المبني للفاعل نحو عدا، ووجه الحمل عدم إعلال كل منها الإعلال المخصوص الذي هو قلب الواو ياء ولا يتأني أن عدا محل بقلب الواو ألفاً.

وقوله: [لقربها من الطرف النخ] أي والطرف محل التغير وصوابه أن يقول لتطرفها لأن الواو آخر حقيقة، والأولى أن يوجه الإعلال بالحمل على الفرع الذي هو فعل المفعول وهو عدا في كون الواو في كل منها قلبت ياء.

وقوله: [فهو معدو] وأصله معدو وبواوين أدغمت إحداهما في الأخرى وبقي على تصحيحه.

وقوله: [ومعدى] أصله كما قبله إلا أن الواو الأخيرة قلبت ياء لما ذكر قبله ثم تأتي قاعدة أن يسكن السابق النخ وقلبت ضمة الدال كسرة.

الأجودا) أن التصحيح أجود لأن معنى (تتحر) تقصد فالمعنى : وأعلل إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل .

وفهم منه أن ما كان يأتي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرمى أصله مرموي وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله : إن يسكن السابق الخ .

وفهم منه أيضاً أن ما كان واوي اللام من المفعول المبني على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضى وإعراب البيت واضح . ثم قال :

٩٨٤ - كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْقُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْعَ أَوْ فَرَدِ يَعْنِ

يعني إذا كان مثال الفعول مما لاهه واو جاز في لاهه وجهان : الإعلال والتصحيح وذلك نحو : عصا وعصو وعصي ، وفي المفرد نحو : عتاعيا وعتو ، إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح ، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناظم ، وفي تقديمه الجمع إشعار ما بذلك . (والفعول) فاعل بـ (جا)

وقوله : [إن التصحيح أجود] أخذ هذا من النظم صحيح ، إلا أن الذي في الموضع أن التصحيح واجب والإعلال شاذ فهو خلاف ما في النظم .

وقوله : [وقد تقدم وجوب إعلاله] أي في قوله : أن يسكن السابق من واو وايا الخ .

وقوله : [وفهم منه أيضاً الخ] الحق أن الذي يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى ، وحيث أنه يلزم الإعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والإعلال أولى يبقى ما هو أعم .

وقوله : [بل يلزم إعلاله] هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور العين الذي لاهه واو على قسمين : أحدهما يلزم إعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واواً أيضاً نحو مقوى من قوي وأصله مقوو فاجتمع ثلاث واوات في الطرف وضمة وهي قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الأخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة أن يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضممتها كسرة لمناسبة الياء ، وثانيهما يجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك إذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضي من رضي فيجوز فيه وجهان والإعلال أولى وذلك لأن فعله محل اللام كان مبنياً للفاعل أو للمفعول ، وقد ورد في التنزيل معللاً قال تعالى : ﴿فارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ وقرئ في الشواذ مرضوة بالتصحيح .

(كذاك ذا وجهين جا الفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تقلب فيه الواو ياء .

قول المكودي : [وعصو] أصله عصوو واوين أدغمت إحداهما في الأخرى على التصحيح لا غير .

وقوله : [وعصي] أي بالإعلال وأصله كالذي قبله إلا أنه لما كان الجمع ثقیلاً وزاده ثقلاً اجتمع واوين فيه مع ضميتين قائمتين مقام واوين قلبوا الواو الأخيرة ياء فتأتى قاعدة أن يسكن السابق الخ ، وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء ، وما قيل في عصو المصحح وعصي المعلن يقال في عتو وعتي في المفرد والعتو الفساد :

وقوله : [ولم ينبه الناظم على ذلك الخ] يعني تفصيلاً وإلا فلما أخذ من التشبيه في قوله كذاك أن

و(ذا وجهين) حال من الفعول، و(من ذي) متعلق بـ (جا) و(لام جمع) حال من (الواو) و(فرد) معطوف على (جمع) و(يعن) في موضع الصفة لفرد. ثم قال:

٩٨٥ - وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْمٍ شُدُوذُهُ نُمِي

يعني أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعاً مما عينه واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم، والإعلال نحو: صيم ونيم لقرب عينه من الطرف، وأما فعال بالآلف

التصحيح أولى في الجمع والمفرد وهو صحيح بالنسبة للمفرد غير صحيح بالنسبة للجمع فلو قال:

كذا الفعول منه مفرد وإن أتاك جمعاً فهو بالعكس يعن

لأفاد المراد، وهذا الإصلاح أحسن من قول الكافية:

ورجح الإعلال في جمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفي

لأن ضمير منه في الإصلاح عائد على الفعول، فيؤخذ منه أن جواز الوجهين في هذا الوزن الذي هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح في المفرد، وإنما كان إعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل إذ الجمع في نفسه ثقل، فأعطي الإعلال الذي هو خفيف والمفرد خفيف فأعطي التصحيح الذي هو ثقل، وفي الموضع أن تصحيح الجمع شاذ.

وقوله: [وفي تقديمه الجمع الخ] بل لا إشعار للتقديم بذلك أصلاً.

وقوله: [متعلق بجا] الأولى أنه متعلق بمحذوف حال من الفعول.

وقوله: [ولام جمع حال من ذي الواو] هكذا في بعض النسخ بزيادة وذي اعترضه غير واحد بأنها فاسدة معني لأن ذي واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفي غالب النسخ حال من الواو بإسقاط ذي وهذا صحيح معني فاسد صناعة لما مر أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا كان واحداً من ثلاثة المشار إليها بقول الناظم سابقاً: ولا تجز حالاً من المضاف له الخ، وما هنا ليس واحداً منها. (قلت): قد يجاب بأن ذي بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب، فيكون المضاف يقتضي العمل في الحال فيصح إتيانها من المضاف إليه وفيه بعد.

وقوله: [في موضع الصفة لفرد] الأولى أنه صفة لجمع وفرد، وأفرد الضمير العائد عليهما لكون عطف

فرد على جمع بأو.

(وشاع نحو نيم في نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء.

قول كدي: [نحو نائم ونوم] أصله نووم بواوين الأولى ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى.

وقوله: [لقرب عينه من الطرف] الأولى في وجه الإعلال كون الجمع ثقیلاً، وزاده ثقلًا اجتماع واوين مع ضمة في أوله وهي قائمة مقام واو ثالثة تعد إلى الإعلال للتخفيف فقلبت الواو الأخيرة ياء فتأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الكلمة ليعلم أن أصل ما بعدها الواو.

فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام، وقد شذ في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله:

ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام إلا كلامها
وإعراب البيت واضح.

فصل

٩٨٦ - ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبَدِلَا وَشَذُّ فِي ذِي أَهْمَزٍ نَحْوُ اثْتَكَلَا

يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبذل تاء وأدغم في تاء الافتعال، وشمل قوله (ذو اللين) الواو نحو: اتعد أصله أوتعد، والياء نحو: اتسر أصله ايتسر لأنه من اليسر، ولا مدخل للألف هنا لأنها لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قلبت واواً وبعد فتحة قلبت ألفاً، وبعد كسرة قلبت ياء، فأبدلوا منها حرفاً جلدأ وهو التاء لأنها

وقوله: [ومنه قوله: ألا طرقتنا الخ] البيت من الطويل، وقائله أبو النجم الكلابي: وألا: حرف استفتاح، وطرق: ماض من الطرق وهو الإتيان ليلاً، ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها، وابنة منذر نعت مية، والشاهد في النيام بالإعلال والقياس النوام بالتصحيح، وأما المسألة العاشرة من المسائل العشر التي تبدل فيها الواو ياء وهي مسألة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا فعلا في آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التي عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم، وبقي على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لا تكون اللام معلقة وإلا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو ويألف آخره جمع شاو وأصله شوي بياء متحركة فتقلب ألفاً فلا يجوز إعلال عين الكلمة أيضاً لثلاثا يتوالى إعلالان في كلمة.

فصل

(ذو اللين فاتا في افتعال أبديلا)، قول كدي: [يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه الخ] هذه العبارة غير جيدة، والأولى أن يقول يعني أن حرف اللين إذا كان فاء الافتعال وما تصرف منه أبذل تاء الخ، والمراد بما تصرف منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول.

وقوله: [فإن كانت بعد ضمة الخ] مثالها بعد الضم متسر أصله ميتسر فلولم تقلب الياء تاء لقلبت واواً مثالها بعد الفتح يتسر أصله ييتسر فلولم تقلب الياء تاء لقلبت ألفاً، ومثالها بعد الكسر اتعد أصله أوتعد فلولم تقلب الواو تاء لقلبت ياء، وهذا الذي ذكر لغة الجمهور وبعض الحجازيين لا يقبلون الواو والياء تاء بل يقبلونها بحسب حركة ما قبلها.

وقوله: [حرفاً جلدأ] أي قوياً لا تقدر الحركات على التلاعب به.

أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله : (وشذ في ذي الهمز نحو ائتكللا) يعني أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله بـ (ائتكللا) أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أي لبس الإزار، فينبغي أن يكون المثال راجعاً لذی الهمز لا للبذل، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاء من ذي الهمزة. (وذو اللين) مبتدأ وخبره (أبدل) و(فا) حال من (ذو اللين) و(تا) مفعول ثانٍ لـ (أبدل) والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على (ذو اللين) و(في افتعال) متعلق بأبدل، وفاعل (شذ) ضمير مستتر عائد على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال :

٩٨٧ - طَا تَا اِفْتَعَالٍ رُدُّ اِثْرٍ مُطَبَّقٍ فِي آدَانٍ وَازْدَدَ وَادَّكَّرَ ذَالاً بَقِي

يعني أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الاطباق وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اصطرِبَ واضطرمَ واطعنَ واطظهرَ، أصلها: اصتبرَ واضترمَ واطظعنَ واطظتهرَ، فاستقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهي الطاء.

(وشذ في ذي الهمز) هذا تقييد لإبدال الواو والياء تاء كانه قال : عل إبدالهما تاء إذا كانتا أصليتين فإن كانتا بدليين من غيرهما فلا يبدلان نحو أوتمنَ وابتهلَ أصلهما أوتمنَ وابتهلَ بهمزيين الثانية ساكنة والأولى في الأول مضمومة وفي الثاني مكسورة أبدلت الثانية واواً في الأول وياء في الثاني لقوله سابقاً : ومدا أبدل ثاني الهمزين من . كلمة ان يسكن فإن سمع الإبدال تاء فيها هو بديل عن الهمزة فاحكم عليه بكونه شاذاً كما صرح به بقوله : وشذ في ذي الهمز والتقدير وشذ إبدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه، وتخصيص المكودي في التوطئة التقييد بالياء حيث قال : فإن كانت فاء الافتعال ياء الخ لا وجه له بل التقييد عام في الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ إنما سمع في ذي الياء.

قول المكودي : [إنما هو اتزر] أصله ائترز بهمزيين أبدلت الثانية الساكنة ياء لقوله ومدا أبدل الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذاً ومنه الحديث : «وإن كان قصيراً فاتزر به».

وقوله : [راجعاً لذی الهمز] أي لكونه مثلاً للذي أبدلت فيه الهمزة ياء لا غير فيكون الإبدال سمع فيما هو من جنسه، وإن لم يسمع في هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ ايتكللا في النظم بياء بعد الهمز وتاء مخففة، وعلى أنه مسموع فيه الإبدال فيقرأ ايتكللا بقلب الياء تاء وإدغامها في التاء، وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكموا من ذلك ألفاظ اتزر واتصل واتهل واتكل واتمن من الإزار والأصل والأهل والأكل والأمانة. وقوله : [حال من ذو اللين] فيه إتيان الحال من المبتدأ وقد علمت ما فيه فالأولى أنه حال من ضمير أبداً العائد على اللين.

(طا تا افتعال رد اثر مطبق)، قول المكودي : [بعد أحد حروف الإطباق] سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الخنك الأعلى فينحصر الصوت حيثئذ بين اللسان والخنك الأعلى.

وقوله : [لأن التاء من حروف الهمس] أي الخفاء جرى على ما هو المعلوم عند القراء من مقابلة الهمس

ثم قال : (في اذان وازدد وادكر دالاً بقي) يعني أنه يبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والدال وقد استوفى مثلها ، ف (اذان) أصله اذتان إذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى ، و(ازدد) فعل أمر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال ، و(ادكر) فعل أمر من اذكر أصله اذتكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال في الدال . و(تا افتعال) مبتدأ وخبره (رد) وهو ماضٍ مبني للمفعول وفي (رد) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و(طا) مفعول ثانٍ بـ (رد) ويجوز أن يكون (رد) فعل أمر و(تا افتعال) مفعول أول برد ، و(إثر) متعلق برد على الوجهين ، وفي (بقي) ضمير مستتر عائد على (تا افتعال) و(دالاً) حال من ذلك الضمير وعبر يبقى عن البذل وفيه بعد . ثم قال :

فصل

٩٨٨ - فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ إِحْدَفَ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ

يعني أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً في ثلاثة مواضع :

الأول : فعل الأمر نحو وعد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع .

الثاني : المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة

بالاستعلاء ، وإلا فالذي يظهر أن الذي يقابل الاستعلاء إنما هو الانسفال ، والذي يقابل الهمس إنما هو الجهر ، وفي الموضح هنا بيان ما يمكن إدغامه مما لا يمكن إدغامه .

(في اذان وازدد وادكر دالاً بقي) ، قول المكودي : [وأدغمت الدال في الدال] على هذا قراءة الجمهور :

﴿فهل من مذكر﴾ وقرئ في الشواذ من مذكر بالذال المعجمة فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت في المعجمة .

وقوله : [وعبر يبقى الخ] الأولى والمناسب للمعنى أنه ضمن بقي معنى صار فيكون قول المصنف دالاً

خبراً عنها بناء على إعطاء المضمن حكم ما تضمنه .

فصل

(فا أمر أو مضارع من كوعد . احذف) أشار بهذا الفصل إلى الحذف وهو من نوع الإعلال وهو

نوعان : شاذ ومقيس ، وعلى الثاني تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة : حذف الفاء أو الزائد أو العين ، وأشار لكل واحد بييت على هذا الترتيب ، وعكس الموضح هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ، وليكون مسألنا حذف الأصلين متصلتين .

قول المكودي : [لوجود علة الحذف الخ] وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة .

وقوله : [لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ] الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه

وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد. وفهم من قوله (كوعد) أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق، وفهم منه أيضاً أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحاً فلو كان مضموماً لم يحذف نحو يواعد مبنياً للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ. وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف.

الثالث: المصدر من نحو وعد وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف. وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف منه نحو وجهة. وفهم منه أيضاً أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفه. (وفأمر) مفعول بـ (احذف) (ومضارع) معطوف على (أمر). ثم قال:

أعد الخ، وإلا لو كانت عبارته مقصودة لما احتاج للحمل لأن الواو وقعت بين فتحة في الجميع « وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها.

وقوله: [لكن فتحت لكونها من حروف الحلق] وفي اللامية: في غير هذا لدى الحلقي فتحا أشع. بالاتفاق، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، والإشارة في اللامية بهذا إلى ما يدل على المفاخرة فكانه قال أشع في غير ما يدل على المفاخرة مع كون حرف الحلق في غير الأول فتح العين من المضارع.

وقوله: [يواعد مبنياً للمفعول] الصواب أن يقول يواعد بكسر العين من أواعد الرباعي مبنياً للفاعل، وأما يواعد من الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضاً كسر ما بعد الواو فهو خارج عما بعد، ولعل المكودي إنما حمله على ذلك لأن الواو في يواعد من الرباعي ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وإنما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤواعد فحذفت الهمزة لقوله بعد: وحذف همز أفعل استمر في. مضارع.

وقوله: [نحو يوجل ويوضؤ] الأول بفتح الجيم من وجل بكسرها، والثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضاً مع فتح الياء فيهما.

وقوله: [وفهم منه أيضاً أن يكون ذلك في فعل الخ] ظاهره أن ضمير منه راجع لكوعد مع أن هذا إنما هو مفهوم من أمر أو مضارع، فالأولى حذف أيضاً ويكون ضمير منه راجعاً للبيت.

وقوله: [نحو وجهة] بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه وليس اسم مصدر للتوجه، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذاً.

وقوله: [وفهم منه أيضاً الخ] مثله في المرادي، والظاهر أن هذا لا يفهم من الناطم إلا باعتبار اللزوم وهو أن المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون إلا على وزن فعلة عملاً بقوله وفعلة هيئة كجلسة، ولو حذف

٩٨٩ - وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَيَنْتَبِي مُتَصِفٍ

يعني أنه اطرده حذف الهمزة من (أفعل) في الفعل المضارع، وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما بـ (ينتبي متصف) فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما بنيتا متصف، وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدرج وتخاصم، لكن استثقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل والمفعول، كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع، والمراد بـ (أفعل) الفعل الماضي. (وحذف) مبتدأ وخبره (استمر). ثم قال:

٩٩٠ - ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقَرْنَ فِي أَقَرَرْنَ وَقَرْنَ نَقِلَا

يعني أن (ظللت) بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول: ظلت وظلت، وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه تيسست وفي القياس عليهما خلاف، وقوله: (وقرن في اقررن وقرن نقلا) يعني أنه يستعمل هذا التخفيف في فعل الأمر فيه (قرن) بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ وقوله (وقرن نقلا) أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة (قرن) بالكسر أن أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي

منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة. (وحذف همز أفعل استمر في)، وقول المكودي: [فهما بنيتا متصف] أي بنيتان يوصف بهما إلا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، ففي اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازاً، إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي.

وقوله: [تدرج وتخاصم] فتقول في المضارع يتدرج ويتخاصم فتبقى التاء في المضارع.

وقوله: [فحذفت الهمزة] القياس قلبها واوا لا حذفها لقوله سابقاً: إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واوا، لكن قالوا هذا مما قدم فيه الاستعمال على القياس.

(ظلت وظلت في ظللت استعمالاً)، قول المكودي: [إحدى اللامين] إنما حذف لاجتماع مثلين مع عدم إمكان الإدغام، ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها، وقيل الثانية لحصول الثقل بها، ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة، وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام إلى الظاء بعد سلب حركتها.

وقوله: [وظاهر النظم أن هذا الحكم النخ] الذي ذكره الشاطبي أن الناظم لم يقصد القصور على هذا اللفظ وإنما قصد التمثيل به كما مر نظيره في قوله: في كتته الخلف انتمى كذاك خلتنه، فإن الحكم ليس خاصاً بكان وخال بل كذلك أخواتهما، ومثل ذلك يقال هنا، فالمراد بظلت كل فعل ثلاثي مكسور العين عينه ولا مه من جنس واحد مبنياً للفاعل ماضياً مستنداً إلى ضمير رفع متحرك، وفي التسهيل: أن ما ذكر لغة.

وقوله: [من قر بالمكان يقر النخ] أصل الماضي قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت في الراء

وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا: يقرن في المضارع، وقرن في الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. و(ظلت) مبتدأ وخبره (استعملا) والألف فيه للثنية، و(في ظلت) متعلق بـ (استعملا) و(قرن) مبتدأ وخبره في (اقرن) والتقدير وقرن منقول في اقرن، و(قرن نقلا) مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون و(قرن) الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني أنه استعمل ويكون (نقلا) جملة في موضع الحال من (قرن) المفتوح الفاء أي نقل سماعاً فلا يقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:

لام الكلمة، وأصل المضارع يقرر بكسر الأولى، وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء في الراء فإذا لحقت نون الإنثا يسكن ما قبلها وتعين فك الإدغام لقوله في الإدغام:

وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء إلى القاف وتحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء، وتقول في الأمر منه قرن بكسر القاف هذا إيضاح كلام المكودي.

وقوله: [من قررت بالمكان أقر الخ] أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء إلى القاف قبلها وأدغمت الراء في الراء فلما لحقت نون الإنثا سكن ما قبلها وفك الإدغام فرجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء إلى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين فصاريقرن بفتح القاف فتقول في الأمر منه قرن بفتح القاف أيضاً هذا إيضاح كلامه، وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفي العين، والنظم يقتضي بحسب ظاهره أنها تواردا على فعل واحد، وأجيب عنه بأن في كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب في فعل آخر.

وقوله: [والتقدير وقرن منقول الخ] اعترضه العرب بأن الخبر إذا كان جاراً ومجروراً قدر المتعلق عاماً ككائن وهو قدره هنا خاصاً وهو منقول. (قلت): هذا الاعتراض باطل وإن كان الحكم الذي ذكر في نفسه صحيحاً، لأن محل وجوب تقديره عاماً إذا لم يكن هنالك ما يدل على تقديره خاصاً وإلا قدر خاصاً، وفي كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصاً وهو قوله بعد نقلاً.

وقوله: [أي وكذلك قرن الخ] اعترضه العرب أيضاً بأن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلمه بما لا يظهر، ثم أعرب العرب كلام الناظم بما حاصله: أن قرن الأول مبتدأ وقرن الثاني معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف الثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبة خبر عن المبتدئين وفي اقرن متعلق بنقلا، ثم قال بعد ما مر: فليتأمل، قال عقبه: تأملناه فوجدنا إعرابك فاسداً لأنه يقتضي أن قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل في اقرن المكسور وقد علمت أن الحق خلافه فالتعين إعراب المكودي والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإدغام

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم، والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم، قيل: والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع، واقتصر فيه هنا على إدغام المثلين المتحركين في كلمة. واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٩١ - أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ آدِغَمَ لَا كَمِثْلِ صُفِّفَ

يعني إذا اجتمع في كلمة واحدة متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظن فسكن المثل الأول وأدغم في الثاني. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يرد ويظن ومرد، أصلها: يردد ويظن ومردد، فقلبت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثلين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن

الإدغام

آخر الإدغام عن الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعاً لأهل التصريف لأن عادتهم تأخير الكلام عليه في علم التصريف وتفاوتاً بأن يحوز الطالب كل ما قرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يحوز الحرف المدغم فيه الحرف المدغم، ثم في الترجمة حذف الواو مع ما عطفه والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معاً داخل الترجمة، والإدغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس في المعاني وإنما هو في الألفاظ، فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أي المدغم والمفكك.

قول المكودي: [يقال الإدغام الخ] قد استعمل الناظم في هذا النظم اللغتين، استعمل الأولى في قوله: أول مثلين محركين في. كلمة أدغم، واستعمل الثانية في قوله: وحيي افكك وادغم.

وقوله: [وفي الاصطلاح إدخال حرف الخ] اعترض هذا بأن الصواب أن الإدغام اصطلاحاً هو رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر.

وقوله: [وهو باب متسع] لأنه يكون في المثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين.

(أول مثلين محركين في. كلمة أدغم)، قول المكودي: [أصلها ردد وظن] أي بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهما من باب نصر بدليل ضم المضارع.

وقوله: [وفهم منه أن أول المثلين الخ] فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم إلا إذا قلنا أنه يؤخذ بطريق اللزوم أي يلزم من الإدغام في أول الكلمة ابتداءً بالساكن وهو لا يمكن، وفي مفهوم قول الناظم في كلمة

لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن. (وَأول) مفعول بـ (ادغم) و(محركين) نعت لـ (مثلين) و(في كلمة) في موضع الصفة أيضاً لمثلين ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر. ثم أشار إلى الثاني فقال: (لا كمثل صف).
 ٩٩٢- وَذُلِّلَ وَكَلَّلَ وَلَبَّبَ وَلَا كَجُسِّسَ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي
 ٩٩٣- وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشُدَّ فِي أَلِّلٍ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقُبِلَ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:

الأول: (صفف) وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضاً الظلة.
 الثاني: (ذلل) وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر
 الذال من دواب ذلل.

الثالث: (كلل) جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف.

الرابع: (لبب) اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب، واللبب

تفصيل حاصله أن المثلين إن وقعا في كلمتين فإن كان المثل الثاني الواقع في أول الكلمة الثانية ساكناً لا يجوز الإدغام نحو اضرب ابنك، وإن كان متحركاً فإن كان المثل الأول الذي في آخر الكلمة الأولى ساكناً وجب الإدغام نحو اضرب بكذا، وإن كان متحركاً نحو جعل لك جاز الإدغام والتفكيك، وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة إليه.

وقوله: [نحو ددن] بفتحيتين هو اللهو واللعب. (لا كمثل صف).

قول كدي: [وهو جمع صفة] أي بضم الصاد وتشديد الفاء لأن فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوي فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا، ونظيره مدة ومدد وحجة حجج، وقد مر قوله: وفعل جمعاً لفعلة عرف.

وقوله: [والصفة صفة السرج] قيل هي القربوس بفتح الراء، وقال بعضهم: هي الجلد الذي يضم دفتي السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود.

وقوله: [وصفة البنيان] هي السقيفة التي تكون عند البيت وهي الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت.

وقوله: [والصفة أيضاً الظلة] بضم الظاء وهي ما يتقى به من الحر، وفي بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها، والصفة اسم موضع في مسجد المصطفى ﷺ كان يأوي إليه فقراء الصحابة رضي الله عنهم وإليه ينسبون الصوفية.

وقوله: [والكلة نوع من الثياب معروف] هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها.

أيضاً ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستخار، واللبب أيضاً ما استرق من الرمل .
الخامس: (جسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمس أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس .

السادس: ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو (اخصص أبي) أصله اخصص أبي بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي .

السابع: ما كان فيه ثاني المثلين زائداً للإلحاق نحو (هيلل) إذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدرج وإغما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة مانع فيها، أما الثلاثة الأول فلائها مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها عنها . وأما الرابع وهو (لبب) فلخفة الفتحة وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد . وأما الخامس وهو (جسس) فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان فإن المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله، فلو أدغم المحرك الأول التقى ساكتان . وأما السادس وهو (اخصص أبي) فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة . وأما السابع وهو (هيلل) فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته . وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله: (وشذ في ألل . ونحوه فك بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها (ألل) السقاء إذا تغيرت رائحته . وفهم من قوله (ونحوه) أنه سمع التفكيك في غير (ألل) وذلك ثمانية ألفاظ آخر وهي: دبب الإنسان إذا نبت شعره في جبينه، وصكك الفرس إذا اصطك عرقوبه، وضبيب الأرض إذا كثر

وقوله: [ما يشد على صدر الدابة] فيكون من باب تسمية الحال في الشيء باسم المحل .

وقوله: [وهو الجاسوس] رسول الشر ضد الناموس رسول الخير .

وقوله: [السادس الخ] جعل الموضح هذا مما يجوز فيه الإدغام والتفكيك .

وقوله: [السابع ما كان فيه ثاني المثلين الخ] كلام المكودي صريح في أن اللام هي الزائدة، والصواب أن الياء هي الزائدة كما يفيد كلام ابن هشام وصرح به المرادي .

وقوله: [فلائها مخالفة لوزن الفعل] قد مر أن أوزان الفعل الثلاثي أربعة عملاً بقوله:

وافتح وضم واكر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحداً من الأوزان الأربعة السابقة .

وقوله: [فلخفة الفتحة] علله بذلك لأنه على وزن ضرب فوزن الفعل موجود فلم تبق إلا علة أخرى .

وقوله: [التقى ساكتان] هما السين الأولى والثانية التي سكنت لأجل الإدغام في الثالثة .

(وشذ في ألل ونحوه)، قول كدي: [ألل السقاء] بكسر السين هو المسمى في العرف بالقربة .

وقوله: [في جبينه] الجبين هو ما بين الصدغين .

ضبابها، وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته، ولححت العين إذا التصقت، ومششت الدابة إذا ظهر في وظيفها نتوء، وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وبجح الرجل إذا كثر في صوته بحة، فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله (لا كمثل) عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون (لا) ناهية، و(كمثل) مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف، والكاف في قوله (كمثل) زائدة كزيادتها في قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وما بعد (صفف) معطوف عليه، و(فك) فاعل بـ (شد) و(بنقل) متعلق بـ (فك). ثم انتقل إلى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال:

٩٩٤ - وَحْيِي أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونََ حَدَرٍ كَذَاكَ نَحْوُ تَجَلَّى وَأَسْتَرَّ

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

وقوله: [إذا اصطك عرقوباه] أي ضرب أحدهما بالآخر.

وقوله: [إذا كثر ضبابها] الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية.

وقوله: [وقطط الشعر الخ] الشعر الجعد هو المنكمش ك شعر السودان والشعر السبط هو المسترسل ك شعر الروم، والشعر الممدوح عند العرب ما كان ك شعر النبي ﷺ وهو الشعر السبط الذي في رأسه نثن وانكسار.

وقوله: [إذا التصقت] أي بالرمض بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في حدقة العين تسميه العامة بالعمش فإن سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وإن جمد فهو رمص بفتح حين.

وقوله: [إذا ظهر في وظيفها نتوء] أي ارتفاع والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرهما.

وقوله: [إذا كثر في صوته بحة] بضم الباء وهي شيء يصيب الإنسان في حلقه يغير صوته. فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين، وقد يجب فك الإدغام لضرورة الشعر كقوله:

الحمد لله العلي الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

القياس الأجل وبهذا البيت ختم الموضح ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله: أقلي اللوم عاذل.

وقوله: [ويجوز أن تكون لا ناهية الخ] الوجه الأول أولى لأن حذف الفعل المجزوم بلا الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره.

وقوله: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بقبل.

(وحكي أفكك وأدغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لأن حيي متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر، وأما نحو تتجل فتختل فيه الشرط لكون المثلين فيه متصدرين.

الأول: نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيا، قيل: والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: (تجلى) وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول أتجلى، قيل: وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع.

الثالث: نحو (استر) وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا أيضاً قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكناً، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر. و(حيي) مفعول بـ (ادغم) وهو مطلوب أيضاً لـ (افكك) فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، و(نحو) مبتدأ وخبره (كذلك). ثم قال:

٩٩٥ - وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنِ الْغَبَرُ

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاءان أولهما للمضارعة، والثانية تاء

قول المكودي: [الأول نحو حيي وعيي] اجتمع فيه ياءان لازم تحريك ثانيهما، وقرئ حيي بالوجهين من قوله تعالى: ﴿ويحيا من حي عن بينة﴾.

وقوله: [نظر إلى أن الحركة الثانية الخ] أطلق الحركة على الحرف وإلا فالواجب التعبير بالحرف كما في المرادي وعلله بقوله لوجوده في الماضي.

وقوله: [قيل وفيه نظر] هل النظر مبني على أن نحو تتجلى يقع الإدغام فيه ابتداء ويؤق همزة الوصل، والنظر بهذا المعنى صحيح لأنه لم ينقل عن أحد من الفصحاء أنه أدخل همزة الوصل في أول المضارع فلا معنى لتضعيفه، والحق كما في الموضح أن الإدغام في نحو تتجلى لا يكون إلا وصلاً ولا يكون ابتداء، قرأ البزي: ولا تيمموا ولا تبرجن بتشديد التاء فيها.

وقوله: [فيصير ستر]، (إن قلت): بأي شيء يفرق بين ستر الأصلي الذي هو فعل وبين ستر الذي أصله استتر؟ (قلت): يفرق بينها بالمضارع والمصدر فإن مضارع الأصلي يستر بضم الياء ومصدره تستيراً كتكليماً، وتقول في مضارع ستر الذي أصله استتر يستر بفتح الياء ومصدره ستر بكسر السين وأصله استتار ففعل به ما فعل بالفعل، ورحم الله الموضح إذ لم يقتصر على التمثيل بالماضي الذي يوقع في اللبس، بل مثل به والمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما.

وقوله: [فهو من باب التنازع الخ] قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع في متقدم، فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه.

(وما بتاءين ابتدي قد يقتصر. فيه على تاء)، قول المكودي: [وهو الفعل المضارع الخ] قيل: فيه تنكيت على المصنف المقتضي أن كل ما ابتدئ بتاءين يجوز فيه ذلك، مع أن الماضي المفتوح بتاءين لا يجوز فيه

تفعل أو تفاعل نحو: تذكر في تذكر وتيسر في تيسر، وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف، والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة، والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارعة تاءان: أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه: إثباتها وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما. و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (ابتدي) و(بتاءين) متعلق به وخبره (قد يقتصر) و(فيه) في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله يقتصر، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً يعود على (تا) والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجزور بقي. ثم قال:

ذلك نحو تتابع ماضي مطاوع تابع، وأجيب بأن أول كلامه وإن اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه.

وقوله: [تذكر الخ] ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين، وأصل المضارع تتين بتاءين، والعبر جمع عبرة.

وقوله: [والمشهور أنها الثانية] هذا مذهب سيويه والجمهور وعله ذلك أن الثقل إنما حصل بالثانية، وتعليل المكودي يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضاً وهو المطاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم، فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة فحذف أحدهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستئصال، وإذا خففت بحذف الثانية تحدث صورة الماضي والمضارع، وفي ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدي سليمان العلمي الشهير بالحوات بقوله:

يأنبها ما له في كل فن من مضارع
أي فعل ليس يدرى ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج بقوله:

أيها المهدي بدائع هي في الذهن ودائع
ما به جئت توفي في نساء وهو ذائع

أنشدهما في قراءة التفسير عند قوله تعالى في النساء: ﴿الذين توفاهم الملائكة﴾ بعد إنشاد بيتي الملغز، وسبقه إلى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة علي بن سودة رحمه الله بقوله:

ما به جئت تجلي عرفه كالمسك ضائع
والذي يخفى عليه عمره في اللهو ضائع

وقوله: [ثلاثة أوجه إثباتها الخ] يعني مع عدم الإدغام وإلا فهما في الوجه الثاني الذي فيه الإدغام هنا ثابتان أيضاً.

وقوله: [والرابط بين الصلة] هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدي وصوابه والرابط بين المبتدأ والخبر.

٩٩٦ - وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

يعني أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددن، وقد مثل ذلك بقوله:

٩٩٧ - نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرُ قُفْيِي

أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك، و(فك) فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضياً مبنياً للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم، و(مدغم) مبتدأ، و(فيه) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بـ (مدغم) و(سكن) خبر المبتدأ والجملة مضاف إليها حيث واللام في (لكونه) متعلق بـ (فك) و(اقرن) في موضع خبر الكون، و(بمضمر) متعلق بـ (اقرن).

(وفك حيث مدغم فيه سكن)، قول المكودي: [وجب تفكيكه] إنما وجب التفكيك لأن ثاني المثلين قد يسكن فيتعذر الإدغام فيه لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً.

(نحو حللت ما حللته) هذا دعاء من المصنف لقارئ كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له في تحصيل العلوم ويتيسر عليه الإدراكات والفهوم والمعنى: حللت ما حللته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول في المكان بمعنى النزول والإقامة به فيكون في الفعل استعاره تبعية، وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول في المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل، وفي إسناد ثاني الفعلين إلى ضمير العظمة إظهار للتحدث بنعمة الله الذي جعله من أهل العلم والتأليف، وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: ليس منا من لم يتعاطم بالعلم أي يعتقد أن الله عظمه بالعلم، وليس مراده بذلك الكبر فإنه حرام وحاشا المصنف منه، ويؤخذ من إسناد الفعل الأول إلى التاء والثاني إلى النون أن مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وأن المتعلم لا يساويه، وقد رجح كثير من العلماء حق المعلم على الوالد وقد قيل:

إذا أفادك إنسان بفائدة من العلوم فأدمن شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله صالحة أفادنيها وألق الكبر والحسدا

وعن الشافعي: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك والعز فيفلق ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلح، فلله در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة، وتأمل ختمه أيضاً بقوله هلم ففيه إشارة حسنة وإن العلم مطلوب بإشاعة علمه تعليماً وتأليفاً ودعاه به وإليه.

قول المكودي: [متعلق بفك] الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون.

ثم قال: (وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي) يعني أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد، أو في شبه الجزم وهو الوقف نحورد جاز فيه وجهان بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد واردة، وإنما جعل فعل الأمر شبيهاً بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح، والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم، وبلغه أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: ﴿ومن يرتد منكم عن دينه﴾ ﴿ولا تمنن ولا تستكثر﴾ وهو في القرآن كثير، وما جاء فيه مدغماً قوله تعالى: ﴿ومن يشاق الله في الحشر﴾ عند جميع القراء، ﴿ومن يرتد منكم﴾ في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، وإنما خير الناظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربي الذي لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككاً، وكذلك الذي

(وفي. جزم وشبه الجزم تخيير قفي)، قول المكودي: [وهو الوقف] أي السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصلي لا يكون إلا بالسكون، وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفاً وإنما خص شبه المضارع بالأمر المبني على السكون، مع أن القاعدة أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذي لم يتصل به شيء، وهو إنما يجزم بالسكون.

وقوله: [لأن العربي لغته التفكيك غير مخير الخ] هكذا في غالب النسخ بلام العلة قبل أن مثبتاً فيكون علة لما قبله، وغير مخير بزيادة غير خبران، وفي بعض النسخ لا أن العربي الذي لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل أن، وحذف غير قبل قوله مخير بالرفع خبر أن، ومآل النسختين واحد، وهذا الكلام كله عند المكودي غير صواب لأن الصواب أن العربي ينطق بغير لغته والممنوع إنما هو نقطة باللحن.

(تمة): حكاية جرت عاداتهم بذكرها هنا لمناسبتها نقلها صاحب الأنيس المطرب عن الفقيه البوعصامي في ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال: إن هذه المسألة قصة اتفقت للرأي رحمه الله مع بعض أصحابه، قال الراعي: كان لي صاحب في خواص الملك فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه، فلما شرعت في الجواب فهمت منه كأنه إنما سألني مختبراً ما عندي وأنه غير محتاج إلى جوابي فسكت عنه فأعاد السؤال مراراً فحلفت يمينا مغلفة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض وتخضع لي كما تخضع الصبي لمؤذبه وإلا فهو لاء العلماء فيهم كفاية عني في هذه المسألة وغيرها، فردد رحمه الله الأمر في نفسه مراراً وأطرق ثم قال: لا بأس بالذل في طلب العلم فإنه عز على الحقيقة، ثم فعل ما طلب منه والطلبة ينظرون فقلت: يا عبد الله لم تجبني هذه المسألة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها، اعلم أي رحلت يوماً لشيخنا وسيدنا أبي الحسن علي بن محمد الأندلسي الغرناطي رحمه الله وكان فقيراً مقللاً وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الخطب على حمارين لهما، وكان أبي تاجراً في سوق القماش، فكننت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين، فأتيته له صبيحة يوم بارد فقلت: هل من حاجة قال: نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلي سطلاً من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلاً من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيته بنحو اثنتي عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أواني الدار ثم سنست

لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغماً. و(تخيير) مبتدأ وخبره (في جزم) و(قفي) في موضع النعت لـ (تخيير) ومعنى (قفي) تبع. ثم ان ما ذكره في الأمر من جواز الفك والإدغام يومهم أن ذلك جائز في أفعال به في

عليه وأردت الخروج وأنا في غاية من التعب وقد ابتلت ثيابي وامتلاأت بالطين وأنا أرتعد من البرد، فلما رأى ما بي قال: أقعد حتى أعطيك مسألة جليلة فقعدت معه فقال: ذكر صاحب الدر المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية يقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ فلما قرأ عليه قوله ﷺ ما لم تصفر الشمس وفي الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلوين فقال الشيخ: كيف تضبطون الرء من قوله ما لم تصفر الشمس؟ فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبا بكر فإنه بقي ساكناً فأنشد الشيخ:

أوردها سعد وسعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي بكر وقال: ما تقول أنت؟ فقال: إن العرب على ثلاث فرق: متبعون وكاسرون وفاتحون، فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذي قبله، فإن كانت ضمة ضموه نحو لم يرد ورد، وإن كانت فتحة أو ألفاً فتحوا نحو لم يعض وعض وقوله تعالى: ﴿لا تضار والدة﴾، وإن كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفر يا عمرو وإلا في ثلاثة مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبله، أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فإن المتبعين إنما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الرء فيهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى: ﴿لا يمس إلا المطهرون﴾ إن قلنا أن لا ناهية لا نافية.

ثانيهما: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحوردها ولم يرددها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعاً لحركة الهاء وإنما أتبعوا حركة الهاء في الموضعين لخرة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلاً فكان الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة.

ثالثها: إن لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غرض الطرف وعليه يقال ما لم تصفر الشمس بكسر الرء لا غير.

والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقاً على أصل التقاء الساكنين فيقولون رد زيدا ولم يرد بكسر الدال فيهما، فعلى هذه اللغة إنما يقال ما لم تصفر بالكسر أيضاً وهذه اللغة لغة كعب وغيره.

والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين: فصحاء وغير فصحاء، فالفصحاء ينتقلون إلى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرجل بكسر المدغم فيه منها فيقال حينئذ ما لم تصفر بالكسر أيضاً، وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولو لقي آخر لفعل ساكن وعليه فيقال ما لم تصفر بفتح الرء، وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل إذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فإنهم يفتحونه، فلما فرغ الشلوين أنشد الشيخ:

ذو المعالي فليعلون من تعالي هكذا هكذا وإلا فلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضي الولي الصالح أبو العباس سيدي أحمد بن الحاج فقال:

إن جزم الفعل الذي قد شددنا آخره كلا تضر أحدا

التعجب لأنه على صيغة الأمر، وفي هلم لأنه أمر في المعنى فأخرجها بقوله :

٩٩٨ - وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجِبِ التَّزِمُ وَالْتَزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلَمْ

يعني أن أفعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر في جواز الوجهين، كما أن (هلم) أيضاً يلتزم إدغامه وأضله هلم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحد، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلماً وفي الجمع هلموا.

ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة من قوله : مقاصد النحو بها محوية، أخبر بذلك فقال :

فاكسر مطلقاً لقوم وافتحا	لآخرين ثم أن الفصحى
من هؤلاء حيث يلقي ساكنا	يأتون بالكسر كسر الحزنا
ثالثة اللغات أن يتبع ما	يلي فإثر ضمه له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف	ويعد كسرة له الكسر يفى
إلا بنحو مسه وفره	فالضم عندهم كلا ثمره
ونحو ردها وحبها افتحا	لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غض الطرف عض اللحى	فاكسر للساكن فابغ العلما

وقوله : [لأنه على صيغة الأمر في هلم الخ] في هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له : إن كلام المصنف كان سابقاً في الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفي الأمر الشبيه به وأفعل في التعجب وهلم ليست من ذلك فما وجه ذكرها؟ فأجاب بأن أفعل التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الإدغام والتفكيك فيهما رفع ذلك بقوله : وفك أفعل في التعجب التزم، وهذا على ما للحجازيين في هلم « وأما على ما للتبسيين من أن هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعد ما مر ظاهراً لا إشكال فيه، والفك في أفعل في التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو أشد بكذا.

قول المكودي : [كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه] إنما التزم إدغامها لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفاً، وفي كيفية تركيبها أقوال أصحابها مذهب جمهور البصريين أنها مركبة من ها التنبيه، ومن لم يضم اللام أمر من لم بمعنى جمع فحذف ألف ها التنبيه تخفيفاً، وحكى في البسيط أنها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الإجماع على تركيبها.

وقوله : [ومعناها أقبل] هذا في اللزوم وتكون بمعنى أحضر في المتعدي نحو قوله تعالى : هلم

شهداءكم ﴿

٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلْ

يعني أن ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفياً لما قصد من إيرادِه وجاء على وفق قصده ومراده . و(ما) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (عنيت) ويلزم بناؤه للمفعول، و(بجمعه) متعلق بـ (عنيت) و(قد كمل) في موضع خبر (ما) و(نظماً) حال من الهاء في

(وما بجمعه عنيت قد كمل) لما من الله تعالى عليه بإتمام ما وعد به أول الكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالاً لقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ وقوله : ﴿لَنْ شُكِرْتُمْ لِأَزِيدَنَكُمْ﴾ وفي الحكم : من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فكأنما قيدها بعقلها ، لأن المطلوب من العبد كلها تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لأن تعظيمها في الحقيقة تعظيم للنعم بها وتعظيم النعم بامتثال الأوامر واجتناب النواهي ، فإن فعل ذلك فاز في الدنيا والآخرة ، أما في الدنيا فيكون تمتثالاً لقوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ولقوله تعالى : ﴿مَا أَمُرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وأما في الآخرة فللقوله : ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ لما ورد في الحديث : «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ينادي منادياً أهل الجنة رضىتم فيقولون يا ربنا ما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك ، فيقول : ألا أعطيتكم أفضل من ذلك؟ فيقولون : وما أفضل من ذلك؟ فيقول : اليوم أحل عليكم رضواني ولا أسخط عليكم بعده أبداً . وما في قوله وما يجمعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع في النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت ، قال كدي : ويلزم بناؤه للمفعول أي في أفصح اللغات لأن الشاطبي صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمله مبنياً للفاعل فيقول عناني الأمر أو الحاجة ، ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء للمفعول مقامه وهي لا تكون في محل رفع فوجب إبدالها ضميراً يوافقها يكون في محل رفع وهو التاء فصار عنيت ، وجملة عنيت بجمعه لا محل لها صلة ما والعائد من الصلة إلى الموصول ضمير بجمعه ، وجملة قد كمل كما قال المكودي خبر ما ، ويقال كمل بفتح الميم وكسرها وضمها والمتعين في النظم الفتح مناسبة لاشتتمل ، وإن ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافي ونظماً قال كدي حال من الهاء في بجمعه هكذا في غالب النسخ وهو الصواب ، وفي بعضها حال من الهاء في به وهي سبق قلم لأنه ليس في البيت ضمير مجرور بالباء مباشرة ، وفي جعله حالاً من الهاء مناقشة من وجهين : الأول وقوع المصدر حالاً وهو موقوف على السماع ، الثاني الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قد كمل وهما أجنبيان والحق أنه تمييز محول عن الفاعل والأصل كمل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالمحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل على حد قوله تعالى : ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ وقال الشاطبي : إنه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفاً عما في المكودي لأنه ليس فيه الفصل وإنما فيه إتيان المصدر حالاً ، والنظم لغة مصدر نظمت العقد إذا جمعت يوافقته على وجه يستحسن في النظر ، وفي الاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فارتبط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد البحور الخمسة عشر ، وقد مر أن هذا الرجز من المشطور لا من التام فيكون الألفية مشتملة على ألفي بيت بالثنائية وجملة اشتمل في محل نصب نعت لنظماً كما قال كدي : وما أفاده نظماً على جل الخ هنا مخالف لقوله أول الكتاب : مقاصد النحو بها محوية وذلك أنه أخبر هنا أنه اشتمل على جل المهمات ولم

(بجمعه) و(اشتمل) نعت لـ (نظماً) و(على جل المهمات) متعلق بـ (اشتمل). ثم وصف قوله (نظماً) بصفة أخرى فقال:

١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ

يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها، و(الخلاصة) الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما غيره، يقول: إن هذا النظم أحصى لب الكافية. وقوله: (كما اقتضى غنى بلا خصاصة) أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى، من قولهم: اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى. فـ (أحصى) فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائذ على (نظماً)

يشتمل على كل المهمات، وإذا لم يشتمل على كل المهمات فكيف يشتمل على جل المقاصد، وكيف يشتمل على كل المقاصد المخبر سابقاً بأنه اشتمل عليها، وأجيب عنه كما مر بأجوبة أحسنها أن يقال إن الناظم قصد أولاً ما قال في الخطبة، ثم لما أتى هنا وعلم أنه لم يتيسر له ما قصد أولاً إذ لا يمكن الإحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع. وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفاً فيه أربعة أجزاء كمل فيه ما فات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة، وقد علمت أن العجز عن الإدراك إدراك. قال الشيخ كمال الدين: فلو قال على حل المهمات بالحاء لكان حسناً وارتفع عنه الاعتراض وتكون اللام في المهمات للعهد والمعهود ما مر من قوله مقاصد النحو، وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب، وليس قوله نظماً على جل المهمات اشتمل من تركية النفس وإنما هو من التحدث بالنعم كما مر وتحريضاً للطالب على الاشتغال بنظمه.

(أحصى من الكافية الخلاصة)، قول كدي: [يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية] أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك في الإعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظماً، فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذي هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المكودي: والخلاصة الصافي الخ، وليس المراد حينئذ أن الناظم سمى هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا ما في السيوطي من أن أحصى ماض وفاعله عائذ على المصنف لتقدم ضميره في عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى، فيكون أخبر عن نفسه بتخليص ما في الكافية، ولا يصح أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة، أما معنى فلأنه يقتضي أن تكون الألفية جمعت ما في الكافية وزادت عليها وهو باطل. لأن ما في الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما في الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة في الكافية لم تذكر في الألفية. وأما صناعة فلأن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثي المجرد وأحصى الماضي المصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب ما مر من أن أحصى فعل ماض.

وقوله: [أي كما أخذ من مسائل الخ] الأولى أن الكاف هنا للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إياكم. فكان المصنف قال: سبب اقتصاري على ما في الألفية وإن كانت الكافية أكبر وأكثر فائدة منها كون الألفية اقتضت وحازت غنى كل طالب بلا خصاصة وفقر فلا تتوقف على ما في الكافية لقصر المهم.

و(الخلاصة) مفعول بـ (أحصى) والجملة من (أحصى) في موضع الصفة لـ (نظماً) و(غنى) مفعول بـ (اقتضى) و(بلا) متعلق بـ (اقتضى) وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فانكرت ذلك عليه فقلت له: ما معناه وما إعرابه؟ فقال: معناه أنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره، فقلت له: أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال: للعهد، فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذاكر فيه الخلاصة؟ فقال لي: اجعلها للغلبة، فقلت: ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يأت بمقنع، فقلت له: لعلها استثنائية، فقال: لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط، ثم رجع إلى أنه أحصى وإن كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
(فأحمد الله مصلياً على محمد)

وقوله: [وأي عهد تقدم الخ] هذا فيه شيء لأن الصواب أن العهد إما ذكرى كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ فالرسول الأول والثاني هو موسى، وإما أن يكون حضورياً كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي هذا اليوم الحاضر، وكذلك يقال هنا: إن أل في الخلاصة للعهد الحضورى أي الخلاصة الحاضرة فيكون الرد بهذا على شيخه باطلاً وإن سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده، فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة، ويرحم الله من قال مشيراً إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله:

يا عائباً ألفية ابن مالك وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا كثيرة فلا تجر في حكمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها

يعني صه لأنه بمعنى اسكت.

وقوله: [ملحق بالعلم] الحق أن ما فيه أل للغلبة علم لا ملحق به فقط.

(فأحمد الله مصلياً) الفاء للسببية أي فبسبب كون الله من علي بإتمام هذا التأليف الذي لا ينقطع أجره بالموت فأننا أحمد الله، وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم يثب في صدور الرجال» وهو بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ، وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهي الجملة الاسمية المفتوح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة إظهاراً لولايته ذلك بنفسه تحقيقاً لمقام العبودية، وإنما لم يقل فنحمد لما فيه من احتمال التعظيم المنافي لمقام العبد مع ربه الذي يناسبه التذلل والخضوع. ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمد المضارع يفيد أنه مهما تجددت نعمة إلا وهو يحمد عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك، ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد، فهو الذي ينبغي أن يقدم على قياس ما قيل في قوله: ﴿اقْرَأْ

باسم ربك ﴿ قدم الأمر بالقراءة على اسم الله، ثم الجملة يحتمل أن تكون إنشائية أو خبرية وفي كل بحث مذكور في محله، وأتى بالصلاة على النبي ﷺ بعد الحمد لأمر نفسي مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أتعب أن أكون أقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك؟ قال: نعم يا رب، قال: فأكثر من الصلاة على محمد ﷺ ولأنه ﷺ هو أصل الكون فلولاه لم يكن فلك دار ولا شمس ولا أقمار، ولابن الفارض رحمه الله تعالى:

لولاك يا أحمد المحمود ما طلعت شمس ولم تخرج الدنيا من العدم
ولابن وفارحه الله تعالى:

روح النبی قطب العوالم كلها لولاه ما تم الوجود لمن وجد
ولأنه ﷺ هو السبب في أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى: ﴿وانك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ ولذلك كانت أعمال العالمين الصالحات كلها في ميزانه ﷺ ولذا قال البوصيري:

والمرء في ميزانه اتباعه فاقدر إذن قدر النبي محمد

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه ﷺ مبعوث للملائكة وفائدة البعث إليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون التأديب بأخلاقه ﷺ، قال تعالى: ﴿ما زاغ البصر وما طغى﴾ وبذلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه ﷺ وله علوم أخر متزايدة أبداً، وللبوصيري رحمه الله:

لك ذات العلوم من عالم الغيب ومنها لآدم الأسماء

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء: إن التشريف الذي شرف الله به محمداً ﷺ في قوله: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ أبلغ وأعظم من التشريف الذي وقع لآدم بسجود الملائكة له لأن الله تعالى صلى على النبي ﷺ بنفسه، وأما في حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له، ولأنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته﴾ قال أبو بكر: ما أنزل الله عليك خيراً إلا واشتركنا فيه، فنزل: ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾ الآية، ومحمد هو في الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمي به نبينا محمد ﷺ سياه به جده عبد المطلب لرؤيا رآها وهي أن شجرة^(١) من نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالشرق والمغرب،

(١) (قوله: وهي أن شجرة الخ) كذا بالأصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية، وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف في السماء وطرف في الأرض وطرف بالشرق وطرف بالمغرب، ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فإذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها فقبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اهـ. وأما قوله: فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل هو مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سماه بهذا الاسم الكريم قيل له: لم سميت محمدًا اسمًا لأحد من آبائك؟ فقال: إني لأرجو أن يحمد أهل السماء والأرض، فحقق الله رجاءه الخ فليحرر، اهـ مصححه.

(خير نبي أرسلنا).

ففسرت له بأن مولوداً يولد له يحمده أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه، فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة أبو القاسم، وقد ورد أنه ولد بتوزر في رجب عام أربعة وسبعين وستائة جدي أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخط بين يقرأه كل واحد، وذكر أهل الخبر أن ببلاد الهند ورداً أحمر مكتوب عليه بالأبيض: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

(خير نبي) جعله كدي بدلاً، قيل: ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع في التعريف والتذكير، وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة. (قلت): في جعله بدلاً سوء أدب، لأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ في نية الطرح، والأول أنه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلاً أعني، أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو، لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تكثير الجمل، والنبى مأخوذ من النبأ بالهمزة وهو الخبر فهو فاعل بمعنى فاعل لأنه منبئ ومخبر عن الله تعالى، أو بمعنى مفعول لأنه مرسل ومخبر بالوحي على لسان ملك أو غيره، وفي بعض النسخ نبي بياء مشددة دون همزة وهذا أكثر استعمالاً، ثم أنه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء، وقيل إن أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون اللباء وهي الرفعة، ولما كان النبي أعلم من الرسول لأن النبي على الحق إنسان أوحى إليه بشرع فإن أمر بتبليغه فرسول وإلا فنبى فقط احتاج إلى وصفه بقوله أرسلنا. وقيل: النبي إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، فإن كان له كتاب أو نسخ لشريعة من قبله فرسول أيضاً، وإن لم يكن له ذلك كيوشع فإنه كان يحكم بتوراة موسى فنبى فقط، فالنبي أعلم من الرسول على هذا القول أيضاً، وقيل مترادفان، فعلى هذا القول والذي قبله فمن أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فنبى وليس برسول وقيل متباينان، فالرسول من أوحى إليه بشرع وكان له كتاب وشريعة، والنبي من أوحى إليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه يهتمعان في الإنسان الذي أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، وينفرد النبي في الإنسان الذي أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وينفرد الرسول فيمن أوحى إليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره، ويؤخذ من قوله: خير نبي أرسلنا أنه ﷺ أفضل العالمين على الإطلاق وهو الذي وقع الإجماع عليه، ولا يعتد بخلاف الزمخشري بقوله: إن جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله: ﴿إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين﴾. وقال في حق النبي ﷺ: ﴿وما صاحبكم بمجنون﴾ لأن الزمخشري أعمى البصيرة وأعرج حقيقة، وقد سيدنا الجد:

جرى صاحب الكشف في غير مهيع ولا حرج عليه أعمى وأعرج

وذلك لأن وصف الرسول الذي هو جبريل بالأوصاف المذكورة مبالغ في كون المرسل له وهو النبي ﷺ اتصف بما هو أعظم منها، والخلاف في كون الملائكة أفضل أو الرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ، ففي النسفي قال موسى عليه السلام: يا رب أنا كليمتك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم؟ فقال تعالى: الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل بمولاه برضاه، والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله، والكليم يأتي إلى طور سيناء ثم يناجي والحبيب ينال على فراشه فيأتي به جبريل إلى مكان في طرفه عين لم يبلغه أحد من المخلوقين.

١٠٠٢ - وَإِلَهُ الْغُرِّ الْكَرَامِ الْبَرَّةِ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخَيْرَةِ

وفي الحديث أنه عليه السلام أمر من ينقش له في خاتم : لا إله إلا الله ، فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وأتى به إلى النبي ﷺ وجد منقوشاً : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فجاء جبريل عليه السلام وقال : إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الأسماء إليك وهو كتب أحب الخلق إليه .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن يهودياً نظر في التوراة فوجد اسم محمد ﷺ في أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه ، ثم نظر في اليوم الثاني فوجده في ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه ، ثم نظر إليه في اليوم الثالث فوجده في اثني عشر موضعاً ، فرحل من الشام إلى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلي : أرنى ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال : اللهم إن كنت قبلت إسلامي فاقبضني إليك فمات فغسله علي وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع .

(وآله الغر الكرام) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي ﷺ امتثالاً لقوله ﷺ حين قالوا له : كيف نصلي عليك؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : «إياكم والصلاة البراءة» ، قالوا : وما هي يا رسول الله؟ قال : أن تصلوا علي دون آلي . والخلاف في أصله وفي اشتقاقه وفي معناه تقدم في أول الكتاب فلا نطيل به .

عن جابر عنه عليه السلام : «إن الله خلقتني وخلق علياً من نورين بين يدي العرش نسج الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بالفى عام فلما خلق آدم أسكننا في صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب إبراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا في صلب عبد المطلب ثم افتقر النور في عبد المطلب فصار ثلثاه في عبد الله وثلثه في أبي طالب ثم اجتمع النور مني ومن علي في فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين» .

وفي الحديث : «إن الله فطم ابنتي فاطمة وولديها ومن أحبهما من النار» .

وفي الحديث : «من مات على حب آل محمد مات شهيداً ، ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافراً ولم يشم رائحة الجنة» .

وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى : «مرج البحرين يلتقيان» علي وفاطمة «بينهما برزخ» أي حاجز وهو التقوى «لا يبيغان» أي لا يبغى علي علي فاطمة ولا هي عليه «يخرج منها اللؤلؤ والمرجان» يعني الحسن والحسين .

ويكفيك أن الله تعالى قال : «قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى» .

ويكفيك أنه عليه السلام قال فيهم : «هؤلاء أهل بيتي فمن أحبههم فبحبي أحبههم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم» .

وقال : «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» .

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه . (ومصلياً) حال من الضمير في (أحمد) و(خير نبي) بدل من (محمد) و(أرسلا) في موضع النعت لـ (نبي) و(الغر) جمع أغر

وقال: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي قالها ثلاثاً» .

وفي الحديث: «من اصطنع إلى أحد من أولادي معروفاً فعجز عن مكافأته في الدنيا كنت أنا المكافي له يوم القيامة» .

وقال عليه السلام: «الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتي من الدنيا الحسن والحسين» .

وفي الحديث: «إن فاطمة أتت إلى النبي ﷺ وقالت: يا رسول الله إن الحسن والحسين غابا، فقال جبريل: يا محمد إنها بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكاً يحفظهما فقام النبي ﷺ إلى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتقن قد جعل الملك أحد جناحيه لهما فراشاً والآخر غطاء فقبلهما النبي ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الأيمن والآخر على عاتقه الأيسر، فلقبه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال له: ناولني أحد الصبيين لأحمله عنك، فقال له ﷺ: نعم المعطي مطيتهما ونعم الراكبان هما، فلما دخل المسجد قال: يا معشر المسلمين ألا أدلكم على خير المسلمين جداً وجدة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدتهما خديجة، ألا أدلكم على خير الناس أباً وأماً؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين أبوهما علي وأمهها فاطمة، ألا أدلكم على خير الناس عمّاً وعمّة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هانئ، ألا أدلكم على خير الناس خالاً وخالة؟ قالوا: نعم، قال: الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ» .

عن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج في عام للحج إلى سوق بغداد بخمسائة دينار يتجهز بها للحج «فالت له امرأة: أنا شريفة وعندي أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج، ولما رجع الحجاج خرج للقائهم فكلما قال لواحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك، فتعجب من ذلك فرأى النبي ﷺ في تلك الليلة في المنام فقال لا تعجب من عهنة الناس لك بالحج فإني سألت الله أن يخلق ملكاً على صورتك فهو يحج عنك إلى يوم القيامة فإن شئت فحج وإن شئت فلا» .

وروي أن شريفاً مات ببلخ فانتقلت زوجته لسمرقند وجعلت أولادها في المسجد وخرجت تطلب لهم طعاماً، فرأت كبيراً من المسلمين فطلبت منه الطعام وقالت له: إني شريفة، فقال لها: أقيمي البيعة، فقالت له: إني غريبة، فسمعها مجوسي فأطعمها وأولادها، فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبي ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال: يا رسول الله لمن هذا القصر؟ فقال: أنا مسلم، فقال: أقم البيعة فتحير الرجل فقال: قصدتك امرأة شريفة وقلت لها أقيمي البيعة، فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقليل له بدار المجوسي فأتى إليه وقال: خذ ألف دينار واترك لي الشريفة وأولادها، فقال له: لا أبيع قصرأ بين يدي النبي ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلي، ثم إن أولاد

وهو نعت لـ (آله) و(البررة) جمع بار، و(المتخين) المختارين، و(الخيرة) المختارين أيضاً، وقد صرح المصطفى عليه السلام لا يحتاجون إلى علامة كالعمامة الخضراء التي يتخذونها بمصر، والله در ابن جابر الأندلسي إذ يقول:

جعلوا لأبناء الرسول علامة إن العلامة شأن من لم يشهر
نور النبوة في كريم وجوههم يغني الشريف عن الطراز الأخضر
ويرحم الله مولانا الجدد إذ يقول:

نور النبوة في كريم وجوههم يغني عن العمة الخضراء والعلم
فقل لمن يطلب التباسه بهم الورد يمتاز بالسيا من السلم

(وبالجملة) فأدنى انتساب إليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه. ففي الحلية لأبي نعيم أن ابن عمر رضي الله عنهما كان جالساً فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن وددت أني رأيت رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر: ما كنت تصنع؟ قال: أومن به وأقبله بين عينيه، فقال له ابن عمر: ألا أبشرك؟ فقال: بلى يا أبا عبد الرحمن، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اختلط حبي بقلب امرئ إلا حرم الله جسده على النار».

(وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل إلينا وبلغ إلا وهم السبب فيه، وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سلك طريق النجاة. وفي الحديث: «الله الله في أصحابي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم». وفيه أيضاً: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». والصحب عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب، وعند سيويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وقد مر أن الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعاً متعارفاً، فمن لم يجتمع به أصلاً أو اجتمع به قبل البعثة كبخيرا الراهب أو اجتمع به كافراً وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الإسلام فلا يعد واحد من ذلك من الصحابة، وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الإسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فإنه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعاً متعارفاً وهما في حال الحياة فيعد من الصحابة لأنه ينزل في آخر الزمان ويحكم بشريعة النبي ﷺ وزيادة ومات على ذلك لا بد منها، لأن من ارتد من الصحابة ورجع إلى الإسلام بطلت صحبته لأنها داخلية في العمل المشار له بقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ وما قيل إنه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد إنما وقع بعد موت الصحابة وانقراضهم.

(المتخين) أي المختارين لأن الله تعالى ما جعلهم أصحاب نبيه إلا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة، ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبي ﷺ ولو لحظة يكفي بخلاف الاجتماع مع غيره فلا بد من طوله.

(الخيرة) بكسر الخاء وفتح الياء إن جعلناه مصدراً كما للزحخشري كان على حذف مضاف على ما

الزبيدي بأنه مصدر، وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتاً للمتخين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقوله: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضاً بالتسكين.

للبصريين، أو يؤول بالمشق على ما للكوفيين، وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهري وصاحب الخلاصة، وكلام كدي ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لا بد من التأويل جعل مصدراً أو اسم مصدر، وقيل: إنه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وإدعاء، وفي قوله: المتخين الخيرة إشارة إلى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الإطلاق، إذ كل نعمة وصلت إلى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام، فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما رووا عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة، فكل فضل ورد في العلم وأهله فلهم حظ وافر منه، ففي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام: «من سلك طريقاً يطلب بها علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة». «وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع». «وإن العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم ديناراً ولا درهماً وإنما يرثون العلم». «وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب». على أن العلم النافع هو الذي يعمل الإنسان به ولذا قيل: كما مر العلم لا ينفع إلا إذا به عملت الخ. وإذا سئل عما لا يدري قال لا أدري فإنها نصف العلم فقد ورد أن النبي ﷺ سئل عن خير البقاع وشرها فقال لا أدري، فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدري حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق.

وعن ابن عون أنه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري، فقال: دفعت إليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك، فقال القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي فوالله لا أحسنه.

وسئل مالك عن مسألة فقال لا أدري، فقال الرجل: ولن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة؟ فقال: إذا رجعت إلى أهلك فقل لهم: سألت مالكا عن مسألة فقال لا أدري.

وعنه عليه السلام: «العلم ثلاث: كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري أي قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري ومن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه». فقد ورد أن ابن العربي كان راكباً في سفينة فهاج البحر فقال: اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم، فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له: ما تقول في امرأة مسخ زوجها أتعدت عدة الوفاة أو الطلاق؟ فلم يجد جواباً، فقالت له: أنا أعلمك إن مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق، وإن مسخ مما لا روح فيه اعتدت عدة الوفاة.

وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوماً أبهة العلم فقال: سلوني من العرش إلى أسفل الثرى، فقام رجل وقال: لا أسألك إلا عما ذكره الله في كتابه، ما كان لون كلب أصحاب الكهف؟ فلم يجد جواباً. وينبغي للعالم إذا كان يشار إليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه، ولا يفرح بالرياسة لأنه

(قال المؤلف) خار الله له ولطف بنا وبه وبجميع المسلمين: قد أتينا على ما أردنا من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحاً مكمل المقاصد، مهمل المعاني والفوائد، يتنفع به البادي، ويستحسنه الشادي، موافقاً لما رويته، موفياً لما أردته من اختصاره وقصدته، فالحمد لله على ما منح من التبصير والتسهيل، وفتح من التبصرة والتكميل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إذا وضع في قبره ساء ذلك، على أن الإنسان ولو بلغ في العلم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾. وقد قيل:

وقل لمن يدعي في العلم منزلة علمت شيئاً وغابت عنك أشياء
(واعلم) أن الأقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألف التفسير في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير. وكان ابن الأنباري يحفظ في كل جمعة ألف كراسة. وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة. وكان الإمام الشافعي ما سمع شيئاً إلا حفظه.

وإياك يا أخي والحسد فإن الحسود لا يسود، قال تعالى: ﴿وَمَنْ شَرَّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾. وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين. وقد وردت في ختم المجلس آثار. منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت إلا غفر الله له ما كان في مجلسه».

وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. بعونه تعالى تم طبع حاشية المحقق أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي، عرف بابن الحاج على شرح الإمام النحوي البارع أبي زيد عبد الرحمن المكودي على ألفية الإمام ابن مالك الجبائي الأندلسي رحمهم الله جميعاً ونفعنا بعلومهم وبركاتهم آمين.

فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	تعدي الفعل ولزومه	٥	التعريف بالإمام المكوذي رحمه الله
٢٥٨	التنازع في العمل	٧	مقدمة صاحب الحاشية
٢٦٤	المفعول المطلق	٣٠	الكلام وما يتألف منه
٢٧٣	المفعول له	٤٣	المعرب والمبني
٢٧٧	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	٧٨	النكرة والمعرفة
٢٨٣	المفعول معه	٩٢	العلم
٢٨٨	الاستثناء	١٠١	اسم الاشارة
٣٠٠	الحال	١٠٦	الموصول
٣١٩	التمييز	١٢٢	المعرف بأداة التعريف
٣٢٥	حروف الجر	١٢٨	الابتداء
٣٤٢	الإضافة	١٥٤	كان وأخواتها
٣٧٥	المضاف إلى ياء المتكلم	١٦٥	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
٣٧٩	إعمال المصدر	١٧١	أفعال المقاربة
٣٨٣	إعمال اسم الفاعل	١٨٠	إن وأخواتها
٣٩٣	أبنية المصدر	١٩٧	لا التي لنفي الجنس
٤٠٤	أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها	٢٠٥	ظن وأخواتها
٤٠٩	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٢١٦	أعلم وأرى
٤٢٣	التعجب	٢١٩	الفاعل
٤٣١	نعم ويش وما جرى مجراهما	٢٣١	النائب عن الفاعل
		٢٤١	اشتغال العامل عن المعمول

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أفعل التفضيل	٤٤٣	الإخبار بالذي والألف واللام	٦٣٦
النعته	٤٥٢	العدد	٦٤٣
التوكيد	٤٦٥	كم وكأين وكذا	٦٥٥
عطف البيان	٤٧٢	الحكاية	٦٥٨
عطف النسق	٤٧٦	التأنيث	٦٦٤
البدل	٤٩٤	المقصور والممدود	٦٧١
النداء	٥٠٠	كيفية ثنية المقصور والممدود وجمعهما	
فصل	٥١٠	تصحيحاً	٦٧٥
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٥١٧	جمع التكسير	٦٨٣
أسماء لازمة النداء	٥٢١	التصغير	٧٠٩
الاستغاثة	٥٢٣	النسب	٧٢٤
الندبة	٥٢٧	الوقف	٧٤٠
الترخيم	٥٣٣	الإمالة	٧٥٣
الاختصاص	٥٤٤	التصريف	٧٦٤
التحذير والإغراء	٥٤٧	فصل في زيادة همزة الوصل	٧٨٢
أسماء الأفعال والأصوات	٥٥١	الإبدال	٧٨٥
نونا التوكيد	٥٥٨	فصل	٨٠٦
ما لا ينصرف	٥٧١	فصل	٨٠٨
اعراب الفعل	٥٩٥	فصل	٨١٦
عوامل الجزم	٦١٣	فصل	٨٢٤
فصل لو	٦٢٨	فصل	٨٢٦
أما ولولا ولوما	٦٣٢	الإدغام	٨٣٠